

# فَتْحُ الْعِلَامِ شَرْحُ

عَمْدَةِ الْحَاكِمِ

لِلْحَافِظِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ

تَأْلِيفُ

د. أَحْمَدُ فَرْيَاكَا

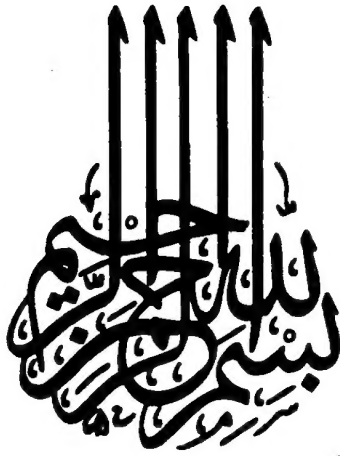
المجلد الأول



الْإِسْلَامِيَّةُ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

٠١٠٠٥٣٥٦٥٩ ٠١٢٣٤٩٠٥٨٩

بِالاسْكَنْدَرِيَّةِ





فَتِيحُ الْعِلَامِ  
شَرْحُ  
عَمَلَةِ الْحَكَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

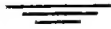


وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

٥١٤٢٠-٢٠٠٩



رقم الإيداع: ٢٥٠٢٤٠ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولي: 977-423-609.4



الدلائل السلفية للنشر والتوزيع

٠١٠٠ ٥٣ ٥٦ ٥٩ ٠١٢٣ ٤٩٠ ٥٨٩

بالاسكندرية

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [العمران: ١٠٢]

﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١]

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [٧٠] يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [٧١] [الأحزاب: ٧١-٧٠]

أما بعد ...،،،

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

ثم أما بعد .

فقد شغفت منذ نعومة أظفاري بدراسة حديث النبي ﷺ ، الذي أعطي جوامع الكلم وخواتمه ، واختصر له الكلام اختصاراً ، كما حُبب

إليّ علم مصطلح الحديث ، وقد اختصرت في بداية طلبي للعلم أكثر من تسعة أجزاء من « فتح الباري شرح صحيح البخاري » ، وقمت بتدريس أجزاء منه أكثر من مرة ، كما قمت بتدريس « شرح السنة » للبغوي أكثر من مرة أيضًا ، محبة للنبي ﷺ ، ولحديثه ، وقد ألح علي بعض إخواني في تصنيف كتابًا في الفقه ، فكنت أعذر عن ذلك لكثرة مسائل الفقه وتشعبها ، وكثرة اختلاف العلماء في كثير منها ، وصعوبة الترجيح في بعضها ، وقد وفقني الله عز وجل إلى تصنيف كتاب في العقيدة ، وهو « عقيدة أهل السنة والجماعة » ، وكتاب في السيرة « وقفات تربوية مع السيرة النبوية » ، وكتاب في الزهد والرقائق ، وهو « البحر الرائق في الزهد والرقائق » ، وكتاب في المصطلح ، وهو « نظم الدرر في مصطلح علم الأثر » ، إلي غير ذلك من فروع العلم ، وانتشرت هذه الكتب بفضل الله عز وجل ، وانتفع بها طلبة العلم وعوام الناس على السواء ، لسهولتها وترعى حديث النبي ﷺ ، وبدا لي منذ عدة أعوام تدريس كتاب « تيسير العلام شرح عمدة الأحكام » للعلامة عبد الله آل بسام ، وهو قرين العلامة محمد بن صالح العثيمين ، وكلاهما من أبرز تلامذة العلامة السعدي ، رحم الله الجميع ، وهم الامتداد لمدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، وكثيرًا ما يرجحون ما رجحه شيخ الإسلام رحمه الله ، وكنت أضيف إلي شرح العلامة آل بسام كثيرًا من الحواشي على هامش الكتاب ، وكتاب « عمدة الأحكام » للحافظ عبد الغني المقدسي أربعمائة وتسعة عشر حديثًا ، مما اتفق على إخرجه البخاري ومسلم ، فهي أصح الأحاديث التي عليها مدار الأحكام ، وقد اعتني بها كثير من بحور العلم ؛ لاهتمام العلماء بأحاديث البخاري ومسلم ، وشرح العمدة كذلك جمع من العلماء ، كابن دقيق العيد ، وابن الملقن ،

فكنت أضيف إلى « تيسير العلام » كثيرًا من النقول الطيبة التي ربت على أكثر مما في كتاب « تيسير العلام » ، فبدائي أن أجمع ذلك في كتاب يخص طلبة العلم ، ولعل العلامة عبد الله آل بسام خطاب بكتابه عوام الناس ، فكان كتاب من السهولة بمكان ، وأسّمت كتابي « فتح العلام شرح عمدة الأحكام » ، وكنت أميل كما ذكرت آنفًا إلى دراسة فقه الحديث ، لأن العبد يستفيد في دراسة فقه الحديث من جهة الفقه ، وكما حديث النبي ﷺ ، وقد يشتمل الحديث على آداب وأخلاق وسير وفوائد ، بالإضافة إلى الفقه ، بخلاف دراسة الفقه المذهبي ، أو الفقه المقارن ، وكل ميسر لما خلق له ، فأسأل الله تعالى أن ييسر لي وللمسلمين كل خير وصلاح ، وأن ينفع ويفتح بهذا الكتاب « فتح العلام شرح عمدة الأحكام » قلوب العباد ومغاليق العلوم ، وأن يجزي خيرًا كل من ساهم في إخراجه ونشره ، وتوزيعه ، وتدرّسه ، والله الموفق للخيرات ، والهادي لأعلى الدرجات ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ...

كتبه

أحمد فريد

## ترجمة الحافظ عبد الغني المقدسي

- رحمة الله -

«١» اسمه ومولده وصفته :

اسمه : تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفر المقدسي ، الجماعيلي ، ثم الدمشقي المنشأ ، الصالحي الحنبلي .

مولده : ولد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة بجماعيل في ربيع الأول ، وقيل ثلاث ، أو أربع وأربعين .

صفته : قال الضياء : وكان ليس بالأبيض الأمهق ، بل يميل إلى السمرة ، حسن الشعر ، كث اللحية ، واسع الجبين ، عظيم الخلق ، تام القامة ، كأن النور يخرج من وجهه ، وكان قد ضعف بصره من البكاء ، والنسخ والمطالعة

«٢» ثناء العلماء عليه :

عن عبد العزيز بن عبد الملك الشيباني قال : سمعت التاج الكندي يقول : لم يكن بعد الدارقطني مثل الحافظ عبد الغني .

وعن الكندي قال : لم ير الحافظ مثل نفسه .

وقال أبو موسى الديني : قلَّ من قدم علينا يفهم هذا الشأن ، كفهم الشيخ الإمام ضياء الدين أبو محمد عبد الغني المقدسي ، وقد وفق لتبيين هذه الغلطات ، ولو كان الدارقطني وأمثاله في الأحياء لصوبوا فعله ، وقلَّ من يفهم في زماننا ما فهم ، زاده الله علماً وتوفيقاً .

وقال أبو نزار ربيعة الصنعاني : قد حضرت الحافظ أبو

موسى ، وهذا الحافظ عبد الغني ، فرأيت عبد الغني أحفظ منه

قال الضياء : ما أعرف أحداً من أهل السنة رآه إلا أحبه ، ومدحه كثيراً ، سمعت محمود بن سلامة الحراني بأصبهان قال : كان الحافظ يصف الناس في السوق ينظرون إليه ، ولو أقام بأصبهان مدة وأراد أن يملكها لملكها .

قال ضياء الدين : كان شيخنا الحافظ لا يكاد يُسأل عن حديث إلا ذكره وبينه ، وذكر صحته ، أو سقمه ، ولا يُسأل عن رجل إلا قال : هو فلان ابن فلان الفلاني ويذكر نسبه ، فكان أمير المؤمنين في الحديث .

وعن إسماعيل بن ظفر قال : قال رجل للحافظ عبد الغني : رجل حلف بالطلاق أنك تحفظ مائة ألف حديث ، فقال : لو قال أكثر لصدق .

وقال ابنه عبد الرحمن سمعت بعض أهل أهلنا يقول : إن الحافظ سئل : لم لا تقرأ من غير كتاب ؟ قال : أخاف العجب .  
وقال الذهبي : الإمام العالم الحافظ الكبير الصادق القدوة العابد الأثري المتبع عالم الحفاظ تقي الدين .

وقال ابن كثير عنه وعن المزي - رحمهما الله - : فلقد كانا نادرين في زمانهما في أسماء الرجال حفاظاً ، وإتقاناً ، وسماعاً ، وإسماعاً ، وسرداً للمتون ، وأسماء الرجال ، والحاسد لا يفلح ، ولا ينال منالاً طائلاً .

وقال ابن العماد : وإليه انتهى حفظ الحديث متناً ، وإسناداً ، ومعرفة بفنونه مع الورع والعبادة ، والتمسك بالأثر ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

وقال ابن ناصر الدين : هو محدث الإسلام ، وأحد الأئمة المبرزين الأعلام ، ذو ورع ، وعبادة ، وتمسك بالآثار ، وأمر بالمعروف ، ونهي عن المنكر .

وقال الضياء : وكان - رحمه الله - مجتهداً على الطلب ، يكرم الطلبة ، ويحسن إليهم ، وإذا صار عنده طالب يفهم أمره بالرحلة ، ويفرح لهم بسماع ما يحصلونه ، وبسببه سمع أصحابنا الكثير .

وقال : سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الحافظ يقول : ما رأيت الحديث في الشام كله إلا ببركة الحافظ ، فإني كل من سألته يقول : أول ما سمعت على الحافظ عبد الغني ، وهو الذي حرضني

وقال موفق الدين : كان الحافظ عبد الغني جامعاً للعلم والعمل ، وكان رفيقي في الصبا ، وفي طلب العلم ، وما كنا نستبق إلي خير إلا سبقني إليه ، إلا القليل ، وكمل الله فضيلته بابتلائه بأذى أهل البدعة ، وعداوتهم ، ورزق العلم ، وتحصيل الكتب الكثيرة ، إلا أنه لم يُعمر .

### «٣» عبادته واجتهاده ومجالسه :

قال ضياء الدين : كان لا يضيع شيئاً من زمانه بلا فائدة ، فإنه كان يصلي الفجر ، ويلقن القرآن ، وربما أقرأ شيئاً من الحديث تلقيناً ، ثم يقوم فيتوضأ ، ويصلي ثلاثمائة ركعة بالفاتحة والمعوذتين إلى قبل الظهر ، وينام نومة ، ثم يصلي الظهر ، ويشغل إما بالتسميع أو بالنسخ إلى المغرب ، فإن كان صائماً أفطر ، وإلا صلى من المغرب إلى العشاء ، وينام إلى نصف الليل أو بعده ، ثم قال كأن إنساناً يوقظه ، فيصلح لحظة ، ثم يتوضأ ويصلي إلى قرب الفجر ، وربما توضأ سبع مرات ، أو ثمان في



الليل ، وقال : ما تطيب لي الصلاة إلا ما دامت أعضائي رطبة ، ثم ينام نومة يسيرة إلى الفجر .

وقال أخوه الشيخ العمداد : ما رأيت أحداً أشد محافظة على وقت من أخي .

قال الضياء : وكان يستعمل السواك كثيراً حتى كأن أسنانه البرد .

وعن محمود بن سلامة التاجر الحراني قال : كان الحافظ عبد الغني نازلاً عندي بأصبهان ، وما كان ينام من الليل إلا قليلاً ، بل يصلي ، ويقرأ ، ويبكي .

قال ضياء الدين : كان - رحمه الله - يقرأ الحديث يوم الجمعة بجامع دمشق ، وليلة الخميس ، ويجمع خلق ، وكان يقرأ ويبكي ، ويبكي الناس كثيراً ، حتى إن من حضره مرة لا يكاد يتركه ، وكان إذا فرغ دعا دعاء كثيراً .

وقال الشيخ : ابن نجا الواعظ بالقرافة يقول على المنبر : قد جاء الإمام الحافظ ، وهو يريد أن يقرأ الحديث ، فاشتبه أن تحضروا مجلسه ثلاث مرات ، وبعدهم أنتم تعرفون ، وتحصل لكم الرغبة ، فجلس أول يوم ، وحضرت ، فقرأ أحاديث بأسانيداً حفظاً ، وقرأ جزءاً ففرح الناس به فسمعت ابن نجا يقول : حصل الذي كنت أريده في أول مجلس .

وقال بعض من حضر بكى الناس حتى غشي على بعضهم ، وكان يجلس بمصر بأماكن .

وقال الفقيه نجم الدين بن عبد الوهاب الحنبلي يقول : وقد حضر مجلس الحافظ : يا تقي الدين ، والله لقد جمعت الإسلام ، ولو أمكنني ما فارقت مجلسك .

#### «٤» أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر :

قال الضياء : كان لا يرى منكراً إلا غيره بيده ، أو لسانه ، وكان لا تأخذه في الله لومة لائم ، قد رأته مرة يهريق خمرًا ، فجذب صاحبه السيف ، فلم يخف منه ، وأخذه من يده ، وكان قويًا في بدنه ، وكثيرًا ما كان بدمشق يكسر الطنابير والشبابات .

قال الموفق : كان الحافظ لا يصبر عن إنكار المنكر إذا رآه ، وكنا مرة أنكرنا فجذب على قوم وأرقنا خمرهم وتضاربنا ، فسمع خالي أبو عمر فضاق صدره ، وخاصمنا ، فلما جئنا إلي الحافظ طيب قلوبنا ، وصوب فعلنا ، وتلا ﴿وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾ [لقمان: ١٧] .

قال الضياء وسمعت أبا بكر بن أحمد الطحان قال : كان بعض أولاد صلاح الدين قد عملت لهم طنابير ، وكانوا في بستان يشربون ، فلقي الحافظ الطنابير فكسرها . قال : فحدثني الحافظ ، قال : فلما كنت أنا وعبد الهادي عند حمام كافور ، إذا قوم كثير معهم عصي ، فخففت المشي ، وجعلت أقول «حسبي الله ونعم الوكيل» فلما صرت على الجسر لحقوا صاحبي فقال : أنا ما كسرت لكم شيئًا ، هذا هو الذي كسر . قال : فإذا فارس يركض فترجل ، وقبل يدي ، وقال : الصبيان ما عرفوك . وكان قد وضع الله له هيبة في النفوس .

قال الضياء : سمعت فضائل بن محمد بن علي بن سرور المقدسي يقول : سمعتهم يتحدثون بمصر أن الحافظ كان قد دخل على

العادل ، فقام له ، فلما كان اليوم الثاني جاء الأمراء إلي الحافظ ، مثل  
سركس وأزكش ، فقالوا : آمنا بكرامتك يا حافظ .  
وذكروا أن العادل قال : ما خفت من أحد ما خفت من هذا ،  
فقلنا : أيها الملك : هذا رجل فقيه . قال : لما دخل ما خيل إلي إلا أنه  
سبع .

قال الضياء : وسمعت أبا بكر بن الطحان قال : كان في دولة  
الأفضل جعلوا الملاهي عند الدرج ، « يعني درج جيرون » ، فجاء  
الحافظ ، فكسر شيئاً ثم صعد ، « أي المنبر » يقرأ الحديث ، فجاء رسول  
القاضي يأمره بالمشي إليه ، لينظره في الدف والشبابة ، فقال : ذاك عندي  
حرام ، ولا أمشي إليه ، ثم قرأ الحديث ، فعاد الرسول ، فقال : لا بد من  
المشي إليه ، أنت قد بطلت هذه الأشياء على السلطان ، فقال الحافظ :  
ضرب الله رقبتة ولاقبة السلطان ، فمضي الرسول وخفنا فما جاء أحد .

#### «٥» أخلاقه وشمائله - رحمه الله :

قال الضياء : وكان شيخنا جواداً ، لا يدخر ديناراً ولا  
درهماً مهما حصل ، أخرجه ، لقد سمعت عنه أنه كان يخرج في الليل  
بقفاف الدقيق إلي بيوت متكرراً في الظلمة ، فيعطيهم ولا يُعرف ، وكان  
يُفتح عليه بالثياب ، فيعطي الناس ، وثوبه مرقع .

قال : وسمعت ابن محمد الجزري يقول : ما رأيت أحداً  
أكرم من الحافظ ، كنت أستاذين ، يعني لأطعم به الفقراء ، فبقي لرحل  
عندي ثمانية وتسعون درهماً ، فلما تهيأ الوفاء ، رأيت الرجل فقلت : كم  
لك ؟ قال : مالي عندك شيء ، قلت : من أوفاه ؟ قال : قد أوفي عنك ،  
فكان وفاه الحافظ ، وأمره أن يكتم عليه ..

وعن منصور الغضاري قال : شاهدت الحافظ في الغلاء بمصر ، وهو ثلاث ليالٍ يؤثر بعشائه ويطوي .

وعن سليمان الأسعدي قال : بعث الأفضل بن صلاح الدين إلى الحافظ بنفقة وقمح كثير ففرقه كله .

رأيت يوماً قد أهدي إلي بيت الحافظ بمشمش ، فكانوا يفرقون ، فقال : من حينه : فرقوا : ﴿ لَنْ نَأْلُوا الْبَرَحَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [العمران : ٩٢]

وقد فتح له بكثير من الذهب وغيره ، فما كان يترك شيئاً حتى قال لي ابنه أبو الفتح : والدي يعطي الناس الكثير ، ونحن لا يبعث إلينا شيئاً .

#### «٦» شيوخه وتلامذته - رحمهم الله :

شيوخه : سمع أبا الفتح بن البطي ، وأبا الحسن علي بن رباح الفراء ، والشيخ عبد القادر الجيلي ، وهبة الله بن هلال الدقاق ، وأبا زرعة المقدسي ، ومعمار بن الفاخر ، وأحمد بن المقرب ، ويحيى بن ثابت ، وأبا بكر بن النقور ، وأحمد بن عبد الغني الباجسراي وعدة ببغداد ، والحافظ أبا الطاهر السلفي ، فكتب عنه نحواً من ألف جزء ، وبدمشق أبا المكارم بن هلال ، وسليمان بن علي الرحبي ، وأبا المعالي بن صابر وعدة ، وبمصر محمد بن علي الرحبي ، وعبد الله بن برّي وطائفة ، وبأصبهان الحافظ أبا موسى المديني ، وأبا الوفاء محمود بن حمكا ، وأبا الفتح الخرقى ، وابن ينال الترك ، ومحمد بن عبد الواحد الصائغ ، وحبيب بن إبراهيم الصوفي ، وبالموصل أبا الفضل الطوسي ، وطائفة .

تلامذته : قال الذهبي : حدث عنه الشيخ موفق الدين ،  
والحافظ عز الدين محمد ، والحافظ أبو موسى عبد الله ، والفيق أبو  
سليمان أولاده ، والحافظ الضياء ، والخطيب سليمان ابن رحمة الأسعري  
، والبهاء عبد الرحمن ، والشيخ الفقيه محمد اليونيني ، والالزين بن عبد  
الدائم ، وأبو الحجاج بن خليل ، والتقي البلداني ، والشهاب القوصي ،  
وعبد العزيز بن عبد الجبار القلانسي ، والواعظ عثمان بن مكّي الشاعر  
، وأحمد بن حامد الأرتاحي ، وإسماعيل بن القوي ابن عزون ، وأبو  
عيسي عبد الله بن علاق الرزاز ، وخلق آخرهم موتاً سعد الدين محمد  
بن مهلهل الجيني .

وروي عنه بالإجازة شيخنا أحمد بن أبي الخير الحداد .

### «٧» مصنفاته - رحمه الله :

كتاب « الصحاح في عيون الأحاديث الصحاح » ، مشتمل  
على أحاديث الصحيحين ، فهو مستخرج عليها بأسانيد في ثمانية  
وأربعين جزءاً .

كتاب « نهاية المراد » في السنن ، نحو مئتي جزء لم يبيضه ،  
كتاب « اليواقيت » مجلد . كتاب « تحفة الطالبين في الجهاد والمجاهدين »  
، مجلد . كتاب « فضائل خير البرية » ، أربعة أجزاء . كتاب « الروضة » ،  
مجلد . كتاب « التهجد » ، جزءان . كتاب « الفرج » ، جزءان . كتاب  
« الصلاة إلى الأموات » ، جزءان . كتاب « الصفات » ، جزءان . « محنة  
الإمام أحمد » ، جزءان . « ذم الرياء » ، جزء . « ذم الغيبة » ، جزء .  
« الترغيب في الدعاء » ، جزء « فضائل مكة » ، أربعة أجزاء . « الأمر  
بالمعروف » ، جزء « فضل رمضان » ، جزء « فضل الصدقة » ، جزء  
« فضائل الحج » ، وجزء « فضل رجب » ، « وفاة النبي ﷺ » ، جزء

« الأقسام التي أقسم بها النبي ﷺ » ، كتاب . « الأربعين بسند واحد » ،  
 « أربعين من كلام رب العالمين » ، كتاب « الأربعين » ، آخر كتاب  
 « الأربعين » رابع ، « اعتقاد الشافعي » ، جزء . كتاب « الحكايات » ،  
 سبعة أجزاء . « تحقيق مشكل الألفاظ » ، مجلدين . « الجامع الصغير في  
 الأحكام » ، لم يتم . « ذكر القبور » ، جزء « الأحاديث والحكايات » ،  
 كان يقرؤها للامة مائة جزء ، « مناقب عمر بن عبد العزيز » ، جزء ،  
 وعدة أجزاء في « مناقب الصحابة » ، وأشياء كثيرة جدًا ما تُنسب ،  
 والجميع بأسانيده ، بخطه المليح الشديد السرعة ، و « أحكامه الكبرى »  
 ، مجلد ، و « الصغرى » ، مجليد ، كتاب « درر الأثر » ، مجلد ، كتاب  
 « السيرة » ، جزء كبير « الأدعية الصحيحة » ، جزء . « تبين الإصابة  
 لأوهام حصلت لأبي نعيم في معرفة الصحابة » ، جزآن ، تدل على  
 براعته ، وحفظه . كتاب « الكمال في معرفة رجال الكتب الستة » ، في  
 أربعة أسفار ، يروي فيه بأسانيده .

### « ٨ » وفاته - رحمه الله :

قال الضياء : سمعت أبا موسى يقول : مرض أبي في ربيع  
 الأول مرضًا شديدًا منعه من الكلام والقيام ، واشتد ستة عشر - يومًا ،  
 وكنت أسأله كثيرًا ما تشتهي ، فيقول : أشتهي الجنة ، أشتهي - رحمة الله  
 ، لا يزيد على ذلك ، فجئته بهاء حار ، فمد يده فوضأته وقت الفجر ،  
 فقال : يا عبد الله ، قم صل بنا وخفف ، فصليت بالجماعة ، رصلي جالسًا  
 ، ثم جلست عند رأسه فقال : اقرأ يس ، فقرأتها ، وجعل يدعو وأنا  
 أوْمَن ، فقلت . هنا دواء تشربه ، قال : يا بني ، ما بقي إلا الموت فقلت :  
 ما تشتهي شيئًا ؟ قال : أشتهي النظر إلى وجه الله - سبحانه - فقلت : ما  
 أنت عني راض ؟ قال : نلي ، والله . فقلت : ما توصي بشيء ؟ قال :

مالي على أحد شيء ، ولا لأحد علي شيء ، قلت : توصيني ؟ قال :  
أوصيك بتقوى الله ، والمحافظة على طاعته ، فجاء جماعة يعودونه ،  
فسلموا فرد عليهم ، وجعلوا يتحدثون ، فقال : ما هذا ، اذكروا الله ،  
قالوا لا إله إلا الله ، فلما قاموا جعل يذكر الله بشفتيه ، ويشير بعينه ،  
فقمتم لأناول رجلاً كتاباً من جانب المسجد ، فرجعت وقد خرجت  
روحه - رحمه الله - ، وذلك يوم الاثنين الثالث والعشرين من ربيع  
الأول سنة ست وستمائة ، وبقي ليلة الثلاثاء في المسجد ، واجتمع الخلق  
من الغد فدفناه بالفراخه .

قال الضياء: سمعت أحمد بن يونس المقدسي الأمين يقول :  
رأيت كأني بمسجد الدير ، وفيه رجال عليهم ثياب بيض ، وقع في نفسي  
أنهم ملائكة ، فدخل الحافظ عبد الغني ، فقالوا بأجمعهم : نشهد بالله  
إنك من أهل الإيمان ، مرتين أو ثلاثاً .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة العمدة

الحمد لله الملك الجبار، الواحد القهار، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، رب السماوات والأرض وما بينهما العزيز الغفار .  
وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله المصطفى المختار، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الأطهار الأخيار .  
أما بعد

فإن بعض الإخوان سألني اختصار جملة من أحاديث الأحكام، مما اتفق عليه الإمامان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ومسلم ابن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري . فأجبتة إلى سؤاله رجاء المنفعة به .

وأسأل الله تعالى أن ينفعنا به، ومن كتبه، أو سمعه، أو حفظه، أو نظر فيه، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، موجبًا للفوز لديه في جنات النعيم، فإنه حسبنا، ونعم الوكيل .





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وأصحابه وسلم  
تسليماً كثيراً.

### كتاب الطهارة

#### باب الطهارة

الحديث الأول:

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ - وفي رواية: « بِالنِّيَّاتِ » - وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِيَ حَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا فَهِيَ حَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ » .

رواه البخاري (١) بدء الوحي، ومسلم (١٩٠٧) الإمارة.

الكتاب: هو ما جمع أبواباً ترجع إلى أصل واحد.

الطهارة: من التطهر، وهي في اللغة: النزاهة، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ (٣٣) [الأحزاب: ٣٣].

وهي في الشرع: فعل ما يستباح به الصلاة.

وبدأ المصنف بكتاب الطهارة ؛ لأن أشرف أركان الدين بعد الشهادتين الصلاة، ولا بد لها من الطهارة، فاستحقت التقديم، ولأنها أكد شروطها، ومفتاحها .

ثم بدأ بحديث النيات ؛ لاشتماله على النية التي هي شرطها، واقتداءً بالأئمة، كما نقل الخطابي عنهم: ينبغي لمن صَنَّفَ كتاباً أن يبدأ بهذا الحديث ؛ تنبيهاً للطالب على تصحيح النية .

راوي الحديث: أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي ابن غالب بن فهر العدوي القرشي، يجتمع مع النبي ﷺ في كعب بن لؤي .

واتفقوا على تسميته بالفاروق ؛ لفرقانه بين الحق والباطل بإسلامه، وهو أول من سُمي أمير المؤمنين، ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة، وأسلم بعد ست من النبوة، وقيل خمس ، بعد أربعين رجلاً، وإحدى عشرة امرأة .

وبويع بالخلافة بعد الصديق سنة ثلاث عشرة من الهجرة، ولي الخلافة عشر سنين ونصف، واستشهد سنة ثلاث وعشرين من الهجرة، وهو ابن ثلاث وستين على الصحيح .

فصل حديث النبات:

قال بعضهم: هو ثلث العلم . وَوَجَّهَ البيهقي بأن كسب العبد يكون بالقلب، واللسان، والجوارح، فالنية أحد أقسامه الثلاثة .

وقيل: هو وحديث: « من عمل عملاً ... »، وحديث: « الحلال بين ... » .

وقال بعضهم: إنه ربع العلم، ونظمه بعضهم فقال:

عمدة الخير عندنا كلمات أربع قالهن خير البرية  
اتق الشبهات، وازهد، ودع ما ليس يعينك، واعملن بنية  
وقيل: يدخل في سبعين باباً.

قال ابن الملقن: (هذا الحديث فردٌ غريبٌ باعتبارٍ مشهورٍ باعتبارٍ آخر،  
وليس بمتواتر، بخلاف ما يظنه بعض الناس، فإن مداره على يحيى بن سعيد  
الأنصاري كما سلف.

قال الحفاظ: لا يصح عن النبي ﷺ إلا من جهة عمر بن  
الخطاب - رضي الله عنه ولا عن عمر إلا من جهة علقمة، ولا عن  
علقمة إلا من جهة محمد بن إبراهيم التيمي، ولا عن محمد إلا من جهة  
يحيى بن سعيد الأنصاري، وعن يحيى اشتهر.

رواه جماعات لا يُحصون كما سلف، وأكثرهم أئمة  
معروفون (١).

تعريف النية: لغة: القصد. وقال البيضاوي: (النية عبارة عن  
انبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً لغرض، من جلب منفعة، أو دفع  
ضرر) ١. هـ.

وشرعاً: العزم على فعل العبادات، تقرباً إلى الله تعالى. وقيل: هي  
القصد المتعلق بتمثيل الفعل إلى وجه الله تعالى.

قال ابن الملقن: (والضابط لحصول النية أنه متى قصد بالعمل  
امثال أمر الشرع، وبتركه الانتهاء بنهي الشرع، كانت حاصلة، مثاباً عليها،

(١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (١/ ١٥٠)، حققه: عبد العزيز بن  
أحمد بن محمد المشيقع. ط. دار العاصمة.

وإلا فلا، وإن لم يقصد ذلك كان عملاً بهيمياً، ولهذا قال السلف: الأعمال البهيمية ما عملت بغير نية (١).

قوله ﷺ: « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » .

اختلف في «إنما»، فقال بعضهم: هي للحصر .

وقيل: فيه خلاف، ورجح ابن دقيق العيد أنها للحصر المطلق

تارة، وتارة لحصر المخصوص، ويفهم ذلك بالقرائن والسياق، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ ﴾ [الرعد: ٧] .

وقوله: ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ [محمد: ٣٦] .

ولكن في قوله: « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » حصر مطلق (٢).

قوله ﷺ: « الْأَعْمَالُ » .

المراد أعمال الجوارح، ويدخل فيها عمل اللسان، أي الأعمال

والأقوال، ويدخل في الأعمال التروك .

قوله ﷺ: « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » .

لا بد من التقدير، والمراد: صحة الأعمال بالنيات، أو كمال

الأعمال بالنيات، والأول أرجح .

قوله ﷺ: « فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ »

وَرَسُولِهِ » .

(١) السابق (١/ ١٦١) .

(٢) باختصار من إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١/ ٦٣-٦٥)، حققه وعلق عليه: علي ابن محمد الهندي، وقدم له وأخرجه وصححه: محب الدين الخطيب . ط . المكتبة السلفية . القاهرة .

في اللغة: أن المبتدأ والخبر، والجزاء والشرط لا بد أن يتغيرا، والتقدير هنا: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نيةً وقصدًا، فهجرته إلى الله ورسوله حكمًا وشرعًا.

قال الشيخ آل بسام: ( وللنية في الشرع بحثان: أحدهما: الإخلاص في العمل لله وحده، وهو المعنى الأسمى، وهذا الحديث يتعدت عنه علماء التوحيد والسير والسلوك . والثاني: تمييز العبادات بعضها عن بعض، وهذا يتحدث عنه الفقهاء (١) .

قال ابن الملقن: ( إن الأعمال المباحة إذا اقترنت بها نية جميلة، بأن أكل ليتقوى على الطاعة، ونكح ليستعف، ونحو ذلك، كانت عبادة وقربة، فإذا خلت منها لم تكن عبادة، وكانت النية منفكة عنها خير منها ) (٢) .

فائدة: سئل شيخ الإسلام عن قوله ﷺ: « نِيَّةُ الْمُرءِ أَبْلَغُ مِنْ عَمَلِهِ » (٢)

فأجاب: ( هذا الكلام قاله غير واحد، وبعضهم يذكره مرفوعًا، وبيانه من وجوه: أحدها: أن النية المجردة من العمل يثاب عليها، والعمل المجرد من النية لا يثاب عليه، فإنه قد ثبت بالكتاب والسنة

(١) تيسير العلام شرح عمدة الأحكام، لعبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام (١٠/١) ط. دار العقيدة للتراث.

(٢) الإعلام (١/١٩٤).

(٢) ضعيف أخرجه البيهقي في الشعب، وضعفه الشيخ الألباني - رحمه الله - في ضعيف الجامع (٥٩٧٦).

واتفاق الأئمة أن من عمل الأعمال الصالحة بغير إخلاصٍ لله لم يقبل منه ذلك .

ثانيًا: أن من نوى الخير وعمل منه مقدوره، وعجز عن إكماله، كان له أجر عامل .

ثالثًا: أن القلب مَلِكُ البدن، والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده، والنية عمل الملك، بخلاف الأعمال الظاهرة فإنها عمل الجنود .

رابعًا: أن توبة العاجز عن المعصية تصح عند أهل السنة، كتوبة المجبوب عن الزنا، وكتوبة المقطوع اللسان عن القذف وغيره، وأصل التوبة عزم القلب، وهذا حاصل مع العجز .

خامسًا: أن النية لا يدخلها فساد، بخلاف الأعمال الظاهرة، فإن النية أصلها حب الله ورسوله وإرادة وجهه . وهذا هو نفسه محبوب لله ورسوله، مرضي لله ورسوله، والأعمال الظاهرة تدخلها آفات كثيرة، وما لم تسلم منها، لم تكن مقبولة، ولهذا كانت أعمال القلب أفضل من أعمال البدن المجردة، كما قال بعض السلف: قوة المؤمن في قلبه، وضعفه في جسمه، وقوة المنافق في جسمه، وضعفه في قلبه، وتفصيل هذا يطول . والله أعلم (١) .

تنبيه: قال ابن الملقن: ( إذا أشرك في العبادة غيرها من أمرٍ دنيوي أو رياء، فاختر الغزالي الباعث على العمل، فإن كان القصد الدنيوي هو الأغلب لم يكن فيه أجر، فإن كان القصد الديني هو الأغلب كان له أجر بقدره، وإن تساويا تساقطا .

واختار الشيخ عز الدين بن عبد السلام: أنه لا أجر فيه مطلقاً، سواء تساوى القصدان أو اختلفا (١).

قلت: هو الموافق للأدلة الشرعية، فقد قيل للنبي ﷺ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا غَزَا يَلْتَمِسُ الْأَجْرَ وَالذِّكْرَ مَا لَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا شَيْءَ لَهُ». فَأَعَادَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا شَيْءَ لَهُ». ثُمَّ قَالَ «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ لَهُ خَالِصًا وَابْتُغَى بِهِ وَجْهُهُ». (٢). وفي الحديث القدسي: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءَ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمَلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكُهُ». (٣).

قال النووي: (ومعناه: أنا أغنى عن المشاركة وغيرها، فمن عمل شيئاً لي ولغيري لم أقبله، بل أتركه لذلك الغير، والمراد أن عمل المرائي باطل الثواب فيه، ويأثم به).

(١) الإعلام (١/١٩٧).

(٢) رواه النسائي (٦/٢٥) الجهاد، وقال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء: وإسناده حسن (٤/٢٨)، وقال المنذري في الترغيب والترهيب (١/٢٤): إسناده جيد.

(٣) رواه مسلم (١٨/١١٥) الزهد.

الحديث الثاني:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ ». رواه البخاري (١٣٥) الوضوء .

راوي الحديث: أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مكثر حافظ، وفي اسمه اختلاف

شديد أشهره عبد الرحمن بن صخر، أسلم عام خيبر سنة سبع من الهجرة، صحب النبي ﷺ على ملء بطنه، وقال النبي ﷺ مرة: « مَنْ يَسْطُرْ رِذَاءَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي ثُمَّ يَقْبِضُهُ ، فَلَنْ يَنْسَى شَيْئًا سَمِعَهُ مِنِّي » ، فَبَسَطْتُ بُرْدَةً عَلَيَّ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ حَدِيثِهِ ثُمَّ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي، فَمَا نَسِيتُ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمَ شَيْئًا حَدَّثَنِي بِهِ « (١).

روي له عن النبي ﷺ خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً، كان يدمن الصيام والقيام والضيافة، وكان هو وامراته وخادمه يعتقبون الليل أثلاثاً، ومات بالمدينة، وقيل بالعقيق، ورجح النووي أنه مات سنة تسع وخمسين، وله ٧٨ سنة، ورجح الحافظ أنه مات سنة سبع وخمسين .

قوله ﷺ: « لَا يَقْبَلُ » قال ابن الملقن: ( والقبول يراد به في الشرع: حصول الثواب، وقد تتخلف الصحة عن الثواب، بدليل صحة صلاة العبد الآبق، ومن أتى عرفاً، وشارب الخمر إذا لم يسكر، ما دام في جسده شيء منها، وكذا الصلاة في الدار المغصوبة على الصحيح عندنا، فأما ملازمة القبول للصحة، ففي قوله عليه الصلاة والسلام. « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ » (٢).

(١) رواه البخاري (٧٣٥٤) المزارعة، ومسلم (٢٤٩٢) فضائل الصحابة.

(٢) أخرجه أبو داود (٦٤١) وابن ماجه (٦٦١).



صححه الأئمة ابن خزيمة وابن حبان والحاكم . فقوله عليه الصلاة والسلام: « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » (١). هو عام في عدم القبول من جميع المحدثين في جميع أنواع الصلاة، والمراد بالقبول: وقوع الصلاة مجزئة بمطابقتها للأمر، فعلى هذا يلزم من القبول الصحة في الظاهر والباطن، ومتى ثبت القبول ثبتت الصحة، ومتى ثبتت الصحة ثبت القبول (٢).

قوله ﷺ: « إِذَا أَحْدَثَ »

قال آل بسام: ( والحديث وصف حكمي مقدر قيامه بالأعضاء، يمنع وجوده من صحة العبادة المشروط لها الطهارة ) (٣).

وقد سئل أبو هريرة رضي الله عنه عن الحدث، فقال: فساء، أو ضراط، ففسره بخروج الريح قيل: هو من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى. والحدث بموضوعه يطلق على الأكبر كالجنابة، والحيض، والنفاس، والأصغر كنواقض الوضوء.

قوله ﷺ: « حَتَّى يَتَوَضَّأَ ».

أصل الوضوء من الوضاعة، وهو: الحسن والنظافة . وهو بالضم: الفعل، وبالفتح: الماء، على أفصح اللغات . وهذا الحديث نص في وجوب الطهارة، وشرطها في الصلاة، وهو إجماعٌ .

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥٤) ومسلم (٢٢٥).

(٢) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١/٢١٦، ٢١٧).

(٣) تيسير العلام (١/١١)، ط . دار العقيدة للتراث .

واختلفوا في أن الوضوء فرض على كل قائم إلى الصلاة، أو على المحدث خاصة، فذهب ذاهبون من السلف إلى أن الوضوء لكل صلاة فرض، بدليل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦].

وذهب قوم إلى أن ذلك قد كان، ثم نسخ . وقيل: الأمر به لكل صلاة على الندب . وقيل: بل لم يشرع إلا لمن أحدث، ولكن تجديده لكل صلاة مستحب، وعلى هذا أجمع أهل الفتوى بعد ذلك، ولم يبق بينهم خلاف . ومعنى الآية عندهم: إذا قمتم محدثين (١).

الحديث الثالث:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ ؓ قَالُوا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» .

رواه البخاري (٦٠) (٩٦) العلم، (١٦٣) الوضوء، ومسلم (٢٤١) الطهارة، وحديث عائشة من أفراد مسلم .

راوي الحديث : عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما

- : أسلم قبل أبيه، وكان أبوه أكبر منه بثلاث عشرة سنة، وقيل: إحدى عشرة، روي له عن النبي ﷺ سبعمائة حديث، وكان غزير العلم، مجتهداً في العبادة، يسرد الصوم، ولا ينام الليل، فشكاه أبوه إلى رسول الله ﷺ (٢).

وفي وفاته أقوال: قال ابن حبان: أصحها سنة ثلاث وستين، عام

الحرّة . قال: وكان يسكن مكة، ثم خرج إلى الشام، وأقام بها، ومات بمصر .

(١) باختصار من الإعلام (١/ ٢٢٢، ٢٢٣) .

(٢) أخرجه البخاري (١٩٧٥) الصوم، ومسلم (١١٥٩) الصيام

عائشة - رضي الله عنها - الصديقة بنت الصديق: كنيها: أم عبد الله، وهي من أكبر فقهاء الصحابة رضي الله عنهم، تزوجها النبي ﷺ قبل الهجرة بسنتين، وقيل: ثلاث، وهي بنت ست سنوات، وبنى بها في شوال بعد وقعة بدر في السنة الثانية من الهجرة؛ وهو الصحيح، ولها تسع سنوات، وأقامت في صحبته ثمانية أعوام وخمسة أشهر، وتوفي رسول الله ﷺ وهي ابنة ثمان عشرة، وعاشت خمساً وستين سنة، بعث إليها معاوية بمائة ألف، فما غابت عليها الشمس حتى فرقتها، فقالت مولاة لها: لو اشتريت لنا من ذلك بدرهم لحماً؟ . فقالت: ألا ذكرتيني! .

روت عن النبي ﷺ ألفي حديث ومائتي حديث وعشرة، ماتت - رضي الله عنها - بعد الخمسين، إما سنة خمس أو ست أو سبع أو ثمان، وقيل في شوال، وأمرت أن تدفن ليلاً بعد الوتر بالبقيع، وصلى عليها أبو هريرة رضي الله عنه. وحديث عبد الله بن عمرو في البخاري، قال: تخلف النبي ﷺ عنا في سفره سافرناها، فأدركنا وقد أرهقنا العصر، فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا، فنأدى بأعلى صوته: « وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » (١) ووقع في صحيح مسلم أنها كانت من مكة إلى المدينة، ويحتمل أنها كانت في حجة الوداع، أو عمرة القضية. قال ابن بطال: لعل الصحابة رضي الله عنهم أخرؤا العصر طمعاً في أن يلحق بهم النبي ﷺ فيصلوا معه، فلما ضاق الوقت بادروا إلى الوضوء، ولعجلتهم لم يسبقوه، فأدركهم على ذلك، فأنكر عليهم. قال الحافظ: ويحتمل أنهم أخرؤا الكونهم على طهر، أو لرجاء الوصول إلى الماء (٢).

(١) أخرجه البخاري (١٦٣).

(٢) فتح الباري (١/٣١٩)، ط. السلفية.

ومعنى الإرهاق: الإدراك والغشي .

والويل: العذاب والهلاك . وقيل: « وادٍ في جهنم » .

رواه ابن حبان في صحيحه .

والأعقاب: جمع عَقَب، وهي مؤخر القدم . والألف واللام

للعهد؛ أي الأعقاب التي لا ينالها الماء، وبهذا يستقيم الوعيد . وقيل: الأعقاب التي رآها رسول الله ﷺ تلوح لم يمسه الماء .

وفي بعض روايات الحديث: رأنا ونحن نمسح على أرجلنا،

فقال: ويل للأعقاب (١)، فالألف واللام للعهدية، ولا يجوز أن تكون للعموم المطلق، ويجوز أن يراد الأعقاب التي هذه صفتها. (٢)

والحديث يدل على وجوب تعميم الأعضاء بالماء، والحديث ورد في

وجوب تعميم القدمين، وأما سائر الأعضاء فدلالته على وجوب التعميم

فيها إنما هو بالقياس لعدم الفارق . وفي الحديث رد على الإمامية وغيرهم

من القائلين بالمسح، فإنهم يقولون: لا يجب تعميم القدم بالمسح . كما قال

العالم من الإمامية في شرح الأربعين له ما لفظه: ( لا يجب استيعاب

الرجلين بالمسح، بل يكفي المسح من رؤوس الأصابع إلى الكعبين، ولو

بأصبع واحدة، وهو إجماع فقهاء أهل البيت ) ١ هـ .

وقال ابن خزيمة: لو كان الماسح مؤدياً للفرض؛ لما تَوَعَّد بالنار،

وأشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذاً

بظاهر قراءة { وَأَرْجُلُكُمْ } بالخفض، وقد تواترت الأخبار عن النبي

(١) رواه النسائي (١١١) الطهارة، وأبو داود (٩٧) الطهارة.

(٢) انظر العدة للصنعاني (١٠٢/١) وهو بها من إحكام الأحكام .

ﷺ في صفة وضوئه أنه غسل رجليه، وهو المبين لأمر الله عز وجل، ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك، إلا عن علي وابن عباس وأنس، ورجعوا.

قال ابن الملتن: ( وقراءة الخفض في قوله تعالى ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] عنها أجوبة:

- منها أنها عطف على الرأس فهما يمسحان، لكن إذا كان عليهما خُفَّان، وتلقينا هذا القيد من فعله عليه السلام، إذ لم يصح عنه أنه مسح رجليه إلا وعليهما خُفَّان. والمتواتر عنه غسلهما، فبين ﷺ علة الحال التي تغسل فيها الرجل والحال التي تمسح فيها. ومنها أن العطف على الجَوَّاز، لكنها لغة شاذة، قال الإمام في البرهان: وكل تأويل يؤدي إلى حمل القرآن على دليل شاذ في اللغة العربية لا يقبل، ويعد متأوله معطلا لا مأولا (١).



(١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (١/ ٢٣٨، ٢٣٩).

### الحديث الرابع:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَسْتَنْشِرْ ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فليُوتِرْ ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » . رواه البخاري (١٦٢) الوضوء، ومسلم (٢٧٨) الطهارة . وفي لفظ لمسلم: « فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرِيهِ مِنَ الْمَاءِ » . وفي لفظ: « من تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ » .

قال الحافظ: ( افتضى سياقه أن الحديث واحد وليس هو كذلك في الموطأ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من موطأ يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري مفرقا، وأخرج مسلم الحديث الأول من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد، والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد، وعلى هذا فكان البخاري كان يرى جواز جمع الحديثين إذا اتحد سندهما في سياق واحد، كما يرى جواز تفريق الحديث الواحد إذا اشتمل على حكمتين مستقلتين ) (١).

قوله ﷺ: « إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَسْتَنْشِرْ » قال الفراء: يقال نثر الرجل إذا حرك النثرة وهو طرف الأنف . ذهب أحمد إلى وجوب الاستنشاق، وذهب الشافعي ومالك إلى عدم الوجوب، وحملوا الأمر على الندب، بدلالة ما جاء في الحديث من قوله ﷺ للأعرابي: « تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ » (٢) رواه الترمذي وحسنه، و

(١) فتح الباري (١/٣١٦، ٣١٧) .

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٠٢) وصححه العلامة الألباني .

صححه الحاكم، ودليل الوجوب عند أحمد صيغة الأمر، وفعل المسلمين للوضوء من الصحابة يؤكد، وفي شرح مسلم أن المأمور به الانتشار، وليس بواجب اتفاقاً.

وقد أخرج أبو داود من حديث رفاعة في قصة الأعرابي وفيه: « لَا تَتِمُّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسَبِّحَ الْوُضُوءَ، كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَيَمْسَحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » (١).

وقال ابن الملتن: ( ومنهم من قال: سمي جذب الماء استنشاقاً بأول الفعل، واستنشاقاً بآخره، وهو استدخال الماء بنفس الأنف للدخول والخروج ) (٢).

قوله ﷺ: « وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ »

قال ابن دقيق العيد: ( الظاهر أن المراد به استعمال الأحجار في الاستطابة، والإيتار فيها بثلاث واجب عند الشافعي، فإن الواجب عنده رحمه الله في الاستجمار أمران: أحدهما: إزالة العين، والثاني: استيفاء ثلاث مسحات .

وظاهر الأمر الوجوب؛ لكن هذا الحديث لا يدل على الإيتار بالثلاث، فيؤخذ من حديث آخر، وقد حمل بعض الناس الاستجمار على استعمال البخور للتطيب، فإنه يقال: تجمر واستجمر، فيكون الأمر للندب على هذا، والظاهر هو الأول، أعني أن المراد هو استعمال (الأحجار) (٣)

(١) صحيح: أخرجه أبو داود برقم (٨٥٨) كتاب الصلاة.

(٢) الإعلام (١/٢٤٦).

(٣) إحكام الأحكام (١/١٠٦-١٠٨).

قال الصنعاني: ( في القاموس: التجمر: الاستطابة بالحجار، والاستطابة: الاستنجاء، وفي شرح مسلم يقال الاستنجاء، والاستطابة، والاستجمار، لتطهير محل البول والغائط .

فأما الاستجمار: فمختص بالمسح بالأحجار، وأما الاستطابة والاستنجاء: فيكونان بالماء، ويكونان بالأحجار (١).

وقال كذلك: ( قوله: « والإيتار بالثلاث » أقول: هل لكل واحد من الفرجين ثلاث فتكون ستة أحجار؟ الظاهر هذا، ووجه الإيجاب للثلاث حديث سلمان عند مسلم: « وَلَا يَسْتَنْجِ أَحَدُكُمْ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ » (٢)، وأخذ به أيضاً أحمد وأصحاب الحديث، فاشتروا أن لا ينقص عن ثلاث مع مراعاة الإنقاء .

ومذهب مالك و أبي حنيفة: أن الواجب الإنقاء لا غير، واستدل القاضي عبد الوهاب بهذا الحديث نفسه على عدم التعداد، معللاً أن أقل ما يقع عليه الاسم مرة واحدة، ثم استدل بحديث: « مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُؤْتِرْ، مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ » (٣).

قال ابن الملقن: ( ولا دلالة في هذا لما سيأتي قريباً )، ثم استدل بأقنيسة معارضة للنص السالف .

(١) العدة (١/١٠٦) .

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٢) باب الإستطابة.

(٣) ضعيف أخرجه ابن ماجه (٣٣٧) وضعفه الشيخ الألباني؛ ولكن الأمر بإيتار

الإستجمار صحيح أخرجه البخاري (١٦٢) الوضوء ومسلم (١٦١) الطهارة.



ثم قال: ( والمراد بالإيتار عندنا أن يكون عدد المسحات ثلاثاً، أو خمساً، أو فوق ذلك من الإيتار، ومذهبنا أنه فيما زاد عن الثلاث سنة، فإذا حصل الإنقاء بثلاث فلا زيادة، وإن لم يحصل وجبت، ثم إن حصل بوتر فلا زيادة، وإن حصل بشفع كأربع أو ست، استُحِبَّ الإيتار .

وقال بعض أصحابنا يجب الإيتار مطلقاً لظاهر هذا الحديث، وحجة الجمهور الحديث السالف: « مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ » حملاً له على ما زاد على الثلاث، جمعاً بينه وبين حديث نهيه عليه الصلاة والسلام عن أَنْ تَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ (١).

قوله ﷺ: « وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » .

قال ابن دقيق العيد: ( ذهب بعضهم إلى وجوب غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء في ابتداء الوضوء عند الاستيقاظ من النوم لظاهر الأمر، ولا يفرق هؤلاء بين نوم الليل ونوم النهار؛ لإطلاق قوله ﷺ: « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ » .

وذهب أحمد إلى وجوب ذلك من نوم الليل دون نوم النهار؛ لقوله ﷺ: « أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ »، والمبيت يكون بالليل، وذهب بعضهم إلى عدم الوجوب مطلقاً، وهو مذهب مالك والشافعي، والأمر محمول على النذب (٢).

(١) الإعلام (١/٢٤٨، ٢٤٩).

(٢) إحكام الأحكام (١/١٠٨ - ١١٠).

والذين ذهبوا إلى استحباب غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء استحَبوا ذلك مطلقاً سواء بعد النوم أم لا، ولهم مأخذان: أحدهما: أن ذلك وارد في صفة وضوء النبي ﷺ من غير تعرض لسبق النوم، والثاني: أن المعنى الذي علل به في الحديث - وهو جَوْلان اليد - موجود في حال اليقظة، فيعم الحَم لعموم عِلَّتِهِ، وفَرَّق أصحاب الشافعي بين حالة المستيقظ من النوم وغير المستيقظ، فقالوا في المستيقظ: يكره أن يغمس يده في الإناء قبل غسلها ثلاثاً، وفي غير المستيقظ: يستحب له غسلها .

وليعلم الفرق بين يستحب فعل كذا وبين قولنا يكره تركه، فقد يكون الفعل مستحباً، ولا يكون مكروه الترك، كصلاة الضحى، وكثير من النوافل .

واتفقوا على أنه لو غمس يده لم يضر الماء، وقال إسحاق وداود والطبري: ينجس، واستُبدِلَ لهم بما ورد من الأمر بإراقتِه، لكنه حديث ضعيف، أخرجه ابن عدي . والقرينة الصارفة للأمر عن الوجوب عند الجمهور التعلل بأمر يقتضي الشك، لأن الشك لا يقتضي وجوباً في هذا الحكم استصحاباً لأصل الطهارة .

والمراد باليد هنا الكف دون ما زاد عليها اتفاقاً، وهذا كله في حق من قام من النوم، لما دَلَّ عليه مفهوم الشرط، وهو حُجَّة عند الأكثر، وأما المستيقظ فيستحب له الفعل لحديث عثمان، وعبد الله بن زيد، ولا يكره الترك؛ لعدم ورود النهي عنه .

واستنبط من الحديث، أن الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه قال الحافظ: ( واستنبط من الحديث فوائد أخرى منها: أن موضع الاستنجاء مخصوص بالرخصة في جواز الصلاة مع بقاء أثر النجاسة عليه .

وقال الخطابي: ومنها إيجابُ الوضوء من النوم، قاله ابن عبد

البر .

ومنها تقوية قول من يقول بالوضوء من مس الذكر .

ومنها أن الماء القليل يُستعمل بإدخال اليد فيه (١) .



الحديث الخامس:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

« لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ

مِنْهُ » .

رواه البخاري (٢٣٩) الوضوء، ومسلم (٢٨٢) الطهارة .

ولمسلم: « لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ » . (٢٨٣)

الطهارة .

قوله ﷺ: « لَا يَبُولَنَّ »

لأنهاية، والفعل مجزوم المحل بها، وحُرك بالفتح لاتصاله بنون

التوكيد الثقيلة .

قوله ﷺ: « الَّذِي لَا يَجْرِي »

تفسير للدائم، وهو المستقر في مكانه، كالغدران في البرية أو

الموارد (٢) .

(١) باختصار من فتح الباري (٣٠٨/١) .

(٢) تيسير العلام (١٥/١) .

قال العلامة آل بسام: ( نهى النبي ﷺ عن البول في الماء الدائم الذي لا يجري كالخزانات، والصهاريج، والغدران في الفلوات، والموارد التي يستسقي منها الناس، لئلا يلوثها عليهم ويكرهها، لأن هذه الفضلات القذرة سبب في انتشار الأمراض الفتاكة . كما نهى عن الاغتسال بغمس الجسم أو بعضه في الماء الذي لا يجري حتى لا يكرهه ويوسخه على غيره، بل يتناول منه تناولاً، وإذا كان المغتسل جنباً فالنهي أشد، فإذا كان الماء جارياً فلا بأس من الاغتسال فيه والتبول، مع أن الأحسن تجنبه البول لعدم الفائدة في ذلك، وخشية التلويث وضرر الغير) (١).

وقال ابن دقيق العيد: ( واعلم أن هذا الحديث لا بد من إخراجه عن ظاهره بالتخصيص، أو التقييد، لأن الاتفاق واقع على أن الماء المستبحر الكثير جداً لا تؤثر فيه النجاسة، والاتفاق واقع على أن الماء إذا غيرته النجاسة امتنع استعماله .

فمالك - رحمه الله - إذا حمل النهي على الكراهة لاعتقاده أن الماء لا ينجس إلا بالتغير، لا بد أن يخرج عنه صورة التغير بالنجاسة، أعني عن الحكم بالكراهة، فإن الحكم ثم التحريم، فإذا لا بد من الخروج عن الظاهر عند الكل .

فلأصحاب أبي حنيفة أن يقولوا: خرج عنه المستبحر الكثير جداً بالإجماع، فيبقى ما عداه على حكم النص، فيدخل تحته ما زاد على القلتين ويقول أصحاب الشافعي: خرج الكثير المستبحر بالإجماع الذي ذكرتموه،

وخرج القلتان، فما زاد بمقتضى حديث القلتين، فيبقى ما نقص عن القلتين داخلاً تحت مقتضى الحديث .

ويقول من نصر قول أحمد المذكور: [ وهو القول بالفرق بين بول الآدمي وما في معناه من العذرة المائعة وغير ذلك من النجاسات، فينجس الماء وإن كان أكثر من قلتين، وأما غيره من النجاسات فتعتبر فيه القلتان، وكأنه رأى أن الخبث المذكور في حديث القلتين عام بالنسبة إلى الأنجاس، وهذا الحديث خاص بالنسبة إلى بول الآدمي فيقدم الخاص على العام بالنسبة إلى النجاسات الواقعة في الماء الكثير، ويخرج بول الآدمي وما في معناه من جملة النجاسات الواقعة في القلتين بخصوصه، فينجس الماء دون غيره من النجاسات، ويلحق بالبول المنصوص عليه ما يعلم أنه في معناه ]

خرج ما ذكرتموه وبقي ما دون القلتين داخلاً تحت النص إلا أن ما زاد على القلتين مقتضى حديث القلتين فيه عام في الأنجاس فيخص بول الآدمي (١).

وقال ابن الملقن: ( استدل بعض الشافعية بالرواية الثانية التي ذكرها المصنف على خروج المستعمل عن التطهير به، إما لنجاسته كما نقل عن أبي حنيفة، ونقل عنه الرجوع عن ذلك، وإما لعدم طهوريته وهو القول الجديد للشافعي، لأن النهي وارد على مجرد الغسل، فدل على وقوع المفسدة بمجرد، وهي خروجه عن كونه أهلاً للتطهير ) (٢).

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ١٢٦-١٢٨)، وما بين المعكوفتين (١/ ١٢٥-١٢٦).

(٢) الإعلام بقوائد عمدة الأحكام (١/ ٢٨٤-٢٨٥).

وقال الصنعاني: « ارتكب الظاهرية هنا مذهباً وجه به الملامة إليهم، وأفاض سبل الإزراء عليهم، حتى أخرجهم بعض الناس عن أهلية الاجتهاد، واعتبار الخلاف في الإجماع.

قال ابن حزم منهم: إنَّ كل ماء راكد قلَّ أو كثر من البرك العظام وغيرها بال فيه إنسان، فإنه لا يحل لذلك البائل خاصة الوضوء منه، ولا الغسل، وإن لم يجد غيره، ففرضه التيمم، وجائز لغيره الوضوء منه والغسل، فهو طاهر مطهر لغير الذي بال فيه.

ولو أنه تغوط فيه، أو بال خارجاً منه، فسال البول إلى الماء الدائم، أو بال في إناء وصَبَّه في ذلك الماء - ولم يتغير له صفة - فالوضوء منه أو الغسل، جائز لذلك المتغوط فيه، والذي سال بوله فيه ولغيره (١).

وقال ابن دقيق العيد (٢): ( اعلم أن النهي عن الاغتسال لا يخص الغسل، بل التوضؤ في معناه، وقد ورد مصرحاً به في بعض الروايات: « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه » ) (٣).

فائدة: إذا وردت النجاسة على الماء فغيرت أحد أوصافه، تنجس باتفاق العلماء قليلاً كان الماء أو كثيراً. وإذا وردت على الماء، ولم تتغير أحد أوصافه، لا يتنجس عند مالك - رحمه الله -، وهذا اختيار شيخ الإسلام.

(١) العدة حاشية إحكام الأحكام هامش (١/ ١٣١).

(٢) إحكام الأحكام (١/ ١٣٠).

(٣) أخرجه الترمذي (٦٨) والنسائي (٥٧)، وهو في الصحيحين بلفظ (يتوضأ فيه).

وقالت الشافعية والحنابلة بالتفرقة بين القليل والكثير، فإذا كان قلتين أو أكثر، لا يتنجس بورود النجاسة عليه حتى تتغير أحد أوصافه بالنجاسة، لحديث القلتين: « الماء إذا بلغ قلتين لا يحمل خبث » (١). وإذا كان دون القلتين، يتنجس بورود النجاسة عليه، ولو لم تتغير أحد أوصافه بالنجاسة.

وقالت الحنفية كذلك بالتفرقة بين القليل والكثير، ولكن حد الكثرة عندهم إذا تحرك طرف الماء، انتقلت الحركة إلى الطرف الآخر.



(١) أخرجه أبو داود (٦٣)، والترمذي (٦٧)، والنسائي (٥٢)، وأحمد (١٢/٢).

الحديث السادس:  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا » .

رواه البخاري (١٧٢) الوضوء، ومسلم (٢٧٩) .

ولمسلم: « أَوْلَاهُنَّ بِالتُّرَابِ » .

وله من حديث عبد الله بن مغفل: « إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَعَفِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ » .  
رواه مسلم (٢٨٠) الطهارة .

راوي الحديث الثاني: عبد الله بن مُغْفَل - رضي الله عنهما - ،  
هو أحد الذين نزل فيهم ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ ﴾ [التوبة: ٩١] ،

ووالده صحابي، وهو أخو عبد الله ذي البجاذين .

روي لعبد الله ثلاثة وأربعون حديثاً، مات سنة ٥٦، قاله أبو عمر، وقال ابن حبان: سنة تسع (١) .

قوله ﷺ « إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ »

قال ابن عبد البر: ( مالك يقول في هذا الحديث: « إِذَا شَرِبَ » ،  
وغیره من الرواة يقولون: « إِذَا وَلَغَ » ، وهذا الذي تعرفه أهل اللغة ) (٢)

(١) الإعلام (١/٢٨٩، ٢٩٠) .

(٢) السابق (١/٢٩٣) .



وقيل: ولغ: إذا أدخل لسانه في الإناء وحركه فيه، شرب أو لم يشرب .

والحديث عام من جميع الكلاب، وقد خصصه بعضهم بغير المأذون في اتخاذه، ككلب الصيد، والحراسة، والماشية، ولا دليل عليه .  
قال ابن دقيق العيد: ( فيه مسائل: الأولى: الأمر بالغسل ظاهر في تنجيس الإناء، وأقوى من هذا الحديث في الدلالة على ذلك الرواية الصحيحة وهي قوله ﷺ: « طُهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعًا » (١)، فإن لفظة: ((طُهُورُ)) تستعمل إما عن الحدث، أو عن الخبث، ولا حدث على الإناء بالضرورة، فتعين الخبث، وحمل مالك هذا الأمر على التعبد، لاعتقاده طهارة الماء والإناء .

وربما رجحه أصحابه بذكر هذا العدد المخصوص وهو السبع، لأنه لو كان للنجاسة لاكتفى فيها بما دون السبع . والحمل على التنجيس أولى، لأنه متى دار الحكم بين كونه تعبدًا أو معقول المعنى، كان حمله على كونه معقول المعنى أولى، لندرة التعبد بالنسبة إلى الأحكام المعقولة المعنى، وأما كونه لا يكون أغلظ من نجاسة العذرة، فممنوع عند القائل بنجاسته، نعم ليس بأقذر من العذرة، ولكن لا يتوقف التغليظ على زيادة الاستقذار . وأيضًا فإذا كان أصل المعنى معقولًا قلنا به، وإذا وقع في التفاصيل ما لم يعقل، اتبعناه في التفصيل، ولم ينقض لأجله التأصيل، ولذلك نظائر في الشريعة، فلو لم تظهر زيادة التغليظ في النجاسة، لكنا

(١) أخرجه مسلم (٢٧٩) الطهارة.

نقتصر في التعبد على العدد، ونمشي في أصل المعنى على معقولية المعنى (١).

قال الإمام النووي: (وأما الجمع بين الروايات، فقد جاء في رواية: «سبع مرات»، وفي رواية: «سبع مرات السابعة بالتراب»، وفي رواية: «آخروهن»، أو «أولاهن»، وفي رواية: «سبع مرات السابعة بالتراب»، وفيه دليل على أن التقييد بالأولى وبغيرها ليس على الاشتراط، بل المراد إحداهن، وأما رواية: «فغفروه الثامنة بالتراب»، فمذهبنا ومذهب الجماهير: اغسلوه سبعاً، واحدة منهن بالتراب مع الماء . فكأن التراب قائم مقام غسلة، فسميت ثامنة لهذا . والله أعلم . ولا يقوم الصابون والأشنان مقام التراب على الأصح .

ولا فرق بين أن يطرح الماء على التراب، أو التراب على الماء، أو يؤخذ الماء الكدر من موضع فيغسل به (٢).

قوله ﷺ: «وَعَفَّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ»

ظاهر في كونها غسلة مستقلة، لكن لو وقع التعفير في أوله قبل ورود الغسلات السبع، كانت الغسلات ثمانية، ويكون إطلاق الغسلة على الترتيب مجازاً، وهذا الجمع من مرجحات تعيين التراب في الأولى .

قال الحافظ ما ملخصه: (خالف ظاهر هذا الحديث المالكية، والحنفية، فأما المالكية فلم يقولوا بالترتيب أصلاً، مع إيجابهم التسبيع على المشهور عندهم، لأن الترتيب لم يقع في رواية مالك . قال القرافي منهم: قد صحت فيه الأحاديث، فالعجب فهم كيف لم يقولوا به . وعن

(١) الإحكام (١/١٤٦-١٤٨).

(٢) باختصار من شرح النووي لصحيح مسلم (٣/٢٣٨، ٢٣٩).

مالك رواية أن الأمر بالتسبيح للندب، والمعروف عند أصحابه أنه للوجوب، لكنه للتعبد، لكون الكلب طاهرًا عندهم، وعن مالك رواية بأنه نجس؛ لكن قاعدته أن الماء لا ينجس إلا بالتغير، فلا يجب التسبيح للنجاسة لا للتعبد.

ودعوى بعض المالكية أن المأمور بالغسل من ولوغه الكلب المنهي عن اتخاذه دون المأذون فيه يحتاج إلى ثبوت تقدم النهي عن الاتخاذ على الأمر بالغسل، وإلى قرينة تدل على أن المراد ما لم يؤذن في اتخاذه؛ لأن ظاهر الكلام في قوله: «الكلب» أنها للجنس، أو لتعريف الماهية، فيحتاج المدعي أنها للعهد إلى دليل، ومثله تفرقة بعضهم بين البدوي والحضري، ودعوى بعضهم أن ذلك مخصوص بالكلب الكلب، وأن الحكمة في الأمر بغسله من جهة الطب، لأن الشارع اعتبر السبع في مواضع منه، كقوله: «صُبُّوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قِرْبٍ» (١). وقوله: «مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ» (٢).

وتعقب بأن الكلب لا يقرب الماء فكيف يؤمر بالغسل من ولوغه؟ وأجاب حفيد ابن رشد بأنه لا يقرب الماء بعد استحكام الكلب منه، أما في ابتدائه فلا يمتنع، وهذا التعليل وإن كان فيه مناسبة؛ لكنه يستلزم التخصيص بلا دليل، والتعليل بالتنجيس أقوى، لأنه في معنى المنصوص.

(١) رواه البخاري (١٩٨) الوضوء بلفظ (هريقوا)، وأحمد (٦/٢٢٨).

(٢) رواه البخاري (٥٧٩٩) الطب، ومسلم (٢٠٤٧) الأشربة.

وقد ثبت عن ابن عباس التصريح بأن: الغسل من ولوغ الكلب بأنه رجسٌ . رواه محمد ابن نصر المروزي بإسناد صحيح، ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافه .

قال: وأما الحنفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا التنزيب، واعتذر الطحاوي وغيره عنهم بأمور: منها: أن أبا هريرة راويه أفتى بثلاث غسلات، فثبت بذلك نسخ السبع . وتعقب بأنه يحتمل أن يكون أفتى بذلك لاعتقاده ندبية السبع لا لوجوبها، أو كان نسي ما رواه، ومع الاحتمال لا يثبت النسخ .

وأيضاً فقد ثبت أن أفتى بالغسل سبعاً . ورواية من روى عنه موافقة فتياه لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الاسناد، ومن حيث النظر (١) .

قال ابن دقيق العيد: ( « الإناء » : عام بالنسبة إلى كل إناء، والأمر بغسله للنجاسة، إذا ثبت ذلك يقتضي تنجس ما فيه، فيقتضي المنع من استعماله، وفي مذهب مالك قول، أن ذلك يختص بالماء، وأن الطعام الذي ولغ فيه الكلب لا يراق ولا يجتنب، وقد ورد الأمر بالإراقة مطلقاً في بعض الروايات الصحيحة ) (٢) .

تنبيه: الحديث خاص بطهارة الإناء من ولوغ الكلب، أما إذا تنجس البدن أو الثياب من لعاب الكلب، فحكمه أن يغسل كسائر النجاسات . والله أعلم .

(١) باختصار من فتح الباري (١/ ٢٣١، ٢٣٢) .

(٢) الإحكام (١/ ١٥٩، ١٦١) .

وقال ابن الملقن: ( فيه دليل على أن الماء القليل إذا حلت فيه نجاسة يفسد ) .

وقال أيضاً: ( فيه دلالة أيضاً على تحريم بيع الكلب إذا كان نجس الذات، كما قررناه فيما سلف، كغيره من النجاسات ) (١).



---

(١) الإعلام (١/٣١٧) .

## الحديث السابع:

عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ دَعَا بِوُضُوءٍ ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ ، فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ أَذْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوُضُوءِ ، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ ، وَاسْتَنْشَقَ ، وَاسْتَنْشَرَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ غَسَلَ كِلْتَا رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا وَقَالَ : « مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ ، غُفِرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

رواه البخاري (١٦٤) الوضوء، ومسلم (٢٢٦) الطهارة .

راوي الحديث: عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، يجتمع مع النبي ﷺ في عبد مناف، أسلم قديماً وهاجر المهجرتين، وتزوج بنتي رسول الله ﷺ ، ولذا يسمى ذي النورين، وهما أم كلثوم ورقية، ووليَّ الخلافة بعد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وقتل يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذي الحجة، سنة خمس وثلاثين من الهجرة .

قوله: « دَعَا بِوُضُوءٍ »

قال الصنعاني: ( قال في شرح مسلم: قال جمهور أهل العلم اللغة: يقال الوُضُوء والطُّهُور بضم أولهما إذا أريد الفعل الذي هو المصير، ويقال: الوُضُوء والطُّهُور بفتح أولهما إذا أريد الماء الذي يتطهر به، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [ الفرقان: ٤٨ ]، رَأَصَلَ الوُضُوء من الوُضَاءَة، وهي الحسن والنظافة، وسمي وضوء الصلاة وضوءاً لأنه ينظف صاحبه ويحسّنه ).

قوله: « فَعَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ » .

هذا دليل على أن غسلها في أول الوضوء سنة، وهو كذلك باتفاق العلماء (١).

قوله: « ثُمَّ تَمَضَّمَضَ، وَاسْتَنْشَرَ »

قال جمهور أهل اللغة، و الفقهاء، والمحدثون: والاستنثار هو إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق . وقال ابن الأعرابي، وابن قتيبة: الاستنثار والاستنشاق، والصواب الأول .

وأما حقيقة المضمضة فقال أصحابنا: كما لها أن يجعل الماء في فمه ثم يديره فيه ثم يَمُجُّهُ . وأما أقلها فأن يجعل الماء في فيه، ولا يشترط إدارته على المشهور الذي قاله الجمهور (٢).

فائدة: قال الشيخ عز الدين: قدمت المضمضة على الاستنشاق لشرف منافع الفم على منافع الأنف، فإنه مدخل الطعام والشراب للذين بهما قوام الحياة، وهو محل الأذكار الواجبة والمندوبة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

فائدة ثانية: الحكمة في تقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه المفروض، لأن المعتبر في صفات الماء للتطهير لونٌ يدرك بالبصر، وطعم يدرك بالذوق، وريح يدرك بالشم، فقدمت هاتان السلتان لاختبار حال الماء قبل الفرض به (٣).

(١) باختصار من العدة (١/١٦٤، ١٦٥).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٣/١٣٢).

(٣) الإعلام (١/٣٢٩).

قال الشيخ آل بسام: ( ذهب الأئمة أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وسفيان، وغيرهم: إلى أن الاستنشاق مستحب في الوضوء لا واجب .

والمشهور عند الإمام أحمد: الوجوب، فلا يصح الوضوء الوضوء بدونه، وهو مذهب أبي ليلي وإسحاق وغيرهما .  
واستدل الأولون على قولهم بحديث « عَشْرٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ » (١) ومنها الاستنشاق، والسنة غير الواجب.

واستدل الموجبون بقوله تعالى: ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ [ المائدة: ٦ ]، والأنف من الوجه، وبالأحاديث الكثيرة الصحيحة من صفة فعله ﷺ وأمره بذلك .  
وأجابوا عن دليل غير الموجبين بأن المراد بالسنة في الحديث: الطريقة .

لأن تسمية السنة لغير الواجب إصطلاح من الفقهاء المتأخرين .  
ولهذا ورد في كثير من الأحاديث « عَشْرٌ مِنْ الْفِطْرَةِ » .  
ولا شك في صحة المذهب الأخير لقوة أدلته، وعدم ما يعارضها - في علمي - والله أعلم . (٢)  
قوله: « ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا » .

الوجه مشتق من المواجهة، وقد اعتبر الفقهاء هذا الاشتقاق، وبنوا عليه أحكاماً، وجمهورهم على أن حَدَّ الوجه ما بين منابت الشعر غالباً، ومنتهى لحيه، وما بين أذنيه . واختلفوا في غسل البياض الذي بين

(١) أخرجه مسلم (٢٦١) الطهارة.

(٢) تيسير العلام (٢٠/١) .



العِذار والأذن، وما انسدل من اللحية، فالمشهور من مذهب مالك أن  
البياض الذي بين العِذار والأذن ليس من الوجه، وقيل بالفرق بين  
الأمرد والملتحى.

وقال أبو حنيفة والشافعي: هو من الوجه، وأما ما انسدل من  
اللحية فمذهب مالك إلى وجوب إمرار الماء عليه، ولم يوجبهُ أبو حنيفة  
والشافعي في أحد قوليه، وأوجبهُ أحمد في إحدى الروايتين عنه (١).  
قوله: « وَيَدِيهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا » .

والمِرْفَقُ فيه وجهان: أحدهما: بفتح الميم وكسر الفاء . والثاني:  
عكسه، لغتان .

وقوله: « إلى المرفقين » ليس فيه إفصاح بكونه أدخلهما في  
الغسل، أو انتهى إليهما، والفقهاء اختلفوا في وجوب إدخالهما في الغسل،  
فمذهب مالك والشافعي: الوجوب، وخالف زفر وغيره، ومنشأ  
الاختلاف فيه أن كلمة ((إلى)) المشهور فيها أنها لانتهاى الغاية، وقد ترد  
بمعنى: معى، فمنهم من حملها على مشهورها، فلم يوجب إدخال  
المرفقين في الغسل، ومنهم من حملها على معنى: معى (٢).

قال أبو البقاء في إعرابه: الصحيح أنها على بابها، وأنها لانتهاى  
الغاية، وإنما وجب غسل المرافق بالسنة، وليس بينهما تناقض، لأن  
((إلى)) تدل على انتهاء الفعل ولا تتعرض لنفي المحدود إليه ولا إثباته،  
لأنك إذا قلت: ((سرت إلى الكوفة)) فغير ممتنع أن تكون بلغت أول

(١) انظر العدة للأصفهاني (١/١٧٣) .

(٢) إحكام الأحكام (١/١٧٣، ١٧٤) .

حدودها ولم تدخلها، أو أن تكون دخلتها، فلو قام الدليل على أنك دخلتها، لم يكن مناقضاً لقولك: ((سرت إلى الكوفة)) (١).

قوله: « ثُمَّ مَسَحَ رَأْسِهِ »

قال النووي ما ملخصه: ( واختلف العلماء في مسح الرأس، فذهب الشافعي في طائفة إلى أنه يستحب فيه المسح ثلاث مرات، كما في باقي الأعضاء، وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والأكثر إلى أن السنة مرة واحدة، وفي بعضها الاقتصار على قوله « مسح » .

قال: وأجمعوا على وجوب مسح الرأس، واختلفوا في قدر الواجب فيه، فذهب الشافعي في جماعة إلى أن الواجب ما يطلق عليه الاسم ولو شعرة واحدة،

وذهب مالك وأحمد وجماعة إلى وجوب استيعابه، وقال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - في رواية: الواجب ربه (٢).

قال ابن القيم - رحمه الله - : ( وكان يمسح رأسه كله، وتارة يقبل بيديه ويدبر، وعليه يحمل حديث من قال: مسح برأسه مرتين، والصحيح أن لم يكرر مسح رأسه، بل كان إذا كرر غسل الأعضاء، أفرد مسح الرأس، هكذا جاء عنه صريحاً، ولم يصح عنه خلافه البتة، ولم يصح عنه في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة، ولكن كان إذا مسح بناصيته كَمَّلَ على العمامة، وأما اقتصاره على الناصية مجردة، فلم يحفظ عنه كما تقدم .

(١) الإعلام (١/ ٣٣٥، ٣٣٦).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ١٤٣، ١٤٤).

قال: وكان يمسح أذنيه مع رأسه، وكان يمسح ظاهرهما وباطنهما، ولم يثبت عنه أنه أخذ لهما ماءً جديدًا (١).

قال الحافظ: ( وقد اختلف السلف في المسح على العمامة، فقيل: إنه كَمَّلَ عليها بعد المسح على الناصية .

وقد تقدمت رواية مسلم بما يدل على ذلك، وإلى عدم الاختصار على المسح عليها ذهب الجمهور .

وقال الخطابي: فرض الله مسح الرأس، والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل، فلا يترك المتيقن للمحتمل .

قال: وقياسه على مسح الخف بعيد، لأنه يشق نزعه بخلافها، وتعقب بأن الذين أجازوا المسح على العمامة شرطوا فيه المشقة في نزعها كما في الخف، وطريقه أن تكون مخنكة كعمائم العرب، وقالوا: عضو يسقط فرضه في التيمم، فجاز المسح على حائله كالقدمين، وقالوا: الآية لا تنفي ذلك، ولا سيما عند من يحمل المشترك على حقيقته ومجازه، لأن من قال: ((قَبَلْتُ رَأْسَ فُلَانٍ))، يصدق ولو كان على حائل، وإلى هذا ذهب الأوزاعي، والثوري في رواية عنه وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، والطبري، وابن خزيمة، وابن المنذر، وغيرهم (٢).

قوله: «ثُمَّ غَسَلَ كِلْتَا رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا» .

صريح في الرد على الروافض، في أن واجب الرجلين المسح، وقد تبين هذا من حديث عثمان وجماعة وصفوا وضوء رسول الله ﷺ .

قوله: «ثَلَاثًا» .

(١) باختصار من زاد المعاد (١/ ١٩٣، ١٩٤)، ط . الرسالة .

(٢) فتح الباري (١/ ٣٦٩، ٣٧٠) .

يدل على استحباب التكرار في غسل الرجلين ثلاثاً، وبعض الفقهاء لا يرى هذا العدد في الرجل كما في غيرها من الأعضاء، وقد ورد في بعض الروايات: «فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى أُنْقَاهُمَا» (١)، ولم يذكر عدداً، فاستدل به لهذا المذهب، وأكد من جهة المعنى بأن الرجل لقربها من الأرض في المشي عليها تكثر فيها الأوساخ والأدران، فيحال الأمر على مجرد الإنقاء من غير اعتبار العدد.

والرواية التي ذكر فيها العدد زائدة على الرواية التي لم يذكر فيها.

فالأخذ بها متعين، والمعنى المذكور لا ينافي اعتبار العدد، فليعمل بما دل عليه لفظ الحديث (٢).

قوله عَلَيْهِ السَّلَام: «نَحَوَ وَضُوءِي هَذَا».

قال النووي:

(وإنما لم يقل: مثل، لأن حقيقة مماثلته لا يقدر عليها أحد، وتعقبه الحافظ بأن نحو مثل: مثل، والتعبير من تصرف الرواة) (٣).

قوله عَلَيْهِ السَّلَام: «ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»

والخواطر الواردة على النفس على قسمين:

أحدهما: ما يهجم هجماً يتعذر دفعه عن النفس.

(١) أخرجه مسلم (٢٣٦) الطهارة.

(٢) إحكام الأحكام (١/١٨٣، ١٨٤).

(٣) انظر العدة للأصفهاني (١/١٨٤).

والثاني: ما تسترسل معه النفس، ويمكن قطعه ودفعه، فيحمل هذا الحديث على هذا النوع الثاني (١).  
قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: « غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »  
 ظاهره يعم الكبائر والصغائر، لكن العلماء خصوه بالصغائر،  
 لوروده مقيداً، باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية . والله أعلم .



(١) إحكام الأحكام (١/١٨٩، ١٩٠).

## الحديث الثامن:

عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: « شَهِدْتُ عَمْرَو بْنَ أَبِي الْحَسَنِ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ هُمْ وَوُضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَكْفَأَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ، فَمَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَّ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فَمَسَحَ بِهِمَا رَأْسَهُ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ » .

وفي رواية: « بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ » .

وفي رواية: « أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرِ » .

« التور »: شبه الطست .

رواه البخاري (١٨٥) الوضوء، ومسلم (٢٣٥) الطهارة .

راوي الحديث: عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري المازني المدني . وليس هو عبد الله بن زيد صاحب رؤيا الأذان، فقد أفاد النووي أنه ليس له إلا حديث الأذان . وقال ابن الملقن: بل له حديث ثانٍ وثالث .

أما راوي الحديث هنا فأخرج له الستة، وجملة أحاديثه ثمانية وأربعون، قُتِلَ بالحرّة سنة ثلاث وستين .

قوله: « فَمَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَّ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ »

قال النووي: ( في هذا الحديث دلالة ظاهرة للمذهب الصحيح المختار، أن السنة في المضمضة والاستنشاق أن يكون بثلاث غرفات، يتمضمض ويستنشق من كل واحدة منها ) .

قوله: « ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ »

فيه دليل على جواز التكرار ثلاثاً في بعض الأعضاء، واثنين في بعضها، وقد ورد عن النبي ﷺ الوضوء مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً، وبعضه ثلاثاً وبعضه مرتين، وهو هذا الحديث .

قال النووي: إن هذا جائز، ولكن المستحب تطهير الأعضاء كلها ثلاثاً ثلاثاً، وإنما كان مخالفتها في بعض الأوقات من النبي ﷺ لبيان الجواز . ا.هـ .

وأحب أن أشير إلى فائدتين:

الفائدة الأولى: أن من السنة إسباغ الوضوء، أو الوضوء ثلاثاً ثلاثاً للفريضة، وتخفيفه للنافلة، كما وصف ابن عباس وضوء النبي ﷺ عندما بات في بيت خالته ميمونة - رضي الله عنها (١) .

الفائدة الثانية: قال الإمام مالك: لا أحب الواحدة إلا من عالم، وذلك لأن الجاهل لو اقتصر على واحدة لا يتمها، فيكون في حكم غير المتطهر . والله أعلم .

قوله: « ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً »

(١) أخرجه البخاري (١٣٨)، كتاب الوضوء

قال ابن دقيق العيد ما ملخصه: فيه دليل على عدم التكرار في مسح الرأس، مع التكرار في غيره، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة. وورد المسح في بعض الروايات مطلقاً، وفي بعضها مقيداً بمرة واحدة.

قوله: « فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ »

اختلف الفقهاء في كيفية الإقبال والإدبار على ثلاثة مذاهب: أحدهما: أن يبدأ بمقدم الرأس الذي يلي الوجه ويذهب إلى القفا ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه، وهو مبتدأ الشعر من حد الوجه، وعلى هذا يدل ظاهر قوله: « بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِهِ ، حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ » وهو مذهب مالك والشافعي . وأجابوا عن قوله: « أَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ »، أن الواو لا تقتضي الترتيب (١). وهذا أقوى المذاهب . والله أعلم، للتصريح بقوله: « بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِهِ » .

قال ابن دقيق العيد: ( ومن الناس من قال يبدأ بمؤخر رأسه ، ويمر إلى جهة الوجه ، ثم يرجع إلى المؤخر محافظة على ظاهر قوله: « أَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ »، وينسب الإقبال إلى مقدم الوجه ، والإدبار إلى ناحية المؤخر .

ومن الناس من قال: يبدأ بالناصية ، ويذهب إلى ناحية الوجه ، ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس ، ثم يعود إلى ما بدأ منه ، وهو الناصية (٢).

(١) إحكام الأحكام (١/ ٢٠٠-٢٠٣) .

(٢) الإعلام (١/ ٣٨٦، ٣٨٧) .



قال ابن الملقن: ( لم يجئ في هذا الحديث مسح الأذنين ، ولا خلاف أن طهارتهما مشروعة ، وأن من اقتصر على مسحهما دون مسح الرأس لا يجزئه ، والأصح عند الشافعية: أنهما عضوان مستقلان ، وعند المالكية أنهما من الرأس .

وقيل: إنهما من الوجه يغسلان معه .

وقيل: ما أقبل من الوجه وما أدبر من الرأس .

قال: وقال القاضي عياض لم يجئ في هذه الأحاديث تحليل شعر الحية ، فدل على أنه غير مشروع ، وبهذا احتج مالك على عدم تحليلها في مشهور قوله .

قلت: هذا استنباط غريب ، فليس فيه أيضا تحليل الأصابع ، ويلزم أن لا يكون سنة عنده ، ولا قائل به ، وقد صح من حديث عثمان رضي الله عنه أنه رضي الله عنه خلل لحينه الكريمة (١) ، وله إثني عشر شاهداً (٢) .



(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٣١)، كتاب الطهارة، وصححه الشيخ الألباني - رحمه الله - في صحيح الترمذي .  
(٢) السابق (١/٢٠٥، ٢٠٦) .

الحديث التاسع:

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَنْعُلِهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ» .  
رواه البخاري (١٦٨) الوضوء ، ومسلم (٢٦٨) (٦٧) الطهارة

قولها: «كَانَ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ» .

أي: الابتداء باليمين ، وهو لفظ مشترك بين الابتداء باليمين أو تعاطى الشيء باليمين ، والتبرك وقصد اليمين ، وذلك لأنه ﷺ كان يحب الفأل الحسن إذ أصحاب اليمين أهل الجنة .

قال النووي: ( هذه قاعدة مستمرة في الشرع ، وهى أن ما كان من باب التكريم والتشريف كلبس الثوب ، والسر اويل ، والخف ، ودخول المسجد ، والسواك ، والاكتحال ، وتقليم الأظافر ، وقص الشارب ، وترجيل الشعر - وهو مشطه - ، ونتف الإبط ، وحلق الرأس ، والسلام من الصلاة ، وغسل أعضاء الطهارة ، ولخروج من الخلاء ، والأكل ، والشرب ، والمصافحة ، واستلام الحجر الأسود ، وغير ذلك مما هو في معناه، يستحب التيامن فيه .

وأما ما كان بضده ، كدخول الخلاء ، والخروج من المسجد ، والامتخاط ، والاستنجاء ، وخلع الثوب ، والسر اويل ، والخف ، وما أشبه ذلك ، فيستحب التياسر فيه ، وذلك كله بكرامة اليمين وشرفها . والله اعلم .

وأجمع العلماء على أن تقديم اليمين على اليسار من اليدين والرجلين في الوضوء سنة ، لو خالفها فاته الفضل ، وصح وضوءه .

وقالت الشيعة: هو واجب .

: ولا اعتداد بخلاف الشيعة ، وأعلم أن الابتداء باليسار وإن كان مجزياً ، فهو مكروه . نصّ عليه الشافعي ، وهو ظاهر (١) .

وقال الحافظ: ( ومراده بالعلماء: أهل السنة ، وإلا فمذهب الشيعة الوجوب ، وغلط المرتضى منهم فنسبه للشافعي ، وكأنه ظن أن ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب لكنه لم يقل ذلك في اليدين ، ولا في الرجلين ، لأنها بمنزلة العضو الواحد ) (٢) .

وقال الصنعاني: ( قال الموجبون للترتيب: الآية اقتضته لقرائن عديدة:

أحدها: أنه أدخل ممسوحاً بين مغسولين ، وقطع النظر عن نظيره ، ولو أريد الجمع المطلق لكان المناسب أن يذكر المغسولات متسقة في النظم والممسوح بعدها ، فلما عدل إلى ذلك ، دل على وجوب ترتيبها على الوجه الذي ذكره الله تعالى .

الثاني: أن هذه الأفعال هي أجزاء فعل واحد مأمور به ، وهو الوضوء ، فدخلت الواو عاطفة لأجزائه بعضها على بعض ، والفعل الواحد لا بد من ارتباط أجزائه بعضها ببعض ، فدخلت الواو عاطفة بين الأجزاء للربط ، فأفادت الترتيب ، إذ هو الربط المذكور في الآية ، ولا يلزم من كونها لا تفيد الترتيب بين أفعال لا ارتباط بينها ، نحو: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة: ٤٣] أن لا تفيده بين أجزاء فعل مرتبط بعضها ببعض ، وهذا أحد الأقوال الثلاثة ، أي فيما تفيده

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ٢٠٥، ٢٠٦) .

(٢) فتح الباري (١/ ٣٢٥) .

الواو ، من القول بالترتيب وعدمه ، والتفصيل الذي أفاده هذا القول في إفادة الواو للترتيب أكثر الأصوليين لا يعرفونه ولا يحكونه ، وهو قول ابن أبي موسى من أصحاب أحمد ، ولعله أرجح الأقوال .

الثالث: أن بداية الرب تعالى بالوجه خاصة ، تجب مراعاتها ، وأنها لا تلغى ولا تهدم فيهدم ما اعتبره الله تعالى ، ويؤخر ما قدمه ، وقد أشار عليه السلام وآله إلى أن الذي قدمه الله تعالى ينبغي تقديمه ، ولا يؤخر ، بل يقدم ما قدمه تعالى ، ويؤخر ما أخره ، فإنه لما طاف بين الصفا والمروة قال: « نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ » (١).

وفي رواية النسائي؛ قال: « اَبْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ » (٢)، بلفظ الأمر ، وهكذا يقول المرتبون في الوضوء: نبدأ بما بدأ الله به ، ولا يجوز تأخيره ، ويزيده وضوحاً مواظبته عليه السلام وآله على الترتيب طول عمره . فاتفق كل من نقل عنه الوضوء على ذلك ، ولم ينقل عنه أحد قط أنه أخل بالترتيب مرة واحدة ، فلو كان الوضوء المنكس جائزاً لفعله عليه السلام وآله في عمره ولو مرة واحدة ، ليبين جوازه لأمته ، هذا ما أفاده ابن القيم في بدائع الفوائد (٣).

قال ابن الملقن: ( فيه دلالة على أن التختم في اليمين دون اليسار ، لأن لباس الخاتم من شأنه ، وهو الصحيح عند الشافعية ، وصح أنه عليه الصلاة والسلام تختم في اليسار أيضا ) (٤).

(١) صحيح أخرجه الترمذي (٨٦٢)، كتاب الحج وصححه العلامة الألباني.  
(٢) صحيح أخرجه أبو داود (٢٩٦٢)، كتاب مناسك الحج وصححه الشيخ الألباني.

(٣) العدة (١/٢١٣، ٢١٤).

(٤) باختصار من الإعلام (١/٣٩٨).

خاتمة: ورد الشرع بإكرام جهة اليمين وتفضيلها على الشمال في مواضع الشرب: «لَمَّا شَرِبَ وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ وَعَنْ يَمِينِهِ الْأَعْرَابِيُّ، فَشَرِبَ ثُمَّ نَآوَلَ الْأَعْرَابِيَّ وَقَالَ:

«الْأَيْمَنَ فَالْأَيْمَنَ» (١)، وفي الصف الذي يلي الإمام، وفي غير ذلك ما تقدم، وقال تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [مريم: ٥٢]، وقال: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ [الانشقاق: ٧] وما في معنى ذلك من التيمن (٢).



(١) رواه البخاري (٥٦١٩) الأشربة، ومسلم (٢٠٢٩) الأشربة.  
(٢) الإعلام (٣٩٩/١).

## الحديث العاشر:

عَنْ نُعَيْمِ الْمُجَمَّرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ».

رواه البخاري (١٣٦) الوضوء، ومسلم (٢٤٦)(٢٥٠)

## الطهارة

وفي لفظ لمسلم: «رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ فَنَسَلُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ حَتَّى كَادَ يَبْلُغُ الْمُتَكَبِّينَ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى رَفَعَ إِلَى السَّاقَيْنِ. ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلَهُ فَلْيَفْعَلْ».

رواه مسلم (٢٤٦)(٣٥) الطهارة.

وفي لفظ لمسلم: «سَمِعْتُ خَلِيلِي ﷺ يَقُولُ: «تَبْلُغُ الْحُلِيَّةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ».

رواه مسلم (٢٥٠) الطهارة.

رواي الحديث: نعيم المجرم الراوي عن أبي هريرة رضي الله عنه، هو ابن عبد الله، وقيل ابن محمد أبو عبد الله المدني القرشي العدوي مولى عمر، تابعي ثقة، كان يحجر المسجد.

قوله ﷺ «غُرًّا مُحَجَّلِينَ» الغرة: بياض في جبهة الفرس، والتحجيل: بياض في يديها ورجليها، فسمي النور الذي يكون على مواضع الوضوء يوم القيامة غرة وتحجيلاً تشبيهاً بذلك.

قوله ﷺ « مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ » هو بضم الواو ، ويجوز أن يقال بفتحها ، ويكون المراد آثار الماء المستعمل في الوضوء ، فإن الغرة والتحجيل نشأ عن الفعل بالماء فيجوز أن ينسب إلى كل منهما .

قال الحافظ : ( استدل الحلبي بهذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة ، وفيه نظر ، لأنه ثبت عند المصنف في قصة سارة - رضي الله عنها - مع الملك الذي أعطاها هاجر ، أن سارة لما همَّ الملك بالدنو منها ، قامت تتوضأ وتصلي .

وفي قصة جريج الراهب أيضًا أنه قام فتوضأ وصلى ، ثم كلم الغلام ، فالظاهر أن الذي اختصت به هذه الأمة هو الغرة والتحجيل ، لا أصل الوضوء .

وقد صرح بذلك في رواية لمسلم عن أبي هريرة أيضًا مرفوعًا ، قال : « سيما ليست لأحدٍ غيركم » (١) . (٢)

قال النووي - رحمه الله - : ( أعلم أن هذه الأحاديث مصرحة باستحباب تطويل الغرة والنحجيل ، أما تطويل الغرة فقال أصحابنا : هو غسل شيء من مقدم الرأس وما يجاور الوجه زائدًا على الجزء الذي يجب غسله ، لاستيقان كمال الوجه ، وأما تطويل التحجيل فهو غسل ما فوق المرفقين والكعبين ، وهذا مستحب بلا خلاف بين أصحابنا ، واختلفوا في قدر المستحب على أوجه ، أحدها : أنه يستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين من غير توقيت . والثاني : يستحب إلى نصف العضد

(١) فتح الباري (١/ ٢٨٤ ، ٢٨٥) .

(٢) رواه مسلم (٢٤٧) الطهارة .

والساق . والثالث: يستحب إلى المنكبين و الركبتين ، وأحاديث الباب تقتضي هذا كله . (٣)

وقال العلامة آل بسام: ( اختلف العلماء في مجاوزة حد المفروض من الوجه واليدين والرجلين للوضوء ، فذهب الجمهور إلى استحباب ذلك عملاً بهذا الحديث ، وعلى اختلاف بينهم في قدر المستحب ، وذهب مالك ورواية عن أحمد إلى عدم استحباب مجاوزة محل الفرض ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، وشيخنا عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، وأيدوا رأيهم بما يأتي:

١- مجاوزة محل الفرض على أنها عبادة دعوى تحتاج إلى دليل ، والحديث الذي معنا لا يدل عليها ، وإنما يدل على نور أعضاء الوضوء يوم القيامة . وعمل أبو هريرة رضي الله عنه فهم له وحده من الحديث ، لا يصار إلى فهمه مع المعارض الراجح ، وأما قوله: « فَمَنْ اسْتَطَاعَ..... إلخ » ، فرجحوا أنها مدرجة من كلام أبي هريرة ، لا من كلام النبي ﷺ .

٢- لو سلمنا بهذا، لاقتضى أن نجاوز الوجه إلى شعر الرأس ، وهو لا يسمى غرة، فيكون متناقضاً .

٣- لم ينقل عن أحد من الصحابة أنه فهم هذا الفهم ، وتجاوز بوضوئه محل الفرض ، بل نقل عن أبي هريرة أنه يستتر خشية من استغراب الناس لفعله .

٤- أن كل الواصفين لوضوء النبي ﷺ لم يذكروا إلا أنه يغسل الوجه واليدين إلى المرفقين ، والرجلين إلى الكعبين ، وما كان ليترك الفاضل في كل مرة من وضوئه .



٥- وقال فى الفتى: لم أر هذه الجملة فى رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ، ولا ممن رواه عن أبى هريرة غير رواية نعيم هذه.

الآية الكريمة تحدد محل الفرض بالمرفقين و الكعبين ، وهى من أواخر القرآن نزولا (١).



(١) تيسير العلم (١/٢٦) ط. دار العقيدة .

## بَابُ دُخُولِ الْخَلَاءِ وَالِاسْتِطَابَةِ

الحديث الحادي عشر:  
عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ:  
«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» .

رواه البخاري (١٤٢) الوضوء، ومسلم (٣٧٥) الحيض .  
الْخُبْثُ: جمع خبيث، والخبائث: جمع خبيثة . استعاذ من ذكران  
الشياطين، وإنائهم .

قال العلامة آل بسام: ( هذا الباب يذكر فيه آداب دخول الخلاء،  
والجلوس فيه، والخروج منه، كما يذكر فيه كيفية الاستطابة من الأنجاس  
من المخرجين بحجر وما يقوم مقامه، والتحرز منها، وهذا من أبواب  
الطهارة المذكور سابقاً ) (١) .

راوي الحديث: أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن حرام  
أنصاري نجاري، خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين، وعمّر، وولد له أولاد  
كثيرون، يقال: ثمانون وكانت وفاته بالبصرة سنة ثلاث وتسعين . وقيل:  
خمس وتسعون . وقيل كان سنه يوم مات مائة وسبع سنين . وقال أنس:  
أخبرتني ابنتي أمينة أنه دفن لصلبي - إلى مقدم الحجاج البصرة - بضع  
وعشرون ومائة، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ٢٢٨٦ حديثاً (٢) .

والخلاء: هو المكان الخالي، وكانوا يقصدونه لقضاء الحاجة، ثم  
كثُر حتى تجوز به عن غيره .

(١) تيسير العلامة (٢٨/١) .

(٢) إحصاء الأحكام (١/٢٢١، ٢٢٢)، والإعلام (١/٤٢٣) .

والاستطابة: هي إزالة الأذى عن المخرجين بحجر أو ما يقوم مقامه ، مأخوذ من الطيب ، يقال: ((استطاب الرجل)) فهو مستطب .  
والخبث: بضم الخاء والباء جمع خبيث ، والخبائث: جمع خبيثة .  
استعاذ من ذكور الشياطين وإنائهم .  
وضبطه جماعة بضم الخاء وسكن الباء ، فيكون المعنى:  
الاستعاذة من الخُبْث: وهو الشر ، والخبائث: مطلق الأفعال المذمومة ،  
كما أفاده الحافظ .

قوله: «إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ»

قال ابن دقيق العيد: ((«إِذَا دَخَلَ»: يحتمل أن يراد به إذا أراد الدخول ، كما في قوله سبحانه ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ [النحل: ٩٨] .  
ويحتمل أن يراد ابتداء الدخول ، فإن كان المحل الذي تقضى فيه الحاجة غير معدٍ لذلك كالصحراء مثلاً ، جاز ذكر الله في هذا المكان ، وإن كان معداً لذلك كالكنف ، ففي جواز الذكر فيه خلاف بين الفقهاء .  
فمن كرهه فهو محتاج إلى أن يؤول قوله «إِذَا دَخَلَ» بمعنى: إذا أراد ، لأن لفظة " دخل " أقوى في الدلالة على الكنف المبنية منها على المكان البراح ، أو لأنه قد تبين في حديث آخر المراد ، حيث قال ﷺ «إِنَّ هَذِهِ الْحُشُوشَ مُحْتَضِرَةٌ ، فَإِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَقُلْ ...» الحديث .

وأما من أجاز ذكر الله تعالى في هذا المكان فلا يحتاج إلى هذا التأويل ، ويحمل ((دخل)) على حقيقتها (١) .

(١) إحكام الأحكام (١/ ٢٢٥، ٢٢٦) .

قال الصنعاني: ( وفي ((النهاية)): « إِنَّ هَذِهِ الْحُشُوشَ مُحْتَضَرَةٌ »  
(١) يعنى الكنف ومواضع قضاء الحاجة ، أصله من الحش البساتين ،  
لأنهم كانوا كثيراً ما يتغوطون في البساتين ) (٢) ١ . هـ .

وقال الحافظ: ( والكلام هنا في مقامين: أحدهما: هل يختص هذا  
الذكر بالأمكنة المعدة لذلك لكونها تحضرها الشياطين ، كما في حديث  
زيد بن أرقم في السنن ، أو يشمل لوبال في إناء مثلاً في جانب البيت ؟ ،  
الأصح الثاني . ما لم يشرع في قضاء الحاجة .

المقام الثاني: متى يقول ذلك ؟ ، فمن يكره ذكر الله في تلك الحال  
يفصل: أما في الأمكنة المعدة لذلك فيقول قبيل دخولها ، وأما في غيرها  
فيقول في أول الشروع ، كتشمير ثيابه مثلاً ، وهذا مذهب الجمهور .  
وقالوا فيمن نسي: يستعيز بقلبه لا بلسانه ، ومن يجيز مطلقاً كما  
نقل عن مالك ، لا يحتاج إلى تفصيل ) (٣) .

وقال ابن الملقن: ( الظاهر أنه عليه الصلاة والسلام قال ذلك  
إظهاراً للعبودية ، وتعليماً للأمة ، وإلا فهو عليه السلام محفوظ من الجن  
والإنس ، وقد ربط عفريتاً في سارية من سواري المسجد (٤) ، الحديث  
بطوله ، ففيه دليل على مراقبته عليه الصلاة والسلام لربه ، ومحافظته على  
ضبط أوقاته وحالاته ، واستعاذته عندما ينبغي أن يستعاذ منه ، ونطقه بما  
ينبغي أن ينطق به ، وسكوته عندما ينبغي أن يسكت عنده ، وقد صح أنه

(١) أخرجه أبو داود (٦) ، وابن ماجه (٢٩٦) وأحمد (٤/٣٦٩، ٣٧٣) وصححه  
الشيخ الألباني - رحمه الله .

(٢) العدة (١/٢٢٦) .

(٣) فتح الباري (١/٢٩٤) .

(٤) رواه البخاري (٤٦١) كتاب الصلاة .

عليه السلام كان إذا خرج من الخلاء قال: « غُفْرَانُكَ » (١) كما صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، أي سألتك غفرانك على حالة شغلت عن ذكرك ، فختم بالذكر كما بدأ به . قال الشاعر:

وَأَخِرُ شَيْءٍ أَنْتَ أَوَّلُ هَجْعَةٍ وَأَوَّلُ شَيْءٍ أَنْتَ عِنْدَ هُبُوبِ (٢).




---

(١) صحيح: رواه الترمذي (٧)، الطهارة، وأبو داود (٣٠) الطهارة، وابن ماجه (٣٠٣) الطهارة وسننها.

(٢) الإعلام (١/ ٤٣٥) .

### الحديث الثاني عشر:

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا ».

قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدْ بُنِيَتْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، فَتَنَحَّرَفْنَا عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ .

رواه البخاري (٣٩٤) الصلاة، ومسلم (٢٦٤) الطهارة .

الغائط: المطمئن من الأرض . وكانوا يتبابونه لقضاء الحاجة ، فكنّوا به عن نفس الحدث .

والمراحيض: جمع مرحاض وهو المغتسل، وقد كنّوا به أيضًا عن موضع التخلي .

### راوي الحديث: أبو أيوب الأنصاري اسمه خالد بن زيد بن

كليب بن ثعلبة ، شهد بدرًا ، ومات في خلافة معاوية مع ابنه يزيد ، لما أغزاه أبوه القسطنطينية ، فخرج أبو أيوب معه ، فلما ثقل قال لأصحابه إذا أنا مت فاحملوني ، فإذا صافقتم العدو فادفنوني تحت أقدامكم ، ففعلوا ، وقبره قريب من سورها ، وقيل: سنة خمسين ، وقيل: واحد وخمسين ، وروي له عن النبي ﷺ مائة وخمسون حديثًا .

قال ابن دقيق العيد: ( الحديث دليل على المنع من استقبال القبلة

واستدبارها، والفقهاء اختلفوا في هذا الحكم على مذاهب: فمنهم من منع ذلك مطلقًا على مقتضى ظاهر هذا الحديث ، ومنهم من أجازاه مطلقًا، ورأى أن هذا الحديث منسوخ ، وزعم أن ناسخه حديث مجاهد

عن جابر قال: « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا » (١). وممن نقل عنه الترخيص في ذلك مطلقا عروة بن الزبير، وربيعه بن عبد الرحمن، ومنهم من فرق بين الصحاري والبنيان، فمنع في الصحاري، وأجاز في البنيان، فجمع بين الأحاديث، فحمل حديث أبي أيوب وما في معناه على الصحاري، وحمل حديث ابن عمر على البنيان، وقد روى الحسن بن ذكوان عن مروان الأصغر قال: « رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهَا. فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَيْسَ قَدْ نُهِيَ عَنْ هَذَا؟ قَالَ: بَلَى، إِنَّمَا نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ فِي الْفَضَاءِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فَلَا بَأْسَ. » أخرجه أبو داود (٢).

واعلم أن حمل حديث أبي أيوب على الصحاري مخالف لما حمله عليه أبو أيوب من العموم، فإنه قال: « فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَّاحِيضَ قَدْ بُنِيَتْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، فَتَنَحَّرَفُ عَنْهَا »، فرأى النهي عاما (٣).

قال الشيخ آل بسام: (اختلف العلماء في حكم استقبال القبلة واستدبارها في قضاء الحاجة، فذهب إلى التحريم مطلقا: راوي الحديث أبو أيوب ومجاهد والنخعي والثوري، ونصر هذا القول ابن حزم، وأبطل سواه من الأقوال في كتابه المحلى، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وقواه وردّ غيره من الأقوال في كتابه: ((زاد المعاد))،

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٩) الطهارة، وصححه الشيخ الألباني - رحمه الله.

(٢) أخرجه أبو داود (١١) الطهارة وحسنه الألباني.

(٣) إحكام الأحكام (١/ ٢٣٠-٢٣٣).

و((تهذيب السنن))، واحتجوا بالأحاديث الصحيحة الواردة في النهي المطلق عن ذلك ، ومنها حديث أبي أيوب هذا الذي معنا .  
 وذهب إلى جوازه مطلقاً: عروة بن الزبير وربيعة وداود الظاهري محتجين بأحاديث منها حديث ابن عمر الذي معنا .  
 وذهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وهو مروي عن عبد الله بن عمر والشعبي إلى التفصيل في ذلك .  
 وهذا هو المذهب الحق الذي تجتمع فيه الأدلة الشرعية الصحيحة الواضحة .

فإن التحريم مطلقاً يبطل العمل بجانب من الأحاديث ، والإباحة مطلقاً كذلك ، والتفصيل يجمع بين الأدلة ، ويعملها كلها ، وهذا هو الحق ، فإنه مهما أمكن الجمع بين النصوص ، وجب المصير إليه قبل كل شيء ، وهناك قول رابع لا يقل عن هذا قوة ، وهو القول بالكرهية لا التحريم ، وهذا وإن كان خلاف لأصل النهي ، إلا أن قرينة إرادته فعله ﷺ بخلافه ، للتشريع وبيان الجواز ، وحمل أحاديث الباب على هذا هو الأقرب عندي ، وقد ذهب إليه جماعة ، وبهذا يزول تعارض أحاديث الباب (١) .

قلت: وعلى كل ينبغي الانحراف عن القبلة في البناء أيضاً إتقاء للأحاديث الناهية عن ذلك ، ولما فيه من الخلاف القوي الذي نصره هؤلاء المحققون .

قوله: « فَتَنَحَّرَفُ عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ » .



قيل: يراد به نستغفر الله لباني الكنف على هذه الصورة الممنوعة عنده، وإنما حملهم على هذا التأويل أنه إذا انحرف عنها لم يفعل ممنوعاً، فلا يحتاج إلى الاستغفار، والأقرب أنه استغفار لنفسه، ولعل ذلك لأنه استقبل واستدبر بسبب موافقته لمقتضى النهي غلطاً أو سهواً، فيتذكر فينحرف ويستغفر الله، فإن قلت: فالغالط والساهي لم يفعل إثماً فلا حاجة به إلى الاستغفار. قلت: أهل الورع والمناصب العالية في التقوى قد يفعلون مثل هذا بناءً على نسبتهم التقصير إلى أنفسهم في عدم التحفظ ابتداءً. والمراد الاستغفار بالقلب.

وقال ابن دقيق العيد: (الحديث دل على المنع من استقبالها لغائط أو بول، وهذه الحالة تتضمن أمرين:

أحدهما: خروج الخارج المستقذر.

والثاني: كشف العورة. فمن الناس من قال المنع للخارج لمناسبته لتعظيم القبلة عنه.

ومنهم من قال المنع لكشف العورة، وينبني على هذا الخلاف خلافهم في جواز الوطء مستقبل القبلة مع كشف العورة، فمن علل بالخارج أباحه إذ لا خارج ومن علل بالعورة منعه (١).



(١) إحكام الأحكام (١/ ٢٣٧، ٢٣٨).

الحديث الثالث عشر:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدْبِرَ الْكَعْبَةِ» .

وفي رواية: «مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ» .

رواه البخاري (١٤٨) الوضوء، ومسلم (٢٦٦)(٦٢) الطهارة .

راوي الحديث: عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - كان فقيهاً عالماً زاهداً ورعاً ، أحد الأعلام ، شهد الخندق وما بعدها من المشاهد ، وهو من أهل بيعة الرضوان ، توفي سنة ٧٣ هـ . وقيل : ٧٤ هـ ، وقال مالك : بلغ من العمر سبعاً وثمانين سنة ، أثنى عليه النبي ﷺ ، ووصفه بالصلاح لو كان يقوم الليل ، فما تركه بعد ، وكان من أكثر الصحابة حديثاً ، روي له عن النبي ﷺ ١١٦٨ حديثاً ، وهو أحد العبادلة الأربعة .

قال مالك : قال لي ابن شهاب : لا تعدلن برأي ابن عمر ، فإنه أقام ستين سنة بعد النبي ﷺ ، فلم يخف عليه شيء من أمره ، ولا من أمر أصحابه .

قوله: « رَقِيتُ » ؛ أي : صعدت .

« حفصة » : هي أخته شقيقته أم المؤمنين - رضي الله عنها - .

قوله: « فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدْبِرَ

الْكَعْبَةِ »

وفي رواية لابن خزيمة: «فَرَأَيْتُهُ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُحْجُوبًا عَلَيْهِ بِلُبْنٍ» .

وللحكيم الترمذي بسند صحيح: «فَرَأَيْتُهُ فِي كَنِيفٍ» .

وفي رواية للبخاري: «عَلَى لَبَتَيْنِ»

قال ابن الملتن ما ملخصه: (إطلاع ابن عمر عليه لم يكن تجسسًا ، وإنما كان اتفاقًا من غير قصد ، ولم ير إلا أعاليه فقط .

قال القاضي عياض: ويحتمل أن يكون عن قصد للتعلم ، مع أمنه من الاطلاع على ما لا يجوز الاطلاع عليه .

قال: يبعده رواية البخاري «ارْتَقَيْتُ فَوْقَ بَيْتِ حَفْصَةَ لِبَعْضِ حَاجَتِي» (١).

وقال ابن دقيق العيد: (حديث أبي أيوب عام للاستدبار والاستقبال ، وعارضه حديث ابن عمر في الاستدبار ، لأنه إنما قال رأيت مستدبر الكعبة فيبقى الاستقبال ممنوعًا عنه على ما أفاده العام ، لأنه لا وجه لتخصيص العام إلا بما ورد فيه الخاص ، وأما ما لم يرد فيه فهو باق على حكمه .

فإن قال قائل: خصصنا حديث أبي أيوب بالنص في بعضه ، والقياس على النص في الآخر فيرد عليه أمران :

أحدهما: أنه تقديم للقياس على ما يقتضيه اللفظ العام ، وفيه خلاف في الأصول وأبحاث تطول .

وثانيًا: إن شرط القياس مساواة الفرع الأصل ، أو زيادته عليه في المعنى المعبر في الحكم ، ولا تساوي هاهنا . فإن الاستقبال يزيد في

القبح على الاستدبار ، على ما يشهد به العرف ، ولهذا اعتبر بعض العلماء هذا المعنى فمنع الاستقبال ، وأجاز الاستدبار (١).

قال الصنعاني: واعلم أن هذا كله مبني على أنه لم يرد الدليل على الإباحة إلا في حديث ابن عمر ، الذي لم يفد جواز الاستقبال ، وقد أسلفنا لك حديث جابر في جواز الاستقبال ، وأنه أخرجه أحمد ، وأبو داود ، وابن خزيمة ، وغيرهم .

وهناك دعوى بالخصوصية ، وذلك لأن ابن عمر رأى النبي ﷺ اتفاقاً دون قصد منه ، أو من النبي ﷺ ، ولو كان هذا تشريعاً عاماً للأمة لبينه النبي ﷺ بالقول ، وأجيب بأن كثيراً ما يتحمل الراوي ويبلغ من الأقوال والأفعال ويكون اتفاقاً ، وكونه ﷺ يفعل في غيبة الناس ما ينهى عنه ، يتنزه عنه جنابه الشريف ﷺ بل يحتمل أنه فعله للإبلاغ ، وقد أعلمه الله أنه يطلع عليه من يبلغ ذلك كما وقع ، والأصل عدم الاختصاص (٢).



(١) إحكام الأحكام بتصرف (١/ ٢٥٠-٢٥٢).

(٢) العدة (١/ ٢٥٢).

الحديث الرابع عشر:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً فَيَسْتَنْجِي بِالمَاءِ»  
رواه البخاري (١٥٢) الوضوء، ومسلم (٢٧١) الطهارة .

قال الصنعاني: ( المقصود الأكبر من إتيان صاحب العمدة بهذا الحديث هنا الدلالة على الاستنجاء بالماء ، لأنه قد أخرج ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال: إذا لا يزال في يدي التّن . وعن نافع عن ابن عمر كان لا يستنجي بالماء ) (١).

وعن ابن حبيب من المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم، وقد أشار البخاري إلى الرد عليهم في صحيحة بالترجمة لهذا الحديث ، حيث قال: (باب الاستنجاء بالماء) .

والإدّاءة: الإناء الصغير من الجلد يجعل للماء .

والعنزة: الحربة الصغيرة لها سنان ، وفي الطبقات لابن سعد أن النجاشي كان أهداها له ﷺ .

قال الحافظ: وهذا يؤيد كونها على صفة الحربة ، لأنها من آلات الجُنّة . ويحتمل أنه ﷺ كان يحملها في هذا الوقت ليضع عليها ثوباً يستره عند قضاء الحاجة ، أو أنه كان إذا توضع صلى ، فيتخذها سترة .

قال العلامة آل بسام: ( ما يؤخذ من الحديث: جواز الاقتصار على الماء في الاستنجاء ، وهو أفضل من الاقتصار على الحجارة ، لأن الماء

أنقى ، والأفضل الجمع بين الحجارة والماء ، فيقدم الحجارة ، ثم يتبعها الماء ؛ ليحصل الإنقاء الكامل (١) .

قال النووي: ( فالذي عليه جماعة السلف والخلف ، وأجمع عليه أهل الفتوى من أئمة الأمصار أن الأفضل أن يجمع بين الماء والحجارة ، فيستعمل الحجر أولاً لتخف النجاسة وتقل مباشرتها بيده ، ثم يستعمل الماء ، فإن أراد الاقتصار على أحدهما جاز الاقتصار على أيهما شاء ، سواء وجد الآخر أم لم يجده ، فإن اقتصر على أحدهما فالماء أفضل من الحجر ، لأن الماء يطهر المحل طهارة حقيقية ، وأما الحجر فلا يطهره ، وإنما يخفف النجاسة ، ويبيح الصلاة مع النجاسة المعفو عنها ) (٢) .

قال ابن الملقن: ( وفي الحديث خدمة الصالحين وأهل الفضل ، والتبرك بذلك - أي التشرف - وتفقد حاجاتهم ، خصوصاً المتعلقة بالطهارة .

فيه أيضاً استخدام الرجل الفاضل بعض أتباعه الأحرار خصوصاً ، إذا أُرصدوا لذلك ، والاستعانة في مثل هذا .  
قال الروياني من أصحابنا: ويجوز أن يعير ولده الصغير ليعمل من يتعلم منه ، ويؤيده قصة أنس .

وقال صاحب العدة: للأب أن يعير ولده الصغير لمن يخدمه ؛ لأن ذلك هبة لمنافعه فأشبهه إعارة ماله ) (٣) .



(١) تيسير العلام (١/ ٣٣ ، ٣٤) .

(٢) شرح النووي (٣/ ٢٠٩) .

(٣) الإيعلام (١/ ٤٨٢) .

## الحديث الخامس عشر:

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ - الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعٍ - الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « لَا يُمَسِّكَنَّ أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يُوَلُّ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ » .

رواه البخاري (١٥٤) الوضوء، ومسلم (٢٦٧) الوضوء .

راوي الحديث: أبو قتادة: الحارث بن ربيع بن بلدمة ، ويقال: بلُدْمَة ، ويقال: بلذمة . فارس النبي ﷺ ، شهد أحداً والخنديق وما بعد ذلك ، ومات بالمدينة سنة ٥٤ هـ، وقيل بالكوفة سنة ثمان وثلاثين ، والأول أصح ، واختلف في شهوده بدرًا ؛ وصلى عليه عليٌّ رضي الله عنه ، وكان شهد معه مشاهده كلها ، وكَبَّرَ عليه سبْعًا .

وللحديث رواية أخرى في الصحيحين في النهي عن مس الذكر باليمين مطلقًا .

قال الصنعاني: ( هذا الحديث المذكور يريد حديث أبي قتادة ، فإنه روي بلفظ: « وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَلَا يَسْتَنْجِي بِيَمِينِهِ » ، وعليه ترجم البخاري بلفظ: ( باب النهي عن الاستنجاء باليمين ) ، وروى بلفظ: « إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذُ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ » ، وعليه ترجم البخاري: ( باب لا يمَسُّك ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ ) ، وأما لفظ حديث العمدة فهو لمسلم ، وفيه من حديث أبي قتادة أيضًا أنه ﷺ « نَهَى أَنْ يَمَسَّ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ » (١) . فإذا عرفت هذا، فالرواية المطلقة والمقيدة كلتاها من حديث أبي قتادة ، فهو حديث واحدٌ ، وحينئذٍ يتعين

(١) أخرجه مسلم (٦٥) الطهارة باب النهي عن الإستنجاء باليمين .

حمل المطلق على المقيد ولا بد ، بل التحقيق أنه ليس من المطلق والمقيد بل هو مقيد لا غير ، إذ الرواية المطلقة لم ترد عنه عليه السلام ، وإنما أحد الرواة أسقط القيد نسياناً كما قال الشارح : ( اختلفت عليه الرواة ) بأن حفظ أحدهما ولم يحفظ الآخر ، إلا أنه لا يتم هذا إلا إذا ثبت أنه عليه السلام لم ينطق بهذا الحديث إلا مرة واحدة فقط ، ولا دليل على هذا ، لم يجوز أنه نطق به مطلقاً ، ثم نطق به مقيداً كما في كثير من الأحاديث ، والتقيد زيادة من عدل وأن الحديث ليس واحداً ، وبالجمله فالتقيد زيادة ، سواء كانت في حديث أو حديثين (١) .

وقال الحافظ : ( واستدل على إباحة مس الذكر بيمينه في غير حالة البول بقوله عليه السلام لطلق بن علي حين سأله عن مس ذكره : « إِنَّمَا هُوَ بِضَعَّةٌ مِنْكَ » ، (٢) فدل على الجواز في كل حال ، فخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح ، وبقي ما عداها على الإباحة ، والحديث الذي أشار إليه صحيح أو حسن . (٣)

قوله عليه السلام : « وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ »

يتناول القبل والدبر ، وقد اختلف أصحاب الشافعي في كيفية التمسح في القبل إذا كان الحجر صغيراً ، فلا بد من إمساكه بإحدى اليدين ، فمنهم من قال : يمسك الحجر باليمنى والذكر باليسرى ، فتكون الحركة لليسرى واليمنى قارة .

(١) البدة (١/ ٢٦١ ، ٢٦٢) .

(٢) صحيح أخرجه الترمذي (٨٥) الطهارة وصححه الشيخ الألباني رحمه الله .

(٣) فتح الباري (١/ ٣٠٦) .



ومنهم من قال: يؤخذ الذكر باليمنى والحجر باليسرى ، وتحرك اليسرى ، والأول أقرب إلى المحافظة على الحديث .  
قوله ﷺ: « وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ » يراد به إبانة الإناء عند إرادة التنفس ، لما في التنفس من احتمال خروج شيء مستقذر للغير ، وفيه إفساد لما في الإناء بالنسبة إلى الغير ، ليعافته له ، وقد ورد حديث آخر: « إِبَانَةُ الْإِنَاءِ لِلتَّنَفُّسِ ثَلَاثًا » ، وهو ههنا مطلق (١) .  
وقال ابن الملتن ما ملخصه في قوله ﷺ: « لَا يُمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ » .

الأصل في النهي التحريم ، إلا أن يدل على إرادة الكراهة ، وقد حمله في هذا الحديث وأمثاله داود الظاهري ، وكذا ابن حزم على التحريم مطلقاً ، فقالا: لا يجوز مس الذكر باليمين إلا من ضرورة .  
وجمهور الفقهاء حملوا النهي هنا على الكراهة .

الحكمة في النهي عن مس الذكر باليمين احترامها وصيانتها ، أو لأنه إذا باشر النجاسة بها ربما تذكر عند تناوله الطعام [ أو الشراب ] ما باشرت يمينه من النجاسة ؛ فينفر طبعه من ذلك . والمرأة كالرجل في حكم مس القبل والدبر .

ويؤخذ من الحديث إذا كان في يده خاتم فيه اسم الله تعالى ، لا يستنجى وهو في يده ، لأنه إذا نزهت اليمنى عن ذلك ، فذكر الله أولى وأعظم ، وقد كره مالك أن يدفع الدراهم التي فيها اسم الله تعالى لكافر ، فهذا أولى (٢) .

(١) إحكام الأحكام (١/٢٦٣، ٢٦٤) .

(٢) الإعلام (١/٤٩٥، ٤٩٦) .

## الحديث السادس عشر:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ». فَأَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَغَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَا».

رواه البخاري (٢١٦) الوضوء، ومسلم (٢٩٢) الإيمان.

راوي الحديث: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب أبو العباس القرشي الهاشمي، أحد أكابر الصحابة في العلم، سمي بالحبر البحر لسعة علمه، ومات سنة ثمان وستين، ويقال كان سنة حينئذ اثنين وسبعين سنة، وكان موته بالطائف، وقد دعا له النبي ﷺ بالفقه في الدين، وعلم التأويل. روى عن النبي ﷺ ألف وستمائة وستين حديثاً. قال مسروق: كنت إذا رأيت ابن عباس قلت: أجمل الناس، فإذا تكلم قلت: أفصح الناس، فإذا تحدث قلت: أعلم الناس.

قوله: «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ» زاد ابن ماجه: «جديدين»، فقال: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ» والمراد من فيهما.

قوله ﷺ: «وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ» وفي صحيح البخاري في كتاب الأدب: «وَأِنَّهُ لَكَبِيرٌ».

والمعنى: ليس بكبير في اعتقادهما، أو في اعتقاد المخاطبين، وإن كان كبيراً عند الله عز وجل، كما قال تعالى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥] وقيل: ليس بكبير في مشقة الاحتراز، وقيل: ليس كبيراً بمجردة، وإنما صار كبيراً بالمداومة عليه (١).

قوله ﷺ: «أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَرِي مِنَ الْبَوْلِ»

قال ابن دقيق العيد: (هذه اللفظة - أعني «يستر» - قد اختلفت فيها الرواية على وجوه، وهذه اللفظة تحمل وجهين: أحدهما: الحمل على حقيقتها من الاستتار.

عن الأعين، ويكون العذاب على كشف العورة.

والثاني: وهو الأقرب، أن تحمل على المجاز، ويكون المراد بالاستتار التنزه عن البول، والتوقي منه، إما بعد ملابسته، أو بالاحتراز عن مفسدة تتعلق به، كانتقاض الطهارة، وعبر عن التوقي بالاستتار مجازاً، ووجه العلاقة بينهما: أن المستتر عن الشيء، فيه بعد عنه واحتجاب، وذلك شبيه بالبعد عن ملابس البول، وإنما رجحنا المجاز، وإن كان الأصل الحقيقة لوجهين:

• أحدهما: أنه لو كان المراد أن العذاب لمجرد كشف العورة كان ذلك سبباً أجنياً عن البول، فإنه حيث حصل الكشف للعورة حصل العذاب المرتب عليه.

وإن لم يكن ثمة بول، فيبقى تأثير البول بخصوصه مطرَحاً عن الاعتبار، والحديث يدل على أن للبول بالنسبة إلى عذاب القبر.

(١) باختصار من فتح الباري (١/٣٧٩، ٣٨٠).

خصوصية (١) ، فالحمل على ما يقتضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية أولى .

الوجه الثاني : أن بعض الروايات في هذه اللفظة يشعر بأن المراد التنزه من البول ، وهى رواية وكيع : « لَا يَتَوَقَّى » ، وفى رواية بعضهم : « لَا يَسْتَنْزَهُ » ، فتحمل هذه اللفظة على تلك ، ليتفق معنى الروايتين (٢) .

قوله ﷺ : « مِنْ الْبَوْلِ » .

المراد بول الناس ، لا بول سائر الحيوان ، فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان ، كأنه أراد الرد على الخطابي حيث قال : فيه دليل على نجاسة الأبوال كلها ، ومحصل الرد أن العموم في رواية : « مِنْ الْبَوْلِ » أريد به الخصوص ، لقوله : « من بوله » (٣) .

قوله ﷺ : « وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ »

والنميمة هي نقل الكلام على سبيل الإفساد ، سواء تضرر منه المنقول عنه ، أو المنقول إليه ، أو طرف ثالث ، وقيل : هي كشف ما يكره كشفه .

أما نقل الكلام للمصالحة أو للإصلاح بين الناس فليست من النميمة المحرمة بالكتاب والسنة ، قال تعالى : ﴿ هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ ﴾ [القلم : ١١] .

(١) قال الحافظ : إن الشارح أشار بقوله : ( إن الحديث يدل على أن للبول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية ) إلى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « أكثر عذاب القبر من البرل » ، الفتح ( ٣٨٠ - ٣٨١ ) .

(٢) إحكام الأحكام باختصار ( ٢٦٩ - ٢٧١ ) .

(٣) انظر العدة للصنعاني ( ١٦٦٧ ) .

وقال عز وجل: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]،

وقال النبي ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَهَامٌ» (١) متفق عليه .

وفي رواية: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ» (٢).

فالساعي بالنميمة يفعل فعل الذباب في نقل أسباب الشر والفساد ، ولا يخفى أنها من الكبائر لشدة الوعيد عليها .

قوله: «فَأَخَذَ جَرِيَةً رَطْبَةً ، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ ، فَغَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرِ وَاحِدَةٍ . فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: لِمَ فَعَلْتَ هَذَا ؟ .

قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَا» .

قال ابن الملتن ما ملخصه:

( ذكر البخاري في صحيحه أن بريدة بن الحصيب الصحابي رضي الله عنه

أوصى أن يجعل في قبره جريدتان .

ففيه أنه ﷺ تبرك بفعل مثل فعل رسول الله ﷺ .

قال القاضي: وقد عمل الناس في بعض الآفاق تبسيط الخوص

على القبر فعلوه اقتداءً بهذا الحديث ، وأما الخطابي فإنه أنكر ما يفعله

العوام في كثير من البلدان من فرش الخوص في القبور ، متعاقبين بهذا

الحديث ، وليس لما تعاطوه من ذلك وجه ، قال والذي وقع في هذا

الحديث إنما كان من ناحية التبرك بأثره ودعائه بالتخفيف عنهما ، وليس

ذلك من أجل أن في الجريد الرطب معنى ليس في اليابس .

(١) رواه البخاري (٤٧٢ / ١٠) الأدب، ومسلم (١١٣ / ٢) الإيمان .

(٢) رواه البخاري (٦٠٥٦) الأدب ومسلم (١٠٥) الإيمان .

وكذا قال الطرطوشي في سراج الملوك ، لما ذكر هذا الحديث ، قال عقبة وذلك لبركة يده ﷺ ، وكذا في كتابه : ((تحريم النيمة)) ، والقاضي عياض لما نقل كلام الخطابي وفعل بريدة قال: جعل الجريدة والخصوص اليوم استثناءً بهذا الحديث لا يصح ؛ لأنه عليه السلام علل غرزها على القبر بعله معينة لا يطلع عليها ؛ وهى قوله : « إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ » ، وعلم عليه السلام إنهما ليعذبان ، فلذلك فعل ما فعل ، ولا نفعله نحن الآن لأننا لا نعلم هل الميت يعذب أو هو ممن غفر له . كما قلنا في حديث المحرم :

« وَلَا تَمْسُوهُ طَيْبًا فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا » .

وصوب مقالة الخطابي ، وتبعهم ابن الحاج المالكي أيضًا ، فقال : ذلك راجع إلى بركة ما وقع في لمسه عليه الصلاة والسلام لتلك الجريدة ، قال : فليحذر من غرس شجرة ، أو ريحان ، أو غيرها عند قبره . قال وما نقل عن أحد الصحابة فلم يصحبه عمل ما ، فهم إذ لو فهموا ذلك لبادروا بأجمعهم إليه ، ولكان يقتضي أن يكون الدفن في البساتين مستحبًا ) (١) .

تنبيه : قال الحافظ :

( لا يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما ، والظاهر أن ذلك كان عن عمدٍ من الرواة ، لقصد الستر عليهما ، وهو عمل مستحسن ، وينبغي أن لا يبالغ في الفحص عن تسمية من وقع في حقه ما يزم به . وما حكاه القرطبي في التذكرة ، وضعفه عن بعضهم أن أحدهما سعد بن معاذ ، فهو قول باطل لا ينبغي ذكره إلا مقرورًا ببيانه .

ومما يدل على بطلانه الحكاية المذكورة أن النبي ﷺ حضر - دفن سعد بن معاذ كما ثبت في الحديث الصحيح .  
وأما قصة المقبورين ففي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه ﷺ قال لهم: « مَنْ دُفِنَ الْيَوْمَ » (١) .

فدل على أنه لم يحضرهما ، وإنما ذكرت ذلك ذباً عن هذا السيد الذي سماه النبي ﷺ سيِّداً ، وقال لأصحابه:  
« قُومُوا إِلَيَّ سَيِّدُكُمْ » .

وقال: « إِنْ حُكِمَ قَدْ وَافَقَ حُكْمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » (٢) ، وقال:  
« إِنْ عَرَّشَ الرَّحْمَنُ اهْتَرَّ لِمَوْتِهِ » (٣) ، إلى غير ذلك من مناقبه الجليلة ،  
خشية أن يغتر ناقص العلم بما ذكره القرطبي (٤) .

تنبيه آخر: (اختلف في المقبورين ، فقليل كان كافرين ، وبه جزم أبو موسى المديني ، وقال الحافظ: والظاهر من مجموع طرقه أنها كانا مسلمين ، ففي رواية ابن ماجه ، « مَرَّ بِقَبْرَيْنِ جَدِيدَيْنِ » ، فانتفى كونهما في الجاهلية ، وفي حديث أبي أمامة عن أحمد أنه ﷺ مر بالبقيع فقال: « مَنْ دَفَنْتُمْ الْيَوْمَ هَهُنَا » فهذا يدل على أنها كانا مسلمين ، لأن البقيع مقبرة المسلمين ، والخطاب للمسلمين ) (٥) .

(١) أخرجه أحمد في المسند (٧٣/٣) ، (١٤١/٦) .

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٤٣) الجهاد والسير ، ومسلم (١٧٦٨) الجهاد .

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٠٣) مناقب الأنصار ، ومسلم (٢٤٦٦) فضائل الصحابة واللفظ له .

(٤) فتح الباري (٣٨٣/١) .

(٥) فتح الباري (٣٨٣/١) ، (٣٨٤) .

قال الحافظ: ( وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم، إثبات عذاب القبر، وفيه التحذير من ملابسة البول، ويلتحق به غيره من النجاسات في البدن والثوب، ويستدل به على وجوب إزالة النجاسة، خلاف لمن خَصَّ الوجوب بوقت إرادة الصلاة. والله أعلم ) (١).





## باب السواك

الحديث السابع عشر:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» .  
رواه البخاري (٨٨٧) الجمعة، ومسلم (٢٥٢) الطهارة .

قال العلامة آل بسام: (السَّوَاكُ: بكسر السين، اسم للعود الذي يتسوك به ، ولل فعل الذي هو ذلك الأسنان بالعود أو نحوه لتذهب الصفرة والأوساخ ، وليطهر الفم ، ويحصل الثواب . مناسبة ذكره هنا أنه من سنن الوضوء ، ومن الطهارة المرغب فيها . فهو أحد أبواب ( كتاب الطهارة ) المتقدم .

وفيه من الفوائد ما يفوت الحصر من النظافة ، والصحة ، وقطع الرائحة الكريهة ، وطيب الفم ، وتحصيل الثواب ، واتباع النبي ﷺ (١).

قال النووي - رحمه الله - : ( السواك سنة ليس بواجب في حال من الأحوال ، لا في الصلاة ولا في غيرها بإجماع من يعتد به في الإجماع ، ثم إن السواك مستحب في جميع الأوقات ، ولكن في خمسة أوقات أشد استحباباً .

أحدها: عند الصلاة، سواء كان متطهراً بقاءً أو بتراب أو غير متطهر ، كمن لم يجد ماء ولا تراب .

الثاني: عند الوضوء .

(١) تيسير العلام (٣٩ / ١) .

الثالث: عند قراءة القرآن .

الرابع: عند الاستيقاظ من النوم .

الخامس: عند تغير الفم، وتغيره يكون بأشياء منها ترك الأكل والشرب ، ومنها أكل ما له رائحة كريهة ، ومنها طول السكوت ، ومنها كثرة الكلام .

قال: ويستحب أن يستاك بعود من أراك، وبأي شيء استاك مما يزيل التغير حصل السواك ، كالخرقة الخشنة، والسعد، والأشنان، فأما الأصبع فإن كانت لينة لم يحصل بها السواك ، وإن كانت خشنة ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا: لا تجزئ ، والثاني تجزئ ، والثالث: تجزئ إن لم يجد غيرها ، ولا تجزئ إن وجد . والمستحب أن يستاك بعود متوسط، لا شديد اليبس يجرح، ولا رطب لا يزيل .

والمستحب أن يستاك عرضاً ولا يستاك طولاً، لئلا يدمي لحم أسنانه ، فإن خالف واستاك طولاً حصل السواك مع الكراهة ، ويستحب أن يمر السواك أيضاً على طرف أسنانه ، وكراسي أضراسه ، وسقف حلقة إمراراً لطيفاً، ويستحب أن يبدأ في سواكه بالجانب الأيمن من فيه ، ولا بأس باستعمال سواك غيره بإذنه ، ويستحب أن يعود الصبي السواك ليعتاده (١).

قال ابن دقيق العيد: ( استدل بعض الأصوليين به على أن الأمر للوجوب ، ووجه الاستدلال أن كلمة " لولا " تدل على انتفاء الشيء لوجود غيره ، فيدل على انتفاء الأمر لوجود المشقة ، والمتنفي لأجل

(١) باختصار من شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ١٨١، ١٨٢).

المشقة إنما هو الوجوب لا الاستحباب ، فإن استحباب السواك ثابت عند كل صلاة ، فيقتضي ذلك أن الأمر للوجوب (١).

وقال ابن الملتن ما ملخصه:

- فيه دلالة أيضًا لمسألة ثانية أصولية ، وهى أن المندوب ليس مأمورًا به ، وفيه خلاف لهم . قال القرطبي: والصحيح أنه مأمور به لأنه مطلوب بالاتفاق .

- فيه دلالة أيضًا لمسألة ثالثة أصولية: وهى جواز الاجتهاد للنبي ﷺ فيما لم يرد فيه نص من الله تعالى ، وهو مذهب الفقهاء ، وأصحاب الأصول ، وهو الصحيح المختار عندهم ، وجه الدلالة أنه ﷺ جعل المشقة سببا لعدم أمره ، ولو كان الحكم موقوفًا على النص لكان سبب انتفاء أمره عدم ورود النص به ، لا وجود المشقة ، وفى المسألة أقوال آخر للأصوليين .

- فيه دلالة أيضًا لمسألة رابعة أصولية: وهى أن الأمر المطلق لا يفيد التكرار، وهو المختار لأنه لو أفاده لم يكن لقوله « عند كل صلاة » فائدة .

فيه دلالة أيضًا على مسألة فقهية: وهو استحباب السواك عند كل صلاة سواء كانت فريضة عينًا أو كفاية أو نافلة ، والسر فى ذلك أننا مأمورون فى كل حالة من أحوال التقرب إلى الله تعالى، أن يكون على حال كمال ونظافة شرفًا للعبادة.

- فيه دلالة أيضًا بعمومه على مسألة أخرى فقهية: وهى استحبابه للصلاة الواقعة بعد الزوال ، ولذا ترجم عليه النسائي فقال: (

(١) إحكام الأحكام (١/ ٢٧٥، ٢٧٦).

السواك للصائم [ بالغداة والعشي ]، وهو قول الشافعي حكاه الترمذي في بعض نسخه عنه أنه لم ير بأسًا بالسواك أول النهار وآخره .  
قال النووي في شرح المذهب: وهو نقل غريب عنه ، وإن كان قويًا من جهة الدليل ، وبه قال المزني ، ومالك ، وأكثر العلماء وهو المختار .  
ثم قال فوائد مهمة :

الأولى: يستحب أن يكون السواك باليمين كما قدمته .

الثانية: يستحب السواك أيضًا ويتأكد في مواضع :

• الأول: عند قراءة القرآن .

• الثاني: عند اصفرار الأسنان .

• الثالث: عند دخول الإنسان منزله .

• الرابع: عند إرادة النوم .

• الخامس: عند الاستيقاظ منه .

• السادس: عند الأكل .

• السابع: بعد الوتر .

• الثامن: في السحر .

• التاسع: عند تغير الفم .

• العاشر: عند الوضوء (١) .

(١) باختصار من الإعلام (١/ ٥٥٤-٥٦١) .

الحديث الثامن عشر:

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ».

رواه البخاري (٨٨٩) الجمعة، ومسلم (٢٥٥) الطهارة .  
قال المؤلف: معناه يغسل ويدلك، ويقال: شأصه يشوُصه، وماصه يموُصه إذا غسله .

راوي الحديث: حذيفة بن اليمان، اسمه حسيل ابن جابر ،  
وقيل: حذيفة بن الحسيل بن اليمان أبو عبد الله العبسي، معدود من أهل  
الكوفة، أحد أكابر الصحابة، شهد هو وأخوه وأبوه أحدًا، وهاجر هو  
وأبوه إلى النبي ﷺ أيام بدر، ولم يشهدا، مات بعد عثمان رضي الله عنه بأربعين  
يومًا وذلك أول سنة ست وثلاثين، أكثر من الرواية عن النبي ﷺ وله في  
الصحيحين سبعة وثلاثون حديثًا .

قال ابن دقيق العيد: ( فيه دليل على استحباب السواك في هذه  
الحالة الأخرى، وهى القيام من النوم، وعلته أن النوم مقتضى لتغير الفم  
، والسواك هو آلة التنظيف للفم، فيسن عند مقتضى التغير، وقوله: «  
يَشُوصُ» ، اختلفوا في تفسيره فقليل: يدلك ، وقيل: يغسل ، وقيل: ينقى  
. والأول أقرب .

قوله: « إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ »

ظاهره يقتضي تعليق الحكم بمجرد القيام ، ويحتمل أن يراد إذا  
قام من الليل للصلاة ؛ فيعود إلى معنى الحديث الأول (١) .

وقال الصنعاني: ( « إذا قام من الليل » ، أي نوم الليل ، كما صرح به الحديث ، إلا أنه يحتمل أنه خرج على الغالب ، وأن نوم النهار كذلك أيضاً للعلة (١) .



الحديث التاسع عشر:

عائشة - رضي الله عنها - قالت: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ - رضي الله عنهما - عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا مُسْنِدَتُهُ إِلَى صَدْرِي ، وَمَعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ سِوَاكُ رَطْبٌ يَسْتَنُّ بِهِ ، فَأَبَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَصَرَهُ ، فَأَخَذْتُ السِّوَاكَ فَقَضَمْتُهُ فَطَيَّبْتُهُ ، ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنَّ بِهِ ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَنَّ اسْتِنَانًا أَحْسَنَ مِنْهُ ، فَمَا عَدَا أَنْ فَرَّغَ النَّبِيُّ ﷺ رَفَعَ يَدَهُ - أَوْ إصْبَعَهُ - ثُمَّ قَالَ: « فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى » ، ثَلَاثًا . ثُمَّ قَضَى . وَكَانَتْ تَقُولُ: مَاتَ بَيْنَ حَاقِيتَيَّ وَذَاقِيتَيَّ .  
وفي لفظ: « فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السِّوَاكَ . فَقُلْتُ: أَخْذُهُ لَكَ ؟ . فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ » . هذا لفظ البخاري ، ولمسلم نحوه .  
رواه البخاري (٨٩٠) الجمعة .

قال الصنعاني: ( قوله: « ولمسلم نحوه » ، يؤخذ منه أن الحافظ عبد الغني لم يلتزم ما أخرجاه لفظاً ، بل ما اتفقا عليه بالمعنى إلا أن يقال تصرّح به بأنه لأحدهما لا ينافي شرطه ، لأنه إنما يريد اتفاقهما إذا أطلق ) (١) .  
قال الحافظ ما ملخصه: ( قوله: « يَسْتَنُّ بِهِ » : أي يستاك . قال الخطابي: أصله من السن أي بالفتح ، ومنه المسن الذي يسن عليه الحديد .  
قولها: « فَأَبَدَهُ »  
أي: مد نظره إليه . يقال: « أبددت فلاناً النظر » إذا طولته إليه .  
قولها: « فَقَضَمْتُهُ »

أي: مضغطه، والقضم: الأخذ بطرف الأسنان. والمعنى: كسرتة لطوله أو لإزالة المكان الذي تسوك به عبد الرحمن.

قولها: « ثُمَّ لَيْتَهُ ثُمَّ طَيَّبَتْهُ »

أي بالماء، ويحتمل أن يكون « طيبته » تأكيداً لـ « ليته » (١). قال ابن دقيق العيد: ( وفي الحديث الاستياك بالرطب، وقد قال بعض الفقهاء: إن الأخضر - لغير الصائم أحسن، وقال بعضهم: يستحب أن يكون بياض قد نُدِّيَ بالماء.

وفيه إصلاح السواك وتهيئته، لقول عائشة « فقضمته »، والقضم بالأسنان، ومن طلب الإصلاح، قول من قال: يستحب أن يكون بياض قد ندى بالماء؛ لأن اليابس أبلغ في الإزالة، وتنديته بالماء لئلا يجرح اللثة لشدة يسه.

وفي الحديث: الاستياك بسواك الغير، وفيه: العمل بما يفهم من الإشارة والحركات (٢).

قوله ﷺ: « فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى »

قال الصنعاني: ( أي: اجعلني في الرفيق الأعلى، وكأنه وقع منه هذا الكلام جواباً عن تخيير الله له في الحياة أو الوفاة، لما ثبت في الصحيح من الحديث في ذلك. إن قلت: هو من النبيين، ومن الصديقين، ومن الشهداء لما ثبت أنه مات مسموماً من أكلة خبير، ومن الصالحين، فما هذا الطلب، وقد علم أنه من ذلك الرفيق؟ قلت: يحتمل أنه ليس بدعاء، بل إخبار عن اختياره للقاء الله، ويحتمل الدعاء من باب:

(١) فتح الباري (٧/ ٧٤٥).

(٢) إحكام الأحكام (١/ ٢٨٨، ٢٨٩).



﴿ قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ ﴾ [ الأنبياء: ١١٢ ] ونحوه، والأول هو الأظهر ، لما ثبت في البخاري عن عائشة قالت: كان يقول رسول الله ﷺ وهو صحيح: « إِنَّهُ لَمْ يُقْبَضْ نَبِيٌّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ، ثُمَّ يُخَيَّرُ » (١) ، فلما نزل به ورأسه على فخذي غشي عليه ، ثم أفاق ، فأشخص بصره إلى سقف البيت ثم قال: « اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى » . فقلت: إذا لا يختارُنا ، وعرفت أنه الحديث الذي كان يحدثنا وهو صحيح . قالت: وكان آخر كلمة تكلم بها . انتهى .

والرفيق في الرواية منصوب بـ ((أختار)) مقدراً .  
قال الهيلي في الروض: وإنما اختار هذه الكلمة لأنها تتضمن التوحيد الذي يجب أن يكون آخر كلام المؤمن ؛ لأنه قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [ النساء: ٦٩ ] وهم أهل الصراط المستقيم ، وهم أهل لا إله إلا الله . انتهى .

وهذا يقتضي أن المراد من حديث: « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » الحديث . أن يكون بلفظ كلمة التوحيد أو معناها ( ٢ ) .

قولها رضي الله عنها: « مَاتَ بَيْنَ حَاقَتَيْي وَذَاقَتَيْي »  
قال ابن الملقن: ((الحاقنة)): الوهدة المنخفضة بين الترقوتين من الحلق .

((والذاقنة)): الذقن أو طرف الحلقوم الأعلى ( ٣ ) .



(١) أخرجه البخاري (٤٤٦٣) المغازي، ومسلم (٢٤٤٤) فضائل الصحابة.

(٢) العدة (٢٨٩/١) .

(٣) الإعلام (٥٩٣/١) .

الحديث العشرون:

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: « أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَسْتَاكُ [ بِسَوَاكٍ ] قَالَ: وَطَرَفُ السَّوَاكِ عَلَى [ لِسَانِهِ ] يَقُولُ: « أُعْ أُعْ » ، وَالسَّوَاكُ فِيهِ ، كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ » .

رواه البخاري (٢٤٤) الوضوء، ومسلم (٢٥٤) الطهارة .

راوي الحديث: أبو موسى الأشعري: واسمه عبد الله بن قيس ابن حضار ويقال: حضان الأشعري ، معدود من أهل البصرة ، أحد أكابر الصحابة ومشاهيرهم ، ذكر ابن أبي شيبة أنه مات سنة ٤٤ هـ ، وقيل ٤٢ هـ ، وهو ابن ثلاث وستين سنة ، روي له عن النبي ﷺ ثلاثمائة وستون حديثاً .

قال الحافظ ما ملخصه: ( قوله: « أُعْ أُعْ » بضم الهمزة وسكون المهملة كذا في رواية أبي ذر ، وأشار ابن التين إلى أن غيره رواه بفتح الهمزة ، ورواه النسائي ، وابن خزيمة عن أحمد بن عبدة عن حماد بتقديم العين على الهمزة ، والرواية الأولى أشهر ، وإنما اختلف الرواة لتقارب مخارج هذه الأحرف ، وكلها ترجع إلى حكاية صوته إذا جعل السواك على طرف لسانه ، كما عند مسلم . والمراد طرفه الداخل كما عند أحمد: « يَسْتَنُّ إِلَى فَوْقِ » ، ولهذا قال هنا « كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ » ، والتهوع: التقيؤ ، أي له صوت كصوت المتقيء على سبيل المبالغة ، ويستفاد منه مشروعية السواك على اللسان طولاً ، أما الأسنان فالأحب فيها أن تكون عرضاً ، وفيه حديث مرسل عند أبي داود ، وله شاهد موصول عند العقيلي في الضعفاء ، وفيه تأكيد السواك ، وأنه لا يختص بالأسنان ، وأنه من باب التنظيف والتطيب ، لا من باب إزالة

القاذورات ، لكونه ﷺ لم يختف به ، وبوبوا عليه ، ( استياك الإمام بحضرة رعيته ) (١) .



## باب المسح على الخفين

الحديث الحادي والعشرون:

عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَهْوَيْتُ لَأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: «دَعُوهمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ». فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا.  
رواه البخاري (٢٠٦) الوضوء، ومسلم (٢٧٤) (٧٩) الطهارة

قال العلامة آل بسام: (هذا الباب يذكر فيه شيء من أدلة مشروعية المسح على الخفين، لأن المسح عليهما بدل الغسل، فهو الطهارة الشرعية المجمع عليها بين المعتبرين من العلماء المسلمين، لما تواتر فيها من النصوص الشرعية الصحيحة الواضحة والله الحمد.

ولا يعتبر شذوذ بعض الطوائف في عدم مشروعيتهما والأخذ بأحاديثها، لردهم النصوص الصحيحة الصريحة المتواترة. والمسح على الخفين من الرخص التي يحب الله أن تؤتى، ومن تسهيلات هذه الشريعة السمحة) (١).

راوي الحديث: المغيرة بن شعبة: هو أبو عبد الله، وقيل: أبو عيسى المغيرة بن شعبة بن أبي عامر، ينتهي نسبه إلى عوف بن ثقيف الثقفي. أسلم عام الخندق، وقدم مهاجرًا، وقيل أول مشاهده الحديبية، نزل الكوفة، ومات بها سنة خمسين، وهو ابن سبعين سنة، ومات وهو أمير الكوفة لمعاوية، روي له عن النبي ﷺ ١٣٦ حديثًا.

قوله: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ»

لمالك، ومسلم، وأبي داود، أنه كان في غزوة تبوك، وأن ذلك كان في صلاة الفجر.

قوله: « فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ خُفِّيهِ ».

قال ابن بطال: فيه خدمة العالم، وأن للخادم أن يقصد إلى ما يعرف من عادة مخدومه قبل أن يأمره، وفيه: الفهم من الإشارة، ورد الجواب عما يفهم عنها، لقوله: فقال: « دَعُهُمَا ».

قوله ﷺ: « فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ »

قال النووي: ( فيه دليل على المسح على الخفين لا يجوز إلا إذا لبسهما على طهارة كاملة، بأن يفرغ من الوضوء بكماله ثم يلبسهما، لأن حقيقة إدخالهما طاهرتين أن تكون كل واحدة منهما أدخلت وهى طاهرة، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة، فمذهبنا أنه يشترط لبسهما على طهارة كاملة حتى لو غسل رجله اليمنى ثم لبس خفها، وغسل رجله اليسرى ثم لبس خفها، لم يصح لبس اليمنى، فلا بد من نزعه وإعادة لبسها، ولا يحتاج إلى نزع اليسرى لكونها ألبست بعد كمال الطهارة ) (١).

وقال الحافظ ما ملخصه: ( ولأبي داود: « فَإِنِّي أَذْخَلْتُ الْقَدَمَيْنِ الْخَفَيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ » (٢). وللحميدي في مسنده: « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْمَسَحُ أَحَدُنَا عَلَى خُفِّيهِ قَالَتْ ؟ قَالَ: « نَعَمْ إِذَا أَذْخَلْتَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ ».

ولابن خزيمة من حديث صفوان بن عَسَّال: « أَمَرْنَا أَنْ نَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ إِذَا نَحْنُ أَذْخَلْنَاهُمَا عَلَى طَهْرٍ ثَلَاثًا إِذَا سَافَرْنَا، وَلَيْلَةً إِذَا أَقْمْنَا » (٣)

(١) شرح النووي (٢/٢١٨).

(٢) صحيح أبو داود (١٥١) الطهارة.

(٣) حسن أخرجه ابن خزيمة (١٩٣) الوضوء.

قال ابن خزيمة: ذكرته للمزني فقال لي: حدث به أصحابنا ، فإنه أقوى حجة للشافعي . ١. هـ .

وحديث صفوان وإن كان صحيحاً لكنه ليس على شرط البخاري ، لكن حديث الباب موافق له في الدلالة على اشتراط الطهارة عند اللبس . وأشار المزني بما قال إلى الخلاف في المسألة ، ومحصله أن الشافعي والجمهور حملوا الطهارة على الشرعية في الوضوء .

وخالفهم داود فقال: إذا لم يكن على رجله نجاسة عند اللبس جاز له المسح ، ولو تيمم ثم لبسهما لم يبح له عندهم ، لأن التيمم مبيح لا رافع ، وخالفهم أصبغ ولو غسل رجله بنية الوضوء ثم لبسهما ثم أكمل باقى الأعضاء لم يبح المسح عند الشافعي ومن وافقه على إيجاب الترتيب ، وكذا عند من لا يوجب بناء على أن الطهارة لا تتبعض .

فائدة: المسح على الخفين خاص بالوضوء، لا مدخل للغسل فيه بإجماع .

فائدة أخرى: لو نزع خفيه بعد المسح قبل انقضاء المدة عند من قال بالتوقيت أعاد الوضوء عند أحمد، وإسحاق، وغيرهما ، وغسل قدميه عند الكوفيين، والمزني وأبي ثور ، وكذا قال مالك، والليث، إلا إن تطاول . وقال الحسن وابن أبي ليلى وجماعة: ليس عليه غسل قدميه ، وقاسوه على من مسح رأسه ثم حلقه: أنه لا يجب عليه إعادة المسح، وفيه نظر (١).

(١) قال العلامة ابن باز - رحمه الله -: وجهه: أن الرأس أصل يمسح مع وجود الشعر وعدمه، والمسح على الخفين بدل من غسل القدم، فافترقا . وبذلك يترجح القول ببطلان الوضوء إذا خلع الخفين، ولا يكفي غسل القدمين لفوات الموالاة . والله أعلم . هامش الفتح (١/ ٣٧١) .

فائدة أخرى: لم يخرج البخاري ما يدل على توقيت المسح، وقال به الجمهور، وخالف مالك في المشهور عنه فقال: يمسح ما لم يخلع، وروى مثله عن عمر.

وأخرج مسلم التوقيت من حديث علي كما تقدم من حديث صفوان بن عسال، وفي الباب عن أبي بكرة وصححه الشافعي وغيره (١).

قال الشيخ آل بسام: (شدت الشيعة في إنكار المسح على الخفين، وروى أيضًا عن مالك وبعض الصحابة).

لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن الرواية عنهم بإنكارهم ضعيفة، وأما مالك فالرواية الثابتة عنه القول به، وأطبق أصحابه من بعده على الجواز. وأما الشيعة فهم الذين خالفوا الإجماع مستمسكين بقراءة الجر من قوله عز وجل: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، لأن الآية ناسخة للأحاديث عندهم.

وذهبت الأمة جمعاء إلى جواز المسح واعتقاده، محتجين بالسنة المتواترة، والقراءة على فرض الأخذ بها تكون مجرورة للمجاورة، أو لتقييد المسح على الخفين.

وكان أصحاب عبد الله بن مسعود يعجبهم حديث جرير بن عبد الله في المسح على الخفين؛ لأن إسلامه كان بعد نزول سورة المائدة، فيكون في الآية رد على من لم يرى المسح أخذًا بقراءة الجر في قوله: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، (٢).

(١) باختصار من فتح الباري (١/ ٣٧٠-٣٧١).

(٢) تيسير العلام (١/ ٤٥).

الحديث الثاني والعشرون:

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه قَالَ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ فَبَالَ وَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خَفِيَّهِ». مختصر.

رواه مسلم (٢٧٣) الطهارة، والبخاري (٢٢٤) دون قوله: «ومسح على خفيه».

هذا الحديث لفظه في الصحيحين عنه قال: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْتَهَيْتُ إِلَى سُبَّاطَةِ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا فَتَنَحَّيْتُ فَقَالَ: «أَذْنُهُ». فدنوت منه حتى قمت عند عقبه، فتوضأ». زاد مسلم: «فمسح خفيه». قال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين: ولم يذكر البخاري في روايته هذه الزيادة، فالحديث بهذه الزيادة ليس على شرط صاحب العمدة، وإن كان أصله على شرطه.

و ترجم البخاري على هذا الحديث: البول عند صاحبه، والتستر بالحائط، والبول عند سباطة قوم، والبول قائمًا وقاعدًا، وكأنه أخذ البول قاعدًا بطريق الأولى، لأنه إذا جاز البول قائمًا فقاعدًا أجوز. قال الصنعاني: (قال ابن المبارك: ليس في المسح على الخفين عند الصحابة اختلاف، لأن كل من روى عنه إنكاره منهم، فقد روى عنه إثباته).

وقال ابن عبد البر: لا أعلم أنه روي عن أحد من فقهاء السلف إنكاره، إلا عن مالك، مع أن الروايات الصحيحة الجواز مطلقًا. قلت: وفي النهاية لابن رشد المالكي أن في المسح ثلاثة أقوال: الجواز مطلقًا وبه قال جمهور فقهاء الأمصار، وجوازه في السفر دون الحضر،



ومنع جوازه على الإطلاق، وهو أشدها، والأقويل الثلاثة مروية عن الصدر الأول وعن مالك (١).

وقال الحافظ: (قد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر، وجمع بعضهم ((القاسم بن منده)) في تذكرته رواه فجازوا الثمانين فيهم العشرة.

وفي ابن أبي شيبة: عن الحسن حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين.

قال الشيخ آل بسام: (ما يؤخذ من الحديث: مشروعية المسح على الخفين في السفر، ومدة المسح على الخفين والعمامة في السفر ثلاثة أيام لبلياليها، ومدة المسح لمقيم يوم وليلة، أي: ٢٤ ساعة، يحسب ابتداءها في السفر والحضر من ساعة المسح على أصح الأقوال.

- المسح على الخفين بعد الوضوء من البول، وثبت المسح على الخفين وعلى العمامة من كل حدث أصغر في أحاديث كثيرة، أما الحدث الأكبر الموجب للغسل فلا يكفي فيه المسح على الخفين ولا على العمامة، بل لابد من الاغتسال، أما الجبيرة والجروح المعصوبة فإنها يمسح عليها من الحدثين الأصغر والأكبر، أما إذا كان المسح يضرها أو يخشى منه الضرر فلا تمسح، ويتيمم عنها، ولكن مع غسل سائر الأعضاء الصحيحة) (٢).

وقال النووي - رحمه الله -: (واختلف العلماء في أن المسح على الخفين أفضل أم غسل الرجلين؟، فذهب أصحابنا إلى أن الغسل أفضل

(١) العدة (١/٣٠٠).

(٢) تيسير العلامة (١/٤٦).

لكونه الأصل ، وذهب إليه جماعات من الصحابة، منهم عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وأبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

وذهبت جماعات من التابعين إلى أن المسح أفضل ، وذهب إليه الشعبي، والحكم، وحماد، وعن أحمد روايتان أصحهما المسح أفضل ، والثانية هما سواء، واختاره ابن المنذر (١).

وقيل: بأن الغسل أفضل، بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة . وقال ابن المنذر: الذي اختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع والخوارج .

قال الصنعاني: ( وأما محل المسح فقليل الواجب مسح أعلى الخف دون أسفله، وهو قول عامة القائلين بالمسح ، وقيل: يجب مسح بطونهما وظهورهما ، وسبب الخلاف تعارض الآثار في ذلك، وتشبيهه المسح بالغسل، فأخرج الخمسة إلا النسائي من حديث المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخف وأسفله .

وأخرج أبو داود والدارقطني من حديث علي رضي الله عنه: « لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُهُ - أي الخف - أَوَّلَى بِالمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفِّهِ » (٢) لَكِنْ حَدِيثُ المغيرة قال الترمذی: هَذَا حَدِيثٌ مَعْلُوفٌ، لَمْ يَسْنِدْهُ عَنْ ثَوْرٍ غَيْرِ الْوَلِيدِ بْنِ مَسْلَمٍ ، وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ (٣).



(١) شرح النووي (٣/ ٢١٠، ٢١١).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٣) الطهارة.

(٣) العدة (١/ ٣٠٤).

باب في المذي وغيره

الحديث الثالث والعشرون:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِمَ كَانَ ابْنَتُهُ مِنِّي، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ».

وللبخاري: «اغْسِلْ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأُ».

رواه البخاري (٢٦٩) الغسل، ومسلم (٣٠٣) الحيض.

ولمسلم: «تَوَضَّأُ وَأَنْصَحَ فَرْجَكَ».

قال الشيخ آل بسام: (المذي: هو السائل الذي يخرج من الذكر عند هيجان الشهوة، ويخرج بلا دفع ولا لذة، ولا يعقبه فتور، وقد لا يحس بخروجه، ويكون ذلك للرجل والمرأة).

وقال الأطباء: إنه يخرج من مجرى البول مع إفراز الغدد المبالية عند الملاعبة، والمراد هنا بيان أحكامه من حيث النجاسة، ونقض الوضوء.

وفي الباب عدة من الأحاديث تتعلق بنقض الوضوء، وإزالة النجاسات (١).

راوى الحديث: علي بن أبي طالب عليه السلام: أبو الحسن، وأبو تراب، القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ، أمه فاطمة بنت أسد من كبار الصحابييات، روي له عن النبي ﷺ ٥٨٦ حديثاً، وهو رابع الخلفاء، وأحد العشرة، وأول من أسلم من الغلمان، وكان عمره ثلاث عشرة

(١) تيسير العلام (٤٧/١).

سنة ، وشهد مشاهدته كلها إلا تبوك ، وتوفي وعمره ٦٣ سنة ، ولم يبارز أحداً إلا قتله .

والمقداد بن الأسود رضي الله عنه كان فارس المسلمين يوم بدر ، روي له ٤٢ حديثاً ، مات بالجرف ، وصلى عليه عثمان سنة ٣٣ هـ عن نحو ٧٠ سنة .

قوله: « كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً »

المراد كثير المذي ، والمذّي: بسكون الذال وتخفيف الياء ، وكذا بكسر الذال وتشديد الياء: مَذِيٌّ .

قوله: « فَاسْتَحْيَيْتُ »

الحياء خلق يبعث على اجتناب القبيح ، ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ، وترجم له البخاري: (باب من استحي فأمر غيره بالسؤال) .

قال ابن الملقن: ( وفي رواية لأبي داود والنسائي وابن حبان بعد مذاء « فَجَعَلْتُ أَغْتَسِلُ حَتَّى تَشَقَّقَ ظَهْرِي ، قَالَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ - أَوْ ذَكَرَ لَهُ ، فَقَالَ ﷺ : لَا تَفْعَلْ ، إِذَا رَأَيْتَ الْمَذْيَ فَاغْسِلْ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ، فَإِذَا نَضَحْتَ الْمَاءَ فَاغْتَسِلْ » (١) ومعنى فضخت: دفقت . (٢) )

قوله: « فَقَالَ : « يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ » ، ولمسلم: « تَوَضَّأً وَانْضَحَ فَرَجَكَ » .

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٦) الطهارة، والنسائي (١٥٣) الطهارة، وابن حبان في صحيحه (١١٠٧) .

(٢) باختصار من الإعلام (١/ ٦٤٤) .

قوله: « فرجك » المراد: الذكر ، والصيغة لها وصفان: لغوي ، وعرفي .

فأما اللغوي: فهو مأخوذ من الانفراج ، فعلى هذا يدخل فيه الدبر ، ويلزم منه انتقاض الطهارة بمسه ، وأما العرفي: فالغالب استعماله في القبل من الرجل والمرأة .

والمراد بالنضح في رواية مسلم: الغسل ، حتى توافق الروايات الأخرى .

قال النووي: ( وأما حكم خروج المذي ، فقد أجمع العلماء على أنه لا يوجب الغسل . قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد والجماهير يوجب الوضوء لهذا الحديث .

وفي الحديث من الفوائد: أنه لا يوجب الغسل ، وأنه يوجب الوضوء ، وأنه نجس ، ولهذا أوجب ﷺ غسل الذكر ، والمراد به عند الشافعي والجماهير: غسل ما أصابه المذي ، لا غسل جميع الذكر ، وحكي عند مالك وأحمد في رواية عنهما إيجاب غسل جميع الذكر ، وفيه أن الاستنجاء بالحجر إنما يجوز الاقتصار عليه في النجاسة المعتادة وهي البول والغائط ، أما النادر كالدم والمذي وغيرهما فلا بد من الماء ، وهذا أصح القولين في مذهبنا ، وللقائل الآخر بجواز الاقتصار فيه على الحجر قياساً على المعتاد أن يحيب عن هذا الحديث بأنه خرج على الغالب في من هو في بلد يستنجى بالماء لم يحمله على الاستحباب ، وفيه جواز الاستنابة في الاستفتاء ، وأنه يجوز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع به ، لكونه اقتصر على قول المقداد مع تمكنه من سؤال النبي ﷺ ، إلا أن هذا قد ينازع فيه ويقال فلعل علياً كان حاضراً مجلس رسول الله ﷺ وقت السؤال ، وإنما استحي أن يكون السؤال منه بنفسه ، وفيه

استحباب حسن العشرة مع الأصهار ، وأن الزوج يستحب له أن لا يذكر ما يتعلق بجماع النساء والاستمتاع بهن بحضرة أبيها وأخيها وابنها وغيرهم من أقاربها (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه: (واختلفوا في معنى غسل الجميع ، هل هو المعنى تبريد العضو فيضعف المذي ؟ أو هو تعبد ، وبنوا على ذلك فرعاً وهو وجوب النية لغسله .

وقال: أوجب الإمام أحمد وجوب غسل الأنثيين أيضاً، لرواية أبي داود بالأمر بغسلهما مع الذكر ، وهى منقطعة ، لأنها من حديث عروة عن علي ، وعروة لم يسمع من علي . وقيل: إنما أمر بغسل الأنثيين لأن الماء البارد إذا أصاب الأنثيين رد المذي ، وكسر حديثه .

وقال: قد يؤخذ من قوله: « تَوَضَّأَ وَانْضَحَّ فَرَجَكَ » جواز تأخير الاستنجاء عن الوضوء ، وهو الأصح عندنا إذا كان بحائل يمنع الانتقاض ، لكن إنما يتم ذلك على قول من يقول الواو للترتيب ، وهو مذهب ضعيف (٢).

وقال الصنعاني: قوله: ( وهو مذهب ضعيف ) القول بأنها للترتيب نقل عن الفراء ، والكسائي ، وثعلب ، وقال به بعض الفقهاء ، واستدل الجمهور بأدلة منها قوله تعالى حكاية عن الكافرين المنكرين للبعث ﴿ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ [ المؤمنون: ٣٧ ] (٣).



(١) باختصار من شرح النووي (٣/ ٢٧٥) .

(٢) الإعلام (١/ ٦٥٢-٦٥٨) .

(٣) العدة (١/ ٣١٤) .

الحديث الرابع والعشرون:

عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: شُكِّيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُحِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا» .  
رواه البخاري (١٣٧) الوضوء ومسلم (٣٦١) الحيض .

قوله: «شُكِّيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ» .

قال ابن الملقن: ( الشاكي هو عبد الله بن زيد الراوي . كذا جاء في صحيح البخاري في باب: ( لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ) (١) .  
قوله: «يَجِدُ الشَّيْءَ» . والشئ: هو الحركة التي يظن بها أنه حدث وليس كذلك . وفي مسند أحمد من حديث أبي سعيد أيضًا: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ، فَيَأْخُذُ شَعْرَةً مِنْ دُبُرِهِ فَيَمُدُّهَا، فَيَرَى أَنَّهُ قَدْ أَحْدَثَ، فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»، وفيها علي بن زيد، وهو ابن جدعان [وهو ذو غرائب] .

قوله: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا» .

قال الحافظ ما ملخصه: ( دل حديث الباب على صحة الصلاة ما لم يتيقن الحدث ، وليس المراد تخصيص هذين الأمرين باليقين ، لأن المعنى إذا كان أوسع من اللفظ كان الحكم للمعنى (٢) .

(١) الإعلام (١/ ٦٦٢) .

(٢) وضرب له العلماء مثلاً وهو قوله ﷺ: «إذا استهل الصبي وراث وصلّي عليه»، لم يرد تخصيص الاستهلال الذي هو الصوت دون غيره من أمارات الحياة من حركة وقبض وبسط، وهذا أصل في كل ما يثبت يقيناً فإنه لا يرفع بالشك .

قال الخطابي: وقال النووي: هذا الحديث أصل في حكم بقاء الأشياء على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك، ولا يضر الشك الطاريء عليها، وأخذ بهذا الحديث جمهور العلماء.

وروى عن مالك النقض مطلقاً، وروى عنه النقض خارج الصلاة دون داخلها، وحمل بعضهم الحديث على من كان به وسواس، وتمسك بأن الشكوى لا تكون إلا عن علة، وأجيب بما دل على التعميم، وهو حديث أبي هريرة عند مسلم، ولفظه:

« إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءًا أَمْ لَا فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » (١).

وقال الخطابي: يستدل به لمن أوجب الحد على من وجد منه ريح الخمر، لأنه اعتبر وجود الريح، ورتب عليه الحكم، ويمكن الفرق بأن الحدود تدرأ بالشبهة، والشبهة هنا قائمة، بخلاف الأول فإنه متحقق (٢).

قال ابن الملقن ما ملخصه: (هذه القاعدة - أي التي تضمنها الحديث - تعرف في الأصول باستصحاب الحال، ونعني باستصحاب حال الأصل البقاء عليه حتى يدل الدليل على خلافه. ومن مسائل القاعدة التي اشتمل عليها معنى الحديث: من شك في طلاق زوجته، أو عتق عبده، أو نجاسة الماء الطاهر، وطهارة النجس، أو نجاسة الثوب أو غيره، أو أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً، أو أنه ركع أو سجد أم لا، أو نوى الصوم، أو الصلاة، أو الوضوء، أو الاعتكاف، وهو في أثناء هذه

(١) مسلم (٣٦٢) الحيض.

(٢) فتح الباري (١/٢٨٧).



العبادات ، وما أشبه هذه الأمثلة ، فكل هذه الشكوك لا تأثير لها ،  
والأصل عدم الحادث ( ١ ) .



الحديث الخامس والعشرون:

عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مُحْصَنِ الْأَسَدِيَّةِ: «أَتَتْ بَابِنِ لَهَا صَغِيرٌ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجْرِهِ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ عَلَى ثَوْبِهِ وَلَمْ يَغْسِلْهُ» .

رواه البخاري (٢٢٣) الوضوء، ومسلم (٢٨٧) (١٠٤)

الطهارة .

وفي حديث عائشة أم المؤمنين: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُتِيَ بِصَبِيٍّ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَاتَّبَعَهُ إِيَّاهُ» .  
ولمسلم: «فَاتَّبَعَهُ بَوْلُهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ» .

رواه البخاري (٢٢٢) الوضوء، ومسلم (٢٨٦) الطهارة .

راوي الحديث: أم قيس . قال ابن عبد البر: اسمها جذامة، وقال السهيلي: اسمها آمنة، وهى أخت عكاشة بنت بن محصن الأسدي، وكانت من المهاجرات الأول، وليس لها فى الصحيحين غير هذا الحديث، وآخر فى الطب، روت أربعة وعشرين حديثاً .  
قولها: «لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ» .

قال الحافظ: ( المراد بالطعام ما عدا اللبن الذى يرتضعه، والتمر الذى يحنك به ، والعسل الذى يلعبه للمداواة وغيرها ، فكأن المراد أنه لم يحصل له الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال ) (١) .

قال ابن دقيق العيد: ( اختلف العلماء في بول الصبي الذي لم يطعم الطعام في موضعين: أحدهما: في طهارته ونجاسته ولا تردد في قول الشافعي وأصحابه في أنه نجس .  
والقائلون بالنجاسة اختلفوا في تطهيره هل يتوقف على الغسل أم لا .

فمذهب الشافعي وأحمد أنه لا يتوقف على الغسل بل يكفي النضح .

وذهب مالك وأبو حنيفة إلى غسله كغيره ، والحديث ظاهر في الاكتفاء بالنضح وعدم الغسل لا سيما مع قوله: « وَلَمْ يَغْسِلْهُ » .  
والذين أوجبوا غسله اتبعوا القياس على سائر النجاسات وأولوا الحديث (١) .

قولها: « وَلَمْ يَغْسِلْهُ » .

قال الحافظ: ( ادعى الأصيلي أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوي الحديث ، وذكر الحافظ أنه لم ينهض الدليل على دعوى الادراج ) (٢) .

وقيل: « وَلَمْ يَغْسِلْهُ » غسلًا مبالغًا فيه كغيره . وهو لمخالفته الظاهر محتاج إلى دليل يقاوم هذا الظاهر . ويبعده أيضًا ما ورد في بعض الأحاديث من التفرقة بين بول الصبي والصبية، فإن الموجبين للغسل لا يفرقون بينهما .

(١) إحكام الأحكام (١/ ٣٢٨) .

(٢) فتح الباري (١/ ٣٩٠) .

وقد ورد في التفرقة ما أخرجه أحمد، وأصحاب السنن إلا النسائي، من حديث علي يرفعه: «يُنْضَحُ بَوْلُ الْغُلَامِ، وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ» قال الحافظ: وإسناده صحيح .  
وقال ابن شهاب: فمضت السنة أن يرش بول الصبي، ويغسل بول الجارية (١).

وقال ابن الملقن في الفرق بين النضح والغسل، بأن النضح هو إصابة الماء جميع موضع البول، وكذا غلبة الماء في الأصح عند أصحابنا، ولا يشترط أن ينزل عنه، ويدل عليه: «فَنَضَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ» .  
والغسل أن يغمره وينزل عنه، ولا يشترط العصر هنا (٢).  
وقال الحافظ: (وقال الخطابي: ليس تجويز من جوز النضح من أجل أن بول الصبي غير نجس، ولكنه لتخفيف نجاسته . ا.هـ .  
وأثبت الطحاوي الخلاف في ذلك فقال: قال قوم بطهارة بول الصبي قبل الطعام، وكذا جزم به ابن عبد البر وابن بطال ومن تبعهما عن الشافعي وأحمد، ولم يعرف ذلك الشافعية ولا الحنابلة، وقال النووي: هذه حكاية باطلة، وكأنهم أخذوا ذلك من طريق اللازم، وأصحاب المذهب أعلم بمراده من غيرهم) (٣).

قال الشيخ عبد الله آل بسام: (والنضح للذكر والغسل للأثني هو الذي تدل عليه الأحاديث الصحيحة الصريحة، وهو مذهب الأئمة الشافعي، وأحمد، وإسحاق، والأوزاعي، وابن حزم، وابن تيمية، وابن

(١) فتح الباري (١/ ٣٩١).

(٢) الإعلام (١/ ٦٨١).

(٣) فتح الباري (١/ ٣٩١).

القيم، واختاره شيخنا ابن سعدي وكثير من المحققين (١). أما عن سبب التفرقة بين بول الصبي والجارية: فيقول ابن دقيق العيد: (أقوى ذلك ما قيل: إن النفوس أعلق بالذكور منها بالإناث، فيكثر حمل الذكور فيناسب التخفيف بالاكْتفاء بالنضح دفعًا للعسر والخرج بخلاف الإناث فإن هذا المعنى قليل فيهن فيجري على القياس في غسل النجاسة) (٢).



(١) تيسير العلام (١/ ٥١).

(٢) إحكام الأحكام (١/ ٣٣١).

الحديث السادس والعشرون:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ ، فَرَجَرَهُ النَّاسُ ، فَهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَنْوِبٍ مِنْ مَاءٍ ، فَأَهْرَيْقَ عَلَيْهِ .»

رواه البخاري (٢٢١) الوضوء، ومسلم (٢٨٥) الطهارة .

قوله: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ» .

نسبة إلى الأعراب، وهم سكان البادية ، والغالب عليهم الجهل والجفاء، لبعدهم عن العلماء .

قوله: «فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ» .

أي: في ناحية المسجد .

قوله: «فَرَجَرَهُ النَّاسُ» .

وللبخاري في الأدب: «فَتَّارَ إِلَيْهِ النَّاسُ» ، وله في رواية عن أنس: «فَقَامُوا إِلَيْهِ» ، وللإسماعيلي: «فَأَرَادَ النَّاسُ أَنْ يَمْنَعُوهُ» . وأخرجه البيهقي بلفظ: «فَصَاحَ النَّاسُ بِهِ» ، ولمسلم: «فَقَالَ الصَّحَابَةُ مَهْ مَهْ» .

فظهر أنهم تناولوه بالألسن لا بالأيدي (١) .

قوله: «فَأَمَرَ بِذَنْوِبٍ مِنْ مَاءٍ» .

الذنوب: هي الدلو المملأ بالماء .

قوله: «فَأَهْرَيْقَ عَلَيْهِ» .

أي: فأريق عليه . وقد أخرجه مسلم، وزاد فيه: « ثم إن رسول الله ﷺ دعاه فقال له: « إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لَشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَلَا الْقَذَرِ إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ » . وأخرجه الشافعي أيضًا في الأم بفائدة حسنة من طريق أبي هريرة وهذا لفظه:

« دَخَلَ أَعْرَابِيُّ الْمَسْجِدَ قَالَ اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَقَدْ تَحَجَّرَتْ وَاسِعًا ، فَمَا لَيْتَ أَنْ بَالَ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ ، فَكَأَنَّهُمْ عَجَلُوا عَلَيْهِ ، فَهَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ أَمَرَ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ أَوْ سَجَلٍ مِنْ مَاءٍ ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلِّمُوا وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا»

قال الحافظ: ( وإنما تركوه يبول في المسجد لأنه كان شرع في المفسدة ، فلو منع لزادت ، إذا حصل تلويث جزء من المسجد ، فلو منع لدار بين أمرين: إما أن يقطعه فيتضرر ، وإما أن لا يقطعه فلا يأمن من تنجيس بدنه ، أو ثوبه ، أو مواضع أخرى من المسجد ) (١).

قال: ( وفي الحديث من الفوائد: أن الاحتراز من النجاسة كان مقررًا في نفوس الصحابة رضي الله عنهم ، ولهذا بادروا بالإنكار بحضرة ﷺ قبل استئذانه ، ولما تقرر عندهم أيضًا من طلب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واستدل به على جواز التمسك بالعموم إلى أن يظهر الخصوص ، إذ لم ينكر النبي ﷺ على الصحابة ، ولم يقل لهم: لم نهيتم الأعرابي، بل أمرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة ، وهو دفع أعظم المفسدين باحتمال أيسرهما ، وتحصيل أعظم المصلحتين بترك أيسرهما .

(١) السابق (٣٨٥، ٣٨٦).

وفيه: المبادرة إلى إزالة المفسد عند زوال المانع، لأمرهم عند فراغه بصب الماء، وفيه: تعيين الماء لإزالة النجاسة، لأن الجفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطلب الدلو، وفيه: أن غسالة النجاسة الواقعة على الأرض طاهرة، لأن البلة الواقعة على الأرض غسالة نجاسة، فإذا لم يثبت أن التراب نقل، وعلمنا أن المقصود التطهير، تعين الحكم بطهارة البلة .

ويستدل به أيضاً على عدم اشتراط نضوب الماء، لأنه لو اشترط لتوقفت طهارة الأرض على الجفاف، وكذا لا يشترط عصر الثوب، إذ لا فارق .

وفيه: رافة النبي ﷺ وحسن خلقه، قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة: فقال الأعرابي بعد أن فقه في الإسلام: « فَقَامَ إِلَيَّ بِأَيِّ وَأُمِّي فَلَمْ يُؤَنِّبْ وَلَمْ يَسُبَّ » (١).

وفيه: أن الأرض تطهر بصب الماء عليها، ولا يشترط حفرها، خلافاً للحنفية حيث قالوا: لا تطهر إلا بحفرها، كذا أطلق النووي وغيره، والمشهور في كتب الحنفية التفريق بين الرخوة والصلبة (٢).



(١) صحيح أخرجه ابن ماجه (٥٢٩) الطهارة.

(٢) فتح الباري (١/٣٨٨).



الحديث السابع والعشرون:  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِتَانُ ، وَالْإِسْتِحْدَادُ ، ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ » .

رواه البخاري (٥٨٨٩) اللباس، ومسلم (٢٥٧) الطهارة .

قوله ﷺ: « الْفِطْرَةُ خَمْسٌ » .

الفطرة تتصرف في كلام العرب على وجوه: أحدها: فطر الخلق، فطره: أنشأه ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [ الزمر: ٤٦ ] أي: خالقه .

والفطرة: الجبلة التي خلق الله الناس عليها، وجبلهم على فعلها . وفي الحديث: « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ » (١) .

وقيل معنى الفطرة: أي على الإقرار بالله الذي كان أقرب به لما أخرج من ظهر آدم، والفطرة: زكاة الفطر، وأولى الوجوه ما ذكرنا أن تكون الفطرة ما جبل الله الخلق عليه، وجبل طباعهم على فعله .

وقيل الفطرة: هي السنة، والمعنى من سنن الأنبياء .

قال الصنعاني: ( « خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ » اعلم أنه قد ثبت من حديث ابن عمر مرفوعاً: « مِنْ الْفِطْرَةِ حَلْقُ الْعَانَةِ وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ وَقَصُّ الشَّارِبِ » فاقصر على ثلاث . وأخرجه الإسماعيلي بلفظ: « ثَلَاثٌ مِنَ الْفِطْرَةِ » . وعند مسلم من حديث عائشة: « عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ » فذكر الخمس التي في حديث الباب إلا الختان، وزاد إعفاء اللحية والسواك

(١) لأخرجه البخاري (١٣٨٥) الجناثر، ومسلم (٢٦٥٨) القدر

والاستنشاق وغسل البراجم والاستنجاء . وقال في آخره أن الراوي نسي العاشرة، إلا أن تكون المضمضة .

واختلف الرواة في عد خصال الفطرة، حتى بلغ المرفوع منها إلى النبي ﷺ خمس عشرة خصلة .

واختلف في نكتة التعبير عنها بالخمس مع أنها أكثر، فقليل: ليعلم أن مفهوم العدد ليس بحجة . وقيل: كان أعلم النبي ﷺ بالخمس ثم أعلم بالزيادة . وقيل: الاختلاف في ذلك بحسب المقام، فذكر في كل موضع اللائق بالمخاطبين .

وقيل: أريد بالحصر المبالغة لتأكيد أمر الخمس المذكورة (١) .

الختان: والختان يسمى إعدار للذكر والأنثى، وقيل: يختص بختان الرجل، وختان المرأة يسمى خفضاً. وهو قطع قلفة الذكر، والجلدة التي في أعلى فرج الأنثى . واختلف في حكمه فمنهم من أوجبه، وهو الشافعي، وقال بوجوبه أحمد، وبعض الحنفية .

ومنهم من جعله سنة، وهو مالك، وأكثر أصحابه، هذا في الرجال، وأما في النساء فهو مكرمة .

قال الصنعاني: ( القائل بالوجوب إنما قاله في حق الرجال، وأما في حق النساء فليس بواجب، بل مكرمة، وكأنه يشير بأنه مندوب، وإلا فلفظ مكرمة لا يدل على حكم بخصوصه، ولعله يشير إلى ما أخرجه أحمد، والبيهقي، من حديث شداد بن أوس يرفعه: « الْخِتَانُ سُنَّةٌ فِي حَقِّ الرِّجَالِ، مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ. » (٢) وهو ضعيف، فيه حجاج بن

(١) العدة (١/٣٣٧) .

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٢٧١) الأدب والصحيحة (٧٢٢) .

أرطاه لا يحتاج به ، وله شواهد فيها ضعف ، وفي رواية للإمام أحمد بالوجوب في حق النساء .

واستدل بحديث: « اخْفِضِي وَلَا تَنْهَكِي ، فَإِنَّهُ أَحْصَنَ لَهْنٍ ، وَأَدْعَى لِلْمَوَدَّةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ أَوْ كَمَا قَالَ (١) . (٢) »  
أما أدلة وجوب الختان للرجال:

- ١ - القلفة تحبس النجاسة فتمنع صحة الصلاة .
  - ٢ - قوله ﷺ لجد عثيم بن كثير: « أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ » .
  - ٣ - جواز نظر الختان إلى العورة يدل على وجوب الختان .
  - ٤ - إدخال ألم عظيم على النفس .
  - ٥ - شعار الدين .
  - ٦ - إختتن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة ، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف ١٥٨] .
- فائدة: قال ابن الملقن: ( استحب العلماء في الرجل الكبير يسلم أن يختتن ، وكان عطاء يقول: لا يتم إسلامه حتى يختتن ، وإن بلغ ثمانين سنة ، وروي عن الحسن أنه كان يرخص للشيخ الذي يسلم أن لا يختتن ، ولا يرى به بأساً ولا بشهادته ، وذبيحته ، وحجه ، وصلاته ، وعامة أهل العلم على هذا ) . (٣)
- قوله ﷺ: « وَالْإِسْتِحْدَادُ »

(١) العدة (١/ ٣٥١ ، ٣٥٢) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٥ / ٧٥) .

(٣) الإعلام (١ / ٧٠٨) .

والاستحداد: استفعال من الحديد ، وهو إزالة شعر العانة بالحديد ، وأما إزالته بغيره كالتف ، والنورة ، فهو محصل للمقصود ، لكن السنة والأولى الأول الذي دل عليه لفظ الحديث .  
قوله ﷺ : « وَقَصُّ الشَّارِبِ » .

وقص الشارب يطلق على إحفائه وعلى ما دون ذلك ، واستحب بعض العلماء إزالة ما زاد على الشفة وفسروا به قوله : « أَحْفُوا الشَّوَارِبَ » (١) .

وقال النووي: المختار في قص الشارب أن يحفوه حتى يبدو طرف الشفة ، ولا يحلقه من أصله .  
قوله ﷺ : « وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ » .  
أي: قطع ما طال عن اللحم منها .  
قال الصنعاني: ( وفي ذلك معنيان: أي في حكمة شرعية تقليم الأظافر وجهان:

تحسين الهيئة ، وهو مدعو إليه شرعاً ، وقد ذكروا أنه يتعلق بهذه الخصال فوائد دينية ودينية ، منها تحسين الهيئة ، وتنظيف البدن جملة وتفصيلاً ، والاحتياط للطهارة ، والإحسان في المخالط والمقارن بكف ما يتأذى من رائحة كريهة ، ومخالفة شعار الكفار ، وامثال أمر الشارع ) (٢) .

قوله ﷺ : « وَتَنْفُ الْإِبْطِ » .  
الذي يجلب بقاؤه الرائحة الكريهة .

(١) أخرجه مسلم (٢٥٩) الطهارة .

(٢) العدة (١/٣٤٨) .

قال ابن دقيق العيد: ( وقد فرق لفظ الحديث بين إزالة شعر العانة وإزالة شعر الإبط، فذكر في الأول الاستحداد، وفي الثاني التنف، وذلك مما يدل على رعاية هاتين الهيئتين في محلها، ولعل السبب فيه أن الشعر بحلقه يقوى أصله ويغلظ جرمه، ولهذا يصف الأطباء تكرار حلق الشعر في المواضع التي يراد قوته فيها، والإبط إذا قوي فيه الشعر وغلظ جرمه كان أفوح للرائحة الكريهة المؤذية لمن يقاربها، فناسب أن يكون فيه التنف المضعف لأصله، المقلل للرائحة الكريهة، وأما العانة فلا يظهر فيها من الرائحة الكريهة ما يظهر في الإبط، فزال المعنى المقتضي للتنف ورجع إلى الاستحداد، لأنه أيسر وأخف على الإنسان من غير معارض (١).

وقد ذهب إلى وجوب الخمس المذكورة أبو بكر بن العربي فقال: والذي عندي أن الخصال الخمس المذكورة في هذا الحديث كلها واجبة: فإن المرء لو تركها لم تبق صورته على صورة آدميين، فكيف من جملة المسلمين. واستغربه الحافظ.



(١) أحكام الأحكام (١/٣٥٠، ٣٥١).

## باب الغسل من الجنابة

الحديث الثامن والعشرون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَقِيَهِ فِي بَعْضِ طَرَقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ . قَالَ : فَأَنْخَسْتُ مِنْهُ فَذَهَبْتُ فَاغْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ . فَقَالَ : « أَأَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ » : قَالَ كُنْتُ جُنُبًا فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ . فَقَالَ : « سُبْحَانَ اللَّهِ إِنْ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ » .

رواه البخاري (٢٨٣) الغسل، ومسلم (٣٧١) الحيض .

قال العلامة عبد الله آل بسام: ( الغسل - بضم الغين - اسم الاغتسال ، الذي هو تعميم البدن بالماء .

وأصل الجنابة: البعد، وإنما قيل لمن جامع أو خرج منه المني جنبٌ ، لأن ماؤه باعد محله .

ويراد بهذا الباب الأحكام التي تتعلق بالغسل ، وتبين أسبابه، وآدابه، وغير ذلك ؛ وهو من جملة الطهارة المشروعة للصلاة ، ومن النظافة المرغب فيها: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ [ المائدة ٦ ] ، عدا ما فيه من فوائد صحية وقلبية .

فإن المجامع حينما تخرج منه النطفة التي تعتبر سلالة بدنه وجوهره ، يحصل له بعد خروجها شيءٌ من الإجهاد والتعب ، ويحصل له فتورٌ وكسلٌ وتبلدٌ ذهني ، وركودٌ في حركة الدم .

ومن رحمة الحكيم الخبير شرع هذا الغسل الذي يعيد إلى الجسد قوته ، وينشط دورة الدم في جسمه، فيعود إلى نشاطه .

وكم في شرع الله - عز وجل - من حكم وأسرار . وفقنا الله تعالى لفهمها والإيمان بها (١) .

قوله: « فَأَنْخَسْتُ » .

الانخناس: هو الذهاب بخفية .

قوله: « فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ » .

قال ابن دقيق العيد: ( يقتضي استحباب الطهارة في ملابسة الأمور العظيمة ، والنبي ﷺ إنما رد ذلك لأن الطهارة لم تنزل بقوله: « إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ » ، لا ردًا لما دل عليه لفظ أبو هريرة من استحباب الطهارة لملابسته ﷺ ) (٢) .

وقال الصنعاني: ( قوله ) يقتضي استحباب الطهارة ( أقول بعيد تقرير أنه ﷺ قرر قوله ، وإلا فقول الصحابي من حيث هو لا يؤخذ منه حكم ، وقد قرر الشارع تقريره لكلام أبس هريرة ) (٣) .

قوله ﷺ: « سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ » .

فقوله: « سبحان الله » تعجب من اعتقاد أبي هريرة التنجس بالجنابة ، وهذه اللفظة موضوعة لتنزيه الله ، فأفادت مع قرينة المقام التعجب ، كأنه نزه الله عن وقوع مثل هذا الجهل من عبد من عباده ، مع التعجب من صدور ذلك من أبي هريرة .

قوله ﷺ: « إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ » .

(١) تيسير العلام (١/٥٦) .

(٢) إحكام الأحكام (١/٣٦٢) .

(٣) العدة (١/٣٦٢) .

قال النووي: ( هذا الحديث أصل عظيم في طهارة المسلم حيًّا وميتًا، فأما الحي فظاهر بإجماع المسلمين ، حتى الجنين الذي ألقته أمه وعليه رطوبة فرجها ، وأما الميت ففيه خلاف للعلماء ، وللشافعي فيه قولان الصحيح منه أنه طاهر ، ولهذا غسل ، ولقوله ﷺ: « إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ » ، وذكر البخاري في صحيحه عن ابن عباس تعليقا: المسلم لا ينجس حيًّا ولا ميتًا ، هذا حكم المسلم ، وأما الكافر فحكمه في الطهارة والنجاسة حكم المسلم ، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير من السلف والخلف ، وأما قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [التوبة: ٢٨] ، فالمراد نجاسة الاعتقاد والاستقذار ، وليس المراد أن أعضاءهم نجسة كنجاسة البول والغائط ونحوهما ، فإذا ثبتت طهارة الآدمي مسلمًا كان أو كافرًا ، فعرقه ولعابه ودمعه طاهرات ، سواء كان محدثًا أو جنبًا أو حائضًا أو نفساء ، وهذا كله بإجماع المسلمين .

وفي هذا الحديث استحباب احترام أهل الفضل ، وأن يوقرهم جلسهم ومصاحبهم ، فيكون على أكمل الهيئات وأحسن الصفات ، وقد استحب العلماء لطالب العلم أن يحسن حاله في حال مجالسة شيخه ، فيكون متطهرًا متنظفًا بإزالة الشعور المأمور بإزالتها ، وقص الأظافر ، وإزالة الروائح الكريهة والملابس المكروهة ، وغير ذلك ، فإن ذلك من إجلال العلم والعلماء . والله أعلم (١).

وقال ابن دقيق العيد: ( وقد استدل بالحديث على طهارة الميت من بني آدم ، وهي مسألة مختلف فيها ) (٢).

(١) شرح النووي (٤/ ٨٨ ، ٨٩).

(٢) أحكام الأحكام (١/ ٣٦٣).



قال الصنعاني: ( وذلك لأن قوله ((المؤمن)) شامل للحي والميت ، ولا يقال، أما الميت فإنه يطلق عليه مجازاً ، لأن المؤمن من قام به الإيمان أى التصديق ، والميت لا اعتقاد له بشيء إذ هو جماد فلا يشمل اللفظ، وإلا لزم استعمال المؤمن فى الحقيقة والمجاز ، وقد سمي النبي ﷺ الميت مؤمناً فى حديث: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ» (١) ١. هـ. ملخصاً .

وقد ذهب قوم إلى أنه ينجس بالموت ويطهر بالغسل .  
 وآخرون بأنه لا يطهره الغسل ، بل الغسل مجرد تعبد .  
 وآخرون أنه لا ينجس بالموت بل هو طاهر ، وهذا الأخير أظهر الأقوال وألصقها بالصواب ، لعدم الأدلة على خلافه، إلا عمومات تحريم أكل الميتة ، ولا ملازمة بين تحريم الأكل والنجاسة ، فإنه يحرم أكله حياً وهو طاهر الذات إتفاقاً ، والأصل بقاؤه بعد الموت على ما كان عليه قبل (٢) .

وقال الحافظ ما ملخصه: ( تمسك بمفهومه بعض أهل الظاهر فقال: إن الكافر نجس العين ، وقواه بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [التوبة: ٢٨] )

وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد أن المؤمن طاهر الأعضاء لا عتياده مجانبة النجاسة ، بخلاف المشرك لعدم تحفظه من النجاسة ، وعن الآية بأن المراد أنهم نجس فى الاعتقاد والاستقذار ، وحجتهم أن الله تعالى أباح نكاح نساء أهل الكتاب ، ومعلوم أن عرقهن

(١) أخرجه مسلم (٣٢٤٦) الطهارة.

(٢) العدة (١/٣٦٣، ٣٦٤) .

لا يسلم منه من يضاجعهن ، ومع ذلك فلم يجب عليه من غسل الكتائية إلا مثل ما يجب عليه من غسل المسلمة ، فدل على أن الآدمي الحي ليس بنجس العين ، إذ لا فرق بين الرجال والنساء ، وفي هذا الحديث استحباب الطهارة عند ملابسة الأمور المعظمة ، واستحباب إحترام أهل الفضل ومصاحبتهم على أكمل الهيئات ، وفيه استحباب استئذان التابع للمتبوع إذا أراد أن يفارقه لقوله ﷺ : « أين كنت » فأشار إلى أنه كان ينبغي له أن لا يفارقه حتى يعلمه ، وفيه استحباب تنبيه المتبوع لتابعه على الصواب ، وإن لم يسأله ، وفيه جواز تأخير الاغتسال عن أول وقت وجوبه ، وبوب عليه ابن حبان الرد على من زعم أن الجنب إذا وقع في البئر فنوى الاغتسال أن ماء البئر ينجس ، واستدل به البخاري على طهارة عرق الجنب ، لأن بدنه لا ينجس بالجنابة فكذلك ما تحلب منه ، وعلى جواز تصرف الجنب في حوائجه قبل أن يغتسل ، فقال - أي البخاري - : ( باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره ) (١).



الحديث التاسع والعشرون:

عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُحَلِّلُ بِيَدَيْهِ شَعْرَهُ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ، أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ». وَقَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، نَغْتَرِفُ مِنْهُ جَمِيعًا.

رواه البخاري (٢٧٢) الغسل، ومسلم (٣١٦) الطهارة .

قولها: «مِنَ الْجَنَابَةِ». تطلق الجنابة على المعنى الحكمي الذي ينشأ من التقاء الختانين أو الإنزال، وقولها: «من الجنابة»، في ((من)) معنى السببية مجازاً عن ابتداء الغاية، من حيث أن السبب مصدر للمسبب ومنشأ له. وتطلق الجنابة أيضاً على المني، ويأتي حديث عائشة: «كنت أغسل الجنابة من ثوب رسول الله ﷺ» (١). ويدل قولها رضي الله عنها: «كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ» على تكرار ذلك منه ﷺ، كما يقال: ((كان فلان يقرئ الضيف))، وكما في الحديث: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ».

قولها: «حَتَّى إِذَا ظَنَّ». الظن يمكن أن يكون بمعنى العلم، ويمكن أن يكون هاهنا على ظاهره من رجحان أحد الطرفين مع احتمال الآخر، ولولا قولها بعد ذلك: «أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» لترجح أن يكون بمعنى العلم (٢).  
قولها: «أَرَوَى». مأخوذ من الري، الذي هو خلاف العطش، وهو مجاز في ابتلال الشعر بالماء.

(١) أخرجه البخاري (٢٢٩) الوضوء، ومسلم (٢٨٩) الطهارة.

(٢) بتصرف واختصار من إحكام الأحكام (١/ ٣٧٥، ٣٧٦).

قولها: «بَشَرَتُهُ» البشرة: ظاهر جلد الإنسان ، والمراد بإرواء البشرة: إيصال الماء إلى جميع الجلد ، ولا يصل إلى جميع جلده إلا وقد ابتلت أصول الشعر أو كله (١).

قال النووي: ( قال أصحابنا: كمال غسل الجنابة أن يبدأ بالمغتسل فيغسل كفيه ثلاثاً قبل إدخالهما في الإناء ، ثم يغسل ما على فرجه وسائر بدنه من الأذى ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة بكماله ، ثم يدخل أصابعه كلها في الماء فيغرف غرفة يخلل بها أصول شعره من رأسه ولحيته ، ثم يحثي على رأسه ثلاث حثيات ، ويتعاهد بها أصول شعره من رأسه ولحيته ، ثم يحثي على رأسه ثلاث حثيات ويتعاهد معاطف بدنه كالإبطين، وداخل الأذنين، والسرة، وما بين الإليتين، وأصابع الرجلين، وعكن البطن، وغير ذلك ، فيوصل الماء إلى جميع ذلك ، ثم يفيض على رأسه ثلاث حثيات ، ثم يفيض الماء على سائر جسده ثلاث مرات ، يدلك في كل مرة ما تصل إليه يده من بدنه .

وإن كان يغتسل في نهر أو بركة ، انغمس فيها ثلاث مرات ، ويوصل الماء إلى جميع بشرته والشعور الكثيفة والخفيفة ، ويعم بالغسل ظاهر الشعر وباطنه ، وأصول منابته ، والمستحب أن يبدأ بميامنه وأعلى بدنه ، وأن يكون مستقبل القبلة ، وأن يقول بعد الفراغ: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وينوي الغسل من أول شروعه فيما ذكرناه ، ويستصحب النية إلى أن يفرغ من غسله ، فهذا كمال الغسل ، والواجب من هذا كله النية في أول ملاقة أول جزء من البدن للماء ، وتعميم البدن - شعره وبشرته - بالماء ، ومن

(١) بتصرف واختصار من إحكام الأحكام (١/ ٣٧٥، ٣٧٦).

شرطه أن يكون البدن طاهرًا من النجاسة ، وما زاد على ما ذكرناه سنة . ولم يوجب أحدٌ من العلماء ذلك في الغسل ولا في الوضوء إلا مالك والمزني ، ومن سواهما يقول هو سنة ، لو تركه صحت طهارته في الوضوء والغسل ، ولم يوجب أيضًا الوضوء في غسل الجنابة إلا داود الظاهري ، ومن سواه يقول هو سنة ، فلو أفاض الماء على جميع بدنه من غير وضوء صح غسله ، واستباح به الصلاة وغيرها ، ولكن الأفضل أن يتوضأ كما ذكرنا ، وتحصل الفضيلة بالوضوء قبل الغسل أو بعده ، وإذا توضأ أولاً لا يأت به ثانيًا ، فقد اتفق العلماء على أنه لا يستحب وضوءان . والله أعلم (١) .

وقال ابن دقيق العيد: ( وفي الحديث جواز اغتسال المرأة والرجل من إناء واحد ، وقد اخذ منه جواز اغتسال الرجل بفضل طهور المرأة ، فإنهما إذا اعتقبا اغتراف الماء كان اغتراف الرجل في بعض الاغترافات متأخرًا عن اغتراف المرأة ، فيكون تطهرًا بفضلها ) (٢) . وقال الصنعاني: ( واعلم أن الذي في المتقى لابن تيمية: أكثر الناس على الرخصة للرجل في فضل طهور المرأة ، والأخبار بذلك أصح ، وكرهه أحمد وإسحاق إذا خلت به ، وهو عبد الله بن سرجس ، وحملوا حديث ميمونة على أنها لم تخل به جمعًا بينه وبين حديث الحكم ، وهو حديث أخرجه الخمسة بلفظ أنه ﷺ : « نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ (٣) » ، وفي بعض ألفاظهم: « وَضُوءِ الْمَرْأَةِ » (٤) .

(١) شرح النووي (٣/ ٢٩٤ ، ٢٩٥) .

(٢) إichكام الأحكام (١/ ٣٧٧) .

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٦٤) الطهارة .

(٤) أخرجه ابن ماجه (٣٧٤) المقدمة .

قال الترمذي: إنه حديث حسن ، وقال البخاري: إنه ليس بصحيح ، ثم قال ابن تيمية: فأما غسل المرأة والرجل ووضوءهما جميعاً فلا اختلاف فيه ا.هـ .

وبه يعلم أن هذه الصورة التي في حديث عائشة ليست من محل النزاع (١).

وقال الحافظ: ( وفي هذا الحديث جواز اغتراف الجنب من الماء القليل ، وأن ذلك لا يمنع من التطهر بذلك الماء ، ولا بما فضل منه ، ويدل على أن النهي عن انغماس الجنب في الماء الدائم إنما هو للتنزيه كراهية أن يستقذر ، لا لكونه يصير نجساً بانغماس الجنب فيه ، لأنه لافرق بين جميع بدن الجنب ، وبين عضو من أعضائه ) (٢).



(١) العدة (١/ ٣٧٨) .

(٢) فتح الباري (١/ ٤٤٥) .

الحديث الثلاثون:

عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: « وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ، فَأَكْفَأُ يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ الْحَائِطِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُ بِخِرْقَةٍ فَلَمْ يُرِدْهَا، فَجَعَلَ يَنْقُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ » .

رواه البخاري (٢٧٤) الغسل، ومسلم (٣١٧) الحيض .

قولها: « وَضُوءَ الْجَنَابَةِ » .

الوضوء: اسم لمطلق الماء ، أو للماء مضافاً إلى الوضوء ، وقد يؤخذ من هذا اللفظ أنه اسم لمطلق الماء ، فإنها لم تضيفه إلى الوضوء ، بل إلى الجنابة (١) .

وقال الصنعاني: (إضافته إلى الجنابة لا يقضي بأنه اسم لمطلق الماء ، فإن غسل الجنابة وضوء وزيادة ، فيحمل على أنها أطلقت على الوضوء ، من إطلاق الكل على الجزء ، وفيه بعد) (٢) .

قولها: « ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ الْحَائِطِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا » .

ضربه ﷺ الأرض أو الحائط إزالة ما لعله علق باليد من الرائحة ، زيادة في التنظيف .

(١) إحكام الأحكام (١/ ٣٧٩) .

(٢) العدة (١/ ٣٧٩) .

قال ابن دقيق العيد: ( إذا بقيت رائحة النجاسة بعد الاستقصاء في الإزالة لم يضر على مذهب بعض الفقهاء ، وفي مذهب الشافعي خلاف ، وقد يؤخذ العفو عنه من هذا الحديث ، ووجهه أن ضربه ﷺ بالأرض أو الحائط ، لا بد وأن يكون لفائدة ، ويكون الضرب على الأرض لطلب الأكمل فيما لا تجب إزالته ) (١).

قال الحافظ: ( أى: في غسل الجنابة ، والمراد: هل هما واجبان أم لا ، وأشار ابن بطال وغيره إلى أن البخاري استنبط عدم وجوبهما من هذا الحديث ، لأن في رواية الباب الذي بعده في هذا الحديث: « ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ » (٢) فدل على أنها للوضوء ، وقام الإجماع على أن الوضوء في غسل الجنابة غير واجب ، والمضمضة والاستنشاق من توابع الوضوء فإذا سقط الوضوء سقطت توابعه ، ويحمل ما روي من صفة غسله ﷺ على الكمال والفضل ) (٣).

وقال ابن دقيق العيد: ( اختلف الفقهاء في حكم المضمضة والاستنشاق في الغسل ، فأوجبها أبو حنيفة ، ونفى الوجوب مالك والشافعي ، ولا دلالة في الحديث على الوجوب إلا أن يقال إن مطلق أفعاله ﷺ على الوجوب ، غير أن المختار أن الفعل لا يدل على الوجوب ، إلا إذا كان بياناً لمجمل تعلق به الوجوب ، والأمر بالتطهر من الجنابة ليس من قبيل المجملات ) (٤).

قولها: « ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ».

(١) باختصار من إحكام الأحكام (١/ ٣٨٢، ٣٨٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٠) الغسل ، ومسلم (٣١٧) الحيض.

(٣) فتح الباري (١/ ٤٤٢، ٤٤٣).

(٤) إحكام الأحكام (١/ ٣٨٤).



ظاهره أنه لم يمسح رأسه كما يفعل في الوضوء .  
قولها: « ثُمَّ تَنْحَى فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ » .

يقتضي تأخير غسل الرجلين عن إكمال الوضوء ، وقد اختاره بعض العلماء ، وهو أبو حنيفة ، وبعضهم اختار إكمال الوضوء على ظاهر حديث عائشة المتقدم وهو الشافعي ، وفرق بعضهم بين أن يكون الموضع وسخاً أولاً ، فإن كان وسخاً ، آخر غسل الرجلين ليكون غسلهما مرة واحدة ، فلا يقع إسراف في الماء ، وإن كان نظيفاً ، قدم ، وهو في كتب مذهب مالك له أو لبعض أصحابه (١) .

قولها: « فَأَتَيْتُهُ بِخَرْقَةٍ فَلَمْ يُرْذَهَا » .

قال النووي: ( فيه استحباب ترك تنشيف الأعضاء في الوضوء والغسل على خمسة أوجه: أشهرها: أن المستحب تركه ، ولا يقال فعله مكروه ، والثاني: أنه مكروه ، والثالث: أنه مباح يستوي فعله وتركه ، وهذا هو الذي نختاره ، فإن المنع والإستحباب يحتاج إلى دليل ظاهر ، والرابع: أنه مستحب لما فيه من الإحتراز عن الأوساخ ، والخامس: يكره في الصيف دون الشتاء ، هذا ما ذكره أصحابنا ) (٢) .

قولها: « فَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ »

قال ابن دقيق العيد: ( ذكر بعض الفقهاء في صفة الوضوء أنه لا ينفذ أعضائه ، وهذا الحديث دليل على جواز نفذ الماء عن الأعضاء في الغسل ، والوضوء مثله ، وما استدلل به على كراهة النفذ وهو ما

(١) إحكام الأحكام (١/ ٣٨٤ ، ٣٨٥) باختصار .

(٢) شرح النووي (٣/ ٢٩٨) .

ورد: « ولا تنفضوا أيديكم من الماء ، فإنها مراوُحُ الشَّيطانِ. » حديث  
ضعيف لا يقاوم هذا الصحيح . والله أعلم (١).



---

(١) إحكام الأحكام (١/٣٨٧) .

الحديث الحادي والثلاثون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْرَقُدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلَيْرَقُدْ».

رواه البخاري (٢٨٧) الغسل، ومسلم (٣٠٦) الحيض .

قال الشيخ عبد الله آل بسام: (كان الحدث من الجنابة عندهم كبيراً، لذا أشكل عليهم هل يجوز النوم بعده أو لا، فسأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم إذا أصابت أحدهم الجنابة من أول الليل فهل يرقد وهو جنب، فأذن لهم صلى الله عليه وسلم بذلك، على أن يخففوا هذا الحدث الأكبر بالوضوء الشرعي، وحينئذ لا بأس من النوم مع الجنابة) (١) .  
وقال ابن دقيق العيد: (وضوء الجنب قبل النوم مأمور به ، والشافعي حمله على الاستحباب .

وفي مذهب مالك قولان: أحدهما: الوجوب ، وقد ورد بصيغة الأمر في بعض الأحاديث الصحيحة ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم « تَوَضَّأَ وَاغْسَلَ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَمَ » (٢) لما سأله عمر أنه تصيبه الجنابة من الليل .

وليس في هذا الحديث الذي ذكره المصنف متمسك للوجوب ، فإنه وقف إباحة الرقاد على الوضوء، فإن هذا الأمر في قوله عليه الصلاة والسلام: « فليرقد » ليس للوجوب ولا للاستحباب ، فإن النوم من حيث هو نوم لا يتعلق به وجوب ولا استحباب ، فإذا هو للإباحة ،

(١) تيسير العلام (١/ ٦١) .

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٠) الغسل، ومسلم (٣٠٦) الحيض .

فتتوقف الإباحة هنا على الوضوء ، وذلك هو المطلوب ، والذين قالوا: هذا للوجوب، اختلفوا فى علة الحكم ، فقيل: علته أن يبيت على إحدى الطهارتين، خشية الموت فى المنام ، وقيل: علته أن ينشط إلى الغسل إذا نال الماء أعضائه (١) .

وقال الحافظ: ( وفى الحديث: أن غسل الجنابة ليس على الفور ، وأنه يتضيق عند القيام إلى الصلاة ، واستحباب التنظيف عند النوم . قال ابن الجوزي: والحكمة فيه أن الملائكة تبعد عن الوسخ، و الريح الكريمة بخلاف الشياطين ، فإنها تقرب من ذلك . والله أعلم ) (٢) .



(١) إحكام الأحكام (١/ ٣٨٨-٣٩٠) .  
(٢) فتح الباري (١/ ٤٧٠) .

الحديث الثاني والثلاثون:

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ - امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ».

رواه البخاري (١٣٠) العلم (٢٨٢) الغسل، ومسلم (٣١٣)

الحيض.

راوى الحديث: أم سلمة - رضي الله عنها - ، واسمها هند بنت أبي أمية ، زوج النبي ﷺ ، تزوجها بعد وفاة أبي سلمة ، وكانت وفاته سنة ثلاث من الهجرة أو أربع ، تزوجها النبي ﷺ في ليالٍ بقين من شوال في تلك السنة ، روي لها عن النبي ﷺ ٣٨٧ حديثاً ، توفيت سنة ٥١ هـ ، وهي آخر زوجاته ﷺ موتاً ، وقيل آخرهن: ميمونة .

وأم سليم هي بنت ملحان ، يقال لها الرميضاء - أو الغميضاء - اسمها سهلة . وقيل: رميلة أو رملة . وقيل: رميثة . وقيل: مكيلة ، وهي أم أنس بن مالك ، وتزوجها أبو طلحة ، وشهدت بدرًا وحنينًا .

قال الشيخ عبد الله آل بسام: ( جاءت أم سليم الأنصارية إلى النبي ﷺ لتسأله ، ولما كان سؤالها مما يتعلق بالفروج ، وهي مما يستحيا من ذكره عادة ، قدمت بين يدي سؤالها تمهيداً لإلقاء سؤالها ، حتى يخف موقعه على السامعين ، فقالت: إن الله جل وعلا ، هو الحيي لا يمتنع من ذكر الحق الذي يستحيا من ذكره من أجل الحياء ما دام في ذكره فائدة . فلما ذكرت أم سليم هذه المقدمة التى لطفت به سؤالها دخلت في صميم

الموضوع، فقالت: هل على المرأة غسلٌ إذا هي تخيلت في المنام أنها تجماع؟

فقال النبي ﷺ: نَعَمْ عَلَيْهَا الْغُسْلُ ، إِذَا هِيَ رَأَتْ نُزُولَ مَاءِ الشَّهْوَةِ (١).

وروى مسلم من رواية وكيع عن هشام أنها قالت لها أم سلمة: « يَا أُمَّ سُلَيْمٍ فَضَحَّتِ النِّسَاءَ ».

قال الحافظ: وهذا يدل على أن كتمان ذلك عاداتهن ، لأنه يدل على شدة شهوتهن للرجال (٢).

وفي رواية البخاري في كتاب العلم: « فَغَطَّتْ أُمُّ سَلَمَةَ -تَغْنِي وَجْهَهَا» .

وفي صحيح مسلم عن أنس، أن ذلك وقع لعائشة أيضًا ، ويمكن الجمع بأنهما كانتا حاضرتين .

وبوب له البخاري في كتاب العلم: ( باب الحياء في العلم ) ، وقال مجاهد: لا يتعلم العلم مُسْتَحْيٍ ، ولا مستكبر ، وقالت عائشة: نعم النساء نساء الأنصار ، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين .

وقال الحافظ: ( ( باب الحياء ) أي حكم الحياء ، وقد تقدم أن الحياء من الإيمان وهو الشرعي الذي يقع على وجه الإجلال والاحترام للأكابر ، وهو محمود ، أما ما يقع سببًا لترك أمر شرعي فهو مفهوم ،

(١) تيسير العلم (١/ ٦٢) .

(٢) فتح الباري نقلًا عن العدة (١/ ٣٩٢) .

وليس هو بحياء شرعي ، وإنما هو ضعفٌ ومهانةٌ ، وهو المراد بقول مجاهد: لا يتعلم العلم مستحي (١).

قوله: « هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ ؟ »  
قال ابن دقيق العيد: ( الاحتلام في الوضع افتعال من الخلم ، وهو ما يراه النائم في نومه ، يقال منه: خَلَمَ ، واحتلم ، واحتلمت به ، واحتلمته .

وأما في الاستعمال والعرف العام فإنه قد خُصَّ هذا الوضع اللغوي ببعض ما يراه النائم ، وهو ما يصحبه إنزال الماء ، فلو رأى غير ذلك ، لصح له أن يقال له احتلم وضعاً ، ولم يصح عرفاً (٢).  
قال: والحديث دليل على وجوب الغسل بإنزال المرأة الماء ، ويكون الدليل على وجوبه على الرجل قوله: « إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » ، ويحتمل أن تكون أم سليم لم تسمع قوله ﷺ: « إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » (٣) ، وسألت عن حال المرأة لمسيس حاجتها إلى ذلك ، ويحتمل أن تكون سمعته؛ ولكنها سألت عن حال المرأة ، لقيام مانع فيها يروهم خروجها عن ذلك العموم ، وهي ندرة نزول الماء منها (٤).

وقال الحافظ: ( الرجل قد يرى أنه جامع وعلم أنه أنزل في النوم ثم استيقظ فلم يرى بللاً ، لم يجب عليه الغسل اتفاقاً ، وكذلك المرأة ) (٥).



(١) فتح الباري (١/٢٧٦).

(٢) أحكام الأحكام (١/٣٩٦).

(٣) أخرجه مسلم (٣٤٢) الحيض.

(٤) السابق (١/٣٩٧).

(٥) فتح الباري نقلاً عن العدة (١/٣٩٩).

الحديث الثالث والثلاثون:

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: « كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنَّ بُقْعَ الْمَاءِ لَفِي ثَوْبِهِ » .

رواه البخاري (٢٢٩) الوضوء .

وفي لفظٍ لمسلم: « لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكًا، فَيُصَلِّي فِيهِ » .

رواه مسلم (٢٨٨) الطهارة .

قوله: « كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ »

قال الصنعاني: ( أي: أثر الجنابة، فيكون حذف مضاف، أو أطلقت الجنابة على المني مجازاً مرسلًا، أو حقيقة عرفية . قال ابن الهمام في شرح الهداية: قال شمس الأئمة: مسألة المني مشكلة ؛ لأن كل فحل يمذي ثم يمني، إلا أن يقال إنه مغلوب بالمني، مستهلك فيه فيجعل تبعًا . ا.هـ .

والجواب: أن أدلة طهارة المني قد قضت بالعفو عن المذي، وأنه يكفيهِ الفرق تبعًا لما صحبه .

قوله: « فَيُصَلِّي فِيهِ »

هذا التعقيب بالفاء ينفي احتمال تخلل الغسل بين الفرق وبين الصلاة .

قال ابن دقيق العيد: ( واعلم أن احتمال غسله بعد الفرق واقع، لكن الأصل عدمه . قال الصنعاني معقبًا على هذا الاحتمال: هذه قاعدة عند بعض أهل الأصول، غير أن إطرادها في كل محتمل مشكل، إذ كل



من كان له هوى يعارض دليلاً، تحايل أن يؤوله على بتأويلات، والحق أن الليل إذا ورد صريحاً، وجب العمل به، ولو احتمل التأويل. قال العلامة عبد الله آل بسام: اختلف العلماء في نجاسة المنى.

فذهبت الحنفية، والمالكية إلى نجاسته، مستدلين بأحاديث غسله من ثوب رسول الله ﷺ، ومنها هذا الحديث الذي معنا. وذهب الشافعي، وأحمد، وأهل الحديث، وابن حزم، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وغيرهم من المحققين إلى طهارته، مستدلين بأدلة كثيرة منها ما يأتي:

١- صحة أحاديث فرك عائشة المنى من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً بظفرها، فلو كان نجساً لما كفى إلا الماء كسائر النجاسات.

٢- أن المتي هو أصل الإنسان ومعدنه، فلا ينبغي أن يكون أصله نجساً خبيثاً والله كرمه وطهره.

٣- لم يأمر النبي ﷺ بغسله والتحرز منه كالبول.

٤- أجابوا عن أحاديث غسله، بأن الغسل لا يدل على النجاسة، كما أن غسل المخاط ونحوه لا يدل على نجاسته، والنفاسة من النجاسات والمستقذرات مطلوبة شرعاً، فكيف لا يقر غسله ﷺ (١).

ومن الأدلة على الطهارة أيضاً: ما رواه الدارقطني من حديث ابن عباس قال: سئل النبي ﷺ عن المنى يصيب الثوب. قال: «فإنما هو بمنزلة البصاق أو المخاط، وإنما يكفيك أن تميح بخرقه أو بإذخر» (٢)، قال ابن القيم: إسناده صحيح.

(١) تيسير العلامة (١/٦٣).

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (١/١٢٤).

ونقل الصنعاني عن ابن القيم في بدائع الفوائد قوله: ( والذي يقطع دابر القول، أن النبي ﷺ قد علم أن الأمة شديدة البلوى به في أبدانهم، وثيابهم وفراشهم، ولم يأمر يوماً بغسل ما أصاب من ثوب أو بدن البتة، ويستحيل أن يكون كالبول ولم يتقدم لهم بحرفٍ واحدٍ في الأمر بغسله، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع، وقد روى الإمام أحمد في مسنده من حديث عائشة قالت: « كان رسول الله ﷺ يسלט المنى من ثوبه بعرق الإذخر، ثم يصلي فيه، ويحته من ثوبه يابسًا، ثم يصلي فيه » (١) وهذا صريح في طهارته لا يحتمل تأويلًا البتة (٢).

قلت: وأقوى الأدلة أن الأصل الطهارة، فأين الدليل الصريح الصحيح على النجاسة؟، ولا شك في أن القائلين بالنجاسة لهم أدلة، منها: أن عائشة - رضي الله عنها - كانت تغسله من ثوب النبي ﷺ، وهذا لا يستلزم نجاسته كما بينا. ومنها: أنه يجري مجرى البول، وهو نجس، وأجيب بأن المجرى طاهر. وكذا قولهم بأن المذي مبدأ المنى وهو نجس، وتقدم أيضًا الجواب عليه. وعلى كل حال، لا تعارض أدلة الطهارة بهذه الأدلة. والله أعلى وأعلم.



(١) أخرجه أحمد في المسند (٦/٢٤٣).

(٢) العدة (١/٤٠٥).

الحديث الرابع والثلاثون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا، وَجَبَ الْغُسْلُ ». وفي لفظٍ لمسلم: « وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ».

رواه البخارى (٢٩١) الغسل، ومسلم (٣٤٨) الحيض.

قوله ﷺ: « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ »

والشعبة: هي القطعة من الشيء، والمراد هنا: يداها ورجلاها، وقيل غير ذلك.

قوله ﷺ: « ثُمَّ جَهَدَهَا » أي: بلغ المشقة، وقيل معناه: كدّها

بحركته، ولأبي داود من طريق شعبة وهشام معاً عن قتادة بلفظ: « وألرق الختان الختان » (١)، بدل قوله: « ثم جهدها »، وهذا يدل على أن الجهد هنا كناية عن معالجة الإيلاج، ورواه البيهقي من طريق ابن أبي عروبة عن قتادة مختصراً، ولفظه: « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » (٢) وهذا مطابق للفظ الترجمة، ورواه مسلم من طريق أبي موسى الأشعري عنها - أي: عائشة رضي الله عنها - بلفظ: « وَمَسَّ الْخَتَانُ الْخَتَانَ » (٣)، والمراد بالمس والالتقاء: المحاذاة، ويدل عليه رواية الترمذى بلفظ: « إِذَا جَاوَزَ » (٤)، وليس المراد بالمس حقيقة، لأنه لا

(١) أخرجه أبو داود (٢١٦) الطهارة.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٦٣/١).

(٣) أخرجه مسلم (٣٤٩) الحيض.

(٤) صحيح أخرجه الترمذى (١٠٨) الطهارة.

يتصور إلا عند غيبة الحشفة ، ولو حصل المس قبل الإيلاج ، لم يجب الغسل بالإجماع .

قال النووي: ( معنى الحديث: أن إيجاب الغسل لا يتوقف على الإنزال ، وتعقب بأنه يحتمل أن يراد بالجهد الإنزال ، ولأنه هو الغاية في الأمر ، فلا يكون فيه دليل .

والجواب: أن التصريح بعدم التوقف على الإنزال قد ورد في بعض طرق الحديث المذكور فانتفى الإحتمال ، ففي رواية مسلم من طريق مطر الوراق عن الحسن في آخر هذا الحديث: « وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ » (١) . وقال ابن دقيق العيد: ( وقوله: « يَنْ شُعْبَهَا الْأَرْبَع » كناية عن المرأة ، وإن لم يجد ذكر ، اكتفاءً بفهم المعنى من السياق ، كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ [ ص: ٣٢ ] ، والحكم عند جمهور الأمة على مقتضى هذا الحديث في وجوب الغسل بالتقاء الختانين من غير إنزال ، وخالف في ذلك داود وبعض أصحابه الظاهرية ، وخالفه بعض الظاهرية ووافق الجماعة ، ومستند الظاهرية قوله ﷺ: « إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » (٢) .

وقد جاء في الحديث: « إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ » (٣) ، ذكره في الترمذي (٤) .

قال الصنعاني: وقال الشافعي: حديث: « الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » ثابت لكنه منسوخ .

(١) باختصار من فتح الباري (١/ ٤٧٠-٤٧١) .

(٢) أخرجه مسلم (٣٤٣٠) .

(٣) صحيح أخرجه الترمذي (١١١) .

(٤) إحكام الأحكام (١/ ٤١٤، ٤١٥) .

قلت: والناسخ حديث الباب، وحديث: «إِذَا التَّقَى الْحَتَّانِ» (١).

وقال النووي: قال أصحابنا: والاعتبار في الجماع بتغيب الحشفة من صحيح الذكر بالاتفاق، فإذا غيبتها بكما لها تعلق به جميع الأحكام، ولا يشترط تغيب جميع الذكر بالاتفاق، ولو غيب بعض الحشفة لا يتعلق به شيء من الأحكام بالاتفاق، إلا وجهًا شاذًا ذكره بعض أصحابنا (٢).

وروى مسلم عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: إن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يجامع أهله ثم يُكْسِلُ هل عليهما الغسل، وعائشة جالسة فقال رسول الله ﷺ: «إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ أَنَا وَهَذِهِ ثُمَّ نَغْتَسِلُ» (٣).

قال النووي: (فيه جواز ذكر هذا بحضرة الزوجة إذا ترتبت عليه مصلحة، ولم يحصل به أذى، وإنما قال النبي ﷺ بهذه العبارة ليكون أوقع في نفسه، وفيه: أن فعله ﷺ للوجوب، ولولا ذلك لم يحصل جواب السائل) (٤).

قلت: والحكم العام لا يؤخذ من حديث بعينه، وإنما وجب الغسل بأمره ﷺ كما في حديث الباب، وليس بمجرد فعله ﷺ، والراجح: أن الفعل يدل على الجواز أو الاستحباب، ولا ينهض مجرد الفعل على الدلالة على الوجوب. والله أعلم.

(١) سبق تخريجه.

(٢) العدة (١/٤١٥).

(٣) أخرجه مسلم (٣٥٠).

(٤) شرح النووي (٤/٥٤، ٥٥).

الحديث الخامس والثلاثون:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: « أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَأَبُوهُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعِنْدَهُ قَوْمٌ فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغُسْلِ . فَقَالَ: يَكْفِيكَ صَاعٌ . فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي . فَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَرُ مِنْكَ شَعْرًا، وَخَيْرٌ مِنْكَ - يُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم - ثُمَّ أَمَّنَا فِي ثَوْبٍ » .

رواه البخاري (٢٥٢) الغسل .

وفي لفظ: « كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُفْرِغُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا » .

رواه البخاري (٢٥٥) الغسل .

قال المصنف: الرجل الذي قال: « مَا يَكْفِينِي » هو الحسن بن

محمد بن علي بن أبي طالب عليه السلام، أبوه محمد بن الْحَقِيقَةِ .

راوي الحديث: أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن

أبي طالب، وهو الذي يلقب بالباقر؛ لأنه بقر العلم: أي شق عن مشكلاته وغوامضه، روى عن أبيه زين العابدين، وأبي سعيد، وابن عباس، وأبي هريرة، وغيرهم، وروى عنه مالك ابن دينار، والزهرى، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم، أخرج حديثه الجماعة .

وتقدم التعريف بجابر بن عبد الله - رضي الله عنهما .

أما الحسن: فهو أبو محمد الحسن بن محمد بن علي، سمع سلمة

بن الأكوع، وجابر بن عبد الله، وأباه وغيرهم من التابعين، وأبوه محمد بن الحنفية، والحنفية: أم ولد لعلي عليه السلام، وهي من سبي بني حنيفة (١) .

قال الحافظ: (أما النسخ التي وقفت عليها من البخاري بلفظ: « قوم » من دون ضمير، ووقع في العمدة: « وعنده قومه » بزيادة ضمير، وجعلها شارحها يعود إلى جابر، وفيه ما فيه، وليست هذه الرواية في مسلم أصلاً، وذلك وارد على قوله: (إنه يخرج المتفق عليه) (١).  
قوله: « فَسَأَلُوهُ »

أفاد الحافظ أن السائل هو أبو جعفر محمد، كما في مسند إسحاق بن راهويه، فنسبته إلى الجميع مجاز، وقال: ولهذا أفرد جابر الجواب وقال: « يكفيك »، وأفاد النسائي في رواية في سبب السؤال بما أخرجه عن جعفر بن محمد قال: « تَمَارَيْنَا فِي الْغُسْلِ عِنْدَ جَابِرٍ ».

وقال الصنعاني: (وهذا الحديث في مسلم من حديث جعفر بن محمد أيضاً، ولفظه: حدثنا جعفر عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: « كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ شَعْرِكَ وَأَطْيَبَ » (٢) ١. هـ. فقول الحافظ: (إن الحديث لم يروه مسلم أصلاً وأنه وارد على صاحب العمدة) يحمل أنه أراد به اللفظ الأول الذي في العمدة، دون قوله: (وفي لفظ) إلا أن النسختين لم يتطابقا على هذا اللفظ الآخر إنما تطابقا على معناه) (٣).

قال ابن دقيق العيد: (الواجب في الغسل ما يسمى غسلاً، وذلك بإفاضة الماء على العضو وسيلانه عليه، فمتى حصل ذلك تأدى

(١) فتح الباري (١/٤٣٦).

(٢) أخرجه مسلم (٣٢٩).

(٣) العدة (١/٤١٧).

الواجب، وذلك يختلف باختلاف الناس، فلا يقدر الماء الذي يغتسل به أو يتوضأ به بقدر معلوم .

قال الشافعي: وقد يرفق بالقليل فيكفي، ويحرق بالكثير فلا يكفي .  
وقد أورد صاحب العمدة الرواية الثانية المتفق عليها مختصره، وهي في صحيح البخاري عن أبي جعفر قال: قال لي جابر - يعرض بالحسن بن محمد الحنفية - قال: « كَيْفَ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَقُلْتُ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْخُذُ ثَلَاثَةَ أَكْفٍ وَيُفِيضُهَا عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ فَقَالَ لِي الْحَسَنُ إِنِّي رَجُلٌ كَثِيرُ الشَّعْرِ فَقُلْتُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْكَ شَعْرًا » (١) (٢).

قال الحافظ: ( الحسن بن محمد في المسألتين جميعاً هو المنازع لجابر في ذلك، فقال في جواب الكمية: « مَا يَكْفِينِي » أي: الصاع، ولم يعلل، وقال في جواب الكيفية: « إِنِّي كَثِيرُ الشَّعْرِ » أي: فأحتاج إلى أكثر من ثلاث غرفات، فقال له جابر في جواب الكيفية: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ شَعْرًا مِنْكَ وَأَطْيَبَ. »، أي: واكتفى بالثلاث، فاقتضى أن الإنقاء يحصل بها . وقال في جواب الكمية ما تقدم، وناسب ذكر الخيرية لأن طلب الزيادة من الماء يلحظ فيه التحري في إيصال الماء إلى جميع الجسد .

وكان ﷺ سيد الورعين، وأتقى الناس لله - عز وجل - وأعلمهم به، وقد اكتفى بالصاع، فأشار جابر إلى أن الزيادة على ما اكتفى به تنطع، قد يكون مثاره الوسوسة، فلا يلتفت إليه ) (٣).

(١) أخرجه البخاري (٢٥٦).

(٢) إحكام الأحكام (١/٤١٩).

(٣) فتح الباري (١/٤٣٩).



## باب التيمم

الحديث السادس والثلاثون:  
عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ . فَقَالَ : « يَا فُلَانُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ » . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَتْني جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ . فَقَالَ : « عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ » .

رواه البخاري (٣٤٨) التيمم، ورواه مطولاً (٣٤٤) التيمم .  
وقال الصنعاني: لم أره في مسلم ولا نبه عليه الزركشي ولا ابن حجر .  
.ا.هـ.

قال العلامة عبد الله آل بسام: ( التيمم في اللغة: القصد . قال تعالى: ﴿ وَلَا أَمِينٌ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ [ المائدة: ٢ ] . ثم نقل في عرف الفقهاء إلى مسح الوجه واليدين بشيء من الصعيد، لأن الماسح قصد إلى الصعيد .

وقد عرّفه العلماء بقوله: طهارة ترابية، تشتمل على مسح الوجه واليدين عند عدم الماء، أو عدم القدرة على استعماله .  
وهو من خصائص هذه الأمة المحمدية التي يسر الله أمورها، وسهل عليها شريعتها، وجعل لها من الحرج فرجاً، ومن الضيق مخرجاً، وطهر باطنها وظهرها ببركة هذا النبي الكريم ﷺ .  
فإن من عدم الماء - الذي هو أحد أصلي الطهارة - تعوض عنه بالأصل الثاني الذي هو التراب، لئلا يفقد الطهارة إطلاقاً، فإن طهارة الماء تطهر الظاهر والباطن .

فإذا عذمت هذه الأداة الكاملة رجعنا إلى صورة الطهارة بأداة التراب، لتحصل الطهارة الباطنة. فلا شك في حكمته، ولا ريب في فائدته لمن رزق السعادة في الفهم .

وهو ثابت في الكتاب العزيز، والسنة المطهرة، وإجماع الأمة المحمدية المهدية، ويقتضيه القياس الصحيح (١).

راوي الحديث: عمران بن حصين بن عبيد خزاعي، كنيته أبو نجيد، كانت الملائكة تسلم عليه حتى اكتوى، مات سنة ٥٢ هـ في خلافة معاوية .

قوله: « رَأَى رَجُلًا ».

قال ابن الملتن: هذا الرجل هو خلاد بن رافع، أخو رفاعه، شهد بدرًا .

قوله: « مُعْتَزِلًا ».

قال ابن دقيق العيد: ( اعتزاله عن القوم، استعمال للأدب، والسنة في ترك جلوس الإنسان عند المصلين إذا لم يصل معهم، وقد قال ﷺ لمن رآه جالسًا في المسجد والناس يصلون: « مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ؟ - وقد روي مع الناس - أَلَسْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ » (٢) وهذا إنكار لهذه الصورة (٣).

قوله: « أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ ».

يحتمل من حيث اللفظ وجهين:

(١) تيسير العلمام (١/ ٦٧) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٣٤) .

(٣) إحكام الأحكام (١/ ٤٢٣) .

أحدهما: أن لا يكون عالماً بمشروعية التيمم .

والثاني: أن يكون اعتقد أن الجنب لا يتيمم ؛ وهذا أرجح من الأول . فإن مشروعية التيمم كانت سابقة على زمن إسلام عمران - راوي الحديث -، فإنه أسلم عام خير، ومشروعية التيمم كانت قبل ذلك في غزوة المريع والظاهر علم الرجل بها لشهرتها<sup>(١)</sup>.  
قوله: « وَلَا مَاءَ » أي: موجود، أو عندي، أو أجده، أو ما أشبه ذلك، وفي حذفه بسط لعذره لما فيه من عموم النفي، كأنه نفى وجود الماء بالكلية .

قال ابن دقيق العيد: ( والحديث دل بصريحه على أن للجنب أن يتيمم، ولم يختلف فيه الفقهاء، إلا أنه روي عن ابن عمر وابن مسعود أنها منعا تيمم الجنب، وقيل إن بعض التابعين وافقهما، وقيل: رجعا عن ذلك . وكأن سبب التردد ما أشرنا إليه من حمل الملامسة على غير الجماع، مع عدم وجود دليل عندهم على جوازه . والله أعلم ) (٢).

قال الحافظ: ( وفي هذه القصة: مشروعية تيمم الجنب، وفيها: جواز الاجتهاد بحضرة النبي ﷺ لأن سياق القصة يدل على أن التيمم كان معلوماً عندهم؛ لكنه صريح في الآية عن الحدث الأصغر، بناء على أن المراد باللامسة ما دون الجماع، وأما الحديث الأكبر فليست صريحة فيه، فكأنه كان يعتقد أن الجنب لا يتيمم، فعمل بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي ﷺ عن هذا الحكم ؛ ويحتمل أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلاً، فكان حكمه حكم فاقد الطهورين، ويؤخذ من هذه القصة: أن

(١) السابق (١/٤٢٣) .

(٢) السابق (١/٤٢٨) .

للعالم إذا رأى فعلاً محتملاً أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب، وفيه: التحريض على الصلاة في الجماعة، وأن ترك الصلاة بحضرة المصلين معيب على فاعله بغير عذر، وفيه حسن الملاحظة والرفق في الإنكار (١).



(١) فتح الباري (١/٥٣٧، ٥٣٨).

الحديث السابع والثلاثون:

عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدْ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ: « إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا »

ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ .

رواه البخاري (٣٤٧) التيمم، ومسلم (٣٦٨) الحيض .

راوي الحديث: عمار بن ياسر بن عامر بن مالك بن كنانة أبو اليقطان العنسي، أحد السابقين من المهاجرين، وممن عذب في ذات الله تعالى، قتل بلا خلاف بصفين مع علي - رضي الله عنهما - سنة ٣٧ هـ . قال العلامة عبد الله آل بسام: ( اختلف العلماء هل يجزيء في التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين أو لابد من ضربتين ؟ وهل لابد من المسح على اليدين إلى المرفقين ؟ .

فذهب بعضهم - ومنهم الشافعي - إلى أنه لابد من ضربتين: واحدة للوجه، والأخرى لليدين إلى المرفقين، محتجين بأحاديث: منها ما رواه الدارقطني عن ابن عمر: « التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْكَفَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ. » (١) .

(١) ضعيف: أخرجه الدارقطني في سننه (١/ ١٨٠) وضعفه الألباني في الضعيفة (٤٣٢٧) .

وذهب جمهور العلماء ومنهم الإمام أحمد، والأوزاعي، وإسحاق، وأهل الحديث إلى أن التيمم ضربة واحدة، وأنه لا يمسخ إلا الوجه والكفان، مستدلين بأحاديث صحيحة، منها حديث عمار هذا .

قال ابن حجر: وكان عمار يفتي به بعد زمن النبي ﷺ، والرواي للحديث أعلم بمراده، وأجابوا عن أحاديث الضربتين والمرفقين بما فيها من المقال المشهور.

ولا نجعل تلك الأحاديث في صف الأحاديث الصحاح الواضحة .

قال ابن عبد البر: أكثر الآثار المرفوعة عن عمار: ضربة واحدة، وما روي من ضربتين كلها مضطربة .

وقال ابن دقيق العيد: ورد في حديث التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين، إلا أنه لا يقاوم هذا الحديث في الصحة ولا يعارض مثله بمثله .

وقال الخطابي: ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين، وهذا المذهب أصح في الرواية (١) .

قلت: والمقال الذي أشار إليه في حديث ابن عمر في أن التيمم ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين:

قال الدار القطني: وقفه يحيى القطان، وهشيم وغيرهما، وهو الصواب . وعلي بن ظبيان راوي الحديث ضعفه القطان وابن معين .

قال الصنعاني: (أشار - أي ابن دقيق العيد - إلى اختلاف الناس في ترتيب الغسل والمسح لأعضاء الوضوء والتيمم على وفق ما في الآية،

(١) تيسير العلام (١/ ٦٩، ٧٠) .

فذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى أنه ليس بواجب، وبه قال ملك وأبو حنيفة والمزني؛ لأن الواو لا تقتضي الترتيب، وذهب الشافعي وأحمد وإسحاق إلى وجوب الترتيب، واستدلوا:

الأول: أن الفاء تقتضي الترتيب، وقد علقت طهارة الوجه بالقيام، فدل على أنه لا يجوز أن يتقدم عليه غيره، وبأنه سبحانه جمع النظر على النظر فادخل ممسوحًا بين مغسولين.

الثاني: أن بداية الرب تعالى بالوجه خاصة يجب مراعاتها، ولا تلغى وتهدر، فيهدر ما اعتبره الله تعالى، ويؤخر ما قدمه، وقد أشار ﷺ وآله إلى أن ما قدمه أنه ذكرًا ينبغي تقديمه فعلاً، فإنه لما طاف بين الصفا والمروة بدأ بالصفاء: «نقدم ما قدمه الله»، وفي رواية النسائي: «أبدأوا بما بدأ الله به» (١).

الثالث: وهو ألطفها مسلكًا أن هذه الأفعال - أعني غسل أعضاء الوضوء - هي أجزاء فعل واحد مأمور به، فدخلت الواو العاطفة لأجزائه بعضها على بعض، والفعل الواحد لا بد من ارتباط أجزائه بعضها ببعض، فدخلت الواو عاطفة بين الأجزاء للربط، فأفادت الترتيب، إذ هو الربط المذكور في الآية، ولا يلزم من كونها تفيد الترتيب بين أفعال لا ارتباط بين أجزائها، مثل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] أن لا تفيد بين أجزاء فعل مرتبطة بعضها ببعض، وهذا أحد الأقوال في إفادة الواو للترتيب، وأكثر الأصوليين لا يعرفونه ولا يحكونه (٢).

(١) أخرجه النسائي (٢٩٦٢) مناسك الحج، وصححه الألباني.

(٢) العدة (١/٤٣٦، ٤٣٧) باختصار.

وقال ابن دقيق العيد: ( قوله: « وظاهر الكفين » يقتضي الاكتفاء بمسح الكفين في التيمم، وهو مذهب أحمد، ومذهب الشافعي، وأبي حنيفة أن التيمم إلى المرفقين، وفي حديث أبي الجهم: « أن النبي ﷺ تيمم على الجدار فمسح بوجهه ويديه » (١).

فتنازعوا في أن مطلق ((اليد)) يدل على الكفين، أو على الذراعين، أو على مجلة العضو إلى الإبط، فادّعى قوم أنه يحمل على ((الكفين)) عند الإطلاق كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقد ورد في بعض روايات حديث أبي جهم أنه مسح وجهه وذراعيه، والذي في الصحيح: « ويديه » (٢).

قال ابن دقيق العيد: ( قال أبو محمد ابن حزم الظاهري: في هذا الحديث إبطال للقياس، لأن عمارة قدر أن المسكوت عن من التيمم للجنبانة حكمه حكم الغسل للجنبانة، إذ هو بدل منه فأبطل رسول الله ﷺ ذلك، وأعلمه أن لكل شيء حكمه المنصوص عليه فقط .

والجواب عما قال: أن الحديث دل على بطلان هذا القياس الخاص، ولا يلزم من بطلان الخاص بطلان العام، والقياسون لا يعتقدون صحة كل قياس، ثم في هذا القياس شيء آخر وهو أن الأصل - الذي هو الموضوع - قد ألغى فيه مساواة البدل له، فإن التيمم لا يعم

(١) أخرجه البخاري (٣٣٧) كتاب التيمم، ولفظه «أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل فلقيه رجل فسلم عليه، فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد السلام».

(٢) أحكام الأحكام (١/٤٣٨، ٤٣٩).



جميع أعضاء الوضوء، فصار مساواة البدل للأصل ملغي في محل النص، وذلك لا يقتضي المساواة في الفرع (١).

وقال الصنعاني: (أبطل ﷺ هذا القياس وأبان له أن الحكم في ذلك في الوضوء والغسل واحد، وأن النص قد شمل الأمرين، وأنه أخطأ في القياس مع وجود النص، وعلى كل تقدير لم تتم لأبي محمد الحجة بالحديث على بطلان القياس من حيث هو) (٢).



(١) العدة (١/٤٣٢، ٤٣٣).

(٢) العدة (١/٤٣٢، ٤٣٣).

الحديث الثامن والثلاثون:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « أُعْطِيْتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيْتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً ».

رواه البخاري (٣٣٥) التيمم، (٤٣٨) الصلاة، ومسلم (٥٢١) المساجد

راوي الحديث: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري الأسلمي، منسوب إلى بني سلمة، يكنى: أبا عبد الله، توفي سنة إحدى وستين من الهجرة.

قوله ﷺ: « لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي ».

قال الحافظ ما ملخصه: ( ظاهر الحديث يقتضي أن كل واحدة من الخمس المذكورات لم تكن لأحد قبله، وهو كذلك، ولا يعترض بأن نوحاً عليه السلام كان مبعوثاً إلى أهل الأرض بعد الطوفان، لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً معه، وقد كان مرسلًا إليهم، لأن هذا العموم لم يكن في أصل بعثته، وإنما اتفق بالحادث الذي وقع من انحصار الخلق في الموجودين بعد هلاك سائر الناس، وأما نبينا ﷺ فعموم رسالته من أصل البعثة، فثبت اختصاصه بذلك ) (١).

قوله ﷺ: « نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ».

قال ابن دقيق العيد: (الرعب هو الوجل والخوف لتوقع نزول محذور، والخصوصية التي يقتضيها لفظ الحديث مقيدة بهذا القدر من الزمان، ويفهم منه أمران: أنه لا ينبغي وجود الرعب من غيره في أقل من هذه المسافة. والثاني: أنه لم يوجد لغيره في أكثر منها، فإنه مذكور في سياق الفضائل والخصائص، ويناسبه أن تذكر الغاية فيه، وأيضاً لو وجد لغيره في أكثر من هذه المسافة لحصل الاشتراك في الرعب في هذه المسافة، وذلك ينفي الخصوصية بها) (١).

قوله ﷺ: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا». قال ابن دقيق العيد: (وجعلت لي الأرض مسجداً: موضع سجود في الأصل، ثم يطلق في العرف على المكان المبني للصلاة التي السجود منها. وقوله: «طهوراً» استدل به على أمور:

أحدها: أن الطهور هو المطهر لغيره، ووجه الدليل أنه ﷺ ذكر خصوصيته بكونها طهوراً؛ أي: مطهراً، ولو كان الطهور هو الطاهر لم تثبت الخصوصية، فإن طهارة الأرض عامة في حق كل الأمم.

الثاني: استدل به على جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض، لعموم قوله: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»، والذين خصوا التيمم بالتراب استدلوا بما جاء في الحديث الآخر: «وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا»، وهذا خاص ينبغي أن يحمل عليه العام، وتختص الطهورية بالتراب، واعترض عليه بوجوه:

منها: كون التربة مرادفة للتراب، وادعى أن تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره مما يقاربه.

(١) إحكام الأحكام (١/٤٤٨، ٤٤٩).

ومنها: أنه مفهوم لقب، أعني تعليق الحكم بالتربة، ومفهوم اللقب ضعيف عند أرباب الأصول .

ومنها: أن الحديث المذكور الذي خُصَّت فيه « التربة » بالطهورية لو سلم أن مفهومه معمول به، لكان الحديث الآخر بمنطوقه يدل على طهورية بقية أجزاء الأرض، أعني قوله: « مَسْجِدًا وَطَهُورًا » فإذا تعارض المفهوم الذي يقتضي عدم الطهورية، ودلالة المنطوق الذي يقتضي طهوريته، فالمنطوق مقدم على المفهوم .

وكذا قوله: « فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ »، مما يستدل به على عموم التيمم بأجزاء الأرض، لأن قوله: « أيما رجل »، صيغة عموم، فيدخل تحته من لم يجد ترابًا ووجد غيره من أجزاء الأرض، ومن خَصَّ التيمم بالتراب يحتاج أن يقيم دليلًا يخصُّ به هذا العموم، أو يقول دل الحديث على أنه يصلي، وأنا أقول بذلك، فمن لم يجد ماء ولا ترابًا، صلى على حسب حاله، فأقول بموجب الحديث إلا أنه قد جاء في رواية أخرى: « فعنده طهوره ومسجده » (١) والحديث إذا اجتمعت طرقه فسر بعضها بعضًا (٢).

قوله ﷺ: « وَأَحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ ».

قال الخطابي: ( كان من تقدم على ضربين: منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم غنائم ، ومنهم من أذن له فيه، لكن إذا غنمو شيئًا لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فأحرقتة ) (٣).

(١) صحيح أخرجه أحمد (٢٤٨/٥) بلفظ « فعنده مسجده وعنده وطهوره ».

(٢) إحكام الأحكام (٤٥٠/١ - ٤٥٧) باختصار .

(٣) نقلًا عن العدة (٤٥٧/١) .

قوله ﷺ: « وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ ».

قال ابن دقيق العيد ما ملخصه: ( قد ترد الألف و اللام للعهد، كما في قوله تعالى: ﴿ وَؤُؤْ ﴾ [ المزل: ١٦ ] .  
وترد للعموم نحو قوله ﷺ: « الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ » (١)،  
أخرجه أبو داود وابن ماجه ومعنى تتكافأ: تتساوى في القصاص  
والديات .

وترد لتعريف الحقيقة كقولهم: ((الرجل خير من المرأة والفرس  
خير من الحمار))، وإذا ثبت هذا فنقول الأقرب أنها في قوله ﷺ: «  
وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ»، للعهد، وهو ما بينه ﷺ من شفاعته العظمى، وهي  
شفاعته في إراحة الناس من طول القيام بتعجيل حسابهم (٢).  
قوله ﷺ: « وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ  
كَافَّةً ».

قال الشيخ عبد الله البسام: (إن كل نبي من الأنبياء السابقين  
تختص دعوتهم بقومهم، وقد جعل الله تعالى في هذا النبي العظيم وفي  
رسالته السامية: الصلاحية والشمول لأن تكون الدستور الخالد،  
والقانون الباقي لجميع البشر على اختلاف أجناسهم، وتباين أصنافهم،  
وتباعد أقطارهم، فهي الشريعة الصالحة لكل زمان ومكان، ولما كانت  
بهذه الصلاحية والسمو كانت هي الأخيرة، لأنها لا تحتاج إلى زيادة ولا  
نقص، وجعلت شاملة لما فيها من عناصر البقاء والخلود) (٣).

(١) حسن صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (٢٧٥١) الجهاد، وصححه الشيخ  
الألباني.

(٢) إحكام الأحكام (١/٤٥٨-٤٥٩).

(٣) تيسير العلام (١/٧٢).

قال الصنعاني: ( ذكر الحافظ في الفتح أنه قد ثبت أنه ﷺ أعطى أكثر من خمس ، وعدَّ منها سبع عشرة خصلة ، تتبعها في الأحاديث وسردها ، الخمس المذكورة ، وجوامع الكلم ، وختم الأنبياء به ﷺ وجعل صفوفنا كصفوف الملائكة ، وخواتيم سورة البقرة ، ومفاتيح الأرض ، وتسميته أحمد ، وكون أمته خير الأمم ، وغفران ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، والكوثر ، ولواء الحمد ، وإسلام شيطانه ، وهي ستة عشر فحسب .

قال الحافظ: ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن أمعن التسبع .  
وأخرج الطبراني في الأوسط والإسماعيلي في معجمه من حديث أنس: « فَضَّلْتُ عَلَى النَّاسِ بِأَرْبَعٍ : بِالسَّخَاءِ ، وَالشَّجَاعَةِ ، وَكَثْرَةِ الْجَمَاعِ ، وَشِدَّةِ الْبَطْشِ » (١) .

قال: فإذا عرفت هذا فمفهوم الحديث مطرح ، وأنه ﷺ كان يخبر بها شيئاً بعد شيء ، فيخبر بما بلغه منها (٢) .

قال الحافظ: ( وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم : مشروعية تعديد نعم الله ، وإلقاء العلم قبل السؤال ، وأن الأصل في الأرض الطهارة ، وأن صحة الصلاة لا تختص بالمسجد المبني لذلك ، واستدل به صاحب المبسوط من الحنفية على إظهار كرامة آدمي ، لأن آدمي خلق من ماء وتراب ، وقد ثبت أن كل منهما طهور ، ففي ذلك بيان كرامته . والله تعالى أعلم بالصواب ) (٣) .

(١) باطل انظر السلسلة الضعيفة (١٥٩٧) .

(٢) العدة (١/ ٤٤٠ ، ٤٤١) مختصراً .

(٣) فتح الباري (١/ ٥٢٤) .

الحديث التاسع والثلاثون:

عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ . فَقَالَ: « لَا إِنْ ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَكِنْ دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَرُ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي » .

وفي رواية: « وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ وَصَلِّي »  
رواه البخاري (٣٢٥) الحيض، ومسلم (٣٣٣) الحيض .  
وقال الصنعاني: لفق الشيخ عبد الغني - رحمه الله - هذا الحديث من أبواب البخاري، يعسر على الناظر تتبعها .

قال العلامة عبد الله آل بسام: ( الحيض: دم، جعله الله تعالى من رحمته وحكمته في رحم المرأة غذاءً لجنينها، فإذا وضعت تحول إلى لبن لغذاء طفلها (١) .

فإذا كانت غير حامل ولا مرضع برز الزائد منه في أوقات معلومة، لهذا يندر أن تحيض الحامل (٢) أو المرضع .

(١) كون دم الحيض يتحول إلى لبن لغذاء الطفل: لا دليل عليه من الشرع الحنيف، بل الحيض دم فاسد، وهو بطانة الرحم التي تتغير كل شهر تقريباً، وهو نجس بالاتفاق . فكلام الشيخ - حفظه الله - ليس عليه دليل من الشرع أو الطب . والله أعلم .

(٢) الصحيح: أن الحامل لا تحيض، ونزول دم أحياناً من الحامل: إما تهديد بإسقاط الجنين، أو استحاضة والله أعلم .

ويتعلق بخروجه أحكام في العبادات وغيرها (١).  
قولها: «إِنِّي أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ».

قال ابن دقيق العيد: (حاضت المرأة وتحيضت تحيض حيضاً وحيضاً إذا سال الدم منها في نوبة معلومة، وإذا استمر من غير نوبة قيل: استحيضت فهي مستحاضة، ونقل الهروي عن ابن عرفة أنه قال: المحيض والحيض: اجتماع الدم إلى ذلك المكان ومنه سمي الحوض حوضاً لا اجتماع الماء فيه) (٢).

قولها: «أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟».

سؤال عن استمرار حكم الحيض في حالة دوام الدم وإزالته، وهو كلام من تقرر عنده أن الحائض ممنوعة من الصلاة (٣).  
قوله ﷺ: «لَا إِنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ».

وفي بعض الروايات يقال له العازل. قال الأزهري: وهو في أدنى الرحم دون قعره، ودم الحيض يخرج من قعر الرحم (٤).  
 قال ابن دقيق العيد: (وفي الحديث دليل على أن الحائض تترك الصلاة من غير قضاء، وهو كالإجماع من الخلف والسلف في تركها وعدم وجوب القضاء، ولم يخالف في عدم وجوب القضاء إلا الخوارج. نعم استحب بعض السلف للحائض إذا دخل وقت الصلاة أن تتوضأ، وتستقبل القبلة، وتذكر الله عز وجل، وأنكره بعضهم) (٥).

(١) تيسير العلام (١/٧٤).

(٢) أحكام الأحكام (١/٤٦٦-٤٦٧).

(٣) أحكام الأحكام (١/٤٧٢).

(٤) انظر العمدة للصنعاني (١/٤٦٥).

(٥) أحكام الأحكام (١/٤٧٣).



قوله ﷺ: « فَإِذَا أَقْبَلْتَ الْحَيْضَةَ » .

قال الخطابي: بكسر الحاء، وغلط من فتحها، وجوز القاضي عياض وغيره: الفتح: ((الحَيْضَةُ))، وقال عبد الله آل بسام: وهو الأقوى، لأن المراد الحيض .

قال الحافظ: ( اتفق العلماء على أن إقبال المحيض يعرف بالدفعة من الدم في وقت إمكان الحيض، واختلفوا في إدباره، ف قيل: يعرف بالجفوف، وهو ما يخرج ما محتشي به جافاً، وقيل: بالقصة البيضاء، وإليه ميل المصنف - أي البخاري .

قلت: وإنما رجح الحافظ أن هذا قول البخاري، لأن البخاري استانس بأثر عن عائشه - رضي الله عنها - في باب إقبال المحيض وإدباره، فقال تعليقاً: وكن نساء يبعثن إلي عائشة بالدرجة [ جمع: درج ] فيها الكرسف [ أي: القطن ] فيه الصفرة فتقول: لا تعجلن حتي ترين القصة البيضاء، تريد بذلك الطهر من الحيضة .

وصنيع البخاري - رحمه الله - يدل علي أن الصفرة والكدره قبل اندفاع الدم ليس من الحيض، فكانوا لا يعدون الصفرة والكدره في غير وقت الحيض حيضاً، ولكن الصفرة والكدره في زمن الحيض حيض، ودليل براءة الرحم نزول السائل الأبيض الذي يدل علي انتهاء الحيض، وغالباً يكون بعد الصفرة والكدره، لأن الدم قد يرتفع مرة واحدة ثم يتابع بعد ذلك، أو يتبعه صفرة أو كدره . والله أعلم بالصواب .

قوله ﷺ: « قَدَرِ الْأَيَّامَ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا »

رد إلي أيام العادة، والمستحاضة إما مبتدأة، أو معتادة، وكل منهما إما مميزة أو غير مميزة، فهذه أربعة، والحديث قد دل بلفظه علي أن هذه المرأة كانت معتادة، لقوله ﷺ: « دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَرِ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ

تَحْيِضِينَ فِيهَا»، وهذا يقتضي أنها كانت لها أيام تحيض فيها، وليس في هذا اللفظ الذي في هذه الرواية ما يدل على أنها كانت مميزة أو غير مميزة، فإن ثبت في هذا الحديث رواية أخرى تدل على التمييز ليس لها معارض، فذاك، وإن لم يثبت فقد يستدل بهذه الرواية من يرى الرد إلى أيام العادة، سواء كانت مميزة أو غير مميزة، وهو اختيار أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي. والتمسك به ينبنى على قاعدة أصولية، وهي ما يقال: (إن ترك الاستفصال في قضايا الأحوال ينزل بمنزلة عموم المقال)، ومثله بقله ﷺ فيما روي لفيروز، وقد أسلم عن أختين: «اخْتَرْتُ أَيَّتَهُمَا شِئْتُ» ولم يستفصله: هل وقع العقد عليها مرتباً أو متقارناً، وكذا نقول ههنا لما سألت هذه المرأة عن حكمها في الاستحاضة ولم يستفصلها رسول الله ﷺ عن كونها مميزة أو غير مميزة، كان ذلك دليلاً على أن هذا الحكم عام في المميزة وغيرها (١).

وقال ابن دقيق العيد كذلك: (وأقوى الروايات في الرد إلى التمييز، الرواية التي فيها: «دَمُ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرَفُ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ» (٢)، وأما الرد إلى العادة فقد ذكرها المصنف، وقد يشير إليها في هذه الرواية: «فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا» فلا شبه أن يريد قدر أيامها (٣).

قوله ﷺ «فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي».

(١) إحكام الأحكام (١/٤٧٣-٤٧٦).

(٢) حسن أخرجه أبو داود (٢٨٦) وحسنه العلامة الألباني.

(٣) إحكام الأحكام (١/٤٧٩).

قال ابن دقيق العيد: (الجواب الصحيح أن هذه الرواية - وإن لم يذكر فيها الغسل - فقد ذكر في رواية أخرى صحيحة فقال فيها: «وَأَغْتَسِلَ» (١)).

قال الصنعاني: (قال الحافظ: وفيه دليل على أن حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتتوضأ منه لكل صلاة، لكنها لا تصلي بذلك الوضوء إلا فريضة واحدة مؤداة أو مقضية، لظاهر قوله: «وَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ»، وفيه: جواز استفتاء المرأة لنفسها ومشافهتها للرجل فيما يتعلق بأحوال النساء، وجواز سماع صوتها للحاجة) (٢).

ولاشك في أن المستحاضة تصوم ويأتيها زوجها . والله أعلم .  
فقد علق البخاري في الصحيح عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: تغتسل وتصلي ولو ساعة، ويأتيها زوجها إذا صلت، الصلاة أعظم (٣).



(١) إichكام الأحكام (١/٤٧٩).

(٢) العدة (١/٤٧٩).

(٣) فتح الباري (١/٥١٠) الحيض: باب إذا رأت المستحاضة الطهر.

الحديث الأربعون:

عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها: « أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ - رضي الله عنها - اسْتُحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ ، فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ . فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ » .

رواه البخاري (٣٢٧) الحيض، ومسلم (٣٣٤) (٦٤) الحيض .

وأم حبيبة: هي أم حبيبة بنت جحش، أخت زينب بنت جحش أم المؤمنين، وكانت تحت عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه .  
قولها: « اسْتُحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ » .

فيه حجة لابن القاسم في اسقاطه عن المستحاضة قضاء الصلاة إذا تركتها ظانة أن ذلك حيض، لأنه ﷺ لم يأمرها بالإعادة مع طول المدة، ويحتمل أن يكون المراد بقولها: « سبع سنين » بيان مدة استحاضتها، مع قطع النظر هل كانت المدة كلها قبل السؤال أو لا، فلا يكون فيه حجة لما ذكر (١).

قولها: « فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ » .

قال الحافظ ما ملخصه: ( هذا الأمر بالاغتسال مطلق فلا يدل على التكرار، فلعلها فهمت طلب ذلك منها بقرينة، فلهذا كانت تغتسل لكل صلاة .

وقال الشافعي: إنما أمرها ﷺ أن تغتسل وتصلي، وإنما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعاً، وكذا قال الليث بن سعد في روايته عن مسلم: لم يذكر ابن شهاب أنه ﷺ أمرها أن تغتسل لكل صلاة، لكنه شيء فعلته هي، وإلى

هذا ذهب الجمهور فقالوا: لا يجب على المستحاضة الغسل لكل صلاة، إلا المتحيرة، لكن يجب عليها الوضوء .

وقال الطحاوي: حديث أم حبيبة منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش، أي لأن فيه الأمر بالوضوء لكل صلاة لا الغسل، والجمع بين الحديثين بحمل الأمر في حديث أم حبيبة على النذب أولى . والله أعلم (١) .



(١) فتح الباري (١/٥٠٩) .

الحديث الحادي والأربعون:

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: « كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، كِلَانَا جُنُبٌ ، فَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَزَرُّ ، فَيَبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ ، وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ » .  
رواه البخاري (٢٩٩) الحيض، ومسلم (٣٢١) الحيض .

قال ابن دقيق العيد: ( الكلام على هذا الحديث من وجوه: أحدها: هو أن اغتسال الرجل والمرأة في إناء واحد جائز، وقد مرَّ هذا الكلام فيه .

الثاني: جواز مباشرته الحائض فوق الإزار لقولها: « فَأَتَزَرُّ ، فَيَبَاشِرُنِي » .

واختلف الفقهاء فيما تحت الإزار ، وليس في هذا الحديث تصريح بمنع ولا جواز ، وإنما فيه فعل النبي ﷺ ، والفعل بمجرده لا يدل على الوجوب، على المختار .

الثالث: فيه جواز استخدام الرجل امرأته فيما خَفَّ من الشغل واقتضته العادة.

الرابع: فيه جواز مباشرة الحائض بمثل هذا الفعل من الطاهر ، فإن بدنها غير نجس ، إذا لم يلق نجاسة .

الخامس: فيه أن المعتكف إذا أخرج رأسه من المسجد لم يفسد اعتكافه ، وقد يقاس عليه غيره من الأعضاء ، إذا لم يخرج جميع بدنه من المسجد (١) .

(١) إحصاء الأحكام (١/ ٤٨٥-٤٨٩) باختصار .

وقال الحافظ: ( وفي الحديث دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها ، وأن المباشرة الممنوعة للمعتكف هي الجماع ومقدماته ، وأن الحائض لا تدخل المسجد. وقال ابن البطال: فيه حجة على الشافعي في قوله أن المباشرة مطلقاً تنقض الوضوء . كذا قال، ولا حجة فيه ، لأن الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء ، وليس في الحديث أنه عقب ذلك الفعل بالصلاة ، وعلى تقرير ذلك خمس الشعر لا ينقض الوضوء . والله أعلم ) (١).



(١) فتح الباري (١/ ٤٧٩).

الحديث الثاني والأربعون:

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَكَيُّ فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ» .

رواه البخاري (٢٩٧) الحيض، ومسلم (٣٠١) الحيض .

قال ابن دقيق العيد: ( وفيه إشارة إلى أن الحائض لا تقرأ القرآن ، لأن قولها: « فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ » يحسن التنصيص عليه إذا كان ثمة ما يوهم منعه ، ولو كانت قراءة القرآن للحائض جائزة، لكان هذا الوهم متنفياً - أعني قراءة القرآن في حجر الحائض . ومذهب الشافعي الصحيح امتناع قراءة الحائض القرآن ، ومشهور مذهب مالك جوازه (١) .

وقال الصنعاني: ( ومذهب الشافعي الصحيح: امتناع قراءة الحائض القرآن، أقول تحريم ذلك عليها ، واستدل بحديث: « أَتَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا اجْتِبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » . أخرجه الترمذي، وابن ماجه من حديث ابن عمر ، إلا أنه ضعيف بإسماعيل بن عياش، فإنه رواه عن الحجازين ، روايته عنهم ضعيفة ، وله طرق كلها مقدوح فيها، كما بينه الحافظ ابن حجر في التلخيص .

قوله: ( ومشهور مذهب مالك جوازه ): أي القرآن، أي تلاوته للحائض، لضعف أدلة المنع كما عرفت ، والأصل الجواز (٢) .

(١) إحكام الأحكام (١/ ٤٩١) .

(٢) العدة (١/ ٤٩١) .



وقال الحافظ: ( وفيه: جواز القراءة بقرب محل النجاسة . قاله النووي ، وفيه: جواز استئناء المريض في صلاته إلى الحائض إذا كانت أثوابها طاهرة. قاله القرطبي ) (١).

---

(١) فتح الباري (١/٤٧٩).

الحديث الثالث والأربعون:

عَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ قُلْتُ: لَسْتُ بِحَرُورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ. فَقَالَتْ: «كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ».

رواه البخاري (٣٢١) الحيفض، ومسلم (٣٣٥) الحيفض . وهذا سياق مسلم .

راوية الحديث: معاذه، وهي: أم الصهباء معاذه بنت عبد الله العدو، روت عن عائشة، وروى عنها يزيد الرشك، وهي امرأة صلة بن أشيم، بصرية، أخرج لها الشيخان في صحيحها .  
قولها: «أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ».

قال النووي: (نسبة إلى حروراء، وهي قرية بقرب الكوفة، قال السمعاني: هو موضع على ميلين من الكوفة، كان أول اجتماع الخوارج به . قال الهروي: تعاقدوا في هذه القرية فنسبوا إليها .

فمعنى قول عائشة - رضى الله عنها - أن طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الفائتة في زمن الحيفض، وهو خلاف إجماع المسلمين، وهذا الاستفهام الذي استفهمته عائشة - رضى الله عنها - هو استفهام إنكار، أي هذه طريقة الخوارج، وبئست الطريقة (١).

وقال ابن دقيق العيد: ( وإنما ذكرت ذلك أيضًا لأن معاذة أوردت السؤال على غير جهة السؤال المجرد ، بل صيغتها قد تشعر بتعجب أو إنكار ، فقالت لها عائشة - رضى الله عنها - : « أَحَرُّوْرِيَّةٌ أَنْتِ ؟ » . فأجابتها بأن قالت : « لَا وَلَكِنِّي أَسْأَلُ » أي : أسأل سؤالًا مجردًا عن الإنكار والتعجب ، بل لطلب مجرد العلم بالحكم فأجابتها عائشة بالنص . ولم تتعرض للمعنى ، لأنه أبلغ وأقوى في الردع عن مذهب الخوارج ، وأقطع لمن يعارض بخلاف المعاني المناسبة ، فإنها عرضة للمعارضة ؛ والذي ذكره العلماء من المعنى في ذلك أن الصلاة تتكرر ، فإيجاب قضائها يفضي إلى حرج ومشقة ، فعفي عنه بخلاف الصوم ، فإنه غير متكرر ، فلا يفضي قضاؤه إلى حرج ) (١) .

قولها : « فَتُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ ، وَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ » .

قال النووي - رحمه الله - : ( هذا الحكم متفق عليه ، أجمع المسلمون على أن الحائض والنفساء لا تجب عليهما الصلاة ولا الصوم في الحال ، وأجمعوا على أنه لا يجب عليهما قضاء الصلاة ، وأجمعوا على أنه يجب عليهما قضاء الصوم .

قال العلماء : والفرق بينهما أن الصلاة كثيرة متكررة ، فيشق قضاؤها ، بخلاف الصوم ، فإنه يجب في السنة مرة ، وربما كان الحيض يومًا أو يومين ) (٢) .

قولها : « فَتُؤْمَرُ » .

(١) إحكام الأحكام (١/٤٩٣ ، ٤٩٤) .

(٢) شرح النووي (٤/٣٦) .

قال ابن دقيق العيد: ( في الحديث دليل لما يقوله الأصوليون من أن قول الصحابي: كنا نؤمر وننهى، في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ، وإلا لم تقم الحجة به ) (١).



(١) إحكام الأحكام (١/ ٤٩٥).

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب الصلاة

قال العلامة آل بسام : ( الصلاة في اللغة : الدعاء ، قال القاضي عياض : هو قول أكثر أهل العربية والفقهاء ، وتسمية الدعاء صلاة معروف في كلام العرب ،  
والعلاقة بين الدعاء والصلاة : الجزئية ، فإن الدعاء جزء من الصلاة ، لأنها قد شملت عليه .

وفي الشرع : أقوال ، وأفعال ، مفتتحة بالتكبير ، ومختتمة بالتسليم ، مع النية . والصلوات الخمس أحد أركان الإسلام الخمسة ، بل أعظمها بعد الشهادتين ، وثبوتها بالكتاب ، والسنة والإجماع ، فمن جحدتها فقد كفر .

وفي مشروعيتهما من الفوائد ما يفوت الحصر من الوجهة الدينية ، والدنيوية والصحية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والنظامية ، ولو ذهب الكاتب يعدها عدلاً ل طال عليه الكلام .

والله سبحانه وتعالى أحكم الحاكمين حين فرضها ، فقيامها قيام الدنيا والآخرة .

ولها فروض ، وشروط ، ومكملات ، كما أن لها مبطلات ، ومنقصات . تقدم أحد شروطها وهو الطهارة ، وتأتي بقية أحكامها في الأحاديث التالية ، إن شاء الله تعالى (١) .

## باب المواقيت

قال العلامة آل بسام : ( المواقيت : جمع ميقات ، والمراد هنا : المواقيت الزمانية ، التي هي المقدار المحدود لفعل الصلوات المفروضات وغيرها . ودخول وقت المفروضة هو الشرط الثاني من شروط الصلاة ) (١) .

الحديث الرابع والأربعون :

عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ - وَاسْمُهُ سَعْدُ بْنُ إِيَاسٍ - قَالَ : حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؟ قَالَ : « الصَّلَاةُ عَلَى وَفْتِهَا » . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ . قَالَ : « بِرُّ الْوَالِدَيْنِ » . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ . قَالَ : « الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

قَالَ : حَدَّثَنِي بِهِنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَوْ اسْتَرَدُّتُهُ لَزَادَنِي .

رواه البخاري (٥٢٧) الصلاة ، ومسلم (٨٥) (١٣٩) الإيمان .

راوي الحديث : عبد الله بن مسعود ؓ صحابي جليل ، أسلم

قديماً سادس ستة بمكة ، وهاجر الهجرتين ، وصلى للقبلتين ، وشهد المشاهد كلها ، وأحد من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ ، روى عنه ٨٤٠ حديثاً ، مات بالمدينة سنة ٣٢ هـ ، وقيل : ٣٣ هـ ، وقيل : ٣٦ هـ . والله أعلم .

قوله : « أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ »

والأعمال هنا محمولة على الأعمال البدنية ، كما قال الفقهاء :

أفضل عبادات البدن الصلاة .

قال الحافظ : ( محصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الأجوبة بأنه أفضل الأعمال ، أن الجواب اختلف لاختلاف أحوال السائلين ، بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه ، أوبها لهم فيه رغبة ، أوبها هو اللائق بهم ، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات ، بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره ، فقد كان الجهاد في ابتداء الإسلام أفضل الأعمال ، لأنه الوسيلة إلى القيام بها ، والتمكن من أدائها ) (١).

قوله ﷺ : « الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا » .

قال ابن بطال : ( فيه أن البدار إلى الصلاة في أول أوقاتها أفضل من التراخي فيها ، لأنه إنما شرط فيها أن تكون أحب الأعمال ، إذا أُقيمت لوقتها المستحب ) (٢).

وقال الصنعاني : ( اللام للاستقبال ، مثلها في قوله تعالى : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ [ الطلاق : ١ ] ، فالمراد مستقبلين لوقتها ، والمعلوم أن المراد بعد دخوله واستقباله بعد الدخول ، بأن يفعل في أوله ، إذ ذلك هو لاستقبال الحقيقي ، وإن صدق على من أتى بها في أي جزء من أجزائه أنه مستقبل لوقتها ، لكنه استقبال إضافي ، وحمل الكلام على الحقيقي هو لمتعين .

وقد أخرج الحاكم ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والبيهقي من حديث ابن مسعود مرفوعاً : « أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ : الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا » ، وهو من رواية علي بن حفص . قال الحافظ : إنه شيخ صدوق

(١) باختصار من فتح الباري (١٣/٢) .

(٢) فتح الباري (١٣/٢) .

من رجال مسلم ، وقال الدار قطني : ما أحسبه حفظه ، لأنه كبر ، وتغير حفظه ، وقد أطلق النووي في شرح المذهب أن رواية لأول وقتها ضعيفة (١).

قوله : « ثُمَّ أَيُّ ؟ ، قَالَ : « بَرُّ الْوَالِدَيْنِ » .

قال النووي : ( وأما بر الوالدين ، فهو الإحسان إليهما ، وفعل الجميل معهما ، وفعل ما يسرهما ، ويدخل فيه الإحسان إلى صديقيهما ، كما جاء في الصحيح أن من أبر البر أن يصل الرجل أهل ود أبيه ، وضد البر العقوق ) (٢).

قوله : « ثُمَّ أَيُّ ؟ ، قَالَ : « الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

قال ابن دقيق العيد : ( وأما الجهاد في سبيل الله تعالى فمرتبه في الدين عظيمة ، والقياس يقتضي أنه أفضل من سائر الأعمال التي هي وسائل ، فإن العبادات على قسمين منها ما هو مقصود لنفسه ، ومنها ما هو وسيلة إلى غيره .

وفضيلة الوسيلة بحسب المتوسل إليه ، فحيث تعظم فضيلة المتوسل إليه تعظم فضيلة الوسيلة ، ولما كان الجهاد في سبيل الله وسيلة إلى إعلان الإيمان ونشره ، وإخمال الكفر ودحضه ، كانت فضيلة الجهاد بحسب فضيلة ذلك . والله أعلم ) (٣).

قال الحافظ : ( وفي الحديث فضل تعظيم الوالدين ، وأن أعمال البر يفضل بعضها على بعض ، وفيه السؤال عن مسائل شتى في وقت

(١) العدة (٢/ ١٠، ١١) .

(٢) شرح النووي (٢/ ١٠٠) .

(٣) إحكام الأحكام (٢/ ١٤، ١٥) .



واحد ، والرفق بالعالم ، والتوقف عن الإكثار عليه خشية ملاله ، وما كان عليه الصحابة من تعظيم النبي ﷺ والشفقة عليه ، وما كان هو عليه من إرشاد المسترشدين ولوشق عليه .

وقال ابن بزيمة : الذي يقتضية النظر تقديم الجهاد على جميع أعمال البدن ، لأن فيه بذل النفس ، إلا أن الصبر على المحافظة على الصلوات ، وأدائها في أوقاتها ، والمحافظة على بر الوالدين ، أمر لازم متكرر دائم ، لا يصبر على مراقبة أمر الله فيه إلا الصديقون . والله أعلم (١) .



الحديث الخامس والأربعون :

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْفَجْرَ ، فَتَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءٌ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مُتَلَفَّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ مَا يَعْرِفُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغَلَسِ » . رواه البخاري (٥٧٨) مواقيت الصلاة ، ومسلم (٦٤٥) المساجد .

قال : المروط : أكسية معلمة ، تكون من خزٍّ ، وتكون من صوف « مُتَلَفَّعَاتٍ » : ملتحفات ، و« الْغَلَسِ » : اختلاط ضياء الصبح بظلمة الليل .

قولها رضي الله عنها : « نِسَاءٌ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ » قال النووي : ( نساء هنا بمعنى : الفاضلات ، أي : فاضلات مؤمنات ، كما يقال - رجال القوم - ؛ أي : فضلائهم ومقدموهم ، وقوله : « مُتَلَفَّعَاتٍ » ؛ أي : متجللات ومقلفات ، « بِمُرُوطِهِنَّ » ؛ أي : بأكسيتهن (١) . والمرط : كساء مخطط بألوان ، زاد بعضهم بأنها مربعة ، وقد تكون من خزٍّ أو صوف .

قال ابن دقيق العيد : ( وفي هذا الحديث حجة لمن يرى التغليس في صلاة الفجر وتقديمها في أول الوقت ، لا سيما ما روي من طول قراءة النبي ﷺ وآله في صلاة الصبح ، وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، وخالف أبو حنيفة ورأى أن الإسفار بها أفضل لحديث ورد فيه ، : « أَصْفَرُوا بِالْفَجْرِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ » (٢) .

(١) شرح النووي (٥/٢٠٠) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤/١٤٢) .

وفيه دليل على شهود النساء الجماعة مع الرجال ، وليس في الحديث ما يدل على أنهن عُجُزًا أو شواب ، وكره بعضهم الخروج للشواب .

وفسر الغلس بأنه اختلاط ضياء الصبح بظلمة الليل ، والغلس والغبش متقاربان ، والفرق بينهما أن الغلس في آخر الليل ، وقد يكون الغبش في آخره وأوله (١) .

قال الصنعاني : ( قوله - أي ابن دقيق العيد - لحديث ورد فيه . أخرجه أصحاب السنن ، وصححه غير واحد من حديث رافع بن خديج ، إلا أنه قال البيهقي : اختلف في سنده ومتنه ، والشارح لم يتعرض هنا لما أجيب به عن هذا الحديث من طرف القائلين بالتغليس ، ولهم أجوبة :

الأول : ما قاله البيهقي [ أن هذا الحديث اختلف في سنده ومتنه ] .

الثاني : أنه محمول على تحقق طلوع الفجر ، بدليل أنه ثبت مداومته ﷺ وآله على التغليس حتى فارق الدنيا .

ثالثها : أنه محمول على الليالي المقمرة ، التي يصبح القمر فيها موجودًا ، فإنه يخفى فيها الفجر غالبًا .

رابعها : أنه محمول على الأمر بتطويل القراءة حتى يخرج من الصلاة مسفرًا .

خامسها: أنه وقع منه ﷺ وآله، ثم كانت صلاته بالغسل حتى مات، كما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود أنه ﷺ أسفر بالفجر، ثم كانت صلاته بعد الغسل حتى مات، لم يعد حتى يسفر. قلت: فيكون الفعل قرينة على صحة الأجوبة، والتأويل للحديث الإسفار.

سادسها: أن أعظم بمعنى عظيم من باب ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (١) [الروم: ٢٧].

وقال الحافظ: (قوله: «من الغسل»، من: ابتدائية أو تعليلية، ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبي برزة السابق، أنه كان ينصرف من الصلاة حتى يعرف الرجل جلسه، لأن هذا إخبار عن رؤية المتلفعة على بعد، وذاك إخبار عن رؤية الجليس. وفي الحديث: استحباب المبادرة بصلاة الصبح في أول الوقت، وجواز خروج النساء إلى المساجد لشهود الصلاة بالليل، ويؤخذ منه جوازه في النهار من باب أولى، لأن الليل مظنة الريبة أكثر من النهار، ومحل ذلك إذا لم يخش عليهن أو بهن فتنة. واستدل به بعضهم على صلاة المرأة مختمة الأنف والفم، فكأنه جعل التلفع صفة لشهود الصلاة، وتعقبه عياض بأنها إنما أخبرت عن هيئة الإنصراف. والله أعلم) (٢).

(١) باختصار من العدة (٢/١٧، ١٨).

(٢) فتح الباري (٢/٦٧).

الحديث السادس والأربعون:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ، وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا، إِذَا رَأَاهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا، وَإِذَا رَأَاهُمْ أَبْطَأُوا آخَرَ، وَالصُّبْحَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِهَا بِغَلَسٍ».

رواه البخاري (٥٦٠) مواقيت الصلاة، ومسلم (٦٤٦) المساجد.

قوله رضي الله عنهما: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِهَاجِرَةِ» (١).

قال النووي: هي شدة الحر نصف النهار عقب الزوال، سميت هاجرة من الهجر، وهو الترك، لأن الناس يتركون التصرف حينئذ بشدة الحر، ويقيلون، وفيه استحباب المبادرة بالصلاة في أول الوقت (٢). والمعروف أن دخول وقت الظهر عند زوال الظل وإذا تحركت الشمس من وسط السماء إلى جهة المغرب. واختلفوا في الجمع بين هذا الحديث وبين قوله ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ» (٣)، رواه الستة.

قال القاضي عياض: ذهب قوم من أهل العلم أن حديث الإبراد ناسخ لما جاء بخلافه من صلاة الظهر بالهاجرة.

(١) شرح النووي (٥/٢٠٢).

(٢) شرح النووي (٥/٢٠٢).

(٣) أخرجه البخاري (٥٣٣) مواقيت الصلاة، ومسلم (٦١٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

ورجحه الصنعاني بقوله: ( فالأحسن ما سلف من نسخ التهجير، كما قاله أحمد، ودل له حديث المغيرة، وأنه كان أول الأمر صلاته بالهاجرة، ثم نسخه بالإبراد، وهو خاص بأيام شدة الحر، وقد يقال: إن الصحابي إذا عبر بعبارة تدل على أن هجيره وعادته كان التهجر بالصلاة فمراده الأغلب ذلك، إذ أيام الحر قليلة بالنسبة إلى خلافها بالمدينة، وهذا وجه من الجمع غير ما سلف.

هذا واختلف في غاية الإبراد، ف قيل: حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال، وقيل: ربع قامة، وقيل: ثلثها، وقيل: نصفها، وقيل غير ذلك، ووقع في البخاري: « حتى يساوي الظل التلول »، وظاهره أن آخرها حين صار ظل كل شيء مثله، وتؤول بأن المراد ساواه في الظهور، لا في المقدار (١).

قوله: « وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةٌ ». يدل على تعجيلها أيضاً، خلافاً لمن قال: إن أول وقتها ما بعد القامتين (٢).

قال الصنعاني ما ملخصه: ( قوله: (( ما بعد القامتين ))، إشارة إلى ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن أول وقت العصر صيرورة الظل مثلين مع فيء الزوال، وقال صاحباه: إذا صار ظل كل شيء مثله ) (٣). قوله: « وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ ».

أي: الشمس، وقوله: « وَجَبَتْ »، أي: سقطت، كما قال تعالى: ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾ [الحج: ٣٦].

(١) بتصرف من العدة (٢/٢٦، ٢٧).

(٢) إحكام الأحكام (٢/٢٧).

(٣) العدة (٢/٢٧).

قال ابن دقيق العيد: ( وأخذ منه أن وقتها واحد، والصحيح عندي أن الوقت مستمر إلى غيوبة الشفق. وأما العشاء فاختلف الفقهاء فيها، فقال قوم: تقديمها أفضل، وهو ظاهر مذهب الشافعي، وقال قوم: تأخيرها أفضل، لأحاديث سترد في الكتاب، وقال قوم: إذا اجتمعت الجماعة فالتقديم أفضل، وإن تأخرت فالتأخير أفضل، وهو قول عند المالكية، ومستندهم هذا الحديث، وقال قوم: إنه يختلف باختلاف الأوقات، ففي الشتاء وفي رمضان تؤخر، وفي غيرهما تقدم، وإنما أخرت في الشتاء لطول الليل، وكراهة الحديث بعدها «(١)».

قوله: « وَالصُّبْحُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيْهَا بِغَلَسٍ »  
تقدم الكلام عنه في الحديث السابق.



الحديث السابع والأربعون:

عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ  
الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه فَقَالَ لَهُ أَبِي: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْمَكْتُوبَةَ؟  
فَقَالَ: «كَانَ يُصَلِّيُ الْمَاجِرَةَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى حِينَ تَذْخُضُ الشَّمْسُ،  
وَيُصَلِّيُ الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ  
- وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ - وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ الَّتِي  
تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةَ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْقُطِلُ  
مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسَّيِّئِ إِلَى  
الْمِائَةِ».

رواه البخاري (٥٤٧) مواقيت الصلاة، ومسلم (٦٤٧)

المساجد.

راوي الحديث: أبو برزة الأسلمي رضي الله عنه، اختلف في اسمه واسم  
أبيه، والأشهر الأصح نضلة بن عبيد، أو نضلة بن عبد الله، ويقال: نضلة  
بن عائذ، مات سنة ٦٤ هـ، وقيل: مات بعد ولاية ابن زياد، قبل موت  
معاوية سنة ٦٠ هـ، وكانت وفاته بالبصرة.

قال الحافظ ما ملخصه:

قوله: «المَكْتُوبَةُ»

أي: المفروضة، واستدل به على أن الوتر ليس من المكتوبة،

لكون أبي برزة لم يذكره، وفيه بحث.

قوله: «كَانَ يُصَلِّيُ الْمَاجِرَةَ»



أي: صلاة المهجير، والمهجير والهجرة بمعنى واحد، وهو: وقت شدة الحر، وسميت الظهر بذلك لأن وقتها يدخل حينئذ.

قوله: «تَدْعُونَهَا الْأُولَى»

سميت الأولى لأنها أول صلاة النهار، وقيل: لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي ﷺ حين بين له الصلوات الخمس.

قوله: «حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ».

أي: تزول عن وسط السماء، مأخوذ من الدحض، وهو: الزلق، وفي رواية مسلم: «حين تزول الشمس» (١)، ومقتضى ذلك أنه كان يصلي الظهر في أول وقتها.

قوله: «الشَّمْسُ حَيَّةٌ».

أي: بيضاء نقية، قال الزين بن المنير: المراد بحياتها: قوة أثرها حرارةً وشعاعاً وإنارةً، وذلك لا يكون بين مصير الظل مثلي الشيء.

في سنن أبي داود بإسناد صحيح عن خيشمة أحد التابعين قال: حياتها: أن تجد حرها.

قوله: «وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ».

قائل ذلك: سيار بينه أحمد في روايته عن شعبة عنه (٢).

قوله: «وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ».

يدل على استحباب التأخير قليلاً، لما تدل عليه لفظ «من» من التبعض، الذي حقيقته راجعة إلى الوقت، أو الفعل المتعلق بالفعل.

(١) مسلم (٦٤٧).

(٢) فتح الباري (٢/ ٣٣، ٣٤).

قوله: «الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةَ». اختيار لتسميتها بالعشاء، كما في لفظ الكتاب العزيز، وقد ورد في تسميتها بالعتمة ما يقتضي الكراهة. وورد أيضًا في الصحيح تسميتها بالعتمة، ولعله لبيان الجواز، أو لعل المكروه أن يغلب عليها اسم العتمة، بحيث يكون اسم العشاء لها مهجورًا أو كالمهجور (١).

قوله: «وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا».

قال النووي: (وسبب كراهة النوم قبلها: أن يعرضها لفوات وقتها باستغراق النوم أو لفوات وقتها المختار، والأفضل. ولئلا يتساهل الناس في ذلك فيناموا عن صلاتها جماعة. وسبب كراهة الحديث بعدها: أنه يؤدي إلى السهر، ويخاف منه غلبة النوم عن قيام الليل، أو الذكر فيه. أو عن صلاة الصبح في وقتها الجائز، أو في وقتها المختار، والأفضل. ولأن السهر في الليل سبب للكسل في النهار عما يتوجه من حقوق الدين والطاعات ومصالح الدنيا.

قال العلماء: والمكروه من الحديث بعد العشاء هو ما كان في الأمور التي لا مصلحة فيها. أما ما فيه مصلحة وخير، فلا كراهة فيه، وذلك كمدارسة العلم، وحكايات الصالحين، ومحادثة الضيف، والعروس للتأنيس، ومحادثة الرجل أهله وأولاده للملاطفة والحاجة، ومحادثة المسافرين بحفظ متاعهم أو أنفسهم، والإصلاح بين الناس، والشفاعة لهم في الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإرشاد إلى مصلحة، ونحو ذلك، فكل هذا لا كراهة فيه، وقد جاءت أحاديث صحيحة ببعضه، والباقي في معناه).

قال ابن دقيق العيد:

قوله: « وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ »

دليل على التغليس بصلاة الفجر، فإن ابتداء معرفة الإنسان جليسه يكون مع بقاء الغيبش.

قوله: « وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ »

في ذلك مبالغة في التقدم في أول الوقت، لا سيما مع ترتيل قراءة رسول الله ﷺ (١).



الحديث الثامن والأربعون:

عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيُؤْتِيهِمْ نَارًا، كَمَا شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ».

رواه البخاري (٢٩٣١) الجهاد، (٤١١١) المغازي، ومسلم (٦٢٧) المساجد.

وفي لفظٍ لمسلم: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى - صَلَاةِ الْعَصْرِ - ثُمَّ صَلَّاهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ».

رواه مسلم (٦٢٧) المساجد.

وله عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: حَبَسَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى احْمَرَّتِ الشَّمْسُ أَوْ اصْفَرَّتْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى - صَلَاةِ الْعَصْرِ - مَلَأَ اللَّهُ أَجْوَاهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا». أَوْ قَالَ: «حَشَا اللَّهُ أَجْوَاهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا».

رواه مسلم (٦٢٨) المساجد.

قوله صلى الله عليه وسلم «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى»، وفي رواية ابن مسعود: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى - صَلَاةِ الْعَصْرِ».

قال النووي: (اختلف العلماء من الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم في الصلاة الوسطى المذكورة في القرآن، فقال جماعة: هي العصر. قال الترمذي: هو قول أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم رضي الله عنهم) (١).

قوله: «ثُمَّ صَلَّاهَا بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ».

فيه بيان صحة إطلاق لفظ العشائين على المغرب والعشاء، وقد أنكره بعضهم، لأن المغرب لا يسمى عشاء، وهذا غلط، لأن الثنية هنا للتغليب، كالأبوين، والقمرين، والعمرين، ونظائرها. وأما تأخير النبي ﷺ صلاة العصر حتى غربت الشمس فكان قبل نزول صلاة الخوف.

قال العلماء: يحتمل أنه أخرها نسياناً لا عمدًا، وكان السبب في النسيان الاشتغال بأمر العدو، ويحتمل أنه أخرها عمدًا للاشتغال بالعدو، وكان هذا عذرًا في تأخير الصلاة عن وقتها بسبب العدو والقتال قبل نزول صلاة الخوف، وأما اليوم فلا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها بسبب العدو والقتال، بل يصلي صلاة الخوف على حسب الحال، ولها أنواع معروفة في كتب الفقه (١).

قال العلامة عبد الله آل بسام: (ما يؤخذ من الحديث:

١- أن المراد بالصلاة الوسطى: صلاة العصر، لما جاء في

الصحيحين عن عليٍّ قال: كنا نراها الفجر حتى سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم الأحزاب: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ»

وقال ابن الأثير: سميت الصلاة الوسطى لأنها أفضل الصلاة، وأعظمها أجرًا، ولذا خصت بالمحافظة عليها.

٢- جواز تأخير الصلاة عن وقتها لعدم التمكن من أدائها، ولعل هذا قبل أن تشرع صلاة الخوف، فإنهم أمروا بعد ذلك بالصلاة رجالاً أو ركباً.

قال القاضي عياض: أخرها قصدًا، وصلاة الخوف ناسخة لهذا.

وقال ابن حجر: هذا أقرب، وقد وقع عند أحمد، والنسائي في حديث أبي سعيد أن ذلك كان قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف ﴿فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩].

٣- أن من ذهل عن صلاة في وقتها، يصليها إذا ذكرها.

٤- جواز الدعاء على الظالم بقدر ظلمه، لأنه قصاص.

٥- قال العلماء: فيه دليل على عدم رواية الحديث بالمعنى، بل

لابد من النص الوارد، فإن ابن مسعود تردد بين قوله: «ملاؤ الله» أو «حشا الله»، ولم يقتصر على أحد اللفظين، مع اتحادهما في المعنى (١).



الحديث التاسع والأربعون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ فَخَرَجَ عُمَرُ فَقَالَ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطَرُ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ عَلَى النَّاسِ - لَأَمَرْتُهُمْ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ هَذِهِ السَّاعَةَ».

رواه البخاري (٧٢٣٩) الترمذي، ومسلم (٦٤٢) المساجد.

قوله رضي الله عنهما: «أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ».

أي: آخر الصلاة حتى اشتدت عتمة، الليل: وهي ظلمته.

قوله: «رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ».

قال النووي: (وإنما قال عمر - رضي الله عنه - نام النساء والصبيان لأنه

ظن أن النبي ﷺ إنما تأخر عن الصلاة ناسياً لها، أو لوقتها.

واعلم أن هذا التأخير المذكور في هذا الحديث وما بعده كله لم

يخرج به عن وقت الاختيار، وهو نصف الليل أو ثلث الليل على الخلاف

المشهور.

وقوله في رواية عائشة: «ذَهَبَ عَامَّةُ اللَّيْلِ» (١)، أي: كثير منه،

وليس المراد أكثره، ولا بد من هذا التأويل، لقوله ﷺ: «إِنَّهُ لَوْ قُتِلَ»، ولا

يجوز أن يكون المراد بهذا القول ما بعد نصف الليل؛ لأنه لم يقل أحدٌ من

العلماء أن تأخيرها إلى ما بعد نصف الليل أفضل (٢).

(١) مسلم (٦٣٨) المساجد.

(٢) شرح النووي (٥/ ١٩١، ١٩٢) باختصار.

وقال الحافظ: ( واستدل بذلك على فضل تأخير صلاة العشاء، ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت، لما في الانتظار من الفضل، لكن قال ابن البطال: ولا يصلح ذلك الآن للأئمة، لأنه ﷺ أمر بالتخفيف، وقال ﷺ: « إِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفُ ، وَذَا الْحَاجَةِ » (١)، فترك التطويل عليهم في الانتظار أولى.

قلت: وقد روى أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن خزيمة، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري: « صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَتَمَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى مَضَى نَحْوُ مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ فَقَالَ: « إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَأَخَذُوا مَضَاجِعَهُمْ وَإِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ، وَلَوْ لَا ضَعْفُ الضَّعِيفِ وَسَقَمُ السَّقِيمِ لَأَخَرْتُ هَذِهِ الصَّلَاةَ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ » (٢)، وسيأتي في حديث ابن عباس قريبا: « لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوْهَا هَكَذَا » (٣)، وللترمذي، وصححه من حديث أبي هريرة: « لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُؤَخَّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ » (٤)، فعلى هذا من وجد به قوة على تأخيرها، ولم يغلبه النوم، ولم يشق على أحد من المأمومين، فالتأخير في حقه أفضل، وقد رجح النووي ذلك في شرح مسلم، وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم. والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري (٧٠٤) الأذان، ومسلم (٤٦٦) الصلاة.

(٢) صحيح: رواه أحمد في المسند (٥ / ٣)، وأبو داود (٤٢٢) كتاب الصلاة، وابن خزيمة (١ / ١٧٧).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧١) كتاب الصلاة.

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (١٦٧) مواقيت الصلاة.



ونقل ابن المنذر عن الليث، وإسحاق أن المستحب تأخير العشاء إلى قبل الثلث.

وقال الطحاوي: يستحب إلى الثلث. وبه قال مالك، وأحمد، وأكثر الصحابة والتابعين، وهو قول الشافعي في الجديد، وقال في القديم: التعجيل أفضل.

والمختار من حيث الدليل أفضلية التأخير، ومن حيث النظر التفصيل. والله أعلم (١).



(١) فتح الباري (٢/٥٨) باختصار.

الحديث الخمسون:

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَحَضَرَ الْعِشَاءُ فَأَبْدَءُوا بِالْعِشَاءِ ». وعن ابن عمر نحوه.  
رواه البخاري (٥٤٦٥) الأ طعمة، ومسلم (٥٥٧) المساجد.

قال النووي - رحمه الله - : ( قوله ﷺ: « إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَءُوا بِالْعِشَاءِ بِالْعِشَاءِ »، وفي رواية: « إِذَا قُرِبَ الْعِشَاءُ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَءُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عِشَائِكُمْ » (١)، وفي رواية: « إِذَا وُضِعَ عِشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَءُوا بِالْعِشَاءِ وَلَا يَعْجَلَنَّ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ » (٢)، وفي رواية: « لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ » (٣)، وفي هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله، لما فيه من اشتغال القلب به، وذهاب كمال الخشوع، وكراهتها مع مدافعة الأخبثين، وهما البول والغائط، ويلحق بهذا ما كان في معناه مما يشغل القلب، ويذهب كمال الخشوع، وهذه الكراهة عند جمهور أصحابنا وغيرهم إذا صلى كذلك وفي الوقت سعة، فإذا ضاق بحيث لو أكل أو تطهر خرج وقت الصلاة صلى على حاله، محافظة على حرمة الوقت، ولا يجوز تأخيرها.

(١) أخرجه مسلم (٥٥٧) كتاب المساجد.

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٣) ومسلم (٥٥٩) واللفظ له.

(٣) مسلم (٥٦٠).

وحكى أبو سعد المتولي من أصحابنا وجهًا لبعض أصحابنا أنه لا يصلي بحاله، بل يأكل ويتوضأ وإن خرج الوقت، لأن مقصود الصلاة الخشوع، فلا يفوته، وإذا صلى على حاله وفي الوقت سعة فقد ارتكب المكروه، وصلاته صحيحة عندنا، وعند الجمهور، لكن يستحب إعادتها ولا يجب، ونقل عياض عن أهل الظاهر أنها باطلة (١).

قال ابن دقيق العيد - رحمه الله - : ( لا ينبغي حمل الألف واللام في « الصلاة » على الاستغراق، ولا تعريق الماهية، بل ينبغي أن تحمل على المغرب لقوله: « فَأَبْدَءُوا بِالْعِشَاءِ » وذلك يخرج صلاة النهار، ويبين أنها غير مقصودة، ويبقى التردد بين المغرب والعشاء، فيترجح عمله على المغرب لما ورد في بعض الروايات: « إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ وَأَحَدُكُمْ صَائِمٌ فَأَبْدَءُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا » وهو صحيح. وكذلك أيضًا صح: « فَأَبْدَءُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ » والحديث يفسر بعضه بعضًا.

والظاهرية أخذوا بظاهر الحديث في تقديم الطعام على الصلاة، وزادوا - فيما نقل عنهم - فقالوا: إن صلى فصلاته باطلة. وأما أهل القياس والنظر، فإنهم نظروا إلى المعنى، وفهموا أن العلة التشويش لأجل التشوف إلى الطعام، وقد أوضحتها تلك الرواية التي ذكرناها، وهي قوله: « وَأَحَدُكُمْ صَائِمٌ » فتتبعوا هذا المعنى، فحيث حصل التشوف المؤدي إلى عدم الحضور في الصلاة، قدموا الطعام واقتصروا أيضًا على مقدار ما يكسر سورة الجوع، ونقل عن مالك يبدأ بالصلاة إلا أن يكون طعامًا خفيفًا.

(١) شرح النووي (٥/٦٣، ٦٤).

واستدل بالحديث على أن وقت المغرب موسعٌ، فإن أريد به مطلق التوسعة فصحيح، لكن ليس بمحل الخلاف المشهور، وإن أريد التوسعة إلى مغيب الشفق ففي الاستدلال نظر، لأن بعض من ضيق وقت المغرب جعله مقدراً بزمان يدخل فيه مقدار ما يتناول لقييات يكسر بها سورة الجوع، فعلى هذا لا يلزم أن يكون وقت المغرب موسعاً إلى غروب الشفق.

على أن الصحيح الذي نذهب إليه: أن وقتها موسعٌ إلى غروب الشفق، وإنما الكلام في وجه الاستدلال بهذا الحديث. وقد استدل به أيضاً على أن صلاة الجماعة ليست فرضاً على الأعيان في كل حال، وهذا صحيح إن أريد به أن حضور الطعام - مع التشوف إليه - عذر في ترك صلاة الجماعة، وإن أريد به الاستدلال على أنها ليست بفرض من غير عذر، لم يصح ذلك.

وفي الحديث دليل على فضيلة تقديم حضور القلب في الصلاة على فضيلة أول الوقت، فإنهما لما تزاخما قدّم صاحب الشرع الوسيلة إلى حضور القلب على أداء الصلاة في أول الوقت، والمتشوفون إلى المعنى أيضاً قد لا يقصرون الحكم على حضور الطعام، بل يقولون به عند وجود المعنى، وهو التشوف إلى الطعام (١).

الحديث الحادي والخمسون:  
عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ ».  
رواه مسلم (٥٦٠) المساجد.

قال العلامة عبد الله آل بسام: ( تقدم في الحديث السابق ذكر رغبة الشارع الأكيدة في حضور القلب في الصلاة بين يدي ربه، ولا يكون ذلك إلا بقطع الشواغل التي يسبب وجودها عدم الطمأنينة والخشوع، ولهذا فإن الشارع ينهى عن الصلاة بحضور الطعام الذي نفس المصلي تتوق إليه، وقلبه متعلق به.

وكذلك ينهى عن الصلاة مع مدافعة الأخبثين اللذين هما البول والغائط؛ لأن صلاة الحاقن [من احتبس بوله] والحاقب [من احتبس غائطه] غير تامة، لانشغال خاطره بمدافعة الأذى.

ثم قال تحت عنوان [اختلاف العلماء]: أخذ بظاهر الحديث ((الظاهرية)) وشيخ الإسلام ((ابن تيمية)). فلم يصححوا الصلاة مع وجود الطعام، ولا مع مدافعة أحد الأخبثين، وعدوا الصلاة باطلة. إلا أن شيخ الإسلام لم يصححها مع الحاجة إلى الطعام مطلقاً. و((الظاهرية)) شذوا فلم يصححوها مطلقاً.

وذهب جمهور العلماء إلى صحة الصلاة مع كراهتها على هذه الحال، وقالوا: إن نفي الصلاة في هذا الحديث، نفي لكمالها لا لصحتها (١).

وقال ابن دقيق العيد: (ومدافعة الأخبثين إما أن تؤدي إلى الإخلال بركن أو شرط أولاً، فإن أدى إلا ذلك امتنع دخول الصلاة معه، وإن دخل واختل الركن أو الشرط فسدت بذلك الاختلال، وإن لم يؤد إلى ذلك، فالمشهور فيه الكراهة.

وقال القاضي عياض: وكلهم مجمعون على أن من بلغ به ما لا يعقل به صلاته، ولا يضبط حدودها أنه لا يجوز، ولا يحل له الدخول كذلك في الصلاة، وأنه يقطع صلاته إن أصابه ذلك فيها (١).

وقال الصنعاني ما ملخصه: (اختلف في تفسير الخشوع، فقال الإمام الرازي: قيل: الخوف. وقيل: السكون. وقيل: المجموع منهما، وهو الأولى. وقال غيره: هو معنى يقوم بالنفس يظهر منه سكون بالأطراف يلائم مقصود العبادة.

واختلف في كونه شرطاً تبطل الصلاة بتركه.

فقال الغزالي: إنه لا يبعد إن يدعى الإجماع على شرطيته.

قال عبد الواحد بن زيد: أجمع العلماء على أنه ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل منها.

وعن بشر بن الحارث: من لم يخشع، فسدت صلاته.

وعن الحسن أنه قال: كل صلاة لا يحضر فيها القلب فهي إلى العقوبة أسرع.

ولما ذهبوا إليه أدلة من الأخبار والآيات، قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]، وقال: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ﴾

[الأعراف: ٢٠٥]، وقال: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] قيل: من كثرة الهم.

وقيل: من حب الدنيا. فإن المراد ظاهر، فإنه قد نبه على سكر الدنيا إذ عين فيه العلة فقال: ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، وكم من مصل لا يشرب الخمر لا يعلم ما يقول في صلاته. واعلم أن حضور القلب هو تفرغه من غير ما هو ملابس له، ومتكلم به، ويكون العلم بالفعل والقول مقرونين معاً، ولا يكون الفكر جارياً في غيرهما.

وغية القلب عن المناجاة، والغفلة عن الصلاة، ليس لها سبب إلا الخواطر الواردة على القلب، فالعلاج في إحضار القلب، دفع خواطره، وتُدفع بدفع أسبابها.

وقد أخرج الشيخان أنه ﷺ لما صلى في الخميصة التي عليها أعلام، نزعها بعد صلاته، وقال: «إِنَّهَا أَهْتَنِي عَنْ صَلَاتِي» (١)(٢).



(١) أخرجه البخاري (٣٧٣)، ومسلم (٥٥٦).

(٢) العدة (٢/ ٧١-٧٣).

الحديث الثاني والخمسون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: شَهِدَ عِنْدِي رَجُلٌ مَرَضِيٌّ، أَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ: « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ » . وما في معناه من الحديث.

رواه البخاري (٥٨١) مواقيت الصلاة، ومسلم (٨٢٦) صلاة المسافرين.

الحديث الثالث والخمسون:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ » .

رواه البخاري (٥٨٦) مواقيت الصلاة، ومسلم (٨٢٦) صلاة المسافرين.

قال المصنف: وفي الباب عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي هريرة، وسمرة بن جندب، وسلمة بن الأكوع، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وكعب بن مرة، وأبي أمامة الباهلي، وعمرو بن عبسة السلمي، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا والصنابحي، ولم يسمع من النبي ﷺ، فحديثه مرسل.

راوي الحديث الثاني: أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو أبو سعيد سعد بن مالك ابن سنان بن ثعلبة بن عبيد بن الأبرج، من الكثيرين، روى ١٢٧٠ حديثاً، أول مشاهده الخندق، لأن النبي ﷺ رده في أحد،



وكان ابن ثلاث عشرة سنة، وتوفي سنة أربع وستين على ما رجحه النروي، وعمره أربع وسبعون، ودفن بالبقيع.  
قوله: «نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ».

قال ابن دقيق العيد: (أي بعد صلاة الصبح، وبعد العصر- أي بعد صلاة العصر، فإن الأوقات المكروهة على قسمين: منها ما تتعلق الكراهة فيه بالفعل، بمعنى أنه إن تأخر الفعل لم تكره الصلاة قبله، وإن تقدم الوقت كرهت، وذلك في صلاة الصبح وصلاة العصر، وعلى هذا يختلف وقت الكراهة في الطول، والقصر، ومنها ما تتعلق فيه الكراهة بالوقت، كطلوع الشمس إلى الإرتفاع، ووقت الإستواء، ولا يحسن أن يكون الحكم في هذا الحديث معلقاً بالوقت، لأنه لا بد من أداء صلاة الصبح وصلاة العصر، فتعين أن يكون المراد: بعد صلاة الصبح، وبعد صلاة العصر.

وهذا الحديث معمول به عند فقهاء الأمصار، وعند بعض المتقدمين، والظاهرية فيه خلاف من بعض الوجوه، وصيغة النفي إذا دخلت على الفعل في ألفاظ الشارع فالأولى حملها على نفي الفعل الشرعي، لا على نفي الفعل الوجودي، فيكون قوله: «لا صلاة بعد الصبح» نفياً للصلاة الشرعية لا الجنسية، وإنما قلنا ذلك لأن الظاهر أن الشارع يطلق ألفاظه على عرفه وهو الشرعي، وأيضاً فإنما إذا حملناه على الفعل الجنسي - وهو غير متنفذ - احتجنا إلى إضمار لتصحيح اللفظ، وهو المسمى الاقتضاء، ويبقى النظر في أن اللفظ يكون عامّاً أو مجملاً أو ظاهراً في بعض المحامل، أما إذا حملناه على نفي الحقيقة الشرعية لم نحتاج إلى إضمار، فكان أولى.

ومن هذا البحث يطلع على كلام الفقهاء في قوله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» (١) فإنك إذا حملته على الحقيقة الشرعية لم تحتج إلى إضمار، فإنه يكون نفياً للنكاح الشرعي، وإن حملته على الحقيقة الجنسية - وهي غير متفية عند عدم الولي حِسًا - احتجت إلى إضمار، فحينئذ يضرهم بعضهم الصحة، وبعضهم الكمال، وكذلك قوله ﷺ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ» (٢).

قال النووي: (في أحاديث الباب نهي ﷺ عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد طلوعها حتى ترتفع، وعند استوائها حتى تزول، وعند اصفرارها حتى تغرب، وأجمعت الأمة على كراهة صلاة لا سبب لها في هذه الأوقات، واتفقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها، واختلفوا في النوافل التي لها سبب، كصلاة تحية المسجد، وسجود التلاوة والشكر، وصلاة العيد، والكسوف، وفي صلاة الجنابة، وقضاء الفوائت).

ومذهب الشافعي وطائفة جواز ذلك كله بلا كراهة، ومذهب أبي حنيفة وآخرين أنه داخل في النهي، لعموم الأحاديث، واحتج الشافعي وموافقه بأنه ثبت أن النبي ﷺ قضى سنة الظهر بعد العصر، وهذا صريح في قضاء السنة الفاتئة فالحاضرة أولى، والفريضة المقضية أولى، وكذا الجنابة (٣).

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٨٥) وصححه العلامة الألباني.

(٢) إحكام الأحكام (٢/ ٧٦-٧٩)، وحديث: «لا صيام...» قال الصنعاني: أخرجه أهل السنن الأربعة وابن خزيمة في صحيحه والدارقطني. قال الحافظ: اختلفت الأئمة في رفعه ووقفه، فقال ابن أبي حاتم: الوقف أشبه، وقال أبو داود: لا يصح رفعه.

(٣) شرح النووي (٦/ ١٥٩، ١٦٠).

وقال الحافظ: ( وما نقله من الإجماع والاتفاق متعقبٌ، فقد حكى غيره عن طائفة من السلف الإباحة مطلقاً، وأن أحاديث النهي منسوخة، وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر، وبذلك جزم ابن حزم، وعن طائفة أخرى المنع مطلقاً في جميع الصلوات، وحكى عن أبي بكرة، وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرض في هذه الأوقات، وحكى آخرون الإجماع على جواز صلاة الجنازة في الأوقات المكروهة، وهو متعقب بما سيأتي في بابه، وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستنداً إلى حديث: « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيُصَلِّ إِلَيْهَا أُخْرَى » (١) فدل على إباحة الصلاة في الأوقات المنهية. ١. هـ. وقال غيرهم: ادعاء التخصيص أولى من ادعاء النسخ. فيحمل النهي على ما لا سبب له، ويخص منه ما له سبب، جمعاً بين الأدلة. والله أعلم ) (٢).

قال العلامة ابن باز في الحاشية: ( هذا القول هو أصح الأقوال، وهو مذهب الشافعي، وإحدى الروايتين عن أحمد، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وبه تجتمع الأخبار. ) والله أعلم (٣).

أما عن علة كراهية الصلاة النافلة التي لا سبب لها في هذه الأوقات:

قال الصنعاني: ( وفي شرح السنة للبغوي أن النهي عن الصلاة في الأوقات المنهي عنها غير معقول المعنى، وسبقه إلى ذلك الخطابي،

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٣٤٧).

(٢) فتح الباري (٢/ ٧١).

(٣) السابق - هامش - (٢/ ٧١).

وتعقب بأن في بعض الأحاديث الصحيحة الإشارة إلى علة النهي وهي:  
أنها تطلع بين قرني الشيطان.

ويسجد لها حينئذ الكفار، فالنهي لترك مشابهة الكفار. وقيل:  
هي علة قاصرة لا تشمل الأوقات.

قلت: أخرج مسلم حديث عمرو بن عبسة وفيه: « حَتَّى يَسْتَقِلَّ  
الظِّلُّ بِالرُّمَحِ ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ حِينَئِذٍ تُسَجَّرُ جَهَنَّمُ ». ثم قال:  
« ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَإِنَّهَا تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ  
وَ حِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ » (١)، فأشار إلى علة النهي في الثلاثة أوقات،  
فأما عند الطلوع والغروب فللبعد عن التشبه بالكفار، وقد لاحظ  
الشارع ذلك في محلات عديدة، وأما وقت الزوال فإنها تسجر فيه  
جهنم (٢).



(١) أخرجه مسلم (٢/ ٨١).

(٢) العدة (٢/ ٨١) باختصار.

الحديث الرابع والخمسون:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله عنهما - أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه جَاءَ يَوْمَ الْحَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا كِدْتُ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا » . قَالَ : فَقُمْنَا إِلَى بَطْحَانَ ، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ ، وَتَوَضَّأْنَا لَهَا ، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ » .

رواه البخاري (٥٩٦) مواقيت الصلاة، ومسلم (٦٣١) المساجد.

قوله: « يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ » .

قال ابن دقيق العيد: ( حديث عمر فيه دليل على جواز سب المشركين، لتقرير رسول الله ﷺ وآله عمر على ذلك، ولم يعين في الحديث لفظ السب، فينبغي مع إطلاقه أن يحمل على ما ليس بفحش.

قوله: « مَا كِدْتُ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ » .

يقتضي أن عمر رضي الله عنه صلاها قبل الغروب، لأن النفي إذا دخل على ((كاد)) يقتضي وقوع الفعل في الأكثر، كما في قوله عز وجل: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١] .

قوله: « وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا » .

قيل في هذا القسم إشفاق منه ﷺ على من تركها، وتحقيق هذا أن القسم تأكيد للمقسم عليه، وفي هذا القسم إشعار ببعد وقوع المقسم عليه،

حتى كأنه لا يعتقد وقوعه، فأقسم على وقوعه، وذلك يقتضي تعظيم هذا الترك وهو مقتضى للإشفاق منه، أو ما يقارب هذا المعنى (١).

قال ابن دقيق العيد: ( فإن قيل: الظاهر أن عمر كان مع النبي ﷺ فكيف اختص بأن أدرك صلاة العصر قبل غروب الشمس بخلاف بقية الصحابة، والنبي ﷺ معهم؟ فالجواب: أنه يحتمل أن يكون الشغل وقع بالمشركون إلى قرب غروب الشمس، وكان عمر حينئذ متوضئاً فبادر فأوقع الصلاة، ثم جاء إلى النبي ﷺ فأعلمه بذلك في الحال التي كان النبي ﷺ فيها قد شرع يتهياً للصلاة، ولهذا قام عند الإخبار هو وأصحابه إلى الوضوء، وقد اختلف في سبب تأخير النبي ﷺ الصلاة ذلك اليوم، فقيل: كان ذلك نسياناً، واستبعد أن يقع ذلك من الجميع، ويمكن أن يستدل به بما رواه أحمد من حديث أبي جمعة: « أن رسول الله ﷺ صلى المغرب يوم الأحزاب، فلما سلم قال: « هَلْ عَلِمَ أَحَدٌ مِنْكُمْ أَنِّي صَلَّى الْعَصْرَ؟ »، قَالُوا لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ أَعَادَ الْمَغْرِبَ » (٢) ١هـ.

وفي صحة هذا الحديث نظر، لأنه مخالف لما في الصحيحين من قوله ﷺ لعمر: « والله ما صَلَّيْتَهَا »، ويمكن الجمع بينهما بتكلف.

وقيل: كان عمداً لكونهم شغلوه فلم يمكنوه من ذلك، وهو أقرب لا سيما وقد وقع عند أحمد والنسائي من حديث أبي سعيد أن ذلك كان قبل ينزل الله في صلاة الخوف: ﴿ فَرَجَالًا أَوْ زُرْكَبَانًا ﴾ [البقرة: ٢٣٩].  
قوله: « فَقُمْنَا إِلَى بُطْحَانَ »: اسم موضع.

(١) بتصرف من إحكام الأحكام (٢/٩٦-٩٨).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤/١٠٦).

قوله: « فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ ، وَتَوَضَّأْنَا لَهَا » يشعر بصلاتهم معه ﷺ جماعة، فيستدل به على صلاة الفوائت جماعة (١).

قال الحافظ ما ملخصه: « وفي الحديث فوائد: ترتيب الفوائت، والأكثر على وجوبه مع الذكر لا النسيان. وقال الشافعي: لا يجب الترتيب فيها.

واختلفوا فيما تذكر فائته في وقت حاضرة ضيق، هل يبدأ بالفائته وإن خرج وقت الحاضرة، أو يبدأ بالحاضرة، أو يتخير؟  
فقال بالأول: مالك.

وقال بالثاني: الشافعي، وأصحاب الرأي، وأكثر أصحاب الحديث.

وقال بالثالث: أشهب.

وقال عياض: محل الخلاف إذا لم تكثر الصلوات الفوائت، فأما إذا كثرت فلا خلاف أن يبدأ بالحاضرة، واختلفوا في حد القليل. ف قيل: صلاة يوم، وقيل: أربع صلوات.

وفيه: جواز اليمين من غير استحلاف إذا اقتضت مصلحة من زيادة طمأنينة، أو نفي توهم.

وفيه: ما كان النبي ﷺ عليه من مكارم الأخلاق، وحسن التآني مع أصحابه، وتألفهم، وما ينبغي الاقتداء به في ذلك.

وفيه: استحباب قضاء الفوائت في الجماعة، وبه قال أكثر أهل العلم إلا الليث، مع أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة إذا فاتت، والإقامة للصلاة الفائتة.

واستدل به على عدم مشروعية الأذان للفائتة، وأجاب من اعتبره بأن المغرب كانت حاضرة ولم يذكر الراوي الأذان لها، وقد علم من عاداته ﷺ الأذان للحاضرة، واستدل بالحديث على أن وقت المغرب متسع؛ لأنه قدم العصر عليه، فلو كان ضيقاً لبدأ بالمغرب، ولا سيما على قول الشافعي في قوله بتقديم الحاضرة، وهو الذي قال بأن وقت المغرب ضيق، فيحتاج إلى الجواب عن هذا الحديث (١).





باب فضل الجماعة ووجوبها

الحديث الخامس والخمسون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ». رواه البخاري (٦٤٥) والأذان، ومسلم (٦٥٠) المساجد.

قوله ﷺ: « الْجَمَاعَةُ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ ».

قال الحافظ: ( أي المنفرد، يقال فذ الرجل من أصحابه إذا بقي منفردًا وحده، وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع، وسياقه أوضح، ولفظه: « صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ ».

قوله ﷺ: « بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ».

قال الترمذي: عامة من رواه قالوا: خمسًا وعشرين، إلا ابن عمر فإنه قال: سبعمائة وعشرين. قلت: لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه خمس وعشرون، لكن العمري ضعيف، ووقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فإنه قال فيه بخمس وعشرين، وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله، وأصحاب نافع، وإن كان راويها ثقة. وأما ما وقع عند مسلم من رواية الضحاك بن عثمان عن نافع بلفظ: « بضع وعشرين »، فليست مغايرة لرواية الحفاظ؛ لصدق البضع على السبع، وأما غير ابن عمر فصح عن أبي سعيد، وأبي هريرة كما في هذا الباب، وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة، وعند أبي بن كعب عند ابن ماجه ولحاكم، وعن عائشة وأنس عند السراج، وورد أيضًا من

طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت، وكلها عند الطبراني، واتفق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية أبي فقال أربع أو خمس على الشك، وسوى رواية لأبي هريرة عند أحمد، قال فيها سبع وعشرون، وفي إسنادها شريك القاضي وفي حفظه ضعف.

وفي رواية لأبي عوانة بضعة وعشرين، وليست مغايرة أيضًا لصدق البضع على الخمس، فرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسبع، إذ لا أثر للشك، واختلف في أيهما أرجح، فقليل: رواية الخمس لكثرة روايتها، وقيل: رواية السبع لأن فيها زيادة من عدل حافظ، ووقع الاختلاف في وضع آخر من الحديث وهو ميمز العدد المذكور ففي الروايات كلها التعبير بقوله: «درجة» أو حذف الميمز، إلا طرق حديث أبي هريرة، ففي بعضها «ضعفًا»، وفي بعضها «جزءًا»، وفي بعضها «درجة»، وفي بعضها «صلاة»، ووقع هذا الأخير في بعض طرق حديث أنس، والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة، ويحتمل أن ذلك من التفتن في العبارة.

وقد جمع بين رواية الخمس والسبع بوجوه: منها أن ذكر القليل لا ينفي الكثير، وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد.

الوجه الثاني: لعله عليه السلام أخبر بالخمس، ثم أعلمه الله بزيادة الفضل، فأخبر بالسبع.

ثالثها: أن اختلاف العديدين باختلاف مميزها، وعلى هذا فقليل: الدرجة أصغر من الجزء.

رابعها: الفرق بقرب المسجد وبعده.

خامسها: الفرق بحال المصلي كأن يكون أعلم وأخشع.

سادسها: الفرق بإيقاعها في المسجد أو في غيره.

سابعها: الفرق بالمنتظر للصلاة وغيره.

ثامنها: الفرق بإدراك كلها أو بعضها.

تاسعها: الفرق بكثرة الجماعة وقتهم.

عاشرها: السبع مختصة بالفجر والعشاء، وقيل: بالفجر

والعصر، والخمس بما عدا ذلك.

حادي عشرها: السبع مختصة بالجهرية، والخمس بالسرية، وهذا

الوجه عندي أوجهها. ثم إن الحكمة في هذا العدد الخاص غير محققة المعنى.

ونقل الطيبي عن التوريشي ما حاصله: إن ذلك لا يدرك

بالرأي، بل مرجعه إلى علم النبوة التي قصرت علوم الألباء عن إدراك

حقيقتها كلها. ثم قال: ولعل الفائدة هي اجتماع المسلمين مصطفىين

كصفوف الملائكة، والافتداء بالإمام، وإظهار شعائر الإسلام، وغير

ذلك (١).

قال ابن دقيق العيد: (استدل به على صحة صلاة الفذ، وأن

الجماعة ليست بشرط، ووجه الدليل منه أن لفظة: ((أفعل)) تقتضي

وجود الاشتراك في الأصل مع التفاضل في أحد الجانبين، وذلك

يقتضي وجود فضيلة في صلاة الفذ، وما لا يصح فلا فضيلة فيه، ولا

يقال: إنه قد وردت صيغة ((أفعل)) من غير اشتراك في الأصل، لأن

هذا إنما يكون عند الإطلاق، وأما التفاضل بزيادة عدد فيقتضي بياناً،

ولا بد أن يكون ثمة جزء معدود يزيد عليه أجزاء أخرى (٢).

(١) باختصار من فتح الباري (٢/ ١٥٥-١٥٦).

(٢) إحكام الأحكام (٢/ ١٠٢، ١٠٣) باختصار.

الحديث السادس والخمسون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ ، فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ . وَلَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا انتَظَرَ الصَّلَاةَ . »

متفق عليه، واللفظ للبخاري.

رواه البخاري (٦٥٧) الأذان، ومسلم (٦٥١) (٢٥٢)

المساجد.

قال الحافظ ما ملخصه: ( وقد خاض قومٌ في تعيين الأسباب المقتضية للدرجات المذكورة، قال ابن الجوزي: وما جاءوا بطائل. وقال المحب الطبري: ذكر بعضهم أن في حديث أبي هريرة - يعني ثالث أحاديث الباب - إشارة إلى بعض ذلك ويضاف إليه أمور أخرى وردت في ذلك، وقد فصلها ابن بطال، وتبعه جماعة من الشارحين، وتعقب الزين بن المنير بعض ما ذكره، واختار تفصيلاً آخر أورده، وقد نقحت ما وقفت عليه من ذلك، وحذفت ما لا يختص بصلاة الجماعة:

فأولها: إجابة المؤذن بنية الصلاة في الجماعة، والتبكير إليها في أول الوقت، والمشي إلى المسجد بالسكينة، ودخول المسجد داعياً، و صلاة التحية عند دخوله، كل ذلك بنية الصلاة في الجماعة.

سادسها: انتظار الجماعة.

سابعها: صلاة الملائكة عليه واستغفارهم له.

ثامنها: شهادتهم له.

تاسعها: إجابة الإقامة.

عاشرها: السلامة من الشيطان حين يفر عند الإقامة.

حادي عشرها: الوقوف منتظرًا إحرام الإمام، أو الدخول معه

في أي هيئة وجده عليها.

ثاني عشرها: إدراك تكبيرة الإحرام كذلك.

ثالث عشرها: تسوية الصفوف وسد فرجها.

رابع عشرها: جواب الإمام عند قوله: سمع الله لمن حمده.

خامس عشرها: الأمن من السهو غالبًا، وتنبية الإمام إذا سها

بالتسبيح أو الفتح عليه.

سادس عشرها: حصول الخشوع والسلامة عما يلهي غالبًا.

سابع عشرها: تحسين الهيئة غالبًا.

ثامن عشرها: احتفاف الملائكة به.

تاسع عشرها: التدرب على تجويد القراءة وتعلم الأركان

والأبغاض.

العشرون: إظهار شعائر الإسلام.

الحادي والعشرون: إرغام الشيطان بالاجتماع على العبادة،

والتعاون على الطاعة ونشاط المتكاسل.

الثاني والعشرون: السلامة من صفة النفاق، ومن إساءة غيره

الظن بأنه ترك الصلاة رأسًا.

الثالث والعشرون: رد السلام على الإمام.

الرابع والعشرون: الانتفاع باجتماعهم على الدعاء والذكر، وعود بركة الكامل على الناقص.

الخامس والعشرون: قيام نظام الألفة بين الجيران، وحصول تعاهدتهم في أوقات الصلوات.

فهذه خمس وعشرون خصلة، ورد في كل منها أمر، أو ترغيب يخصه، وبقي منها أمران يختصان بالجهرية، وهما: الإنصات عند قراءة الإمام، والاستماع لها. والتأمين عند تأمينه، ليوافق تأمين الملائكة، ولهذا يترجح أن السبع تختص بالجهرية. والله أعلم (١).

قال العلامة ابن باز: ( في هذا الترجيح نظر، والأظهر عموم الحديث لجميع الصلوات الخمس، وذلك من زيادة فضل الله سبحانه لمن يحضر الصلاة في جماعة ) (٢).

قال الشيخ عبد الله آل بسام: ( ما يؤخذ من الحديث:

١- فضيلة صلاة الجماعة في المسجد، ومضاعفتها، وفضيلة الجماعة تحصل بأي عدد يصدق عليه معنى الجماعة، على أن كثرة العدد أدعى لحصول الزيادة في الثواب، وذلك لما رواه أصحاب السنن، وأحمد من حديث أبي بن كعب مرفوعاً من أن صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الواحد.

٢- النقص في صلاة المنفرد، وتأخرها في الفضل عن صلاة

الجماعة.

(١) فتح الباري (٢/١٥٦، ١٥٧).

(٢) هامش الفتح (٢/١٥٧).

٣- أن الجماعة ليست شرطاً للصلاة، فتُجزىء من المنفرد على نقص كبير في ثوابها.

٤- أن كل هذا الفضل من رفعة الدرجات، وحط الخطايا، واستغفار الملائكة مترتب على إحسان الوضوء، والخروج من البيت إلى المسجد لقصد الصلاة بنية خالصة. فالثواب المذكور مترتب على مجموع الأعمال، فلو خلا منه جزء لم يترتب عليه ما ذكر من الأجر.

٥- أن لمنتظر الصلاة ثواب من هو في الصلاة (١).



الحديث السابع والخمسون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَثْقَلَ الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فُتِّقَامَ، ثُمَّ أُمِرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُنْطَلِقَ فِي رَجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ »

رواه البخاري (٦٥٧) الأذان، ومسلم (٦٥١) (٢٥٢)

المساجد.

قوله ﷺ: « أَثْقَلَ الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ » .

دل هذا على أن الصلوات كلها ثقيلة على المنافقين، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى ﴾ [التوبة: ٥٤] . وإنما كانت العشاء والفجر أثقل عليهم من غيرها لقوة الداعي إلى تركها، لأن العشاء وقت السكون والراحة، والصبح وقت لذة النوم.

قوله ﷺ: « وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا » .

أي من مزيد الفضل.

قوله ﷺ: « لَأَتَوْهُمَا » .

أي الصلاتين، والمراد: لأتوا إلى المحل الذي يصليان فيه جماعة،

وهو المسجد.

قوله ﷺ: « وَلَوْ حَبَوًّا » .

أي: يزحفون لو منعهم مانع من المشي، كما يزحف الصغير (١).

(١) بتصرف من الفتوح (١٦٦/٢).



وبوب البخاري - رحمه الله - على هذا الحديث: (باب وجوب صلاة الجماعة).

قال: وقال الحسن: إن منعه أمه عن العشاء في الجماعة شفقة، لم يطعها.

قال الحافظ: (هكذا بت الحكم في هذه المسألة، وكأن ذلك لقوة دليلها عنده، لكن أطلق الوجوب، وهو أعم من كونه وجوب عين أو كفاية، إلا أن الأثر الذي ذكره عن الحسن يشعر بكونه يريد أنه وجوب عين،، لما عرف من عاداته أنه يستعمل الآثار لتوضيحها وتكميلها، وتعيين أحد الاحتمالات في حديث الباب، وبهذا يجاب من اعترض عليه، بأن قول الحسن يستدل له لا به، ولم ينبه أحد من الشراح على من وصل أثر الحسن، وقد وجدته بمعناه، وأتم منه، وأصرح في كتاب الصيام للحسين بن الحسن المروزي بإسناد صحيح عن الحسن في رجل يصوم - يعني تطوعاً - فتأمره أمه أن يفطر. قال: فليفطر ولا قضاء عليه، وله أجر الصوم وأجر البر. فقليل: فتنهاه أن يصلي العشاء في جماعة. قال: ليس ذلك لها، هذه فريضة.

وأما حديث الباب: فظاهر في كونها فرض عين، لأنها لو كانت سنة، لم يهدد تاركها بالتحريق، ولو كانت فرض كفاية لكانت قائمة بالرسول ﷺ ومن معه.

وإلى القول بأنها فرض عين، ذهب عطاء، والأوزاعي، وأحمد، وجماعة من محدثي الشافعية، كأبي ثور، وابن خزيمة، وابن المنذر، وابن حبان، وبالمع داود ومن تبعه فجعلها شرطاً في صحة الصلاة.

وظاهر نص الشافعي: أنها فرض كفاية، وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه، وقال به كثير من الحنفية والمالكية، والمشهور عند الباقيين أنها سنة مؤكدة (١).

قوله ﷺ: «أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فُتِّقَامَ، ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ». قال النووي: (فيه أن الإمام إذا عرض له شغل يستخلف من يصلي بالناس).

وإنما هم بإتيانهم بعد إقامة الصلاة، لأن بذلك الوقت يتحقق مخالفتهم، وتخلفهم، فيتوجه اللوم عليهم، وفيه جواز الانصراف بعد إقامة الصلاة لعذر (٢).

وقد ذكر الإمام ابن القيم - رحمه الله - في كتابه ((الصلاة وحكم تاركها)) أدلة القائلين بالوجوب، ونحن نذكر ما ذكره مختصراً. قال - رحمه الله - : قال الموجبون: قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢].

ووجه الاستدلال بالآية من وجوه: أحدها: أمره سبحانه لهم بالصلاة في الجماعة، ثم أعاد هذا الأمر سبحانه مرة ثانية في حق الطائفة الثانية بقوله: ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، وفي هذا دليل على أن الجماعة فرض على الأعيان، إذ لم يسقطها سبحانه عن الطائفة الثانية بفعل الأولى، ولو كانت الجماعة سنة لكان

(١) فتح الباري (٢/ ١٤٨).

(٢) شرح النووي (٥/ ٢١٥، ٢١٦).

أولى الأعذار بسقوطها عذر الخوف، ولو كانت فرض كفاية لسقطت بفعل الطائفة الأولى.

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ \* خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾ [القلم: ٤٢، ٤٣]، ووجه الاستدلال بها أنه سبحانه عاقبهم يوم القيامة، بأن حال بينهم وبين السجود لما دعاهم إلى السجود في الدنيا فأبوا أن يجيبوا الداعي، إذا ثبت هذا، فإجابة الداعي هي إتيان المسجد بحضور الجماعة، لا فعلها في بيته وحده.

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ووجه الاستدلال بالآية أنه سبحانه أمرهم بالركوع، وهو الصلاة، وعبر عنها بالركوع لأنه من أركانها، والصلاة يعبر عنها بأركانها وواجباتها. إذا ثبت هذا الأمر المقيّد بصفة أو حال، لا يكون المأمور ممثلاً إلا بالإتيان به على تلك الصفة والحال.

الدليل الرابع: «والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر بحطب فيحتطب، ثم أمر الناس بالصلاة فيؤذن لها، ثم أمر رجلاً فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم».

الدليل الخامس: ما رواه مسلم في صحيحه أن رجلاً أعمى قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ. فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ فَرَخَّصَ لَهُ فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ «هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ». فَقَالَ نَعَمْ. قَالَ «فَاجِبٌ».

وفي مسند الإمام أحمد: قال ﷺ: «مَا أَجِدُ لَكَ رُخْصَةً».

الدليل السادس: ما رواه أبو داود، وأبو حاتم بن حبان في صحيحه عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَمِعَ الْمُنَادِيَ فَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ اتِّبَاعِهِ عُذْرٌ». قَالُوا وَمَا الْعُذْرُ قَالَ خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ «لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّاهَا» (١).

الدليل السابع: ما رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ غَدًا مُسْلِمًا فَلْيَحَافِظْ عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِنَبِيِّكُمْ ﷺ سُنَنَ الْهُدَى وَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى وَلَوْ أَنَّكُمْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ كَمَا يُصَلِّي هَذَا الْمُتَخَلِّفُ فِي بَيْتِهِ لَتَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ لَضَلَلْتُمْ وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَتَطَهَّرُ فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ ثُمَّ يَعْبُدُ إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ يَخْطُوهَا حَسَنَةً وَيَرْفَعُهُ بِهَا دَرَجَةً وَيَحُطُّ عَنْهُ بِهَا سَيِّئَةٌ وَلَقَدْ رَأَيْنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ مَعْلُومُ النِّفَاقِ وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ يَهَادَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ» (٢).

الدليل الثامن: ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيُؤَمِّمُهُمْ أَحَدُهُمْ وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَبُهُمْ» (٣).

ووجه الاستدلال به أنه أمر بالجماعة، وأمره على الوجوب.  
الدليل التاسع: أنه ﷺ: «رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ» (١).

(١) الحديث صححه الألباني في الإرواء على شرط الشيخين.

(٢) رواه مسلم (٦٥٤) المساجد.

(٣) رواه مسلم (٦٧٢) المساجد.

الدليل العاشر: ما رواه أبو داود في سننه، والإمام أحمد في مسنده، من حديث أبي الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ: « مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْيَةٍ فَلَا يُؤَذَّنُ وَلَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَوَاتُ إِلَّا اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ عَلَيْكَ بِالْجُمَاعَةِ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذَّنْبُ الْقَاصِيَةَ » (٢).

الدليل الحادي عشر: ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي الشعثاء المحاربي قال: « كُنَّا قُعُودًا فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ يَمْشِي ، فَاتَّبَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بَصَرُهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ . فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ . »

الدليل الثاني عشر: إجماع الصحابة رضي الله عنهم: عن أبي موسى الأشعري: من سمع المنادي فلم يجب بغير عذر، فلا صلاة له. وعن عليّ قال: من سمع النداء فلم يأت، لم تجاوز صلاته رأسه، إلا من عذر (٣).



(١) رواه الترمذي (٢٣٠) الصلاة، وابن ماجه (١٠٠٤) إقامة الصلاة، وقال محقق الكتاب: وهذا سند صحيح. والله أعلم.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٤٧) الصلاة، والنسائي (١٠٦/٢)، (١٠٧)، الإمامة، وأحمد (١٩٦/٥) (٤٤٦/٦). وحسن إسناده محقق كتاب الصلاة.

(٣) رواه أبو داود (٥٤٧) الصلاة، والنسائي (١٠٦/٢)، (١٠٧)، الإمامة، وأحمد (١٩٦/٥)، (٤٤٦/٦). وحسن إسناده محقق كتاب الصلاة.

الحديث الثامن والخمسون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ أَمْرًا إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا ».

فقال بلال بن عبد الله: والله لنمنعهن. قال: فأقبل عليه عبد الله فَسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا ما سمعته سبه مثله قط، وقال: أخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول: والله لنمنعهن.

وفي لفظ لمسلم: « لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ». رواه البخاري (٨٧٣) الأذان، ومسلم (٤٤٢) (١٣٤) (١٣٥) (١٤٠) الصلاة.

قال ابن دقيق العيد: ( الحديث صريح في النهي عن المنع للنساء عن المساجد عند الاستئذان. وقوله في الرواية الأخرى: « لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ »، يشعر أيضًا بطلبهن للخروج، فإن المانع إنما يكون بعد وجود المقتضي، ويلزم من النهي عن منعهن من الخروج إباحته لهن؛ لأنه لو كان ممتنعًا لم ينه الرجال عن منعهن منه، والحديث عام في النساء، ولكن الفقهاء خَصَّوه بشروط وحالات، منها: أن لا يتطيبن، وهذا الشرط مذكور في الحديث ففي بعض الروايات: « وَلْيُخْرِجْنَ ثِيَابَاتٍ »، وفي بعضها: « إِذَا شَهِدَتْ إِحْدَاكُنَّ الْمَسْجِدَ، فَلَا تَمَسَّ طِيْبًا »، وفي بعضها: « إِذَا شَهِدَتْ إِحْدَاكُنَّ الْعِشَاءَ فَلَا تَطِيبُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ »، فيلحق بالطيب ما في معناه، فإن الطيب إذا منع منه لما فيه من تحريك داعية الرجال وشهوتهم، وربما يكون سببًا لتحريك شهوة المرأة أيضًا، فما أوجب هذا المعنى إلحاق به، وقد صح أن النبي ﷺ قال: « أَيُّهَا امْرَأَةُ أَصَابَتْ بُخُورًا؛

فَلَا تَشْهَدْ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ»، ويلحق به أيضًا حسن الملابس، ولبس الحلي الذي يظهر أثره في الزينة، وحمل بعضهم قول عائشة - رضي الله عنها - في الصحيح: «لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى مَا أَخَذَتِ النِّسَاءُ لَمَنْعَهُنَّ الْمُسْجِدَ، كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى هَذَا» (١) تعني إحداث حسن الملابس، والطيب، والزينة. ومما خصَّ به بعضهم هذا الحديث أن منع الخروج إلى المسجد للمرأة الجميلة المشهورة جائز. ومما ذكره بعضهم مما يقتضي التخصيص أن يكون بالليل، وقد ورد في كتاب مسلم ما يشعر بهذا المعنى، ففي بعض طرقة: «لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ»، فالتقييد بالليل قد يشعر بما قال.

ومما قيل أيضًا في تخصيص هذا الحديث، ألا يزاكن الرجال. وبالجمله: فمدار هذا كله النظر إلى المعنى، فما اقتضاه المعنى من المنع، جعل خارجًا عن الحديث وخص العموم به (٢).

قال الحافظ: (وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث وغيره ما يدل على أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد، وذلك في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بلفظ: «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ وَيُؤْتِيَهُنَّ خَيْرٌ هُنَّ» (٣) أخرجه أبو داود، وصححه ابن خزيمة، ولأحمد والطبراني من حديث أم حميد الساعدية: أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أحب الصلاة معك، قال: «قَدْ عَلِمْتُ، وَصَلَاتُكَ فِي بَيْتِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي حُجْرَتِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي

(١) أخرجه البخاري (٨٦٩) الأذان، ومسلم (٤٤٥) الصلاة.

(٢) إحكام الأحكام (٢/ ١٣٩-١٤٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٦٧) وقال الشيخ الألباني صحيح.

حُجِّرَتْكِ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِكَ فِي دَارِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي دَارِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ» (١) وإسناد أحمد حسن، وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود، ووجه كون صلاتها في الإخفاء أفضل، تحقق الأمن فيه من الفتنة، ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة.

ومن ثم قالت عائشة - رضي الله عنها - ما قالت، وتمسك بعضهم بقول عائشة في منع النساء مطلقاً؛ وفيه نظر، إذ لا يترتب على ذلك تغير الحكم، لأنها علقته على شرط لم يوجد، بناء على ظن ظنته، فقالت: «لورأى لمنع» فيقال عليه: لم ير ولم يمنع، فاستمر الحكم، حتى أن عائشة لم تصرح بالمنع، وإن كان كلامها يشعر بأنها كانت ترى المنع. وأيضاً فقد علم الله سبحانه ما سيحدثن فما أوحى إلى نبيه بمنعهن، ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد، لكان منعهن من غيرها كالأسواق أولى، وأيضاً فالإحداث وقع من بعض النساء لا من جميعهن، فإن تعين المنع فليكن لمن أحدثت.

والأولى أن ينظر إلى ما يخشى منه الفساد فيجتنب، لإشارته ﷺ إلى ذلك بمنع التطيب والزينة وكذلك التقييد بالليل كما سبق (٢).

وقال ابن دقيق العيد ما ملخصه: (ويمكن أن يقال فيه وجه آخر وهو أن في قوله ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ الْمَسَاجِدَ» مناسبة تقتضي - الإباحة، أعني كونهن «إِمَاءَ اللَّهِ» بالنسبة إلى خروجهن إلى مساجد الله،

(١) أخرجه أحمد (٦/٣٧١).

(٢) فتح الباري (٢/٤٠٧).



ولهذا كان التعبير بإماء الله أوقع في النفس من التعبير بالنساء لوقيل، وإذا كان مناسباً أمكن أن يكون علة للجواز، وإذا انتفى، انتفى الحكم، لأن الحكم يزول بزوال علته، والمراد بالانتفاء هنا انتفاء الخروج إلى المساجد، أي: الصلاة.

وأخذ من إنكار عبد الله بن عمر رضي الله عنه على ولده وسبه إياه: تأديب المعارض على السنن برأيه، والعامل بهواه، وتأديب الرجل ولده، وإن كان كبيراً في تغيير المنكر، وتأديب العالم من تعليم عنده إذا تكلم بما لا ينبغي (١).



(١) إحكام الأحكام (٢/١٤٣، ١٤٤) باختصار.

الحديث التاسع والخمسون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: « صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ » .

رواه البخاري (٩٣٧) الجمعة، ومسلم (٧٢٩) صلاة المسافرين.

وفي لفظ: « فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ وَالْفَجْرُ وَالْجُمُعَةُ فَفِي بَيْتِهِ » .

رواه البخاري (١١٧٢) التهجد، ومسلم (٧٢٩) صلاة المسافرين.

وفي لفظ للبخاري: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصَةُ:

« أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَ مَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ ، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا » .

رواه البخاري (١١٧٣) التهجد.

قال النووي - رحمه الله - : ( فيه استحباب النوافل الراتبة في البيت، كما يستحب فيه غيرها، ولا خلاف في هذا عندنا وبه قال الجمهور، وسواء عندنا وعندهم راتبة فرائض النهار والليل .

قال جماعة من السلف: الاختيار فعلها في المسجد كلها، وقال مالك والثوري: الأفضل فعل نوافل النهار الراتبة في المسجد، وراتبة الليل في البيت، ودليلنا هذه الأحاديث الصحيحة، وفيها التصريح بأنه ﷺ يصلي سنة الصبح والجمعة في بيته، وهما صلاتا نهار، مع قوله ﷺ: «

أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمُرءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» (١) وهذا عام صحيح صريح لا معارض له، فليس لأحد العدول عنه. والله أعلم (٢).

قال ابن دقيق العيد: ( هذا الحديث يتعلق بالسنن الرواتب التي قبل الفرائض وبعدها، ويدل على هذا العدد منها. وفي تقديم السنن على الفرائض وتأخيرها عنها معنى لطيف مناسب: أما في التقديم: فلأن الإنسان يشتغل بأمور الدنيا وأسبابها، فتتكيف النفس من ذلك بحالة بعيدة عن حضور القلب في العبادة والخشوع فيها، الذي هو روحها، فإذا قدمت السنن على الفريضة تأنست النفس بالعبادة، وتكيفت بحالة تقرب من الخشوع، فيدخل في الفرائض على حالة حسنة لم تكن تحصل له لو لم تقدم السنة، فإن النفس مجبولة على التكيف بما هي فيه لا سيما إذا كثر أوطال، وورود الحالة المنافية لما قبلها قد يحوثر الحالة السابقة أويضعفه، وأما السنن المتأخرة: فلما ورد أن النوافل جابرة لنقصان الفرائض، فإذا وقع الفرض ناسب أن يكون بعده ما يجبر خللاً فيه إن وقع (٣).



(١) أخرجه البخاري (٧٣١)، ومسلم (٨٧١) كتاب المسافرين.

(٢) شرح النووي (٦/١٤، ١٥).

(٣) إحكام الأحكام (٢/١٤٧، ١٤٨).

الحديث الستون:

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «لَمْ يَكُنْ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُداً مِنْهُ عَلَى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ».

رواه البخاري (١١٦٩)، ومسلم (٧٢٤) (٩٤) صلاة المسافرين.

وفي لفظٍ لمسلم: «رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

رواه مسلم (٧٢٥) صلاة المسافرين.

قال النووي - رحمه الله - : ( قولها: «لَمْ يَكُنْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مُعَاهَدَةً مِنْهُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ » فيه دليل على عظم فضلها، وأنها سنة ليست واجبتين، وبه قال جمهور العلماء. وقد حكى القاضي عياض عن الحسن البصري - رحمهما الله تعالى - وجوبها، والصواب: عدم الوجوب، لقولها: «عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ»، مع قوله ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ» قال: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قال «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ».

وقد يستدل به لأحد القولين عندنا في ترجيح سنة الصبح على الوتر، لكن لا دلالة فيه، لأن الوتر كان واجباً على رسول الله ﷺ فلا يتناوله هذا الحديث.

قوله ﷺ: «رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»  
أي من متاع الدنيا (١).

وقد كان النبي ﷺ لا يدع ركعتي الفجر والوتر في السفر والمرض، وهذا يدخل في قول عائشة - رضي الله عنها - : «أَشَدَّ تَعَاهُداً».

أما بقية السنن الرواتب فلم يكن يداوم عليها في السفر، وفي الصحيح أن ابن عمر - رضي الله عنهما - رأى بعض أصحابه يصلون فسأل عن صلاتهم فقليل: «يسبحون»، أي: يصلون السبحة - أي النافلة - وسميت النافلة سبحة لأن التسييح في الركوع والسجود سنة. فقال - رضي الله عنهما - : «لَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا لَأَتِمَّمْتُ» أي أنه إذا قصرت الفريضة فمن باب أولى لا تصلي النافلة.

فسنة الفجر والوتر أكثر النوافل تأكيداً، واختلفوا في وجوبها، وكل ما يدل على الوجوب من ظاهر الأوامر الشريعة مصروف عن الوجوب بقرينة قوله ﷺ لضمام بن ثعلبة كما في الصحيح لما قال: هَلْ عَلَيَّ غيرها - أي الصلوات الخمس؟ قال: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، وقوله عز وجل في حديث الإسراء والمعراج: «هُنَّ خَمْسٌ، وَهُنَّ خَمْسُونَ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ» أي خمس في العمل وخمسون في الأجر، فالصلوات الواجبة هي الخمس وحدها، إلا ما أوجبه العبد على نفسه بالنذر. فائدة: يُسن تخفيف ركعتي الفجر، وصلاتهما في أول طلوع الفجر.

قال الإمام النووي: (وهو مذهب مالك والشافعي والجمهور، وقال بعض السلف: لا بأس بإطالتهما، ولعله أراد أنها ليست محرمة، ولم يخالف في استحباب التخفيف، وقد بالغ قوم فقالوا: لا قراءة فيهما أصلاً، حكاه الطحاوي والقاضي، وهو غلطٌ بَيِّنٌ، فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة التي ذكرها مسلم بعد هذا أن رسول الله ﷺ كان يقرأ فيهما بعد الفاتحة بـ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» [الكافرون: ١]، و«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: ١].

وفي رواية: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، و﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا﴾ [آل عمران: ٦٤]، وثبت في الأحاديث الصحيحة: لا صلاة إلا بقراءة، ولا صلاة إلا بأَم الكتاب، ولا تجزيء صلاة لا يقرأ فيها بالقرآن (١).

فائدة ثانية: قال الإمام النووي: (تكره الصلاة من طلوع الفجر إلا سُنَّة الصبح وما له سبب، ولأصحابنا في المسألة ثلاثة أوجه: أحدها: هذا، ونقله القاضي عن مالك والجمهور، والثاني: لا تدخل الكراهة حتى يصلي سُنَّة الصبح، والثالث: لا تدخل الكراهة حتى يصلي فريضة الصبح، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا) (٢).



(١) شرح النووي (٥/٦).

(٢) شرح النووي (٤/٦).

## باب الأذان

الحديث الحادي والستون:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: «أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ».

رواه البخاري (٦٠٥) الأذان، ومسلم (٣٧٨) الصلاة.

قال الحافظ: (الأذان لغة: الإعلام، قال الله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٣]، واشتقاقه من الأذن، وهو الاستماع. وشرعاً: الإعلام بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة.

قال القرطبي وغيره: الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة. لأنه بدأ بالأكبرية، وهي تتضمن وجود الله، وكمالته، ثم ثنى بالتوحيد ونفي الشريك، ثم بإثبات الرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم، ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة بالرسالة، لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم دعا إلى الفلاح، وهو البقاء الدائم، وفيه الإشارة إلى المعاد، ثم أعاد ما أعاد توكيداً.

ويحصل من الأذان الإعلام بدخول الوقت، والدعاء إلى الجماعة، وإظهار شعائر الإسلام (١).

قال العلامة عبد الله آل بسام: (اختلف العلماء في حكم الأذان والإقامة: فذهب الإمام أحمد، وبعض المالكية، وبعض الشافعية، وعطاء إلى أنها واجبان على الكفاية للرجال البالغين، مستدلين على ذلك بأدلة كثيرة منها حديث الباب، لأن الأمر يقتضي الوجوب، ومنها ما في

(١) فتح الباري (٢/ ٩٢).

الصحيحين عن مالك بن الحويرث: «فَلْيُؤْذَنُ لَكُمْ أَحَدُكُمْ» (١)، وغير ذلك من الأحاديث، ولأنه من شعائر الإسلام الظاهرة التي يقاتل من تركها.

وقد خص بعض هؤلاء الوجوب بالرجال دون النساء، لما روى البيهقي عن ابن عمر بإسناد صحيح: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ» (٢)، ولأنه مطلوب منهن خفض الصوت والتستر، ولسن من أهل الجماعة المطلوب لها الاجتماع.

وذهبت الحنفية، والشافعية إلى أنهما سُتَّتَانِ وليسا بواجبين. مستدلين بما صحح كثير من الأئمة من أن النبي ﷺ ليلة المزدلفة لم يؤذن، وإنما أقام فقط. ويعارض ما نقل من تركه الأذان بما روى البخاري عن ابن مسعود: «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى فِي جَمْعٍ بِأَذَانَيْنِ وَإِقَامَتَيْنِ». على أن شيخ الإسلام ((ابن تيمية)) ذكر في ((الأختيارات)) أن طوائف من القائلين بسنية الأذان يقولون: إذا اتفق أهل بلد على تركه قوتلوا. فالنزاع مع هؤلاء قريب من اللفظي، لأن كثيراً من العلماء يطلقون القول بالسنة على ما يؤذم ويُعاقب تاركه شرعاً.

أما من زعم أنه سنة لا إثم على تاركه، فقد أخطأ. اهـ. كلامه (

(٣)

قوله: «أَمْرٌ بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتَرَ الْإِقَامَةَ»

(١) أخرجه البخاري (٦٨٥) كتاب الأذان.

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٤٠٨/١)، وضعفه الشيخ الألباني رحمه الله في الضعيفة (٨٧٩).

(٣) تيسير العلام (١/١١٨، ١١٩).



قال ابن دقيق العيد: ( المختار عند أهل الأصول أن قوله: « أمر راجع إلى أمر النبي ﷺ، وكذا: « أمرنا »، و« مُهِينَا »؛ لأن الظاهر إنصرافه إلى من له الأمر والنهي شرعاً، ومن يلزم اتباعه ويحتج بقوله، وهو النبي ﷺ، وفي هذا الموضع زيادة على هذا، وهو أن العبادات والتقدير فيها لا تؤخذ إلا بتوقيف ) (١).

قوله: « أَنْ يَشْفَعَ » .

أي: يأتي بألفاظه شفعا. قال الزين بن المنير: وصف الأذان بأنه شفع يفسره قوله: « مَثْنَى مَثْنَى »؛ أي: مرتين مرتين، وذلك يقتضي أن تستوي جميع ألفاظه في ذلك، لكن لم يختلف في أن كلمة التوحيد التي في آخره مفردة، فيحمل قوله: « مَثْنَى » على سواها.

وقوله في رواية البخاري: « وَأَنْ يُؤْتَرَ الْإِقَامَةُ إِلَّا الْإِقَامَةُ » .

المراد بالمنفي غير المراد بالمثبت، فالمراد بالمثبت جميع الألفاظ المشروعة عند القيام إلى الصلاة، والمراد بالمنفي خصوص قوله: « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ »، وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الإقامة، وأجاب بعض الشافعية بأن التثنية في تكبيرة الإقامة بالنسبة إلى الأذان إفراد، قال النووي: ولهذا يستحب أن يقول المؤذن كل تكبيرتين بنفس واحد.

قلت: وهذا إنما يتأتى في أول الأذان لا في التكبير الذي في آخره، وعلى ما قال النووي ينبغي للمؤذن أن يفرد كل تكبيرة من اللتين في آخره بنفس، ويظهر بهذا التقرير ترجيح قول من قال بتربيع التكبير في أوله على من قال بتثنيته، مع أن لفظ ((الشفع)) يتناول التثنية والتربيع.

وأما الترجيح في التشهدين، فالأصح في صورته أن يشهد بالوحدانية ثنتين، ثم بالرسالة ثنتين، ثم يرجع فيشهد كذلك. فهو وإن كان في العدد مربعاً فهو في الصورة مثني والله أعلم (١).  
 فائدة: قال الحافظ: ( قيل الحكمة في ثنية الأذان، وإفراد الإقامة، أن الأذان لإعلام الغائبين فيكرر ليكون أوصل إليهم، بخلاف الإقامة فإنها للحاضرين، ومن ثم استحب أن يكون الأذان في مكان عال بخلاف الإقامة، وأن يكون الصوت في الأذان أرفع منه في الإقامة، وأن يكون الأذان مرتلاً والإقامة مسرعة، وكرر « قد قامت الصلاة »؛ لأنها المقصودة من الإقامة بالذات ) (٢).

قلت: وقد استحب الألباني - رحمه الله - أن يكون الأذان في مكبر الصوت، لأنها إعلام للغائبين، والإقامة بدون استعمال المكبر. ومن فوائد ذلك أن الناس لو تعودوا سماع الإقامة من المكبر، فإنهم في الغالب تفوتهم تكبيرة الإحرام أو الركعة الأولى، واستحب بعضهم أيضاً أن يكون الأذان خارج المسجد كما كان على عهد النبي ﷺ.  
 قال العلامة عبد الله آل بسام: ( واختلفوا في ترجيع الأذان، ومعنى الترجيع: أن يقول المؤذن التشهد خافضاً به صوته، ثم يعيده رافعاً صوته.

فذهبت المالكية والشافعية إلى استحبابه، وهو عمل أهل الحجاز، أخذاً بحديث أبي مخذورة، فإن النبي ﷺ لقنه إياه في مكة.

(١) باختصار من الفتح (٩٩/٢).

(٢) فتح الباري (١٠١/٢).

وذهبت الحنفية إلى عدم الاستحباب، احتجاجاً بالظاهر من حديث عبد الله بن زيد، والإمام أحمد يميز الأمرين، ولكنه يختار أذان بلال.

قال ابن عبد البر: ذهب أحمد وإسحاق وداود وابن جرير إلى أن ذلك من الاختلاف المباح، فإن ربع أو ربع أو ثنى الأذان مع أفراد الإقامة أو ثناها معه أو ثنى الألفاظ كلها، فإنه جائز (١).



(١) تيسير العلام (١/١٢٠).

الحديث الثاني والستون:

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ وَهَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّوَائِيِّ قَالَ: « أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءُ مِنْ أَدَمَ، قَالَ: فَخَرَجَ بِلَالٌ بَوْضُوءٍ فَمِنْ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقَيْهِ قَالَ: فَتَوَضَّأَ وَأَذَنَ بِلَالٌ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَأَهْ هَهُنَا يَقُولُ يَمِينًا وَشِمَالًا: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، ثُمَّ رُكِّزَتْ لَهُ عَنَزَةٌ، فَتَقَدَّمَ وَصَلَّى الظُّهَرَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ ».

رواه البخاري (١٨٧) الوضوء، ومسلم (٥٠٣) الصلاة.

راوي الحديث: أبو جحيفة وهب بن عبد الله، وقيل: وهب بن جابر، وقيل: وهب بن وهب، والسُّوَائِيُّ ممدود السين، نسبة إلى سواءه بن عامر بن صعصعة. مات في إمارة بشر بن مروان بالكوفة، وقيل: سنة أربع وستين.

قوله: « أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءُ مِنْ أَدَمَ ».

الأدم: جمع أديم، والأدم: الجلد المصبوغ، والقبة: الخيمة (١).

قوله: « فَخَرَجَ بِلَالٌ بَوْضُوءٍ فَمِنْ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ ».

قال النووي: (فيه تقديم وتأخير، تقديره: فتوضأ فمّن نائل بعد ذلك وناضح، تبركاً بآثاره ﷺ) (٢).

(١) تيسير العلام (١/١٢١).

(٢) شرح النووي (٤/٤٧).

قال ابن دقيق العيد: (يؤخذ من الحديث إلتماس البركة بما لا يلبسه الصالحون) (١).

قال الصنعاني: (بناءً على أنه ﷺ قرره على ذلك، وهو معلوم من هذا ومن غيره. وكونه تعدى إلى ما يلبسه غيره من أهل الصلاح محل توقف، لأن هذه التعدية بالقياس، ولا يعلم أن أحداً من الصالحين في رتبته ﷺ حتى يلحق به، كما هو مقتضى القياس) (٢).

قلت: ويؤيده أن صغار الصحابة ما كانوا يتبركون بأثار كبار الصحابة، ﷺ كأبي بكر، وعمر، وكذا التابعون ما كانوا يتبركون بأثار الصحابة، ولو كان خيراً لسبقونا إليه.

قوله: «وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حُمْرَاءُ».

ترجم له البخاري في كتاب الصلاة: (باب الصلاة في الثوب الأحمر).

قال الحافظ: يشير إلى الجواز، والخلاف في ذلك مع الحنفية، فإنهم قالوا يكره (٣).

قال العلامة عبد الله آل بسام: (ورد في أحاديث كثيرة النهي عن لبس الأحمر للرجال، فمنها ما في البخاري «أن النبي ﷺ نهى عن الميائير» (٤) الحُمْرِ» (٥).

فكيف ذكر هنا أن عليه حلة حمراء ؟

(١) إحكام الأحكام (٢/ ١٧٥).

(٢) العدة (٢/ ١٧٥).

(٣) فتح الباري (١/ ٥٧٨، ٥٧٩).

(٤) الميائير: جمع ميثرة، والميثرة: الثوب الذي يجلب به الشباب فيعلوها، وكانوا يصبغونها بالأرجوان وهو: لون أحمر.

(٥) أخرجه البخاري (٥٨٣٨) اللباس.

ذكر ابن القيم في ((الهدي النبوي))، أي: ((زاد المعاد)) أن الحلة هنا ليست حمراء خالصة، وإنما فيها خطوط حمراء وسود، وغلط من ظن أنها حمراء بحث لا يخالطها غيره، والتي أكثر أعلامها حمراء يقال لها: حمراء (١).  
قوله: « وَأَذِّنْ بِلَأْلِ، فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَأَهْ هَهُنَا يَقُولُ يَمِينًا وَشِمَالًا: حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ، حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ ».

قال النووي: (فيه أنه يُسَنُّ للمؤذن الالتفات في الهيئتين يمينًا وشمالًا برأسه وعنقه، قال أصحابنا: ولا يحول قدميه وصدره عن القبلة، وإنما يلوي رأسه وعنقه، واختلفوا في كيفية إلتفاته على مذاهب، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا، أصحابها، وهو قول الجمهور، أنه يقول: ((حي على الصلاة)) مرتين عن يمينه، ثم يقول عن يساره مرتين ((حي على الفلاح)) (٢).  
قوله: « ثُمَّ رُكِّزَتْ لَهُ عَزَّةٌ، فَتَقَدَّمَ وَصَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ ».

قال ابن دقيق العيد: (فيه دليل على استحباب وضع السترة للمصلي حيث يخشى المرور كالصحراء، ودليل على الاكتفاء في السترة بمثل غلظ العنزة، ودليل على أن المرور من وراء السترة غير ضار.  
قوله: « ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ ».

هو إخبار عن قَصْرِه ﷺ الصلاة، ومواظبته على ذلك، وهو دليل على رجحان القصر على الإتمام.

وليس دليلًا على وجوبه، إلا على مذهب من يرى أن أفعاله ﷺ تدل على الوجوب، وليس بمختار في علم الأصول (٣).

(١) تيسير العلام (١/ ١٢٢).

(٢) شرح النووي (٤/ ٢٩٣).

(٣) أحكام الأحكام بتصرف (٢/ ١٧٧، ١٧٨).

الحديث الثالث والستون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».  
رواه البخاري (٦١٧) الأذان، ومسلم (١٠٩٢) الصيام.

بوب لهذا الحديث الإمام البخاري في صحيحه: (باب أذان الأعمى، إذا كان له من يخبره).

قال الحافظ ما ملخصه:

«باب أذان الأعمى»، أي: جوازه، وقوله: «إذا كان له من يخبره»  
«أي: بالوقت، لأن الوقت في الأصل مبني على المشاهدة.  
قوله ﷺ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ».  
فيه إشعارٌ بأن ذلك كان من عادته المستمرة.  
قوله ﷺ: «فَكُلُّوا».

فيه إشعارٌ بأن الأذان كان علامة عندهم على دخول الوقت،  
فبين لهم أن أذان بلال بخلاف ذلك.  
قوله ﷺ: «ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

اسمه: عمرو، كما سيأتي موصولاً في الصيام وفضائل القرآن،  
هو قرشي عامري، أسلم قديماً، والأشهر في اسم أبيه قبيس بن زائدة، وان  
النبي ﷺ يكرمه، ويستخلفه على المدينة، وشهد القادسية في خلافة عمر؛  
فاستشهد بعدها. وقيل: رجع إلى المدينة فمات. وهو الأعمى المذكور في  
سورة عبس.

وفي هذا الحديث جواز الأذان قبل طلوع الفجر، واستحباب أذان واحد بعد واحد، وأما أذان اثنين معاً فممنوع منه قوم، ويقال إن أول من أحدثه بنو أمية.

وقال الشافعية: لا يكره إلا إن حصل من ذلك تشويش، واستدل به على جواز إتخاذ مؤذنين في المسجد الواحد، وعلى جواز تقليد الأعمى للبصير في دخول الوقت، وعلى جواز شهادة الأعمى، وعلى جواز العمل بخبر الواحد، وعلى أن ما بعد الفجر من حكم النهار، وعلى جواز الأكل مع الشك في طلوع الفجر، لأن الأصل بقاء الليل، وخالف في ذلك مالك فقال: يجب القضاء، وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية إذا كان عارفاً به، وإن لم يشاهد الراوي، وخالف في ذلك شعبة، لاحتمال الاشتباه، وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العاهة، إذا كان يقصد بذلك التعريف ونحوه، وجواز نسبة الرجل إلى أمه إذا اشتهر بذلك، واحتج إليه (١).





الحديث الرابع والستون:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ».

رواه البخاري (٦١١) الأذان، ومسلم (٣٨٣) الصلاة.

قوله ﷺ: « إِذَا سَمِعْتُمُ »

ظاهره اختصاص الإجابة بمن يسمع، حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلاً في الوقت، وعلم أنه يؤذن لكن لم يسمع أذانه لبعده أو صم، لا تشرع له المتابعة. قاله النووي في شرح المذهب.

قوله ﷺ: « فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ »

ادعى ابن وضاح أن قوله: « الْمُؤَذِّنُ » مدرج، وأن الحديث انتهى عند قوله: « مِثْلَ مَا يَقُولُ »، وتعقب بأن الإدراج لا يثبت بمجرد الدعوى، وقد اتفقت الروايات في الصحيحين وفي الموطأ على إثباتها، ولم يُصِبْ صاحب العمدة في حذفها.

قوله ﷺ: « مَا يَقُولُ »

قال الكرمانى: قال: « مَا يَقُولُ » ولم يقل: مثل ما قال؛ ليشعر بأنه يجيبه بعد كل كلمة مثل كلمتها.

قال الحافظ: ( والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة: « أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ كَمَا يَقُولُ حَتَّى يَسْكُتَ »، وظاهر قوله: « مِثْلَ »: أن يقول مثل قوله في جميع الكلمات، لكن حديث عمر أيضاً وحديث معاوية الآتي يدلان على أنه يستثنى من ذلك « حي على الصلاة » و« حي على الفلاح » فيقول بدلها: « لا حول ولا قوة إلا بالله »، كذلك استدل

به ابن خزيمة وهو لمشهور عند الجمهور، وقال ابن المنذر يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح، فيقول تارة كذا وتارة كذا، وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول أن: الخاص والعام إذا أمكن الجمع بينهما، وجب إعمالهما، قال: فلم لا يقال يستحب للسامع أن يجمع بين الحيلة والحوقة، وهو وجه عند الحنابلة، وأجيب على المشهور من حيث المعنى بأن الأذكار الزائدة على الحيلة يشترك السامع والمؤذن في ثوابها، وأما الحيلة فمقصودها الدعاء إلى الصلاة، وذلك يحصل من المؤذن، فعوض السامع عما يفوته من ثواب الحيلة بثواب الحوقة.

قال الطيبي: معنى الحيلتين: هلم بوجهك وسريرتك إلى الهدى عاجلاً، والفوز بالنعيم آجلاً، فناسب أن يقول: هذا أمر عظيم، لا أستطيع مع ضعفي القيام به، إلا إذا وفقني الله بحوله وقوته. وفي الحديث دليل على أن لفظ "المثل"، لا يقتضي المساواة من كل وجه، لأن قوله: «مثل ما يقول» لا يقصد به رفع الصوت المطلوب من المؤذن.

واستدل به على وجوب إجابة المؤذن، حكاه الطحاوي عن قوم من السلف، وبه قال الحنفية، وأهل الظاهر، وابن رجب، واستدل للجمهور بحديث أخرجه مسلم وغيره: «إِنَّهُ ﷺ سَمِعَ مُؤَذِّنًا، فَلَمَّا كَبَّرَ قَالَ: عَلَى الْفِطْرَةِ، فَلَمَّا تَشَهَّدَ. قَالَ: خَرَجَ مِنَ النَّارِ» (١).

قال: فلما قال عليه الصلاة والسلام غير ما قال المؤذن علمنا أن الأمر بذلك للاستحباب (٢).



(١) أخرجه مسلم (٣٨٢) الصلاة

(٢) باختصار من فتح الباري (١٠٨/٢ - ١١٠).

## باب استقبال القبلة

الحديث الخامس والستون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ ، يُومِئُ بِرَأْسِهِ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ » .

رواه البخاري (١١٠٥) تقصير الصلاة، ومسلم (٧٠٠) (٣٧)

صلاة المسافرين.

وفي رواية: « كَانَ يُؤْتِرُ عَلَى بَعِيرِهِ » .

ومسلم: « غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمُكْتُوبَةَ » .

رواه مسلم (٧٠٠) (٣٩) صلاة المسافرين.

وللبخاري: « إِلَّا الْفَرَائِضَ » .

رواه البخاري (١٠٩٧) تقصير الصلاة.

قال النووي: ( في هذه الأحاديث جواز التنفل على الراحلة في السفر حيث توجهت، وهذا جائز بإجماع المسلمين، وشرطه أن لا يكون سفر معصية، ولا يجوز الترخص بشيء من رخص السفر لعاصي بسفره، وهو من سافر لقطع طريق، أو لقتالٍ بغير حق، أو عاقاً والده، أو أباً من سيده، أو ناشزة على زوجها، ويستثنى المقيم، فيجب عليه إذا لم يجد الماء أن يقيم ويصلي، وتلزمه الإعادة على الصحيح، سواء قصر السفر وطويله، فيجوز التنفل على الراحلة في الجميع عندنا وعند الجمهور، ولا يجوز في البلد، وعن مالك أنه لا يجوز إلا في سفر تقصر فيه الصلاة، وهو قول غريب.

وفيه دليل على أن المكتوبة لا تجوز إلى غير القبلة، ولا على الدابة، وهذا مجمع عليه، إلا في شدة الخوف، فلو أمكنه استقبال القبلة والقيام والركوع والسجود على الدابة واقفة عليها هودج أو نحوه، جازت الفريضة على الصحيح في مذهبنا، فإن كانت سائرة لم تصح على الصحيح المنصوص للشافعي، وقيل: تصح، كالسفينة فإنها يصح فيها الفريضة بالإجماع (١).

قال ابن دقيق العيد: الكلام عليه من وجوه:

أحدها: التسبيح يطلق على صلاة النافلة، وهذا الحديث منه.

فقوله: «يسبح» أي: يصلي النافلة، وربما أطلق على مطلق الصلاة، وقد فُسر قوله سبحانه: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩] بصلاة الصبح وصلاة العصر. والتسبيح حقيقة في قول القائل: ((سبحان الله))، فإذا أطلق على الصلاة، فإما من باب إطلاق البعض على الكل، كما قالوا في الصلاة: إن أصلها الدعاء، ثم سميت العبادة كلها بذلك لاشتغالها على الدعاء، وإما لأن المصلي منزلة لله عز وجل بإخلاص العبادة له وحده، والتسبيح: التنزيه، فيكون ذلك من مجاز الملازمة، لأن التنزيه يلزم من الصلاة المخلصة لله وحده.

الثاني: الحديث دليل على جواز النافلة على الراحلة، وجواز

صلاتها حيث توجهت بالراكب راحلته، وكأن السبب فيه تيسير تحصيل النوافل على المسافر وتكثيرها، فإن ما ضيق طريقه قل، وما اتسع طريقه سهل، فاقتضت رحمة الله تعالى بالعباد أن قلل الفرائض عليهم تسهلاً للكلفة، وفتح لهم طريق تكثير النوافل تعظيماً للأجور.

الثالث: قوله: « حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ » يستنبط منه ما قاله بعض الفقهاء: إن جهة الطريق تكون بدلاً عن القبلة، حتى لا ينحرف عنها لغير حاجة المسير.

الرابع: الحديث يدل على الإيماء، ومطلقه يقتضي الإيماء بالركوع والسجود، والفقهاء قالوا: يكون للسجود أخفض من الإيماء للركوع، ليكون البديل على وفق الأصل.

الخامس: استدل بإيتاره ﷺ على البعير على أن الوتر ليس بواجب، بناء على مقدمة أخرى، وهي أن الفرض لا يقام على الراحلة، وأن الفرض مرادف للواجب (١).

بوب البخاري على حديث الباب: (باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلاة).

قال الحافظ: (هذا مشعر بأن نفي التطوع في السفر محمولٌ على ما بعد الصلاة خاصة، فلا يتناول ما قبلها، ولا ما لا تعلق له بها من النوافل المطلقة، كالتهجد، والوتر، والضحي، وغير ذلك، والفرق بين ما قبلها وما بعدها أن التطوع قبلها لا يظن أنه منها؛ لأنه ينفصل عنها بالإقامة، وانتظار الإمام غالباً ونحو ذلك، بخلاف ما بعدها فإنه في الغالب يتصل بها، فقد يظن أنه منها).

فائدة: قال النووي تبعاً لغيره: أن العلماء اختلفوا في التنفل في السفر على ثلاثة أقوال: المنع مطلقاً، والجواز مطلقاً، والفرق بين الرواتب والمطلقة، وهو مذهب ابن عمر، كما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن مجاهد قال: « صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ ، فَكَانَ

يُصَلِّي تَطَوُّعًا عَلَى دَابَّتِهِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ ، فَإِذَا كَانَتِ الْفَرِيضَةُ نَزَلَ فَصَلَّى . « وَأَغْفَلُوا قَوْلًا رَابِعًا ، وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي الْمَطْلَقَةِ ، وَخَامِسًا هُوَ مَا فَرَعْنَا مِنْ تَقْرِيرِهِ (١) .

قال الحافظ أيضًا: ( قال صاحب الهدي: لم يحفظ عن النبي ﷺ أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها في السفر، إلا ما كان من سنة الفجر. قلت: ويرد على إطلاقه ما رواه أبو داود، والترمذي من حديث البراء بن عازب قال: « صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَفَرًا فَمَا رَأَيْتُهُ تَرَكَ رَكْعَتَيْنِ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ » وكأنه لم يثبت عنده، لكن الترمذي استغربه، ونقل عن البخاري أنه رآه حسنًا، وقد حمله بعض العلماء على سنة الزوال لا على الراتبة قبل الظهر. والله أعلم ) (٢) .



(١) فتح الباري (٢/ ٦٧٤)، وقوله: " ما فرعنا من تقريره " أي: من جواز صلاة السنن القبلية دون البعدية.

(٢) فتح الباري (٢/ ٦٧٤).

الحديث السادس والستون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَالَ: «بَيَّنَّا النَّاسَ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْكُعْبَةَ، فَاسْتَقْبَلُوهَا. وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكُعْبَةِ».

رواه البخاري (٤٤٩١) التفسير، ومسلم (٥٢٦) المساجد.

قال ابن دقيق العيد ما ملخصه: (يتعلق بهذا الحديث مسائل أصولية وفروعية نذكر منها ما يحضرنا الآن:  
أما الأصولية: فالمسألة الأولى منها: قبول خبر الواحد، وعادة الصحابة في ذلك اعتداد بعضهم بنقل بعض، وليس المقصود في هذا أن ثبت قبول خبر الواحد بهذا الخبر الذي هو خبر واحد، فإن ذلك من إثبات الشيء بنفسه، وإنما المقصود بذلك التنبيه على مثال من أمثلة قبولهم لخبر الواحد ليضم إليه أمثال لا تحصى - فيثبت بالمجموع القطع بقبولهم لخبر الواحد.

المسألة الثانية: ردوا هذه المسألة إلى أن نسخ الكتاب والسنة المتواترة، هل يجوز بخبر الواحد، أم لا؟

منعه الأكثرون لأن المقطوع لا يزال بالظنون، ونقل عن الظاهرية جوازه، واستدلوا للجواز بهذا الحديث، ووجه الدليل: أنهم عملوا بخبر الواحد ولم ينكر النبي ﷺ عليهم.

المسألة الثالثة: رجعوا إلى الحديث أيضاً في أن نسخ السنة بالكتاب جائز، ووجه التعلق بالحديث في ذلك أن المخبر لهم ذكر أنه: «أَنْزَلَ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ»، فأحال في النسخ على الكتاب، ولو لم يذكر ذلك

لعلمنا أن ذلك من الكتاب، وليس التوجه إلى بيت المقدس بالكتاب، إذ لا نص في القرآن على ذلك، فهو بالسنة، ويلزم من مجموع ذلك نسخ السنة بالكتاب، والمنقول عن الشافعي خلافه.

المسألة الرابعة: اختلفوا في أن حكم الناسخ، هل يثبت في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب له؟ وتعلقوا بهذا الحديث في ذلك. ووجه التعلق أنه لو ثبت الحكم في أهل قباء قبل بلوغ الخبر إليهم، لبطل ما فعلوه من التوجه إلى بيت المقدس، فيفقد شرط العبادة في بعضها فتبطل.

المسألة الخامسة: قيل فيه دليل على جواز مطلق النسخ؛ لأن ما دل على جواز الأخص، دل على جواز الأعم.

المسألة السادسة: قد يؤخذ منه جواز الاجتهاد في زمن الرسول ﷺ، أو بالقرب منه، لأنه كان يمكن أن يقطعوا الصلاة، وأن يبنوا، فرجحوا البناء وهو محل الاجتهاد، تحت المسائل الأصولية.

وأما المسائل الفرعية: فالأولى منها: أن الوكيل إذا عزل فتصرف قبل بلوغ الخبر إليه، هل يصح تصرفه بناء على مسألة النسخ؟ وهل يثبت حكمه قبل بلوغ الخبر؟ وقد نوزع في هذا البناء على هذا الأصل.

الثانية: إذا صلت الأمة مكشوفة الرأس ثم علمت بالعتق في أثناء الصلاة، هل تقطع الصلاة أم لا؟ فمن أثبت الحكم قبل بلوغ العلم إليها، قال بفساد ما فعلت، فألزمها القطع، ومن لم يثبت ذلك لم يلزمها القطع، إلا أن يتراخى سترها لرأسها، وهذا أيضاً مثل الأول وأنه بالقياس.

الثالثة: قيل فيه دليل على جواز تنبيه من ليس في الصلاة لمن هو فيها، وأن يفتح عليه كذا. ذكره القاضي عياض رحمه الله.



الرابعة: قيل فيه دليل على الاجتهاد في القبلة، ومراعاة السمات لأنهم استداروا إلى جهة الكعبة لأول وهلة في الصلاة قبل قطعهم على موضع عينها.

الخامسة: قد يؤخذ منه أن من صلى إلى غير القبلة بالاجتهاد ثم تبين له الخطأ، أنه لا يلزمه الإعادة لأنه فعل ما وجب عليه في ظنه مع مخالفة الحكم في نفس الأمر.

السادسة: في هذا دليل على أن من لم يعلم بفرض الله تعالى، ولم تبلغه الدعوة، ولا أمكنه استعلام ذلك من غيره، فالفرض غير لازم له، والحجة غير قائمة عليه.

قوله: « فَاسْتَقْبَلُوهَا » يروى بكسر الباء على الأمر، ويروى « فاستقبلوها » بفتحها على الخبر (١).

وذكر الشيخ عبد الله آل بسام أيضًا في أحكام الحديث زيادة على ما ذكر: ( أن أفضل البقاع هوبيت الله، لأن القبلة أقرت عليه ولا يقر هذا النبي العظيم وهذه الأمة المختارة إلا على أفضل الأشياء. وفيه: أن العمل ولو كان كثيرًا في الصلاة إذا كانت لمصلحتها، مشروع.

وفيه: دليل على قبول خبر الهاتف واللاسلكي في دخول شهر رمضان أو خروجه، وغير ذلك من الأخبار المتعلقة بالأحكام الشرعية (٢).



(١) إحكام الأحكام (٢٠١-٢١٣) مختصرًا.

(٢) تيسير العلام (١/١٢٩).

الحديث السابع والستون:

عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: «اسْتَقْبَلْنَا أَنَسًا ﷺ حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ ، فَلَقِينَاهُ بَعَيْنَ التَّمْرِ ، فَرَأَيْنَاهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ - يَعْنِي عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ - ، فَقُلْتُ: رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ. فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ مَا فَعَلْتُهُ».

رواه البخاري (١١٠٠) تقصير الصلاة، ومسلم (٧٠٢) صلاة المسافرين.

راوي الحديث: أنس بن سيرين أبو حمزة، أخو محمد بن سيرين، سمع أنس بن مالك وابن عمر، وتوفي سنة ١٥٠ هـ بعد أخيه محمد. بوب الإمام البخاري - رحمه الله - لهذا الحديث: (باب صلاة التطوع على الحمار).

وقال الحافظ ما ملخصه: (قال ابن رشيد: مقصوده أنه لا يشترط في التطوع على الدابة أن تكون الدابة طاهرة الفصالات، بل الباب في المركوبات واحد، بشرط أن لا يماس النجاسة).

قوله: «حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ».

كان أنس قد توجه إلى الشام يشكو من الحجاج، ووقع في رواية مسلم: «حين قدم الشام»، وغلطوه لأن أنس بن سيرين إنما تلقاه لما رجع من الشام فخرج ابن سيرين من البصرة ليتلقاه. قال النووي: رواية مسلم صحيحة، ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام.

قوله: «رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ».

فيه إشعار بأنه لم ينكر الصلاة على الحمار، ولا غير ذلك من هيئة أنس، وإنما أنكر عدم استقبال القبلة فقط، وفي قول أنس: «لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ»، يعني ترك استقبال القبلة للمتفعل على الدابة، وهل يؤخذ منه أن النبي ﷺ صلى على حمار؟ فيه احتمال.

وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس أنه رأى النبي ﷺ يصلي على حمار وهو ذاهب إلى خير. وله شاهد عند مسلم من طريق عمرو بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن ابن عمر: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ مُوجَّهٌ إِلَى خَيْبَرَ» (١) فهذا يرجح الاحتمال الذي أشار إليه البخاري.

وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما مضى، أن من صلى على موضع فيه نجاسة لا يباشرها بشيء منه أن صلاته صحيحة، لأن الدابة لا تخلو من نجاسة ولو على منفذها، وفيه: الرجوع إلى أفعاله كالرجوع إلى أقواله من غير عريضة للاعتراض عليه، وفيه: تلقي المسافر، وسؤال التلميذ شيخه عن مستند فعله والجواب بالدليل، وفيه التلطف في السؤال، والعمل بالإشارة، لقوله: «من ذا الجانب» (٢).



(١) أخرجه مسلم (٧٠٠).

(٢) الباري (٢/ ٦٧١، ٦٧٢).

## باب الصفوف

الحديث الثامن والستون:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ».

رواه البخاري (٧٢٣) الأذان، ومسلم (٤٣٣) الصلاة.

قال الحافظ ما ملخصه:

(عن شعبة قال: داهنت في هذا الحديث، لم أسأل قتادة أسمعته من أنس أم لا. أ. هـ. ولم أره عن قتادة إلا معنعناً، ولعل هذا هو السر - في إيراد البخاري لحديث أبي هريرة معه في الباب تقوية له ) (١).

وقال ابن دقيق العيد ما ملخصه: (تسوية الصفوف: اعتدال القائمين بها على سمت واحد، وقد تدل تسويتها أيضاً على سد الفرج، فيها بناء على التسوية المعنوية، والاتفاق على تسويتها بالمعنى الأول والثاني مطلوب، وإن كان الأظهر أن المراد بالحديث: الأول.

قوله ﷺ: «مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ» .

يدل على أن ذلك مطلوب، وقد يؤخذ منه أيضاً أنه مستحب غير واجب، لقوله: «مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ» ولم يقل: إنه من أركانها ولا واجباتها، وتام الشيء أمر زائد على وجود حقيقته التي لا يتحقق إلا بها في مشهور الاصطلاح، وقد ينطلق بحسب الوضع على بعض ما لا تتم الحقيقة إلا به (٢).

(١) فتح الباري (٢/ ٢٤٥).

(٢) أحكام الأحكام (٢/ ٢١٦، ٢١٧).

وقال الصنعاني: ( وذهب الصنعاني إلى وجوبه، وهو ظاهر ترجمة البخاري للباب.

فإنه قال: ( باب إثم من لم يتم الصفوف )، والإثم لا يكون إلا على ترك واجب أو فعل محرم، وقال ابن حزم: تبطل الصلاة بتركه، واستدل على الوجوب بضرب عمر قدم أبي عمرو النهدي لإقامة الصف، وبما صح عن سويد بن غفلة: كان بلال يسوي مناكبنا ويضرب أقدامنا في الصلاة، قال: وعمر وبلال لا يضر بان أحداً على ترك غير الواجب، وأجاب عليه الحافظ ابن حجر بأنه يجوز أنهما كانا يريان التعزيز على ترك السنة.

قلت: الوعيد بقوله ﷺ: «لَتَسَوْنَ صُفُوفَكُمْ، أَوْ لَيَخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ» (١) يقتضي الوجوب، كما قاله ابن رسلان في شرح السنن، قال: ويؤيده حديث أبي أمامة عند أحمد وفيه ضعف: «لَتَسَوْنَ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَتُطَمَسَنَّ الْوُجُوهُ».

ولهذا قال ابن الجوزي:

الظاهر أنه مثل الوعيد في قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ تَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نُلْعِنَهُمْ﴾ [النساء: ٤٧] تعم الأوامر والوعيد؛ وفعل عمر وبلال أدلة على الوجوب ناهضة، وأما على بطلان الصلاة فلا بد من الدليل عليه.  
فائدة:

قيل الحكمة في تسوية الصفوف موافقة الملائكة في صفوفهم الذي طلبه رسول الله ﷺ كما أخرجه مسلم عن جابر بن سمرة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ

(١) أخرجه البخاري (٧١٧) كتاب الأذان.

رَبِّهِمْ؟». قلنا: يا رسول الله وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: «يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْأُولَى وَيَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ» (٢) (٣).



(٢) أخرجه مسلم (٤٣٠).

(٣) العدة (٢/٢١٧-٢١٩).

الحديث التاسع والستون:

عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَتُسَوَّنَّ صُفُوفُكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ».

رواه البخاري (٧١٧) الأذان، ومسلم (٤٣٦) الصلاة.

ولمسلم: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ حَتَّى رَأَى أَنْ قَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ، ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا حَتَّى كَادَ أَنْ يُكَبِّرَ، فَرَأَى رَجُلًا بَادِيًا صَدْرُهُ، فَقَالَ: «عِبَادَ اللَّهِ، لَتُسَوَّنَّ صُفُوفُكُمْ، أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ».

رواه مسلم (٤٣٦) (١٢٨) الصلاة.

راوي الحديث: النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري

الحزرجي صحابي بن صحابي، ولد قبل وفاة رسول الله ﷺ بثمان - أو ست سنين - قال أبو عمر: والأول أصح إن شاء الله، وكان كريماً جواداً شجاعاً روى عن النبي ﷺ ١١٤٠ حديثاً، قتل رضي الله عنه بمرج راهط - موضع قرب دمشق سنة ٦٤ هـ.

قوله ﷺ: «لَتُسَوَّنَّ صُفُوفُكُمْ، أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ».

قال النووي: ( قيل معناه: يمسحها، ويحولها عن صورها، لقوله

ﷺ: «يَجْعَلُ اللَّهُ تَعَالَى صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ»، وقيل: يغير صفاتها، والأظهر

- والله أعلم - أن معناه: يوقع بينكم العداوة والبغضاء، واختلاف

القلوب، كما يقال: تغير وجه فلان علي أن ظهر لي من وجهه كراهة لي،

وتغير قلبه علي، لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم،

واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن.

قوله: « يُسَوَّى صُفُوفُنَا حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوَّى بِهَا الْقِدَاحُ » .

القداح - بكسر القاف -: هى خشب السهام حين تنحت وتبرى، واحدها: قدح - بكسر القاف - معناه: يبالغ فى تسويتها حتى تصير كأنها يقوم بها السهام لشدة استوائها واعتدالها (١).

وقال الحافظ: ( قوله: « أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ »؛ أي: إن لم تسووا، والمراد بتسوية الصفوف: اعتدال القائمين بها على سمت واحد، أو يراد بها سد الخلل الذى فى الصف: كما سيأتى، واختلف فى الوعيد المذكور، فقليل هو على حقيقته: والمراد تسوية الوجه بتحويل خلقه عن وضعه بجعله موضع القفا أو نحو ذلك، فهو نظير ما تقدم من الوعيد فيمن رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار، وفيه من اللطائف وقوع الوعيد من جنس الجناية، وهى المخالفة، وعلى هذا فهو واجب والتفريط فيه حرام وسيأتى البحث فى ذلك فى باب: ( إثم من لم يتم الصفوف ) قريباً، ويؤيد حمله على الظاهر حديث أبي أمامة: « لَتُسَوَّى الصُّفُوفُ أَوْ تَطْمَسَنَّ الْوُجُوهُ ». أخرجه أحمد، وفى إسناده ضعف، ولهذا قال ابن الجوزي: الظاهر أنه مثل الوعيد المذكور فى قوله تعالى: ﴿ مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰ أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ ﴾ [النساء: ٤٧] .

ومنهم من حمله على المجاز. وقال القرطبى: معناه تفرقون فيأخذ كل واحد وجهاً غير الذى أخذ صاحبه لأن تقدم الشخص على غيره مظنة الكبر المفسد للقلب الراعى إلى القطيعة (٢).



(١) شرح النووي (٤/٢٠٦، ٢٠٧).

(٢) باختصار من الفتح (٢/٢٤٢، ٢٤٣).



الحديث السبعون:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ جَدَّتَهُ (١) مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامَ صَنَعَتْهُ لَهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : « قُومُوا فَلَأُصِلَّ لَكُمْ » . قَالَ أَنَسٌ : فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَبَسَ ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَاءَهُ ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى لَنَا رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ .

رواه البخاري (٣٨٠) الصلاة، ومسلم (٦٥٨) المساجد.  
ومسلم: « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَبِأُمِّهِ فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، وَأَقَامَ الْمَرْأَةَ خَلْفَنَا » .

رواه مسلم (٦٦٠) (٢٦٩) المساجد.  
اليقيم: هو ضميرة جد حسين بن عبد الله بن ضميرة.

قال ابن دقيق العيد: ( وفي الحديث دليل على ما كان عليه النبي ﷺ وآله من التواضع، وإجابة دعوة الداعي، ويستدل به على إجابة أولي الفضل لمن دعاهم لغير الوليمة، وفيه أيضًا جواز الصلاة للتعليم، أو لحصول البركة بالاجتماع فيها، أو بإقامتها في المكان المخصوص، وهو الذي يشعر به قوله: « لَكُمْ » .

(١) قوله: ((جدته)): لا يعود الضمير على أنس رضي الله عنه ولكن يعود على الراوي عن أنس وهو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة. كما أشار ابن عبد البر وعباس والنووي. وقيل: هل جدة أنس أم أمه، وعلى كل حال فكان الأولى بصاحب العمدة - رحمه الله - إثباته. ورجح الحافظ صنيع صاحب العمدة لثبوت أن مليكة أم أم سليم وهي أيضًا جدة إسحاق من جهة أبيه. والله أعلم.

قوله: «إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ». أخذ منه أن الافتراش يطلق عليه لباس، ورتب عليه مسألتان: إحداهما: لو حلف لا يلبس ثوباً ولم يكن له نية لبسه فافترشه، أنه يُحْتَسَبُ.

والثانية: أن افتراش الحرير: لباس له، فيحرم، على أن ذلك - أعني افتراش الحرير - ورد فيه نص يخصه (١).

وقال النووي ما ملخصه: (وفي هذا الحديث إجابة الدعوة وإن لم تكن وليمة عرس، ولا خلاف في أن إجابتها مشروعة، لكن هل إجابتها واجبة أم فرض كفاية أم سنة؟ فيه خلاف مشهور لأصحابنا وغيرهم، وظاهر الحديث الإيجاب.

قوله ﷺ: «قُومُوا فَلَأَصِلَّ لَكُمْ».

فيه جواز النافلة جماعة، وتبريك الرجل الصالح والعالم أهل المنزل بصلاته في منزلهم. فقال بعضهم: ولعل النبي ﷺ أراد تعليمهم أفعال الصلاة مشاهدة مع تبريكهم، فإن المرأة قلما تشاهد أفعاله ﷺ في المسجد، فأراد أن تشاهدها، وتتعلمها، وتعلمها غيرها.

وفيه: جواز الصلاة على الحصير وسائر ما تنبت الأرض، وهذا مجمع عليه، وما روي عن عمر بن عبد العزيز من خلاف هذا محمول على استحباب التواضع بمباشرة نفس الأرض.

وفيه: أن الأصل في الثياب والبسط والحصير ونحوها الطهارة، وأن حكم الطهارة مستمر حتى تتحقق نجاسته. وفيه: جواز النافلة جماعة.

وفيه: أن الأفضل في نوافل النهار أن تكون ركعتين كنوافل الليل.

وفيه: صحة صلاة الصبي المميز، لقوله: «صَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ».

وفيه: أن للصبي موقفاً في الصف، وهو الصحيح المشهور من مذهبننا، وبه قال جمهور العلماء.

وفيه: أن الإثنين يكونان صفّاً وراء الإمام، وهذا مذهبنا، ومذهب العلماء كافة إلا ابن مسعود وصاحبيه، فقالوا: يكونان هما والإمام صفّاً واحداً فيقف بينهما.

وفيه: أن المرأة تقف خلف الرجال، وأنها إذا لم يكن معها امرأة أخرى تقف وحدها متأخرة (١).



(١) شرح النووي (٥/٢٢٦، ٢٢٧).

الحديث الحادي والسبعون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِرَأْسِي، فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ».

رواه البخاري (٦٣١٦) الدعوات، ومسلم (٧٦٣) صلاة المسافرين.

راوي الحديث: ميمونة بنت الحارث بن حرب الهلالية أم المؤمنين - رضي الله عنها - تزوجها رسول الله ﷺ سنة ست، وقيل: سبع. قيل كان اسمها: برة، فسمّاها رسول الله ﷺ: ميمونة، رُوي لها عن النبي ﷺ ستة وأربعون حديثاً، ماتت بسر ف، موضع بينه وبين مكة عشرة أميال، ودفنت هناك، وبنى بها النبي ﷺ هناك أيضاً. توفيت سنة إحدى وخمسين، وصلى عليها ابن عباس - رضي الله عنهما (١).

قال ابن دقيق العيد: (فيه: دليل على جواز الشروع في الائتتام بمن لم ينو الإمامة).

وفيه: دليل على أن موقف المأموم الواحد مع الإمام عن يمين الإمام (٢).

قال الشيخ عبد الله آل بسام: (المشهور من مذهب الإمام أحمد: فساد صلاة المأموم إذا كان واقفاً عن يسار الإمام مع خلوي يمينه. وذهب الجمهور من العلماء ومنهم الأئمة الثلاثة أبو حنيفة، ومالك، والشافعي إلى صحة صلاته ولو مع خلوي يمين الإمام، وهي

(١) العدة (٢/ ٢٣١).

(٢) إحكام الأحكام (٢/ ٢٣٢، ٢٣٣).

الرواية الثانية عن الإمام أحمد، واختارها بعض أئمة أصحابه مستدلين بهذا الحديث.

وهو استدلال واضح المأخذ، مع أنهم أجمعوا على أن الوقف الفاضل للمأموم الواحد أن يكون عن يمين الإمام.  
ما يؤخذ من الحديث:

- ١- الأفضل للمأموم أن يقف عن يمين الإمام إذا كان واحداً.
- ٢- صحة وقوف المأموم عن يسار الإمام مع خلو يمينه لكونه ﷺ لم يبطل صلاة ابن عباس - رضي الله عنهما.
- ٣- أن المأموم الواحد إذا وقف عن يسار الإمام فاستدار إلى يمينه يأتي من الخلف، كما ورد في بعض ألفاظ الحديث في البخاري.
- ٤- أن العمل في الصلاة إذا كان مشروعاً لصحتها، لا يضرها.
- ٥- صحة مصافة الصبي وحده مع البالغ.
- ٦- مشروعية صلاة الليل، واستحبها.
- ٧- اجتهاد ابن عباس ﷺ وحرصه على تحصيل العلم وتحقيقه.
- ٨- أنه لا يشترط لصحة الإمامة، أن ينوي الإمام قبل الدخول في الصلاة أنه إمام (١).



## باب الإمامة

الحديث الثاني والسبعون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يُجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ؟».

رواه البخاري (٦٩١) الأذان، ومسلم (٤٢٧) الصلاة.

قوله ﷺ: «أَمَّا يَخْشَى».

لفظه خبر، ومعناه نهي، أي: أما يخاف.

قال ابن دقيق العيد: (الحديث دليل على منع تقدم المأموم على الإمام في الرفع من الركوع والسجود، هذا منصوصه، ووجه الدليل التوعد على الفعل، ولا يكون التوعد إلى على ممنوع، ويقاس عليه السبق في الخفض، كالهوي إلى الركوع والسجود.

قوله ﷺ: «أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يُجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ».

يقتضي تغير الصورة الظاهرة، ويحتمل أن يرجع إلى أمر مجازي، فإن الحمار موصوف بالبلادة، ويستعار هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فروض الصلاة ومتابعة الإمام، وربما رجح هذا المجاز بأن التحويل في الصورة الظاهرة لم يقع، مع كثرة رفع المأمومين قبل الإمام (١).

وقال الحافظ: (وظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الإمام، لكونه توعد عليه بالمسخ، وهو أشد العقوبات، وبذلك جزم النووي في

شرح المذهب، ومع القول بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم وتجزئ صلواته، وعن ابن عمر: تبطل، وبه قال أحمد في رواية، وأهل الظاهر، بناء على أن النهي يقتضي الفساد (١).

وفي المغني عن أحمد أنه قال في رسالته: ليس لمن سبق الإمام صلاة لهذا الحديث.

قال: ولو كانت له صلاة لرجي له الثواب، ولم يخش عليه العقاب (٢).

قال ابن العربي: (ورد عنه عليه السلام وآله أن الله تعالى سلط الشيطان على الإنسان في إفساد صلواته عليه .

قولاً بالوسوسة، حتى لا يدري كم صلى.

وفعلاً بالتقدم على الإمام، فيختل الاقتداء، فأما الوسوسة فدواؤها الذكر، وأما التقدم فعلة طلب الاستعجال، ودواؤه أنه لا يسلم حتى يسلم الإمام، فلا يستعجل في هذه الأفعال (٣).

قال الحافظ: (وفي الحديث كمال شفقتة عليه السلام بأمته، وبيانه لهم الأحكام، وما يترتب عليها من الثواب والعقاب، واستدل به على جواز المقارنة، ولا دلالة فيه، لأنه دل بمنطوقه على منع المسابقة، وبمفهومه على طلب المتابعة.

وأما المقارنة فمسكوت عنها (٤).

(١) وهو ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) فتح الباري (٢/ ٢١٥).

(٣) العدة (٢/ ٢٣٤).

(٤) فتح الباري (٢/ ٢١٦).

قال الشيخ عبد الله آل بسام: (توعد المسابق بالمسوخ إلى صورة الحمار لما بينه وبين الحمار من مناسبة والشبه في البلادة والغباء، لأن المسابق إذا كان لا يعلم أنه لن ينصرف من الصلاة قبل إمامه، فليس هناك نتيجة في المسابقة، فدل على غبائه وضعف عقله) (١).





الحديث الثالث والسبعون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

رواه البخاري (٧٢٢) الأذان، ومسلم (٤١٤) الصلاة.



الحديث الرابع والسبعون:

عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

رواه البخاري (١١١٣) تقصير الصلاة، ومسلم (٤١١).

الصلاة.

قوله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»

قال الحافظ: (قال البيضاوي وغيره: الائتمام: الاقتداء والاتباع، أي جعل الإمام إمامًا ليقترن به ويتبع، ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه، ولا يساويه، ولا يتقدم عليه في موقفه، بل يراقب أحواله، ويأتي على أثره بنحو فعله، ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال. وقال النووي وغيره: متابعة الإمام واجبة في الأفعال الظاهرة، وقد نبه عليها في الحديث فذكر الركوع وغيره، بخلاف النية، فإنها لم

تذكر، وقد خرجت بدليل آخر. وكأنه يقصد قصة معاذ الآتية، ويمكن أن يستدل من هذا الحديث على عدم دخولها، لأنه يقتضي الحصر في الاقتداء به في أفعاله، لا في جميع أحواله، كما لو محدثاً أو حامل نجاسة، فإن الصلاة خلفه تصح لمن لم يعلم حاله على الصحيح عند العلماء، ثم مع وجوب المتابعة، ليس شيء منها شرطاً في صحة القدوة إلا تكبيرة الإحرام (١).

قال ابن دقيق العيد: (الكلام على حديث أبي هريرة من وجوه:  
الأول: اختلفوا في جواز صلاة المفترض خلف المتنفل، فمنعها مالك، وأبو حنيفة، وغيرهما. وقد استدل لهم بحديث الباب، وجعل اختلاف النيات داخلاً تحت قوله: «فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ»، وأجاز ذلك الشافعي، وغيره، والحديث محمول في هذا المذهب على الاختلاف في الأفعال الظاهرة.

الثاني: الفاء في قوله: «فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا» تدل على أن أفعال المأموم تكون بعد أفعال الإمام، لأن الفاء تقتضي التعقيب، وقد مضى الكلام في المنع من السابق.

وقال الفقهاء: المساواة في هذه الأشياء مكروهة.

الثالث: قوله: «وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» يستدل به من يقول: إن التسميع يختص بالإمام، فإن قوله: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» مختص بالمأموم، وهو اختيار مالك - رحمه الله.

الرابع: اختلفوا في إثبات الواو وإسقاطها في قوله: «وَلَكَ الْحَمْدُ»، بحسب اختلاف الروايات، وهذا الاختلاف في الاختيار؛ لا في

الجواز، ويرجح إثباتها بأنه يدل على زيادة معنى، لأنه يكون التقدير: ربنا استجب لنا - أو ما قارب ذلك - ولك الحمد. فيكون الكلام مشتملاً على معنى الدعاء، ومعنى الخبر، وإذا قيل بإسقاط الواو دل على أحد هذين.

الخامس: قوله: « وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ »، أخذ به قوم، فأجازوا الجلوس خلف الإمام القاعد للضرورة مع قدرة المأمومين على القيام، وكأنهم جعلوا متابعة الإمام عذراً في إسقاط القيام، ومنعه أكثر الفقهاء المشهورين، والمانعون اختلفوا في الجواب عن هذا الحديث على طرق:

الطريق الأول: إدعاء كونه منسوخاً، وناسخه صلاة النبي ﷺ قاعداً وهم قيام، وأبو بكر قائم يعلمهم بأفعال صلاته، وهذا بناء على أن النبي ﷺ كان الإمام، وأن أبا بكر كان مأموماً في تلك الصلاة.

الطريق الثاني: في الجواب عن هذا الحديث للمانعين إدعاء أن ذلك مخصوصٌ بالنبي ﷺ، وقد علم أن الأصل عدمه حتى يدل عليه دليل.

الطريق الثالث: التأويل بأن يحمل قوله: « وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا » على أنه إذا كان في حالة الجلوس، فاجلسوا ولا تحالفوه بالقيام، وكذلك إذا صلى قائماً، فصلوا قياماً، أي إذا كان في حال القيام فقوموا، ولا تحالفوه بالعود، وكذلك في قوله: « وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ».

وهذا بعيد، وقد ورد في بعض الأحاديث وطرقها ما ينفيه.

والكلام على حديث عائشة مثل الكلام على حديث أبي هريرة، وما فيه من الزيادة قد حصل التنبيه عليه (١).

وقال العلامة عبد الله آل بسام: (اختلفوا في صلاة المأمومين جلوسًا مع القدرة على القيام خلف الإمام العاجز عن القيام. فذهبت الظاهرية، والأوزاعي، وإسحاق إلى أن: المأمومين يصلون خلف الإمام العاجز عن القيام جلوسًا، ولو كانوا قادرين على القيام. واستدلوا على ذلك بهذين الحديثين، وما ورد في معناه. وذهب الإمامان أبو حنيفة، والشافعي، وغيرهما إلى أنه: لا يجوز للقادر على القيام أن يصلي خلف القاعد إلا قائمًا. واحتجوا بأن النبي ﷺ صلى في مرض موته قاعدًا، وصلى أبو بكر والناس خلفه قيامًا) متفق عليه.

وذهب الإمام أحمد إلى التوسط بين هذين القولين: وهو إن ابتداء بهم الإمام الراتب الصلاة قائمًا ثم اعتل في أثنائها فجلس، أتموا خلفه قيامًا وجوبًا، عملاً بحديث صلاة النبي ﷺ بأبي بكر والناس حين مرض مرض الموت. وإذا ابتداء بهم الصلاة جالسًا صلوا خلفه جلوسًا استحبابًا، عملاً بهديثي الباب ونحوهما، وهو جمع حسن تتلاقى فيه الأحاديث الصحيحة المتعارضة.

ولا شك أن الجمع بين النصوص إذا أمكن، أولى من النسخ والتحريف، وقد قوى هذا الجمع الحافظ ابن حجر - رحمه الله (٢).



(١) باختصار من أحكام الأحكام (٢/ ٢٤٠ - ٢٤٨).

(٢) باختصار من تيسير العلام (١/ ١٤٠ - ١٤٢).

الحديث الخامس والسبعون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ - وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ - قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، لَمْ يَخُنْ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعُ سُجُودًا بَعْدَهُ».

رواه البخاري (٨١١) الأذان، مسلم (٤٧٤) الصلاة.

راوي الحديث: عبد الله بن يزيد الخطمي، من بني خطمة، وخطمة من الأوس، قال ابن عبد البر: إنه شهد الحديبية وهو ابن سبع عشرة سنة، وشهد مع عليٍّ صفينو الجمل والنهروان، وكان أميرًا على الكوفة في زمن ابن الزبير، ومات بها.

قوله: «وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ».

قال النووي: (قال يحيى بن معين: القائل: «وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ» هو: أبو إسحاق، قال: ومراده: أن عبد الله بن يزيد غير كذوب، وليس المراد: أن البراء غير كذوب، لأن البراء صحابي، لا يحتاج إلى تركية، ولا يحسن فيه هذا القول، وهذا الذي قاله ابن معين خطأ عند العلماء، بل الصواب أن القائل: «وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ» هو: عبد الله بن يزيد، ومراده: أن البراء غير كذوب، معناه: تقوية الحديث، وتفخيمه، والمبالغة في تمكينه من النفس، لا التركية التي تكون في مشكوك فيه، ونظيره قول ابن عباس رضي الله عنه: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق، وعن أبي هريرة مثله، وفي صحيح مسلم عن أبي مسلم الخولاني: حدثني الحبيب الأمين عوف بن مالك الأشجعي، ونظائره

كثيرة، فمعنى الكلام: حدثني البراء وهو غير متهم كما علمتم، فتقوا بما أخبركم عنه، قالوا: وقول ابن معين أن البراء صحابي فينزه عن هذا الكلام، لا وجه له، لأن عبد الله بن يزيد صحابي أيضًا معدود في الصحابة. قال: وفي هذا الحديث هذا الأدب من آداب الصلاة، وهو أن السنة أن لا ينحني المأموم للسجود حتى يضع الإمام جبهته على الأرض، إلا أن يعلم من حاله أنه لو أخر إلى هذا الحد، لرفع الإمام من السجود قبل سجوده.

قال أصحابنا - رحمهم الله تعالى - : في هذا الحديث وغيره ما يقتضي مجموعه أن السنة للمأموم التأخر عن الإمام قليلاً، بحيث يشرع في الركن، وقبل فراغه منه. والله أعلم (١).

قال الحافظ: (استدل به ابن الجوزي على أن المأموم لا يشرع في الركن حتى يتمه الإمام. وتعقب بأنه ليس فيه إلا التأخير حتى يتلبس الإمام بلركن الذي ينتقل إليه، بحيث يشرع المأموم بعد شروعه، وقبل الفراغ منه، ووقع في حديث عمرو بن حريث عند مسلم: «وَكَانَ لَا يَنْحِنِي رَجُلٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَسْتَتِمَّ سَاجِدًا»، ولأبي يعلى من حديث أنس: «حتى يتمكن النبي ﷺ من السجود» وهو أوضح في انتفاء المقارنة. واستدل به على الطمأنينة؛ وفيه نظر، وعلى جواز النظر إلى الإمام لاتباعه في انتقالاته (٢).



(١) شرح النووي (٤/٢٥٣، ٢٥٤).

(٢) فتح الباري (٢/٢١٤).

الحديث السادس والسبعون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ». رواه البخاري (٧٨٠) الأذان، ومسلم (٤٠٩) (٤١٠)

الصلاة.

قال ابن دقيق العيد: (الحديث يدل على أن الإمام يؤمّن؛ وهو اختيار الشافعي وغيره، واختيار مالك أن التأمين للمأمومين، ولعله يؤخذ منه جهر الإمام بالتأمين، فإنه علق تأمينهم بتأمينه. والذين قالوا: لا يؤمّن الإمام أولوا قوله ﷺ: « إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ » على بلوغه موضع التأمين وهو خاتمة الفاتحة، كما يقال: ((أَنْجَدَ))، إذا بلغ نجداً، و ((أَتَهَمَ))، إذا بلغ تهامة، و ((أَحْرَمَ))، إذا بلغ الحرم، وهذا مجاز، فإن وجد دليل يرجحه على ظاهر الحديث وهو قوله: « إِذَا أَمَّنَ » فإنه حقيقة في التأمين، وإلا فالأصل عدم المجاز (١).

وقال الصنعاني: (قوله: ((وإلا فالأصل عدمه))، أقول: استدلووا للحمل على المجاز برواية أبي صالح عن أبي هريرة عند البخاري: « وإذا قال الإمام: ولا الضالين، فقولوا: آمين ». قالوا: والجمع بين الروایتين يقتضي حمل قوله: « إِذَا أَمَّنَ » على المجاز. ورد الجمهور هذا الجمه بينهما بأن المراد بقوله: « إِذَا أَمَّنَ » إذا أراد التأمين، ليقع تأمين الإمام والمأموم معاً.

قالوا: ويرجح هذا الجمع، أو يعينه حديث معمر عن ابن شهاب بلفظ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: وَلَا الضَّالِّينَ، فَقُولُوا: آمِينَ» (١) (٢).

وقال الحافظ ما ملخصه: (قوله: «فَأَمُّنُوا» استدل به على تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام، لأنه رتب عليه بالفاء، لكن تقدم الجمع بين الروایتين أن المراد المقارنة؛ وبذلك قال الجمهور.

وقال الشيخ أبو محمد الجويني: لا تستحب مقارنة الإمام في شيء من الصلاة غيره.

قال إمام الحرمين: يمكن تعليله بأن التأمين لقراءة الإمام، لا لتأمينه، فلذلك لا يتأخر عنه، وهو واضح، ثم أن هذا الأمر عند الجمهور للندب، وحكى ابن بزيمة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملاً بظاهر الأمر، قال: وأوجه الظاهرية على كل مصلٍ.  
قوله ﷺ: «فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ».

زاد يونس عن ابن شهاب عند مسلم: «فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُؤَمِّنُ» قبل قوله: «فَمَنْ وَافَقَ»، وكذا لابن عيينة عن ابن شهاب، كما سيأتي في الدعوات، وهو دال على أن الموافقة في القول والزمان، خلافاً لمن قال المراد: الموافقة في الإخلاص والخشوع، كابن حبان.

وقال ابن المنير: الحكمة في إثارة الموافقة في القول والزمان: أن يكون المأموم على يقظة للإتيان بها في محلها، لأن الملائكة لا غفلة عندهم، فمن وافقهم كان متيقظاً.

قوله ﷺ: «غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

(١) صحيح أخرجه النسائي (٩٢٧) وصححه العلامة الألباني.

(٢) العدة (٢/٢٥٣).



ظاهره غفران جميع الذنوب الماضية، وهو محمولٌ عند العلماء على الصغائر (١).



---

(١) باختصار من فتح الباري (٢/٣٠٩، ٣١٠).

الحديث السابع والسبعون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَذَا الْحَاجَّةَ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ ».

رواه البخاري (٧٠٣) الأذان، ومسلم (٤٦٧) الصلاة.

الحديث الثامن والسبعون:

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَا تَأْخُرُ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا، قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ غَضِبَ فِي مَوْعِظَةٍ قَطُّ أَشَدَّ مِمَّا غَضِبَ يَوْمَئِذٍ، فَقَالَ: « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ مِنْكُمْ مُتَفَرِّقِينَ، فَأَيْكُمْ أَمْ بِالنَّاسِ فَلْيُوجِزْ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرَ وَالصَّغِيرَ وَذَا الْحَاجَّةِ ».

رواه البخاري (٧١٥٩) الأحكام، ومسلم (٤٦٦) الصلاة.

راوي الحديث الثاني: أبو مسعود الأنصاري، واسمه عقبة بن عمرو، ويعرف بالبدري، والأكثر على أنه لم يشهد بدرًا، ولكنه نزلها فنسب إليها، سكن الكوفة ومات بها في خلافة علي رضي الله عنه قبل الأربعين، روي له مائة حديث عن النبي ﷺ.

قال ابن دقيق العيد: (الحكم فيها مذكور مع علته، وهو المشقة اللاحقة للمؤمنين إذا طول، وفيه بعد ذلك بحثان:

أحدهما: أنه لما ذكرت العلة، وجب أن يتبعها الحكم، فحيث يشق على المؤمنين التطويل ويريدون التخفيف، يؤمر بالتخفيف. وحيث لا يشق أو لا يريدون التخفيف، لا يكره التطويل.

الثاني: التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية، فقد يكون الشيء طويلاً بالنسبة إلى عادة قوم، وقد يكون خفيفاً بالنسبة إلى عادة آخرين. وقد قال بعض الفقهاء: إنه لا يزيد الإمام على ثلاث تسييحات في الركوع والسجود، والمروى عن النبي ﷺ أكثر من ذلك، مع أمره بالتخفيف، فكان ذلك لأن عادة الصحابة رضي الله عنهم لأجل شدة رغبتهم في الخير تقتضي أن لا يكون ذلك تطويلاً (١).

قلت: ويمكن أن يضاف بحث ثالث: وهو أن القول مقدم على الفعل، لأن القول تشريع عام للأمة، بخلاف الفعل، كما صح عن النبي ﷺ الفصل والوصل في قيام الليل، ولما سئل عن كيفية صلاة الليل قال ﷺ: « مَنَى مَنَى ، فَإِذَا خِفَتِ الصُّبْحُ فَأَوْتَرِ بِوَاحِدَةٍ » (٢) ويبقى الفعل على الجواز، فالمشروع للأئمة التخفيف، ولا يحتاج بخلاف ذلك بفعل النبي ﷺ، لعلمه بشدة محبة الصحابة للتطويل بهم، فإذا أضيف إلى ذلك البحث الثاني وهو أن التطويل والتخفيف أمر نسبي اتضحت المسألة. والله أعلم.

قال الصنعاني: ( والتحقق ما ذكرناه لك من أن حاله ﷺ وآله غير حال غيره من الأمة لعلمه ما لا يعلمونه إلا نادراً، وأن الأفضل لمن أمَّ الناس أن يخفف، ولا يريد بالتخفيف ما ذكره ابن القيم من أنه يمر مر السهم، ويكاد أن يسبق ركوعه قراءته وسجوده ركوعه، بل يريد ما عينه ﷺ لمعاذ حيث قال: صل بهم بالشمس وضحاها، وبالليل إذا يغشى ونحوها.

(١) باختصار من إحكام الأحكام (٢/٢٥٨ - ٢٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (١١٣٧) التهجد.

والسجود والركوع تابعان لقدر القيام في التطويل وضده، لما ثبت من الأحاديث الدالة على ذلك، وقد حدّ ﷺ وآله لهم عدد التسييح في السجود والركوع، وجعل أدناه ثلاثاً، فمن أتى بالثلاث مرتلاً لها متأملاً، كان ركوعه وسجوده موافقاً لما قرأه من هذه السور، أو بلغ خمس تسييحات فكذا، وحال الأئمة مختلف أيضاً، فمنهم من هو سهل القراءة، سريع الأداء لما يتلو، فتكون الطولى من سور قراءته كالصغرى من قراءة من يمد الحروف ويتمادى عند التلاوة، فينبغي لمن أمّ قوماً أن ينظر في نفسه؛ هل أعطي سهولة تلاوة وسرعة قراءة مع استيفاء الحروف قرأ بها عينه ﷺ وآله لمعاذ أو طول قليلاً، ومن كان بخلاف ذلك عدل إلى القصار كالتين ونحوها (١).

قوله ﷺ في حديث أبي هريرة: «وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ».

قال الحافظ: (يريد أن عموم الأمر بالتخفيف مختص بالأئمة، فأما المنفرد فلا حرج عليه في ذلك) (٢).

قال كذلك: (قوله: «فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ»، ولمسلم: «فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ»، أي: مخففاً أو مطوِّلاً. واستدل به على جواز إطالة القراءة، ولو خرج الوقت، وهو المصحح عند بعض أصحابنا، وفيه نظر، لأنه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة: «إِنَّمَا التَّفْرِيطُ أَنْ يُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْآخَرَى» أخرجه مسلم، وإذا تعارضت مصلحة

(١) العدة (٢/ ٢٦٢).

(٢) فتح الباري (٢/ ٢٣٣).

المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها، كانت مراعاة ترك المفسدة أولى.

واستدل بعمومه أيضًا على جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين (١).

وقال ابن دقيق العيد: ( وحديث أبي مسعود يدل على الغضب في الموعظة، وذلك يكون إما لمخالفة الموعوظ لما علمه، أو التقصير في تعلمه. والله أعلم ) (٢).



(١) فتح الباري (١/ ٢٣٤).

(٢) أحكام الأحكام (٢/ ٢٦٣، ٢٦٤).

## باب صفة صلاة النبي ﷺ

الحديث التاسع والسبعون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْهَةً قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي أَرَأَيْتَ سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ، مَا تَقُولُ ؟ قَالَ: « أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ. اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ. اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ الدَّنَسِ بِمَاءٍ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ ».

رواه البخاري (٧٤٤) الأذنان، ومسلم (٥٩٨) المساجد.

قوله: « سَكَتَ هُنَيْهَةً » .

المراد سكتة لطيفة.

قوله ﷺ: « اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ » .

قال ابن دقيق العيد: ( عبارة إما عن محوها وترك المؤاخذه بها، وإما عن المنع من وقوعها والعصمة منها.

وقوله: « اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ »، إلى قوله: « الدَّنَسِ »، مجاز - كما تقدم - عن زوال الذنوب وأثرها، ولما كان ذلك أظهر في الثوب الأبيض من غيره من الألوان، وقع التشبيه به.

وقوله: « اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي » إلى آخره، يحتمل أمرين، بعد كونه مجازاً عما ذكرناه:

أحدهما: أن يراد بذلك التعبير عن غاية المحو، أعني بالمجموع، فإن الثوب الذي تتكرر عليه التنقية بثلاثة أشياء منقية، يكون في غاية النقاء.

الوجه الثاني: أن يكون كل واحدٍ من هذه الأشياء مجازًا عن صفة يقع بها التكفير والمحو، ولعل ذلك كقوله تعالى: ﴿وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فكل واحد من هذه الصفات - أعني: العفو والمغفرة والرحمة - لها أثرها في محو الذنب، فعلى هذا الوجه ينظر إلى الأفراد، ويجعل كل فرد من أفراد الحقيقة دالًا على معنى فرد مجازي، وفي الوجه الأول لا ينظر إلى أفراد الألفاظ، بل تجعل جملة اللفظ دالة على غاية المحو للذنب (١).

وقال العلامة عبد الله آل بسام: (فائدتان: الأولى: ثبت عن النبي ﷺ استفتاحات كثيرة للصلاة:

منها: هذا الدعاء الذي معنا: «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ...»

إلخ».

ومنها: «وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ... إلخ».

ومنها: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ... إلخ».

وكلها جائزة، لأنها واردة، لكن الإمام أحمد اختار الأخير منها، «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ... إلخ» لكونه محتويًا على تمجيد الله، وتعظيمه، ووحدانيته، وكان عمر رضي الله عنه يجهر به ليعلمه للناس، وينبغي للمصلي أن لا يقتصر دائمًا على واحدٍ منها، بل يقولها كلها ليحصل له كمال الاقتداء

(١) باختصار من أحكام الأحكام (٢/ ٢٧٠، ٢٧١).

وإحياء جميع السنة فيها، ويجعل القصار لصلاة الجماعة، والطوال لصلاة الليل.

الثانية: من المعلوم أن الماء الساخن أبلغ في إزالة الأوساخ والإنقاء، مما هو مذكور في الدعاء المأثور. فكيف عدل عنه إلى الثلج والبرد، مع أن المقصود طلب الإنقاء والتنظيف.

الجواب: قد حصل من العلماء تلمسات كثيرة في طلب المناسبة، وأحسنها ما ذكره ابن القيم عن شيخ الإسلام - رحمه الله - ومعناه: لما كان للذنوب حرارة، تناسب أن تكون المادة المزيله هذه الباردة، لتطفيء هذه الحرارة، وذلك التلهب (١).

وقال الحافظ: (واستدل له على جواز الدعاء في الصلاة بما ليس في القرآن، خلافاً للحنفية. ثم هذا الدعاء صدر منه ﷺ على سبيل المبالغة في إظهار العبودية. وقيل: قاله على سبيل التعليم لأئمة، واعترض بكونه لو أراد ذلك لجهر به.

وأجيب بورود الأمر بذلك في حديث سمرة عند البزار. وفيه: ما كان عليه الصحابة من المحافظة على تتبع أحوال النبي ﷺ في حركاته وسكناته، وإسراره وإعلانه، حتى حفظ الله بهم الدين. واستدل به بعض الشافعية على أن الثلج والبرد مطهران، واستبعده ابن عبد السلام، وأبعد منه استدلال بعض الحنفية به على نجاسة الماء المستعمل (٢).



(١) تيسير العلام (١/١٥١، ١٥٢).

(٢) فتح الباري (٢/٢٦٩).



الحديث الثمانون:

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ وَلَمْ يُصَوِّبْهُ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ، وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ، وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ افْتِرَاشَ السَّبْعِ، وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ».

رواه مسلم (٤٩٨) الصلاة.

قال ابن دقيق العيد: (هذا الحديث سها المصنف في إيرادها في هذا الكتاب، فإنه مما انفرد به مسلم عن البخاري، فرواه من حديث حسين المعلم عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة - رضي الله عنها -، وشرط الكتاب تخريج الشيخين للحديث) (١).

قال العلامة عبد الله آل بسام: الحديث رقم (٨٠) لم يخرج إلا مسلم فقط، وله علة؛ وهي أنه أتى من طريق أبي الجوزاء عن عائشة - رضي الله عنها -، وأبو الجوزاء لم يسمع من عائشة - رضي الله عنها -، وأخرجه مسلم أيضًا من طريق الأوزاعي مكاتبه لا سماعًا.

قال النووي - رحمه الله - ما ملخصه: (فقولها: «كَانَ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ» فيه إثبات التكبير في أول الصلاة، وأنه يتعين لفظ

التكبير، لأنه ثبت أن النبي ﷺ كان يفعله، وأنه ﷺ قال: « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » (١)، وهذا الذي ذكرناه من تعيين التكبير، هو قول مالك والشافعي وأحمد - رحمهم الله تعالى - وجهور العلماء من السلف والخلف، وقال أبو حنيفة رحمه الله: يقول غيره من ألفاظ التعظيم مقامه.

قولها: « وَالْقِرَاءَةُ بِـ » ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢]

استدل به مالك وغيره ممن يقول: أن البسملة ليست من الفاتحة، وجواب الشافعي - رحمه الله تعالى -، والأكثرين القائلين بأنها من الفاتحة، أن معنى الحديث: أن يبدأ القرآن بسورة الحمد لله رب العالمين، لا بسورة أخرى، فالمراد ببيان السورة التي التي يبدأ بها، وقد قامت الأدلة على أن البسملة منها.

وفيه: أن السنة للراكع أن يسوي ظهره بحيث يستوي رأسه ومؤخرته، وفيه: جواز الاعتدال إذا رفع من الركوع، وأنه يجب أن أن يستوي قائماً، لقوله ﷺ: « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي »، وفيه: وجوب الجلوس بين السجدين.

قولها: « وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ ».

فيه حجة لأحمد بن حنبل، ومن وافقه من فقهاء أصحاب الحديث، أن التشهد الأول والأخير واجبان. وقال مالك، وأبو حنيفة - رضي الله عنهما - والأكثرين: هما سستان ليسا واجبين. وقال الشافعي رحمه الله: الأول سنة والثاني واجب، واحتج أحمد - رحمه الله تعالى - بهذا الحديث مع قوله ﷺ: « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » وبقوله ﷺ: « إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ التَّحِيَّاتِ »، والأمر للوجوب، واحتج الأكثرين بأن النبي

ﷺ ترك التشهد الأول وجبره بسجود السهو، ولو وجب لم يصح جبره، كالركوع وغيره من الأركان، قالوا: وإذا ثبت هذا في الأول، فالأخير بمعناه، ولأن النبي ﷺ لم يعلمه الأعرابي حين علمه فروض الصلاة. والله أعلم.

قولها: « وَكَانَ يَفْرُشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ».  
معناه: يجلس مفترشاً، فيه حجة لأبي حنيفة رحمته الله، ومن وافقه أن الجلوس في الصلاة يكون مفترشاً سواء فيه جميع الجلسات، وعن مالك - رحمه الله تعالى - يسن متوركاً، بأن يخرج رجله اليسرى من تحته، ويفضي بوركته إلى الأرض.

وقال الشافعي - رحمه الله تعالى - : السنة أن يجلس كل الجلسات مفترشاً إلا التي يعقبها السلام، فلو كان مسبوقاً، وجلس إمامه في آخر صلاته متوركاً، جلس المسبوق مفترشاً لأن جلوسه لا يعقبه سلام، ولو كان على المصلي سجود سهو، فالأصح أن يجلس مفترشاً في تشهده، فإذا سجد سجدي السهو، تورك ثم سلم.

وجلوس المرأة كجلوس الرجل، وصلاة النفل كصلاة الفرض في الجلوس، هذا مذهب الشافعي ومالك - رحمهما الله - والجمهور (١).

قال ابن دقيق العيد: ( وقولها: « وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ »، ويروى: « عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ »، وفسر بأن يفرش قدميه، ويجلس بإليتيه على عقبه، وقد سمي ذلك أيضاً: الإقعاء ) (٢).

(١) شرح النووي (٤/ ٢٨٥ - ٢٨٧).

(٢) إحكام الأحكام (٢/ ٢٩٢).

قال الصنعاني: (أشار بكلمة: "أيضاً" إلى أن للإقعاء تفسيرين، قال الخطابي: الإقعاء ضربان: أحدهما: وضع إتيته على الأرض ونصب ساقيه، وهذا هو المكروه، والثاني: وضع إتيته على عقبه وتكون ركبتاه على الأرض، وهذا هو الذي رواه ابن عباس ونقله العبادلة. انتهى.

وبه يعرف أن تفسير الشارح للمنهي عنه بالصفة المذكورة تفسير بالذي لم ينه عنه؛ الذي قاله ابن عباس إنه السنة، كما أخرجه مسلم عنه، وقد فسر هذا المنهي عنه في شرح النووي بالصفة الثانية التي ذكرها الخطابي، قال النووي: وعقبة الشيطان هو الإقعاء الذي فسرناه؛ أي بوضع إتيته على الأرض ونصب ساقيه، وهو المكروه باتفاق العلماء بهذا التفسير الذي ذكرناه (١).

قولها: «وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ افْتِرَاشَ السَّبْعِ».

وهو أن يضع ذراعيه على الأرض في السجود، والسنة أن يرفعهما، ويكون الموضوع على الأرض كفيه فقط (٢).

قولها: «وَكَانَ يَحْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ».

أكثر الفقهاء على تعيين التسليم للخروج من الصلاة اتباعاً للفعل المواظب عليه (٣).

وقال النووي: (فيه دليل على وجوب التسليم، فإنه ثبت هذا من قوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»، واختلف العلماء فيه، فقال

(١) العدة (٢/ ٢٩٢، ٢٩٣).

(٢) إحكام الأحكام (٢/ ٢٩٣).

(٣) السابق (٢/ ٢٩٣).

مالك والشافعي وأحمد - رحمهم الله تعالى - وجمهور العلماء من السلف والخلف: السلام فرض ولا تصح الصلاة إلا به.

قال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي رحمهم الله: هو سنة لو تركه صحت صلاته، قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - : لو فعل منافياً للصلاة، من حدث أو غيره، صحت صلاته، واحتج بأن النبي ﷺ لم يعلمه الأعرابي في واجبات الصلاة حين علمه واجبات الصلاة، واحتج الجمهور بما ذكرناه، وبالحديث الآخر في سنن أبي داود والترمذي: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»، ومذهب الشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد رحمهم الله، والجمهور أن المشروع تسليمتان، ومذهب مالك - رحمه الله - في طائفة المشروع تسليمة (١)(٢).



(١) حسن صحيح : أخرجه أبو داود (٦١)، والترمذي (٣).  
 (٢) شرح النووي (٤/ ٢٨٧، ٢٨٨).

الحديث الحادي والثمانون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ ، وَقَالَ : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » . وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ .

رواه البخاري (٧٣٥) الأذان، ومسلم (٣٩٠) الصلاة.

قال ابن دقيق العيد ما ملخصه: ( اختلف الفقهاء في رفع اليدين في الصلاة على مذاهب متعددة، فالشافعي قال بالرفع في هذا الأماكن الثلاثة - أعني في افتتاح الصلاة، والركوع، والرفع من الركوع - وحجته هذا الحديث، وهو من أقوى الأحاديث سنداً، وأبو حنيفة لا يرى الرفع في غير الافتتاح.

واقصر الشافعي على الرفع في هذا الأماكن الثلاثة لهذا الحديث، وقد ثبت الرفع عند القيام من الركعتين؛ وأما كونه مذهباً للشافعي لأنه قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي (١).  
قوله: « حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ».

قال الحافظ: ( أي مقابلهما، والمنكب مجمع عظم العضد والكتف، وبهذا أخذ الشافعي والجمهور.

وذهب الحنفية إلى حديث مالك بن الحويرث المقدم ذكره عند مسلم، وفي لفظ له عنه: « حَتَّى يُجَاذِيَ بِهِمَا قُرُوعَ أُذُنَيْهِ » (٢).

(١) إحكام الأحكام (٢/ ٢٩٤ - ٢٩٧).

(٢) أخرجه مسلم (٣٩١).

وعند أبي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر بلفظ: « حتى حاذنا أذنيه » (١)، ورجح الأول لكون إسناده أصح، وروى أبو ثور عن الشافعي أنه جمع بينهما فقال: يحاذي بظهر كفيه المنكبين وبأطراف أنامله الأذنين، ويؤيده رواية أخرى عن وائل عند أبي داود بلفظ: « حَتَّى كَانَتْ بَحْيَالٍ مَنَكِبَيْهِ ، وَبِأَطْرَافِ أَنْامِلِهِ الْأُذُنَيْنِ »، وبهذا قال المتأخرون من المالكية.

فائدة: لم يرد ما يدل على التفرقة في الرفع بين الرجل والمرأة، وعن الحنفية يرفع الرجل إلى الأذنين، والمرأة إلى المنكبين؛ لأنه أستر لها. والله أعلم (٢).

قال ابن دقيق العيد ما ملخصه: ( واختلف أصحاب الشافعي متى يتديء التكبير، فمنهم من قال: يتديء التكبير مع ابتداء رفع اليدين، ويتم التكبير مع انتهاء إرسال اليدين. ومن أصحاب الشافعي من قال: يرفع اليدين غير مكبر، ثم يتم التكبير مع تمام الإرسال. ومنهم من قال: يرفع اليدين غير مكبر ثم يكبر، ثم يرسل اليدين بعد ذلك ) (٣).

وقال النووي في شرح مسلم: ( الأصح يتديء الرفع مع ابتداء التكبير، ولا استحباب في الانتهاء، فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس، تمم الباقي، وإن فرغ منهما، حط يديه، ولم يستدم الرفع ) (٤).

(١) أخرجه أبو داود (٧٢٦).

(٢) فتح الباري (٢/٢٥٩) باختصار.

(٣) إحكام الأحكام (٢/٢٩٩ - ٣٠١).

(٤) شرح النووي (٤/١٢٦، ١٢٧).

وقال النووي كذلك: ( واختلفت عبارات العلماء في الحكمة في رفع اليدين، فقال الشافعي رحمه الله عنه: فعلته إعظاماً لله تعالى، واتباعاً لرسول الله ﷺ ).

وقال غيره: هو استكانة واستسلام وانقياد، وكان الأسير إذا غلب، مديديه علامة للاستسلام.

وقيل: هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه.

وقيل: إشارة إلى طرح أمور الدنيا، والإقبال بكلية على الصلاة، ومناجاة ربه سبحانه وتعالى، كما تضمن ذلك قوله: ((الله أكبر))، فيطابق فعله قوله.

وقيل: إشارة إلى دخوله في الصلاة، وهذا الأخير مختص بالرفع لتكبيرة الإحرام. وقيل غير ذلك؛ وفي أكثرهم نظر. والله أعلم (١).

وقال الصنعاني: ( ولا يبعد أن تكون الحكمة: تحريك القلب للاشتغال بالمناجاة، والأقبال على الصلاة، تنبيهاً للخروج عن الحالة المغايرة لأفعال الطاعة إلى حالة الصلاة التي هي أساس العبادة؛ فإنه غرض مقصود للشارع مطلوب له، كما في الخشوع الذي هو روح الصلاة، وهذا أمثل ما علل به إشارته بالمسجد عن الدعاء في التشهد الأخير. ولما كان هذا في افتتاح الصلاة وهو غفلة عن الإقبال، ناسب أن يحرك القلب بحركة قوية، فحرك بجميع اليدين، وفي التشهد اكتفى بحركة الإصبع، لكونه قد دخل فيها دخولاً كلياً، وكان ذلك المحل أو ان الخروج منها. وبهذا المعنى شرع الرفع في كل خفض ورفع، فإن الشخص مع التهادي في الركن واستطالته قد يغفل، فناسب عند انتقاله



منه أن يرفع يديه ليستيقظ ويتبته، لئلا يستصحب الغفلة إلى ما ينتقل إليه، ولعل هذا إن شاء الله هو الوجه الجلي والمعنى الذي هو بالحكمة غير خفي (١).

قوله: «وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ».

يعني الرفع، وكأنه يريد بذلك عند ابتداء السجود، أو عند الرفع منه، وحمله على الابتداء أقرب، وأكثر الفقهاء على القول بهذا الحديث، وأنه لا يسن رفع اليدين عند السجود (٢).



(١) العدة (٢/ ٣٠٤، ٣٠٥) باختصار.

(٢) إحكام الأحكام (٢/ ٣٠٢، ٣٠٣).

الحديث الثاني والثمانون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: عَلَى الْجَبْهَةِ (وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ)، وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ».

رواه البخاري (٨٠٩) الأذان، ومسلم (٤٩٠) (٢٣٠) الصلاة.

قال النووي - رحمه الله - : ( هذه الأحاديث فيها فوائد، منها: أن أعضاء السجود سبعة، وأنه ينبغي للساجد أن يسجد عليها كلها، وأن يسجد على الجبهة والأنف جميعاً، فأما الجبهة فيجب وضعها مكشوفة على الأرض، ويكفي بعضها، والأنف مستحب، فلو تركه جاز، ولو اقتصر عليه وترك الجبهة لم يجز، هذا مذهب الشافعي، ومالك - رحمهما الله تعالى - والأكثرين، وقال أبو حنيفة رحمته الله وابن قاسم من أصحاب مالك - رضي الله عنهما - : يجب أن يسجد على الجبهة والأنف جميعاً، لظاهر الحديث. قال الأكثرون: بل ظاهر الحديث أنهما في حكم عضو واحد، لأنه قال في الحديث: «سبعة»، فإن جعلنا عضوين صارت ثمانية، وذكر الأنف استحباباً.

وأما اليدين، والركبتان، والقدمان فهل يجب السجود عليهما؟ فيه قولان للشافعي - رحمه الله تعالى - : أحدهما: لا يجب، لكن يستحب استحباباً مؤكداً، والثاني: يجب، وهو الأصح، وهو الذي رجحه الشافعي - رحمه الله تعالى - ، فلو أخل بعضوٍ منها لم تصح صلاته، وإذا أوجبناه لم يجب كشف القدمين والركبتين، وفي الكفين قولان للشافعي - رحمه الله تعالى - : أحدهما: يجب كشفهما كالجبهة، وأصحهما: لا يجب.

قوله: « سَبْعَةٌ أَعْظَمُ ».

أي: أعضاء، فسمي كُلُّ عضو عظمًا، وإن كان فيه عظام كثيرة (١).  
وترجم له البخاري: ( باب السجود على سبعة أعظم ).  
قال الحافظ: ( ومناسبته للترجمة أن العادة وضع الجبهة إنما هو  
باستعانة الأعظم الست غالبًا. انتهى.

والذي يظهر في مراده أن الأحاديث الواردة بالاقتصار على الجبهة  
كهذا الحديث لا تعارض الأحاديث المنصوص فيها على الأعضاء السبعة،  
بل الاقتصار على ذكر الجبهة إما لكونها أشرف الأعضاء المذكورة، أو  
أشهرها في تحصيل هذا الركن، فليس فيه ما ينفي الزيادة التي في غيره.  
وقيل: أراد أن يبين أن الأمر بالجبهة للوجوب، وغيرها للندب،  
ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث، والأول أليق بتصرفه (٢).  
وقال ابن دقيق العيد: ( المراد باليدين هنا الكفان. وقد اعتقد  
قوم أن مطلق لفظ: ((اليدين)) يحمل عليهما، كما في قوله تعالى: ﴿  
فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، واستنتجوا من ذلك أن التيمم إلى  
الكوعين، وعلى كل تقدير فسواء صح هذا أم لا فالمراد هنا: الكفان، لأننا  
لو حملناه على بقية الذراع لدخل تحت المنهي عنه من افتراش الكلب أو  
السبع (٣).



(١) شرح النووي (٢/ ٢٧٨).

(٢) فتح الباري (٢/ ٣٤٧).

(٣) إحكام الأحكام (٢/ ٣١١).

الحديث الثالث والثمانون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لَنَا حَمْدَهُ» حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ - وَهُوَ قَائِمٌ - «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاتِهِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّنَتَيْنِ بَعْدَ الْجُلُوسِ.

رواه البخاري (٧٨٩) الأذان، ومسلم (٣٩٢) (٢٨) الصلاة.

الحديث الرابع والثمانون:

عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ قَالَ: «صَلَّيْتُ أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَخَذَ بِيَدِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ فَقَالَ: قَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ». أَوْ قَالَ: «صَلَّى بِنَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ».

رواه البخاري (٧٨٦) الأذان، ومسلم (٣٩٣) الصلاة.

راوي الحديث الثاني: مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

العمري، يقال إنه من بني الحريش، والحريش من بني عامر بن صعصعة، مات سنة خمس وتسعين، وهو تابعي فقيه، له فضل وورع وعقل وأدب، ولأبيه صحبة، وفد على النبي ﷺ في بني عامر.

قال الإمام النووي: (استقر العمل على ما في حديث أبي هريرة

هذا، ففي كل صلاة ثنائية إحدى عشرة تكبيرة، وهي: تكبيرة الإحرام،

وخمس في كل ركعة، وفي الثلاثية سبع عشرة، وهي: تكبيرة الإحرام، وتكبيرة القيام من التشهد الأول، وخمس في كل ركعة، وفي الرباعية ثنتان وعشرون، ففي الكتوبات الخمس أربع وتسعون تكبيرة، واعلم أن تكبير الإحرام واجبة، وما عداها سنة، لو تركه صحت صلاته، لكن فاتته الفضيلة وموافقة السنة، هذا مذهب العلماء كافة، إلا أحمد بن حنبل رحمته الله في إحدى الروايتين عنه أن جميع التكبيرات واجبة.

ودليل الجمهور: أن النبي صلى الله عليه وسلم عَلَّمَ الأعرابي الصلاة فعلمه واجباتها، فذكر منها تكبيرة الإحرام ولم يذكر ما زاد، وهذا موضع البيان ووقته، ولا يجوز التأخير عنه.

وقوله: «يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الْمُنْتَهَى».

هذا دليل على مقارنة التكبير لهذه الحركات، وبسطه عليها، فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع، ويمده حتى يصل حد الراكعين، ثم يشرع في تسبيح الركوع، ويبدأ في بالتكبير حين يشرع في الهوى إلى السجود، ويمده حتى يضع جبهته على الأرض، ثم يشرع في تسبيح السجود. ويبدأ في قوله: «سمع الله لمن حمده» حين يشرع في الرفع من الركوع، ويمده حتى ينتصب قائماً، ثم يشرع في ذكر الاعتدال وهو: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ.. إلى آخره» ويشرع في التكبير للقيام من التشهد الأول حتى يشرع في الانتقال، ويمده حتى ينتصب قائماً. هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة، إلا ما روي عن عمر بن عبد العزيز رحمته الله وبه قال مالك أنه لا يكبر للقيام من الركعتين حتى يستوي قائماً، ودليل الجمهور: ظاهر الحديث. وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي رحمته الله وطائفة أنه يستحب لكل مصلٍ من إمام ومأموم ومنفرد أن يجمع بين: سمع الله لمن

حمده، وربنا لك الحمد، فيقول: سمع الله لمن حمده في حال ارتفاعه، وربنا لك الحمد في حال استوائه وانتصابه في الاعتدال، لأنه ثبت أن النبي ﷺ فعلهما جميعاً، وقال ﷺ: « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » (١).

قال الحافظ: ( قال ناصر الدين بن المنير: الحكمة في مشروعية التكبير في الخفض والرفع أن المكلف أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير وكان من حقه أن يستصحب النية إلى آخر الصلاة، فأمر أن يجدد العهد في أثنائها بالتكبير الذي هو شعار النية ) (٢).

قال العلامة ابن باز - رحمه الله - : ( ولو قيل إن الحكمة في شرعية تكرار التكبير تنبيه المصلي على أن الله سبحانه أكبر من كل كبير، وأعظم من كل عظيم، فلا ينبغي التشاغل عن طاعته بشيء من الأشياء، بل ينبغي الإقبال عليه بالقلب والقالب والخشوع فيها، تعظيماً له سبحانه، وطلباً لرضاه، لكان ذلك متوجهاً. والله أعلم ) (٣).



(١) شرح النووي (٤/ ١٣١، ١٣٢).

(٢) فتح الباري (٢/ ٣١٥، ٣١٦).

(٣) هامش الفتوح (٢/ ٣١٦).

الحديث الخامس والثمانون:

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «رَمَقْتُ الصَّلَاةَ مَعَ مُحَمَّدٍ ﷺ فَوَجَدْتُ قِيَامَهُ، فَرُكْعَتَهُ، فَأَعْتَدَلَهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ، فَسَجَدَتُهُ، فَجَلَسَتُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَسَجَدَتُهُ، فَجَلَسَتُهُ مَا بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالْإِنْصِرَافِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ».

وفي رواية البخاري: «مَا عَدَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ».  
رواه البخاري (٧٩٢) الأذان، ومسلم (٤٧١) الصلاة.

قال النووي: (فيه دليل على تخفيف القراءة والتشهد، وإطالة الطمأنينة في الركوع والسجود، وفي الاعتدال عن الركوع، وعن السجود، ونحو هذا قول أنس في الحديث الثاني بعده: «مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ أَحَدٍ أَوْ جَزَ صَلَاةً مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَمَامٍ» (١).  
قوله: «قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ».

يدل على أن بعضها كان فيه طول يسير على بعض، وذلك في القيام، ولعله أيضًا في التشهد. واعلم أن هذا الحديث محمول على بعض الأحوال، وإلا فقد ثبتت الأحاديث السابقة بتطويل القيام، وأنه ﷺ كان يقرأ في الصبح بالسيتين إلى المائة.

وفي الظهر بـألم تنزيل السجدة.  
وأنه كان تقام الصلاة فيذهب الذاهب إلى البقيع فيقضي حاجته، ثم يرجع فيتوضأ، ثم يأتي المسجد فيدرك الركعة الأولى.

وأنه قرأ سورة المؤمنين حتى بلغ ذكر موسى وهارون صلى الله عليهما وسلم. وأنه قرأ في المغرب بالطور والمرسلات، وفي البخاري: بالأعراف، وأشباه هذا.

وكله يدل على أنه ﷺ كانت له في إطالة القيام أحوال بحسب الأوقات، وهذا الحديث الذي نحن فيه جرى في بعض الأوقات، وقد ذكر مسلم في الرواية الأخرى ولم يذكر فيه القيام، وكذا ذكره البخاري، وفي رواية البخاري: « ما خلا القيام والقعود »، وهذا تفسير الرواية الأخرى.

قوله: « وَجَلَسَتْهُ مَا بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالْإِنْصِرَافِ »

دليل على أنه ﷺ كان يجلس بعد التسليم شيئاً يسيراً في مصلاه (١). وقال الشيخ عبد الله آل بسام: ( يصف البراء بن عازب صلاة النبي ﷺ فيذكر أنها متقاربة متناسبة، فإن قيامه للقراءة، وجلوسه للتشهد يكونان مناسبتين للركوع والاعتدال والسجود، فلا يطول القيام مثلاً ويخفف الركوع، أو يطيل السجود ثم يخفف القيام، أو الجلوس، بل كل ركن يجعله مناسباً للركن الآخر.

وليس معناه: أن القيام والجلوس للتشهد بقدر الركوع والسجود.

وإنما معناه: أنه لا يخفف واحداً ويثقل الآخر.

وإلا فمن العلوم أن القيام والجلوس أطول من غيرهما، كما يدل عليه رواية البخاري في الحديث (٢).



(١) شرح النووي (٤/٢٤٩، ٢٥٠).

(٢) تيسير العلام (١/١٦٥).



الحديث السادس والثمانون:

عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنِّي لَا أَلُو أَنْ أُصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي بِنَا.  
قَالَ ثَابِتٌ: فَكَانَ أَنَسٌ يَصْنَعُ شَيْئًا لَا أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَهُ.  
« كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ انْتَصَبَ قَائِمًا حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ »

وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ مَكَثَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ ». رواه البخاري (٨٠٠) الأذان، ومسلم (٤٧٢).

قال ابن دقيق العيد: قوله: « لَا أَلُو » أي لا أقصر.  
وقوله: « أَنْ أُصَلِّيَ » أي: في أن أصلي.

وتقديم أنس رضي الله عنه لهذا الكلام أمام روايته ليدل السامعين على التحفظ لما يأتي به، ويحقق عندهم المراقبة لاتباع أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم.  
وهذا الحديث أصرح في الدلالة على أن الرفع من الركوع ركن طويل، بل هو - والله أعلم - نص فيه، فلا ينبغي العدول عنه لدليل ضعيف ذكر فيه أنه ركن قصير، وهو ما قيل أنه لم يسن فيه تكرار التسيحات على الاسترسال، كما سنت القراءة في القيام، والتسيحات في الركوع، والسجود مطلقاً (١).

قال الحافظ: ( وقوله: « قَدْ نَسِيَ » ؛ أي: نسي وجوب الهوي إلى السجود. قاله الكرمانى.

(١) باختصار من إحصاء الأحكام (٢/ ٣٣٠، ٣٣١).

ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي أنه في صلاة، أو ظن أنه وقت  
القنوت حيث كان معتدلاً، أو وقت التشهد حيث كان جالساً.  
ووقع عند الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة: «قُلْنَا قَدْ نَسِيَ  
مِنْ طُولِ الْقِيَامِ» أي لأجل طول قيامه (١).  
وقال الحافظ كذلك: (وفي قوله في هذا الطريق: «قَالَ ثَابِتٌ:  
كَانَ أَنَسٌ يَصْنَعُ شَيْئًا لَمْ أَرَكُمُ تَصْنَعُونَهُ.. إلخ» إشعار بأن من خاطبهم  
كانوا لا يطيلون الجلوس بين السجدين، ولكن السنة إذا ثبتت لا يبالي  
من تمسك بها بمخالفة من خالفها، والله المستعان) (٢).



(١) فتح الباري (٢/ ٣٣٦، ٣٣٧).

(٢) السابق (٢/ ٣٥١).

الحديث السابع والثمانون:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: « مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ».

رواه البخاري (٧٠٨) الأذان، ومسلم (٤٦٩) (١٩٠)

الصلاة.

قوله: « مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ».

قال الحافظ: ( إلى هنا أخرج مسلم هذا الحديث من رواية إسماعيل بن جعفر عن شريك. ووافق سليمان بن بلال على تكملته أبو ضمرة عند الأسماعيلي ) (١) اهـ.

والتكملة قوله ﷺ: « وَإِنْ كَانَ لَيَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَيُخَفِّفُ مَخَافَةً أَنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ ».

قال الحافظ: ( قال الزين بن المنير: التراجم السابقة بالتخفيف تتعلق بحق المأمومين، وهذه الترجمة تتعلق بقدر زائد على ذلك، وهو مصلحة غير المأموم لكن حيث تتعلق بشيء يرجع إليه ) (٢).

وقال الحافظ أيضاً: ( قال ابن بطال: احتج من قال يجوز للإمام إطالة الركوع إذا سمع بحسّ ليدركه. وتعقبه ابن المنير بأن التخفيف نقيض التطويل، فكيف يقاس عليه ؟ قال: ثم إن فيه مغيرة للمطلوب، لأن فيه إدخال مشقة على جماعة لأجل واحد. اهـ.

(١) فتح الباري (٢/٢٣٧).

(٢) فتح الباري (٢/٢٣٦).

ويمكن أن يقال محل ذلك ما لم يشق على الجماعة. وبذلك قيده أحمد وإسحاق وأبو ثور، وما ذكره ابن بطال سبقه إليه الخطابي، ووجهه بأنه إذا جاز التخفيف لحاجة من حاجات الدنيا، كان التطويل لحاجة من حاجات الدين أجوز.

وتعقبه القرطبي بأن في التطويل هنا زيادة عمل في الصلاة غير مطلوب، بخلاف التخفيف فإنه مطلوب. انتهى.

وفي هذه المسألة خلاف عند الشافعية، وتفصيل، وأطلق على المذهب استحباب ذلك، وفي التجريد للمحاملي نقل كراهيته عن الجديد، وبه قال الأوزاعي، ومالك وأبو حنيفة، وأبو يوسف، وقال محمد بن الحسن: أخشى أن يكون شركاً (١).

وقال ابن دقيق العيد: (حديث أنس بن مالك يدل على طلب أمرين في الصلاة: التخفيف في حق الإمام مع الإتمام، وذلك هو الوسط العدل، والميل إلى أحد الطرفين خروج عنه.

أما التطويل في حق الإمام، فإضرار بالمؤمنين، وأما التقصير عن الإتمام فيحسن لحق العبادة، ولا يراد بالتقصير هنا ترك الواجبات، فإن ذلك موجب للنقص الذي يرفع حقيقته الصلاة، وإنما المراد والله أعلم التقصير عن المسنونات، والتام بفعلها (٢).

وقال الصنعاني: (فالمراد بالتخفيف ما لا تقصير فيه عن تمام الواجب، ولا التقصير بترك السنن، بل يراد بالتخفيف: فعل الواجب، وفعل السنن من غير تطويل فيها، وإلا فالقراءة مثلاً بالبقرة تدخل في

(١) فتح الباري (٢/ ٢٣٧، ٢٣٨).

(٢) أحكام الأحكام (٢/ ٣٣٢) باختصار.

عموم ما يدل على سنة قراءة قرآن مع الفاتحة، والتسبيح بالمائة تسبيحة، والذكر الطويل في محله كذلك.

فالمراد ما يصدق عليه فعل السنن مع تخفيف فيه، فلا يتوهم أنه إذا أتى بالواجب وبالسنن ولم يبق إلا ترك ما يكره أو يباح فعله، وهو غير مراد من الحديث ولا يشتمل عليه التطويل (١).



الحديث الثامن والثمانون:

عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الْجَرْمِيِّ قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ: إِنِّي لِأُصَلِّيَ بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، أَصَلِّيَ كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي.

فَقُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ: كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي؟  
قَالَ: مِثْلَ شَيْخِنَا هَذَا، وَكَانَ يَجْلِسُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ.

أَرَادَ بِشَيْخِهِمْ: أَبَا يَزِيدَ عَمْرُو بْنُ سَلْمَةَ الْجَرْمِيِّ.  
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٢٣) الْأَذَانُ.

هذا الحديث على خلاف شرط الماتن، فقد تفرد بإخراجه البخاري، لكن أخرج مسلم حديثاً قريباً منه، واختلط الأمر على بعض المحققين، فعزاه لمسلم أيضاً، والذي رواه مسلم من حديث أبي قلابَةَ: «أَنَّهُ رَأَى مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ إِذَا صَلَّى كَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ هَكَذَا.» (٣٩١) الصلاة، وهو خلاف حديث الباب. والله أعلم.

وهذا ترجم له البخاري في الصحيح: (باب من استوى قاعداً في وتر من صلاته ثم نهض).  
قال الحافظ:

(وفيه مشروعية جلسة الاستراحة، وأخذ بها الشافعي، وطائفة من أهل الحديث، وعن أحمد روايتان، وذكر الخلال أن أحمد رجع إلى القول بها، ولم يستحبها الأكثر).

واحتج الطحاوي بخلو حديث أبي حميد عنها، فإنه ساقه بلفظ: «فَقَامَ وَلَمْ يَتَوَرَّكَ» (١)، وأخرجه أبو داود أيضًا.

كذلك قال: فلما تخالفا احتمل أن يكون ما فعله من حديث مالك بن الحويرث لعله كانت به، فقعد لأجلها، لا أن ذلك من سنة الصلاة، ثم قوى ذلك بأنها لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص، وتعقب بأن الأصل عدم العلة، وبأن مالك بن الحويرث هو راوي حديث: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» فحكايته لصفات صلاة رسول الله ﷺ داخله تحت هذا الأمر، ويستدل بحديث أبي حميد المذكور على عدم وجوبها، فإنه تركها لبيان الجواز. وتمسك من لم يقل باستحبابها بقوله ﷺ: «لَا تَبَادِرُونِي بِالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، فَإِنِّي قَدْ بَدَنْتُ» (٢) فدل على أنه كان يفعلها لهذا السبب، فلا يشرع إلا في حق من اتفق له ذلك.

أما الذكر المخصوص فإنها جلسة خفيفة جدًا استغنى فيها بالتكبير المشروع للقيام، فإنها من جملة النهوض إلى القيام. ومن حيث المعنى إن الساجد يضع يديه وركبتيه ورأسه مميزًا لكل عضو وضع، فكذا ينبغي إذا رفع رأسه ويديه أن يميز رفع ركبتيه. وإنما يتم ذلك بأن يجلس، ثم ينهض قائمًا، نبه عليه ناصر الدين بن المنير في الحاشية.

ولم تتفق الروايات عن أبي حميد على نفي هذه الجلسة، كما يفهمه صنيع الطحاوي، بل أخرجه أبو داود أيضًا من وجه آخر عنه بإثباتها. وأما قول بعضهم: لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلاته، فيقوى

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٧٣٣) وضعفه العلامة الألباني

(٢) حسن صحيح: أخرجه أبو داود (٦١٩) ولفظه (لا تبادروني بركوع ولا سجود فإنه مهما أسبقكم به إذا ركعت تدركوني به إذا رفعت إني قد بدنت) وصححه العلامة الألباني.

أنه فعلها للحاجة، ففيه نظر، فإن السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد ممن وصف، وإنما أخذ مجموعها عن مجموعهم (١).

قال الشيخ عبد الله آل بسام: (ومال بعض العلماء إلى فعلها عند الحاجة إليها من كبير أو ضعفٍ جمعاً بين الأدلة. قال ابن قدامة في المغني: وهذا فيه جمع بين الأخبار، وتوسط بين القولين) (٢).

وقال كذلك: (ما يؤخذ من الحديث: جواز فعل العبادة من أجل التعليم، وأنه ليس من التشريك في العمل، فإن الأصل الباعث على هذا الصلاة هو إرادة التعليم، وهو قرينة كما أن الصلاة قرينة) (٣).



(١) فتح الباري (٢/ ٣٥٢، ٣٥٣).

(٢) تيسير العلام (١/ ١٧٠).

(٣) السابق (١/ ١٧٠).



الحديث التاسع والثمانون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ((ابْنُ بُحَيْنَةَ)) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ ».

رواه البخارى (٣٩٠) الصلاة، ومسلم (٤٩٥) الصلاة.

راوي الحديث: عبد الله بن مالك بن بحينة، وبحينة أمه، أزدي

النسب من أزدي شناعة، توفي في آخر خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال العلامة عبد الله آل بسام: ( فيه دليل على استحباب هذه

الهيئة في السجود، وهي مباعدة عضديه عن جنبيه، وقد تخصص ذلك في السجود بما أخرجه مسلم في حديث البراء يرفعه، وهو:

« إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَيْكَ، وَارْفَعْ مَرْفَقَيْكَ » (١) وهو في

حديث الباب مطلق، ولكنه في هذا الحديث مقيد، فيحمل المطلق على المقيد، ويختص التفريع بحال السجود.

وفي ذلك حكم كثيرة، وفوائد جسيمة:

منها: إظهار النشاط، والرغبة في الصلاة.

ومنها: أنه إذا اعتمد على كل أعضاء السجود، أخذ كل عضو

حقه من العبادة.

فائدة: خَصَّ بعض الفقهاء ومنهم الحنابلة هذا الحكم بالرجل

دون المرأة، لأنها يطلب منها التجمع والتصون، ولما روى أبو داود في

مراسيله عن يزيد بن حبيب: « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَى امْرَأَتَيْنِ تَصْلِيَانِ فَقَالَ:

« إذا سجدتما فضعهما بعض اللحم إلى بعض ؛ فإن المرأة ليست في ذلك كالرجل » (١).

وقال ابن دقيق العيد: ( في الحديث دليل على استحباب التجافي في اليدين على الجنين في السجود، وهو الذي يسمى: تخوية. وفيه أيضًا: عدم بسط الذراعين على الأرض، فإنه لا يرى بياض الإبطين مع بسطهما. والتخوية مستحبة للرجال، لأن فيها إعمال اليدين في العبادة، وإخراج هيئتهما عن صفة التكاسل والاستهانة إلى صفة الاجتهاد ) (٢).



(١) تيسير العلام (١/ ١٧١).

(٢) إحكام الأحكام (٢/ ٣٤٢، ٣٤٣).

الحديث التسعون:

عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: « أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ ؟ »، قَالَ: نَعَمْ ».

رواه البخاري (٣٨٦) الصلاة، ومسلم (٥٥٥) المساجد.

راوي الحديث: سعيد بن زيد بن سلمة أبو مسلمة، أزدي طامي من أهل البصرة، متفق على الاحتجاج بحديثه.

قوله: « كان رسول الله ﷺ يصلي في النعلين »

فيه جواز الصلاة في النعال والخفاف، ما لم يتحقق عليها نجاسة، ولو أصاب أسفل الخف نجاسة ومسحه على الأرض، فهل تصح صلاته ؟ فيه خلاف للعلماء وهما قولان للشافعي رحمهما الله الأصح: لا تصح (١). وقال ابن دقيق العيد: ( وقد جاء في الحديث الأمر بالنظر إلى النعلين ودلكهما إن رأى فيها أذى، أو كما قال، فإذا كان الغالب إصابة النجاسة، فالظاهر رؤيتها لأمره بالنظر.

فإذا رآها؛ فالظاهر دلكهما لأمره بذلك عند الرؤية، فإذا فعله النبي ﷺ وكان طهوراً لهما على ما جاء في الحديث، لم يكن ذلك من باب تعارض الأصل والغالب (٢).

وقال الصنعاني: ( قوله: ((وكان طهوراً لهما))؛ أفول للنعلين سواء كانت النجاسة متفقاً عليها كالبول والغائط، أو كان مختلفاً فيها، كالدم. لظاهر قوله:

(١) شرح النووي (٥/٥٩).

(٢) إحكام الأحكام (٢/٣٤٦، ٣٤٧).

« فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَدْرًا أَوْ أَذَى فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا » (١).

هذا هو الواضح في الدليل. ومع ثبوته وصحته فاستبعاده مع الاكتفاء بالدلك بأن يبقى أثر من النجاسة مجمع على تنجيسها ووجوب إزالتها لو كانت في غيره، فيسلم الإجماع فيما عدا النعلين، فهو مرخص فيما بقي من أثر ريح ونحوه بالحديث، ولا منافاة بين الدليلين، وهو قول الأوزاعي وأبو ثور. وقال الشافعي: لا يطهر شيئاً وقع في النعلين إلا الماء. وقال أبو حنيفة: يزيله إذا يبس الحك والفرك، ولا يزيل رطبه إلا الغسل، ما عدا البول، فلا يزال إلا بالماء.

وهذا في النعل والخف.

وأما الرجل إذا أصابها نجاسة فمختلف فيها، فهل يطهرها ذلك في الأرض، كالخف والنعل؟ فقال الثوري: يطهرها ذلك. وقال غيره: لا يطهرها إلا الغسل. (٢).

وقال ابن دقيق العيد: (الحديث دليل على جواز الصلاة في النعال، ولا ينبغي أن يؤخذ منه إلا مستحب، لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة). (٣).

وقال العلامة آل بسام:

(سنة النبي ﷺ صريحة بجواز ذلك، بل باستحبابه، وأنه من السنة التي ينبغي المحافظة عليها، فقد قال ﷺ فيما رواه أبو داود عن شداد ابن أوس: « خَالِفُوا الْيَهُودَ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي نَعَالِهِمْ وَلَا خِفَائِهِمْ ».

(١) صحيح أخرجه أبو داود (٦٥٠) وصححه العلامة الألباني

(٢) العدة (٣٤٧/٢).

(٣) إحكام الأحكام (٣٤٤/٢).

قال ﷺ فيما أخرجه أبو داود أيضًا عن أبي سعيد الخدري: « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ ، فَلْيَنْظُرْ ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَذًى أَوْ قَدْرًا فَلْيَمْسَحْهُ ، وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا » إلى غير ذلك من النصوص الصحيحة الصريحة في مشروعية الصلاة فيهما بعد تنظيفهما من الأنجاس والأقذار (١).



(١) تيسير العلام (١/ ١٧٢).

الحديث الحادي والتسعون:

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا.  
رواه البخاري (٥١٦) الصلاة، ومسلم (٥٤٣) المساجد.

راوي الحديث: أبو قتادة الأنصاري، اسمه الحارث بن ربيعي بن بلدمة بضم الباء والdal وفتحها، مات بالمدينة سنة أربع وخمسين، وقيل: مات في خلافة علي بالكوفة وهو ابن سبعين سنة، ويقال: سنة أربعين، وقيل إنه كان بدرياً، ولا خلاف أنه شهد أحداً وما بعدها.  
قال النووي: (فيه دليل لصحة صلاة من حمل آدمياً، أو حيواناً طاهراً من طير وشاة وغيرهما، وأن ثياب الصبيان وأجسادهم طاهرة، حتى تتحقق نجاستها، وأن الفعل القليل لا يبطل الصلاة، وإن الأفعال إذا تعددت ولم تتوال بل تفرقت، لا تبطل الصلاة. وفيه تواضعه ﷺ مع الصبيان وسائر الضعفة، ورحمتهن وملاطفتهن) (١).

وبوّب البخاري لهذا الحديث في صحيحه: (باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة).

وقال الحافظ: (قال ابن بطال: أراد البخاري أن حمل المصلي الجارية إذا كان لا يضر الصلاة، فمرورها بين يديه لا يضر، لأن حملها

أشد من مرورها، وأشار إلى نحو هذا الاستنباط الشافعي، لكن تقييد المصنف بكونها صغيرة قد يشعر بأن الكبيرة ليست كذلك (١).

وقال الحافظ: ( وقال النكافي: وكأن السر في حمله أمامة في الصلاة ؛ دفعًا لما كانت العرب تألفه من كراهة البنات وحملهن، فخالفهم في ذلك حتى في الصلاة، للمبالغة في ردعهم، والبيان بالفعل يكون أقوى من القول.

واستدل به على جواز إدخال الصبيان في المساجد، وعلى أن لمس الصبيان الصبايا غير مؤثر في الطهارة، ويحتمل أن يفرق بين ذوات المحارم وغيرهن، وعلى صحة صلاة من حمل آدميًا وكذا من حمل حيوانًا طاهرًا، وفيه تواضعه ﷺ وشفقته على الأطفال، وإكرامه لهم جبرًا لهم ولو الدينهم (٢).



(١) فتح الباري (١/٧٠٣).

(٢) فتح الباري باختصار (١/٧٠٥).

الحديث الثاني والتسعون:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « اَعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَنْسُطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ انْبِساطَ الْكَلْبِ ».

رواه البخاري (٨٢٢) الأذان، ومسلم (٤٩٣) الصلاة.

قال النووي - رحمه الله - :

( مقصود أحاديث الباب أنه ينبغي للساجد أن يضع كفيه على الأرض، ويرفع مرفقيه عن الأرض وعن جنبه رفعاً بليغاً، بحيث يظهر باطن إبطيه إذا لم يكن مستوراً، وهذا أدب متفق على استحبابه، فلو تركه كان مسيئاً مرتكباً للنهي، والنهي للتنزيه، وصلاته صحيحة. والله أعلم. قال العلماء: والحكمة في هذا أنه أشبه بالتواضع، وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض، وأبعد من هيئات الكسالى، فإن المنبسط كشبه الكلب، ويشعر حاله بالتهاون بالصلاة، وقلة الاعتناء بها، والإقبال عليها. والله أعلم ) (١).

وقال الصنعاني :

( واعلم أنه قد نهي عن التشبه بالحيوانات في الصلاة، سواء كانت خسيصة أو شريفة، فنهي عن الإشارة بالأيدي كأذنان الخيل الشمس (٢)، ونهي في السجود عن نقر كنقر الغراب، ونهي في السلام عن الالتفات كالتفات الثعلب، ونهي عن الإقعاء كإقعاء الكلب، وعن

(١) شرح النووي (٤/٢٧٩).

(٢) الخيل الشمس: هي النفور التي لا تستقر لشغبها وحديثها.



بروك كبروك الجمل، ومما يتعلق بالصلاة وهو خارج عنها النهي عن  
 إيطان المصلي في المسجد مكاناً واحداً كإيطان البعير (١).  
 وقال ابن دقيق العيد: (لعل الاعتدال هنا محمولٌ على أمر  
 معنوي، وهو وضع هيئة السجود موضع الشرع على وفق الأمر) (٢).




---

(١) العدة (٢/٣٥٦).

(٢) إحكام الأحكام (٢/٣٥٥).

باب وجوب الطمأنينة  
في الركوع والسجود

الحديث الثالث والتسعون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» فَرَجَعَ فَصَلَّى كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثَلَاثًا.

فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلَّمَنِي.  
فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ - مَعَكَ مِنْ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

رواه البخاري (٧٩٣) الأذان، ومسلم (٣٩٧) الصلاة.

قال النووي - رحمه الله - :

( هذا الحديث مشتمل على فوائد كثيرة، وليعلم أولاً أنه محمولٌ على بيان الواجبات دون السنن.  
فإن قيل لم يذكر فيه كل الواجبات فقد بقي واجبات مجمع عليها ومختلف فيها.

فمن المجمع عليه: النية، والقعود في التشهد الأخير، وترتيب أركان الصلاة.

ومن المختلف فيه: التشهد الأخير، والصلاة على النبي ﷺ فيه، والسلام، وهذا واجبة عند الشافعي - رحمه الله تعالى - . وقال بوجوب السلام الجمهور.

وأوجب التشهد كثيرون، وأوجب الصلاة على النبي ﷺ مع الشافعي: الشعبي وأحمد بن حنبل وأصحابهما، وأوجب جماعة من أصحاب الشافعي نية الخروج من الصلاة، وأوجب أحمد - رحمه الله تعالى - التشهد الأول، وكذلك التسبيح وتكبيرات الانتقالات، فالجواب أن الواجبات الثلاثة المجمع عليها كانت معلومة عن السائل فلم يحتاج إلى بيانها، وكذا المختلف فيه عند من يوجبها يحمله على أنه كان معلوماً عنده.

وفي هذا الحديث دليل على أن إقامة الصلاة ليست واجبة، وفيه وجوب الطهارة، واستقبال القبلة، وتكبيرة الإحرام، والقراءة. وفيه أن التعوذ، ودعاء الافتتاح، ورفع اليدين في تكبيرة الإحرام، ووضع اليد اليمنى على اليسرى، وتكبيرات الانتقالات، وتسبيحات الركوع والسجود، وهيئات الجلوس، ووضع اليد على الفخذ، وغير ذلك مما لم يذكره الحديث ليس بواجب إلا ما ذكرناه في المجمع عليه والمختلف فيه، ودليل على وجوب الاعتدال عن الركوع، والجلوس بين السجدين، ووجوب الطمأنينة في الركوع والسجود، والجلوس بين السجدين، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور، ولم يوجبها أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - وطائفة يسيرة، وهذا الحديث حجة عليهم (١).  
وقال الحافظ ما ملخصه:

(١) شرح النووي (٤/١٤٢، ١٤٣).

قوله: « فَدَخَلَ رَجُلٌ »

وهذا الرجل هو خلاد بن رافع، جد علي بن يحيى راوي الخبر.

قوله: « فَصَلَّى ».

زاد النسائي من رواية داود بن قيس: « ركعتين » وفيه إشعار بأنه صلى نفلاً، والأقرب أنها تحية مسجد.

قوله ﷺ: « اَرْجِعْ ».

وفي رواية ابن عجلان: فقال: « أعد صلاتك ».

قوله ﷺ: « فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ ».

قال عياض: فيه أن أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا

تجزئ، وهو مبني على أن المراد بالنفي نفي الإجزاء، وهو الظاهر.

قوله ﷺ: « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ».

في رواية ابن غير: « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء، ثم

استقبل القبلة فكبر ».

قوله ﷺ: « ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ».

لم تختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة، وأحمد وابن حبان: «

ثم اقرأ بأم القرآن، ثم اقرأ بما شئت » (١) ترجم له ابن حبان بباب فرض المصلي قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة.

قال: وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم: وجوب الإعادة على من

أخل بشيء من واجبات الصلاة، وفيه أن الشروع في النافلة ملزم، لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقف الاستدلال، وفيه الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر، وحسن التعليم بغير تعنيف، وفيه حسن خلقه ﷺ ولطف معاشرته (٢).

وقال ابن دقيق العيد: (واستدل بقوله: «فكبر»، على وجوب التكبير بعينه، وأبو حنيفة يخالف فيه ويقول: إذا أتى بما يقتضي التعظيم كقوله: ((الله أجل)) أو ((أعظم)) كفى، وهذا نظر منه إلى المعنى، وأن المقصود التعظيم، فيحصل بكل ما دل عليه. وغيره اتبع اللفظ وظاهره تعيين التكبير، ويتأيد ذلك بأن العبادات محل التعبدات، ويكثر ذلك فيها فلا احتياط فيها الاتباع.

وأيضاً فالخصوص قد يكون مطلوباً، أعني خصوص التعظيم بلفظ: ((الله أكبر))، وهذا لأن رتب هذه الأذكار مختلفة، كما تدل عليه الأحاديث، فقد لا يتأدى برتبة ما يقصد من أخرى، ولا يعارض هذا أن يكون أصل المعنى مفهوماً، فقد يكون التعبد واقعاً في التفصيل، كما أننا نفهم أن المقصود من الركوع التعظيم بالخضوع، ولو أقام مقامه خضوعاً آخر لم يكتف به، ويتأيد هذا باستمرار العمل من الأمة على الدخول في الصلاة بهذه اللفظة، أعني: ((الله أكبر))، وأيضاً فقد اشتهر بين أهل الأصول أن كل علة مستنبطة تعود على النص بالإبطال، أو التخصيص فهي باطلة، ويخرج على هذا حكم هذه المسألة، فإنه إذا استنبط من النص أن المقصود مطلق التعظيم، بطل خصوص التكبير.

قوله ﷺ: «ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»

يدل على وجوب القراءة في الصلاة، ويستدل به من يرى أن الفاتحة غير معينة، ووجه ظاهر، فإنه إذا تيسر غير الفاتحة وقرأه فقارئه

يكون ممثلاً، فيخرج عن العهدة، والذين عينوا الفاتحة للوجوب، وهم الفقهاء الأربعة إلا أن أبا حنيفة منهم - على ما نقل عنه - جعلها واجبة وليست بفرض على أصله في الفرق بين الواجب والفرض اختلف من نصر مذهبهم في الجواب عن الحديث، وذكر فيه طرق:

الطريق الأول: أن يكون الدليل الدال على تعيين الفاتحة: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» مثلاً مفصلاً للمجمل الذي في قوله: «ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

الطريق الثاني: أن يجعل قوله: «اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ» مطلقاً يقيد، أو عامّاً يخصص بقوله: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

الطريق الثالث: أن يحمل قوله: «مَا تيسَّرَ» ما زاد على فاتحة الكتاب، ويدل على ذلك بوجهين:

أحدهما: الجمع بينهما وبين دلائل إيجاب الفاتحة.

والثاني: ما ورد في بعض رواية أبي داود: «ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَبِمَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَقْرَأَ» وهذه الرواية إن صحت تزيل الإشكال بالكلية لما قررناه من أنه يؤخذ بالزائد إذا جمعت طرق الحديث (١).



## باب القراءة في الصلاة

الحديث الرابع والتسعون:

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ».

رواه البخاري (٧٥٦) الأذان ، ومسلم (٣٩٤) الصلاة.

راوي الحديث: عبادة ابن الصامت بن قيس بن أصرم الخزرجي

السالمي ، أخو أوس بن الصامت هو أحد النقباء الإثنى عشر ، ليلة العقبة.

قال ابن حبان: شهد العقبتين - الأولى والثانية - ، وبدراً ، والمشاهد كلها ، وأخى رسول الله ﷺ بينه وبين أبي مرشد الغنوي ، له مائة حديث وثمانون حديثاً ، مات سنة أربع وثلاثين عن اثنين وسبعين سنة.

قال ابن الملقن : ( فاتحة الكتاب سميت بذلك لأنه افتتح بها

القرآن ، ولها أسماء أخر.

أحدها: أم القرآن.

ثانيها: أم الكتاب ، لأن أصل القرآن منها بدئ ، وأم الشيء -

أصله. ومنه سميت مكة أم القرى ، لأنها أصل البلاد ، ودحيت الأرض من تحتها.

وقيل : لأنها مقدمة وإمام لما يتلوها من السور ، وبدئ بكتابتها في

المصحف ، ويقرأ بها في الصلاة.

ثالثها: السبع المثاني: لأنها سبع آيات باتفاق العلماء ، وسميت

مثنائي؛ لأنها تثنى في الصلاة وتقرأ في كل ركعة.

وقال مجاهد: سميت مثاني: لأن الله استثنى لها هذه الأمة ،  
وادخرها لهم. ولقد امتن الله - تعالى - على رسوله ﷺ بها ، فقال: ﴿ وَلَقَدْ  
آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ [الحجر: ٨٧] .

رابعها: سورة الحمد.

خامسها: الصلاة.

سادسها: الوافية ، لأن تبعضها لا يجوز.

سابعها: الكافية.

ثامنها: الشفاء.

تاسعها: الأساس.

عاشرها: الكبر.

الحادي عشر: الشافية.

ومنع بعضهم تسميتها بأَم الكتاب ؛ زعمًا بأن هذا اسم اللوح  
المحفوظ ، فلا يسمى غيره ، وهو غلط فقد ثبت في صحيح مسلم عن  
أبي هريرة قال: « مَنْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ فَقَدْ أَجَزَاتْ عَنْهُ » (١) وفي سنن أبي  
داود عنه مرفوعًا أيضًا: « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمُّ الْقُرْآنِ وَأَمُّ الْكِتَابِ  
وَالسَّبْعُ الْمَثَانِي » (٢)، (٣).

قال العلامة عبد الله آل بسام: ( تقدم أن مذهب الحنفية أن  
المشروع عندهم قراءة الفاتحة في الصلاة، لكنهم يجيزون الصلاة بدونها  
، ولو من قدر عليها.

(١) أخرجه مسلم (٣٩٦).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٥٧) وصححه الألباني.

(٣) باختصار من الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٣/ ١٨٦، ١٨٧).



والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من تعيين الفاتحة مع القدرة عليها ، وتقدمت أدلة الفريقين هناك ، وأجمعوا على وجوب قراءتها للإمام والمنفرد ، واختلفوا في قراءتها للمأموم فذهب الحنابلة والحنفية إلى سقوطها عن المأموم مطلقاً ؛ سواء أكان في صلاة سرية أو جهرية .  
وذهب الشافعية وأهل الحديث إلى وجوب قراءتها لكل مصلٍ من إمام ومأموم ومنفرد .

وذهب المالكية إلى وجوب قراءتها على المأموم في السرية ، وسقوطها عنه في الجهرية ، وهو رواية عن الإمام أحمد اختارها شيخ الإسلام " ابن تيمية " وغيره من المحققين .

واستدل الحنفية بحديث : « من صلى خلف إمام فقرأه الإمام قراءة له » (١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ [الأعراف : ٢٠٤] وحديث : « إِذَا قرأ فَأَنْصِتُوا » (٢) .

واستدل الشافعية ومن وافقهم بحديث عبادة الذي معنا .  
وأجابوا عن حديث : « مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ ..... الخ » بما قاله ابن حجر من أن طريقه كلها معلومة فلا تقوم به حجة .  
وأما الآية وحديث : « إِذَا قرأ فَأَنْصِتُوا » ونحوهما ، فهي عمومات في كل قراءة ، وحديث عبادة خاص بالفاتحة .

قلت : ويطمئن القلب إلى التفصيل الذي ذهب إليه الإمام مالك والإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه ، لأن أدلة الفريقين تجتمع فيه

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٣٣٩) وابن ماجه (٨٥٠) وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٦٩٢) .

(٢) أخرجه مسلم (٤٠٤) .

فبحصل العمل بها كلها ، ولأن قراءة الفاتحة تفوت المأموم في السرية إذا لم يقرأها ولم يسمعها من الإمام ، ولا يكون للإمام فائدة ما دام المأموم يشتغل بالقراءة عن الإنصات للإمام ، كما يتعين قراءة الفاتحة على المأموم الذي لا يسمعها ؛ لبعد أو لطرش ، على أن لا يشغل ذلك من بجانبه من المصلين المنصتين (١).



(١) تيسير العلام (١/ ١٨١، ١٨٢).

الحديث الخامس والتسعون:

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيُقْصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ يُسْمِعُنَا الْآيَةَ أحيانًا، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ، وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ «.

رواه البخاري (٧٥٩) الصلاة، ومسلم (٤٥١) الصلاة.

قال ابن دقيق العيد: ( ويتعلق بالحديث أمور: أحدها: يدل على قراءة السورة في الجملة مع الفاتحة، وهو متفق عليه، والعمل متصل به من الأمة، وإنما اختلفوا في وجوب ذلك أو عدم وجوبه، وليس في مجرد الفعل كما قلنا ما يدل على الوجوب، إلا إن ثبت أنه وقع بيانًا لمجمل واجب، ولم يرد دليل راجح على إسقاط الوجوب ) (١).

قوله: « يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ ».

قال الحافظ ما ملخصه: ( قال الشيخ تقي الدين: ((كأن السبب في ذلك أن النشاط في الأولى يكون أكثر، فناسب التخفيف في الثانية حذرًا من الملل)) ا.هـ.

وروى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى في آخر هذا الحديث: « فَظَنَّا أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يُدْرِكَ النَّاسُ الرَّكْعَةَ » (٢). ولأبي داود وابن

(١) إتحاف الأحكام (٢/ ٣٩٤، ٣٩٥).

(٢) صحيح أخرجه أبو داود (٨٠٠) وصححه الشيخ الألباني.

خزيمة نحوه ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: إني لأحب أن يطول الإمام الركعة الأولى من كل صلاة حتى يكثر الناس. واستدل به على استحباب تطويل الأولى على الثانية ، وجمع بينه وبين حديث سعد الماضي حيث قال: « أمد في الأولين »، أن المراد تطويلهما على الآخرين لا التسوية بينهما في الطول. وقال من استحب استواءهما: إنما طالت الأولى بدعاء الافتتاح والتعوذ، وأما في القراءة فهما سواء ، ويدل عليه حديث أبي سعيد عند مسلم « كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأُولَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً » (١).

وفي رواية لابن ماجه أن الذين حذروا ذلك كانوا ثلاثين من الصحابة ، وادعى ابن حبان أن الأولى إنما طالت على الثانية بالزيادة في الترتيل فيها مع استواء المقروء فيهما، وقد روى مسلم من حديث حفصة: « أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُرْتَّلُ السُّورَةُ حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْهَا ».

واستدل به بعض الشافعية على جواز تطويل الإمام في الركعة الأولى لأجل الداخل ، قال القرطبي: ولا حجة فيه ، لأن الحكمة لا يعلل بها لحفائها ، أو لعدم انضباطها ، ولأنه لم يدخل في الصلاة يريد تقصير تلك الركعة، ثم يطيلها لأجل الآتي ؛ وإنما كان يدخل فيها ليأتي بالصلاة على سنتها من تطويل الأولى، فافترق الأصل والفرع، فامتنع الإلحاق. انتهى. وقد ذكر البخاري في ( جزء القراءة ) كلاماً معناه أنه لم يرد عن أحد من السلف في انتظار الداخل في الركوع شيء. والله اعلم.

قوله: « يُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا » .

استدل به على جواز الجهر في السرية ، وأنه لا سجود على من فعل ذلك، خلافاً لمن قال ذلك من الحنفية وغيرهم ، سواء قلنا كان يفعل ذلك عمداً لبيان الجواز ، أو بغير قصدٍ للاستغراق في التدبر. وفيه حجة على من زعم أن الإسرار شرط صحة الصلاة السرية.

قوله: « أحياناً » .

يدل تكرار ذلك منه (١).



الحديث السادس والتسعون:

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه قَالَ: « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ ».

رواه البخاري (٧٦٥) الأذان ، مسلم (٤٦٣) الصلاة.

الحديث السابع والتسعون:

عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ - رضي الله عنهما - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فَقَرَأَ فِي إِحْدَى الرَّكْعَتَيْنِ بـ ﴿وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١] فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا، أَوْ قِرَاءَةً مِنْهُ ».

رواه البخاري (٧٦٩) الأذان ، ومسلم (٤٦٤) (١٧٧) الصلاة.

راوي الحديث: جبير بن مطعم: أبو محمد ، ويقال أبو عدي ، قرشي مدني ، أسلم قبل عام خيبر ، وقيل يوم الفتح ، وكان أحد الأشراف ، روي له ستون حديثاً ، مات سنة تسع وخمسين ، وقيل: سنة ثمان ، وقيل سنة أربع بالمدينة.

قال ابن دقيق العيد: ( وحديث جبير بن مطعم المتقدم مما سمعه من النبي ﷺ قبل إسلامه ، لما قدم في فداء الأساري ، وهذا النوع من الأحاديث قليل ، أعنى التحمل قبل الإسلام ، والأداء بعده ) (١).

وقد رواه البخاري وغيره مطولاً ، وفيه: « فوافقته وهو يصلي بأصحابه المغرب أو العشاء ، فسمعته يقرأ وقد خرج صوته من المسجد ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوْ فَعُ » (٧) مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ (٨) » [الطور: ٧، ٨] ، قال: فكانها صدع قلبي » (٢).

(١) إحكام الأحكام (٢/ ٤٠٢، ٤٠٣).

(٢) رواه البخاري (٣٠٥٠) باب فداء المشركين ، وفي المغازي (٤٠٢٣).

قال ابن الملقن: (قراءته عليه الصلاة والسلام في المغرب بالطور معناه في الركعتين الأوليين التي يجهر فيها بالقراءة، لا في الثالثة منهما، والذي استقر عليه العمل عند الفقهاء تقصير القراءة فيها، وهذا الحديث يخالفه، فإن الطور من أوساط سور القراءة [في الصلاة]، ومثلها مشروع في العصر والعشاء، لا في المغرب وكذلك ما ثبت في قراءته ﷺ في المغرب، بالأعراف، فإما أن يحمل الحديثان على رجحان قراءتهما في المغرب ويقتضيان الاستحباب، أو على بيان جوازهما.

والأفضل ما استقر عليه العمل من تقصير القراءة، لكونها غير متكرر قراءتهما، فيدلان على الجواز لا على رجحانها، وفرق بين كون الشيء مستحباً وبين كون تركه مكروهاً، كيف وقراءته عليه الصلاة والسلام متقدمة، فإنه عقب غزوة بدر وهي متقدمة، فإن ذلك كان في آخر السنة الثانية من الهجرة) (١).

وقال العلامة آل بسام في حديث البراء: (سورة التين من قصار المفصل التي تقرأ في صلاة المغرب، وقد قرأ بها النبي ﷺ في صلاة العشاء، لأنه كان في سفر، والسفر يراعى فيه التخفيف والتسهيل لمشقته وعنائها، ولهذا استحب فيه قصر الصلاة الرباعية.

ومع كون النبي ﷺ مسافراً فإنه لم يترك ما يبعث على الخشوع وإحضار القلب على سماع القرآن، وهو تحسين الصوت في قراءة الصلاة) (٢).



(١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٣/٢٠٣، ٢٠٤).

(٢) تيسير العلامة (١/١٨٤).

الحديث الثامن والتسعون:

عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ، فَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ فَيَخْتِمُ بِـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «سَلُّوهُ لَأَيِّ شَيْءٍ فَعَلَ ذَلِكَ»، فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَقْرَأَهَا.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّهُ».

رواه البخاري (٧٣٧٥) التوحيد، ومسلم (٨١٣) صلاة

المسافرين.

قال الصنعاني:

(أخرج البخاري هذا الحديث في الصلاة في باب الجمع بين السورتين في ركعة حديث أنس: كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء، فكان كلما افتتح بسورة يقرأ لهم بها في الصلاة مما يقرأ افتتح ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، حتى يفرغ منها، ثم يقرأ سورة أخرى معها، وكان يصنع ذلك في كل ركعة، فكلّمه أصحابه وقالوا: إنك تستفتح بهذه السورة، ثم لا ترى أنها تجزيك حتى تقرأ بأخرى. فإما أن تدعها وتقرأ بالأخرى، فقال: ما أنا بتاركها، إن أحببتكم أن أوامكم بذلك فعلته، وإن كرهتم تركتكم. وفيه أنه قال له النبي ﷺ وآله: «يا فلان ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك، وما يحملك على لزوم



هذه السورة في كل ركعة ؟ » فقال: إني أحبها، فقال: « حبك إياها أد- تلك الجنة » (١).

فاختلف في اسم الرجل هذا ، ثم هل هي قصة واحدة أو قصتان ، وذكر ابن منده أن اسم هذا الرجل الذي في حديث أنس: كلثوم بن الهدم ، والاعتراض عليه بأن كلثوم بن الهدم مات في أوائل ما قدم ﷺ المدينة قبل بعث السرايا. وفي حديث عائشة أنه كان أمير سرية مندفع بأنه ليس في الحديث دليل على أن الذي كان يؤمهم في مسجد قباء هو أمير السرية ، والذي في حديث عائشة أنه اتفق أن الرجلين معاً وقع لهما قراءة سورة الإخلاص مع غيرها ، ثم الذي أمهم في مسجد قباء ذكر أنه يحبها ، والذي كان في السرية ذكر في الاعتذار أنها صفة الرحمن ، وأنه يحب أن يقرأ ذلك ، وكان يقرأ بها ذلك ، وكان يبدأ بها ، وهذا كان يختم بها ، وهذا قال لهم رسول الله ﷺ وآله: « سلوه » ، وذلك قال له النبي ﷺ: « ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك » ، فالأظهر أنها قصتان (١).

قال ابن الملقن:

(هذه السورة اشتملت على اسمين من أسمائه تعالى، يتضمنان جميع أوصاف كماله ، لم يوجد في غيرها من جميع السور ، وهما: ((الأحد)) و((الصمد)) فإنهما يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع صفات الكمال المعظمة ، نبه على ذلك القرطبي في شرحه.

أما الصمد: فهو المتضمن لجميع أوصاف الكمال ، فإن الصمد الذي انتهى سؤدده بحيث يصمد إليه في الحوائج كلها - أي يقصد - ،

(١) أخرجه البخاري (٧٧٤).

(١) العدة (٢/ ٤٠٤ ، ٤٠٥).

ولا يصح ذلك تحقيقاً إلا من حاز جميع خصال الكمال حقيقة ، وذلك لا يكمل إلا الله - تعالى - فهو الأحد الصمد الذي: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] فقد ظهر لهذين الإسمين من شمول الدلالة على الله - تعالى - وصفاته ، ما ليس لغيرها من الأسماء ، و أنها ليسا موجودين في شيء من سور القرآن.

قلت: فلهذا علل جبه إياها بأنها صفة الرحمن (١).



الحديث التاسع والتسعون:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِمُعَاذٍ: «فَلَوْلَا صَلَّيْتَ بِـ»  
سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿و﴾ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ﴿و﴾ وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى  
﴿فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذُو الْحَاجَةِ﴾.

رواه البخاري (٥٠٧) الأذان، ومسلم (٤٦٥).

قال ابن دقيق العيد:

(أما حديث جابر فلم يتعين في هذه الرواية في أي صلاة قيل له ذلك، وقد عرف أن صلاة العشاء الآخرة طَوَّلَ فيها معاذ بقومه، فيدل ذلك على استحباب قراءة هذا القدر في العشاء الآخرة، ومن الحسن أيضاً قراءة هذه السور بعينها فيها، وكذلك كل ما ورد عن النبي ﷺ من هذه القراءة المختلفة، فينبغي أن تفعل، ولقد أحسن من قال من العلماء: أعمل بالحديث ولو مرة تكن من أهله (١).

والحديث له روايات مطولة في البخاري، فمن ذلك قول جابر

بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَوْمُ قَوْمِهِ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ فَقَرَأَ بِالْبَقَرَةِ، فَأَنْصَرَفَ الرَّجُلُ، فَكَانَ مُعَاذًا تَنَاوَلَ مِنْهُ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «فَتَانُ فَتَانُ فَتَانُ» ثَلَاثَ مِرَارٍ أَوْ قَالَ: «فَاتِنَا فَاتِنَا فَاتِنُ» وَأَمَرَهُ بِسُورَتَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ الْمُفَصَّلِ. قَالَ عَمْرُو: لَا أَحْفَظُهُمَا» (٢).

(١) إحكام الأحكام (٢/٤٠٧، ٤٠٨).

(٢) رواه البخاري (٧٠١/٢).

قال الحافظ:

( وفي الحديث من الفوائد أيضاً، استحباب تخفيف الصلاة مراعاة لحال المأمومين، وأما من قال لا يكره التطويل إذا علم رضاء المأمومين ، فيشكل عليه أن الإمام قد لا يعلم حال من يأتي فيأتم به بعد دخوله في الصلاة ، كما في حديث الباب، فعلى هذا يكره التطويل مطلقاً ، إلا إذا فرض في مصل يقوم محصورين راضين بالتطويل في مكان لا يدخله غيرهم. وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة ، وجواز خروج المأموم من الصلاة لعذر، أما بغير عذر فاستدل به بعضهم وتعقب، وفيه جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصلي فيه بالجماعة إذا كان بعذر ، وفيه الإنكار بلطف؛ لوقوعه بصورة الاستفهام ، ويؤخذ منه تعزيز كل أحد بحسبه ، والاكتفاء في التعزيز بالقول ، والإنكار في المكروهات، وأما تكراره ثلاثاً فللتأكيد ، وقد تقدم في العلم أنه ﷺ كان يعيد الكلمة ثلاثاً لتفهم عنه ؛ وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر ، وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور ظاهر ، وإن كان له عذر باطن للتنفير عن فعل ذلك ، وأنه لا لوم على من فعل ذلك متأولاً ، وأن التخلف عن الجماعة من صفة المنافقين (١).



الحديث المائة:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ - رضي الله عنهما - كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِـ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .  
رواه البخاري (٧٤٣) الأذان.

وفي رواية: « صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » .  
رواه مسلم (٣٩٩) الصلاة.

ولمسلم: « صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رضي الله عنهم ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِـ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا .  
رواه مسلم (٣٩٩) (٥٢) الصلاة.

قال الحافظ: ( محصل حديث أنس نفي الجهر بالبسملة على ما ظهر من طريق الجمع بين مختلف الروايات عنه ، فمتى وجدت رواية فيها إثبات الجهر قدمت على نفيه ، لا لمجرد تقديم رواية المثبت على النافي ، لأن أنسا يبعد جدًا أن يصحب النبي ﷺ مدة عشر سنين ، ثم يصحب أبا بكر وعمر وعثمان خمسًا وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة ، بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم ، كأنه لبعد عهده به ، ثم تذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد جهراً ، ولم يستحضر الجهر بالبسملة ، فيتعين الأخذ بحديث من أثبت الجهر ) (١).

قال العلامة ابن باز - رحمه الله - : ( هذا فيه نظر، والصواب تقديم ما دل عليه حديث أنس من شرعية الإسرار بالبسملة ؛ لصحته وصراحته في هذه المسألة، وكونه نسي ذلك ثم ذكره لا يقدر في روايته، كما علم ذلك في الأصول والمصطلح، وتحمل رواية من روى الجهر بالبسملة على أن النبي ﷺ كان يجهر بها في بعض الأحيان ليعلم من وراءه أنه يقرأها، وبهذا تجتمع الأحاديث، وقد وردت أحاديث صحيحة تؤيد ما دل عليه حديث أنس من شرعية الإسرار بالبسملة. والله أعلم ) (١).  
وقال العلامة آل بسام: ( ذهب الأئمة الثلاثة أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد إلى استحباب البسملة في الصلاة، وذهب الإمام مالك إلى عدم مشروعيتها.

واستدل مالك ببعض الروايات في حديث أنس: « لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا. ولأنها عنده ليست آية من القرآن. واستدل الأئمة على مشروعيتها بأحاديث كثيرة.  
منها حديث أبي هريرة، حيث صلى فقرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » حتى بلغ « ولا الضالين، » حتى إذا أتم الصلاة قال: « إِنِّي لِأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » رواه البخاري. ثم اختلف الأئمة في الحكم بالجهر بها.  
فذهب إلى مشروعيتها الإمام الشافعي.

وذهب إلى مشروعية الإسرار أبو حنيفة وأحمد.  
واستدل الشافعي وأتباعه بحديث أنس، حيث سأل عن كيفية قراءة النبي ﷺ فقال: « كَانَتْ مَدًّا، ثُمَّ قَرَأَ » بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ « يَمُدُّ (بِسْمِ اللَّهِ)، وَيَمُدُّ (الرَّحْمَنِ)، وَيَمُدُّ (الرَّحِيمِ) ». رواه البخاري.

وبحديث أم سلمة حين سُئِلَتْ عن قراءته فقالت: كان يقطع قراءته آية آية ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ❶ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ❷ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ❸ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ❹﴾ [الفاتحة: ١-٤] رواه أحمد وأبو داود. ولا يتم للشافعي بهذين الحديثين وأمثالهما استدلال فيما ذهب إليه. فإنهما يدلان على صفة قراءة النبي ﷺ ، لا على أنه يجهر بالبسملة في الصلاة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: روي عن الدارقطني أنه قال: لم يصح عن النبي ﷺ في الجهر بالبسملة حديث. واستدل الإمامان، أبو حنيفة، وأحمد بأحاديث الباب.

قال ابن دقيق العيد: والمتيقن من هذا الحديث عدم الجهر فأنس صاحب النبي ﷺ عشر سنين ، وصحب الخلفاء خمسًا وعشرين سنة ، وكان يصلي خلفهم الصلوات كلها.

ويحملون نفي القراءة في بعض الروايات على عدم الجهر بها ، وبهذا تجتمع الأدلة ويحصل العمل بها جميعًا (١).

وقال الصنعاني: (وهذه المسألة قد تكررت فيها أنظار العلماء ، وطال الخوض من الجانبين: من جانب من يقول بالجهر، ومن جانب من يقول بالمخافتة ، وللسيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير في العواصم بحث طويل في ذلك ، وسرد اثني عشر وجهًا فيما يتعلق بها ، ويظهر منه ترجيح الإسرار) (٢).



(١) تيسير العلام (١/١٨٨، ١٨٩).

(٢) العدة (٢/٤١٢).

## باب سجود السهو

الحديث الأول بعد المائة:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيِ الْعِشِيِّ.

قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: وَسَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا، قَالَ: فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانٌ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَخَرَجَتْ السَّرْعَانُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ. فَقَالُوا: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ؟ وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ.

وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ - فِي يَدَيْهِ طُولٌ - يُقَالُ لَهُ: " ذُو الْيَدَيْنِ " فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرْتَ الصَّلَاةَ؟

قَالَ: « لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ »، فَقَالَ: « أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ » فَقَالُوا: نَعَمْ. فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ ثُمَّ سَلَّمَ.

قَالَ: فَنَبِئْتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ.

رواه البخاري (٤٨٢) الصلاة، ومسلم (٥٧٣) المساجد.

راوي الحديث عن أبي هريرة: محمد بن سيرين الإمام الرباني

التابعي، مولى أنس بن مالك، وأبوه من سبي ((عين التمر))، وهو أخو أنس ومعبد وحفصة وكريمة أولاد سيرين، وكان إمام وقته بالبصرة مع



الحسن ، وهو أثبت من الحسن ، مات بعد الحسن بمائة يوم في شوال ، سنة عشر ومائة .

قوله: « إِخْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ » .

وهو عند العرب ما بين زوال الشمس وغروبها ، وفي بعض الأحاديث أنها الظهر .

قوله: « السَّرْعَانُ » .

أي المسرعون إلى الخروج .

قوله: « ذُو الْيَدَيْنِ » .

اسمه الخربقان ابن عمرو ، وهو سلمي من بني سليم .  
واختلف في سبب تسميته بذلك ، ف قيل : لطول في يديه ، وهو قول البخاري وهو الظاهر .

قال ابن الملقن : ( اعلم أن أحاديث باب السهو في الصلاة ستة ، وإن كان المازري - رحمه الله - ذكرها خمسة ، وتبعه النووي وغيره ، وأغفل حديث عمران ابن حصين ، وهو أنه سلم في ثلاث ، ثم صلى ركعة ، ثم سلم ، ثم سجد سجدتين ، وإنما لم يذكره لأنه رأى أنه في معنى حديث ذي اليدين ، ويلزمه على هذا ألا يعدد حديث أبي هريرة ، لأنه عنده في معنى حديث أبي سعيد .

الحديث الأول: حديث أبي هريرة فيمن شك فلم يدر كم صلى ، وفيه أنه سجد سجدتين ولم يذكر موضعها .

الثاني: حديث أبي سعيد فيمن شك أيضًا ، وفيه أنه سجد سجدتين قبل أن يسلم .

الثالث: حديث ابن مسعود ، وفيه القيام إلى الخامسة ، وأنه سجد بعد السلام .

الرابع: حديث ذي الـيدين الذي ذكره المصنف من رواية أبي هريرة ، وفيه السلام من اثنتين ، والمشي والكلام ، وأنه سجد بعد السلام.

الخامس: حديث ابن بـحينة وقد ذكره المصنف بعد هذا ، وفيه القيام من اثنتين ، والسجود قبل السلام.

السادس: حديث عمران الذي أسلفناه أولاً.

وقد اختلف العلماء في الأخذ بهذه الأحاديث ، فمنهم من وقف عليها في مواضعها ومنع القياس عليها كداود الظاهري ، ووافقه أحمد في الصلوات المذكورة خاصة ، وخالفه في غيرها ، وقال: يسجد فيها سواها قبل السلام لكل سهو.

ومنهم من قاس عليها.

فقال بعضهم: هو مخير في كل سهو ، إن شاء سجد بعد السلام ، وإن شاء قبله في الزيادة والنقص.

وقال أبو حنيفة: الأصل فيه السجود بعد السلام ، وتأول باقي الأحاديث عليه.

وقال الشافعي: الأصل فيه السجود قبل السلام ، ورد باقي الأحاديث عليه.

وقال مالك: إن كان السهو زيادة فبعده ، وإلا فقبله.

وقال النووي في شرح مسلم: وأقوي المذاهب هنا مذهب مالك ، ثم مذهب الشافعي ، وللشافعي قول كمذهب مالك ، وقول بالتخير ، وعلى القول بمذهب مالك لو اجتمع في صلاته سهوان: سهو بزيادة وسهو بنقصان، سجد قبل السلام.

قال القاضي عياض وجماعة من أصحابنا: ولا خلاف بين هؤلاء المختلفين ، وغيرهم أنه لو سجد بعد السلام أو قبله للزيادة أو النقص أنه يجزيه، ولا تفسد صلاته ، وإنما اختلافهم في الأفضل، ولو سها سهوين فأكثر كفاه للجميع سجديتين ، وبه قال الأربعة وجمهور التابعين . ثم سجود السهو سنة عند الشافعي ، واجب عند أبي حنيفة ؛ وحكي عن مالك أيضًا (١).

وقال الإمام النووي : ( واعلم أن حديث ذي اليدين هذا فيه فوائد كثيرة وقواعد مهمة منها: جواز النسيان في الأفعال والعبادات على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، وأنهم لا يقرون عليه . ومنها: أن الواحد إذا ادعى شيئاً جرى بحضرة جمع كثير لا يخفى عليهم سئلوا عنه ، ولا يعمل بقوله من غير سؤال . ومنها: إثبات سجود السهو ، وأنه سجدتان ، وأنه يكبر لكل واحدة منهما ، وأنه يسلم من سجود السهو ، وأنه لا تشهد له . ومنها: أن كلام الناس للصلاة والذي يظن أنه ليس فيها لا يبطلها ، وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف . قال: وفي هذا الحديث دليل على أن العمل الكثير والخطوات إذا كانت في الصلاة سهوًا لا تبطلها، كما لا يبطلها الكلام سهوًا (٢).



(١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٣/ ٢٤٧ - ٢٥٣) باختصار.

(٢) شرح النووي (٥/ ٩٩ - ١٠٢) باختصار.

الحديث الثاني بعد المائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رضي الله عنه وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى صَلَاتَهُ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ ».

رواه البخاري (١٢٢٤) السهو، ومسلم (٥٧٠) المساجد.

قال ابن دقيق العيد : ( الكلام عليه من وجوه:

الأول: فيه دليل علي السجود قبل السلام عند النقص ، فإنه نقص من هذه الصلاة الجلوس الأول ، وتشهده.

الثاني: فيه دليل على أن هذا الجلوس غير واجب - أعنى الأول - من حيث أنه جبر بالسجود ، ولا يجبر الواجب إلا بتداركه وفعله ، وكذلك فيه دليل على عدم وجوب التشهد الأول.

الثالث: فيه دليل على عدم تكرر السجود عند تكرر السهو ، لأنه قد ترك الجلوس الأول ، والتشهد معاً ، واكتفى لهما بسجدين ؛ هذا إذا ثبت أن ترك التشهد الأول بمفرده موجب.

الرابع: فيه دليل على متابعة الإمام عند القيام عن هذا الجلوس ، وهذا لا إشكال فيه على من يقول إن الجلوس الأول سنة ، فإن ترك السنة للإتيان بالواجب، واجب ، ومتابعة الإمام واجبة (١).



## باب المُرور بين يدي المصلي

الحديث الثالث بعد المائة:

عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصِّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ، خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ».

قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا أَذْرِي أَقَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً.

رواه البخاري (٥١٠) الصلاة، ومسلم (٥٠٧) الصلاة.

راوي الحديث: هو عبد الله بن الحارث بن جهيم الأنصاري، يقال: إنه ابن أخت أبي بن كعب، والصِّمَّة: هو ابن عمر عتيك الخزرجي.

قوله ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ».

قال الحافظ: (قوله: «ماذا عليه» زاد الكشميهني: «من الإثم»)، وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره، والحديث في الموطأ بدونها. قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في شيء منه، وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقاً؛ لكن في مصنف ابن أبي شيبة: «يعني من الإثم» فيحتمل أنها ذكرت في أصل البخاري حاشية فظنها الكشميهني أصلاً، لأنه لم يكن من أصل العلم، ولا من الحفاظ، بل كان راوية، وقد عزها المحب الطبري في الأحكام للبخاري، وأطلق، فغيب ذلك عليه، وعلى صاحب العمدة في إيهامه أنها في الصحيحين، وأنكر ابن

الصالح في مشكل الوسيط على من أثبتها في الخبر ، فقال: لفظ الإثم ليس في الحديث صريحاً (١).

قوله ﷺ: «الْمَارُّ».

مفهومه أن القائم، والقاعد، والنائم بخلافه ، وأنه لا إثم عليه (٢).

قوله: «بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي» .

أي أمامه بالقرب منه ، وعَبَّرَ باليدين لكون أكثر الشغل يقع بهما. واختلف في تحديد ذلك. ف قيل: إذا مرَّ بينه وبين مقدار سجوده ، وقيل: بينه وبينه ثلاثة أذرع ، وقيل: بينه وبين قدر زمية بحجر (٣).

قوله: «لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ» .

يعنى أن المار لو علم مقدار الإثم الذي يلحقه من مروره بين يدي المصلي، لاختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الإثم، وأبهم المعدود تفخيماً للأمر وتعظيماً.

تنبيهات:

أحدها: استنبط ابن بطال من قوله: «لو يعلم» أن الإثم يختص بمن يعلم بالنهي وارتكبه. انتهى. وأخذه من ذلك فيه بُعد ، لكن هو معروف من أدلة أخرى.

(١) فتح الباري (١/٦٩٦، ٦٩٧).

(٢) الإعلام (٣/٣٠١).

(٣) فتح الباري (١/٦٩٦)، ورجح العثيمين - رحمه الله - المرور بينه وبين موضع سجوده، وهو الظاهر، لأن المار بعيداً عنه لا يقال مرَّ بين يديه. والله أعلم.

ثانيها: ظاهر الحديث أن الوعيد المذكور يختص بمن مرَّ ، لا بمن وقف عامدًا مثلاً بين يدي المصلي ، أو قعد ، أو رقد ، لكن إن كانت العلة فيه التشويش على المصلي ، فهو في معنى المار .

ثالثها: ظاهره عموم النهي في كل مصل ، وخصه بعض المالكية بالإمام ، والمنفرد ، لأن المأموم لا يضره من مرَّ بين يديه ، لأن سترة إمامه سترة له ، أو إمامه سترة له .

رابعها: ظاهر الحديث يدل على منع المرور مطلقاً ، ولو لم يجد مسلماً ، بل يقف حتى يفرغ المصلي من صلاته ، ويؤيده قصة أبي سعيد ، فإن فيها: « فنظر الشاب لم يجد مساعاً » .

خامسها: وقع في رواية أبي العباس السراج من طريق الضحاك بن عثمان عن أبي النضر: « لو يعلم المار بين يدي المصلي والمصلي » يحتمل أن يكون قوله: « والمصلي » ؛ أي: بين يدي المصلي من داخل سترته ، وهذا أظهر . والله أعلم (١) .



الحديث الرابع بعد المائة :

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَخْتَارَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ».

رواه البخاري ( ٥٠٩ ) الصلاة ، ومسلم ( ٥٠٥ ) الصلاة .

قال ابن دقيق العيد :

( قد يستدل بالحديث على أنه إذا لم يكن سترة لم يثبت هذا الحكم من حيث المفهوم ، وبعض المصنفين من أصحاب الشافعي نصّ على أنه إذا لم يستقبل شيئاً ، أو تباعد عن السترة ، فإن أراد أن يمر وراء موضع السجود لم يكره ، وإن أراد أن يمر في موضع السجود كره ، ولكن ليس للمصلي أن يقاتله ، وعلل ذلك بتقصيره ، حيث لم يقرب من السترة ، أو ما هذا معناه ) (١) .

قوله ﷺ : « فَلْيَدْفَعْهُ » .

قال ابن الملقن :

( هذا الأمر الظاهر فيه الوجوب ، لكن اتفق العلماء على أنه أمر ندب متأكد . قال النووي : ولا أعلم أحداً من العلماء أوجبه ، بل صرح أصحاب الشافعي وغيرهم بأنه مندوب غير واجب ، وجاء في رواية لمسلم : « فليدفعه في نحره » ) (٢) .

وقال البغوي :

(١) إحكام الأحكام (٢/ ٤٥٤) .

(٢) الإعلام (٣/ ٣٠٨) .



( استحب أهل العلم الدنو من السترة ، بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود ، وكذلك بين الصفوف ، وقد ورد الأمر بالدنو منها ، وفيه بيان الحكمة في ذلك ، وهو ما رواه أبو داود من حديث سهل بن أبي حثمة مرفوعاً: « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُتْرَةٍ فَلْيَدْنُ مِنْهَا ، لَا يَقْطَعْ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ » (١) ، قال ابن القيم: رجال إسناده رجال مسلم ).

لطيفة: ذكر الخطابي في المعالم ( ١ / ٣٤٢ ) قال: أخبرني الحسن بن يحيى بن صالح ، أخبرنا ابن المنذر: أن مالك بن أنس كان يصلي يوماً متبائناً عن السترة ، فمر به رجلٌ وهو لا يعرفه ، فقال: أيها المصلي ادن من سترتك ، فجعل يتقدم وهو يقرأ: ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١١٣] .

قال الصنعاني ما ملخصه:

( في الحديث قصة ذكرها البخاري وغيره قال: عن أبي صالح السمان قال: رأيت أبا سعيد الخدري في يوم الجمعة يصلي إلى سترة تستره من الناس ، فأراد شاب من بني أبي معيط أن يجتاز بين يديه ، فدفع أبو سعيد في صدره ، فنظر الشاب فلم يجد مساعاً إلا بين يديه ليجتاز ، فدفعه أبو سعيد أشد من الأولى ، فقال من أبي سعيد ، ثم دخل على مروان فشكى إليه ما لقي من أبي سعيد ، فدخل أبو سعيد خلفه على مروان ، فقال: مالك ولا بن أخيك يا أبا سعيد؟ فقال: « سمعت .... »

الحديث ( ٢ ) .

قوله ﷺ: « فَلْيَدْفَعْهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ » .

(١) صحيح أخرجه أبو داود (٦٩٥) وصححه الألباني.

(٢) العمدة (٣/ ٤٥١ ، ٤٥٣).

قال ابن دقيق العيد: ( الحديث يتعرض لمنع المار بين يدي المصلي وبين سترته ، وهو ظاهر ، وفيه دليل على جواز العمل القليل في الصلاة لمصلحتها .

ولفظة المقاتلة: محمولة على قوة المنع من غير أن تنتهي إلى الأعمال المنافية للصلاة ، وأطلق بعض المصنفين من أصحاب الشافعي القول بالقتال وقال: «فليقاتله» ، على لفظ الحديث .

ونقل القاضي عياض الاتفاق على أنه لا يجوز المشي من مقامه إلى رده ، والعمل الكثير في مدافعتة ، لأن ذلك في صلاته أشد من مروره عليه ) (١) .



الحديث الخامس بعد المائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - قَالَ: « أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ - وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْاِخْتِلَامَ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِ ((مِنَى)) إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ » .  
رواه البخاري ( ٤٩٣ ) الصلاة ، ومسلم ( ٥٠٤ ) الصلاة .

قوله: « أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ » .

وهي أنثى الحمار ، وجوزوا فتح الهمزة وكسرها ، وفي رواية مسلم: « على أتان » .

قوله: « وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْاِخْتِلَامَ » .

إشارة إلى أنهم لم ينكروا عليه لصغر سنه ، وهذا يؤيد قول من قال أنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات ، لأن هذه القصة كانت في حجة الوداع قبل الوفاة النبوية بثمانين يومًا .

قوله: « إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ » .

أي: إلى غير سترته . قاله الشافعي ، وسياق الكلام يدل عليه ، لأن ابن عباس أوردته في معرض الاستدلال على أن المرور بين يدي المصلي لا يقطع صلاته ، ويؤيده رواية البزار بلفظ: « والنبي ﷺ يصلي المكتوبة ، ليس لشيء يستره » .

قال ابن الملقن ما ملخصه :

( مرور الحمار بين يدي المصلي لا يخلو إما أن يكون المصلي إمامًا ، أو غيره ، فإن كان إمامًا فلا يخلو أن يصلي إلى سترته ، أو إلى غير سترته ،

فإن كان إلى سترة، فهي سترة لمن وراءه، فالمرور وقع في هذا الحديث بين يدي بعض الصف لا كله، والإمام سترة للكل، فلا يضر، وإن كان إلى غير سترة فالأكثر من الفقهاء على أنه لا تفسد الصلاة بمرور شيء بين يديه، وظاهر هذا الحديث يدل عليه؛ لقوله: «بغير جدار»، ولو كان ثم سترة غيرها من غيره لذكرها، وإن كان لا يلزم من عدم الجدار عدم السترة، لأنه لا يلزم من عدم الأخص عدم الأعم، والمأموم بطريق الأولى، والمنفرد كذلك.

وقد وردت أحاديث معارضة لذلك، منه ما دل على قطع الصلاة بمرور المرأة، والحمار، والكلب الأسود، وهو صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي ذر، وفيه: «أن الكلب الأسود شيطان»، ووجه ذلك في المرأة أنها تقبل وتدبر في صورة شيطان، وأنها مصائد الشيطان وحبائله، وأما الحمار فقد تعلق الشيطان به في دخول السفينة، وإنفاقه عند رؤيته.

وأجاب الشافعي وغيره عن الأول بأن المراد بالقطع: القطع عن الخشوع والذكر للشغل بها، والالتفات إليها، لأنها تفسد الصلاة، فالمرأة تفتن، والكلب والحمار لقبح أصواتهما، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، وقال: ﴿كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ﴾ [الأعراف: ١٧٦] ولنفور النفس من الكلب، لاسيما الأسود، وكراهة لونه وخوف عاديته، والحمار لحاجته لقلّة تأدبه عند دفعه ومخالفته.

وادعى أصحابنا بنسخه بحديث ابن عباس هذا، وحديث عائشة الآتي، وبعضهم ادعى نسخه بحديث أبي سعيد الخدري المرفوع:

« لا يقطع الصلاة شيء، وادراءوا ما استطعتم »، أخرجه أبو داود (١) لكن ابن حزم ضعف هذا الحديث، ودعوى النسخ جيدة إن ثبت تاريخ تأخير النسخ عن المنسوخ بعد تعذر الجمع والتأويل، وقد اختلف العلماء في قطع الصلاة بمرور الحمار والمرأة والكلب الأسود.

فقال قوم: يقطع هؤلاء الصلاة.

وقال أحمد: يقطعها الكلب الأسود. وفي قلبي من المرأة والحمار

شيء.

ووجه قوله: أن الكلب لم يجيء في الترخيص فيه شيء يعارض هذا الحديث، وأما المرأة ففيها حديث عائشة الآتي، وفي الحمار حديث ابن عباس.

وقال الأمة الثلاثة وجمهور السلف والخلف: لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا غيرهم، وتأولوه كما سلف (٢).



(١) عون المعبود (٧٠٥) قال المنذري: في إسناده مجالد بن سعيد بن عمير الهمراني الكوفي، وقد تكلم فيه غير واحد، وأخرج له مسلم حديثاً مقروناً بجماعة من أصحاب الشعبي. هامش الإعلام (٣/٣٢٣).

(٢) باختصار من الإعلام (٣/٣١٩ - ٣٢٤).

الحديث السادس بعد المائة:

عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ: « كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَجُلَايَ فِي قِبْلَتِهِ فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي، فَقَبَضْتُ رِجْلِي، فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهَا، وَالْبَيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ ».

رواه البخاري (٣٨٢) الصلاة، ومسلم (٥١٢) (٢٧٢)

الصلاة.

قال ابن دقيق العيد:

(فيه دليل على جواز الصلاة إلى النائم، وإن كان قد كرهه بعضهم. وفيه دليل على أن اللمس إما بغير لذة، أو من وراء حائل لا ينقض الطهارة.

أعني أنه يدل على أحد الحكمين، ولا بأس بالاستدلال به على أن اللمس من غير لذة لا ينقض من حيث إنها ذكرت: « أن البيوت ليس فيها مصابيح »، وربما زال الساتر، فيكون وضع اليد مع عدم العلم بوجود الحائل تعريضاً للصلاة للبطلان، ولم يكن النبي ﷺ ليعرضها لذلك.

وفيه دليل على أن العمل اليسير لا يفسد الصلاة) (١).

وقال الحافظ ما ملخصه:

(لما ثبت أنه ﷺ صلى وهي مضجعة أمامه، دل على نسخ الحكم في المضطجع، وفي الباقي بالقياس عليه، وهذا يتوقف على إثبات المساواة بين الأمور المذكورة، وقد تقدم ما فيه، فلو ثبت أن حديثها

متأخرٌ عن حديث أبي ذر، لم يدل إلا على نسخ الاضطجاع فقط. وقد نازع بعضهم في الاستدلال به مع ذلك من أوجه أخرى:  
أحدها: أن العلة في قطع الصلاة بها ما يحصل من التشويش:  
 وقد قالت: أن البيوت يومئذٍ لم يكن فيها مصابيح، فانتفى المعلول بانتفاء علته.

ثانيها: أن المرأة في حديث أبي ذر مطلقة، في حديث عائشة مقيدة بكونها زوجته، فقد يحمل المطلق على المقيد، ويقال بتقيد القطع بالأجنبية، لخشية الافتتان بها، بخلاف الزوجة فإنها حاصلة.  
ثالثها: أن حديث عائشة واقعة حال، يتطرق إليها الاحتمال، بخلاف حديث أبي ذر، فإنه مسوق مساق التشريع العام، وقد أشار ابن بطل إلى أن ذلك كان من خصائصه ﷺ، لأنه كان يقدر على ملك أربه على ما لا يقدر عليه غيره. وقال بعض الحنابلة: يعاض حديث أبي ذر وما وافقه أحاديث صحيحة غير صريحة وصریحة غير صحيحة، فلا يترك العمل بحديث أبي ذر الصريح بالمحتمل يعنى حديث عائشة وما وافقه، والفرق بين المار وبين النائم في القبلة أن المرور حرام، بخلاف الاستقرار نائماً كان أم غيره، فهكذا المرأة يقطع مرورها دون لبثها (١).



## باب جامع

الحديث السابع بعد المائة:

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ».

رواه البخاري (١١٦٣) التهجيد، ومسلم (٧١٤) (٦٩) (٧٠).

قال ابن دقيق العيد - رحمه الله - ما ملخصه:

(الكلام عليه من وجوه: أحدها: في حكم الركعتين عند دخول المسجد. وجمهور العلماء على عدم الوجوب لهما. ونقل عن بعض الناس أنهما واجبتان (١) تمسكا بالنهي عن الجلوس قبل الركوع. وعلى الرواية الأخرى التي وردت بصيغة الأمر، ولا شك أن ظاهر الأمر الوجوب وظاهر النهي التحريم، ومن أولهما عن الظاهر فهو محتاج إلى الدليل. ولعلهم يفعلون في هذا ما فعلوا في مسألة الوتر، حين استدلوا على عدم الوجوب فيه بقوله ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد» (٢) وقول السائل: «هل عليّ غيرهن؟»، قال: لا إلا أن تطوع» (٣). فحملوا لذلك صيغة الأمر على الندب، لدلالة هذا الحديث على عدم وجوب غير الخمس.

الوجه الثاني: إذا دخل المسجد في الأوقات المكروهة، فهل يركع

أم لا؟.

(١) هو مروي عن داود الظاهري وأصحابه.

(٢) صحيح أخرجه أبو داود (١٤٢٠) وصححه العلامة الألباني.

(٣) أخرجه مسلم (١١).



اختلفوا فيه، فمذهب مالك أنه لا يركع، والمعروف من مذهب الشافعي وأصحابه أنه يركع، لأنها صلاة لها سبب، ولا يكره في هذه الأوقات من النوافل إلا ما لا سبب له.

الوجه الثالث: إذا دخل المسجد بعد أن صلى ركعتي الفجر في بيته فهل يركعهما في المسجد؟ اختلف قول مالك فيه، وظاهر الحديث يقتضي الركوع. وقيل أن الخلاف في هذا من جهة معارضة هذا الحديث للحديث الذي رواه من قوله عليه السلام: « لا صلاة بعد الفجر إلا ركعتي الفجر ». وهذا أضعف من المسألة السابقة لأنه يحتاج في هذا إلى إثبات صحة هذا الحديث (١).

الوجه الرابع: إذا دخل مجتازاً فهل يؤمر بالركوع؟ خفف ذلك مالك، وعندي أن دلالة هذا الحديث لا تتناول هذه المسألة، فإننا إذا نظرنا إلى صيغة النهي فالنهي يتناول جلوساً قبل الركوع، فإذا لم يحصل الجلوس أصلاً لم يفعل المنهي.

الوجه الخامس: لفظة: ((المسجد)) تتناول كل مسجد، وقد أخرجوا عنه المسجد الحرام، وجعلوا تحيته الطواف (٢).

(١) والحديث رواه الترمذي (٤١٩) وقال: حديث ابن عمر حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث قدامة بن موسى ورواه الدارقطني والبيهقي ومحمد بن نصير في قيام الليل وأبو داود، وفيه محمد بن الحصين وهو مجهول، وقال الترمذي بعد رواية الحديث: وهو ما اجتمع عليه أهل العلم كرهوا أن يصلي الرجل بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر.

(٢) أي: كمال تحيته. والله أعلم، وركعتي تحية المسجد تجزئ إذا لم يتمكن من الطواف. والله أعلم.

الوجه السادس: إذا صلى العيد في المسجد فهل يصلي التحية عند الدخول فيه ؟ اختلف فيه ، والظاهر من لفظ هذا الحديث أنه يصلي ، لكن جاء في الحديث: « أن النبي ﷺ لم يُصَلِّ قَبْلَهَا ، وَلَا بَعْدَهَا ». (١) أعني صلاة العيد ، والنبي ﷺ لم يصل العيد في المسجد ، ولا نقل ذلك ، فلا معارضة بين الحديثين .

الوجه السابع: من كثر تردده إلى المسجد وتكرر ، هل يتكرر له الركوع مأمورًا به ؟ قال بعضهم: لا ، وقاسه على الحاطين ، والفاكهين ، المترددين إلى مكة ، في سقوط الإحرام عنهم إذا تكرر ترددهم ، والحديث يقتضي تكرر الركوع بتكرر الدخول (٢) .

وقال ابن الملقن: ( في ظاهر الحديث دليل على أنه لا تحصل التحية إلا بفعل ركعتين ، ولا يشترط أن ينوي بهما التحية ، بل يحصل بفرض ، أو نفل آخر ، سواء كان راتبًا أو مطلقًا ، لا ركعة على الصحيح . فرع: لو نوى بصلاته التحية والمكتوبة حصلتا له ، لأنه ليس في نيته وفعله ما ينافي المأمور . الخطيب هل يستحب له التحية عند صعوده المنبر ، فيه وجهان لأصحابنا أصحهما: لا ، وعليه العمل . تكره التحية إذا دخل والإمام في مكتوبة أو الصلاة تقام ، أو قرب إقامتها . لو صلى أكثر من ركعتين بتسليمة واحدة هل تحصل التحية ؟ نقل النووي في شرح مسلم عن الأصحاب: نعم .  
الظاهر أنه لو أحرم بها قائمًا ثم قعد وأتمها جاز ، وتكون المراد بالصلاة في الحديث: التحريم بها . (٣)

(١) أخرجه البخاري (٩٨٩) .

(٢) إichكام الأحكام (٢/٤٦٧ - ٤٧٥) .

(٣) باختصار من الإعلام (٣/٣٣٩ - ٣٤٠) .

الحديث الثامن بعد المائة:

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ، يُكَلِّمُ الرَّجُلُ مِمَّا صَاحِبُهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ».

رواه البخاري (٤٥٣٤) التفسير، ومسلم (٥٣٩) المساجد.

راوي الحديث: زيد بن أرقم رضي الله عنه أنصاري خزرجي، في كنية

أقوال أشهرها: أبو عمرو، نزل الكوفة، روي له عن رسول الله ﷺ سبعون حديثاً، مات بالكوفة سنة ثمان وستين.

قال ابن دقيق العيد: (هذا اللفظ أحد ما يُستدل به على الناسخ والمنسوخ، وهو ذكر الراوي لتقدم أحد الحكمين على الآخر وهذا لا شك فيه) (١).

وقال الصنعاني: (وأغرب جمهور أهل الأصول فقالوا: أنه لا يكون قاطعاً إلا ما يفيد النص من قول النبي ﷺ وآله، أو أهل الإجماع هذا ناسخ، أو نحوه، لا خبر الراوي، وإن أرخ الحديثين، والظاهر ما قاله الشارح من أنه مما يفيد القطع، وإن احتمل من جهة السند، فمدلوله يكون قطعياً إذ لا يحتمل غيره) (٢).

وقال ابن الملقن: (في هذا الحديث دلالة على أن تحريم الكلام كان بالمدينة بعد الهجرة، فإن زياداً مدني، وأخبر أنهم كانوا يتكلمون خلف رسول الله ﷺ إلى أن نهوا، وصح من حديث ابن مسعود: كنا

(١) إحكام الأحكام (٢/ ٤٧٧، ٤٧٨).

(٢) العدة (٢/ ٤٧٧، ٤٨٨).

نسلم على النبي ﷺ إذ كنا بمكة قبل أن تأتي من أرض الحبشة ، فلما قدمنا من أرض الحبشة أتيناها فسلمنا عليه ، فلم يرد ، فأخذني ما قرب وما بعد ، حتى قضوا الصلاة ، فسألته فقال : « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وأنه قد أحدث من أمره أن لا نتكلم في الصلاة » (١).

قوله تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] .

قيل : معناه مطيعين . وقيل ساكتين ، حكاهما النووي في شرحه من غير زيادة على ذلك ، ونقل غيره من المفسرين أنهم رجحوا الأول .  
ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا ﴾ [النحل: ١٥] ؛ أي : مطيعاً ، وفي صحيح ابن حبان من حديث أبي سعيد الخدري رفعه : « كُلُّ حَرْفٍ فِي الْقُرْآنِ يُذَكِّرُ فِيهِ الْقُنُوتُ فَهُوَ الطَّاعَةُ » (٢) . وقيل : إن المراد فيها الدعاء ، حتى جعل ذلك دليلاً على أن الصلاة الوسطى الصبح من حيث قراءتها بالقنوت .

وقيل القنوت الصلاة : أي مصلين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾ [الزمر: ٩] أي مصلٍ . وقال القرطبي : القنوت يتصرف في الشرع واللغة على أنحاء مختلفة ، بمعنى الطاعة ، والسكوت ، وطول القيام ، والخشوع ، والدعاء ، والإقرار بالعبودية ، والإخلاص .  
وقيل : أصله الدوام على الشيء ، ومنه الحديث : « قَنَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو شَهْرًا عَلَى قَبَائِلٍ مِنَ الْعَرَبِ » (٣) أي : أدام الدعاء والقيام له .

(١) رواه البخاري معلقاً ، كتاب التوحيد ، باب قوله تعالى « كل يوم هو في شأن » .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٧٥ / ٣) .

(٣) رواه البخاري بلفظ : « أحياء » بدلاً من : « قبائل » (١٠٠١) ، ومسلم (٦٧٧) .

واللائق بالآية من هذه المعاني: السكوت والخشوع (١).

قال العلامة آل بسام ما ملخصه:

أجمع العلماء على بطلان صلاة من تكلم فيها عامداً لغير مصلحتها، عالماً بالتحريم. واختلفوا في الساهي، والجاهل، والمكره، والنائم، والمحذر، للضرير، والمتكلم لمصلحتها. فذهب الحنابلة إلى بطلان الصلاة في كل هذا، عملاً بهذا الحديث الذي معنا، وحديث: كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا، قال: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا» متفق عليه - وغيرهما من الأدلة.

وذهب الإمامان مالك والشافعي إلى صحة صلاة المتكلم جاهلاً أو ناسياً أنه في الصلاة، أو ظاناً أن صلاته تمت فسلم وتكلم، وسواء كان الكلام في شأن الصلاة أو لم يكن في شأنها، وسواء كان المتكلم إماماً أو مأموماً، فإن الصلاة صحيحة تامة يبنى آخرها على أولها.

وما ذهب إليه الإمامان مالك والشافعي من عدم قطع الصلاة بكلام الجاهل، والساهي، والمحذر، والمتكلم لمصلحتها بعد السلام قبل إتمامها ذهب إليه أيضاً الإمام أحمد في روايات قوية صحيحة عنه، وهو اختيار شيخ الإسلام ((ابن تيمية)).

وأدلة ذلك قوية واضحة: منها حديث: ((ذي اليمين))، وكلام النبي ﷺ، وذي اليمين، وأبي بكر وعمر، وسرعان الناس الذين خرجوا من المسجد يرددون بينهم قصرت الصلاة.

وما رواه مسلم عن معاوية بن الحكم: بينما أنا مع النبي ﷺ إذ عطس رجلٌ من القوم، فقلت: ((يرحمك الله))، فرماني الناس بأبصارهم. فقلت: واتكبله ما شأنكم تنظرون؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يصمتوني، لکني سكت، فلما صلى رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ» (١)، فلم يأمره بالإعادة.

وحديث: «عُفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخُطَا وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» (٢) إلى غير ذلك من الأدلة الصريحة الصحيحة. وحديث الباب ونحوه محمول على العامد العالم بالتحريم.

واختلف العلماء في النفخ، والتحنحة، والتأوه، والأنين، و الانتخاب ونحو ذلك. فذهب بعضهم، وهو المشهور من مذهب الحنابلة والشافعية إلى أنه يبطل الصلاة إذا انتظم منه حرفان، فإن لم ينتظم منه حرفان أو كان الانتخاب من خشية الله أو التحنح لحاجة، فمذهب الحنابلة أنه لا يبطل الصلاة، واختار الشيخ تقي الدين: عدم الإبطال بهذه الأشياء، ولو بان منها حرفان، لأنها ليست من جنس الكلام، فلا يمكن قياسها على الكلام. وحكى عدم البطلان رواية عن الإمامين مالك وأحمد، مستدلين بحديث عليٍّ عليه السلام: «كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مَذْخَلَانِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَإِذَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي تَنَحَّنَحُ» (٣).

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧).

(٢) صحيح أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣)، والحاكم في المستدرک، وابن حبان في صحيحه (٢٠٢ / ١٦) وصححه الشيخ الألباني.

(٣) ضعيف أخرجه أحمد (٨٠ / ١) وابن ماجه (٣٧٠٨) وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه.

رواه أحمد وأحمد وابن ماجه. وقد نفخ ﷺ في صلاة الكسوف، وقال: « مهنا »  
 رأيت أبا عبد الله يتنحنح في الصلاة. وهذه الأشياء ليست كلامًا ولا  
 تنافي الصلاة.

وقال شيخ الإسلام في: ((الاختيارات)): والأظهر أن الصلاة  
 تبطل بالقهقهة، إذا كان فيها أصوات عالية تنافي الخشوع الواجب في  
 الصلاة.

وفيها من الاستخفاف والتلاعب ما ينافي المقصود من الصلاة،  
 فأبطلت لذلك لا لكونها كلامًا.

قال ابن المنذر: أجمعوا على أن الضحك يفسد الصلاة (١).



(١) باختصار من تيسير العلام (٢٠٦-٢٠٨).

باب الإبراد في الظهر  
من شدة الحر

الحديث التاسع بعد المائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». رواه البخاري (٥٣٣) (٥٣٤) مواقيت الصلاة، ومسلم (٦١٦) المساجد.

قوله ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ».

مفهومه أن الحر إذا لم يشتد لم يشرع الإبراد، وكذا لا يشرع في البرد من باب أولى.

قوله ﷺ: «أَبْرِدُوا».

أي: آخروا إلى أن يبرد الوقت، ويقال: «أبرد» إذا دخل في البرد، و«أظهر» إذا دخل في الظهيرة، ومثله في المكان، «أنجد» إذا دخل نجداً، و«أتهم» إذا دخل تهامة، والأمر بالإبراد أمر استحباب، وقيل: أمر إرشاد، وقيل: بل هو للوجوب، وغفل الكرمانى فنقل الإجماع على عدم الوجوب، نعم قال جمهور أهل العلم يستحب تأخير الظهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت، وينكسر الوهج، وخصه بعضهم بالجماعة، فأما المنفرد فالتعجيل في حقه أفضل، وهذا قول أكثر المالكية، والشافعي أيضاً، لكن خصه بالبلد الحر، وقيد الجماعة إذا كانوا يتتابون



مسجدًا من بعد ، فلو كانوا مجتمعين ، أو كانوا يمشون في كن ،  
فالأفضل في حقهم التعجيل (١).

قوله ﷺ: « فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ».

قال ابن الملقن ما ملخصه: ((فيح))، وروي: ((فوح))، ذكره ابن الأثر في نهايته ، ومعناه: أن شدة الحر وغليلانه يشبه نار جهنم ، فاحذروه ، واجتنبوا ضرره. ثم قال: الذي يقتضيه مذهب أهل السنة، وظاهر الحديث أن شدة الحر من فيح جهنم حقيقة لا استعارة، وتشبيهًا وتقريبًا ، فإنها مخلوقة موجودة ، وقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ قال: « أَشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ » (٢).

وقال أيضًا: ( اختلف في مقدار وقته ، فنقل الشيخ تقي الدين عن بعض مصنفي الشافعية أن الإبراد أن يؤخر الصلاة عن أول الوقت مقدار ما يظهر للحيطان ظلٌ ، ولا يحتاج إلى المشي في الشمس . ونقل عن المالكية أنه يؤخر الظهر في الحر إلى أن يصير الفيء أكثر من ذراع ) (٣).

وقال الحافظ: ( وقد اختلف العلماء في غاية الإبراد ، فقيل: حتى يصير الظل ذراعًا بعد ظل الزوال. وقيل: ربع قامة. وقيل: ثلثها. وقيل: نصفها. وقيل: غير ذلك. ونزلها المازري على اختلاف الأوقات ، والجاري على القواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال ، ولكن يشترط أن لا يمتد إلى آخر الوقت ) (٤).

(١) باختصار من الفتح (٢ / ٢١).

(٢) الإعلام (٣ / ٣٥٢ ، ٣٥٣).

(٣) الإعلام (٣ / ٣٥٤).

(٤) فتح الباري (٢ / ٢٠).

وقال ابن الملقن: ( اختلف أصحابنا في الإبراد بالجمعة على وجهين:

أصحها عند جمهورهم: لا يشرع ، وهو مشهور مذهب مالك أيضًا ، فإن التبكير سنة فيها .

وقال بعضهم: يشرع ؛ لأن لفظة الصلاة في الحديث تطلق على الظهر والجمعة ، والتعليل مستمر فيها ، وصححه العجلي .

والجواب عن تعليل الجمهور بأنه قد يحصل التأذي بحر المسجد عند انتظار الإمام ، لكن قد ثبت في الصحيح أنهم كانوا يرجعون من صلاة الجمعة وليس للحيطان شيء يستظلون به من شدة التبكير بها أول الوقت ، فدل على عدم الإبراد بهذا .

عورض هذا الحديث بحديث خباب في صحيح مسلم: « شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فَلَمْ يَشْكُنَا » (١) والجواب عنه من أوجه:

أحدها: نَسْخُهُ ؛ لأنهم لما شكوا ذلك كانوا بمكة ، وحديث الإبراد بالمدينة ، فإنه من رواية أبي هريرة .

ثانيها: أن يجمع بينهما ، فيحمل حديث خباب على الأفضل ، وحديث الإبراد على الرخصة ، والتخفيف في التأخير .

ثالثها: أن يجمع بينهما أيضًا ، بأن الإبراد سنة للأمر به والتعليل ، ويحمل حديث خباب أنهم طلبوا تأخير زائدًا على قدر الإبراد الذي ذكرناه أولًا ، وهذا فيه نظر (٢) .

(١) أخرجه مسلم (٦١٩) .

(٢) الإعلام (٣/٣٥٧ - ٣٥٨) .

الحديث العاشر بعد المائة:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ، بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ».

رواه البخاري (١٢٠٨) العمل في الصلاة، ومسلم (٦٢٠)

المساجد.

قال النووي: (فيه دليل لمن أجاز السجود على طرف ثوبه المتصل به، وبه قال أبو حنيفة والجمهور. ولم يُجوزهُ الشافعي، وتَأَوَّلَ هذا الحديث وشبهه على السجود على ثوب منفصل) (١).

وقال ابن دقيق العيد: (اختلف الفقهاء في الإبراد بالظهر في شدة الحر: هل هو سنة أو رخصة، وعبر بعضهم بأن قال: هل الأفضل التقديم أو الإبراد، وبنوا على ذلك أن من صلى في بيته أو مشى في كنٍّ إلى المسجد: هل يسن له الإبراد: فإن قلنا: إنه رخصة، لم يسن إذ لا مشقة عليه في التعجيل وإن قلنا: إنه سنة، أبرد.

والأقرب أنه سنة، لورود الأمر به، مع ما اقترن به من العلة، وهو أن: «شِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ فِتْنٍ جَهَنَّمِ»، وذلك مناسب للتأخير) (٢).



(١) شرح النووي (٥/١٦٩).

(٢) إحكام الأحكام (٢/٤٨٤).

باب قضاء الصلاة الفائتة وتعجيلها

الحديث الحادي عشر بعد المائة:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ، وَتِلَاوَةُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]».

رواه البخاري (٥٩٧) مواقيت الصلاة ، ومسلم (٦٨٤)

المساجد.

ولمسلم: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

(٦٨٤) (٣١٥) المساجد.

قال العلامة عبد الله آل بسام: ( الصلاة لها وقت محدد في أوله و آخره ، لا يجوز تقديم الصلاة قبله كما لا يجوز تأخيرها عنه في حق العامد.

فإذا نام عن الصلاة أو نسيها حتى خرج وقتها فقد سقط عنه الإثم لعذره ، وعليه أن يبادر إلى قضائها عند ذكره لها ، ولا يجوز تأخيرها ، فإن كفارة ما وقع لها من التأخير المبادرة في قضائها ، ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] ، فتلاوة النبي ﷺ هذه الآية عند ذكر هذا الحكم ، يفيد أن المراد من معناها أن تقام الصلاة عند تذكرها. ثم قال: اختلف العلماء، هل تجب المبادرة إلى فعلها عند ذكرها، أو يجوز تأخيرها؟

ذهب الجمهور من العلماء إلى وجوب المبادرة ، ومنهم الأئمة الثلاثة ، أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، وأتباعهم .

وذهب الشافعي إلى استحباب قضائها على الفور ، ويجوز تأخيرها ، واستدل الشافعي بأنه ﷺ حين نام هو وأصحابه لم يصلوها في المكان الذي ناموا فيه ، بل أمرهم فاقتادوا رواحلهم إلى مكان آخر ، فصلى فيه ، ولو كان القضاء واجباً على الفور لصلوه في مكانهم . واحتج الجمهور بحديث الباب ، وأجابوا على استدلال الشافعي بأنه ليس معنى الفورية عدم التأخير قليلاً لبعض الأغراض التي تكمل الصلاة وتزكيها ، فإنه يجوز التأخير اليسير لانتظار الجماعة ، أو تكثيرها ، ونحو ذلك (١) .

وقال النووي - رحمه الله - : ( حاصل المذهب أنه إذا فاتته فريضة وجب قضاؤها ، وإن فاتت بعذر استحب قضاؤها على الفور ، ويجوز التأخير على الصحيح ، وحكى الغوي وغيره وجهاً : أنه لا يجوز . وإن فاتته بلا عذر وجب قضاؤها على الفور على الأصح . وقيل : لا يجب على الفور ، بل له التأخير ، وإذا قضى صلوات ، استحب قضاؤها مرتباً ، فإن خالف ذلك صحت صلاته عند الشافعي ومن وافقه ، وسواء كانت الصلاة قليلة أو كثيرة ، وإن فاتته سنة راتبة ففيها قولان للشافعي ومن وافقه ، أصحهما : يستحب قضاؤها لعموم قوله ﷺ : « مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » . ولأحاديث أخر كثيرة في الصحيح ، كقضائه ﷺ سنة الظهر بعد العصر حين شغله عنها الوفد ، وقضائه سنة الصبح في حديث الباب .

(١) تيسير العلام (١/٢١٢، ٢١٣) .

والقول الثاني: لا يستحب، وأما السنن التي شرعت لعارض كصلاة الكسوف والاستسقاء ونحوهما، فلا يشرع قضاؤها بلا خلاف. والله أعلم (١).

وقال ابن الملقن: ( وقال القرطبي في شرحه: من ترك الصلاة عمداً فالجمهور على وجوب القضاء عليه، وفيه خلاف ظاهر شاذ من داود، وأبي عبيد الرحمن الشافعي، وقد احتج الجمهور عليهم بأجوبة: أحدها: أنه قد ثبت الأمر بقضاء الناسي والنائم، مع أنها غير مأثومين، فالعامة أولى.

ثانيها: التمسك بقوله: « إذا ذكرها »، والعامد ذاكر لتركها فلزمه قضاؤها.

ثالثها: التمسك بعموم قوله: " من نسي صلاة " أي من حصل منه نسيان، والنسيان هو الترك، سواء كان مع ذهول، أو لم يكن. وقد دل على هذا قوله تعالى: ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ [التوبة: ٦٧]، أي: تركوا معرفة الله وأمره فتركهم في العذاب.

رابعها: التمسك بقوله: « من نسي صلاة فكفارته أن يصليها إذا ذكرها »، والكفارة إنما تكون عن الذنب غالباً، فالناسي بمعنى الذاهل ليس بأثم، فتعين أن يكون العامد هو المراد بلفظ الناسي.

خامسها: قوله: ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ [طه: ١٤] أي: لتذكرني فيها على أحد التأويلات.

سادسها: أن القضاء يجب بالخطاب الأول، لأن خروج وقت العبادة لا يسقط وجوبها، لأنها لازمة في ذمة المكلف كالديون، وإنما

يسقط العبادة فعلها ، أو فقد شرطها ، ولم يحصل شيء من ذلك ، وهذا أحد القولين لأئمتنا الأصوليين والفقهاء (١) .



الحديث الثاني عشر بعد المائة:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله عنهما - « أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ ».

رواه البخاري (٧٠٠) الأذان ، ومسلم (٤٦٥) الصلاة.

قال الإمام النووي: ( في هذا الحديث جواز صلاة المفترض خلف المتنفل ، لأن معاذًا كان يصلي الفريضة مع رسول الله ﷺ فيسقط فرضه، ثم يصلي مرة ثانية بقومه ، هي له تطوع ولهم فريضة ، وقد جاء هكذا مصرحًا به في غير مسلم ، وهذا جائز عند الشافعي - رحمه الله تعالى - وآخرين. ولم يجزه ربيعة ومالك وأبو حنيفة رحمهم الله والكوفيون ، وتأولوا حديث معاذ رضي الله عنه على أنه كان يصلي مع النبي ﷺ متنفلًا ، ومنهم من تأوله على أنه لم يعلم به النبي ﷺ ، ومنهم من قال حديث معاذ كان في أول الأمر ثم نسخ ، وكل هذه التأويلات دعاوى لا أصل لها ، فلا يترك ظاهر الحديث بها ) (١).

قال العلامة عبد الله آل بسام: ( وقد أطال ابن حزم في نصر هذا القول؛ أي: قول الشافعي - رحمه الله - ودحض حجج أصحاب الرأي الأول بما ليس عليه مزيد.

ومن أدلة مصححي صلاة المفترض خلف المتنفل: أن النبي ﷺ: « صلى بطائفة من أصحابه في صلاة الخوف ركعتين ثم سلم ، ثم صلى



بالطائفة الأخرى ركعتين ثم سلم « رواه أبو داود ، وهو في صلاته الثانية متنفل .

وليس في هذا مخالفة للإمام ، لأن المخالفة المنهي عنها في الحديث أن لا يقتدي به في تنقلاته ورفع وخفضه ، فإنه بعد أن قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » قال : « فإذا كبر فكبروا ، ولا تكبروا حتى يكبر » .  
ومن المؤيدين لهذا القول شيخنا عبد الرحمن ناصر السعدي رحمه الله (١) .

وقال الحافظ : ( وفي حديث الباب من الفوائد أيضًا استحباب تخفيف الصلاة مراعاة لحال المأمومين ، وأما من قال لا يكره التطويل إذا علم رضا المأمومين فيشكل عليه أن الإمام قد لا يعلم حال من يأتي فيأثم به بعد دخوله في الصلاة ، كما في حديث الباب ، فعلى هذا يكره التطويل مطلقًا ، إلا إذا فرض في مصل بقوم محصورين راضين بالتطويل في مكان لا يدخله غيرهم ، وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة ، وجواز خروج المأموم من الصلاة لعذر ) (٢) .



(١) تيسير العلام (١/٢١٦) .

(٢) فتح الباري (٢/٢٣١) .

## باب حكم ستر أحد العاتقين في الصلاة

الحديث الثالث عشر بعد المائة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ » .  
رواه البخاري (٣٥٩) الصلاة ، ومسلم (٥١٦) الصلاة .

قال الإمام النووي: ( قال العلماء: حكمته أنه إذا ائتزر به ، ولم يكن على عاتقه منه شيء لم يؤمن أن تنكشف عورته ، بخلاف ما إذا جعل بعضه على عاتقه ، ولأنه قد يحتاج إلى إمساكه بيده أو يديه فيشغل بذلك ، وتفوته سنة وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت صدره ، ورفعها حيث شرع الرفع وغير ذلك ، لأن فيه ترك ستر أعلى البدن وموضع الزينة ، وقد قال الله تعالى: ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ ﴾ [الأعراف: ٣١] .

ثم قال مالك، وأبو حنيفة، والشافعي - رحمهم الله - والجمهور: هذا النهي للتنزيه لا للتحريم ، فلو صلى في ثوب واحد ساتر لعورته ليس على عاتقه منه شيء صحّت صلاته مع الكراهة ، سواء قدر على شيء يجعله على عاتقه أم لا ، وقال أحمد وبعض السلف - رحمهم الله - : لا تصح صلاته إذا قدر على وضع شيء على عاتقه إلا بوضعه لظاهر الحديث ، وعن أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - رواية أنه تصح صلاته ، ولكن يأثم بتركه .

وحجة الجمهور قوله ﷺ في حديث جابر رضي الله عنه : « فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا فَاتَّزِرْ بِهِ » رواه البخاري ، ورواه مسلم في آخر الكتاب في حديثه الطويل ( ١ ) .

قال ابن الملتن ما ملخصه : ( المراد بالثوب هنا : الإزار فقط ، وقد ألحق به في المعنى السراويل ، وكل ما يستر به العورة ، بحيث يكون أعلى البدن مكشوفًا ، فورد النهي على مخالفة ذلك بأن يجعل على عاتقه شيءٌ يحصل الزينة المسنونة في الصلاة .

« العاتق » : ما بين المنكب والعنق .

السنة في جعل بعض ثوب المصلي على عاتقه إذا كان مكشوفًا ، أما إذا كان مستورًا بقميص وغيره فلا . نعم يستحب للرجل أن يصلي في أحسن ما يجد من ثيابه ، ويتعمم ، ويتقمص ، ويرتدي ( ٢ ) .



(١) شرح النووي (٤/ ٣١٠) .

(٢) الإعلام (٣/ ٣٩٦ ، ٣٩٧) .

باب ما جاء في الثوم والبصل ونحوهما

الحديث الرابع عشر بعد المائة:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا - أَوْ لِيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا - وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ »

وَأُتِيَ بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَسَأَلَ ﷺ، فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنْ الْبُقُولِ، فَقَالَ: « قَرَّبُوهَا » - إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ - فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا، قَالَ: « كُلْ، فَإِنِّي أَنَا جِي مَنْ لَا تُتَاجِي ».

رواه البخاري (٨٥٥) الأذان، ومسلم (٥٦٤) (٧٣)

المساجد.

الحديث الخامس عشر بعد المائة:

عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ أَوْ الثُّومَ أَوْ الْكُرَّاثَ فَلَا يَقْرُبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو الْإِنْسَانِ ». وفي رواية: « بَنُو آدَمَ ».

رواه مسلم (٥٦٤) (٧٤) المساجد.

قال الإمام النووي: ( هذا تصريح بنهي من أكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد، وهذا مذهب العلماء كافة، إلا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء أن النهي خاص في مسجد النبي ﷺ، لقوله ﷺ في بعض روايات مسلم: « فَلَا يَقْرُبَنَّ مَسْجِدَنَا ». وحجة الجمهور: « فَلَا يَقْرُبَنَّ الْمَسَاجِدَ ».

ثم إن هذا النهي إنما هو في حضور المساجد لا عن أكل الثوم والبصل ونحوهما ، فهذه البقول حلالٌ بإجماع من يعتد به .  
وحكي القاضي عياض عن أهل الظاهر تحريمها ؛ لأنها تمنع عن حضور الجماعة ، وهي عندهم فرض عين .

وحجة الجمهور قوله ﷺ في أحاديث الباب : « كُلْ فَإِنِّي أَتَأْجِي مَنْ لَا تُتَأْجَى » وقوله ﷺ : « أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ لِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لِي » (١) .  
قال العلماء : ويلحق بالثوم والبصل والكراث كل ما له رائحة كريهة من المأكولات وغيرها . قال القاضي : ويلحق بها من أكل فجلاً وكان يتجشئ . قال ابن المرباط : ويلحق به من به بَخْرٌ فِي فِيهِ أَوْ بِهِ جَرَحٌ لَهُ رَائِحَةٌ . قال القاضي : وقاس العلماء على هذا مجامع الصلاة غير المسجد ، كمصلى العيد والجنائز ونحوها من مجامع العبادات ، وكذا مجامع العلم والذكر والولائم ونحوها ، ولا يلحق بها الأسواق ونحوها (٢) .

وقال العلامة آل بسام : ( يلحق بهذه الأشياء كل ذي رائحة كريهة تتأذى منها الملائكة أو المصلون كرائحة التبغ الذي يتعاطاه المدخنون ، فعلى من ابتلي به ألا يتعاطاه عند ذهابه إلى المسجد ، وأن ينظف أسنانه وفمه حتى يقطع رائحته أو يخففها ) (٣) .

وقال العلامة ابن باز - رحمه الله - : ( الصواب أن إباحة أكل هذه الخضروات ذوات الرائحة الكريهة لا ينافي كون الجماعة فرض عين ، كما أن حضور الطعام يسوغ ترك الجماعة لمن قدم بين يديه مع كون ذلك

(١) أخرجه مسلم (٥٦٥) .

(٢) شرح النووي (٥/٦٦، ٦٧) .

(٣) تيسير العلام (١/٢١٩) .

مباحًا ، وخلاصة الكلام أن الله سبحانه يَسِّر على عباده ، وجعل مثل هذه المباحات عذرًا في ترك الجماعة لمصلحة شرعية ، فإذا أراد أحد أن يتخذ ذلك حيلة لترك الجماعة حرم عليه ذلك. والله أعلم (١).

وقال ابن الملقن: ( استدل بعضهم بهذا الحديث على أن من يتكلم في الناس ويؤذهم بلسانه في المسجد أنه يخرج منه ويبعد. ذكره القرطبي في تفسيره.

في الحديث الأمر بالقعود في البيت عند وجود الأذى ، واعتزال الناس للكف عن أذاهم ) (٢).

وقال الحافظ: ( قال الخطابي: توهم بعضهم أن أكل الثوم عذر في التخلف عن الجماعة ، وإنما هو عقوبة لأكله على فعله إذ حرم فضل الجماعة.

وكأنه يُحْص الرخصة بما لا سبب للمرء فيه كالمطر مثلاً ، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون أكلها حرامًا ، ولا أن الجماعة فرض عين ) (٣).



(١) حاشية فتح الباري (٢/٣٩٩).

(٢) الإعلام (٣/٤١٤، ٤١٥).

(٣) فتح الباري (٢/٤٠٠).

## باب التشهد

الحديث السادس عشر بعد المائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ - كَفِّي بَيْنَ كَفْيَيْهِ - كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ. «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

وفي لفظ: « إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ لِلصَّلَاةِ فليُقُلْ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ»، وذكره إلى آخره، وفيه: « فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ، سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ »، وفيه: « فَلْيَخَيَّرْ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ ».

رواه البخاري (١٢٠٢) العمل في الصلاة ، ومسلم (٤٠٢)

الصلاة.

قال ابن الملقن: (((باب التشهد)))، هو: تفعل من تشهد، كالتعلم من تعلم، سمي تشهداً لاشتغاله على [الشهادتين]، تغليباً على بقية أذكاره، لكونهما أشرف أذكاره، كما سميت الصلاة سبحة، أو ركوعاً، أو سجوداً، بأشرف ما فيها، وهو التسبيح أو الركوع أو السجود، فإنهما لما كانا غاية في الخضوع سميت به، وإن كان أحدهما أبلغ من الآخر، وإن كان التسبيح من حيث ذاته أفضل منهما، والسجود أفضل من الركوع، والقيام أفضل منهما عندنا، والأصل في مشروعيته ما صح من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: كنا نقول قبل أن

يفرض علينا التشهد: السلام على الله من عباده السلام على جبريل وميكائيل ، السلام على فلان ، فقال النبي ﷺ: « لَا تَقُولُوا السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ وَلَكِنْ قُولُوا التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ » الحديث، رواه الدارقطني والبيهقي وقالوا: إسناده صحيح (١).

وقال الإمام النووي: ( فمذهب الشافعي، وبعض أصحاب مالك أن تشهد ابن عباس أفضل لزيادة لفظة ((المباركات))، وهي موافقة لقول الله عز وجل: ﴿ تَحِيَّةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ ﴾ [النور: ٦١] ، ولأنه أكد به قوله: « يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن »، وقال أبو حنيفة، وأحمد - رضي الله عنهما - وجمهور الفقهاء وأهل الحديث: تشهد ابن مسعود أفضل ، لأنه عند المحدثين أشد صحة، وإن كان الجميع صحيحًا ، وقال مالك - رحمه الله تعالى - : تشهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الموقوف عليه أفضل ، لأنه علمه الناس على المنبر، ولم ينزعه أحدٌ فدل على تفضيله.

واختلفوا في التشهد هل هو واجب أو سنة ، فقال الشافعي - رحمه الله تعالى - وطائفة: التشهد الأول سنة والأخير واجب ، وقال جمهور المحدثين: هما واجبان. وقال أحمد رضي الله عنه: الأول واجب والثاني فرض. وقال أبو حنيفة ومالك - رضي الله عنهما - وجمهور الفقهاء هما سنتان. وعن مالك - رحمه الله - روايه بوجوب الأخير ، وقد وافق من لم يوجب التشهد على وجوب القعود بقدره في آخر الصلاة (٢).

(١) الإعلام (٣/ ٤٢١)، والحديث أصله في الصحيحين دون قوله: « قبل أن يفرض ».

(٢) شرح النووي (٤/ ١٥٢، ١٥٣) باختصار.



قوله: «التَّحِيَّاتُ» .

جمع تحية ، وهى الملك الحقيقي التام ، وقيل: البقاء الدائم ، وقيل: العظمة الكاملة ، وقيل: السلامة - أي من الآفات - وجميع وجوه النقص ، وقيل: الحياء ، وقيل: السلام.

وقال ابن قتيبة: إنها جمعت التحيات، لأن كل واحد من ملوكهم كان له تحية يحى بها ، فقيل لنا: قولوا: التحيات، أي الألفاظ الدالة على الملك مستحق لله تعالى.

وقال القرطبي: فيه تنبيه على الإخلاص في العبادات، أي ذلك لا يفعل إلا الله - تعالى - ويجوز أن يراد به الاعتراف بأن ملك ذلك كله لله .

قوله: «وَالصَّلَوَاتُ»

الواو تقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، وفيها أقوال: أحدها: أنها الخمس ، وثانيها: أنها الرحمة ، وثالثها: أنها التضرع ، ورابعها: أنها العبادات.

قوله: «الطَّيِّبَاتُ» .

أي: الكلمات الطيبات ، وهى ذكر الله. قاله الأكثرون. والطيب إذا وصف به الكلام فالحسن ، أو العمل فالخالص من شوائب النقص ، أو المال فالحلال ، أو الطعام فاللذيذ، أو الصعيد فالطاهر، أو العباد فالمؤمن، قال تعالى: ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾ [النور: ٢٦] (١).

قوله ﷺ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»

قال الحافظ: ( قال البيضاوي: علمهم أن يفردوه ﷺ بالذكر لشرفه، ومزيد حقه عليهم، ثم علمهم أن يخصصوا أنفسهم أولاً، لأن الاهتمام بها أهم، ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين، إعلاماً منه بأن الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملاً لهم.

وقال التوربشتي: السلام بمعنى السلامة، كالمقام والمقامة، والسلام من أسماء الله تعالى، وضع المصدر موضع الاسم مبالغة، والمعنى أنه سالم من كل عيب، وآفة، ونقص، وفساد.

ومعنى قولنا: « السلام عليك »، الدعاء، أي سلمت من المكروه. وقيل: معناه اسم السلام عليه، كأنه تبرك عليه باسم الله تعالى، فإن قيل: كيف شرع هذا اللفظ وهو خطاب بشر مع كونه منهياً عنه في الصلاة؟ فالجواب أن ذلك من خصائصه ﷺ، فإن قيل فما الحكمة من العدول عن الغيبة إلى الخطاب في قوله: عليك أيها النبي، مع أن لفظ الغيبة هو الذي يقتضيه السياق، كأنه يقول: السلام على النبي فينتقل من تحية الله إلى تحية النبي ﷺ، ثم إلى تحية النفس، ثم إلى الصالحين؟.

أجاب الطيبي بما محصله: نحن نتبع لفظ الرسول ﷺ بعينه الذي كان علمه الصحابة، ويحتمل أن يقال على طريق أهل العرفان إن المصلين لما استفتحوا باب الملكوت بالتحيات، أُذِنَ لهم بالدخول في حرم الحي الذي لا يموت، فقرت أعينهم بالمناجاة، فنبهوا على أن ذلك بواسطة نبي الرحمة، وبركة متابعتة، فالتفتوا فإذا الحبيب في حرم الحبيب حاضر، فأقبلوا عليه قائلين: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته. اهـ.

قوله: « وَرَحْمَةُ اللَّهِ »؛ أي: إحسانه، « وَبَرَكَاتُهُ »؛ أي: زيادته

من كل خير.

قوله: « السَّلَامُ عَلَيْنَا ».

استدل به على استحباب البداءة بالنفس في الدعاء.

قوله: « عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ » .

الأشهر في تفسير الصلح أنه القائم بما يجب عليه من حقوق الله، وحقوق عباده، وتتفاوت درجاته. قال الترمذي الحكيم: من أراد أن يحظى بهذا السلام الذي يسلمه الخلق في الصلاة، فليكن عبدًا صالحًا، وإلا حرم هذا الفضل العظيم.

قوله: « أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه: « وحده لا شريك له » وسنده ضعيف، لكن ثبتت هذه الزيادة من حديث أبي موسى عند مسلم، وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ.

قوله: « وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » .

لم تختلف الطرق عن ابن مسعود في ذلك (١).



(١) باختصار من الفتح (٢/ ٣٦٥ - ٣٦٩).

الحديث السابع عشر بعد المائة:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: لَقِينِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ فَقَالَ: أَلَا أُهْدِي لَكَ هَدِيَّةً؟ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ، قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟

قَالَ: « قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ».

رواه البخاري (٦٣٥٧) الدعوات ، ومسلم (٤٠٦) الصلاة.

راوي الحديث: كعب بن عجرة أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله ، ويقال: أبو إسحاق ، وهو من بني سالم بن عوف، وقيل: من غيرهم ، شهد بيعة الرضوان ، مات سنة اثنتين أو إحدى وخمسين .

قال الإمام النووي: ( اعلم أن العلماء اختلفوا في وجوب الصلاة على النبي ﷺ عقب التشهد الأخير في الصلاة ، فذهب أبو حنيفة، ومالك - رحمهما الله تعالى - والجمهور إلى أنها سنة، لو تركت صحت الصلاة. وذهب الشافعي، وأحمد - رحمهما الله تعالى - إلى أنها واجبة لو تركت لم تصح الصلاة.

قال: وأصحابنا يحتجون بحديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه المذكور هنا أنهم قالوا: كيف نصلي عليك يا رسول الله، فقال: « قولوا اللهم صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ » (١) إلى آخره، قالوا: والأمر للوجوب، وهذا القدر

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٧٣ / ٥).

لا يظهر الاستدلال به إلا إذا ضم إليه الرواية الأخرى كيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا.

فقال ﷺ: « قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ » إلى آخره ، وهذه الزيادة صحيحة رواها الإمامان الحافظان ؛ أبو حاتم ابن حبان البستي ، والحاكم أبو عبد الله في صحيحهما ، قال الحاكم : هي زيادة صحيحة ، واحتج لها أبو حاتم وأبو عبد الله أيضًا في صحيحهما بما روياه عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي لم يحمده الله ، ولم يمجده ، ولم يصل على النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : « عَجَلْ هَذَا » ثُمَّ دَعَاهُ فَقَالَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ : إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لِيَدْعُ بَعْدُ بِمَا شَاءَ » (١).

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، وهذان الحديثان وإن اشتملا على ما لا يجب بالإجماع ، كالصلاة على الآل والذرية والدعاء ، فلا يمتنع الاحتجاج بهما ، فإن الأمر للوجوب ، فإذا خرج بعض ما يتناوله الأمر عن الوجوب بدليل ، بقي الباقي على الوجوب. والله أعلم. والواجب عند أصحابنا : « اللهم صل على محمد » ، وما زاد عليه سنة.

واختلف العلماء في آل النبي ﷺ على أقوال ، أظهرها وهو اختيار الأزهري وغيره من المحققين : أنهم جميع الأمة ، والثاني : بنو هاشم ، وبنو المطلب ، والثالث : أهل بيته ﷺ وذريته. والله أعلم (٢).

(١) صحيح أخرجه أبو داود (١٤٨١) والترمذي (٣٤٧٧) وصححه الشيخ الألباني.

(٢) باختصار من شرح النووي (٤/١٦٣، ١٦٤).

وقال ابن الملحق: ( صلاة الله عليه: ثناؤه عليه عند الملائكة، ومن الملائكة: دعاء.

وقيل: من الله: رحمة، ومن الملائكة: رقة ودعاء بالرحمة.  
وقيل: من الله لغير النبي: رحمة، وللنبي: تشريف وزيادة تكريمة.  
وقيل: من الله والملائكة: تبريك.

ومعنى يصلون: يبركون، فيحتمل أن الصحابة سألوا عن المراد بالصلاة لاشتراك هذه اللفظة).

وقال ابن دقيق العيد: ( قوله: « إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ » بمعنى: محمود، ورد بصيغة المبالغة أي: مستحق لأنواع المحامد، و« مَجِيدٌ » مبالغة من ماجد، والمجد: الشرف، فيكون ذلك كالتعليل لاستحقاق الحمد بجميع المحامد.

ويحتمل أن يكون « حميد » مبالغة من حامد، ويكون ذلك كالتعليل للصلاة المطلوبة فإن الحمد والشكر متقاربان، فحميد قريب من معنى شكور، وذلك مناسب لزيادة الإفضال والإعطاء لما يراد من الأمور العظام، وكذلك المجد والشرف مناسبتة لهذا المعنى ظاهرة، و(( البركة )): الزيادة والنماء من الخير. والله أعلم ) (١).

وقال ابن الملحق ما ملخصه: ( احتج بهذا الحديث من أجاز الصلاة على غير الأنبياء فإن أراد بالجواز على سبيل التبعية لهم فمسلم، وإن أراد على سبيل الاستقلال فممنوع، أن الصلاة والتسليم لم يؤمر بهما على سبيل الجمع في القرآن إلا عليه ﷺ.

ولم يخبر الله تعالى عن نفسه الكريمة ، وعن ملائكته بالصلاة فقط إلا نبيه - عليه أفضل الصلاة والتسليم - .  
 وأما السلام فقط فقد سلم الله - تعالى - في سورة الصافات على المرسلين دون الصلاة ، وقد أمر الله - تعالى - نبيه محمدًا بالسلام على المؤمنين (١) .

وقال أيضًا: ( فيه فضل النبي ﷺ ، وفضل الصلاة عليه والتسليم ، وقد رويانا في فضلها والترغيب فيهما وما يترتب عليهما من رفع الدرجات ، وتكفير السيئات ، وتكثير الحسنات ، وقضاء الحاجات ، ورفع الحجب ، واستجابة الدعوات ، أحاديث كثيرات ) (٢) .



(١) الإعلام (٣/ ٤٧٦، ٤٧٧) .

(٢) السابق (٣/ ٤٨٢) .

الحديث الثامن عشر بعد المائة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمُحْيَا وَالْمُتَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ».

رواه البخاري (١٣٧٧) الجنايز ، ومسلم (٥٨٨) (١٣١)

المساجد.

وفي لفظٍ لمسلم: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ....» ثم ذكر نحوه.

(٥٨٨) (١٢٨) المساجد.

قال ابن دقيق العيد: ( في الحديث إثبات عذاب القبر ، وهو متكرر مستفيض في الروايات عن رسول الله ﷺ ، والإيمان به واجب ، و ((فتنة المحيا)): ما يتعرض له الإنسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا ، والشهوات ، والجهالات ، وأشدّها وأعظمها والعياذ بالله تعالى - أمر الخاتمة عند الموت . و ((فتنة המת)): يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت ، أضيفت إلى الموت لقربها منه ، وتكون فتنة المحيا على هذا ما يقع قبل ذلك في مدة حياة الإنسان ، وتصرفه في الدنيا ، فإن ما قارب شيئاً يعطى حكمه . فحالة الموت تشبه بالموت ، ولا تعد من الدنيا ، ويجوز أن يكون المراد بفتنة המת فتنة القبر كما صح عن النبي ﷺ في فتنة القبر كمثّل أو أعظم من فتنة الدجال . ولا يكون هذا متكرراً مع قوله: « مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ » لأن العذاب مرتب على الفتنة ، والسبب غير المسبب ) (١).



وقال مسلم بن الحجاج: (بلغني أن طاووسًا قال لابنه: أدعوت بها في صلاتك؟ فقال: لا قال: أعد صلاتك، لأن طاووسًا رواه عن ثلاثة، أو أربعة، أو كما قال) (١).

قال النووي: (هذا كله يدل على تأكيد هذا الدعاء، والتعود والحث الشديد عليه).

وظاهر كلام طاووس - رحمه الله تعالى - أنه حمل الأمر به على الوجوب فأوجب إعادة الصلاة لفواته، وجهور العلماء على أنه مستحب ليس بواجب، ولعل طاووسًا أراد تأديب ابنه، وتأكيد هذا الدعاء عنده، لا أنه يعتقد وجوبه. والله أعلم.

قال القاضي عياض - رحمه الله تعالى -: ودعاء النبي ﷺ، واستعاذته من هذه الأمور التي عوفي منها وعصم، إنما فعله ليلتزم خوف الله تعالى، وإعظامه، والافتقار إليه، ولتقتدي به أمته، وليبين لهم صفة الدعاء والمهم منه. والله أعلم) (٢).

وقال ابن الملقن: الفتنة: قال أهل اللغة: هي الامتحان والاختبار.

قال القاضي عياض: لكن عرفها في اختبار كشف ما يكره. يقال: ((فتنت الذهب)) إذا أدخلته النار ليختبر، وينظر ما جودته. ويسمى الصائغ: الفتان، وكذلك الشيطان.

(١) صحيح مسلم (١٢٤/٥).

(٢) شرح النووي (١٢٤/٥، ١٢٥).

وقال الخليل: الفتن: الإحراق، قال - تعالى -: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارٍ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣] (١).

وقال كذلك: (المسيح الدجال: هو عدو الله الكذاب، سمي دجالاً لتمويهه وتغطيته الحق، وحكي عن ثعلب أن الدجال الكذاب. وجمعه: دجالون.

والمسيح: بفتح الميم وتخفيف السين على المشهور. وسمي بذلك لكونه ممسوح العين، وقيل: لأنه أعور، وقيل: لمسحه الأرض عند خروجه.

وفي صحيح مسلم من حديث أنس: «لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطُوهُ الدَّجَالُ، إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ» (٢) (٢).



(١) الإعلام (٣/ ٤٨٨) باختصار.

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٤٣).

(٢) الإعلام (٣/ ٤٩٢، ٤٩٣) باختصار.

الحديث التاسع عشر بعد المائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: « قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ».

رواه البخاري (٨٣٤) الأذان ، ومسلم (٢٧٠٥) الذكر

والدعاء.

راوي الحديث: سبق التعريف بعبد الله بن عمرو بن العاص

رضي الله عنهما.

أبو بكر الصديق ﷺ : اسمه عبد الله بن عثمان القرشي ، وقيل: عتيق، وأمه أم الخير سلمى ، أسلم أبواه: كان أول الناس إسلامًا من الرجال ، وولي الخلافة بعد رسول الله ﷺ ستة وعشرين شهرًا ، وروى عن النبي ﷺ مائة وأربعون حديثًا، توفي سنة ثلاث عشرة ، عن ثلاث وستين سنة ، ودفن بالحجرة النبوية ﷺ .

وهذا الدعاء من أحسن الأدعية، ففيه الاعتراف بالذنوب ، والثناء على الله عز وجل بأنه لا يغفر الذنوب إلا هو ، ثم طلب المغفرة والرحمة ، وختم أيضا بالتوسل بأسماء الله عز وجل .

قال ابن دقيق العيد: ( هذا الحديث يقتضي الأمر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين لمحلله ، ولو فعل فيها حيث لا يكره الدعاء في أي الأماكن كان - لجاز - ولعل الأولى أن يكون في أحد موطين: إما

السجود ، إما بعد التشهد . فإنهما الموضعان اللذان أمرنا فيهما بالدعاء ، قال عليه الصلاة والسلام :

« وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ » (١) ، وقال في التشهد : « ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الْمُسْأَلَةِ مَا شَاءَ » (٢) .

ولعله يترجح كونه فيما بعد التشهد ، لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص في هذا المحل (٣) .

قال الصنعاني : ( هذا الترجيح معارض بالأمر بالدعاء في السجود ، ومؤكد بقوله ﷺ : « فاجتهدوا » ، وبقوله : « فقمّن فيه إجابة الدعاء » أخرجه مسلم .

وقوله : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ ، فَأَكْثَرُوا الدُّعَاءَ » أخرجه مسلم .

والأحاديث الواردة عنه ﷺ وآله في السجود كثيرة واسعة ، وحينئذ فلا حرج من الدعاء في الوطنين . قال الفاكهاني . وذكر ابن القيم في الهدى أن المواضع التي كان

يدعو صلى الله عليه وآله وسلم فيها في الصلاة سبعة مواطن :

الأول : بعد تكبيرة الإحرام .

والثاني : قبل الركوع - بعد الفراغ من القراءة - .

الثالث : بعد الاعتدال من الركوع .

الرابع : في حال الركوع .

(١) أخرجه مسلم (٤٧٩) .

(٢) أخرجه مسلم (٤٠٢) .

(٣) إحكام الأحكام (٣/ ٣٩ ، ٤٠) .

الخامس: في السجود. السادس بين السجدين.

السابع: بعد التشهد وقبل السلام (١).

وقال ابن الملتن: (فيه دليل على أن الإنسان لا يعرى من ذنب وتقصير، كما قال عليه الصلاة والسلام: «اسْتَقِيمُوا وَلَكِنْ تَحْصُوا» (٢)، وقال: «كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون» (٣)، ولو كان ثم حالة يعرى عن الظلم والتقصير لما طابق هذا الإخبار الواقع، ولم يؤمر به، فيؤخذ منه الاعتراف بظلم النفس، وتقصيرها في كل حالة، ثم إن التقصير في طلب معالي الأمور، والتوسل بطاعة الله وتقواه إلى رفيع الدرجات عند الله تعالى، لا يبعد أن يصدق عليه اسم الظلم بالنسبة لما يقابله من المبالغة والتشمير في ذلك) (٤).

قال الحافظ: (قوله: «مغفرة من عندك»، قال الطيبي: دل التنكير على أن المطلوب غفران عظيم لا يدرك كنهه ووصفه، بأنه من عنده سبحانه وتعالى، مزيداً لذلك العظم، لأن الذي يكون من عند الله لا يحيط به وصفٌ) (٥).

قال ابن دقيق العيد: (فيه وجهان: أحدهما: أن يكون إشارة إلى التوحيد المذكور، كأنه قال: لا يفعل هذا إلا أنت فافعله أنت.

والثاني: - وهو الأحسن - أن يكون إشارة إلى طلب مغفرة متفضل بها من عند الله تعالى، لا يقتضيها سبب من العبد من عمل حسن

(١) العدة (٣/ ٤٠).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٧٧) وصححه العلامة الألباني.

(٣) حسن: أخرجه الترمذي (٢٤٩٩) وحسنه الشيخ الألباني.

(٤) الإعلام (٣/ ٥٠٢، ٥٠٣).

(٥) فتح الباري (٢/ ٣٧٣).

ولا غيره ، فهي رحمة من عنده بهذا التفسير ، ليس للعبد فيها سبب ، وهذا تبرؤ من الأسباب ، والإدلال بالأعمال ، والاعتقاد في كونها موجبة للثواب وجوباً عقلياً (١) .

قال الصنعاني : ( قوله : « وجوباً عقلياً » ؛ يشير إلى إبطال ما عليه المعتزلة من وجوب الثواب عقلاً ) (٢) .



(١) أحكام الأحكام (٣/٤٢، ٤٣) .  
(٢) العدة (٣/٤٣) .

الحديث العشرون بعد المائة:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةً بَعْدَ أَنْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] إِلَّا يَقُولُ فِيهَا: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي».

وفي لفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي».

رواه البخاري (٧٩٤) الأذان، ومسلم (٤٨٤) (٢١٨) (٢١٩)

الصلاة.

قال النووي - رحمه الله -: (وكان رسول الله ﷺ يقول هذا الكلام البديع في الجزالة ، المستوفي ما أمر به في الآية، وكان يأتي به في الركوع والسجود ، لأن حالة الصلاة أفضل من غيرها ، فكان يختارها لأداء هذا الواجب ، الذي أمر به ليكون أكمل.

قال أهل اللغة وغيرهم: التسبيح: التنزيه. وقولهم: ((سبحان الله منصوب على المصدر)) يقال: سبحت تسبيحًا وسبحانًا ، فسبحان الله: معناه براءة وتنزيها له من كل نقص وصفة للمُحَدَّث. قالوا: ((وبحمدك)) ؛ أي: وبحمدك سبحتك ، ومعناه بتوفيقك لي ، وهدايتك وفضلك عليّ سبحتك ، لا بحولي وقوتي، ففيه شكر الله تعالى على هذه النعمة ، والاعتراف بها ، والتفويض إلى الله تعالى ، وأن كل الأفعال له والله أعلم (١).

وقال ابن دقيق العيد: ( وفي حديث عائشة الأول سؤال ؛ وهو أن لفظة ((إذا)) تقتضي الاستقبال وعدم حصول الشرط حينئذٍ ، وقول عائشة: « ما صلى صلاة بعد أن نزلت عليه » **﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾** يقتضي تعجيل هذا القول لقرب الصلاة الأولى التي هي عقيب نزول الآية من النزول، و ((الفتح)) أي: فتح مكة، و((دخول الناس أفواجا)) يحتاج إلى مدة أوسع من الوقت الذي بين نزول الآية والصلاة الأولى بعده. وقول عائشة: « يتأول القرآن » قد يشعر بأنه يفعل ما أمر به فيه. فإن كان الفتح ودخول الناس أفواجا حاصلًا عند نزول الآية فكيف يقال فيها ((إذا جاء)) ، وإن لم يكن حاصلًا فكيف يكون القول امتثالًا للأمر الوارد بذلك ، ولم يوجد شرط الأمر به.

وجوابه: أن نختار أنه لم يكن حاصلًا على مقتضى اللفظ ، ويكون النبي ﷺ قد بادر إلى فعل المأمور به قبل وقوع الزمن الذي تعلق به الأمر فيه ، إذ ذلك عبادة وطاعة لا تختص بوقت معين ، فإذا وقع الشرط كان الواقع من هذا القول - بعد وقوعه - واقعًا على حسب الامتثال ، وقبل وقوع الشرط واقعًا على حسب التبرع ، وليس في قول عائشة: « يتأول القرآن » ما يقتضي - ولا بد - أن يكون جميع قوله ﷺ واقعًا على جهة الامتثال للمأمور حتى يكون دالًا على وقوع الشرط ، بل مقتضاه أنه يفعل تأويل القرآن وما دل عليه لفظه فقط ، وجاز أن يكون بعض هذا القول فعلًا لطاعة مبتدأة وبعضه امتثالًا للأمر. والله أعلم ) (١).

قال الصنعاني: ( وقد أخرج ابن جرير عن عطاء بن يسار: نزلت سورة **﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾** كلها بالمدينة ، وأخرج ابن أبي شيبة



وعبد بن حميد والبخاري وأبو يعلى وابن مردويه والبيهقي في الدلائل عن ابن عمر قال: نزلت على رسول الله ﷺ أوسط أيام التشريق بمنى، وهو في حجة الوداع، والأحاديث عن الصحابة تفيد أنها نزلت عليه هذه السورة بعد الفتح، فيرد إشكال استعمال ((إذا)) للماضي الذي أشار إليه الشارح، وجوابه ما صرح به ابن هشام في مغني اللبيب أن ((إذا)) تخرج عن الاستقبال فتجيء للماضي، كما جاءت "إذا" للاستقبال، وذلك كقوله: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾ [التوبة: ٩٢]، وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هُوءَا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] فيحمل الحديث على ذلك (١).



## باب الوتر

الحديث الحادي والعشرون بعد المائة:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: ((مَثْنَى مَثْنَى فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى)).  
وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: ((اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ وَتَرَاءَ)).

رواه البخاري (٩٩٠) الوتر، ومسلم (٧٥١) صلاة المسافرين.

قال الحافظ: (فائدة) قال ابن التين: اختلف في الوتر في سبعة أشياء: في وجوبه، وعدده، واشتراط النية فيه، واختصاصه بقراءة، واشتراط شفع قبله، وفي آخر وقته، وصلاته في السفر على الدابة. قلت (الحافظ): وفي قضائه، والقنوت فيه، وفي محل القنوت منه، وفيما يقال فيه، وفي فصله ووصله، وهل تُسن ركعتان بعده، وفي صلته من قعود. لكن هذا الأخير ينبئ على كونه مندوباً أو لا. وقد اختلفوا في أول وقته أيضاً، وفي كونه أفضل صلاة التطوع، أو الرواتب أفضل، منه أو خصوص ركعتي الفجر (١).

وقال أيضاً: واستدل بمفهومه على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعاً، وهو عن الحنفية وإسحاق. وتعقب بأنه مفهوم لقب، وليس بحجة على الراجح، وعلى تقدير الأخذ به فليس بمخصر في أربع، وبأنه خرج جواباً للسؤال عن صلاة الليل فقيده الجواب بذلك مطابقة للسؤال، وبأنه قد تبين من رواية أخرى أن حكم المسكوت عنه حكم

المنطوق به، ففي السنن وصححه ابن خزيمة من طريق علي الأزدي عن ابن عمر مرفوعاً: ((صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى)) (١)، وقد تعقب هذا الأخير بأن أكثر أئمة الحديث أعلوا هذه الزيادة وهي قوله: ((وَالنَّهَارِ)) بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه، وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ فيها، وقال يحيى بن معين: مَنْ عَلَى الْأَزْدِيِّ حَتَّى أَقْبَلَ مِنْهُ؟ وَادْعَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَطَوَّعُ بِالنَّهَارِ أَرْبَعًا لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ، وَلَوْ كَانَ حَدِيثُ الْأَزْدِيِّ صَحِيحًا لَمَا خَالَفَهُ ابْنُ عُمَرَ يَعْنِي مَعَ شِدَّةِ اتِّبَاعِهِ، رَوَاهُ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ فِي سَوَالَاتِهِ. لَكِنْ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ((صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى)). مَوْقُوفٌ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ طَرِيقِهِ فَلَعَلَّ الْأَزْدِيَّ اخْتَلَطَ عَلَيْهِ الْمَوْقُوفُ بِالْمَرْفُوعِ، فَلَا تَكُونُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ صَحِيحَةً عَلَى طَرِيقَةٍ مَنْ يَشْتَرِطُ فِي الصَّحِيحِ أَنْ لَا يَكُونَ شَاذًا. وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي بِالنَّهَارِ أَرْبَعًا أَرْبَعًا وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا نَقَلَهُ ابْنُ مَعِينٍ (٢).

وقال كذلك: وقد اختلف السلف في الفصل والوصل في صلاة الليل أيهما أفضل.

وقال الأثرم عن أحمد: الذي اختاره في صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا صلى بالنهار أربعاً فلا بأس. وقال محمد بن نصر نحوه في صلاة الليل، قال: وقد صح عن النبي ﷺ أنه أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرها، إلى غير ذلك

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٢٩٥)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٣٨٣١).

(٢) فتح الباري (٥٥٦/٢).

من الأحاديث الدالة على الوصل، إلا أننا نختار أن يسلم من كل ركعتين لكونه أجاب به السائل، ولكون أحاديث الفصل أثبت، وأكثر طرقاً. وقد تضمن كلامه الرد على الدوايدي الشارح ومن تبعه في دعواهم أنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه صلى النافلة أكثر من ركعتين ركعتين.. (١)

وقال ابن الملقن ما ملخصه: هذا الحديث عند الشافعي محمول على الأفضل، فلو جمع ركعات بتسليمة واحدة جاز، وكذا إذا تطوع بركعة واحدة، وخالف مالك فيهما، وأبو حنيفة في الثاني عملاً بظاهر هذا الحديث. وهذا أولى من الاستدلال بأنه لو كانت الركعة الفردة صلاة لما امتنع قصر صلاة الصبح والمغرب فإنه ضعيف.

وذكر بعض أصحاب الشافعي على ما حكاه الشيخ تقي الدين، أنه لو تطوع بأزيد من ركعتين شفعاً أو وترًا فلا يزيد على تشهدين، ثم إن كان المتنفل به شفعاً فلا يزيد بين التشهدين على ركعتين، وإن كان وترًا فلا يزيد بينهما على ركعة، فعلى هذا إذا تنفل بعشر ركعات مثلاً جلس بعد الثامنة، ولا يجلس بعد السابعة. ولا قبلها، لأنه قد يكون زاد على ركعتين بين التشهدين.

وإن تنفل بتسع أو بسبع مثلاً فلا يزيد بين التشهدين على ركعة، فيجلس بعد الثامنة في التسع وبعد السادسة في السبع، ثم يصلي الركعة ثم يجلس، ولو اقتصر على جلوس واحد في ذلك كله جاز، وإنما حمّله على ما ذكر أن النوافل تبع للفرائض، وهي شبهها، والفريضة الوتر للنهار هي المغرب وليس بين التشهدين فيها إلا ركعة واحدة، والفرائض

الشفع ليس بين التشهدين فيها أكثر من ركعتين (١).  
وقال أيضًا: يفهم من الحديث انتهاء وقت الوتر بطلوع الفجر  
من قوله: ((فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ))، وهو قول الجمهور، والصحيح عند  
الشافعية، وفي قول له: يمتد وقته حتى يصلي الصبح.  
وقيل: يمتد إلى طلوع الشمس. حكاه النووي في شرح  
مسلم (٢).

وقال أيضًا: من أوتر، ثم تهجد لم يعده على الصحيح عندنا  
والمشهور عند المالكية. وهذا الحديث ظاهره يقتضي الإعادة؛ لكنه  
يتوقف على ألا يكون قبله وتر لما جاء في الأحاديث: ((لَا وَتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ))  
(٣) حسنه الترمذي مع الغرابة، وصححه ابن حبان، وابن خزيمة، وابن  
السكن (٤).



(١) الأعلام (٣/ ٥٢٥، ٥٢٦).

(٢) الأعلام (٣/ ٥٢٨).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٤٧٠) وقال: حسن غريب وصححه العلامة الألباني.

(٤) الأعلام (٣/ ٥٣٠).

الحديث الثاني والعشرون بعد المائة:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: ((من كُلَّ اللَّيْلِ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَأَوْسَطِهِ، وَآخِرِهِ، فَأَنْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ)).  
رواه البخاري (٩٩٦) الوتر، ومسلم (٧٤٥) صلاة المسافرين.

قال ابن دقيق العيد: اختلفوا في أن الأفضل تقديم الوتر في أول الليل أو تأخيره إلى آخره، على وجهين لأصحاب الشافعي، مع الاتفاق على جواز ذلك، وحديث عائشة يدل على الجواز في الأول والوسط والآخر، ولعل ذلك كان بحسب اختلاف الحالات وطروء الحاجات. وقيل بالفرق بين من يرجو أن يقوم في آخر الليل، وبين من يخاف ألا يقوم، والأول تأخيره أفضل، والثاني تقديمه أفضل، ولا شك أنا إذا نظرنا إلى آخر الليل من حيث هو كذلك كانت الصلاة فيه أفضل من أوله، لكن إذا عارض ذلك احتمال تفويت الأصل قدمناه على فوات الفضيلة، وهذه قاعدة متوقع فيها خلاف، ومن جملة صورها ما إذا كان عادم الماء يرجو وجوده في آخر الوقت فهل يقدم التيمم في أول الوقت إحرازاً للفضيلة المحققة أم يؤخره إحرازاً للوضوء؟ فيه خلاف. والمختار في مذهب الشافعي أن التقديم أفضل، فعليك بالنظر في التنظير بين المسألتين والموازنة بين صورتين (١).

وقال العلامة عبد الله آل بسام: اتفق العلماء أن ابتداء وقته بعد صلاة العشاء، واختلفوا في نهايته؛ فذهب مالك، والشافعي، ورواية عن أحمد إلى أن نهايته صلاة الصبح، وذهب الإمام أحمد في المشهور من مذهبه

إلى أن وقته ينتهي بطلوع الفجر وجزم بها في المغني، وعليها الحنابلة المتأخرون. وقال في المعنى إنه يكون بعد الفجر قضاء وممن ذهب إلى هذا صاحب أبي حنيفة والثوري. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: من نام عن صلاة وتره يصليه ما بين طلوع الفجر وصلاة الصبح، كما فعل ذلك بن عمر وعائشة - رضي الله عنهم - وغيرهم. وقد روى أبو داود بسنده عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ أَوْ نَسِيَ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَهُ)) (١)(٢).



(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٤٣١)، والدارقطني (٢/ ٢٢)، وصححه الألباني في الإرواء (٤٤٢).  
 (٢) تيسير العلام (١/ ٢٣٥).



الحديث الثالث والعشرون بعد المائة:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: ((يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً،

يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا.)) (٣).

رواه مسلم (٧٣٧) صلاة المسافرين.

قال النووي: قال القاضي عياض في حديث عائشة من رواية

سعد بن هشام: ((قِيَامُ النَّبِيِّ ﷺ بِتِسْعِ رَكَعَاتٍ)) (١).

وحديث عروة عن عائشة: ((بِأَحَدِي عَشْرَةَ مِنْهُنَّ الْوُتْرُ يُسَلَّمُ

مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَكَانَ يَرْكَعُ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ إِذَا جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ)) (٢).

ومن رواية هشام بن عروة وغيره عن عروة عنها ((ثَلَاثَ عَشْرَةَ

بِرَكَعَتَيِ الْفَجْرِ)) (٣).

وعنها: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَزِيدُ فِي رَمْضَانَ

وَلَا غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً أَرْبَعًا أَرْبَعًا وَثَلَاثًا)) (٤).

وعنها: ((كَانَ يُصَلِّي ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكَعَةً يُصَلِّي ثَمَانَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ

يُوتِرُ ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ يَصَلِّي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ)) (٥).

قال العلماء: وأما الاختلاف في حديث عائشة فقليل: هو منها،

وقيل من الرواة عنها.

(١) أخرجه مسلم (١٣٩).

(٢) صحيح أخرجه أبو داود (١٣٣٦) وصححه العلامة الألباني.

(٣) أخرجه مسلم (١٢٤).

(٤) أخرجه البخاري (١١٤٧).

(٥) أخرجه أحمد في المسند (١٨٩/٦).

فيحتمل أن إخبارها بإحدى عشرة هو الأغلب، وباقي رواياتها إخبار منها بما كان يقع نادرًا في بعض الأوقات فأكثره خمس عشرة ركعة بركعتي الفجر، وأقله سبع، وذلك بحسب ما كان يحصل من اتساع الوقت أو ضيقه بطول قراءة، كما جاء في حديث حذيفة وابن مسعود، أو النوم، أو عذر مرض، أو غيره، أو في بعض الأوقات عند كبر السن، كما قالت: ((فَلَمَّا أَسَنَّ صَلَّى سَبْعَ رَكَعَاتٍ)) (١)، أو تارة تعد الركعتين الخفيفتين في أول قيام الليل، كما رواه زيد بن خالد وروتها عائشة بعدها هذا في مسلم، وتعد ركعتي الفجر تارة، وتحذفها تارة، أو تعد إحداهما، وقد تكون عدت راتبة العشاء مع ذلك تارة، وحذفتها تارة.

قال القاضي: ولا خلاف أنه ليس في ذلك حد لا يزداد عليه ولا ينقص منه، وأن صلاة الليل من الطاعات التي كلما زاد فيها زاد الأجر، وإنما الخلاف في فعل النبي ﷺ، وما اختاره لنفسه، والله أعلم (٢). وقال الحافظ: قال القرطبي: أشكلت روايات عائشة رضي الله عنها - على كثير من أهل العلم، حتى نسب بعضهم حديثها إلى الاضطراب، وهذا إنما يتم لو كان الراوي عنها واحدًا، أو أخبرت عن وقت واحد.

والصواب أن كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة، وأحوال مختلفة، بحسب النشاط وبيان الجوار والله أعلم (٣). قال الحافظ: وظهر لي أن الحكمة في عدم الزيادة على إحدى

(١) صحيح: أخرجه النسائي (١٧١٩)، وصححه الشيخ الألباني رحمه الله.

(٢) شرح النووي (٢٤/٦، ٢٥) باختصار.

(٣) فتح الباري (٢٦/٣، ٢٧).

عشرة أن التهجد والوتر يختص بصلاة الليل وفرائض النهار الظهر وهي أربع والعصر، وهي أربع، والمغرب وهي ثلاث وتر النهار. فناسب أن تكون صلاة الليل كصلاة النهار في العدد جملة وتفصيلاً، وأما مناسبة ثلاث عشرة فبضم صلاة الصبح لكونها نهارية إلى ما بعدها (١).



## بابُ الذِّكْرِ عَقِبَ الصَّلَاةِ

الحديث الرابع والعشرون بعد المائة:

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله ﷺ .  
قال ابن عباس: كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا أَنْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ.

وفي لفظ: ((مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ)). متفق عليه. رواه البخاري (٨٤١) الأذان، ومسلم (٥٨٣) المساجد.

قال الإمام النووي: هذا دليل لما قاله بعض السلف، أنه يستحب رفع الصوت بالتكبير، والذكر عقب المكتوبة، وممن استحبه من المتأخرين ابن حزم الظاهري، ونقل ابن بطال وآخرون أن أصحاب المذاهب المتبوعة وغيرهم متفقون على عدم استحباب رفع الصوت بالذكر والتكبير، وحمل الشافعي رحمه الله تعالى هذا الحديث على أنه جهر وقتاً يسيراً حتى يعلمهم صفة الذكر، لا أنهم جهروا دائماً، قال: فأختار للإمام والمأموم أن يذكر الله تعالى بعد الفراغ من الصلاة، ويخفيان ذلك، إلا أن يكون إماماً يريد أن يتعلم منه، فيجهر حتى يعلم أنه قد تعلم منه، ثم يسر، وحمل الحديث على هذا.

قوله: ((كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا أَنْصَرَفُوا))، ظاهره أنه لم يكن يحضر الصلاة في الجماعة في بعض الأوقات لصغره (١).

قوله: ((كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)).

قال الحافظ: فيه أن مثل هذا عند البخاري يحكم له بالرفع خلافاً لمن شذ ومنع ذلك، وقد وافقه مسلم، والجمهور على ذلك. وفيه دليل جواز الجهر بالذكر عقب الصلاة. قال الطبري: فيه الإبانة على صحة ما كان يفعله بعض الأمراء من التكبير عقب الصلاة. وتعقبه ابن بطل بأنه لم يقف على ذلك عن أحد من السلف إلا ما حكاه ابن حبيب في ((الواضحة))؛ أنهم كانوا يستحبون التكبير في العساكر عقب الصبح والعشاء تكبيراً عالياً ثلاثاً، قال: وهو قديم من شأن الناس.

قال ابن بطل: وفي ((العتبية)) عن مالك أن ذلك محدث (١).

وقال ابن دقيق العيد: وقد يؤخذ منه تأخير الصبيان في الموقف؛ لقول ابن عباس: ((مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ))؛ فلو كان متقدماً في الصف الأول لعلم انقضاء الصلاة بسماع التسليم.

وقد يؤخذ منه أنه لم يكن ثمة مسمع جهير الصوت يبلغ التسليم بجهارة صوته (٢).



(١) فتح الباري (٢/ ٢٧٩).

(٢) إحكام الأحكام (٣/ ٦٦).

الحديث الخامس والعشرون بعد المائة:

عن وراء مولى المغيرة بن شعبة قال: أُملي عَلَى المغيرة بن شعبة في كتاب إلى معاوية: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ ذُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: ((لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ. لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ)). ثُمَّ وَقَعْتُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَسَمِعْتُهُ يَأْمُرُ النَّاسَ بِذَلِكَ)).

ولفظ: ((كَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلٍ وَقَالَ وَإِضَاعَةِ الْمَالِ وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقُوقِ الْأَمْهَاتِ وَوَادِ الْبَنَاتِ وَمَنْعِ وَهَاتِ)).  
رواه البخاري (٦٤٧٣) الرقاق، ومسلم (٥٩٣) الأفضية.

قال ابن دقيق العيد ما ملخصه: فيه دليل على استحباب هذا الذكر المخصوص عقيب الصلاة، وذلك لما اشتمل عليه من معاني التوحيد، ونسبة الأفعال إلى الله تعالى، والمنع والإعطاء، وتمام القدرة، والثواب المرتب على الأذكار يرد كثيرًا، مع خفة الأذكار على اللسان وقتلتها، وإنما كان ذلك باعتبار مدلولاتها، وأن كلها راجعة إلى الإيمان الذي هو أشرف الأشياء، والحد الحظ.

ومعنى: ((لَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ))، لا ينفع ذا الحظ حظه، وإنما ينفعه العمل. وفي أمر معاوية بذلك المبادرة إلى امتثال السنن وإشاعتها. وفيه جواز العمل بالمكاتبة بالأحاديث وإجراؤها مجرى المسموع، والعمل بالخط في مثل ذلك إذا أمن تغييره. وفيه قبول خبر الواحد، وهو فرد من أفراد لا تحصى، كما قررناه فيما تقدم.

وقوله: ((عَنْ قِيلٍ وَقَالَ)) الأشهر فيه بفتح اللام على سبيل

الحكاية. وهذا النهي لا بد من تقييده بالكثرة التي لا يؤمن معها وقوع الخطأ والخطأ، والتسبب إلى وقوع المفسد من غير تعيين، والإخبار بالأمور الباطنة، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: ((كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)) (١).

وقال بعض السلف: لا يكون إمامًا من حدث بكل ما سمع. وأما: ((إِضَاعَةُ الْمَالِ))، فحقيقته المتفق عليها بذله في غير مصلحة دينية أو دنيوية، وذلك ممنوع، لأن الله تعالى جعل الأموال قيامًا لمصالح العباد، وفي تبذيرها تفويت لتلك المصالح.

وأما ((كَثْرَةُ السُّؤَالِ))، ففيه وجهان: أحدهما، أن يكون ذلك راجعًا إلى الأمور العملية وقد كانوا يكرهون تكليف المسائل التي لا تدعو الحاجة إليها. وفي حديث معاوية: ((نَهَى عَنِ الْأَغْلُوطَاتِ))، وهي شدة المسائل وصعابها.

والوجه الثاني: أن يكون ذلك راجعًا إلى سؤال المال، وقد وردت أحاديث في تعظيم مسألة الناس. وتخصيص العقوق بالأمهات مع امتناعه في الآباء أيضًا، لأجل شدة حقوقهن، ورجحان الأمر ببرهن بالنسبة إلى الآباء. ووَاد البنات، عبارة عن دفنهن مع الحياة، وهذا التخصيص بالذكر لأنه كان هو الواقع في الجاهلية.

((وَمَنْعَ وَهَاتِ))، راجع إلى السؤال مع ضميمة النهي عن المنع، وهذا محتمل وجهين. أحدهما: أن يكون المنع حيث يؤمر بالإعطاء، وعن السؤال حيث يمنع منه فيكون كل واحدٍ مخصوصًا بصورة غير صورة الآخر.

(١) أخرجه مسلم (٥) المقدمة، وأبو داود (٤٩٩٢)، وصححه الشيخ الألباني.

والثاني: أن يجتمعا في صورة واحدة، ولا تعارض بينهما، فيكون وظيفة الطالب أن لا يسأل، ووظيفة المعطي أن لا يمنع إن وقع السؤال، ويحتمل أن يكون الحديث محمولاً على الكثرة من السؤال والله أعلم (١).





الحديث السادس والعشرون بعد المائة

عن سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالذَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ.

قال: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا نَتَصَدَّقُ، وَيُعْتِقُونَ وَلَا نُعْتِقُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((أَفَلَا أَعَلَّمُكُمْ شَيْئًا تُذَرِّكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ، وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ.

قال: تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحْمَدُونَ ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً)). رواه البخاري (٨٣٤) الأذان ومسلم (٥٩٥) المساجد.

قال أبو صالح فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلُ الْأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا فَفَعَلُوا مِثْلَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ)).

قال سُمَيٌّ فَحَدَّثْتُ بَعْضَ أَهْلِ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: وَهَمَّتْ إِنَّمَا قَالَ: ((تُسَبِّحُ اللَّهَ ثَلَاثًا، وَتُكَبِّرُ اللَّهَ ثَلَاثًا، وَتُحْمَدُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ)). فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: قُلْ: ((اللَّهُ أَكْبَرُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَتَّى تَبْلُغَ مِنْ جَمِيعِهِنَّ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ)).

رواه مسلم (٥٩٥) المساجد.

راوي الحديث: سُمَيٌّ قرشي مخزومي تابعي ثقة، وأبو صالح السمان اسمه ذكوان تابعي ثقة عالم، وأبو بكر بن عبد الرحمن تابعي جليل.

قوله: ((ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ))، واحدها دثر، وهو المال الكثير.  
وفي هذا الحديث دليل لفضل الغني الشاكر على الفقير الصابر،  
وفي المسألة خلاف مشهور بين السلف والخلف من الطوائف، والله  
أعلم (١).

وقال الصنعاني: وقال الحافظ رشيد الدين العطار: وقول مسلم  
في آخره: ((فَرَجَعَ فَقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ))، مرسل لم  
يسنده أبو صالح، وقد أخرجه البخاري في مواضع من كتابه، ولم يذكر  
فه هذه الزيادة من قول أبي صالح؛ إلا أن مسلماً قد أخرجه من وجه آخر  
عن أبي صالح وفيه الزيادة متصلة مع سائر الحديث.  
قال: إلا أنه أدرج في حديث أبي هريرة قول أبي صالح: ((ثُمَّ  
رَجَعَ فَقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ.. إلخ)).

وقوله: ((فَحَدَّثْتُ بَعْضَ أَهْلِي))، خبر متصل (٢).  
وقال الحافظ ما ملخصه: قوله: ((خَلَّفَ كُلَّ صَلَاةٍ))، مقتضى-  
الحديث أن الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة، فلو تأخر ذلك  
عن الفراغ فإن كان يسيراً بحيث لا يعد معرضاً، أو كان ناسياً، أو  
متشاعلاً بما ورد أيضاً بعد الصلاة كآية الكرسي لا يضر، وظاهر قوله:  
((كُلَّ صَلَاةٍ))، يشمل الفرض والنفل، لكن حمله أكثر العلماء على  
الفرض، وقد وقع في حديث كعب بن عجرة عند مسلم التقييد  
بالمكتوبة، وكأنهم حملوا المطلقات عليها.  
قوله: ((ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ))، يحتمل أن يكون المجموع، للجميع فإن

(١) شرح النووي (٥ / ١٣٠).

(٢) العدة (٣ / ٨١).

وزع كان لكل واحدٍ إحدى عشرة، وهو الذي فهمه سهيل بن أبي صالح، كما رواه مسلم من طريق روح بن القاسم عنه، لكن لم يتابع سهيل على ذلك، بل لم أر في شيء من طرق الحديث كلها التصريح بإحدى عشرة إلا في حديث ابن عمر عند البزار وإسناده ضعيف، والأظهر أن المراد أن المجموع لكل فرد فرد.

قال: وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم، أن العالم إذا سئل عن مسألة يقع فيها الخلاف أن يجيب بما يلحق به المفضل درجة الفاضل، ولا يجيب بنفس الفاضل، لثلاث يقع الخلاف، كذا قال ابن بطال وكأنه أخذه من كونه عليه السلام أجاب بقوله: ((أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَمْرٍ تُسَاوُونَهُمْ فِيهِ))؟ وعدل عن قوله: ((نَعَمْ هُمْ أَفْضَلُ مِنْكُمْ بِذَلِكَ)). وفيه التوسعة في الغبطة، وقد تقدم تفسيرها في كتاب العلم، والفرق بينها وبين الحسد المذموم. وفيه المسابقة إلى الأعمال المحصلة للدرجات العالية لمبادرة الأغنياء إلى العمل بما بلغهم ولم ينكر عليهم عليهم السلام، فيؤخذ منه أن قوله: ((إِلَّا مَنْ عَمِلَ))، عام للفقراء والأغنياء، خلافاً لمن أوله بغير ذلك، وفيه أن العمل السهل قد يدرك به صاحبه فضل العمل الشاق. وفيه فضل الذكر عقب الصلوات، واستدل به البخاري على فضل الدعاء عقيب الصلاة كما سيأتي في الدعوات لأنه في معناها، ولأنها أوقات فاضلة يرتجى فيها إجابة الدعاء. وفيه أن العمل القاصد قد يساوي المتعدي، خلافاً لمن قال إن المتعدي أفضل مطلقاً، نبه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام (١).

وقال الصنعاني: قيل الحكمة في هذا الترتيب في الذكر البداية بما

يتضمن نفي النقائص عن الله تعالى وهو التسبيح، ثم الإتيان بما يتضمن إثبات الكمال له وهو التحميد، إذ لا يلزم من نفي الأول الثاني واختصاصه به، ثم الإتيان بالتكبير ليعلم أن ذاته الشريفة أعظم من أن تدركها الأوهام وتعرفها الأفهام، ثم الختم يكون بالتهليل، كما دل عليه الحديث الآخر، لدلالته على انفراده بجميع ذلك (١).

فصل في بيان الثابت من أذكار ختم الصلاة .  
(وهو فقرات من كلام شيخ الإسلام).

قال العلامة عبد الله آل بسام: قال رحمه الله: في الصحيح أنه ﷺ كان قبل أن ينصرف يستعيد ثلاثاً، ويقول: ((اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ)) (٢).

وفي الصحيحين أنه كان يقول: ((لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ))، ((ويعلمهم أن يُسَبِّحُوا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَيَحْمَدُوا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَيُكَبِّرُوا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ))، فِتْلِكَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ وَتَمَامُ الْمِائَةِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

والذكر من أفضل العبادات وذا قالت عائشة رضي الله عنها:-  
((الذكر بعد الانصراف من الصلاة هو مثل مسح المرأة بعد صقها))،  
فإن الصلاة تصقل القلب، وليس الذكر عقب الصلاة بواجب ، فمن

(١) العدة (٣/ ٨١-٨٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٥).

أراد أن يقوم قبله فلا ينكر عليه، ولكن ينبغي للمأموم أن لا يقوم حتى ينصرف الإمام عن القبلة، ولا ينبغي للإمام أن يقعد بعد السلام مستقبل القبلة إلا بمقدار ما يستغفر ثلاثاً ويقول: ((اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ)) وعد التسبيح بالأصابع سنة فقد قال النبي ﷺ للنساء: ((سَبِّحْنَ وَاعْقِدْنَ بِالْأَنَامِلِ فَلِيَهُنَّ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَنْطَقَاتٌ)) (١) (٢).

(١) صحيح أخرجه أبو داود (١٥٠١)، والترمذي (٣٤٨٦)، وصححه الغلامه الألباني.

(٢) تيسير العلام (١/٢٤٤).

## باب الخشوع في الصلاة

الحديث السابع والعشرون بعد المائة:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خِمِصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ فَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: ((أَذْهَبُوا بِخِمِصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ أَبِي جَهْمٍ فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي أَنْفًا عَنْ صَلَاتِي)).  
رواه البخاري (٣٧٣) الصلاة، ومسلم (٥٥٦) المساجد.

الخميصة: كساء مربع له علمان، والانبجانية كساء غليظ لا علم له. قوله ((إلى أبي جهم)).

قال الصنعاني: هو حذيفة بن عامر القرشي العدوي الصحابي الجليل، أحد عظماء قريش، أسلم عام الفتح، وهو الذي قال فيه النبي ﷺ ((أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ))، وهو غير أبي جهم الذي مضى في باب المرور بين يدي المصلي، وإنما خصه النبي ﷺ بذلك لأنه كان أهداها إلى النبي ﷺ، كما في الموطأ عن عائشة: ((أَهْدَى أَبُو جَهْمُ بْنُ حُذَيْفَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِمِصَةً شَامِيَةً لَهَا عَلَمٌ، فَشَهِدَ فِيهَا الصَّلَاةَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: رُدِّي هَذِهِ الْخِمِصَةَ إِلَيَّ أَبِي جَهْمٍ)).

قال ابن بطال: إنما طلبه ثوباً غيرها ليعلم أنه لم يرد هديته استخفافاً به. وفيه أن الواهب إذا ردت عليه هوبته من غير أن يكون هو الراجع فيها فلا كراهة (١).

قال ابن دقيق العيد: فيه دليل على لبس الثوب ذي العلم، ودليل على أن اشتغال الفكر يسيراً غير قاذح في الصلاة. وفيه دليل على طلب الخشوع في الصلاة، والإقبال عليها، ونفي ما يقتضي شغل الخاطر بغيرها.

وفيه دليل على مبادرة الرسول ﷺ إلى مصالح الصلاة، ونفي ما يחדش فيها حيث أخرج الخميصة واستبدل بها غيرها مما لا يشغل فهذا مأخوذ من قوله: ((فنظر إليها نظرة)).

وبعثه إلى أبي جهم بالخميسة لا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة كما جاء في حلة عطار.

وقوله ﷺ لعمر: ((إِنِّي لَمْ أَكْسِكَهَا لِتَلْبَسَهَا)) (١).

وقد استنبط الفقهاء من هذا كراهة كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ، والنقوش، والصنائع المستطرفة، فإن الحكم يعم بعموم علته، والعلة الاشتغال عن الصلاة، وزاد بعض المالكية في هذا كراهة غرس الأشجار في المساجد (٢).

وقال الحافظ: وفيه قبول الهدية من الأصحاب، والإرسال إليهم، والطلب منهم. واستدل به البابي على صحة المعاطاة لعدم ذكر الصيغة.

وقال الطيبي: فيه إيدان بأن للصور والأشياء الظاهرة تأثيراً في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية، يعني فضلاً عما دونها (٣).

وقال عبد الله آل بسام: وفيه أنه لا بأس من رد الهدية لسبب، لكن مع بيان السبب لصاحبها حتى لا يقع في قلبه شيء. وفيه حسن أخلاق النبي ﷺ، حيث رد عليه الكساء المعلم وطلب الكساء الذي ليس فيه أعلام ليعلمه أنه غير مترفع عن هديته (٤).

(١) أخرجه البخاري (٨٤٦)، ومسلم (٢٠٦٨).

(٢) أحكام الأحكام (٣/٩٢، ٩٣).

(٣) فتح الباري (٥٧٧، ٥٧٦).

(٤) تيسير العلام (١/٢٤٧).

## باب الجمع بين الصلاتين في السفر

الحديث الثامن والعشرون بعد المائة:

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ))

رواه البخاري (١١٠٧) تقصير الصلاة.

قال الصنعاني: لم يذكر المصنف فيه إلا حديثاً واحداً أقول: وهذا الحديث أخرجه البخاري تعليقاً لم يسنده، إلا أنه علقه بصيغة الجزم فقال: ((وقال إبراهيم ابن طهمان عن حسين المعلم عن يحيى بن كثير عن عكرمة عن ابن عباس)) فذكره، والبخاري لم يدرك إبراهيم بن طهمان، وقد وصله البيهقي عن طريق محمد بن عبدوس عن أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان، بلفظه فعلى المؤلف مؤاخذه في ذكره لهذا الحديث لأنه ليس على شرطه (١).

وقال ابن دقيق العيد: هذا اللفظ في هذا الحديث ليس في كتاب مسلم، وإنما هو في كتاب البخاري، وأما رواية ابن عباس في الجمع بين الصلاتين في الجملة من غير اعتبار لفظ بعينه فمتفق عليه، ولم يختلف الفقهاء في جواز الجمع في الجملة، لكن أبا حنيفة يخصصه بالجمع بعرفة ومزدلفة، وتكون العلة فيه النسك لا السفر، ولهذا يقال: لا يجوز الجمع عنده بعذر السفر، وأهل هذا المذهب يؤولون الأحاديث التي وردت بالجمع على أن المراد تأخير الصلاة الأولى إلى آخر وقتها، وتقديم الثانية في أول وقتها (٢).

(١) العدة (٣/ ٩٤).

(٢) إحكام الأحكام (٣/ ٩٥، ٩٦).



قوله: ((عَلَى ظَهْرٍ سَيْرٍ))

قال الحافظ: قال الطيبي: الظهر في قوله: ((ظَهْرٍ سَيْرٍ)) للتأكيد، كقوله: الصدقة عن ظهر غنى، ولفظ الظهر يقع في مثل هذا اتساعاً للكلام، كأن السير كان مستنداً إلى ظهر قوي من المطي مثلاً. وقال غيره: جعل للسير ظهراً لأن الراكب ما دام سائراً فكأنه راكب ظهر. قلت: وفيه جناس التحريف بين الظهر والظَّهر، واستدل به على جواز جمع التأخير، وأما جمع التقديم فسيأتي الكلام عليه بعد باب (١).

قال الصنعاني: فمن الأحاديث في ذلك - أي: مشروعية القصر - في السفر - رواية الإسماعيلي من حديث أنس عنه رضي الله عنه: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فَرَأَتْ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ ارْتَحَلَ)) (٢)، وأخرجه الحاكم في الأربعين، وفيه: ((فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ثُمَّ رَكِبَ)) وأخرج البيهقي برجال ثقات عن ابن عباس ((أَنَّهُ كَانَ إِذَا نَزَلَ مَنْزِلًا فِي السَّفَرِ فَأَعْجَبَهُ الْمَنْزِلُ أَقَامَ فِيهِ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ثُمَّ يَرْتَحِلُ ، فَإِذَا لَمْ يَتَهَيَّأْ لَهُ الْمَنْزِلُ مَدَّ فِي السَّيْرِ فَسَارَ فَأَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَنْزِلَ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ فِيهِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ)) (٣)، إلا أنه قال الحافظ ابن حجر: إنه مشكوك في رفعه؛ والمحفوظ أنه موقوف وقد استدل به على اختصاص الجمع عن جد السير لكن وقع في الموطأ أن النبي ﷺ أخر الصلاة في غزوة تبوك، ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً، ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب (١) فتح الباري (٢/ ٦٧٦).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٦٢)، وصححه الشيخ الألباني - رحمه الله - في الإرواء (٣/ ٣٢).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٦٤).

والعشاء. قال الشافعي في الأم: قوله: ((دَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ)) لا يكون إلا وهو نازل فللمسافر أن يجمع نازلاً ومسافراً.

وقال ابن عبد البر: في هذا أوضح دليل على الرد على من قال لا يجمع إلا من جدَّ به السير، وهو قاطع للالتباس. أ. هـ. (١).

وقال أيضاً: واختلفوا في جواز الجمع لعذر المرض والمقيم، فمنعه الجمهور وهو مذهب الشافعي، وجوزه عطاء، والحسن، وهو مذهب أحمد، وقال البغوي في شرح السنة: وهو قول مالك، وأحمد، وإسحاق، وقال به جماعة من الشافعية منهم الخطابي، والقاضي حسين، والمتولي، والرويانى، واختاره النووي في شرح مسلم وقواه بعض المتأخرين لأجل المشقة. واختلفوا أيضاً في جواز الجمع لعذر المطر، فجوزه مطلقاً جماعة، وهو مذهب أحمد، لكن خصه بالمغرب والعشاء، وقيده الجمهور بجمع التقديم.

واختلفوا أيضاً في الجمع في الحضر للحاجة من غير اتخاذه عادة، فجوزه جماعة، منهم ابن سيرين، وأصحاب من المالكية، والقفال الكبير من الشافعية، وحكاه عن أبي إسحاق المروزي، واختاره ابن المنذر، وحكاه عن جماعة من أصحاب الحديث، وهو ظاهر كلام ابن عباس، كذا سرد هذه الأقوال الحليمى في شرح العمدة غير مربوطة بدليل يقاومه الأصل الأصيل (٢).



(١) العدة (٣/ ٩٥، ٩٦).

(٢) السابق (٣/ ١٠١، ١٠٠).

## باب قصر الصلاة في السفر

الحديث التاسع والعشرون بعد المائة:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: ((صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَذَلِكَ)).

رواه البخاري (١١٠٢) تقصير الصلاة.

قوله: ((باب قصر الصلاة في السفر))، المراد به هنا: رد الفريضة الرباعية إلى اثنتين. يقال قصر بتخفيف الصاد قال تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١].

قال النووي: ذهب الجمهور إلى أنه يجوز القصر في كل سفر مباح، وعن بعض السلف أنه يشترط الخوف، وبعضهم كونه سفر حج، أو عمرة، أو جهاد، وعن بعضهم كونه سفر طاعة، وعن آخرين كل سفر في طاعة أو غيرها، قلت وهو ظاهر الأدلة (١).

وقال الحافظ: قال ابن المنذر: أجمعوا على أن لمن يريد السفر أن يقصر إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها، واختلفوا فيما قبل الخروج عن البيوت، فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت، وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر يصلي ركعتين ولو كان في منزله، ومنهم من قال إذا ركب قصر إن شاء.

ورجح ابن المنذر الأول بأنهم اتفقوا على أنه يقصر - إذا فارق البيوت واختلفوا فيما قبل ذلك فعليه الإتمام على أصل ما كان عليه حتى يثبت أن له القصر، قال: ولا أعلم النبي ﷺ صلى قصرًا في شيء من

(١) باختصار من العمدة (٣/ ١٠١).

أسفاره إلا بعد خروجه من المدينة (١).

أما حديث الباب فقد انفرد البخاري بهذه الرواية المختصرة، وذكره الإمام مسلم مطولاً.

قال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين: روى مسلم عن حفص ابن عاصم قال: صحبت ابن عمر في طريق مكة، فصلى بنا الظهر ركعتين، ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رَحْلَهُ، وجلس وجلسنا معه، فحانت منه التفاته نحو حيث صلى فرأى ناساً قِيامًا، قال: ما يصنع هؤلاء؟ قلت: يسبحون. قال: لو كنت مسبحًا لأتممت صلاتي. صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله وصحبت عمر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وصحبت عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وقد قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] (٢).

قال الصنعاني: والصحيح أن عثمان أتم في آخر أمره، على ما يأتي بعد إن شاء الله تعالى. وأعلم أن مسافة القصر لم يأت في تحديدها دليل ناهض، واختلفت أقوال العلماء فيها، فحكى ابن المنذر وغيره نحوها من عشرين قولاً ولا حاجة إلى سردها، والبحث لغوي يتعين ما يسمى سفرًا لغة، وللإختلاف فيه لغة اختلف العلماء في مقدار المسافة في ذلك، وجاء عن السلف ما يشعر بأن نحو الميل يعد سفرًا، فعن أبي حنيفة ثلاثة أيام، وهو أكثر ما قيل فيه، وعليه كثير من الزيدية، وأقل ما قيل فيه عن الظاهرية إنه لا يقصر في أقل من ميل، وبين هذين القولين عدة أقوال،

(١) فتح الباري (٢/ ٦٦٣).

(٢) أخرجه مسلم (٦٨٩).

ورأى مالك لأهل مكة خاصة القصر إلى منى فيما فوقها، وهو أربعة أميال، وحجته أن حارثة ابن وهب قال: صلى بنا رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، ولو لم يجز لأهل مكة لقال وأتمنا نحن. وقال ابن حزم مقررًا لمذهب الظاهرية: إن من خرج من بيوت مصر<sup>هـ</sup>، أو قريته، أو موضع سكناه فمشى ميلاً صلى ركعتين، وإن مشى أقل من ذلك صلى أربعاً، قال: ولا يجوز لنا أن نوقع اسم سفر وحكم سفر إلا على من سماه من هو حجة في اللغة سفرًا ولم نجد ذلك في أقل من ميل، وقد روينا في الميل عن ابن عمر فقال: لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة فأوقعنا اسم السفر وحكمه قصرًا وفطرًا على الميل إذ لم نجد عربيًا ولا شرعيًا عالمًا أوقع على أقل من ميل اسم سفر. قال: وهذا برهان صحيح (١).

وقال ابن دقيق العيد: وفي الحديث دليل على المواظبة على القصر وهو دليل على رجحان ذلك. وبعض الفقهاء قد أوجب القصر، والفعل بمجرد لا يدل على الوجوب لكن المتحقق من هذه الرواية الرجحان فيؤخذ منه. وما زاد مشكوك فيه فيترك وقد خُرج قول للشافعي أن الإتمام أفضل قياسًا على قوله إن الصيام أفضل والصحيح أن القصر أفضل. أما أولًا فلمواظبة النبي ﷺ، وأما ثانيًا فلقيام الفارق بين القصر والصوم فإن الأول يبرئ الذمة من الواجب بخلاف الثاني وكان ابن عمر رضي الله عنهما لا يرى التنفل في السفر وقال: ((لَوْ كُنْتُ مُتَنَفِّلًا لَأَتَمَمْتُ)).

فقوله: ((لَا يَزِيدُ)) يحتمل أن يريد لا يزيد في عدد ركعات الفرض، ويحتمل أن يريد لا يزيد نفلًا وحمله على الثاني أولى لأنه وردت أحاديث عن ابن عمر يقتضي سياقها أنه أراد ذلك، ويمكن أن يراد

العموم فيدخل فيه هذا - أعني النافلة في السفر تبعًا لا قصرًا. وذكره لأبي بكر، وعمر، وعثمان، مع أن الحجة قائمة بفعل رسول الله ﷺ لبيّن والله أعلم أن ذلك كان معمولًا به عند الأئمة لم يتطرق إليه نسخ ولا معارض راجح وقد فعل ذلك مالك رحمه الله في موطنه لتقويته بالعمل (١).

وقال العلامة عبد الله آل بسام:

الأولى للمسافر أن لا يدع القصر اتباعًا للنبي ﷺ وخروجًا من خلاف من أوجبه؛ ولأنه الأفضل عند عامة العلماء.

وشيخ الإسلام ابن تيمية نقل عنه في الاختيارات كراهة الإتمام، وذكر أنه نقل عن الإمام أحمد التوقف في صحة صلاة المتم، وقال الشيخ تقي الدين أيضًا: قد علم بالتواتر أن النبي ﷺ إنما كان يصلي في السفر ركعتين، وكذلك أبو بكر وعمر بعده، وهذا يدل على أن الركعتين أفضل كما عليه جماهير العلماء (٢).

وقال أيضًا: السفر في الحديث مطلق لم يقيد بالطويل، والأحسن أن يبقى على إطلاقه، فيترخص في كل ما سمي سفرًا.

أما تقييده بمدة معينة، أو بفراسخ محدودة، فلم يثبت فيه شيء. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: السفر لم يحده الشارع، وليس له حد في اللغة، فيرجع فيه إلى ما يعرفه الناس ويعتادونه، فما كان عندهم سفرًا فهو سفرًا (٣).



(١) إحكام الأحكام (٣/ ١٠٢-١٠٥).

(٢) تيسير العلام (١/ ٢٥٣).

(٣) تيسير العلام (١/ ٢٥٤).

## باب الجمعة

الحديث الثلاثون بعد المائة:

عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا تَمَارَوْا فِي مَنِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَيِّ عُودٍ هُوَ؟ فَقَالَ سَهْلٌ: مِنْ طَرْفَاءِ الْغَابَةِ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَيْهِ، فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ وَرَأَاهُ وَهُوَ عَلَى الْمَنِيرِ، ثُمَّ رَكَعَ، فَنَزَلَ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ فِي أَضَلِّ الْمَنِيرِ، ثُمَّ عَادَ حَتَّى فَرَغَ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُّوا بِي وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي)). وَفِي لَفْظٍ: ((فَصَلَّى وَهُوَ عَلَيْهَا ثُمَّ كَبَّرَ عَلَيْهَا، ثُمَّ رَفَعَ وَهُوَ عَلَيْهَا، ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى)). رواه البخاري (٩١٧) الجمعة، ومسلم (٥٤٤) المساجد.

رواي الحديث: سهل بن سعد بن مالك الساعدي الأنصاري كان اسمه حزنًا، فسماه النبي ﷺ سهل، وهو أبو العباس، وقيل أبو يحيى، توفي النبي ﷺ وسنه خمس عشرة سنة، وطال عمره حتى أدرك الحجاج بن يوسف، وامتنحن معه، أرسل الحجاج إليه في سنة أربع وسبعين وقال: ما منعك من نصر أمير المؤمنين عثمان بن عفان؟ قال: قد فعلت، قال: كذبت وأمر أن يختم في عنقه ختم أنس بن مالك أيضًا وختم جابر بن عبد الله في يده بذلك أن يجتنبهم الناس، ولا يسمعوا منهم، حتى ورد عليه كتاب عبد الملك بن مروان بفك الختم عنهم، مات سنة إحدى وتسعين وهو ابن مائة سنة وهو آخر من مات بالمدينة من أصحاب رسول الله ﷺ.

قوله: ((باب الجمعة))، قيل سمي بذلك لاجتماع الناس للصلاة فيه، وبهذا جزم ابن حزم، فقال: إنه اسم إسلامي لم يكن في الجاهلية، وإنما كان يسمى العروبة. انتهى. وفيه نظر، فقد قال أهل العربية: إن العروبة اسم قديم كان للجاهلية، وقالوا في الجمعة هو يوم العروبة،

فالظاهر أنهم غيروا أسماء الأيام السبعة بعد أن كانت تسمى: أول، أهول، جبار، دبار، مؤنس، عروبة، شبار.

وذكر ابن القيم في الهدي ليوم الجمعة اثنين وثلاثين خصوصية، وفيها أنها يوم عيد، ولا يصام منفردًا، وقراءة: ﴿آلم تنزيل﴾، و﴿هل أتى﴾ في صبيحتها، و﴿الجمعة﴾ والمنافقون فيها، والغسل لها، والطيب، والسواك، ولبس أحسن الثياب، وتبخير المسجد، والتبكير، والاشتغال بالعبادة حتى يخرج الخطيب، والخطبة والإنصات وقراءة ﴿الكهف﴾، ونفي كراهية النافلة وقت الاستواء، ومنع السفر قبلها، وتضعيف أجر الذهاب إليها بكل خطوة أجر سنة (١). ونفي تسجير جهنم في يومها، وساعة الإجابة، وتكفير الآثام، وأنها يوم المزيد والشاهد المدخر لهذه الأمة، وخير أيام الأسبوع، وتجتمع فيه الأرواح إن ثبت الخبر فيه، وذكر أشياء أخرى فيها نظر، وترك أشياء يطول تتبعها. انتهى ملخصًا والله أعلم (٢).

قوله: ((ثُمَّ عَادَ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ)).

قال الصنعاني: هذا من أفراد مسلم وليس عند البخاري كما قال

الزركشي.

قال: ولم أرهم ذكروا أي صلاة هذه التي صلاها رسول الله ﷺ على المنبر، إلا أن في الفتح في فوائد الحديث أن فيه استحباب الافتتاح بالصلاة في كل شيء حدث إما شكرًا وإما تبركًا. انتهى. وزعم الحلبي في

(١) أين الدليل على ذلك؟

(٢) فتح الباري (٢/ ٤١١-٤١٢).



شرحه أنها صلاة الجمعة، وكلام ابن حجر يشعر أنها نافلة (١).  
 وقال النووي: فيه صلاته ﷺ على المنبر ونزوله القهقري حتى  
 سجد في أصل المنبر ثم عاد حتى فرغ من آخر صلاته.  
 قال العلماء: كان المنبر الكريم ثلاث درجات، كما صرح به مسلم  
 في روايته، فنزل النبي ﷺ بخطوتين إلى أصل، المنبر ثم سجد في جنبه (٢).  
 ففيه فوائد: منها استحباب اتخاذ المنبر، واستحباب كون الخطيب  
 ونحوه على مرتفع كمنبر أو غيره، وجواز الفعل اليسير في الصلاة، فإن  
 الخطوتين لا تبطل بها الصلاة لكن الأولى تركه إلا لحاجة فإن كان  
 لحاجة، فلا كراهية فيه، كما فعل النبي ﷺ وفيه أن الفعل الكثير  
 كالخطوات وغيرها إذا تفرقت لا يبطل، لأن النزول عن المنبر والصعود  
 تكرر وجملته كثيرة لكن أفرادها المتفرقة كل واحد منها قليل، وفيه جواز  
 صلاة الإمام على موضع أعلى من موضع المأمومين، لكنه يكره ارتفاع  
 الإمام على المأموم، وارتفاع المأموم على الإمام لغير حاجة، فإن كان  
 لحاجة بأن أراد تعليمهم أفعال الصلاة لم يكره بل يستحب لهذا الحديث؛  
 وكذا إن أراد المأموم إعلام المأمومين بصلاة الإمام واحتاج إلى الارتفاع.  
 وفيه تعليم الإمام المأمومين أفعال الصلاة، وأنه لا يقدر ذلك في صلاته،  
 وليس ذلك من باب التشريك في العبادة بل هو كرفع صوته بالتكبير  
 ليسمعهم (٣).

قوله: ((طَرَفَاءُ الْغَايَةِ)) قال الحافظ: في رواية سفيان عن أبي

(١) العدة (٣/١٠٨).

(٢) أخرجه مسلم (٥٤٤).

(٣) شرح النووي (٥/٤٦، ٤٧).

حازم (( مِنْ أَثَلَّةِ الْغَابَةِ )) ولا مغايرة بينهما، فإن الأثل هو الطرفاء، وقيل يشبه الطرفاء وهو أعظم منه، والغابة موضع من عوالي المدينة من جهة الشام، وهي اسم قرية بالبحرين أيضاً وأصلها كل شجر ملتف (٣).



الحديث الحادي والثلاثون بعد المائة:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: ((مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ)).

رواه البخاري (٨٧٧) الجمعة، ومسلم (٨٤٤) (٢) الجمعة.

قال ابن دقيق العيد: الحديث صريح في الأمر بالغسل للجمعة، وظاهر الأمر الوجوب، وقد جاء مصرحاً به بلفظ الوجوب في حديث آخر، فقال بعض الناس بالوجوب بناءً على الظاهر، وخالف الأكثرون فقالوا بالاستحباب، وهم محتاجون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر، فأولوا صيغة الأمر على الندب، وصيغة الوجوب على التأكيد، كما يقال: حقك واجبٌ عليّ، وهذا التأويل الثاني أضعف من الأول، وإنما يصار إليه إذا كان المعارض راجحاً في الدلالة على هذا الظاهر، وأقوى ما عارضوا به حديث: ((مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ)) (١) ولا يقاوم سنده هذه الأحاديث، وإن كان المشهور من سنده صحيحاً على مذهب بعض أصحاب الحديث.

قال الصنعاني في الحاشية:

قوله: ((وإن كان المشهور من سنده صحيحاً على مذهب بعض أصحاب الحديث)). أقول يريد به رواية الحسن عن سمرة التي أخرجها أصحاب السنن، فإنه قال الحافظ في الفتح: لهذا الحديث طرق، أقواها وأشهرها رواية الحسن عن سمرة. انتهى. ومراد الشارح ببعض أصحاب الحديث الحاكم أبو عبد الله، فإن أهل الحديث قالوا بعد الحسن

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٣٥٤)، والترمذي (٤٩٧)، والنسائي (١٣٨٠)، وصححه العلامة الألباني.

من الأحاديث صحيحًا إلا أنه وإن كان صحيحًا، فما أخرجه الشيخان أصح كما عرفت، وإذا عرفت هذا فلا يتم رجحان المعارض لأحاديث الوجوب حتى يقبل التأويل الضعيف لها، إذ لا يقبل إلا مع رجحان المعارض ولا رجحان فتبقى أدلة الوجوب على ظاهرها.

وقال الحافظ: نقل الخطابي وغيره الإجماع على أن صلاة الجمعة بدون الغسل مجزئة؛ لكن حكى الطبري عن قوم أنهم قالوا بوجوبه، ولم يقولوا إنه شرط؛ بل هو واجب مستقل تصح الصلاة بدونه كأن أصله قصد التنظيف، وإزالة الروائح الكريهة التي يتأذى بها الحاضرون من الملائكة والناس، وهو موافق لقول من قال: يحرم أكل الثوم على من قصد الصلاة في الجماعة، وعن بعض الحنابلة التفصيل بين ذي النظافة وغيره فيجب على الثاني دون الأول نظرًا إلى العلة. حكاه صاحب الهدى، وحكى ابن المنذر عن إسحاق بن راهويه أن قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بمعاينة عثمان وتوبيخ مثله على رؤوس الناس، فلو كان ترك الغسل مباحًا لما فعل عمر ذلك، وإنما لم يرجع عثمان للغسل لضيق الوقت إذ لو فعله لفاتت الجمعة أو لكونه كان اغتسل كما تقدم (١).

قال العلامة عبد الله آل بسام: قال ابن القيم في الهدى: ((وجوبه أقوى من وجوب الوتر، وقراءة البسملة في الصلاة، ووجوب الوضوء من مس النساء ومس الذكر، ووجوب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير)).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ويجب الغسل على من له عرق،

(١) باختصار من فتح الباري (٢/ ٤٢١).

أو ريح، يتأذى به غيره. وقال البغوي في شرح السنة: اختلف العلماء في وجوب غسل الجمعة مع اتفاقهم على أن الصلاة جائزة من غير غسل. فالأولى لمن ذهب إلى الجمعة أن لا يدع الغسل؛ لأنه قد اتفق على مشروعيته وأدلة وجوبه قوية، والاحتياط أحسن وأولى.

قال الصنعاني: وهؤلاء -أي: الذين أولوا الحديث- داروا مع المعنى، وأغفلوا المحافظة على التعبد، وذكروا أن الجمع بين المعنى، والتعبد متعين (١).

فائدة: قال ابن دقيق العيد: ولقد أبعد الظاهري إبعادًا يكاد يكون مجزومًا ببطالانه؛ حيث لم يشترط تقدم الغسل على إقامة صلاة الجمعة حتى لو اغتسل قبل الغروب كفى عنده؛ تعلقًا بإضافة الغسل إلى اليوم في بعض الروايات، وقد تبين من بعض الأحاديث أن الغسل لإزالة الروائح الكريهة، ويفهم منه أن المقصود عدم تأذي الحاضرين، وذلك لا يتأتى بعد إقامة الجمعة، وكذلك أقول لو قدمه بحيث لا يحصل هذا المقصود لم يعتد به، والمعنى إذا كان معلومًا كالنص قطعًا أو طفاً مقاربًا للقطع، فاتباعه وتعليق الحكم به أولى من اتباع مجرد اللفظ (٢).

وقال الصنعاني: قوله: وقد تبين من بعض الأحاديث أن الغسل لإزالة الرائحة الكريهة، أقول: هو ما أخرجه أبو عوانة من رواية إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر: ((كان الناس يغدون في أعمالهم، فإذا كانت الجمعة جاءوا وعليهم ثياب متغيرة، فشكوا ذلك لرسول الله

(١) تيسير العلام (١/٢٥٩).

(٢) إحكام الأحكام (٣/١٢٠، ١١٩).

ﷺ فقال: ((مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ)) (١)، وأخرجه ابن أصبغ، فهو سبب حديث الباب، وتقدم حديث ابن عباس في سبب الغسل أيضاً، وحديث عائشة عند البخاري وغيره، وفيه أنه كان يصيبهم الغبار فقال رسول الله ﷺ ((لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ)) (٢) (٣).

فائدة ثانية: قال الحافظ: حكى ابن العربي وغيره أن بعض أصحابهم قالوا: يجزئ عن الاغتسال للجمعة التطيب، لأن المقصود النظافة. وقال بعضهم: لا يشترط له الماء المطلق؛ بل يجزئ بماء الورد ونحوه. وقد عاب ابن العربي ذلك وقال: هؤلاء وقفوا مع المعنى، وأغفلوا المحافظة على التعبد بالمعنى، والجمع بين التعبد والمعنى أولى. وعكس ذلك قول بعض الشافعية بالتميم فإنه تعبد دون نظر إلى المعنى، أما الاكتفاء بغير الماء المطلق فمردود، لأنها عبادة لثبوت الترغيب فيها فيحتاج إلى النية، ولو كان لمحض النظافة لم تكن كذلك، والله أعلم (٤).



(١) أخرجه البخاري (٨٥٤).

(٢) أخرجه البخاري (٨٦٠).

(٣) العدة (٣/ ١٢٠).

(٤) فتح الباري (٢/ ٤٢٣).

الحديث الثاني والثلاثون بعد المائة:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: ((أَصَلَّيْتَ يَا فُلَانُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: قُمْ فَارْكَعْ رَكْعَتَيْنِ)) رواه البخاري (٩٣٠) الجمعة، ومسلم (٨٧٥) الجمعة، وفي رواية ((فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ))

رواه مسلم (٨٧٥) (٥٥) الجمعة.

قال النووي: هذه الأحاديث كلها صريحة في الدلالة لمذهب الشافعي وأحمد وإسحاق، وفقهاء المحدثين أنه إذا دخل الجامع يوم الجمعة والإمام يخطب استحب له أن يصلي ركعتين تحية المسجد، ويكره الجلوس قبل أن يصليهما، وأنه يستحب أن يتجاوز فيهما، ليسمع بعدهما الخطبة، وحكى هذا المذهب أيضاً عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين. قال القاضي: وقال مالك والليث وأبو حنيفة، والثوري وجمهور السلف من الصحابة والتابعين: لا يصليهما وهو مروى عن عمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم، وحجتهم الأمر بالإنصات للإمام، وتأولوا هذه الأحاديث أنه كان عرياناً فأمره النبي ﷺ بالقيام ليراه الناس ويتصدقوا عليه، وهذا تأويل باطل، يردّه صريح قوله ﷺ: ((إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا)) (١). وهذا نص لا يتطرق إليه تأويل، ولا أظن علماً يبلغه هذا اللفظ صحيحاً فيخالفه. وفي هذه الأحاديث أيضاً جواز الكلام في الخطبة لحاجة، وفيه جوازه للخطيب وغيره. وفيها الأمر بالمعروف، والإرشاد إلى المصالح في كل حال وموطن. وفيها أن تحية المسجد ركعتان، وأن تحية المسجد لا

(١) أخرجه مسلم (٨٧٥).

تفوت بالجلوس في حق جاهل حكمها، وقد أطلق أصحابنا فواتها بالجلوس وهو محمول على العالم بأنها سنة، أما الجاهل فيتداركها على قرب لهذا الحديث، والمستنبط من هذه الأحاديث أن تحية المسجد لا تترك في أوقات النهي عن الصلاة، وأنها ذات سبب تباح في كل وقت، ويلحق بها كل ذوات الأسباب، كقضاء الفائتة ونحوها، لأنها لو سقطت في حال لكان هذا الحال أولى بها، فإنه مأمور باستماع الخطبة فلما ترك لها استماع الخطبة وأمرها بها بعد أن قعد وكان هذا الجالس جاهلاً حكمها دل على تأكدها، وأنها لا تترك بحال، ولا في وقت من الأوقات، والله أعلم (١).

وقال ابن دقيق العيد: وقد ذكروا فيه اعتذارات في بعضها ضعف، ومن مشهورها أن هذا مخصوص بهذا الرجل المعين. وهو - سليك الغطفاني - على ما ورد مصرحاً به في رواية أخرى، وإنما حض بذلك على ما أشاروا إليه؛ لأنه كان فقيراً فأريد قيامه لتستشفه العيون، ويتصدق عليه، وربما يتأيد هذا بأنه ﷺ أمره أن يقوم للركعتين بعد جلوسه، وقد قالوا: إن ركعتي التحية تفوت بالجلوس، وقد عرف أن التخصيص على خلاف الأصل (٢). وعلق عليه الصنعاني بقوله: عرف هذا في الأصل من مقصود التشريع، فإنه ﷺ بعث إلى الناس كافة، فاختصاص حكم من أحكام شريعته بفرد أو جماعة لا بد عليه من الدليل، كيف والدليل قائم على إزالة هذا المدعي من الاختصاص، وهو عموم حديث: ((إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ)) الحديث (٣).

(١) شرح النووي (٦/ ٢٣٤-٢٣٥).

(٢) إحكام الأحكام (٣/ ١٢٣-١٢٤).

(٣) العدة (٣/ ١٢٤).



الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ يُفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ)).  
رواه البخاري (٩٢٠) الجمعة ومسلم (٨٦١) الجمعة.

قال النووي: حكى ابن عبد البر إجماع العلماء على أن الخطبة لا تكون إلا قائماً لمن أطاقه. وقال أبو حنيفة: يصح قاعداً، وليس القيام بواجب. وقال مالك: هو واجب، لو تركه أساء وصحت الجمعة. وقال أبو حنيفة، ومالك، والجمهور: الجلوس بين الخطبتين سنة ليس بواجب، ولا شرط، ومذهب الشافعي أنه فرض وشرط لصحة الخطبة. قال الطحاوي: لم يقل هذا غير الشافعي، ودليل الشافعي أنه ثبت هذا عن رسول الله ﷺ، مع قوله: ((صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي)) (١)(٢).

وقال الحافظ: مقتضاه أنه كان يخطب قائماً، وصرح به في رواية خالد بن الحارث المتقدمة قبل بايين، ولفظه: ((كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا ثُمَّ يَقْعُدُ ثُمَّ يَقُومُ))، وللنسائي والدارقطني من هذا الوجه: ((كَانَ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ قَائِمًا، ثُمَّ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ))، وغفل صاحب العمدة فعزا هذا اللفظ للصحيحين.

قلت: ولفظ الحديث في البخاري: ((كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا ثُمَّ يَقْعُدُ ثُمَّ يَقُومُ كَمَا تَفْعَلُونَ الْآنَ)) رقم (٩٢٠) الجمعة.  
وبوب له البخاري: ((بَابُ الْخُطْبَةِ قَائِمًا وَقَالَ أَنَسٌ بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ

(١) شرح النووي (٦/ ٢١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣١).

يَخْطُبُ قَائِمًا)). ورواه أيضًا بلفظ: ((كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَقْعُدُ بَيْنَهُمَا)). رقم (٩٢٨) الجمعة.

وبوب له: ((بَابُ الْقَعْدَةِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)).  
ورواه مسلم بلفظ: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ ثُمَّ يَقُومُ قَالَ كَمَا يَفْعَلُونَ الْآنَ)) (١).

قال الحافظ: قال ابن المنذر: الذي حمل عليه جل أهل العلم من علماء الأمصار ذلك، ونقل غيره عن أبي حنيفة أن القيام في الخطبة سنة وليس بواجب، وعن مالك رواية أنه واجب، فإن تركه أساء وصحت الخطبة، وعند الباقيين أن القيام في الخطبة يشترط للقادر كالصلاة، واستدل للأول بحديث أبي سعيد الآتي في المناقب: ((إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ)) (٢).

وبحديث سهل الماضي قبل: ((مُرِيَ غُلَامُكَ يَعْمَلُ لِي أَغْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهَا)) (٣) والله الموفق.

وأجيب عن الأول أنه كان في غير خطبة الجمعة، وعن الثاني باحتمال أن تكون الإشارة إلى الجلوس أول ما يصعد، وبين الخطبتين.

واستدل للجمهور بحديث جابر بن سمرة المذكور، وبحديث كعب بن عجرة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن عبد الحكم يخطب قاعدًا فأنكر عليه وتلا ((وَتَرَكُوكَ قَائِمًا)) وفي رواية ابن خزيمة: ما رأيت كالיום قط، إمامًا يؤم المسلمين يخطب وهو جالس يقول ذلك مرتين...

(١) أخرجه مسلم (٦٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٨٧٩).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد في المسند (٣٣٩/٥)، وأبو داود (١٠٨٠) وصححه الشيخ الألباني.

وأخرج ابن أبي شيبة عن طاووس: ((خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ قَائِمًا وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَأَوَّلُ مَنْ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ مُعَاوِيَةَ)).

وبمواظبة النبي ﷺ على القيام، وبمشرعية الجلوس بين الخطبتين، فلو كان القعود مشروعاً في الخطبتين ما احتجج إلى الفصل بالجلوس، ولأن الذي نقل عنه القعود كان معذوراً، فعند أبي شيبة من طريق الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم بطنه ولحمه، وأما من احتج بأنه لو كان شرطاً ما صلى من أنكر ذلك مع القاعد، فجوابه أنه مغمول على أن من صنع ذلك خشي الفتنة، أو الذي قعد قعد باجتهاد، كما قالوا في إتمام عثمان الصلاة في السفر، وقد أنكر ذلك ابن مسعود، ثم إنه صلى خلفه فآثم معه، واعتذر بأن الخلاف شر (١).



الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ((إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ)).

رواه البخاري (٩٣٤) الجمعة، ومسلم (٨٥١) الجمعة.

قال ابن دقيق العيد: يقال لغا يلغو، ولغى يلغي، واللغو واللغي قيل هو ردئ الكلام، وما لا خير فيه، وقد يطلق على الخيبة أيضًا. والحديث دليل على طلب الإنصات في الخطبة (١).

وقال النووي: ومعنى: ((فَقَدْ لَغَوْتَ))؛ أي: قلت اللغو، وهو الكلام الملغي الساقط الباطل المردود، وقيل: معناه قلت: غير الصواب، وقيل: تكلمت بما لا ينبغي، ففي الحديث النهي عن جميع أنواع الكلام حال الخطبة، ونبه بهذا على ما سواه، لأنه إذا قال: ((أَنْصِتْ))، وهو في الأصل أمر بمعروف وسماه لغوًا فغيره من الكلام أولى، وإنما طريقه إذا أراد نهى غيره عن الكلام أن يشير إليه بالسكوت إن فهمه، فإن تعذر فهمه فلينه بكلام مختصر، ولا يزيد على أقل ممكن.

واختلف العلماء في الكلام هل هو حرام، أو مكروه كراهة تنزيه، وهما قولان للشافعي: قال القاضي: قال مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وعامة العلماء: يجب الإنصات للخطبة وحكي عن النخعي، والشعبي، وبعض السلف أنه لا يجب إلا إذا تلي فيها القرآن. قال: واختلفوا إذا لم يسمع الإمام هل يلزمه الإنصات كما لو سمعه، فقال الجمهور يلزمه. وقال النخعي، وأحمد، وأحد قولي الشافعي لا يلزمه. قوله ﷺ: (( وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ))، دليل على أن وجوب الإنصات،

والنهي عن الكلام إنما هو في حال الخطبة، وهذا مذهبنا ومذهب مالك والجمهور. وقال أبو حنيفة يجب الإنصات بخروج الإمام (١).

وقال الحافظ: وقال الزين بن المنير اتفقت أقوال المفسرين على أن اللغو ما لا يحسن من الكلام، وأغرب أبو عبيد الهروي في ((الغريب)) فقال: معنى لغا تكلم كهذا أطلق والصواب التقييد، وقال النضر بن شميل: معنى لغوت خبت من الأجر، وقيل بطلت فضيلة جمعتك، وقيل: صارت جمعتك ظهراً.

قلت: أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى، ويشهد للقول الأخير ما رواه أبو داود وابن خزيمة من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: ((وَمَنْ لَغَا وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ كَانَتْ لَهُ ظُهُراً)) (٢)، قال ابن وهب أحد رواة: أجزأت عنه الصلاة وحرم فضيلة الجمعة. ولأحمد من حديث علي مرفوعاً: ((مَنْ قَالَ: صِهْ فَقَدْ تَكَلَّمَ، وَمَنْ تَكَلَّمَ فَلَا جُمُعَةَ لَهُ))، ولأبي داود نحوه (٣) (٤).



(١) شرح النووي (٦/١٩٦، ١٩٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٤٧)، وابن خزيمة (٣/١٥٦)، وحسنه العلامة الألباني.

(٣) فتح الباري (٢/٤٨١).

(٤) ضعيف: أخرجه أحمد في المسند (١/٩٣)، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب.

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ((مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَاتَمَ قَرَبَ بَدَنَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَاتَمَ قَرَبَ بَقَرَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّلَاثَةِ فَكَاتَمَ قَرَبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَاتَمَ قَرَبَ دَجَاجَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَاتَمَ قَرَبَ بَيْضَةٍ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ؛ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمْعُونَ الذِّكْرَ)).  
رواه البخاري (٨٨١) الجمعة، ومسلم (٨٥٠) الجمعة.

قال النووي رحمه الله: قوله ﷺ: ((مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ))، معناه غسلًا كغسل الجنابة في الصفات، هذا هو المشهور في تفسيره، وقال بعض أصحابنا في كتب الفقه: المراد غسل الجنابة حقيقة، قالوا: ويستحب له موافقة زوجته ليكون أغض للبصر وأسكن لنفسه، وهذا ضعيف أو باطل، والصواب ما قدمناه.

قوله ﷺ: ((ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَاتَمَ قَرَبَ بَدَنَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَاتَمَ قَرَبَ بَقَرَةٍ)).

وفي المسألة خلاف مشهور، فذهب مالك وكثير من أصحابه والقاضي حسين وإمام الحرمين من أصحابنا أن المراد بالساعات هنا لحظات لطيفة بعد زوال الشمس، والرواح عندهم بعد الزوال، وادعوا أن هذا معناه في اللغة، ومذهب الشافعي وجهاهير أصحابه، وابن حبيب المالكي وجهاهير العلماء: استحباب التبكير إليها أول النهار، والساعات عندهم من أول النهار، والرواح يكون أول النهار وآخره. قال الأزهري: لغة العرب الرواح الذهاب سواء كان أول النهار أو آخره أو في الليل.

وهذا هو الصواب الذي يقتضيه الحديث والمعنى، لأن النبي ﷺ أخبر أن الملائكة تكتب من جاء في الساعة الأولى وهو كالمهدي بدنة،

ومن جاء في الثانية، ثم الثالثة، ثم الرابعة، ثم الخامسة، وفي رواية النسائي السادسة، فإذا خرج الإمام طووا الصحف ولم يكتبوا بعد ذلك أحدًا، ومعلوم أن النبي ﷺ كان يخرج إلى الجمعة متصلًا بالزوال، وهو بعد انفصال السادسة، فدل على أنه من الهدى والفضيلة لمن جاء بعد الزوال، ولأن ذكر الساعات إنما كان للحث في التبكير إليها، والترغيب في فضيلة السبق، وتحصيل الصف الأول، وانتظارها، والاشتغال بالتنفل، والذكر، ونحوه.

وهذا كله لا يحصل بالذهاب بعد الزوال، ولا فضيلة لمن أتى بعد الزوال؛ لأن النداء يكون حينئذ، ويحرم التخلف بعد النداء. واختلف أصحابنا هل تعيين الساعات من طلوع الفجر، أم من طلوع الشمس، الأصح عندهم من طلوع الفجر، ثم إن من جاء أول ساعة من هذه الساعات ومن جاء في آخرها مشتركان في تحصيل أصل البدنة والبقرة والكبش، لكن بدنة الأول أكمل من بدنة من جاء في آخر الساعة، وبدنة المتوسط متوسطة (١).

وقال الحافظ: وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم: الحض على الاغتسال يوم الجمعة، وفضله، وفضل التبكير إليها، وأن الفضل المذكور إنما يحصل لمن جمعها وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتب الفضل على التبكير من غير تقييد بالغسل. وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أعمالهم، وأن القليل من الصدقة غير محتقر في الشرع، وأن التقرب بالإبل أفضل من التقرب بالبقرة، وهو بالاتفاق في الهدى.

واختلف في الضحايا والجمهور على أنها كذلك، واستدل به على أن الجمعة تصح قبل الزوال، ووجه الدلالة منه تقسيم الساعة إلى خمس ثم عقب بخروج الإمام، وخروجه عند أول وقت الجمعة، فيقتضي أنه يخرج في أول السادسة وهي قبل الزوال.

والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الإتيان من أول النهار، فلعل الساعة الأولى منه جعلت للتأهب بالاغتسال وغيره، ويكون مبدأ المجيء من أول الثانية، فهي أولى بالنسبة للمجيء ثانية بالنسبة للنهار، وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال فيرتفع الإشكال (١).





الحديث السادس والثلاثون بعد المائة:

عن سلمة بن الأكوع - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ رضي الله عنه - قال: ((كُنَّا نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ نَنْصَرِفُ وَلَيْسَ لِلْحَيْطَانِ ظِلٌّ نَسْتَظِلُّ بِهِ)). رواه البخاري (٤١٦٨) المغازي، ومسلم (٨٦٠) الجمعة. وفي لفظ: كُنَّا نَجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَتَتَّبِعُ الْفَيْءَ)).  
رواه مسلم (٨٦٠) الجمعة.

قال النووي: هذه الأحاديث ظاهرة في تعجيل الجمعة، وقد قال مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: لا تجوز الجمعة إلا بعد زوال الشمس، ولم يخالف في هذا إلا أحمد بن حنبل، وإسحاق، فجوزوها قبل الزوال.

قال القاضي: وروي في هذا أشياء عن الصحابة لا يصح منها شيء، إلا ما عليه الجمهور، وحمل الجمهور هذه الأحاديث على المبالغة في تعجيلها، وأنهم كانوا يؤخرون الغداء والقيلولة في هذا اليوم إلى ما بعد صلاة الجمعة، لأنهم ندبوا إلى التبكير إليها، فلو اشتغلوا بشيء من ذلك قبلها خافوا فوتها، أو فوت التبكير إليها.

وقوله: ((نَتَّبِعُ الْفَيْءَ)) إنما كان ذلك لشدة التبكير، وقصر حيطانه، وفيه تصريح بأنه كان قد صار فئ يسير، وقوله: ((وَمَا نَجِدُ فَيْئًا نَسْتَظِلُّ بِهِ)) من أصله، وإنما نفى ما يستظل به، وهذا مع قصر الحيطان ظاهر في أن الصلاة كانت بعد الزوال متصلة به (١) (٢).

(١) سنن الدارقطني (٢/١٨).

(٢) شرح النووي (٦/٢١٢، ٢١٣).

وقال ابن دقيق العيد: وقت الجمعة عند جمهور العلماء وقت الظهر، فلا تجوز قبل الزوال، وعن أحمد، وإسحاق جوازها قبله، وربما يتمسك بهذا الحديث في ذلك من حيث إنه يقع بعد الزوال الخطبتان والصلاة، مع ما روي أن النبي ﷺ كان يقرأ فيها ((بِالْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ)) (١)، وذلك يقتضي زماناً يمتد فيه الظل، فحيث كانوا ينصرفون منها وليس للحيطان فيء يستظل به فربما اقتضى ذلك أن تكون واقعة قبل الزوال، أو خطبتها، أو بعضها، والحديث الثاني من هذا يبين أنها بعد الزوال (٢).

وقال العلامة عبد الله آل بسام: اتفق العلماء على أن آخر وقت صلاة الجمعة هو آخر وقت صلاة الظهر. واختلفوا في ابتداء وقتها. فذهب الأئمة الثلاثة إلى أن وقتها يتدئ بزوال الشمس كالظهر، مستدلين على ذلك بأدلة:

منها ما رواه البخاري عن أنس قال: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ)) (٣).

وذهب الإمام أحمد في المشهور عنه إلى دخول وقتها بقدر وقت دخول صلاة العيد، واستدل على ذلك بأدلة،

منها: الرواية الأولى في حديث الباب، ومن أدلته ما أخرجه مسلم، وأحمد من حديث جابر: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ ثُمَّ نَذَهُبُ إِلَى جِهَالِنَا فَنَرِيحُهَا حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ)) (٤).

(١) أخرجه مسلم (٨٧٩).

(٢) إحكام الأحكام (٣/ ١٤٩).

(٣) أخرجه البخاري (٨٦٢).

(٤) أخرجه مسلم (٨٥٨)، وأحمد (٣/ ٣٣١).

وللجمهور تأويلات لهذه الأحاديث بعيدة.  
والحق ما قاله الشوكاني في ((نيل الأوطار)) ولا ملجئ إلى  
التأويلات المتعسفة التي ارتكبتها الجمهور. واستدلواهم بالأحاديث  
القاطعة بأن النبي ﷺ صلى الجمعة بعد الزوال؛ لا ينفي الجواز قبله.  
قلت: الأولى والأفضل الصلاة بعد الزوال لأنه الغالب من فعل النبي  
ﷺ، ولأنه الوقت المجمع عليه بين العلماء، إلا أن يكون ثم حاجة من حرٍّ  
شديد وليس عندهم ما يستظلون به، أو يريدون الخروج لجهاد قبل  
الزوال، فلا بأس من صلاتها قبل الزوال (١).



الحديث السابع والثلاثون بعد المائة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿أَلَمْ تَنْزِيلُ﴾ السجدة، وفي الثانية ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ .

رواه البخاري (٨٩١) الجمعة، ومسلم (٨٧٩) و (٨٨٠) الجمعة.

قال الحافظ ما ملخصه: وفيه دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين في هذه الصلاة من هذا اليوم؛ لما تشعر الصيغة به من مواظبته ﷺ على ذلك، أو إكثاره منه، بل ورد من حديث ابن مسعود التصريح بمداومته ﷺ على ذلك، أخرجه الطبراني ولفظه: ((يُذِيْمُ ذَلِكَ)) (١) وأصله في ابن ماجه بدون هذه الزيادة ورجاله ثقات، لكن صوب أبو حاتم إرساله وكأن ابن دقيق العيد لم يقف عليه، فقال في الكلام على حديث الباب: ليس في الحديث ما يقتضي فعل ذلك دائماً اقتضاءً قوياً، وهو كما قال بالنسبة لحديث الباب، فإن الصيغة ليست نصاً في المداومة، لكن الزيادة التي ذكرناها نصٌّ في ذلك.

وقد أشار أبو الوليد الباني في رجال البخاري إلى الطعن في سعد بن إبراهيم لروايته هذا الحديث، وأن مالكا امتنع من الرواية عنه لأجله، وأن الناس تركوا العمل به لاسيما أهل المدينة وليس كما قال فإن سعداً لم ينفرد به مطلقاً، فقد أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبیر عن ابن عباس مثله كذا ابن ماجه والطبراني من حديث ابن مسعود، وابن ماجه من حديث سعد بن أبي وقاص، والطبراني في الأوسط من حديث علي، وأما دعواه أن

الناس تركوا العمل به فباطلة، لأن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين قد قالوا به كما نقله ابن المنذر وغيره، حتى إنه ثابت عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف والد سعد وهو من كبار التابعين من أهل المدينة أنه أم الناس بالمدينة بهما في فجر يوم الجمعة، أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح.

وقد اختلف تعليل المالكية بکراهة قراءة السجدة في الصلاة، فقليل لكونها تشمل على زيادة سجود في الفرض، قال القرطبي: وهو تعليل فاسد بشهادة هذا الحديث.

تكملة: قيل إن الحكمة في هاتين السورتين الإشارة إلى ما فيهما من ذكر خلق آدم وأحوال يوم القيامة؛ لأن ذلك كان وسيقع يوم الجمعة (١).



## باب صلاة العيد

الحديث الثامن والثلاثون بعد المائة:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: ((كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ)).

رواه البخاري (٩٦٣) العيدين، ومسلم (٨٨٨) صلاة العيدين.

الحديث التاسع والثلاثون بعد المائة:

عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: ((مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا نُسُكَ لَهُ)).

فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَّارٍ. خَالَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلِ وَشُرْبٍ، وَأُحْبِبْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ مَا يُذْبَحُ فِي بَيْتِي، فَذَبَحْتُ شَاتِي، وَتَغَذَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ. قَالَ: شَاتُكَ شَاةٌ لَحْمٌ)).

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ عِنْدَنَا عَنَاقًا، وَهِيَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ شَاتَيْنِ، أَفْتَجْزِيءُ عَنِّي؟ قَالَ: ((نَعَمْ وَلَكِنْ تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ)).

رواه البخاري (٩٥٥) العيدين، ومسلم (١٩٦١) الأضاحي.

قوله: ((باب صلاة العيد))

قال العلامة عبد الله آل بسام: سُمِيَ عِيدًا لَأَنَّهُ يَعُودُ وَيَتَكَرَّرُ، وَالْأَعْيَادُ قَدِيمَةٌ فِي الْأُمَمِ لِكُلِّ مَنَاسِبَةٍ كَبِيرَةٍ يُجْعَلُونَ عِيدًا يَعِيدُونَ فِيهِ تِلْكَ الذِّكْرَى، وَيُظْهِرُونَ فِيهِ أَنْوَاعَ الْفَرَحِ وَالسُّرُورِ. وَلَكُونَهَا أَعْيَادًا مِنْ تَلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ فَإِنْ مَظْهَرُهَا مَادِيًّا بَحْتًا.

وَأَمَدُ اللَّهِ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ بَعِيدَ الْفَطْرِ، وَعِيدَ النُّحْرِ، يَتَوَسَّعُونَ فِيهَا بِالْمُبَاحَاتِ، وَيَتَقَرَّبُونَ إِلَى رَبِّهِمْ بِالطَّاعَاتِ، شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا أَنْعَمَ

عليهم به، من تسهيل صيام رمضان في الفطر وسؤال قبوله، وعلى ما يسر لهم من أداء المناسك والتقرب ببهيمة الأنعام في عيد الأضحى.

وشرع لهم الاجتماع للصلاة في هذين العيدين ليتعارفوا، ويتواصلوا، ويهنئ بعضهم بعضاً، فيتحابوا ويتآلفوا. وتحقق هذه الاجتماعات الإسلامية من المصالح الدينية والدنيوية ما يدل على أن الإسلام هو الدستور الإلهي الذي أنزله الله لإسعاد البشرية (١).

قوله: ((إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ))

قال الصنعاني: هذا الحديث أفاد أن النبي ﷺ وخليفته رضي الله عنهما خطبوا بعد صلاة العيد. وقال القاضي عياض: تقديم الصلاة متفق عليه بين علماء الأمصار وأئمة الفتوى، وهو فعل النبي ﷺ والخلفاء من بعده، إلا ما روي أن عثمان في شطر خلافته الأخير قدم الخطبة لأنه رأى من الناس من تفوته الصلاة، وروي مثله عن عمر وليس بصحيح عنه.

وقيل: أول من قدمها معاوية، وقيل مروان بالمدينة في خلافة معاوية، وقيل زياد بالبصرة في خلافة معاوية، وقيل فعله ابن الزبير في آخر أيامه، وقيل إن السبب في تقديم بني أمية الخطبة على الصلاة كونهم أحدثوا في الخطبة لعن من لا يجوز لعنه، فكان الناس إذا كملت الصلاة انصرفوا وتركوهم، فقدموا الخطبة لذلك. انتهى (٢).

قوله ﷺ: ((مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا نُسُكَ لَهُ)).

راوي الحديث: البراء بن عازب بن الحارث بن عدي - أبو عمارة -

(١) تيسير العلام (١/ ٢٧٠).

(٢) العدة (٣/ ١٥٦).

ويقال أبو عمر. أنصاري أوسي، نزل الكوفة، ومات بها في زمن مصعب بن الزبير. وأبو بردة بن نيار اسمه هانئ بن نيار، وقيل: هانئ بن عمرو، وقيل الحارث بن عمرو، وقيل: مالك ابن زهير، ولم يختلفوا أنه من بليّ، وينسبونه هانئ بن عمرو بن نيار كان عقيباً بدرياً، شهد العقبة الثانية مع السبعين في قول جماعة من أهل السير، وقال الواقدي: إنه توفي في أول خلافة معاوية.

قال ابن دقيق العيد: والنسك هنا يراد به الذبيحة، وقد استعمل فيها كثيراً، واستعمله بعض الفقهاء في نوع خاص وهو الدماء المراقبة في الحج، وقد يستعمل فيما هو أعم من ذلك من نوع العبادات، ومنه يقال: فلان ناسك؛ أي: متعبّد.

وقوله: ((مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا)) أي مثل صلاتنا ومثل نسكنا.

وقوله: ((فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ)) معناه والله أعلم فقد أصاب مشروعية النسك، أو ما قارب ذلك.

وقوله: ((وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا نُسُكَ لَهُ)) يقتضي أن ما ذبح قبل الصلاة لا يقع مجزئاً عن الأضحية.

ولا شك أن الظاهر من اللفظ أن المراد قبل فعل الصلاة، فإن إطلاق لفظ ((الصلاة))، وإرادة وقتها خلاف الظاهر ومذهب الشافعي اعتبار وقت الصلاة، ووقت الخطبتين فإذا مضى ذلك دخل وقت الأضحية، ومذهب غيره اعتبار فعل الصلاة والخطبتين (١).

وقال الصنعاني تعقيماً: قوله: ((ومذهب غيره اعتبار فعل الصلاة))، أقول: لما عرفت من ظاهر الحديث وظاهر كلام المحقق أن



هذا مذهب الثلاثة الأئمة إذ هم الغير عند ذكر أحدهم؛ لكن مذهب مالك خلاف هذا، فإنه لا يجزئ عنده إلا بعد فعل الصلاة ونحر الإمام، وذلك لأن إطلاق حديث البراء قيده حديث جابر عند مسلم بلفظ: ((صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَدِينَةِ، فَتَقَدَّمَ رِجَالٌ فَنَحَرُوا وَظَنُّوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَحَرَ فَأَمَرَ ﷺ مَنْ نَحَرَ قَبْلَهُ أَنْ يُعِيدَ نَحْرَهُ، وَلَا يَنْحَرُوا حَتَّى يَنْحَرَ النَّبِيُّ ﷺ (١)). انتهى.

فهذا يقيد ما أطلق هنا ولعدم أجزاء الأضحية إلا بعد نحر الإمام ذهب مالك كما قال ابن رشد في النهاية (٢). قال ابن دقيق العيد: وفي قول النبي ﷺ: ((شَأْتُكَ شَأَةُ لَحْمٍ)) دلالة على إبطال كونها نسكاً.

وفيه دليل على أن المأمورات إذا وقعت على خلاف مقتضى الأمر لم يعذر فيها بالجهل، وقد فرقوا في ذلك بين المأمورات والمنهيات فعذروا في المنهيات بالنسيان والجهل، كما جاء في حديث معاوية بن الحكم حين تكلم في الصلاة، وفرق بينهما بأن المقصود من المأمورات إقامة مصالحها، وذلك لا يحصل إلا بفعلها، والمنهيات مزجور عنها بسبب مفاسدها امتحاناً للمكلف بالانكفاف عنها، وذلك إنما يكون بالتعمد لارتكابها، ومع النسيان والجهل لم يقصد المكلف ارتكاب المنهي، فعذر بالجهل فيه (٣).

قوله: ((عِنْدَنَا عَنَاقًا..)) (العناق الأنثى من ولد المعز إذا قويت ولم تتم الحول) (٤).

(١) أخرجه مسلم (١٩٦٤).

(٢) العدة (٣/ ١٦٠).

(٣) إحكام الأحكام (٣/ ١٦١، ١٦٢).

(٤) تيسير العلوم (١/ ).

قال الحافظ: وفي حديثي أنس والبراء تأكيد أمر الأضحية، وأن المقصود منها طيب اللحم، وإيثار الجار على غيره، وأن المعنى إذا ظهرت له من المستفتى أمانة الصدق كان له أن يسهل عليه حتى لو استفته اثنان في قضية واحدة جاز أن يفتي كلاهما بما يناسب حاله، وجواز إخبار المرء عن نفسه بما يستحق الثناء به عليه بقدر الحاجة (١).



الحديث الأربعون بعد المائة:

عن جُنْدُب بن عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ ذَبَحَ، وَقَالَ: ((مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَانَهَا وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ)).

رواه البخاري (٩٨٥) العيدين، ومسلم (١٩٦٠) (١)، (١٢)

الأصاحي.

رواي الحديث: جندب بن عبد الله بن سفيان، بجلي، علقمي، وهو حي من أحياء بجيلة، متفق على إخراج حديثه، يقال مات سنة أربع وستين.

قال العلامة عبد الله آل بسام: ابتدأ النبي ﷺ يوم النحر بالصلاة، ثم ثنى بالخطبة، ثم ثلث بالذبح، وقال مبيناً لهم: من ذبح قبل أن يصلي فإن ذبيحته لم تجزئ، فليذبح مكانها أخرى، ومن لم يذبح فليذبح باسم الله، مما دل على مشروعية هذا الترتيب الذي لا يجزئ غيره، وهذا الحديث أظهر وأدل من الحديث الذي قبله باعتبار دخول وقت الذبح بانتهاء صلاة العيد، لا بوقت الصلاة كما هو مذهب الشافعي، ولا بنحر الإمام كما هو مذهب مالك، وإنما هو بانتهاء الصلاة كما هو مذهب الحنفية والحنابلة. كما أن الحديث يدل على مشروعية ذكر اسم الله عند الذبح، ومعنى الحديث تقدم.

وقال في اختلاف العلماء: ذهب أبو حنيفة، ومالك، والثوري إلى أن الأضحية واجبة على الموسر، لقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] وذهب الجمهور إلى أنها سنة مؤكدة، والأولى عدم تركها لمن

قدر عليها، لأن النبي ﷺ قال: ((من كان له سعة ولم يُضَحَّ فلا يقربن مصلانا))، (١) (٢)

وقال ابن دقيق العيد: وقد يستدل بصيغة الأمر في قوله ﷺ ((فلْيُذْبِحْ أُخْرَى)) إحدى طائفتين: إما من يرى أن الأضحية واجبة، وإما من يرى أنها تتعين بالشراء بنية الأضحية، أو بغير ذلك، من غير اعتبار لفظ في التعيين (٣).

وقال الصنعاني: قوله: ((وقد يستدل بصيغة الأمر)) أقول أي على الإيجاب من يرى أنها واجبة وهو قول مالك وربيعة وأبي حنيفة والثوري مستدلين بقوله تعالى ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] قالوا: والأمر في الآية للإيجاب وبحديث مخفف بن سليم عند أبي داود والترمذي وقال غريب إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ عَلَى كُلِّ أَهْلٍ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُضْحِيَّةً)) (٤) الحديث (٥).



(١) حسن: أخرجه ابن ماجة (٣١٢٣)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٦٤٩٠).

(٢) تيسير العلام (١/٢٧٤).

(٣) إحكام الأحكام (٣/١٦٦).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٧٨٨) والترمذي (١٥١٨) وصححه العلامة الألباني.

(٥) العدة (٣/١٦٦).

الحديث الحادي والأربعون بعد المائة:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ((شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْعِيدِ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ، فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَحَثَّ عَلَى طَاعَتِهِ، وَوَعَّظَ النَّاسَ، وَذَكَرَهُمْ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ، وَذَكَرَهُنَّ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ: تَصَدَّقْنَ فَإِنَّكُنَّ أَكْثَرُ حَظَبٍ جَهَنَّمَ)).

فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ سِطَةِ النِّسَاءِ سَفْعَاءُ الْخَدَّيْنِ، فَقَالَتْ: لِمَ يَا رَسُولَ

اللَّهِ؟

قَالَ: ((لِإِنَّكُنَّ تُكْثِرْنَ الشُّكَاةَ، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ)).

قَالَ: فَجَعَلَنَ يَتَصَدَّقْنَ مِنْ حُلِيِّهِنَّ يُلْقِينَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ مِنْ أَقْرَاطِهِنَّ وَخَوَاتِمِهِنَّ.  
رواه مسلم.

رواه البخاري (٩٨٧) العيدين، ومسلم (٨٨٥) صلاة العيدين.

قال ابن دقيق العيد: أما البداية بالصلاة قبل الخطبة فقد ذكرناه، وأما عدم الأذان والإقامة لصلاة العيد فمتفق عليه، وكان سببه تخصيص الفرائض بالأذان، تمييزاً لها بذلك عن النوافل، وإظهاراً لشرفها، وأشار بعضهم إلى معنى آخر، وهو أنه لو دعا النبي ﷺ إليها لوجبَت الإجابة، وذلك منافٍ لعدم وجوبها، وهذا حسن بالنسبة إلى من يرى أن صلاة الجماعة فرض على الأعيان.

وهذه المقاصد التي ذكرها الراوي من الأمر بتقوى الله، والحث على طاعته، والموعظة والتذكير، هي مقاصد الخطبة، وقد عد بعض

الفقهاء من أركان الخطبة الواجبة الأمر بتقوى الله، وبعضهم جعل الواجب ما يسمى خطبة عند العرب. (١)

قوله ﷺ: ((تَصَدَّقْنَ فَإِنَّكُنَّ أَكْثَرُ حَطَبِ جَهَنَّمَ)).

قال ابن دقيق العيد: فيه إشارة إلى أن الصدقة من الدوافع للعذاب (٢).

قال الصنعاني: وقد أفاد هذا المعنى غيره من الأحاديث، نحو: ((اتقوا النار ولو بشق تمر)) الحديث.

قوله: ((فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ سِطَةِ النِّسَاءِ)).

قال النووي: هكذا هو في النسخ (سِطَة) بكسر السين وفتح الطاء المخففة، وفي بعض النسخ (وَاسِطَةِ النِّسَاءِ)، قال القاضي: معناه من خيارهن، والوسط العدل، والخيار. قال: وزعم حذاق شيوخنا أن هذا الحرف مغير من كتاب مسلم، وأن صوابه (مِنْ سَفَلَةِ النِّسَاءِ)، وكذا رواه ابن أبي شيبة في مسنده، والنسائي في سننه، وفي رواية لابن أبي شيبة (امْرَأَةٌ كَيْسَتْ مِنْ عِلْيَةِ النِّسَاءِ)، وهذا ضد التفسير الأول ويعضده قوله بعده (سَفَعَاءُ الْخُدَّيْنِ)، هذا كلام القاضي. وهذا الذي ادعوه من تغيير الكلمة غير مقبول، بل هي صحيحة، وليس المراد بها من خيار النساء كما فسر هو، بل المراد امرأة من وسط النساء جالسة في وسطهن.

قوله: ((سَفَعَاءُ الْخُدَّيْنِ))؛ أي: فيها تغير وسواد. (٣)

قوله: ((تُكْثِرْنَ الشُّكَاةَ))، بمعنى الشكاية، وهي الشكوى.

(١) إحكام الأحكام (٣/ ١٧٠-١٧١).

(٢) إحكام الأحكام (٣/ ١٧١).

(٣) شرح النووي باختصار (٦/ ٢٤٩-٢٥٠).

قوله: ((أَقْرَاطِهِنَّ))، هو جمع قرط بضم القاف، وهو ما يعلق بشحمة الأذن.

قوله: ((وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ))، وهو المعاصر؛ أي: الزوج.  
قال الحافظ ما ملخصه:

وفي هذا الحديث من الفوائد أيضًا استحباب وعظ النساء، وتعليمهن أحكام الإسلام، وتذكيرهن بما يجب عليهن، ويستحب حثهن على الصدقة، وتخصيصهن بذلك في مجلس منفرد، ومحل ذلك كله إذا أمن الفتنة والمفسدة.

وفيه خروج النساء إلى المصلى، واستدل به على جواز صدقة المرأة من مالها من غير توقف على إذن زوجها، أو على مقدار معين من مالها كالثلث، خلافًا لبعض المالكية، ووجه الدلالة من القصة ترك الاستفصال عن ذلك كله. قال القرطبي: ولا يقال في هذا إن أزواجهن كانوا حضورًا؛ لأن ذلك لم ينقل ولو نقل فليس فيه تسليم أزواجهن لهن ذلك، لأن من ثبت له الحق فالأصل بقاءه حتى يصرح بإسقاطه ولم ينقل أن القوم..... وفيه بذل النصيحة والإغلاظ بها لمن احتيج في حقه إلى ذلك. وفيه جواز طلب الصدقة من الأغنياء للمحتاجين ولو كان الطالب غير محتاج. وفيه مبادرة تلك النسوة إلى الصدقة بما يعز عليهن من حليهن، مع ضيق الحال في ذلك الوقت دلالة على رفيع مقامهن في الدين، وحرصهن على امتثال أمر الرسول ﷺ ورضي عنهن (١).



الحديث الثاني والأربعون بعد المائة:

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ نُسَيْبَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: أَمَرَنَا - تَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - أَنْ نُخْرِجَ فِي الْعِيدَيْنِ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ وَأَمَرَ الْحَيْضَ أَنْ يَعْتَزِلْنَ مُصَلَّى الْمُسْلِمِينَ.

رواه البخاري (٣٥١) الصلاة، ومسلم (٨٩٠) صلاة العيدين.  
وفي لفظ: كُنَّا نَوْمُرُ أَنْ نُخْرِجَ يَوْمَ الْعِيدِ حَتَّى نُخْرِجَ الْبُكَرَ مِنْ خُدْرِهَا وَحَتَّى نُخْرِجَ الْحَيْضَ فَيُكَبِّرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ وَيَدْعُونَ بِدَعَائِهِمْ يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ.  
رواه البخاري (٩٧١) العيدين.

راوي الحديث:

أم عطية نسيبة الأنصارية، واختلف في اسم أبيها، فقليل نسيبة بنت الحارث، وقيل بنت كعب، وهي صحابية جليلة، كانت تغزو مع رسول الله ﷺ، تداوي المرضى، وروت عنه أربعين حديثاً.  
قال النووي رحمه الله:

قولها: ((أَمَرْنَا أَنْ نُخْرِجَ فِي الْعِيدَيْنِ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ))، قال أهل اللغة: العواتق جمع عاتق، وهي الجارية البالغة. وقال ابن دريد: هي التي قاربت البلوغ. قال ابن السكيت: هي ما بين أن تبلغ إلى أن تعنس ما لم تتزوج، والتعنيس طول المقام في بيت أبيها بلا زوج حتى تطعن في السن. قالوا: سميت عاتقاً لأنها عتقت من امتهانها في الخدمة، والخروج في الحوائج. وقيل قاربت أن تتزوج فتعتق من قهر أبويها وأهلها، وتستقل في بيت زوجها، والخدور البيوت.



وقيل: الخدر ستر يكون في ناحية البيت، (والمخبة) هي بمعنى ذات الخدر. قال أصحابنا: يستحب إخراج النساء غير ذوات الخدور والمخبة لأن المفسدة في ذلك الزمن كانت مأمونة بخلاف اليوم، ولهذا صح عن عائشة رضي الله عنها: لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني إسرائيل (١)(٢).

وقال الصنعاني: اعلم أنه اختلف السلف في خروج النساء؛ فذهب الخلفاء الثلاثة أبو بكر، وعمر، وعلي وتبعهم ابن عمر، وأم عطية، راوية الحديث إلى أن الخروج حق عليهن، وذهب جماعة منهم عروة، والقاسم، ويحيى بن سعيد، ورواية عن ابن عمر إلى منعهن، وقال به الثوري، ومالك، وأبو يوسف. واختلف فيه قول أبي حنيفة تارة قاله وتارة يمنعه ومنعه مالك، وأبو يوسف في الشابة دون غيرها. وقال الشافعي: أحب شهود العجائز دون ذوات الهيئات للصلاة وأنا في الأعياد أشد استحباباً لخروجهن، وأجاب المانع عن الحديث بأن المفسدة كانت مأمونة ذلك الزمان دون اليوم. ولهذا قالت عائشة: لو رأى النبي ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المساجد. وقال البيهقي في ((المعرفة)): روي عنه - أي الشافعي - حديثاً فيه أن النساء يخرجن إلى العيد، فإن كان ثابتاً قلت به. انتهى.

قال البيهقي: قد ثبت وأخرجه الشيخان - يريد هذا الحديث - فليزِم الشافعي القول به. انتهى. قلت: وتنصيبه صلى الله عليه وآله وسلم على العواتق وذوات الخدور يمنع هذا التفصيل به في إخراج العجائز دون الشواب، وهل النص إلا في الشواب؟ وقولهم بأن المفسدة

(١) أخرجه البخاري (٨٣١)، ومسلم (٤٤٥).

(٢) شرح النووي (٦/٢٥٤).

كانت مأمونة في ذلك الزمان غير صحيح. إذ كل زمان فيه صالحون وغيرهم، وقد وقع في عصر النبوة ما وقع في غيره من ارتكاب فاحشة الزنا، والسرقة، وغيرهما، نعم لا تخرج إلى الصلاة في ثياب زينة، ولا متطية، بل تخرج متبذلة، لورود النهي عن ذلك (١).

قولها: ((وَأَمَرَ الْحَيْضُ أَنْ يَعْتَزِلْنَ مُصَلَّى الْمُسْلِمِينَ)).

قال ابن دقيق العيد: وفيه إشارة إلى أن البروز إلى المصلى هو سنة العيد، واعتزال الحيض للمصلى ليس لتحريم حضورهن فيه إذا لم يكن مسجداً، بل إما مبالغة في التنزيه لمحل العبادة في وقتها على سبيل الاستحسان، أو لكراهة جلوس من لا يصلي مع المصلين في محل واحد في حال إقامة الصلاة، كما جاء: ((مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ؟ أَلَسْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ؟)) (٢).

وقولها في الرواية الأخرى: ((يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ))، يشعر بتعليل خروجهن لهذه العلة (٣).

وقال النووي في قوله: ((وَأَمَرَ الْحَيْضُ.. إلخ))، فيه منع الحائض من المصلى، واختلف أصحابنا في هذا المنع، فقال الجمهور: هو منع تنزيه لا تحريم، وسببه الصيانة والاحتراز من مقارنة النساء للرجال من غير حاجة ولا صلاة، وإنما لم يحرم لأنه ليس مسجداً، وحكى أبو الفرج الدارمي من أصحابنا عن بعض أصحابنا أنه قال: يحرم المكث في المصلى

(١) العدة (٣/١٧٧، ١٧٨).

(٢) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (١/١٣٢)، والنسائي (٨٥٧)، وصححه الشيخ الألباني - رحمه الله - في السلسلة الصحيحة (١٣٣٧).

(٣) إحكام الأحكام (٣/١٧٦، ١٧٧).

على الحائض كما يحرم مكثها في المسجد، لأنه موضع للصلاة فأشبهه المسجد، والصواب الأول (١).

وقال العلامة عبدالله آل بسام:

اختلف العلماء في حكم صلاة العيد.

فذهب الإمام أحمد في المشهور عنه إلى أنها فرض كفاية، إذا قام بها من يكفي سقطت عن الباقيين.

ودليله على هذا القول أنها صلاة لم يشرع لها أذان، ولا إقامة، فلم تجب على الأعيان. وحديث الأعرابي الآتي يدل على أنه لا يجب فرض عين إلا الصلوات الخمس. وذهب مالك، والشافعي، في المشهور عند أصحابه إلى أنها سنة مؤكدة.

ودليلهم على هذا حديث الأعرابي الذي ذكر له النبي ﷺ أن عليه خمس صلوات فقال: هل عليّ غيرهن؟ (قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ)).

وذهب أبو حنيفة، وروي عن الإمام أحمد، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنها فرض عين.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٤، ١٥].

في بعض أقوال المفسرين أن المراد بالصلاة في هاتين الآيتين صلاة العيد، ولأمره بخروج العواتق والمخدرات، وأمرهم بصلاتها في الغد حين لم يعلموا برؤية الهلال إلا بعد انتهاء وقتها.

والأمر في كل هذه الأدلة يقتضي الوجوب، وكذلك مداومته عليها، وخلفاؤه من بعده.

(١) شرح النووي (٦/٢٥٥).

وأما حديث الأعرابي فليس فيه ما يدل على عدم وجوبها لأن سؤاله النبي ﷺ وإجابته إياه بصدد ما يتكرر في اليوم والليلة من الصلوات المفروضات، لا ما يكون عارضاً لسبب كصلاحي العيدين اللتين هما شكر الله تعالى على توالي نعمه الخاصة بصيام رمضان وقيامه ونحر البدن وأداء المناسك.

وشيخ الإسلام ابن تيمية يميل إلى وجوبها على النساء؛ لظاهر حديث هذا الباب (١).



## باب صلاة الكسوف

الحديث الثالث والأربعون بعد المائة:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ((أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَبَعَثَ مُنَادِيًا يُنَادِي: الصَّلَاةَ جَامِعَةً، فَاجْتَمَعُوا، وَتَقَدَّمَ، فَكَبَّرَ، وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ)).  
رواه مسلم (٩٠١) الكسوف.

قوله: ((باب صلاة الكسوف)).

قال الصنعاني: الكسوف لغة: التغير إلى سواد، ومنه كسف وجهه، وكسفت حاله، وكسفت الشمس اسودت، وذهب شعاعها، ويستعمل قاصراً ومتعدياً، وكذلك الخسوف، وهو النقصان. قاله الأصمعي.

واعلم أن أهل الهيئة يزعمون أن كسوف الشمس لا حقيقة له، فإنها لا تتغير في نفسها، وإنما يحول القمر بينها وبين نورها عند اجتماعهما في العقدين، بخلاف القمر فخسوفه حقيقة، فإن ضوءه من ضوء الشمس، وخسوفه يقع بحيلولة ظل الأرض بين الشمس وبينه فلا يبقى فيه ضوء ألبة.

ورد عليهم القاضي أبوبكر بن العربي في كتابه عارضة الأحوذى، وكذبهم من وجوه:

منها أنهم يزعمون أن الشمس أضعاف القمر في الجرم فكيف يحجب الصغير الكبير إذا قابله، وكيف يظلم الكبير بالقليل، لاسيما وهو

من جنسه، وكيف تحجب الأرض نور الشمس وهي في زاوية منها، فإنهم يزعمون أن الشمس أكبر من الأرض بتسعين ضعفاً. ونقل المحب الطبري في أحكامه عن بعضهم أن في الكسوف سبع فوائد:

الأولى ظهور التصرف في الشمس والقمر وهما خلقان عظيمان. والثانية تغير شأن ما بعدهما بتغيرهما. الثالثة إزعاج القلوب الساكنة بالغفلة وإيقاظها. قلت: بهذه الحكمة صرح صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: ((يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ)) (١).

ثم قال الرابعة رؤية الناس أنموذجاً مما يقع في القيامة قال الله تعالى: ﴿وَخَسَفَ الْقَمَرُ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٨، ٩] الخامسة التنبيه من خوف المكر ورجاء العفو، فإنهما يكسفان في حال كمالهما، ثم يلطف بهما بعودهما إلى حالهما.

السادسة: الإعلام بأنه قد يؤخذ بالذنب من لا ذنب له ليحذر المذنب.

السابعة: إتيان هذه الصلاة وفعلها بانزعاج وخوف، فإنهم ألفوا الصلوات المفروضة فلا يحصل لهم بالدخول فيها خوف، فأتى بهذا السبب لكي يصير الدخول بالخوف في الصلاة عادة. انتهى. قلت: ولا يخفي ما في بعضها من الركة (٢)

قال ابن دقيق العيد ما ملخصه:

الكلام عليه من وجوه:

(١) أخرجه البخاري (١٠٠١)، ومسلم (٩١١).

(٢) العدة (٣/ ١٧٨-١٧٩).

أحدها: قولها ((خُسِفَتِ الشَّمْسُ))، يقال بفتح الخاء والسين، ويقال: خُسِفَتْ على صيغة ما لم يسم فاعله. واختلف الناس في الخسوف والكسوف بالنسبة إلى الشمس والقمر، ف قيل الخسوف للشمس، والكسوف للقمر، وهذا لا يصح. لأن الله تعالى أطلق الخسوف على القمر، وقيل بالعكس، وقيل هما بمعنى واحد، ويشهد لهذا اختلاف الألفاظ في الأحاديث، فأطلق فيها الخسوف والكسوف معاً في محل واحد، وقيل الكسوف ذهاب النور بالكلية والخسوف التغير أعني تغير اللون.

الثاني: صلاة الكسوف سنة مؤكدة بالاتفاق، أعني كسوف الشمس. دليله فعل رسول الله ﷺ لها، وجمعه الناس مظهراً لذلك، وهذه أمارات الاعتناء والتأكيد، وأما كسوف القمر فتردد فيها مذهب مالك وأصحابه، ولم يلحقها بكسوف الشمس في قول.

الثالث: لا يؤذن لصلاة الكسوف اتفاقاً، والحديث يدل على أنه ينادى لها: ((الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ))، وهي حجة لمن استحَب ذلك.

الرابع: سنتها الاجتماع، للحديث المذكور (١).

وقال النووي: وأجمع العلماء على أنها سنة، ومذهب مالك، والشافعي وأحمد، وجمهور العلماء أنه يسن فعلها في جماعة، وقال العراقيون: فرادى. وحجة الجمهور الأحاديث الصحيحة في مسلم وغيره، واختلفوا في صفتها فالشهور من مذهب الشافعي أنها ركعتان في كل ركعة قيامان، وقراءتان، وركوعان وأما السجود فسجدتان كغيرها، وسواء تمادى الكسوف أم لا، وبهذا قال مالك، والليث، وأحمد وأبو ثور، وجمهور علماء الحجاز وغيرهم. وقال الكوفيون: هما ركعتان كسائر النوافل، عملاً

بظاهر حديث جابر بن سمرة، وأبي بكرة أن النبي ﷺ صلى ركعتين، وحجة الجمهور حديث عائشة من رواية عروة، وعمرة وحديث جابر، وابن عباس، وابن عمرو بن العاص أنهما ركعتان في كل ركعة ركوعان وسجدتان. قال ابن عبد البر: وهذا أصح ما في هذا الباب. قال: وباقي الروايات معللة ضعيفة، وحملوا حديث ابن سمرة بأنه مطلق، وهذه الأحاديث تبين المراد به، وذكر مسلم في رواية عن عائشة وعن ابن عباس وعن جابر ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات، ومن رواية ابن عباس وعليّ ركعتين في كل ركعة أربع ركعات. قال الحفاظ: الروايات الأول أصح ورواتها أحفظ وأضبط، وفي رواية لأبي داود من رواية أبي بن كعب ركعتين في كل ركعة خمس ركعات وقد قال بكل نوع بعض الصحابة، وقال جماعة من أصحابنا الفقهاء والمحدثين وجماعة من غيرهم: هذا الاختلاف في الروايات بحسب اختلاف حال الكسوف، ففي بعض الأوقات تأخر انجلاء الكسوف فزاد عدد الركوع، وفي بعضها أسرع الانجلاء فاقصر، وفي بعضها توسط بين الإسراع والتأخر فتوسط في عدده واعترض الأولون على هذا بأن تأخر الانجلاء لا يعلم في أول الحال، ولا في الركعة الأولى، وقد اتفقت الروايات على أن عدد الركوع في الركعتين سواء. وهذا يدل على أنه مقصود في نفسه منوي من أول الحال. وقال جماعة من العلماء منهم إسحاق بن راهويه وابن جرير وابن المنذر: جرت صلاة الكسوف في أوقات، واختلاف صفاتها محمول على بيان جواز جميع ذلك، فتجوز صلاتها على كل واحد من الأنواع الثابتة وهذا قوي والله أعلم (١).





الحديث الرابع والأربعون بعد المائة:

عن أبي مسعود عقبة بن عامر الأنصاري رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ((إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمَا شَيْئًا فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَسِفَ مَا بَيْنَكُمْ)).

رواه البخاري (١٠٤١) الكسوف، ومسلم (٩١١) الكسوف.

بوب البخاري رحمه الله لهذا الحديث: ((باب الصلاة في كسوف الشمس)).

قال: أي مشروعيتهما، وهو أمر متفق عليه، لكن اختلف في الحكم، وفي الصفة، فالجمهور على أنها سنة مؤكدة، وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها، ولم أره لغيره، إلا ما حكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة. ونقل الزين بن المنير عن أبي حنيفة أنه أوجبها، وكذا نقل بعض مصنفي الحنفية أنها واجبة. (١)

وقال ابن دقيق العيد:

وفي الحديث رد على اعتقاد أهل الجاهلية في أن الشمس والقمر تنكسفان لموت العظماء، وفي قوله ﷺ ((يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ)) إشارة إلى أنه ينبغي الخوف عند وقوع التغيرات العلوية. (٢)

قوله ﷺ: ((آيَتَانِ))؛ أي: علامتان ((مِنْ آيَاتِ اللَّهِ))؛ أي: الدالة على وحدانية الله وعظيم قدرته، أو على تخويف العباد من بأس الله

(١) فتح الباري (٢/٦١٢).

(٢) إحكام الأحكام (٣/١٨٥-١٨٦).

وسطوته، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفاً﴾ (١) [الإسراء: ٥٩].

قوله: ((فَإِذَا رَأَيْتُم مِّنْهُمَا شَيْئًا فَصَلُّوا...)) استدل به على أنه لا وقت لصلاة الكسوف معين، لأن الصلاة علق بـ رؤيته؛ وهي ممكنة في كل وقت من النهار، وبهذا قال الشافعي ومن تبعه؛ واستثنى الحنفية أوقات الكراهة؛ وهو مشهور مذهب أحمد. وعن المالكية: وقتها من وقت حل النافلة إلى الزوال، وفي رواية إلى صلاة العصر، ورجح الأول بأن المقصود إقام هذه العبادة قبل الانجلاء، وقد اتفقوا لا تقضى بعد الانجلاء (٢).



(١) فتح الباري (٢/ ٦١٤).

(٢) فتح الباري (٢/ ٦١٤).

الحديث الخامس والأربعون بعد المائة:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ النَّاسَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ((إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا تَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا)).

ثُمَّ قَالَ: ((يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَنْ يَزِي عَبْدُهُ أَوْ تَزِي أُمَّتُهُ. يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا)).

رواه البخاري (١٠٤٤) الكسوف، ومسلم (٩٠١) الكسوف.

وفي لفظ: فاستكمل أربع ركعات وأربع سجعات.

رواه مسلم (٩٠١) (٣) الكسوف.

قال الحافظ:

قوله ﷺ ((فَأَطَالَ الْقِيَامَ)).

في رواية ابن شهاب (فَاقْتَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً)، وفي أواخر الصلاة من وجه آخر عنه: ((فَقَرَأَ سُورَةَ طَوِيلَةً))، وفي حديث ابن عباس بعد أربعة أبواب ((فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى))، ونحوه

لأبي داود من طريق سليمان بن يسار عن عروة وزاد فيه: أنه ((قَرَأَ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ نَحْوًا مِنْ آلِ عِمْرَانَ)).

قوله: ((ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ))، في رواية ابن شهاب: ((ثُمَّ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ))، وزاد من وجه آخر عنه في أواخر الكسوف: ((رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ))، واستدل على استحباب الذكر المشروع في الاعتدال في أول القيام الثاني من الركعة الأولى. واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قيام قراءة لا قيام اعتدال بدليل اتفاق العلماء ممن قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفاتحة فيه وإن كان محمد بن مسلمة المالكي خالف فيه، والجواب أن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة، فلا مدخل للقياس فيها، بل كل ما ثبت أن رسول الله ﷺ فعله فيها كان مشروعاً، لأنها أصل برأسه، وبهذا المعنى رد الجمهور على من قاسها على الصلاة النوافل، حتى منع من زيادة الركوع فيها، وقد أشار الطحاوي إلى أن قول أصحابه جرى على القياس في صلاة النوافل، لكن اعترض بأن القياس مع وجود النص يضمنحل، وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها مما يجمع فيه من مطلق النوافل.

فامتازت صلاة الجنائز بترك الركوع والسجود، وصلاة العيدين بزيادة التكبيرات، وصلاة الخوف بزيادة الأفعال الكثيرة واستدبار القبلة، فكذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع، فالأخذ به جامع بين العمل بالنص والقياس بخلاف من لم يعمل به. (١)  
قوله ﷺ: ((فَخَطَبَ النَّاسَ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ)).

قال ابن دقيق العيد: ظاهر في الدلالة على أن لصلاة الكسوف خطبة، ولم يرد ذلك مالك، ولا أبو حنيفة، قال بعض أتباع مالك: ولا خطبة ولكن يستقبلهم ويذكرهم، وهذا خلاف الظاهر من الحديث، لا سيما بعد أن ثبت أنه ابتدأ بها بتدئ به الخطبة من حمد الله والثناء عليه. والذي ذكر من العذر عن مخالفة هذا الظاهر ضعيف مثل قولهم: إن المقصود إنما كان الإخبار ((إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا تَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ)).

للرد على من قال ذلك في موت إبراهيم، والإخبار بما رآه من الجنة والنار، وذلك يخصه، وإنما استضعفناه لأن الخطبة لا تنحصر مقاصدها، في شيء معين بعد الإتيان بما هو المطلوب منها من الحمد والثناء والموعظة، وقد يكون بعض هذه الأمور داخلا في مقاصدها، مثل ذكر الجنة والنار، وكونها من آيات الله بل هو كذلك جزماً (١).  
قوله ﷺ: ((وَاللَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنْ اللَّهِ)).

قال الحافظ: ((أَغْيَرَ)) أفعل تفضيل من الغيرة، وهي في اللغة تغير يحصل من الحمية والأنفة، وأصلها في الزوجين والأهلين، وكل ذلك محال على الله تعالى؛ لأنه منزّه عن كل تغير ونقص فيتعين حمله على المجاز. (٢)

ورده العلامة ابن باز - رحمه الله - في الحاشية، فقال:  
المحال عليه سبحانه وتعالى وصفه بالغيرة المشابهة لغيرة المخلوقين، وأما الغيرة اللاتئة بجلاله سبحانه وتعالى فلا يستحيل وصفه

(١) إحكام الأحكام (٣/ ١٩٣).

(٢) فتح الباري (٢/ ٦١٧).

بها، كما دل عليه هذا الحديث، وما جاء في معناه، فهو سبحانه يوصف بالغيرة عند أهل السنة على وجه لا يماثل فيه صفة المخلوقين، ولا يعلم كنهها وكيفيتها إلا هو سبحانه، كالقول في الاستواء، والنزول، والرضا والغضب، وغير ذلك من صفاته سبحانه، والله أعلم. (١)

قوله ﷺ: ((لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ؛ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا)).

قال النووي: معناه لو تعلمون من عظم انتقام الله تعالى من أهل الجرائم، وشدة عقابه، وأهوال القيامة وما بعدها، كما علمت، وترون النار كما رأيت في مقامي هذا وفي غيره، لبكيتم كثيرًا، ولقل ضحككم لفكركم فيما علمتموه. (٢)

قال العلماء: والقليل هنا بمعنى القليل جدًا، الذي يؤول إلى العدم، والمعنى لما ضحكتم أصلاً، ولأكثرتم من البكاء، في بعض الروايات فغطى أصحاب رسول الله ﷺ وجوههم ولهم خنين، والخنين بكاء ينتشر من الأنف بغنة.

وقال عبد الله بن عمرو بن العاص: فوالذي نفسي بيده لو يعلم العلم أحدكم لصرخ حتى ينقطع صوته، وصلى حتى ينكسر صلبه.

قوله: ((أَسْتَكْمَلُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ)).

قال العلامة عبد الله آل بسام:

وردت صلاة الكسوف على كيفيات متعددة:

(١) حاشية فتح الباري (٢/٩١٧).

(٢) شرح النووي (٦/٢٨٦).

منها: الأمر بالصلاة مجملاً. ومنها ركعتان، ومنها أربع ركعات،  
ومنها ست ركعات، ومنها ثمان ركعات، ومنها عشر ركعات.  
وفي كل هذه الوجوه لم يرد إلا أربع سجديات رويت هذه  
الأوجه المتعددة مع أن الخسوف لم يقع إلا مرة واحدة في زمن النبي ﷺ،  
لذا رجح الأئمة الكبار والمحققون حديث عائشة الذي معناه على غيره  
من الروايات، وهو أربع ركعات وأربع سجديات، وما عداها فقد  
ضعفه الأئمة، ((أحمد))، و((البخاري))، و((الشافعي))، وكذلك شيخ  
الإسلام ابن تيمية (١).



الحديث السادس والأربعون بعد المائة:

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ فَزَعًا يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ فَقَامَ فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، مَا رَأَيْتُهُ يَفْعَلُهُ فِي صَلَاةٍ قَطُّ ثُمَّ قَالَ: ((إِنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي يُرْسِلُهَا اللَّهُ تَعَالَى لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُرْسِلُهَا يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَأَفْزَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ)).  
رواه البخاري (١٠٥٩) الكسوف، ومسلم (٩١٢) الكسوف.

قال النووي:

قوله: ((فَقَامَ فَزَعًا يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ))، هذا قد يستشكل من حيث إن الساعة لها مقدمات كثيرة لا بد من وقوعها ولم تكن وقعت، كطلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة، والنار، والدجال، وقاتل الترك، وأشياء أخر لا بد من وقوعها قبل الساعة، كفتوح الشام، والعراق، ومصر، وغيرها، وإنفاق كنوز كسرى في سبيل الله تعالى، وقاتل الخوارج، وغير ذلك من الأمور المشهورة في الأحاديث الصحيحة، ويجاب عنه بأجوبة:

أحدها: لعل هذا الكسوف كان قبل إعلام النبي ﷺ بهذه الأمور.

الثاني: لعله خشى أن تكون بعض مقدماتها.



الثالث: أن الراوي ظن أن النبي ﷺ يخشى أن تكون الساعة، وليس يلزم من ظنه أن يكون النبي ﷺ خشى ذلك حقيقة، بل خرج النبي ﷺ مستعجلاً مهتماً بالصلاة وغيرها من أمر الكسوف، مبادراً إلى ذلك. وربما خاف أن يكون نوع عقوبة، كما كان ﷺ عند هبوب الريح تعرف الكراهة في وجهه، ويخاف أن يكون عذاباً، كما سبق في آخر كتاب الاستسقاء، فظن الراوي خلاف ذلك، ولا اعتبار بظنه (١).  
 قوله ﷺ: ((وَلَكِنَّ اللَّهَ يُرْسِلُهَا يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ)).  
 قال الحافظ: موافق لقول الله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفاً﴾ [الإسراء: ٥٩] واستدل بذلك على أن الأمر بالمبادرة إلى الذكر والدعاء والاستغفار وغير ذلك لا يختص بالكسوفين، لأن الآيات أعم من ذلك (٢).

وقال ابن دقيق العيد: وفي قوله: ((فَأَفْزَعُوا)) إشارة إلى المبادرة إلى ما أمر به، وتنبية على الالتجاء إلى الله تعالى عند المخاوف بالدعاء والاستغفار، وإشارة إلى أن الذنوب سبب للبلايا والعقوبات العاجلة، وأن الاستغفار والتوبة سببان للمحو يرجى بهما زوال المخاوف (٣).



(١) شرح النووي (٦/٣٠٥-٣٠٦).

(٢) فتح الباري (٢/٦٣٥).

(٣) إحكام الأحكام (٣/٢٠٣).

## باب الاستسقاء

الحديث السابع والأربعون بعد المائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي، فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو، وَحَوْلَ رِدَاءَهُ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ.

رواه البخاري (١٠٢٤) الاستسقاء، ومسلم (٨٩٤) (٤)

الاستسقاء.

وَفِي لَفْظٍ: ((أَتَى الْمُصَلِّي)).

رواه البخاري (١٠٢٧) الاستسقاء.

الاستسقاء: هو طلب السقيا.

قال النووي: أجمع العلماء على أن الاستسقاء سنة، واختلفوا هل تسن له صلاة أم لا؟

فقال أبو حنيفة: لا تسن له صلاة، بل يستسقى بالدعاء بلا صلاة، وقال سائر العلماء من السلف والخلف الصحابة والتابعين فمن بعدهم: تسن الصلاة، ولم يخالف فيها إلا أبو حنيفة، وتعلق بأحاديث الاستسقاء التي ليس فيها صلاة. واحتج الجمهور بالأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله ﷺ صلى للاستسقاء ركعتين، وأما الأحاديث التي ليس فيها ذكر الصلاة فبعضها محمول على نسيان الراوي، وبعضها كان في الخطبة للجمعة، ويتعقبه الصلاة للجمعة فاكتفى بها، ولو لم يصل أصلاً كان بياناً لجواز الاستسقاء بلا صلاة، ولا خلاف في جوازه وتكون الأحاديث المثبتة للصلاة مقدمة؛ لأنها زيادة علم، ولا معارضة بينهما. قال أصحابنا:

الاستسقاء ثلاثة أنواع: أحدها: الاستسقاء بالدعاء من غير صلاة. الثاني: الاستسقاء في خطبة الجمعة، أو في إثر صلاة مفروضة، وهو أفضل من النوع الذي قبله. والثالث وهو أكملها: أن يكون بصلاة ركعتين وخطبتين، ويتأهب قبله بصدقة، وصيام، وتوبة، وإقبال على الخير، ومجانبة الشر ونحو ذلك من طاعة الله تعالى.

قوله ﷺ: ((خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى وَحَوْلَ رِداءُهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ))، وفي الرواية الأخرى: ((وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ)) فيه استحباب الخروج للاستسقاء إلى الصحراء؛ لأنه أبلغ في الافتقار والتواضع، ولأنها أوسع للناس، لأنه يحضر الناس كلهم فلا يسعهم الجامع، وفيه استحباب تحويل الرداء في أثنائها للاستسقاء، قال أصحابنا: يحوله في نحو ثلث الخطبة الثانية، وذلك حين يستقبل القبلة. قالوا: والتحويل شرع تفاؤلاً بتغير الحال من القحط إلى نزول الغيث، والخصب، ومن ضيق الحال إلى سعته، وفيه دليل للشافعي، ومالك، وأحمد، وجماهير العلماء في استحباب تحويل الرداء، ولم يستحبه أبو حنيفة، ويستحب عندنا أيضاً للمؤمنين كما يستحب للإمام، وبه قال مالك وغيره، وخالف فيه جماعة من العلماء. وفيه إثبات صلاة الاستسقاء ورد على من أنكرها. وقوله: ((اسْتَسْقَى)) أي طلب السقي. وفيه أن صلاة الاستسقاء ركعتان وهو كذلك بإجماع المثبتين لها. واختلفوا هل هي قبل الخطبة أو بعدها. فذهب الشافعي، والجماهير إلى أنها قبل الخطبة. وقال الليث: بعد الخطبة. وكان مالك يقول به ثم رجع إلى قول الجماهير. قال أصحابنا: ولو قدم الخطبة على الصلاة صحت، ولكن الأفضل تقديم الصلاة كصلاة العيد وخطبتها. (١)

وقال ابن دقيق العيد: وفيه دليل على استحباب تحويل الرداء في هذه العبادة، وخالف أبو حنيفة في ذلك، وقيل إن سبب التحويل التفاؤل بتغير الحال، وقال من احتج لأبي حنيفة: إنما قلب ردائه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع اليدين في الدعاء.

أو عرف من طريق الوحي تغير الحال عند تغير ردائه (١).

قال الصنعاني: وخالف في ذلك ((أبو حنيفة))، أقول وكأن دليله أنه ﷺ لما استسقى بالدعاء لم يحول ردائه وهو كذلك لكن تحويل الرداء ثبت مع خروجه وصلاته، فيحسن أن يقال إنه لو اقتصر المستسقي على الدعاء لم يشرع له تحويل ردائه، وكأن أبي حنيفة لم تبلغه أدلة صلاة الاستسقاء فنفاها، ونفى ما فرع عليها، ولكن المستدل لأبي حنيفة الذي ذكره الشارح دال كلامه أن أبا حنيفة عرف التحويل، وإنما لم يقل بشرعيته، والمراد بتحويله الرداء أن جعل اليمين على الشمال، والشمال على اليمين، كما وردت به الروايات، وعند أبي داود: ((يَجْعَلُ عِطَافَهُ الْأَيْمَنَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، وَعِطَافَهُ الْأَيْسَرَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ)) (٢) وعنده أيضاً: ((اسْتَسْقَى وَعَلَيْهِ خِمِصَةٌ سَوْدَاءُ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ بِأَسْفَلِهَا فَيَجْعَلُهُ أَغْلَاهَا فَلَمَّا ثَقُلَتْ عَلَيْهِ قَلَبَهَا عَلَى عَاتِقِهِ)) (٣).

قلت: ويحول الناس لتحويل الإمام، لما رواه أحمد بلفظ: ((وَحَوَّلَ النَّاسُ مَعَهُ)) (٤) وأما وقت تحويل الرداء فعند استقبال القبلة، لما في رواية مالك: ((وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ)) (٥).

(١) إحكام الأحكام (٣/ ٢٠٥).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١١٦٣)، وصححه الشيخ الألباني - رحمه الله.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١١٦٤)، وصححه الشيخ الألباني - رحمه الله.

(٤) أخرجه: أحمد في المسند (٤/ ٤١)، وحسنه العلامة الألباني في الإرواء.

(٦٧٦).

وعند مسلم: ((وَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ)) (٦)، (٧) .

(٥) الموطأ (٤٤٨) .

(٦) البخاري (٩٨٢)، مسلم (٧٩٤) .

(٧) العدة (٣/٢٠٥) .

الحديث الثامن والأربعون بعد المائة:

عن أنس بن مالك أَنَّ رجلاً دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ  
كَانَ نَحْوَ دَارِ الْقَضَاءِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ.

فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ  
الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُغْنِنَا.

قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ((اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ  
اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا)).

قَالَ أَنَسٌ: فَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ، وَلَا قَرَعَةٍ، وَمَا  
بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ.

قَالَ: فَطَلَعْتُ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ  
انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ.

قَالَ: فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَبْتًا.

قَالَ: ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ،  
وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ يُمْسِكْهَا عَنَّا.

قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ((اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا  
عَلَيْنَا اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالظَّرَابِ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ))  
قَالَ: ثَلَاثًا أَعَتْ وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ.

رواه البهاري (١٠٣٣) الاستسقاء، ومسلم (٨٩٧)  
الاستسقاء.

قَالَ شَرِيكَ: فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ سَلَاءٍ: أَهْوَى الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ قَالَ: لَا

أَدْرِي.

الظُّرَاب: الجبال الصغار، والآكام: جمع أكمة، وهو أعلى من الرابية ودون الهضبة. ودار القضاء: دار عمر بن الخطاب رضي الله عنه، سميت بذلك لأنها بيعت في قضاء دينه.

قال ابن دقيق العيد: هذا هو الحديث الذي أشرنا إليه أنه استدل به لأبي حنيفة في ترك الصلاة، والذي دل على الصلاة واستحبها لا ينافي أن يقع مجرد الدعاء في حالة أخرى، وإنما كان هذا الذي جرى في الجمعة مجرد دعاء، وهو مشروع حيثما احتيج إليه، ولا ينافي شرعية الصلاة في حالة أخرى، إذا اشتدت الحاجة إليها.

وفي الحديث علم من أعلام النبوة في إجابة الله تعالى دعاء رسول الله ﷺ عقيبته أو معه، وأراد بالأموال الأموال الحيوانية، لأنها التي يؤثر فيها انقطاع المطر، بخلاف الأموال الصامتة، و((السبل)) الطرق، وانقطاعها إما بعدم المياه التي يعتاد المسافر ورودها، وإما باشتغال الناس بشدة القحط عن الضرب في الأرض.

وفيه دليل على استحباب رفع اليدين في دعاء الاستسقاء، فمن الناس من عدّاه إلى كل دعاء، ومنهم من لم يعده لحديث عن أنس يقتضي ظاهره عدم عموم الرفع (١).

وقال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَبْتًا))، كناية عن استمرار الغيم الماطر وهذا في الغالب، وإلا فقد يستمر المطر والشمس بادية وقد تُحجب الشمس بغير مطر وأصرح من ذلك رواية إسحاق الآتية فمطرنا يومنا ذلك، ومن

الغدو من بعد الغدو الذي يليه حتى الجمعة الأخرى. وأما قوله: ((سَبْتًا))، بلفظ السبت - يعني أحد الأيام - والمراد به الأسبوع وهو من تسمية الشيء باسم بعض كما يقال جمعة. قاله صاحب النهاية، قال ويقال: أراد قطعة من الزمان. وقال الزين بن المنير: قوله: ((سَبْتًا)) أي من السبت إلى السبت أي جمعة. وقال المحب الطبري مثله، وزاد أن فيه تجوزًا، لأن السبت لم يكن ولا الثاني منتهى وإنما عبر أنس بذلك لأنه كان من الأنصار، وكانوا قد جاؤوا فأخذوا بكثير من اصطلاحاتهم، وإنما سموا الأسبوع سبتًا لأنه أعظم الأيام عند اليهود، كما أن الجمعة عند المسلمين كذلك.

وقد تقدم للمصنف في الجمعة من وجه آخر بلفظ: ((فَخَرَجْنَا نَحْوَ الْمَاءِ حَتَّى آتَيْنَا مَنَازِلَنَا)) ولمسلم في رواية ثابت: ((حَتَّى رَأَيْتُ الرَّجُلَ الشَّدِيدَ تَهْمُهُ نَفْسُهُ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ)).

قوله: ((ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ))، ظاهره أنه غير الأول، لأن النكرة إذا تكررت دلت على التعدد.

وقال شريك في آخر هذا الحديث هنا: ((سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَهْوَى الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي))، وهذا يقتضي أنه لم يجزم بالتغاير، فالظاهر أن القاعدة المذكورة محمولة على الغالب، لأن أنسًا من أهل اللسان، وقد تعددت، وسياقه في رواية إسحاق عن أنس: ((فَقَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ، أَوْ غَيْرُهُ))، وكذا لقتادة في الأدب، وتقدم في الجمعة من وجه آخر كذلك، وهذا يقتضي أنه كان يشك فيه، وسياقي من رواية يحيى بن سعيد: ((فَأَتَى الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ))، ومثله لأبي عوانة من طريق حفص عن أنس بلفظ: ((فَمَازِلْنَا نُمْطِرُ حَتَّى جَاءَ ذَلِكَ الْأَعْرَابِيُّ فِي الْجُمُعَةِ الْآخِرَى)) وأصله في مسلم وهذا يقتضي الجزم بكونه واحدًا، فلعل أنسًا تذكره بعد أن نسيه، أو نسيه بعد أن كان تذكره، ويؤيد ذلك رواية



البيهقي في الدلائل أن عبيداً السلمي قال: ((لَمَّا قَفَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ أَتَاهُ وَفَدَّ بَنِي فِزَارَةَ وَفِيهِ خَارِجَةٌ بِنُ حِصْنِ أَخُو عَيْسَةَ ، قَدِمُوا عَلَى إِبِلٍ عَجَافٍ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَغِيثَنَا)) فذكر الحديث وفيه: ((فَقَالَ: اللَّهُمَّ اسْقِ بَلَدَكَ، وَبِهِمَكَ، وَانْشُرْ بَرَكَتَكَ، اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا، مُغِيثًا، مَرِيعًا، مَرِيئًا، طَبَقًا، غَدَقًا، عَاجِلًا، غَيْرَ آجِلٍ نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ، اللَّهُمَّ سُقِيَا رَحْمَةً، وَلَا سُقِيَا عَذَابَ اللَّهِمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ، وَانْصُرْنَا عَلَى الْأَعْدَاءِ)) وفيه: ((قَالَ فَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ قُرْعَةٍ مِنْ سَحَابٍ، وَمَا بَيْنَ الْمَسْجِدِ وَبَلْعٍ مِنْ بِنَاءٍ)) فذكر نحو حديث أنس بتمامه، وفيه: ((قال الرجل - يعني الذي سأله أن يستسقي لهم - هلكت الأموال))، كحديث كذا في الأصل، والظاهر أن السائل هو خارجة المذكور، لكونه كان كبير الوفد، ولذلك سمي من بينهم والله أعلم وأفادت هذه الرواية صفة الدعاء المذكور والوقت الذي وقع فيه.

قال الحافظ: وفيه الأدب في الدعاء حيث لم يدع برفع المطر مطلقاً لاحتمال الاحتياج إلى استمراره فاحترز فيه بما يقتضي رفع الضرر، وبقاء النفع، ويستنبط منه أن من أنعم الله عليه بنعمة لا ينبغي له أن يتسخطها لعارض يعرض فيها، بل يسأل الله رفع ذلك العارض وإبقاء النعمة.

وفيه جواز تبسم الخطيب على المنبر؛ تعجباً من أحوال الناس. وجواز الصياح في المسجد بسبب الحاجة المقتضية لذلك، وفيه اليمين الكلام، ويحتمل أن يكون ذلك جرى على لسان أنس بغير قصد اليمين.

واستدل به على جواز الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة.

وقد استدل به المصنف في الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء (١).

وقال ابن الملقن: قال جماعة من أصحابنا وغيرهم: السنة في كل دعاء لرفع البلاء، كالقحط ونحوه أن يرفع يديه ويجعل ظهر كفيه إلى السماء، وإذا دعا لسؤال شيء وتحصيله جعل بطن كفيه إلى السماء، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أنه عليه الصلاة والسلام استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء (٢).

وقال كذلك: احتج بعض السلف بهذا الحديث على أن الخروج إلى الاستسقاء يكون بعد الزوال، إذ كان دعاء النبي ﷺ في هذه الحال يوم الجمعة.

قال القاضي عياض: والناس كلهم على خلافه، وأنها بكرة كصلاة العيدين. وهذا غريب منه؛ ففي كتاب ابن شعبان منهم لا بأس أن يستسقى بعد الصبح وبعد العصر والمغرب (٣).



(١) فتح الباري (٢/ ٥٨٥-٥٨٩) باختصار.

(٢) الإعلام (٤/ ٣٤٧).

(٣) السابق (٤/ ٣٤٨) وقال المحقق ترجيحاً بأنها في وقت صلاة العيد، لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: شكا الناس إلى رسول الله ﷺ قحط المطر فأمر بالمنبر فوضع له في المصلى ووعد الناس يوماً يخرجون فيه. قالت عائشة: فخرج رسول الله ﷺ حين بدا حاجب الشمس.. إلخ. رواه ابن حبان (٢٨٦٠).

## باب صلاة الخوف

الحديث التاسع والأربعون بعد المائة:

عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال: ((صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً ثُمَّ ذَهَبُوا وَجَاءَ الْآخَرُونَ فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً وَقَضَتْ الطَّائِفَتَانِ رُكْعَةً رُكْعَةً)).

رواه البخاري (٩٤٢) الخوف، ومسلم (٨٣٩) (٣٠٦) صلاة

المسافرين.

قوله: ((باب صلاة الخوف)).

قال الخطابي: صلاة الخوف أنواع، صلاها النبي ﷺ في أيام مختلفة، وأشكال متباينة، يتحرى في حكمها ما هو أحوط للصلاة، وأبلغ في الجراسة، فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى، ثم مذهب العلماء كافة أن صلاة الخوف مشروعة اليوم كان كانت إلا أبا يوسف والمزني، فقالا: لا تشرع بعد النبي ﷺ لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٢]، واحتج الجمهور بأن الصحابة لم يزلوا على فعلها بعد النبي ﷺ، وليس المراد بالآية تخصيصه ﷺ، وقد ثبت قوله ﷺ: ((صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي)) (١).

وقال الصنعاني: قال ابن بريزة: اتفق أهل العلم بالآثار على أن النبي صلى الله عليه وسلم وآله لم يكن يصلي صلاة الخوف حتى نزل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٢]،

(١) شرح النووي (٦/ ١٨٢).

فلما نزلت صلاها، وهذه الآية نزلت بعسفان سنة ست بعد رمضان حين هم المشركون أن يثبوا على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه في صلاة العصر، فنزل جبريل عليه السلام بهذه الآية بين الظهر والعصر، فصلى النبي ﷺ صلاة الخوف. أخرجه أحمد، وأصحاب السنن، وابن حبان على أبي عياش الزرقى وقيل غير ذلك (١).

قال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ))، لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا، وظاهره أنهم أتموا لأنفسهم في حالة واحدة، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب وهو الراجح، من حيث المعنى، وإلا فيستلزم تضييع الحراسة المطلوبة، وإفراد الإمام وحده، ويرجح ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود، ولفظه: ((ثُمَّ سَلَّمَ فَقَامَ هَوَلاً؛ -أي: الطائفة الثانية- فَقَضَوْا أَنْفُسَهُمْ رَكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمُوا ثُمَّ ذَهَبُوا وَرَجَعَ أُولَئِكَ إِلَى مَقَامِهِمْ، فَصَلُّوا لِأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً ثُمَّ سَلَّمُوا)) (٢) أ.هـ وظاهره أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الأولى بعدها، ووقع في الرافعي تبعاً لغيره من كتب الفقه أن في حديث ابن عمر هذا أن الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الأولى فأتوا ركعة ثم تأخروا، وعادت الطائفة الثانية فأتوا، ولم نقف على ذلك في شيء من الطرق، وبهذه الكيفية أخذ الحنفية.

واستدل به على عظم أمر الجماعة، بل على ترجيح القول بوجوبها، لارتكاب أمور كثيرة لا تفتقر في غيرها، ولو صلى كل امرئ

(١) العدة (٣/ ٢١٤).

(٢) أخرجه: أبو داود (١٢٤٤)، وضعفه العلامة الألباني.

منفردًا لم يقع الاحتياج إلى معظم ذلك، وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة، ورجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث ابن عمر على غيرها، لقوة الإسناد، ولموافقه الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام إمامه، وعن أحمد قال: ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث، أو سبعة، أيها فعل المرء جاز، ومال إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حثمة الآتي في المغازي. وكذا رجح الشافعي، ولم يخر إسماعيل شيبًا على شيء وبه قال الطبري، وغير واحد، منهم ابن المنذر، وسرد ثمانية أوجه. وكذا ابن حبان في صحيحه، وزاد تاسعًا. وقال ابن حزم صح فيها أربعة عشر وجهًا، وبينها في جزء مفرد. وقال ابن العربي في ((القبس)) جاء فيها روايات كثيرة، أصحها ست عشرة رواية مختلفة، ولم يبينها وقال النووي نحوه في شرح مسلم، ولم يبينها أيضًا، وقد بينها شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي، وزاد وجهًا آخر، فصارت سبعة عشر وجهًا، لكن يمكن أن تتداخل.

قال صاحب الهدى: أصولها ست صفات، وبلغها بعضهم أكثر، وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهًا من فعل النبي ﷺ وإنما هو من اختلاف الرواة. أ.هـ. وهذا هو المعتمد. وإليه أشار شيخنا بقوله: يمكن تداخلها (١).



الحديث الخمسون بعد المائة:

عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ بْنِ جُبَيْرٍ عَمَّنْ صَلَّى  
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ: ((أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ  
مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهَ الْعَدُوَّ فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، فَأَتَمُّوا  
لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ أَنْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَّاهَ الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى  
فَصَلَّى بِهِمُ الرَّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ  
بِهِمْ)).

رواه البخاري (٤١٢٩) و(٤١٣١) المغازي، ومسلم (٨٤٢)  
صلاة المسافرين.

الرَّجُلُ الَّذِي صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ.

راوي الحديث: سهل بن أبي حثمة: أنصاري خزرجي مدني كنيته  
أبو عبد الرحمن بايع تحت الشجرة وكان دليل النبي ﷺ إلى أحد. روي له  
خمسة وعشرون حديثًا توفي في أول أيام معاوية رضي الله عنه .  
قوله: ((ذات الرقاع)).

قال النووي: هي غزوة معروفة كانت سنة خمس من الهجرة،  
بأرض غطفان من نجد، سميت ذات الرقاع لأن أقدام المسلمين نقبت  
من الحفاء، فلفوا عليها الخرق، هذا هو الصحيح في سبب تسميتها، وقد  
ثبت هذا في الصحيح عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وقيل سميت لجبل  
هناك يقال له الرقاع لأن فيه بياضًا وحمرة وسوادًا، وقيل سميت بشجرة  
هناك يقال لها ذات الرقاع، وقيل لأن المسلمين رقعوا راياتهم ويحتمل أن

هذه الأمور كلها وجدت فيها، وشرعت صلاة الخوف في غزوة الرقاع،  
وتبيل في غزوة بني النضير.

قوله: ((أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ)) هكذا هو في أكثر النسخ، وفي بعضها ((صَلَّتْ مَعَهُ)) وهما صحيحان. قوله: ((وَطَائِفَةٌ وَجَاهَ الْعَدُوَّ)) بكسر الواو وضمها يقال: وجاهه وتجاهه، أي قبأله، والطائفة الفرقة، والقطعة من الشيء، تقع على القليل والكثير، لكن قال الشافعي: أكره أن تكون الطائفة في صلاة الخوف أقل من ثلاثة. فينبغي أن تكون الطائفة التي مع الإمام ثلاثة فأكثر، والذين في وجه العدو كذلك واستدل بقول الله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا﴾ [النساء: ١٠٢] إلى آخر الآية فأعاد على كل طائفة ضمير الجمع وأقل الجمع ثلاثة على المشهور (١).

قال ابن الملقن: هذا الحديث مختار الشافعي، ومالك، وأبي ثور وغيرهم في صلاة الخوف إذا كان العدو في غير جهة القبلة، ومقتضاه أن الإمام ينتظر الطائفة الثانية قائماً في الثانية، وهذا في الصلاة الثانية مقصورة كانت أو بأصل الشرع.

فأما الرباعية فهل ينتظرها قائماً في الثالثة، أو قبل قيامه؟ فيه اختلاف لأصحابنا، وللمالكية أيضاً وإذا قيل بأنه ينتظرها قبل قيامه فهل تفارقه الطائفة الأولى قبل تشهده عند رفع رأسه من السجود، أو بعد التشهد؟

ومقتضى الحديث أيضاً أن الطائفة الأولى تتم لأنفسها مع بقاء صلاة الإمام، وفيه مخالفة للأصول في غير هذه الصلاة، لكن فيها ترجيح

(١) شرح النووي (٦/١٨٣-١٨٤).

من جهة المعنى، لأنها إذا قضت وتوجهت إلى نحو العدو وتوجهت فارغة من الشغل بالصلاة توفر مقصود صلاة الخوف وهو الحراسة.

وعلى الصفة التي اختارها أبو حنيفة تتوجه الطائفة للحراسة مع كونها في صلاة فلا يتوفر المقصود من الحراسة.

ومقتضى الحديث أيضًا أن الطائفة الثانية تتم لنفسها قبل فراغ الإمام، وفيه ما في الأول ومقتضاه أيضًا أن يثبت حتى تتم لنفسها ويسلم بهم، وهذا اختيار الشافعي، وقول في مذهب مالك، ثم ظاهر مذهب مالك أن الإمام يسلم وتقضى الثانية بعد سلامه (١).



(١) باختصار من الإعلام (٤/ ٣٦٥-٣٦٧).



الحديث الحادي والخمسون بعد المائة:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ، فَصَفَّفْنَا صَفَيْنِ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْعَدُوَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَبَّرْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ وَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فِي الْعَدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ وَقَامَ الصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ وَقَامُوا ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ وَتَأَخَّرَ الصَّفُّ الْمُقَدَّمُ ثُمَّ رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَرَفَعْنَا جَمِيعًا ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ - الَّذِي كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى - فَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ فَسَجَدُوا، ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَلَّمْنَا جَمِيعًا.

رواه مسلم (٨٤٠) صلاة المسافرين.  
قال جابر: كَمَا يَصْنَعُ حَرَسُكُمْ هَؤُلَاءِ بِأَمْرَائِهِمْ.  
ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ بَتَمَامِهِ.

وذكر البخاري طرفاً منه وأنه صلى صلاة الخوف مع النبي ﷺ في الغزوة السابعة، غزوة ((ذات الرقاع)) (١).

(١) قال العلامة عبد الله آل بسام في هذا الحديث وهما: الأول أن البخاري لم يخرج له ولا شيئاً منه، وإنما أخرج عن جابر في غزوة: ((ذات الرقاع)) وليس فيه

قال ابن دقيق العيد:

هذه كيفية الصلاة إذا كان العدو في جهة القبلة، فإنه تتأتى الحراسة مع كون الكل مع الإمام في الصلاة، وفيها التأخير عن الإمام لأجل العدو.

والحديث يدل على أمور:

أحدها: أن الحراسة في السجود لا في الركوع، هذا هو المذهب المشهور، وحكى وجه عن بعض أصحاب الشافعي أنه يحرس في الركوع أيضًا. والمذهب الأول لأن الركوع لا يمنع من إدراك العدو بالبصر، فالحراسة ممكنة معه بخلاف السجود.

الثاني: المراد بالسجود الذي سجده النبي ﷺ وسجد معه الصف الذي يليه هو السجدة الأولى.

الثالث: الحديث يدل على أن الصف الذي يلي الإمام يسجد معه في الركعة الأولى ويحرس الصف الثاني فيها، ونص الشافعي على خلافه وهو أن الصف الأول يحرس في الركعة الأولى، فقال بعض أصحابه: لعله سهوا، أو لم يبلغه الحديث وجماعة من العراقيين وافقوا الصحيح، ولم يذكر بعضهم سوى ما دل عليه الحديث كأبي إسحاق

صفة الصلاة وصفة صلاة ذات الرقاع، مخالفة لهذه الكيفية فتبين أنه ليس طرفاً منه وإنما حملة على ذلك كونه من حديث جابر في الجملة.

والوهم الثاني: قوله في الغزوة السابعة ولفظ البخاري ((في غزوة السابعة)) يعني في غزوة السنة السابعة وقصد البخاري الاستشهاد به على أن ((ذات الرقاع)) بعد خيبر لكن جمهور أهل السيرة خالفوه - هامش تيسير العلام (٣٠٤ / ١) باختصار.

الشيرازي، وبعضهم قال بذلك بناءً عن المشهور عن الشافعي أن الحديث إذا صح يذهب إليه ويترك قوله.

الرابع: الحديث يدل على أن الحراسة يتساوى فيها الطائفتان في الركعتين، فلو حرست طائفة واحدة في الركعتين معاً ففي صحة صلاتهم خلاف لأصحاب الشافعي (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه: روى مسلم من حديث جابر هذا أنه عليه الصلاة والسلام: ((صَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ)) (٢)، ورواه أبو داود من رواية أبي بكرة أيضاً، وبه قال الشافعي، والحسن البصري. وادعى الطحاوي أنه منسوخ؛ فقال: هذا كان في أول الإسلام إذ كان يجوز أن تصلي الفريضة مرتين ثم نسخ ذلك، وهذه دعوى منه وأين الدليل على النسخ؟ ثم قال خاتمة:

من أنواع صلاة الخوف المسايقة، وهي إذا التحم القتال، أو يشتد الخوف، فيصلّي كيف أمكن، راكباً وماشياً ويعذر في ترك القبلة، والأعمال الكثيرة للحاجة، وهو قول ابن عمر، وبه أخذ مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وعامة العلماء. ويشهد له قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩] قال بعض العلماء: بحسب ما يتمكن منه.

وقال جماعة من الصحابة والسلف: يصلي في الخوف ركعة يومية.

بها إيمان.

(١) باختصار من أحكام الأحكام (٣/ ٢٢٧-٢٢٨).

(٢) أخرجه مسلم (٨٤٣)،

وقال الضحاك: فإن لم يقدر على ركعتين ركعة فتكبيرتين حيث كان وجهه.

وقال إسحاق: إن لم يقدر على ركعة إيماء، صلى سجدة، فإن لم يقدر فتكبيرة.

وقال الأوزاعي نحوه إذا تهيأ للفتح، لكن إن لم يقدر على ركعة ولا على سجدة لم يجزئه التكبيرة، وأخرها حتى يأمنوا، ويشهد لهذه المذاهب قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وقول رسوله - عليه أفضل الصلاة والسلام - ((وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ)) (١).

وهو مأمور بالصلاة على صفة من قيام، وركوع، وسجود، وتكبير، وتلاوة، فإذا تعذر بعضها أتى بالباقي محافظة على امتثال الأمر. ومنع مكحول وبعض أهل الشام من صلاة الخائف جملة، إلى التمكن، استدلالاً بتأخيره - عليه الصلاة والسلام - يوم الخندق - وهو عجيب لأن صلاة الخوف إنما شرعت بعد ذلك. وانفرد أبو حنيفة، وأبوليلي، فقالا: لا يصلي الخائف إلا إلى القبلة، وعامة العلماء على خلافه (٢).



(١) أخرجه البخاري (٦٨٥٨)، ومسلم (١٣٣٧).

(٢) الإعلام (٣٧٣/٤ - ٣٧٤).

## كتاب الجنائز

الحديث الثاني والخمسون بعد المائة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نَعَى النَّبِيُّ ﷺ النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا.

رواه البخاري (١٣٣٣) الجنائز، ومسلم (٩٥١) الجنائز.

الحديث الثالث والخمسون بعد المائة:

عن جابر رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ، فَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوْ الثَّالِثِ.

رواه البخاري (١٨٧٨) الجنائز.

قوله: ((كتاب الجنائز)).

الجنائز - بفتح الجيم - لا غير جمع جنازة - وبالفتح والكسر لغتان - والكسر أفصح كما قاله القيسي. وقيل بالفتح للميت - وبالكسر للنعش وعليه الميت، وقيل عكسه.

وقال الجوهري: الجنازة - بالكسر - واحدة الجنائز. والعامّة تقول الجنازة بالفتح، وهو عبارة عن الميت على السرير، فإذا لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش. وحكى الثعالبي في فقه اللغة: أن النعش ما كان عليه ميت، وإلا فهو سرير فقط، قلت: وتظهر فائدة هذا الخلاف اللغوي فيما إذا قال أصلي على الجنائز فتنبه له.

واشتقاقها من جنز يجنز إذا سترته، قاله ابن فارس وغيره (١).

قوله: ((نَعَى النَّبِيُّ ﷺ النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ)).

قال ابن دقيق العيد: فيه دليل على جواز بعض النعي، وقد ورد فيه نهي فيحتمل أن يحمل ذلك على النعي لغير غرض ديني، مثل إظهار التفجع على الميت، وإعظام حال موته، ويحمل النعي الجائز على ما فيه غرض صحيح مثل طلب كثرة الجماعة تحصيلًا لدعائهم، وتتميمًا للعدد الذي وعد بقبول شفاعتهم في الميت كالمائة مثلاً، وأما النجاشي فقد قيل: إنه مات بأرض لم يقيم فيها عليه فريضة الصلاة فيتعين الإعلام بموته ليقام فرض الصلاة عليه.

وفي الحديث دليل على جواز الصلاة على الغائب، وهو مذهب الشافعي، وخالف مالك، وأبو حنيفة وقالوا: لا يصلى على الغائب، ويحتاجون إلى الاعتذار عن الحديث، ولهم في ذلك أعذار، منها ما أشرنا إليه من قولهم إن فرض الصلاة لم يسقط ببلاد الحبشة حيث مات فلا بد من إقامة فرضها.

ومنها ما قيل: إنه رفع للنبي ﷺ فرآه، فتكون حينئذ الصلاة عليه كمن يراه الإمام ولا يراه المأمومون، وهذا يحتاج إلى نقل يثبت، ولا يكتفى فيه بمجرد الاحتمال (١).

وقال ابن الملقن: والنهي على ضربين:

أحدهما: مجرد إعلام بقصد ديني، كطلب كثرة الجماعة، تحصيلًا للدعاء للميت، وتتميمًا للعدد الذي وعد بقبول شفاعتهم له كالأربعين والمائة، مثلاً، أو لتشجيعه وقضاء حقه في ذلك، وقد ثبت في معنى ذلك قوله - عليه الصلاة والسلام - ((هَلَّا أَذْنُتُمُونِي بِهِ))، ونعيه عليه الصلاة والسلام أهل مؤتة، جعفرًا، وزيد بن حارثة، وعبدالله بن رواحة.

الثاني: فيه أمر محرم، مثل نعي الجاهلية المشتمل على ذكر مفاخر الميت ومآثره، وإظهار التفجع عليه، وإعظام حال موته، فالأول مستحب، والثاني محرم، وعليه يحمل نهيهِ عليه الصلاة والسلام عن النعي، كما أخرجه الترمذي وصححه، وهذا التفصيل هو الذي تقتضيه الأحاديث الصحيحة (١).

وقال أيضًا: فيه إثبات الصلاة على الميت المسلم، وأجمعوا على أنها فرض كفاية، وما حكي عن بعض المالكية أنه سنة مؤكدة فمردود. واختلفوا في العدد الذي تسقط به، فالصحيح من الأوجه الأربعة أنها تسقط بصلاة واحد، وقيل: اثنان وقيل ثلاثة وقيل أربعة (٢).

وقال أيضًا: تمسك به الحنفية والمالكية في منع الصلاة على الميت في المسجد، ويجعل الكراهة في الصلاة على الميت مطلقة، ولا يتم لهم ذلك إلا أن تخص الكراهة بكون الميت في المسجد، فإنه عليه الصلاة والسلام صلى على سهيل بن بيضاء وأخيه في المسجد، كما أخرجه مسلم من حديث عائشة، ومعلوم أن موته كان خارج المسجد وحمل إلى المسجد للصلاة عليه فيه، والخروج إلى المصلى للصلاة على النجاشي أبلغ في إظهار أمره المشتمل على هذه المعجزة الباهرة، ولإكثار المصلين عليه، وجمهور العلماء كما نقله عنهم النووي في ((شرح مسلم)) على جواز الصلاة على الميت في المسجد (٣). قوله: ((فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ)).

بُوبَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ: ((بَابُ التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا)).

(١) الإِعلام (٤/ ٣٨٧-٣٨٨).

(٢) السابق (٤/ ٣٨٨-٣٨٩).

(٣) السابق (٤/ ٣٩٥).

قال: وقال حميد: صلى بنا أنس بن مالك ﷺ فكبر ثلاثاً ثم سلم، فقبل له، فاستقبل القبلة ثم كبر الرابعة ثم سلم.

قال الحافظ: قال الزين بن المنير: أشار بهذه الترجمة إلى أن التكبير لا يزيد على أربع. ولذلك لم يذكر ترجمة أخرى ولا خبراً في الباب. وقد اختلف السلف في ذلك فروى مسلم عن زيد بن أرقم أنه يكبر خمساً، ورفع ذلك إلى النبي ﷺ. وروى ابن المنذر عن ابن مسعود أنه صلى على جنازة رجل من بني أسد فكبر خمساً. وروى ابن المنذر وغيره عن علي أنه كان يكبر على أهل بدر ستاً، وعلى الصحابة خمساً، وعلى سائر الناس أربعاً. وعن سعيد بن المسيب قال: ((كان التكبير أربعاً، وخمساً، فجمع عمر الناس على أربع)).

وروى البيهقي بإسناد حسن إلى أبي وائل قال: ((كَانُوا يُكَبِّرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعًا وَسِتًّا وَخَمْسًا وَأَرْبَعًا فَجَمَعَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - النَّاسَ عَلَى أَرْبَعٍ كَأَطْوَلِ الصَّلَاةِ)) (١)(٢)

وقوله: ((وَصَفَّ بِهِمْ)). قال ابن الملقن: فيه استحباب الصفوف، والأمر بها في صلاة الجنازة، لقوله: ((فَصَفَّ بِهِمْ))، وقد ثبت من حديث مرثد بن عبد الله قال: كان مالك بن هبيرة ﷺ إذا صلى على جنازة فاستقبل الناس جزأهم ثلاثة أجزاء، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ فَقَدْ أُوجِبَ))، رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن، والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم. (٣)(٤)

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٤/٣٧).

(٢) فتح الباري (٣/٢٤١، ٢٤٠).

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣١٦٦)، والترمذي (١٠٢٨) وابن ماجه (١٤٩٠).

(٤) الإعلام (٤/٤٠٠) باختصار.



وقال أيضًا: خاتمة لم أر في هذا الحديث ذكر السلام، نعم روى أبو أمامة أنه السنة كما رواه النسائي بإسناد صحيح على شرط الصحيح، وهو إجماع، وإن كان وقع في العتبية أنه يستحب، وقال به محمد بن أبي صفرة.

والصحيح عند الشافعية أنه يسلم تسليمين كغيرها، وبه قال الثوري وأبو حنيفة، وجماعة من السلف. وقيل واحدة لبنائها على التخفيف.

قال النووي في ((شرح مسلم المذهب))، وبه قال أكثر العلماء، ومنهم مالك (١).

فائدة: قال النووي: اختلفوا في رفع الأيدي في هذه التكبيرات. ومذهب الشافعي الرفع في جميعها، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر، وعمر بن عبد العزيز، وعطاء، وسالم بن عبدالله، وقيس بن أبي حازم، والزهري، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، واختاره ابن المنذر.

وقال الثوري، وأبو حنيفة، وأصحاب الرأي: لا يرفع إلا في التكبيرة الأولى، وعن مالك ثلاث روايات، الرفع في الجميع، وفي الأولى فقط، وعدمه في كلها (٢).

فائدة ثانية: النجاشي لقب لكل من ملك الحبشة، واسمه أصحمة، قال أهل السير: وتوفي في رجب، سنة تسع من الهجرة (٣).

(١) الإعلام (٤/ ٤٠١) باختصار.

(٢) شرح النووي (٧/ ٣٤).

(٣) بتصرف من الإعلام (٤/ ٣٨٣، ٣٨٤).

فائدة ثالثة: قال الصنعاني: اعلم أن صاحب العمدة لم يذكر شيئاً من الأقوال في صلاة الجنازة سوى التكبيرات.

وقد بوب البخاري بقراءة الفاتحة فيها، وذكر حديث ابن عباس أنه جهر بقراءة الفاتحة فيها، وقال: لتعلموا أنها السنة.

وروى عبد الرزاق والنسائي عن أبي أمامة سهل بن حنيف قال: السنة في الصلاة أن يكبر، ثم يقرأ بأم القرآن، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وآله ثم يخلص الدعاء للميت ولا يقرأ إلا في الأولى.

إسناده صحيح، وقال الحاكم: أجمعوا على أن قول الصحابي ((من السنة)) حديث مسند (١).



الحديث الرابع والخمسون بعد المائة:  
عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ بَعْدَ مَا  
دُفِنَ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا.  
رواه مسلم (٩٥٤) الجنائز.

وفي رواية ابن غير في صحيح مسلم: ((انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى  
قَبْرِ رَاطِبٍ فَصَلَّى عَلَيْهِ وَصَفَّوْا خَلْفَهُ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا)).  
قال النووي رحمه الله: قوله ﷺ: ((انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَبْرِ  
رَاطِبٍ فَصَلَّى عَلَيْهِ)) يعني جديداً، وترابه رطب بعد، لم تطل مدته  
فيبيس. فيه دليل لمذهب الشافعي وموافقيه في الصلاة على القبور (١).  
وقال ابن دقيق العيد: فيه جواز الصلاة على القبر لمن لم يصل على  
الجنائز، ومن الناس من قال: إنما يجوز ذلك إذا كان الولي أو الوالي،  
والنبي ﷺ هو الوالي، ولم يكن صلى على هذا الميت، فيمكن أن يقال: إنه  
خارج عن محل الخلاف.  
وقد أجيب عن بعض ذلك بأن غير النبي ﷺ من أصحابه قد  
صلى معه ولم ينكر عليه، وهذا يحتاج إلى نقل من دليل آخر، إذ ليس في  
الحديث ذكر ذلك (٢).

وقال الصنعاني: قوله: ((وهذا يحتاج إلى نقل من حديث آخر))،  
أقول: أي حديث أنه صلى معه صلى الله عليه وآله وسلم من قد صلى على  
تلك الجنائز، وهذا يفتر إلى نقل صحيح، أنه صلى معه ﷺ، غيره، قلنا:

(١) شرح النووي (٧/٣٥).

(٢) إحكام الأحكام (٣/٢٣٦-٢٣٧).

قد ثبت ذلك النقل في صحيح مسلم، ولفظه: ((انتهى ﷺ إلى قبر رطب وصلى عليه، وصفوا خلفه فكبر أربعاً)).

قال ابن حبان: في ترك إنكاره على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغيره، وأنه ليس من خصائصه (١).

قال ابن الملقن: أجمع من قال بالصلاة على القبر أنه لا يصلي إلا بالقرب، وأكثر ما قيل في ذلك شهر.

قلت: قد حكينا فيه وجهاً أنه يصلي عليه أبداً، وحديث البخاري أنه ﷺ: ((صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ بَعْدَ ثَمَانِي سِنِينَ كَالْمُودَّعِ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ)). فالمراد أنه دعاء لهم، لأنه عندنا لا يصلي على الشهيد.

وعند أبي حنيفة: لا يصلي على القبر بعد ثلاث، فوجب تأويل الحديث.

واختلفت المالكية حيث قالوا: تفوت الصلاة عليه فيما يقع به الفوات.

ف قيل: بإهالة التراب وتسويته. قاله أشهب، وعيسى، وابن وهب.

وقيل: بخوف غيره، قاله ابن القاسم، وابن حبيب، وسحنون. وقيل: بالطول فيمن لم يصل عليه، وقد تقدم الاختلاف في حده (٢).



(١) العدة (٣/ ٢٣٧).

(٢) الإعلام (٤/ ٤١٢ - ٤١٣).

الحديث الخامس والخمسون بعد المائة:  
 عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ  
 يَمَانِيَّةٍ بَيْضَ سَحُولِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ».  
 رواه البخاري (١٢٦٤) الجنائز، ومسلم (٩٤١) (٤٥) (٤٦) (٤٧) الجنائز.

قال النووي رحمه الله: ((السَّحُولِيَّةُ)) بفتح السين وضمها  
 والفتح أشهر، وهو رواية الأكثرين قال ابن الأعرابي وغيره: هي ثياب  
 بيض نقية، لا تكون إلا من القطن.  
 وقال ابن قتيبة: ثياب بيض ولم يخصها بالقطن. وقال آخرون:  
 هي منسوبة إلى سحول، قرية باليمن تعمل فيها. وقال الأزهري:  
 السحولية - بالفتح منسوبة إلى سحول مدينة باليمن يحمل منها هذه  
 الثياب وبالضم ثياب بيض وقيل إن القرية أيضًا بالضم حكاه ابن الأثير  
 في النهاية.

وفي هذا الحديث، وحديث مصعب بن عمير السابق وغيرهما  
 وجوب تكفين الميت، وهو إجماع المسلمين، ويجب في ماله، فإن لم يكن له  
 مال فعلى من عليه نفقته، فإن لم يكن ففي بيت المال، فإن لم يكن وجب  
 على المسلمين، يوزعه الإمام على أهل اليسار ومن يراه.  
 وفيه أن السنة في الكفن ثلاثة أثواب للرجل، وهو مذهبنا  
 ومذهب الجماهير، والواجب ثوب واحد، كما سبق، والمستحب في المرأة  
 خمسة أثواب، ويجوز أن يكفن الرجل في خمسة لكن المستحب أن لا  
 يتجاوز الثلاثة، وأما الزيادة على خمسة فإسراف في حق الرجل والمرأة.

قولها: ((بيض))، دليل لاستحباب التكفين في الأبيض، وهو مجمع عليه، وفي الحديث الصحيح في الثياب البيض ((وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ)) (١)، ويكره المصبغات ونحوها من ثياب الزينة.

وأما الحرير فقال أصحابنا: يحرم تكفين الرجل فيه، ويجوز تكفين المرأة فيه مع الكراهة، وكره مالك وعامة العلماء التكفين في الحرير مطلقاً، قال ابن المنذر، ولا أحفظ خلافه.

وقولها: ((لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ))، وإنما كفن في ثلاثة أثواب غيرهما، ولم يكن مع الثلاثة شيء آخر، هكذا فسرهُ الشافعي وجمهور العلماء، وهو الصواب الذي يقتضيه ظاهر الحديث.

قالوا: ويستحب أن لا يكون في الكفن قميص ولا عمامة، وقال مالك، وأبو حنيفة: يستحب قميص وعمامة، وتأولوا الحديث على أن معناه ليس القميص والعمامة من جملة الثلاثة، وإنما هما زائدان عليهما، وهذا ضعيف، فلم يثبت أنه ﷺ كفن في قميص وعمامة (٢).

وقال ابن الملقن: يؤخذ من هذا الحديث استحباب التكفين في ثلاثة أثواب، وقد ثبت في الصحاح أنها كانت سوايغ.

قال العلماء: وأقل الواجب فيه ثوب واحد، وما زاد مستحب. وفي وجه عندنا: أن أقله ثلاثة، والأصح أن أقله ثوب ساتر للعورة فقط. وقيل: يعم جميع البدن.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٧٨)، والترمذي (٩٩٤)، والنسائي (١٨٩٦)، وابن ماجه (١٤٧٢) وصححه الشيخ الألباني - رحمه الله - في صحيح الجامع (١٢٣٦).

(٢) شرح النووي (١٢، ١١/٧).

وقال القرطبي في شرحه: الوتر مستحب عند عامة العلماء، وكلهم مجمعون على أنه ليس فيه حدٌ واجب، وفي هذا التعبير الأخير نظر.

فيه أيضًا: إيجاب التكفين وهو إجماع، ومحلّه أصل التركة، فإن لم يكن ففي بيت المال، أو على جماعة المسلمين (١).



الحديث السادس والخمسون بعد المائة:

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةِ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَتْ ابْنَتُهُ زَيْنَبُ فَقَالَ: ((اغْسِلْنَهَا بِثَلَاثٍ، أَوْ خَمْسٍ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَّغْتُنَّ فَأَذْنِنِي، فَلَمَّا فَرَّغْنَا أَذْنَاهُ فَأَعْطَانَا حِقْوَهُ فَقَالَ: أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ، تَعْنِي إِزَارَةً)).

رواه البخاري (١٢٥٧) الجناز، ومسلم (٩٣٩) الجنائز.  
وفي رواية: ((أَوْ سَبْعًا)) رواها البخاري (١٢٥٩) الجنائز،  
ومسلم (٩٣٩) (٣٩) الجنائز وقال: ((ابْدَأْنَ بِمَيِّمَتِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا)).

رواه البخاري (١٢٥٦) الجنائز، ومسلم (٩٣٩) (٤٢) الجنائز.  
وَأَنَّ أُمَّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: ((وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ)).  
رواه البخاري (١٢٥٩) الجنائز، ومسلم (٩٣٩) (٣٩) الجنائز.

قال النووي رحمه الله: هذه الروايات متفقة في المعنى، وإن اختلفت ألفاظها، والمراد اغسلنها وتراً، وليكن ثلاثاً، فإن احتجن إلى زيادة عليها للإنقاء فليكن خمساً، فإن احتجن إلى زيادة الإنقاء فليكن سبْعاً، وهكذا أبداً. وحاصله أن الإيتار مأمور به والثلاث، مأمور بها ندباً، فإن حصل الإنقاء بثلاث لم تشرع الرابعة، وإلا زيد حتى يحصل الإنقاء، ويندب كونها وتراً.



وأصل غسل الميت فرض كفاية، وكذا حملة، وكفنه، والصلاة عليه، ودفنه، كلها فروض كفاية، والواجب في الغسل مرة واحدة عامة للبدن، وهذا مختصر الكلام فيه.

وقوله ﷺ: ((إِنْ رَأَيْتُمْ ذَلِكَ)) بكسر الكاف خطاب لأم عطية، ومعناه: إن احتجتن، وليس معناه التخيير وتفويض ذلك إلى شهوتهن، وكانت أم عطية غاسلة للميتات، وكانت من فاضلات الصحابيات أنصارية، واسمها نسيبة بضم النون، وقيل بفتحها، وأما بنت رسول الله ﷺ التي غسلتها فهي زينب - رضي الله عنها - هكذا قاله الجمهور. قال القاضي عياض وقال بعض أهل السير: إنها أم كلثوم، والصواب: زينب كما صرح به مسلم في روايته التي بعد هذه.

قوله ﷺ: ((بِمَاءٍ وَسِدْرٍ))، فيه دليل على استحباب السدر في غسل الميت وهو متفق على استحبابه، ويكون في المرة الواجبة، وقيل: يجوز فيها.

قوله ﷺ: ((وَأَجْعَلَنَّ فِي الْأَخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ))، فيه استحباب شيء من الكافور في الأخيرة، وهو متفق عليه عندنا، وبه قال مالك وأحمد وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة: لا يستحب. وحجة الجمهور هذا الحديث، ولأنه يطيب الميت ويصلب بدنه ويبرده، ويمنع إسراع فساده، أو يتضمن إكرامه.

قولها: ((فَأَعْطَانَا حِقْوَهُ فَقَالَ: أَشْعِرْنَاهَا إِيَّاهُ))، هو بكسر - الحاء وفتحها لغتان يعني إزاره، وأصل الحقو: معقد الإزار، وجمعه أحق وحقى، وسمي به الإزار مجازاً لأنه يشد فيه ومعنى ((أَشْعِرْنَاهَا إِيَّاهُ)) اجعلنه شعاراً لها، وهو الثوب الذي يلي الجسد، سمي شعاراً لأنه يلي

شعر الجسد، والحكمة في إشعارها به تبريكها به، ففيه التبرك بآثار الصالحين ولباسهم. (١) وفيه جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل. قولها: ((فَمَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ)) أي: ثلاث صفائر، جعلنا قرنيها ضفيرتين، وناصيتها صغيرة كما جاء مبيناً في غير هذه الرواية، ومشطناها بتخفيف الشين. فيه استحباب مشط رأس الميت وضفره، وبه قال الشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال الأوزاعي والكوفيون لا يستحب المشط ولا الضفر، بل يرسل الشعر على جانبيها مفرقاً ودليلنا عليه الحديث والظاهر إطلاع النبي ﷺ على ذلك، واستئذانه فيه، كما في باقي صفة غسلها.

قوله ﷺ: ((أَبْدَأَنَّ بِمَيَّامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا))، فيه استحباب تقديم الميامن في غسل الميت وسائر الطهارات، ويلحق بها أنواع الفضائل، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة في الصحيح مشهورة. وفيه استحباب وضوء الميت، وهو مذهبنا، ومذهب مالك، والجمهور.

(١) قال العلامة آل بسام رحمه الله: هذا شيء خاص به ﷺ فلا يتعداه إلى غيره من العلماء والصالحين لأمر كثيرة، منها: أن هذا الأمر لا يلحقه أحد فيه، لما بينه وبين غيره من البون الشاسع.

ثانياً: أن هذه الأشياء توقيفية لا تشرع إلا بشرع، ولا يوجد من الأدلة ما يعديها إلى غيرها.

ثالثاً: أن الصحابة يعلمون أن أبا بكر أفضل الأمة ولم يرد أنهم فعلوا معه ما يفعلونه مع النبي ﷺ من التسابق على ماء وضوئه ونحوه.

رابعاً: أن التبرك بغيره ﷺ من الغلو الذي هو وسيلة الشرك.

خامساً: أنه فتنة لم تبرك به وطريق إلى تعظيمه نفسه الذي فيه هلاكه.

وقال أبو حنيفة: لا يستحب ويكون الوضوء عندنا في أول الغسل، كما في وضوء الجنب.

وفي حديث أم عطية هذا دليل لأصح الوجهين عندنا: أن النساء أحق بغسل الميتة من زوجها، وقد تمتع دلالة حتى يتحقق أن زوج زينب كان حاضراً في وقت وفاتها، ولا مانع له من غسلها، وأنه لم يفوض الأمر إلى النسوة، ومذهبنا ومذهب الجمهور أن له غسل زوجته.

قال الشعبي، والثوري، وأبو حنيفة: لا يجوز له غسلها. وأجمعوا أن لها غسل زوجها، واستدل بعضهم بهذا الحديث على أنه لا يجب الغسل على من غسل ميتاً ووجه الدلالة أنه موضع تعليم فلو وجب لعلمه، ومذهبنا ومذهب الجمهور: أنه لا يجب الغسل من غسل الميت، لكن يستحب.

قال الخطابي: لا أعلم أحداً قال بوجوبه، وأوجب أحمد وإسحاق الوضوء منه. والجمهور على استحبابه، ولنا وجه شاذ أنه واجب وليس بشيء، والحديث المروي فيه من رواية أبي هريرة: ((مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ)) ضعيف بالاتفاق (١).



الحديث السابع والخمسون بعد المائة:

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ: فَأَوْقَصَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّوْهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُحْنَطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا)).

رواه البخاري (١٢٦٦) الجناز، ومسلم (١٢٠٦) (٩٤) الحج.

وفي رواية: ((وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ)).

رواها مسلم (١٢٠٦) (٩٧) الحج.

قال رحمه الله: ((الوقص: كسر العنق)).

قال النووي:

وقوله: ((اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ)).

دليل على استحباب السدر في غسل الميت، وأن المحرم في ذلك كغيره وهذا مذهبنا، وبه قال طاووس، وعطاء، ومجاهد، وابن المنذر، وآخرون. ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون. وقوله ﷺ: ((وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ))، أما تخمير الرأس في حق المحرم الحي فجمع على تحريمه، وأما وجهه فقال مالك، وأبو حنيفة: هو كرأسه. وقال الشافعي والجمهور: لا إحرام في وجهه بل له تغطيته، وإنما يجب كشف الوجه في حق المرأة هذا حكم المحرم الحي، أما الميت فمذهب الشافعي وموافقيه أنه يحرم تغطية رأسه كما سبق، ولا يحرم تغطية وجهه بل يبقى كما كان في الحياة،

ويتأول هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكونه وجهًا وإنما هو صيانة للرأس، فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه (١).

وقال الحافظ: قوله: ((وَلَا تُحْطَوْهُ))، ثم علل ذلك بأنه يبعث ملبياً فدل على أن سبب النهي أنه كان محرماً فإذا انتفت العلة انتفى النهي، وكأن الحنوط للميت كان مقررًا عندهم، وكذا قوله: ((لَا تُخْمَرُوا رَأْسَهُ))؛ أي: لا تغطوه. قال البيهقي: فيه دليل على أن غير المحرم يحنط كما يخمر رأسه، وأن النهي إنما وقع لأجل الإحرام، خلافاً لمن قال من المالكية وغيرهم إن الإحرام ينقطع بالموت فيصنع بالميت ما يصنع بالحي، قال ابن دقيق العيد: وهو مقتضى القياس لكن الحديث بعد أن ثبت يقدم على القياس، وقال بعض المالكية: إثبات الحنوط في هذا الخبر بطريق المفهوم من منع الحنوط للمحرم، ولكنها واقعة حال يتطرق الاحتمال إلى منطوقها فلا يستدل بمفهومها. وقال بعض الحنفية: هذا الحديث ليس عاماً بلفظه؛ لأنه في شخص معين، ولا بمعناه لأنه لم يقل يبعث ملبياً لأنه محرم، فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل منفصل.

وقال ابن بزيمة: أجاب بعض أصحابنا عن هذا الحديث بأنه مخصوص بذلك الرجل لأنه إخباره ﷺ بأنه يبعث ملبياً شهادة بأن حجه قبل، وذلك غير محقق لغيره. وتعقبه ابن دقيق العيد بأن هذه العلة إنما ثبتت لأجل الإحرام، فتعم كل محرم، وأما القبول وعدمه فأمر مغيب، واحتج بعضهم بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وبقوله ﷺ: ((إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ

(١) باختصار من شرح النووي (١٧٨/٨ - ١٧٩).

ثلاث)) (١)، وليس هذا منها فينبغي أن ينقطع عمله بالموت، وأجيب بأن تكفينه في ثوبي إحرامه وتبقيته على هيئة إحرامه من عمل الحي بعده، كغسله والصلاة عليه فلا معنى لما ذكره.

وقال ابن المنير في الحاشية: قد قال ﷺ في الشهداء: ((زَمَلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ))، مع قوله: ((وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ))، فعم الحكم في الظاهر بناء على ظاهر السبب، فينبغي أن يعمم الحكم في كل محرم، وبين المجاهد والمحرم، جامع لأن كلا منهما في سبيل الله. (١)

قال العلامة عبد الله آل بسام ما ملخصه: ما يؤخذ من الحديث:

- جواز اغتسال المحرم.

- الاعتناء بنظافة الميت وتنقيته إذ أمرهم أن يجعلوا مع الماء

سدرًا.

- أن تغير الماء بالطاهرات لا يخرج الماء عن كونه مطهرًا لغيره إلى كونه طاهرًا، لذاته غير مطهر لغيره، كما هو المشهور في مذهب أحمد، بل الصحيح أنه يبقى طاهرًا بذاته مطهرًا، كما هو مذهب الجمهور، وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد.

- تحريم تغطية رأس المحرم والوجه للأنثى.

- تحريم الطيب على المحرم، حيًّا أو ميتًا، ذكرًا أو أنثى لأنه ترفه

وهو منافٍ للإحرام.

(١) صحيح أخرجه الترمذي (١٣٦٧)، والنسائي (٣٦٥١)، وصححه العلامة الألباني.

(١) باختصار من فتح الباري (٣/ ١٦٣-١٦٤).

- أن المحرم غير ممنوع من مباشرة الأشياء التي ليس فيها طيب، كالسدر، والأشنان والصابون غير المطيب ونحوها.  
- جواز الاقتصار في الكفن على الإزار والرداء.  
وبهذا يعلم أنه يكفي للميت لفافة واحدة، لأن الإزار والرداء بقدر اللفافة.

- وقيل من مات محرماً وأن عمله لا ينقطع إلى يوم القيامة حين يبعث عليه.

- أن من شرع في عمل صالح من طلب علم أو جهاد أو غيرهما، ومن نيته أن يكمله فمات قبل ذلك - بلغت نيته الطيبة، وجرى عليه ثمرته إلى يوم القيامة (١).



الحديث الثامن والخمسون بعد المائة:  
عن أم عطية رضي الله عنها قالت: ((نُهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمَ عَلَيْنَا)).

رواه البخاري (١٢٧٨) الجناز، ومسلم (٩٣٨) الجناز.

قال النووي: معناه: نهانا رسول الله ﷺ عن ذلك نهى كراهة تنزيه، لا نهى عزيمة تحریم، ومذهب أصحابنا أنه مكروه ليس بحرام لهذا الحديث. قال القاضي: قال جمهور العلماء: يمنع من اتباعها. وأجازه علماء المدينة، وأجازه مالك، وكرهه للشابة<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الملقن: هذا الحديث حكمه حكم المرفوع إلى النبي ﷺ، لأن النهي لا يجوز أن يضاف إلى غير النبي ﷺ عند الإطلاق.

واعلم أن الصحابي إذا قال أمرنا بكذا، ونهينا عن كذا، أو من السنة كذا وما أشبه ذلك كله مرفوع على الصحيح كما قدمته في الحديث الأول من باب الأذان عند قول أنس رضي الله عنه: ((أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ))، ولا فرق بين أن يقول ذلك في حياة رسول الله ﷺ أو بعده إن كان يحتمل إذا قاله بعده أن يكون الأمر والنهي من أدركه من الخلفاء، لكن احتمال إرادته النبي ﷺ أظهر (٢).

وقال كذلك: قال ابن حبيب: ويكره خروج النساء في الجناز، وإن كن غير نوائح ولا بواكي في جناز أهل الخاصة من ذوي الأقارب وغيرهم. قالوا: وينبغي للإمام أن يمنعهن من ذلك.

(١) شرح النووي (٣/٧).

(٢) الإعلام (٤/٤٦٠).



قال: وكان الحسن يطردهن، فإن لم يرجعن لم يرجع، ويقول: لا ندع حقاً لباطل.

وكان مسروق يحثي في وجوههن التراب.  
وقال النخعي: كانوا إذا خرجوا بالجنائز أغلقوا الأبواب على النساء.

وقال ابن عمر: ليس للنساء في الجنائز نصيب.  
وقال بعض متأخري المالكية: الصواب اليوم الأخذ بقول ابن حبيب، لأن خروجهن يؤدي إلى فتنة وفساد كبير، فينبغي للإمام أن يمنعهن من ذلك (١).



الحديث التاسع والخمسون بعد المائة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ: ((أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدَّمُوهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكُ سُوءَى ذَلِكَ، فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ)).

رواه البخاري (١٣١٥) الجنازة، ومسلم (٩٤٤).

قال ابن الملقن: المراد بالإسراع هنا الإسراع بالميت كما قلناه، فيتضمن الأمر بحمله إلى قبره، وهو فرض كفاية.

وقيل: المراد به الإسراع بتجهيزه بعد موته لئلا يتغير، والأول أظهر وعليه الجمهور، وقال النووي: والثاني باطل مردود بقوله عليه الصلاة والسلام: ((فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ)).

وقال القرطبي: لا يبعد أن يكون كل واحدٍ منهما مطلوباً، إذ مقتضاه مطلق الإسراع فإنه عليه الصلاة والسلام لم يقيده بقيد.

وقال الفاكهي: ما رده النووي جمود على ظاهر لفظ الحديث، وإلا فيحتمل حمله على المعنى، فإنه قد يعبر بالحمل على الظهر أو العنق عن المعاني دون الذوات، فيقال حمل فلان على ظهره أو على عنقه ذنباً أو نحو ذلك، ليكون المعنى في قوله عليه الصلاة والسلام: ((فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ))، إنكم تستريحون من نظر من لا خير فيه، أو من مجالسته ونحو ذلك، فلا يكون في الحديث دليل على رد قول هذا القائل، ويقوي هذا الاحتمال أن كل حاضري الميت لا يحملونه، وإنما يحمله القليل منهم، لاسيما اليوم فإنما يحمله في الغالب من لا تعلق له به (١).

وقال الحافظ: قوله: ((أَسْرِعُوا)) نقل ابن قدامة أن الأمر فيه للاستحباب بلا خلاف بين العلماء، وشذ ابن حزم فقال بوجوبه، والمراد بالإسراع شدة المشي، وعلى ذلك حمله بعض السلف، وهو قول الحنفية. قال صاحب الهداية: ويمشون بها مسرعين دون الخشب. وفي المبسوط: ليس فيه شيء مؤقت، غير أن العجلة أحب إلى أبي حنيفة، وعن الشافعي والجمهور المراد بالإسراع ما فوق سجية المشي المعتاد، ويكره الإسراع الشديد. ومال عياض إلى نفي الخلاف فقال: من استحبه أراد الزيادة على المشي المعتاد، ومن كرهه أراد الإفراط فيه كالرمل، والحاصل أنه يستحب الإسراع لكن بحيث لا ينتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت، أو مشقة على الحامل، أو المشيع، لئلا ينافي المقصود من النظافة وإدخال المشقة على المسلم.

قال القرطبي: مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن، ولأن التباطؤ ربما أدى إلى التباهي والاختيال (١).

وقال ابن الملقن: فيه إكرام أهل الخير والصلاح إذا ماتوا بالمبادرة إلى الوصول إلى جزاء ما قدموه من الأعمال الصالحة، وجزاؤها من فضل الله ورحمته.

- فيه تقليل مصاحبة أهل الشر إلا فيما شرع بسببهم من بعد موتهم لبعدهم عن رحمة الله فلا مصلحة في مصاحبتهم، وكذا ينبغي اجتناب مصاحبة أهل البطالة، وغير الصالحين (٢).



(١) فتح الباري (٣/ ٢١٩).

(٢) الإعلام (٤/ ٤٧٢).

الحديث الستون بعد المائة:

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفَاسِهَا فَقَامَ وَسَطُهَا.  
رواه البخاري (١٣٣١) الجناز، ومسلم (٩٦٤) الجنائز.

راوي الحديث: سمرة بن جندب رضي الله عنه. اختلف في كنيته، فقيل: أبو سعيد، وقيل أبو عبد الرحمن، وقيل أبو عبد الله، سكن البصرة، وكان زياد يستخلفه عليها ستة أشهر، وعلى الكوفة ستة أشهر، فلما مات زياد كان على البصرة فأقره معاوية عليها عامًا ثم عزله، وكان عظيم الأمانة، صدوق الحديث، يحب الإسلام وأهله، مات سنة ثمان وخمسين، وقيل تسع، وقيل ستين، بالبصرة، روى له عن النبي ﷺ ١٢٣ حديثًا.

قال ابن دقيق العيد: الحديث يدل على أن القيام عند وسط المرأة، والوصف الذي ورد في الحديث وهو كونها ماتت في نفاسها - وصف غير معتبر بالاتفاق، وإنما هو حكاية أمر واقع، وأما وصف كونها امرأة فهل هو معتبر أم لا من الفقهاء من ألغاه، وقال: يقام عند وسط الجنازة، يعني مطلقًا، ومنهم من اعتبره، وقال: يقام عند رأس الرجل وعجيزة المرأة، وذكره بعض مصنفي أصحاب الشافعي، أو اتفقوا عليه، وقد قيل إن سبب ذلك أن النساء لم يكن يسترن في ذلك الوقت بما يسترن به اليوم، فقيام الإمام عند عجيزتها كالستره لها من خلفه. (١)

وقال الصنعاني: هذا وقد ورد به النص فإنه أخرج أحمد، وابن ماجه، والترمذي، وأبوداود عن أبي غالب الخياط قال: شهدت أنس بن

مالك صلى على جنازة رجل فقام عند رأسه، فلما رفعت أتى بجنازة امرأة فصلى عليها فقام وسطها، وفيها العلاء بن يزيد العدوي، فلما رأى اختلاف قيامه على الرجل والمرأة. قال يا أبا حمزة، هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم من الرجل حيث قمت، ومن المرأة حيث قمت؟ قال: نعم (١).

وقال العلامة ابن باز رحمه الله: وإسناده جيد، وهو حجة قائمة على التفرقة بين الرجل والمرأة في الموقف، ودليل على أن السنة الوقوف عند رأس الرجل، ووسط المرأة، والله أعلم (٢).

قال العلامة عبدالله آل بسام:

فائدة: وإذا اجتمع جنائز فيكفيهن صلاة واحدة.

فإن كانوا نوعاً واحداً قدم إلى الإمام أفضلهم بعلم، أو تقى، أو سن. وإن كانوا رجالاً ونساء قدم الرجال على النساء.

والصلاة على الجنازة شفاعة من المصلين للميت، فينبغي إخلاص الدعاء، وإحضار القلب، لعل الله أن يتجاوز عنه، ويمحو عنه ذنوبه عند خروجه من الدنيا (٣).



(١) العدة (٣/ ٢٥٢).

(٢) حاشية فتح الباري (٣/ ٢٤٠).

(٣) تيسر العلام (١/ ٣١٨).

الحديث الحادي والستون بعد المائة: عن أبي موسى عبد الله بن قيس رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرِيٌّ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ، وَالشَّاقَّةِ.  
رواه البخاري (١٢٩٦) الجناز، ومسلم (١٠٤) الإيمان.

قال المصنف:

الصالقة التي ترفع صوتها عند المصيبة.

قال الحافظ:

قوله: (الصالقة) بالصاد المهملة والقاف أي التي ترفع صوتها بالبكاء، ويقال فيه بالسین المهملة بدل الصاد، ومنه قوله تعالى: ﴿سَلِّقُوا كُم بِاللِّسْنَةِ حَدَادٍ﴾ [الأحزاب: ١٩].

وعن ابن الأعرابي: الصلق ضرب الوجه، حكاه صاحب المحكم، والأول أشهر، والحالقة التي تحلق رأسها عند المصيبة، والشاقة التي تشق ثوبها.

ولفظ أبي صخرة عند مسلم: ((أَنَا بَرِيٌّ مِمَّنْ خَلَقَ وَخَلَقَ وَخَرَقَ))؛ أي: خلق شعره، وسلق صوته -؛ أي: رفعه - وخرق ثوبه (١).

قال ابن الملتن: كأن براءته عليه الصلاة والسلام من هؤلاء من باب قوله: ((مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا)) (٢) ونحوه؛ أي: ليس من أهل سنتنا، ولا من المهتدين بهدينا، فالمراد المبالغة في الزجر، وليس المراد به الخروج من الدين، كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

(١) فتح الباري (٣/ ١٩٨).

(٢) رواه مسلم (١٠٢) الإيمان.

﴿التوبة: ٤﴾، فإن الشرك كفر، والمعاصي سواء ليست بكفر عند أهل السنة.

قال النووي: ويجوز أن يراد به ظاهره، وهو البراءة من فاعل هذه الأمور ولا يقدر فيه حذف، وأصل البراءة الانفصال.  
ثم قال: هذا القول منه ﷺ دليل على تحريم هذه الأفعال، لإشعارها بالسخط لقضاء الله تعالى وقدره، وذلك كبيرة من كبائر الذنوب، حيث اقتضى فعل هذه الأشياء التبريء من فاعلها ولعنه وخروجه من طريقة المصطفى ﷺ، وإن اعتقد معتقد حل فعلها كان كافراً (١).



الحديث الثاني والستون بعد المائة:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرَ بَعْضُ نِسَائِهِ كَنِيْسَةً رَأَيْنَهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا: مَارِيَّةُ، وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ أَتَتَا أَرْضَ الْحَبَشَةِ - فَذَكَرْنَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرِ فِيهَا فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: ((أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنُوا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوْرَ، أُولَئِكَ شَرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ)).

رواه البخاري (١٣٤١) الجناز، ومسلم (٥٢٨) المساجد.

قال ابن دقيق العيد: فيه دليل على تحريم مثل هذا الفعل، وقد تظاهرت دلائل الشريعة على المنع من التصوير والصور، ولقد أبعد غاية البعد من قال: إن ذلك محمول على الكراهة، وأن هذا التشديد كان في ذلك الزمان لقرب عهد الناس بعبادة الأوثان.

وهذا الزمان حيث انتشر الإسلام وتمهدت قواعده لا يساويه في هذا المعنى، فلا يساويه في هذا التشديد - هذا أو معناه، وهذا القول عندنا باطل قطعاً، لأنه قد ورد في الأحاديث الإخبار عن أمر الآخرة بعذاب المصورين، وأنهم يقال لهم: ((أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ))، وهذه علة مخالفة لما قاله هذا القائل، وقد صرح بذلك في قوله عليه السلام: ((الْمُشَبَّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ))، وهذه علة عامة مستقلة مناسبة لا تخص زماناً دون زمان، وليس لنا أن نتصرف في النصوص المتظاهرة المتضافرة بمعنى خيالي يمكن أن يكون هو المراد مع اقتضاء اللفظ التعليل بغيره وهو التشبه بخلق الله.



وقوله الصلوة: ((بُنُوا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا))، إشارة إلى المنع من ذلك، وقد صرح به الحديث الآخر: ((لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اخْتَدُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ لِلَّهِمْ لَا تَجْعَلُ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ)) (١) (٢). وقال الصنعاني: لقد صدق وجعل بعد اللعن والإخبار بأنه أشد الناس عذاباً من ستروح لهذا القائل، وقد أصاب الشارح بقوله: ((إنه قول باطل قطعاً)).

قال النووي: تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم، وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه هذا الوعيد الشديد، وسواء صنعه فيما يمتنهن أو غيره، فصنعتة حرام بكل حال، وسواء كان في ثوب، أو بساط، أو دراهم، أو دنانير، أو فلس، أو إناء، أو حائط، أو غيرها.

قال النووي: وذهب السلف إلى أن الممنوع ما كان له ظل وأما ما لا ظل له فلا بأس باتخاذ مطلقاً، وهو مذهب باطل، فإن الستر الذي أنكره النبي ﷺ كانت الصورة فيه بلا ظل بغير شك ومع ذلك أمر بنزعه.

قال الحافظ ابن حجر: ويؤيد التعميم فيما له ظل وفيما لا ظل له ما أخرجه أحمد من حديث علي ﷺ أن النبي صلى الله عليه وسلم وآله قال: ((أَيُّكُمْ يَنْطَلِقُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَا يَدْعُ بِهَا وَثَنًا إِلَّا كَسَرَهُ وَلَا صُورَةً إِلَّا طَمَسَهَا)) (٣)، الحديث وفيه: ((مَنْ عَادَ إِلَى صَنْعَةِ شَيْءٍ مِنْ هَذَا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ)).

(١) أخرجه البخاري (١٢٦٥)، (١٣٢٤)، (٣٢٦٧)، ومسلم (٥٢٩). وقول (( اللهم لا تجعل قبري.... )) أخرجه مالك في الموطأ (٤١٤)، صحيحه الشيخ الألباني رحم الله في المشكاة (٧٥٠).

(٢) إحكام الأحكام (٣/ ٢٥٤-٢٥٨).

(٣) ضعيف: أخرجه أئمة في المسند (٨٧/ ١) وضعفه الشيخ الألباني - رحمه الله - في غاية المرام (١٤٤).

قال ابن العربي: وحاصل ما في اتخاذ الصور أنها إذا كانت ذوات أجسام فحرام بالإجماع، وإذا كانت رقماً فأربعة أقوال: الأول يجوز مطلقاً على ظاهر قوله ﷺ في حديث أبي هريرة: ((إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ))، الثاني: المنع مطلقاً حتى الرقم في الثوب، الثالث: إذا كانت الصورة بأقية الهيئة قائمة الشكل حرم، وإن قطع الرأس أو تفرقت الأجزاء جاز، قال: هذا هو الأصح. الرابع: إذا كانت فيما يمتهن جاز، وإن كان معلقاً حرم. انتهى.

قلت: والحديث الذي أشار إليه في الرقم هو ما أخرجه النسائي وغيره عن بشر ابن سعيد عن عبيدة عن سفيان قال: دخلت أنا وأبو سلمة بن عبد الرحمن على زيد بن خالد نعوذه، فوجدنا عنده نمرقتين فيهما تصاوير، فقال أبو سلمة: أليس قد نهينا؟ وذكر الحديث؛ أي: حديث تحريم التصوير؛ فقال زيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ))، قال النووي: الجمع بين الأحاديث بأن المراد باستثناء الرقم في الثوب ما كانت الصورة فيه من غير ذوات الروح، كصورة الشجر ونحوها. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر: ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهي، كما يدل له حديث أبي هريرة الذي في السنن، وصححه الترمذي وابن حبان ولفظه: ((أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: أَتَيْتُكَ الْبَارِحَةَ فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ عَلَى الْبَابِ تَمَائِيلٌ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامٌ سَتَرَفِيهِ تَمَائِيلٌ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ، فَمُرَّ بِرَأْسِ التَّمَائِيلِ الَّذِي عَلَى بَابِ الْبَيْتِ يَقْطَعُ فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ، وَمُرَّ بِالسَّتْرِ فَلْيَقْطَعْ فَلْيُجْعَلْ مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ مَبْنُودَتَيْنِ تُوْطَانِ، وَمُرَّ بِالْكَلْبِ فَلْيُخْرِجْ)) (١) وفي رواية النسائي: ((إِمَّا أَنْ يَقْطَعَ رَأْسَهَا، أَوْ يَجْعَلَ بِسَاطًا يُوْطَانِ)) (٢) انتهى.

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٨٠٦)، وابن حبان (١٣/١٦٥)، وصححه الشيخ الألباني.

(٢) صحيح: أخرجه النسائي (٦٣٦٥)، وصححه العلامة الألباني.

واعلم أن هذا كله في تصوير ذوات الروح، وأما تصوير ما لا روح فيه كالشجر، فإنه أجازته الجمهور (١).  
فائدة في حكم لعب الأطفال:

قال الشيخ محمد بن إبراهيم في فتاويه (١ / ١٨٠): ومن زعم أن لعب عائشة - رضي الله عنها - صور حقيقية لذوات الأرواح فعليه إقامة الدليل، ولن يجد إلى ذلك سبيلاً فإنها ليست منقوشة، ولا منحوتة، ولا مطبوعة من المعادن المنطبقة، ولا نحو ذلك.

بل الظاهر أنها من عهن، أو قطن، أو خرق، أو قصته، أو عظم مربوط في عرضه عوداً معترضاً بشكل يشبه الموجود في أيدي البنات الآن في البلاد العربية البعيدة عن التمدن والحضارة مما لا يشبه الصورة المحرمة إلا بنسبة بعيدة جداً، لما في صحيح البخاري من أن الصحابة يصومون أولادهم، فإذا طلبوا الطعام أعطوهم اللعب من العهن يعللونهم بذلك.. الخ.

وقال أيضاً: نعم يختلف حكم هذه الحادثة الجديدة عن حكم لعب عائشة - رضي الله عنها - لما في هذه الحادثة الجديدة من حقيقة التمثيل، والمضاهاة والمشابهة بخلق الله تعالى، لكونها صوراً تامة بكل اعتبار، ولها من المنظر الأنيق، والصنع الدقيق، والرونق الرائع، ما لا يوجد مثله، ولا قريب منه في الصورة التي حرمتها الشريعة المطهرة، وتسميتها لعباً وصغر أجسامها لا يخرجها عن أن تكون صوراً، إذ العبرة بحقائقها، لا بأسمائها، فكما أن الشرك شرك وإن سماه صاحبه اهتشافاً

وتوسلاً، والخمر خمر وإن سهاها صاحبها نبيذاً، فهذه صور حقيقة وإن سهاها صانعوها لعب أطفال.

وفي الحديث: ((يَجِيءُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْخُمَرَ وَيُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا)) (١) - مجلة البحوث العلمية (١١ / ٢٦٣).

وسياتي الكلام على تحريم إقامة المساجد على القبور في شرح الحديث المقبل إن شاء الله تعالى.



(١) أخرجه البخاري في مصنفه (٩ / ٢٣٤).

الحديث الثالث والستون بعد المائة:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ: ((لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ)).

قَالَتْ: ((وَلَوْلَا ذَلِكَ لَابْرَزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا)).

رواه البخاري (١٣٣٠) الجنايز، ومسلم (٥٣٠) (٢١)

المساجد.

قال النووي رحمه الله: قال العلماء: إنما نهى النبي ﷺ عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجداً خوفاً من المبالغة في تعظيمه والافتتان به، فربما أدى ذلك إلى الكفر، كما جرى لكثير من الأمم الخالية، ولما احتاجت الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والتابعون إلى الزيادة في مسجد رسول الله ﷺ حيث كثر المسلمون وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه، ومنها حجرة عائشة رضي الله عنها مدفن رسول الله ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، بنوا على القبر حيطاناً مرتفعة مستديرة حوله، لئلا يظهر في المسجد فيصلي إليه العوام، ويؤدي إلى المحذور، ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين، وحرفوهما حتى التقيا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر، ولهذا قال في الحديث: ((وَلَوْلَا ذَلِكَ لَابْرَزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا))، والله تعالى أعلم بالصواب (١).

قال ابن الملقن ما ملخصه:

قولها: أنه عليه الصلاة والسلام - قال (( فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ ))، فيه تنبيه على ما كانت الصحابة تعتمد من الأخذ بالآخر من قوله وفعله، فنبهت على أن ذلك ليس من أمره المتقدم، بل هو من المتأخر عند موته، وكذا حديث جندب الذي قدمناه في الحديث قبله.

- اللعن هو الطرد والإبعاد، فاللعنة من العباد الطرد، ومن الله العذاب، والإبعاد عن الرحمة.

- فيه لعن اليهود والنصارى غير المعينين، وهو إجماع، سواء أكان لهم ذمة، أم لم يكن، لبحودهم الحق وعداوتهم الدين وأهله. واختلف في لعن المعين منهم، والجمهور على المنع لأن حاله عند الوفاة لا تعلم، وقد شرط الله في ذلك الوفاة على الكفر بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [البقرة: ١٦١] وأما ما روى أنه - عليه الصلاة والسلام - لعن قومًا بأعيانهم إنما كان ذلك لعلمه بمآلهم.

ويباح لعن كل من جاهر بالمعاصي، كشراب الخمر، وأكلة الربا، والظلمة، والسراق، والمصورين، والزناة، ومن يتشبه من النساء بالرجال، وعكسه، إلى غير ذلك مما ورد في الحديث لعنه.

أما لعن العاصي المعين فادعى ابن العربي أنه لا يجوز لعنه اتفاقاً للحديث الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام أتى بشارب مراراً، فقال بعض من حضر: لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به، فقال عليه الصلاة والسلام: (( لَا تَكُونُوا عَوْنًا لِلشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ )) (١) فجعل له حرمة الأخوة، وهذا يوجب الشفقة. (٢)

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/٤٣٨)، والحاكم في المستدرک (٤/٤٢٤) ومصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (١٦٣٨).

(٢) الإعلام (٤/٥١٠، ٥٠٧).

وقال كذلك: يؤخذ منه أيضًا تحريم بناء المسجد على القبور مطلقًا، لأنه إذا منع من بنائها على قبور الأنبياء وهم أرفع البشر درجة فمن دونهم أولى.

يؤخذ منه أيضًا تعظيم الربوبية كما أسلفناه، وتحريم تعاطي الأسباب المؤدية إلى المشاركة لها في ذلك، بل إن اعتقد جواز ذلك فهو كفر.

- فيه تحريم الصلاة إلى القبور وإن لم يقصد تعظيمها، وأما الشافعية فجزموا بالكراهة والحديث الصحيح السالف: ((لا تُصَلُّوا إليها)) ظاهر في التحريم (١).

قال الحافظ: قوله: ((لَا بُرْزَ قَبْرُهُ))؛ أي: لكشف قبر النبي ﷺ، ولم يتخذ عليه الحائل والمراد إلا من خارج بيته، وهذا قالته عائشة قبل أن يوسع المسجد النبوي، ولهذا لما وسع المسجد جعلت حجرها مثلثة الشكل محددة حتى لا يتأتى لأحد أن يصلي إلى جهة القبر مع استقبال القبلة (٢).



(١) الإعلام (٤/ ٥٢٠-٥٢١).

(٢) فتح الباري (٣/ ٢٣٨).

الحديث الرابع والستون بعد المائة:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: ((لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ)).  
رواه البخاري (١٢٩٤) الجنايز، ومسلم (١٠٣) الإيمان.

قال الحافظ: قوله: ((لَيْسَ مِنَّا))؛ أي: من أهل ستننا وطريقتنا، وليس المراد به إخراجه عن الدين، ولكن فائدة إيراده بهذا اللفظ المبالغة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك، كما يقول الرجل لولده عند معاتبته: لست منك ولست مني، أي ما أنت على طريقي.

وقال الزين بن المنير ما ملخصه: التأويل الأول يستلزم أن يكون الخبر إنما ورد عن أمر وجودي، وهذا يصابن كلام الشارع عن الحمل عليه، والأولى أن يقال المراد أن الواقع في ذلك يكون قد تعرض لأن يهجر ويعرض عنه، فلا يختلط بجماعة السنة، تأديباً له على استصحابه حال الجاهلية التي قبحها الإسلام، فهذا أولى من الحمل على ما لا يستفاد منه قدر زائد على الفعل الموجود. وحكي عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويله، ويقول: ينبغي أن يمسك عن ذلك ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر، وقيل: المعنى ليس على ديننا الكامل، أي أنه جزء من فرع من فروع الدين وإن كان معه أصلة.

قال: وهذا يدل على تحريم ما ذكر من شق الجيب وغيره، وكان السبب في ذلك ما تضمنه ذلك من عدم الرضا بالقضاء، فإن وقع التصريح بالاستحلال مع العلم بالتحريم أو التسخط مثلاً بما وقع؛ فلا مانع من حمل النفي على الإخراج من الدين.



قوله: ((لَطَمَ الْخُدُودَ)) خص الخد بذلك لكونه الغالب في ذلك، وإلا فضرب بقية الوجه داخل في ذلك.

قوله: ((وَشَقَّ الْجُيُوبَ)) جمع جيب، وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس، والمراد بشقه إكمال فتحه إلى آخره، وهو من علامات التسخط.

قوله: ((وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ)) في رواية مسلم بدعوى أهل الجاهلية، أي من النياحة ونحوها، وكذا الندبة، كقولهم: واجبلاه، وكذا الدعاء بالويل والثبور. (١)

وقال ابن الملقن: فيه تحريم ضرب الوجه؛ لأنه إذا حرم البعض فالكل بطريق الأولى مع أن في الوجه ما هو أفضل من الخد.  
- فيه تحريم إفساد المال، أو تنقيصه خصوصاً عند السخط والجزع.

- فيه تحريم ما كانت الجاهلية تفعله، لأنه إذا حرم مثل ما ذكر عند المصائب مع أن فاعل ذلك كالمكره عليه طبعاً فغيره من الأمور الاختياريات من فعلهم الذي قرر الشرع عدم فعلها أولى بالتحريم (٢).



(١) باختصار من فتح الباري (٣/ ١٩٥-١٩٦).

(٢) الإعلام (٤/ ٥٢٦).

الحديث الخامس والستون بعد المائة:  
 عن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ))  
 قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: ((مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ)).  
 رواه البخاري (١٣٢٥) الجناز، ومسلم (٩٤٥) الجناز.

قال ابن دقيق العيد: فيه دليل على فضل شهود الجنازة عند الصلاة وعند الدفن، وأن الأجر يزداد بشهود الدفن مضافاً إلى شهود الصلاة، وقد ورد في الحديث: اتباعها من عند أهلها. و((القيراط)) تمثيل لجزء من الأجر ومقدار منه؛ وقد مثله في الحديث بأن: ((أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ))، وهو من مجاز التشبيه، تشبيهاً للمعنى العظيم بالجسم العظيم (١).

وقال الصنعاني: وقد ورد في الحديث: ((اتَّبَاعِهَا مِنْ أَهْلِهَا))، واعلم أنه قد أخذ من لفظ الاتباع في هذا الحديث وغيره أن المشي - وراء الجنازة أفضل من أمامها، لأن ذلك هو حقيقة الاتباع حساً، وهو قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، والحنفية، والأوزاعي. وقال الثوري هما سواء. وذهب جماهير العلماء إلى أن المشي أمامها أفضل، وحملوا الاتباع المذكور على الاتباع المعنوي، وهو المصاحبة لها فيكون أعم من أمامها أو خلفها أو غير ذلك. قال ابن المنذر: إنه ثبت أنه ﷺ، وأبا بكر، وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة.

قلت: بعد ثبوته لم يبق للخلاف مجال في الأفضلية (١).

وقال ابن الملقن: مقصود الحديث أن من صلى على جنازة كان له مقدار عظيم من الثواب والأجر، فإن اتبعها بعد أن صلى عليها حتى تدفن كان له حظان عظيمان من ذلك، إذ قد عمل عملين الصلاة، وكونه معها حتى تدفن.

فإن قيل فظاهر قوله عليه الصلاة والسلام: ((وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ)) ما يقتضي أن القيراطين يحصلان بشهودها وهو اتباعها ودفنها فيكون حينئذٍ له بالصلاة والاتباع والدفن ثلاثة قراريط. فالجواب أن هذا مردود برواية البخاري السالفة التي أوردناها، فإنها صريحة في أن المجموع بالصلاة والاتباع وحضور الدفن قيراطان، وبه صرح جماعة من العلماء، منهم أبو الحسن علي بن عمر القزويني، وابن الصباغ من الشافعية، ومثل هذا ما جاء في الصحيح: ((مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ، فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ، فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ)). (٢).

وقال كذلك: في الحديث استحباب شهود الميت من حين غسله وتكفينه، واتباعه بالصلاة عليه إلى حين يفرغ من دفنه، ولا شك أن النفوس لما كانت لاهية بالحياة الدنيا وزينتها شرع لها ما يلهيها عن ذلك لشهود الجنائز ورغبت في ذلك بالأجور والثواب ليكون أتقى لها وأزكى، وأبعد لها عما اشتغلت به، فينبغي أن يستعمل في ذلك كله الآداب الشرعية من السكينة والوقار، وعدم الجبرية والاستكبار،

(١) العدة (٣/ ٢٦٦).

(٢) الإعلام (٤/ ٥٣١-٥٣٢). رواه مسلم (٦٥٦).

والحديث فيما يلهمي عن ذلك من المحظور والمباح شرعاً في ظاهره وباطنه، ولا يغفل عما يجب عليه في ذلك كله (١).



## كتاب الزكاة

الحديث السادس والستون بعد المائة:

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ - حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ -: ((إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خُمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فتردُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ)).

رواه البخاري (١٤٦٩) الزكاة، ومسلم (١٩) الإيمان.

قوله: ((كتاب الزكاة)).

قال ابن دقيق العيد: ((الزكاة في اللغة لمعنيين: أحدهما النماء، والثاني الطهارة)).

فمن الأول قولهم: زكا الزرع، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَتَزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] أما بالاعتبار الأول فيمعنى أن يكون إخراجها سبباً للنماء في المال، كما صح: ((مَا نَقَصَ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ))، ووجه الدليل منه أن النقصان محسوس بإخراج القدر الواجب فلا يكون غير ناقص إلا بزيادة تبلغه إلى ما كان عليه على المعنيين جميعاً، أعني المعنوي والحسي في الزيادة.

وأما بالمعنى الثاني: فلأنها طهارة للنفس من رذيلة البخل، أو لأنها تطهر من الذنوب (١).

وقال ابن الملقن: وهي في الشرع اسم لما يخرج من المال طهارة له. وشرعت لمصلحة الدافع طهارة له، وتضعيفاً لأجره، ولمصلحة الأخذ سداً لخلته.

وأفهم الشرع أنها وجبت للمساواة، وأنها لا تكون إلا في مال له بال، وهو النصاب، ثم جعلها في الأموال النامية، وهي العين، والزرع، والماشية.

واختلفوا فيما سواها كالعروض. والجمهور على الوجوب فيها، خلافاً لداود مستدلاً بالحديث الآتي: ((لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ)).

وحمله الجمهور على ما كان للقنية كما ستعلمه في الباب، وحدد الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل المواساة. فنصاب الفضة خمس أواق: وهي مائتا درهم بنص الحديث والإجماع. وأما الذهب فعشر ون مثقالاً بنص الحديث، والإجماع أيضاً، وإن كان فيه خلاف شاذ. وأما الزرع والثمار والماشية فنصبها معلومة.

ورتب الشرع مقدار الواجب بحسب المؤنة والتعب في المال، فأعلاها وأقلها تعباً الركاز وفيه الخمس لعدم التعب فيه، ويليه الزرع والثمر، فإن سقي بماء السماء ونحوه ففيه العشر، وإلا فنصفه، لأن في الأول التعب من طرفين، والثاني من طرفين. ويليه الذهب والفضة والتجارة ففيها ربع العشر، لأنه يحتاج إلى العمل فيه جميع السنة ويليه

(١) باختصار من أحكام الأحكام (٢٩/٣ - ٢٧١).

الماشية فإنه يدخلها الأوقاص، بخلاف الأنواع السابقة فالمأخوذ إذن الخمس، ونصفه، وربعه، وثمانه، وهذا من حسن ترتيب الشريعة وهو التدرج في المأخوذ (١)(٢).

قوله ﷺ: ((إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ..)) الحديث.  
بواب له البخاري رحمه الله: ((باب أخذ الصدقة من الأغنياء، وترد في الفقراء حيث كانوا)).

قال الحافظ ما ملخصه: قال الإسماعيلي: ظاهر حديث الباب أن الصدقة ترد على فقراء من أخذت من أغنيائهم. وقال ابن المنير: اختار البخاري جواز نقل الزكاة من بلد المال لعموم قوله: ((فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ))؛ لأن الضمير يعود على المسلمين فأبي فقير منهم ردت فيه الصدقة في أي جهة كان فقد وافق عموم الحديث. انتهى.

والذي يتبادر إلى الذهن من هذا الحديث عدم النقل، وأن الضمير يعود على المخاطبين فيختص بذلك فقراؤهم، لكن رجح ابن دقيق العيد الأول.

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة، فأجاز النقل الليث، وأبو حنيفة، وأصحابهما، ونقله ابن المنذر على الشافعي واختاره. والأصح عند الشافعية والمالكية، والجمهور ترك النقل فلو خالف ونقل أجزاء عند المالكية على الأصح ولم يجزئ عند الشافعية على الأصح إلا إذا فقد المستحقون لها، ولا يبعد أنه اختيار البخاري، لأن قوله: حيث

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٥).

(٢) الإعلام (١٠، ١١/٥).

كانوا، يشعر بأنه لا ينقلها عن بلدٍ وفيه من هو متصف بصفة الاستحقاق (١).

وقال النووي رحمه الله: وفي هذا الحديث قبول خبر الواحد، ووجوب العمل به، وفيه أن الوتر ليس بواجب، لأن بعث معاذ إلى اليمن كان قبل وفاة النبي ﷺ بقليل بعد الأمر بالوتر والعمل به. وفيه أن السنة أن الكفار يدعون إلى التوحيد قبل القتال. وفيه أنه لا يحكم بإسلامه إلا بالنطق بالشهادتين، وهذا مذهب أهل السنة كما قدمنا بيانه في أول كتاب الإيمان. وفيه أن الصلوات الخمس تجب في كل يوم وليلة. وفيه بيان عظم تحريم الظلم، وأن الإمام ينبغي أن يعظ ولاته ويأمرهم بتقوى الله تعالى، ويبالغ في نهيمهم عن الظلم، ويعرفهم قبح عاقبته. وفيه أنه يحرم على الساعي أخذ كرائم المال في أداء الزكاة، بل يأخذ الوسط ويحرم على رب المال إخراج شر المال. وفيه أن الزكاة لا تدفع إلى كافر، ولا تدفع أيضًا إلى غني من نصيب الفقراء، واستدل به الخطابي وسائر أصحابنا على أن الزكاة لا يجوز نقلها عن بلد المال لقوله: ((فَرُدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ))، وهذا الاستدلال ليس بظاهر؛ لأن الضمير في فقرائهم محتمل لفقراء المسلمين، وفقراء أهل تلك البلدة أو الناحية، وهذا الاحتمال أظهر، واستدل بعضهم على أن الكفار ليسوا بمخاطبين بفروع الشريعة من الصلاة، والصوم، والزكاة، وتحريم الزنا، ونحوها، لكونه ﷺ قال: ((فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ))، فدل على أنهم إذا لم يطيعوا لا يجب عليهم، وهذا الاستدلال ضعيف، فإن المراد أعلمهم أنهم مطالبون بالصلوات وغيرها في الدنيا، والمطالبة في الدنيا لا تكون إلا بعد الإسلام،



وليس يلزم من ذلك أن لا يكونوا مخاطبين بها يزداد في عذابهم بسببها في الآخرة، ولأنه ﷺ رتب ذلك في الدعاء إلى الإسلام، وبدأ بالأهم فالأهم، ألا تراه بدأ بالصلاة قبل الزكاة، ولم يقل أحداً أنه يصير مكلفاً بالصلاة دون الزكاة، والله أعلم.

ثم اعلم أن المختار أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة المأمور به والمنهي عنه، هذا قول المحققين والأكثرين، وقيل: ليسوا مخاطبين بها، وقيل: مخاطبون بالمنهي دون المأمور، والله أعلم (١).



الحديث السابع والستون بعد المائة:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيمَا دُونَ خُمْسٍ ذُوْدٌ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيمَا دُونَ خُمْسَةٍ أَوْسُقٌ صَدَقَةٌ)).

رواه البخاري (١٤٤٧) الزكاة، ومسلم (٩٧٩) الزكاة.

قوله ﷺ: ((لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ)).

أَوَاقٍ مفردها أوقية، والأوقية تعادل أربعين درهماً.

قال الحافظ: لم يخالف في أن نصاب الزكاة مائتا درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة إلا ابن حبيب الأندلسي، فإنه انفرد بقوله: إن كل أهل بلد يتعاملون بدراهمهم.

واستدل بهذا الحديث على عدم الوجوب فيما إذا نقص من النصاب ولو حبة واحدة، خلافاً لمن سامح بنقص يسير، كما نقل عن بعض المالكية (١).

وقال ابن الملقن: لم يذكر في الحديث الذهب، لأن غالب تصرفهم بالورق، وقد ذكر الذهب في غير هذا الحديث في ((صحيح ابن حبان))، و((الحاكم))، وغيرهما وفي ((صحيح البخاري)) (٢)، من حديث أنس: ((وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ)) وهي الفضة. وقيل: يشمل الذهب أيضاً، وقام الإجماع على وجوب الزكاة في عشرين مثقالاً منه. قال في هامش الإعلام:

(١) فتح الباري (٣/ ٣٦٥، ٣٦٤) باختصار.

(٢) برقم (١٣٨٦).

الأوقية تساوي = ١٢٧ غرامًا.  
الأوقية أيضًا تساوي: ٤٠ غرامًا.  
النش نصف الأوقية: ٦٣ر٤ غرامًا.  
الدرهم يساوي = ٣ر١٧٥ غرامًا.  
النواة تساوي = ١٦ غرامًا تقريبًا.  
فيكون نصاب الذهب ٩٦ غرامًا، ونصاب الفضة ٦٤٢ غرامًا  
عند الجمهور، و٧٠٠ عند الحنفية (١).  
وقال ابن الملقن: اختلف العلماء فيما إذا ملك بعض نصاب من  
الذهب وبعض نصاب من الفضة هل يضم بعضه إلى بعض بالقيمة؟  
فقال مالك والجمهور كما نقله القرطبي عنهم: يضمنان في إكمال  
النصاب على اختلاف بينهم.  
فمالك وجماعة يراعون الوزن والضم على الأجزاء لا على القيم،  
وينزلون كل دينار منزلة عشرة دراهم على الصرف القديم.  
وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري: يرون ضمها على القيمة في  
وقت الزكاة.  
وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور وداود: لا يضم مطلقًا.  
وزذهب آخرون: إلى أنه يضم إذا كمل من أحدهما نصاب فيضم  
الآخر ويزكي الجميع (٢).  
قوله ﷺ: ((وَلَا فِيهَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ)).

(١) هامش الإعلام (٥/ ٣٢-٣٣) لعبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيخ.

(٢) الإعلام (١/ ٤٠-٤١).

قال النووي: كقوله ((خمس أبعرة، وخمسة جمال وخمس نوق وخمس نسوة))، ثم إن الجمهور على أن الذود ما بين الثلاث إلى العشرة (١).

قال ابن الملقن: ثم اعلم أن رواية الجمهور ((خمس ذود))، ورواية بعضهم: ((خمس ذود)) وكلاهما لرواية مسلم، ولكن الأول أشهر، وهما صحيحان في اللغة فأثبت الهاء لإطلاقه على المذكر والمؤنث، ومن حذفها قال: أراد أن الواحدة منه فريضة (٢). قوله ﷺ: ((وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةٍ أَوْ سُقِيَ صَدَقَةٌ)).

قال ابن الملقن: قال الخطابي: والوسق تمام حمل الدواب النقاله، وهو ستون صاعاً.

وقال غيره: والصاع أربعة أمداد.

والمد: رطل وثلاث بالبغداد (٣).

وقال كذلك: الحديث دال على الوجوب في هذه المحدودات من الدراهم والإبل والحبوب، وعلى عدم الزكاة فيما دون المحدود، ولا خلاف بين العلماء في ذلك إلا ما قاله أبو حنيفة وبعض السلف أنه تجب الزكاة في قليل الحب وكثيره. واستدل له بقوله عليه الصلاة والسلام: ((فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ، وَمَا سُقِيَ بِنَضْحٍ أَوْ دَالِيَةٍ وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ)) (٤)، وهذا عام في القليل والكثير.

(١) شرح النووي (٧/ ٧٢) باختصار.

(٢) الإعلام (٥/ ٤٤).

(٣) الإعلام (٥/ ٤٥-٤٦).

(٤) أخرجه البخاري (١٤١٢)، وأبو داود (١٥٩٦)، والترمذي (٦٣٩).

والجواب عنه بأن المقصود من الحديث بيان قدر المخرج لا قدر المخرج منه وكأنها - والله أعلم - نزعة ظاهرة.

وحكى القاضي عياض عن داود: أن كل ما تداخله الكيل يراعى فيه خمسة أوسق، وما عداه لا يوسق ففي قليله وكثيره الزكاة (١).

وقال كذلك: أجمع العلماء على اشتراط الحول في الماشية والذهب والفضة دون المعشرات، وحديث علي عليه السلام في سنن أبي داود دال على اشتراط الحول في النقدين، وهو حديث صحيح كما قرره القرطبي (٢).




---

(١) الإعلام (٥/ ٤٧-٤٨).

(٢) الإعلام (٥/ ٥١-٥٢).

الحديث الثامن والستون بعد المائة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ)).

رواه البخاري (١٤٦٣)، (١٤٦٤) الزكاة، ومسلم (٩٨٢) الزكاة، وفي لفظ: ((إلا زكاة الفطر في الرقيق)).

هذا لفظ أبي داود (١٥٩٤)، وفي مسلم (٩٨٢) (١٠) الزكاة: ((ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر)).

قال العلامة عبد الله آل بسام: تقدم أن الزكاة مبناها على المساواة والعدل لذا أوجبها الله تعالى في أموال الأغنياء النامية والمعدة للنماء، كالخارج من الأرض، وعروض التجارة.

أما الأموال التي لا تنمو - وهي باقية للقنية والاستعمال - فهذه ليس فيها زكاة على أصحابها. وذلك كمركبه من فرس وبعير وسيارة، وكذلك عبده المعد للخدمة وفرشه، وأوانيهِ المعدة للاستعمال. ولكن يستثنى من ذلك زكاة الفطر للعبد فإنها تجب وإن لم يعد للتجارة، لأنها متعلقة بالبدن لا بالمال (١).

وقال ابن الملقن: هذا الحديث أصل في أن أموال القنية لا تجب زكاتها، لكن قال العلماء: لا يصير المال للقنية إلا بالنية، ولا يصير للتجارة أيضًا إلا بالنية، وزكاته متعلقة بقيمته لا بعينه، فعند عدم النية لها وعدم النص بعدم وجوبها يقتضي أن تجب الزكاة فيه أو يكون مسكوتًا عنه.

وقال أيضًا: الحديث دال بصريحه على عدم وجوبها في عين الخيل والرقيق، وهو مذهب العلماء كافة من السلف والخلف إلا أبا حنيفة وشيخه حماد بن أبي سليمان وزفر فإنهم أوجبوها في الخيل إذا كانت ذكورًا وإناثًا قولًا واحدًا، وإذا انفردت الذكور والإناث فعن أبي حنيفة في ذلك روايتان من حيث إن النماء بالنسل لا يحصل إلا باجتماع الذكور والإناث، وإذا وجبت الزكاة فهو مخير بين أن يخرج عن كل فرس دينارًا، أو يقوّم ويخرج عن كل مائتي درهم خمسة دراهم، فحينئذ وقع الإجماع على عدم وجوبها في عينها، بل بسببها فيخرج من غيرها. واحترزنا أولاً بقولنا: ((في عين الخيل والرقيق)) عن وجوبها في قيمتها إذا كانت للتجارة، وهذا الحديث صريح في الرد عليهم فإنه يقتضي عدم وجوبها في فرس المسلم مطلقًا وفي عين العبد. وقال أيضًا: استدل بهذا الحديث الظاهرية على عدم وجوب زكاة التجارة (١).



الحديث التاسع والستون بعد المائة:  
 عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:  
 ((العَجَمَاءُ جُبَارٌ، وَالْبِشْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ  
 الْخُمْسُ)).

رواه البخاري (١٤٩٩) الزكاة، ومسلم (١٧١٠) الحدود.  
 الجبار: الهدر الذي لا شيء فيه. والعجماء الدابة البهيم.

قال ابن الملقن ما ملخصه:

قوله ﷺ: ((العَجَمَاءُ جُبَارٌ)).

والمراد بجرح العجماء إتلافها، سواء كان بجرح أو بغيره.

قال القاضي عياض: أجمع العلماء على أن جناية البهائم بالنهار لا ضمان فيها إذا لم يكن معها أحدٌ، فإن كان معها راكب أو سائق أو قائد فجمهور العلماء على ضمان ما أتلف، وقال داود وأهل الظاهر: لا ضمان بكل حال إلا أن يحملها الذي هو معها على ذلك أو يقصده.

قال أصحابنا: وسواء كان إتلافها بيدها أو رجلها أو فمها ونحوه فإنه يجب ضمانه في مال الذي هو معها، سواء كان مالكا أو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا أو مودعا أو وكيلًا أو غيره، إلا أن تتلف آدميًا فتجب ديته على عاقلة الذي معها، والكفارة في ماله.

قوله ﷺ: و((وَالْبِشْرُ جُبَارٌ)).

المراد به ما حفره الإنسان حيث يجوز له فما هلك فيها فهو هدر، سواء كان آدميًا أو غيره، مستأجرا كان أو غيره، فإن حفرها في طريق المسلمين، أو في ملك غيره بغير إذنه فتلف بها إنسان وجب ضمانه على



عاقلة حافرها، والكفارة في مال الحافر، وإن تلف بها غير الآدمي وجب ضمانه في مال الحافر.

قوله ﷺ: ((وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ)).

أي إن حفر معدنًا في ملكه أو موات ومربه مار، أو استأجر أجيرًا يعمل فيه فوق وقع عليه فمات فلا شيء عليه (١).  
قوله: ((وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ)).

قال البخاري: قال مالك وابن إدريس: الركاك دفن الجاهلية.  
قال الحافظ: أما قول مالك فرواه أبو عبيد في ((كتاب الأموال)) حدثني يحيى ابن عبد الله بن بكير عن مالك قال: المعدن بمنزلة الزرع تؤخذ منه الزكاة كما تؤخذ من الزرع حتى يحصد، قال: وهذا ليس بركاك، إنما الركاك دفن الجاهلية الذي يؤخذ من غير أن يطلب بهال ولا يتكلف له كثير عمل (٢).

وقال كذلك: وقد تقدم ذكر الاختلاف في الركاك وأن الجمهور ذهبوا إلى أنه المال المدفون، لكن حصره الشافعي فيما يوجد في المواشت، بخلاف ما إذا وجد في طريق مسلوك أو مسجد فهو لقطة، وإذا وجد في أرض مملوكة فإن كان المالك الذي وجده فهو له، وإن كان غيره فإن ادعاه المالك فهو له، وإلا فهو لمن تلقاه عنه إلى أن ينتهي الحال إلى من أحياتك الأرض (٣).

(١) الإعلام باختصار (٥/٦٢-٦٥).

(٢) فتح الباري (٣/٤٢٦).

(٣) فتح الباري (٣/٤٢٧).

وقال أيضاً: ((واختلفوا في مصرفه، فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور: مصرفه مصرف خمس الفيء، وهو اختيار المزني))، وقال الشافعي في أصح قوليهِ مصرفه مصرف الزكاة، وعن أحمد .....  
واتفقوا على أنه لا يشترط فيه الحول، بل يجب إخراج الخمس في الحال (١).

وقال العلامة عبدالله آل بسام:

الركاز قد فارق الزكاة بالأموال الآتية:

- ١- الزكاة لا تخرج إلا من نصاب محدود فما فوقه، أما الركاز فيخرج الخمس من قليله أو كثيره.
- ٢- الركاز يخرج من عينه، أما العروض فتخرج زكاتها نقوداً.
- ٣- الركاز حوله وجوده، أما الزكاة فلها حول محدد معلوم لا تجب قبله.
- ٤- مصرف الزكاة مصرف الفيء في المصالح العامة، والزكاة تصرف في الأوجه الثمانية المعروفة.
- ٥- الركاز فيه الخمس، والزكاة أكثر ما فيها العشر، وأقل ما فيها ربع العشر (٢).



(١) باختصار من فتح الباري (٣/٤٢٨).

(٢) تيسير العلام (١/٣٤١).

الحديث السبعون بعد المائة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَقِيلَ: مَنْعَ ابْنِ جُمَيْلٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ عَمَّ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَا يَنْقِمُ ابْنُ جُمَيْلٍ إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلُمُونَ خَالِدًا، فَقَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا)).

ثم قال: ((يَا عُمَرُ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُو أَبِيهِ؟)).  
رواه البخاري (١٤٦٨) الزكاة، ومسلم (٩٨٣) الزكاة.

قوله ﷺ: ((مَا يَنْقِمُ ابْنُ جُمَيْلٍ إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ تَعَالَى)).  
قال الحافظ: ((مَا يَنْقِمُ)) بكسر القاف؛ أي: ما ينكر أو يكره، وقوله: ((فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ)) إنما ذكر رسول الله ﷺ نفسه لأنه كان سبباً لدخوله في الإسلام، فأصبح غنياً بعد فقره بما أفاء الله على رسوله، وأباح لأئمة من الغنائم، وهذا السياق تأكيد المدح بما يشبه الذم، لأنه إذا لم يكن له عنده إلا ما ذكر من أن الله أغناه فلا عذر له، وفيه التعريض بكفران النعم، وتقريع بسوء الصنيع في مقابلة الإحسان (١).  
قوله ﷺ: ((وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلُمُونَ خَالِدًا، فَقَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)).

قال النووي: قال أهل اللغة: الأعتاد آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها، والواحد عتاد بفتح العين، ويجمع أعتاداً وأعتدة.

ومعنى الحديث: أنهم طلبوا من خالد زكاة أعتاده ظناً منهم أنها للتجارة، وأن الزكاة فيها واجبة، فقال لهم: لا زكاة لكم عليّ، فقالوا للنبي ﷺ إن خالدًا منع الزكاة فقال لهم: إنكم تظلمونه لأنه حبسها ووقفها في سبيل الله قبل الحول عليها فلا زكاة فيها، ويحتمل أن يكون المراد: لو وجبت عليه زكاة لأعطائها ولم يشح بها، لأنه قد وقف أمواله لله تعالى متبرعاً فكيف يشح بواجب عليه؟!.

واستنبط بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة، وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف خلافاً لداود. وفيه دليل على صحة الوقف وصحة وقف المنقول، وبه قالت إلا أبا حنيفة وبعض الكوفيين. وقال بعضهم هذه الصدقة التي منعها ابن جميل وخالد والعباس لم تكن زكاة إنما كانت صدقة تطوع. حكاه القاضي عياض، قال: ويؤيده أن عبد الرزاق روى هذا الحديث، وذكر في روايته أن النبي ﷺ ندب الناس إلى الصدقة، وذكر تمام الحديث.

قال ابن القصار من المالكية: وهذا التأويل أليق بالقصة، فلا يظن بالصحابة منع الواجب. وعلى هذا فعذر خالد واضح لأنه أخرج ماله في سبيل الله فما بقي له مال يحتمل المواساة بصدقة التطوع، ويكون ابن جميل شح بصدقة التطوع فعتب عليه، وقال في العباس: هي على ومثلها معها؛ أي: أنه لا يمتنع إذا طلبت منه. هذا كلام ابن القصار.

وقال القاضي: لكن ظاهر الأحاديث في الصحيحين أنها في الزكاة لقوله: ((بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ))، وإنما كان يبعث في الفريضة، قلت: الصحيح المشهور أن هذا كان في الزكاة لا في صدقة التطوع، وعلى هذا قال أصحابنا وغيرهم.

قوله ﷺ : ((فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا مَعَهَا)) معناه أني تلفت منه زكاة عامين. وقال الذين لا يجوزون تعجيل الزكاة: معناه أنا أؤديها عنه، قال أبو عبيد وغيره: معناه أن النبي ﷺ أخرها عن العباس إلى وقت يساره من أجل حاجته إليها. والصواب أن معناه تعجلتها منه وقد جاء في حديث آخر في غير مسلم: ((إِنَّا تَعَجَّلْنَا مِنْهُ صَدَقَةً عَامَيْنِ)) (١).  
قوله ﷺ : ((فَإِنَّمَا عَمُّ الرَّجُلِ صِنُّ أَبِيهِ)) أي: مثل أبيه فيه تعظيم حق العم (٢).

وقال الحافظ: وفي الحديث بعث الإمام العمال لجباية الزكاة، وتنبه الغافل على ما أنعم الله به من نعمة الغنى بعد الفقر ليقوم بحق الله تعالى عليه، والعتب على منع الواجب، وجواز ذكره في غيبته بذلك، وتحمل الإمام عن بعض رعيته ما يجب عليه، والاعتذار عن بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار به، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (٣).



- 
- (١) حسن: أخرجه ابن خزيمة (٤/٤٨)، والدارقطني في سننه (٢/١٢٤) وحسنه الشيخ الألباني - رحمه الله - في الإرواء (٣/٣٤٨).  
(٢) شرح النووي (٧/٧٩-٨٠).  
(٣) فتح الباري (٣/٣٩٢).

الحديث الحادي والسبعون بعد المائة:

عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازني رضي الله عنه قال: لَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى نبيه يَوْمَ حُنَيْنٍ قَسَمَ فِي النَّاسِ، وَفِي الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ، وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئًا، فَكَأَنَّهُمْ وَجَدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ إِذْ لَمْ يُصِبْهُمْ مَا أَصَابَ النَّاسَ، فَخَطَبَهُمْ فَقَالَ:

يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضَلَالًا فَهَدَاكُمْ اللَّهُ بِِي؟ وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلْفَكُمُ اللَّهُ بِِي؟ وَعَالَةً فَأَغْنَاكُمْ اللَّهُ بِِي؟  
كُلَّمَا قَالَ شَيْئًا، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَنٌ.  
قَالَ: ((مَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تُجِيبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟))  
قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَنٌ.

قَالَ: لَوْ شِئْتُمْ لَقُلْتُمْ: جِئْنَا بِكَذَا وَكَذَا، أَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالشَّاةِ وَالْبَعِيرِ وَتَذْهَبُونَ بِالنَّبِيِّ ﷺ إِلَى رِحَالِكُمْ؟ لَوْ لَا الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا لَسَلَكَتُ وَادِيَ الْأَنْصَارِ وَشِعْبَهَا.

الْأَنْصَارُ شِعَارُ وَالنَّاسُ دِنَارٌ، إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةَ فَاضِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ.

رواه البخاري (٤٣٣٠) المغازي، ومسلم (١٠٦١) الزكاة.

قال ابن دقيق العيد: في الحديث دليل على إعطاء المؤلفة قلوبهم، إلا أن هذا ليس من الزكاة فلا يدخل في بابها إلا بطريق أن يقاس إعطاؤهم من الزكاة على إعطائهم من الفيء والخمس.

وقوله: ((فَكَأَنَّهُمْ وَجَدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ)) تعبير حسن كُسي حسن الأدب في الدلالة على ما كان في أنفسهم، وفي الحديث دليل على إقامة الحجة عند الحاجة إليها على الخصم، وهذا الضلال المشار إليه الإشراك والكفر، والهداية بالإيمان أعظم النعم بحيث لا يوازيها شيء من أمور الدنيا.

ثم أتبع ذلك بنعمة الألفة، وهي أعظم من نعمة الأموال، إذ تبذل الأموال في تحصيلها، وقد كانت الأنصار في غاية التباعد والتنافر، وجرت بينهم حروب قبل المبعث، منها يوم بعاث، ثم أتبع ذلك بنعمة الغنى والمال، وفي جواب الصحابة رضي الله عنهم بما أجابوه استعمال الأدب والاعتراف بالحق الذي كنى عنه بقول الراوي: ((كَذًا وَكَذًا))، وقد تبين مصرحاً به في رواية أخرى فتأدب الراوي بالكناية، وفي جملة ذلك جبر للأنصار وتواضع وحسن مخاطبة ومعاشرة.

وفي قوله الصلوات: ((أَلَا تَرْضَوْنَ إِلَى آخِرِهَا)) إثارة لأنفسهم وتنبيه على ما وقفت الغفلة عنه من عظم ما أصابهم بالنسبة إلى ما أصاب غيرهم من عرض الدنيا.

وفي قوله الصلوات: ((لَوْ لَا الْهَجْرَةُ))، وما بعده إشارة عظيمة بفضيلة الأنصار.

وقوله: ((لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ))؛ أي: في الأحكام والعِداد، والله أعلم.

ولا يجوز أن يكون المراد النسب قطعاً.

وقوله: ((الْأَنْصَارُ شِعَارٌ وَالنَّاسُ دِثَارٌ))، الشعار الثوب الذي يلي الجسد و((الدثار))، الثوب الذي فوقه واستعمال اللفظين مجاز عن قربهم واختصاصهم وتمييزهم على غيرهم في ذلك.

وقوله عليه الصلاة والسلام: ((إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً)) علم من أعلام النبوة. إذ هو إخبار عن أمر مستقبل وقع على وفق ما أخبره به ﷺ، والمراد بالأثرة استئثار الناس عليهم بالدنيا، والله أعلم بالصواب (١).

وفي رواية: أنه دعا لهم بعد ذلك: ((اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْأَنْصَارَ، وَأَبْنَاءَ الْأَنْصَارِ، وَأَبْنَاءَ أَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ))، وأن القوم بكوا إذ ذاك حتى اخضلت لحاهم، وقالوا: ((رَضِينَا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ قَسَمًا وَحَظًّا)) (٢).

وقال الحافظ: وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم: إقامة الحجة على الخصم وإفحامه بالحق عند الحاجة إليه، وحسن أدب الأنصار في تركهم المماراة والمبالغة في الحياء، وبيان أن الذي نقل عنهم إنما كان عن شبانهم لا عن شيوخهم وكهولهم، وفيه مناقب عظيمة لهم لما اشتمل من ثناء الرسول البالغ عليهم، وأن الكبير ينبه الصغير على ما يغفل عنه، ويوضح له وجه الشبه ليرجع إلى الحق. وفيه المعاتبه واستعطاف المعاتب وإعتابه عن عتبه بإقامة حجة من عتب عليه والاعتذار والاعتراف. وفيه علم من أعلام النبوة لقوله ﷺ: ((سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً)) فكان كما قال وقد قال الزهري في روايته عن أنس في آخر الحديث: ((قَالَ أَنَسٌ: فَلَمْ يَصْبِرُوا)) وفيه أن للإمام تفضيل بعض الناس على بعض في مصارف النفي، وأن له أن يعطى الغني منه للمصلحة، وأن من طلب حقه في

(١) إحكام الأحكام (٣/ ٣٠٩-٣١٢).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٣/ ٧٦) وأورده الهيثمي في المجمع (٩/ ٧٦٢) وصححه الشيخ الألباني في فقه السيرة (١/ ٣٩٧).



الدنيا لا عتب عليه في ذلك، ومشروعية الخطبة عند الأمر الذي يحدث، سواءً كان خاصاً أو عاماً. وفيه جواز تخصيص بعض المخاطبين في الخطبة. وفيه تسليية من فاته شيء من الدنيا مما حصل له من ثواب الآخرة، والحض على طلب الهداية والألفة والغنى وأن المنة لله ولرسوله على الإطلاق، وتقديم جانب الآخرة على الدنيا، والصبر عما فات منها ليدخر ذلك لصاحبه في الآخرة والآخرة خير وأبقى: (٢)



## باب صدقة الفطر

الحديث الثاني والسبعون بعد المائة:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ - أَوْ قَالَ رَمَضَانَ - عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ.

قال: فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنَ الْبُرِّ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ.

رواه البخاري (١٥١١) الزكاة، ومسلم (٩٨٤) الزكاة.

وفي لفظ: أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ.

رواه البخاري (١٥٠٣) الزكاة.

الحديث الثالث والسبعون بعد المائة:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ...

فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمَرَاءُ قَالَ: أَرَى مُدًّا مِنْ هَذِهِ يَعْذِلُ مُدَّيْنِ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا أَنَا فَلَا أَرَأَى أَنْ أُخْرِجَهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

رواه البخاري (١٥٠٨) الزكاة، ومسلم (٩٨٥) (١٨) الزكاة.

قوله: ((باب صدقة الفطر)).

قال الصنعاني: يقال: صدقة الفطر وزكاة الفطر؛ وكلاهما جاء به

الحديث الصحيح؛ لكن الأكثر استعمال الزكاة في الواجب من الأموال،

واستعمال صدقة الفطر في واجب البدن. والفطر مصدر لأفطر والمصدر الإفطار، وأضيفت الصدقة إلى الفطر لكونها تجب بالإفطار من رمضان بعد تمامه. وقال ابن قتيبة: المراد بصدقة الفطر صدقة النفوس، مأخوذ من الفطرة التي هي أصل الخلقة (١).

وقال ابن الملقن: وكأنها من الفطرة التي هي الخلقة؛ أي: زكاة الخلقة، وشرعت تطهيراً للنفس وتنمية لعملها.

وقال وكيع بن الجراح: زكاة الفطر لشهر رمضان، كسجدي السهو للصلاة. تجبره نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة. قلت: وكالهدى في الحج والعمرة، وكأنه أخذه من حديث ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام: فرض صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث؛ وطعمة للمساكين.

رواه أبو داود بإسناد حسن، وصححه الحاكم على شرط البخاري.

فإن قلت: فقد وجبت على من لا إثم عليه ولا ذنب كالصغير، والصالح المحقق الصلاح والكافر الذي أسلم قبل غروب الشمس بلحظة.

قلنا: التعليل بالتطهير لغالب الناس، كما أن القصر - في السفر جواز للمشقة، فلو وجد من لا مشقة عليه فله القصر.

وقد قيل: إن الصيام يبقى موقوفاً لا يرتفع إلى الله - عز وجل - على معنى الرضا والقبول إلا بعد إخراجها.

ولها حكمة أخرى، وهي إغناء الفقراء عن السؤال يوم العيد، كما سلف في الحديث الذي قدمناه (١).

قوله: ((فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ - أَوْ قَالَ رَمَضَانَ - عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ)).

قال النووي رحمه الله ما ملخصه:

اختلف الناس في معنى ((فرض)) هنا، فقال جمهورهم من السلف والخلف: معناه ألزم وأوجب، فزكاة الفطر فرض واجب عندهم لدخولها في عموم قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠] ولقوله: ((فرض))، وهو غالب في استعمال الشرع بهذا المعنى. وقال إسحاق بن راهويه: إيجاب زكاة الفطر كالإجماع. وقال بعض أهل العراق، وبعض أصحاب مالك، وبعض أصحاب الشافعي، وداود في آخر أمره: إنها سنة ليست واجبة. والصواب أنها فرض واجب.

قوله: ((مِنْ رَمَضَانَ)) إشارة إلى وقت وجوبها، وفيه خلاف للعلماء، فالصحيح من قول الشافعي أنها تجب بغروب الشمس ودخول أول جزء من ليلة عيد الفطر.

والثاني: تجب لطلوع الفجر ليلة العيد.

وأما قوله ﷺ: ((عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ))، فإن داود أخذ بظاهره فأوجبها على العبد بنفسه، وأوجب على السيد تمكينه من كسبها كما يمكنه من صلاة الفرض، ومذهب الجمهور وجوبها على سيده عنه.

وقوله: ((ذَكَرَ أَوْ أَتَى)) حجة للكوفيين في أنها تجب على الزوجة في نفسها ويلزمها إخراجها من مالها، وعند مالك والشافعي والجمهور: يلزم الزوج فطرة زوجته لأنها تابعة للنفقة.

وأما قوله: ((صَاعًا مِنْ كَذَا، وَصَاعًا مِنْ كَذَا)) ففيه دليل على أن الواجب في الفطرة عن كل نفس صاع، فإن كان في غير حنطة وزبيب وجب صاع بالإجماع، وإن كان حنطة أو زبيباً وجب أيضاً صاع عند الشافعي ومالك والجمهور. وقال أبو حنيفة وأحمد: نصف صاع بحديث معاوية المذكور بعد هذا.

وحجة الجمهور حديث أبي سعيد بعد هذا في قوله: ((صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ)).

والدلالة فيه من وجهين أحدهما: أن الطعام في عرف أهل الحجاز اسم للحنطة خاصة، لاسيما وقد قرنه بباقي المذكورات. والثاني: أنه ذكر أشياء قيمتها مختلفة وأوجب في كل نوع منها صاعاً ولا نظر إلى قيمته.

قال القاضي: واختلف في النوع المخرج، فأجمعوا أنه يجوز البر والزبيب والتمر والشعير إلا خلافاً في البر لمن لا يعتد بخلافه، وخلافاً في الزبيب لبعض المتأخرين، وكلاهما مسبوق بالإجماع مردود به، وأما الأقط فأجازه مالك والجمهور ومنعه الحسن. واختلف فيه قول الشافعي. وقال أشهب: لا تخرج إلا هذه الخمسة. وقاس مالك على الخمسة كل ما هو عيش أهل كل بلد من القطاني وغيرها، وعن مالك قول آخر: أنه لا يجوز غير المنصوص في الحديث وما في معناه، ولم يجز عامة الفقهاء إخراج القيمة، وأجازه أبو حنيفة، قلت: قال أصحابنا:

جنس الفطرة كل حب وجب فيه العشر ويجزئ الأقط على المذهب، والأصح أنه يتعين عليه غالب قوت بلده، والثاني يتعين قوت نفسه، والثالث: يتخير بينها<sup>(١)</sup>.

قال العلامة عبد الله آل بسام:

والأفضل إخراجها فجر يوم العيد قبل الصلاة، وهو قول فقهاء المذاهب الأربعة.

فإن أخرجها بعد الصلاة فعند الحنابلة يكره يوم العيد، ويحرم بعده عند الحنابلة وغيرهم من جماهير الفقهاء.

وعند ابن حزم تحريم تأخيرها عن الصلاة، لما روى البخاري: ((وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ)).

لما روى أبو داود وابن ماجه: ((فَمَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِّنَ الصَّدَقَاتِ)) (٢)، والحق أن أبا محمد أسعدهم بإصابة الدليل والقول به.

وهل يجوز تقديمها قبل ليلة العيد؟

ذهب أبو حنيفة إلى جواز تقديمها لحول أو حولين قياساً على زكاة المال.

وذهب الشافعي إلى جواز تقديمها من أول رمضان.

وذهب مالك إلى أنه لا يجوز تعجيلها مطلقاً كالصلاة قبل وقتها.

(١) شرح النووي (٧/ ٨١-٨٥) باختصار.

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧)، حسنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٣٥٧٠).

وذهب الحنابلة إلى جواز تعجيلها قبل العيد بيومين، لما روى البخاري: ((كَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ)) (١)، يريد بذلك الصحابة - رضي الله عنهم - ولأنه لا يحصل الإغناء في ذلك اليوم إلا إذا قدمت للفقير بنحو يوم أو يومين ليعدها ليوم العيد، ولأنه إذا أخرها إلى قبيل الصلاة يخشى أن لا يجد صاحبها الذي يستحقها فيفوت وقتها المطلوب (٢) ..



(١) أخرجه البخاري (١٤٤٠).

(٢). تيسير العلامة (١/٣٥٠).

## كتاب الصيام

الحديث الرابع والسبعون بعد المائة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصِيَامِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلًا كَانَ يَصُومُ يَوْمًا فَلْيُصِمْهُ)).  
رواه البخاري (١٩١٤) الصوم، ومسلم (١٠٨٢) الصيام.

قوله: ((كتاب الصوم)).

قال الحافظ:

الضوم والصيام في اللغة الإمساك، وفي الشرع: إمساك مخصوص في زمن مخصوص بشرائط مخصوصة. وقال صاحب المحكم: الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام، يقال: صام صومًا وصيامًا ورجل صائم. وقال الراغب: الصوم في الأصل الإمساك عن الفعل، ولذلك قيل للفرس الممسك عن السير صائم.

وفي الشرع:

إمساك المكلف بالنية عن تناول الطعام والمشرب والاستمناء والاستنقاء من الفجر إلى المغرب (١).

قوله ﷺ: ((لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصِيَامِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلًا كَانَ يَصُومُ يَوْمًا فَلْيُصِمْهُ)).

قال العلامة آل بسام:

الشارع الحكيم يريد التمييز بين العبادات والعادات، ويريد أن يميز بين فروض العبادات ونوافلها ليحصل الفرق بين هذا وذاك.



لذا فإنه نهى عن تقدم شهر رمضان بصيام يوم أو يومين أو نحو ذلك ليكون مفطراً مستعداً لصيام شهر رمضان، إلا من كان له عادة من صوم كيوم الخميس أو الإثنين، أو قضاء تضايق وقته، أو نذر لزمه فليصمه لأنه تعلق بسببه، بخلاف نفل الصيام المطلق فأقل ما فيه الكراهة (١).

وقال الصنعاني:

قال الروياني من الشافعية: يحرم تقدم رمضان بيوم أو يومين لحديث الباب، قلت: ونعم ما قال، فإن النهي يقتضي التحريم. قال: ويكره التقدم من نصف شعبان لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: ((إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا)) (٢)، أخرجه أصحاب السنن، وصححه ابن حبان وغيره.

قال الجمهور: يجوز الصوم تطوعاً بعد النصف من شعبان، وضعفوا الحديث الوارد فيه. وقد قال أحمد وابن معين إنه منكر، ولعله من أجل العلاء بن عبد الرحمن فإن فيه مقالاً.

لكن احتج به مسلم في صحيحه، وأخرج له مالك، وقد عورض حديث الباب بما أخرجه الشيخان عن عمران بن حصين أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال له أو لآخر: ((هَلْ صُمْتَ مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ شَيْئًا؟)) قال: لا. قال: ((إِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمًا يَوْمَيْنِ)) (٣).

(١) تيسير العلامة (١/٣٥٣).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٣٧)، وابن خزيمة (٢٨٢/٣)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٣٩٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٨٢)، ومسلم (١١٦١).

وهذا بناء على أن سرره آخره، وهو الصحيح لاستتار القمر فيه: وجمع بينهما باحتمال أنه كان أوجب على نفسه صوم آخر الشهر فتركه حين بلغه النهي عن التقدم، فأرشده ﷺ وآله للقضاء، وأنه لا يمتنع الصوم لمن عادته التقدم (١).

وقال ابن الملقن:

وقال بعضهم: بل قوله: ((هَلْ صُمْتَ مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ))؟ سؤال زجر وإنكار، لأنه قد نهى عن تقدم رمضان يوم أو يومين فلا يكون بينهما معارضة، وإذا أريد بسرر الشهر أوله على ما ذكره بعضهم أن سر الشهر أوله فلا معارضة إذن (٢).



(١) العدة (٣/٣٢٤-٣٢٥).

(٢) الإعلام (٥/١٦٣).

الحديث الخامس والسبعون بعد المائة:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ)).

رواه البخاري (١٩٠٦) الصوم، ومسلم (١٠٨٠) (٨) الصيام.

قال النووي: واختلف العلماء في معنى (فَأَقْدُرُوا لَهُ)، فقالت طائفة من العلماء: معناه ضيقوا له، وقدروه تحت السحاب، ومن قال بهذا أحمد بن حنبل وغيره ممن يجوز صوم ليلة الغيم عن رمضان. وقال ابن سريج وجماعة منهم مطرف بن عبد الله وابن قتيبة وآخرون: معناه قدروه بحساب المنازل. وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور السلف والخلف إلى أن معناه: قدروا له تمام العدد ثلاثين يومًا.

قال أهل اللغة: يقال قدرت الشيء أقدره وقدرته وأقدرته بمعنى واحد وهو من التقدير. قال الخطابي: ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣] واحتج الجمهور بالروايات المذكورة: ((فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ)) (١).

وهو تفسير لـ ((فَأَقْدُرُوا لَهُ))، ولهذا لم يجتمعا في رواية، بل تارة يذكر هذا، وتارة يذكر هذا ويؤكد الرواية السابقة ((فَأَقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ))، قال المازري: حمل جمهور الفقهاء قوله ﷺ: ((فَأَقْدُرُوا لَهُ)) على أن المراد إكمال العدة ثلاثين كما فسرته في حديث آخر، قالوا: ولا يجوز أن يكون المراد حساب المنجمين، لأن الناس لو كلفوا به ضاق

عليهم لأنه لا يعرفه إلا أفراد، والشرع إنما يعرف الناس بما يعرفه جماهيرهم والله أعلم (١)

وقال ابن الملقن رحمه الله: قوله عليه الصلاة والسلام: ((إِذَا رَأَيْتُمُوهُ)) علق الحاكم بالرؤية ولا يراد بها رؤية كل فرد من الأفراد، بل مطلق الرؤية، ويكفي فيها رؤية عدل لجميع الناس على أظهر القولين عند الشافعي، ونص عليه في القديم ومعظم الحديث، وبه قال أحمد على أصح الروايتين عنه، ونقله البغوي في شرح السنة عن الأكثرين، وفي قول في البويطي عدلان.

وقال البغوي في ((شرح السنة)) إنه أظهر قولي الشافعي، قاله بعد أن حكى الأول قولاً عنه ورأيت في الأم ما يقتضيه، فإنه لما قال أولاً فإن لم تر العامة هلال رمضان ورآه رجل عدل رأيت أن أقبله للأثر والاحتياط.

قال الشافعي بعد: لا يجوز على حلول رمضان إلا شاهدان. ومذهب مالك: أنه لا بد من عدلين أيضاً إن كان ثم معنيون بالشرعية وإلا كفى الخبر.

وانفرد أبو حنيفة فقال: إن كانت السماء مغيمة ثبت بعدل ولو عبداً أو امرأة. وإن كانت مصحية فلا يثبت بواحد ولا باثنين بل بعدد الاستفاضة.

وفي ((بحر)) الروياني عنه: إنه لا يقبل إلا قول خمسين كعدد القسامة.

(١) شرح النووي (٧/٢٦٦).

وأما في الفطر: فلا بد من رؤية عدلين عند جميع العلماء خلافاً لأبي ثور فإنه جوزه برؤية عدل (١).

وقال أيضاً: في الحديث دلالة على وجوب الصوم والفطر على منفرد رأي الهلال في رمضان أو شوال، وهو مذهب الجمهور، وذهب عطاء وإسحاق إلى أنه لا يلزمه حكم شيء من ذلك إذا انفرد بالرؤية، حكاها القرطبي عنهما، وهذا الحديث يرد عليهما لكن قال العلماء: يفطر في الثاني سرّاً لئلا يساء الظن به (٢).

قال عبد الله آل بسام رحمه الله: واختلفوا فيما إذا رُئي الهلال ببلد فهل يلزم الناس جميعاً الصيام أم لا؟

فالمشهور عن الإمام أحمد وأتباعه وجوب الصوم على عموم المسلمين في أقطار الأرض؛ لأن رمضان ثبت دخوله وثبتت أحكامه، فوجب صيامه وهو من مفردات مذهب أحمد، وهو مذهب أبي حنيفة أيضاً.

وذهب بعضهم إلى عدم وجوبه وأن لكل أهل بلد رؤيتهم، وهو مذهب القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وإسحاق.

لما روى كريب قال: قدمت الشام واستهل رمضان وأنا بالشام، فرأينا الهلال ليلة الجمعة. ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألت ابن عباس، ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيتم الهلال؟ فأخبرته.

فقلنا: لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه.

(١) الإعلام (٥/١٧٩-١٨٠).

(٢) الإعلام (٥/١٨١).

فقلت: ألا تكتفي برؤية معاوية وصيامه؟ فقال: لا.  
 هكذا أمرنا رسول الله ﷺ . رواه مسلم (١).  
 وذهب الشافعي في المشهور عنه إلى التفصيل.  
 وهو أنه إذا اختلفت المطالع فلكل قوم حكم مطلعهم.  
 وإذا اتفقت المطالع فحكمهم واحد في الصيام والإفطار، وهذا  
 اختيار شيخ الإسلام ((ابن تيمية)) (٢).



(١) مسلم (١٠٨٧).

(٢) تيسير العلام (١/٣٥٥-٣٥٦).

الحديث السادس والسبعون بعد المائة:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً)).

رواه البخاري (١٩٢٣) الصوم، ومسلم (١٠٩٥) الصيام.

قال ابن دقيق العيد: ((السَّحُورُ)) بفتح السين ما يتسحر به، وبضمها الفعل، هذا هو الأشهر، و((الْبَرَكَةُ)) محتملة لأن تضاف إلى كل واحد من الفعل والمتسحر به معاً (١).

قال ابن الملقن: ((الْبَرَكَةُ)) النماء والزيادة، وهذه البركة المعلل بها السحور يجوز أن تكون أخروية؛ لأن فيه متابعة السنة، وهي موجبة للثواب وزيادته وثمرته، وقد يحصل له بسببه ذكر ودعاء ووضوء وصلاة واستغفار في وقت شريف تنزل فيه الرحمة ويستجاب الدعاء، وقد يدوم ذلك حتى يطلع الفجر، وكل ذلك سبب لمزيد الأجور.

ويجوز أن تكون دنيوية كقوة البدن على الصيام والنشاط له، ويحصل له بسببه الرغبة في الازدياد من الصوم لخفة المشقة على فاعله، فيجوز أن تضاف إلى كل واحد من الفعل والمتسحر به معاً (٢).

وبوب البخاري رحمه الله لهذا الحديث مع حديث الوصال ((بَابُ بَرَكَةِ السَّحُورِ مِنْ غَيْرِ إِجَابٍ)).

قال الحافظ: وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ندبة السحور. وقال ابن بطال: في هذه الترجمة غفلة من البخاري، لأنه قد أخرج بعد هذا

(١) إحكام الأحكام (٣/ ٣٣٢).

(٢) الإعلام (٥/ ١٨٧).

حديث أبي سعيد: ((أَيْكُمُ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ إِلَى السَّحْرِ)) (١)، فجعل غاية الوصال السحر، وهو وقت السحور.

قال: والمفسر يقضي على المجمل. انتهى. وقد تلقاه جماعة بعده بالتسليم. وتعقبه ابن المنير في الحاشية بأن البخاري لم يترجم على عدم مشروعية السحور، وإنما ترجم على عدم إيجابه، وأخذ من الوصال أن السحور ليس بواجب، وحيث نهاهم النبي ﷺ عن الوصال لم يكن على سبيل تحريم الوصال، وإنما هو نهي إرشاد لتعليله إياه بالإشفاق عليهم، وليس في ذلك إيجاب للسحور، لما ثبت أن النهي عن الوصال للكرهية فصد نهي الكراهة الاستحباب فثبت استحباب السحور. (٢)

وقال أيضًا: (تكميل): يحصل السحور بأقل ما يتناوله المرء من مأكول ومشروب، وقد أخرج هذا الحديث أحمد من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ ((السَّحُورُ بَرَكَةٌ فَلَا تَدْعُوهُ وَلَوْ أَنْ يَجْرَعَ أَحَدُكُمْ جُرْعَةً مِنْ مَاءٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى الْمُتَسَحِّرِينَ)) (٣)، ولسعید بن منصور من طريق أخرى مرسله: ((تَسَحَّرُوا وَلَوْ بِلُقْمَةٍ)) (٤).



(١) أخرجه البخاري (١٨٦٢-١٨٦٦)

(٢) فتح الباري (٤/١٦٥-١٦٦).

(٣) حسن: أخرجه أحمد (٣/١٢-٤٤) وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٣٦٨٣).

(٤) فتح الباري (٤/١٦٦).



الحديث السابع والسبعون بعد المائة:

عن أنس بن مالك عن زيد بن ثابت رضي الله عنهما قال: تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ أَنَسٌ: قُلْتُ لَزَيْدٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسَّحُورِ؟ قَالَ: قَدَّرَ خَمْسِينَ آيَةً.

رواه البخاري (١٩٢١) الصوم، ومسلم (١٠٩٧) الصيام.

راوي الحديث: تقدم التعريف بأنس بن مالك، أما زيد بن ثابت فهو أبو خارجة أو أبو سعيد المدني الفرضي، وكاتب الوحي وأحد نجباء الأنصار، قدم النبي ﷺ المدينة ولزيد إحدى عشرة سنة، شهد أحداً وما بعدها من المشاهد، وفي الحديث من طريق أنس: ((أَفَرَضُكُمْ زَيْدٌ)) (١) وكان من أصحاب الفتوى، ندبه الصديق لجمع القرآن، فجمعه ثم لما جمع عثمان الناس على هذا المصحف كان أحد من قام بأعباء ذلك أيضاً.

رُوي له عن النبي ﷺ اثنتان وتسعون حديثاً، مات بالمدينة سنة إحدى

وخمسين.

قوله: ((قَالَ: قَدَّرَ خَمْسِينَ آيَةً)).

قال الحافظ ما ملخصه: أي متوسطة، لا طويلة، ولا قصيرة، ولا

سريعة، ولا بطيئة.

قال المهلب وغيره: فيه تقدير الأوقات بأعمال البدن، وكانت العرب تقدر الأوقات بالأعمال، كقولهم: قدر حلب شاة، وقدر نحر جزور، فعدل زيد بن ثابت عن ذلك إلى التقدير بالقراءة إشارة إلى أن

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٥٤)، وأحمد (٢٨١/٣)، وابن حبان (٧١٣١) وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٨٩٥).

ذلك الوقت كان وقت العبادة بالتلاوة، ولو كانوا يقدرُونَ بغير العمل لقال مثلاً قدر درجة أو ثلث أو خمس ساعة.

وقال ابن أبي جمرة في إشارة إلى أن أوقاتهم كانت مستغرقة بالعبادة، وفيه تأخير السحور لكونه أبلغ في المقصود.

قال ابن أبي جمرة: كان ﷺ ينظر ما هو الأرفق بأتمته فيفعله؛ لأنه لو لم يتسحر لاتبعوه فيشق على بعضهم، ولو تسحر في جوف الليل لشق أيضاً على بعضهم ممن يغلب عليه النوم فقد يفضي إلى ترك الصبح، أو يحتاج إلى المجاهدة بالسهر. وقال: فيه أيضاً تقوية على الصيام لعموم الاحتياج إلى الطعام ولو ترك لشق على بعضهم ولا سيما من كان صفراً وياً فقد يغشى عليه فيفضي إلى الإفطار في رمضان.

قال: وفي الحديث تأنيس الفاضل أصحابه بالمؤاكلة، وجواز المشي بالليل للحاجة لأن زياداً ما كان يبيت مع النبي ﷺ، وفيه الاجتماع على السحور، وفيه حسن الأدب في العبارة لقوله: ((تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)) ولم يقل نحن ورسول الله ﷺ لما يشعر لفظ المعية بالتبعية، وقال القرطبي: فيه دلالة على أن الفراغ من السحور كان قبل طلوع الفجر (١).

وقال ابن الملقن: وفي الحديث دليل على استحباب السحور وتأخيرهِ إلى قبل طلوع الفجر الثاني، فإن الظاهر أن المراد بالأذان هنا الأذان الثاني، إذ لو فرض الأول لما كان بينهما زمن طويل كما تقدم في باب الأذان من حديث ابن عمر مرفوعاً: ((إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ)) (٢).

(١) باختصار من الفتح (٤/ ١٦٤-١٦٥).

(٢) صحيح أخرجه البخاري (٢٥١٣، ١٨١٩، ٥٩٧، ٥٩٢)، ومسلم (١٠٩٢).

وثبت في الصحيح أنه لم يكن بين أذانيهما في الصوم إلا أن ينزل هذا، ويصعد هذا ومعلوم أن الصعود والنزول زمن يسير (١).  
وقال الشيخ آل بسام بأن المراد بالأذان هنا الإقامة لما في الصحيحين عن أنس عن زيد قال: تسحرنا مع رسول الله ﷺ قلت: كم كان بينهما؟ قال: قدر خمسين ثم قمنا إلى الصلاة آية (٢).  
وقال أيضًا: إن وقت الإمساك هو طلوع الفجر، كما قال تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وبهذا تعلم أن ما يجعله الناس من وقتين وقت للإمساك ووقت لطلوع الفجر بدعة ما أنزل الله بها من سلطان، وإنما هي وسوسة من الشيطان ليلبس عليهم دينهم، وإلا فإن السنة المحمدية أن الإمساك يكون على أول طلوع الفجر (٣).



(١) الإيعلام (٥/ ١٩٢-١٩٣).

(٢) تيسير العلام (٨/ ٣٥٩).

(٣) تيسير العلام (٨/ ٣٥٩).

الحديث الثامن والسبعون بعد المائة:

عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما (( أن رسول الله ﷺ كَانَ يُذَرِّكُهُ الْفَجْرَ وَهُوَ جُنُبٌ مِّنْ أَهْلِهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ )) .  
رواه البخاري (١٩٢٦) الصيام، ومسلم (١١٠٩) الصيام.

قال النووي رحمه الله: أما حكم المسألة فقد أجمع أهل هذه الأقطار على صحة صوم الجنب سواء كان من احتلام أو جماع، وبه قال جماهير الصحابة والتابعين. وحكى عن الحسن بن صالح إبطاله، وكان عليه أبوهريرة، والصحيح أنه رجع عنه كما صرح به هنا في رواية مسلم. وقيل لم يرجع عنه وليس بشيء. وحكى عن طاووس وعروة والنخعي إن علم بنجاسة لم يصح وإلا فيصح وحكى مثله عن أبي هريرة. وحكى أيضًا عن الحسن البصري والنخعي أنه يجزيه في صوم التطوع دون الفرض. وحكى عن سالم بن عبد الله والحسن البصري والحسن بن صالح: يصومه ويقضيه. ثم ارتفع هذا الخلاف وأجمع العلماء بعد هؤلاء على صحة ما قدمناه، وحديث عائشة وأم سلمة حجة على كل مخالف، والله أعلم.

وإذا انقطع دم الحائض والنفساء في الليل ثم طلع الفجر قبل اغتسالها صح صومها، ووجب عليها إتمامه، سواء تركت الغسل عمدًا أو سهوًا بعذر أو غيره، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة، إلا ما حكي عن بعض السلف مما لا نعلم صح عنه أم لا (١).

وقال الحافظ: قال القرطبي: في هذا فائدتان: إحداهما أنه كان يجامع في رمضان ويؤخر الغسل إلى بعد طلوع الفجر بياناً للجواز. والثاني أن ذلك كان من جماع لا من احتلام، لأنه كان لا يحتلم، إذ الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه.

وقال غيره: ((في قولها من غير احتلام)) : إشارة إلى جواز الاحتلام عليه، وإلا لما كان للاستثناء معنى ورد بأن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه، وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الإنزال وقد وقع الإنزال بغير رؤية شيء في المنام، وأرادت بالتقييد بالجماع المبالغة في الرد على من زعم أن فاعل ذلك عمدًا يفطر، فإذا كان فاعل ذلك عمدًا لا يفطر فالذي ينسى الاغتسال أو ينام عنه أولى بذلك (١).



الحديث التاسع والسبعون بعد المائة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيُسِمِ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ)).  
رواه البخاري (١٩٣٣) الصوم، ومسلم (١١٥٥) الصيام.

قال النووي: فيه دلالة لمذهب الأكثرين أن الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً لا يفطر، وممن قال بهذا الشافعي، وأبو حنيفة، وداود وآخرون. وقال ربيعة ومالك: يفسد صومه، وعليه القضاء دون الكفارة.

وقال عطاء، والأوزاعي، والليث: يجب القضاء في الجماع دون الأكل. وقال أحمد: يجب في الجماع والقضاء والكفارة ولا شيء في الأكل (١).

وقال الحافظ: أجاب بعض الشافعية بأن عدم وجوب القضاء عن المجامع مأخوذ من عموم قوله في بعض طرق الحديث: ((مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ)) (٢)؛ لأن الفطر أعم من أن يكون بأكل أو شرب أو جماع، وإنما خص الأكل والشرب بالذكر في الطريق الأخرى لكونها أغلب وقوعاً ولعدم الاستغناء عنهما غالباً (٣).

(١) شرح النووي (٨/ ٥١).

(٢) حسن: أخرجه ابن خزيمة (١٩٩٠) وابن حبان (٣٥٢١) وقال الشيخ الألباني في صحيح ابن خزيمة: اسنده حسن.

(٣) فتح الباري (٥/ ١٨٥).

وقال أيضًا: وفي الحديث لطف الله بعباده، والتيسير عليهم، ورفع المشقة والخرج عنهم. وقد روى أحمد لهذا الحديث سببًا فأخرج من طريق أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم إسحاق أنها كانت عند النبي ﷺ فأتى بقصعة من ثريد فأكلت معه ثم تذكرت أنها كانت صائمة، فقال لها ذو اليمين: الآن بعد ما شبع؟ فقال لها النبي ﷺ: ((أَمِئِّي صَوْمُكَ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ سَاقِهِ اللَّهِ إِلَيْكَ)) (١). وفي هذا رد على من فرق بين قليل الأكل وكثيره.

ومن المستطرفات ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار: أن إنسانًا جاء إلى أبي هريرة فقال: أصبحت صائمًا فنسيت فطعمت. قال: لا بأس، قال: ثم دخلت على إنسان فنسيت فطعمت وشربت، قال: لا بأس الله أطعمك وسقاك، ثم قال: دخلت على آخر فنسيت فطعمت، فقال أبو هريرة: أنت إنسان لم تتعود الصيام (٢).



(١) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (٣٦٧/٦) وضعفه الشيخ الألباني في الإرواء (٨٨/٤).  
(٢) فتح الباري (١٨٦/٥).

الحديث الثمانون بعد المائة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتُ. فَقَالَ: وَمَا أَهْلَكَ؟ أَوْ مَالِكَ. قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ، وَفِي رِوَايَةٍ: ((أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَتَانِ)). فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((هَلْ تَمْلِكُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟)) قَالَ: لَا. قَالَ: ((فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟)) قَالَ: لَا. قَالَ: ((فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟)) قَالَ: لَا. قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ. فَبَيْنَمَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ إِذْ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ. وَالْعَرَقُ: الْمِكَتَلُ.

قَالَ: ((أَيْنَ السَّائِلِ)) قَالَ: أَنَا. قَالَ: ((خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ)). فَقَالَ: أَعَلَى أَفْقَرِ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا - يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ - أَهْلٌ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي. فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: ((أَطْعِمْهُ أَهْلَكَ)). الْحَرَّةُ: الْأَرْضُ تَرَكَّبُهَا حَجَارَةٌ سَوْد.

رواه البخاري (١٩٣٦) الصوم، ومسلم (١١١١) الصيام.

قال ابن دقيق العيد ما ملخصه:

يتعلق بالحديث مسائل:

المسألة الأولى: استدل به على أن من ارتكب معصية لا حد فيها وجاء مستفتياً أنه لا يعاقب، لأن النبي ﷺ لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية، ومن جهة المعنى أن مجيئه مستفتياً يقتضي الندم والتوبة والتعزير



استصلاح ولا استصلاح مع الصلاح، ولأن معاقبة المستفتي تكون سبباً لترك الاستفتاء من الناس عند وقوعهم في مثل ذلك، وهذه مفسدة عظيمة يجب دفعها.

المسألة الثانية: جمهور الأمة على إيجاب الكفارة بإفطار المجمع عامداً، ونقل عن بعض الناس أنها لا تجب وهو شاذ جداً.

المسألة الثالثة: اختلفوا في جماع الناس هل يقتضي الكفارة؟ ولأصحاب مالك قولان، ويحتج من يوجبها بأن النبي ﷺ أوجبها عند السؤال من غير استفصال بين كون الجماع على وجه العمد أو النسيان، والحكم من الرسول ﷺ إذا ورد عقيب ذكر واقعة محتملة لأحوال مختلفة الحكم من غير استفصال يتنزل منزلة العموم.

وجوابه: أن حالة النسيان بالنسبة إلى الجماع، ومحاولة مقدماته، وطول زمانه وعدم اعتباره في كل وقت مما يبعد جريانه في حالة النسيان، فلا يحتاج إلى الاستفصال بناء على الظاهر، لاسيما وقد قال الأعرابي: ((هَلَكْتُ)) فإنه يشعر بتعمده ظاهراً ومعرفته بالتحريم.

المسألة الخامسة: إذا ثبت جريان الخصال الثلاثة - أعني العتق والصيام والإطعام - في هذه الكفارة فهل هي على الترتيب أو على التخيير؟ اختلفوا فيه فمذهب مالك أنها على التخيير، ومذهب الشافعي أنها على الترتيب، وهو مذهب بعض أصحاب مالك، واستدل على الترتيب في الوجوب بالترتيب في السؤال، وقوله أولاً ((هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟))، ثم رتب الصوم بعد العتق، ثم الإطعام بعد الصوم.

المسألة السادسة: قوله: ((هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟)) يستدل به من يجيز إعتاق الرقبة الكافرة في الكفارة لأجل الإطلاق، ومن يشترط الإيذان يقيد الإطلاق ههنا بالتقييد في كفارة القتل.

المسألة السابعة: قوله: ((فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ؟ قال: لا))، لا إشكال في هذه الرواية على الانتقال من الصوم إلى الإطعام لأن الأعرابي نفى الاستطاعة وعند عدم الاستطاعة ينتقل إلى الصوم، لكن في بعض الروايات أنه قال: ((وَهَلْ أَتَيْتُ إِلَّا مِنَ الصَّوْمِ)) فافتضى ذلك عدم استطاعته بسبب شدة الشبق وعدم الصبر في الصوم عن الوقاع (١).

وقال ابن الملحق: جمهور المشتريين ستين قالوا: لكل مسكين مد وهو ربع صاع. وقال أبو حنيفة والثوري: لكل مسكين نصف صاع (٢). قوله عليه الصلاة والسلام: ((أَذْهَبَ أَطْعَمُهُ أَهْلَكَ))، أنه أطعمه لفقره، وأبقى الكفارة عليه متى أيسر، وهذا هو الصحيح عندنا وهو مذهب مالك. وذهب الأوزاعي وأحمد إلى أن حكم من لم يجد الكفارة ممن لزمته من سائر الناس سقوطها عنه مثل هذا الرجل، وهو قول عندنا كزكاة الفطر (٣).

وقال أيضًا: فيه دلالة على أنه لا يجب في الجماع على الرجل والمرأة إلا كفارة واحدة إذ لم يذكر له ما على المرأة، وهو الأصح عند الشافعي، ومذهب داود وأهل الظاهر.

وذهب مالك وأبو ثور وأصحاب الرأي وأحمد في أصح الروايتين والشافعي في أحد قوليه إلى وجوبها على المرأة إن طاعته (٤).



(١) إحكام الأحكام (٣/ ٣٤٤-٣٥٤) باختصار.

(٢) الإعلام (٥/ ٢٣٢).

(٣) الإعلام (٥/ ٢٣٩).

(٤) الإعلام (٥/ ٢٢٨).

## باب الصوم في السفر

الحديث الحادي والثمانون بعد المائة:

عن عائشة رضي الله عنها: أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي ﷺ: **أَصُومُ فِي السَّفَرِ (وَكَانَ كَثِيرَ الصِّيَامِ).**  
**قَالَ: ((إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ)).**  
 رواه البخاري (١٩٤٣) الصوم، ومسلم (١١٢١) الصيام.

راوي الحديث: تقدمت ترجمة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.  
 أما حمزة بن عمرو الأسلمي فهو مدني كنيته أبو صالح، ويقال أبو محمد، وكان البشير بوقعة أجنادين إلى أبي بكر.  
 وقيل: هو الذي بشر كعب بن مالك بتوبته فكساه ثوبًا.  
 وروى البخاري في تاريخه عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفرٍ فتفرقنا في ليلة ظلماء دحسة، فأضأت أصابعي حتى حملوا عليها ظهرهم وما هلك منهم وإن أصابعي لتنير.  
 روي له عن النبي ﷺ تسعة أحاديث، روى له مسلم حديثًا واحدًا مات سنة إحدى وستين (١).

قال ابن دقيق العيد: في الحديث دليل على التخيير بين الصوم والافطر في السفر، وليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان (٢).  
 قال الحافظ: وهو كما قال بالنسبة إلى سياق حديث الباب؛ لكن في رواية أبي مرواح التي ذكرتها عند مسلم أنه قال: يا رسول الله أجد بي

(١) الإعلام (٥/٢٥٥-٢٥٦) باختصار.

(٢) إحكام الأحكام (٣/٣٦٦).

قوة على الصيام في السفر، فهل عليّ جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: ((هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ)) (١)، وهذا يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة، وذلك أن الرخصة إنما تطلق في مقابلة ما هو واجبٌ.

وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم من طريق محمد بن حمزة بن عمرو عن أبيه أنه قال: يا رسول الله إني صاحب ظهر أعالجه، أسافر عليه وأكرهه، وأنه ربما صادفني هذا الشهر - يعني رمضان - وأنا أجد القوة وأجدني أن أصوم أهون علي من أن أؤخره فيكون دينًا عليّ، فقال: ((أَيَّ ذَلِكَ سِئْتِ يَا حَمْزَةُ)) (٢).

وقال ابن الملقن: واستدلوا على صحته بالأحاديث الصحيحة في صومه عليه الصلاة والسلام فيه، وتخييره بينه وبين الإفطار، فدل ذلك على أن المعنى على ما قدروه من الحذف وأن القضاء على من أفطر فقط، ويقوى قولهم أيضًا الرواية السالفة: ((هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ))، ثم اختلفوا في الأفضل على أقوال:

أحدها: أن الصوم أفضل لمن أطاقه بلا مشقة ظاهرة ولا ضرر، فإن تضرر به فالفطر أفضل، وبه قال أنس بن مالك، ومالك في المشهور عنه، كما قال القرطبي وأبو حنيفة، وحكاه الخطابي عن عمر بن عبد العزيز وقتادة ومجاهد، وحكاه النووي في شرح مسلم عن الأكثرين مبادرة إلى تخليص الذم ومساابقة إلى الخيرات.

(١) مسلم (١١٢١).

(٢) فتح الباري (٤/٢١٢).

ولأنه عليه الصلاة والسلام وعبد الله بن رواحة صاموا كما سيأتي، وقد قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].  
ثانيها: أن الفطر أفضل وإليه ذهب ابن عباس فقال: ((عُسْرٌ وَيُسْرٌ، خُذْ يُسْرَ اللَّهِ)) وابن عمرو كان يقول: ((رُخْصَةٌ رَبِّي أَحَبُّ إِلَيَّ)) مع أنه كان من أهل التشديد على نفسه والأخذ بالأشد، وقال: أرأيت لو تصدقت بصدقة فردت عليك ألا تغضب؟ وذهب إليه أيضًا سعيد بن المسيب والأوزاعي وأحمد وإسحاق وغيرهم، وحكاها بعض أصحابنا قولاً للشافعي.

واحتجوا بما سلف لأهل الظاهر وبحديث ((هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ)) السالف وظاهره ترجيح الفطر، وبالحديث الآتي: ((ليس من البر الصيام في السفر)) (١).

وأجاب الأكثرون بأن هذا كله فيمن يخاف ضرراً أو يجد مشقة كما هو صريح في الأحاديث، واعتمدوا حديث أبي سعيد الخدري الثابت في الصحيح: ((كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمِنَّا الصَّائِمُ، وَمِنَّا الْمُفْطِرُ فَلَا يَجِدُ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ)) (٢)، يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن، ويرون أن من وجد ضعفاً فافطر فإن ذلك حسن، وهذا صريح في ترجيح مذهب الأكثرين وهو تفضيل الصوم لمن أطاقه بلا ولا مشقة ظاهرة ضرر (٣).



(١) مسلم (١١١٥).

(٢) مسلم (١١١٦).

(٣) الإعلام (٥/ ٢٦٠-٢٦٣).

الحديث الثاني والثمانون بعد المائة:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ...  
رواه البخاري (١٩٤٧) الصوم، ومسلم (١١١٨) الصيام.



الحديث الثالث والثمانون بعد المائة:

عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ حَتَّى إِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَمَا فِيْنَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ.  
رواه البخاري (١٩٤٥) الصوم، ومسلم (١١٢٢) الصيام.



الحديث الرابع والثمانون بعد المائة:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَرَأَى زِحَامًا وَرَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: صَائِمٌ قَالَ: ((لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ)).  
رواه البخاري (١٩٤٦) الصوم، ومسلم (١١١٥) الصيام.



الحديث الخامس والثمانون بعد المائة:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ قَالَ: فَتَزَلْنَا مَنْزِلًا فِي يَوْمٍ حَارٍّ وَأَكْثَرْنَا ظِلًّا صَاحِبُ الْكِسَاءِ وَمِنَّا مَنْ يَتَّقَى الشَّمْسَ بِيَدِهِ. قَالَ: فَسَقَطَ الصُّوْمُ وَقَامَ

الْمُفْطِرُونَ فَضَرَبُوا الْأَنْبِيَّةَ وَسَقَوْا الرِّكَابَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((هَبَّ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ)).

رواه البخاري (٢٨٩٠) الجهاد، ومسلم (١١١٩) الصيام.  
هذه الأحاديث الأربعة تشير إلى ترجيح مذهب الأكثرين أن الأفضل هو الأيسر كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] فإن تيسر الصيام بلا مشقة شديدة وضرر وتنطع كما تقدم في شرح الحديث السابق، وإن تيسر الصيام بلا مشقة شديدة فهو أفضل لمن قوي عليه، وبالأولى تشير إلى التخيير بين الصيام والإفطار للصائم في السفر.

قال ابن دقيق العيد في شرح الحديث الثالث: أخذ من هذا أن كراهة الصوم في السفر لمن هو في مثل هذه الحالة، فمن يجهد الصوم ويشق عليه، أو يؤدي به إلى ترك ما هو أولى من القربات، ويكون قوله: ((لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ)) منزلاً على مثل هذه الحالة. والظاهرية المانعون من الصوم في السفر يقولون: إن اللفظ عام بالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ويجب أن تتبہ للفرق بين دلالة السياق والقرائن الدالة على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم، وبين مجرد ورود العام على سبب، ولا تجريها مجرى واحداً، فإن مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به؛ كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] بسبب سرقة رداء صفوان، وأنه لا يقتضي التخصيص به بالضرورة والإجماع (١).

وأما قوله: ((فَمِنَّا الصَّائِمُ، وَمِنَّا الْمُفْطِرُ)) فدليل على جواز الصوم في السفر؛ ووجه الدلالة تقرير النبي ﷺ للصائمين على صومهم (١).

وأما قوله ﷺ: ((ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ)) ففيه أمران: أحدهما أنه إذا تعارضت المصالح قدم أولاها وأقواها. الثاني: أن قوله عليه الصلاة والسلام: ((ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ)) فيه وجهان: أن يراد بالأجر أجر تلك الأفعال التي فعلوها والمصالح التي جرت على أيديهم، ولا يراد مطلق الأجر على سبيل العموم.

والثاني: أن يكون أجرهم قد بلغ في الكثرة بالنسبة إلى أجر الصوم مبلغاً ينغمر فيه أجر الصوم فتحصل المبالغة بسبب ذلك، ويجعل كأن الأجر كله للمفطر (٢).

قلت: وهذا هو الظاهر من سياق القصة، والله أعلم.

قال ابن الملقن: جمهور العلماء على أنه يشترط في جواز الفطر كون السفر طويلاً كما جزم به فيما مضى. وهو عند أهل العراق ثلاثة أيام وعند أكثر أهل الحجاز يوم وليلة [وقد كان ابن عمر وابن عباس لا يريان القصر والإفطار في أقل من أربعة برد]. وادعى ابن بريزة أن الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام لم يخص سفرًا من سفر وأنه ظاهر الآية.

وقال قوم: يجوز في كل سفر وإن قصر، قال الخطابي: وأظنه مذهب داود وأهل الظاهر.

(١) إحكام الأحكام (٣/ ٣٧٤).

(٢) إحكام الأحكام (٣/ ٣٧٤).



قال ابن القيم في تهذيب السنن (٣/ ٢٩٢): قال المجوزون للفرط في مطلق السفر: هب أن حديث دحية لم يثبت فقد أطلق الله تعالى السفر ولم يقيده بحد كما أطلقه في آية التيمم؛ فلا يجوز حده إلا بنص من الشارع، أو إجماع من الأمة، وكلاهما مما لا سبيل إليه، كيف وقد قصر أهل مكة مع النبي ﷺ بعرفة ومزدلفة ولا تأثير للنسك في القصر بحال؟ فإن الشارع إنما علل القصر بالسفر فهو بالوصف المؤثر فيه، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه سمي مسيرة البريد سفرًا في قوله: ((لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوُفُّ مِنْ بِلَالٍ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ بَرِيدًا إِلَّا مَعَ ذِي مُحَرَّمٍ)) (١) وقال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣]، وهذا يدخل فيه كل سفر طويل أو قصير، وقال ﷺ: ((إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخُصْبِ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَقَّهَا مِنْ الْأَرْضِ . وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْجُدْبِ فَبَادِرُوا بِهَا نَقَبَهَا))، وهذا يعم كل سفر؛ ولم يفهم منه أحد اختصاصه باليومين فما زاد، ونهى ((أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعُدُوِّ)) (٢)، ونهى ((أَنْ يُسَافِرَ الرَّجُلُ وَخُدَهُ)) (٣)، وأخبر ((أَنْ دَعَا الْمَسَافِرُ مُسْتَجَابَةً)) (٤)، وكان ((يَتَسَوَّدُ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ)) (٥)، وكان ((إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ)) (٦)، ومعلوم أن

- (١) أخرجه مسلم (١٩٢٦).
- (٢) أخرجه البخاري (٢٨٢٨)، ومسلم (١٨٦٩).
- (٣) أخرجه البخاري (٢٨٣٦).
- (٤) حسن: أخرجه أخرجه أبو داود (١٥٣٦)، والترمذي (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٨٦٢)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٣٠٣١).
- (٥) أخرجه مسلم (١٣٤٣).
- (٦) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٥٣)، ومسلم (٢٤٤٥).

شيئاً من هذه الأسفار لا يختص بالطويل، ولا أنه لو سافر دون اليوم لم يقرع بين نسائه، ولم يقض للمقيمات. فما الذي أوجب تخصيص اسم السفر بالطويل بالنسبة إلى القصر والفطر دون غيرها.

قالوا: وأين معناه في الشريعة تقسيم الشارع السفر إلى طويل وقصير واختصاص أحدهما بأحكام لا يشاركه فيها الآخر ومعلوم أن إطلاق السفر لا يدل على اختصاصه بالطويل ولم يبين النبي ﷺ مقداره، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع، فسكوته عن تحديده من أظهر الأدلة على أنه غير محدود شرعاً. قالوا: والذين حددوه مع كثرة اختلافهم وانتشار أقوالهم ليس معهم نص بذلك وليس حدٌّ بأولى من حدٍّ، ولا إجماع في المسألة فلا وجه للتحديد وبالله التوفيق (١).

فائدة: قال ابن الملقن: ولا بد أيضاً من اشتراط كونه حلالاً فالعاصي بسفره لا يفطر (٢).



(١) انظر هامش الإعلام (٥/ ٢٧٠، ٢٦٩).

(٢) الإعلام (٥/ ٢٧٠).

الحديث السادس والثمانون بعد المائة:  
عن عائشة رضي الله عنها قالت: ((كان يكون عليّ الصوم في رمضان فما أستطيع أن أقضي إلا في شعبان)).  
رواه البخاري (١٩٥٠) الصوم، ومسلم (١١٤٦) الصيام.

قال الإمام النووي: إن كل واحدة منهن كانت مهية نفسها لرسول الله ﷺ مترصدة لاستمتاعه في جميع أوقاتها إن أراد ذلك، ولا تدري متى يريد، ولم تستأذنه في الصوم مخافة أن يأذن، وقد يكون له حاجة فيها فتفتوتها عليه، وهذا من الأدب وقد اتفق العلماء على أن المرأة لا يحل لها صوم التطوع وزوجها حاضر إلا بإذنه لحديث أبي هريرة السابق في صحيح مسلم في كتاب الزكاة، وإنما كانت تصومه في شعبان لأن النبي ﷺ كان يصوم معظم شعبان، فلا حاجة له فيهن حينئذ في النهار، ولأنه إذا جاء شعبان يضيق قضاء رمضان فإنه لا يجوز تأخيره عنه. ومذهب مالك وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وجمهير السلف والخلف أن قضاء رمضان في حق من أفطر بعذر كحيض وسفر يجب على التراخي ولا يشترط المبادرة به في أول الإمكان، لكن قالوا: لا يجوز تأخيره عن شعبان الآتي لأنه يؤخره حينئذ إلى زمان لا يقبله وهو رمضان الآتي، فصار كمن أخره إلى الموت. وقال داود: تجب المبادرة به في أول يوم بعد العيد من شوال، وحديث عائشة هذا يرد عليه. قال الجمهور: ويستحب المبادرة به للاحتياط فيه، فإن أخره فالصحيح عند المحققين من الفقهاء وأهل الأصول أنه يجب العزم على فعله، وكذلك القول في جميع الواجب الموسع إنما يجوز تأخيره بشرط العزم على فعله حتى لو

آخره بلا عزم عصى، وقيل: لا يشترط العزم. وأجمعوا أنه لو مات قبل خروج شعبان لزمه الفدية في تركه عن كل يوم مد من طعام، هذا إذا كان تمكن من القضاء فلم يقض، فأما من أفطر في رمضان بعذر ثم اتصل عجزه فلم يتمكن من الصوم حتى مات فلا صوم عليه ولا يطعم عنه ولا يصام عنه. ومن أراد قضاء صوم رمضان ندب مرتباً متوالياً فلو قضاها غير مرتب أو مفرقاً جاز عندنا وعند الجمهور لأن اسم الصوم يقع على الجميع. وقال جماعة من الصحابة والتابعين وأهل الظاهر: يجب تتابعه كما يجب الأداء (١).

وقال ابن الملقن: يستفاد من هذا الحديث أن المرأة لا تصوم القضاء وزوجها شاهد إلا بإذنه، إلا أن تخاف الفوات فيتعين وترتفع التوسعة، وهو مذهب الشافعي رحمته الله أنه يمنعها من القضاء الذي لا يتضيق دون غيره فإن حق الزوج على الفور (٢).



(١) شرح النووي (٨/ ٣٢-٣٣).

(٢) الإيعام (٥/ ٢٨٨).

الحديث السابع والثمانون بعد المائة:

عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: ((مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ)).

رواه البخاري (١٩٥٢) الصوم، ومسلم (١١٤٧) الصيام.  
ورواه أبو داود (٢٤٠٠) الصوم، وقال: هذا في النذر خاصة، وهو قول أحمد بن حنبل.

قال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((مَنْ مَاتَ)) عام في المكلفين لقريظة ((وَعَلَيْهِ صِيَامٌ))، وقوله: ((صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ)) خبر بمعنى الأمر، وليس هذا الأمر للوجوب عند الجمهور، وبالعالم إمام الحرمين ومن تبعه فادعوا الإجماع على ذلك، وفيه نظر، لأن بعض أهل الظاهر أوجبوه فلم يعللوه لم يعتد بخلافهم على قاعدته، وقد اختلف السلف في هذه المسألة، فأجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث، وعلق الشافعي في القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في المعرفة، وهو قول أبي ثور وجماعة من محدثي الشافعية، وقال البيهقي في ((الخلافيات)): هذه المسألة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها فوجب العمل بها، ثم ساق بسنده إلى الشافعي قال: كل ما قلت وصح عن النبي ﷺ خلافه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني.

وقال الشافعي في الجديد ومالك، وأبو حنيفة، لا يصام عن الميت.

وقال الليث، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد: لا يصام عنه إلا النذر حملاً للعموم الذي في حديث عائشة على المقيد في حديث ابن عباس وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما فحديث ابن عباس، صورة مستقلة من وقعت له، وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس إلى نحو هذا العموم حيث قيل في آخره: ((فدين الله أحق أن يقضى)) (١) وأما رمضان فيطعم عنه. وأما المالكية فأجابوا عن حديث الباب بدعوى عمل أهل المدينة كعادتهم.

وأجاب الماوردي عن الجديد بأن المراد بقوله: ((صَامَ عَنْهُ وَلِيَّهُ)) أي فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم وهو الإطعام. قال، وهو نظير قوله: ((الْثَرَابُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ)) (٢) قال: فسمى البديل باسم المبدل فكذلك هنا. وتعقب بأنه صرف للفظ عن ظاهره بغير دليل.

وأما الحنفية فاعتلوا لعدم القول بهذين الحديثين بما روي عن عائشة، أنها ((سُئِلَتْ عَنْ امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ قَالَتْ: يُطْعَمُ عَنْهَا))، وعن عائشة قالت: ((لَا تَصُومُوا عَنْ مَوْتَاكُمْ وَأَطْعِمُوا عَنْهُمْ))، أخرجه البيهقي وبما روى عن ابن عباس قال في رجل مات وعليه رمضان قال: يطعم عنه ثلاثين مسكيناً. أخرجه عبد الرزاق وروى النسائي عن ابن عباس قال: ((لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ))، قالوا: فلما أفتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه دل ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه.

(١) البخاري (١٨٥٢)، ومسلم (١١٤٨).

(٢) فتح الباري (٤/١٩٤).

وهذه قاعدة لهم معروفة إلا أن الآثار المذكورة عن عائشة وعن ابن عباس فيها مقال، وليس فيها ما يمنع الصيام إلا الأثر الذي عن عائشة وهو ضعيف جداً. والراجح أن المعتبر ما رواه لا ما رآه لاحتمال أن يخالف ذلك لاجتهاد ومستنده فيه لم يتحقق، ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنده، وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك المحقق للمظنون، والمسألة مشهورة في الأصول.

واختلف المجيزون في المراد بقوله: ((وليه)) فقليل: كل قريب، وقيل الوارث خاصة، وقيل عصبته، والأول أرجح، والثاني قريب، ويرد الثالث المرأة التي سألت عن نذر أمها (١).

وقال ابن الملتن: قد يؤخذ من الحديث أنه لا يصوم عنه الأجنبي، إما لأجل التخصيص في مناسبة الولاية لذلك، أو لأن أصل عدم جواز النيابة في الصوم لكونه عبادة بدنية لا يدخلها النيابة في الحياة فلا يدخلها بعد الموت كالصلاة، وإذا كان الأصل عدم جواز النيابة وجب أن يقتصر فيه على ما ورد في الحديث، ويجري في الباقي على القياس. وقد قال أصحاب الشافعي: لو أمر الولي أجنبياً بأن يصوم عنه بأجرة أو بغيرها جار كما في الحج فلو استقل به الأجنبي فالأصح المنع.

خاتمة: نقل القاضي عياض وغيره الإجماع على أنه لا يُصلى عن الميت وأنه لا يُصام عن الحي وإنما الخلاف في الميت (٢).



(١) باختصار من فتح الباري (٤/٢٢٨).

(٢) الإعلام (٥/٣٠٠-٣٠١).

الحديث الثامن والثمانون بعد المائة:

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ فَقَالَ: ((لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَهُ عَنْهَا)) قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: ((فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى)).

رواه البخاري (١٩٥٣) الصوم، ومسلم (١١٤٨) الصيام.  
وفي رواية: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذْرٌ أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: ((أَفَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا؟)) قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: ((فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ)).  
رواه مسلم (١١٤٨) (١٥٦) الصيام.

قال ابن دقيق العيد: أما حديث ابن عباس فقد أطلق فيه القول بأن أم الرجل ماتت وعليها صوم شهر ولم يقيده بالنذر، وهو يقتضي أن لا يتخصص جواز النيابة بصوم النذر، وهو منصوص الشافعية تفريعاً على القول القديم، خلافاً لما قاله أحمد.

ووجه الدلالة من الحديث من وجهين: أحدهما أن النبي ﷺ ذكر هذا الحكم غير مقيد بعد سؤال السائل مطلقاً عن واقعة يحتمل وجوب الصوم فيها عن نذر، ويحتمل أن يكون عن غيره فخرج ذلك على القاعدة المعروفة في أصول الفقه وهو أن الرسول - عليه الصلاة والسلام - إذا أجاب بلفظ غير مقيد عن سؤال وقع في صورة محتملة أن يكون الحكم فيها مختلفاً أن يكون الحكم شاملاً للصور كلها، وهو الذي يقال فيه: ((ترك



الاستفصال عن قضايا الأحوال مع قيام الاحتمال منزل منزلة العموم في المقال)) وقد استدل الشافعي بمثل هذا وجعله كالعموم.

الوجه الثاني: أن النبي ﷺ علل قضاء الصوم بعلة عامة للنذر وغيره، وهو كونه علله وقاسه على الدين، وهذه العلة لا تختص بالدين، أعني كونه حقاً، واجباً، والحكم يعم بعموم علته.

وقد استدل القائلون بالقياس في الشريعة بهذا من حيث إن النبي ﷺ قاس وجوب أداء وجوب حق الله تعالى على وجوب أداء حق العباد، وجعله من طريق الأحق، فيجوز لغيره القياس لقوله: ﴿وَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، لاسيما وقوله عليه الصلاة والسلام ((أَرَأَيْتِ)) إرشاد وتنبه على العلة التي هي كشيء مستقر في نفس المخاطب (١).

وقال ابن الملقن:

في الحديث قضاء الدين عن الميت، وهو إجماع، ولا فرق بين أن يقضيه عنه وارثه أو غيره فيبرأ به قطعاً. قال القرطبي: والحديث مشعر بأن القضاء على النذب لمن طاعت به نفسه، لأنه لا يجب على ولي الميت أن يؤدي من ماله عن الميت ديناً بالاتفاق، لكن من تبرع به انتفع به الميت وبرئت ذمته.

فيه أيضاً تقديم دين الله تعالى على دين الأدمي إذا تزاخا: كدين الزكاة ودين الأدمي، ولم يمكن الجمع بينهما لضيق التركة عن الوفاء لكل منهما، وقد يستدل لتقديم الزكاة بقوله: ((فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى)) (٢).



(١) إحكام الأحكام (٣/ ٣٨٣-٣٨٦).

(٢) الإعلام (٥/ ٣٠٦-٣٠٧) باختصار.

الحديث التاسع والثمانون بعد المائة:

عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ)) (١).  
رواه البخاري (١٩٥٧) الصوم، ومسلم (١٠٩٨) الصيام.

قال ابن دقيق العيد: تعجيل الفطر بعد تيقن الغروب مستحب باتفاق، ودليله هذا الحديث، وفيه دليل على التشيعة الذين يؤخرون إلى ظهور النجم، ولعل هذا هو السبب في كون الناس لا يزالون بخير ما عجلوا الفطر، لأنهم إذا أخروه كانوا داخلين في فعل خلاف السنة، ولا يزالون بخير ما فعلوا السنة (٢).

قال الحافظ: قال المهلب: والحكمة في ذلك أن لا يزداد في النهار من الليل، ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة، واتفق العلماء على أن محل ذلك إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية، أو بإخبار عدلين. وكذا عدل واحد في الأرجح.

وقال الشافعي في الأم: تعجيل الفطر مستحب، ولا يكره تأخيره إلا لمن تعمدته ورأى الفضل فيه، ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقاً، وهو كذلك إذ لا يلزم من كون الشيء مستحباً أن يكون نقيضه مكروهاً مطلقاً (٣).



(١) زاد الإمام أحمد (٥/ ١٤٧، ١٧٢) ((وأخروا السحور)) من حديث أبي ذر الغفاري.

(٢) إحكام الأحكام (٣/ ٣٩٠).

(٣) فتح الباري (٤/ ٢٣٤-٢٣٥) باختصار.

الحديث التسعون بعد المائة:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَهُنَا، وَادْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ)).  
رواه البخاري (١٩٥٤) الصوم، ومسلم (١١٠٠) الصيام.

قال النووي:

معناه انقضى صومه وتم، ولا يوصف الآن بأنه صائم، فإن بغروب الشمس خرج النهار ودخل الليل، والليل ليس محلاً للصيام (١).

وقال الحافظ:

قوله: ((فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ))، أي: دخل في وقت الإفطار كما يقال إذا أقام بنجد، وأتهم إذا أقام بتهامة، ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مفطراً في الحكم لكون الليل ليس ظرفاً للصيام الشرعي، وقد رد ابن خزيمة هذا الاحتمال وأوماً إلى ترجيح الأول فقال: قوله: ((فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ))، لفظ خبر ومعناه الأمر؛ أي: فليفطر الصائم، ولو كان المراد فقد صار مفطراً كان فطر جميع الصوماء واحداً ولم يكن للترغيب في تعجيل الإفطار معنى. أ.هـ.

وقد يجاب بأن المراد فعل الإفطار حساً ليوافق الأمر الشرعي، ولا شك أن الأول أرجح، ولو كان الثاني معتمداً لكان من حلف أن لا يفطر فصام فدخل الليل حنث بمجرد دخوله ولو لم يتناول شيئاً.

ويمكن الانفصال عن ذلك بأن الإيمان مبنية على العرف، وبذلك أفتى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في مثل هذه الواقعة، بعينها ومثل هذا لو قال: أن أفطرت فأنت طالق فصادف يوم العيد لم تطلق حتى يتناول ما يفطر به، وقد ارتكب بعضهم الشطط فقال يحنث. ويرجح الأول أيضًا رواية شعبة أيضًا بلفظ: ((فَقَدْ حَلَّ الْإِفْطَارُ)) (١)، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الثوري عن الشيباني (٢).



(١) أخرجه أحمد (٤/٣٨٢).

(٢) فتح الباري (٤/٢٣٢).

باب أفضل الصيام وغيره

الحديث الحادي والتسعون بعد المائة:

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تُوَاصِلُ. قَالَ: ((إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى)).

رواه البخاري (١٩٦٢) الصوم، ومسلم (١١٠٢) الصيام.  
ولـ ((مسلم)) (١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: ((فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ إِلَى السَّحْرِ)).  
رواه البخاري (١٩٦٣) الصوم، (١٩٦٧) الصوم.

قال العلامة عبدالله آل بسام:

اختلفوا في حكم الوصال على ثلاثة أقوال: محرم، ومكروه، وجائز، مع القدرة.  
فذهب إلى جوازه مع القدرة عبدالله بن الزبير، وبعض السلف كعبد الرحمن ابن أنعم، وإبراهيم بن زيد التيمي، وأبي الجوزاء.  
وذهب إلى تحريمه الأئمة الثلاثة: أبو حنيفة ومالك والشافعي.  
وذهب إلى التفضيل في ذلك الإمام أحمد، وإسحاق، وابن المنذر، وابن خزيمة، وجماعة من المالكية؛ فهو عندهم جائز إلى السحر، مع أن الأولى تركه تحقيقاً لتعجيل الإفطار. ومكروه بأكثر من يوم وليلة.

(١) وهو ليس في صحيح مسلم بل هو من أفراد البخاري كما نبه عليه عبدالحق والمجد والحافظ أما أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم ففي الصحيحين.

واستدل المجيزون بأنه ﷺ، واصل بأصحابه يومين، فهو تقرير لهم عليه، ولو كان حراماً لم يقرهم، وبأن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ رَحْمَةً بِهِمْ)) (١)، فنهىهم عنه كنهىهم عن قيام الليل خشية أن يفرض عليهم، ولم ينكر على من بلغه أنه فعله ممن لم يشق عليه.

فإذا كان المواصل لم يرد التشبه بأهل الكتاب، ولا رغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال.

واستدل المحرمون بنهيه ﷺ، والنهي يقتضي التحريم. فأما مواصلته بهم فلم يقصد به التقرير وإنما قصد به التنكيل، كما هو مبين في بعض ألفاظ الحديث (٢).

وقال النووي: اتفق أصحابنا على النهي عن الوصال، وهو صوم يومين فصاعداً من غير أكل أو شرب بينهما، ونص الشافعي وأصحابنا على كراهته، ولهم في هذه الكراهة وجهان، أصحابها أنها كراهة تحريم، والثاني: كراهة تنزيه وبالنهي عنه قال جمهور العلماء.

وقال القاضي عياض: اختلف العلماء في أحاديث الوصال. فقليل النهي عنه رحمة وتخفيف، فمن قدر فلا حرج فقد واصل جماعة من السلف الأيام. قال: وأجازه ابن وهب، وأحمد، وإسحاق إلى السحر، ثم حُكي عن الأكثرين كراهته.

(١) أخرجه البخاري (١٨٦٣)، ومسلم (١١٠٥).

(٢) تيسير العلام (١/٣٨٥).

وقال الخطابي وغيره من أصحابنا: الوصال من الخصائص التي أبيحت لرسول الله ﷺ وحرمت على الأمة، واحتج لمن أباحه بقوله في بعض طرق مسلم: ((نهاهم عن الوصال رحمة لهم))<sup>(٣)</sup>.

وفي بعضها: لما أبوا أن ينتهوا واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال فقال: ((لو تأخر الهلال لزدتكم)) (١)، وفي بعضها: ((لو مُدَّ لنا الشهر لو اصلنا وصلاً يدع المتعمقون تعمقهم)).

واحتج الجمهور بعموم النهي، وأجابوا عن قوله (رحمة) بأنه لا يمنع ذلك كونه منهياً عنه للتحريم، وسبب تحريمه الشفقة عليهم لئلا يتكلفوا ما يشق عليهم، وأما الوصال يوماً ثم يوماً فاحتمل للمصلحة في تأكيد زجرهم. وبيان الحكمة في نهيهم، والمفسدة المترتبة على الوصال، وهي الملل من العبادة، والتعرض للتقصير في بعض وظائف الدين من إتمام الصلاة بخشوعها وأذكارها وآدابها، وملازمة الأذكار وسائر الوظائف المشروعة في نهاره وليله والله أعلم (٢).

قوله ﷺ: ((إني لست كهيتكم إني أطعم وأسقى)).

قال الصنعاني: تفسيره على أظهر الوجهين كما قاله ابن تيمية: إن الله يغذيه بما يغنيه عن الأكل والشرب المعتاد من العلم والإيمان لقوله: ((أظل عند ربي)) وذلك يكون بالنهار ولو أكل الأكل المعتاد بالنهار لم يكن مواصلاً وقد بين أنه مواصل (٣).

(٣) أخرجه مسلم (١١٠٥).

(١) أخرجه البخاري (٦٨٦٩)، ومسلم (١١٠٣).

(٢) شرح النووي (٧/٢٩٨، ٢٩٩).

(٣) العدة (٣/٣٩٨).

قلت: وقال بعضهم بأنه ﷺ كان أكثرهم حباً لله عز وجل والمحبوب يشغل بحبه كما قال بعضهم:

لها أحاديث من ذكراك تشغلها عن الطعام وتلهيها عن الزاد  
وقال بعض: كان يأتيه من طعام الجنة كرامة له ﷺ، والكرامة لا تبطل العبادة، والله أعلم.

قال الحافظ:

وفي أحاديث الباب من الفوائد استواء المكلفين في الأحكام، وأن كل حكم ثبت في حق النبي ﷺ ثبت في حق أمته إلا ما استثنى بدليل.

وفيه جواز معارضة المفتي فيما أفتى به إذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتى بسر المخالفة، وفيه الاستكشاف عن حكمة النهي.

وفيه ثبوت خصائصه ﷺ وأن عموم قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] مخصوص.

وفيه أن الصحابة كانوا يرجعون إلى فعله المعلوم صفته ويبادرون إلى الاتساع به إلا فيما نهاهم عنه، وفيه أن خصائصه لا يتأسى به في جميعها.

وفيه بيان قدرة الله تعالى على إيجاد المسببات العادية من غير سبب ظاهر (١).





الحديث الثاني والتسعون بعد المائة:

عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنِّي أَقُولُ: وَاللَّهِ لَا صُومَ النَّهَارِ وَلَا قَوْمَ اللَّيْلِ مَا عِشْتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((أَنْتَ الَّذِي قُلْتَ ذَلِكَ))؟.

فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ قُلْتُهُ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي.

قَالَ: ((فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَنَمْ وَقُمْ، وَصُمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بَعِشْرَ أَمْثَالِهَا، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ)). قُلْتُ: إِنِّي لِأُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ.

قال: ((فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ))، قُلْتُ: إِنِّي لِأُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ

ذَلِكَ.

قال: ((فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا، فَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ ﷺ، وَهُوَ

أَفْضَلُ الصَّيَامِ)).

فَقُلْتُ: إِنِّي لِأُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: ((لَا أَفْضَلَ مِنْ

ذَلِكَ)).

رواه البخاري (١٩٧٦) الصوم، ومسلم (١١٥٩) الصيام.

وفي رواية قال: ((لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ أَخِي دَاوُدَ ﷺ شَطْرَ

الدَّهْرِ صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا)).

رواه البخاري (١٩٧٩) الصوم.

الحديث ترجم له الإمام البخاري (باب صوم الدهر).

قال الحافظ: قوله (باب صوم الدهر)، أي: هل يشرع أو لا؟ قال

الزوين بن المنير: لم ينص على الحكم لتعارض الأدلة، واحتمال أن يكون

عبدالله بن عمرو خص بالمنع لما اطلع النبي ﷺ عليه من مستقبل حاله فيلتحق به من في معناه ممن يتضرر بسرد الصوم، ويبقى غيره على حكم الجواز، لعموم الترغيب في مطلق الصوم كما سيأتي في الجهاد من حديث أبي سعيد مرفوعاً: ((مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ)) (١).

وقال الحافظ أيضًا في شرح الرواية الثانية للحديث (١٩٧٧) الصيام في قوله: ((لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ مَرَّتَيْنِ))، قال ابن التين: استدل على كراهته من هذه القصة من أوجه: نفيه ﷺ عن الزيادة وأمره بأن يصوم ويفطر وقوله: ((لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ)) ودعاؤه على صام الأبدي.

قال: وإلى كراهة صوم الدهر مطلقاً ذهب إسحاق وأهل الظاهر وهي رواية عن أحمد وشذ ابن حزم فقال: يحرم وروى ابن أبي شيبه بإسناد صحيح عن ابن عمرو الشيباني قال: ((بلغ عمر أن رجلاً يصوم الدهر فأتاه فعلاه بالدرة وجعل يقول: كل يا دهري، ومن طريق أبي إسحاق أن عبدالرحمن بن أنعم كان يصوم الدهر فقال عمرو بن ميمون: لو رأى هذا أصحاب محمد لرجموه .

واحتجوا أيضًا بحديث أبي موسى رفعه: ((مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضُيِّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ، وَعَقِدَ بِيَدِهِ)) (٢) .

أخرجه أحمد، والنسائي، وابن خزيمة، وابن حبان، وظاهره أنها تضيق عليه حصرًا له فيها لتشديده على نفسه، وحمله عليها، ورغبته عن سنة نبيه ﷺ، واعتقاده أن غير سنته أفضل منها وهذا يقتضي الوعيد

(١) فتح الباري (٤/٢٥٩).

(٢) أخرجه أحمد (٤/٤١٤)، ابن خزيمة (٣/٣١٣)، وابن حبان (٣٥٨٤).

الشديد فيكون حرامًا. وإلى الكراهة مطلقًا ذهب ابن العربي من المالكية فقال: قوله: ((لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ)) إن كان معناه الدعاء فيأ ويح من أصابه دعاء النبي ﷺ، وإن كان معناه الخبر فيأ ويح من أخبر عنه النبي ﷺ أنه لم يصم، وإذا لم يصم شرعًا لم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله ﷺ لأنه نفى عنه الصوم وقد نفى عنه الفضل كما تقدم فكيف يطلب الفضل فيما نفاه النبي ﷺ.

وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر، وحملوا أخبار النهي على من صامه حقيقة فإنه يدخل فيه ما حرم صومه كالعيدين وهو اختيار ابن المنذر وطائفة (١).

وقال ابن دقيق العيد: قوله عليه الصلاة والسلام في صوم داود: ((وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ)) ظاهر قوي في تفضيل هذا الصوم على صوم الأبد. والذين قالوا بخلاف ذلك نظروا إلى أن العمل متى كان أكثر كان الأجر أوفر، هذا هو الأصل فاحتاجوا إلى تأويل هذا.

وقيل فيه: إنه أفضل الصيام بالنسبة إلى من كان حاله مثل حالك، أي من يتعذر عليه الجمع بين الصوم الأكثر وبين القيام بالحقوق، والأقرب عندي أن يجري على ظاهر الحديث في تفصيل صيام داود عليه السلام، والسبب فيه أن الأفعال متعارضة المصالح والمفاسد، وليس كل ذلك معلومًا لنا ولا مستحضرًا، وإذا تعارضت المصالح والمفاسد فمقدار تأثير كل واحدة منها في الحث والمنع غير محقق لنا، فالطريق حينئذ أن نفوض الأمر إلى صاحب الشرع، ونجري على ما دل عليه ظاهر اللفظ مع قوة الظاهر ها هنا. وأما زيادة العمل واقتضاء القاعدة

(١) فتح الباري باختصار (٤/ ٢٦١-٢٦٢).

لزيادة الأجر بسببه فيعارضه اقتضاء العادة والجلبة للتقصير في حقوق يعارضها الصوم الدائم، ومقادير ذلك الفائت مع مقادير ذلك الحاصل من الصوم غير معلوم لنا.

وقوله عليه الصلاة والسلام: ((لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ))، يحمل على أنه لا فوقة في الفضيلة المسئول عنها (١). وقال ابن الملقن:

ويؤخذ من الحديث أن الشخص لا يعمل إلا ما يستطيع الدوام عليه، ويراعى في ذلك حق الله تعالى وحق نفسه وحق غيره. ويؤخذ منه أيضاً بذل الوسع في الاجتهاد في العبادات على حسب الطاقة، وأداء غيرها من الحقوق، ومراعاة تحصيل الحسنات.

- يؤخذ منه استدراج الشيخ المربي أتباعه في عبادات الصوم والصلاة وغيرها من الأخف إلى الأثقل، ولتتمرن نفوسهم عليها من غير كراهة ولا ملل يؤدي إلى الترك بالكلية، وهذه سنة الله - عز وجل - في وحيه ورسوله ﷺ.

- يؤخذ منه مراعاته للأنبياء - عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام - في الاتباع، حيث ذكرهم الله تعالى في كتابه، وأمره بالاعتداء بهم في قوله: ﴿فِيهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ﴾ [الأنفال: ٩٠] الذين من جملتهم في الذكر داود ﷺ وفي رواية مسلم: ((فَصُمَّ صَوْمَ دَاوُدَ نَبِيِّ اللَّهِ فَإِنَّهُ كَانَ أَعْبَدَ النَّاسِ))، وفي رواية له: ((كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى)) (٢).

(١) إحكام الأحكام (٣/ ٤١٢-٤١٣).

(٢) أخرجه مسلم (١١٥٩).

- فيه الشفقة على الأتباع والتخفيف عنهم، وأمرهم بإعطاء النفس حقها من الراحة وغيرها من الأكل والنوم، خصوصًا إذا نوى بذلك امتثال الأمر، فإن جميعه يكون طاعة وعبادة من الأمر والمأمور (١).



الحديث الثالث والتسعون بعد المائة:

عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ((إِنَّ أَحَبَّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا)).

رواه البخاري (١١٣١) التهجد، ومسلم (١١٥٩) (١٨٩) الصيام.

قال الحافظ: قال المهلب: كان داود عليه السلام يحجم نفسه بنوم أول الليل، ثم يقوم في الوقت الذي ينادى الله فيه: ((هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ؟)) ثم يستدرك بالنوم ما يستريح به من نصب القيام في بقية الليل، وهذا هو النوم عند السحر كما ترجم به المصنف، وإنما كانت هذه الطريقة أحب من أجل الأخذ بالرفق للنفس التي يخشى منها السامة، وقد قال ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا)) (١)، والله يحب أن يديم فضله ويوالي إحسانه، وإنما كان ذلك أرفق لأن النوم بعد القيام يريح البدن ويذهب ضرر السهر وذبول الجسم، بخلاف السهر إلى الصباح. وفيه من المصلحة أيضًا استقبال صلاة الصبح وأذكار الصباح بنشاط وإقبال، وأنه أقرب إلى عدم الرياء لأن من نام السدس الأخير أصبح ظاهر اللون، سليم القوى، فهو أقرب إلى أن يخفى عمله الماضي على من يراه.

(١) باختصار من فتح الباري (٣/ ٢١، ٢٢).

ثم قال: (تنبيه) قال ابن التين: هذا المذكور إذا أجريناه على ظاهره فهو في حق الأمة، وأما النبي ﷺ فقد أمره الله تعالى بقيام أكثر الليل فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: ١، ٢] انتهى. وفيه نظر لأن هذا الأمر قد نسخ كما سيأتي (١).

وقال العلامة عبد الله آل بسام:

إن العبادة قسط وعدل، فلا يغفل عن عبادته، ولا يغلو فيها؛ لأن لربك عليك حقًا، ولأهلك عليك حقًا، فأت كل ذي حق حقه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: الشرع جاء بالعدل في كل شيء، والإسراف في العبادات من الجور الذي نهى عنه الشارع وأمر بالاعتدال في العبادات، ولهذا أمر بتعجيل الفطر وتأخير السحور، ونهى عن الوصال، فالعدل في العبادات من أكبر مقاصد الشرع، والأمر المشروع المسنون جميعه مبناه على العدل والاعتدال والتوسط الذي هو خير الأمور وأعلاها (٢).



(١) أخرجه البخاري (١١٠٠)، ومسلم (٨٧٢).

(٢) تيسير العلام (٣٨٩/١).

الحديث الرابع والتسعون بعد المائة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي بِثَلَاثٍ: صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكَعَتَيِ الضُّحَى، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ.

رواه البخاري (١٩٨١) الصيام، ومسلم (٧٢١) صلاة

المسافرين.

قال ابن الملقن ما ملخصه: ((الكلام عليه من وجوه)) :

أحدها: قوله ((صِيَامُ)) هو مخفوض وكذا ما بعده على البدل من ثلاث، ويجوز الرفع على إضمار المبتدأ، والأول أولى.

ثانيها: قوله ((أَوْصَانِي خَلِيلِي)) هو إضافة تشريف.

ثالثها: فيه الحث على هذه الخصال الثلاث لقريظة الإيصاء بها، وفي البخاري ((لَا أَدْعُهُنَّ))، ووصى عليه الصلاة والسلام بها أيضًا أبا الدرداء، كما أخرجه مسلم، وأبا ذر، كما أخرجه النسائي. وفي المحافظة عليهن لتمرين النفس على النوافل المعينة من الصوم والصلاة لكي يدخل في الواجب منها بانسراح واسترواح، ولينجبر بها ما يقع فيه من نقص. وفيه أيضًا إذهاب السيئات فإن الحسنات يذهبن السيئات، وتضعيف الحسنات، كما نبه عليه في الحديث السابق فكأن صومها يعدل صيام الدهر.

رابعها: اختلف في تعيين هذه الأيام الثلاثة، ففسر جماعة من الصحابة والتابعين بأيام البيض، منهم عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وأبو ذر، وبه قال أصحاب الشافعي، كما حكاه عنهم النووي في شرح مسلم.



لكن قال الروياني في البحر: وإن صام ثلاثة غير أيام البيض فمستحب أيضًا، وهو كما قال.

واختار النخعي آخر الشهر، واختار آخرون ثلاثة أيام من أوله. خامسها: قوله: ((وَرَكْعَتَيِ الضُّحَى)) فيه دلالة على استحبابها وهو إجماع، وإنما نقل التوقف فيها عن ابن مسعود وابن عمر، وقد جاء في الحث عليها أحاديث كثيرة.

سادسها: النوم على الوتر، وهل يقدمه أو يؤخره وقد صح من حديث جابر الفرق بين من يثق من نفسه القيام آخر الليل فيؤخره، وبين من لم يثق فيقدمه، كما أخرجه مسلم في صحيحه، فعلى هذا تكون وصيته عليه الصلاة والسلام مخصوصة بمن حاله كحال أبي هريرة ومن وافقه. سابعها: يؤخذ من الحديث استحباب وصية العالم أصحابه بالمندوبات وفعلها.

ثامنها: فيه شرعية الوتر، وقد سلف في باب الخلاف في وجوبه والكلام عليه واضحًا (١).



الحديث الخامس والتسعون بعد المائة:

عن محمد بن عباد بن جعفر قال: سألت جابر بن عبد الله: أنهى النبي ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ. وزاد مسلم: ((وَرَبَّ الْكُفَّةِ)).

رواه البخاري (١٩٨٤) الصوم، ومسلم (١١٤٣) الصيام.



الحديث السادس والتسعون بعد المائة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((لَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ)).  
رواه البخاري (١٩٨٥) الصوم، ومسلم (١١٤٤) الصيام.

المراد بالنهي عن صيام يوم الجمعة إفراده بالصيام، جمعاً بين الحديثين، فإذا صام يوماً قبله أو بعده زالت الكراهة، واختلفوا في علة النهي عن إفراده بالصيام.  
قال ابن الملقن ما ملخصه: اختلف العلماء في علة النهي على أقوال:

أحدها: أنه يوم عيد فلا ينبغي صيامه وروى الحاكم في مستدركه من حديث أبي هريرة مرفوعاً: ((يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدٌ فَلَا تَجْعَلُوا يَوْمَ عِيدِكُمْ يَوْمَ صِيَامِكُمْ إِلَّا أَنْ تَصُومُوا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ)) (١)، ثم

(١) ضعيف: أخرجه الحاكم (١/٩٠٣) وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب (٦٣٧).

قال: هذا حديث صحيح الإسناد إلا أن أبا بشر الذي في إسناده لم أقف على اسمه.

ثانيها: أنه يوم دعاء وذكر وعبادة من الغسل، والتبكير إلى الصلاة، وانتظارها واستماع الخطبة، وإكثار الذكر بعدها لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الجمعة: ١٠]، وغير ذلك من العبادات يومها، فاستحب الفطر فيه ليكون أعون له على هذه الوظائف، وأدائها بنشاط وانسراح لها، والتلذذ بها من غير ملل ولا سامة، وهو نظير صوم يوم عرفة للحاج فإن السنة فيه الفطر لهذه الحكمة وإن كانت دعوة الصائم لا ترد، فاعتنى في هذا اليوم بالصلاة دون الصوم.

ثالثها: أن سبب النهي خوف المبالغة في تعظيمه بحيث يفتتن به كما افتتن بيوم السبت، وهذا منتقض بصلاة الجمعة وغيرها مما هو مشهور من وظائفها وتعظيمه.

رابعها: أن سبب النهي خوف اعتقاد وجوبه، وهو منقوض أيضًا بصوم الأيام التي حَصَّ الشرع على صيامها، فإنها مشروعة للصيام والمواظبة عليها من غير كراهة ولم تترك لخوف اعتقاد وجوبها.

خامسها: خشية أن تعظم بالصوم كما عظمت اليهود والنصارى السبت والأحد من ترك العمل، وهو باطل، فإن تعظيم يوم الجمعة ثابت مبين في الكتاب والسنة بأمور كثيرة، ولا يلزم من تعظيمه بالصوم لو كان مشروعًا التشبه بالسبتية والأحدية.

سادسها: أنه يوم يجب صومه على النصارى ففي صومه تشبه

بهم (١).

وقال الصنعاني: واعلم أنه ورد في مسلم: ((لَا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْتَصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ)) (١)، فدل على جوازه لمن اتفق وقوعه له في أيام له عادة بصيامها، كمن اعتاد صوم يوم وإفطار يوم فوافق يوم الجمعة يوم صومه فلا كراهة في صومه أيضًا (٢).

وقال العلامة عبد الله آل بسام رحمه الله: لما كان يوم الجمعة عيد الأسبوع كما أن عيد الفطر وعيد الأضحى عيد السنة والعيد فيه الفرح وإظهار السرور وفيه إعلان شكر الله على نعمه وطلب المزيد كان الأولى في هذا اليوم أن يكون الإنسان مفطرًا ليقوى على أدائها. فشرع إفطار يوم الجمعة، ولكن يبيحه ويزيل كراهة صومه أن يقرن به صوم يوم قبله أو بعده أو يكون ضمن صوم معتاد، لئلا يظن العامة أيضًا تخصيص يوم الجمعة بزيادة عبادة على غيره فيعتقدونها - لفضل ذلك اليوم - واجبة (٣).



(١) برقم (١١٤٤).

(٢) العدة (٣/٤١٩).

(٣) تيسير العلام (١/٣٩١).

الحديث السابع والتسعون بعد المائة:

عن أبي عبيد مولى ابن أزهر، واسمه سعد بن عبيد قال: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَقَالَ: هَذَانِ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا: يَوْمٌ فَطَرَكُم مِّنْ صِيَامِكُمْ وَالْيَوْمُ الْآخِرُ الَّذِي تَأْكُلُونَ فِيهِ مِمَّنْ نُسَكِكُمْ...

رواه البخاري (١٩٩٠) الصوم، ومسلم (٥٥٧١) الأضاحي، (١١٣٧) الصيام.

قوله: ((هَذَانِ)) فيه التغليب، وذلك أن الحاضر يشار إليه بهذا والغائب يشار إليه بذاك، فلما أن جمعها اللفظ قال: ((هَذَانِ)) تغليباً للحاضر على الغائب.

قوله: ((يَوْمٌ فَطَرَكُم)) برفع يوم إما على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدهما، أو على البدل من قوله: ((يَوْمَانِ))، وفي رواية يونس المذكورة ((أَمَّا أَحَدُهُمَا فَيَوْمٌ فَطَرَكُم)) قيل: وفائدة وصف اليومين الإشارة إلى العلة في وجوب فطرهما، وهو والعزل من الصوم وإظهار تمامه وحده بفطر ما بعده، والآخر لأجل النسك المتقرب بذبحه ليؤكل منه ولو شرع صومه لم يكن لمشروعية الذبح فيه معنى، فعبر عن علة التحريم بالأكل من النسك لأنه يستلزم النحر ويزيد فائدة التنبيه على التعليل.

والمراد بالنسك هنا الذبيحة المتقرب بها قطعاً، قيل: ويستنبط من هذه العلة تعيين السلام للفصل من الصلاة. وفي الحديث تحريم صوم

يومي العيد سواء النذر والكفارة والتطوع والقضاء والتمتع، وهو بالإجماع (١).

وقال ابن الملقن: وفيه إجابة دعوة الله التي دعا عباده إليها من تضييفه وإكرامه لأهل منى وغيرهم بما شرع لهم من ذبح النسك والأكل منها، فمن صام هذا اليوم فكأنه رد هذه الكرامة، وعبر عن علة التحريم بالأكل من النسك ولم يعبر بأنه يوم النحر لأنه يستلزمه ويزيد فائدة التنبه على التعليل (٢).

وقال أيضًا: لم يذكر في هذا الحديث أيام التشريق، فاستدل به بعضهم - كما قال القاضي - على عدم تحريم صومها. وأصح القولين عند الشافعية: تحريم صومها للمتمتع وغيره، وبه قال أبو حنيفة وأحمد. وفي قول قديم: أنه يجوز صومها لعادم الهدى عن من الثلاثة الواجبة في الحج، وهو مذهب مالك، وهو أقوى دليلًا (٣).



(١) فتح الباري (٤/ ٢٨١).

(٢) الإعلام (٥/ ٣٧٤).

(٣) الإعلام (٥/ ٣٧٩).

الحديث الثامن والتسعون بعد المائة:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ  
يَوْمَيْنِ: النَّحْرِ وَالْفِطْرِ، وَعَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ  
الْوَاحِدِ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ.

أخرجه مسلم بتمامه، وأخرج البخاري الصوم فقط<sup>(١)</sup>.

رواه البخاري (١٩٩١)، (١٩٩٢) الصوم، ومسلم مختصراً  
(٨٢٧) (١٤١) الصيام مقتصرًا على الجزء الأخير.

قال العلامة عبد الله آل بسام:

نهى النبي ﷺ في هذا الحديث عن صيام يومين، وعن لبستين،  
وعن صلاتين. فأما اليومان المحرم صوميهما: فيوم الفطر ويوم النحر،  
وتقدم شيء من حكمة تحريم الصيام ليهما. فأما اللبستان: فاشتغال  
الثوب الأصم الذي ليس له منافذ، فإن لبسه يضر بالصحة لعدم المنفذ  
المهوية فيه، ولأنه عنوان الكسل والبطالة، فلبسه يشل الحركة والعمل  
المطلوبين.

وأما الاحتباء بثوب واحد فلأنه يخشى معه انكشاف العورة.

وأما الصلاتان: فالصلاة بعد صلاة الصبح، والصلاة بعد صلاة  
العصر، فإن الوقتين الذين بعدهما وقتا عبادة المشركين، وقد تقدم  
الكلام عليهما (١).

(١) قال ابن الملقن: قول المصنف: وأخرج البخاري الصوم فقط غريب، منه عند  
أخرجه البخاري بهذه السياقة كلها في هذا الباب من صححه وترجم عليه ((باب  
صوم يوم الفطر))، ثم قال عقبه ((باب الصوم يوم النحر)).

وقال البغوي: وقال صاحب المطالع: ونهى عن اشتغال الصماء  
لأنه إذا أتاه ما يتوقاه لم يمكنه إخراج يده بسرعة، ولأنه إذا أخرج يده  
انكشفت عورته.

قوله وأن يحتبى الرجل في الثوب الواحد: الاحتباء بالحاء المهملة  
هو أن يقعد الإنسان على أليته وينصب ساقيه ويحتوي عليهما بثوب أو  
نحوه أو بيده، ونهى عنه لأنه إذا لم يكن عليه إلا ثوب واحد ربما تحرك،  
أو زال الثوب فتبدو عورته. وفيه الاحتباء حيطان العرب؛ أي: ليس في  
البوادي حيطان، فإذا أرادوا أن يستندوا احتبوا لأن الاحتباء يمنعهم من  
السقوط ويصير لهم كالجدران (٢).

وقيل في علة النهي عن الاحتباء يوم الجمعة، إذا كان في ثوب  
واحد خشية بدو العورة، وإذا كان في أكثر من ثوب أنه يجلب النوم،  
ويعرض الطهارة للانتقاض.



(١) تيسير العلام (١/٣٩٣)، وذكر أيضًا لكن بدون الصماء والاحتباء، وأخرجه  
أيضًا في باب ستر العورة مختصرًا بدون الصوم والصلاة - الإعلام (٥/٣٨٠ -  
٣٨١).

(٢) الإعلام (٥/٣٨٣ - ٣٨٤) باختصار.



الحديث التاسع والتسعون بعد المائة:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَعْدَ وَجْهِهِ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا)).

رواه البخاري (٢٨٤٠) الجهاد، ومسلم (١١٥٣) (١٦٨)

الصيام.

قال الحافظ: قال ابن الجوزي: إذا أطلق ذكر سبيل الله فالمراد به

الجهاد.

وقال القرطبي: سبيل الله طاعة الله، فالمراد من صام قاصداً وجهه الله. قلت: ويحتمل أن يكون ما هو أعم من ذلك، ثم وجدته في ((فوائد أبي طاهر الذهلي)) من طريق عبد الله بن عبدالعزيز الليثي عن المقبري عن أبي هريرة بلفظ: ((ما من مرابط في سبيل الله فيصوم يوماً في سبيل الله)) (١)، الحديث.

وقال ابن دقيق العيد: العرف الأكثر استعماله في الجهاد فإن حمل عليه كانت الفضيلة لاجتماع العبادتين. قال: ويحتمل أن يراد بسبيل الله طاعته كيف كانت، والأول أقرب. ولا يعارض ذلك أن الفطر في الجهاد أولى؛ لأن الصائم يضعف عن اللقاء كما تقدم تقريره في ((باب من اختار الغزو على الصوم))، لأن الفضل المذكور محمول على من لم يخش ضعفاً ولا سيما من اعتاد به فصار ذلك من الأمور النسبية، فمن لم يضعفه الصوم عن الجهاد، فالصوم في حق أفضل ليجمع بين الفضيلتين (٢).

(١) فتح الباري (٦/٤٨).

(٢) فتح الباري (٦/٥٦-٥٧).

قال العلامة آل بسام:

فإن أضعفه فالمستحب له تركه، لأن الجهاد من المصالح العامة والصوم مصلحة مقصورة على الصائم وكلها، عمت مصلحة العبادة كانت أولى (١).

وقال ابن الملقن:

معنى المباعدة عن النار المعافاة، منها فلا يحس بها ولا يجد ألماً، عافانا الله منها. والمراد بالوجه جملة الشخص، وعبد ربه عنها أشرف ما فيه فيؤخذ منه التعبير عن الكل بالجزء إذا كان له وجه فضيلة أو شرف (٢).

وقال ابن دقيق العيد:

((والخریف يعبر به عن السنة))، فمعنى ((سبعين خريفاً)) سبعون سنة، وإنما عبر بالخریف عن السنة من جهة أن السنة لا يكون فيها إلا خريف واحد، فإذا مرَّ الخريف فقد مضت السنة كلها. وكذلك لو عبر بسائر الفصول عن العام كان سائغاً بهذا المعنى، إذ ليس في السنة إلا ربيع واحد، وصيف واحد، قال بعضهم: ولكن الخريف أولى بذلك لأنه الفصل الذي يحصل به نهاية ما بدأ في سائر الفصول، لأن الأزهار تبدو في الربيع، والثمار تشكل صورها في الصيف وفيه يبدو نضجها، ووقت الانتفاع بها أكلاً وتحصيلاً وادخاراً في الخريف، وهو المقصود

(١) تيسير العلامة (١/٣٩٤).

(٢) الإعلام (٥/٣٨٨).

منها، فكأن فصل الخريف أولى بأن يعبر به عن السنة من غيره والله أعلم (١).



## باب ليلة القدر

الحديث المائتان:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ)).  
رواه البخاري (٢٠١٥) صلاة التراويح، ومسلم (١١٦٥) الصيام.



الحديث الأول بعد المائتين:

عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ)).  
رواه البخاري (٢٠١٧) فضل ليلة القدر، ومسلم (١١٦٩) الصيام.

قوله: ((باب ليلة القدر)).

قال النووي رحمه الله: قال العلماء: وسميت ليلة القدر لما يكتب فيها للملائكة من الأقدار والأرزاق والآجال التي تكون في تلك السنة، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]، وقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِّنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر: ٤]، ومعناه: يظهر للملائكة ما سيكون فيها ويأمرهم بفعل ما هو من وظيفتهم وكل ذلك مما سبق علم الله تعالى به وتقديره له.

وقيل: سميت ليلة القدر لعظم قدرها وشرفها. وأجمع من يعتد به على وجودها ودوامها إلى آخر الدهر للأحاديث الصحيحة المشهورة قال القاضي عياض: واختلفوا في محلها، فقال جماعة: هي متنقلة تكون في سنة في ليلة، وفي سنة أخرى في ليلة أخرى، وهكذا، وبهذا يجمع بين الأحاديث، ويقال كل حديث جاء بأحد أوقاتها ولا تعارض فيها، قال: ونحو هذا قول مالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبي ثور وغيرهم قالوا: وإنما تنتقل في العشر الأواخر من رمضان، وقيل: بل في كله. وقيل إنها معينة لا تنتقل أبدًا بل هي معينة في جميع السنين لا تفارقها (١).

وقال الحافظ ابن رجب: وقد اختلف الناس في ليلة القدر اختلافًا كثيرًا فحكي عن بعضهم أنها رفعت وحديث أبي ذر يرد ذلك، ورُوي عن محمد بن الحنفية أنها في كل سبع سنين مرة وفي إسناده ضعف. وقال الجمهور في رمضان كل سنة. ثم منهم من قال هي في الشهر كله. وحكى عن بعض المتقدمين أنها أول ليلة منه. وقال الجمهور: هي مخرصة في العشر الأواخر، واختلفوا في أي ليالي العشر أرجى. فحكى عن الحسن ومالك أنها تطلب في جميع ليالي العشر أشفاعة وأوتاره.

وقال الأكثرون: بل بعض لياليه أرجى من بعض، وقالوا: الأوتار أرجى في الجملة، ثم اختلفوا في أي أوتاره أرجى.

وفي مسند الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً قال: يا رسول الله إني شيخ كبير عليل يشق عليّ القيام فأمرني بليلة

(١) شرح النووي (٨/ ٨٢، ٨٣).

يوفقني الله فيها لليلة القدر، قال: ((عَلَيْكَ بِالسَّابِعَةِ)) (١)، وإسناده على شرط البخاري. وإذا حسبنا أول السبع الأواخر ليلة أربع وعشرين كانت ليلة سبع وعشرين نصف السبع، وقد استنبط طائفة من المتأخرين من القرآن أنها ليلة سبع وعشرين من موضعين:

أحدهما: أن الله تعالى كرر ذكر ليلة القدر في سورة القدر في ثلاثة مواضع منها، وليلة القدر حروفها تسع، والتسع إذا ضربت في ثلاثة فهي سبع وعشرون.

والثاني: أنه قال ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾ [القدر: ٥] فكلمة هي الكلمة السابعة والعشرون من السورة فإن كلماتها كلها ثلاثون.

قال ابن عطية: هذا من ملح التفسير، لا من متين العلم وهو كما قال (٢).

وقال ابن الملقن: نطق القرآن العظيم بأن هذه الليلة خير من ألف شهر فاختلف في سر تخصيصها بهذه المدة.

ف قيل: إن رسول الله ﷺ ذكر رجلاً من بني إسرائيل حمل السلاح في سبيل الله ألف شهر، فعجب المؤمنون من ذلك وتقاصرت إليه أعمالهم، فأعطوا الليلة هي خير من مدة ذلك الغازي.

وقيل: إن الرجل كان فيما مضى ما كان يقال له عابد حتى يعبد الله ألف شهر، فأعطوا ليلة إذا أحيوها كانوا أحق بأن يسموا عابدين من أولئك العباد، وروى مالك في موطئه أنه عليه الصلاة والسلام - أرى

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢٤٠)، والطبراني في الكبير (١١/ ٣١١)، وأورده الهيثمي في المجمع (٣/ ٤١٠) وقال رآه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

(٢) نقلاً عن مختصر بغية الإنسان في وظائف رمضان (٧٩-٨١) بتحقيق المؤلف ووط الدار السلفية.

أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته ألا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم من طول العمر فأعطاه الله ليلة القدر خيراً من ألف شهر (١).

أما عن علامات هذه الليلة: ففي المسند عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: ((إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ فِي الْأَرْضِ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ الْحَصَى)) (٢).

وفي المسند من حديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ أنه قال في ليلة القدر: ((إِنَّ أَمَارَةَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ أَنَّهَا صَافِيَةٌ بَلَجَةٌ، كَأَنَّ فِيهَا قَمَرًا سَاطِعًا سَاكِئَةً سَاجِيَةً، لَا بَرْدَ فِيهَا وَلَا حَرَّ، لَا يَحِلُّ لِكَوْكَبٍ أَنْ يُرْمَى بِهِ فِيهَا حَتَّى تُصْبِحَ، وَإِنْ أَمَرَتْهَا أَنَّ الشَّمْسَ صَبِيحَتَهَا تَخْرُجُ مُسْتَوِيَةً لَيْسَ لَهَا شُعَاعٌ مِثْلَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَلَا يَحِلُّ لِلشَّيْطَانِ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا يَوْمَئِذٍ)) (٣).

وقال مجاهد: ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾ [القدر: ٥] قال: سلام أن يحدث فيها داء أو يستطيع شيطان العمل فيها.

قوله ﷺ: ((أَرَى رُؤْيَاكُمْ تَوَاطَأْتُ)) أي توافقت لفظاً ومعنى. قال ابن الملقن: فيه أيضاً دلالة على العمل بقول الأكثر، والكثير في الرؤيا وغيرها من الأحكام بشرط أن لا يخالف نصاً ولا إجماعاً ولا قياساً جلياً (١).

(١) الإعلام (٥/ ٣٩٣).

(٢) رواه أحمد (٢/ ٥١٩) والبخاري والطبراني في الأوسط وانظر مجمع الزوائد (٣/ ١٧٦) وسكت عنه الحافظ في الفتح، وحسنه الشيخ الألباني في الصحيحة (٤٥/ ٢٢٠).

(٣) رواه أحمد (٢/ ٢٣٤) وقال الهيثمي رجاله ثقات - مجمع الزوائد (٣/ ١٧٥) (١) الإعلام (٥/ ٤١٤).

وقوله ﷺ في حديث عائشة: ((تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ  
الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ)).

قال الزركشي في تصحيح العمدة بعد ذكر الحديث وهو صريح  
في أن لفظة ((في الوتر)) متفق عليها، وليس كذلك بل هي من أفراد  
البخاري ولم يخرجها مسلم من حديث عائشة.





الحديث الثاني بعد المائتين:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَعْتَكَفَ عَامًا حَتَّى إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يَخْرُجُ مِنْ صَبِيحَتِهَا مِنْ اعْتِكَافِهِ قَالَ: ((مَنْ اعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَعْتَكِفْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فَقَدْ أُرِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ مِنْ صَبِيحَتِهَا، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، وَالْتَمِسُوهَا فِي كُلِّ وَتْرٍ)). قَالَ: فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشِ فَوْكَفَ الْمَسْجِدُ فَأَبْصَرْتُ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى جَبْهَتِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ مِنْ صُبْحِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ..

رواه البخاري (٢٠٢٧) الاعتكاف، ومسلم (١١٦٧) الصيام.

قال ابن دقيق العيد: الحديث دليل لمن رجع ليلة إحدى وعشرين في طلب ليلة القدر، ومن ذهب إلى أن ليلة القدر تنقل في الليالي فله أن يقول: كانت في تلك السنة ليلة إحدى وعشرين، ولا يلزم من ذلك أن ترجح هذه الليلة مطلقاً، والقول بتنقلها حسن، لأن فيه جمعاً بين الأحاديث، وحثاً على إحياء جميع تلك الليالي (١). قوله: ((أُرِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ)).

قال الحافظ ما ملخصه: وهي من الرؤيا؛ أي: أعلمت بها أو من الرؤية؛ أي: أبصرتها، وإنما أرى علامتها وهو السجود في الماء والطين.

قوله: ((ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا أَوْ نُسِيتُهَا)) شك من الراوي، والمراد أنه أنسي علم تعيينها في تلك السنة وسيأتي سبب النسيان.  
قوله: ((فَوَكَفَ الْمُسْجِدُ))؛ أي: قطر الماء من سقفه، وكان على عريش أي مثل العريش وإلا فالعريش هو نفس سقفه، والمراد أنه كان مظللًا بالجريد والخصوص، ولم يكن محكم البناء بحيث يكن من المطر الكثير.

قوله: ((يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ)) وهذا يشعر بأن قوله: ((أَثَرَ الْمَاءِ وَالطِّينِ))، لم يرد محض الأثر وهو ما يبقى بعد إزالة العين، وقد مضى البحث في ذلك في صفة الصلاة.

وفي حديث أبي سعيد من الفوائد: ترك مسح جبهة المصلي والسجود على الحائل، وحمله الجمهور على الأثر الخفيف، لكن يعكر عليه قوله في بعض طرقه: ((وَوَجْهُهُ مُتَمَلِّئٌ طِينًا وَمَاءً))، وأجاب النووي بأن الامتلاء المذكور لا يستلزم ستر جميع الجبهة. وفيه جواز السجود في الطين، وقد تقدم أكثر ذلك في كتاب الصلاة. وفيه الأمر بطلب الأولى والإرشاد إلى تحصيل الأفضل، وأن النسيان جائز على النبي ﷺ ولا نقص عليه في ذلك، لاسيما فيما لم يؤذن له في تبليغه، وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالتشريع، كما في السهو في الصلاة، أو بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة، لأن ليلة القدر لو عينت في ليلة بعينها حصل الاقتصار عليها ففادت العبادة في غيرها، وكأن هذا هو المراد بقوله: ((عَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ))، كما سيأتي في حديث عبادة وفيه استعمال رمضان بدون شهر، واستحباب الاعتكاف فيه، وترجيح اعتكاف العشر

الأخير، وأن من الرؤيا ما يقع تعبيره مطابقاً، وترتب الأحكام على رؤيا الأنبياء (١).

(١) باختصار من فتح الباري (٤/ ٣٠٤-٣٠٥).

## باب الاعتكاف

الحديث الثالث بعد المائتين:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ.

رواه البخاري (٢٠٢٦) الاعتكاف، ومسلم (١١٧٢) (٥) الاعتكاف.

وفي لفظ: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ فَإِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ جَاءَ مَكَانَهُ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ)).  
رواه البخاري (٢٠٤١) الاعتكاف.

قوله: ((باب الاعتكاف)).

قال ابن الملقن:

هو في اللغة لزوم الشيء، وحبس النفس عليه خيراً كان أو شراً.  
قال تعالى: ﴿فَأْتُوا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وقال ﴿الْهَدْيَ مَعْكُوفاً﴾ [الفتح: ٢٥]؛ أي: محبوساً ملزوماً، وقال: ﴿انْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً﴾ [طه: ٩٧] أي مقيماً ملازماً، وقال: ﴿أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] أي ثابتون ملازمون. وفي الشرع: إقامة مخصوصة، ويسمى جواراً أيضاً ومنها قول عائشة: ((كان يصغى إلى رأسه وهو مجاور في المسجد فأرجله وأنا حائض)) (١).  
وقال النووي:

وذكر مسلم الأحاديث في اعتكاف النبي ﷺ العشر الأواخر من رمضان، والعشر الأول من شوال، ففيها استحباب الاعتكاف، وتأكد استحبابه في العشر الأواخر من رمضان، وقد أجمع المسلمون على استحبابه وأنه ليس بواجب، وعلى أنه متأكد في العشر الأواخر من رمضان.

ومذهب الشافعي وأصحابه وموافقيهم أن الصوم ليس بشرط لصحة الاعتكاف بل يصح اعتكاف المفطر، ويصح اعتكاف ساعة واحدة ولحظة واحدة وضابطه عند أصحابنا مكث يزيد على طمأنينة الركوع أدنى زيادة هذا هو الصحيح، وليس للاعتكاف ذكر مخصوص ولا فعل آخر سوى اللبث في المسجد بنية الاعتكاف، ولو تكلم بكلام دنيا أو عمل صنعة من خياطة أو غيرها لم يبطل اعتكافه (١).

وقال مالك وأبو حنيفة والأكثر: يشترط في الاعتكاف الصوم فلا يصح اعتكاف مفطر واحتجوا بهذه الأحاديث.

واحتج الشافعي باعتكافه ﷺ في العشر الأول من شوال. رواه البخاري ومسلم، وبحديث عمر رضي الله عنه قال: يا رسول الله إني نذرت أن أعتكف ليلة في الجاهلية فقال: ((أوف بنذرك)) (٢)، ورواه البخاري ومسلم، والليل ليس محلاً للصوم، فدل على أنه ليس بشرط لصحة الاعتكاف، وفي هذه الأحاديث أن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد، لأن النبي ﷺ وأزواجه وأصحابه إنما اعتكفوا في المسجد مع المشقة في

(١) قوله: ((لا يبطل اعتكافه)) لا ينافي كون ذلك مخالف لمقصود الاعتكاف من التفرغ للطاعة والعبادة وقطع العلائق للاشتغال بطاعة الخالق عز وجل.

(٢) أخرجه البخاري (١٩٢٧)، ومسلم (١٦٥٦).

ملازمته، فلو جاز في البيت لفعلوه ولو مرة لاسيما النساء لأن حاجتهن إليه في البيوت أكثر، وهذا الذي ذكرناه من اختصاصه بالمسجد وأنه لا يصح في غيره هو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وداود والجمهور سواء الرجل والمرأة، وقال أبو حنيفة: يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو الموضع المهيأ من بيتها لصلاتها.

ثم اختلف الجمهور المشرطون المسجد العام، فقال الشافعي، ومالك وجمهورهم: يصح الاعتكاف في كل مسجد - وقال أحمد: يختص بمسجد تقام الجماعة الراتبية فيه. وقال أبو حنيفة:

يختص بمسجد تُصلى فيه الصلوات كلها. وقال الزهري وآخرون: يختص بالجامع الذي تقام فيه الجمعة، ونقلوا عن حذيفة بن اليمان الصحابي اختصاصه بالمساجد الثلاثة، المسجد الحرام، ومسجد المدينة، والأقصى.

وأجمعوا على أنه لا حد لأكثر الاعتكاف والله أعلم (١).

وقال ابن دقيق العيد:

وحديث عائشة فيه استحباب مطلق الاعتكاف، واستحبابه في رمضان بخصوصه وفي العشر الأواخر بخصوصها، وفيه تأكيد هذا الاستحباب بما أشعر به اللفظ من المداومة.

وبما صرح به في الرواية الأخرى من قولها: ((فِي كُلِّ مَضَانٍ))، وبما دل عليه عمل أزواجه من بعده. وفيه دليل على استواء الرجل والمرأة في هذا الحكم.

وقولها:

((فَإِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ دَخَلَ مَكَانَهُ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ))، الجمهور على أنه إذا أراد اعتكاف العشر دخل معتكفه قبل غروب الشمس من أول ليلة منه.

وهذا الحديث قد يقتضي الدخول في أول النهار وغيره أقوى منه في هذه الدلالة، ولكنه أُوِّل على أن الاعتكاف كان موجوداً وأن دخوله في هذا الوقت لمعتكفه للانفراد عن الناس بعد الاجتماع بهم في الصلاة، لا أنه كان ابتداء دخول المعتكف، ويكون المراد بالمعتكف ههنا الموضع الذي خصه بهذا أو أعده له، كما جاء أنه اعتكف في قبة، وكما جاء ((أن أزواجه ضربن أخبية))، ويشعر بذلك ما في هذه الرواية ((دخل مكانه الذي اعتكف فيه)) بلفظ الماضي (١).



الحديث الرابع بعد المائتين:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ((أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا يَتَأَوَّلُهَا رَأْسُهُ)).

رواه البخاري (٢٠٤٦) الاعتكاف، ومسلم (٢٩٧) (٩)

الحيض.

وفي رواية: ((وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ)).

رواها مسلم (٢٩٧) الحيض.

وفي رواية: ((أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَأَدْخُلُ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ وَالْمَرِيضِ فِيهِ فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ)).

رواها مسلم (٢٩٧) (٧) الحيض.

الترجيل: تسريح الشعر.

قال ابن دقيق العيد: فيه دليل على طهارة بدن الحائض. وفيه دليل على أن خروج رأس المعتكف من المسجد لا يبطل اعتكافه. وأخذ منه بعض الفقهاء أن خروج بعض البدن من المكان الذي حلف الإنسان أن لا يخرج منه لا يوجب حثه، وكذلك دخول بعض بدنه إذا حلف أن لا يدخله (١).

وتنوي: وفيه جواز استخدام الزوجة في الغسل والطبخ والخبز وغيرها برضاها، وعلى هذا تضافرت دلائل السنة وعمل السلف



وإجماع الأمة، وأما بغير رضاها فلا يجوز لأن الواجب عليها تمكين الزوج من نفسها وملازمة بيته فقط والله أعلم (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه: فيه أيضًا أن الخروج من المعتكف للحاجة الضرورية التي لا يمكن فعلها في المسجد جائز، وهذا الحديث بعمومه يدل على ذلك وأنه ممنوع من الخروج لغير الحاجة الضرورية من حيث إن الضرورة دعت إليه والمسجد مانع منه (٢).

وقال أيضًا: قد أسلفنا أن حاجة الإنسان هنا كناية عن الخبث، وظاهره حصر الخروج في ذلك وإن كان المعتكف يخرج لغيره كما هو مقرر في كتب الفروع، وكأنها أخبرت بصورة الواقع منه ﷺ فلا يدل على عدم الخروج لغيره.

قولها في المريض: ((فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ)) فيه دليل على جواز عيادة المريض على وجه المرور من غير تعريض. وفيه إشارة إلى المنع من العيادة على غير هذه الحالة (٣).



(١) شرح النووي (٣/٢٦٩).

(٢) الإعلام (٥/٤٣٩).

(٣) باختصار من الإعلام (٥/٤٣٩).

الحديث الخامس بعد المائتين:

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً. وَفِي رِوَايَةٍ: يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ: ((فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ)) وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُ الرُّوَاةِ ((يَوْمًا)) وَلَا ((لَيْلَةً)).

رواه البخاري (٢٠٣٢) الاعتكاف، ومسلم (١٦٥٦) الأيمان.

قال ابن دقيق العيد: في الحديث فوائد: أحدها: لزوم النذر للقربة، وقد يستدل بعمومه من يقول بلزوم الوفاء بكل منذور. وثانيها: يستدل به من يرى صحة النذر من الكافر - وهو قول أو وجه - في مذهب الشافعي، والأشهر أنه لا يصح، لأن النذر قربة والكافر ليس من أهل القرب، ومن يقول بهذا يحتاج إلى أن يؤول الحديث بأنه أمر بأن يأتي باعتكاف يوم شبيه بما نذر لئلا يخل بعبادة نوى فعلها، فأطلق عليه أنه منذور لشبهه بالمنذور وقيامه مقامه في فعل ما نواه من الطاعة (١).

وقال الصنعاني: قوله: ((ولأن النذر قربة والكافر ليس من أهل القرب)) أقول: أما كونه قربة فلا أنه موضوعه شرعاً، وهو شرع قديم قال الله تعالى حاكياً عن امرأة عمران ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]، ومثلها القربان كما قال في ابني آدم ﴿قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧]، والقربة ما يتقرب بها إلى الله تعالى، وأما كون الكافر ليس من أهلها، فلا أنه لم يعترف لله بتوحيد الألوهية فكيف يتقرب إليه وقد أشرك معه؟! فمعه من الشرك ما يبعده عن الله تعالى.

وللمخالف أن يقول: دل الحديث على صحة نذره وكونه لا يقربه إلى الله لا يمنع الصحة فإن نذر من قصد الرياء صحيح ولا يقربه إلى الله وكونه كافراً لا يمنع صحة صلاته وإعانتة للمحتاج ونحوه، وغايته أنه لا يثاب عليه في الآخرة مع أنه يجازى عليه في الدنيا كما وردت به الأحاديث على أن الكافر معترف بالله وأنه خالقه كما في الآيات القرآنية ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] وغيرها من الآيات (١).

وقال الحافظ ما ملخصه: قوله: ((أن أعتكف ليلة))، استدل به على جواز الاعتكاف بغير صوم، لأن الليل ليس ظرفاً للصوم فلو كان شرطاً لأمره النبي ﷺ به، وتعقب بأن في رواية شعبة عن عبيد الله عند مسلم ((يوماً)) بدل ليلة، فجمع ابن حبان وغيره بين الروایتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة فمن أطلق ليلة أراد بيومها، ومن أطلق يوماً أراد بليته وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر صريحاً لكن إسنادها ضعيف، وقد زاد فيها ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ اعْتَكَفْ وَصُمْ)) (٢)، أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن بديل وهو ضعيف، وذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد به عمرو بن دينار ورواية من روى يوماً شاذة، وقد وقع في رواية سليمان بن بلال الآتية بعد أبواب ((فاعتكف ليلة..)) فدل على أنه لم يزد على نذره شيئاً، وأن الاعتكاف لا صوم فيه، وأنه لا يشترط له حد معين)) (٣).

(١) العدة (٣/ ٤٤٨).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٤٧٤)، والدارقطني في سننه (٢/ ٢٠٠)، وصححه الشيخ الألباني - رحمه الله - في صحيح سنن أبي داود (٢١٦١).

(٣) فتح الباري (٤/ ٣٢٢).

وقال العلامة عبد الله آل بىام: ما يؤخذ من الحديث: ١- وجوب الوفاء بالنذر ولو عقد فى حال الكفر. ٢- إذا عين لاعتكافه المسجد الحرام تعين، فإن عين ما دونه من المساجد أجزأه عنها، وكل مسجد فاضل يجرى عما دونه بالفضل (١).

الحديث السادس بعد المائتين:

عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعْتَكِفًا فِي الْمَسْجِدِ فَأَتَيْتُهُ أَزُورُهُ لَيْلًا فَحَدَّثْتُهُ ثُمَّ قُمْتُ لِأَنْقَلِبَ فَقَامَ مَعِيَ لِيَقْلِبَنِي - وَكَانَ مَسْكُنُهَا فِي بَيْتِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. فَمَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْرَعَا فِي الْمَشْيِ.

فَقَالَ ﷺ: ((عَلَى رِسْلِكُمَا، إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ)).

فَقَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ.

فَقَالَ: ((إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ، وَإِنِّي خِفْتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَرًّا)). أَوْ قَالَ: ((شَيْئًا)).

رواه البخاري (٢٠٣٥) الاعتكاف، ومسلم (٢١٧٥) السلام. وفي رواية: أَنَّهَا جَاءَتْ تَزُورُهُ فِي اعْتِكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً، ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَهَا يَقْلِبُهَا حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ. ثُمَّ ذَكَرَهُ بِمَعْنَاهُ.

رواه مسلم (٢١٧٥) (٢٥) السلام.

راوي الحديث: صفية بنت حيي أم المؤمنين رضي الله عنها، سبأها رسول الله ﷺ عام خير في شهر رمضان سنة سبع من الهجرة، ثم أعتقها وتزوجها، ولم تبلغ خمس عشرة، وجعل عتقها صداقها، وكانت قبله عند سلام بن مشكم ففارقها، فتزوجها كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق، وهو شاعر فقتل يوم خير.

قال ابن عبد البر: وكانت فاضلة، عاقلة، حليلة، روت عن النبي ﷺ عشرة أحاديث. ورأى النبي ﷺ بوجهها أثر خضرة قريباً من عنقها، فسألها، فقالت: رأيت في المنام قمراً أقبل من يثرب حتى وقع في حجرى، فذكرت ذلك لزوجها كنانة فقال: أتخمين أن تكوني تحت هذا الملك الذي يأتي من المدينة؟ وضرب وجهي هذه الضربة.

واختلف في وفاتها على خمسة أقوال: قيل: سنة خمسين في خلافة معاوية، وقيل سنة ست وثلاثين في خلافة علي وضعفه النووي. وقيل: اثنين وخمسين، وقيل: سنة عشرين، وقيل: سنة إحدى وعشرين، ودفنت بالبقيع رضي الله عنها (١).

قال الحافظ ما ملخصه: في رواية هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري: ((كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَعِنْدَهُ أَزْوَاجُهُ فَرُحْنَ ، وَ قَالَ لِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُبَيْبٍ لَا تَعْجَلِي حَتَّى أَنْصِرَ فَمَعَكَ)) (٢)، والذي يظهر أن اختصاص صفية بذلك لكون مجيئها تأخر عن رفقتها فأمرها بتأخير التوجه ليحصل لها التساوي في مدة جلوسهن عنده، أو أن يبيت رفقتها كانت أقرب من منزلها فخشي النبي ﷺ عليها.

قوله: ((وَكَانَ مَسْكَنُهَا فِي بَيْتِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ)) أي: الدار التي صارت بعد ذلك لأسامة بن زيد، لأن أسامة إذ ذاك لم يكن له دار مستقلة بحيث تسكن فيها صفية، وكانت يبيت أزواج النبي ﷺ حوالي أبواب المسجد وبهذا يتبين صحة الترجمة (٣).

(١) بصرف واختصار من الإعلام (٥/٤٤٩-٤٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٣٣).

(٣) فتح الباري (٤/٣٢٧).

قلت: وقد ترجم البخاري رحمه الله لهذا الحديث: ((باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد؟)).

وقد أورد البخاري الترجمة مورد الاحتمام كعادته للاختلاف هل أوصلها النبي ﷺ إلى باب المسجد، أو خرج معها من باب المسجد وهو الراجح الموافق للترجمة، وقيل: لأن النبي ﷺ لم يكن جهز لها حجرة بجوار المسجد وخشي عليها الخروج وحدها بالليل إلى بيتها فخرج معها ليوصلها، ولو كان إلى باب المسجد ما احتاج إلى أن يقول: ((عَلَى رِسْلِكُمَا، إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيٍّ)) (١)، والله أعلم.

وقال ابن دقيق العيد: والحديث يدل على جواز زيارة المرأة المعتكف وجواز التحدث معه.

وفيه تأنيس الزائر بالمشي معه لاسيما إذا دعت الحاجة إلى ذلك كالليل (٢).

قوله ﷺ: ((إِنِّي خِفْتُ أَنْ يَقْدِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَرًّا)).

قال الحافظ ما ملخصه: والمحصل من هذه الروايات أن النبي ﷺ لم ينسبهما إلى أنهما يظنان به سوءاً لما تقدر عنده من صدق إيمانها، ولكنه خشي عليهما أن يوسوس لهما الشيطان ذلك لأنهما غير معصومين فقد يفضي بهما ذلك إلى الهلاك، فبادر إلى إعلامهما حسماً للمادة وتعليماً لمن بعدهما إذا وقع له مثل ذلك كما قاله الشافعي رحمه الله تعالى، فقد روى الحاكم أن الشافعي كان في مجلس ابن عيينة فسأله عن هذا الحديث، فقال الشافعي: إنما قال لهما ذلك لأنه خاف عليهما الكفر إن ظنَّ به التهمة، فبادر إلى إعلامهما نصيحة لهما قبل أن يقذف الشيطان في نفوسهما شيئاً يهلكان به.

(١) أخرجه البخاري (١٩٣٠)، ومسلم (٢١٧٥).

(٢) إحكام الأحكام (٤٥٢/٣).

وقوله: ((يبلغ))، أو ((يجري))، قيل هو على ظاهره، وأن الله تعالى أقدره على ذلك وقيل: هو على سبيل الاستعارة من كثرة إغوائه، وكأنه لا يفارق كالدم، فاشتركا في شدة الاتصال وعدم المفارقة، وفي الحديث من الفوائد: جواز اشتغال المعتكف بالأمر المباحة من تشييع زائره والقيام معه، والحديث مع غيره، وإباحة خلوة المعتكف بالزوجة، وزيارة المرأة للمعتكف، وبيان شفقتة ﷺ على أمته وإرشادهم إلى ما يدفع عنهم الإثم. وفيه التحرز من التعرض لسوء الظن والاحتفاظ من كيد الشيطان والاعتذار قال ابن دقيق العيد: وهذا متأكد في حق العلماء ومن يقتدي به فلا يجوز لهم أن يفعلوا فعلاً يوجب سوء الظن، بهم وإن كان لهم فيه مخلص لأن ذلك سبب إلى إبطال الانتفاع بعلمهم، ومن ثم قال بعض العلماء: ينبغي للحاكم أن يبين للمحكوم عليه وجه الحكم إذا كان خافياً نفيًا للتهمة. ومن هنا يظهر خطأ من يتظاهر بمظاهر السوء ويعتذر بأنه يجرب بذلك على نفسه وقد عظم البلاء بهذا الصنف والله أعلم. وفيه إضافة بيوت أزواج النبي ﷺ إليهن، وفيه جواز خروج المرأة ليلاً. وفيه قول ((سبحان الله))، عند التعجب، وقد وقعت في الحديث لتعظيم الأمر وتهويله وللحياء من ذكره كما في حديث أم سليم، واستدل به لأبي يوسف ومحمد في جواز تمادي المعتكف إذا خرج من مكان اعتكافه لحاجته وأقام زمناً يسيراً زائداً عن الحاجة ما لم يستغرق أكثر اليوم، ولا دلالة، فيه لأنه لم يثبت أن منزل صفية كان بينه وبين المسجد فاصل زائد، وقد حُدَّ بعضهم اليسير بنصف يوم، وليس في الخبر ما يدل عليه (١).





كتاب الحج

باب المواقيت



كتاب الحج  
باب المواقيت

الحديث السابع بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ  
لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ((ذَا الْحَلِيفَةِ)) ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ ((الْجُحْفَةَ)) ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ  
((قَرْنَ الْمَنَازِلِ)) ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ ((يَلْمَلَمَ)) قَالَ: هُنَّ لَهْنٌ وَلِمَنْ أَتَى  
عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِيهِنَّ يَمِّنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ  
فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ.

رواه البخاري (١٥٢٤) الحج، ومسلم (١١٨١) (١٢) الحج.



الحديث الثامن بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((يُهْلُ  
أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ((ذِي الْحَلِيفَةِ)) ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنْ ((الْجُحْفَةِ)) ، وَأَهْلُ  
نَجْدٍ مِنْ ((قَرْنَ الْمَنَازِلِ)) ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَبَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:  
((وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ)).

رواه البخاري (١٥٢٥) الحج، ومسلم (١١٨٢) الحج.

قوله: ((كتاب الحج)).

قال الحافظ: وأصل الحج في اللغة القصد. وقال الخليل: كثرة  
القصد إلى معظم. وفي الشرع القصد إلى البيت الحرام بأعمال مخصوصة.  
وهو بفتح المهملة وبكسرهما لغتان، نقل الطبري أن الكسر لغة أهل نجد،  
والفتح لغيرهم.

ووجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة، وأجمعوا على أنه لا يتكرر إلا لعارض كالنذر، واختلف هل هو على الفور أو التراخي؟ وفي وقت ابتداء فرضه (١).

وقال الصنعاني: (كتاب الحج) أقول لم يذكر العمرة في الترجمة، مع أنها ستأتي في الأحاديث، لأن الحج هو ركن الإسلام المجمع عليه، والعمرة تبع له، واختلف في ابتداء فرضه على أحد عشر قولاً، أصحها أنه فرض سنة ست من الهجرة كذا قيل، وإن كان الأشبه أنه فرض متأخراً عن ذلك لأدلة: الأول أن آية الحج التي فرض وهي ﴿لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] إنما نزلت سنة تسع أو عشر؛ لأن مبدأ السورة نزل في وفد نجران في التاسعة. الثاني: أن الأحاديث التي في دعائم الإسلام ليس في أكثرها ذكر الحج، مثل حديث وفد عبد القيس، وحديث الرجل الذي جاء إليه ﷺ ثائر الرأس الذي قال: ((لَا أَرِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ)) (٢)، فإنه لم يذكر في ذلك الحج، وقول ابن عبد البر: إن وفد عبد القيس كان في سنة تسع وهم، ولعله سنة سبع لأنهم قالوا: ((بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ)) (٣)، وهذا إنما يكون قبل الفتح، ثم إن مكة كانت قبل الفتح تحت أيدي الكفار، وقد غيروا شرائع الحج، وبدلوا دين إبراهيم، ولا يتم لمسلم أن يفعل الحج إلا كما يفعلونه، ولهذا حج أبو بكر سنة تسع، في ذي القعدة قبل حجه ﷺ.

(١) فتح الباري (٣/ ٤٤٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦)، ومسلم (١١).

(٣) أخرجه البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧).

إلى أن قال: وعلى كل تقدير فالحج على الفور، ولا دليل لمن قال إنه فرض سنة ست، وأنه ﷺ لم يحج إلا سنة عشر، وقبل الفتح كانت مكة دار كفر لا يمكنه ﷺ أن يدخلها إلا برضاهم، وبعد الفتح سنة ثمان، ولم يتم له أداء الحج فإنه لم تقرر قواعد الشريعة في مكة، وسنة تسع أرسل أبا بكر وعلياً لنبذ العهود، فما تم الإتيان بالحج إلا سنة عشر، فليس تراخيه على فرض تقدم فريضة الحج لأجل أنه على التراخي، بل لأنه لم تتم شرائط أدائه وإلا فالحق أنه على الفور (١).  
قوله: ((باب المواقيت)).

قال العلامة عبد الله آل بسام:  
المواقيت جمع ميقات، وهي زمانية ومكانية.  
فالزمانية أشهر الحج: شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة.  
والمكانية: ما ذكرت في هذين الحديثين.  
وجعلت هذه المواقيت تعظيماً للبيت الحرام، وتكريماً ليأتي إليها الحجاج والزوار من هذه الحدود معظمين، خاضعين، خاشعين.  
ولذا حرم ما حوله من الصيد، وقطع الشجر، لأن في ذلك استخفافاً بحرمته، وخطأً من كرامته.  
والله سبحانه وتعالى جعله مثابة للناس وأمناء، ورزق أهله من الثمرات لعلهم يشكرون (٢).  
قوله ﷺ: ((وَقْتُ)).

(١) العدة باختصار (٣/ ٤٥٥-٤٥٧).

(٢) تيسير العلام (١/ ٤١٢).

قال ابن دقيق العيد: وقوله ههنا ((وَقَّتْ)) يحتمل أن يراد به التحديد؛ أي: حَدَّ هذه المواضع للإحرام، ويحتمل أن يراد بذلك تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن، بشرط إرادة الحج أو العمرة، ومعنى توقيت هذه الأماكن للإحرام، أنه لا يجوز مجاوزتها لمريد الحج أو العمرة إلا محرماً.

وقال النووي: وأجمع العلماء على أن هذه المواقيت مشروعة، ثم قال مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، والجمهور: هي واجبة، لو تركها وأحرم بعد مجاوزتها أثم ولزمه دم، وصح حجه، وقال عطاء والنخعي: لا شيء عليه، وقال سعيد بن جبير: لا يصح حجه. وفائدة المواقيت أن من أراد حجاً أو عمرة حرم عليه مجاوزتها بغير إحرام ولزمه الدم كما ذكرنا. قال أصحابنا: فإن عاد إلى الميقات قبل التلبس بنسك سقط عنه الدم، وفي المراد بهذا النسك خلاف منتشر، وأما من لا يريد حجاً ولا عمرة فلا يلزمه الإحرام. لدخول مكة على الصحيح من مذهبنا، وسواء دخل الحاجة تتكرر كخطاب، وحشاش، وصياد، ونحوهم، أو لا تتكرر كتجارة وزيارة ونحوهما.

أما من مرَّ بالميقات غير مريد دخول الحرم، بل الحاجة دونهُ، ثم بدا له أن يحرم، فيحرم من موضعه الذي بدا له فيه، فإن جاوزه بلا إحرام ثم أحرم أثم، ولزمه الدم. وإن أحرم من الموضع الذي بدا له أجزاءه ولا دم عليه، ولا يكلف الرجوع إلى الميقات، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير، وقال أحمد وإسحاق: يلزمه الرجوع إلى الميقات (١).

المواقيت المكانية:

قال العلامة عبدالله آل بسام ما ملخصه:

ذو الحليفة: بضم الحاء وفتح اللام تصغير الحلفاء، ثبت معروف بتلك المنطقة، وتسمى الآن آبار علي، ويكاد عمران المدينة المنورة - الآن - يصل إليها، وتبلغ المسافة من ضفة وادي الحليفة إلى المسجد النبوي ثلاثة عشر كيلاً، ومن تلك الضفة إلى مكة المكرمة عن طريق وادي الجموم أربعمئة وثمانية وعشرين كيلاً، والحليفة ميقات أهل المدينة، ومن أتى عن طريقهم.

الجُحْفَة: قرية بينها وبين البحر الأحمر عشرة أكيال، وهي الآن خراب ويحرم الناس من:

رابع: مدينة كبيرة فيها الدوائر والمرافق والمدارس الحكومية، وتبعد عن مكة المكرمة من طريق وادي الجموم مائة وستة وثمانين كيلاً، ويحرم من رابع أهل لبنان، وسوريا، والأردن، وفلسطين، ومصر، والسودان، وحكومات المغرب الأربع، وبلدان إفريقية، وبعض المناطق الشمالية في المملكة العربية السعودية.

يلملم: وادي يلملم يبعد عن مكة مائة وعشرين كيلاً، ويحرم من يلملم اليمن الساحلي، وسواحل المملكة السعودية، وإندونيسيا، وماليزيا، والصين، والهند، وغيرهم من حجاج جنوب آسيا، والآن أصبح الحج غالبه عن طريق الطائرات أو البواخر التي لا ترسو إلا في موانئ جدة.

قرن المنازل: وقد يقال قرن الثعالب، والقرن هو الجبل الصغير. وهذا الميقات اشتهر اسمه الآن بالسيل الكبير، ومسافته من بطن الوادي إلى مكة المكرمة ثمانية وسبعون كيلاً، ومن المقاهي والأمكنة التي اعتاد الناس أن يحرموا منها خمسة وسبعون كيلاً.

ويحرم من قرن المنازل أهل نجد، وحجاج الشرق كله من أهل الخليج، والعراق، وإيران، وغيرهم.

ذات عرق: وهذا الميقات لم يرد في الصحيحين لكن ورد في بعض السنن أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق. وقد ضعف بعض أهل العلم هذا الحديث، وقال في فتح الباري: والذي في البخاري عن ابن عمر لما فتحت الكوفة والبصرة أتوا عمر فقالوا: يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حَدَّ لأهل نجد قرنًا، وهو جور عن طريقنا، قال: فانظروا حذوها في طريقكم فحدَّ لهم ذات عرق. قال الشافعي: لم يثبت عن النبي ﷺ أنه حَدَّ ذات عرق، وإنما أجمع عليه الناس، وهذا يدل على أن ذات عرق ليس منصوصًا عليه، وبه قطع الغزالي، والرافعي في شرح المسند، والنووي في شرح مسلم، وكذا وقع في المدونة لمالك. والمسافة بين ميقات ذات عرق مائة كيل (١).

قوله ﷺ: ((هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ))، معناه أن الشامي مثلاً إذا مر بميقات المدينة في ذهابه لزمه أن يحرم من ميقات المدينة، ولا يجوز له تأخيره إلى ميقات الشام الذي هو ((الجحفة))، وكذا الباقي من المواقيت، وهذا لا خلاف فيه.

قوله: ((فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمِنْ أَهْلِهِ)) هذا صريح في أن من كان مسكنه بين مكة والميقات فميقاته مسكنه، ولا يلزمه الذهاب إلى الميقات، ولا يجوز له مجاوزة مسكنه بغير إحرام، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا مجاهدًا فقال: ميقاته مكة بنفسها (٢).

(١) تيسير العلام (١/٤١٢-٤١٦).

(٢) شرح النووي باختصار (٨/١١٩).



باب ما يلبسه المحرم من الثياب

الحديث التاسع بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَ ﷺ: ((لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَ، وَلَا السَّرَّ أَوْ يَلَاتٍ، وَلَا الْبِرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدٌ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ)).

رواه البخاري (١٥٤٢) الحج، ومسلم (١١٧٧) الحج.  
وللبخاري ((وَلَا تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ، وَلَا تَلْبَسُ الْقُقَازِينَ)).  
رواه البخاري (١٨٣٨) جزاء الصيد.



الحديث العاشر بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَافَاتٍ: ((مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِذَا فَلْيَلْبَسْ سَرَائِيلَ)). لِلْمُحْرِمِ.

رواه البخاري (٥٨٠٤) اللباس، ومسلم (١١٧٨) الحج.

قال النووي رحمه الله ما ملخصه:

قوله ﷺ وقد سئل ما يلبس المحرم: ((لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَ، وَلَا السَّرَّ أَوْ يَلَاتٍ، وَلَا الْبِرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدٌ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَالْوَرْسُ)) قال العلماء: هذا من بديع الكلام

وجزله، فإنه ﷺ سئل عما يلبسه المحرم، فقال: لا يلبس كذا وكذا، فحصل في الجواب أنه لا يلبس المذكورات، ويلبس ما سوى ذلك، وكان التصريح بما لا يلبس أولى، لأنه منحصر، وأما الملبوس الجائز للمحرم فغير منحصر، فضبط الجميع بقوله ﷺ: لا يلبس كذا وكذا، يعني ويلبس ما سواه.

وأجمع العلماء أنه لا يجوز للمحرم لبس شيء من هذه المذكورات، وأنه نَهى بالقميص والسراويل على جميع ما في معناهما، وهو ما كان محيطاً، أو مخيطاً معمولاً على قدر البدن، أو قدر عضو منه، كالجوشن، والتبان، والقفاز وغيرها، ونبه بالعمائم والبرانس على كل ساتر للرأس مخيطاً كان أو غيره، حتى العصابة فإنها حرام، فإن احتاج إليها لشجة، أو صداع، أو غيرهما، شدها ولزمتة الفدية، ونبه ﷺ بالخفاف على كل ساتر للرجل من مداس وجمجم وجورب وغيرها، وهذا كله حكم الرجال وأما المرأة فيباح لها ستر جميع بدنها بكل ساتر من مخيط وغيره، إلا ستر وجهها فإنه حرام بكل ساتر (١).

وفي ستر يديها بالقفازين خلاف للعلماء، وهما قولان للشافعي، أصحهما تحريمه، ونبه ﷺ بالورس والزعفران على ما في معناهما وهو الطيب، فيحرم على الرجل والمرأة جميعاً في الإحرام جميع أنواع الطيب،

(١) وهذا القول مرجوح والله أعلم، فقد قال النبي ﷺ: ((لا تتقب المحرمة)) أي لا تستر وجهها بنقاب مفصل على الوجه، وليس معنى ذلك أنها تكشف وجهها، كما نهي النبي ﷺ الرجل عن لبس السراويل، وليس معنى ذلك كشف ما تحت السراويل، وكذا الثابت عن أمهات المؤمنين أنهن كن يسدن على وجوههن إذا حاذوا الرجال فإذا غطت وجهها بغطاء رأسها، وكذا تغطي كفيها بكمها، كان هو الأتقى لله عز وجل الموافق أيضاً للإحرام والله أعلم.

والمراد ما يقصد به الطيب، وأما الفواكه كالأترج، والتفاح، وأزهار البداري، كالشيخ، والقيصوم ونحوهما فليس بحرام، لأنه لا يقصد للطيب.

قال العلماء: والحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم، ولباسه الإزار والرداء أن يبعد عن الترفه، ويتصف بصفة الخاشع الذليل، وليتذكر أنه محرم في كل وقت، فيكون أقرب إلى كثرة أذكاره، وأبلغ في مراقبته وصيannته لعبادته، وامتناعه من ارتكاب المحظورات، وليتذكر به الموت ولباس الأكفان، ويتذكر البعث يوم القيامة، والناس حفاة عراة مهطعين إلى الداعي، والحكمة في تحريم الطيب والنساء، أن يبعد عن الترفه وزينة الدنيا وملاذها، ويجتمع همه لمقاصد الآخرة (١).

قوله ﷺ: ((نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ)).

قال الحافظ ما ملخصه: ظاهر الأمر للوجوب، لكنه لما شرع للتسهيل لم يناسب الثقل، وإنما هو للرخصة، وفي رواية ابن أبي ذئب ((حتى يكونا تحت الكعبين)) (٢)، والمراد كشف الكعبين في الإحرام، وهما العظمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم، ويؤيده ما روى ابن أبي شيبه عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إذا اضطر المحرم إلى الخفين خرق ظهورهما، وترك فيهما قدر ما يستمسك رجلاه. وظاهر الحديث أنه لا فدية على من لبسهما إذا لم يجد النعلين، وعن الحنفية تجب، وتعقب بأنها لو وجبت لبينها النبي ﷺ، لأنه وقت الحاجة، واستدل به

(١) شرح النووي (٨/ ١٠٥-١٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٤).

على اشتراط القطع خلافاً للمشهور عن أحمد، فإنه أجاز لبس الخفين من غير قطع لإطلاق حديث ابن عباس، وتعقب بأنه موافق على قاعدة حمل المطلق على المقيد، فينبغي أن يقول بها هنا، وأجاب الحنابلة بأشياء: منها: دعوى النسخ في حديث ابن عمر، لأنه بالمدينة قبل الإحرام، وحديث ابن عباس بعرفات، وأجاب الشافعي عن هذا في ((الأم)) فقال: كلاهما صادق حافظ، وزيادة ابن عمر لا تخالف ابن عباس، لاحتمال أن تكون غربت عنه، أو شك أو قالها فلم يقلها عنه بعض رواته. انتهى. وسلك بعضهم الترجيح بين الحديثين، واحتج بعضهم بقول عطء: إن القطع فساد، والله لا يحب الفساد، وأجيب بأن الفساد إنما يكون فيما نهى الشرع عنه، لا فيما أذن فيه (١).

وقال النووي أيضاً:

ومحرمات الإحرام سبعة: اللباس بتفصيله السابق، والطيب، وإزالة الشعر والظفر، ودهن الرأس واللحية، وعقد النكاح، والجماع وسائر الاستمتاع حتى الاستمناء، والسابع إتلاف الصيد، وإذا تطيب أو لبس ما نهى عنه لزمته الفدية إن كان عامداً بالإجماع، وإن كان ناسياً فلا فدية عليه عند الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأوجبها أبو حنيفة ومالك، ويكره للمحرم لبس الثوب المصبوغ بغير طيب، ولا يحرم والله أعلم (٢).

وقال العلامة عبدالله آل بسام: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وليس للمحرم أن يلبس شيئاً مما نهى عنه النبي ﷺ إلا الحاجة، والحاجة

(١) فتح الباري (٣/ ٤٧١ - ٤٧٢) باختصار.

(٢) شرح النووي (٨/ ١٠٧ - ١٠٨).

مثل البرد الذي يخاف أن يمرضه إذا لم يغط رأسه، فيلبس قدر الحاجة فإذا استغنى عنه نزعه، وعليه أن يفدي، إما بصيام ثلاثة أيام، أو نسك شاة، أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من تمر أو شعير أو مدبر، ويجوز أن يفدي قبل فعل المحذور وبعده.

فائدة: المراد بالنهى عن لبس المخيط والمحيط هو اللبس المعتاد، أما ارتداؤهما ونحوه فلا بأس (١).



(١) تيسير العلام (١/٤٢٣).

## باب التلبية

الحديث الحادي عشر بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ :  
((لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ. لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ. إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ  
وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ)).

رواه البخاري (١٥٤٩) الحج، ومسلم (١١٨٤) الحج.  
قال: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ،  
وَالْحَيَّرُ بِيَدَيْكَ، وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.  
رواها مسلم (١١٨٤) الحج.

قال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((لَبَّيْكَ)): هو لفظ مثنى عند سيبويه ومن تبعه، وهذه  
التثنية ليست حقيقية، بل هي للتكثير أو المبالغة، ومعناه إجابة بعد  
إجابة، أو إجابة لازمة، وقيل معنى لبيك اتجاهي وقصدي إليك مأخوذ  
من قولهم داري تلب دارك؛ أي: تواجهها وقيل: معناه محبتي لك مأخوذ  
من قولهم امرأة لبة؛ أي: محبة وقيل: إخلاصي لك من قولهم: حب لباب  
أي خالص. وقيل: أنا مقيم على طاعتك، من قولهم: لب الرجل بالمكان  
إذا أقام. والأول أظهر وأشهر؛ لأن المحرم مستجيب لدعاء الله إياه في  
حج بيته، ولهذا من دعا فقال: لبيك فقد استجاب. وقال ابن عبد البر:  
قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في  
الناس بالحج. انتهى. وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي  
حاتم بأسانيدهم في تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة

وكتادة وغير واحد، والأسانيد إليهم قوية، وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده، وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عنه قال: ((لَمَّا فَرَّغَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام مِنْ بِنَاءِ الْبَيْتِ قَالَ : رَبِّ قَدْ فَرَعْتُ فَقَالَ : أَذَّنْ فِي النَّاسِ بِالْحُجِّ قَالَ : رَبِّ وَمَا يَبْلُغُ صَوْتِي ؟ قَالَ أَذَّنْ وَعَلَى الْبَلَاغِ . قَالَ : فَتَادَى إِبْرَاهِيمُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُتِبَ عَلَيْكُمْ الْحُجُّ إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ، قَالَ : فَسَمِعَهُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ، أَفَلَا تَرَى أَنَّ النَّاسَ يَحْيِيثُونَ مِنْ أَقَاصِي الْأَرْضِ يُلْبُونَ)) (١) .

ومن طريق ابن جريج عن ابن عباس وفيه: ((فأجابوه بالتلبية في أصلاب الرجال، وأرحام النساء، وأول من أجابه أهل اليمن، فليس حاج يحج من يومئذٍ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذٍ)).

قال ابن المنير في الحاشية: وفي مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده؛ بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى (٢) .

وقال العلامة عبد الله آل بسام:

التلبية شعار الحج، وعنوان الطاعة، والمحبة، والإقامة، والاستجابة الدائمة إلى داعي الله تعالى، وهي تحتوي على أفضل الذكر من التزام عبادة الله، وإجابة دعوته ومطاوعته في كل الأحوال، مقترناً ذلك بمحبته، والخضوع والتذلل بين يديه، ومن إفراده بالوحدانية

(١) أخرجه (ابن أبي شعبة (٣٢٩/٦)، والبيهقي في الكبرى (١٧٦/٥)، وقال الزيلعي في نصب الراية (٢٠/٢) صحيح الإسناد ولم يخرجاه.  
(٢) فتح الباري (٤٧٨/٣) باختصار.

المطلقة عن كل شريك في إلهيته وربوبيته وسلطانه، كما تحتوي على إثبات كل المحامد له، وبإثباتها تنتفي عنه النقائص، مع إسناد النعم كلها إليه دقيقتها وجليلها، ظاهرها وباطنها، كما تحتوي على إثبات الملك المطلق. فهو المتصرف القاهر الذي بقبضته كل شيء، ولا ينازعه أحدٌ في ملكه، بل الجميع خاضع له، ذليل بين يديه.

وإثبات هذه الصفات العُلى، التي فيها الشاء على الله، وإثبات المحامد والوحدانية والتصرف، تفيد وصفه - جل وعلا - بها مفردة، كما أن اجتماعها يفيد معنى زائداً، يليق بجلاله الذي هو أهله، وذلك كمال ناشئ عن اقتران صفة بصفة.

فكونه مالكا كمال، وكونه الحمد له كمال، واجتماعهما كمال زائد على الكماليين، فله الصفات العلى، والمحامد الكاملة.

وإثبات هذه الصفات يوجب للعبد إفراده بالعبادة، والمحبة، والتوجه، والإقبال، والخوف، والرجاء، وغير ذلك من متعلقات العبد بربه ومولاه<sup>(١)</sup>.

حكم التلبية:

قال الصنعاني:

فيها مذاهب:

الأول: أنها سنة من السنن لا يجب بتركها شيء، وهو قول الشافعي وأحمد، ثانيها واجبة يجب بتركها دم، حكاه الماوردي عن أبي هريرة من الشافعية، وقال: إنه وجد للشافعي نصاً يدل عليه، وحكاه ابن قدامة عن بعض المالكية، والخطابي عن مالك وأبي حنيفة.



ثالثها: واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتعلق بالحج، كالتوجه إلى الطريق، وحكى ابن المنذر عن الحنفية إن كبراً أو هَلَل أو سَبَّح ينوي بذلك الإحرام فإنه محرم.

رابعها: أنه ركن في الحج لا ينعقد بدونها، حكاه ابن عبد البر عن المنذري، وأبي حنيفة، وأهل الظاهر، قالوا: هي نظيرة تكبيرة الإحرام للصلاة، وهو قول عطاء أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه. قال: التلبية فرض الحج، وحكاه ابن المنذر عن عطاء وطاووس وعكرمة، وحكى النووي عن داود أنه لا بد من رفع الصوت، وما أجود قول داود مع صحة رفعه إلى النبي ﷺ، وقوله: ((الحج العَجُّ والشَّجُّ)) (١)، وقوله: ((خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ)) (٢)، وجعل المناسك بعض أفعال الحج دون بعض بغير دليل تحكم (٣).



(١) أخرجه الترمذي (٨٢٧) وابن ماجه (٢٩٢٣)، وحسنه الشيخ الألباني - رحمه

الله - في الصحيحه (١٥٠٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٩٧).

(٣) العدة (٣/ ٤٨٣ - ٤٨٤).

باب سفر المرأة بدون محرم

الحديث الثاني عشر بعد المائتين:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَافِقُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ)).  
رواه البخاري (١٠٨٨) تقصير الصلاة، ومسلم (١٣٣٩) (٤٢١) الحج وفي لفظ للبخاري: ((لَا تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ)).

رواه البخاري (١٠٨٨) تقصير الصلاة، ومسلم بمعناه (١٣٣٩) (٤٢٠) الحج.

قوله: ((لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَافِقُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)).

قال الحافظ: مفهومه أن النهي المذكور يختص بالمؤمنات، فتخرج الكافرات كتابية كانت أو حربية، وقد قال به بعض أهل العلم، وأجيب بأن الإيمان هو الذي يستمر للمتصف به خطاب الشارع فينتفع به، وينقاد له، فلذلك قيد به، أو أن الوصف ذكر لتأكيد التحريم، ولم يقصد به إخراج ما سواه والله أعلم.

قوله: ((مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ))؛ أي: محرم، واستدل به على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم، وهو إجماع في غير الحج والعمرة، والخروج من دار الشرك، ومنهم من جعل ذلك من شرائط الحج (١).

وقال ابن دقيق العيد ما ملخصه:

فيه مسائل: الأولى: اختلف الفقهاء في أن المحرم للمرأة من الاستطاعة أم لا؟ حتى لا يجب عليها الحج إلا بوجود المحرم، والذين ذهبوا إلى ذلك استدلوا بهذا الحديث، فإن سفرها للحج من جملة الأسفار الداخلة تحت الحديث، فيمتنع إلا مع المحرم، والذين لم يشترطوا ذلك قالوا: يجوز أن تسافر مع رفقة مأمونين إلى الحج.

الثانية: لفظ المرأة عام بالنسبة إلى سائر النساء، وقال بعض المالكية هذا عندي في الشابة، وأما الكبيرة غير المشتهاة فتسافر حيث شاءت في كل الأسفار بلا زوج ولا محرم، وخالفه بعض المتأخرين من الشافعية من حيث إن المرأة مظنة الطمع فيها، ومظنة الشهوة، ولو كانت كبيرة. وقد قالوا: لكل ساقطة لاقطة.

الثالثة: قوله: ((مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ))، اختلف في هذا العدد في الأحاديث فروي ((فَوْقَ ثَلَاثٍ))، ورُوي ((مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ))، ورُوي ((لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ يَوْمِينَ))، وروى ((مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ))، ورُوي ((مَسِيرَةَ يَوْمٍ))، ورُوي ((يَوْمًا وَلَيْلَةً))، ورُوي ((بَرِيدًا))، وهو أربعة فراسخ، وقد حملوا هذا الاختلاف على حسب اختلاف السائلين، واختلاف المواطن، وأن ذلك متعلق بأقل ما يقع عليه اسم السفر.

الرابعة: ((ذُو مَحْرَمٍ)) عام في محرم النسب كأبيها، وأخيها، وابن أخيها، وابن أختها، وخالها، وعمها، ومحرم الرضاع، ومحرم المصاهرة كأبي زوجها، وابن زوجها.

والمحرم الذي يجوز معه السفر والخلوة كل من حرم نكاح المرأة عليه لحرمتها على التأييد بسبب مباح، فقولنا: على التأييد، احتراز من أخت الزوجة وعمتها وخالتها.

وقولنا: ((بَسَبِّ مُبَاحٍ)) احتراز من أم الموطوءة بشبهة، فإنها ليست محرماً بهذا التفسير؛ فإن وطء الشبهة لا يوصف إلا بالإباحة، وقولنا: ((لِحُرْمَتِهَا)) احتراز من الملاعة، فإن تحريمها ليس لحرمتها بل تغليظاً، هذا ضابط مذهب الشافعية.

الخامسة: لم يتعرض في هاتين الروایتين للزوج، وهو موجود في رواية أخرى ولا بد من إلحاقه بالحكم بالمحرم في جواز السفر معه، اللهم إلا أن يستعملوا لفظة الحرمة في إحدى الروایتين في غير معنى المحرمية استعمالاً لغوياً فيما يقتضي الاحترام، فيدخل فيه الزوج لفظاً والله أعلم (١).

وقال النووي: ((لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ))، وهذا يتناول جميع ما يسمى سفراً، والله أعلم، وأجمعت الأمة أن المرأة يلزمها حجة الإسلام إذا استطاعت، لعموم قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقوله ﷺ: ((بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ)) (٢)، الحديث، واستطاعتها كاستطاعة الرجل لكن اختلفوا في اشتراط المحرم، فأبو حنيفة يشترطه لوجوب الحج عليها، إلا أن يكون بينها وبين مكة دون ثلاث مراحل، ووافقه جماعة من أصحاب الحديث وأصحاب الرأي، وحكي ذلك أيضاً عن الحسن البصري والنخعي، وقال عطاء وسعيد بن جبیر وابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي في المشهور عنه: لا يشترط المحرم، بل يشترط الأمن على نفسها.

(١) إحكام الأحكام (٣/ ٤٨٦-٤٩١).

(٢) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

قال أصحابنا: يحصل الأمن بزواج، أو محرم، أو نسوة ثقات، ولا يلزمها الحج عندنا إلا بأحد هذه الأشياء، فلو وجدت امرأة واحدة ثقة لم يلزمها، لكن يجوز لها الحج معها هذا هو الصحيح، وقال بعض أصحابنا: يلزمها بوجود نسوة أو امرأة واحدة. وقد يكثر الأمن ولا تحتاج إلى أحد، بل تسير وحدها في جملة القافلة، وتكون آمنة، والمشهور من نصوص الشافعي وجمهير أصحابه هو الأول، واختلف أصحابنا في خروجها لحج التطوع، وسفر الزيارة، والتجارة ونحو ذلك من الأسفار التي ليست واجبة، فقال بعضهم: يجوز لها الخروج فيها مع نسوة ثقات كحجة الإسلام. وقال الجمهور: لا يجوز إلا مع زوج أو محرم، وهذا هو الصحيح للأحاديث الصحيحة (١).



## باب الفدية

الحديث الثالث عشر بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فَسَأَلْتُهُ  
عَنِ الْفِدْيَةِ فَقَالَ: نَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ.

حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْقَمْلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهَيْهِ فَقَالَ: ((مَا  
كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى - أَوْ: مَا كُنْتُ أَرَى الْجَهْدَ بَلَغَ مِنْكَ مَا  
أَرَى - أَمْجِدُ شَاءَةً؟ فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ  
لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ)).

رواه البخاري (١٨١٦) المحصر ، ومسلم (١٢٠١) (٨٥)

الحج.

وفي رواية: أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ،  
أَوْ يُهْدِيَ شَاءَةً أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.  
رواها البخاري (١٨١٧) المحصر.

راوي الحديث: عبدالله بن معقل بن قرن مزني كوفي، يكنى أبا  
الوليد، متفق عليه، وقال أحمد بن عبدالله فيه: كوفي تابعي ثقة، من خيار  
التابعين.

وكعب بن عجرة من بني سالم بن عوف. وقيل: من بلى. وقيل:  
هو كعب بن عجرة بن أمية بن عدي، مات سنة اثنتين وخمسين بالمدينة،  
وله خمس وسبعون سنة.

قال النووي ما ملخصه: من احتاج إلى حلق الرأس لضرر من  
قمل أو مرض أو نحوهما فله حلقه في الإحرام، وعليه الفدية قال الله

تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: ١٩٦] وبين النبي ﷺ أن الصيام ثلاثة أيام، والصدقة ثلاثة أصع لسته مساكين، لكل مسكين نصف صاع، والنسك شاة، وهي شاة تجزئ في الأضحية، ثم إن الآية الكريمة والأحاديث متفقة على أنه مخير بين هذه الأنواع الثلاثة، وهذا الحكم عند العلماء أنه مخير بين الثلاثة، أما قوله في رواية: ((هَلْ عِنْدَكَ نُسْكَ؟ قَالَ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)) (١)، فليس المراد به أن الصوم لا يجزئ. إلا لعدم الهدى، بل هو محمول على أنه سأل عن النسك، فإن وجدته أخبره بأنه مخير بينه وبين الصيام والإطعام، وإن عدمه فهو مخير بين الصيام والإطعام، واتفق العلماء على القول بظاهر هذا الحديث، إلا ما حكي عن أبي حنيفة والثوري أن نصف الصاع لكل مسكين إنما هو في الحنطة، فأما التمر والشعير وغيرهما فيجب صاع لكل مسكين، وهذا خلاف نصه ﷺ في هذا الحديث: ((ثَلَاثَةُ أَصْعٍ مِنْ تَمْرٍ))، وعن أحمد بن حنبل رواية أنه لكل مسكين مد من حنطة أو نصف صاع من غيره، وعن الحسن البصري وبعض السلف أنه يجب إطعام عشرة مساكين، أو صوم عشرة أيام، وهذا ضعيف منابذ للسنة مردود (٢).

وقال الحافظ: وفي حديث كعب بن عجرة من الفوائد غير ما تقدم، أن السنة مبينة لمجمل الكتاب، لإطلاق الفدية في القرآن وتقييدها بالسنة، وفيه تحريم حلق الرأس على المحرم، والرخصة له في حلقها إذا أذاه القمل أو غيره من الأوجاع، وفيه تلطف الكبير بأصحابه، وعنايته

(١) أخرجه مسلم (١٢٠١)

(٢) شرح النووي (٨/ ١٦٩-١٧٠).

بأحوالهم، وتفقدته لهم، وإذا رأى ببعض أتباعه ضرراً سأل عنه وأرشده إلى المخرج منه، واستنبط منه بعض المالكية إيجاب الفدية على من تعمد حلق رأسه بغير عذر، فإن إيجابها على المعذور من التنبية بالأدنى على الأعلى، لكن لا يلزم من ذلك التسوية بين المعذور وغيره، ومن ثم قال الشافعي والجمهور: لا يتخير العامد، بل يلزمه الدم، وخالف في ذلك أكثر المالكية.

واستدل به على أن الفدية لا يتعين لها مكان، وبه قال أكثر التابعين وقال الحسن: تتعين مكة. وقال مجاهد: النسك بمكة ومنى، والإطعام بمكة، والصيام حيث شاء وقريباً منه قول الشافعي وأبي حنيفة الدم والإطعام لأهل الحرم، والصيام حيث شاء إذ لا منفعة فيه لأهل الحرم، واستدل به على أن الحج على التراخي (١)، لأن حديث كعب دل على أن نزول قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. كان بالحديبية، وهي في سنة ست، وفيه بحث والله أعلم.



(١) الراجح أنه علي الفور كما قالت الحنابلة وأن الآية التي وجب بها الحج هي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] وقد نزلت في التاسعة والله أعلم.



## باب حرمة مكة

الحديث الرابع عشر بعد المائتين:

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ خُوَيْلِدِ بْنِ الْخَزَاعِيِّ الْعَدَوِيِّ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرُو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ - وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ - أَئِذَنْ لِي أَتِيَهَا الْأَمِيرُ أَنْ أُحَدِّثَكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ فَسَمِعْتُهُ أُذْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ أَنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: ((إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسَ، فَلَا يَجِلْ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يَعْضُدُ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَحَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِرَسُولِهِ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، فَلْيُلِغُ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ)).

فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ: مَا قَالَ لَكَ عَمْرُو؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ، إِنَّ الْحَرَّمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا، وَلَا فَارًّا بِدَمٍ، وَلَا فَارًّا بِخَرِيَةٍ.

رواه البخاري (١٨٣٢) جزاء الصيد، ومسلم (١٣٥٤) الحج.

الخربة: بالخاء المعجمة، والراء المهملة قيل: الخيانة، وقيل البلية.

وقيل: التهمة. وأصلها في سرقة الإبل قال الشاعر:

وَالْخَارِبُ الصُّ يُحِبُّ الْخَارِبَا

رأوي الحديث: أبو شريح الخزاعي، ويقال فيه العدوي، ويقال

الكعبي، اسمه خويلد بن عمرو. وقيل: عمرو بن خويلد، وقيل عبد الرحمن بن عمرو. وقيل: هاني بن عمرو، أسلم قبل فتح مكة، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وستين.

قال الحافظ: وقد ذكر الطبري القصة عن مشايخه فقالوا: كان قدوم عمرو بن سعيد والياً على المدينة من قبل يزيد بن معاوية في ذي القعدة سنة ستين، وقيل: قدمها في رمضان منها، وهي السنة التي ولي فيها يزيد الخلافة، فامتنع ابن الزبير من بيعته، وأقام بمكة، فجهَّز إليه عمرو بن سعيد جيشاً، وأمر عليهم عمرو بن الزبير، وكان معادياً لأخيه عبدالله، وكان عمرو بن سعيد قد ولاه شرطته، ثم أرسله إلى قتال أخيه، فجاء مروان إلى عمرو بن سعيد فنهاء فامتنع، وجاء أبو شريح فذكر القصة، فلما نزل الجيش ذا طوى خرج إليهم جماعة من أهل مكة، فهزموهم وأسر عمرو بن الزبير، فسجنه أخوه بسجن عارم، وكان عمرو بن الزبير قد ضرب جماعة من أهل المدينة ممن اتهم بالميل إلى أخيه، فأقادهم عبد الله منه حتى مات عمرو من ذلك الضرب (١).

وقال كذلك ما ملخصه:

قوله: ((أُذِنَ لِي أَتِيَا الْأَمِيرَ)) الأصل فيه يا أيها الأمير، فحذف حرف النداء، ويستفاد منه حسن التلطف في مخاطبة السلطان، ليكون أدعى لقبولهم النصيحة، وأن السلطان لا يخاطب إلا بعد استئذانه، ولا سيما إذا كان في أمر يعترض به عليه، فترك ذلك، والغلظة له، قد يكون سبباً لإثارة نفسه، ومعاودة من يخاطبه.

قوله: ((إِنَّهُ حَمَدَ اللَّهَ))، هو بيان لقوله تكلم ويؤخذ منه استحباب الثناء بين يدي تعليم العلم وتبيين الأحكام والخطبة في الأمور المهمة.

قوله: ((إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ تَعَالَى))، أي: حكم بتحريمها وقضاه وظاهره أن حكم الله تعالى في مكة أن لا يقاتل أهلها، ويؤمن من استجار بها ولا يتعرض وهو أحد أقوال المفسرين في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقوله: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾ [العنكبوت: ٦٧] ولا معارضة بين هذا وبين قوله الآتي في الجهاد وغيره من حديث أنس ((إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ)) (١)، لأن المعنى أن إبراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لا باجتهاده أو أن الله قضى يوم خلق السماوات والأرض أن إبراهيم سيحرم مكة أو المعنى أن إبراهيم أول من أظهر تحريمها بين الناس.

قوله: ((فَلَا يَحُلُّ))، فيه تنبيه على الامتثال؛ لأن من آمن بالله لزمته طاعته ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوف الحساب عليه.

قوله: ((أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا)) واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة.

قوله: ((وَلَا يَعْصِدُ بِهَا شَجَرَةً))؛ أي: لا يقطع. قال القرطبي: خص الفقهاء الشجر المنهي عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمي. فأما ما ينبت بمعالجة آدمي فاختلف فيه، والجمهور على الجواز، وقال الشافعي: في الجميع الجزاء، ورجحه ابن قدامة، واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الأول فقال مالك: لا جزاء فيه؛ بل يأثم. وقال عطاء:

(١) أخرجه البخاري (٦٩٠٢، ٣٨٥٦، ٣١٨٧، ٢٠٢٢)، ومسلم (١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢).

يستغفر. وقال أبو حنيفة: يؤخذ بقيمته هدي، وقال الشافعي: في العظيمة بقرّة، وفيما دونها شاة.

وأجازوا قطع الشوك؛ لكونه يؤذي بطبعه فأشبهه الفواسق، ومنعه الجمهور كما سيأتي في حديث ابن عباس: ((وَلَا يَعْضُدُ بِهَا شَوْكَةً)): وصححه المتولي من الشافعية، وأجابوا بأن القياس المذكور في مقابلة النص فلا يعتبر به.

قال ابن قدامة: ولا بأس بالانتفاع بما انكسر - من الأغصان، وانقطع من الشجر بغير صنع آدمي، ولا بما يسقط من الورق نص عليه أحمد، ولا نعلم فيه خلافاً.

قوله: ((فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ)) مشتق من الرخصة.

قوله: ((وَأَيُّهَا أَذِنَ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ))؛ تقدم في العلم أن مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر.

وفي حديث أبي شريح من الفوائد غير ما تقدم جواز إخبار المرء عن نفسه بما يقتضي ثقته وضبطه لما سمعه ونحو ذلك، وإنكار العالم على الحاكم ما يغيره من أمر الدين، والموعظة بلطفٍ وتدرّج، والاقتصار في الإنكار على اللسان إذا لم يستطع باليد، ووقوع التأكيد في الكلام البليغ، وجواز المجادلة في الأمور الدينية، وجواز النسخ، وأن مسائل الاجتهاد لا يكون فيها مجتهد حجة على مجتهد، وفيه الخروج عن عهدة التبليغ، والصبر على المكروه لمن لا يستطيع بدءاً من ذلك، وتمسك به من قال: إن مكة فتحت عنوة (١).

وقال ابن دقيق العيد: فيه دليل على أن مكة فتحت عنوة، وهو مذهب الأكثرين، وقال الشافعي وغيره: فتحت صلحاً، وقيل في تأويل الحديث: إن القتال كان جائزاً له ﷺ في مكة، فلو احتاج إليه لفعله، ولكن ما احتاج إليه.

وهذا التأويل يضعفه قوله - عليه الصلاة والسلام - ((فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ))، فإنه يقتضي وجود قتال منه ﷺ ظاهراً، وأيضاً السَّيَر دلت على وقوع القتال، وقوله - عليه الصلاة والسلام - ((مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ))، إلى غيره من الأمان المعلق على أشياء مخصوصة تبعد هذا التأويل أيضاً.

قوله ﷺ: ((فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ)) فيه تصريح بنقل العلم، وإشاعة السنن والأحكام (١).

وقال أيضاً: وقول عمرو: أنا أعلم منك بذلك يا أبا شريح .. إلخ. هو كلامه، ولم يسنده إلى رواية.

وقوله: ((لَا يُعِيدُ عَاصِيًا))؛ أي: لا يعصمه، وقوله: ((وَلَا فَارًا بِخَرَبَةٍ)) قد فسرهما المصنف، ويقال فيها بضم الخاء وأصلها سرقة الإبل كما قال، وتطلق على كل خيانة، وفي صحيح البخاري ((أنها البلية))، وعن الخليل أنه قال: هي الفساد في الدين من الخارب وهو اللص المفسد في الأرض، وقيل: هي العيب (٢).

وقال الصنعاني: وأعلم أنه قال ابن حزم على قوله: ((أَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ)) لا كرامة للطيم الشيطان أن يكون أعلم من صاحب رسول الله

(١) الإحكام (٣/٥٠٢).

(٢) إحكام الأحكام (٣/٥٠٣).

ﷺ. قلت: وقد ثبت أن عمرًا سُمي لطيم الشيطان، وأغرب ابن بطال  
 فزعم أن سكوت أبي شريح عن جواب عمرو بن سعيد دال على أنه  
 رجع إليه في التفصيل المذكور، ويعكر عليه ما وقع في رواية أحمد أنه قال  
 في آخره. قال أبو شريح فقلت لعمرو: قد كنتُ شاهدًا وكنتُ غائبًا. وقد  
 أمرنا أن يبلغ شاهدنا غائبنا، وقد بلغتكَ، فهذا يدل على أنه لم يوافقهُ،  
 وإنما ترك مشاققته لعجزه عنه، لما كان فيه من قوة الشوكة (١).



الحديث الخامس عشر بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: ((لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَاَنْفِرُوا)).

وَقَالَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: ((إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ - وَهِيَ سَاعَتِي هَذِهِ - فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ، وَلَا يُلْتَقِطُ لَقِطَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهُ)).

فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخَرَ فَإِنَّهُ لِقَيْنُهُمْ وَبُيُوتُهُمْ فَقَالَ: ((إِلَّا الْإِذْخَرَ)).

رواه البخاري (١٨٣٤) جزاء الصيد، ومسلم (١٣٥٣) الحج.

القين: الحداد.

قال النووي رحمه الله: قوله ﷺ يوم الفتح فتح مكة: ((لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ))، قال العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة، وفي تأويل هذا الحديث قولان: أحدهما: لا هجرة بعد الفتح من مكة لأنها صارت دار إسلام، وإنما تكون الهجرة من دار الحرب، وهذا يتضمن معجزة لرسول الله ﷺ بأنها تبقى دار الإسلام لا يتصور منها الهجرة.

والثاني: معناه لا هجرة بعد الفتح فضلها كفضلها قبل الفتح، كما قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: ١٠].

وأما قوله ﷺ: ((وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ))، فمعناه ولكن لكم طريق إلى تحصيل الفضائل التي في معنى الهجرة، وذلك بالجها، ونية الخير في كل شيء.

قوله ﷺ: ((وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا)) معناه: إذا دعاكم السلطان إلى غزو فاذهبوا (١).

وقال ابن دقيق العيد: وقوله عليه الصلاة والسلام: ((وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا)) أي إذا طلبتم للجهاد فأجيئوا، ولا شك أنه تتعين الإجابة والمبادرة إلى الجهاد في بعض الصور، فأما إذا عيّن الإمام بعض الناس لفرض الكفاية فهل يتعين عليه؟ اختلفوا فيه، ولعله يؤخذ من لفظ الحديث الوجوب في حق من عين للجهاد، ويؤخذ غيره بالقياس.

وقوله ﷺ: ((وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ))، يحتمل أن يريد به جهاداً مع نية خالصة، إذ غير الخالصة غير معتبرة فهي كالعدم في الاعتداد بها في صحة الأعمال، ويحتمل أن يراد به ولكن جهاد بالفعل أو نية الجهاد لمن يفعل، كما قال - عليه الصلاة والسلام - ((من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق)) (٢).

قوله: ((إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ...)).

(١) شرح النووي (٩/ ١٧٥-١٧٦).

(٢) أحكام الأحكام (٣/ ٥٠٥-٥٠٦).



قال الإمام النووي: هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم القتال بمكة. قال الإمام أبو الحسن الماوردي البصري صاحب الحاوي من أصحابنا في كتابه الأحكام السلطانية: من خصائص الحرم أن لا يحارب أهله، فإن بغوا على أهل العدل فقد قال بعض الفقهاء: يحرم قتالهم بل يضيق عليهم حتى يرجعوا إلى الطاعة، ويدخلوا في أحكام أهل العدل، قال: وقال جمهور الفقهاء: يقاتلون على بغيتهم إذا لم يمكن ردهم عن البغي إلا بالقتال، لأن قتال البغاة من حقوق الله التي لا يجوز إضاعتها فحفظها أولى في الحرم من إضاعتها هذا كلام الماوردي. وهذا الذي نقله عن جمهور الفقهاء هو الصواب، وقد نصَّ عليه الشافعي في كتاب ((اختلاف الحديث)) من كتب الإمام، ونص عليه الشافعي أيضًا في آخر كتابه المسمى بسير الواقدي)) من كتاب ((الأم)). وقال القفال المروزي من أصحابنا في كتابه شرح التلخيص)) في أول كتاب النكاح في ذكر الخصائص: لا يجوز القتال بمكة قال: حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجز لنا قتالهم فيها، وهذا الذي قاله القفال غلط، نبهت عليه حتى لا يغتر به، وأما الجواب عن الأحاديث المذكورة هنا؛ فهو ما أجاب به الشافعي في كتابه ((سير الواقدي)) أن معناها تحريم نصب القتال عليهم وقتالهم بما يعم كالمنجنيق وغيره، إذا أمكن إصلاح الحال بدون ذلك، بخلاف ما إذا تحصن الكفار في بلد آخر فإنهم يجوز قتالهم على كل وجه، وبكل شيء، والله أعلم (١).

وقال الحافظ: واستدل به على تحريم القتل والقتال بالحرم. فأما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على جواز إقامة حد القتل فيها على من

أوقعه فيها، ونص الخلاف بمن قتل في الحل ثم لجأ إلى الحرم، ومن نقل الإجماع على ذلك ابن الجوزي واحتج بعضهم بقتل ابن خطل بها، ولا حجة فيه؛ لأن ذلك كان في الوقت الذي أحلت فيه للنبي ﷺ كما تقدم. وزعم ابن حزم أن مقتضى قول ابن عمر وابن عباس وغيرهما أنه لا يجوز القتل فيها مطلقاً، ونقل التفصيل عن مجاهد وعطاء. وقال أبو حنيفة: لا يقتل في الحرم حتى يخرج إلى الحل باختياره، لكن لا يجالس ولا يكلم ويوعظ ويذكر حتى يخرج وقال أبو يوسف: يخرج مضطراً إلى الحل وفعله ابن الزبير، وروى ابن أبي شيبه من طريق طاووس عن ابن عباس: ((مَنْ أَصَابَ حَدًّا ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ، لَمْ يُجَالَسْ وَلَمْ يُبَايَعْ)). وعن مالك والشافعي يجوز إقامة الحد مطلقاً فيه لأن العاصي هتك حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله له من الأمن (١).

قوله ﷺ: ((لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ)) دليل على أن قطع الشوك ممتنع كغيره، وذهب إليه بعض مصنفى الشافعية والحديث معه، وأباحه غيره من حيث إن الشوك مؤذٍ.

وقوله ﷺ: ((وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ))؛ أي: يزعج من مكانه وفيه دليل على طريق فحوى الخطاب أن قتله محرم؛ فإنه إذا حرم تنفيره بأن يزعج من مكانه فقتله أولى.

وقوله ﷺ: ((وَلَا يَلْتَقِطُ لُقْطَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا))، اللقطة بإسكان القاف وقد يقال بفتحها الشيء الملتقط، وذهب الشافعي إلى أن لقطة الحرم لا تؤخذ للتملك، وإنما تؤخذ لتعرف لا غير. وذهب مالك إلى أنها كغيرها في التعريف والتملك، ويستدل للشافعي بهذا الحديث.

و((الخلي)) بفتح الخاء والقصر: الحشيش إذا كان رطباً، واختلاؤه قطعه وقد تقدم، ((والإذخر)) نبت معروف طيب الرائحة وقوله: ((فَإِنَّهُ لَقَيْنَهُم)) القين: الحداد لأنه يحتاج إليه في عمل النار، و((ويؤتاهم)) تحتاج إليه في التسقيف.

وقوله ﷺ: ((إِلَّا الْإِذْخَرَ)) على الفور تعلق به من يرى اجتهاد النبي ﷺ أو تفويض الحكم إليه من أهل الأصول وقيل: يجوز أن يكون يوحى إليه في زمن يسير فإن الوحي إلقاء في خفية وقد تظهر أماراته وقد لا تظهر (١).

قال الحافظ: وفي الحديث بيان خصوصية النبي ﷺ بما ذكر في الحديث، وجواز مراجعة العالم في المصالح الشرعية، والمبادرة إلى ذلك في المجامع والمشاهد، وعظيم منزلة العباس عند النبي ﷺ وعنايته بأمر مكة، لكونه كان بها أصله ومنشؤه، وفيه رفع وجوب الهجرة عن مكة إلى المدينة، وإبقاء حكمها من بلاد الكفر إلى يوم القيامة، وأن الجهاد يشترط أن يقصد به الإخلاص ووجوب النفير مع الأئمة (٢).



(١) إحكام الأحكام (٣/ ٥٠٨، ٥٠٧).

(٢) فتح الباري (٤/ ٦٠).

باب ما يجوز قتله

الحديث السادس عشر بعد المائتين:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعُقْرُبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ)). رواه البخاري (١٦٩٨) جزاء الصيد، ومسلم (١١٩٨) (٧١) الحج. ولمسلم: ((يقتل خمس فواسق في الحل والحرم)).  
رواه مسلم (١١٩٨) (١٧) الحج.

قال الإمام النووي: واتفق جماهير العلماء على جواز قتلهن في الحل، والحرم، والإحرام، واتفقوا على أنه يجوز للمحرم أن يقتل ما في معناه، ثم اختلفوا في المعنى فيهن وما يكون في معناه، فقال الشافعي: المعنى في جواز قتلهن كونهن مما لا يؤكل، وكل ما لا يؤكل ولا هو متولد من مأكول وغيره فقتله جائز للمحرم ولا فدية عليه. وقال مالك: المعنى فيهن كونهن مؤذيات، فكل مؤذٍ يجوز للمحرم قتله وما لا فلا. واختلف العلماء في المراد بالكلب العقور، ف قيل: هو الكلب المعروف، وقيل: كل ما يفترس؛ لأن كل مفترس من السباع يسمى كلباً عقوراً في اللغة. وأما تسمية هذه المذكورات (فواسق) فصحيحة جارية على وفق الآية، وأصل الفسق في كلام العرب الخروج، وسُمي الرجل (الفاسق) لخروجه عن أمر الله تعالى وطاعته، فسميت هذه فواسق لخروجها بالإيذاء والإفساد عن طريق معظم الدواب، وقيل لخروجها عن حكم الحيوان في تحريم قتله في الحرم والإحرام (١).

(١) شرح النووي (٨/ ١٦١-١٦٢).

وقال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((الغراب))، زاد في رواية سعيد بن المسيب عن عائشة عند مسلم ((الأبقع))، وهو الذي في ظهره أو بطنه بياض، وأخذ بهذا القيد بعض أصحاب الحديث كما حكاه ابن المنذر وغيره، ثم وجدت ابن خزيمة قد صرح باختياره وهو قضية حمل المطلق على المقيد، وأجاب ابن بطل بأن هذه الزيادة لا تصح؛ لأنها من رواية قتادة عن سعيد وهو مدلس وقد شذ بذلك. وقال ابن عبد البر: لا تثبت هذه الزيادة، وقال ابن قدامة: الروايات المطلقة أصح، وفي جميع هذا التعليل نظر. أما دعوى التدليس فمردودة بأن شعبة لا يروي عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم، وهذا من رواية شعبة؛ بل صرح النسائي في روايته من طريق النضر ابن شميل عن شعبة بسماع قتادة، وأما نفي الثبوت بمردود بإخراج مسلم، وأما الترجيح فليس من شرط قبول الزيادة بل الزيادة مقبولة من الثقة الحافظ وهو كذلك هنا. نعم قال ابن قدامة: يلتحق بالأبقع ما شاركه في الإيذاء وتحريم الأكل. وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع، ويقال له الزاغ، وأفتوا بجواز أكله فبقي ما عداه من الغربان ملتحقاً بالأبقع.

قوله: ((والكلب العقور)): اختلف العلماء في المراد به هنا، وهل لو صفه بكونه عقوراً مفهوم أو لا. فروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أبي هريرة قال: الكلب العقور: الأسد، وقال مالك في الموطأ: كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد، والنمر، والفهد، والذئب، هو العقور وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور. وقال أبو حنيفة: المراد بالكلب هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا

الحكم سوى الذئب واحتج أبو عبيد للجمهور بقوله ﷺ : ((اللهم سلط عليه كلباً من كلابك)) (١) فقتله الأسد، وهو حديث حسن أخرجه الحاكم من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه، واحتج بقوله تعالى: ﴿مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: ٤].

فاشتقاقها من اسم الكلب؛ فلهذا قيل لكل جارح عقور (٢).  
قال العلامة عبد الله آل بسام:

تكميل: الحيوانات على أربعة أقسام:

١ - الحيوان المستأنس كبهيمة الأنعام والدجاج يباح تذكيته في كل حال.

٢ - الحيوان الذي لا يؤكل، وليس فيه أذى فيكره قتله، وإن قتل فليس فيه فداء.

٣ - الحيوان المؤذي كهذه المذكورة في الحديث وما في معناها فيشرع قتلها في الحل والإحرام والحرم، وليس في قتلها شيء.

٤ - الحيوان البري المأكول فهذا هو الصيد، في قتله في الحرم وفي الإحرام الجزاء (٣).

وقال ابن دقيق العيد: استدل به على أنه يقتل في الحرم من لجأ إلى الحرم بعد قتله لغيره مثلاً على ما هو مذهب الشافعي، وعلل ذلك بأن

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/ ٥٨٨)، والبيهقي في الدلائل (٢/ ٣٣٨) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال الحافظ في الفتح (٤/ ٤٨)، حديث حسن، وقال الألباني في تخريج الظلال (١/ ٧٣٤) حسن لشواهده.

(٢) باختصار من فتح الباري (٤/ ٤٦-٤٨).

(٣) تيسير العلام (١/ ٤٤٨).

إباحة قتل هذه الأشياء فى الحرم معلل بالفسق والعدوان، فىعم الحكم بعموم العلة، والقاتل عدواناً فاسق بعدوانه، فتوجد العلة فى قتله فىقتل بالأولى لأنه مكلف. وهذه الفواسق فسقها طبعى ولا تكلف عليها، والمكلف إذا ارتكب الفسق هاتك حرمة نفسه فهو أولى بإقامة مقتضى- الفسق عليه، وهذا عندى لىس بالهين وفىه غور فلىتنبه، له والله أعلم (١).



## باب دخول مكة وغيره

الحديث السابع عشر بعد المائتين:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطْلٍ مَتَلَّقْ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ. فَقَالَ: ((اقتُلوه)).

رواه البخاري (١٨٤٦) جزاء الصيد، ومسلم (١٣٥٧) الحج.

قال النووي: قوله: ((أن النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه مغفر))، وفي رواية: ((وعليه عمامة سوداء بغير إحرام))<sup>(١)</sup>، وفي رواية: ((خطب الناس وعليه عمامة سوداء))<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي: وجه الجمع بينهما أن أول دخوله كان على رأسه المغفر، ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة بعد إزالة المغفر بدليل قوله: ((خطب الناس وعليه عمامة سوداء))، لأن الخطبة إنما كانت عند باب الكعبة بعد تمام فتح مكة.

وقوله: ((دخل مكة بغير إحرام))، هذا دليل لمن يقول بجواز دخول مكة بغير إحرام لمن لم يرد نسكاً سواء كان دخوله لحاجة تتكرر كالخطاب والحشاش والسقاء والصيد وغيرهم، أم لم تتكرر كالتاجر والزائر وغيرهما، سواء كان آمناً أو خائفاً، وهذا أصح القولين للشافعي وبه يفتي أصحابه. والقول الثاني: لا يجوز دخولها بغير إحرام إن كانت

(١) مسلم (١٣٥٨).

(٢) مسلم (١٣٥٩).



حاجته لا تتكرر إلا أن يكون مقاتلاً أو خائفاً من قتال أو خائفاً من ظالم لو ظهر. ونقل القاضي نحو هذا عن أكثر العلماء.

قوله: ((جاء رجل فقال: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال: اقتلوه))، قال العلماء: إنما قتله لأنه كان قد ارتد عن الإسلام وقتل مسلماً كان يخدمه، وكان يهجو النبي ﷺ ويسبهه، وكانت له قيتان تغنيان بهجاء النبي ﷺ والمسلمين. فإن قيل: ففي الحديث الآخر: ((من دخل المسجد فهو آمن)) (١)، فكيف قتله وهو متعلق بأستار الكعبة كما جاء مصرحاً به في أحاديث أخرى. وقيل لأنه ممن لم يف بالشرط بل قاتل بعد ذلك. وفي هذا الحديث حجة لمالك والشافعي وموافقيهما في جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة. وقال أبو حنيفة: لا يجوز وتأولوا هذا الحديث على أنه قتله في الساعة التي أبيحت له، وأجاب أصحابنا بأنها إنما أبيحت ساعة الدخول حتى استولى عليها وأذعن له أهلها، وإنما قتل ابن خطل بعد ذلك والله أعلم (٢).

قال الحافظ ما ملخصه:

واستدل به على جواز قتل الذي سب رسول الله ﷺ، وفيه نظر، كما قال ابن عبد البر، لأن ابن خطل كان حربياً ولم يدخله رسول الله ﷺ في أمانه لأهل مكة بل استثناه مع من استثنى، وخرج أمره بقتله مع أمانه لغيره مخرجاً واحداً، فلا دلالة فيه لما ذكره. انتهى. ويمكن أن يتمسك به في جواز قتل من فعل ذلك بغير استتابة من غير تقييد بكونه ذمياً؛ لكن

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٠٢٢)، والطبراني في الكبير (٩/٨) والبيهقي في الكبرى (١١٨/٩) وصححه الألباني في فقه السيرة (٢٧٧).

(٢) شرح النووي (٩/١٨٦-١٨٧).

ابن خطل عمل بموجبات القتل فلم يتمم أن سبب قتله السب. واستدل به على جواز قتل الأسير صبراً، لأن القدرة على ابن خطل صيرته كالأسير في يد الإمام وهو مخير فيه بين القتل وغيره، لكن قال الخطابي: إنه ﷺ قتله بما جناه في الإسلام، وقال ابن عبد البر: قتله قوداً من دم المسلم الذي غدر به وقتله ثم ارتد كما تقدم.

واستدل به على جواز قتل الأسير من غير أن يعرض عليه الإسلام، ترجم بذلك أبو داود. وفيه مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو، وأنه لا ينافي التوكل، وقد تقدم في ((باب متى يحل المعتمر)) من أبواب العمرة من حديث عبد الله بن أبي أوفى: ((اعتمر النبي ﷺ فلما دخل مكة طاف وطفنا معه ومعه من يستره من أهل مكة أن يرميه أحد)) (١)، الحديث؛ وإنما احتاج إلى ذلك؛ لأنه كان حينئذ محرماً فخشي الصحابة أن يرميه بعض سفهاء المشركين بشيء يؤذيه فكانوا حوله يسترون رأسه ويحفظونه من ذلك. وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد إلى ولاية الأمور ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة (٢).

فائدة: المغفر بوزن منبر زرد ينسج من حديد على قدر الرأس وقاية له من وقع السيف (٣).



(١) أخرجه البخاري (١٦٩٩).

(٢) فتح الباري (٤/٧٥، ٧٤).

(٣) تيسير العلام (١/٤٤٩).

الحديث الثامن عشر بعد المائتين:  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ  
مِنْ كَدَاءٍ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ، وَخَرَجَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى.  
رواه البخاري (١٥٧٦) الحج، ومسلم (١٢٥٧) الحج.

قوله: ((كَدَاءٍ)) اسم للثنية التي في أعلى مكة، والثنية هي  
الطريق بين الجبلين، وهي التي تسمى الآن بالحجون وفيها مقابر مكة،  
والثنية السفلى تسمى ((كُدَيْ)) من أسفل مكة وهي الطريق التي تأتي  
على جروول (١).

ومن ثمة يقول أهل مكة: ((افتح وادخل، وضم واخرج)).  
قال الصنعاني: واختلفوا في المعنى الذي لأجله خالف صلى الله  
عليه وآله وسلم بين طريقيه، فقليل ليتبرك به كل من في طريقه. وقيل:  
الحكمة فيه المناسبة بجهة العلو عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان،  
وعكسه الإشارة إلى فراقه. وقيل: لأن إبراهيم عليه السلام لما دخل مكة دخل  
منها. وقيل لأنه ﷺ خرج منها كما في الهجرة فأراد أن يدخلها ظاهراً  
عالياً، وقيل: لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلاً للبيت. ويحتمل  
أن يكون ذلك لكونه ﷺ دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك،  
والسبب في ذلك قول أبي سفيان بن حرب للعباس لا أسلم حتى أرى  
الخيال تطلع من كدى<sup>(٢)</sup> فقلت: ما هذا؟ قال: شيء طلع في قلبي وإن الله

(١) باختصار من تيسير العلام (١/٤٥١).

(٢) كذا ولعل الصحيح: كدَاء.

لا يطلع الخيل هنالك وأنه قال العباس: فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل.

وللبیهقي من حدیث ابن عمر قال: قال النبی ﷺ وآله لأبي بكر: كيف قال حسان؟ فأنشده:

عدمت بنيتي إن لم تروها      تثير النقع مطلعها كداء  
فتبسم ﷺ وآله وقال: ((أدخلوها من حيث قال حسان)) (١).



الحديث التاسع عشر بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ، وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبِلَالٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ، فَلَمَّا فَتَحُوا الْبَابَ كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ فَلَقِيتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ.

رواه البخاري (١٥٩٨) الحج، ومسلم (١٣٢٩) (٣٩٣) الحج.

قال الإمام النووي: ذكر مسلم رحمه الله في الباب بأسانيده عن بلال رضي الله عنه: ((أن النبي ﷺ دخل الكعبة وصلى فيها بين العمودين))، وبإسناده عن أسامة رضي الله عنه: ((أنه ﷺ دعا في نواحيها ولم يصل))، وأجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال، لأنه مثبت فمعه زيادة علم فواجب ترجيحه، والمراد الصلاة المعهودة ذات الركوع والسجود ولهذا قال ابن عمر: ((ونسيت أن أسأله كم صلى؟)) أما نفي أسامة فسببه أنهم لما دخلوا الكعبة أغلقوا الباب واشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو ثم اشتغل أسامة بالدعاء في ناحية من نواحي البيت والنبي ﷺ في ناحية أخرى وبلال قريب منه، ثم صلى النبي ﷺ فراه بلال لقربه، ولم يره أسامة لبعده واشتغاله بالدعاء، وجاز له نفيها عملاً بظنه وأما بلال محققها فأخبر بها، والله أعلم (١).

وقال الحافظ ما ملخصه: وفي هذا الحديث من الفوائد رواية صاحب عن صاحب، وسؤال المفضل مع وجود الأفضل، والاكتفاء به، والحجة بخبر الواحد، ولا يقال هو أيضاً خبر واحد فكيف يحتج للشيء

بنفسه؟ لأنا نقول: هو فرد ينضم إلى ظاهر مثله يوجب العلم بذلك. وفيه اختصاص السابق بالبقعة الفاضلة.

وفيه السؤال عن العلم والحرص فيه وفضيلة ابن عمر لشدة حرصه على تتبع آثار النبي ﷺ ليعمل بها. وفيه أن الفاضل من الصحابة قد كان يغيب عن النبي ﷺ في بعض المشاهد الفاضلة ويحضره من هو دونه فيطلع على ما لم يطلع عليه لأن أبا بكر وعمر وغيرهما ممن هو أفضل من بلال ومن ذكر معه لم يشاركوهم في ذلك واستدل به المصنف فيما مضى على أن الصلاة إلى المقام غير واجبة، وعلى جواز الصلاة بين السواري في غير الجماعة، وعلى مشروعية الأبواب، والغلق للمساجد. وفيه أن السترة إنما تشرع حيث يخشى المرور، فإنه ﷺ صلى بين العمودين ولم يصل إلى أحدهما، والذي يظهر أنه ترك ذلك للاكتفاء بالقرب من الجدار كما تقدم أنه كان بين مصلاه والجدار ثلاثة أذرع، وبذلك ترجم له النسائي على أن حد الدنو من السترة أن لا يكون بينهما أكثر من ثلاثة أذرع، ويستفاد منه أن قول العلماء تحية المسجد الحرام الطواف مخصوص بغير داخل الكعبة لكونه ﷺ جاء فأناخ عند البيت فدخله فصلى فيه ركعتين فكانت تلك الصلاة إما لكون الكعبة كالمسجد المستقل أو هو تحية المسجد العام، والله أعلم.

وفيه استحباب دخول الكعبة، وفيه استحباب الصلاة في الكعبة وهو ظاهر في النفل، ويلتحق به الفرض، إذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للمقيم، وهو قول الجمهور. وقال المازري: المشهور في المذهب منع صلاة الفرض داخلها ووجوب الإعادة، وعن ابن عبد

الحكم الإجزاء. وصححه ابن عبد البر وابن العربي، ويلتحق بهذه المسألة الصلاة في الحجر (١).



الحديث العشرون بعد المائتين:

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَقَبَّلَهُ وَقَالَ: إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ.

رواه البخاري (١٥٩٧) الحج، ومسلم (١٢٧٠) (٢٥١) الحج.

قال النووي رحمه الله ما ملخصه: أما قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأراد به بيان الحث على الاقتداء برسول الله ﷺ في تقبيله ونبه على أنه لولا الاقتداء به لما فعله، وإنما قال ((وأنت لا تضر ولا تنفع))، لئلا يغتر قريب العهد بالإسلام الذين كانوا ألفوا عبادة الأحجار وتعظيمها، ورجاء نفعها، وخوف الضرر بالتقصير في تعظيمها، وكان العهد قريباً بذلك فخاف عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يراه بعضهم يقبله ويعتني به فيشتبه عليه، فبين أنه لا يضر ولا ينفع بذاته، وإن كان امثال ما شرع فيه ينفع بالجزاء والثواب، فمعناه أنه لا قدرة له على نفع ولا ضرر، وأنه حجر مخلوق كباقي المخلوقات التي لا تضر ولا تنفع، وأشاع عمر هذا في الموسم، ليشهد في البلدان، ويحفظه عنه أهل الموسم المختلفو الأوطان والله أعلم (١).

وقال الحافظ ما ملخصه: وقال المهلب: حديث عمر هذا يرد على من قال: إن الحجر يمين الله في الأرض يصفح بها عباده، ومعاذ الله أن يكون لله جارحة، وإنما شرع تقبيله اختياراً ليعلم بالمشاهدة طاعة من يطيع، وذلك شبيه بقصة إبليس حيث أمر بالسجود لآدم.



وقال الخطابي: معنى أنه يمين الله في الأرض أن من صافحه في الأرض كان له عند الله عهد، وجرت العادة بأن العهد يعقده الملك بالمصافحة لمن يريد مولاته والاختصاص به فخاطبهم بما يعهدونه.

وقال المحب الطبري: معناه أن كل ملك إذا قدم عليه الوافد قبل يمينه، فلما كان الحاج أول ما يقدم يسن له تقبيله، نزل منزلة يمين الملك، والله المثل الأعلى.

وفي قول عمر هذا التسليم للشارع في أمور الدين، وحسن الاتباع فيما لم يكشف عن معانيها، وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي ﷺ فيما يفعله ولو لم يعلم الحكمة فيه. وفيه دفع ما وقع لبعض الجهال من أن في الحجر الأسود خاصة ترجع إلى ذاته.

وفيه بيان السنن بالقول والفعل، وأن الإمام إذا خشي على أحد من فعله فساد اعتقاد أن يبادر إلى بيان الأمر ويوضح ذلك. وقال شيخنا في ((شرح الترمذي))، فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله وأما قول الشافعي: ومهما قُبِّلَ من البيت فحسن فلم يرد به الاستحباب لأن المباح من جملة الحسن عند الأصوليين (١).

قلت: بل الحسن هو اتباع سنة النبي ﷺ، وتقبيل ما قبله من البيت، ومسح ما مسحه دون تقبيل، أما تقبيل أو مسح ما عدا ذلك فليس بحسن؛ بل هو بدعة، والله أعلم.

تكميل: قال الحافظ: اعترض بعض الملحدين على الحديث الماضي فقال: كيف سودته خطايا المشر كين ولم تبيضه طاعات أهل

التوحيد؟ وأجيب بما قاله ابن قتيبة: لو شاء الله لكان ذلك وإنما أجرى الله العادة بأن السواد يصبغ ولا ينصبغ على العكس من البياض. وقال المحب الطبري: في بقاءه أسود عبرة لمن له بصيرة، فإن الخطايا إذا أثرت في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب أشد (١).



الحديث الحادي والعشرون بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ قَدْ وَهَنْتَهُمْ حُمَى يَثْرِبَ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ، وَلَمْ يَمْنَعَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ.  
رواه البخاري (١٦٠٢) الحج، ومسلم (١٢٦٦) الحج.



الحديث الثاني والعشرون بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ يُحِبُّ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ.  
رواه البخاري (١٦٠٣) الحج، ومسلم (١٢٦١) الحج.

قال الإمام النووي: والرمل مستحب في الطوافات الثلاث الأولى من السبع، ولا يسن ذلك إلا في طواف العمرة، وفي طواف واحد في الحج، واختلفوا في ذلك الطواف، وهما قولان للشافعي أصحهما: أنه إنما يشرع في طواف يعقبه سعي، ويتصور ذلك في طواف القدوم، ويتصور في طواف الإفاضة، ولا يتصور في طواف الوداع لأن شرط طواف الوداع أن يكون قد طاف للإفاضة، فعلى هذا القول إذا طاف للقدوم وفي نيته أن يسعى بعده استحب الرمل فيه، وإن لم يكن هذا في نيته لم يرمل فيه، بل يرمل في طواف الإفاضة.

والقول الثاني: أنه يرمل في طواف القدوم سواء أراد السعي بعده أم لا، والله أعلم.

قال أصحابنا: فلو أخل بالسعي بالرمل في الثلاث الأول من السبع لم يأت به في الأربع الأواخر لأن السنة في الأربع الأخيرة المشي على العادة فلا يغيره، ولو لم يمكنه الرمل للزحمة أشار في هيئة مشيه إلى صفة الرمل، ولو لم يمكنه الرمل بقرب الكعبة للزحمة وأمكنه إذا تباعد عنها فالأولى أن يتباعد ويرمل، لأن فضيلة الرمل هيئة للعبادة في نفسها، والقرب من الكعبة هيئة في موضع العبادة لا في نفسها، فكان تقديم ما تعلق بنفسها أولى، والله أعلم.

واتفق العلماء على أن الرمل لا يشرع للنساء، كما لا يشرع لهن شدة السعي بين الصفا والمروة، ولو ترك الرجل الرمل حيث شرع له فهو تارك سنة ولا شيء علي، وهذا مذهبنا، واختلف أصحاب مالك، فقال بعضهم: عليه دم، وقال بعضهم لا دم كمذهبنا (١).

قال العلامة عبد الله آل بسام: جاء النبي ﷺ سنة ست من الهجرة إلى مكة معتمرًا ومعه كثير من أصحابه فخرج لقتاله وصده عن البيت كفار قريش فحصل بينهم صلح من مواده أن النبي ﷺ وأصحابه يرجعون هذا العام ويأتون في العام القابل معتمرين ويقيمون في مكة ثلاثة أيام، فجاءوا في السنة السابعة (لعمره القضاء)، فقال المشركون بعضهم لبعض - تشفيًا وشماتة - إنه سيقدم عليكم قوم قد وهنتهم وأنسفتهم حمى يثرب.

فلما بلغ النبي ﷺ قالتهم أراد أن يرد قوهم ويغيظهم.

فأمر أصحابه أن يسرعوا إلا فيما بين الركن اليماني والركن الذي فيه الحجر الأسود فيمشوا، رفقا بهم وشفقة عليهم حتى يكونوا بين الركنين لا يراهم المشركون الذين تسلقوا جبل قعيقعان لينظروا إلى المسلمين وهم يطوفون، فغاظهم ذلك حتى قالوا: إنهم إلا كالغزلان. فكان هذا الرمل سنة متبعة في طواف القادم إلى مكة، تذكرا لواقع سلفنا الماضيين، وتأسيا بهم في مواقفهم الحميدة ومصابرتهم الشديدة، وما قاموا فيه من جليل الأعمال لنصرة الدين وإعلاء كلمة الله، رزقنا الله اتباعهم واقتفاء أثرهم (١).

وقال أيضا في شرح حديث ابن عمر رضي الله عنهما :  
الخبب في الأشواط الثلاثة الأول كلها هو فعل النبي ﷺ بعد عمرة القضاء، فيكون ناسخا للمشي بين الركنين في عمرة القضاء لأنه متأخر، ولأن الضعف المانع من الرمل فيها زال (٢).



(١) تيسير العلامة (١/٤٥٧).

(٢) تيسير العلامة (١/٤٥٨).

الحديث الثالث والعشرون بعد المائتين:  
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي  
 حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُحَجِّنٍ.  
 رواه البخاري (١٦٠٧) الحج، ومسلم (١٢٧٢) الحج.  
 والمحجن عصا محنية الرأس.

قال ابن دقيق العيد: فيه دليل على جواز الطواف راكباً، وقيل:  
 إن الأفضل المشي، وإنما طاف النبي ﷺ راكباً لتظهر أفعاله فيقتدى بها،  
 وهذا يؤخذ منه أصل كبير وهو أن الشيء قد يكون راجحاً بالنظر إلى  
 محله من حيث هو، فإذا عارضه أمر آخر أرجح منه قدم على الأول من  
 غير أن تزول تلك الفضيلة الأولى، حتى إذا زال ذلك المعارض الراجح  
 عاد الحكم الأول من حيث هو هو، وهذا إنما يقوى إذا قام الدليل على  
 أن ترك الأول إنما هو لأجل المعارض الراجح، وقد يؤخذ ذلك بقرائن  
 ومناسبات، وقد يضعف، وقد يقوى بحسب اختلاف المواضع، وههنا  
 يصطدم أهل الظاهر مع المتبعين للمعاني.

واستدل بالحديث على طهارة بول ما يؤكل لحمه، من حيث إنه  
 لا يؤمن بول البعير في أثناء الطواف في المسجد، ولو كان نجساً لم يعرض  
 النبي ﷺ المسجد للنجاسة، وقد منع لتعظيم المساجد ما هو أخف من  
 هذا.

وفي الحديث دليل على الاستلام بالمحجن إذا تعذر الوصول إلى  
 الاستلام باليد، وليس فيه تعرض لتقبيله أو عدم تقبيله (١).

وقال النووي: وفي هذا الحديث جواز الطواف راكبًا، واستحباب استلام الحجر، وأنه إذا عجز عن استلامه بيده استلمه بعودٍ، واستدل به أصحاب مالك وأحمد على طهارة بول ما يؤكل لحمه وروثه؛ لأنه لا يؤمن ذلك من البعير. فلو كان نجسًا لما عرض المسجد له، ومذهبنا، ومذهب أبي حنيفة وآخرين نجاسة ذلك (١).

وهذا الحديث لا دلالة فيه، لأنه ليس من ضرورته أن يبول أو يروث في حال الطواف، وإنما هو محتمل، وعلى تقدير حصوله ينظف المسجد منه كما أنه ﷺ أقر إدخال الصبيان والأطفال المسجد مع أنه لا يؤمن بولهم بل قد وجد ذلك، ولأنه لو كان ذلك محققًا لنزه المسجد منه سواء كان نجسًا أو طاهرًا لأنه مستقذر.

قلت: وقد ورد في حديث جابر في صحيح مسلم علة الطواف راكبًا فقال: ((لأن يراه الناس وليشرف وليسألوه فإن الناس غشوه)) (٢).

وقال النووي: وقيل أيضًا: لبيان الجواز، وجاء في سنن أبي داود أنه كان ﷺ في طوافه هذا مريضًا، وإلى هذا المعنى أشار البخاري وترجم عليه: ((باب المريض يطوف راكبًا))، فيحتمل أنه ﷺ طاف راكبًا لهذا كله (٣).

(١) لا يخفى أن الراجح في ذلك مذهب مالك وأحمد، وفي المسألة أدلة أخرى منها حديث العرنين الذين أمرهم النبي ﷺ بشرب ألبان الإبل وأبوالها، وكذا قوله ﷺ ((صلوا في مرائب الغنم))، والأصل الطهارة، والقول بالنجاسة يحتاج إلى دليل، والله أعلم.

(٢) رواه مسلم (١٢٧٣) الحج.

(٣) شرح النووي (٩/٢٧).

قلت: ولمسلم أيضًا عن أم سلمة أنها قالت: شكوت إلى رسول الله ﷺ أني أشتكي فقال: ((طوفي من وراء الناس وأنت راكبة)) قالت: فطفت ورسول الله ﷺ يصلي إلى جنب البيت وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور (١).

قال النووي كذلك: إنما أمرها بالطواف من وراء الناس لشيئين، أحدهما: أن سنة النساء التباعد عن الرجال في الطواف. والثاني: أن قربها يخاف منه تأذي الناس بدابتها، وكذا إذا طاف الرجل راكبًا وإنما طافت في حال صلاة النبي ﷺ ليكون أستر لها وكانت هذه الصلاة صلاة الصبح والله أعلم (٢).

وقال الحافظ: قوله: ((يستلم الركن بمحجن))، زاد مسلم من حديث أبي الطفيل: ((ويقبل المحجن)) (٣)، وله من حديث ابن عمر أنه: ((استلم الحجر بيده ثم قبله))، ورفع ذلك، ولسعيد بن المنصور من طريق عطاء قال: ((رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابرًا إذا استلموا الحجر قبلوا أيديهم))، قيل: وابن عباس؟ قال: وابن عباس أحسبه قال كثيرًا وبهذا قال الجمهور إن السنة أن يستلم الركن ويقبل يده، فإن لم يستطع أن يستلمه بيده استلمه بشيء في يده، وقبل ذلك الشيء، فإن لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك. وعن مالك في رواية لا يقبل يده، وكذا قال القاسم، وفي رواية عند المالكية يضع يده على فمه من غير تقبيل (٤).

(١) رواه مسلم (١٢٧٦) الحج.

(٢) شرح النووي (٢٩/٩).

(٣) مسلم (١٢٧٥).

(٤) فتح الباري (٣/٥٥٢، ٥٥٣).



الحديث الرابع والعشرون بعد المائتين:  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ  
مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ.  
رواه البخاري (١٦٠٩) الحج، ومسلم (١٢٦٩) الحج.

قال العلامة آل بسام:  
اليمنيين: نسبة إلى اليمن تغليباً كالقمرين للشمس والقمر،  
والعمرين لأبي بكر وعمر، والأبوين للأب والأم، والمراد بهما الركن  
اليمني والركن الشرقي الذي فيه الحجر الأسود (١).  
وقال الصنعاني: للبيت أربعة أركان، الأول له فضيلتان كون  
الحجر الأسود فيه، وكونه على قواعد إبراهيم عليه السلام. وللثاني الثانية فقط.  
وهذا هو المعنى لتخصيصهما بذلك الذي أشار إليه الشارح، وليس  
للآخرين شيءٌ منهما، فلذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط، ولا يقبل  
الآخران ولا يستلمان، وقد استحَبَّ بعضهم تقبيل الركن اليمني أيضاً،  
وأجاب الشافعي على قول من قال ليس شيءٌ من البيت مهجوراً بأن لم  
ندع استلامهما هجراً للبيت، وكيف نهجره ونحن نطوف به، ولكننا نتبع  
السنة فعلاً وتركاً، ولو كان ترك استلامهما هجراً لكان ترك استلام ما  
بين الأركان هجراً ولا قائل به. قلت: وهذه اللفظة أعني ليس شيءٌ من  
البيت مهجوراً رويت عن معاوية وعن ابن الزبير، ورويت أيضاً عن ابن  
عباس، فإنه روى أنه هو الذي استلم الأربعة، فقال له معاوية: إنما استلم  
رسول الله ﷺ وآله هذين الركنين اليمنيين، فقال ابن عباس: ليس شيءٌ

من البيت مهجورًا، وذكر في الفتح أنه أخرجها أحمد. وقد وجه بعض شراح البخاري لابن الزبير أنه إنما استلم الأربعة بعد أن عمره في خلافته على قواعد إبراهيم، وأرجع الركنين إلى قواعد (١).

قلت: وقد ورد عكس ذلك، وهو أن معاوية رضي الله عنه هو الذي استلم الأركان الأربعة والذي رد عليه هو ابن عباس رضي الله عنهما، وقال له: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] والرسول ﷺ لم يستلم إلا الركنين، فقال معاوية: صدقت، وهو أشبه، والله أعلم.



## باب التمتع

الحديث الخامس والعشرون بعد المائتين:

عَنْ أَبِي جَهْمَةَ نَصْرَ بْنِ عِمْرَانَ الضَّبْعِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْمُتَعَةِ فَأَمَرَنِي بِهَا، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ قَالَ: فِيهِ جَزُورٌ، أَوْ بَقَرَةٌ، أَوْ شَاةٌ، أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ.

قَالَ: وَكَأَنَّ أَنَا سَا كَرِهُوهَا فَنِمْتُ، فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ إِنْسَانًا يُنَادِي: حَجٌّ مَبْرُورٌ وَمُتَعَةٌ (١) مُتَقَبَّلَةٌ.

فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَحَدَّثْتُهُ فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ رضي الله عنه رواه البخاري (١٦٨٨) الحج، ومسلم (١٢٤٢) الحج.

قوله: ((باب التمتع)).

قال الحافظ: أما التمتع فالمعروف أنه الاعتبار في أشهر الحج، ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة. قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ويطلق التمتع في عرف السلف على القران أيضًا. قال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أنه الاعتبار في أشهر الحج قبل الحج، قال: ومن

(١) قال الحافظ: قال الإسماعيلي وغيره: تفرد النضر وغيره بقوله: ((متعة)) ولا أعلم أحدًا من أصحاب شعبة رواه عنه إلا قال: ((عمرة)) وقال أبو نعيم قال أصحاب شعبة كلهم عمرة إلا النضر فقال: متعة. فتح الباري (٣/ ٦٢٥).

التمتع أيضًا القرآن لأنه تمتع بسقوط سفر للنسك الآخر من بلده، ومن التمتع فسخ الحج أيضًا إلى العمرة. انتهى (١).

قال ابن دقيق العيد:

وقوله: ((سألت ابن عباس عن المتعة))، الظاهر أنه يريد بها الإحرام بالعمرة في أشهر الحج، ثم الحج من عامه.

قوله: ((فأمرني بها))، يدل على جوازها عنده من غير كراهة، وسيأتي في الحديث قوله: ((وكان ناس كرهوها))، وذلك منقول عن عمر رضي الله عنه وعن غيره، على أن الناس اختلفوا فيما كرهه عمر من ذلك: هل هي المتعة التي ذكرناها، أو فسخ الحج إلى العمرة، والأقرب أنها هذه. فقل: إن هذه الكراهة والنهي من باب الحمل على الأولى، والمشورة به على وجه المبالغة (٢).

قال الصنعاني: قال الحافظ ابن حجر: إن عمر رضي الله عنه أول من نهى عن المتعة، وكان من بعده تابعًا له في ذلك، ففي مسلم أن ابن الزبير كان ينهى عنها وابن عباس يأمر بها، فسألوا جابرًا فأشار إلى أن أول من نهى عنها عمر، وفي البخاري ما حاصله: إن عثمان كان ينهى عنها، وعليًا كان يأمر بها. فقال عثمان: تراني أنهى الناس وأنت تفعله؟ قال: ما كنت أدع سنة رسول الله ﷺ وآله لرأي أحد (٣).

قوله: ((فيه جزور أو بقرة أو شاة أو شرك في دم)).

(١) فتح الباري (٣/ ٤٩٤).

(٢) إحكام الأحكام (٣/ ٥٣٨).

(٣) العدة (٣/ ٥٣٨).

قال الحافظ ما ملخصه: جزور بعير ذكرًا كان أو أنثى، وهو مأخوذ من الجزر أي القطع، ولفظها مؤنث تقول هذه الجزور. قوله: ((أو شرك))؛ أي: مشاركة في دم؛ أي: حيث يجزئ الشيء الواحد عن جماعة، وهذا موافق لما رواه مسلم عن جابر قال: ((خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة)) (١).

وبهذا قال الشافعي والجمهور، سواء كان الهدي تطوعًا أو واجبًا، وسواء كانوا كلهم متقربين بذلك أو كان بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللحم. وعن أبي حنيفة: يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين بالهدي. وعن زفر مثله بزيادة أن تكون أسبابهم واحدة. وعن داود وبعض المالكية: يجوز في هدي التطوع دون الواجب. وعن مالك: لا يجوز مطلقًا (٢).

قوله: ((فرأيت في المنام كأن إنسانًا...)) إلخ. وقال ابن دقيق العيد: فيه استئناس بالرؤيا فيما يقوم عليه الدليل الشرعي، لما دل الشرع عليه من عظم قدرها، وأنها جزء من ست وأربعين جزءًا من النبوة، وهذا الاستئناس والترجيح لا ينافي الأصول. وقول ابن عباس - رضي الله عنهما - الله أكبر سنة أبي القاسم، يدل على أنه تأيد بالرؤيا المذكورة واستبشر بها، وذلك دليل على ما قلناه (٣).

(١) أخرجه مسلم (١٣١٨).

(٢) فتح الباري (٣/ ٦٢٤).

(٣) إحكام الأحكام (٣/ ٥٣٩-٥٤٠).

الحديث السادس والعشرون بعد المائتين:

عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَحِلِّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟  
فَقَالَ: ((إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَذِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ))  
رواه البخاري (١٧٢٥) الحج، ومسلم (١٢٢٩) الحج.

قال ابن دقيق العيد: فيه دليل على استحباب التلبيد لشعر الرأس عند الإحرام. و((التلبيد))، أن يجعل في الشعر ما يسكنه ويمنعه من الانتقاش، كالصبر، أو الصمغ، وما أشبه ذلك. وفيه دليل على أن للتلبيد أثراً في تأخير الإحلال إلى النحر، وفيه أن من ساق الهدي لم يحل حتى يكون يوم النحر، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقولها: ((ما شأن الناس حلوا ولم تحل))، هذا الإحلال هو الذي وقع للصحابة في فسخهم الحج إلى العمرة، وقد كان النبي ﷺ أمرهم بذلك ليحلوا بالتحلل من العمرة، ولم يحل هو ﷺ لأنه كان قد ساق الهدي.

وقولها: ((من عمرتك)) يستدل به على أنه كان ﷺ قارئاً، ويكون المراد من قولها ((من عمرتك))؛ أي: من عمرتك التي مع حجتك (١). وترجم له البخاري: ((من لبس رأسه عند الإحرام وحلق)).

وقال الحافظ: قيل: أشار بهذه الترجمة إلى الخلاف فيمن لبس هل يتعين عليه الحلق أو لا؟ فنقل ابن بطال عن الجمهور تعين ذلك حتى

عن الشافعي، وقال أهل الرأي: لا يتعين بل إن شاء قصر- أ.هـ. وهذا قول الشافعي في الجديد، وليس للأول دليل صريح وأعلى ما فيه ما سيأتي في اللباس عن عمر: ((من ضفر رأسه فليحلق)) (١)، وأورد المصنف في هذا الباب حديث حفصة وفيه: ((إني لبدت رأسي)) (٢)، وليس فيه تعرض للحلق إلا أنه معلوم من حاله ﷺ أنه حلق رأسه في حجه. وقد ورد ذلك صريحاً في حديث ابن عمر كما في أول الباب الذي بعده، وأردفه ابن بطل بحديث حفصة فجعله من هذا الباب لمناسبته للترجمة، وقد قلت غير مرة إنه لا يلزمه أن يأتي بجميع ما اشتمل عليه الحديث في الترجمة، بل إذا وجدت واحدة كفت (٣).



(١) أخرجه البخاري (٥٥٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٦٣٨، ١٦١٠، ١٤٩١)، ومسلم (١٢٢٩).

(٣) فتح الباري (٦٥٥/٣).

الحديث السابع والعشرون بعد المائتين:

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: أُنْزِلَتْ آيَةُ الْمُتَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنْ يَنْزِلُ قُرْآنٌ بِحُرْمَتِهَا وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا حَتَّى مَاتَ.

فَقَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

رواه البخاري (١٥٧١) الحج.

قال البخاري: يقال: إنه عمر.

ومسلم: نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَعَةِ - يَعْنِي مُتَعَةَ الْحَجِّ - وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسُخُ آيَةَ مُتَعَةِ الْحَجِّ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا حَتَّى مَاتَ.

رواه مسلم (١٢٢٦) (١٧٢) الحج.

ولهما بمعناه.

قال ابن دقيق العيد: يراد بآية المتعة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وفي الحديث إشارة إلى جواز نسخ القرآن بالسنة لأن قوله: ((ولم ينه عنها))، نفي منه لما يقتضي رفع الحكم بالجواز الثابت بالقرآن، فلو لم يكن هذا الرفع ممكناً لما احتاج إلى قوله: ((ولم ينه عنها))، ومراده بنفي نسخ القرآن الجواز، وبنفي ورود السنة بالنهي تقرر الحكم ودوامه، إذ لا طريق لرفعه إلا هذين الأمرين. وقد يؤخذ منه أن الإجماع لا ينسخ به إذ لو نسخ به، لقال: ولم يتفق على المنع؛ لأن الاتفاق حينئذ يكون سبباً لرفع الحكم كما نفي نزول القرآن بالنسخ وورود السنة بالنهي.



وقوله: ((قال رجل برأيه ما شاء)) هو كما ذكر في الأصل عن البخاري أن المراد بالرجل عمر رضي الله عنه. وفيه دليل على أن الذي نهى عنه عمر هو متعة الحج المشهورة، وهو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج، ثم الحج في عامه، خلافاً لمن حمله على أن المراد المتعة بفسخ الحج إلى العمرة، أو لمن حمله على متعة النساء، لأن شيئاً من هاتين المتعتين لم ينزل قرآن بجوازه، والنهي المذكور قد قيل فيه: إنه نهى تنزيهه وحمل على الأولى والأفضل وحذراً أن يترك الناس الأفضل ويتابعوا على غيره طلباً للتخفيف على أنفسهم (١).

وقال الحافظ: وفيه وقوع الاجتهاد في الأحكام بين الصحابة، وإنكار بعض المجتهدين على بعض بالنص (٢).

وقال العلامة عبد الله آل بسام: ما يؤخذ من الحديث:

- ١ - مشروعية التمتع وثبوته في الكتاب والسنة.
- ٢ - أنه قد توفي النبي ﷺ وحكمهما باقٍ لم ينسخ.
- ٣ - أنه لا يحل الأخذ برأي أحدٍ يخالف ما ورد عن الله تعالى أو عن رسول الله عليه الصلاة والسلام (٣).



(١) إحكام الأحكام (٣/ ٥٥١).

(٢) فتح الباري (٣/ ٥٠٦).

(٣) تيسير العلام (١/ ٤٦٧).

الحديث الثامن والعشرون بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَهْدَى فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ.

فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ تَمَتَّعَ فَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ الْحُلَيْفَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَهْدِ.

فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ: ((مَنْ كَانَ مِنْكُمْ قَدْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يُحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيُطْفِئْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلْيَقْصُرْ وَلْيُحْلِلْ ثُمَّ لِيُهْلَ بِالسَّحَجِ وَلِيُهْدِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ)).

فَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ إِلَى مَكَّةَ وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ، ثُمَّ خَبَّ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ مِنَ السَّبْعِ وَمَشَى أَرْبَعَةَ، وَرَكَعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَاتَى الصَّفْوَةَ وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، ثُمَّ لَمْ يُحِلِّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَفَاضَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرُمَ عَلَيْهِ.

وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ.

رواه البخاري (١٦٩١) الحج، ومسلم (١٢٢٧) الحج.

قوله ﷺ: ((تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع)).

قال الحافظ ما ملخصه: قال المهلب: أي أمر بذلك. وقد قال ابن المنير في الحاشية: إن حمل قوله ((تمتع)) على معنى أمر من أبعد التأويلات، والاستشهاد عليه بقوله: ((رجم)) وإنما أمر بالرجم من أو هن الاستشهادات؛ لأن الرجم من وظيفة الإمام والذي يتولاه إنما يتولاه نيابة عنه، وأما أعمال الحج من أفراد وقران وتمتع فإنه وظيفة كل أحد عن نفسه، ثم أجاز تأويلاً آخر؛ وهو أن الراوي عهد أن الناس لا يفعلون إلا كفعله لاسيما مع قوله: ((خذوا عني مناسككم))<sup>(١)</sup>، فلما تحقق أن الناس تمتعوا ظن أنه عليه الصلاة والسلام تمتع فأطلق ذلك ولم يتعين هذا أيضاً بل يحتمل أن يكون معنى قوله: ((تمتع))، محمولاً على مدلوله اللغوي وهو الانتفاع بإسقاط عمل العمرة والخروج إلى ميقاتها وغيرها، بل قال النووي: إن هذا هو المتعين.

قوله: ((فساق معه الهدي من ذي الحليفة))؛ أي: من الميقات، وفيه النذب إلى سوق الهدي من المواقيت، ومن الأماكن البعيدة، وهي من السنة التي أغفلها كثير من الناس.

قوله: ((ويقصر))، قال النووي: معناه أنه يفعل الطواف والسعي والتقشير ويصير حلالاً، وهذا دليل على أن الحلق أو التقشير نسك، وهو الصحيح. وقيل: استباحة محظور. قال: وإنما أمره بالتقشير دون الحلق مع أن الحلق أفضل ليبقى له شعر يحلقه في الحج.

(١) صحيح: أخرجه البيهقي في الكبرى (١٢٥/٥)، وأحمد (٣٢٧/٣٠) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٧٨٨٢).

قوله: ((وليحلل)) أمر معناه الخبر، أي: قد صار حلالاً فله فعل كل ما كان محظوراً عليه في الإحرام، ويحتمل أن يكون أمراً على الإباحة لفعل ما كان عليه حراماً قبل الإحرام.

قوله: ((ثم ليهل بالحج))؛ أي: يحرم وقت خروجه إلى عرفة، ولهذا أتى بـثم الدالة على التراخي، فلم يرد أنه يهل بالحج عقب إهلاله بالعمرة.

قوله: ((وليهد)) أي هدي التمتع وهو واجب شروطه.

قوله: ((فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج)) أي لم يجد الهدي بذلك المكان، ويتحقق ذلك بأن يعدم الهدي، أو يعدم ثمنه حينئذٍ، أو يجد ثمنه لكن يحتاج إليه لأهم من ذلك، أو يجده لكن يمتنع صاحبه من بيعه، أو يمتنع من بيعه إلا بغلائه، فينتقل إلى الصوم كما هو نص القرآن والمراد في قوله: ((في الحج))، أي: بعد الإحرام به. وقال النووي: هذا هو الأفضل فإن صامها قبل الإهلال بالحج أجزأه على الصحيح، وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح. قاله مالك، وجوزوه الثوري، وأصحاب الرأي. وعلى الأول فمن استحب صيام عرفة بعرفة قال: يحرم يوم السابع ليصوم السابع والثامن والتاسع وإلا فيحرم يوم السادس ليفطر بعرفة. فإن فاتته الصوم قضاها. وقيل: يسقط ويستقر الهدي في ذمته وهو قول الحنفية. وفي صوم أيام التشريق لهذا قولان للشافعية: أظهرهما لا يجوز. قال النووي: وأصحهما من حيث الدليل الجواز (١).

وقال ابن دقيق العيد: وقوله: ((واستلم الركن أول شيء))، دليل على استحباب ابتداء الطواف بذلك ((ثم خَبَّ ثلاثة أشواط))، يدل على تعميم هذه الثلاثة بالخبب على خلاف ما تقدم من حديث ابن عباس وقد ذكرنا ما فيه.

قوله: ((وعند المقام ركعتين))، دليل على استحباب أن تكون ركعتا الطواف عند المقام. و((طوافه بين الصفا والمروة))، عقيب طواف القدوم دليل على مشروعية ذلك على هذا الوجه، واستحباب أن يكون السعي عقيب طواف القدوم. وقد قال بعض الفقهاء: إنه يشترط في السعي أن يكون عقيب طواف كيف كان. وقال بعضهم: لا بد أن يكون عقيب طواف واجب وهذا القائل يرى أن طواف القدوم واجب وإن لم يكن ركناً.

قوله ﷺ: ((ثم لم يحلل الخ)) امثال لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ودليل على أن ذلك حكم القارن، وقوله: ((وفعل مثل ما فعل من ساق الهدى)) يبين أمر النبي ﷺ لمن ساق الهدى في حديث آخر بأن ((لا يحل منها حتى يحل منهما جميعاً)) (١). قال ابن الملقن رحمه الله: في هذا الحديث جمل من أحكام مناسك الحج فخذها مختصرة:

أولها: جواز إدخال العمرة على الحج، وهذا قول قديم للشافعي صححه إمام الحرمين، لكن مذهبه الجديد المنع، وجعله خاصاً به لضرورة الاعتناء حينئذ في أشهر الحج. ثانيها: استحباب سوق الهدى من الميقات.

ثالثها: أن من تركه لا إثم عليه لكن فاته الفضل.

رابعها: أن من ساقه لا يتحلل من عمرته، ومن لم يسقه يتحلل منها ويتمتع فيما بينها وبين إحرامه بالحج من مكة.

خامسها: وجوب الهدى على المتمتع بشروطه السالفة.

سادسها: وجوب الصوم لمن لم يجد الهدى.

سابعها: أن الصوم عشرة أيام.

ثامنها: طواف القدوم للقارن، وانفرد ابن عباس من بين الأمة فقال: إن طواف القدوم ليس بسنة، ولا بد من تأويله، وإلا فهو ممن رُوي أنه عليه الصلاة والسلام بدأ بالطواف عند القدوم، وأغرب بعض أصحابنا فقال بوجوبه وأنه يجبر بدم، وأقامه بعض المالكية مقام طواف الإفاضة فيما إذا طاف القدوم وسعى ورجع إلى بلده قبل طواف الإفاضة جاهلاً أو ناسياً.

تاسعها: استحباب استلام الحجر الأسود أول قدومه قبل طوافه.

العاشر: استحبابه الرمل فيه بشرط استعقابه السعي.

الحادي عشر: استحباب مشي الأربعة الباقية.

الثاني عشر: استحباب ركعتي الطواف خلف المقام.

الثالث عشر: شرعية السعي بعد فعل الركعتين.

الرابع عشر: وجوب البداية بالصفاء في السعي وختمه بالمرورة.

الخامس عشر: جواز تسمية السعي طوافاً.

السادس عشر: أن محل الدم للهدايا والحيوانات المتعلقة بالحج

قرائناً كان أو تمتعاً ونحرها يوم النحر بمنى.

السابع عشر: فيه طواف الإفاضة وأنه يستحب فعله يوم النحر.

الثامن عشر: أنه يتحلل من كل شيء حرم عليه بالإحرام بطواف الإفاضة، وليس في الحديث أنه حلق وقد علم ما فيه من الخلاف.

التاسع عشر: فيه الاقتداء به - عليه الصلاة والسلام - في مناسك الحج فعلاً وقولاً وتقريراً (١).



## باب الهدي

الحديث التاسع والعشرون بعد المائتين:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ((فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَذِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَشْعَرْتُهَا وَقَلَّدَهَا - أَوْ قَلَّدْتُهَا - ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ فَمَا حَرُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلًّا)) ..

رواه البخاري (١٦٩٩) الحج، ومسلم (١٣٢١) (٣٦٢) الحج.

قوله: ((باب الهدي)).

قال العلامة عبد الله آل بسام: الهدي: ما أهدي إلى البيت الحرام من الإبل والبقر والغنم وغيرها. ويراد بتقديمه إلى البيت التوسعة والإحسان إلى جيرانه وزائريه من الفقراء والمساكين، وهو من أفضل القرب عند الله تعالى. لأن الصدقة والإنفاق من أفضل العبادات لاسيما إذا كان في البلد الحرام، وعلى المنقطعين لعبادة الله تعالى فيه والمجاورين لبيته (١).

قال ابن دقيق العيد:

فيه دليل على استحباب بعث الهدي من البلاد البعيدة لمن لا يسافر معه. ودليل على استحباب تقليده للهدي، وإشعاره من بلده، بخلاف ما إذا سار مع الهدي فإنه يؤخر الإشعار إلى حين الإحرام. وفيه دليل على استحباب الإشعار في الجملة خلافاً لمن أنكره، وهو شق صفحة السنام طولاً وملت الدم عنه، واختلف العلماء هل



يكون في الأيمن أو في الأيسر؟ ومن أنكره قال: إنه مثله، والعمل بالسنة أولى (١).

وقال الصنعاني: قوله: ((خلافًا لمن أنكره))، أقول إشارة إلى ما رواه الطحاوي عن أبي حنيفة من أنه كره الإشعار. وذهب غيره إلى استحبابه للاتباع حتى صاحبه أبو يوسف ومحمد فقالا: هو حسن. قال مالك: ويختص الإشعار بما له سنام، وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبي حنيفة من إطلاقه كراهة الإشعار (٢).

وقال ابن الملقن ما ملخصه: واختلف الفقهاء هل يكون الإشعار في الصفحة اليمنى، أو اليسرى، فذهب الشافعي إلى الأول وهو قول جمهور السلف والخلف. وذهب مالك إلى الثاني قال: ولا بأس بالأيمن والسنة قاضية عليه.

وقال أهل الظاهر إن هذا البعث كان في السنة التاسعة، ويؤيده رواية البخاري ومسلم عن عائشة: ((ثم بعث بها مع أبي)) (٣).

وفي الحديث استحباب قتل القلائد للهدي.

فيه أيضًا استحباب التقليد، وقد تقدم في الحديث الثالث من الباب قبله أنه سنة مؤكدة في الإبل والبقره، وكذا في الغنم عند الجمهور خلافًا لمالك وأبي حنيفة.

فيه أيضًا استحباب الإشعار، وهو قول جمهور الخلف والسلف.

(١) إحكام الأحكام (٣/ ٥٥٢-٥٥٣).

(٢) العدة (٣/ ٥٥٢-٥٥٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢١٤٩، ١٥٨٥)، ومسلم (١٣٤٠).

واتفقوا على أن الغنم لا يشعر لضعفها عن الجرح ولأنه يستتر بالصوف. فيه أيضًا أنه لا يحرم على من بعث الهدى شيء من محظورات الإحرام وهو قول الجمهور (١).



(١). الإعلام (٦/ ٢٧١، ٢٧٤).

الحديث الثلاثون بعد المائتين:  
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ((أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً غَنَمًا)).

رواه البخاري (١٧٠١) الحج، وهذا لفظه، ومسلم (١٣٢١) الحج (٣٦٧).



الحديث الحادي والثلاثون بعد المائتين:  
عن أبي هريرة ؓ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً قَالَ: ((ارْكَبْهَا)) قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: ((ارْكَبْهَا)). فَرَأَيْتُهُ رَاكِبَهَا يُسَايِرُ النَّبِيَّ ﷺ.

وفي لفظ: ((قَالَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّلَاثَةِ: ارْكَبْهَا وَيْلَكَ))، أو ((وَيْحَكَ)).

رواه البخاري (١٦٨٩) الحج، ومسلم (١٣٢٢) الحج.

قال ابن الملقن في حديث عائشة: فيه دلالة على إهداء الغنم وهو جائز اتفاقاً، وأبعد أهل العراق فيما حكاه الخطابي في ((شرح ألفاظ المختصر)) على ما نقله المحب الطبري في ((أحكامه)) في قولهم: إن الغنم لا يسمى هدياً، وقد مضى استحباب تقليدها وعدم إشعارها، بخلاف الإبل والبقر فإنه يجمع بينهما في كل منهما، ولم يذكر المصنف في هذه الرواية تقليد الغنم، وهو ثابت في رواية مسلم وهذا لفظه عن

عائشة - رضي الله عنها - قالت: ((أهدى رسول الله ﷺ مرة غنماً إلى البيت فقلدها)) (١).

وبوب الإمام البخاري في صحيحه لحديث أبي هريرة: ((باب ركوب البدن)) لقوله: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ [الحج: ٣٦].

قال الحافظ: استدل المصنف لجواز ركوب البدن بعموم قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ [الحج: ٣٦]، وأشار إلى قول إبراهيم النخعي ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ [الحج: ٣٦] من شاء ركب ومن شاء حلب. أخرجه ابن أبي حاتم عنه بإسناد جيد. والبدن بسكون الدال في قراءة الجمهور وقرأ الأعرج - وهي رواية عن عاصم - بضمها وأصلها من الإبل، وألحقت بها البقر شرعاً (٢).

وقال ابن دقيق العيد: اختلفوا في ركوب البدن المهداة على مذاهب: فنقل عن بعضهم أنه أوجب ذلك، لأن صيغة الأمر وردت به، مع ما ينضاف إلى ذلك من مخالفة سيرة الجاهلية من مجانبة السائبة والوصيلة والحامي وتوقيها.

ورد على هذا بأن النبي ﷺ لم يركب هديه، ولا أمر الناس بركوب الهدايا.

ومنها من قال: يركبها مطلقاً من غير اضطرار. تمسكاً بظاهر هذا الحديث.

(١) الإعلام (٦/ ٢٧٦-٢٧٧).

(٢) فتح الباري (٣/ ٦٢٦).

ومنهم من قال لا يركبها إلا عند الحاجة فيركبها من غير اضطرار. وهذا المنقول من مذهب الشافعي لأنه جاء في الحديث: ((اركبها إذا احتجت إليها))، فحمل ذلك المطلق على المقيد ومنهم من منع ركوبها إلا لضرورة (١).  
قوله ﷺ: ((ويلك)).

قال الحافظ: قال القرطبي: قالها له تأديباً لأجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه، وبهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي وبالع حتى قال: الويل لمن راجع في ذلك بعد هذا، ولولا أنه ﷺ اشترط على ربه ما اشترط لهلك ذلك الرجل لا محالة.

قال القرطبي: ويحتمل أن يكون فهم عنه أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائبة وغيرها فزجره عن ذلك (٢).

وقال أيضاً: وفي الحديث تكرير الفتوى، والندب إلى المبادرة إلى امتثال الأمر وزجر من لم يبادر إلى ذلك وتوبيخه، وجواز مسامرة الكفار في السفر، وأن الكبير إذا رأى مصلحة للصغير لا يأنف عن إرشاده إليها، واستنبط منه المصنف جواز انتفاع الواقف بوقفه، وهو موافق للجمهور في الأوقاف العامة، أما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقهم (٣).



(١) إحكام الأحكام (٣/ ٥٥٥-٥٥٦).

(٢) فتح الباري (٣/ ٦٢٩).

(٣) فتح الباري (٣/ ٦٢٩).

الحديث الثاني والثلاثون بعد المائتين:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بَذْنِهِ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجَلَّتْهَا، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا شَيْئًا. وَقَالَ: ((نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدَنَا)).

رواه البخاري (١٧١٧) الحج، ومسلم (١٣٦٧) الحج.

قال الإمام النووي: في هذا الحديث فوائد كثيرة منها: استحباب سوق الهدي، وجواز النيابة في نحره، والقيام عليه وتفرقه، وأنه يتصدق بلحومها وجلودها وجلالها، وأنها تجلج واستحبوا أن يكون جلاً حسناً، وأن لا يعطى الجزار منها، لأن عطيته عوض عن عمله فيكون في معنى بيع جزء منها، وذلك لا يجوز. وفيه جواز الاستئجار على النحر ونحوه ومذهبنا أنه لا يجوز بيع جلد الهدي ولا الأضحية، ولا شيء من أجزائها (١).

وقال ابن دقيق العيد: فيه دليل على جواز الاستنابة في القيام على الهدي وذبحه والتصدق به، وقوله: ((وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا))، يدل على التصديق بالجميع، ولا شك أنه أفضل مطلقاً وواجب في بعض الدماء، وفيه دليل على أن الجلود تجري مجرى اللحم في التصديق؛ لأنها من جملة ما ينتفع به فحكمها حكمه.

وقوله: ((أَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا شَيْئًا)) ظاهره عدم الإعطاء مطلقاً بكل وجه، ولا شك في امتناعه إذا كان المعطى أجرة الذبح؛ لأنه معاوضة ببعض الهدي، والمعاوضة في الأجرة كالبيع، وأما إذا أعطي

الأجرة خارجًا عن اللحم المعطى وكان اللحم زائدًا على الأجرة فالقياس أنه يجوز، ولكن النبي ﷺ قال: ((نحن نعطيه من عندنا))، وأطلق المنع من إعطائه منها، ولم يقيد المنع بالأجرة والذي يخشى منه في هذا أن تقع مسامحة في الأجرة لأجل ما يأخذه الجازر من اللحم فيعود إلى المعاوضة في نفس الأمر، فمن يميل إلى المنع من الذرائع يخشى من مثل هذا (١).

وقال الحافظ: قال القرطبي: فيه دليل على أن جلود الهدي، وجلالها لا تباع لعطفها على اللحم وإعطائها حكمه، وقد اتفقوا على أن لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال. وأجازه الأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وهو وجه عند الشافعية قالوا: ويصرف ثمنه مصرف الأضحية واستدل أبو ثور، على أنهم اتفقوا على جواز الانتفاع به وكل ما جاز الانتفاع به جاز بيعه. وعورض باتفاقهم على جواز الأكل من لحم هدي التطوع ولا يلزم من جواز أكله جواز بيعه، وأقوى من ذلك في رد قوله ما أخرجه أحمد في حديث قتادة بن النعمان مرفوعًا: ((لا تبيعوا لحوم الأضاحي والهدي وتصرفوا وكلوا واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوها وإن أطعمتم من لحومها فكلوا إن شئتم)) (٢).



(١) إحكام الأحكام (٣/ ٥٥٩، ٥٥٨).

(٢) فتح الباري (٣/ ٦٥١).

الحديث الثالث والثلاثون بعد المائتين:  
 عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ قَدْ أَتَى عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ  
 بَدَنَتُهُ يَنْحَرُهَا فَقَالَ: أَبْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً سُنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ.  
 رواه البخاري (١٧١٣) الحج، ومسلم (١٣٢٠) الحج.

قال ابن الملقن ما ملخصه:  
 الكلام عليه من وجوه:  
 أحدها: في التعريف براويه عن ابن عمر وهو زياد بن جبير بن  
 حية، وزياذ ثقفي تابعي ثقة ووالده تابعي جليل.  
 الثاني: هذا الرجل المهم الذي قال له ابن عمر: ((ابعثها)) لم أعر  
 على تعيينه بعد البحث عنه.  
 الثالث: في ألفاظه ومعانيه:  
 قال الجوهرى: ((بعثت الناقة)) أثرتها.  
 ومعنى ((مقيدة)) معقولة اليد اليسرى [وهو قيدها]؛ أي:  
 انحرها قائمة معقولة.

وفي سنن أبي داود بإسناد جيد صححه ابن السكن، والشيخ تقي  
 الدين في شرحه، والنووي في شرح مسلم قال: إن إسناده على شرط  
 مسلم عن جابر بن عبد الرحمن بن سابط: ((أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا  
 ينحرون البدنة معقولة اليد اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها)) (١)،  
 والمراد هنا بالبدنة البعير ونحوه من الإبل، فأما البقر والغنم فليس هذا

(١) أخرجه أبو داود (١٥٠٤)، والبيهقي في الكبرى (٢٣٧ / ٥)، وصححه  
 الألباني في صحيح سنن أبي داود (١٧٦٧).



حكمها، بل يستحب ذبحها مضطجعة لجنبها الأيسر ، وتُبرك رجلها اليمنى، وهذا الذي قاله ابن عمر رضي الله عنه لهذا الرجل أصله في كتاب الله وهو قوله: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبَهَا﴾ [الحج: ٣٦] وصواف جمع صافة أي مصطفة في قيامها، وقرأ ابن مسعود وغيره ((صوافن)) بالنون جمع صافنة وهي التي رفعت إحدى يديها بالعقل لثلا تضطرب.

والصافن من الخيل: الرافع إحدى يديه لفراسته. وقيل: إحدى رجليه ومنه قوله تعالى ﴿الصَّافِنَاتُ الْغِيَاذُ﴾ [ص: ٣١].

قال ابن عباس في معنى ((صواف)): قيامًا على ثلاث قوائم معقولة. استدركه الحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين.

وكذا قال مجاهد: الصواف إذا عقلت رجلها اليسرى، وكانت على ثلاث قوائم، وظاهر القرآن يشعر بكونها قائمة لقوله ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبَهَا﴾ [الحج: ٣٦]؛ أي: سقطت بعد النحر ف وقعت جنوبها على الأرض وأصل الوجوب الوقوع.

الرابع: في أحكامه:

الأول: استحباب نحر الإبل معقولة من قيام على الصفة المذكورة، وهو مذهب الأئمة الثلاثة: مالك والشافعي وأحمد والجمهور. وقال أبو حنيفة والثوري: يستوي نحرها قائمة وباركة في الفضيلة.

وحكى القاضي عياض عن عطاء أن نحرها باركة أفضل، واتباع السنة أولى، وحجة عطاء أن ابن عمر فعل ذلك كما رواه سعيد بن منصور؛ وجوابه أنه إن صح عنه فهو محمول على عذر من نفار ونحوه توفيقاً بينه وبين ما سلف عنه.

الثاني والثالث: تعلم الجاهل وعدم السكوت على مخالفة السنة.  
وفيها أيضًا ما كانت الصحابة عليه من التقييد بالسنة قولًا وعملاً  
واعتقادًا (١).



## باب الغسل للمحرم

الحديث الرابع والثلاثون بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمِسُورُ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ. قَالَ: فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ وَهُوَ يَسْتَرُّ بِثَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَسْأَلُكَ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ، وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ فَطَاطَأَهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ: أَصْبُبْ فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ.

رواه البخاري (١٨٤٠) جزاء الصيد، ومسلم (١٢٠٥) الحج.

وفي رواية: فَقَالَ الْمِسُورُ لابْنِ عَبَّاسٍ: لَا أُمَارِيكَ بَعْدَهَا أَبَدًا.

مسلم (١٢٠٥) (٩٢) الحج.

والقربان: العمودان اللذان تشد فيهما الخشبة التي تعلق عليها

بكرة البئر.

قال ابن دقيق العيد ما ملخصه:

الأبواء: موضع معين بين مكة والمدينة.

وفي الحديث دليل على جواز المناظرة في مسائل الاجتهاد

والاختلاف فيها إذا غلب على ظن المختلفين فيها حكم. وفيه دليل على

الرجوع إلى من يظن به أن عنده علمًا فيما اختلف فيه.

وفيه دليل على قبول خبر الواحد، وأن العمل به سائغ شائع بين الصحابة؛ لأن ابن عباس أرسل عبدالله بن حنين ليستعلم له علم المسألة. ومن ضرورته قبول خبره عن أبي أيوب فيما أرسل فيه.

وفيه دليل على التستر عند الغسل، وفيه دليل على جواز الاستعانة في الطهارة لقول أبي أيوب: ((أصحب))، وقد ورد في الاستعانة أحاديث صحيحة، وورد في تركها شيء لا يقابلها في الصحة.

وفيه دليل على جواز السلام على المتطهر في حال طهارته بخلاف من هو على الحدث. وفيه دليل على جواز الكلام في أثناء الطهارة. وفيه دليل على تحريك اليد على الرأس في غسل المحرم إذا لم يؤد إلى نتف الشعر.

وفيه دليل على جواز غسل المحرم، وقد أجمع عليه إذا كان جنباً، أو كانت المرأة حائضاً، فطهرت وبالجملية الأغسال، وأما إذا كان تبرداً من غير وجوب فقد اختلفوا فيه، فالشافعي يميزه، وزاد أصحابه فقالوا: له أن يغسل رأسه بالسدر والخطمي ولا فدية عليه. وقال مالك وأبو حنيفة: عليه الفدية. أعني غسل الرأس بالخطمي (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه:

قال مالك: لا يغمس رأسه في الماء خشية قتل الدواب، يريد من كانت له وفرة فإن لم تكن، وعلى أنه لا شيء برأسه فلا بأس.

قال الأبهري: وإنما كره للمحرم دخول الحمام خيفة أن يقتل الدواب من رأسه أو جسده، وهو ممنوع من ذلك لأنه لا يجوز له أن يميظ الأذى عنه

حتى يرمي جهرة العقبة، فمتى فعل ذلك، كانت عليه الفدية، وأما الواجب فلا يلزمه إلا فيما يتقن.

قوله: ((ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر))، يدل لابن عباس على صحة ما ذهب إليه من أن المحرم يغتسل ويغسل رأسه ويدلكه، وعليه الجمهور كما سلف.

قال القرطبي: فيه دلالة لمالك على اشتراط التدلك في الغسل، لأنه لو جاز الغسل بدون تدلك لكان المحرم أحق بأن يجاز له تركه، قال: وفيه دليل على أن حقيقة الغسل لغة لا يكفي فيها صب الماء فقط، بل لا بد من التدلك وما ينزل منزلته (١).



## باب فسخ الحج إلى العمرة

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائتين:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله عنهما - قَالَ: أَهَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ. وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ: أَهَلَلْتُ بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوا عُمْرَةً فَيَطُوفُوا ثُمَّ يَقْصِرُوا وَيُحِلُّوا إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَقَالُوا: نَنْطَلِقُ إِلَى ((مِنَى)) وَذَكَرَ أَحَدُنَا يَقْطُرُ؟ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: ((لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْ لَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَخْلَلْتُ)).

وَحَاضَتْ عَائِشَةُ - رضي الله عنها - فَسَكَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطُفْ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا طَهَّرَتْ وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَنْطَلِقُونَ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَنْطَلِقُ بِحَجٍّ، فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ فَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ.

رواه البخاري (١٧٨٥/٣) الحج. ومسلم (١٢١٣) الحج.

قوله ﷺ: ((أهل النبي ﷺ وأصحابه بالحج)).

قال الصنعاني: هذا إهلاله صلى الله عليه وآله وسلم أول الأمر، ثم أتاه آتٍ بالعقيق. وقال: صل في هذا الوادي المبارك وقل: ((عمرة في حجه)) كما أخرجه البخاري.

قال: ((فأمر أصحابه أي بعد قدومهم مكة)) (١).

قوله ﷺ: ((وليس مع أحدٍ منهم هدي غير النبي ﷺ وطلحة)).

قال الحافظ: هذا مخالف لما رواه أحمد ومسلم وغيرهما من طريق عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة أن الهدي كان مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وذوي اليسار. وسيأتي بعد باين للمصنف من طريق أفلح عن القاسم بلفظ: ((ورجال من أصحابه ذوي قوة)) (١) ويجمع بينهما بأن كلا منهما ذكر من اطلع عليه (٢). قوله: ((أهللت بما أهل به النبي ﷺ)).

قال ابن دقيق العيد: قيل فيه دليل على جواز تعليق الإحرام بإحرام الغير، وانعقاد إحرام المعلق بما أحرم به الغير (٣). قوله ﷺ: ((فأمر النبي ﷺ أصحابه أن يجعلوها عمرة)).

قال العلامة آل بسام: أجمع العلماء على أن الصحابة الذين مع النبي ﷺ في حجة الوداع فسخوا حجهم إلى عمرة بأمر النبي ﷺ. واختلفوا هل هذا الفسخ لمن بعدهم أيضًا أم لهم خاصة في تلك الواقعة؟ فذهب الأئمة الثلاثة، أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وجمهور العلماء إلى أن هذا الفسخ خاص بالصحابة في تلك السنة ولا يتعداهم إلى غيرهم. وذهب الإمام أحمد، وأهل الحديث، والظاهرية ومن الصحابة ابن عباس وأبو موسى الأشعري إلى الفسخ.

واستدل الأولون بما رواه أبو داود عن ((أبي ذر)) كان يقول فيمن حج ثم فسخها بعمرة ((لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله ﷺ)) (٤).

(١) أخرجه البخاري (١٤٨٥)، (١٦٩٦).

(٢) فتح الباري (٧١١/٣).

(٣) إحكام الأحكام (٥٦٦/٣).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (١٨٠٩)، وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود (١٥٨٦)، صحيح موقوفًا.

ومسلم عن ((أبي ذر))، كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ (١).

وبما رواه الخمسة عن الحارث بن بلال عن أبيه بلال بن الحارث قال: قلت: يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة؟ قال: ((بل لنا خاصة)). فعند الجمهور أن حديث بلال ناسخ لأحاديث الفسخ فهو للصحابة خاصة في تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج، ويؤيد ذلك الأثر الثابت عن أبي ذر.

واستدل الآخرون على فسخ الحج بأحاديث صحيحة جيدة قربت من حد التواتر عن بضعة عشر من الصحابة.

منها حديث جابر، وسراقة بن مالك، وأبي سعيد الخدري، وعلي، وابن عباس، وأنس، وابن عمر، والربيع بن مبرة، والبراء بن عازب، وأبي موسى، وعائشة، وفاطمة، وحفصة، وأسما بنت أبي بكر رضي الله عنهم أجمعين.

كل هؤلاء رووا أحاديث كثيرة وبعضها في الصحيحين تنص على فسخ الحج إلى عمرة، ولهذا لما قال سلمة بن شبيب للإمام أحمد: يا أبا عبد الله كل شيء منك حسن جميل إلا خصلة واحدة فقال: ما هي؟ قال: تقول بفسخ الحج.

فقال الإمام أحمد: كنت أرى أن لك عقلاً عندي ثمانية عشر حديثاً صحاحاً جيداً وكلها في فسخ الحج أتركها لقولك.



إلى أن قال: وهذه أحاديث عامة للصحابة ولمن بعدهم إلى الأبد، فإن الأحكام الشرعية لا تكون لجيل دون جيل، ولا لطائفة دون أخرى، فمن ادعى الخصوصية فعليه الدليل.

وكيف ولما سأل سراقه بن مالك النبي ﷺ عن هذا الفسخ: ((هل هي للصحابة خاصة؟)) فقال: ((بل للأمة عامة)).

وقد وردت هذه الأحاديث في واقعة متأخرة ولم يأت بعدها ما ينسخها ومن ادعى السخ فعليه الدليل.

أما دعوى الجمهور النسخ بحديث بلال بن الحارث فبعيد كل البعد؛ لأن الإمام أحمد قال في حديثه: حديث بلال بن الحارث عندي لا يثبت، ولا أقول به وأحد رواة سنده الحارث بن بلال لا يعرف.

وقال أيضًا: أرأيت لو عرف الحارث بن بلال إلا أن أحد عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يرون ما يرون من الفسخ أين يقع الحارث بن بلال منهم؟

وأما أثر أبي ذر فهو رأي له وقد خالفه غيره فيه فلا يكون حجة لاسيما مع معارضته للأحاديث الصحاح.

ثم اختلف القائلون بالفسخ: أهو للوجوب أم للاستحباب. فذهب الإمام أحمد إلى استحباب الفسخ. قال شيخ الإسلام: أهل مكة وبنو هاشم وعلماء الحديث يستحبونها، فاستحبها علماء سنته وأهل سنته وأهل بلدته التي بقربها المناسك وهؤلاء أخص الناس به.

وذهب ابن عباس في المفهوم من كلامه أنه فرض من لم يسق الهدى.

وذهب ابن حزم إلى ما ذهب إليه ابن عباس.

وذهب ابن القيم إلى هذا الرأي حيث قال في كتابه ((زاد المعاد))، بعد أن ساق حديث البراء بن عازب: ونحن نشهد الله علينا أننا لو أحرمتنا بحج لرأينا فرضاً علينا فسخه إلى عمرة تفادياً من غضب رسول الله ﷺ واتباعاً لأمره. فوالله ما نسخ هذا في حياته ولا بعده، ولا صح حرف واحد يعارضه، ولا خص به أصحابه دون من بعده بل أجرى الله سبحانه وتعالى على لسان سراقه أن يسأله هل هذا مختص بهم؟ فأجاب بأن ذلك كائن لأبد الأبد (١).

قوله: ((فَحَاضَتْ عَائِشَةُ))، قال ابن القيم: فأما موضع حيضها فهو بسرف بلا ريب، وموضع طهرها فقليل بعرفة، هكذا روى مجاهد عنها، وروى عروة عنها أنها أظلمها يوم عرفة وهي حائض، ولا تنافي بينهما والحديثان صحيحان، وقد حملهما ابن حزم على معنيين، فطهر عرفة هو الاغتسال للوقوف بها عنده، قال: لأنها قالت: تطهرت بعرفة والتطهير غير الطهر، وقد ذكر القاسم يوم طهرها أنه يوم النحر وحديثه في صحيح مسلم. قال: وقد اتفق القاسم وعروة على أنها كانت يوم عرفة حائضاً، وهما أقرب الناس منها (٢).

قال ابن الملحق:

قوله: ((فَنَسَكْتَ الْمُنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطْفُ بِالْبَيْتِ)) فيه دلالة على امتناع الحائض من الطواف إما لذاته، أو لملازمته دخول المسجد، بخلاف سائر أعمال الحج، وأنه لا تشترط الطهارة في بقية أعماله.

(١) باختصار من تيسير العلام (١/٤٤٧-٤٩٠).

(٢) زاد المعاد (٢/١٧٦).

قوله: ((غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطْفُ بِالْبَيْتِ))؛ يريد ولم تسع، وتبين ذلك برواية أخرى صحيحة ذكر فيها: ((أنها بعد أن طهرت طافت وسعت))، ويؤخذ من هذا أن السعي لا يصح إلا بعد طواف صحيح، فإنه لو صح لما لزم من تأخير الطواف بالبيت تأخير السعي؛ لأنها قد فعلت المناسك كلها غير الطواف بالبيت، فلولا اشتراط تقدم الطواف على السعي لفعلت في السعي ما فعلت في غيره من المناسك وهذا الحكم متفق عليه بين أصحاب الشافعي ومالك. وزاد المالكية قولاً آخر أن السعي لا بد أن يكون بعد طواف واجب وإنما صححوه بعد طواف القدوم لأنه عند القائل بصحة السعي بعده واجب لا مندوب (٢).

قال ابن دقيق العيد: وقولها: ((ينطلقون بحجٍّ وعمرة)) تريد العمرة التي فسخوا الحج إليها، والحج الذي أنشؤوه من مكة. وقولها: ((وأنطلق بحج))، يشعر بأنها لم تحصل لها العمرة، وأنها لم تحل بفسخ الحج الأول إلى العمرة، وهذا ظاهر، إلا أنهم لما نظروا إلى روايات أخرى اقتضت أن عائشة اعتمرت لأنه عليها السلام أمرها بترك عمرتها ونقض رأسها وامتشاطها والإهلال بالحج لما حاضت لامتناع التحلل من العمرة بوجود الحيض ومزاحمته وقت الحج، وحملوا أمره عليها السلام بترك العمرة على ترك المضي في أعمالها لا على رفضها بالخروج منها، وأهلت بالحج مع بقاء العمرة فكانت قارنة - اقتضى ذلك أن تكون قد حصل لها عمرة فاستشكل حينئذ قولها: ((ينطلقون بحجٍّ وعمرة وأنطلق بحج))، إذ هي أيضاً قد حصل لها حج وعمرة لما تقرر من كونها كانت قارنة، فاحتاجوا إلى تأويل هذا اللفظ فأولوا قولها: ((ينطلقون بحج وعمرة وأنطلق بحج)) على أن المراد ينطلقون بحجٍّ مفردٍ عن عمرة فأمرها النبي ﷺ بالعمرة ليحصل لها قصدها في عمرة مفردة عن حجٍّ، وحجٍّ عن عمرة.

وقوله: ((فأمر عبدالرحمن)) يدل على جواز الخلوة بالمحارم ولا خلاف فيه. وقوله ((أَنْ يُخْرَجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ)) يدل على أن من أراد أن يحرم بالعمرة من مكة لا يحرم بها من جوفها بل عليه الخروج إلى الحل، فإن التنعيم أدنى الحل. وهذا معلل بقصد الجمع بين الحل والحرم في العمرة، كما وقع ذلك في الحج، فإنه جمع فيه بين الحل والحرم. فإن ((عرفة)) من أركان الحج وهي من الحل، واختلفوا في أنه لو أحرم بالعمرة من مكة ولم يخرج إلى الحل هل يكون الطواف والسعي صحيحًا ويلزمه دم أو يكون باطلاً؟ وفي مذهب الشافعي خلاف. ومذهب مالك أنه لا يصح، وحمد بعض الناس فشرط الخروج إلى التنعيم بعينه ولم يكتف بالخروج إلى مطلق الحل، ومن علل بما ذكرناه وفهم المعنى وهو الجمع بين الحل والحرم اكتفى بالخروج إلى مطلق الحل (١).



الحديث السادس والثلاثون بعد المائتين:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَنَا عُمْرَةً.  
رواه البخاري (١٥٧٠) الحج، ومسلم (١٢١٨) الحج.



الحديث السابع والثلاثون بعد المائتين:

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: ((الْحِلُّ كُلُّهُ)).  
رواه البخاري (١٥٦٤) الحج، ومسلم (١٢٤٠) الحج.

قال ابن الملقن في حديث جابر رضي الله عنه:

هذا الحديث دالٌّ على فسخ الحج إلى العمرة وقد تقدم ما فيه في باب التمتع، وإنما أمرهم عليه الصلاة والسلام بذلك لبيان مخالفة الجاهلية في منعهم العمرة في أشهر الحج كما سبق هناك، وكونه يفسخ الحج إليها أبلغ في تقرير جوازها فيه<sup>(١)</sup>.

وقال في حديث عبدالله بن عباس: هذا الحديث دالٌّ أيضًا على فسخ الحج إلى العمرة، ويزيد أن التحلل بالعمرة تحلل كامل بالنسبة إلى جميع محظورات الإحرام لقوله: ((الْحِلُّ كُلُّهُ)) وكان سبب سؤالهم عن ذلك استبعادهم بعض أنواع الحل وهو الجماع المفسد للإحرام فأزال عليه الصلاة

والسلام استبعادهم ذلك بقوله: ((الحِلُّ كُلُّهُ))، وقريب من هذا الاستبعاد قولهم في الحديث السالف: ((ننطلق إلى مني وذكر أحدنا يقطر)) (١).  
وقال الصنعاني: قولهم: ((أي الحِلِّ)) أقول كأنهم كانوا يعرفون أن للحج محلين فسألوا عن المراد فبين لهم أنه الحل كله لأن العمرة ليس لها إلا تحلل واحد (٢).



(١) السابق (٦/ ٣٣١).

(٢) العدة (٣/ ٥٧٧).

الحديث الثامن والثلاثون بعد المائتين:  
 عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: سُئِلَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَأَنَا جَالِسٌ: كَيْفَ  
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ حِينَ دَفَعَ؟  
 فَقَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعُنُقَ؛ فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ.  
 رواه البخاري (١٦٦٦) الحج، ومسلم (١٢٨٦) (٢٨٣) الحج.  
 العنق: انبساط اليد والنص فوق ذلك.

راوي الحديث: أسامة بن زيد الحبُّ ابن الحبِّ، وكان نقش  
 خاتمه حب رسول الله ﷺ وكان مولى النبي ﷺ، وابن خاضته ومولاته أم  
 أيمن، أمره رسول الله ﷺ على جيش فيه أبوبكر وعمر، ولم يعد حتى  
 مات بوادي القرى سنة أربع وخمسين على الأصح.  
 وأما عروة بن الزبير فهو أبو عبد الله القرشي الأسدي، أحد  
 الفقهاء السبعة الحافظ الثبت الجليل البحر الذي لا تكدره الدلاء،  
 الصائم الدهر، وقد جمع الشرف من وجوه، فرسول الله ﷺ صهره،  
 والصديق جده، والزبير بن العوام والده، وأسماء أمه، وعائشة خالته،  
 ومنها تفقه وخديجة عمة أبيه، انفرد البخاري بإخراج حديثه عن أبيه  
 الزبير وأنكر ذلك عليه وقيل إنه لم يسمع من أبيه شيئاً، ولد في خلافة  
 عثمان، وقيل في آخر خلافة عمر، ومات وهو صائم سنة ٤٠ هـ أربع  
 وتسعين سنة الفقهاء.

قوله: ((العنق))، قال القرطبي في ((مفهمه))، العنق: سير فيه

رفق.

وقال صاحب ((المطالع)): إنه سير سهل في سرعة ليس بالشديد.

والنَّصُّ: قال الأصمعي: إنه السير الشديد حتى يستخرج أقصى ما عند الناقة. والفجوة: المكان المتسع (١).

كان أسامة بن زيد رديف النبي ﷺ وهو يدفع من عرفة إلى مزدلفة فكان أعلم الناس بسير رسول الله ﷺ .  
قال ابن الملقن: فقه الحديث.

استحباب الرفق في السير في حال الزحام والإسراع عند وجود الفرجة مع اقتضاء لما جاء في حديث الفضل في ((صحيح مسلم)): ((عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ)) (٢)؛ وذلك ليبادر إلى المناسك ويتسع له الوقت، وهذا يدل على أن أصل المشروعية في ذلك الموضع الإسراع؛ لكن رفق به في حال الزحام.

وفيه من الفقه أيضًا الحرص على السؤال عن حاله عليه الصلاة والسلام في حجته وأموره الواقع فيه منه في حركاته وسكناته ليقتهي به فيه، وليمثل قوله تعالى في حقه: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وفيه أيضًا: جواز الرواية والتحمل لمن سمع شيئًا وإن لم يسئل عنه ولا قصد المجيب بروايته إياه (٣).



(١) باختصار وتصرف من الإعلام (٦/ ٣٣٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٨٢).

(٣) الإعلام (٦/ ٣٣٨، ٣٣٩).



الحديث التاسع والثلاثون بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ:

فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: ((أَذْبَحْ وَلَا

خَرَجْ)).

وَقَالَ الْآخَرُ: لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، فَقَالَ: ((أَرْمِ وَلَا

خَرَجْ))، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: ((افْعَلْ وَلَا

خَرَجْ)).

رواه البخاري (١٧٣٦) الحج، ومسلم (١٣٠٦) الحج.

قال الحافظ ما ملخصه: قوله: ((وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ)) لم يعين

المكان ولا اليوم، لكن تقدم في كتاب العلم عن إسماعيل عن مالك

((بمضى))، وكذا في رواية معمر وفيه من طريق عبدالعزیز بن أبي سلمة عن

الزهري ((عند الجمرة))، وفي رواية ابن جريج وهي الطريق الثانية هنا

((بخطب يوم النحر))، وفي رواية صالح ومعمر كما تقدم ((على راحلته))،

قال عياض: جمع بعضهم بين هذه الروايات بأن موقف واحد على معنى

((خطب))؛ أي: علم الناس، لا أنها من خطب الحج المشروعة. قال:

ويحتمل أن يكون ذلك في موطين. أحدهما: على راحلته عند الجمرة ولم يقل

في هذا خطب. والثاني يوم النحر بعد صلاة الظهر، وذلك وقت الخطبة

المشروعة من خطب الحج يعلم الإمام فيها الناس ما بقي عليهم من

مناسكهم.

قوله: ((فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ))؛ أي: لم أفطن، يقال: شعرت بالشيء شعورًا أي فطنت له، وقيل: الشعور العلم وقد بينه يونس عند مسلم ولفظه: ((لم أشعر أن الرمي قبل النحر فنحرت قبل أن أرمي))<sup>(١)</sup>.  
 قوله: ((اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ))؛ أي: لا ضيق عليك في ذلك، وذلك أن وظائف يوم النحر بالاتفاق أربعة أشياء: رمي جمرة العقبة، ثم نحر الهدي أو ذبحه، ثم الحلق أو التقصير، ثم طواف الإفاضة. وفي حديث أنس في الصحيحين: أن النبي ﷺ أتى منى فأتى الجمرة فرماها ثم أتى منزله بمنى فنحر، وقال للحالق ((خذ)) ولأبي داود: ((رمي ثم حلق))، وقد أجمع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب إلا أن ابن الجهم المالكي استثنى القارن فقال: لا يخلق حتى يطوف. كأنه لاحظ أنه في عمل العمرة يتأخر فيها الحلق عن الطواف. ورد عليه النووي بالإجماع. ونازعه ابن دقيق العيد في ذلك. واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض، فأجمعوا على الإجزاء في ذلك كما قاله ابن قدامة في المغني، إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع. وقال القرطبي. وروى عن ابن عباس ولم يثبت عنه أن من قدم شيئًا على شيء فعليه دم، وبه قال سعيد بن جبیر، وقتادة، والحسن، والنخعي، وأصحاب الرأي. انتهى. وفي نسبة ذلك إلى النخعي وأصحاب الرأي نظر فإنهم لا يقولون بذلك إلا في بعض المواضع كما سيأتي قال: وذهب الشافعي وجمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث إلى الجواز وعدم وجوب الدم لقوله للسائل: ((لا حرج))، فهو ظاهر في رفع الإثم والفدية معًا لأن اسم الضيق يشملها. قال الطحاوي: ظاهر الحديث يدل على التوسعة في

(١) أخرجه مسلم (١٣٠٦).

تقديم بعض هذه الأشياء على بعض، قال: إلا أنه يحتمل أن يكون قوله: ((لا حرج)) أي: لا إثم في ذلك الفعل وهو كذلك لمن كان ناسياً أو جاهلاً. وأما من تعمد المخالفة فتجب عليه الفدية، وتعقب بأن وجوب الفدية يحتاج إلى دليل، ولو كان واجباً لبينه ﷺ حيثئذٍ لأنه وقت الحاجة ولا يجوز تأخيره.

وقال الطبري: لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد أجزأ الفعل إذ لو لم يجزئ لأمره بالإعادة؛ لأن الجهل والنسيان لا يضعان عن المرة الحكم الذي يلزمه في الحرج، كما لو ترك الرمي ونحوه؛ فإنه لا يآثم بتركه جاهلاً أو ناسياً، لكن يجب عليه الإعادة (١).

وقال كذلك: وفي الحديث من الفوائد جواز القعود على الراحلة للحاجة، ووجوب اتباع أفعال النبي ﷺ لكون الذين خالفوها لما علموا سألوه عن حكم ذلك، واستدل به البخاري على أن من حلف على شيء ففعله ناسياً أن لا شيء عليه كما سيأتي في الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى (٢).

وقال ابن الملقن: وقوله: ((سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ)) يحمل على تقديمه مع طواف القدوم. وشذ عطاء فأخذ بظاهره فاعتد بالسعي قبل الطواف وهو من أفراد (٣).



(١) فتح الباري (٣/٦٦٦-٦٦٨) باختصار.

(٢) السابق (٣/٦٦٩).

(٣) الإعلام (٦/٣٥٣).

الحديث الأربعون بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ حَجَّ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ فَرَأَاهُ يَرْمِي الْجُمُرَةَ الْكُبْرَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمَنَى عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ قَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ﷺ.

رواه البخاري (١٧٥٠) الحج، ومسلم (١٢٩٦) (٣٠٧) الحج.

قال ابن الملقن ما ملخصه:

الكلام عليه من وجوه:

أحدها: في التعريف براويه، أما ابن مسعود فتقدم الكلام عليه في باب المواقيت. وأما عبد الرحمن فهذا كوفي تابعي ثقة، وهو أخو الأسود سمع عثمان وابن مسعود وغيرهما، وعنه ابنه محمد وأبو إسحاق الهمداني وغيرهما، وفي وفاته قولان: أحدهما سنة ثلاث وسبعين. قاله يحيى بن بكير. والثاني: سنة ثلاث وثمانين في الجماجم. قاله الفلاس.

الثاني: المراد ((بالجمرة الكبرى)) جمرة العقبة وليست من منى، بل هي حد منى من الجانب الغربي جهة مكة، وهي التي بايع النبي ﷺ الأنصار عندها على الإسلام والهجرة.

ثالثها: في الحديث إثبات رمي جمرة العقبة، وقد أجمعوا على أن الحاج يرميها يوم النحر، وهو واجب يجبر بدم، وسماه المالكية سنة مؤكدة.

تنبيهات: أحدها: رمي جمرة العقبة أحد أسباب التحلل، وهي

ثلاثة:

أحدها: رمي يوم النحر.

ثانيها: طواف الإفاضة مع سعيه إن لم يكن سعى.

ثالثها: الحلق إذا قلنا إنه نسك، وهو الصحيح عندنا.

ثانيها: يدخل وقت رمي جمرة العقبة بنصف الليل، ويبقى إلى آخر يوم النحر، وفي امتداده تلك الليلة وجهان أصحهما في الرافعي و((الروضة)) لا، لعدم وروده.

واتفقوا على أنه بخروج أيام التشريق يفوت الرمي.

ثالثها: جمرة العقبة تمتاز عن غيرها بأربعة أشياء:

الأول: تُرمي قبل الزوال.

الثاني: أنها ترمى من أسفلها استحباباً، ويجزئ من أعلاها، وما عداها فمن أعلاها.

الثالث: أنه لا يُرمى يوم النحر غيرها.

الرابع: أنه لا يوقف عندها للدعاء.

الوجه الرابع: أن الرمي بسبع حصيات، وهو إجماع، فإن رماها

بأقل وفاته جبر ذلك كان عليه دم عند مالك والأوزاعي، وعُزي إلى الجمهور أيضاً.

فرع: يجزئ الرمي بكل ما يسمى حجراً، فلا يجزئ اللؤلؤ وما ليس بحجر من طبقات الأرض.

فرع: السنة أن يكبر مع كل حصاة رافعاً صوته بالتكبير، وأجمعوا على أن من لم يكبر لا شيء عليه.

الوجه الخامس: قال النووي: حد منى ما بين وادي محسر وجمرة

العقبة. ومنى شعب طوله ميلان، وعرضه يسير، والجبال المحيطة ما أقبل منها عليه فهو من منى، وما أدبر فليس من منى، وجمرة العقبة في آخرها.

السادس: في الحديث أيضًا استحباب كون الرمي من بطن الوادي، فيقف تحتها في بطن الوادي، ويجعل مكة عن يساره، ومنى عن يمينه، ويستقبل الجمرة، ويرمي. وهذا أصح الأوجه عند الشافعية كما نقله النووي عنهم وعزاه إلى جمهور العلماء أيضًا.

وأجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها، أو جعلها عن يمينه، أو يساره، أو رماها من فوقها، أو أسفلها، أو وقف في وسطها ورماها. فأما رمي باقي الجمرات فيستحب من فوقها (١).

وقال الحافظ: قوله: ((مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ)) قال ابن المنير: خَصَّ عبد الله سورة البقرة بالذكر لأنها التي ذكر الله فيها الرمي، فأشار إلى أن فعله ﷺ لم يبين لمعاد كتاب الله تعالى. قلت: ولم أعرف موضع ذكر الرمي من سورة البقرة، والظاهر أنه أراد أن يقول إن كثيرًا من أفعال الحج مذكور فيها، فكأنه قال: هذا مقام الذي أنزلت عليه أحكام المناسك منبهاً بذلك إلى أن أفعال الحج توقيفية، وقيل خص البقرة بذلك لطولها، وعظم قدرها، وكثرة ما فيها من أحكام.

واستدل بهذا الحديث على اشتراط رمي الجمرات واحدة واحدة، لقوله: ((يُكَبَّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ))، وقد قال ﷺ: ((خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ))، وخالف في ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة فقالا: لو رمى السبع دفعة واحدة أجزأه. وفيه ما كان الصحابة عليه من مراعاة حال النبي ﷺ في كل حركة وهيئة ولا سيما في أعمال الحج (٢).



(١) الإعلام (٦/ ٣٥٤-٣٦٠).

(٢) باختصار من فتح الباري (٣/ ٦٨٠-٦٨١).

الحديث الحادي والأربعون بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ. قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ. قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: وَالْمُقَصِّرِينَ)).

رواه البخاري (١٧٢٧) الحج، ومسلم (١٣٠١) (٣١٧) الحج.

قال ابن دقيق العيد: الحديث دليل على جواز الحلق والتقصير معاً، وعلى أن الحلق أفضل؛ لأن النبي ﷺ ظاهر في الدعاء للمحلقين، واقتصر في الدعاء للمقصرين على مرة، وقد تكلموا في أن هذا كان في الحديبية أو في حجة الوداع، وقد ورد في بعض الروايات ما يدل على أنه في الحديبية، ولعله وقع فيها معاً، وهو الأقرب. وقد كان في كلا الوقتين توقف من الصحابة في الحلق، أما في الحديبية فلأنهم عظم عليهم الرجوع قبل تمام مقصودهم من الدخول إلى مكة وكمال نسكهم. وأما في الحج فلأنهم شق عليهم فسخ الحج إلى العمرة، وكان من قصر منهم شعره اعتقد أنه أخف من الحلق إذ هو يدل على الكراهة للشيء فكرر النبي ﷺ الدعاء للمحلقين لأنهم بادروا إلى امتثال الأمر وأتموا فعل ما أمروا به من الحلق، وقد ورد صريحاً بهذه العلة في بعض الروايات لأنهم لم يشكوا (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه: وإنما كان الحلق أفضل لأمر:

أحدها: أنه أقرب إلى التواضع والخضوع بين يدي ذي الجلال، وأبلغ في العبادة. وأدل على صدق النية في التدلل لله تعالى.

الثاني: أن الشعر زينة والمحرم مأمور بتركها فإنه أشعث أغبر.

الثالث: أن المقصود من الإحرام التجرد مطلقاً، وفي حلق جميع الرأس ما يكمل هذا المقصود، ولذا ذهب بعض العلماء إلى استحباب حلق الرأس عند التوبة، وما ذاك إلا لطلب تغيير الحالة التي كان قبلها.

الرابع: الحديث دال أيضاً على أن الحلق أو التقصير نسك يثاب فاعله، وهو مذهب مالك في المشهور عنه، وبه قال العلماء كافة.

وللشافعي قول ضعيف: إنه استباحة محظور، كالطيب واللباس، وليس بنسك، وبه قال أبو ثور وأبو يوسف، لأنه ورد بعد الحظر فحمل على الإباحة كاللباس والطيب. والحديث يرد عليهم من وجهين:

الأول: أنه متضمن ثواب كل واحد من الحلق أو التقصير، ولو كان مباحاً لاستوى فعله وتركه.

الثاني: تفصيل الحلق على التقصير ولو كانا مباحين لما كان لأحدهما مزية على الآخر في نظر الشرع. فروع تتعلق بالحلق:

الأول: أقل ما يجزئ من الحلق أو التقصير عند الشافعي ثلاث شعرات وعند أبي حنيفة ربع الرأس.

وعند أبي يوسف نصفها.

وعند مالك وأحمد أكثرها.

وأجمعوا على أن الأفضل حلقه جميعه.

والمشروع في حق النساء التقصير، ويكره لها الحلق.



اتفق العلماء على أن الأفضل في الحلق والتقشير أن يكون بعد رمي جمرة العقبة، وبعد ذبح الهدي إن كان معه، وقبل طواف الإفاضة، وسواء كان قارئاً أو مفرداً (١).



---

(١) باختصار من الإعلام (٦/٣٦٧-٣٧٢).

الحديث الثاني والأربعون بعد المائتين:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَفْضَنَّا يَوْمَ النَّخْرِ فَحَاضَتْ صَفِيَّةُ فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا حَائِضٌ فَقَالَ: ((أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟)) ((فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّخْرِ. قَالَ: ((أَخْرُجُوا)).

رواه البخاري (١٧٥٧) الحج، ومسلم (١٢١١) (٣٨٦) الحج. وفي لفظ: قال النبي ﷺ: ((عَقَرَى حَلَقَى، أَطَافَتْ يَوْمَ النَّخْرِ؟ قِيلَ: نَعَمْ. قَالَ: فَانْفِرِي)).

رواه البخاري (١٧٧١) الحج.

قال الحافظ ما ملخصه: هذا مشكل لأنه ﷺ إن كان علم أنها طافت طواف الإفاضة فكيف يقول: ((أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟)) وإن كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثاني؟ ويجاب عنه بأنه ﷺ ما أراد ذلك منها إلا بعد أن استأذنه نساؤه في طواف الإفاضة فأذن لهن فكان بانيًا على أنها قد حلت، فلما قيل له إنها حائض جوز أن يكون وقع لها قبل ذلك حتى منعها من طواف الإفاضة، فاستفهم عن ذلك، فأعلمته عائشة أنها طافت معهن، فزال عنه ما خشيته من ذلك (١).

وقال كذلك: وفي أحاديث الباب أن طواف الإفاضة ركن، وأن الطهارة شرط لصحة الطواف وأن طواف الوداع واجب، واستدل به على أن أمير الحاج يلزمه أن يؤخر الرحيل لأجل من تحيض ممن لم تطف

للإفاضة، وتعقب باحتمال أن تكون إرادته ﷺ تأخير الرحيل إكرامًا لصفية كما احتبس بالناس على عقد عائشة (١).

وقال العلامة آل بسام: وفي بيان غريب الحديث:

١- أفضنا يوم النحر: فاض الماء: سال. وُسُمي طواف الزيارة بطواف الإفاضة لزحف الناس ودفعهم بكثرة في بطاح مكة إلى البيت الحرام.

٢- أحابستنا؟ الاستفهام للإنكار والإشفاق مما يتوقع.

٣- عقرى حلقى: بفتح الأول منها وسكون الثاني والقصر بغير تنوين، هكذا يرويه الأكثرون بوزن غضبي؛ لأنه جاء على المؤنث والمعروف في اللغة التنوين مثل سقيا ورعيا. قاله سيويه وأبو عبيد، ومعناه الدعاء عليها بالعقر وهو مثل الجرح في جسدها، والدعاء عليها بوجع الحلق أيضًا. وخرج الزمخشري معناه أنهما صفتان للمرأة المشؤومة، أي أنها تعقر قومها وتستأصلهم، ويحتمل أن يكونا مصدرين مثل الشكوى، ولم يقصد منهما حقيقة الدعاء، وإنما هما لفظان يجريان على لسان العرب كـ ((تربت يداك)) و ((ثكلتك أمك)).

٤- فانفري. بكسر الفاء وضمها، والكسر- أفصح، وبه جاء القرآن ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، ومعناه: اخرجي (٢).

وقال ابن الملقن: في الحديث دلالة على أن طواف الإفاضة لا بد منه، وهو إجماع. فيه أيضًا دلالة على فعله يوم النحر وهو السنة، ويدخل وقته من نصف ليلة النحر ولا آخر لوقته، وإذا أخره لا شيء عليه

(١) فتح الباري (٣/ ٦٩٠).

(٢) تيسير العلام (١/ ٥٠٢-٥٠٣).

بالتأخير عند جمهور العلماء. وقال مالك وأبو حنيفة: إذا تطاول الزمان لزمه دم. فيه أيضًا إباحة الجماع للأهل بعد الإتيان بأسباب التحلل في الحج؛ لكن قال الرافعي وغيره: إن المستحب إذا تحلل التحلل الثاني أن لا يطأ حتى يرمي أيام التشريق. وفيه نظر، إذ لا معنى لتركه، لاسيما وأيام التشريق: ((أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَبِعَالٍ)) (١) كما ورد في الحديث، وقد بعث ﷺ أم سلمة لتطوف قبل النحر وكان يومها فأحب ﷺ أن توافيه، وفيه إشعار بمواقعتها فيه، وعليه بوب سعيد بن منصور في ((سننه)) باب الرجل يزور البيت ثم يواقع أهله قبل أن يرجع إلى منى، ثم ذكر الحديث.

فيه أيضًا سقوط طواف الوداع عن الحائض لقوله: ((فانفري)) نعم لو طهرت قبل مفارقة محطه مكة لزمها العود والطواف، وإن طهرت بعد بلوغها مسافة القصر - فلا، وإن لم تبلغ فالصحيح من مذهب الشافعي أنه لا يلزمها العود.

فرع: النفساء في هذا كالحائض (٢).

وقال النووي: وفي حديثها دليل لسقوط طواف الوداع عن الحائض، وأن طواف الإفاضة ركن لا بد منه وأنه لا يسقط عن الحائض، ولا غيرها، وأن الحائض تقيم له حتى تطهر فإن ذهبت إلى وطنها قبل طواف الإفاضة بقيت محرمة (٣).



(١) رواه الدارقطني (٤/ ٢٨٣) وضعفه الشيخ الألباني - رحمه الله - في الإرواء (٢٥٤١).

(٢) الإعلام (٦/ ٣٧٥-٣٧٦) باختصار.

(٣) شرح النووي (٩/ ١١٦).

الحديث الثالث والأربعون بعد المائتين:

عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال: أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونُوا  
آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ.  
رواه البخاري (١٧٥٥) الحج، ومسلم (١٣٢٨).

قال الحافظ: قوله: ((أُمِرَ النَّاسُ)) كذا في رواية عبدالله بن  
طاووس عن أبيه عن البناء لما لم يسم فاعله والمراد به النبي ﷺ، وكذا  
قوله: ((خُفِّفَ))، وقد رواه سفيان أيضا عن سليمان الأحول عن  
طاووس فصرح فيه بالرفع ولفظه: عن ابن عباس قال: ((كان الناس  
ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله ﷺ: لا ينفرون أحدكم حتى يكون  
آخر عهدهم بالبيت)) (١).

وفيه دليل على وجوب طواف الوداع للأمر المؤكد به، وللتعبير  
في حق الحائض بالتخفيف، والتخفيف لا يكون إلا من أمر مؤكد.  
واستدل به على أن الطهارة شرط لصحة الطواف<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الملقن ما ملخصه: الكلام عليه من وجوه:  
الأول: الحديث حكمه حكم المرفوع على الصحيح عند المحدثين  
والأصوليين.

الثاني: الحديث دال على وجوب طواف الوداع لظاهر الأمر،  
وهو الصحيح من مذهب الشافعي. وخالف في ذلك مالك، وابن  
المنذر، ومجاهد في إحدى الروايتين عنه ونقله القرطبي عن الجمهور.

(١) أخرجه مسلم (١٣٢٧).

(٢) فتح الباري (٣/٦٨٥).

الثالث: الحديث دال أيضًا على سقوطه عن الحائض، وهو مذهب الشافعي، ومالك، وأبو حنيفة وأحمد، والعلماء كافة، وحكى ابن المنذر عن عمر وابنه وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وجوبه من حيث إنهم أمروها بالمقام له. قال القرطبي: وهو خلاف شاذ، وهذا الحديث مع حديث صفية السالف حجة عليهم، وهو مقتضى التخفيف عنها، وفي صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما رخص للحائض أن تنفر إذا فاضت. قال: وسمعت ابن عمر يقول: إنها لا تنفر ثم سمعته بعد يقول: إنه - عليه الصلاة والسلام - أرخص لهن.

الرابع: إنما يعتد بطواف الوداع إذا أراد الخروج بعد قضاء نسكه وجميع أشغاله، نعم لو تشاغل بعده بأسباب الخروج كشراء زاد ونحوه لم يحتج إلى إعادته في الأصح، ولو أقيمت الصلاة فصلها لم يعده (١).



الحديث الرابع والأربعون بعد المائتين:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: ((اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ فَأُذِنَ لَهُ)).  
رواه البخاري (١٧٤٥) الحج، ومسلم (١٣١٥) الحج.

قال النووي رحمه الله: هذا يدل لمسألتين، إحداهما: أن المبيت بمنى ليالي أيام التشريق مأمور به، وهذا متفق عليه، لكن اختلفوا هل هو واجب أو سنة؟ وللشافعي فيه قولان، أصحهما واجب، وبه قال مالك وأحمد.

والثاني: سنة وبه قال ابن عباس والحسن وأبو حنيفة. فمن أوجبه أوجب الدم في تركه. وإن قلنا سنة لم يجب الدم بتركه؛ لكن يستحب.

وفي قدر الواجب من هذا المبيت قولان للشافعي، أصحهما: الواجب معظم الليل. والثاني: ساعة.

المسألة الثانية: يجوز لأهل السقاية أن يتركوا هذا المبيت ويذهبوا إلى مكة ليستقوا بالليل الماء من زمزم ويجعلوه في الحياض مسبلاً للشاربين وغيرهم، ولا يختص ذلك عند الشافعي بآل العباس ﷺ؛ بل كل من تولى السقاية كان له هذا، وكذا لو أحدث سقاية أخرى كان للقائم بشأنها ترك المبيت هذا هو الصحيح (١).  
وقال ابن الملقن ما ملخصه:

(١) شرح النووي (٩/٩١).

السقاية: إعداد الماء للشاربين بمكة؛ يذهب أهلها القائمون بها ليلاً يستقوا الماء من زمزم ويجعلوه في الحياض مسبلاً للشاربين وغيرهم. قال الطبري: ويجعلون فيه سويقاً؛ والمشهور أنهم ينبذون فيه التمر، كما ثبت في الصحيح، ومشروعية هذه السقاية من باب إكرام الضيف واصطناع المعروف. قال أصحابنا: والشرب منها مستحب (١). وقال الحافظ: وهل يختص ذلك بالماء أو يلتحق به ما في معناه من الأكل وغيره؟

محل احتمال، وجزم الشافعي بإلحاق ماله مأل يخاف ضياعه، أو أمر يخاف فوته أو مريض يتعاهده بأهل السقاية. كما جزم الجمهور بإلحاق الرعاية خاصة، وهو قول أحمد، واختاره ابن المنذر. أعني الاختصاص بأهل السقاية والرعاء لإبل، والمعروف عند أحمد اختصاص العباس بذلك وعليه اقتصر صاحب المغني (٢).



(١) الإعلام (٦/ ٣٨٤).

(٢) الفتح (٣/ ٦٧٧).



الحديث الخامس والأربعون بعد المائتين:

عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بـ ((جمع)) لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِقَامَةٌ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى أَثَرٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

رواه البخاري (١٦٧٣) الحج، ومسلم (١٢٨٧) (٢٨٧) الحج.

قال الحافظ: قوله بـ ((جمع)) أي: المزدلفة وسميت جمعاً لأن آدم اجتمع فيها مع حواء وازدلف إليها أي دنا منها، ورؤي عن قتادة أنها سميت جمعاً لأنها يجمع فيها بين الصلاتين، وقيل وصف بفعل أهلها لأنهم يجتمعون بها ويزدلفون إلى الله؛ أي: يتقربون إليه بالوقوف فيها، وسميت المزدلفة إما لاجتماع الناس بها أو لاقترابهم إلى منى، أو لازدلاف الناس منها جميعاً، أو للنزول بها في كل زلفة من الليل، أو لأنها منزلة وقربة إلى الله، أو لازدلاف آدم إلى حواء بها (١).

قوله: ((وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا))، أي: لم يتنفل وقوله: ((وَلَا عَلَى أَثَرٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا))؛ أي: عقبها ويستفاد منه أنه ترك التنفل عقب المغرب وعقب العشاء، ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة صرح بأنه لم يتنفل بينهما، بخلاف العشاء فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يتنفل عقبها لكنه تنفل بعد ذلك في أثناء الليل، ومن ثم قال الفقهاء: تؤخر سنة العشاءين

(١) فتح الباري (٣/٦١١) وفعل ابن مسعود رضي الله عنه المشار إليه عن عبد الرحمن بن يزيد قال: ((حج عبد الله رضي الله عنه فأتينا المزدلفة حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك فأمر رجلاً فأذن وأقام ثم صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين ثم دعا بعشائه فتعشى ثم أمر أرى رجلاً فأذن وأقام)). رواه البخاري (١٦٧٥) الحج.

عنهما، ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة؛ لأنهم اتفقوا على أن السنة الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة، ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما. انتهى. ويعكر على نقل الاتفاق فعل ابن مسعود الآتي في الباب الذي بعده (١).

وقال ابن الملتن ما ملخصه: أحكام الحديث وفوائده:

الأول: جواز جمع التأخير بمزدلفة وهي ((جمع))؛ لأنه عليه الصلاة والسلام كان وقت المغرب بعرفة فلم يجمع بينهما بالمزدلفة إلا وقد أخرج المغرب، وهذا الجمعه مجمع عليه، لكن اختلفوا في سببه هل هو النسك أو السفر، وفائدة الخلاف تظهر في أن من ليس مسافرًا سفرًا يجمع فيه هل يجمع بين هاتين الصلاتين أم لا؟

فذهب أبو حنيفة إلى الأول ومن وافقه من أصحاب الشافعي، والصحيح من مذهب الشافعي ولم ينقل صريحًا أنه عليه الصلاة والسلام - كان يجمع بين الصلاتين في طول سفره ذلك.

واختلف العلماء أيضًا فيما إذا أراد الجمع بغير مزدلفة. كما لو جمع في الطريق، أو بعرفة جمع تقديم، والأحاديث الصحيحة تدل صريحًا على جوازه بعرفة، والخلاف فيه هو بسبب النسك أو السفر، والذين عللوا الجمع بالسفر يجوزون الجمع مطلقًا. والذين يعللون بالنسك قالوا: لا يجمع إلا بالمكان الذي جمع فيه الشارع إقامة لوظيفة النسك على الوجه الذي فعله، وهو مذهب أبي حنيفة وغيره من الكوفيين، ومذهب ابن حزم أيضًا.

وقال مالك: لا يجوز أن يصلّيها قبل مزدلفة إلا من به أو بدابته

عذر.

الثاني: شرعية الإقامة لكل واحدة من صلاتي الجمع، ولم يتعرض للأذان لها وثبت في الصحيح من حديث جابر الطويل أنها صلاها بأذان واحد وإقامتين، وفي رواية له من حديث ابن عمر ((بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ))، وقد أسفلناها، والأولى مقدمة عليها لأن مع راويه زيادة علم، ولأنه أعنى بنقل حجته - عليه الصلاة والسلام - وضبطها أكثر من غيره فكانت أولى بالاعتماد والقبول.

الثالث: عدم التنفل بين الصلاتين المجموعتين، ويعبر عن ذلك بوجوب الموالاة بينهما، وهو مستحب في جمع التأخير، واجب في جمع التقديم عند المالكية.

الرابع: عدم النفل في السفر.

الخامس: ثبت في ((صحيح مسلم))، في حديث جابر الطويل أنه لما جمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة ((وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا))، اضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح. وهذا الحديث نص في عدم إحياء تلك الليلة بالصلاة، وكذا رواية المصنف: ((وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى إِثْرِ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا)) (١).



باب المحرم يأكل من صيد الحلال

الحديث السادس والأربعون بعد المائتين:

عن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجُوا مَعَهُ فَصَرَفَ طَائِفَةً مِنْهُمْ - فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ - وَقَالَ: خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى نَلْتَقِيَ فَأَخْذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمِ.

فَبَيْنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمْرًا وَخَشَ فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمْرِ فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا فَتَزَلْنَا وَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا، ثُمَّ قُلْنَا: أَتَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ؟

فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا، فَأَذْرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: ((مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهِ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟)).

قَالُوا: لَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا)).

رواه البخاري (١٨٢٤) جزاء الصيد، ومسلم (١١٩٦) (٦٠)

الحج.

وفي رواية: ((هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟)) فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَنَاولْتُهُ الْعَصَدَ فَأَكَلَ مِنْهَا، أَوْ ((فَأَكَلَهَا)).

في البخاري (٢٥٧٠) الهبة.

قال العلامة آل بسام رحمه الله:

الغريب: ١ - خرج حاجًّا: من المعتمد أن ذلك في ((عمرة

الحديبية)) فأطلق على العمرة الحج وهو جائز، فإن الحج القصد والمعتمر قاصد البيت.

٢- حمر وحش: نوع من الصيد على صفة الحمار الأصلي، ومفردها حمار، ونسبت إلى الوحش لتوحشها وعدم استئناسها.

٣- أتانًا: هي الأنثى من الحمار (١).

قال الصنعاني: حاصل القصة أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما خرج في عمرة الحديبية فبلغ الروحاء وهي من ذي الحليفة على أربعة وثلاثين ميلًا. أخبروه أن أعدوًا من المشركين بوادي غيقة - بالغين المعجمة مفتوحة بعدها ياء ساكنة ثم قاف ثم هاء.

قال البكري: هو ماء لبني عفار بين مكة والمدينة، فجهز ﷺ طائفة من أصحابه فيهم أبوقتادة إلى جهتهم ليأمن شرهم، فلما أمن ذلك لحق النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبوقتادة وأصحابه، فأحرموا إلا هو فاستمر حلالاً<sup>(٣)</sup>.

قال ابن دقيق العيد: تكلموا في كون أبي قتادة لم يكن محرماً مع كونهم خرجوا للحج ومروا بالميقات، وأجيب بوجوه: منها ما دل عليه أول هذا الحديث من أنه أرسل إلى جهة أخرى لكشفها، وكان الالتقاء معه بعد مضي مكان الميقات - ومنها - وهو ضعيف - : أنه لم يكن مريدًا للحج والعمرة، ومنها: أنها قبل توقيت المواقيت (٣).

قال ابن الملتن ما ملخصه: في الحديث أحكام: الأول: أن الإمام وأصحابه إذا خرجوا في طاعة من حج أو غيره وعرض لهم أمر يقتضي تفريقهم فرفقهم طلباً للمصلحة، فإن السنة عدم تفرقة الرفقة في السفر.

(١) تيسير العلامة (١/٥١١).

(٢) العدة (٣/٥٩٨).

(٣) إحكام الأحكام (٣/٥٩٩).

الثاني: جواز اصطياد الحلال الصيد المباح، وهو إجماع.

الثالث: أن عقر الصيد ذكاته.

الرابع: عدم الإقدام على الشيء حتى يعرف حكمه.

الخامس: جواز الاجتهاد في زمنه ﷺ حيث أكلوا بعضه باجتهاد، وفي ((صحيح مسلم)): ((فأكل منه بعض أصحاب النبي ﷺ وأبى بعضهم)). الحديث.

السادس: الرجوع إلى النصوص عند تعارض الأدلة بالاشتباه أو الاحتمال.

السابع: أنه إذا كان للمحرم سبب في اصطياد الصيد بإشارة أو إعانة يمنع من أكله وإلا فلا.

الثامن: جواز هدية الحلال للمحرم من لحم الصيد.

التاسع: تحريم لحم الصيد على المحرم إذا صاده هو، أو كان له في اصطياده أثر من دلالة عليه أو إعانة، وأجمع العلماء على تحريم الاصطياد عليه.

العاشر: تبسط الإنسان إلى صاحبه بطلب ما يؤكل.

الحادي عشر: تطيب قلوب الأتباع بأكل ما شكوا في حله.

الثاني عشر: المبالغة في بيان الأحكام، حيث قال: ((هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟)) وأكل منه (١).



الحديث الثامن والأربعون بعد المائتين:

عن الصعب بن جثامة الليثي رضي الله عنه أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَحُشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ - أَوْدَ ((وَدَّان)) - فَرَدَّهُ عَلَيْهِ.  
فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: ((إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ)).  
رواه البخاري (١٨٢٥) جزاء الصيد، ومسلم (١١٩٣) الحج.  
وفي لفظ لمسلم: ((رَجُلٌ حِمَارٍ))، وفي لفظ: ((شِقَّ حِمَارٍ)).  
وفي لفظ: ((عَجَزَ حِمَارٍ))، رواها مسلم (١١٩٣) (٥٤) الحج.

راوي الحديث: الصعب بن جثامة بن قيس بن ربيعة بن عبد الله بن  
يعمر الشداخ، هاجر إلى النبي ﷺ وعداده في أهل الطائف، روى عنه ستة  
عشر حديثاً، مات بالكوفة في خلافة الصديق وقال ابن حبان في آخر خلافة  
عمر: والمشهور الأول.

قال النووي: اتفق العلماء على تحريم الاصطياد على المحرم.  
وقال الشافعي وآخرون: يحرم عليك تملك الصيد بالبيع والهبة،  
ونحوهما. وفي ملكه إياه بالإرث خلف، أما لحم الصيد فإن صاده، أو  
صيد له فهو حرام، سواء صيد له بإذنه أو بغير إذنه، فإن صاده حلال  
لنفسه ولم يقصد المحرم، ثم أهدى من لحمه للمحرم أو باعه لم يحرم،  
عليه هذا مذهبننا، وبه قال مالك، وأحمد، وداود. وقال أبو حنيفة: لا يحرم  
عليه ما صيد له بغير إعانة منه.

وقالت طائفة: لا يحل له لحم الصيد أصلاً، سواء صاده، أو  
صاده غيره له، أو لم يقصده، فيحرم مطلقاً، حكاه القاضي عياض عن  
علي وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، لقوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ

صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا» [المائدة: ٩٦] قالوا: المراد بالصيد المصيد، ولظاهر حديث الصعب بن جثامة فإن النبي ﷺ رده وعلل رده بأنه محرم ولم يقل: لأنك صدته لنا. واحتج الشافعي وموافقه بحديث أبي قتادة المذكور في صحيح مسلم بعد هذا فإن النبي ﷺ قال في الصيد الذي صاده أبوقتادة - وهو حلال - قال للمحرمين: (هو حلال فكلوا)، وفي الرواية الأخرى قال: ((فَهَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟! قَالُوا: مَعَنَا رِجْلُهُ فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَهَا)) (١).

وقال ابن الملقن: يؤخذ من الحديث أحكام:

الأول: جواز الهدية وقبولها إذا لم يكن مانع يقتضي ردها، والهدية مباحة له ﷺ بخلاف الصدقة.

الثاني: منع وضع اليد على الصيد المحرم بطريق التملك كما أسلفناه.

الثالث: الاعتذار إلى المهدي إذا لم تقبل هديته فيطيب قلبه بتعيين العذر. قال أبو علي النيسابوري: هذا أصح حديث في الاعتذار.

الرابع: جواز الاصطياد لغير المحرم.

الخامس: حل أكل حمار الوحش لغير المحرم، وحله للمحرم إذا صاده الحلال ولم يكن للمحرم في صيده إعانة.

السادس: مراعاة جانب الشرع وتقديمه على جانب الخلق وحفظ النفس.

السابع: تعيين الأحكام الشرعية وإيضاحها.



الثامن: تحريم أجزاء الصيد على المحرم رجله، وشقه وجانبه وعجزه وغيرها، والحمد لله رب العالمين (١).



(١) الإعلام (٦/٤١٩-٤٢٠).



## كتاب البيوع

الحديث الثامن والأربعون بعد المائتين:

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فِكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ. قَالَ: فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ وَجَبَ الْبَيْعُ)).

رواه البخاري (٢١١٢) البيوع، ومسلم (١٥٣١) (٤٤) البيوع.



الحديث التاسع والخمسون بعد المائتين:

وفي معناه من حديث حكيم بن حزام قال: قال رسول الله ﷺ: ((الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا - أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا)).

رواه البخاري (٢١١٤) البيوع، ومسلم (١٥٣٢) البيوع.

قوله: ((كتاب البيوع)).

قال الحافظ: والبيوع جمع بيع، وجمع لاختلاف أنواعه، والبيع نقل ملك إلى الغير بثمن، والشراء قبوله، ويطلق كل منهما على الآخر، وأجمع المسلمون على جواز البيع، والحكمة تقتضيه، لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالبًا، وصاحبه قد لا يبذله له، ففي شرع بيع البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج، والآلة الأولى وهي قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] - أصل في جواز البيع، وللعلماء فيها أقوال، أصحها أنه عام مخصوص؛ فإن اللفظ لفظ عام

يتناول كل بيع، فيقتضي إباحة الجميع، لكن قد منع الشارع بيعاً أخرى وحرّمها، فهو عام في الإباحة مخصوص بما لا يدل الدليل على منعه. وقيل: عام أريد به الخصوص، وقيل مجمل بيته السنة، وكل هذه الأقوال تقتضي أن المفرد المحلى بالألف واللام يعم، والقول الرابع: أن اللام في البيع للعهد، وأنها نزلت بعد أن أباح الشرع بيعاً وحرّم بيعاً، فأريد بقوله «أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ»، [البقرة: ٢٧٥] أي الذي أحله الشرع من قبل (١).

راوي الحديث الثاني: حكيم بن حزام رضي الله عنه، وهو ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي أبو خالد الأسدي المكي، ابن أخي خديجة رضي الله عنهما، أسلم عام الفتح هو وبنوه، ولد في جوف الكعبة، وعاش مائة وعشرين عاماً، ستين عاماً في الجاهلية ومثلها في الإسلام، ومات بالمدينة سنة أربع وخمسين، وقيل ستين، أعتق في الجاهلية مائة رقبة، وأعتق في الإسلام مثلها، وساق في الجاهلية مائة بدنة، وساق في الإسلام مثلها، وقال عليه الصلاة والسلام له: ((أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ)) (٢)، وكان سيّداً فاضلاً غنياً، روى له عن النبي صلى الله عليه وآله أربعون حديثاً، واتفق البخاري ومسلم على أربعة منها. والحديثان صريحان في إثبات خيار المجلس.

قال ابن دقيق العيد ما ملخصه: وبه قال الشافعي وفقهاء أصحاب الحديث، ونفاه مالك، وأبو حنيفة، ووافق ابن حبيب - من

(١) فتح الباري (٤/ ٣٣٦) باختصار.

(٢) رواه البخاري (٢٢٢٠).

أصحاب مالك - من أثبتته ، والذين نفوه اختلفوا في وجه العذر عنه ،  
والذي يحضرنا الآن من ذلك وجوه:  
أحدها: أنه حديث خالفه راويه، وكل ما كان كذلك لا يعمل به.

فلأن الراوي إذا خالف، فإما أن يكون مع علمه بالصحة فيكون فاسقاً، فلا تقبل روايته، وإما أن يكون لا مع علمه بالصحة، فهو أعلم بعلل ما روى فيتبع في ذلك.

وأجيب عن ذلك بوجهين: أحدهما منع المقدمة الثانية (١)، وهو أن الراوي إذا خالف لم يعمل بروايته، وقوله: إذا كان مع علمه بالصحة كان فاسقاً؛ ممنوع لجواز أن يعلم بالصحة ويخالف لمعارض راجع عنده، ولا يلزمه تقليده فيه، وقوله: إن كان لا مع علمه بالصحة وهو أعلم بروايته فيتبع في ذلك ممنوع أيضاً؛ لأنه إذا ثبت الحديث بعدالة النقلة وجب العمل به ظاهراً، فلا يترك لمجرد الوهم والاحتمال.

الوجه الثاني: أن هذا الحديث مروى من طرق، فإن تعذر الاستدلال به من جهة رواية مالك لم يتعذر من جهة أخرى.

الوجه الثاني من الاعتذارات أن هذا خبر واحد فيما تعم به البلوى، وخبر الواحد فيما تعم به البلوى فهذا غير مقبول. وأجيب عنه بمنع المقدمتين، أما الأولى وهو أن البيع مما تعم به البلوى - فالبيع كذلك، ولكن الحديث دل على إثبات خيار الفسخ، وليس الفسخ مما تعم به البلوى.

(١) قال الصنعاني في العدة: ((وأما المقدمة الأولى فهي مسلمة لا حاجة إلى الكلام عليها ولا يضرنا تسليمها إنما يضر لو كان المدعي الإجماع)).

وأما الثانية فلأن المعتمد في الرواية على عدالة الراوي، وجزمه بالرواية، وقد وجد ذلك، وعدم نقل غيره لا يصح معارضا.

الوجه الثالث من الاعتذارات: هذا حديث مخالف للقياس الجلي والأصول القياسية المقطوع بها، وما كان كذلك لا يعمل به.

وأجيب عنه بمنع المقدمتين معًا: أما الأولى فلا نسلم عدم افتراق الفرع من الأصل إلا فيما لا يعتبر من المصالح، وذلك لأن البيع يقع بغتة من غير تروٍّ، وقد يحصل الندم بعد الشروع فيه فيتناسب إثبات الخيار لكل واحد من المتعاقدين، دفعًا لضرر الندم. وأما الثاني: فلا نسلم أن الحديث المخالف للأصول يُردُّ فإن الأصل يثبت بالنصوص.

الوجه الرابع من الاعتذارات: هذا حديث معارض لإجماع أهل المدينة وعملهم، وما كان كذلك يقدم عليه العمل، فهذا يقدم عليه العمل.

وجوابه من وجهين: أحدهما منع المقدمة الأولى وهو كون المسألة من إجماع أهل المدينة، وبيانه من ثلاثة أوجه، منها أننا تأملنا لفظ مالك فلم نجده مصرحًا بأن المسألة إجماع أهل المدينة. ومنها أن هذا الإجماع إما أن يراد به إجماع سابق أو لاحق.

والأول باطل؛ لأن ابن عمر رأس المفتين في المدينة في وقته، وكان يرى إثبات خيار المجلس. والثاني أيضًا باطل، فإن ابن أبي ذئب من أقران مالك ومعاصريه، وقد أغلظ على مالك لما بلغه مخالفته للحديث.

وثانيهما: منع المقدمة الثانية، وهو أن إجماع أهل المدينة وعملهم مقدم على خبر الواحد مطلقًا، فإن الحق الذي لا شك فيه أن عملهم وإجماعهم لا يكون حجة فيما طريقة الاجتهاد والنظر؛ لأن الدليل

العاصم للأمة من الخطأ في الاجتهاد لا يتناول بعضهم، ولا مستند للعصمة سواه.

الوجه الخامس: ورد في بعض الروايات للحديث: ((وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ)) (١).

فاستدل بهذه الزيادة على عدم ثبوت خيار المجلس، من حيث إنه لولا أن العقد لازم لما احتاج إلى الاستقالة، ولا طلب الفرار من الاستقالة، وأجيب عنه بأن المراد بالاستقالة فسخ البيع بحكم الخيار.

الوجه السادس: تأويل الحديث بحمل المتبايعين على المتساومين؛ لمصير حالهما إلى البيع، وحمل الخيار على ((خيار القبول)). وأجيب عنه بأن تسمية المتساومين متبايعين مجاز.

الوجه السابع: حمل التفرق على التفرق بالأقوال وقد عهد ذلك شرعاً، قال الله تعالى ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا﴾ [النساء: ١٣٠]، أي عن النكاح.

وأجيب عنه بأنه خلاف الظاهر؛ فإن السابق إلى الفهم التفرق عن المكان.

وأيضاً فقد ورد في بعض الروايات: ((مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا عَنْ مَكَانِيهِمَا)) وذلك صريح في المقصود.

الوجه الثامن: قال بعضهم: تعذر العمل بظاهر الحديث؛ فإنه أثبت الخيار لكل واحد من المتبايعين على صاحبه، فالحال لا تخلو إما أن يتفقا في الاختيار، أو يختلفا، فإن اتفقا لم يثبت لواحد منهما على صاحبه خيار، وإن اختلفا أحدهما الفسخ والآخر الإمضاء، فقد استحال أن

(١) حسن: أخرجه الترمذي (١٢٤٧)، من حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٨٩٤).

يثبت على كل واحدٍ منهما لصاحبه الخيار. إذ الجمع بين الفسخ والإمضاء مستحيل، فيلزم تأويل الحديث ويكفيينا صدكم عن الاستدلال بالظاهر. وأجيب عنه بأن قيل: لم يثبت ﷺ مطلق الخيار، بل أثبت الخيار، وسكت عما فيه الخيار، فنحن نحمله على خيار الفسخ، فنثبت لكل واحدٍ منهما خيار الفسخ على صاحبه، وإن أبى صاحبه ذلك.

الوجه التاسع: ادعاء أنه حديث منسوخ، إما لأن علماء المدينة أجمعوا على عدم ثبوت خيار المجلس، وذلك يدل على النسخ، وإما لحديث اختلاف المتبايعين، فإنه يقتضي الحاجة إلى اليمين، وذلك يستلزم لزوم العقد، فإنه لو ثبت الخيار لكان كافياً في رفع العقد عند الاختلاف، وهو ضعيف جداً.

أما النسخ لأجل عمل أهل المدينة، فقد تكلمنا عليه، والنسخ لا يثبت بالاحتمال، وأما حديث: ((اِخْتِلَافُ الْمُتَبَايِعِينَ)) فلا استدلال به ضعيف جداً؛ لأنه مطلق أو عام، بالنسبة إلى زمن التفرق وزمن المجلس، فيحمل على ما بعد التفرق، ولا حاجة إلى النسخ والنسخ لا يصر إلى ضرورة.

الوجه العاشر: حمل الخيار على خيار الشراء، أو خيار إلحاق الزيادة بالثمن، أو الثمن، وإذا تردد لم يتعين حمله على ما ذكرتموه. وأجيب عنه بأن حمله على خيار الفسخ أولى لوجهين، أحدهما أن لفظة ((الخِيَارِ)) قد عهد استعمالها من رسول الله ﷺ في خيار الفسخ، كما في حديث حبان ابن منقذ: ((وَلَكِ الْخِيَارِ)) (١) فالمراد منه خيار الفسخ،

(١) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/٢٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.



وحديث الْمَصْرَاءِ: ((فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا)) (١)، والمراد خيار الفسخ، فيحمل الخيار المذكور ههنا عليه؛ لأنه لما كان معهودًا من النبي ﷺ، كان أظهر في الإرادة (٢).

قال ابن الملقن: الحديث دالٌّ أيضًا على أنهما إذا تبايعا بشرط الخيار، ووقع التبايع عليه أن البيع لازم من غير خيار المجلس، هذا ظاهر لفظ الحديث حيث علق التخيير بالتبايع وجعله أمرًا موحياً للبيع، ولا معنى لوجوبه إلا عدم ثبوت خيار المجلس، لكن الفقهاء قد فسروا انقطاع خيار المجلس بالتخاير، إما لإمضاء البيع، أو فسخه، ولم يذكروا أنه إذا شرطه أن يكون مسقطاً لخيار المجلس، بل قالوا: خيار المجلس ثابت بأصل البيوع، لا يسقطه شيء، وحكوا خلافاً فيما إذا تبايعا وشرطا عدم الخيار مطلقاً.

والأصح عند الشافعية عدم صحة البيع (٣).

وقال في حديث حكيم بن حزام:

يؤخذ من الحديث ستة أحكام:

أولها: ثبوت خيار المجلس كما علمته.

ثانيها: وجوب الصدق في البيع بذكر مقدار أصل الثمن في

الإخبار، وما في الثمن أو السلعة من عيب وغيره.

ثالثها: تحريم الكذب في ذلك.

رابعها: الحث على تعاطي الصدق، وعلى منع تعاطي الكذب.

(١) أخرجه مسلم (١٥٢٤).

(٢) باختصار من أحكام الأحكام (٤/٢٥، ٤).

(٣) الإعلام (٧/١٧-١٨).

خامسها: أن الصدق سبب البركة، والكذب سبب محقتها.  
سادسها: ذكر الصدق وإن ضرَّ ظاهرًا، وترك الكذب وإن زاد  
ظاهرًا؛ فإنه يضر باطنًا وظاهرًا (١).



باب ما نهى عنه من البيوع

الحديث الخمسون بعد المائتين:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن المُنَابَذَةِ - وَهِيَ طَرَحُ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ بِالْبَيْعِ إِلَى الرَّجُلِ قَبْلَ أَنْ يَقْلِبَهُ - وَنَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ، وَالْمُلَامَسَةُ لِمَسِّ الثَّوْبِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ.

رواه البخاري (٢١٤٤) البيوع، ومسلم (١٥١٢) البيوع.

قال الإمام النووي: وأما نهيه ﷺ عن الملامسة والمنابذة فقد فسره في الكتب بأحد الأقوال في تفسيره، ولأصحابنا ثلاثة أوجه في تأويل الملامسة. أحدها: تأويل الشافعي: وهو أن يأتي بثوب مطوي، أو في ظلمة، فيلمسه المستام، فيقول صاحبه بعنك، هو بشرط أن يكون لمسك مقام نظرك، ولا خيار لك إذا رأيته، والثاني: أن يجعل نفس اللمس بيعاً، فيقول: إذا لمسته فهو مبيع لك. والثالث: أن يبيعه شيئاً على أنه متى يمسه انقطع خيار المجلس وغيره. وهذا البيع باطل على التأويلات كلها. وفي المنابذة ثلاثة أوجه أيضاً، أحدها: أن يجعل نفس 'لنذا بيعاً، وهو تأويل الشافعي.

والثاني: أن يقول بعنك، فإذا نبذته إليك انقطع الخيار، ولزم البيع.

والثالث: المراد نبذ الحصة، كما سنذكره إن شاء الله في بيع الحصة. وهذا البيع باطل للغرر (١).

(١) شرح النووي (٩/٢١٧-٢١٩).

قال الحافظ: وظاهر الطرق كلها أن التفسير من الحديث المرفوع، لكن وقع في رواية النسائي ما يشعر بأنه من كلام من دون النبي ﷺ، ولنظنه: ((وَزَعَمَ أَنَّ الْمَلَأَمَةَ أَنْ يَقُولَ إِنْخ)) (١)، فالأقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي، لبعد أن يعبر الصحابي عن النبي ﷺ بلفظ زعم، لوقوع التفسير في حديث أبي سعيد الخدري من قوله أيضاً كما تقدم (٢).

وقال ابن دقيق العيد: وقد يستدل به من يمنع الأعيان الغائبة عملاً بالعلّة، ومن يشترط الوصف في بيع الأعيان الغائبة لا يكون الحديث دليلاً عليه؛ لأن ههنا لم يذكر وصفاً (٣).

قال الصنعاني: قوله: ((لا يكون الحديث دليلاً عليه)). أقول على منع بيع الغائب إذا كان بشرط وصف الغائب بصورة تقربه، فإن بيع الغائب نوعان: موصوف، وغير موصوف، فالأول لا يدل لفظ المصنف على منعه لعدم ذكر وصف، وعند مالك أن الصفة تقوم مقام المعاينة، واستدل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لَا تَصِفُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ فَتَنْتَعَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا)) (٤)، فأقام ههنا الصفة مقام المعاينة، قال مالك: يجوز بيع السلع كلها، وإن لم يرها، وهو قول الشافعي في القديم، وإسحاق وأبي ثور وأحمد والظاهرية، إذا وصف واختاره البغوي والرويانى (٥).

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٤٥١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي.

(٢) فتح الباري (٤/ ٤٢٢).

(٣) إحياء الأحكام (٤/ ٢٩٠).

(٤) أخرجه البخاري (٤٨٣٩) بلفظ «لا تباشر المرأة المرأة فتنتعها لزوجها كأنه ينظر إليها».

(٥) العدة (٤/ ٢٩٠).

وقال ابن دقيق العيد: واعلم أن في كلا الموضوعين يحتاج إلى الفرق بين المعاطاة وهاتين الصورتين فإذا علل بعدم الرؤية المشروطة فالفرق ظاهر، وإذا فسر بأمر لا يعود إلى ذلك احتيج حينئذٍ إلى الفرق بينه وبين مسألة المعاطاة عند من يجيزها (١).

قال الصنعاني: قوله: ((إلى الفرق بين المعاطاة وهاتين الصورتين))، أقول: أي الملامسة والمنابذة وبين المعاطاة وهي إعطاء الثمن وأخذ المبيع من غير عقد بلفظ بينهما، وهي مثل المنابذة والملامسة فإن جعلت علة النهي عنهما عدم الرؤية للمبيع تفصيلاً، فالمعاطاة لا تشملها العلة إذ الرؤية معتبرة في المعاطاة.

قوله: ((وإذا فسر بأمر لا يعود إلى ذلك)) أقول: أي علل تحريم الملامسة والمنابذة بعلة غير عدم الرؤية، وعرفت من تعليل الشارح الصورة الأولى من صور الملامسة بأن تحريمها للتعليق والعدول عن الصيغة الموضوعية للبيع، وهذا الأخير كائن في المعاطاة، وعلل بطلان الثانية بالشرط الفاسد، والثالثة أنه من بيع الغائب، أو لنفي شرط الخيار، والإشكال بين المعاطاة في التفرقة وبين الصورة الأولى فقط هو التعليق والعدول عن الصيغة، والمعاطاة ليس فيها إلا العدول عن الصيغة دون التعليق، على أنه لا عدول عن الصيغة إلى صيغة أخرى في المعاطاة بخلاف صورة الملامسة، فيكفي هذا الفرق (٢).

وقال ابن الملقن: وفيه دلالة أيضاً على جواز بيع الأعمى وشرائه لأنه علل بعدم النظر إليه، وفيه ثلاثة أقوال عند المالكية. ثالثها: الفرق بين ما يدرك باللمس أو الشم دون غيره، واستحسنه اللخمي، والأصح عند الشافعية أنه لا

(١) إحكام الأحكام (٤/ ٣٠-٣١).

(٢) العدة (٤/ ٣٠-٣١).

يصح مطلقاً إلا إذا رأى شيئاً قبل العمى، مما لا يتغير وصفه، وصححنا ذلك من البصير (١).



الحديث الحادي والخمسون بعد المائتين:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَاَجَّشُوا، وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْغَنَمَ وَمَنْ ابْتَاغَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخَطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ)).  
رواه البخاري (٢١٥٠) البيهقي، ومسلم (١٥١٥) (١١) البيهقي.

قوله ﷺ: ((لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ،)).

بوب له الإمام البخاري ((باب النهي عن تلقي الركبان وأن يبيعه مردود، لأن صاحبه عاصي آثم إذا كان به عالماً، وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز)).

قال الحافظ ما ملخصه: جزم المصنف بأن البيع مردود بناء على أن النهي يقتضي الفساد، لكن محل ذلك عند المحققين فيما يرجع إلى ذات المنهي عنه، لا ما إذا كان يرجع إلى أمر خارج عنه فيصح البيع ويثبت الخيار بشرطه الآتي ذكره، وأما كون صاحبه عاصياً آثماً والاستدلال عليه بكونه خداعاً فصحيح، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون البيع مردوداً، لأن النهي لا يرجع إلى نفس العقد، ولا يخل بشيء من أركانه وشرائطه، وإنما هو لدفع الإضرار بالركبان، والقول ببطان البيع صار إليه بعض المالكية وبعض الحنابلة، ويمكن أن يحمل قول البخاري على أن البيع مردود على ما إذا اختار البائع رده، فلا يخالف الراجح، وقد تعقبه الإسماعيلي وألزمه التناقض ببيع المصرة، فإن فيه خداعاً، ومع ذلك لم يبطل البيع، وبكونه فصل في بيع الحاضر للبادي بين أن يبيع له بأجر أو

بغير أجر، واستدل عليه أيضًا بحديث حكيم بن حزام الماضي في بيع الخيار، ففيه: ((فَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا)) (١) قال: فلم يبطل بيعهما بالكذب والكتمان للعيب، وقد ورد بإسناد صحيح ((أَنَّ صَاحِبَ السَّلْعَةِ إِذَا بَاعَهَا لِمَنْ تَلَقَّاهُ يَصِيرُ بِالْخِيَارِ إِذَا دَخَلَ السُّوقَ)) ثم ساقه من حديث أبي هريرة.

قال ابن المنذر: أجاز أبو حنيفة التلقي وكرهه الجمهور. قلت: الذي في كتب الحنفية يكره التلقي في حالتين: أن يضر بأهل البلد، وأن يلبس السعر على الواردين، ثم اختلفوا: فقال الشافعي: من تلقاه فقد أساء، وصاحب السلعة بالخيار، وحجته حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ تَلَقِّي الْجُلْبِ، فَإِنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَاهُ فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِذَا أَتَى السُّوقَ)) (٢)، قلت: وهو حديث أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من طريق أيوب، وأخرجه مسلم من طريق هشام عن ابن سيرين بلفظ: ((لَا تَلَقُّوا الْجُلْبَ فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ))؛ (٣) أي: إذا قدم السوق وعلم السعر، وهل يثبت له مطلقًا أو بشرط أن يقع له في البيع غبن؟ وجهان أصحهما الأول، وبه قال الحنابلة، وظاهره أيضًا أن النهي لأجل منفعة البائع، وإزالة الضرر عنه، وصيانتة ممن يخدعه. قال ابن المنذر: وحمله مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة، وإلى

(١) صحيح: تقدم.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٤٣٧) وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود.

(٣) أخرجه مسلم: (١٥١٩).



ذلك جنح الكوفيون والأوزاعي، قال: والحديث حجة للشافعي؛ لأنه أثبت الخيار للبائع لا لأهل السوق (١).

قوله: ((وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ)).

قال الصنعاني: قال ابن عبد البر عن الشافعي: إن صورة بيع الرجل على بيع أخيه أن يبتاع الرجل سلعة ولم يقبضها، ولم يتفرقا، وهو معتبط بها غير نادم عليها، فيأتيه قبل الافتراق من يعرض عليه مثل سلعته أو خيراً منها فيفسخ المشتري بخيار المجلس. وقال ابن عبد البر: إن معناه عند مالك أن يستحسن المشتري السلعة ويهاها، ويركن إلى البائع ويميل إليه، ويتذاكران الثمن ولم يبق إلا العقد والرضا الذي يتم به البيع، فإذا كان البائع والمشتري على هذه الحال لم يجوز لأحد أن يعترضهما فيعرض على أحدهما ما يفسد به ما هما عليه من التبايع، فإن فعل أحده ذلك فقد أساء وبثس ما فعل، وإن كان عالماً بالتحريم فهو عاصٍ فيه، ولا أقول إن فعل ذلك فقد حرم بيعه الثاني، ولا أعلم أن أحداً من أهل العلم قاله إلا رواية جاءت عن مالك (٢).

قوله: ((وَلَا تَنَاجَشُوا)).

قال ابن دقيق العيد: فهو من المنهيات لأجل الضرر، وهو أن يزيد في ثمن سلعة تباع ليغترّ غيره وهو راغب فيها، واختلف في اشتقاق اللفظة.

(١) فتح الباري (٤/ ٤٣٧-٤٣٨).

(٢) العدة (٤/ ٣٤).

فقيل: إنها مأخوذة من معنى الإثارة، كأن الناجش يثير همة من يسمعه للزيادة، وكأنه مأخوذ من إثارة الوحش من مكان إلى مكان. وقيل: أصل اللفظة: مدح الشيء وإطراؤه، ولا شك أن هذا الفعل حرام؛ لما فيه من الخديعة.

وقال بعض الفقهاء بأن البيع باطل، ومذهب الشافعي أن البيع صحيح، وأما إثبات الخيار للمشتري الذي غرَّ بالنجش، فإن لم يكن النجش عن مواطاة من البائع فلا خيار (١).

قال الدكتور عبدالعزيز بن أحمد المشيخ:

اختلف العلماء في حكم البيع إذا كان المشتري مغبوناً بسبب النجش: فعند الإمام أحمد ومالك: أن البيع صحيح، وأن للمشتري الخيار إذا غبن غبناً غير معتاد.

وعند الأحناف، والشافعية: البيع صحيح مع الإثم، فهو مكروه تحريماً عند الحنفية للنهي الوارد فيه: ((لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ))، لكن لا يكره عند الحنفية إلا إذا زاد المبيع عن قيمته الحقيقية، فإن لم يكن بلغ القيمة فزاد لا يريد الشراء فجائز ولا بأس، لأنه عون على العدالة، وعند الشافعية حرام، وعند الظاهرية: البيع فاسد (٢).

قوله: ((وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ)).

قال ابن دقيق العيد: وأما بيع الحاضر للبادي فمن البيوع المنهي عنها؛ لأجل الضرر أيضاً، وصورته أن يحمل البدوي أو القروي متاعه إلى البلد لبيعهه بسعر يومه ويرجع، فيأتيه البلدي فيقول: ضعه عندي

(١) أحكام الأحكام (٤/ ٣٦-٣٧).

(٢) هامش الإعلام (٧/ ٤٤-٤٥).

لأبيعه على التدريج بزيادة سعر، وذلك إضرار بأهل البلد، وحرام إن علم بالنهي (١).

قال الصنعاني: قال ابن المنذر: اختلفوا في هذا النهي، فالجمهور أنه للتحريم بشرط العلم بالنهي، وأن يكون المتاع المجلوب مما تعم الحاجة إليه، وأن يعرض الحضري ذلك على البدوي، فلو عرضه البدوي على الحضري لم يمنع (٢).

وقد ظهرت علة هذا النهي كما أخرج مسلم، والترمذي، وأبوداود، والنسائي، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِّبَادٍ، وَدَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ)).

قال الإمام النووي: قال الإمام أبو عبد الله المازري: فإن قيل: المنع من بيع الحاضر للبادي سببه الرفق بأهل البلد، واحتمل فيه غبن البادي، والمنع من التلقي أن لا يغبن البادي، ولهذا قال ﷺ: ((فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْحَيَارِ)) فالجواب أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس، والمصلحة تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد، لا للواحد على الواحد، فلما كان البادي إذا باع بنفسه انتفع جميع أهل السوق، واشتروا رخيصة، فانتفع به جميع سكان البلد، نظر الشرع لأهل البلد على البادي، ولما كان في التلقي إنما ينتفع المتلقي خاصة، وهو واحد في قبالة واحد لم يكن في إباحة التلقي مصلحة، لاسيما وينضاف إلى ذلك علة ثانية وهو لحوق الضرر بأهل السوق في انفراد المتلقي عنهم بالرخص، وقطع المواد عنهم، وهم أكثر من المتلقي، فنظر الشرع لهم

(١) إحكام الأحكام (٤/ ٣٧-٣٨).

(٢) العدة (٤/ ٣٨).

عليه، فلا تناقض بين المسألتين، بل هما متفقان في الحكمة والمصلحة، والله أعلم (١).

قوله ﷺ: ((لَا تُصَرُّوا الْغَنَمَ وَمَنْ ابْتَاعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخَطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ)). وفي لفظ: ((هو بالخيار ثلاثًا)).

قال ابن دقيق العيد: فيه مسائل:

الأولى: الصحيح في ضبط هذه اللفظة ضم التاء وفتح الصاد وتشديد الراء المهملة المضمومة على وزن ((تُزَكُوا)) مأخوذ من صَرَّى يُصَرِّي، ومعنى اللفظة يرجع إلى الجمع، تقول: صَرَيْتَ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ، وَصَرَيْتَهُ بِالْتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ إِذَا جَمَعْتَهُ، وَ((الْغَنَمَ)) مَنْصُوبَةٌ الْمِيمِ عَلَى هَذَا، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ ((لَا تُصَرُّوا)) مِنْ صَرَّ يَصُرُّ إِذَا رُبَطَ، وَ((الْمُصَرَّاةُ)) هِيَ الَّتِي تَرِبَطَ أَخْلَافُهَا لِيَجْتَمَعَ اللَّبَنُ، وَالْغَنَمُ عَلَى هَذَا مَنْصُوبَةٌ الْمِيمِ أَيْضًا، وَأَمَّا مَا حَكَاهُ بَعْضُهُمْ مِنْ ضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الصَّادِ وَضَمِّ مِيمِ الْغَنَمِ عَلَى مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ، فَهَذَا لَا يَصْلُحُ مَعَ اتِّصَالِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ مَعَ إِفْرَادِ الْفِعْلِ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَايَةَ حَذَفَ فِيهَا هَذَا الضَّمِيرَ.

المسألة الثانية: لا خلاف أن التصرية حرام لأجل الغش والخديعة التي فيها للمشتري، والنهي يدل عليه، مع علم تحريم الخديعة قطعاً من الشارع.

المسألة الثالثة: النهي ورد عن فعل المكلف وهو ما يصدر باختياره وتعمده، فرتب عليه حكم مذكور في الحديث، فلو تحفلت الشاة بنفسها، أو نسيها المالك بعد أن صراها لا لأجل الخديعة، فهل

يثبت ذلك الحكم؟ فيه خلاف بين أصحاب الشافعي، فمن نظر إلى المعنى أثبتته؛ لأن العيب مثبت للخيار، ولا يشترط فيه تدليس البائع، ومن نظر أن الحكم المذكور خارج عن القياس خصّه بمورده، وهو حالة العمد، فإن النهي إنما يتناول حالة العمد.

المسألة الرابعة: ذكر المصنف: ((لا تُضَرُّوا الْغَنَمَ)) وفي الصحيح ((الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ))، وهذا هو محل التصرية، والفقهاء تصرّفوا وتكلموا فيما يثبت فيه هذا الحكم من الحيوان، ولم يختلف أصحاب الشافعي أنه يختص بالإبل والغنم المذكورين في الحديث، ثم اختلفوا بعد ذلك، فمنهم من عداه إلى النعم خاصة، ومنهم من عداه إلى كل حيوان مأكول اللحم، وهذا نظر إلى المعنى، فإن المأكول اللحم يقصد لبنه فتفويت المقصود الذي ظنه المشتري بالخدیعة موجب للخيار (١).

وقال النووي: واختلف أصحابنا في خيار مشتري المصرة هل هو على الفور بعد العلم، أو يمتد ثلاثة أيام لظاهر هذه الأحاديث؟ والأصح عندهم أنه على الفور، ويحملون التقييد بثلاثة أيام في بعض الأحاديث على ما إذا لم يعلم أنها مصراة، إلا في ثلاثة أيام؛ لأن الغالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك، فإنه إذا نقص لبنها في اليوم الثاني عن الأول احتمل كون النقص لعارض من سوء مرعاها في ذلك اليوم، أو غير ذلك، فإذا استمر كذلك ثلاثة أيام علم أنها مصراة، ثم إذا اختار رد المصرة بعد أن حلبها، ردها وصاعاً من تمر، سواء كان اللبن قليلاً أو كثيراً سواء كانت ناقة أو شاة أو بقرة، هذا مذهبنا وبه قال مالك،

والليث، وابن أبي ليلى، وأبو يوسف، وأبو ثور، وفقهاء المحدثين، وهو الصحيح الموافق للسنة.

وقال بعض أصحابنا يُردُّ من قوت البلد، ولا يختص بالتمر. قال أبو حنيفة، وطائفة من أهل العراق، وبعض المالكية، ومالك في رواية غريبة عنه: يردّها ولا يرد صاعًا من تمر؛ لأن الأصل أنه إذا أتلّف شيئًا لغيره رد مثله إن كان مثليًا، وإلا فقيمته، وأما جنس آخر من العروض فخلافاً لأصول،

وأجاب الجمهور عن هذا: بأن السنة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول، وأما الحكمة في تقييده بصاع التمر؛ فلأنه كان غالب قوتهم في ذلك الوقت، فاستمر حكم الشرع على ذلك وإنما لم يجب مثله ولا قيمته بل وجب صاع في القليل والكثير ليكون ذلك حدًا يرجع إليه، ويزول به التخاصم، وكان ﷺ حريصًا على رفع الخصام والمنع من كل ما هو سبب له.

، وقد يقع بيع المصرة في البوادي والقرى وفي مواضع لا يوجد من يعرف القيمة ويعقد قوله فيها، وقد يتلف اللبن ويتنازعون في قلته وكثرته وفي عينه، فجعل الشرع لهم ضابطًا لا نزاع معه وهو صاع تمر. ونظير هذا الدية فإنها مائة بعير، ولا يختلف باختلاف حال القتل، قطعًا للنزاع، ومثله الغرّة في الجناية على الجنين، سواء كان ذكرًا أو أنثى، تام الخلق أو ناقصه، جميلًا كان أو قبيحًا، ومثله الجبران في الزكاة بين الشيئين، جعله الشارع شاتين، أو عشرين درهمًا، قطعًا للنزاع، سواء كان التفاوت بينهما قليلًا أو كثيرًا، وقد ذكر الخطابي وآخرون نحو هذا المعنى، والله أعلم. فإن قيل: كيف يلزم المشتري رد عوض اللبن مع

أن الخراج بالضمان، وأن من اشترى شيئاً معيَّناً فرد به، لا يلزمه رد الغلة، والأكساب الحاصلة في يده؟

فالجواب: أن اللبن ليس من العلة الحاصلة في يد المشتري، بل كان موجوداً عند البائع، وفي حالة العقد، ووقع العقد عليه وعلى الشاة جميعاً، فهما مبيعان بثمن واحد، وتعذر رد اللبن لاختلاطه بما حدث في ملك المشتري، فوجب رد عوضه والله أعلم (١).



الحديث الثاني والخمسون بعد المائتين:

عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ :  
 ((نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحُبْلَةِ، وَكَانَ بَيْنَمَا يَبْتَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ الرَّجُلُ  
 يَبْتَاعُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تُتَبَّعَ النَّاقَةُ ثُمَّ تُتَبَّعَ الَّتِي فِي بَطْنِهَا)).  
 رواه البخاري (٢١٤٣) البيهقي، ومسلم (١٥١٤) (٥) (٦)  
 البيهقي.

قيل: إِنَّهُ كَانَ يَبِيعُ الشَّارِفَ - وَهِيَ الْكَبِيرَةُ الْمُسِنَّةُ، يَبْتَاعُ الْجَنِينَ  
 الَّذِي فِي بَطْنِ نَاقَتِهِ.

قال ابن دقيق العيد: في تفسير ((حَبْلُ الْحُبْلَةِ)) وجهان: أحدهما  
 أن يبيع إلى أن تحمل الناقة وتضع، ثم يحمل هذا البطن الثاني، وهذا باطل  
 لأنه بيع إلى أجل مجهول.

والثاني: أن يبيع نتاج الناتج، وهو باطل أيضًا؛ لأنه بيع معدوم،  
 وهذا البيع كانت الجاهلية تبتاعه فأبطله الشارع للمفسدة المتعلقة به،  
 وهو ما بيناه من أحد الوجهين، وكأن السرف فيه أنه يفضي إلى أكل المال  
 بالباطل، أو إلى التشاجر والتنازع المنافي المصلحة الكلية (١).

وهذا الحديث من أحاديث النهي عن بيع الغرر.

قال النووي ما ملخصه: ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة،  
 كبيع الآبق والمعدوم، والمجهول، وما لا يقدر على تسليمه، وما لم يتم  
 ملك البائع عليه، وبيع السمك في الماء الكثير، واللبن في الفزع، وبيع  
 الحمل في البطن، وبيع بعض الصبرة مبهمًا، وبيع ثوب من أثواب، وشاة



من شياه، ونظائر ذلك، وكل هذا بيعه باطل؛ لأنه غرر من غير حاجة، وقد يحتمل بعض الغرر بيعاً إذا دعت حاجة كالجعل بأساس الدار، وكما إذا باع الشاة الحامل والتي في ضرعها لبن فإنه يصح البيع؛ لأن الأساس تابع للظاهر من الدار، ولأن الحاجة تدعو إليه، فإنه لا يمكن رؤيته، وكذا القول في حمل الشاة ولبنها، وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر حقير منها: أنهم أجمعوا على صحة بيع الجبة المحشوة، وإن لم ير حشوها، ولو بيع حشوها بانفراده لم يجوز وأجمعوا على جواز إجارة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهراً، مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوماً، وقد يكون تسعة وعشرين، وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالأجرة، مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء، وفي قدر مكثهم، وأجمعوا على جواز الشرب من السقاء، بالعوض مع جهالة قدر المشر وب، واختلاف عادة الشاربين، وعكس هذا، وأجمعوا على بطلان بيع الأجنة في البطون، والطير في الهواء.

قال العلماء: مدار البطلان بسبب الغرر والصحة مع وجوده على ما ذكرناه، وهو أنه إذا دعت حاجة إلى ارتكاب الغرر، ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة، وكان الغرر حقيراً جاز البيع وإلا فلا.

وما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع وفساده، كبيع العين الغائبة مبني على هذه القاعدة، فبعضهم يرى أن الغرر حقير فيجعله كالمعدوم فيصح البيع، وبعضهم يراه ليس بحقير فيبطل البيع، والله أعلم (١).

قوله: ((وَكَانَ يَبْعًا يَبْتَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ)).

قال الحافظ ما ملخصه: كذا وقع هذا التفسير في الموطأ متصلاً بالحديث، قال الإسماعيلي: وهو مدرج، يعني أن التفسير من كلام نافع، وكذا ذكر الخطيب في المدرج، وسيأتي في آخر السلم عن موسى بن إسماعيل التبو عن جوية التصريح بأن نافعاً هو الذي فسر هـ، ولكن لا يلزم من أن نافع فسر هـ لجوية أن لا يكون ذلك التفسير مما حمله عن مولاه ابن عمر، فسيأتي في أيام الجاهلية من حديث عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: ((كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَاعُونَ الْجُزُورَ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ أَنْ تُتَبَّجَ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا ثُمَّ تَحْمِلُ اللَّيْ تَبْجَتْ، فَتَهَاهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ)) (١)، فظاهر هذا السياق أن هذا التفسير من كلام ابن عمر، ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عمر (٢).

وقال ابن الملقن: تفسير الراوي مقدم على تفسير غيره عند الشافعي ومحقق الأصوليين، إذا لم يخالف الظاهر، لأنه أعرف. (٣)



(١) أخرجه البخاري (٣٦٣٠).

(٢) فتح الباري (٤/٤١٩).

(٣) الإعلام (٧/٧٦).

الحديث الثالث والخمسون بعد المائتين:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ: ((نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ)).  
رواه البخاري (٢١٩٤) البيهقي، ومسلم (١٥٣٤) البيهقي.



الحديث الرابع والخمسون بعد المائتين:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: ((نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى تُزْهِى. قِيلَ: وَمَا تُزْهِى؟ قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ أَوْ تَصْفَرَّ. قَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ الثَّمَرَةُ بِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ)).  
رواه البخاري (٢١٩٨) البيهقي، ومسلم (١٥٥٥) المساقاة.

بُوب البخاري رحمه الله للحديث الأول: ((بَابُ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلاَحُهَا)).

وقال الحافظ ما ملخصه: يبدو بغير همز؛ أي: يظهر، والثمار جمع ثمرة بالتحريك، وهي أعم من الرطب وغيره، ولم يجزم بحكم في المسألة لقوة الخلاف فيها، وقد اختلف في ذلك على أقوال:

ف قيل: يبطل مطلقاً، وهو قول ابن أبي ليلى، والثوري ووههم من نقل الإجماع على البطلان، وقيل: يجوز مطلقاً ولو شرط التبقية وهو قول يزيد بن أبي حبيب ووههم من نقل الإجماع فيه أيضاً، وقيل: إن شرط القطع لم يبطل وإلا بطل، وهو قول الشافعي وأحمد والجمهور ورواية عن مالك، وقيل: يصح إن لم يشترط التبقية، والنهي فيه محمول على بيع

الشار قبل أن توجد أصلاً، وهو قول أكثر الحنفية. وقيل هو على ظاهره لكن النهي فيه للتنزيه (١).

قال العلامة آل بسام:

ما يؤخذ من الحديثين:

١- النهي عن بيع الشار قبل بدو صلاحها.

٢- النهي يقتضي الفساد، فيكون بيعها غير صحيح.

٣- جواز بيعها بعد بدو صلاحها، وكذا لو باعها قبل بدو

صلاحها بشرط القطع في الحال، وهو قول الجمهور.

٤- أن دليل الصلاح في ثمر النخل الاحمرار أو الاصفرار، ولو في

بعض الثمرة فصلاح بعض الثمرة في شجرة دليل على صلاحها جميعاً، وينسحب هذا على سائر ذلك النوع في البستان الواحد، وقد ذكر في التمر الاحمرار أو الاصفرار، أما غيره من الثمر فصلاحه أن يطيب أكله، ويظهر نضجه، والصلاح في الحب أن يشتد.

٥- الحكمة في النهي هو أنها قبل بدو الصلاح معرضة لكثير من

الآفات، فإذا تلفت أو تضررت صار ذلك في ملك المشتري الذي لم ينتفع منها، فيكون من أكل الأموال بالباطل، كما أن بيعها قبل بدو الصلاح ليس له فائدة لعدم الانتفاع بها. وكذلك فيه قطع للتخاصم والتنازع بين المتعاملين، وإزالة لأسباب العداوة والبغضاء بينهم.

٦- فيه تحريم أكل أموال الناس بغير حق، ولو بما فيه صورة

رضا من الطرفين (٢).

(١) فتح الباري (٤/ ٤٦١).

(٢) تيسير العلام (٢/ ٢٣).

قال الإمام النووي: اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح، وسلمها البائع إلى المشتري بالتخلية بينه وبينها، ثم تلفت قبل أوان الجذاذ بأفة سماوية، هل تكون من ضمان البائع أو المشتري؟ فقال الشافعي في أصح قولي، وأبو حنيفة، وآخرون: هي في ضمان المشتري، ولا يجب وضع بل يستحب. وقال الشافعي في القديم وطائفة: هي في ضمان البائع، ويجب وضع الجائحة.

وقال مالك: إذا كانت دون الثلث لم يجب وضعها، وإن كانت الثلث فأكثر وجب وضعها، وكانت من ضمان البائع، واحتج القائلون بوضعها بقوله: ((أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ))، ويقولون: ((فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا))، ولأنها في معنى الباقية في يد البائع من حيث إنه يلزمه سقيها، فكانها تلفت قبل القبض فكانت من ضمان البائع، واحتج القائلون بأنه لا يجب وضعها بقوله في الرواية الأخرى: ((فِي ثِمَارِ إِنْتَاعِهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّدَقَةِ عَلَيْهِ، وَدَفَعَهُ إِلَى غُرْمَائِهِ)) (١) فلو كانت توضع لم يفتقر إلى ذلك، وحملوا الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب، أو فيما بيع قبل بدو الصلاح، وقد أشار في بعض الروايات التي ذكرناها إلى شيء من هذا، وأجاب الأولون عن قوله: ((فَكَثُرَ دَيْنُهُ)) إلى آخره بأنه يحتمل أنه تلف بعد أوان الجذاذ، وتفريط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر، فإنها حينئذ تكون من ضمان المشتري، ولهذا قال ﷺ في آخر الحديث: ((لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ))، ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم طلب بقية الدين، وأجاب الآخرون عن هذا بأن معناه ليس لكم الآن إلا هذا، ولا تحمل لكم مطالبته ما دام معسرًا، بل ينظر إلى ميسرة، والله أعلم (٢).

(١) أخرجه البخاري (١٥٥٦).

(٢) شرح النووي (١٠/٣١٠-٣١١).

الحديث الخامس والخمسون بعد المائتين:

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ، وَأَنْ يَبَّعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ)).

رواه البخاري (٢١٥٨) البيوع، ومسلم (١٥٢١) البيوع.  
قال: فقلت لابن عباس ما قوله: ((حَاضِرٌ لِبَادٍ))؟ قال: لا يكون له سمسارًا.

تقدم شرح هذا الحديث مع حديث أبي هريرة الحادي والخمسين بعد المائتين.

الحديث السادس والخمسون بعد المائتين:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَهِيَ أَنْ يَبَّعَ ثَمَرٌ حَائِطِهِ إِنْ كَانَ نَخْلًا بَتَمْرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبَّعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبَّعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، نَهَى عَنِ ذَلِكَ كُلِّهِ.

رواه البخاري (٢١٧١) البيوع، ومسلم (١٥٤٢) (٧٦) البيوع.

قال ابن دقيق العيد: ((الْمُرَابَنَةُ)) مأخوذ من الزبن وهو الدفع، وحقيقتها: بيع معلوم بمجهول من جنسه، وقد ذكر في الحديث لها أمثلة من بيع الثمر بالتمر، ومن بيع الكرم بالزيب، ومن بيع الزرع بكيل الطعام.

، وإنما سميت ((مُرَابَنَةً)) من معنى الزبن، لما يقع في الاختلاف بين المتبايعين، فكل واحد يدفع صاحبه عما يرومه منه (١).

وقال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((باب بيع المزابنة)) وهو الدفع الشديد، ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها، وقيل للبيع المخصوص المزابنة لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإمضاء البيع.

قوله: ((وَهِيَ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ))، والمراد به الرطب خاصة، وقوله: ((بَيْعُ الزَّيْبِ بِالْكَرْمِ))؛ أي: بالغبن، وهذا أصل المزابنة، وألحق الشافعي بذلك كل بيع مجهول بمجهول أو بمعلوم من جنس يجري الربا في نقده، قال: وأما من قال: أضمن لك صبرتك هذه بعشرين صاعاً مثلاً فما زاد فلي وما نقص فعلي فهو من القمار، وليس من المزابنة. قلت: لكن تقدم في ((باب بيع الزبيب بالزبيب)) من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر: ((وَالْمُزَابَنَةُ أَنْ يَبِيعَ الثَّمَرُ بِكَيْلٍ إِنْ زَادَ فَلِي وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيَّ)) (١) فثبت أن من صور المزابنة أيضاً هذه الصورة من القمار، ولا يلزم من كونها قماراً أن لا تسمى مزابنة.

ومن صور المزابنة أيضاً بيع الزرع بالحنطة كيلاً، وقد رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ: ((الْمُزَابَنَةُ بَيْعُ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا وَبَيْعُ الْعِنَبِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا وَبَيْعُ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا)) (٢)، وستأتي هذه الزيادة من طريق الليث عن نافع بعد أبواب، وقال مالك: المزابنة كل شيء من الجراف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده، إذا بيع

(١) أخرجه البخاري (٢٠٦٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٤٢).

بشيء مسمى من الكيل وغيره، وسواء كان من جنس يجري الربا في نقده أم لا، وسبب النهي عنه ما يدخله من القمار والغرر.

قال ابن عبد البر: نظر مالك إلى معنى المزابنة لغة - وهي المدافعة - ويدخل فيها القمار والمخاطرة، وفسر بعضهم المزابنة بأنها بيع الثمر قبل بدو الصلاح، وهو خطأ، فالمغايرة بينهما ظاهرة من أول حديث في هذا الباب، وقيل: هي المزارعة على الجزء، وقيل: غير ذلك، والذي تدل عليه الأحاديث في تفسيرها أولها (١).

وقال كذلك: واستدل بأحاديث الباب على تحريم بيع الرطب باليابس منه ولو تساويا في الكيل والوزن، لأن الاعتبار بالتساوي إنما يصح حالة الكمال، والرطب قد ينقص إذا جف عن اليابس نقصاً لا يتقدر، وهو قول الجمهور، وعن أبي حنيفة الاكتفاء بالمساواة حال الرطوبة، وخالفه صاحبه في ذلك لصحة الأحاديث الواردة في النهي عن ذلك، وأصح من ذلك حديث سعد بن أبي وقاص: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ اشْتِرَاءِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ فَقَالَ: أَيْنُقْصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: فَلَا إِذْنَ)) (٢) أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم (٣).



(١) فتح الباري (٤/٤٤٩-٤٥٠).

(٢) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (٣/١٦٢) وأبو داود (٣٣٦٠) وابن ماجه (٢٢٦٤) وابن حبان (٤٩٩٧) والحاكم (٤٥/٢) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود.

(٣) السابق (٤/٤٥٠).



الحديث السابع والخمسون بعد المائتين:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ  
الْمُخَابَرَةِ، وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَعَنْ يَبِعِ الثَّمَرَةَ حَتَّى يَبْدُوَ  
صَلَاحُهَا، وَأَنْ لَا تُبَاعَ إِلَّا بِالْدينَارِ وَالدرهم إِلَّا الْعَرَايَا.

رواه البخاري (٢٣٨١) البيوع، ومسلم (١٥٣٦) البيوع.  
الْمُحَاقَلَةُ: بيع الحنطة في سنبلها بصافية.

((الْمُخَابَرَةُ)).

قال ابن الملقن: المخابرة من الخبير وهو الأكار - أي الفلاح.  
أو من الخبار وهي الأرض الرخوة، أو من الحُبْر، وهو شرب  
الماء أو الزرع، أو من الحُبْرَةُ - بضم الخاء - وهي النصيب، أو من خبير  
لأنه عليه الصلاة والسلام عامل أهل خبير عليها، أقوال الجمهور على  
الأول، وحقيقتها عمل الأرض ببعض ما يخرج منها، والبذر من العامل،  
وهي قريبة في المعنى من المزارعة، إلا أن البذر فيها من المالك، كذا فرق  
بينهما جمهور الشافعية، وهي ظاهر نص الشافعي.

وقيل: هما بمعنى، ونقله صاحب البيان عن أكثر الأصحاب،  
ولا يوافق عليه (١).

قوله: ((وَالْمُحَاقَلَةُ)).

وقد فسرهما المصنف ببيع الحنطة في سنبلها بصافية.

قال ابن الملقن: ووجه النهي عن هذا العقد أنه بيع مقصود  
مستتر بما ليس من صلاحه، وبيع حنطة وتبن بحنطة، فإن الصافية

الخالصة من التبن، وحيثُذ فهو من باب قاعدة: مد عجوّة؛ لعدم العلم بالمائلة أيضًا (١).

وقال العلامة عبدالله آل بسام:

تقدم أن الأصل في المعاملات الحل والجواز، وأنها باقية على أصل الإباحة والبراءة الأصلية، وما ورد عن الشارع الحكيم من النهي عن بعض المعاملات التي يرجع إلى قاعدة الربا المحرمة المستقبحة شرعاً وعقلاً وغير هاتين من قواعد الفساد الذي حاربه الشرع يشمل النهي من باب أولى.

ومن تلك المعاملات الراجعة إلى الجهالة وإلى الربا أيضًا المخابرة والمحاقلة، التي هي عبارة عن بيع الحب في سنبله بحب من جنسه. فهنا جهل أحد العوضين، لأنه مستور بأوراقه وتبنه، الجهل بذلك يوقعنا في ربا الفضل؛ لأن الجهل بالتماثل كالعلم بالتفاضل في الحكم. ومثل المحاقلة المزبنة، التي هي بيع التمر على رؤوس النخل بتمر مثله.

فما يقال في الأول يقال في هذا (٢).

وتقدم الكلام عن المزبنة، وعن بيع الثمر قبل بُدُوّ الصلاح، وسيأتي الكلام عن العرايا إن شاء الله تعالى.



(١) السابق (٧/١٠٢).

(٢) تيسير العلام (٢/٢٦-٢٧).

الحديث الثامن والخمسون بعد المائتين:

عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: ((نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ)).  
رواه البخاري (٢٢٣٧) البيهقي، ومسلم (١٥٦٧) المساقاة.

قوله: ((نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ)).

قال ابن الملقن ما ملخصه: مقتضى النهي عن ثمن الكلب تحريم بيعه، والعموم في كل كلب، سواء المعلم وغيره، وسواء ما يجوز اقتناؤه وغيره، وهو صريح في أنه لا يحل ثمنه، ويلزم من ذلك أنه لا قيمة على متلفه، وبهذا قال جمهور العلماء: منهم أبو هريرة والحسن البصري وربيعه والأوزاعي، والحكم وحماد، والشافعي، وأحمد وداود وابن المنذر وغيرهم. وقال أبو حنيفة: يصح بيع الكلاب التي فيها منفعة، وتجب القيمة على متلفيها، وعن مالك روايات:

أحدها: لا يجوز بيعه، لكن تجب القيمة على متلفه.

ثانيها: يصح بيعه، وتجب القيمة.

وثالثها: لا فيها. وحجة الجمهور هذا الحديث والذي بعده وغيرها

من الأحاديث الصحيحة كحديث ابن عباس رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب، وقال: ((إِذَا جَاءَ يَطْلُبُ ثَمَنُ الْكَلْبِ فَأَمْلَأْ كَفَّهُ تُرَابًا)) (١)، رواه أبو داود بإسناد صحيح، وكحديث أبي هريرة رفعه: ((لَا يَحِلُّ ثَمَنُ الْكَلْبِ وَلَا حُلُوانُ الْكَاهِنِ وَلَا مَهْرُ الْبَغِيِّ)) (٢)، رواه أبو داود بإسناد حسن، وصح من

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٤٨٢).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٤٨٤).

حديث ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام قال: ((إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكْلَ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ثَمَنَهُ)) (١)، رواه أبو داود بإسناد صحيح.

قال ابن المنذر: لا معنى لقول من جوز بيع الكلب؛ لأنه مخالف للثابت عن رسول الله ﷺ، قال: ونهى عليه الصلاة والسلام عام يدخل فيه جميع الكلاب. قال: ولا يعلم خبراً عارض الأخبار الثابتة، يعني صحيحاً.

وقال البيهقي: الاستثناء المذكور في كلب الصيد ليس ثابتاً في الأحاديث الصحيحة.

قلت: وأما الأحاديث الواردة في النهي عن ثمن الكلب إلا كلب صيد فرواية: ((ثَلَاثُ كُلُّهُنَّ سُحْتٌ، فَذَكَرَ كَسْبَ الْحُجَّامِ وَمَهْرَ الْبَغِيِّ وَثَمَنَ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبًا ضَارِيًا)) (٢) وعن عثمان رضي الله عنه أغرم إنساناً ثمن كلب قتله عشرين بعيراً. وعن ابن عمرو بن العاص التغريم في إتلافه، فقضى- في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهماً، وفي كلب ماشية بكبش، وكلها ضعيفة باتفاق أئمة الحديث، كما نقله عنهم النووي في شرح مسلم.

فرع: اختلف أصحابنا في صحة إجارة الكلب للصيد والحراسة على وجهين:

أحدهما: يصح؛ لأنها منافع تستحق بالإعارة، فاستحقت بالإجارة كسائر المنافع.

وأصحها: لا؛ لأنه لا قيمة لعينه فكذا منفعته.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٤٨٨).

(٢) ضعيف الإسناد: أخرجه الدارقطني في سننه (٧٢/٣) والبيهقي في الكبرى (٦/٦) من حديث أبي هريرة. وقال الزيلعي في نصب الراية (٧٠/٤) أخرجه الدارقطني في سننه بسندين فيها ضعف.

فرع: تصح الوصية بالكلب المعلم كما سبق لثبوت الاختصاص فيه، وانتقاله من يد إلى يد بالإرث (١).

قوله:

((وَمَهْرِ الْبَغِيِّ)).

قال النووي: فهو ما تأخذه الزانية على الزنا، وسماه مهرًا لكونه على صورته، وهو حرام بإجماع المسلمين (٢).

وقال ابن دقيق العيد: وأما ((وَمَهْرِ الْبَغِيِّ)) فهو ما يعطاها على الزنا، وسمى مهرًا على سبيل المجاز، أو استعمالًا للوضع اللغوي، ويجوز أن يكون من مجاز التشبيه، وإن لم يكن ((المهر)) في الوضع ما يقابل به النكاح (٣).

قوله: ((وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ)).

قال الحافظ:

وهو حرام بالإجماع، لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل، وفي معناه التنجيم، والضرب بالحصى، وغير ذلك مما يتعاطاه العرافون من استطلاع الغيب، والحلوان مصدر حلوته حلوانًا إذا أعطيته، وأصله من الحلوة، شبه بالشيء الحلو من حيث إنه يأخذه سهلاً بلا كلفة ولا مشقة، يقال: حلوته إذا أطمعته الحلو، والحلوان أيضًا الرشوة، والحلوان أيضًا أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه (٤).

(١) الإعلام (٧/١٠٧-١١٤).

(٢) شرح النووي (١٠/٣٣١).

(٣) إحكام الأحكام (٤/٦٨-٦٩).

(٤) فتح الباري (٤/٤٩٨).

وقال النووي حاكياً عن الخطابي في معالم السنن: إن الكاهن هو الذي يدعي مطالعة علم الغيب، ويخبر الناس عن الكوائن، قال: وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور، فمنهم من يزعم أن له رفقاء من الجن، وتابعة تلقى إليه الأخبار، ومنهم من كان يدعي أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه، وكان منهم من يسمى عَرَّافاً، وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات أسباب يستدل بها على مواقعها، كالشيء يسرق فيعرف المظنون به السرقة، وتتهم المرأة بالريبة، فيعرف من صاحبها، ونحو ذلك من الأمور، ومنهم من كان يسمى المنجم كاهناً (١).



(١) شرح النووي (١٠/٣٣٣).

الحديث التاسع والخمسون بعد المائتين:

عن رافع بن خديج رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ)).  
رواه مسلم (١٥٦٨) (٤١) المساقاة.

راوي الحديث: هو أبو عبد الله: ويقال أبو رافع، ويقال أبو خديج رافع بن خديج بن رافع بن عدي بن يزيد الأنصاري الحارثي، من بني حارثة المدني، شهد أحداً وما بعدها، له أحاديث مجموعها ثمانية وسبعون حديثاً، اتَّفَقَ على خمسة منها، وحديثه في هذا الباب من أفراد مسلم، فهو ليس على شرط المصنف، مات بالمدينة قبل ابن عمر بيسير سنة أربع وسبعين، أو في أول سنة ثلاث وسبعين، وهو ابن ست وثمانين سنة.

قال ابن الملقن: ((الخبِيث: الرديء)) من كل شيء، وإطلاق الخبيث على ثمن الكلب يقتضي التعميم في كل كلب، ولم يثبت تخصيص شيء منه كما سبق، فيجب إجراؤه على ظاهره، والخبِيث من حيث هو لا يدل على الحرمة صريحاً، وكذلك جاء في كسب الحجّام أيضاً، ولم يحمل على التحريم عند جمهور العلماء، غير أن ذلك بدليل خارج وهو أنه عليه الصلاة والسلام ((اِخْتَبَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ)) (١) أخرجه الشيخان في صحيحهما، ولو كان حراماً لم يعطه، فإن ثبت أن لفظة الخبيث ظاهرة في التحريم بخروجها عن ذلك في كسب الحجّام، بدليل لا يلزم منه خروجها في غيره بغير دليل (٢).

وقال البغوي في شرح السنة:

(١) أخرجه البخاري (٥٣٦٧) ومسلم (١٢٠٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) الإعلام (٧/ ١٢٥-١٢٦).

اختلف أهل العلم في كسب الحجام: فذهب قوم إلى تحريمه، وذهب بعضهم إلى أن الحجام إن كان حُرًّا فهو حرام، وإن كان عبدًا فإنه يعلفه دوابه، وينفقه على عبيده قولاً بظاهر الحديث، وذهب الأكثرون إلى أنه حلال، والنهي على جهة التنزيه عن الكسب الدنيء، والترغيب فيما هو أطيب وأحسن من المكاسب، يدل عليه أنه أمره بعد المعاودة بأن يُطعم رقيقه، ولولا أنه حلال مملوك له لكان لا يجوز أن يطعم منه رقيقه، لأنه لا يجوز أن يطعم رقيقه إلا من مالٍ ثبت عليه ملكه، كما لا يجوز أن يأكل بنفسه، والدليل عليه ما في المتفق عليه من حديث أنس بن مالك قال: ((حَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُحَفِّقُوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ)) (١).

وقال ابن القيم رحمه الله:

خبث كسب الحجام، ويدخل فيه الفاسد والشارط وكل من يكون كسبه من إخراج الدم، ولا يدخل فيه الطبيب، ولا الكحال، ولا البيطار، لا في لفظه ولا في معناه، وصح عن النبي ﷺ: ((أَنَّهُ حَكَمَ بِحُبِّثِهِ، وَأَمَرَ صَاحِبَهُ أَنْ يَعلِفَهُ نَاصِحَهُ، أَوْ رَقِيقَهُ)) (٢).

وصح عنه أنه احتجم وأعطى الحجام أجره، فأشكل الجمع بين هذين على كثير من الفقهاء، وظنوا أن النهي عن كسبه منسوخ بإعطائه أجره، ومن سلك هذا المسلك الطحاوي، فقال في احتجاجه للكوفيين في إباحة بيع

(١) شرح السنة (١٨/٨)، والحديث أخرجه البخاري (١٩٩٦)، ومسلم (١٥٧٧).

(٢) صحيح أخرجه أحمد في المسند (٤٣٦/٥) وقال الهيثمي في المجمع (١٦٧/٤) رواه أحمد والطبراني في الأوسط ورجال أحمد رجال الصحيح.



الكلاب وأكل أثمانها: لما أمر النبي ﷺ بقتل الكلاب ثم قال: ((مَالِي وَلِلْكَالِبِ)) (١).

ثم رخص في كلب الصيد، وكلب الغنم،، وكان بيع الكلاب إذ ذاك والانتفاع به حرامًا، وكان قاتله مؤديًا للغرض عليه في قتله، ثم نسخ ذلك، وأباح الاصطياد به، فصار كسائر الجوارح في جواز بيعه، ومثل ذلك نهيه ﷺ عن كسب الحجام، وقال: ((كَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ)).

ثم أعطى الحجام أجره، وكان ذلك ناسخًا لمنعه وتحريمه ونهيه. انتهى كلامه، وأسهل ما في هذه الطريقة أنها دعوى مجردة لا دليل عليها، فلا تقبل، كيف وفي الحديث نفسه ما يبطلها، فإنه ﷺ أمر بقتل الكلاب ثم قال: ((مَا بَالُهُمْ وَبَالُ الْكِلَابِ))، ثم رخص لهم في كلب الصيد.

إلى أن قال: وأما إعطاء النبي ﷺ الحجام أجره فلا يعارض قوله: ((كَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ))، فإنه لم يقل: إن إعطاءه خبيث، بل إعطاؤه إما واجب وإما مستحب، وإما جائز، ولكن هو خبيث بالنسبة إلى الآخذ، وخبثه بالنسبة إلى أكله، فهو خبيث الكسب، ولم يلزم من ذلك تحريمه، فقد سمى النبي ﷺ الثوم والبصل خبيثين مع إباحة أكلها (٢).



(١) صحيح الإسناد: أخرجه الدارمي (٢/ ١٢٤) والطحاوي في شرح معاني

الآثار (٤/ ٥٦) من حديث عبد بن مغفل رضي الله عنه.

(٢) باختصار من زاد المعاد (٥/ ٧٩٠).

باب العرايا وغير ذلك

الحديث الستون بعد المائتين:

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه : ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرَصِهَا)).

رواه البخاري (٢١٨٨) البيوع، ومسلم (١٥٣٩) (٦٠) البيوع.  
ولمسلم: ((بِخَرَصِهَا تَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رَطْبًا)).  
(١٥٣٩) (٦١) البيوع.



الحديث الحادي والستون بعد المائتين:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.

رواه البخاري (٢١٩٠) البيوع، ومسلم (١٥٤١) البيوع.

قوله: ((باب العرايا)).

قال الصنعاني: أقول هو جمع عرية كمطية ومطايا، وضحية وضحايا، سميت عرية لأنها أعريت عن أن تخرص في الصدقة (١).  
وقوله: ((وغير ذلك)).

قال الصنعاني: أقول وهو حكم بيع النخل المؤبّرة، وعدم بيع الطعام المشتري حتى يستوفيه، ويحرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام (٢).

وقال ابن دقيق العيد:

(١) العدة (٧١ / ٤).

(٢) العدة (٧١ / ٤).

اختلفوا في تفسير ((العريّة)) المرخص فيها، فعند الشافعي هو بيع الرطب على رؤوس النخل بقدر كيله من التمر خرصاً فيما دون خمسة أوسق.

وعند مالك: صورته أن يُعْري الرجل، أو يهب ثمرة نخلة أو نخلات، ثم يتضرر بمداخلة الموهوب له، فيشتريها منه بخرصها تمرًا، ولا يجوز ذلك لغير رب البستان، ويشهد لهذا التأويل أمران: أحدهما: أن العرية مشهورة بين أهل المدينة، متداوله فيما بينهم، وقد نقلها مالك هكذا.

والثاني: قوله: ((لصاحب العريّة))، فإنه يشعر باختصاصه بصفة يتميز بها عن غيره وهي الهبة الواقعة، وأنشدوا في تفسير العرايا بالهبة قول الشاعر:

وليست بسنهاء (١) ولا رحية (٢) ولكن عرايا في السنين الجوائح

وقال الحافظ ما ملخصه: هي جمع عرية، وهي عطية ثمر دون الرقبة، كان العرب في الجذب يتطوع أهل النخل بذلك على من لا ثمر له، كما يتطوع صاحب الشاة أو الإبل بالمنيحة، وهي عطية اللبن دون الرقبة (٣).

وقال الحافظ أيضًا: ثم إن صور العرية كثيرة: منها أن يقول الرجل لصاحب حائط بعني ثمر نخلات بأعيانها بخرصها من التمر

(١) سنهاء: أي تحمل سنة دون سنة.

(٢) الرحية التي تدعم حين تميل من الضعف.

(٣) فتح الباري (٤/٤٥٦).

فيخرصها ويبيعه، ويقبض منه التمر، ويسلم إليه النخلات بالتخلية، فينتفع برطبها.

ومنها: أن يهب صاحب الحائط لرجل نخلات، أو ثمر نخلات معلومة من حائطه، ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشتري منه رطبها بقدر خرصه بتمر يعجله له ومنها: أن يهبه إياها فيتضرر الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب تمرًا، ولا يجب أكلها رطبًا لا احتياجه إلى التمر، فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب، أو من غيره بتمر، يأخذه معجلًا.

ومنها: أن يبيع الرجل تمر حائطه بعد بدو الصلاح، ويستثنى منه نخلات معلومة ببقائها لنفسه أو لعياله، وهي التي عُفي له عن خرصها في الصدقة، وسميت عرايا لأنها أعريت من أن تخرص في الصدقة، فرخص لأهل الحاجة الذين لا نقد لهم، وعندهم فضول من تمر أن يتاعوا بذلك التمر من رطب تلك النخلات بخرصها.

ومما يطلقون عليه اسم عرية، أن يعري رجلًا تمر نخلات يبيع له أكلها، والتصرف فيها، وهذه هبة مخصوصة.

ومنها: أن يعري عامل الصدقة لصاحب الحائط من حائطه نخلات معلومة لا يخرصها في الصدقة، وهاتان صورتان من العرايا لا يبيع فيها، وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور، وقصر مالك العرية في البيع على الصورة الثانية، وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة، ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها، وقصر العرية على الهبة، وهو أن يعري الرجل تمر نخلة من نخله، ولا يسلم ذلك له ثم يبدو له في ارتجاع تلك الهبة، فرخص له أن يحتبس ذلك، ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخرصه تمرًا وحمله على

ذلك أخذه بعموم النهي عن بيع الثمر بالتمر، وتعقب بالتصريح باستثناء العرايا في حديث ابن عمر كما تقدم، وفي حديث غيره (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه:

قوله: ((بِخَرْصِهَا))، أي: بحرزها، قال الجوهرى: ((الخرص)) حرز ما على النخل من الرطب، تقول: كم خرص أرضك؟ قال النووي: روى بخرصها بكسر الخاء وفتحها، والفتح أشهر، ومعناه: بقدر ما فيها إذا صار تمرًا (٢).  
وقال كذلك:

يؤخذ من الحديث الرخصة في الرطب، وإلحاق العنب به قياسًا، وقال المحاملي وابن الصباغ: نصًا.

وقد أسلفنا آنفًا عن الماوردي البُسر أيضًا، وهل يتعدى إلى غيرهما من الثمار؟ فيه قولان للشافعي: أحدهما المنع. والثاني: نعم للحاجة كما جوز في العنب القياس.

يؤخذ منه أيضًا أن الرخصة عامة بجميع الناس الأغنياء والفقراء، حيث أطلق الرخصة من غير تقييد بأحد، وهو أصح قولي الشافعي.

والثاني: أنها تختص بالفقراء؛ لأنهم سبب الرخصة، كما ذكره الشافعي في الأم، لكن بغير إسناد (٣).

وقال العلامة آل بسام في حديث أبي هريرة:

(١) فتح الباري (٤/٤٥٧-٤٥٨).

(٢) الإعلام (٧/١٣٩).

(٣) الإعلام (٧/١٤٠-١٤١) بتصرف.

ذهب كثير من العلماء ومنهم الشافعية والحنابلة والظاهرية إلى أنه لا يجوز بيع العرايا إلا فيما دون خمسة أوسق (١)، لأن الأصل التحريم، وبيع العرايا رخصة، فيؤخذ بما يتحقق فيه الجواز ويلغي الشك الذي وقع في الحديث ((خمس أوسق، أو فيما دون خمسة أوسق))، وهو شك وقع لأحد رواة الحديث، وهو داود بن الحصين، فلذلك جوزنا ((دون خمسة أوسق))، لأنه متفق عليها، ومنعنا ((الخمس)) للشك فيها، والأصل التحريم للنهي عن المزابنة.

وذهب بعضهم ومنهم المالكية إلى الجواز في الخمس، عملاً برواية الشك، وبما روي عن سهل بن أبي حثمة ((أَنَّ الْعَرِيَّةَ ثَلَاثَةُ أَوْسُقٍ أَوْ أَرْبَعَةٌ أَوْ خَمْسَةٌ))، وهو رواية عن الإمام أحمد، نظر فيها إلى عموم الرخصة، فلا يضر الشك في الزيادة القليلة، واختارها شيخنا ((عبد الرحمن آل سعدي رحمه الله تعالى)) (٢).

وقال ابن الملقن: إذا زاد في صفقة على خمسة أوسق بطل في الجميع، لأنه بالزيادة صار مزابنة.

قال: وقال القاضي عياض: الحديث دال على اختصاصها بما يوسق ويكال، ويحتج به لأحد القولين لاختصاص ذلك بالتمر والزبيب، وما في معناه مما ييس ويدخر، وما أخذه الكيل (٣).



(١) الوسق: ستون صاعاً بنوياً.

(٢) تيسير العلام (٢/ ٣٤).

(٣) الإعلام (٧/ ١٤٨) بتصرف.

الحديث الثاني والستون بعد المائتين:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: ((مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ)).  
رواه البخاري (٢٢٠٤) البيوع، ومسلم (١٥٤٣) البيوع.  
ومسلم: ((وَمَنْ ابْتَعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ)).

رواها البخاري (٢٣٧٩) البيوع، ومسلم (١٥٤٣) (٨٠) البيوع.  
قال النووي رحمه الله: قوله ﷺ: ((مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ)).

قال أهل اللغة:

يقال أبرت النخل أبره أبرًا بالتخفيف كأكلته أكلاً، وأبرته بالتشديد أوبره تأبيرًا، كعلمته أعلمه تعلِيمًا، وهو أن يشق طلع النخلة ليُذَرَّ فيه شيء أولًا، ولو تأبرت بنفسها، أو تشققت فحكمها في البيع حكم المؤبرة بفعل الآدمي، هذا مذهبنا، وفي هذا الحديث جواز الإبر للنخل وغيره من الثمار، وقد أجمعوا على جوازه.

وقد اختلف العلماء في حكم بيع النخل المبيعة بعد التأبير وقبله، هل تدخل فيه الثمرة عند إطلاق بيع النخل من غير تعرض للثمرة بنفي ولا إثبات؟.

فقال مالك والشافعي والليث والأكثر: إن باع النخلة بعد التأبير فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المشتري، بأن يقول: اشتريت النخلة

بشمرتها هذه، وإن باعها قبل التأبير فثمرتها للمشتري، فإن شرطها للبائع نفسه جاز عند الشافعي والأكثرين. وقال مالك: لا يجوز شرطها للبائع. وقال أبو حنيفة: هو للبائع قبل التأبير وبعده عند الإطلاق. وقال ابن أبي ليلى: هي للمشتري قبل التأبير وبعده، فأما الشافعي والجمهور فأخذوا في المؤبرة بمنطوق الحديث، وفي غيرها بمفهومه، وهو دليل الخطاب، وهو حجة عندهم، وأما أبو حنيفة فأخذ بمنطوقه في المؤبرة وهو لا يقول بدليل الخطاب، فألحق غير المؤبرة بالمؤبرة، واعترضوا عليه بأن الظاهر يخالف المستتر في حكم التبعية في البيع، كما أن الجنين يتبع الأم في البيع، ولا يتبعها الولد المنفصل، وأما ابن أبي ليلى فقولُه باطل منابذ لصريح السنة، ولعله لم يبلغه الحديث، والله أعلم (١).

قوله: ((وَمَنْ ابْتِاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ)).

قال ابن الملقن ما ملخصه:

يؤخذ منه أن العبد إذا ملكه السيد مالا ملكه، وهو قول مالك، والشافعي في القديم، لإضافة المال إليه باللام، وهي ظاهرة في الملك، لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع، إلا أن يشترطه المشتري بظاهر الحديث.

وقال الشافعي في الجديد، وأبو حنيفة:

لا يملك العبد شيئا أصلاً قال الله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [النحل: ٧٥]، وكما لا يملك بالإرث، ولأنه مملوك فأشبهه البهيمة، وتأولا الحديث على أن يكون في يد العبد شيء من مال السيد، فأضيف ذلك المال إلى العبد للاختصاص والانتفاع



لا للملك، كما يقال: ((جل الدابة))، ((وسرج الفرس))، قالوا: فإذا باع السيد العبد فذلك المال للبائع، إلا أن يشترطه المبتاع، فيصح لأنه يكون باع شيئين العبد والمال الذي في يده بثمان واحد، وذلك جائز. قالوا: ويشترط الاحتراز من الربا (١).



الحديث الثالث والستون بعد المائتين:

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: ((مَنْ ابْتِئَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ)).

رواه البخاري (٢١٢٦) البيوع، ومسلم (١٥٢٦) البيوع.  
وفي لفظ: ((حَتَّى يَقْبِضَهُ)).

رواه مسلم (١٥٢٦) (٣٦) البيوع.

وعن ابن عباس مثله.

رواه مسلم (١٥٢٥) البيوع.

بَوَّبَ الإمام البخاري لحديث ابن عمر وحديث ابن عباس الذي أشار إليه الملقن: ((باب بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك)).

وقال الحافظ ما ملخصه: لم يذكر في حديثي الباب بيع ما ليس عندك، وكأنه لم يثبت على شرطه فاستنبطه من النهي عن البيع قبل القبض، ووجه الاستدلال منه بطريق الأولى، وحديث النهي عن بيع ما ليس عندك أخرجه أصحاب السنن من حديث حكيم ابن حزام بلفظ: ((قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني البيع ليس عندي أبيعه منه ثم ابتاعه له من السوق؟ فقال: لا تبع ما ليس عندك))، وأخرجه الترمذي مختصراً، ولفظه: ((نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي)) (١).

قال ابن المنذر: وبيع ما ليس عندي يحتمل معنيين أحدهما أن يقول: أبيعك عبداً أم داراً معينة، وهي غائبة، فيشبه بيع الغرر، لاحتمال أن تتلف أو لا يرضاها.

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٢٣٣) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه.

ثانيهما: أن يقول هذه الدار بكذا على أن أشتريها لك من صاحبها، أو على أن يسلمها لك صاحبها. أ.هـ وقصة حكيم موافقة للاحتمال الثاني (١).

قوله ﷺ في حديث ابن عمر: ((مَنْ ابْتِئَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ)).

الطعام أصله في اللغة ما يؤكل، وربما خُصَّ بالبرِّ. قال ابن الملقن رحمه الله: هو نصٌّ في منع بيع الطعام قبل قبضه بأن يشتريه من رجل ولم يقبضه، ويبيعه لآخر، وخالف فيه عثمان البتي فقال يجوز في كل مبيع.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز في كل شيء إلا العقار وما لا ينقل، لتعذر الاستيفاء فيه.

وقال مالك: لا يجوز في الطعام، ويجوز فيما عداه، وحمل الطعام على عمومه ربوياً كان أو غير ربوي.

وقال الشافعي: لا يصح مطلقاً طعاماً كان أو عقاراً أو منقولاً أو نقدًا أو غير ذلك، ووافقه ابن حبيب وسحنون.

وحجة الشافعي الأحاديث الصحيحة فيه، وقول ابن عباس السالف ((وأحسب كل شيء مثله))، وصح أنه عليه الصلاة والسلام ((نَهَى عَنْ رِبْحٍ مَا لَمْ يُضْمَنْ)) (٢)، وهو عام في الطعام وغيره، وخص الطعام في هذا الحديث لكثرة وقوع البيع فيه عندهم، ولعموم الحاجة

(١) فتح الباري (٤/٤٠٩).

(٢) حسن صحيح: أخرجه الترمذي (١٢٣٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

إليه. وفي صحيح ابن حبان أن حكيم بن حزام قال: يا رسول الله إني رجل أشتري المتاع، فما الذي يحل لي منها وما يحرم عليّ؟ فقال: ((يَا ابْنَ أَخِي إِذَا ابْتَعْتَ بَيْعًا فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ)).

وفي صحيح الحاكم من حديث ابن عمر: ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَنْ تُبَاعَ السِّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ حَتَّى يَحْوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ)) (١).

وقال الحافظ: والاستيفاء إنما يكون في مكيل أو موزون، وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مرفوعاً ((مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ)) (٢)، ورواه أبو داود والنسائي بلفظ: ((نَهَى أَنْ يَبِيعَ أَحَدٌ طَعَامًا اشْتَرَاهُ بِكَيْلٍ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ)) (٣)، والدارقطني من حديث جابر: ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الصَّاعَانِ صَاعُ الْبَائِعِ وَصَاعُ الْمُشْتَرِي)) (٤)، ونحوه للبزار من حديث أبي هريرة بإسناد حسن، وفي ذلك دلالة على اشتراط القبض في المكيل بالكيل، وفي الموزون بالوزن، فمن اشترى شيئاً مكيلاً أو موازنة فقبضه جزافاً فقبضه باطل، وكذا لو اشترى مكيلاً فقبضه موازنة وبالعكس،

(١) الإعلام (١٦٧/٧ - ١٧٠)، وأخرجه أبو داود (٣٤٩٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وقال الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود، حسن لغيره.  
(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٤٦/٢) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٤٩٥) والنسائي (٤٦٠٦) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٤) حسن: أخرجه ابن ماجه (٢٢٢٨) من حديث جابر رضي الله وحسنه

الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١٨١٢).

ومن اشترى مكايلة وقبضه ثم باعه لغيره، لم يجز تسليمه بالكيل الأول حتى يكيله على من اشتراه ثانيًا، وبذلك كله قال الجمهور (١)  
وقال الحافظ أيضًا: وفي صفة القبض عن الشافعي تفصيلٌ: فما يتناول باليد كالدرهم والدنانير والثوب فقبضه بالتناول، وما لا ينقل كالعقار والثمر على الشجر فقبضه بالتخلية، وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان لا اختصاص للبائع به، وفيه قول أنه يكفي فيه التخلية (٢).

وقال أيضًا: اختيار البخاري أن استيفاء المبيع المنقول من البائع وتبقيته في منزل البائع لا يكون قبضًا شرعيًا، حتى ينقله المشتري إلى مكان لا اختصاص للبائع به كما تقدم نقله عن الشافعي، وهذا هو النكتة في تعقيب المصنف له بالترجمة الآتية.  
(باب من رأى إذا اشترى طعامًا جزافًا أن لا يبيعه حتى يؤييه إلى رحله، والأدب في ذلك) (٣).



(١) فتح الباري (٤/ ٤١١).

(٢) فتح الباري (٤/ ٤١٠).

(٣) فتح الباري (٤/ ٤١١).

الحديث الرابع والستون بعد المائتين:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح: ((إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ. فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ؟ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السَّفْنُ، وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ، فَقَالَ: لَا هُوَ حَرَامٌ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عِنْدَ ذَلِكَ قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمَلُوهَ (١)، ثُمَّ بَاعُوه فَأَكَلُوهَا)). قال: ((جَمَلُوهُ)) أذابوه.

رواه البخاري (٢٢٣٦) البيهقي، ومسلم (١٥٨١) المساقاة.

قال العلامة عبد الله آل بسام:

جاءت هذه الشريعة الإسلامية السامية بكل ما فيه صلاح للبشر، وحذرت من كل ما فيه مضرّة تعود على العقول والأبدان والأديان.

فأباح الطيبات - وهي أغلب ما خلق الله في الأرض لنا - وحرمت الخبائث.

ومن تلك الخبائث المحرمة هذه الأشياء الأربعة المعدودة في هذا الحديث، فكل واحد منها يشار به إلى نوع من المضار.

فالخمر - وهي كل ما أسكر وخامر العقل - هي أم الخبائث التي بها تزول عن الإنسان نعمة العقل التي كرمه الله بها، ويأتي في حال

(١) قوله: ((جَمَلُوهُ)) أي أذابوه.

سكره ولهوه بأنواع المنكرات والعظائم، وإشاعة العداوة والبغضاء بين المسلمين، والصد عن الخير وعن ذكر الله.

ثم ذكر الميتة التي لم تمت غالباً إلا بعد أن تسممت بالميكروبات والأمراض، أو احتقن دمها في لحمها فأفسده، فأكلها مضرّة كبيرة على البدن وهدم للصحة، ومع هذا فهي جيفة خبيثة تنتن نجسة، تعافها النفوس، ولو أكلت مع كراهتها والتقزز منها لصارت مرضاً على مرض، وبلاءً مع بلاء.

ثم ذكر أخطأ الحيوانات، وأكرهها وأبشعها، وهو الخنزير، الذي يحتوي على أمراض وميكروبات لا تكاد النار تقتلها وتزيلها، فضرره عظيم، ومفاسده متعددة، ومع هذا فهو قدر نجس.

ثم ذكر ما فيه الضرر الأكبر والمفسدة العظمى، وهي الأصنام التي هي ضلال البشرية، وفتنتهم، وهي التي حورب بها الله تعالى، وأشركت في عبادته وحقه على خلقه، فهي مصدر الضلال، ومحط الفتنة. وما أرسلت الرسل وأنزلت الكتب إلا لمحاربتها، وإنقاذ الناس من شرها.

فكم فتن بها من خلائق، وكم ضل بها من أمم، وكم استوجبت النار بها.

فهذه الخبائث عناوين الفساد والمضار، التي تعود على العقل والبدن والأديان، فهذه أمثلة لا جتناب كل خبيث، وصيانة لما يفسد العقول والأبدان والأديان، فاجتنابها وقاية من أنواع الفساد (١).

قال ابن الملتن - رحمه الله - ما ملخصه:

(١) تيسير العلام (٢/ ٤٢-٤٣).

الحديث دال على تحريم بيع الخمر، وهو إجماع نقله ابن المنذر وغيره، وذلك إما لنجاستها كما سيأتي، وإما أنه ليس فيها منفعة مباحة مقصودة، أو للمبالغة في التنفير منها.

وفيه دلالة على تحريم شربها، وهو إجماع أيضاً، وقد لعن عليه السلام عشرة بسببها، وقال: ((مَنْ شَرِبَهَا لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا)) (١)، ((مَنْ شَرِبَهَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ)) (٢).

((وَمَنْ شَرِبَهَا فِي الدُّنْيَا وَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا سَقَاهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ طِينَةِ الْحَبَالِ)) (٣)، وهي صديد أهل النار وعصارتهم. الحديث دال أيضاً على تحريم بيع الميتة، وهو إجماع أيضاً كما نقله ابن المنذر وغيره، وأخذ من تحريم بيعها نجاستها، وكذا أخذ من تحريم بيع الخمر والخنزير نجاستهما، وعدوا العلة فيها بالنجاسة إلى تحريم بيع كل نجس، فإن الانتفاع بها لم يعدم.

أما الميتة فإنه ينتفع بها في إطعام الجوارح، وأكل المضطرين إذا أشرفوا على الهلاك. وأما الخمر فينتفع بها وجوباً في الغاص بلقمة إذا لم يجد غيرها، وغير ذلك.

وقد نقل ابن المنذر الإجماع على نجاسة الخنزير، لكن مذهب مالك طهارته وحكى الماوردي عن داود طهارة شحمه، لأن الله تعالى إنما حرم لحمه اقتصاراً على النص، وهو عجيب فإن الشحم مع اللحم.

جميع أجزاء الميتة يحرم بيعها كما قررناه حتى قرننها وعظمها. قال القرطبي: ويستثنى عندنا ما لا تحله الحياة، كالشعر والصوف والوبر،

(١) صحيح أخرجه ابن ماجه (٣٣٧٧)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في حيح الجامع (٦٣١٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٠٣) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٠٢) من حديث جابر رضي الله عنه.



فهو ظاهر منها، وهو قول أبي حنيفة أيضًا، وزاد أبو حنيفة وابن وهب من المالكية: عظم الفيل وغيره والسن والقرن والظلف فلا تنجس بالموت لأن الحياة لا تحلها.

قال: والجمهور على خلافها في العظم وما ذكر معه؛ فإنها تحلها الحياة، وهو الصحيح، فإن العظم والسن يألّم، وتحس به الحرارة والبرودة، بخلاف الشعر وهو معلوم بالضرورة.

وأما جلد الميتة فلا تباع قبل الدباغ، ولا ينتفع به لأنه كلحم الميتة، نعم يجوز استعماله في اليابسات، وانفرد أبو حنيفة بجواز بيعه، وهو مذهب جماعة من أهل العلم، فلا يجوز بيعها ولا الصلاة عليها، ولا بها، ولا ينتفع بها إلا في اليابسات دون المائعات، إلا في الماء وحده. وذهب الجمهور سلفًا وخلفًا إلى طهارتها طهارة مطلقة، وإليه ذهب الشافعي ومالك في رواية ابن وهب.

قال القرطبي: وهو الصحيح لقوله ﷺ: ((أَيْبَا إِهَابٍ دُبْغٌ فَقَدْ طَهَّرَ)) (١).

وقوله: ((دِبَاغُ الْأَدِيمِ زَكَاةٌ)).

الحديث دال أيضًا على تحريم بيع الأصنام، والعلة فيه كونها ليس فيها منفعة مباحة، وقد يكون منع بيعها مبالغة في التنفير عنها. فرع: الصور التي على الأباريق والأسرة ونحوها بما المقصود غيرها لا يفسد البيع، لأنها تبع، نعم يكره اتخاذها ويلزم تغييرها. قاله القاضي عياض.

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٧٢٨) والنسائي (٤٢٤١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٧١١).

فرع: الصليب الذي يظهر فيه إلحاقه بالأصنام.  
 ((فقيل: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ؟))

الصحيح من مذهب الشافعي جواز الانتفاع بشحوم الميتة في طلي السفن والاستصباح بها وغير ذلك مما لم تؤكل، أو تستعمل في بدن آدمي، وبه قال عطاء وابن جرير، وقال الجمهور كما حكاه النووي في ((شرح مسلم)) عنهم: لا يجوز الانتفاع به في شيء أصلاً لعموم النهي عن الانتفاع بالميتة، إلا ما خص بدليل، وهو الانتفاع بجلدها المدبوغ. واعلم أنه قد استدل بقوله عليه الصلاة والسلام: ((لَا هُوَ حَرَامٌ)) على منع طلي السفن، ودهن الجلود، والاستصباح بها، وفيه نظر، لأن الضمير في هو يعود على البيع لا على الانتفاع: ((لَا تَبِيعُوا الشُّحُومَ فَإِنَّ بَيْعَهَا حَرَامٌ)) فكأنه عليه الصلاة والسلام أعاد تحريم البيع بعد ما بين القائل له أن فيه منفعة إهداراً لتلك المنافع التي ذكرت، وبهذا يقوى مذهب الشافعي في جواز الانتفاع بها (١).

وقال ابن دقيق العيد: وأما قولهم: ((أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ؟ إِنْ خ)) فقد استدل به على منع الاستصباح بها وإطلاء السفن، بقوله الطَّلَا لما سئل عن ذلك قال: ((لَا هُوَ حَرَامٌ)).

وفي هذا الاستدلال إجمال؛ لأن لفظ الحديث ليس فيه تصريح، فإنه يحتمل أن النبي ﷺ لما ذكر تحريم بيع الميتة قالوا له: ((أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ؟)) إِنْ خ قصداً منهم لأن هذه المنافع تقتضي جواز البيع، فقال النبي ﷺ: ((لَا هُوَ حَرَامٌ)) ويعود الضمير في قوله

((هو)) على البيع. كأنه أعاد تحريم البيع بعد ما بين له أن فيه منفعة، إهداراً لتلك المصالح والمنافع التي ذكرت.

وقوله عليه السلام: ((قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنْخ)) تنبيه على تعليل تحريم بيع هذه الأشياء، فإن العلة تحريمها، فإنه وَجَّه اللوم على اليهود في تحريم أكل الثمن بتحريم أكل الشحوم، استدلال المالكية بذلك على تحريم الذرائع، من حيث إن اليهود توجه عليهم اللوم بتحريم أكل الثمن من جهة تحريم أكل الأصل، وأكل ليس هو أكل الأصل بعينه، لكنه لما كان تسبباً إلى أكل الأصل بطريق المعنى استحقوا اللوم به (١).

وقال الصنعاني: قوله ((فإن العلة تحريمها)) لا النجاسة ولا عدم الانتفاع، إلا أن الانتفاع يعلل بأحد الأمرين. إلا أنه استدلال الخطابي على جواز الانتفاع بإجماعهم على أن من ماتت له دابة ساغ له إطعامها لكلاب الصيد، فكذلك يجوز دهن السفينة بشحم الميتة ولا فرق، فعلى قوله يتعين عود الضمير إلى البيع، وهو الذي أجازته الشافعي، وأجاز هو وأصحابه الانتفاع بشحوم الميتة في طلاء السفن والاستصباح بها وغير ذلك، مما ليس بأكل، ولا في بدن آدمي، وبهذا قال عطاء ابن أبي رباح وابن جرير الطبري.

وقال الجمهور: لا يجوز الانتفاع به في شيء أصلاً، لعموم النهي عن الانتفاع بالميتة إلا ما خص، وهو الجلد المدبوغ (٢).



(١) أحكام الأحكام (٤/ ٨٤-٨٥).

(٢) العدة (٤/ ٨٥).

## باب السَّلَم

الحديث الخامس والستون بعد المائتين:

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّتَيْنِ وَالثَّلَاثِ. فَقَالَ: ((مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ)).

رواه البخاري (٢٢٣٩) البيوع، ومسلم (١٦٠٤) المساقاة.

قوله: ((باب السَّلَم)).

قال الحافظ: السلم السلف وزناً ومعنى، وذكر الماوردي أن السلف لغة أهل العراق، والسلم لغة أهل الحجاز. وقيل: السلف تقديم رأس المال، والسلم تسليمه في المجلس، فالسلف أعم، والسلم شرعاً: بيع موصوف في الذمة، ومن قيده بلفظ السلم زاده في الحد، ومن زاد فيه ببدل يعطى عاجلاً فيه نظر؛ لأنه ليس داخلاً في حقيقته.

واتفق العلماء على مشروعيته، إلا ما حكى عن ابن المسيب، واختلفوا في بعض شروطه، واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع، وعلى تسليم رأس المال في المجلس، واختلفوا هل هو عقد غرر جَوِّز للحاجة أم لا (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه: السلم والسلف بمعنى، سُمي سلماً لتسليم رأس المال في المجلس، وسلفاً لتقديمه.

وفي غريب الحديث للخطابي أن في حديث ابن عمر أنه كان يكره أن يقال السلم بمعنى السلف، وكان يقول: الإسلام لله ضنّ بالاسم الذي هو موضوع للطاعة أن يمتهن في غيرها، وصيانة أن يستدل فيما سواها.

وفي حد السلم عبارات لأصحابنا أحسنها: أنه بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى آجلاً بلفظ السلم، فإن أورد بلفظ البيع انعقد بيعاً على الأصح لا سَلَمًا (١).

قال العلامة عبد الله آل بسام:

يشترط في السلم ما يشترط في البيع، لأنه أحد أنواعه. فلا بد أن يكون العقد من جائز التصرف، مالك للمعقود عليه، أو مأذون له فيه، ولا بد فيه من الرضا، وأن يكون المسلم فيه مما يصح بيعه، ولا بد فيه من القدرة عليه وقت حلوله، وأن يكون الثمن والمثمن معلومين.

ويزيد السلم على هذه الشروط شروطاً ترجع إلى زيادة ضبطه وتحريره، لئلا تنفضي المعاملة إلى الشجار والمخاصمة، ونأخذ أهم هذه الشروط من الحديث الذي معنا.

- ١- أن يبين قدر المسلم فيه بمكياله أو ميزانه الشرعيين، إن كان كيلاً أو موزوناً، أو بذرعه إن كان مما يذرع، أو بعده إن كان مما يعد، ولا يختلف المعدود بالكبر أو بالصغر أو غيرهما اختلافاً ظاهراً.
- ٢- أن يكون مؤجلاً، ولا بد من الأجل أن يكون معلوماً، فلا يصح حالاً، ولا إلى أجل مجهول.

٣- أن يقبض الثمن بمجلس العقد، وهذا مأخوذ من قوله: ((فليسلف))، لأن السلف هو البيع الذي عجل ثمنه وأجل ثمثله.

٤- أن يسلم في الذمة لا في الأعيان، وهذا هو الذي سوغ العقد، وإن كان وفاؤه من شيء غير موجود عند البائع، وإنما يستوفي من ثمار أو زرع لم توجد وقت العقد.

وبهذا تبين أن السلم لم يتناوله النهي في قوله: ((ولا تبع ما ليس عندك))، وأن العقد عليه على وفق القياس، هذه أهم شروطه المعتمدة<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الملقن: لا بد من العلم بالأجل كما دل عليه الحديث، فلا يجوز تأقيته بالحصاد والجذاذ وقدوم الحاج، وبه قال الشافعي خلافاً لمالك، وإحدى الروايتين عن أحمد، وجوز ابن خزيمة تأقيته بالميسرة لحديث مختلف فيه.

- يصح السلم في الحيوان خلافاً لأبي حنيفة، وقد يستدل له بقوله: ((مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ)) على الصحة، لكن المراد به هنا التمر، لقوله في رواية أخرى ((مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ)) إلى آخره (٢).

وقال الحافظ: وأجمعوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره، وكأنه لم يذكر في الحديث لأنهم كانوا يعملون به، وإنما تعرض لذكر ما كانوا يهملونه (٣).



(١) تيسير العلام (٢/٤٧-٤٨).

(٢) الإعلام (٧/٢٢١-٢٢٢).

(٣) فتح الباري (٤/٥٠٢).

## باب الشروط في البيع

الحديث السادس والستون بعد المائتين:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: جَاءَنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّةٍ فَأَعِينَنِي.  
فَقُلْتُ: إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ.  
فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم، فأبوا عليها.

فجاءت من عندهم ورسول الله ﷺ جالس.

فقالت: إني عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون لهم الولاء.  
فأخبرت عائشة النبي ﷺ فقال: ((خُذِيهَا وَاشْتَرِي لَهَا الْوَلَاءَ،  
فَإِنَّهَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ)).

ففعلت عائشة، ثم قام النبي ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ،  
ثُمَّ قَالَ: ((أَمَّا بَعْدُ: فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ،  
مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ  
اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّهَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ)).

رواه البخاري (٢١٦٨) البيهقي، ومسلم (١٥٠٤) العتق.

قال الإمام النووي ما ملخصه:

هو حديث عظيم كثير الأحكام والقواعد، وفيه مواضع تشعبت

فيه المذاهب.

أحدها: أنها كانت مكاتبة، وباعها الموالي، واشترتها عائشة، وأقر

النبي ﷺ بيعها، فاحتج به طائفة من العلماء في أنه يجوز بيع المكاتب، ومن  
جوز عطاء والنخعي وأحمد ومالك في رواية عنه، وقال ابن مسعود

وربيعة وأبو حنيفة والشافعي وبعض المالكية ومالك في رواية عنه: لا يجوز بيعه. وقال بعض العلماء: يجوز بيعه للعتق لا للاستخدام، وأجاب من أبطل بيعه عن حديث بريرة بأنها عجزت نفسها، وفسخوا الكتابة، والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله ﷺ: ((أَشْتَرِيهَا وَأَعْتِقُهَا وَأَشْتَرِي لَهَا لَهَا))، وهذا مشكل من حيث إنها اشترتها وشرطت لهم الولاء، وهذا الشرط يفسد البيع، ومن حيث إنها خدعت البائعين وشرطت لهم ما لا يصح، ولا يحصل لهم، وكيف أذن لعائشة في هذا، ولهذا الإشكال أنكر بعض العلماء هذا الحديث بجملته، وهذا منقول عن يحيى بن أكثم، واستدل بسقوط هذه اللفظة في كثير من الروايات، وقال جماهير العلماء: هذه اللفظة صحيحة، واختلفوا في تأويلها، فقال بعضهم: قوله: ((وَأَشْتَرِي لَهَا لَهَا))، أي: عليهم، كما قال تعالى: ﴿لَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ [الرعد: ٢٥]، بمعنى عليهم، وقال تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]؛ أي: فعلها، وهذا منقول عن الشافعي والمزني. وقيل: المراد الزجر والتوبيخ لهم، لأنه ﷺ كان بين لهم حكم الولاء، وأن هذا الشرط لا يحل، فلما ألحوا في اشتراطه ومخالفة الأمر قال لعائشة هذا بمعنى لا تبالي، سواء شرطته أم لا، فإنه شرط باطل مردود.

قوله ﷺ: ((إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعتَقَ))، وقد أجمع المسلمون على ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه، وأنه يرث به، وأما العتيق فلا يرث سيده عند الجماهير، وفي هذا الحديث دليل على أنه لا ولاء لمن أسلم على يديه، ولا للمتقط اللقيط، ولا لمن حالف إنساناً على المناصرة، وبهذا كله قال مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد



وجماهير العلماء، قالوا: وإذا لم يكن لأحدٍ من هؤلاء المذكورين وارث فماله لبيت المال.

الموضع الرابع: أن النبي ﷺ خَيَّرَ بَرِيرَةَ فِي فسخ نكاحها، وأجمعت الأمة إذا عتقت كلها تحت زوجها وهو عبد كان لها الخيار في فسخ النكاح، فإن كان حراً فلا خيار لها عند مالك والشافعي والجمهور.

الموضع الخامس: قوله ﷺ: ((كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ)) صريح في إبطال كل شرط ليس له أصل في كتاب الله تعالى، ومعنى قوله ﷺ: ((وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ)) أنه لو شرطه مائة مرة توكيداً فهو باطل.

قال العلماء: الشرط في البيع ونحوه أقسام، أحدها: شرط يقتضيه إطلاق العقد بأن شرط تسليمه إلى المشتري، أو بقية الثمرة على الشجر إلى أوان الجذاذ، أو الرد بالعيب.

الثاني: شرط فيه مصلحة وتدعو إليه الحاجة، كاشتراط الرهن، والضمين، والخيار، وتأجيل الثمن، ونحو ذلك، وهذان القسمان جائزان، ولا يؤثران في صحة العقد بلا خلاف. الثالث: اشتراط العتق في العبد المبيع أو الأمة، وهذا جائز أيضاً عند الجمهور، لحديث عائشة، وترغيباً في العتق وسرايته.

الرابع: ما سوى ذلك من الشروط، كشرط استثناء منفعة، وشرط أن يبيعه شيئاً آخر، أو يكره داره، أو نحو ذلك، فهذا شرط باطل مبطل للعقد، هكذا قال الجمهور وقال أحمد: لا يبطله شرط واحد، وإنما يبطله شرطان، والله أعلم.

الموضع السادس: قوله ﷺ في اللحم الذي تصدق به على بريرة: ((هو لها صدقة ولنا هدية)) (١)، دليل على أنه إذا تغيرت الصفة، تغير حكمها. (٢)

وقال ابن دقيق العيد: قوله ﷺ: ((مَا بَالُ رَجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ))، يحتمل أن يريد بكتاب الله حكم الله، أو يراد بذلك نفى كونها في كتاب الله بواسطة أو بغير واسطة، فإن الشريعة كلها في كتاب الله، إما بغير واسطة كالمنصوصات في القرآن من الأحكام، وإما بواسطة قوله تعالى: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧] و﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩].

وقوله ﷺ: ((قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ))، أي: بالاتباع من الشروط المخالفة لحكم الشرع، و((وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ))، أي: باتباع حدوده، وفي هذا اللفظ دليل على جواز السجع غير المتكلف (٢).



- 
- (١) أخرجه البخاري (٢٤٣٩، ٢٤٣٨، ١٤٢٢)، ومسلم (١٥٠٤) من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.
- (٢) شرح النووي (١٠/١٩٦-٢٠٣).
- (٢) إحكام الأحكام (٤/١٠١).

الحديث السابع والستون بعد المائتين:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ فَأَعْيَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّهُ، قَالَ: فَلَحَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَا لِي، وَضَرَبَهُ فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ قَطُّ. فَقَالَ: ((بَعْنِيهِ بِأَوْقِيَّةٍ))، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: ((بَعْنِيهِ))، فَبَعْنَتْهُ بِأَوْقِيَّةٍ، وَاسْتَنْشَيْتُ مُحْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي.

فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ فَتَقَدَّنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَرْسَلْتُ فِي أَثَرِي فَقَالَ: ((أَتَرَانِي مَا كَسْنُكَ لِأَخْذِ جَمَلِكَ؟ خَذْ جَمَلَكَ وَدَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ)).  
رواه البخاري (٢٧١٨) الشرط، ومسلم (٧١٥) (١٠٩)

المساقاة.

قال ابن الملقن ما ملخصه:

هذا حديث عظيم مشتمل على فوائد جمة، والكلام عليه من

وجوه:

الأول: معنى ((أَعْيَا))، أي: كَلَّ.

قوله: ((فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّهُ))، أي: يطلقه متجرداً منه، لا أن يجعله

سائبة لا يركبه أحدٌ كما كانت الجاهلية تفعله.

الثالث: وقع هنا أنه باعه ((بِأَوْقِيَّةٍ))، وفي رواية ((بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ))،

قال عطاء: وهو سواء على حساب الدينار عشرة دراهم، وفي الصحيح أيضاً

بأوقية ذهب، وجمع الداودي بين هذه الروايات فقال: ليس لأوقية الذهب

وزن معلوم وأوقية الفضة أربعون درهماً قال: وسبب الاختلاف أنهم رَوَوْهُ

بالمعنى، فالمراد أوقية ذهب كما سبق، ويحمل عليها من قال ((أوقية))

وأطلق، ومن قال: ((خمس أواق)) فالمراد خمس أواقٍ من الفضة، وهي بقدر قيمة أوقية من ذهب في ذلك الوقت.

الرابع: هذا الشراء منه كان بطريق تابوك كما قدمناه عن رواية البخاري.

الخامس: ((وَاسْتَنْتَيْتُ حُمْلَانَهُ))، أي: الحمل عليه.

السادس: قوله عليه الصلاة والسلام: ((أَتَرَانِي مَا كَسْتُكَ)) قال أهل اللغة: الماكسة المكاملة في النقص من الثمن.

السابع: استدل بهذا الحديث الإمام أحمد ومن وافقه على جواز بيع الدابة، ويشترط البائع لنفسه ركوبها، وبه قال ابن شبرمة وجماعة، وجوزه مالك إذا كانت مسافة الركوب قريبة، وحمل الحديث على هذا. ومذهبنا ومذهب أبي حنيفة أنه لا يجوز ذلك مطلقاً سواءً، قَلَّتِ المسافة أو كثرت، ولا ينعقد احتجاجاً بالنهي عن بيع وشرط (١).

قال العلامة عبد الله آل بسام:

اختلف العلماء: هل يجوز للبائع أن يشترط نفعاً معلوماً في المبيع، كسكنى الدار المبيعة شهراً، وهل يجوز أيضاً للمشتري أن يشترط عل البائع نفعه المعلوم في المبيع، كأن يشترط عليه حمل ما اشتراه إلى موضع معين، أو خياطة الثوب المبيع ونحو ذلك؟ فذهب الأئمة الثلاثة، أبو حنيفة ومالك والشافعي إلى عدم صحة العقد والشرط، إلا أن مالكا أجاز شرط الحمل على الدابة إلى المكان القريب.

وذهب الإمام أحمد إلى جواز شرط واحد فقط، ووافقه على رأيه إسحاق وابن المنذر والأوزاعي، وإن جمع في العقدين شرطين بطل البيع.

وعن الإمام أحمد رواية أخرى: أن البيع صحيح مع الشروط العائدة للبائع من منافع معلومة في المبيع، أو عائدة للمشتري من منافع معلومة في المبيع من البائع، واختار هذه الرواية شيخ الإسلام والمسلمين أبو العباس ((ابن تيمية)) وتلميذه شمس الدين ((ابن القيم)). ونصرها وأيدها شيخنا العلامة المحقق ((عبد الرحمن بن ناصر آل سعد)) رحمه الله جميعاً والمسلمين وهذا ما أعتقد صحته. أدلة المذاهب السابقة:

استدل الأئمة الثلاثة على ما ذهبوا إليه بما رواه الخمسة عن جابر أن النبي ﷺ ((نَهَى عَنِ الثُّبَاتِ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ)) (١)، وبما رواه الترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ قال: ((لَا يَحِلُّ شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ)) (٢)، وقد روى أبو حنيفة أن النبي ﷺ: ((نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ))، وفسروا الشرطين في البيع والشرط بمثل هذه الشروط التي يشترطها البائع أو المشتري على الآخر مما فيه مصلحة المبيع للبائع، كسكنى الدار المبيع، أو حمل الدابة ونحو ذلك.

وأجابوا عن حديث جابر الذي معنا بأن المبايعة ليست حقيقية، وإنما أراد ﷺ أن ينفع جابراً بالهبة، فاتخذ بيع الجمل ذريعة إلى ذلك، ودليل ذلك قوله ((أَتَرَانِي مَا كَسْنُكَ لَا أَخُذُ بِجَمَلِكَ))؟ وأجاب بعضهم إلى أن اختلاف الرواة في ألفاظ حديث جابر مما يمنع الاحتجاج به على هذا المطلب، فإن بعض ألفاظه: ((بِعْتُهُ وَاشْتَرَطْتُ خُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي))، وفي

(١) أخرجه مسلم (١٥٣٦)، وأبو داود (٣٤٠٥)، والترمذي (١٢٩٠)، والنسائي (٣٨٨٠)، وابن ماجه (٢١٠٤).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥٠٤)، والترمذي (١٢٣٤)، والنسائي (٤٦١١) وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٧٦٤٤).

لفظ: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعَارَهُ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ))، وفي لفظ قال: ((بعت النبي ﷺ جملاً، فأفقرني ظهره إلى المدينة)) (١)، والإفقار: إعاره الظهر.

أما أدلة الذين يرون جواز اشتراط البائع المنافع المعلومة في البيع، أو اشتراط المشتري على البائع المنافع العائدة على المبيع فكثيرة. منها قوله عليه الصلاة والسلام: ((الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا)) (٢)، وهذه ليست مما يحل حراماً ولا مما يحرم حلالاً.

ومنها أنه ﷺ: ((نَهَى عَنِ الثَّنْيَا إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ)) (٣)، وهذه شروط واستثناءات معلومة، فتكون غير داخلية في النهي.

ومنها حديث جابر الذي معنا إذ شرط على النبي ﷺ ظهر جملة إلى المدينة، وليس في هذه الشروط شيء من المحاذير، كالربا، والغرر، والضرر، والظلم، فكيف تكون محرمة؟ والأصل في المعاملات الإباحة والسعة، وكما أنه لا مفسدة فيها، فليست أيضاً وسيلة إلى المفسدة.

وأجابوا عن أدلة المفسدين للعقد مع الشرط بأن حديث: ((نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الثَّنْيَا إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ)) مفهومه دليل من أدلتنا، فهو رد عليكم، وأما حديث نهى عن بيع وشرط فلم يصح، وإنما الوارد: ((لَا يَحِلُّ شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ)) (٤).

(١) حسن الإسناد: أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (١/ ١٣٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/ ٥٧)، والدارقطني (٣/ ٢٧)، والطبراني في الكبير (٤/ ٢٧٥) وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (٢٩١٥).

(٣) صحيح: تقدم.

(٤) تيسير العلام (٢/ ٥٨-٦٠).

وقال ابن دقيق العيد: وفي الحديث علم من أعلام النبوة، ومعجزة من معجزات الرسول ﷺ (١).

وقال السهيلي: في الحكمة في اشترائه الجمل، وإعطائه ثمنه لطيفة جداً، لأنه كان يمكنه أن يعطيه ذلك العطاء دون مساومة الجمل، ولا شراء ولا شرط توصيل، وذلك أنه سأله: هل تزوجت؟ فذكر له مقتل أبيه، وما خلف من البنات، وقد كان الرسول ﷺ أخبر جابرًا أن الله تعالى قد أحيا أباه، ورد عليه روحه، وقال: ما تشتهي فأزيدك فأكد الرسول ﷺ هذا الخبر بما يشبهه فاشترى منه الجمل، وهو مطيته، كما اشترى الله تعالى من المؤمنين والشهداء أنفسهم بثمن هو الجنة، ونفس الإنسان مطيته، كما قال عمر بن عبدالعزيز: ((إن نفسي مطيتي))، ثم زادهم زيادة فقال: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٧٥]، ثم رد عليهم أنفسهم التي اشترت منهم فقال: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ [آل عمران: ٧٦]، فأشار باشتراء الجمل من جابر وإعطائه الثمن وزيادة، ثم رد الجمل المشتري عليه، أشار بذلك كله إلى تأكيد الخبر الذي أخبر به عن فعل الله تعالى بأبيه فشاكل الفعل مع الخبر كما تراه، وحاشا لأفعاله - عليه الصلاة والسلام - أن تخلو من حكمة، بل كلها ناظرة إلى القرآن العظيم ومنتزعة منه (٢).



(١) إحكام الأحكام (٤/ ١٠٢).

(٢) الروض الأنف (٣/ ٢٥٥).

الحديث الثامن والستون بعد المائتين:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبْنَعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبْعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفِيَءَ مَا فِي إِنْثَاهَا.

رواه البخاري (٢١٤٠) البيوع، ومسلم (١٤١٣) (٥٢) النكاح.  
قوله ﷺ: ((وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ)).

تقدم الكلام عن بيع الحاضر للباد، والنجش، وبيع الرجل على بيع أخيه.

قال ابن الملتن ما ملخصه: الخطبة هنا بكسر الخاء، بخلاف خطبة العقد والعيد ونحوهما، فإنهما بالضم.

والخطبة على الخطبة حرام إذا صرح بإجابهته بالإجماع، لما فيه من إيغار الصدور، فإن لم يجب ولم يرد لم يحرم على الأظهر من قولي الشافعي، إذ ليس فيه إبطال شيء مقرر بينهما، فلو أذن الخاطب ارتفع التحريم؛ لقوله عليه الصلاة والسلام ((إِلَّا بِإِذْنِهِ)) متفق عليه من حديث ابن عمر، فلو خالف وخطب وتزوجها عصي، وصح العقد عند الشافعي وجمهور العلماء؛ لأن المحرم الخطبة لا العقد، لأنه إنما حرم لأجل إيغار الصدور، وذلك لا يعود على أركان العقد بالاختلال، ومثل هذا لا يقتضي فساد العقد.

وتمسك الخطابي بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام: ((وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ)) وقال: ولا يحرم إذا كان كافراً، وهو قول الأوزاعي أيضاً. ووجه عند الشافعية.



وقال الجمهور: لا فرق والتقييد بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١] و﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

ويقتضي هذا الحديث وغيره أنه لا فرق بين الخاطب الفاسق وغيره، وخالف ابن القاسم المالكي فقال: تجوز الخطبة على الخطبة (١). وقال ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن (٣/ ٢٥): وذكر الطبري أن بعضهم قال: نهيه أن يخطب الرجل على خطبة أخيه منسوخ بخطبته ﷺ لأسامة فاطمة بنت قيس.

قال ابن قيم الجوزية: يعني بعد أن خطبها معاوية وأبوجهم، قال: وهذا غلط فإن فاطمة لم تركز إلى واحد منهما، وإنما جاءت مستشارة للنبي ﷺ، فأشار عليها بما هو الأصلح لها، والأرضى لله ولرسوله، ولم يخطبها لنفسه، ومورد النهي إنما هو خطبة الرجل لنفسه على خطبة أخيه، فأما إشارته على المرأة إذا استشارته بالكفاءة الصالح فأين ذلك من الخطبة على خطبة أخيه، فقد تبين غلط القائل والحمد لله. وأيضا فإن هذا من الأحكام الممتنع نسخها، فإن صاحب الشرع علله بالأخوة، وهي علة مطلوبة البقاء والدوام لا يلحقها نسخ ولا إبطال (٢).

قوله ﷺ: ((وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفِيءَ مَا فِي إِنْثَاهَا)). قال ابن دقيق العيد: وأما نهى المرأة عن سؤال طلاق أختها، فقد استعمل فيه ألفاظ مجازية، فجعل طلاق المرأة بعد عقد النكاح بمثابة

(١) الإعلام (٧/ ٢٩٥-٢٩٦).

(٢) نقلا عن هامش الإعلام (٧/ ٢٩٦-٢٩٧).

تفريغ الصفحة بعد امتلائها، وفيه معنى آخر، وهو الإشارة إلى الرزق لما يوجبه النكاح من النفقة، فإن الصفحة وملاؤها من باب الأرزاق، وإكفاؤها قلبها (١).

وقال الصنعاني: لا تسأل طلاقها لتقطع رزقها، فالطلاق على بابه حقيقته، والإكفاء للصفحة كناية عن قطع رزقها، فليس هنا ألفاظ مجازية، فتأمل (٢).



(١) إحكام الأحكام (١٠٧/٤).  
(٢) العدة (١٠٧/٤).

## باب الربا والصرف

الحديث التاسع والستون بعد المائتين:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ)).

رواه البخاري (٢١٣٤) البيهقي، ومسلم (١٥٨٦) المساقاة.

قوله: ((الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ)).

قال الحافظ ما ملخصه: الذهب يطلق على جميع أنواعه المضروبة وغيرها، والورق بفتح الواو وكسر الراء وبإسكانها على المشهور، ويجوز فتحها، وقيل: بكسر المضروبة، وبفتحها المال، والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة.

قوله: ((إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ)) قال ابن الأثير: هاء وهاء أن يقول كل واحد من البيعين هاء فيعطيه ما في يده، كالحديث الآخر: ((إِلَّا يَدًا بِيَدٍ))، يعني مقابضة في المجلس، وقيل: معناه خذ وأعط.

واستدل به على اشتراط التقابض في الصرف في المجلس، وهو قول أبي حنيفة والشافعي، وعن مالك لا يجوز الصرف إلا عند الإيجاب بالكلام، ولو انتقلا من ذلك الموضع إلى آخر لم يصح تقابضهما.

ومذهبه أنه لا يجوز عنده تراخي القبض في الصرف، سواء كانا في المجلس أو تفرقا، وحمل قول عمر: ((لا يفارقه)) على الفور، حتى لو أحر الصيرفي القبض حتى يقوم إلى قعوه دكانه ثم يفتح صندوقه لما جاز (١).

وقال ابن دقيق العيد: الشافعي يعتبر الحلول والتقابض في المجلس، فإذا حصل ذلك لم يعتبر غيره، ولا يضر عنده طول المجلس إذا وقع العقد حالاً. وشدد مالك أكثر من هذا، ولم يسامح بالطول في المجلس، وإذا وقع القبض فيه، وهو أقرب إلى حقيقة اللفظ فيه، والأول أدخل في المجاز، وهذا الشرط لا يختص باتحاد الجنس، بل إذا جمع المبيعين علة واحدة كالنقدية في الذهب والفضة، والطعم في الأشياء الأربعة، أو غيره مما قيل به، اقتضى ذلك تحريم النساء (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه: ((باب الربا والصرف)).

وحده في الشرع: أنه اسم لمقابلة عوض بعوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد، أو مع ما خير في البدلين أو أحدهما، فإن باع ربوياً بمثله واتفق الجنس فلا بد من الحلول والمماثلة، والتفرق بعد التقابض. وإن اختلف، وكان من نوعه كذهب وفضة وحنطة وشعير جاز.

فأما الصرف مصدر صرف يصرف إذا وقع ذهباً وأخذ فضة أو عكسه، فإذا باع ذهباً بمثله أو فضة بمثلها سميت مراطة.

وهل الصرف مشتق من القلب، ومنه صرف الدرهم أو من الصريف وهو الصوت المتولد عن تحريك أحد النقدين، أو من الوزن، ومنه: ((لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا))؟ أقوال وصحح النووي في ((شرحه لمسلم)) أنه سمي صرفاً لصرفه عن مقتضى المبيعات من جواز التفاضل، وعدم التفرق قبل القبض والتأجيل، وإنما خص المصنف الصرف بالذكر وإن كان داخلاً في الربا، لأن الربا فيه أضيق من غيره (٢).

(١) أحكام الأحكام (٤/١٠٩).

(٢) الإعلام (٧/٣٠٣-٣٠٤).

وقال كذلك: الإجماع قائم على تحريم الربا في الجملة، وهو نص الكتاب والسنة الشهيرة، وهو من الكبائر، وقيل: إنه ما أحل في شريعة قط، وبينت السنة المجلد الذي يجري فيه الربا، فذكر في هذا الحديث خمسة أشياء، الذهب والفضة والبر والشعير والتمر، كما زدنا هذه وإن كان المصنف أسقطها من روايته وفي ((صحيح مسلم)) من حديث عبادة بن الصامت، وغيره ذكر الملح، فهذه ستة أشياء منصوص عليها، فجعل أهل الظاهر عليها، وقالوا: لا يحرم الربا فيما سواها، بناءً على أصلهم الفاسد في نفي القياس، وجميع العلماء سواهم عدوه إلى ما في معناها، وهو ما يشاركها في العلة.

فعند الشافعي العلة في النقيدين كونها قيم الأشياء غالباً، فلا يتعدى الربا منهما إلى غيرها من الموزونات وغيرها لعدم المشاركة، والعلة في الأربعة الباقية كونها مطعومة، فيتعدى الربا منها إلى كل مطعوم.

وقال مالك في الذهب والفضة كقول الشافعي، وخالف في الأربعة وقال: العلة فيها كونها تدخر للقوت، وتصلح له، فعداه إلى الترتيب لأنه كالتمر، وإلى القطنية لأنها في معنى البر والشعير. وخالفها أبو حنيفة في الجميع فقال: العلة في النقيدين الوزن، فيتعدى إلى كل موزون من نحاس وحديد وغيرهما، وإلى كل مكيل كالجص والأشنان وغيرهما.

وقال سعيد بن المسيب وأحمد والشافعي في القديم: العلة في الأربعة كونها مطعومة وموزونة أو مكيلة، فعلى هذا لا ربا في البطيخ والسفرجل ونحوهما مما لا يكال ولا يوزن (١).



الحديث السبعون بعد المائتين:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ)).

رواه البخاري (٢١٧٧) البيهقي، ومسلم (١٥٨٤) المساقاة.  
وفي لفظ: ((إِلَّا يَدًا بِيَدٍ)).

رواها مسلم (١٥٨٤) (٧٦) المساقاة.  
وفي لفظ: ((إِلَّا وَزَنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ)).  
رواها مسلم (١٥٨٤) (٧٧) المساقاة

قال الحافظ ما ملخصه: ((الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ)) يدخل في الذهب جميع أصنافه من مضروب ومنقوش، وجيد ورديء، وصحيح ومكسر، وحلي وبتر، وخالص ومغشوش، ونقل النووي تبعاً لغيره في ذلك الإجماع.  
وقوله: ((مِثْلًا بِمِثْلٍ))، كذا في رواية أبي ذر بالرفع، ولغير أبي ذر ((مِثْلًا بِمِثْلٍ))، وهو مصدر في موضع حال، أي الذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون، أو مصدر مؤكد، أي يوزن وزناً بوزن، وزاد مسلم في رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه: ((إِلَّا وَزَنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءً بِسَوَاءٍ)).

قوله: ((وَلَا تُشَفُّوا))، أي: تفضلوا، وهو رباعي من أشف، والشَّفُّ بالكسر الزيادة، وتطلق على النقص.

قوله: ((وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ)) مؤجلاً بحال، أي: والمراد بالغائب أعم من المؤجل، كالغائب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان أو حالاً، والناجز الحاضر. قال ابن بطال: فيه حجة للشافعي في قوله: من كان له على رجل دراهم ولاخر عليه دنائير لم يجوز أن يقاص أحدهما الآخر بهالة، لأنه يدخل في معنى بيع الذهب بالورق ديناً، لأنه إذا لم يجوز غائب بناجز، فأحرى أن لا يجوز غائب بغائب، وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن عن ابن عمر، قال: ((كنت أبايع الإبل بالبيع، أبيع بالدنانير وأخذ بالدراهم، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: لا بأس به إذا كان بسعر يومه، ولم تَتَفَرَّقَا بَيْنَهُمَا شَيْءٌ))، فلا يدخل في بيع الذهب بالورق ديناً، لأن النهي بقبض الدراهم عن الدنانير لم يقصد إلى التأخير في الصرف. قاله ابن بطال. واستدل بقوله: ((مِثْلًا بِمِثْلٍ)) على بطلان البيع بقاعدة مدعجوة، وهو أن يبيع عجوة وديناراً بدينارين مثلاً، وأصرح من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد عند مسلم في رد البيع في القلادة التي فيها غرز وذهب حتى تفصل، أخرجه مسلم، وفي رواية أبي داود: فقلت: ((إِنَّمَا أَرَدْتُ الْحِجَارَةَ فَقَالَ: لَا حَتَّى تُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا)) (١).

وقال ابن دقيق العيد:

وقوله: ((وَرَزْنَا بِوِزْنٍ)) يقتضي اعتبار التساوي، ويوجب أن يكون التساوي في هذا بالوزن لا بالكيل، والفقهاء قرروا أنه يجب التماثل بمعيار الشرع، فما كان موزوناً فبالوزن، وما كان مكيلاً فبالكيل (٢).

(١) فتح الباري (٤/ ٤٤٥) بتصرف يسير والحديث أخرجه أبو داود (٣٣٥١) وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٨٦٦).  
(٢) إحكام الأحكام (٤/ ١١٢).

وقال الصنعاني:

((يقتضي اعتبار التساوي)) أقول: تحصل من الأحاديث أنه مع اتحاد الجنس كما في هذا الحديث لا بد من اعتبار التقابض والتساوي، فإذا اختلفت هذه الستة اعتبر التقابض دون التساوي، كما في حديث عبادة بن الصامت: ((فإذا اختلفت هذه الأجناس، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يداً بيد))، وحديث عبادة أخرجه مسلم بلفظ: ((إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، الْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيدٍ فَإِذَا اختلفت هذه الأجناس، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيدٍ)) انتهى (١).

وهو أجمع الأحاديث، ولم يأت به المصنف لأنه ليس على شرطه، ونشأ إشكال من قوله: ((فإذا اختلفت هذه الأجناس)) إلخ ولو أر من تنبه له وهو أننا رأينا الناس قاطبة يأخذون البر والشعير بالنقد من الفضة، ولا يعتبرون كونه يداً بيد، وهو نص الحديث، ورأينا هذا واقعاً في جميع الجهات وراجعنا فيه من يتوسم فيه العلم، فلم نجد ما يثلج الصدر، ثم خطر بالبال الحديث الصحيح أنه ﷺ مات ودرعه مرهونة في أصع من شعير، ويأتي أول حديث في باب الرهن، ومعلوم أنه شراه من الذمي بقيمته ورهنه الدرع فيها، فيكون مخصصاً بما ذكر، وهو بعد محل بحث، والفتاح هو الله رب العالمين (٢).

وقال علي بن محمد الهندي:

(١) أخرجه مسلم (١٥٨٧).

(٢) العدة (١١٢/٤).



قلت: قد قال النبي ﷺ: ((فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ)) (١)، والذهب والفضة ليسا من جنس البر والشعير. ولم يتحدا في علتها التي هي الكيل، بل هما موزونان، والكيل علة مستقلة، والوزن علة أخرى، فإذا بيع مكيل بموزون جاز التفاضل وجاز النساء، لاسيما إذا اعتبرنا الدراهم والدنانير نقودًا، ولم نعتبر الوزن فيهما (٢).




---

(١) صحيح: تقدم.

(٢) حاشية على العدة (٤/١١٢).

الحديث الحادي والسبعون بعد المائتين:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: جاء بلالٌ إلى النبي ﷺ بِتَمْرٍ بَرْنِيٍّ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: ((مِنْ أَيْنَ هَذَا؟)).

قَالَ بِلَالٌ: كَانَ عِنْدَنَا تَمْرٌ رَدِيٌّ فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِيَطْعَمَ النَّبِيُّ ﷺ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: ((أَوَهُ، عَيْنُ الرَّبَا لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِعِ التَّمْرَ بِبَيْعٍ آخَرَ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ)).  
رواه البخاري (٢٢٠١) البيهقي، ومسلم (١٥٩٤) المساقاة.

قال ابن الملقن رحمه الله ما ملخصه:

- ((الْبَرْنِيُّ)) بالفتح ضرب من التمر أصفر مدور، واحدته برنية، وهو أجود التمر كما قاله صاحب ((المحكم)).
- ((أَوَهُ)) كلمة تَوَجُّعٌ وتحزن.
- معنى ((عَيْنُ الرَّبَا)): حقيقة الربا وآكده.
- النصُّ على تحريم ربا الفضل في التمر، وهو إجماع إلا من خصص الربا بالنسيئة، وقد رجع عنه كما أسلفت في الحديث الأول.
- اهتمام التابع بمتبوعه في أكله وجميع أموره، وإطعامه الجيد الطيب دون الرديء، وإعلامه بذلك.

- التفاضل في الصفات لا اعتبار به في تجويز الزيادة.

- في قوله: ((لَا تَفْعَلْ))، وفي رواية مسلم ((رُدَّةً))، دلالة كما قال القرطبي على وجوب فسخ صفقة الربا، وأنها لا تصح بوجه.
- وهو حجة للجمهور على أبي حنيفة حيث يقول: إن بيع الربا جائز بأصله، من حيث إنه بيع ممنوع بوصفه من حيث هو ربا، فيسقط

الربا ويصح البيع، ولو كان على ما ذكر ما فسخ النبي ﷺ هذه الصفقة، وأمره برد الزيادة على الصاع، ولصح الصفقة في مقابلة الصاع (١).

وقال العلامة آل بسام ما ملخصه: استدل بالحديث على جواز ((مسألة العينة))، وهي أن يبيع سلعة نسيئة، ثم يشتريها من المشتري بنقد أقل من ثمنها الأول.

اختلف العلماء في حكم مسألة العينة:

فذهب الأئمة الثلاثة، أبو حنيفة ومالك وأحمد وأتباعهم إلى تحريمها، وهو مروي عن ابن عباس وعائشة والحسن وابن سيرين والشعبي والنخعي وهو مذهب الثوري والأوزاعي، لما روى أحمد وأبو داود عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ)) (٢).

وما رواه أحمد أيضًا: ((أن أم ولد زيد بن أرقم أخبرت عائشة أنها باعت غلامًا من زيد بثمانمائة إلى العطاء، ثم اشترته منه بستمائة درهم. فقالت لها عائشة: بثس ما شريت، وبثس ما اشتريت، أبلغني زيدًا بن أرقم أنه قد بطل جهاده مع رسول الله ﷺ، إلا أن يتوب)) (٣).

والظاهر أنها لا تقول مثل هذا باجتهاد منها، لأن هذا التغليظ لا يكون إلا بتوقيف من النبي ﷺ.

(١) الإعلام (٧/ ٣٣٢-٣٤١).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٤٦٢)، والبيهقي في الكبرى (٣١٦/٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنه، وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (١١).

(٣) ضعيف الإسناد: أخرجه البيهقي في الكبرى (٣٣٠/٥) وابن الجعد في مسنده (٨٠/١) من حديث عالية بنت أيفع رضي الله عنها

وأجاز الشافعي بيع العينة أخذًا بعموم ما رواه البخاري ومسلم  
عن أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خيبر،  
فجاء بتمر جنيب [طيب] فقال رسول الله ﷺ: ((أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟))  
فقال: لا والله إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة.  
فقال النبي ﷺ: ((لَا تَفْعَلْ بِغِ الْجُمُعِ بِالْدَّرَاهِمِ ثُمَّ ابْتَغِ بِالْدَّرَاهِمِ  
جَنِيْبًا)) (١).

فعموم هذا الحديث يدل على أنه لا بأس أن يكون الذي اشترى منه  
التمر الرديء بدراهمه هو الذي باع عليه التمر الطيب، فعادت دراهمه إليه  
لأنه لم يفعل.

وعند الأصوليين: ((أن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال،  
ينزله منزلة العموم في المقال)).

أما مسألة التورق التي معناها أن يشتري السلعة نسيئة لغير  
قصد الانتفاع بها، وإنما لبيعها بثمانها، فالمشهور عند أصحابنا جوازها.  
وكان شيخنا ((عبد الرحمن السعدي)) يجيزها، ويرى عموم هذا  
الحديث يتناولها بالحل (٢).



(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٨٩، ٢٨١٠، ٤٠٠١) من حديث أبي سعيد  
الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما.  
(٢) تيسير العلام (٧٠-٧١).

الحديث الثاني والسبعون بعد المائتين:

عن أبي المنهال قال: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ عَنِ الصَّرْفِ. فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ: هَذَا خَيْرٌ مِنِّي، وَكِلَاهُمَا يَقُولُ: ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ دَيْنًا.

رواه البخاري (٢١٨٠) (٢١٨١) البيهقي، ومسلم (١٥٨٩)

(٨٧) المساقاة.

قال ابن دقيق العيد: في الحديث دليل على التواضع، والاعتراف بحقوق الأكابر، وهو نص في تحریم ربا النسیئة فیما ذکر فیہ - وهو الذهب بالورق - لاجتماعها في علة واحدة وهي النقدية، وكذلك الأجناس الأربعة - أعني البر وما ذكر معه - باجتماعها في علة أخرى، فلا يباع بعضهما ببعض نسيئة، والواجب فيما يمنع فيه النساء أمران، أحدهما: التناجز في البيع، أعني: أن لا يكون مؤجلاً. والثاني: التقابض في المجلس، وهو الذي يؤخذ من قوله: ((يَدَا يَدٍ)) (١).

وقال ابن الملقن في أحكام الحديث:

الأول: السؤال عن العلم من أهله، والتورع عن الفتيا، إذا وجد من يقوم بها، وقد جاء أن المسألة كانت تعرض على عشرين ومائة من الصحابة فيتراجعونها بينهم.

الثاني: الاعتراف لأهل الفضل بفضلهم، والتواضع لهم، وإنما يعترف بالفضل لأهل الفضل أولو الفضل، والاعتراف والتواضع من النعم الجليلة، ويكفي في التواضع أنه ضد الكبر، وقد قال عليه الصلاة

والسلام حكاية عن الله تعالى: ((الْعَظْمَةُ إِزَارِي ، وَالْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي ، فَمَنْ نَازَعَنِي فِيهِمَا قَصَمْتُهُ)).

الثالث: موافقة أهل الحق ومقاصدهم.

الرابع: تحريم ربا النساء في النقدين لاجتماعهما في علة واحدة.



الحديث الثالث والسبعون بعد المائتين:  
عن أبي بكرة قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ  
وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ.  
وَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ  
بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا.

قال: فسأله رجل فقال: يَدَا يَدٍ؟ فقال: هَكَذَا سَمِعْتُ.  
رواه البخاري (٢١٨٢) البيهقي، ومسلم (١٥٩٠) المساقاة.

راوي الحديث: أبو بكرة رضي الله عنه: واسمه: نفيح بن الحارث بن  
كلدة، وقيل: ابن مسروح الثقفي، نزل البصرة ثم تحول إلى الكوفة، وكان  
صالحاً ورعاً، قيل له أبو بكرة لأنه تدلى إلى النبي ﷺ ببكرة من حصن  
الطائف فأسلم وهو ابن ثمان عشرة، وأعتقه ﷺ ولم يمت حتى رأى من  
صلبه مائة ولد ذكر، روى له مائة واثنان وثلاثون حديثاً، مات بالبصرة  
سنة خمسين، وقيل إحدى أو اثنين أو ثلاث وخمسين.

وقد تقدم الكلام عن أحكام الحديث.

فائدة: قال العلامة عبد الله آل بسام:

في هذه الأزمنة الأخيرة أخذ الناس يتعاملون بدل الذهب والفضة  
بالأوراق البنكية (الأنواط)، فجعلوا لكل نقد (فئة) تقابلها تحمل اسمها  
وقيمتها. فللجنيه فئة، وللدينار فئة، وللريال فئة، وللربوية فئة. فاختلف  
الناس في حكمها، وإليك الإشارة إلى أقوالهم بطريق الإيجاز والاختصار:

فمنهم من يرى أنها من بيع السندات والديون والصكوك،  
فحرم المعاملات بها إطلاقاً. ومنهم من يرى أنها عروض من عروض

التجارة، فلا يجري فيها الربا بنوعيه. وهذا القول بتساوله مقابل للقول الذي قبله بشدته.

الثاني يدعي جواز بيع بعضها ببعض، وبيعها بأحد النقيدين متفاضلة ونسيئة، وأنه لا مانع من ذلك، لأنه لا يجري فيها الربا. وهذان القولان في غاية الضعف.

فأما الأول ففيه تشديد وحرج وضيق، وطبع ديننا البساح واليسر، خصوصاً في العادات والمعاملات.

والثاني فيه فتح الباب لشر كبير، وهو الربا بأنواعه، مع أنه لا يستند إلى شيء من تعليل صحيح.

ومنهم من يرى حكمها حكم النقيدين يجري فيها ما يجري فيهما من الأحكام. وهذا له وجه من الصحة لقوة مأخذه، ويستدلون على ذلك بأن البديل له حكم المبدل في كل شيء.

وأحسن الأقوال في ذلك وأعدلها وأقربها للصواب هو أن نجعل حكمها حكم الفلوس، فنجري فيها ربا النسيئة، ولا نجري عليها ربا الفضل فيجوز بيع بعضها ببعض، أو بأحد النقيدين متفاضلة، والمفاضلة هنا فيما تمثل من القيمة النقدية، أما المفاضلة في ذاتها فأمر لا يتصور، ولا يجوز ذلك نسيئة، وهذا قول وسط في الموضوع، وفيه توسعة على الناس الذين اضطروا إلى التعامل بها، كما أن فيه أيضاً سداً لباب ربا النسيئة، الذي هو أعظم أنواع الربا (١).





باب الرهن وغيره  
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ.  
رواه البخاري (٢٠٦٨) البيهقي، ومسلم (١٦٠٣) (١٢٥) المساقاة.

قوله: ((باب الرهن وغيره)).  
أي: من الحوالة، والتفليس، والشفعة، والوقف، والهبة، والعمري، والمساقاة، والمؤاجرة، والأخبار عن وضع الجوائح، والغصب.  
والرهن في اللغة: هو الثبوت والدوام، ومنه الحالة الرهنة.  
وفي الشرع: جعل عين المال وثيقة بدين يستوفي منها عند تعذر استيفائه ممن هو عليه، ويطلق أيضًا على نفس العين.  
قال ابن دقيق العيد: والحديث دليل على جواز الرهن، مع ما نطق به الكتاب العزيز (١).  
ودليل على جواز معاملة الكفار، وعدم اعتبار الفساد في معاملاتهم (٢).

قال الصنعاني: قوله: ((ودليل على جواز معاملة الكفار)) أقول: هو معلوم من الدين ضرورة، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه أقاموا بمكة ثلاث عشرة سنة يعاملون المشركين، وأقام ﷺ بالمدينة عشرًا يعامل هو وأصحابه أهل الكتاب، وينزلون أسواقهم كسوق بني قينقاع وغيره.

(١) وهو قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

(٢) إحكام الأحكام (١١٦/٤).

وقوله: ((وعدم اعتبار الفساد في معاملتهم))، أقول: وعدم النظر إلى كيفية معاملتهم في أنفسهم، فإنه من المعلوم أنهم يبيعون الخمر، ويأكلون السحت، ويقبضونه، ولكن ليس لنا البحث عن معاملتهم، وعن كيفية دخول المال إلى أيديهم، بل نأخذ منهم الجزية، ونبيع منهم ونشتري، ونعاملهم معاملة من في يده ملكه الحلال، حتى يتبين لنا خلافه، ومثله الظلمة (١).

وقال ابن الملتن ما ملخصه:

- اختلف هل فكَّ ﷺ هذا الدرع قبل موته أم لا؟  
 قيل: نعم لحديث: ((نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ)) (٢) رواه ابن حبان في صحيحه، وهو منزه عن ذلك.

وقيل: لا، لأن في صحيح البخاري في أواخر كتاب المغازي من حديث عائشة قالت: ((تُوِّفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ)) (٣).

قال الماوردي: وهو الأصح، والحديث محمول على من لم يخلف وفاء.  
 - اختلف في عدوله - عليه الصلاة والسلام - عن معاملة مياسير الصحابة كعثمان وابن عوف إلى اليهودي على أقوال:  
 أحدها: أنه لبيان الجواز.

ثانيها: لأنه لم يكن عند أحدهم طعام فاضل عن حاجته لغيرهم.

(١) العدة (٤/١١٦).

(٢) صحيح أخرجه الترمذي (١٠٧٨)، وابن ماجه (٢٤١٣)، وابن حبان (٣٠٦١)، من حديث أي هريرة رضي الله عنه وصححه الشيخ الألباني - رحمه الله - في صحيح الجامع (٦٧٧٩).

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٥٩، ٤١٩٧).

ثالثها: كراهة أن يردده منه بغير رضاه، وأيضاً فإنهم لا يأخذون رهنه ﷺ.

أحكامه:

\* جواز الرهن في الحضر، وقد وقع التصريح به في بعض روايات الحديث، واتفق العلماء على جوازه في السفر عند عدم الكاتب.

\* اتخاذ الدرع والعدد للأعداء والتحصن منهم، وأنه غير قاذح في التوكل.

وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

\* فيه أيضاً ما كان عليه ﷺ من الفقر والحاجة، والتقلل من الدنيا، والزهد فيها، مع تمكنه منها، وعرضها عليه، وإعراضه عنها.

\* وفيه أيضاً الاستيثاق بالرهن والكفالة في الدين والسلم، وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ﴾ الآية، ولهذا ترجم على هذا الحديث بباب الكفيل والرهن في السلم، وقد منع الرهن في السلم كما أسلفناه عنه، وما ذكرناه من المنع عن زفر والأوزاعي هو ما نقله القرطبي عنهما.

وأما القاضي عياض فإنه حكى الكراهة عنهما فقط.

وحكاها عن أحمد أيضاً، قال: ومذهب مالك وكافة السلف الجواز فيها (١).



الحديث الخامس والسبعون بعد المائتين:  
عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِليءٍ فَلْيَتْبَعْ)).  
رواه البخاري (٢٢٨٧) الحوالة، ومسلم (١٥٦٤) المساقاة.

بوب البخاري رحمه الله لهذا الحديث ((باب الحوالة)).  
قال الحافظ ما ملخصه: والحوالة بفتح الحاء وقد تكسر مشتقة من التحويل. وهي عند الفقهاء: نقل دين من ذمة إلى ذمة، واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين، أو هي استيفاء؟ وقيل: هي عقد إرفاق مستقل، ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف، والمحتال عند الأكثر، والمحال عليه عند بعض شذ، ويشترط أيضًا تماثل الحقين في الصفات، وأن يكون في شيء معلوم، ومنهم من خصها بالنقدين، ومنعها في الطعام لأنه بيع طعام قبل أن يستوفي (١).

قال النووي: قوله ﷺ: ((مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ))، قال القاضي وغيره: المطل منع قضاء ما استحق أدائه، فمطل الغني ظلم وحرام، ومطل غير الغني ليس بظلم ولا حرام؛ لمفهوم الحديث، ولأنه معذور، ولو كان غنيًا، ولكنه ليس متمكنًا من الأداء لغيبة المال أو لغير ذلك جاز له التأخير إلى الإمكان، وهذا مخصوص من مطل الغني. أو يقال: المراد بالغني المتمكن من الأداء، فلا يدخل هذا فيه. قال بعضهم: وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعي والجمهور أن المعسر لا يحل حبسه، ولا ملازمته، ولا مطالبته حتى يوسر، وقد اختلف أصحاب مالك وغيرهم

في أن الماثل هل يفسق وترد شهادته بمطله مرة واحدة أم لا ترد شهادته حتى يتكرر ذلك منه ويصير عادة؟ ومقتضى مذهبنا اشتراط التكرار، وجاء في الحديث الآخر في غير مسلم ((بَيُّ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ)) (١)، ((اللي)) بفتح اللام وتشديد الياء وهو الماثل، والواجد بالجيم: الموسر. قال العلماء: يحل عرضه بأن يقول: ظلمني ومطلني، وعقوبته الحبس والتعزير (٢).

وقال ابن الملقن في أحكام الحديث ما ملخصه:

الأول: تحريم المطل بالحق، ولا خلاف فيه مع القدرة بعد الطلب، واختلف أصحابنا في وجوب الأداء مع القدرة من غير طلب صاحب الحق على وجهين.

الثاني: عدم تحريم المطل من غير الغني، كما أفهمه الحديث، وهو ظاهر لأنه معذور. ولا يحل له حبسه، ولا ملازمته، ولا مطالبته في الحال، بل يمهل حتى يوسر، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ لِيَّ مَيْسَرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٤].

الثالث: يدخل في مطل الغني كل من عليه حق، وكذا هو قادر على القيام به، كالزوجين فيما يتعلق بكل منهما من الحق الذي عليه، وكذا الأصول والفروع والسادة والمهاليك والحاكم والناظر وغير ذلك.

الرابع: فيه جواز الحوالة، وهو إجماع، والأصح عند الشافعية أنها بيع دين بدين واستثنى للحاجة إليها، ولها شروط محل الخوض فيها كتب الفروع.

(١) أخرجه أبو داود (٣١٤٤) وغيره.

(٢) شرح النووي (١٠/٣٢٥-٣٢٦).

الخامس: فيه أيضًا استحباب قبولها إذا أحيل على مليء، وهو قول الجمهور كما سلف.

السادس: فيه أيضًا ترك الأسباب القاطعة لاجتماع القلوب، وتعاطى ما يقضي لاجتماعها.

السابع: استنبط منه القاضي عياض ثم القرطبي أنه لا تجوز الحوالة إلا من دين حال، لأن المظلّم والظلم إنما صح فيما حل لا فيما لم يحل.

الثامن: استنبط القاضي إسقاط شهادته لتسميته ظالمًا، وهو ما ذهب إليه سحنون وغيره، واعتبر غيره في إسقاطها أن يصير المظلّم له عادة.

التاسع: استنبط منه بعضهم أن المعسر لا يحل حبسه وملازمته، ولا مطالبته حتى يوسر.

العاشر: استنبط أصحابنا منه أن الحوالة إذا صحت وتعذر الأخذ بفلس، وجحد وحلف ونحوهما، كموت البينة وامتناعه، لا يرجع على المحيل. وخالف أبو حنيفة فقال: يرجع عليه عند التعذر.

الحادي عشر: فيه دلالة لمسألة أصولية، وهي أن تعليق الحكم بصفة من صفات الذات يدل على نفي الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة، ووجهه أن المتبادر إلى الفهم عرفًا ولغة من قوله - عليه الصلاة والسلام -: ((مطل الغني عندهم ظلم)) أن مطل الفقير ليس بظلم، وهذا مذهب الشافعي والأشعري، اللهم إلا أن يظهر أن للتخصيص بتلك الصفة فائدة أخرى، فلا تدل على نفيه وخالف أبو حنيفة وابن سريج والغزالي وغيرهم، فقالوا: إنه ليس بحجة (١).



الحديث السادس والسبعون بعد المائتين:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: -أو قال: - سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ - أَوْ إِنْسَانٍ - قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ)).

رواه البخاري (٢٤٠٢) الاستقراض، ومسلم (١٥٥٩) المساقاة.

قال الإمام النووي: اختلف العلماء فيمن اشترى فأفلس، أو مات قبل أن يؤدي ثمنها ولا وفاء عنده، وكانت السلعة باقية بحالها. فقال الشافعي وطائفة: بائعها بالخيار إن شاء تركها وضارب مع الغرماء بثنمها، وإن شاء رجع فيه بعينها في صورة الإفلاس والموت، وقال أبو حنيفة: لا يجوز له الرجوع فيه بل تتعين المضاربة.

وقال مالك: يرجع في صورة الإفلاس ويضارب في الموت. واحتج الشافعي بهذه الأحاديث مع حديث في الموت في سنن أبي داود وغيره، وتأولها أبو حنيفة تأويلات ضعيفة مردودة، وتعلق بشيء يروى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما، وليس بثابت عنهما (١). وبوب الإمام البخاري لهذا الحديث في كتاب الاستقراض ((باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به))، وقال الحسن: إذا أفلس وتبين لم يجز عتقه ولا بيعه ولا شراؤه. قال سعيد بن المسيب: قضى عثمان من اقتضى من حقه قبل أن يفلس فهو له، ومن عرف متاعه بعينه فهو أحق به.

(١) شرح النووي (٣١٨/١٠).

قال الحافظ ما ملخصه: المفلس شرعاً من تزيد ديونته على موجوده، سمي مفلساً لأنه صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم ودنانير، إشارة إلى أنه صار لا يملك إلا أدنى الأموال وهي الفلوس، أو سمي بذلك لأنه يمنع التصرف إلا في الشيء التافه كالفلوس، لأنهم ما كانوا يتعاملون بها إلا في الأشياء الحقيرة، أو لأنه صار إلى حالة لا يملك فيها فلساً، فعلى هذا فالهمزة في أفلس للسلب، وقوله ((في البيع)) إشارة إلى ما ورد في بعض طرقه نصاً، وقوله: ((والقرض))، هو بالقياس عليه، أو لدخوله في عموم الخبر، وهو قول الشافعي في آخرين، والمشهور عند المالكية التفرقة بين القرض والبيع، وقوله: ((والوديعة)) هو بالإجماع، وقال ابن المنير: أدخل هذه الثلاثة إما لأن الحديث مطلق، وإما لأنه وارد في البيع والآخران أولى؛ لأن ملك الوديعة لم ينتقل، والمحافظة على وفاء من اصطنع بالقرض معروفاً مطلوب (١).

وقال كذلك ما ملخصه: قوله: ((مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ))، استدل به على أن شرط استحقاق صاحب المال دون غيره أن يجد ماله بعينه لم يتغير، ولم يتبدل، وإلا فإن تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلاً، أو في صفة من صفاتها فهي أسوة للغرماء، وأصرح منه رواية ابن أبي حنسين عن أبي بكر بن محمد بسند حديث الباب عند مسلم بلفظ: ((إِذَا وَجِدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعَ وَلَمْ يُفَرِّقْهُ)) (٢)، ووقع في رواية مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث مرسلًا: ((أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْبِضِ الْبَائِعُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا فَوَجَدَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ)) (٣).

(١) فتح الباري (٤/ ٧٦-٧٧).

(٢) مسلم (١٥٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) صحيح: أخرجه وأبو داود (٣٥٢٠)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود.



فمفهومه إذا قبض من ثمنه شيئاً كان أسوة الغرماء.  
، وإليه يشير اختيار البخاري، لاستشهاده بأثر عثمان المذكور،  
وكذلك رواه عبدالرزاق عن طاووس وعطاء صحيحاً، وبذلك قال  
جمهور من أخذ بعموم حديث الباب، إلا أن للشافعي قولاً هو الراجح  
في مذهبه أن لا فرق بين تغير السلعة أو بقائها، ولا بين قبض بعض  
ثمنها أو عدم قبض شيء منه.

قوله: ((فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ))، أي: كائناً من كان وارثاً  
وغريباً، وبهذا قال جمهور العلماء، وخالف الحنفية فتأولوه لكونه خبر  
واحد خالف الأصول، لأن السلعة صارت بالبيع ملكاً للمشتري ومن  
ضمانه، واستحقاق البائع أخذها منه نقض للملك، وحملوا الحديث على  
صورة ما إذا كان المتاع وديعة، أو عارية، أو لُقْطَةً، وتعقب بأنه لو كان  
كذلك لم يقيد بالفلس، ولا جعل أحق بها لما يقتضيه صيغة أفعل من  
الاشتراك، وأيضاً فما ذكروه ينتقض بالشفعة، وأيضاً فقد ورد التنصيص  
في حديث الباب على أنه في صورة المبيع (١).



الحديث السابع والسبعون بعد المائتين:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: جَعَلَ (وفي لفظ: قَضَى) النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسَّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَضُرِفَتِ الطَّرُوقُ فَلَا شُفْعَةَ.

رواه البخاري (٢٢٥٧) الشفعة، ومسلم (١٦٠٨) (١٣٤) المساقاة.

قال الحافظ: الشفعة هي مأخوذة لغة من الشفع، وهو الزوج، وقيل من الزيادة، وقيل من الإعانة.

وفي الشرع: انتقال حصة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى.

ولم يختلف العلماء في مشروعيتها، إلا ما نقل عن أبي بكر الأصم من إنكارها (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه:

وهي في الشرع: حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث، بسبب الشركة بالعوض الذي يملك به لدفع الضرر.. وهو ضرر مؤونة القسمة واستحداث المرافق وغيرها، لا ضرر سوء المشاركة على الأصح.

هذا الحديث أصل في ثبوت الشفعة، وقد تضمن أحكاماً:

الأول: ثبوتها للشريك في العقار ما لم يقسم وهو إجماع، ويعني بالعقار الأرض والضياع والنخل على ما فسرهم أهل اللغة، وخصت بالعقار لأنه أكثر الأنواع ضرراً.

وشذ بعضهم فأثبتها في العروض.

الثاني: سقوطها بمجرد الجوار، لأنه بعد القسمة جارٍ، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور، وقال به من الصحابة عمر وعثمان، ومن التابعين سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري ويحيى الأنصاري وأبو الزناد ومن غيرهم ربيعة والأوزاعي والمغيرة بن عبد الرحمن وإسحاق وأبي ثور، وقال أبو حنيفة والثوري: تثبت بالجوار.

وقال القرطبي: وقدم أبو حنيفة أولاً الشريك في الملك، ثم الشريك في الطريق، ثم الجار الملاصق، ولا حق للجار الذي بينهما الطريق. وعن ابن شريج قول للشافعي أنها تثبت للجار الملاصق دون المقابل، وجاءت أحاديث تدل ظاهراً على ثبوت الشفعة للجار. أحدها: حديث جابر وفيه (الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ يُتَنَظَّرُ بِهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا) (١)، رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة، وقال الترمذي: حديث غريب.

قلت: وفي سنده عبد الملك بن أبي سليمان، وقد تكلم فيه شعبة من أجل هذا الحديث، وقال أحمد في حديثه: هذا حديث منكر. الحديث الثاني: حديث أبي رافع رفعه: ((الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ)) (٢)، رواه البخاري وهو من أفراد، والسقب بالسين والصاد،

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥١٨)، والترمذي (١٣٦٩)، وأحمد (٣/٣٠٣) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله تعالى عنهما - وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣١٠٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٧٦، ٦٥٧٧، ٦٥٧٩، ٦٥٨٠) من حديث أبي رافع رضي الله عنه.

القرب، وأوّل أصحابنا هذا الحديث على أنه أحق بالإحسان والبر، أو على أن المراد الجار الشريك المخالط.

الحديث الثالث: حديث الحسن عن سمرة مرفوعاً: ((جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالْأَمْرِ)) (١)، رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه، وأعله غيره بأن الحسن لم يسمع من سمرة.

الحديث الرابع: عن أنس مثله رواه الترمذي: وقال لا نعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عنه، ورواه النسائي أيضاً وصححه ابن حبان.

وروى النسائي بإسناد صحيح من حديث جابر: ((قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ بِالْجَوَارِ)) وقد يحمل على أن المراد الشريك، أو أن الأحاديث محمولة على النذب، أو أن الأحاديث الأول أصح وأشهر (٢).

وقال ابن دقيق العيد: استدل بالحديث على سقوط الشفعة للجار من وجهين: أحدهما: المفهوم، فإن قوله: ((جَعَلَ الشُّفْعَةَ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ)) يقتضي أنه لا شفعة فيما قسم.

الوجه الثاني: قوله: ((فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ وَصَرَفَتِ الطَّرِيقَ فَلَا شُفْعَةَ))، وهذا اللفظ الثاني يقتضي ترتب الحكم على مجموع أمرين، وقوع الحدود، وصرف الطرق، وقد يقول ممن ثبت الشفعة للجار: إن المرتب على أمرين لا يلزم ترتبه على أحدهما، وتبقى دلالة المفهوم الأول مطلقة، وهو قوله: ((إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ))، فمن قال بعدم ثبوت

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥١٧)، والترمذي (١٣٦٨)، وأحمد

(٤/٣٨٨)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٣٠٨٨).

(٢) الإعلام (٧/٤١٤-٤٢٣).

الشفعة تمسك بها، ومن خالفه يحتاج إلى إضمار قيد آخر يقتضي اشتراط أمر زائد، وهو صرف الطرق مثلاً، وهذا الحديث يستدل به، ويجعل مفهومه مخالفة الحكم عند انتفاء الأمرين معاً، أعني وقوع الحدود وصرف الطرق (١).

وقال كذلك: وقد ذهب شذاذ من الناس إلى ثبوت الشفعة في المنقولات، واستدل بصدر الحديث من يقول بذلك، إلا أن آخره وسياقه يشعر بأن المراد به العقار، وما فيه الحدود وصرف الطرق (٢).



(١) أحكام الأحكام (٤/١٢٩).

(٢) أحكام الأحكام (٤/١٣١).

الحديث الثامن والسبعون بعد المائتين:

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا  
بِخَيْرٍ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا  
بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَا لَا قَطُّ هُوَ أَنَفْسُ عِنْدِي مِنْهُ فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟  
قَالَ: ((إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا)).  
قَالَ: فَتَصَدَّقْ بِهَا عُمَرُ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُورَثُ.  
قَالَ: فَتَصَدَّقْ بِهَا عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي  
سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا  
بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ.  
رواه البخاري (٢٧٧٢) الوصايا، ومسلم (١٦٣٢) الوصية.  
وفي لفظ: ((غير متائل)).

هذا الحديث أصل في صحة الوقف، وأشار الشافعي إلى أن  
الوقف من خصائص أهل الإسلام، أي وقف الأراضي والعقار، قال:  
ولا نعرف أن ذلك وقع في الجاهلية، وحقيقة الوقف شرعاً ورود صيغة  
تقطع تصرف الواقف في رقبة الموقوف الذي يدوم الانتفاع به، وثبت  
صرف منفعته في جهة.

قال في هامش الإعلام:

تعريف الوقف شرعاً: هو حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء  
عينه، بقطع التصرف في رقبته وغيره على مصرف مباح موجود - أمر  
بصرف ريعه على جهة بر وخير - تقريباً إلى الله تعالى، هذا عند الشافعية  
والحنابلة.

أما عند الحنفية: هو حبس العين على حكم ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة على جهة الخير.

أما عند المالكية: هو جعل المالك منفعة مملوكة، ولو كان مملوكًا بأجرة، أو جعل غَلَّتُهُ كدراهم لمستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس (١).

قوله ﷺ: ((أَنْفَسُ)): أجود، والنفيس الجيد.

قوله: ((حَبَسْتُ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتُ بِهَا)).

قال ابن دقيق العيد:

وقوله: ((وَتَصَدَّقْتُ بِهَا)) يحتمل أن يكون راجعًا إلى الأصل المحبس وهو ظاهر اللفظ، ويتعلق بذلك ما تكلم فيه الفقهاء من ألفاظ التحبيس التي منها ((الصدقة))، ومن قال منهم بأنه لا بد من لفظ يقترن بها يدل على معنى الوقف والتحبيس كالتحبيس المذكور في الحديث، وكقولنا ((مُؤَبَّدَةٌ))، ((مُحَرَّمَةٌ))، أو ((لَا تُبَاعُ وَلَا تُوهَبُ))، ويحتمل أن يكون قوله: ((وَتَصَدَّقْتُ بِهَا)) راجعًا إلى الثمرة على حذف المضاف، ويبقى لفظ ((الصدقة على إطلاقه)) (٢).

وقال الصنعاني:

قوله: ((راجعًا إلى الثمرة))، أقول: لعل هذا يتعين، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((حَبَسْتُ أَصْلَهَا))، فدل على أن المراد بالوقفية الرقبة، فعين بقوله: تصدقت عن تصرف غلتها، فيكون تأسيسًا وبيانًا لحكم الغلة، وعلى الأول يكون تأكيدًا، والتأسيس خير من التأكيد (٣).

(١) الفقه الإسلامي (٨/ ١٥٣ - ١٥٥) نقلًا عن هامش الإعلام (٧/ ٤٣١).

(٢) أحكام الأحكام (٤/ ١٣٣ - ١٣٤).

(٣) العدة (٤/ ١٣٤).

والمراد بالقربى قربى عمر رضي الله عنه ، كما أشار إليه ابن دقيق العيد وابن الملتن، والمراد بسبيل الله الجهاد عند الأكثرين، ومنهم من عدها إلى الحج. والمراد بالضيف من نزل بقوم، والمراد قِراءه، ولا تقتضي القرينة تخصيصه بالفقير.

قوله: ((غَيْرُ مُتَمَوِّلٍ))، التمول: هو اتخاذ المال أخذًا أكثر من حاجته. والتأمل: اتخاذ أصل المال حتى كأنه قديم عنده. أحكامه:

قال ابن الملتن ما ملخصه:

الأول: صحة أصل الوقف وهو إجماع، وما يروى عن بعض الأئمة (١) فيه ردوه بأن الوقف بمجرد لا يلزم، وقد خالفه أبو يوسف لما بلغه الحديث، ووافقه محمد، لكنه يقول: من شرط لزومه القبض، وكان إسماعيل بن اليسع [في مصر] قاضيًا يرى فيه بالرأي المروي عن بعض الأئمة، فأرسل الليث إلى هارون الرشيد: إننا لم ننقم عليه دينارًا ولا درهمًا، ولكن أحكامًا لا نعرفها، يعني قوله بعدم صحته، فأرسل هارون كتابًا فعزله، ولا شك في صحة الوقف على جهة القربات، وتداوله خلفًا عن سلف.

الثاني: التقرب إلى الله تعالى بأنفس الأموال وأطبيها، وعليه عمل أكابر الصالحين سلفًا وخلفًا، كعمر وغيره. قال الله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] وحديث أبي طلحة في بيرحاء شهير في ذلك في الصحيح.

الثالث: أن خير فتحت عنوة، وأن الغنائم ملكوها واقتسموها، واستقرت أملاكهم على حصصهم، ونفذت نصيبهم فيها.

(١) يقصد أبا حنيفة رحمه الله.



الرابع: استشارة الأكابر، وأخذ رأيهم، والالتئام بأمرهم فيما يعرض للشخص من المقاصد الصالحة، وذكر ذلك ليس من باب إظهار العمل للرياء والسمعة، وقد أرشده عليه الصلاة والسلام إلى الأصلح في الصدقة، وهو التحبيس من حيث إنه صدقة جارية في الحياة وبعد الموت.

الخامس: أن التحبيس صريح في الوقف، [وفيه وجه آخر للشافعية] [أنه كناية]؛ لأنه لم تشتهر اشتهاار الوقف]، وأن لفظة الصدقة لا بد فيها من قرينة دالة على الوقف، والأصح عند الشافعية أن قوله: ((تَصَدَّقْتُ)): فقط ليس بصريح وإن نوى، إلا أن يضيفه إلى جهة عامة، أو يقول: تصدقت بكذا صدقة محرمة، أو موقوفة، أو لاتباع ولا توهب.

السادس: أن أصل الوقف ينتقل إلى الله تعالى قرينة، بحيث يمتنع بيعه وإرثه وهبته، إذا كان في الصحة وجواز التصديق.

السابع: لا ينقل به أيضًا لأنه بيع.

الثامن: أن الوقف مخالف لسوائب الجاهلية من حيث إن المقصود به التبرر، فلو قصد به مضارة أحد، أو منع حق لا يثاب باطنًا.

التاسع: صحة شرط الواقف المطابق للكتاب والسنة واتباعه.

العاشر: فضيلة الوقف على من ذكر من الأصناف، وما شاكله من الأمور العامة.

الحادي عشر: جواز الوقف على الأغنياء من حيث إن بعض المذكورين في الحديث غير مقيد بالفقر؛ بل مطلق، كذوي القربى والضيف، وهو الأصح عند أصحابنا كما سلف.

الثاني عشر: المسامحة في بعض الشروط حيث علق الأكل على المعروف، وهو غير منضبط.

الثالث عشر: تحريم أخذ العمال وغيرهم ممن يليها أكثر مما يستحقه شرعاً، ويأخذ على القيام بمصالح الوقف بالمعروف، والتقدير فيه إلى الحاكم.

الرابع عشر: جواز أكل الضيفان فيها بالمعروف.

الخامس عشر: كراهة التكثر والتأثر من مال الأوقاف.

السادس عشر: فضيلة صلة الرحم.

السابع عشر: فضيلة ومنقبة ظاهرة لعمره عليه السلام .

الثامن عشر: فيه قبول ما أشير به عليه والمبادرة إليه.

التاسع عشر: المبادرة إلى فعل الخير المتعدى.

العشرون: فيه جواز ذكر الوالد باسمه من غير كنية.

الحادي والعشرون: فيه أيضاً جواز وقف المشاع؛ لأن هذه المائة

سهم من حيث كانت مشاعة.

الثاني والعشرون: روى الدارقطني أنه عليه الصلاة والسلام قال

له: ((أَحْسِنْ أَضْلَهَا، وَاجْعَلْ ثَمَرَهَا صَدَقَةً، قَالَ: فَكُتِبَ)). إلى آخره،

كذا ذكره بقاء التعقيب، وهو دال على أن الوقف كان حينئذٍ، لا كما ادعاه

بعضهم أنه وقف في المرض مضافاً إلى ما بعد الموت، وأنه عليه الصلاة

والسلام أشار به.

الثالث والعشرون: فيه أن من وقف وقفاً ولم يعين له ناظرًا يجوز؛

لأنه قال: لا جناح من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ولم يعين أحداً.

الرابع والعشرون: فيه أيضاً أن الواقف إذا صار بصيغة الموقوف

عليه، ينتفع بالوقف، لأنه أباح لمن وليه، وقد يليه الواقف، وقد قال

النبي ﷺ للذي أهدى البدنة: ((ارْكَبْهَا)).

الخامس والعشرون: استدل أحمد بقوله: ((لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ)) على أنه إذا شرط لنفسه عند الوقف نفعه مدة حياته صح؛ لأن عمر هو الذي وليها.  
 وخالفه مالك وغيره، لأنه في معنى الواقف على نفسه، وهو لم يرد نفسه، وإنما ذكر صفة عامة، فإذا اتصف بها دخل (١).



الحديث التاسع والسبعون بعد المائتين:

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ((لَا تَشْتَرِهِ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ، وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدَرَاهِمٍ؛ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي هَبَّتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ)).

رواه البخاري (٢٦٢٣) الهبة، ومسلم (١٦٢٠) الهبات.  
وفي لفظ: ((إِنَّ الَّذِي يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ بَقِيءٌ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ)).

رواه مسلم (١٦٢٢) (٨) الهبات.

الحديث الثمانون بعد المائتين:

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ)).

رواه البخاري (٢٦٢١) الهبة، ومسلم (١٦٢٢).

قال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ)) زاد القعنبي في الموطأ ((عتيق))، والعتيق: الكريم الفائق من كل شيء، وهذا الفرس أخرج ابن سعد عن الواقدي بسنده عن سهل ابن سعد في تسمية خيل النبي ﷺ قال: ((وَأَهْدَى ثَمِيمُ الدَّارِي لَهُ فَرَسًا يُقَالُ لَهُ الْوَرْدُ، فَأَعْطَاهُ عُمَرُ، فَحَمَلَ عَلَيْهِ عُمَرُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ)) الحديث. فعرف بهذا تسميته وأصله.

قوله: ((فِي سَبِيلِ اللَّهِ))، ظاهره أنه حملة عليه حمل ثملك ليجاهد به، إذ لو كان حمل تجسس لم يجز بيعه، وقيل بلغ إلى حالة لا يمكن

الانتفاع به فيما حبس فيه، وهو مفتقر إلى ثبوت ذلك، ويدل على أنه تملك قوله: ((العَائِدُ فِي هَيْتِهِ))، ولو كان حبسًا لقال في حبسه، أو وقفه، وعلى هذا فالمراد بسبيل الله الجهاد لا الوقف. فلا حجة فيه لمن أجاز بيع الموقوف إذا بلغ غاية لا يتصور الانتفاع به فيما وقف له.

قوله: ((فَأَصَاعَةً))، أي: لم يحسن القيام عليه، وقصر في مؤنته وخدمته، وقيل: أي لم يعرف مقداره، فأراد بيعه بدون قيمته، وقيل: استعمله في غير ما جعل له، والأول أظهر.

قوله: ((لَا تَشْتَرِهِ))، سمي الشراء عودًا في الصدقة، لأن العادة جرت بالمساحة من البائع في مثل ذلك للمشتري، فأطلق على القدر الذي يسامح به رجوعًا، وأشار إلى الرخص بقوله: ((وإنَّ أَعْطَاكَهُ بِذَرْهَمٍ)).

قوله: ((فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ.. إلخ))، حمل الجمهور هذا النهي في صورة الشراء على التنزيه، وحمله قوم على التحريم، قال القرطبي وغيره: وهو الظاهر، ثم الزجر المذكور مخصوص بالصورة المذكورة وما أشبهها، لا ما إذا رده إليه الميراث مثلاً.

قال الطبري: يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب، ومن كان والدًا والموهوب ولده، والهبة التي لم تقبض، والتي ردها الميراث إلى الواهب، لثبوت الأخبار باستثناء كل ذلك (١).

أما حديث ابن عباس فلم يذكره ابن دقيق العيد في ((إحكام الأحكام))، وذكره ابن الملقن في شرحه، وكذا العلامة عبد الله آل بسام. قال العلامة ابن الملقن:

ترجم البخاري عليه وعلى الذي قبله باب: ((لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبْتِهِ وَصَدَقْتِهِ)) ، كما أسلفناه وذكره بلفظين: أحدهما: هذا.

والثاني: ((لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوِّ الَّذِي يَعُودُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ)) (٢).

ثم قال: فرع: حكم الرجوع في الهدية حكم الرجوع في الهبة، وفي الصدقة اضطراب عندنا كما ستعلمه في الحديث الآتي، وفي إلحاق الأم والجد والجدات بالأب خلاف عندنا، والأصح إلحاق خلافاً لأحمد. وللرجوع شروط أيضاً محلها كتب الفقه (١). قال في هامش الإعلام:

شروط الرجوع خمسة: وهي ألا يتزوج الولد بعد الهبة، ولا يحدث ديناً لأجلها، وألا يتغير الموهوب عن حاله، وألا يحدث الموهوب له في الموهوب حدثاً، ألا يمرض أو الموهوب له، فإن وقع شيء من ذلك يمتنع الرجوع (٢).



(٢) أخرجه البخاري (٢٤٧٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) الإعلام (٧/٤٥٣-٤٥٤) باختصار.

(٢) هامش الإعلام (٧/٤٥٥) وهي مستفادة من الاستذكار لابن عبد البر (٣١٤/٢٢).

الحديث الحادي والثمانون بعد المائتين:

عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ - رضي الله عنهما - قال: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُشْهَدَهُ عَلَى صَدَقَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((أَفَعَلْتَ هَذَا بَوْلِدِكَ كُلِّهِمْ؟)).  
 قَالَ: لَا. قَالَ: ((اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ))، فَرَجَعَ أَبِي فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ.

رواه البخاري (٢٥٨٧) الهبة، ومسلم (١٦٢٣) (١٣) هبات.  
 وفي لفظ قال: ((فَلَا تُشْهَدُنِي إِذَا، فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ)).  
 رواه مسلم (١٦٢٣) (١٤) الهبات.  
 وفي لفظ: ((فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي)).  
 رواه مسلم (١٦٢٣) (١٧) الهبات.

قال ابن دقيق العيد: الحديث يدل على التسوية بين الأولاد في الهبات، والحكمة فيه أن التفضيل يؤدي إلى الإيجاش والتباغض، وعدم البر من الولد لوالده، أعني الولد المفضل عليه، واختلفوا في هذه التسوية: هل تجري مجرى الميراث في تفضيل الذكر على الأنثى أم لا؟ فظاهر الحديث يقتضي التسوية مطلقا، واختلف الفقهاء في التفضيل هل هو محرم أو مكروه، فذهب بعضهم إلى أنه محرم لتسميته ﷺ إياه ((جورا))، وأمره بالرجوع فيه، ولا سيما إذا أخذ بظاهر الحديث أنه كان صدقة فإن الصدقة على الولد لا يجوز الرجوع فيها، فإن الرجوع ههنا يقتضي أنها وقعت على غير الموقع الشرعي حتى نقضت بعد لزومها، ومذهب الشافعي ومالك أن

هذا التفضيل مكروه لا غير، وربما استدل على ذلك بالرواية التي قيل فيها: ((أَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي))، فإنها تقتضي إباحة إسهاد الغير، ولا يباح إسهاد الغير إلا على أمر جائز، ويكون امتناع النبي ﷺ من الشهادة على وجه التنزه، وليس هذا بالقوي عندي لأن الصيغة - وإن كان ظاهرها الإذن إلا أنها مشعرة بالتنفير الشديد عن ذلك الفعل، حيث امتنع الرسول ﷺ من المباشرة لهذه الشهادة معللاً بأنها جور، فتخرج الصيغة عن ظاهر الإذن بهذه القرائن، وقد استعملوا هذا اللفظ في مقصود التنفير.

ومما يستدل به على المنع أيضاً قوله: ((أَتَّقُوا اللَّهَ))، فإنه يؤذن بأن خلاف التسوية ليس بتقوى، وأن التسوية تقوى (١).

وقال العلامة عبد الله آل بسام:

أجمع العلماء على مشروعية التسوية بين الأولاد في الهبة، حتى كان السلف يسوون بينهم في القُبل، لما في ذلك من العدل، وإشعارهم جميعاً بالمودة، وتصفية قلوبهم، وإبعاد البغض والحقد والحسد عنهم.

لكن اختلف العلماء في وجوب المساواة بينهم في الهبة:

فذهب الإمام أحمد والبخاري وإسحاق والثوري وجماعة إلى وجوبها وتحريم التفضيل بينهم، أو تخصيص بعضهم دون بعض أخذاً بظاهر الحديث. وذهب الجمهور إلى أنها مستحبة فقط، وأطالوا الاعتذار عن هذا الحديث بما لا مقنع فيه.

والحق الذي لا شك فيه وجوب المساواة لظاهر الحديث، ولما فيه من المصالح، وما في ضده من المضار.



كما أن ظاهر الحديث التسوية بين الذكر والأنثى، لقوله لبشير ((سَوَّيْنَهُمْ))، وهو قول الجمهور، ومنهم الأئمة الثلاثة، ورواية عن الإمام أحمد اختارها أصحابه، ((ابن عقيل)) والحرثي.

وأما المشهور من مذهب الإمام أحمد فهو أن يقسم بينهم على قدر إرثهم للذكر مثل حظ الأنثيين، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.

فائدة: ذكر وجوب العدل بين الأولاد في الهبة، وتحريم التخصيص، أو التفضيل ما لم يكن ثم سببٌ موجب لذلك. فإن كان هناك ما يدعو إلى التفضيل أو التخصيص فلا بأس، كأن يكون أحدهم مريضاً، أو أعمى، أو زَمَنًا، أو كان ذا أسرة كبيرة أو طالب علم ونحو ذلك من الأسباب، فلا بأس بتفضيله لشيء من هذه المقاصد (١).

وقال الحافظ ما ملخصه:

استدل به على أن للأب أن يرجع فيما وهبه لابنه، وكذلك الأم وهو قول أكثر الفقهاء، وفي الحديث أيضاً النذب إلى التآلف بين الإخوة، وترك ما يوقع بينهم الشحناء، أو يورث العقوق للأبَاء، وأن عطية الأب لابنه الصغير في حجره لا تحتاج إلى قبض، وأن الإشهاد فيها يغني عن القبض، وفيه أن للإمام الأعظم أن يتحمل الشهادة، وفيه مشروعية استفصال الحاكم والمفتي عما يحتمل الاستفصال، لقوله: ((أَلَيْكَ وَلَدٌ غَيْرُهُ؟)) فلما قال: نعم. قال: ((أَفَكُلُّهُمْ أُعْطِيََتْ مِثْلَهُ؟)) فلما قال: لا. قال: ((لَا أَشْهَدُ))، فيفهم منه أنه لو قال: نعم. لشهد، وفيه جواز تسمية الهبة صدقة، وأمر الحاكم والمفتي بتقوى الله في كل حال، وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتنطع، لأن عمرة لو رضىت بها وهبه زوجها لوئده

لما رجع فيه، فلما اشتد حرصها في تثبيت ذلك أفضى إلى بطلانه. وقال المهلب: فيه أن للإمام أن يرد الهبة والوصية ممن يعرف منه هروباً عن بعض الورثة، والله أعلم (١).



الحديث الثاني والثمانون بعد المائتين:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ)).  
رواه البخاري (٢٣٢٩) الحرث والمزراعة، ومسلم (١٥٥١) المساقاة.

قال الإمام النووي رحمه الله في هذه الأحاديث جواز المساقاة، وبه قال مالك والثوري والليث والشافعي وأحمد وجميع فقهاء المحدثين، وأهل الظاهر وجماهير العلماء.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز، وتأول هذه الأحاديث على أن خيبر فتحت عنوة، وكان أهلها عبيداً لرسول الله ﷺ فما أخذه فهو له، وما تركه فهو له، واحتج الجماهير بظواهر هذه الأحاديث بقوله ﷺ: ((أَقْرَبُكُمْ مَا أَقْرَبَكُمْ اللَّهُ)) (١)، وهذا صريح في أنهم لم يكونوا عبيداً. قال القاضي: وقد اختلفوا في خيبر هل فتحت عنوة، أو صلحاً، أو بجلاء أهلها عنها بغير قتال، أو بعضها صلحاً وبعضها عنوة، وبعضها جلا عنه أهلها، أو بعضها صلحاً وبعضها عنوة؟ قال: وهذا أصح الأقوال، وهي رواية مالك ومن تابعه، وبه قال ابن عيينة، قال: وفي كل قول أثر مروي، وفي رواية لمسلم: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ)) (٢)، وهذا يدل لمن قال عنوة إذ حق المسلمين إنما هو في العنوة، وظاهر قول من قال صلحاً

(١) انظر البخاري (٤٢٤/١٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٥١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

أنهم صولحوا على كون الأرض للمسلمين، والله أعلم. واختلفوا فيما تجوز عليه المساقاة من الأشجار، فقال داود: تجوز على النخل خاصة، وقال الشافعي: على النخل والعنب خاصة، وقال مالك: تجوز على جميع الأشجار، وهو قول للشافعي، فأما داود فراها رخصة فلم يتعد فيه المنصوص عليه، وأما الشافعي فوافق داود في كونها رخصة لكن قال: حكم العنب حكم النخل في معظم الأبواب، وأما مالك فقال: سبب الجواز الحاجة والمصلحة، وهذا يشمل الجميع، فيقاس عليه، والله أعلم.

قوله: ((بِشَطْرٍ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا))، فيه بيان الجزء المساقى عليه من نصف أو ربع أو غيرهما من الأجزاء المعلومة، فلا يجوز على مجهول، كقوله: على أن لك بعض الثمر، وانفق المجوزون للمساقاة على جوازها بما اتفق المتعاقدان عليه من قليل أو كثير، قوله: ((مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ))، يحتاج به الشافعي وموافقه، وهم الأكثرون في جواز المزارعة تبعاً للمساقاة، وإن كانت المزارعة عندهم لا تجوز منفردة، فتجوز تبعاً للمساقاة، فيساقيه على النخل، ويزارعه على الأرض، كما جرى في خيبر، وقال مالك: لا تجوز المزارعة لا منفردة ولا تبعاً إلا ما كان من الأرض بين الشجر، وقال أبو حنيفة وزفر: المزارعة والمساقاة فاسدتان سواء جمعتهما أو فرقهما، ولو عقدتا فسختا، وقال ابن أبي ليلى وأبي يوسف ومحمد وسائر الكوفيين وفقهاء المحدثين وأحمد وابن خزيمة وابن شريح وآخرون: تجوز المساقاة والمزارعة مجتمعين، وتجوز كل واحدة منهما منفردة، وهذا هو الظاهر المختار لحديث خيبر، ولا يقبل دعوى كون المزارعة في خيبر إنما جازت تبعاً للمساقاة، بل جازت مستقلة، ولأن المعنى المجوز للمساقاة موجود في المزارعة قياساً على القراض فإنه جائز بالإجماع، وهو كالـمزارعة في كل شيء، ولأن المسلمين في جميع الأمصار والأعصار مستمرّون على العمل بالمزارعة، وأما الأحاديث

السابقة في النهي عن المخابرة فسبق الجواب عنها، وأنها محمولة على ما إذا شرط لكل واحد قطعة معينة من الأرض (١).

وبوب البخاري لحديث الباب: ((باب المزارعة بالشطرنج ونحوه))، وقال قيس بن مسلم عن أبي جعفر قال: ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والرابع، وزارع عليٌّ وسعد بن مالك وعبدالله بن مسعود وعمر بن عبدالعزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين، وقال عبدالرحمن بن الأسود: كنت أشارك عبدالرحمن بن يزيد في الزرع، وعامل عمر الناس على إن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر، وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا.

وقال الحسن: لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فينفقان جميعاً فما خرج فهو بينهما، ورأى ذلك الزهري، وقال الحسن: لا بأس أن يُجتنى القطن على النصف، وقال إبراهيم وابن سيرين وعطاء والحكمم والزهري وقتادة: لا بأس أن يعطى الثوب بالثلث أو الربع ونحوه. وقال معمر: لا بأس أن تُكرى الماشية على الثلث والربع إلى أجل مسمى (٢).

وقال العلامة عبدالله آل بسام:

المساقاة مأخوذة من أهم أعمالها وهي السقي.

وهي شرعاً: دفع شجرة لمن يسقيه ويعمل عليه، بجزء معلوم من ثمره.

والمزارعة مأخوذة من الزراعة، وهي دفع أرض لمن يزرعها بجزء معلوم مما يخرج منها، والمساقاة والمزارعة من عقود المشاركات التي

(١) شرح النووي (١٠/٣٠٠-٣٠٢).

(٢) صحيح البخاري مع الفتح (٥/١٣-١٤).

مبناها العدل بين الشريكين، فإن صاحبي الشجر والأرض كصاحب النقود التي دفعها للمضارب في التجارة، والمساقى والمزارع كالتاجر الذي يتجر بالمال، فهما داخلان في أبواب المشاركات، فالغنم بينهما، والغرم عليهما.

وبهذا يعلم أنهما أبعد عن الغرر والجهالة من الإجارة، وأقرب منها إلى القياس والعدل، ولذا فإنهما جاءتا على الأصل.  
لا كما قال بعضهم: إنهما على خلاف القياس، لظنهم أنهما من باب الإجازات التي يشترط فيها العلم بالعمل والأجرة؟ فهذا وهم منهم (١).



الحديث الثالث والثمانون بعد المائتين:

عن رافع بن خديج قال: ((كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، وَكُنَّا نَكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنَّ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، رُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ، فَتَنَاهَا عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَّا بِالْوَرِقِ فَلَمْ يَنْهِنَا)).

رواه البخاري (٢٣٢٧) الحرث والمزارعة، ومسلم (١٥٤٧)

(١١٧) البيوع.

الحديث الرابع والثمانون بعد المائتين:

ومسلم عن حنظلة بن قيس قال: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا عَلَى الْمَادِيَّاتِ، وَأَقْبَالَ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ. رواه مسلم (١٥٤٧)

(١١٦) البيوع.

الْمَادِيَّاتِ: الْأَنْهَارُ الْكُبَارُ. وَالْجَدُولُ: النَّهْرُ الصَّغِيرُ.

راوي الحديث: حنظلة بن قيس فهو زرقى أنصاري مدني تابعي

فقيه قليل الحديث، روى عن عثمان وغيره، وعنه جماعة منهم الزهري، وقال: ما رأيت رجلاً أحزم ولا أجود رأياً منه كأنه رجل قرشي (١).

بوب البخاري لحديث رافع ((باب كراء الأرض بالذهب

والفضة))، وقال ابن عباس: إن أمثل ما أنتم صانعون أن تستأجروا الأرض البيضاء من السنة إلى السنة.

قال الحافظ: كأنه أراد بهذه الترجمة الإشارة إلى أن النهي الوارد عن كراء الأرض محمول على ما إذا أكرت بشيء مجهول، وهو قول الجمهور، أو بشيء مما يخرج منها، ولو كان معلوماً، وليس المراد النهي عن كرائها بالذهب أو الفضة، وبالع ربيعة فقال: لا يجوز كراؤها إلا بالذهب أو الفضة، وخالف في ذلك طاووس وطائفة قليلة، فقالوا: لا يجوز كراء الأرض مطلقاً، وذهب إليه ابن حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المطلقة في ذلك، وحديث الباب دال على ما ذهب إليه الجمهور، وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة، ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه، وقد روى أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال: ((كَانَ أَصْحَابُ الْمَزَارِعِ يُكْرَوْنَهَا بِمَا يَكُونُ عَلَى الْمَسَاقِي مِنَ الزَّرْعِ، فَاخْتَصَمُوا فِي ذَلِكَ، فَنَهَاَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُكْرُوا بِذَلِكَ وَقَالَ: أَكْرُوا بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ))، ورجاله ثقات إلا أن محمد بن عكرمة المخزومي لم يرو عنه إلا إبراهيم بن سعد (١).

وقال الحافظ كذلك: ثم اختلف الجمهور في جواز كرائها بجزء مما يخرج منها، فمن قال بالجواز حمل أحاديث النهي على التنزيه، وعليه يدل قول ابن عباس الماضي في الباب الذي قبله حيث قال: ((لَكِنْ أَرَادَ أَنْ يَرْفُقَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ)) (٢)، ومن لم يجز إيجارها بجزء مما يخرج منها قال: النهي عن كرائها محمول على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحية

(١) فتح الباري (٥/ ٣١-٣٢). وأخرجه النسائي في المجتبى (٣٨٩٤) والسنن الكبرى (٣/ ٩٩٦) وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي.  
(٢) صحيح: تقدم.



منها، أو شرط ما ينبت على النهر لصاحب الأرض، لما في كل ذلك من الغرر والجهالة، وقال مالك: النهي محمول على ما إذا وقع كرائها بالطعام أو التمر لئلا يصير من بيع الطعام بالطعام، قال ابن المنذر: ينبغي أن يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المكري به من الطعام جزءاً مما يخرج منها. فأما إذا اكتراها بطعام معلوم في ذمة المكثري، أو بطعام حاضر يقبضه المالك، فلا مانع من الجوار، والله أعلم (١).

وقال ابن الملقن في أحكام الحديث:

الأول: فيه دلالة على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة، ورد على من منعه مطلقاً والأحاديث المطلقة بالنهي عن كرائها مؤولة.

الثاني: فيه دلالة أيضاً على أنه لا يجوز أن تكون الأجرة مجهولة.

الثالث: فيه دلالة أيضاً على جواز كرائها بشيء معلوم مضمون في الذمة لقول رافع: ((فأما بشيء معلوم مضمون فلا بأس به)) وخالف مالك في الطعام كما أسلفناه عنه هناك.

الرابع: فيه قبول خبر الواحد، وأنه حجة (٢).



(١) السابق (٥/٣٣).

(٢) الإعلام (٤٨٩).

الحديث الخامس والثمانون بعد المائتين:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: ((قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ)).

رواه البخاري (٢٦٢٥) الهبة، ومسلم (١٦٢٥) (٢٥) الهبات.  
وفي لفظ: ((مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فَهِيَ لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَإِنَّمَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا؛ لَأَنَّهُ عَطَاءٌ وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ)).

رواه مسلم (١٦٢٥) الهبات.  
وقال جابر: إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ فَإِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا.

رواه مسلم (١٦٢٥) (٢٣) الهبات.  
وفي لفظ لمسلم: ((أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا؛ فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا لِعَقِبِهِ)).  
رواه مسلم (١٦٢٥) (٢٦) الهبات.

قال العلامة عبد الله آل بسام: العمرى ومثلها ((الرقبي)) نوعان من الهبة، كانوا يتعاطونها في الجاهلية، فكان الرجل يعطي الرجل الدار أو غيرها بقوله: أعمرتك إياها، أو أعطيتكها عمرك، أو عمري، فكانوا يرقبون موت الموهوب له، ليرجعوا في هبتهم.

فأقر الشرع الهبة، وأبطل الشرط المعتاد لها، وهو الرجوع، لأن العائد في هبته كالكلب يقيء، ثم يعود في قيئه، ولذا قضى النبي ﷺ بالعمرى لمن وهبت له، ولعقبه من بعده، ونبههم ﷺ إلى حفظ أموالهم بظنهم عدم لزوم هذا الشرط، وإباحة الرجوع فيها فقال: ((أَمْسِكُوا

عَلَيْكُمْ أَمْوَالُكُمْ، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمْرِي فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا لِعَقِبِهِ)).

وهذا ما لم يصرح الواهب بأنها للموهوب له ما عاش فقط، فالمسلمون على شروطهم ويكون حكمها حكم العارية. لكن لا يرجع الواهب فيها، ولا بعد وفاة الموهوب له، لأن الوفاء بالوعد واجب، والإخلاف من صفات المنافقين المحرمة (١). وقال الحافظ بعد أن ذكر روايات الحديث: فيجتمع من هذه الروايات ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يقول: ((هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ))، فهذا صريح في أنها للموهوب له ولعقبه.

ثانيها: أن يقول: ((هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ فَإِذَا مِتَّ رَجَعَتْ إِلَيَّ))، فهذه عارية مؤقتة، وهي صحيحة، فإذا مات رجعت إلى الذي أعطى، وقد بينت هذه والتي قبلها رواية الزهري، وبه قال أكثر العلماء، ورجحه جماعة من الشافعية، والأصح عند أكثرهم لا ترجع إلى الواهب، واحتجوا بأنه شرط فاسد فلغى.

ثالثها: أن يقول: ((أَعْمَرْتُكَهَا))، ويطلق، فرواية أبي الزبير هذه تدل على أن حكمها حكم الأول، وأنها لا ترجع إلى الواهب، وهو قول الشافعي في الجديد، والجمهور، وقال في القديم: العقد باطل من أصله (٢).

وقال ابن الملقن في أحكام الحديث ما ملخصه:  
الأول: صحة العمرى.

(١) تيسير العلام (٢/ ١٢٣-١٢٤).

(٢) باختصار من فتح الباري (٥/ ٢٨٣).

الثاني: أن الموهوب له يمتلكها ملكاً تاماً، يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات، وبه قال الشافعي، والملك عنده وعند الجمهور متوجه إلى الرقبة.

وقيل: إلى المنفعة فقط، وهو مشهور مذهب مالك.

وقيل في العمرى إلى الرقبة وفي الرقبي إلى المنفعة، وهو قول أبي حنيفة ومحمد. ودليل الجمهور الأحاديث الصحيحة في ذلك.

الثالث: الأمر بإصلاح الأموال باتباع الشرع في التصرف فيها والنهي عن إفسادها بمخالفتها، والتنبيه على الثبت فيما يخرجها حتى يتروى ويتدبر العاقبة خوفاً من الندم على ما فعل، فيبطل أجره أو يقل.

الرابع: أن الهبة يملكها الموهوب له مدة حياته، وتورث بعده، ولا يرجع فيها الواهب في حياته ولا بعد من وهبت له.

الخامس: أن الموت والإرث يقطعان جميع الأملاك.

السادس: أن الحيل المحرمة والمكروهة مفسدة للأموال (١).



الحديث السادس والثمانون بعد المائتين:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((لَا يَمْنَعَنَّ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ)).

ثم يقول أبو هريرة: مَالِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَا أَرَمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَا فِكُمْ.

رواه البخاري (٢٤٦٣) المظالم، ومسلم (١٦٠٩) المساقاة.

قال الحافظ: ((لَا يَمْنَعَنَّ جَارٌ جَارَهُ إِنْ خ)).

استدل به على أن الجدار إذ كان لواحد وله جار، فأراد أن يضع جذعه عليه جاز، سواء أذن المالك أم لا، فإن امتنع أجبر، وبه قال أحمد وإسحاق وغيرهما من أهل الحديث، وابن حبيب من المالكية، والشافعي في القديم، وعنه في الجديد قولان: أشهرهما اشتراط إذن المالك، فإن امتنع لم يجبر، وهو قول الحنفية وحملوا الأمر في الحديث على الندب، والنهي على التنزيه، جمعاً بينه وبين الأحاديث الدالة على تحريم مال المسلم إلا برضاه، وفيه نظر كما سيأتي.

وجزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم، وهو نصه في البويطي.

قال البيهقي: لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم، إلا عمومات لا يستنكر أن نخصها، وقد حمّله الراوي على ظاهره، وهو أعلم بالمراد بما حَدَّثَ به، يشير إلى قول أبي هريرة: ((مَالِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟)).

قوله: ((ثم يقول أبو هريرة))، في رواية ابن عينة عند أبي داود: ((فَنَكَسُوا رُءُوسَهُمْ)) (١)، ولأحمد ((فَلَمَّا حَدَّثَهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ طَأْطَأُوا رُءُوسَهُمْ)) (٢).

قوله: ((عَنْهَا))، أي: عن هذه السنة، أو عن هذه المقالة.  
قوله: ((لَأُزِمَّيْنَهَا))، وفي رواية أبي داود ((لَأُلْقِيَنَّهَا))؛ أي: لأشيعن هذه المقالة فيكم، ولأقرعنكم بها، كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه، ليستيقظ من غفلته.

قوله: ((بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ))، قال ابن عبد البر: رويناه في ((الموطأ)) بالمشاة والنون بفتحها وهو الجانب، قال الخطابي: إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين، لأجعلنها أي الخشبة على رقابكم كارهين، قال: وأراد بذلك المبالغة، وبهذا التأويل جزم إمام الحرمين تبعاً لغيره، وقال: إن ذلك وقع من أبي هريرة حين كان يلي إمرة المدينة. (٣)  
وقال ابن الملقن في أحكام الحديث ما ملخصه:

الأول: مراعاة حق الجار في كل شيء، حتى في دخول الضرر في ملكه.

الثاني: تقديم حق الشارع على حظ النفس في الأملاك.  
الثالث: قبول الشرع وإن كرهته النفس، والانشراح له من غير إعراض عنه.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٣٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود.

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٢/٢٤٠) وصححه الألباني في حيج سنن الترمذي (١٣٥٣).

(٣) فتح الباري (١٣٢/٥-١٣٣).

الرابع: عدم منع الجار من وضع خشبة على حائط جاره عارية إذا كانت خفيفة لا تضر.

الخامس: تبليغ العلم لمن لم يرده ولا استدعاه إذا كان من الأمور المهمة، وإقامة الحجة على المخالف ليرجع (١).  
وقال العلامة عبدالله آل بسام:

ورد مثل هذه القضية في زمن عمر، فقد روى مالك بسند صحيح أن الضحاك بن خليفة سأله محمد بن مسلمة أن يسوق خليجاً له فيجريه في أرض محمد بن مسلمة فامتنع، فكلمه عمر في ذلك فأبى، فقال: والله ليمرن به ولو على بطنك.

ولم يعلم لعمر مخالف في هذه القضية من الصحابة، فكان اتفاقاً منهم على ذلك (٢).



(١) الإعلام (٧/٥٠٢-٥٠٦).

(٢) تيسير العلام (٢/٩٧).

الحديث السابع والثمانون بعد المائتين:

عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: ((مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوْقَةً مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ)).  
رواه البخاري (٢٤٥٣) المظالم، ومسلم (١٦١٢) المساقاة.

قال ابن دقيق العيد: في الحديث دليل على تحريم الغصب ((والقيد)) بمعنى القدر، وقيده بالشبر للمبالغة ولبیان أن ما زاد على مثله أولى منه و((طَوْقَةً)) أي جعل طوقاً له (١).  
قال الصنعاني: ((طَوْقَةً)) بضم أوله، وفي معناه أقوال: أحدها أنه يجعل طوقاً في عنقه كالغل، وهو الذي جزم به الشارح. ثانيها: أنه يلزمه إثم ذلك. كلزوم الطوق في العنق، وفيه ﴿الزَّمْنَاهُ طَائِرُهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣].

ثالثها: يحمل مثله من سبع أرضين، ويكلف إطاقة ذلك، رجحه البرماوي.

رابعها: يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين فيكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه، ويؤيده حديث ابن عمر عند البخاري ((خُسِفَ بِهِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ)).

خامسها: يكلف نقل ما ظلم منها يوم القيامة إلى المحشر، ويكون كالطوق في عنقه (٢).

(١) إحكام الأحكام (٤/١٤٩).

(٢) العدة (٤/١٤٩).



قال الحافظ وفي الحديث تحريم الظلم والغصب، وتغليظ عقوبته، وإمكان غضب الأرض، وأنه من الكبائر قاله القرطبي، وكأنه فرعه على أن الكبيرة ما ورد فيه وعيد شديد، وأن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى منتهى الأرض، وله أن يمنع من حفر تحتها سرباً أو بئراً بغير رضاه، وفيه أن من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة ثابتة، وأبنية، ومعادن، وغير ذلك، وأن له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر بمن يجاوره، وفيه أن الأرضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض؛ لأنها لو فتقت لاكتفى في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها، لانفصالها عما تحتها، أشار إلى ذلك الداودي.

وفيه أن الأرضين السبع طباق كالسماوات، وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، خلافاً لمن قال: إن المراد بقوله سبع أرضين سبعة أقاليم، لأنه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبراً من إقليم آخر، قاله ابن التين، وهو والذي قبله مبني على أن العقوبة متعلقة بما كان بسببها، وإلا مع قطع النظر عن ذلك لا تلازم بين ما ذكره (١).



## باب اللقطة

الحديث الثامن والثمانون بعد المائتين:

عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن لُقْطَةِ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ؟ فَقَالَ: ((اعْرِفْ وَكَأَنَّهَا وَعِفَاصُهَا ثُمَّ عَرَّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا وَلِتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ)). وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: ((مَالِكَ وَلَهَا؟ دَعَهَا؛ فَإِنْ مَعَهَا حِذَاءُهَا وَسِقَاءُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا)). وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ؟ فَقَالَ: ((خُذْهَا، فَإِنَّهَا هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذُّئْبِ)).

رواه البخاري (٢٤٢٧) اللقطة ، ومسلم (١٧٢٢) (٥) اللقطة.

قوله: ((باب اللقطة)).

قال العلامة عبد الله آل بسام:

اللقطة بضم اللام وفتح القاف على المشهور، وهي المال الضائع من ربه يلتقطه غيره، والملتقط على ثلاثة أقسام:

١- فقسم تافه لا تتبعه همة أوساط الناس، كالسوط والرغيف، ونحوهما، فهذا يملك بالالتقاط، ولا يلزم تعريفه.

٢- والثاني: ما لا يجوز التقاطه، وهي الأشياء التي تمنع نفسها من صغار السباع كالظباء، أو بقوتها وتحملها كالإبل والبقر ونحو ذلك، فهذا يحرم التقاطه.

٣- والنوع الثالث ما عدا ذلك، فهذا الذي يشرع التقاطه بقصد الحفظ لصاحبه (١).

راوي الحديث:

زيد بن خالد الجهني، من جهينة، وهي قبيلة من قضاة.  
واسمه زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاة، وهو  
مدني، صحابي مشهور، وكنيته أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو طلحة، ويقال:  
أبو محمد، له واحد وثمانون حديثاً، مات بالمدينة، وقيل: بمصر سنة ثمان  
وسبعين عن خمس وثمانين سنة (١).  
قوله: ((اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، فَإِنَّ لَمْ تُعْرِفْ  
فَاسْتَنْفِقْهَا)).

قال ابن دقيق العيد:

و((الوكاء)) ما يربط به الشيء، و((العفاص)) الوعاء الذي  
تجعل فيه النفقة ثم يربط عليه، والأمر بمعرفة ذلك ليكون وسيلة إلى  
معرفة المال تذكرة لما عرفه الملتقط.

وفي الحديث دليل على وجوب التعريف سنة، وإطلاقه يدخل  
فيه القليل والكثير، وقد اختلف في تعريف القليل ومدة تعريفه.  
وقوله: ((فَإِنَّ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا)) ليس الأمر فيه على  
الوجوب، وإنما هو للإباحة (٢).

وقال الصنعاني:

واعلم أنه اختلف في أخذ اللقطة على ثلاثة أقوال عند الشافعي:  
قال النووي:

(١) باختصار من الإعلام (٧/٥١٦).

(٢) إحكام الأحكام (٤/١٥١).

أصحها أنها عندهم مستحب ولا يجب. والثاني: يجب. والثالث: إن كانت اللقطة في موضع يؤمن عليها إذا تركها استحب له الأخذ، وإلا وجب (١).

وقال كذلك: ((ومدة تعريفه))، أقول: قال النووي: وأما الشيء الحقير فيجب تعريفه زمنًا يظن أن صاحبه لا يطلبه في العادة أكثر من ذلك الزمان (٢).

﴿وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَذَّهَا إِلَيْهِ﴾

قال الشيخ عبدالعزيز بن أحمد المشيخ: اختلف الفقهاء في حكم اللقطة بعد تعريفها سنة على قولين: فعند الحنفية: إذا كان الملتقط غنيًا لم يجز له الانتفاع باللقطة، وإنما يتصدق بها على الفقراء، سواء أكانوا أجانب أو أقارب، ولو أبوين، أو زوجة، أو ولدًا، لأنه مال الغير فلا يجوز الانتفاع به بدون رضاه، لإطلاق النصوص من قرآن وسنة، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]، وقوله عليه الصلاة والسلام: ((لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ)) (٣) ولقوله ﷺ: ((لا تحل اللقطة، فمن التقط شيئًا فليعرف سنة، فإن جاء

(١) العدة (٤/ ١٥١).

(٢) السابق (٤/ ١٥١).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٥/ ٧٢)، (٣/ ١٤٠) وصححه الشيخ الألباني رحمه

الله في صحيح الجامع (٧٦٦٢).

صاحبها فليردها عليه، وإن لم يأت فليصدق)) (١) وفي حديث عياض المجاشعي: ((مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهَدْ ذَا عَدْلٍ أَوْ ذَوِي عَدْلٍ، وَلَا يَكْتُمُ وَلَا يُعَيِّبُ، فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهَا فَلْيَرْدِّهَا عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ)) (٢).

فإن عرف صاحبها بعد التصديق بها، أو الانتفاع بها فهو بالخيار: إن شاء أمضى الصدقة وله ثوابها، وإن شاء ضمن الملتقط، وإن شاء أخذها من الفقير المتصدق عليه بها إن وجدته، وأيها ضمن لم يرجع على صاحبه. وقال جمهور الفقهاء: يجوز للملتقط أن يملك اللقطة، وتكون كسائر أمواله، سواء أكان غنياً أو فقيراً، لأنه مروي عن جماعة من الصحابة كعمر وابن مسعود وعائشة وابن عمر، وهو ثابت بقوله ﷺ في حديث زيد بن خالد: ((فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا)) وفي لفظ: ((وَإِلَّا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكَ))، وفي لفظ: ((ثُمَّ كُلْهَا))، وفي لفظ: ((فَانْتَفِعْ بِهَا))، وفي لفظ: ((فَسَانِكَ بِهَا))، وفي حديث أبي بن كعب: ((فَاسْتَنْفِقْهَا)) وفي لفظ: ((فَاسْتَمْتِعْ بِهَا)) وهو حديث صحيح (٣). قوله: ((وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ؟ إِنْ خ)) .

- 
- (١) ضعيف الإسناد: أخرجه الدارقطني (٤/ ١٨٢) والطبراني في الكبير (١٩/ ٤٠) والصغير (١/ ٦٢) وقال الهيثمي في المجمع (٤/ ١٦٨) وقال رواه الطبراني في الغير والأوسط وفيه يوسف بن خالد السمني وهو كذاب.
- (٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٠٩) وابن ماجه (٢٥٠٥) من حديث عياض المجاشعي رضي الله عنه، وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في صحيح الجامع (٦٥٨٦).
- (٣) هامش الإعلام (٧/ ٥٣٥-٥٣٦).

قال ابن دقيق العيد: فيه دليل على امتناع التقاطها، وقد نبه على العلة فيه، وهي استغناؤها عن الحافظ والمتفقد، ((والحذاء والسقاء)) وهنا مجازان، كأنه لما استغنت بقوتها وما ركب في طبعها من الجلادة عن الماء كأنها أعطيت الحذاء والسقاء.

وقوله: ((وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ؟ - إلى آخر الحديث)) يريد الشاة الضالة، والحديث يدل على التقاطها، وقد نبه فيه على العلة، وهي خوف الضياع عليها، إن لم يلتقطها أحدٌ. وفي ذلك إتلاف لما ليتها على مالکها، والتساوي بين هذا الرجل وبين غيره من الناس إذا وجدها، فإن هذا التساوي تقتضي الألفاظ بأنه لا بد منه: إما لهذا الواجد، وإما لغيره من الناس، والله أعلم (١).

وقال الصنعاني: وانفرد مالك بتجوز أخذ الشاة، وعدم تعريفها تمسكاً بقوله: ((هِيَ لَكَ)) وأجيب بأن اللام ليست للتملك، كما أنه قال: ((أَوْ لِلذَّبِّ)) والذَّب لا يملك اتفاقاً، وقد أجمعوا على أن مالکها لو جاء قبل أن يأكلها الواجد لأخذها منه (٢).



(١) إحكام الأحكام (٤/١٥٣).

(٢) العدة (٤/١٥٣).

## باب الوصايا

الحديث التاسع والثمانون بعد المائتين:

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: ((مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ)).

رواه البخاري (٢٧٣٨) الوصايا، ومسلم (١٦٢٧) الوصية.  
 وزاد مسلم: قال ابن عمر: ((فَوَاللَّهِ مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي)).  
 رواه مسلم (١٦٢٧) (٤) الوصية.

قوله: ((باب الوصايا)).

قال الحافظ: الوصايا جمع وصية، كالهدايا، وتطلق على فعل الموصي، وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من عهد ونحوه، فتكون بمعنى المصدر وهو الإيصاء: وتكون بمعنى المفعول: وهو الاسم، وفي الشرع: عهد خاص مضاف إلى ما بعد الموت، وقد يصحبه التبرع.

قال الأزهري: الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أو صيه، إذا وصلته. وُسِّمَتْ وصية لأن الميت يصل بها ما كان في حياته بعد مماته، ويقال: وصيته بالتشديد، ووصاه بالتخفيف بغير همز، وتطلق شرعاً أيضاً على ما يقع به الزجر عن المنهيات، والحث على المأمورات (١).  
 وقال العلامة عبدالله آل بسام:

(١) فتح الباري (٥/٤١٩).

وهي مشروعة بالكتاب لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠].

ومشروعة بالسنة لهذه الأحاديث الآتية، وإجماع المسلمين في جميع الأعصار والأمصار، وهي من محاسن الإسلام، إذ جعل لصاحب المال جزءاً من ماله، يعود عليه ثوابه وأجره بعد موته.

وهي من لطف الله - تعالى - بعباده، ورحمته بهم، حينما أباح لهم من أموالهم عند خروجهم من الدنيا، أن يتزودوا لآخرتهم بنصيب منها (١). قال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ)) الوصف بالمسلم خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له، أو ذكر للتهييج لئلا تتعق المبادرة لامثاله، لما يشعر به من نفي الإسلام عن تارك ذلك، ووصية الكافر جائزة في الجملة، وحكى ابن المنذر فيه الإجماع، وقد بحث فيه السبكي من جهة أن الوصية شرعت زيادة في العمل الصالح، والكافر لا عمل له بعد الموت، وأجاب بأنهم نظروا إلى أن الوصية كالإعتاق، وهو يصحح من الذمي والحربي. قوله: ((لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ)).

قال ابن عبد البر: قوله: ((له مال)) أولى عندي من قول من روى ((له شيء))؛ لأن الشيء يطلق على القليل والكثير، بخلاف المال، كذا قال، وهي دعوى لا دليل عليها، وعلى تسليمها فرواية ((شيء)) أشمل؛ لأنها تعم ما يتمول وما لا يتمول كالمختصات، والله أعلم.

قوله: ((يَبِيتُ)) كأن فيه حذفاً تقديره أن يبيت، هو كقوله: ﴿وَمَنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤] ويجوز أن يكون ((يَبِيتُ)) صفة لمسلم،



وبه جزم الطيبي. وقوله ((يُوصَى فِيهِ))، صفة شيء، ومفعول ((يَبْتَ)) محذوف، تقديره آمناً، أو ذاكراً.

وقال ابن التين: تقديره موعوگًا، والأول أولى؛ لأن استحباب الوصية لا يختص بالمريض، نعم قال العلماء: لا يندب أن يكتب جميع الأشياء المحقرة، ولا ما جرت العادة بالخروج منه، والوفاء له عن قرب، والله أعلم. قوله: ((لَيْلَتَيْنِ))، ولمسلم: ((يَبْتَ ثَلَاثَ لَيَالٍ))، وكأنه ذكر الليلتين والثلاث لرفع الحرج، لتزاحم أشغال المرء التي يحتاج إلى ذكرها، ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج إليه، واختلاف الروايات فيه دال على أنه للتقريب لا للتحديد، والمعنى: لا يمضي عليه زمان - وإن كان قليلاً - إلا ووصيته مكتوبة، وفيه إشارة إلى اغتفار الزمن اليسير، وكأن الثلاث غاية للتأخير، ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم المذكورة: ((لم أبت ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك إلا ووصيتي عندي)) (١).

يُذَكَّرُ بِنِ الْفَضْلِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ

الكلام عليه من وجوه:

الأول: فيه دلالة على الحث على الوصية لمن له شيء يوصي فيه، أما من عليه حقوق ماليه وله مالٌ، ولم يبق له وقت في الحياة ما يسع وفاءه بنفسه ولا بغيره فإن الوصية بذلك واجبة حتماً متعينة، ولا يدخل ذلك في لفظ الحديث. إلا أن يكون فيه بمعنى ((عليه))، وفيه بمعنى ((به))، والإجماع قائم على الأمر بالوصية، لكنه عند الجمهور منهم الشافعي أمر ندب.

وخالف داود وغيره من أهل الظاهر، فقالوا: إنه أمر إيجاب لهذا الحديث، ولا دلالة فيه لهم لعدم التصريح به، وإنما هو دال على تأكيدها والحث عليها، والحق الثابت، ولا يلزم منه الوجوب.

قال الشافعي: يحتمل أن يكون ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده، فيستحب تعجيلها، وأن يكتبها في صحته، ويشهد عليها، ويكتب فيها ما يحتاج إليه، لأنه قد يفجأه الموت، وما ينبغي أن يغفل المؤمن عن الموت والاستعداد له.

الثاني: فيه أيضًا دلالة على أنه لا تشرع لمن ليس له شيء يوصي فيه ولا به.

الثالث: جواز العمل بالكتابة فيها، وبه قال الإمام محمد بن نصر المروزي من أصحابنا، وقال: إنها كافية فيها من غير إشهاد لظاهر الحديث، وخالف إمامه والجمهور، فإنهم قالوا لا بد من الإشهاد.

وعند مالك: أنه إذا لم يشهد لا يعمل بخطه إلا فيما يكون فيها من إقرار الحق لمن لا يتهم عليه.

الرابع: فيه منقبة ظاهرة لابن عمر رضي الله عنه لمبادرته إلى امتثال الأمر، ومواظبته عليه، وقد كان رضي الله عنه شديد الاتباع له.

الخامس: فيه الحث على تهيو الإنسان للموت، ويبادر بما عساه أن لا يدركه، فإنه لا يدري متى القدوم.

السادس: لعل التقييد بالمسلم خرج على الغالب، فإن الكافر مكلف بالفروع أيضًا على الصحيح (١).



الحديث التسعون بعد المائتين:

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي .  
فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: ((لَا))، قُلْتُ: فَالْشَّطْرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: ((لَا))، قُلْتُ فَالثُّلُثُ؟ قَالَ: ((الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِيَّ أَمْرًا تَكُ)) .

قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟  
قَالَ: ((إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلْ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَزْدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرَفَعَةً، وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ حَتَّى يَتَفَعَّ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تُرَدِّهِمْ عَلَى أَغْيَابِهِمْ، لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ بْنُ حَوْلَةَ يَرْثُنِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ)) .

رواه البخاري (٢٧٤٢) الوصايا، ومسلم (١٦٢٨) الوصية.

الحديث الحادي والتسعون بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضِبُوا مِنْ الثُّلُثِ إِلَى الرَّبْعِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ)) .  
رواه البخاري (٢٧٤٣) الوصايا، ومسلم (١٦٢٩) الوصية.

راوي الحديث الأول: سعد بن أبي وقاص، كنيته أبو إسحاق، أحد العشرة وآخرهم موتاً، وأول من رمى بسهم في سبيل الله عز وجل،

أسلم قديماً سابع سبعة، وهو ابن سبع عشرة أو خمس عشرة، كان مجاب الدعوة مشهوراً بذلك، فتح الله على يديه أكثر فارس، وفتح القادسية وغيرها، لزم بيته في الفتنة، وأمر أهله أن لا يخبروه من أخبار الناس بشيء حتى تجتمع الأمة على إمام، روي له عن النبي ﷺ مائتان وسبعون حديثاً، مات بقصره بالعقيق على عشرة أميال من المدينة، وحمل على الرقاب إلى البقيع سنة خمس وخمسين على الأصح.

قال الحافظ ما من خصه:

قوله: ((جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَعُوذُنِي وَأَنَا بِمَكَّةَ))، زاد الزهري في روايته: ((فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ أَشَدَّ بِي))، وله في الهجرة ((مِنْ وَجَعٍ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ))، واتفق أصحاب الزهري على أن ذلك كان في حجة الوداع، إلا ابن عيينة فقال: ((في فتح مكة))، واتفق الحفاظ على أنه وهم فيه.

قوله: ((الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ))، سقياً لبيان الجواز بالثلث، وأن الأولى أن ينقص عنه، ولا يزيد عليه، وهو ما يتدره الفهم، ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثلث هو الأكمل، أي كثير أجره، ويحتمل أن يكون معناه كثيراً غير قليل. قال الشافعي رحمه الله: ((وهذا أولى معانيه)). يعني: أن الكثرة أمر نسبي، وعلى الأول عَوَّلَ ابن عباس، كما سيأتي في حديث الباب الذي بعده.

قوله: ((إِنَّكَ إِنْ تَدَعُ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ))، قال الزين بن المنير: إنما عَبَّرَ له ﷺ بلفظ الورثة ولم يقل إن تدع بنتك، مع أنه لم يكن له يومئذ إلا ابنة واحدة، لكون الوارث حينئذ لم يتحقق، لأن سعداً إنما قال ذلك بناءً على موته في ذلك المرض، وبقائها بعده حتى ترثه، وكان من الجائز أن

تموت هي قبله، فأجاب ﷺ بكلام كُلِّي مطابق لكل حالة، وهي قوله ((وَرَثْتَكْ))، ولم يخص بنتاً غيرها.

قوله: ((عَالَةً))، أي: فقراء، وهو جمع عال، وهو الفقير.

قوله: ((يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ))، أي: يسألون الناس بأكفهم.

قوله: ((وَإِنَّكَ مَعَهُمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ))، كذا أطلق في هذه الرواية. وفي رواية الزهري: ((وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا)) مقيدة بابتغاء وجه الله، وعلق حصول الأجر بذلك وهو المعتبر (١).

وقال ابن دقيق العيد ما ملخصه: قوله: ((حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ))، لا تخصيص له بغير الواجب، ولفظة حتى هنا تقتضي المبالغة في تحصيل هذا الأجر بالنسبة إلى المغي، كما يقال: جاء الحاج حتى المشاء، ومات الناس حتى الأنبياء.

قوله: ((وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ إِنْ خُفِّفَ إِنْ خُفِّفَ إِنْ خُفِّفَ)) تسلية لسعد على كراهيته للتخلف بسبب المرض الذي وقع له.

وفيه إشارة إلى تلميح هذا المعنى، حيث تقع بالإنسان المكاره حتى تمنعه مقاصد له، ويرجو المصلحة فيما يفعله الله تعالى.

وقوله ﷺ: ((اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ))، لعله يريد به إتمام العمل على وجه لا يدخله نقص، ولا نقض لما ابتدئ به.

وفيه دليل على تعظيم أمر الهجرة، وأن ترك إتمامها مما يدخل تحت قوله: ((وَلَا تَرُدُّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ)) (٢).

(١) فتح الباري (٥/٤٢٨-٤٣٢).

(٢) إحكام الأحكام (٤/١٦١-١٦٢).

- قال ابن الملتن رحمه الله في أحكام الحديث ما ملخصه:
- استحباب عيادة المريض، وعيادة الإمام أصحابه، وأنها مستحبة في السفر كالخضر وأولى.
  - وجواز ذكر المريض ما يجده من شدة المرض، لا في معرض التسخط والشكوى؛ بل لمداواة، أو دعاء صالح، أو وصية، أو استفتاء عن حاله، ولا يكون ذلك قادحاً في خيره وأجر مرضه.
  - استحباب الصدقة لذوي الأموال.
  - مراعاة الوارث في الوصية.
  - تخصيص جواز الوصية بالثلث، وخالف أهل الظاهر فقالوا: للمريض مرض الموت أن يتصدق بكل ماله، ويتبرع به كالصحيح، ويرده ظاهر الحديث مع حديث الذي أعتق في مرضه ستة أعبد لا يملك سواهم، فأعتق - عليه الصلاة والسلام - اثنين، وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً (١). رواه مسلم.
  - ونقل النووي في (شرح مسلم) عن العلماء من أصحابنا وغيرهم أن ورثته إن كانوا أغنياء استحب أن يوصي بالثلث تبرعاً، وإن كانوا فقراء استحب أن ينقص منه. وقد أجمع العلماء في الأعصار المتأخرة على أن من له وارث لا تنفذ وصيته بما زاد على الثلث إلا بإجازته.
  - وأما من لا وارث له: فمذهب الشافعي والجمهور أنه لا تصح وصيته فيما زاد على الثلث، وجوزه أبو حنيفة وأصحابه وإسحاق وأحمد في إحدى الروايتين.

(١) أخرجه مسلم (١٦٦٨).

- طلب الغنى للورثة راجح على تركهم عالة. وقال السرخسي:
- من قل ماله وكثر عياله يستحب أن لا يفوته عليهم بالوصية.
- الحث على صلة الأرحام، والإحسان إلى الأقارب.
- فضيلة طول العمر؛ للازدياد من العمل الصالح.
- وفيه منقبة ظاهرة لسعد، وفضائل عديدة (١).
- وفيه كمال شفقته ﷺ على جميع خلق الله.
- وقال في حديث ابن عباس رضي الله عنهما ما ملخصه:
- معنى غضوا: نقصوا.
- وفيه من الأحكام: استحباب النقص عن الثلث، وبه قال جمهور
- العلماء مطلقاً، وعن الصديق أنه أوصى بالخمس، وعن عليٍّ نحوه، وعن
- ابن عمر بالربع (٢).



(١) الإعلام (٨/ ٣٨-٤٦).

(٢) الإعلام (٨/ ٤٧-٤٨).

## باب الفرائض

الحديث الثاني والتسعون بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ)).

رواه البخاري (٦٧٣٢) الفرائض، ومسلم (١٦١٥) الفرائض.

وفي رواية: ((اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله، فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر)).

رواه مسلم (١٦١٥) (٤) الفرائض.

قوله: ((باب الفرائض)).

قال الحافظ: الفرائض جمع فريضة، كحديقة وحدائق، والفريضة فعيلة بمعنى مفروضة، مأخوذة من الفرض، وهو القطع، يقال: فرضت لفلان كذا، أي: قطعت له شيئاً من المال. قاله الخطابي. وقيل: هو من فرض القوس، وهو الحز الذي في طرفيه، حيث يوضع الوتر، ليثبت فيه، ويلزمه ولا يزول، وقيل: الثاني خاص بفرائض الله، وهي ما ألزم الله به عباده.

وقال الراغب: الفرض: قطع الشيء الصلب والتأثير فيه، وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى: ﴿نَصِيباً مَّفْرُوضاً﴾ [النساء: ٧]، أي: مقدراً أو معلوماً، أو مقطوعاً عن غيرهم (١).

وتعريفه اصطلاحاً: هو علم يعرف به من يرث ومن لا يرث، ومقدار ما لكل وارث (١).



قوله ﷺ: ((الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا)).

قال ابن دقيق العيد: الفرائض جمع فريضة، وهي الأنصباء المقدرة في كتاب الله تعالى: النصف، ونصفه، وهو الربع، ونصف نصفه، وهو الثمن، والثلثان ونصفهما، وهو الثلث، ونصف نصفهما، وهو السدس.

وفي الحديث دليل على أن قسمة الفرائض تكون بالبداة بأهل الفرض، وبعد ذلك ما بقي للعصبة (٢).

ﷺ ((فَمَا بَقِيَ فَلأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ)).

معنى أولى هنا أقرب، مأخوذ من الولي بإسكان اللام، وهو القرب، وليس المراد هنا أحق، كما في قولهم: الرجل أولى بماله لئلا يخلو الكلام عن الفائدة، لأننا لا ندري من هو الأحق.

ما فائدة وصف الرجل بالذكورة وهو لا يكون إلا ذكراً وقد أسقطه أبو داود في روايته وقال: ((فلأولى ذكر))؟ فالجواب عنه من أوجه:

١- الاحتراز عن الخنثى، واستضعف.

٢- وعليه اقتصر النووي في شرحه أنه ذكر للتنبيه على سبب الاستحقاق بالعصوبة، وسبب الترجيح في الإرث، ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين وحكمته أن الرجال تلحقهم مؤن كثيرة بالقيام

(١) هامش الإعلام (٨/ ٥٣).

(٢) إحكام الأحكام (٤/ ١٦٤).

بالعيال، والضيغان، وإرفاد القاصدين، ومواساة السائلين، وتحمل الغرامات وغير ذلك.

ثالثها: أنه ذكر لبيان ترتب الحكم على الذكورية دون الرجولية؛ ليدخل فيه الصبي فإنه ذكر، ولا يُسمى رجلاً، فعلى هذا يكون قوله: ((ذكر)) بدلاً لا ((صفة))، وكأنه قال: ((فلأولى رجل))، وذكر أن الحكم ليس منوطاً بالرجولية، بل بالذكورة التي هي أعم (١).

وقال الحافظ: وأقرب العصبات البنون، ثم بنوهم، وإن سفلوا، ثم الأب، ثم الجد، وإن انفرد واحدٌ منهما، فإن اجتمعاً فسيأتي حكمه، ثم بنو الإخوة، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم الأعمام، ثم بنوهم وإن سفلوا. ومن أدلى بأبوين يقدم على من أدلى بأب، لكن يقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين، ويقدم ابن أخ لأب على عم لأبوين، ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين.

واستدل به البخاري على أن ابن الابن يحوز المال، إذا لم يكن دونه ابن، وعلى أن الجد يرث جميع المال، إذا لم يكن دونه أب، وعلى أن الأخ من الأم إذا كان ابن عم يرث بالفرض والتعصيب (٢).

وقال ابن الملقن في أحكام الحديث ما ملخصه:

الأول: الابتداء بأهل السهام قبل العصبية، والحكمة فيه أنه لو ابتدئ بالعصبية لاستغرقت المال، وسقط أصحاب الفروض.

الثاني: إرث العاصب ما بقى عنهم.

(١) الإعلام (٨/ ٥٦-٥٧).

(٢) فتح الباري (١٢/ ١٥).

الثالث: تقديم الأقرب فالأقرب منهم، فلا يرث عاصب بعيد مع وجود قريب.

الرابع: الرجوع في قسمة الفرائض وأنصبتها إلى كتاب الله تعالى، وقد أكد تعالى ذلك بقوله: ﴿فَرِيشَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١]، كما أكد قسم الصدقات، وفي تولي الباري تعالى قسمة ذلك بنفسه، وكذا قسمته الغنيمة والفبيء إشارة إلى شدة تعظيم الأموال وحرمتها، وقطع المنازعة بسببها.

الخامس: فيه دلالة لمذهب ابن عباس في إسقاط الأخت الشقيقة بالأخ للأب مع البنت، لأنه لم يبق ذكر بعد البنت غيره. وجمهور العلماء على إسقاطه، فإن الله تعالى فرض للأخت النصف كما فرضه للبنت، فلم يبق بعد إلحاق الفرائض بأهلها شيء فلم يكن له شيء (١).



الحديث الثالث والتسعون بعد المائتين:

عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنْزِلُ غَدًا فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: ((وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رَبَاعٍ أَوْ دُورٍ؟)) ثُمَّ قَالَ: ((لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ)).

رواه البخاري (٦٧٢٤) الفرائض، ومسلم (١٣٥١) الحج.

قال النووي رحمه الله: قوله: ((يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ فَقَالَ وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رَبَاعٍ أَوْ دُورٍ؟)) وكان عَقِيلٌ ورث أبا طالب هو وطالب، ولم يرث جعفر ولا علي شيئاً لأنهما كانا مسلمين، وكانا عَقِيلٌ وطالب كافرين.

قال القاضي عياض: لعله أضاف الدار إليه ﷺ لسكناه إياها مع أن أصلها كان لأبي طالب، لأنه الذي كفله، ولأنه أكبر ولد عبدالمطلب، فاحتوى على أملاك عبدالمطلب وحازها وحده لسنه على عادة الجاهلية. قال: ويحتمل أن عَقِيلٌ باع جميعها وأخرجها عن أملاكهم، كما فعل أبوسفیان وغيره بدور من هاجر من المؤمنين. قال الداودي: فباع عَقِيلٌ جميع ما كان للنبي ﷺ ولمن هاجر من بني عبدالمطلب.

وقوله ﷺ: ((وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ)) فيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أن مكة فتحت صلحاً، وأن دورهم مملوكة لأهلها، لها حكم سائر البلدان في ذلك، فتورث عنهم، ويجوز لهم بيعها ورهنها وإجارتها وهبتها والوصية بها وسائر التصرفات، وقال مالك، وأبو حنيفة، والأوزاعي، وآخرون: فتحت عنوة، ولا يجوز شيء من هذه التصرفات، وفيه أن المسلم لا يرث الكافر، وهذا مذهب العلماء كافة،

إلا ما رُوي عن إسحاق بن راهويه وبعض السلف أن المسلم يرث الكافر - وأجمعوا أن الكافر لا يرث المسلم (١).

وبوب الإمام البخاري لهذا الحديث في كتاب الفرائض مقتصرًا على الجزء الأخير منه: ((باب لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم، وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث، فلا ميراث له)).

قال الحافظ: فأشار إلى أن عمومها يتناول هذه الصورة، فمن قيد عدم التوارث بالقسمة احتاج إلى دليل، وحجة الجماعة أن الميراث يستحق بالموت فإذا انتقل عن ملك الميت بموته لم ينتظر قسمته، لأنه استحق الذي انتقل عنه، ولو لم يقسم المال.

قال ابن المنير: صورة المسألة: إذا مات مسلم وله ولدان مثلاً، مسلم وكافر، فأسلم الكافر قبل قسمة المال.

قال ابن المنذر: ذهب الجمهور إلى الأخذ بما دل عليه حديث أسامة، يعني المذكور في هذا الباب إلا ما جاء عن معاذ قال: يرث المسلم من الكافر من غير عكس، واحتج بأنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ((الإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ)) (٢) وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبدالله بن معقل قال: ما رأيت قضاءً أحسن من قضاء قضى به معاوية: نرث أهل الكتاب ولا يرثونا، كما يحل النكاح فيهم ولا يحل لهم، وبه قال مسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحاق، وحجة الجمهور أنه قياس في معارضة النص، وهو صريح في المراد، ولا قياس مع وجوده. (٣)

(١) شرح النووي (٩/ ١٧٠-١٧١).

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٩١٢)، والحاكم (٦/ ٢٠٥) وضعفه الشيخ

الألباني في ضعيف الجامع (٢٢٨٢).

(٣) فتح الباري (١٢/ ٥١) باختصار.

الحديث الرابع والتسعون بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : ((نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبْتَهُ)).

رواه البخاري (٦٧٥٦) الفرائض، ومسلم (١٥٠٦) العتق.

قال ابن دقيق العيد: الولاء حق ثبت بوصف، وهو الإعتاق، فلا يقبل النقل إلى الغير بوجه من الوجوه؛ لأن ما ثبت بوصف يدوم بدوامه، ولا يستحقه إلا من قام به ذلك الوصف، وقد شبه الولاء بالنسب، قال عليه الصلاة والسلام: ((الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلُّ حِمَّةٍ النَّسَبُ))، فكما لا يقبل النسب النقل بالبيع والهبة، فكذلك الولاء ((١)).

وقال الحافظ: وقال ابن بطال: أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب، فإذا كان حكم الولاء حكم النسب فكما لا ينقل النسب لا ينقل الولاء، وكانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره، فنهى الشرع عن ذلك.

وقال ابن عبد البر:

اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث، إلا ما روي عن ميمونة أنها وهبت ولاء سليمان بن يسار لابن عباس. وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء يجوز للسيد أن يأذن لعبده أن يوالي من شاء.

وقال ابن بطال وغيره:

(١) إحكام الأحكام (٤/ ١٦٧) وقال الصنعاني في العدة قوله: ((الولاء لحمه الخ)) أخرجه الحاكم من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف وصححه ابن حبان وأعله البيهقي.

جاء عن عثمان جواز بيع الولاء، وكذا عن عروة، وجاء عن ميمونة جواز هبة الولاء، وكذا عن ابن عباس، ولعلهم لم يبلغهم الحديث (١).  
وقال ابن الملقن: إنما نهى ﷺ عن ذلك، لأن أهل الجاهلية كانوا يبيعون ولأء مواليتهم، فهو مما ورد على سبب وأنشدوا في ذلك:

فباعوه مملوكًا وباعوه معتقًا فليس له حتى المات



(١) فتح الباري (١٢/٤٥).

(٢) الإعلام (٨/٩٤).

الحديث الخامس والتسعون بعد المائتين:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سُنَنِ: خَيْرْتُ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقْتُ، وَأُهِدِي لَهَا لَحْمٌ فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ، فَدَعَا بِطَعَامٍ فَأَتَى بِخُبْزٍ وَأُذْمَ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ، فَقَالَ: أَلَمْ أَرِ الْبُرْمَةَ عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُطْعِمَكَ مِنْهُ. فَقَالَ: ((هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ لَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا: إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ)).

رواه البخاري (٥٠٩٧) النكاح، ومسلم (١٥٠٤) (١٤) العتق.

قال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((ثَلَاثُ سُنَنِ))، وفي رواية هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ((ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ))، وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود: ((قَضَى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعَ قَضِيَّاتٍ))، فذكر نحو حديث عائشة وزاد ((وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ عِدَّةَ الْحُرَّةِ))، أخرج الدارقطني وهذه الزيادة لم تقع في حديث عائشة، فلذلك اقتصر على ثلاث.

وأخرج ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عثمان وابن عمر وزيد بن ثابت وآخرين: ((أَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا أُعْتِقَتْ تَحْتَ الْعَبْدِ فَطَلَّاقُهَا طَلَّاقُ عَبْدٍ، وَعِدَّتُهَا عِدَّةُ حُرَّةٍ)).

وقد قدمت في العتق أن العلماء صنفوا في قصة بريرة تصانيف، وأن بعضهم أوصلها إلى أربعمئة فائدة، ولا يخالف ذلك قول عائشة: ((ثَلَاثُ سُنَنِ))، لأن مراد عائشة ما وقع من الأحكام فيها مقصوداً خاصة، لكن لما كان كل حكم منها يشتمل على تععيد قاعدة يستنبط



العالم منها فوائد جمة وقع التكثير من هذه الحثيثة، وانضم إلى ذلك ما وقع في سياق القصة غير مقصود (١).

قوله: ((خَيْرْتُ عَلَى زَوْجَهَا)).

قال الحافظ: زاد في رواية إسماعيل بن جعفر: ((فِي أَنْ تَقَرَّ تَحْتَ زَوْجِهَا أَوْ تُفَارِقَهُ)).

وتَقَرُّ، أي: تدوم، وتقدم في العتق من طريق الأسود عن عائشة: ((فَدَعَاَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَخَيَّرَهَا مِنْ زَوْجِهَا فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا)) (٢).

وبوب البخاري لحديث ابن عباس في قصة بريرة ((باب خيار الأمة تحت العبد)).

وقال الحافظ:

واقترضت الترجمة بطريق المفهوم أن الأمة إذا كانت تحت حر فعتقت لم يكن لها خيار، وقد اختلف العلماء في ذلك، فذهب الجمهور إلى ذلك، وذهب الكوفيون إلى إثبات الخيار لمن عتقت، سواء كانت تحت حرٍّ أم عبد، وتمسكوا بحديث الأسود بن يزيد عن عائشة أن زوج بريرة كان حرًّا، وقد اختلف فيه على راويه، هل هو من قول الأسود، أو رواه عن عائشة، أو هو قول غيره، قال إبراهيم بن أبي طالب أحد حفاظ الحديث وهو من أقران مسلم فيما أخرجه البيهقي عنه: خالف الأسود الناس في زوج بريرة، وقال الإمام أحمد: إنما يصح أنه كان حرًّا عن الأسود وحده، وما جاء عن غيره فليس بذاك، وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبدًا، ورواه علماء المدينة،

(١) فتح الباري (٣١٦/٩).

(٢) فتح الباري (٣١٦/٩).

وإذا روى علماء المدينة شيئاً وعملوا به فهو أصح شيء، وإذا عتقت الأمة تحت الحر فعقدها المتفق على صحته لا يفسخ بأمر مختلف فيه (١).

قوله: ((وَأَهْدِي لَهَا لَحْمًا... الخ)).

قال العلامة عبدالله آل بسام:

والثانية أنه تصدق عليها بلحم وهي في بيت مولاتها عائشة، فدخل النبي ﷺ واللحم يطبخ في البرمة، فدعا بطعام فأتوه بخبز وأدم من أدم البيت الذي كانوا يستعملونه في عاداتهم الدائمة، ولم يأتوه بشيء من اللحم الذي تصدق به على بريرة، لعلمهم أنه لا يأكل الصدقة، فقال: ((أَلَمْ أَرِ الْبُرْمَةَ عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ))؟ فقالوا: بلى، ولكنه قد تصدق به على بريرة، وكرهنا إطعامك منه، فقال: ((هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ لَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ)).

والثالثة: أن أهلها لما أرادوا بيعها من عائشة اشترطوا أن يكون ولاؤها لهم فقال النبي ﷺ: ((إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ)) (٢).

قال ابن الملتن ما ملخصه:

- فيه دلالة على جواز إعطاء الصدقات على موالى قريش، خلافاً لمن منع ذلك لأن بريرة مولاة لهم، ولم ينكر عليه الصلاة والسلام الصدقة عليها.

- فيه أيضاً دلالة على جواز الأكل مما تصدق به على الفقير، ومثله ما إذا أهدى إليه، سواء في ذلك أزواجه وغيرهم.

(١) فتح الباري (٩/٣١٨).

(٢) تيسير العلام (٢/١٤٦).

- فيه أيضًا دلالة على قبول الغنى هدية الفقير بما تصدق به عليه، لقبول عائشة لحمها ولم ينكر عليها.

فيه أيضًا دلالة على الفرق بين الهدية والصدقة في الحكم، وأن من حلف لا يأكل من أحدهما لا يحنث بالآخر.

فيه أيضًا دلالة على وجوب نصح أهل الرجل له، وأن يجنبوه ما يكره، كما أخبرت عائشة بحال اللحم، لعلمها بأنه لا يأكل الصدقة.

وفيه أيضًا دلالة على أن كسب المرأة الحرة لها دون زوجها، تتصرف فيه بالهدية وغيرها، خلافًا لمن خالف ذلك.

فيه أيضًا دلالة على أن الهدية تملك بوضعها في بيت المهدى له، ولا يحتاج إلى قبول، وهو الصحيح عندنا، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يسأل عائشة عن قبولها، ولا أنكر قبولها له.

- فيه أيضًا دلالة على جواز أكل اللحم، وإن لم يعلم حال من ذبحه، إذا لم يظن أنه ممن تحرم ذبيحته، لعدم سؤاله عليه الصلاة والسلام عنه.

- فيه أيضًا دلالة على أنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إليه بطريق مشروع، إذا لم يظن تحريمه، أو تظهر شبهة فيه، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يسأل عن المتصدق ولا عن حاله، والأيدي ظاهرة في الملك (١).



## كتاب النكاح

الحديث السادس والتسعون بعد المائتين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ)).  
رواه البخاري (٥٠٦٥) النكاح، ومسلم (١٤٠٠) النكاح.

قوله: ((كتاب النكاح)).

قال الحافظ ما ملخصه: النكاح في اللغة: الضم والتداخل، وقال الفراء: النكح بضم ثم سكون اسم الفرج، ويجوز كسر أوله، وكثر استعماله في الوطء، وسمى به العقد لكونه سببه. وقال الفارسي: إذا قالوا نكح فلانة، أو بنت فلان فالمراد العقد، وإذا قالوا: نكح زوجته فالمراد الوطء.

وقال آخرون: أصله لزوم شيءٍ لشيءٍ مستعليًا عليه.

وفي الشرع: حقيقة في العقد، مجاز في الوطء على الصحيح، والحجة في ذلك كثرة وروده في الكتاب والسنة للعقد، حتى قيل: إنه لم يرد في القرآن إلا للعقد، ولا يرد مثله قوله: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] لأن شرط الوطء في التحليل إنما ثبت بالسنة، فالعقد لا بد منه لأن قوله: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ﴾ [البقرة: ٢٣٠] معناه حتى تتزوج، أي يعقد عليها، ومفهومه أن ذلك كافٍ بمجردة، لكن بينت السنة أن لا عبرة بمفهوم الغاية، بل لا بد بعد العقد من ذوق العسيلة، كما أنه لا بد بعد ذلك من التطليق ثم العدة.

نعم أفاد أبو الحسين بن فارس أن النكاح لم يرد في القرآن إلا للتزويج، إلا في قوله تعالى: ﴿وَابْتَئِلُوا الِيتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦] فإن المراد به الحلم، والله أعلم (١).

قوله ﷺ: ((يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ)). قال النووي: قال أهل اللغة: المعشر هم الطائفة الذين يشملهم وصف، فالشباب معشر، والشيخوخة معشر، والأنبياء معشر، والنساء معشر، فكذا ما أشبهه.

والشباب جمع شاب، ويجمع على شبان وشبية، والشباب عند أصحابنا من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة، وأما (الباءة) ففيها أربع لغات حكاهما القاضي عياض، الفصيحة المشهورة: (الباءة) بالمد والهاء، والثانية: (الباءة) بلا مد، والثالثة: (الباءة) بالمد بلا هاء، والرابعة: (الباهة) بهاءين بلا مد، وأصلها في اللغة الجماع، مشتقة من المباءة وهي المنزل، ومنه مباءة الإبل وهي مواطنها قيل لعقد النكاح بباءة، لأن من تزوج امرأة بوأها منزلاً، واختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد، أصحهما: أن المراد معناها اللغوي، وهو الجماع، فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنه، وهي مؤن النكاح فليتزوج، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم، ليدفع شهوته، ويقطع شر منه، كما يقطعه الوجاء، وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشبان الذين هم مظنة شهوة النساء، ولا ينفكون عنها غالباً.

والقول الثاني: أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح سميت باسم ما يلزمها، وتقديره: من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج، ومن لم

يستطيع فليصم ليدفع شهوته، والذي حمل القائلين بهذا على هذا أنهم قالوا: قوله ﷺ: ((وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ))، قالوا: والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة، فوجب تأويل الباءة على المؤن (١).

قوله: ((فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ)).

قال ابن دقيق العيد: يحتمل أمرين. أحدهما: أن تكون ((أفعل)) فيه مما استعمل لغير المبالغة. والثاني: أن تكون على بابها، فإن التقوى سبب لغض البصر وتحصين الفرج، وفي معارضتها الشهوة والداعي إلى النكاح، وبعد النكاح يضعف هذا الداعي، فيكون أغض للبصر، وأحصن للفرج، مما إذا لم يكن، فإن وقع الفعل - مع ضعف الداعي إلى وقوعه - أندر من وقوعه مع وجود الداعي، والحوالة على الصوم لما فيه من كسر الشهوة، فإن شهوة النكاح تابعة لشهوة الأكل، تقوى بقوتها، وتضعف بضعفها (٢).

قوله: ((فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ)).

قال الحافظ: ووقع في رواية ابن حبان: ((فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ وَهُوَ الْإِخْصَاءُ))، وهي زيادة مدرجة في الخبر لم تقع إلا في طريق زيد بن أبي أنيسة هذه، وتفسير الوجود بالإخصاء فيه نظر، فإن الوجود رضى الأنثيين، والإخصاء سلهما، وإطلاق الوجود على الصيام من مجاز المشابهة (٣).

(١) شرح النووي (٩/٢٤٦).

(٢) إتحكام الأحكام (٤/١٧٢-١٧٣).

(٣) فتح الباري (٩/١٢).

### أحكام الحديث:

قال ابن الملقن رحمه الله ما ملخصه:

- الأمر بالنكاح لمن استطاع وتاقت نفسه، وهو إجماع، لكنه عند الجمهور أمر ندب لا إيجاب، فلا يلزم التزوج ولا التسري، سواء خاف العنت أم لا.

وقال داود ومن وافقه من أهل الظاهر: يجب أحدهما على الخائف من العنت مرة واحدة في العمر، وهي رواية عن أحمد، ولم يحك ابن هبيرة عن أحمد سواها، وهو مذهب مالك أيضًا كما حكاه المازري.

- الأمر بالصوم للعاجز عن القيام بمأمورات النكاح.

- قد يؤخذ منه أيضًا أن النكاح أفضل من التخلي لنوافل العبادات، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه.

- يؤخذ منه أيضًا الحث على غض البصر، وقد أمر الله تعالى به.

- يؤخذ منه أيضًا الحث على تحصين الفرج بكل طريق أمر

الشرع به.

- يؤخذ منه تحريم الاستمنا (١).

وقال في هامش الإعلام:

قال الشافعي -رحمنا الله وإياه- في الأم (١٠١/٥، ١٠٢)

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْزُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾

[المؤمنون: ٥] قرأ إلى ﴿الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٧] قال: فكان بيننا في ذكر

حفظهم لفروجهم إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيانهم تحريم ما سوى

الأزواج وما ملكت الأيمان، وبَيَّن أن الأزواج وملك اليمين من

الآدميات دون البهائم، ثم أكدها فقال عز وجل: ﴿فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٧] فلا يحل العمل بالذكر إلا في الزوجة أو في ملك اليمين، ولا يحل الاستمناء والله أعلم (١).  
وقال أيضًا - نقلًا عن شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٠ / ٧٤، ٧٥) -:

والاستمناء لا يباح عند أكثر العلماء سلفًا وخلفًا، سواءً خشي - العنت أو لم يخش ذلك، وكلام ابن عباس وما روي عن أحمد فيه إنما هو لمن خشي ((العنت)) وهو الزنا واللواط خشية شديدة، خاف على نفسه من الوقوع في ذلك فأبيح له ذلك لتكسير شدة عنته وشهوته.  
وأما من فعل ذلك تلذذًا، أو تذكرًا أو عادة، بأن يتذكر في حال استمنائه صورة كأنه يجامعها، فهذا كله محرم لا يقول به أحمد ولا غيره، وقد أوجب فيه بعضهم الحد، والصبر عن هذا من الواجبات لا من المستحبات (٢).



(١) هامش الإعلام (٨ / ١٢١).

(٢) هامش الإعلام (٨ / ١٢٢).



الحديث السابع والتسعون بعد المائتين:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ تَقْرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ.

فَبَلَغَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ذَلِكَ؛ فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: ((مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا: كَذَا وَكَذَا؟ وَلَكِنِّي أَصْلِي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي)).

رواه البخاري (٥٠٦٣) النكاح، ومسلم (١٤٠١) النكاح.

قال ابن الملقن رحمه الله ما ملخصه الكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: هؤلاء النفر قليل هم أبوبكر وعمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عمرو وأبو ذر وسالم مولى أبي حذيفة والمقداد وسلمان الفارسي ومעقل بن مقرن، اتفقوا على هذا في بيت عثمان بن مظعون، وقد أسلفنا أن النفر [لغة] عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة، وفي لفظ رواية البخاري في صحيحه لهذا الحديث عن أنس قال: ((جَاءَ ثَلَاثَةٌ رَهْطٌ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَانَتْهُمْ تَقَالُوهَا، فَقَالُوا وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ أَمَا أَنَا فَإِنِّي أَصْلِي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ أَنَا أَعْتَزَلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا. فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟ أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي

لَا خَشَاكُمُ لِلَّهِ، وَاتَّقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَصَلِّي وَأَزُقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ  
النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُتِّي فَلَيْسَ مِنِّي)) (١).

الوجه الثاني: معنى قوله عليه الصلاة والسلام: ((فَمَنْ رَغِبَ  
عَنْ سُتِّي فَلَيْسَ مِنِّي)) تركها إعراضاً عنها، غير معتقد لها على ما هي  
عليه، أما من ترك النكاح على الصفة التي يستحب له تركها كما سبق، أو  
ترك النوم على الفراش لعجزه عنه، أو لاشتغاله بعبادة مأذون فيها ونحو  
ذلك، فلا يتناوله هذا الدم، وكان جماعة من السلف يمسكون عن تأويل  
هذا وأمثاله، لأنه أبلغ في الردع عن مخالفة السنة (٢).

وقال ابن دقيق العيد: يستدل به من يرجح النكاح على التخلي لنوافل  
العبادات، فإن هؤلاء القوم قصدوا هذا القصد والنبى ﷺ رده عليهم، وأكد  
ذلك بأن خلافه رغبة عن السنة، ويحتمل أن تكون هذه الكراهة للتنطع  
والغلو في الدين، وقد يختلف ذلك باختلاف المقاصد، فإن من ترك اللحم -  
مثلاً - يختلف حكمه بالنسبة إلى مقصوده، فإن كان من باب الغلو والتنطع  
والدخول في الرهبانية فهو ممنوع مخالف للشرع، وإن كان لغير ذلك من  
المقاصد المحموده، كمن تركه تورعاً لقيام شبهة في ذلك الوقت في اللحوم، أو  
عجزاً، أو لمقصود صحيح غير ما تقدم لم يكن ممنوعاً (٣).

وقال الحافظ ما ملخصه:

وفي الحديث دلالة على فضل النكاح والترغيب فيه، وفيه تتبع  
أحوال الأكابر للتأسي بأفعالهم، وأنه إذا تعذرت معرفته من الرجال جاز

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧٦).

(٢) الإعلام (٨/ ١٢٥ - ١٢٦).

(٣) إحكام الأحكام (٤/ ١٧٥).

استكشافه من النساء، وأن من عزم على عمل بر واحتاج إلى إظهاره حيث يأمن الرياء لم يكن ذلك ممنوعاً، وفيه تقديم الحمد والثناء على الله عند إلقاء مسائل العلم، وبيان الأحكام للمكلفين، وإزالة الشبهة عن المجتهدين، وأن المباحات قد تنقلب بالقصد إلى الكراهة والاستحباب، وقال الطبري: فيه الرد على من منع استعمال الحلال من الأطعمة والملابس وآثر غليظ الثياب وخشن المأكّل. قال عياض: هذا مما اختلف فيه السلف فمنهم من نحا إلى ما قال الطبري، ومنهم من عكس، واحتج بقوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: ٢٠]، قال: والحق أن هذه الآية في الكفار، وقد أخذ النبي ﷺ بالأمرين. قلت: لا يدل ذلك لأحد الفريقين أن كان المراد المداومة على إحدى الصفتين، والحق إن ملازمة استعمال الطيبات تفضي إلى الترفه والبطر، ولا يأمن من الوقوع في الشبهات، لأن من اعتاد ذلك قد لا يجده أحياناً فلا يستطيع الانتقال عنه فيقع في المحذور، كما أن منع تناول ذلك أحياناً يفضي إلى التنطع المنهي عنه، ويرد عليه صريح قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، كما أن الأخذ بالتشدد في العبادة يفضي إلى الملل القاطع لأصلها، وملازمة الاختصار على الفرائض مثلاً وترك التنفل يفضي إلى إثارة البطالة، وعدم النشاط إلى العبادة، وخير الأمور الوسط، وفي قوله: ((إِنِّي لَأَخْشَاكُمُ لِلَّهِ)) مع ما انضم إليه إشارة إلى ذلك.

وفيه أيضاً إشارة إلى أن العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه أعظم قدرًا من مجرد العبادة البدنية (١).



الحديث الثامن والتسعون بعد المائتين:

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبْتَلي، وَلَوْ أذِنَ لَهُ لَأَخْتَصَيْنَا.

رواه البخاري (٥٠٧٣) النكاح، ومسلم (١٤٠٢) النكاح.  
التبتل: ترك النكاح ومنه قيل لمريم عليها السلام: التبتل.

قال النووي:

التبتل هو الانقطاع عن النساء، وترك النكاح، انقطاعاً إلى عبادة الله، وأصل التبتل القطع، ومنه مريم التبتل، وفاطمة التبتل لانقطاعها عن نساء زمانها ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة، ومنه صدقة بتلة أي منقطعة عن تصرف مالها.

قال الطبري:

التبتل هو ترك لذات الدنيا وشهواتها، والانقطاع إلى الله تعالى بالتفرغ لعبادته، وقوله: ((رَدَّ عَلَيْهِ التَّبْتَلي)) معناه نهاه عنه، وهذا عند أصحابنا محمول على من تآقت نفسه إلى النكاح ووجد مؤنه، وعلى من أضر به التبتل بالعبادات الكثيرة الشاقة، أما الإعراض عن الشهوات واللذات من غير إضرار بنفسه، ولا تفويت حق لزوجته ولا غيرها ففضيلة لا مانع منها، بل مأمور به.

وأما قوله:

((وَلَوْ أذِنَ لَهُ لَأَخْتَصَيْنَا)) فمعناه: لو أذن له في الانقطاع عن النساء وغيرهن من ملاذ الدنيا لأختصينا؛ لدفع شهوة النساء، ليتمكننا التبتل، وهذا محمول على أنهم كانوا يظنون جواز الاختصاص باجتهداهم،

ولم يكن ظنهم هذا موافقاً، فإن الاختصاء في آدمي حرام، صغيراً كان أو كبيراً.

قال البغوي: وكذا يحرم خصاء كل حيوان لا يؤكل، وأما المأكول فيجوز خصاؤه في صغره، ويحرم في كبره والله أعلم (١).  
وقال الحافظ:

وقال الطيبي: قوله: ((وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَأَخْتَصَيْنَا))، كان الظاهر أن يقول: ولو أذن له لتبتلنا لكنه، عدل عن هذا الظاهر إلى قوله: ((لَأَخْتَصَيْنَا))، لإرادة المبالغة، أي: لبالغنا في التبتل حتى يفضي بنا الأمر إلى الاختصاء، ولم يرد به حقيقة الاختصاء، لأنه حرام، وقيل: بل هو على ظاهره، وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاء، ويؤيده توارد استئذان جماعة من الصحابة النبي ﷺ في ذلك، كأبي هريرة وابن مسعود وغيرهما (٢).

وقال كذلك:

وفيه أيضاً [أي الاختصاء] من المفساد تغذيب النفس، والتشويه، مع إدخال الضرر الذي قد يفضي إلى الهلاك، وفيه إبطال معنى الرجولية، وتغيير خلق الله، وكفر النعمة لأن خلق الشخص رجلاً من النعم العظيمة، فإذا أزال ذلك فقد تشبه بالمرأة، واختار النقص على الكمال. قال القرطبي: الخصاء في غير بني آدم ممنوع في الحيوان إلا لمنفعة حاصلة في ذلك، كتطيب اللحم، أو قطع ضرر عنه (٣).

وقال ابن الملقن:

(١) شرح النووي (٩/٢٥١-٢٥٢).

(٢) فتح الباري (٩/٢١).

(٣) فتح الباري (٩/٢١).

فيه من الأحكام أيضًا عدم الإقبال على ما تحدثه النفوس من غير سؤال العلماء عنه، وترك التنطع وتعاطي الأمور الشاقة على النفس، والتسهيل في الأمر، وترك المشقة، وعدم المنع من الملاذ خصوصًا إذا قصد بها تذكّر نعم الله - تعالى - على عبده، أو تعرف لذة ما وعد الله به، أو تعرف افتقار النفس وحاجتها إلى غيرها، أو امتثال أوامر الشرع وغير ذلك (١).



الحديث التاسع والتسعون بعد المائتين:

عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ انكِحْ أُخْتِي ابْنَةَ أَبِي سُفْيَانَ فَقَالَ: ((أَوْتُحِبِّينَ ذَلِكَ؟)) فَقُلْتُ: نَعَمْ، لَسْتُ لَكَ بِمُحَلِّيةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ شَارِكَنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((إِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي)).

فَقَالَتْ: فَإِنَّا نَحَدِّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ: ((بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: ((إِنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رَيْبِيَّتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي؛ إِنَّهَا لَابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي، وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبَةَ، فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتُكُنَّ وَلَا أَخَوَاتُكُنَّ)).

رواه البخاري (٥١٠٦) النكاح، ومسلم (١٤٤٩) النكاح.

راوية الحديث: أم حبيبة زملة على المشهور، واسم أبيها صخر بن حرب بن أمية، وهي إحدى أمهات المؤمنين، والسابقين إلى الإسلام، هاجرت مع زوجها عبيد الله بن جحش إلى أرض الحبشة، فتنصر هناك، ومات نصرانياً، فتزوجها رسول الله ﷺ وهي هناك سنة ست، وقيل سنة سبع، رُوي لها عن النبي ﷺ خمسة وستون حديثاً، توفيت رضي الله عنها سنة أربع وأربعين بالمدينة على الراجح.

قال ابن دقيق العيد ما ملخصه: الجمع بين الأختين وتحريم نكاح الربيبة منصوص عليه في كتاب الله، ويحتمل أن تكون هذه المرأة السائلة لنكاح أختها لم يبلغها هذا الحكم، وهو أقرب من نكاح الربيبة، فإن لفظ الرسول ﷺ يشعر بتقدم نزول الآية حيث قال: ((لَوْ لَمْ تَكُنْ رَيْبِيَّتِي فِي حِجْرِي))، وتحريم الجمع بين الأختين بالنكاح متفق عليه، فأما ملك

اليمين فكَذَلِكَ عند علماء الأمصار، غير أن الجمع في ملك اليمين إنما هو استباحة وطئها، إذ الجمع في ملك اليمين غير ممتنع اتفاقاً. وقال الفقهاء: إذا وطئ إحدى الأختين لم يبطأ الأخرى حتى يحرم الأولى ببيع أو عتق أو كتابة أو تزويج، لئلا يكون مستباحاً لفرجيهما معاً.

وقولها: ((لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةَ)) معناه: لست أخلي بغير ضرة.  
وقولها: ((وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي))، وفي رواية ((شَرَكَنِي))، وأرادت بالخير ما هنا ما يتعلق بصحبة الرسول ﷺ من مصالح الدنيا والآخرة، وأختها اسمها عزة (١).

وقال النووي ما ملخصه:

قوله ﷺ: ((لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجَرِي مَا حَلَّتْ لِي؛ إِنَّهَا لَابْنَةٌ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ))، معناه: أنها حرام عليّ بسببين، كونها ربيبة، وكونها بنت أخي، فلو فقد أحد السببين حرمت بالآخر، والربيبة بنت الزوجة مشتقة من الرب، وهو الإصلاح، وأما قوله: ((رَبِيبَتِي فِي حَجَرِي))، ففيه حجة لداود الظاهري أن الربيبة لا تحرم إلا إذا كانت في حجر زوج أمها، فإن لم تكن في حجره فهي حلال له، وهو موافق لظاهر قوله تعالى: ﴿رَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، ومذهب العلماء كافة سوى داود أنها حرام سواء كانت في حجره أم لا. قالوا: والتقييد إذا خرج على سبب لكونه الغالب لم يكن له مفهوم يعمل به، فلا يقتصر الحكم عليه، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، ومعلوم أنه يحرم قتلهم بغير ذلك أيضاً.



قوله ﷺ: ((أَرْضَعْتَنِي، وَأَبَاهَا ثَوِيَّةٌ))، وهي مولاة لأبي لهب، ارتضع منها ﷺ قبل حليلة السعدية رضي الله عنها.  
قوله ﷺ: ((فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتُكُنَّ وَلَا أَخَوَاتُكُنَّ)) إشارة إلى أخت أم حبيبة وبنت أم سلمة (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه في أحكام الحديث:

- تحريم الرضاع وهو منصوص عليه في كتاب الله تعالى أيضًا.  
- أن لبن الفحل يحرم، وهو مذهب الجمهور من الصحابة وغيرهم. قال القاضي عياض: ولم يقل أحد إنه لا يحرم إلا أهل الظاهر وابن عليه.

- فيه تنبيه على جواز تعليل الحكم بعلمتين، فإنه علل تحريمها بأنها ربيبة وابنة أخ، والصحيح عند أهل الأصول جواز ذلك لهذا الحديث وغيره.

- فيه أيضًا أن للزوجة وغيرها من الإلزام الفكر في مصلحة أقاربها ومراجعة ما فكرت فيه للعلماء، وعرضه عليهم، وتنبيه على المسؤول والجواب بأنه لا يحل لي أو لك.

- ترجم البخاري على هذا الحديث عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير، وترجم عليه أيضًا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، وذكره أيضًا في باب ما يحل من النساء وما يحرم، وذكره أيضًا في باب المراضع من المواليات وغيرهن (٢).



(١) شرح النووي (٣٩/١٠).

(٢) الإعلام (١٧٢/٨-١٧٦).

الحديث الثلاثمائة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا)).  
رواه البخاري (٥١٠٩) النكاح، ومسلم (١٤٠٨) النكاح.

قال النووي ما ملخصه:

هذا دليل لمذاهب العلماء كافة، أنه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها، وبينها وبين خالتها، سواء كانت عمة وخالة حقيقة، وهي أخت الأب وأخت الأم، أم مجازية وهي أخت أبي الأب وأبي الجد، وإن علا، أو أخت أم الأم وأم الجدة من جهتي الأم والأب وإن علت، فكلهن بإجماع العلماء يحرم الجمع بينهما.

وقالت طائفة من الخوارج والشيعة يجوز، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، واحتج الجمهور بهذه الأحاديث، وخصوا بها الآية.

والصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد، لأنه ﷺ مبین للناس ما أنزل إليهم من كتاب الله، وأما الجمع بينهما في الوطء بملك اليمين كالنكاح فهو حرام عند العلماء كافة، وعند الشيعة مباح.

وأما باقي الأقارب كالجمع بين بنتي العم، أو بنتي الخالة، أو نحوهما فجائز عندنا وعند العلماء كافة، إلا ما حكاه القاضي عن بعض السلف أنه حرمه، ودليل الجمهور قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، والله أعلم.

أما الجمع بين زوجة الرجل وبنته من غيرها فجائز عندنا وعند مالك وأبي حنيفة والجمهور، وقال الحسن وعكرمة وابن أبي ليلى لا يجوز، دليل الجمهور قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، وقوله ﷺ: ((لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا))، ظاهر في أنه لا فرق بين أن ينكح البنتين معاً، أو تقدم هذه أو هذه، فالجمع بينهما حرام، كيف كان، لكن إن عقد عليها معاً بعقد واحد فنكاحهما باطل، وإن عقد على إحداها ثم الأخرى فنكاح الأولى صحيح، ونكاح الثانية باطل، والله أعلم (١).  
وقال الحافظ:

عند ابن حبان ((نَهَى أَنْ تُزَوَّجَ الْمَرْأَةُ الْعَمَّةُ وَالْخَالَاتُ، وَقَالَ: إِنْ كُنَّ إِذَا فَعَلْتُنَّ ذَلِكَ قَطَعْتُنَّ أَرْحَامَكُنَّ)) (٢).

قال الشافعي: تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من لقيته من المفتين، لا نعلم بينهم اختلافاً أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، ولا أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها، وقال ابن المنذر: لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم.

وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج، وإذا ثبت الحكم بالسنة واتفق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه، وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي، لكن استثنى ابن حزم عثمان البتي، وهو أحد الفقهاء القدماء من أهل البصرة.

(١) شرح النووي (٩/ ٢٧٣-٢٧٤).

(٢) أخرجه ابن حبان (٩/ ٤٢٦).

واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة، واستثنى القرطبي الخوارج، ولفظه: اختار الخوارج الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها وخالتها، ولا يعتد بخلافهم لأنهم مرقوا من الدين (١).



---

(١) فتح الباري (٩/٦٦).

الحديث الأول بعد الثلاثمائة:

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنَّ أَحَقَّ الشَّرُوطِ أَنْ تُؤْفُوا بِهِ، مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ)).  
رواه البخاري (٥١٥١) النكاح، ومسلم (١٤١٨) النكاح.

راوي الحديث: أبو حماد - علي الأشهر - عقبة بن عامر بن عبس بن عمرو بن عدي، من جهينة ولي إمرة مصر للمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة أربع وأربعين رُوي له عن النبي ﷺ خمسة وخمسون حديثاً، وكان من الرماة، وكان يخضب بالسواد، ويقول: نسود أعلاها وتأبى أصولها، وكان عالماً بكتاب الله تعالى وبالفرائض، فصيحاً، شاعراً، مفوهاً له هجرة وسابقة، وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، مات بمصر، ودفن بالمقطم سنة ثمان وخمسين، وقبره مشهور هناك.

قوله: ((إِنَّ أَحَقَّ الشَّرُوطِ أَنْ تُؤْفُوا بِهِ، مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ)).  
قال الشافعي وأكثر العلماء: إن هذا محمول على شروط لا تنافي النكاح، بل تكون من مقتضياته ومقاصده، كاشتراط العشرة بالمعروف، والإنفاق عليها وكسوتها وسكنائها بالمعروف، وأن لا يقصر في شيء من حقوقها، ويقسم لها كغيرها، وأن لا تخرج من بيته إلا بإذنه ولا تنشر عليه، ولا تصوم تطوعاً بغير إذنه، ولا تأن ولا تتصرف في متاعه إلا برضاه، ونحو ذلك. وأما شروط يخالف مقتضاه كشرط أن لا يقسم لها: ولا يتسرى عليها، ولا ينفق عليها، ولا يسافر بها ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به؛ بل يلغو الشرط ويصح النكاح، بمهر المثل لقوله ﷺ: ((كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ)).

وقال أحمد وجماعة:

يجب الوفاء بالشروط مطلقاً لحديث: ((إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ...)). والله أعلم (١).

وقال ابن دقيق العيد:

ذهب قوم إلى ظاهر الحديث، وألزموا الوفاء بالشروط، وإن لم تكن من مقتضى العقد، كأن لا يتزوج عليها ولا يتسرى، ولا يخرجها من البلد لظاهر الحديث، وذهب غيرهم إلى أنه لا يجب الوفاء بمثل هذه الشروط التي لا يقتضيها العقد، فإن وقع شيءٌ منها فالنكاح صحيح، والشروط باطل، والواجب مهر المثل، وربما حمل بعضهم الحديث على شروط يقتضيها العقد، مثل أن يقسم لها، وأن ينفق عليها ويوفيقها حقها، أو يحسن عشرتها، ومثل أن لا تخرج من بيته إلا بإذنه، ونحو ذلك مما هو من مقتضيات العقد.

وفي هذا الحمل ضعف لأن هذه الأمور لا تؤثر الشرط في إيجابها، فلا تشتد الحاجة إلى تعليق الحكم بالاشتراط فيها (٢).

وقال الصنعاني:

قوله: ((كأن لا يتزوج عليها))، أقول: المخالف يقول: هذا من الشروط المنهي عنها شرعاً؛ لقوله ﷺ: ((إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا)) (٣) وأما كونه لا يخرجها من البلد فليس فيه تحريم ما أحل

(١) شرح النووي (٦/٢٨٨).

(٢) إحكام الأحكام (٤/١٨٩-١٩٠).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (١٢٧٢) والبيهقي في الكبرى (٦/٧٩) وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٢٣٥٣).

الله، ولا تحليل ما حرم الله، لأن جواز إخراجها من البلد حق للزوج، وقد أسقطه بالشرط فيلزمه الوفاء به.

واعلم أن القائل بوجوب الوفاء هو عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز وشريح وأبو الشعثاء، مستدلين بهذا الحديث، بقوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وبحديث أبي داود والحاكم: ((المُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ)) (١)، وله شواهد تقوي تضعيفه بكثير بن يزيد، وجهالة الوليد بن رباح، وخالفهم الجمهور بحديث: ((كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ))، وأجيب بأن هذه الشروط التي لم تحرم حلالاً، ولم تحل حراماً ثابتة في كتاب الله بقوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] (٢).



(١) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرک (٥/٤١٦، ٤١٥)، والطبراني في الكبير (٣٧١/٤) من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٦٧١٥).  
(٢) العدة (٤/١٩٠).

الحديث الثاني بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الشُّغَارِ. وَالشُّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ.

رواه البخاري (٥١١٢) النكاح، ومسلم (١٤١٥) النكاح.

قال النووي رحمه الله: وفي الرواية الأخرى تفسير الشغار من كلام نافع، وفي الأخرى (ابنته، أو أخته) قال العلماء: الشغار بكسر المعجمة وبالغين المعجمة أصله في اللغة الرفع. يقال: شغر الكلب إذا رفع رجله ليبول، كأنه قال: لا ترفع رجل بتي حتى أرفع رجل بتك. وقيل: هو من شغر البلد إذا خلا، لخلوه عن الصداق. ويقال: شغرت المرأة إذا رفعت رجلها عند الجماع. قال ابن قتيبة: كل واحد منهما يشغر عند الجماع. وكان الشغار من نكاح الجاهلية، وأجمع العلماء على أنه منهي عنه، لكن اختلفوا هل هو نهي يقتضي إبطال النكاح أم لا؟ فعند الشافعي يقتضي إبطاله، وحكاه الخطابي عن أحمد وإسحاق وأبي عبيد. وقال مالك: يفسخ قبل الدخول وبعده، وفي رواية عنه: قبله ولا بعده، وقال جماعة: يصح بمهر المثل، وهو مذهب أبي حنيفة وحكي عن عطاء والزهري والليث، وهو رواية عن أحمد وإسحاق، وبه قال أبو ثور وابن جرير، وأجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ والعلمات وبنات الأعمام والإماء كالبنيات في هذا. وصورته الواضحة: زوجتك بتي على أن تزوجني بتك، ويضع كل واحدة صداق للأخرى، فيقول: قبلت، والله أعلم (١).



وقال الصنعاني: واتفق العلماء على المنع منه. أقول: واختلفوا في العلة، فقال القفال: العلة في البطلان التعليق والتوقيف، كأنه يقول: لا ينعقد لك نكاح بنتي حتى ينعقد لي نكاح بنتك، وقال الخطابي: كان ابن أبي هريرة يشبهه برجل يزوج امرأة ويستثني عضوًا من أعضائها، وهذا مما لا خلاف في فساده، وتقرير ذلك أنه يزوج وليته ويستثني بضعتها، حيث يجعله صداقًا للآخرى، وفي كلام بعض أئمة الحنابلة أن وجه البطلان عدم ذكر المهر، وقيل: التشريك في البضع، والشارح المحقق يشير إلى أن جهة الفساد الخلو عن الصداق (١).

وقال ابن دقيق العيد: وتفسير نافع لقوله: ((وَلَا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا)) يشعر بأن جهة الفساد ذلك، وإن كان محتمل أن يكون ذكر ذلك لملازمته لجهة الفساد. وعلى الجملة: ففيه إشعار بأن عدم الصداق له مدخل في النهي (٢).  
وقال العلامة عبد الله آل بسام:

وحكي في الجامع رواية عن الإمام أحمد بطلانه، ولو مع صداق اختارها ((الخرقي)) لعموم ما روى الشيخان عن ابن عمر: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ))، ومثله في مسلم عن أبي هريرة.  
ولأن أبا داود جعل التفسير، وهو قوله: ((وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ)) من كلام نافع، واختار هذا القول العلامة الأثرى الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله في رسالة له في الأنكحة الباطلة، والله أعلم (٣).



(١) العدة (٤/١٩١-١٩٢).

(٢) إحكام الأحكام (٤/١٩٢).

(٣) تيسير العلام (٢/١٦٤).

الحديث الثالث بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام : أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ يَوْمَ خَيْبَرٍ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.  
رواه البخاري (٥١١٥) النكاح، ومسلم (١٤٠٧) (٣٠) النكاح.

قال ابن الملقن ما ملخصه:

أصل المتعة في اللغة الانتفاع. والمراد بها هنا تزويج المرأة إلى أجل مسمى بذلك، لانتفاعها بما يعطيها، وانتفاعه بها بقضاء شهوته دون قصد التوالد، وسائر أغراض النكاح.

وإذا انقضت المدة فلا سبيل له عليها، وليس هناك طلاق، ولا ظهار، ولا إيلاء، ولا لعان، ولا ميراث، ولا عدة (١).

وقال الحافظ: قال الماوردي في ((الحاوي)): في تعيين موضع تحريم المتعة وجهان، أحدهما: أن التحريم تكرر ليكون أظهر وأنشر، حتى يعلمه من لم يكن علمه، لأنه قد يحضر في بعض المواطن من لا يحضر في غيرها.

تعبه إباحة أصلاً، وهذا الثاني هو المعتمد، ويرد الأول التصريح بالإذن فيها في الموطن الثاني: أنها أبيحت مراراً، ولهذا قال في المرة الأخيرة ((إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)) إشارة إلى أن التحريم الماضي كان مؤذناً بأن الإباحة تعقبه، بخلاف هذا فإنه تحريم مؤبد لا المتأخر عن الموطن الذي وقع التصريح فيه بتحريمها، كما في غزوة خيبر ثم الفتح (٢).

(١) الإعلام (٨/١٩٦).

(٢) فتح الباري (٩/٧٥).

وقال النووي رحمه الله:

والصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين، وكانت حلالاً قبل خيبر، ثم حرمت يوم خيبر، ثم أبيحت يوم فتح مكة - وهو يوم أوطاس - لاتصالهما، ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة، واستمر التحريم. ولا يجوز أن يقال: إن الإباحة مختصة بما قبل خيبر، والتحريم يوم خيبر للتأييد، وأن الذي كان يوم الفتح مجرد تأكيد من غير تقدم إباحة يوم الفتح - كما اختاره المازري والقاضي، لأن الروايات التي ذكرها مسلم في الإباحة يوم الفتح صريحة في ذلك، فلا يجوز إسقاطها، ولا مانع يمنع تكرار الإباحة، والله أعلم.

قال القاضي: وانفق العلماء على أن هذه المتعة كانت نكاحاً إلى أجل لا ميراث فيها، وفراقها يحصل بانقضاء الأجل من غير طلاق، ووقع الإجماع بعد ذلك على تحريمها من جميع العلماء إلا الروافض، وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول بإباحتها، ورؤي عنه أنه رجع عنه.

قال: واجمعوا على أنه متى وقع نكاح المتعة الآن حكم بطلانه، سواء كان قبل الدخول أو بعده، إلا ما سبق عن زفر، واختلف أصحاب مالك هل يحد الواطئ فيه؟ ومذهبنا أنه لا يحد لشبهة العقد وشبهة الخلاف، ومأخذ الخلاف اختلاف الأصوليين في أن الإجماع بعد الخلاف هل يرفع الخلاف ويصير المسألة مجمعة عليها؟ والأصح عند أصحابنا أنه لا يرفعه بل يدوم الخلاف، ولا يصير المسألة بعد ذلك مجمعة عليها أبداً، وبه قال القاضي أبو بكر الباقلاني.

قال القاضي:

واجمعوا على أن من نكح نكاحاً مطلقاً ونيته أن لا يمكث معها إلا مدة نواها فنكاحه صحيح حلال وليس نكاح متعة، وإنما نكاح المتعة

ما وقع بالشرط المذكور، ولكن قال مالك: ليس هذا من أخلاق الناس، وشذ الأوزاعي فقال: هو نكاح متعة، ولا خير فيه، والله أعلم (١).

وقال الشيخ عبد الله آل بسام:

فائدة: سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن رجل يسير في البلاد ويخاف أن يقع في المعصية، فهل له أن يتزوج في مدة إقامته في تلك البلدة، فإذا سافر طلق من تزوجها؟ فأجاب: بأن له أن يتزوج، ولكن على أن ينكح نكاحاً مطلقاً يمكنه إمساكها أو تطليقها إن شاء، وإن نوى طلاقها حقاً عند انقضاء سفره كره في مثل ذلك، وفي صحة النكاح نزاع (٢).

قال ابن دقيق العيد: وأما لحوم الحمر الأهلية فإن ظاهر النهي التحريم، وهو قول الجمهور، وفي طريقة للمالكية أنه مكروه مغلظ الكراهة، ولم ينهوه إلى التحريم، والتقيد بالأهلية يخرج الحمر الوحشية، ولا خلاف في إباحتها (٣).

وقال في هامش الإعلام: وقد اختلف في سبب النهي عن الحمر على أربعة أقوال، وهي في الصحيح:

أحدها: لأنها كانت جوار القرية، كما في حديث غالب هذا، وهذا قد جاء في بعض طرق حديث عبد الله بن أبي أوفى: ((أَصَابَتْنَا بَجَاعَةٌ لِبَالِي خَيْبَرَ، قَالَ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ خَيْبَرَ وَقَعْنَا فِي الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ فَانْتَحَرْنَاَهَا، فَلَمَّا غَلَّتْ بِهَا الْقُدُورُ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنْ أَكْفُتُوا

(١) شرح النووي (٩/٢٥٨-٢٥٩).

(٢) تيسير العلام (٢/١٦٦).

(٣) إحكام الأحكام (٤/١٩٦-١٩٧).

الْقُدُورَ وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمُرِ شَيْئًا))، فقال أناس: إنما نهى عنها رسول الله ﷺ لأنها لم تخمس، وقال آخرون: نهى عنها البتة.  
وقال البخاري في بعض طرقه: ((نَهَى عَنْهَا الْبَتَّةَ، لِأَنَّهَا كَانَتْ تَأْكُلُ الْعَذْرَةَ)) (١)، فهاتان علتان.

العلة الثالثة: حاجتهم إليها؛ فنهاهم عنها إبقاء لها، كما في حديث ابن عمر المتفق عليه: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ)).

زاد في طريق أخرى: ((وَكَانَ النَّاسُ قَدْ اخْتَأَجُوا إِلَيْهَا)).  
العلة الرابعة: أنه إنما حرّمها لأنها رجس في نفسها. وهذا أصح العلل، فإنها هي التي ذكرها رسول الله ﷺ بلفظه كما في الصحيحين عن أنس قال: ((لَمَّا افْتَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَيْبَرَ أَصَبْنَا مُحَرَّرًا خَارِجَةً مِنَ الْقَرْيَةِ، وَطَبَخْنَاهَا فَنَادَى مُنَادِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَا إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْهَا فَإِنَّهَا رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ)) (٢) فهذا نص في سبب التحريم وما عدا هذه من العلل فإنها هي حدس وظن ممن قاله أ.هـ. (٣).



(١) أخرجه البخاري (٢٩٢٢-٣٨٩٨)، ومسلم (٣٥٨٥-٣٥٨٦) من حديث

عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٣٥٩٣).

(٣) هامش الإعلام (٢١٦/٨-٢١٧).

الحديث الرابع بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((لَا تُنْكَحُ الْاَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ)).

رواه البخاري (٥١٣٦) النكاح، ومسلم (١٤١٩) النكاح.

قال النووي ما ملخصه: قال العلماء: الأيم هنا الثيب كما فسرتها الرواية الأخرى، وللأيم معانٍ أخرى، قال الكوفيون وزفر: كل امرأة لا زوج لها بكراً كانت أو ثيباً، كما هو مقتضاه في اللغة، قالوا: فكل امرأة بلغت فهي أحق بنفسها من وليها، وعقدها على نفسها النكاح صحيح، وبه قال الشعبي وانهري، قالوا: وليس الولي من أركان صحة النكاح بل من تمامه وقال الأوزاعي وأبيوسف ومحمد: تتوقف صحة النكاح على إجازة الولي. قال القاضي: اختلفوا أيضاً في قوله ﷺ: ((أَحَقُّ مِنْ وَلِيِّهَا)) هل هي أحق بالإذن فقط، أو بالإذن والعقد على نفسها؟ فعند الجمهور بالإذن فقط، وعند هؤلاء بهما جميعاً.

وقوله ﷺ: ((أَحَقُّ بِنَفْسِهَا)) (١) يحتمل من حيث اللفظ أن المراد أحق من وليها في كل شيء من عقد وغيره، كما قاله أبو حنيفة وداود ويحتمل أنها أحق بالرضا؛ أي: لا تزوج حتى تنطق بالإذن بخلاف البكر، ولكن لما صح قوله ﷺ: ((لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ)) (٢)، مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي تعين الاحتمال الثاني.

(١) أخرجه مسلم (٢٥٤٥).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٨٥)، والترمذي (١٠٢٠)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٧٥٥٥).

واعلم أن لفظة: ((أَحَقُّ)) هنا للمشاركة، معناه: أن لها في نفسها في النكاح، حقاً ولوليها حقاً، وحقها أوكد من حقه فإنه لو أراد تزويجها كفؤاً وامتنعت لم تجبر، ولو أرادت أن تتزوج فامتنع الولي أجبر، فإن أصر زوجها القاضي، فدل على تأكيد حقها ورجحانه. وأما قوله ﷺ في البكر: ((وَلَا تُنْكَحُ الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ))، فاختلفوا في معناه، فقال الشافعي وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق وغيرهم: الاستئذان في البكر مأمورٌ به، فإن كان الولي أباً أو جدّاً كان الاستئذان مندوباً إليه، ولو زوجها بغير استئذانها صح لكمال شفقتة وإن كان غيرهما من الأولياء وجب الاستئذان ولم يصح إنكاحها قبله.

والصحيح الذي عليه الجمهور أن السكوت كافٍ في جميع الأولياء لعموم الحديث لوجود الحياء، وأما الثيب فلا بد فيها من النطق بلا خلاف، سواء كان أباً أو غيره؛ لأنها زال كمال حياؤها بممارسة الرجال، وسواء زالت بكارتها بنكاح صحيح أو فاسد أو بوطء شبهة أو بزنا، ولو زالت بكارتها بوثبة أو بإصبع أو بطول المكث أو وُطِئَتْ في دبرها فلها حكم الثيب على الأصح. وقيل حكم البكر والله أعلم. ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا يشترط إعلام البكر بأن سكوتها إذن وشرطه بعض المالكية واتفق عليه أصحاب مالك على استحبابه (١). قال في هامش الإلام:

الولي شرط لصحة عقد النكاح عند جمهور العلماء مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضَلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، قال الشافعي: هي أصرح آية في اعتبار الولي، وإلا لما كان لعضله معنى.

ومن السنة قوله ﷺ: ((لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ))، وهو لنفي الحقيقة الشرعية، إذ لا يصح حمل هذا الحديث على نفي الكمال، لأن كلام الشارع محمول على الحقائق الشرعية؛ أي: لا نكاح شرعي أو موجود في الشرع إلا بولي، وبحديث عائشة رضي الله عنها: ((أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمُتَهَرِّجَاتُ اسْتَحْلَ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ)) (١). ولا يفهم من الحديث صحة الزواج بإذن الولي لأنه خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له، لأن الغالب أن المرأة لا تزوج نفسها بغير إذن وليها.

وجاء ما يؤيد ذلك ويؤكد من رواية أبي هريرة رضي الله عنه: ((لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا)) (٢)، فإنه يدل على أن المرأة ليس لها ولاية في الأنكاح لنفسها ولا لغيرها، فلا عبارة لها في النكاح إيجاباً ولا قبولاً، فلا تزوج نفسها بإذن الولي ولا لغيرها، ولا تزوج غيرها بولاية ولا وكالة، ولا تقبل النكاح بولاية ولا وكالة ويقابل هذا انقول رأي أبي حنيفة وأصحابه حيث يقولون: ينقذ نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها، وإن لم يعقد عليها ولي بكرّاً كانت أو ثيباً، والولاية مندوبة مستحبة فقط عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، أما عند محمد بن الحسن فينقذ موقوفاً (٣).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٨٣)، والترمذي (١١٠٢) وأحمد (١٦٥/٤) وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٧٠٩).  
(٢) صحيح أخرجه ابن ماجه (١٨٨٢)، والبيهقي في الكبرى (١١٠/٧)، والدارقطني في سننه (٢٢٧/٣) وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٧٢٩٨).

(٣) هامش الإعلام (٢٢٩/٨).



الحديث الخامس بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ فَطَلَّقَنِي فَبِتَّ طَلَاقِي فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّبِيرِ، وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ. فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: ((أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ)) .  
فَقَالَتْ: وَأَبُوبَكْرٍ عِنْدَهُ وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فَنَادَى: ((يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ إِلَى هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟  
رواه البخاري (٥٣١٧) الطلاق، ومسلم (١٤٣٣) النكاح.

قال النووي ما ملخصه:

قولها: ((فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّبِيرِ)) هو بفتح الزاي وكسر الباء بلا خلاف، وهو الزبير بن باطاء، ويقال باطياء، وكان عبد الرحمن صحابياً، والزبير قتل يهودياً في غزوة بني قريظة.  
قولها: ((فَبِتَّ طَلَاقِي))، أي: طلقني ثلاثاً.  
قولها: ((هُدْبَةِ الثَّوْبِ)) هو بضم الهاء وإسكان الدال وهي طرفه الذي لم ينسج، شبهوها بهذب العين، وهو شعر جفنها.  
قوله ﷺ: ((لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ))، هو بضم العين وفتح السين تصغير عسلة، وهي كناية عن الجماع، شبه لذته بلذة العسل وحلاوته، وأنت العسيلة لأن في العسل نعتين التذكير والتأنيث.  
وقيل: أنها على إرادة النطفة، وهذا ضعيف؛ لأن الإنزال لا يشترط.

وفي هذا الحديث أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثم يفارقها وتنقضي عدتها، فأما مجرد عقده عليها فلا يبيحها للأول، وبه قال جميع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وانفرد سعيد بن المسيب فقال: إذا عقد الثاني عليها ثم فارقها حلت للأول ولا يشترط وطء الثاني؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].  
والنكاح حقيقة في العقد على الصحيح، وأجاب الجمهور بأن هذا الحديث مخصص لعموم الآية ومبين للبراد منها.

قال العلماء: ولعل سعيداً لم يبلغه هذا الحديث.  
قال عياض: لم يقل أحد بقول سعيد في هذا إلا طائفة من الخوارج. واتفق العلماء على أن تغيب الحشفة في قبلها كاف في ذلك من غير إنزال المنى. وشذ الحسن البصري فشرط إنزال المنى وجعله حقيقة العسيلة.

قال الجمهور: بدخول الذكر تحصل اللذة والعسيلة ولو وطئها في نكاح فاسد لم تحل للأول على الصحيح؛ لأنه ليس بزواج (١).  
وقال ابن عبد البر في الاستذكار (١٦/ ١٥٧-١٥٨):  
وليس وطء الطفل عند الجميع شيء.

قال الشافعي: إذا أصابها بنكاح صحيح وغيب الحشفة في فرجها فقد ذاق العسيلة، وسواء في ذلك قوي النكاح وضعيفه.  
قال: والصبي الذي يطأ مثله والمراهق والمجنون والخفي الذي قد بقي معه ما يغيبه في الفرج يحلون المطلقة لزوجها (٢).

(١) شرح النووي (١٠/ ٣-٥).

(٢) نقلاً عن هامش الإعلام (٨/ ٢٤٣).

قال ابن الملقن في أحكام الحديث ما ملخصه:

الأول: تحريم المبتوتة بالطلاق الثلاث على مطلقها حتى تنكح زوجاً غيره وهو صريح القرآن.

الثاني: أن المراد بنكاح الثاني عقده ووطئه.

الثالث: اشتراط الانتشار في التحليل، من حيث إنه يرجع حمل قولها: ((إِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الْثَوْبِ)) على الاسترخاء وعدم الانتشار، لاستبعاد أن يكون الصغر قد بلغ إلى حد لا تغيب فيه الحشفة أو مقدارها الذي يحصل به التحلل.

والمشهور عند الشافعية أنه إذا لم يكن انتشار أصلاً لتعنى أو شلل أو غيرها لا يحصل التحلل خلافاً للجويني والغزالي، فإنما قالوا بحصوله لحصول صور الوطء وأحكامه.

والأصح عندهم أيضاً أنه لا بد من صحة النكاح، وكونه ممن يمكن جماعة لا طفلاً لا يتأتى منه، ولا يخفى أنه لا بد من حلها للأول من انقضاء عدتها من الثاني، وأنه لا يحل للثاني نكاحها حتى تنقضي عدتها من الأول، وكان ابن المنذر يقول: في الحديث دلالة على أن الزوج الثاني لو واقعها وهي نائمة، أو مغمى عليها لا تحس باللذة أنها لا تحل للأول؛ لأن الذواق أن تحس بها، كذا نقله البغوي عنه في ((شرح السنة))، ثم قال: وعامة أهل العلم على أنها تحل.

الرابع: استنبط القاضي عياض من شكواها وأن الذي معه كالهبة على التطلق بعدم الجماع وأنه من حقوق الزوجة، وهو قول كافة العلماء بعد ضرب الأجل سنة للاختبار إذا رُجى زوال ما به، وأما المجبوب والخصي فإنه يطلق عليه ولا يؤجل.

الخامس: استنبط ابن عبد البر من قوله عليه الصلاة والسلام: ((أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ)) أن إرادة المرأة الرجوع إلى الأول لا يضر لأن الطلاق ليس بيدها.

السادس: يؤخذ منه إظهار ما في النفس ليعرف حكمه، والتبسم أيضًا تعجبًا، والأدب عند العلماء والحكام بعدم رفع الصوت بين أيديهم وعند سؤلهم، خصوصًا من النساء فإن رفع صوتهن أقبح من رفع صوت الرجال (١).



الحديث السادس بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكَرُ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ثُمَّ قَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبُ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ. رواه البخاري (٥٢١٤) النكاح، ومسلم (١٤٦١) الرضاع. قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ إِنَّ أَنَسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

قال ابن دقيق العيد ما ملخصه:

الذي اختاره أكثر الأصوليين أن قول الراوي ((مِنَ السُّنَّةِ كَذَا)) في حكم المرفوع لأن الظاهر أنه ينصرف إلى سنة النبي ﷺ، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك قاله بناءً على اجتهاد رآه ولكن الأظهر خلافه. وقول أبي قلابَةَ: ((لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ إِنَّ أَنَسًا رَفَعَهُ إلخ)) يحتمل وجهين.

أحدهما: أن يكون ظن ذلك مرفوعاً لفظاً من أنس فتحرز عن ذلك تورعاً.

والثاني: أن يكون رأى أن قول أنس ((من السنة)) في حكم المرفوع، فلو شاء لعبر عنه بأنه مرفوع على حسب ما اعتقده من أنه في حكم المرفوع، والأول أقرب؛ لأن قوله: ((من السنة)) يقتضي أن يكون مرفوعاً بطريق اجتهادي محتمل.

وقوله: ((إِنَّهُ رَفَعَهُ)) نص في رفعه وليس للراوي أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص غير محتمل.

والحديث يقتضي أن هذا الحق للبكر أو الثيب إنما هو فيما إذا كانا متجددين على امرأة قبلها.

قال النووي:

واختلف العلماء في أن هذا الحق للزوج أو للزوجة الجديدة، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه حق لها. وقال بعض المالكية: حق له على بقية نسائه. واختلفوا في اختصاصه بمن له زوجات غير الجديدة.

قال ابن عبد البر: جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف، سواء كان عنده زوجة أم لا، لعموم الحديث: ((إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكَرَ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا))، لم يخص من لم يكن له زوجة.

وقالت طائفة: الحديث فيمن له زوجة أو زوجات غير هذه؛ لأن من لا زوجة له فهو مقيم مع هذه كل دهره مؤنس لها متمتع بها مستمتعة به بلا قاطع. بخلاف من له زوجات، فإنه جعلت هذه الأيام للجديدة تأنيساً لها متصلاً لتستقر عشتها له، وتذهب حشمتها ووحشتها منه، ويقضي كل واحد منهما لذته من صاحبه ولا ينقطع بالدوران على غيرها. ورجح القاضي هذا القول، وبه جزم البغوي من أصحابنا في فتاويه، فقال: إنما يثبت هذا الحق للجديدة إذا كان عنده أخرى يبيت عندها فإن لم تكن أخرى، أو كان لا يبيت عندها لم يثبت للجديدة حق الزفاف. كما لا يلزمه أن يبيت عند زوجاته ابتداءً، والأول أقوى وهو المختار لعموم الحديث.

واختلفوا في هذا المقام عند البكر والثيب إذا كان له زوجة أخرى واجب أم مستحب؟ فمذهب الشافعي وأصحابه وموافقيهم أنه واجب وهو رواية ابن القاسم عن مالك وروى عنه ابن عبد الحكم أنه على الاستحباب (١).

قال ابن الملحق ما ملخصه: تنمات:

الأولى: نقل الخطابي عن أصحاب الرأي أن البكر والثير في القسم سواء وهو قول الحاكم وحماد، وعن الأوزاعي إذا تزوج البكر على الثيب مكث ثلاثاً وإذا عكس أقام يومين، وحكاها الترمذي عن بعض أهل العلم، وهما مصادمان للأحاديث الصحيحة. أما حديث عائشة رفعته: ((لِلْبِكْرِ إِذَا نَكَحَهَا وَلَهُ نِسَاءُ ثَلَاثُ لَيَالٍ وَلِلثَّيْبِ لَيْلَتَانِ)) (١)، فضعيف رواه الدارقطني وفي سننه أم سليم ومحمد بن ضمرة وهما مجهولان كما قال ابن القطان والواقدي وحالته معلومة وإنما خصت البكر بالزيادة لأن حيائها أكثر.

الثانية: تجب الموالاة في الثلاث وفي السبع، حتى لو فرقها لا يحسب على الأصح، لأن الحشمة لا تزول به.

الثالثة: إذا وقى الثلاث أو السبع لم يقض للباقيات، نعم يستحب تخيير الثيب عن ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء، فإن اختارت السبع فأجابها قضى السبع للباقيات، وإن أقام بغير اختيارها لم يقض إلا الأربع الزائدة على الأصح.

الرابعة: الحرية والأمة في ذلك سواء على الأصح عندنا، وبه صرح ابن القصار من المالكية لأن المراد زوال الوحشة والأمة كالحرية فيه. وقيل: هي على النصف من الحرية ويكمل المنكسر.

الخامسة: إذا قلنا إن الحق السالف للزوجة فهل يقضي به أم لا؟ فيه خلاف عند المالكية، قال محمد بن عبد الحكم: نعم. وقال محمد عن أصبغ لا كالمعتة.

السادسة: قال الشافعى فى ((المختصر)) لا أحب أى لمن زفت له امرأة أن لا يتخلف عن صلاة، ولا شهود جنازة، ولا بر كان يفعله، ولا إجابة دعوة، ونصّ على نحوه فى ((الأم)).

قال الرافعى: هذا فى النهار أما الليل فقد قال الأصحاب: لا يخرج لأن هذه مندوبات والمقام عندها واجب وقالوا فى دوام القسم: ينبغى أن يسوى بينهما فى الخروج إلى الجماعات وأعمال البر، وأن يخرج فى ليلة الجمعة أو لا يخرج أصلاً فلو خرج فى ليلة بعضهن فقط فحرام.

قال الماوردى: وإذا كانت عادته التطوع فى هذه الأيام بالصوم فالأولى به الفطر؛ لأنها أيام بعال كما قال عليه الصلاة والسلام فى أيام التشريق، وقال ابن القاسم عن مالك: لا يتخلف عن الجماعة والجمعة (١).





الحديث السابع بعد الثلاثمائة:

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا))

رواه البخاري (٥١٦٥)، ومسلم (١٤٣٤) النكاح.

قال النووي: قال القاضي: قيل المراد بأنه لا يضره أنه لا يصرعه شيطان، وقيل: لا يطعن فيه الشيطان عند ولادته بخلاف غيره. قال: ولم يحمله أحدٌ على العموم في جميع الضرر والوسوسة والإغواء (١). وقال الحافظ ما ملخصه: لم يسلط عليه من أجل بركة التسمية، بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الإسراء: ٦٥].

ويؤيده مرسل الحسن المذكور (٢). وقيل: المراد لا يطعن في بطنه، وهو بعيد لمنابذته ظاهر الحديث المتقدم، وليس تخصيصه بأولى من تخصيص هذا.

وقيل: المراد لم يصرعه. وقيل: لم يضره في بدنه. وقال ابن دقيق العيد: يحتمل أن لا يضره في دينه أيضاً. وقال الداودي: معنى ((لَمْ

(١) شرح النووي (٨٠ / ١٠).

(٢) وهو ما رواه عبد الرزاق: ((إذا أتى الرجل أهله فليقل: بسم الله اللهم بارك لنا فيما رزقنا ولا تجعل للشيطان نصيباً فيما رزقنا))، فكان يرجى إن حملت أن يكون ولداً صالحاً.

يَضُرُّهُ))؛ أي: لم يفتنه عن دينه إلى الكفر وليس المراد عصمته منه عن المعصية، وقيل: لم يضره بمشاركة أبيه في جماع أمه كما جاء عن مجاهد: ((أن الذي يجامع ولا يسمى يلتف الشيطان على إحليله فيجامع معه)) ولعل هذا أقرب الأجوبة.

وفي الحديث من الفوائد أيضًا: استحباب التسمية والدعاء والمحافظة على ذلك حتى في حالة الملاذ كالوقاع، وفيه الاعتصام بذكر الله ودعائه من الشيطان والتبرك باسمه والاستعاذة به من جميع الأسواء، وفيه الاستشعار بأنه الميسر لذلك العمل والمعين عليه، وفيه أن الشيطان ملازم لابن آدم لا ينطرد عنه إلا إذا ذكر الله، وفيه رد على من منع المحدث أن يذكر الله ويחדش فيه الرواية المتقدمة: ((إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ))، وهو نظير ما وقع من القول عند الخلاء (١).

قال ابن الملقن ما ملخصه:

فروع متعلقة بالجماع لا بأس أن نعرفها: لا يكره الجماع مستقبل القبلة ولا مستدبرها لا في البنيان ولا في الصحراء. قاله النووي في ((الروضة من زوائد))، وقال الغزالي في ((الإحياء)): لا يستقبل القبلة إكرامًا لها، وليتغطيا بثوب، قال: وينبغي أن يأتيها في كل أربع ليالٍ مرة وأن يزيد وينقص بحسب حاجتها في التحصين فإن تحصينها واجب وإن لم تثبت المطالبة بالوطء، وإذا قضى وطره فليمهل حتى تقضي وطرها (٢).



(١) فتح الباري (٩/ ١٣٧).

(٢) الإعلام (٨/ ٢٦٢-٢٦٣).

الحديث الثامن بعد الثلاثمائة:

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((يَا كُفْرًا وَالِدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ)) فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ الْحَمَوَ؟ قَالَ: ((الْحَمَوُ الْمَوْتُ)).

رواه البخاري (٥٢٣٢) النكاح، ومسلم (٢١٧٢) السلام. ولمسلم عَنْ أَبِي الطَّاهِرِ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ اللَّيْثَ يَقُولُ: الْحَمَوُ أَخُو الزَّوْجِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَقَارِبِ الزَّوْجِ، ابْنُ الْعَمِّ وَنَحْوِهِ.

قال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((يَا كُفْرًا وَالِدُخُولَ)) بالنصب على التحذير، وهو تنبيه المخاطب على محذور ليحترز، عنه كما قيل: إياك والأسد، وقوله: ((يَا كُفْرًا)) مفعول بفعل مضمّر تقديره اتقوا، وتقدير الكلام اتقوا أنفسكم أن تدخلوا على النساء والنساء أن يدخلن عليكم، ووقع في رواية ابن وهب بلفظ: ((لَا تَدْخُلُوا عَلَى النِّسَاءِ)) وتضمن منع الدخول منع الخلوة بطريق الأولى.

قوله: ((أَفَرَأَيْتَ الْحَمَوَ))؟ ووقع عند الترمذي بعد تخريج الحديث قال الترمذي: يقال هو أخو الزوج كره له أن يخلو بها، قال: ومعنى الحديث على نحو ما روى: ((لَا يَخْلُونَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ الشَّيْطَانُ ثَالِثَهُمَا)) (١). أ.هـ.

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١١٧١-٢١٦٥)، وابن حبان (٥٥٨٦)، والنسائي في السنن الكبرى (٣٨٧/٥)، من حديث عمر - رضي الله عنه - وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٥٤٦).

وهذا الحديث الذي أشار إليه أخرجه أحمد من حديث عامر بن ربيعة، وقال النووي: اتفق أهل العلم باللغة على أن الأعمام أقارب زوج المرأة، كأبيه، وعمه، وأخيه، وابن أخيه، وابن عمه، ونحوهم، وأن الأختان أقارب زوجة الرجل، وأن الأصهار تقع على النوعين أ.هـ.

وقال النووي: والمراد في: الحديث أقارب الزوج، غير آبائه، وأبنائه، لأنهم محارم للزوجة، يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت. قال: وإنما المراد الأخ، وابن الأخ، والعم، وابن العم، وابن الأخت، ونحوهم؛ مما يحل له تزويجه لو لم تكن متزوجة، وجرت العادة بالتساهل فيه فيخلو الأخ بامرأة أخيه فشبهه بالموت وهو أولى بالمنع من الأجنبي.

قوله: ((الْحَمُّ الْمَوْتُ))، قيل: المراد أن الخلوة بالحمو قد تؤدي إلى هلاك الدين إن وقعت المعصية، أو إلى الموت إن وقعت المعصية ووجب الرجم أو إلى هلاك المرأة بفراق زوجها إذا حملت الغيرة على تطليقها، أشار إلى ذلك كله القرطبي.

وقال الطبري: المعنى أن خلوة الرجل بامرأة أخيه أو ابن أخيه تنزل منزلة الموت والعرب تصف الشيء المكروه بالموت. قال ابن الأعرابي: هي كلمة تقولها العرب مثلاً كما تقول الأسد الموت؛ أي: لقاءه فيه الموت والمعنى احذروه كما تحذرون الموت (١).

وقال العلامة عبد الله آل بسام:

- التحريم هنا من باب تحريم الوسائل، والوسائل لها أحكام المقاصد.

- الابتعاد عن مواطن الزلل عامة خشية الوقوع في الشر.  
قال شيخ الإسلام: كان عمر بن عبد العزيز يأمر العُزَّاب ألا يسكنوا بين المتأهلين وألا يسكن المتأهل بين العزَّاب، وهكذا فعل المهاجرون لما قدموا المدينة على عهد النبي ﷺ (١).  
وقال ابن الملقن: وفي معنى الخلوة بالنساء الخلوة بالأمرد الحسن الذي يُفتتن به؛ بل الخلوة به أشد.  
- يؤخذ من الحديث السؤال عما يلزم أن يكون داخلاً في العموم، فإن قوله: ((إِيَّاكُمْ وَالْدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ)) يعم الحموم وغيره فسأل عنه.  
ويؤخذ منه أيضاً الجواب بأمر يلزم فيه التغليظ في النهي والتحذير من ارتكابه (٢).



(١) تيسير العلامة (٢/ ١٨٤).

(٢) الإعلام (٨/ ٢٧٣).

## باب الصداق

الحديث التاسع بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا.

رواه البخاري (٥٠٨٦) النكاح، ومسلم (١٣٦٥) (٨٥) النكاح.

قوله: ((باب الصداق)).

قال ابن الملقن: هو بفتح الصاد وكسر ها وأصله من الصديق لإشعاره بصدق رغبة الزوج في الزوجة، ويقال: صدق - بفتح الصاد وضم الدال، وبضم الصاد وإسكان الدال وبفتحها وبضمها، وبالفتح وسكون الدال، فهذه سبع لغات، وله ثمانية أسماء مجموعة في بيت:

صداق ومهر نحله وفريضة حباء وأجر ثم عقر علائق وزاد بعضهم: النكاح، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ [النور: ٣٣]، والطول، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ [النساء: ٢٥]، والنفقة والرصاص، وهو اسم للمال الواجب للمرأة بالنكاح وبالوطء (١).

قال العلامة عبد الله آل بسام:

اختلف العلماء في جواز جعل العتق صداقاً.

فذهب الإمام أحمد وإسحاق إلى جوازه عملاً بقصة زواج صفية، وبأنه القياس الصحيح؛ لأن السيد مالك لرقبة أمته ومنفعتها ومنفعة وطئها.

فإذا أعتقها واستبقى شيئاً من منافعها التي هي تحت تصرفه فما المانع من ذلك وما المحذور؟.

وذهب الأئمة الثلاثة إلى عدم جواز ذلك، وتأولوا الحديث بما يخالف ظاهره أو حملوه على الخصوصية للنبي ﷺ.

وحمل الحديث على خلاف ظاهره، أو جعله خاصاً يحتاج إلى بيان ودليل لأن الأصل بقاء الحديث على الظاهر، كما أن الأصل في الأحكام العموم، ولو كان خاصاً لنقل (١).

قال علي بن محمد الهندي: لا خصوصية في ذلك؛ بل هو تشريع للأمة إلى يوم القيامة؛ لكن لو أعتق الأمة وجعل عتقها صداقها ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها، وإن امتنعت رجع بالقيمة (٢).

وقال ابن الملتن: قد يؤخذ من الحديث استحباب عتق الأمة وتزوجها، وقد صح التصريح به والحث عليه من حديث آخر في الصحيح من حديث أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ في الذي يعتق جاريته ثم يتزوجها له أجران (٣).



(١) تيسير العلام (٢/ ١٨٧).

(٢) حاشية إحكام الأحكام (٤/ ٢٠٩).

(٣) الإعلام (٨/ ٢٨١).

الحديث العاشر بعد الثلاثمائة:

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ فَقَامَتْ طَوِيلًا.  
فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ.  
فَقَالَ: (( هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا؟ )) فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (( إِنْ أُعْطِيَتهَا إِزَارَكَ جَلَسْتَ وَلَا إِزَارَ لَكَ فَالْتَمَسْ شَيْئًا )).

قَالَ: مَا أَجِدُ، قَالَ: (( التَّمَسْ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ )).

فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (( هَلْ مَعَكَ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ؟ )) قَالَ: نَعَمْ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (( زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ )).

رواه البخاري (٥١٤٩) النكاح، ومسلم (١٤٢٥) النكاح.

قال ابن دقيق العيد ما ملخصه: في الحديث دليل على عرض المرأة نفسها على من تُرجى بركته، وقولها: (( وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ )) مع سكوت النبي ﷺ دليل لجواز هبة المرأة نكاحها له ﷺ كما جاء في الآية، فإن تزوجها على ذلك صح النكاح من غير صداق، لا في الحال ولا في المآل، ولا بالدخول ولا بالوفاة، وهذا موضع الخصوصية، فإن غيره ليس كذلك فلا بد من المهر في النكاح، إما مسمى أو مهر المثل.

واستدل به من أجاز من الشافعية انعقاد نكاحه ﷺ بلفظ الهبة، ومنهم من منعه إلا بلفظ (( الإنكاح ))، أو التزويج كغيره ﷺ، وجعل الخصوصية عدم لزوم المهر فقط.



وقوله ﷺ: ((هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا)) فيه دليل على طلب الصداق في النكاح وتسميته فيه.

وقوله ﷺ: ((إِنْ أُعْطِيََتْهَا إِزَارَكَ جَلَسْتَ وَلَا إِزَارَكَ لَكَ)) دليل على الإرشاد إلى المصالح من كبير القوم والرفق برعيته.

وقوله: ((الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ)) دليل على الاستحباب لئلا ينجلي العقد من ذكر الصداق؛ لأنه أقطع للنزاع وأنفع للمرأة، فإنه لو حصل الطلاق قبل الدخول وجب لها نصف المسمى، واستدل به من يرى جواز الصداق بما قل أو كثر، وهو مذهب الشافعي وغيره، ومذهب مالك أن أقله ربع دينار، أو ثلاثة دراهم أو قيمتها، ومذهب أبي حنيفة أن أقله عشرة دراهم، ومذهب بعضهم أن أقله خمسة دراهم، واستدل به على جواز اتخاذ خاتم الحديد، وفيه خلاف لبعض السلف، وقد قيل عن بعض الشافعية كراهته.

وقوله ﷺ: ((زَوَّجْتُكَهَا)) اختلف في هذه اللفظة، فمنهم من رواها كما ذكر، ومنهم من رواها ((مُلِّكْتُهَا))، ومنهم من رواها ((مَلَّكْتُكَهَا))، فيستدل بهذه الرواية من يرى انعقاد النكاح بلفظ التملك، إلا أن هذه لفظة واحدة في حديث واحد اختلف فيها. والظاهر القوي أن الواقع منها أحد الألفاظ لا كلها، فالصواب في مثل هذا النظر إلى الترجيح بأحد وجوهه ونقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى: ((زَوَّجْتُكَهَا)) وأنه قال: وهم أكثر وأحفظ.

وفي لفظ الحديث متمسك لمن يرى جواز النكاح بتعليم القرآن، والروايات مختلفة في هذا الموضع أيضًا - أعني قوله ((بِمَا مَعَكَ)) - والناس متنازعون أيضًا في تأويله فمنهم من يرى أن ((الباء)) هي التي تقتضي المقابلة في العقود، كقولك: بعثك كذا بكذا وزوجتك بكذا.

ومنهم من يراها باب السببية أي بسبب ما معك من القرآن إما بأن يخلي النكاح عن العوض على سبيل التخصيص لهذا الحكم بهذه الواقعة وإما بأن يخلي عن ذكره فقط ويثبت فيه حكم الشرع في أمر الصداق (١).

وقال ابن الملقن في فوائد الحديث وأحكامه ما ملخصه:

- جواز كون تعليم القرآن صداقاً، ويلزم منه جواز الاستئجار لتعليمه، وبجوازه قال الشافعي وعطاء والحسن بن صالح ومالك وإسحاق وغيرهم.

وبمنعه قال الزهري وأبو حنيفة وجماعة، وهذا الحديث مع حديث الرقية الذي في الصحيح والحديث الآخر الصحيح: ((إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ)) (٢) يقوي الأول.

- فيه جواز كون الصداق منفعة، وخالف أصحاب الرأي فيه، قال القاضي: وبجواز كون المنافع صداقاً على الإطلاق قال الشافعي وإسحاق والحسن بن حي.

وبكراهته قال أحمد.

- فيه جواز تزويج المعسر، وقد أسلفنا أن البخاري ترجم عليه بذلك، وهو مقتضى قول الله تعالى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٢].

- استدل به بعضهم على أن الهبة لا تدخل في ملك الموهوب إلا بالقبول، فإنها وهبت نفسها ولم تصر زوجة بذلك.

(١) إتحاف الأحكام (٤/٢١٢-٢١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٠٤).

- قال القاضي عياض: وفي قول الرجل زوجنيها على جواز الخطبة على الخطبة إذا لم يتراكنا لما رأى من زهده - عليه الصلاة والسلام - فيها. قال الباجي: فيه جواز ذلك باستثذانه لأنه حقه، ثم ضعف القاضي وجه الاستدلال بذلك؛ لأنه لم يكن هناك خطبة إلا من المرأة، والرجل لم يخطبها قبله أحد.

- استدل به على أن الإمام أولى بنكاح المرأة إذا ولته أمرها من الولي، ولا حجة فيه لأنه عليه الصلاة والسلام في هذا بخلاف غيره؛ لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ولأنه ليس في الحديث بيان أن لها ولياً.

- فيه إشارة إلى الحض على تعليم القرآن وعظيم شأن حامله، ذكره البخاري في باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه من أبواب فضائل القرآن (١).



الحديث الحادي عشر بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَعَلَيْهِ رَدْعُ زَعْفَرَانٍ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَهْيِمٌ (١)؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَقَالَ: ((مَا أَصْدَقْتَهَا))؟ قَالَ: وَزَنَ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ. قَالَ: ((بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ)).

رواه البخاري (٥١٦٧) النكاح، ومسلم (١٤٢٧) النكاح.  
(الردع)) براء ودال وعين مهملات [أثر الزعفران].

قال النووي رحمه الله ما ملخصه: قوله: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَثَرَ صُفْرَةٍ))، وفي رواية ((رَدْعٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ))، والردع هو أثر الطيب، والصحيح في معنى هذا الحديث أنه تعلق به أثر من الزعفران وغيره من طيب العروس، ولم يقصده ولا تعمد التزعفر، فقد ثبت في الصحيح النهي عن التزعفر للرجال، وكذا نهى الرجال عن الخلق لأنه شعار النساء وقد نهى الرجال عن التشبه بالنساء، فهذا هو الصحيح في معنى الحديث، وهو الذي اختاره القاضي والمحققون. قال القاضي: وقيل إنه يرخص في ذلك للرجل العروس، وقد جاء في أثر ذكره أبو عبيد أنهم كانوا يرخصون في ذلك للشباب أيام عرسه.

قوله: ((تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ))، قال القاضي: قال الخطابي: النواة اسم لقدر معروف عندهم فسروها بخمسة دراهم من ذهب. قال القاضي: كذا فسرها أكثر العلماء، وقال أحمد بن حنبل: هي ثلاثة دراهم وثلاث. وقيل: المراد نواة التمر؛ أي: وزنها من ذهب، والصحيح الأول.

(١) ((مهم)) قال ابن الملقن: تفسيره ما أمرك؟

قوله ﷺ: ((بَارَكَ اللهُ لَكَ)) فيه استحباب الدعاء للمتزوج وأن يقال: بارك الله لك أو نحوه.

قوله ﷺ: ((أَوْلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ))، قال العلماء من أهل اللغة والفقهاء وغيرهم: الوليمة الطعام المتخذ للعرس، مشتقة من الولم وهو الجمع؛ لأن الزوجين يجتمعان قاله الأزهري وغيره.

قال أصحابنا وغيرهم: الضيافات ثمانية أنواع: الوليمة للعرس، والخرس ويقال الخرص للولادة، والإعذار للختان، والوكيرة للبناء، والنقعة لقدم المسافر مأخوذة من النقع وهو الغبار، والعقيقة، يوم السابع للولادة، والوضيمة الطعام عند المصيبة، والمأدبة الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب، والله أعلم. واختلف العلماء في وليمة العرس هل هي واجبة أو مستحبة؟ والأصح عند أصحابنا أنها سنة مستحبة، ويحملون هذا الأمر في هذا الحديث على الندب وبه قال مالك وغيره، وأوجبها داود وغيره. واختلف العلماء في وقت فعلها، فحكى القاضي أن الأصح عند مالك وغيره أنه يستحب فعلها بعد الدخول، وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد وعن ابن حبيب المالكي استحبابها عند العقد وعند الدخول.

وقوله ﷺ: ((أَوْلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ)) دليل على أنه يستحب للموسر أن لا ينقص عن شاة، ونقل القاضي الإجماع على أنه لا حد لقدرها المجزئ بل بأي شيء أولم من الطعام حصلت الوليمة، وقد ذكر مسلم بعد هذا في وليمة عرس صفية أنها كانت بغير لحم، وفي وليمة زينب أشبعنا خبزاً ولحماً، وكل هذا جائز تحصل به الوليمة لكن يستحب أن تكون على قدر حال الزوج (١).

(١) شرح النووي (٩/٣٠٧، ٣٠٩).

## كتاب الطلاق

الحديث الثاني عشر بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَغَيَّظَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: ((لِيرَاجِعَهَا ثُمَّ يُنْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ فَتَطْهَرَ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَبِئْسَ الْعِدَّةُ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ)).

رواه البخاري (٥٢٥١) الطلاق، ومسلم (١٤٧١) الطلاق.  
وفي لفظ: ((حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً مُسْتَقْبَلَةً، سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا)).

رواه مسلم (١٤٧١) (٤) الطلاق.  
وفي لفظ: ((فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَرَاجَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)). رواه مسلم (١٤٧١) (٤) الطلاق.

قوله: ((كتاب الطلاق)).

قال الحافظ ما ملخصه:

الطلاق في اللغة حل الوثاق، مشتق من الإطلاق، وهو الإرسال والترك، وفلان طلق اليد بالخير، أي كثير البذل. وفي الشرع حل عقدة التزويج فقط. وهو موافق لبعض مدلوله اللغوي. قال إمام الحرمين: وهو لفظ جاهلي، ورد الشرع بتقريره (١).  
قال الإمام النووي:

(١) فتح الباري (٩/٢٥٨).

أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائض (١) بغير رضاها، فلو طلقها أثم، ووقع طلاقه، ويؤمر بالرجعة لحديث ابن عمر المذكور في الباب، وشذ بعض أهل الظاهر فقال: لا يقع طلاقه؛ لأنه غير مأذون له فيه، فأشبهه طلاق الأجنبية، والصواب الأول، وبه قال كافة العلماء، ودليلهم أمره بمراجعتها، ولو لم يقع لم تكن رجعة، فإن قيل: المراد بالرجعة الرجعة اللغوية، وهي الرد إلى حالها الأول. لا أنه تحسب عليه طلاقة، قلنا هذا غلط لوجهين، أحدهما: أن حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية يقدم على حمله على الحقيقة اللغوية كما تقرر في أصول الفقه. الثاني: أن ابن عمر صرح في روايات مسلم وغيره بأنه حسبها عليه تطليقة، والله أعلم. وأجمعوا على أنه إذا طلقها يؤمر برجعتها كما ذكرنا، وهذه الرجعة مستحبة لا واجبة. هذا مذهبنا وبه قال الأوزاعي وأبو حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وفقهاء المحدثين وآخرون، وقال مالك وأصحابه: هي واجبة.

فإن قيل: ففي حديث ابن عمر هذا أنه أمر بالرجعة، ثم بتأخير الطلاق إلى طهر بعد الطهر الذي يلي هذا الحيض، فما فائدة التأخير؟ فالجواب من أربعة أوجه: لئلا يصير الرجعة لغرض الطلاق، فوجب أن يمسكها زماناً كان يحل له فيه الطلاق، وإنما أمسكها لتظهر فائدة الرجعة، وهذا جواب أصحابنا.

الثاني: عقوبة له، وتوبة من معصية باستدراك جنايته.

الثالث: أن الطهر الأول مع الحيض الذي يليه، وهو الذي طلق فيه كقرء واحد، فلو طلقها في أول طهر لكان كمن طلق في الحيض.

(١) الحائض: عكس الحامل على القول بأن الحامل تحيض، وقد اختلف في ذلك، وتقدم أن الراجح أنها لا تحيض والله أعلم.

والرابع: أنه نهى عن طلاقها في الطهر ليطول مقامه معها فلعله يجامعها، فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها، فيمسكها، والله أعلم.  
 قوله ﷺ: ((مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ يُحِيضَ ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فِتْلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ)) معنى: ((قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ))؛ أي: قبل أن يطأها، ففيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه.

قال أصحابنا: يحرم طلاقها في طهر جامعها فيه حتى يتبين حملها، لئلا تكون حاملاً فيندم، فإذا بان الحمل دخل بعد ذلك في طلاقها على بصيرة فلا يندم.

وفي قوله ﷺ: ((إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ))، دليل على أنه لا إثم في الطلاق بغير سبب، لكن يكره للحديث المشهور في سنن أبي داود وغيره أن رسول الله ﷺ قال: ((أَبْغَضُ الْحُلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ)) (١) فيكون حديث ابن عمر لبيان أنه ليس بحرام وهذا الحديث كيان كراهة التنزيه (٢).

قال الحافظ: وفي حديث ابن عمر من الفوائد غير ما تقدم أن الرجعة يستقل بها الزوج دون الولي، ورضا المرأة، لأنه جعل ذلك إليه دون غيره، وهي كقوله: ﴿وَبِعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، وفيه أن الأب يقوم عن ابنه البالغ الرشيد في الأمور التي تقع له، مما يحتشم الابن من ذكره، وفيه أن طلاق الطاهرة لا يكره، لأنه أنكر إيقاعه في الحيض لا في غيره، ولقوله في آخر الحديث: ((فَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ

(١) والحديث رواه أبو داود (٢٠٩١)، وابن ماجه (٢٠١٨)، والبيهقي (٣٢٢/٧) قال المنذري في مختصر السنن (٩٢/٣) وأخرجه ابن ماجه والمشهور فيه المرسل وهو غريب وانظر هامش الإعلام (٨/٣٤١).

(٢) شرح النووي (١٠/٨٨-٩٠).



شَاءَ طَلَّقَ)) وفيه أن الحامل لا تحيض لقوله في طريق سالم المتقدمة: ((ثُمَّ لِيُطَلِّقَهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا)) (١) فحرم ﷺ الطلاق في زمن الحيض، وأباحه في زمن الحمل، فدل على أنها لا يجتمعان (٢).

وفيه أن الأقراء في العدة هي الأطهار (٣).

وقال ابن المللقن:

خاتمة: الصحيح أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق واحدة، ووهم من روى

ثلاثًا كما بينه مسلم عن ابن سيرين.

فرع: الطلاق في النفاس، كالطلاق في الحيض.

تنبيه: روى جماعة: ((فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ)) ولم يقولوا: ((ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهُرَ)) فأخذ بها أبو حنيفة والمزني وأكثر العراقيين، وزاد بعض الرواة: ((ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا طَاهِرًا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ حَامِلًا)).

وأخذ برواية: ((ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهُرَ))، فقهاء الحجاز، منهم مالك، والشافعي، قال: وروى قاسم بن أصبغ أنه عليه الصلاة والسلام: ((أمره أن يراجعها، فإذا طهرت مسها، ثم إذا طهرت أخرى فإن شاء طلق وإن شاء أمسك))، وهذه الرواية تؤيد الوجه السالف القائل باستحباب الوطء في الطهر الأول، لكنها معلولة كما بين ذلك عبدالحق (٤).



(١) أخرجه مسلم (١٤٧١).

(٢) وهو الراجح من الناحية الطبية والله أعلم.

(٣) فتح الباري (٢٦٨/٩).

(٤) الإعلام (٣٤٧-٣٤٨).

الحديث الثالث عشر بعد الثلاثمائة:

عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا أَلْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ، وَفِي رَوَايَةٍ - طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَيْلَهُ بِشَعِيرٍ، فَسَخِطَتْهُ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ.

فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: ((لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ)) وفي لفظ: ((وَلَا سُكْنَى)).

فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ: ((تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذْنِبِي)).

قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ، أَنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ)) فَكَرِهَتْهُ.

ثُمَّ قَالَ: ((أَنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَنَكَحْتَهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاعْتَبَطْتُ بِهِ))، رواه مسلم (١٤٨٠) الطلاق.

راوي الحديث: فاطمة بنت قيس هي أخت الضحاك بن قيس لها صحبة ورواية، وكانت من المهاجرات الأول، وذات عقل وكمال، وفي بيتها اجتمع أصحاب الشورى عند قتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وخطبوا خطبتهم المأثورة، قال الزبير: وكانت امرأة نجوداً أي نبيلة، روي لها عن النبي ﷺ أربعة وثلاثون حديثاً.

تنبيه: قال الصنعاني: حديث فاطمة بهذا السياق من أفراد مسلم، ولم يذكر البخاري منه إلا قصة انتقالها، قال الحافظ ابن حجر: وهم صاحب العمدة فأورد حديثها في المتفق.

قلت: الذي في صحيح البخاري رقم (٥٣٢٣)، (٥٣٢٤) من حديث عائشة أنها قالت: ما لفاطمة ألا تتقي الله - يعني في قولها لا سكنى ولا نفقة -.

وذكر أيضًا قصة تحويل فاطمة السكنى، والله أعلم.

قال ابن دقيق العيد:

قوله: ((طَلَّقَهَا أَلْبَتَّ)) يحتمل أن يكون حكاية اللفظ الذي أوقع به الطلاق، وقوله: طلقها ثلاثاً تعبير عما وقع من الطلاق بلفظ ((أَلْبَتَّ))، وهذا على مذهب من يجعل لفظ ((أَلْبَتَّ)) للثلاث، ويحتمل أن يكون اللفظ الذي وقع به الطلاق هو الطلاق الثلاث، كما جاء في الرواية الأخرى، ويكون قولها: ((طَلَّقَهَا أَلْبَتَّ)) تعبيراً عما وقع من الطلاق بلفظ: ((الطَّلَاقُ ثَلَاثًا))، وهذا يتمسك به من يرى جواز إيقاع الثلاث دفعة، لعدم الإنكار من النبي ﷺ إلا أنه يحتمل أن يكون قوله: ((طَلَّقَهَا ثَلَاثًا))؛ أي: أوقع طلاقاً تتم بها الثلاث، وقد جاء في بعض الروايات: ((آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ))<sup>(١)</sup>.

وقوله: ((وَهُوَ غَائِبٌ)) فيه دليل على وقوع الطلاق في غيبة المرأة، وهو مجمع عليه. وقوله الطَّلَاقُ: ((لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ)) هذا مذهب الأكثرين إذا كانت البائن حائلاً، وأوجبها أبو حنيفة.

وقوله: ((وَلَا سُكْنَى)) هو مذهب أحمد، وأوجب الشافعي ومالك السكنى لقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، وأما

(١) أخرجه مسلم (٣٧١٣).

سقوط النفقة مأخذه من مفهوم قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦] فمفهومه إذا لم يكن حوامل لا ينفق عليهن، وقد نوزعوا في تناول الآية للبائن أعني قوله ﴿أَسْكِنُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] ومن قال: لها السكنى فهو محتاج إلى الاعتذار عن حديث فاطمة.

ف قيل في العذر ما حكوه عن سعيد بن المسيب إنها كانت امرأة لسيئة، استطالت على أحمائها، فأمرها بالانتقال.

وقيل: لأنها خافت في ذلك المنزل، وقد جاء في كتاب مسلم: ((أَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ)) (١).

وقوله عليه الصلاة والسلام: ((تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي))، قيل: كانوا يزورونها ويكثرون من التردد إليها لصلاحها، ففي الاعتداد عندها حرج ومشقة في التحفظ من الرؤية، إما رؤيتهم لها، أو رؤيتها لهم على مذهب من يرى تحريم نظر المرأة للأجنبي، أولهما معاً (٢).

وقال الإمام النووي ما ملخصه: وأما حديث فاطمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم فليس فيه إذن لها في النظر إليه؛ بل فيه أنها تأمن عنده من نظر غيرها وهي مأمورة بغض بصرها؛ فيمكنها الاحتراز عن النظر بلا مشقة، بخلاف مكثها في بيت أم شريك.

قوله ﷺ: ((فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذْنِي))؛ أي: أعلميني، وفيه جواز التعريض بخطبة البائن وهو الصحيح عندنا.

قوله ﷺ: ((أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ)) فيه تأويلان مشهوران:

(١) أخرجه مسلم (٢٧٢٤).

(٢) إحكام الأحكام باختصار (٤/٢٣٦-٢٤٠).

أحدهما: أنه كثير الأسفار والثاني: أنه كثير الضرب للنساء، وهذا أصح. بدليل الرواية التي ذكرها مسلم بعد هذه أنه ضَرَّابٌ للنساء، وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان بها فيه عند المشاورة، وطلب النصيحة، ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة الواجبة. وقد قال العلماء: إن الغيبة تباح في ستة مواضع أحدها: الاستنصاح.

قوله ﷺ: ((وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغِّلُوْكَ)) وفي هذا جواز ذكره بما فيه للنصيحة.

قوله ﷺ: ((أَنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَكَرِهْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَنَكَحْتُهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاعْتَبَطْتُ بِهِ))، قال أهل اللغة: الغبطة أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه، وليس هو بحسد.

وأما إشارته ﷺ بنكاح أسامة فلما علمه من دينه وفضله وحسن طرائقه وكرم شأئله، فنصحها بذلك فكرهته لكونه مولى، ولكونه أسود جدًّا، فكرر عليها النبي ﷺ الحث على زواجه لما علم من مصلحتها في ذلك، وكان كذلك، ولهذا قالت: فجعل الله لي فيه خيرًا واعتبطت، ولهذا قال النبي ﷺ في الرواية التي بعد هذا: ((طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَّكَ)) (١).

وفي أحكام الحديث غير ما تقدم، يقول ابن الملقن ما ملخصه:

- جواز الوكالة في أداء الحقوق، وهو إجماع أيضًا.
- جواز زيارة الرجال المرأة الصالحة، إذا لم تؤد إلى فتنهم وفتنتها، ولا يحصل به خلوة محرمة، ومن ذلك أيضًا الحديث الصحيح في

(١) شرح النووي (١٣٧/١٠ - ١٣٩). والحديث أخرجه مسلم (١٤٨٠).

- المرأة التي كانت تصنع لهم أصول السلق والشعر، فتقدمه للصحابة عند انصرافهم من صلاة الجمعة، فيأكلونه عند زيارتهم لها.
- جواز التعريض بخطبة البائن، وهو الأظهر عند الشافعية.
- جواز خروج المعتدة من بيت زوجها للحاجة، ولا يجوز لغيرها، ومن الحاجة خروجها للاستفتاء.
- جواز الخطبة على الخطبة من لم يُحِب، ولم يرد، أو لا تعلم إجابته ولا رده، أو من أخرت الإجابة حتى شاور، لأنه عليه الصلاة والسلام ذكر لها أسامة قبل إجابتها لهم، ولم ينكر أيضًا وقوع خطبتها.
- تزويج القرشية بغير القرشي.
- قد يستدل به على أنه إذا لم يكن للمرأة ولي خاص وزوجها السلطان بغير كفؤ أنه يصح، وهو ما صححه الغزالي، وإمامه إمام الحرمين. نصيحة الكبار أتباعهم، وتكريرها عليهم، وإرشادهم إلى مصلحتهم، ورجوع الأتباع إلى قولهم، وتركهم حظوظهم، وأن عاقبة ذلك محمودة.
- جواز سماع كلام الأجنبية في الاستفتاء ونحوه.
- الحرص على مصاحبة أهل الفضل، وإن دنت أنسابهم.
- قال القاضي: فيه مراعاة المال في النكاح، لاسيما في حق الأزواج إذ به تقوم حقوق المرأة.
- استنبط البغوي في شرح السنة منه أيضًا من قوله: ((وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ)) إن الرجل إذا لم يجد نفقة أهله، وطلبت فراقه، فُرِّقَ بينهما (١).



باب العدة

الحديث الرابع عشر بعد الثلاثمائة:

عن سبيعة الأسلمية أنها كانت تحت سعد بن خولة - وهو من بني عامر ابن لؤي - وكان ممن شهد بدرًا - فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل، فلم تنسب أن وضعت حملها بعد وفاته، فلما تعلت من نفاسها تجملت للخطاب فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك - رجل من بني عبد الدار - فقال لها: ما لي أراك متجملة لعلك ترجين للنكاح؟ والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر.

قالت سبيعة: فلما قال لي ذلك جمعت علي ثيابي حين أمسيت فأتيت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك، فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي وأمرني بالتزويج إن بدا لي.

رواه البخاري (٥٣١٨) الطلاق، ومسلم (١٤٨٤) الطلاق.

وقال ابن شهاب: ولا أرى بأسًا أن تتزوج حين وضعت وإن كانت في دمها غير أنه لا يقربها زوجها حتى تطهر.

راوي الحديث: سبيعة الأنصارية لها صحبة ورواية، روت اثنا عشر حديثًا، قال أبو عمر: روى عنها فقهاء أهل المدينة، وفقهاء أهل الكوفة من التابعين.

فائدة: سبيعة - تصغير سبعة - وهي اللبوة؛ أي: أنثى الأسد - قاله الجوهري.

بواب الإمام النووي على حديث سبيعة في صحيح مسلم ((باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل)).

وقال رحمه الله: فأخذ بهذا جماهير العلماء من السلف والخلف، فقالوا: عدة المتوفى عنها بوضع الحمل، حتى لو وضعت بعد موت زوجها بلحظة قبل غسله انقطعت عدتها، وحلت في الحال للأزواج، هذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد والعلماء كافة، إلا رواية عن علي وابن عباس وسحنون المالكي أن عدتها بأقصى الأجلين، وهي أربعة أشهر وعشرًا أو وضع الحمل، وإلا ما روي عن الشعبي والحسن وإبراهيم النخعي وحامد أنها لا يصح زواجها حتى تطهر من نفاسها، وحجة الجمهور حديث سبيعة المذكور، وهو مخصص لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] ومبين أن قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] عام في المطلقة والمتوفى عنها، وأنه على عمومته، قال الجمهور: وقد تعارض عموم هاتين الآيتين، وإذا تعارض العمومان وجب الرجوع إلى مرجح لتخصيص أحدهما، وقد وجد هنا حديث سبيعة المخصص لأربعة أشهر وعشرًا، وأنها محمولة على غير الحامل، وأما الدليل على الشعبي وموافقيه فهو ما رواه مسلم في الباب أنها قالت: ((فَأَقْتَانِي النَّبِيُّ ﷺ بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي)) وهذا تصريح بانقضاء العدة بنفس الوضع، فإن احتجوا بقوله: ((فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفَاسِهَا))؛ أي: ظهرت منه، فالجواب أن هذا إخبار عن وقت سؤالها، ولا حجة فيه، وإنما الحجة في قول النبي ﷺ أنها حلت حين وضعت، ولم يعلل بالطهر من النفاس. قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: سواء كان حملها ولدًا أو أكثر، كامل الخلقة أو ناقصها، أو علقه أو مضغة، فتتقضي العدة بوضعه إذا كان فيه صورة خلق آدمي، سواء كانت صورة خفية



تختص النساء بمعرفتها، أم جليلة يعرفها كل أحد، ودليله إطلاق سبعية من غير سؤال عن صفة حملها (١).

وقال ابن الملقن في فوائد الحديث غير ما تقدم:

- جواز تجميل المرأة للخطاب، بشرط أن لا يكون فيه زور من ملبس أو خلق، من وصل شعر أو تحمير وجه، أو كثرة مال وغير ذلك، مما يرغب في نكاحها عادة، فإنه كذبٌ وغش.
- أن النكاح لا يجب على المرأة، لأمره عليه الصلاة والسلام لها به ((إن بدا لها))، فلو كان مُحْتَمًّا من جهة الشرع، لم يقيده باختيارها.
- التوقف عن الأمر حتى يراجع الشرع.
- الفتيا في العلم وخروج المرأة ليلاً (٢).



(١) شرح النووي (١٠/١٥٣-١٥٤).

(٢) الإعلام (٨/٣٨٧).

الحديث الخامس عشر بعد الثلاثمائة:

عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تُوْفِي حَمِيمٌ لِأُمِّ حَبِيبَةَ فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا وَقَالَتْ: إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ((لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)).

رواه البخاري (١٢٨١) الجناز، ومسلم (١٤٨٦) الطلاق.

الحميم: القربة.

راوي الحديث: زينب بنت أم سلمة، أبوها أبو سلمة صحابي جليل، وزينب صحابية جليلة قرشية مخزومية، ربيبة النبي ﷺ وبنت أخيه من الرضاعة، ولدت بالحبشة، وحدثت بأحاديث عن رسول الله ﷺ اتفنا منها على هذا الحديث، وانفرد كل منهما بحديث لها.

قوله: الحميم: القربة.

قال ابن الملقن: في الصحيحين عن زينب بنت أبي سلمة قالت: دخلت أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها أبو سفيان بن حرب، فدعت بطيب فيه صُفْرَةٌ، ثم ذكرت الحديث فاستفده (١).

قال ابن دقيق العيد: الإحداد ترك الطيب والزينة، وهو الواجب على المتوفى عنها زوجها، ولا خلاف فيه في الجملة، وإن اختلفوا في التفصيل.

وقوله: ((إِلَّا عَلَى زَوْجٍ)) يقتضي الإحداد على كل زوج، سواء كان بعد الدخول أو قبله.

وقوله: ((لَا مَرَأَةَ)) عام في النساء تدخل فيه الصغيرة والكبيرة والأمة. وأما الكتابية فلا تدخل تحت اللفظ، لقوله عليه الصلاة والسلام: ((لَا مَرَأَةَ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ))، فمن ههنا خالف بعضهم في وجوب الإحداد على الكتابية، وأجاب غيره ممن أوجب عليها الإحداد، بأن هذا التخصيص له سبب، والتخصيص إذا كان لفائدة أو سبب - غير اختلاف الحكم - لم يدل على اختلاف الحكم، قال بعض المتأخرين في السبب في ذلك: إن المسلمة هي التي تستثمر خطاب الشارع وتتفع به وتنقاد له؛ فلهذا قيد به. وغير هذا أقوى منه، وهو أن يكون ذكر هذا الوصف لتأكيد التحريم لما يقتضيه سياقه ومفهومه، من أن خلافه منافٍ للإيمان بالله واليوم الآخر، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، فإنه يقتضي تأكيد أمر التوكل بربطه بالإيمان، وكما يقال: ((إِنْ كُنْتَ وَلَدِي فَافْعَلْ كَذَا)) (١).

وقال النووي:

وأجمعوا على أنه لا إحداد على أم الولد، لا على الأمة إذا توفي عنها سيدها، ولا على الزوجة الرجعية، واختلفوا في المطلقة ثلاثاً، فقال عطاء وربيعه ومالك والليث والشافعي وابن المنذر: لا إحداد عليها، وقال الحاكم وأبو حنيفة، والكوفيون وأبو ثور وأبو عبيد: عليها الإحداد، وهو قول ضعيف للشافعي، ودليل من قال لا إحداد على المطلقة ثلاثاً قوله ﷺ: ((إِلَّا عَلَى مَيِّتٍ))، فخص الإحداد بالميت بعد تحريمه على غيره، قال القاضي: واستفيد وجوب الإحداد في المتوفى عنها من اتفاق العلماء على حمل الحديث على ذلك. مع أنه ليس في لفظه ما يدل على

الوجوب، لكن اتفقوا على حمله على الوجوب مع قوله ﷺ في الحديث الآخر حديث أم سلمة وحديث أم عطية في الكحل والطيب واللباس، ومنعها منه، والله أعلم.

واعلم أن التقييد عندنا بأربعة أشهر وعشر خرج على غالب المعتدات، أنها تعتد بالأشهر أما إذا كانت حاملاً فعدتها بالحمل ويلزمها الإحداد في جميع العدة، حتى تضع سواء قصرت المدة أم طالت.

قال العلماء: والحكمة في وجوب الإحداد في عدة الوفاة دون الطلاق؛ لأن الزينة والطيب يدعوان إلى النكاح، ويوقعان فيه، فنهيت عنه ليكون الامتناع من ذلك زاجراً عن النكاح، لكون الزوج ميتاً لا يمنع معتدته من النكاح، ولا يراعيه نكاحها، ولا يخاف منه، بخلاف المطلق الحي، فإنه يستغنى بوجوده عن زاجرٍ آخر، ولهذه العلة وجبت العدة على كل متوفى عنها وإن لم تكن مدخولاً بها بخلاف الطلاق، فاستظهر للميت بوجوب العدة، وجعلت أربعة أشهر وعشراً لأن الأربعة فيها ينفخ الروح في الولد إن كان، والعشر احتياطاً، وفي هذه المدة يتحرك الولد في البطن. قالوا: ولم يوكل ذلك إلى أمانة النساء، ويجعل بالإقراء كالطلاق، لما ذكرناه من الاحتياط للميت ولما كانت الصغيرة من الزوجات نادرة ألحقت بالغالب في حكم وجوب العدة والإحداد، والله أعلم (١).

قولها: ((تُوفَى حَمِيمٌ لِأُمِّ حَبِيبَةٍ فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا)).

قال ابن الملقن ما ملخصه:

الحميم في الأصل الماء الحار، ويقال لخاصة الإنسان ومن يقرب منه حميم أيضًا، وكأنه لما كان القرب من الشخص حاملاً على حرارة الحمية والشفقة عليه، سُمي حميماً لمشابهة الماء الحار في المعنى. و((الضفرة)) بضم الصاد خلوق بفتح الخاء: طيبٌ مخلوط، وإنما دعت به لتدفع صورة الإحداد، ومسحها به بذراعيها (١). وقال أيضًا: فرع: امرأة المحدود تحد عند مالك، خلافًا لابن الماجشون. حكاه ابن عبد البر (٢).

وقال أيضًا: جواز الإحداد على غير الزوج ثلاثة فما دونها، ومنعه فيما زاد، وادعى ابن العطار أن التقييد بما فوق الثلاث ليس فيه الإذن في الثلاث وما دونها، وإنما هو تقييد خرج مخرج العادة للنفوس، وعليه طبعها، كما جعل في الهجرة بين المسلمين فوق ثلاث، لكن مفهومه الإباحة في الثلاث لأجل حظ النفس، ومراعاتها، ولهذا دعت أم حبيبة بالخلوق وتمسحت به، لعلمها بأن الشارع لم يأذن في الإحداد على غير الزوج مطلقاً، من غير أن تفعل ذلك بعد الثلاث، حيث علمت أن التقييد بالثلاث إنما هو مراعاة للعادة في حظ النفس، لا لأجل الإذن في الثلاث، وفيما ذكره نظر لا يخفى (٣).



(١) الإعلام (٨/ ٣٩٠).

(٢) السابق (٨/ ٣٩٦).

(٣) السابق (٨/ ٣٩٨-٣٩٩).

الحديث السادس عشر بعد الثلاثمائة:

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((لَا تُحِدُ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبِسُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا، إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَكْتَحِلُ، وَلَا تَمَسُّ طَبِيًّا، وَلَا شَيْئًا إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ: نُبْدَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ)).

رواه البخاري (٥٣٤١) الطلاق، ومسلم (٩٣٨) (٦٦) الطلاق.

قال النووي رحمه الله:

قوله ﷺ: ((لَا تَلْبِسُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا، إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ))،

والعصب بعين مفتوحة ثم صاد ساكنة مهملتين، وهو برود اليمن، يعصب غزلها ثم يصبغ معصوبًا، ثم تنسخ. ومعنى الحديث النهي عن جميع الثياب المصبوغة للزينة، إلا ثوب عصب.

قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة والمصبوغة، إلا ما صبغ بسواد، فرخص بالمصبوغ بالسواد عروة بن الزبير ومالك والشافعي، وكرهه الزهري، وكره عروة العصب، وأجازه الزهري، وأجاز مالك غليظه، والأصح عند أصحابنا تحريمه مطلقًا، وهذا الحديث حجة لمن أجازه.

قال ابن المنذر: رخص جميع العلماء في الثياب البيض، ومنع متأخرو المالكية جيد البيض الذي يتزين به، وكذلك جيد السواد.

قال أصحابنا: ويجوز كل ما صبغ، ولا تقصد منه الزينة، ويجوز لها لبس الحرير على الأصح، ويحرم على الذهب والفضة، وكذلك اللؤلؤ، وفي اللؤلؤ وجه أنه يجوز.

قوله ﷺ: ((ولا تمس طيبًا، إِلَّا إِذَا طَهَّرْتَ: بُبْذَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ))، الببذة القطعة والشئ اليسير، وأما القسط فبضم القاف، ويقال فيه ((كست)) بكاف مضمومة بدل القاف، وبتاء بدل الطاء، وهو والأظفار نوعان معروفان من البخور، وليس من مقصود الطيب، رُخِّصَ فيه للمغتسلة من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة، تتبع به أثر الدم، لا للتطيب والله أعلم (١).

وقال ابن الملقن رحمه الله في أحكام الحديث:

- تحريم الاكتحال عليها، وفي حديث أم سلمة في الموطأ الإذن فيه ليلاً، ومسحه نهاراً، وحمله العلماء على أنها كانت محتاجة إليه فأذن لها فيه ليلاً، ومنعه نهاراً بياناً لجوازه عند الحاجة ليلاً، مع أن الأولى تركه، فإن فعلته مسحته نهاراً؛ لحديث الإذن فيه، لبيان أنه غير حرام ليلاً للحاجة، وحديث النهي محمول على عدمها.

- جواز تطيب محل الحيض لها عند انقطاع الدم بما ذكر؛ لإزالة الرائحة الكريهة، لا لقصد التطيب، وهو من باب الرخصة.  
قال القاضي عياض: وظاهر الحديث أنها تتبخر بذلك (٢).



(١) شرح النووي (١٠/١٦٦-١٦٧).

(٢) الإعلام (٨/٤٠٥).

الحديث السابع عشر بعد الثلاثمائة:

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي تُؤْفِي عَنْهَا زَوْجَهَا وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنَهَا أَفَنُكْحِلُهَا؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((لَا)) مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: ((لَا)) ثُمَّ قَالَ: ((إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ)).

فَقَالَتْ زَيْنَبُ: كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا تُؤْفِي عَنْهَا زَوْجَهَا دَخَلَتْ حِفْشًا وَلَبَسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا وَلَمْ تَمَسَّ طِيبًا وَلَا شَيْئًا حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْهَا سَنَةٌ. ثُمَّ تُؤْتَى بِدَابَّةٍ - حِمَارٍ أَوْ طَيْرٍ أَوْ شَاةٍ - فَتَفْتَضُّ بِهِ فَقَلَمًا تَفْتَضُّ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُعْطَى بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا ثُمَّ تَرْجِعُ بَعْدَ مَا شَاءَتْ مِنْ طِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ. رواه البخاري (٥٣٣٦) الطلاق، ومسلم (١٤٨٨) (١٤٨٩)

الطلاق.

قال الحافظ ما ملخصه:

هكذا في هذه الرواية لم تسنده زينب، ووقع في رواية شعبة في الباب الذي يليه مرفوعاً كله لكنه باختصار، وهذا لا يقتضي إدراج رواية الباب، لأن شعبة من أحفظ الناس، فلا يقضي على روايته برواية غيره بالاحتمال.

والحفش: البيت الصغير، وقال الشافعي: الحفش البيت الذليل الشعث البناء، والأحلاس جمه حلسٍ وهو الثوب، أو الكساء الرقيق



يكون تحت البرذعة. والمراد أن الراوي شك في أي اللفظين وقع وصف ثيابها، أو وصف مكانها، وقد ذكروا معا في رواية الباب.

قوله: ((ثُمَّ تَوَتَّى بِدَابَّةٍ)) ((حَمَارٍ أَوْ طَيْرٍ أَوْ شَاةٍ))، أو للتنوع لا للشك، وإطلاق الدابة على ما ذكر هو بطريق الحقيقة اللغوية لا العرفية.

قوله: ((فَتَقْتَضَى)) فسرهُ مالك في آخر الحديث فقال: تمسح به جلدها وأصل الفض: الكسر أي تكسر ما كانت فيه. وتخرج منه بما تفعله بالدابة.

قال ابن قتيبة: سألت الحجازيين عن الافتضااض، فذكروا أن المعتدة كانت لا تمس ماءً، ولا تقلم ظفرًا، ولا تزيل شعرًا، ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر، ثم تفتض؛ أي: تكسر ما هي فيه من العدة، بطائر تمسح به قبلها، وتنبذه، فلا يكاد يعيش بعدما تفتض به. قلت: وهذا لا يخالف تفسير مالك، لأنه أطلق الجلد، وتبين أن المراد به جلد القبل.

وقيل: المراد تمسح به ثم تفتض؛ أي: تغتسل، والافتضااض الاغتسال بالماء العذب لإزالة الوسخ وإرادة النقاء، حتى تصير بيضاء نقية كالفضة.

قوله: ((ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُعْطَى بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا))، في رواية مطرف وابن الماجشون عن مالك: ((تَرْمِي بِبَعْرَةٍ مِنْ بَعْرِ الْغَنَمِ أَوْ الْإِبِلِ، فَتَرْمِي بِهَا أَمَامَهَا فَيَكُونُ ذَلِكَ إِحْلَالًا لَهَا)).

وفي رواية ابن وهب: فترمي ببكرة من بعر الغنم من وراء ظهرها، وفي رواية شعبة الآتية: ((فَإِذَا كَانَ حَوْلٌ فَمَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِبَعْرَةٍ))، وظاهره أن رميها البكرة يتوقف على مرور كلب، سواء طال زمن مروره أم قصر، وبه جزم بعض الشراح.

واختلف في المراد برمي البعرة، ف قيل: هو إشارة إلى أنها رمت  
العدة رمي البعرة.

وقيل: إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من التربص والصبر على  
البلاء الذي كانت فيه لما انقضى كان بمنزلة البعرة التي رمتها، استحقاقاً له  
وتعظيماً لحق زوحها.

وقيل: بل ترميها على سبيل التفاؤل بعدم عودها إلى مثل  
ذلك (١).

فوائد الحديث:

قال ابن الملقن ما ملخصه:

الأولى: نسخ الاعتداد بسنة إلى أربعة أشهر وعشر، وهو إجماع،  
فقوله تعالى: ﴿مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، نسخه قوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ  
بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وكان في أول الإسلام تجلس المتوفى عنها زوجها في بيته حولاً،  
ولا يخرجها الوارث منه، وينفق عليها من ماله، ما لم تخرج من المنزل،  
فإن خرجت منه لم يكن على الورثة جناح في قطع النفقة عنها، ثم نسخ  
الحول بأربعة أشهر وعشر [أو الإرث] بالربع أو الثمن.

الثانية: هذا الموضع مما تأخر فيه المنسوخ في التلاوة، وتقدم  
الناسخ في سورة واحدة.

قال القاضي: ولم يقع في القرآن إلا في هذه القصة وحدها، وأما  
تقديم ذلك وتأخيره في سورتين فموجود.

الثالثة: المنع من الاكتحال للحادة مطلقاً، وقد سلف ما فيه في الحديث قبله.

الرابعة: جواز استفتاء المرأة، وسماع المفتي كلامها، وتكرار الجواب في الفتوى ثلاثاً تأكيداً للمنع، وتخفيف العمل على السائل والمستئول له، بذكر ما كلف في الجاهلية من المشقة (١).



## كتاب اللعان

الحديث الثامن عشر بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ.

فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ مِنْ سُورَةِ ((النُّور)).

﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ﴾ [النور: ٦]، فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ، وَوَعَظَهُ، وَذَكَرَهُ، وَأَخْبَرَهُ، أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ.

فَقَالَ: لَا - وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا - مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا. ثُمَّ دَعَاَهَا وَوَعَظَهَا، وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ

الْآخِرَةِ.

فَقَالَتْ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ.

فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةَ: أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ - إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ.

ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

ثُمَّ قَالَ: ((اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟)) ثَلَاثًا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مَخْتَصَرًا (٥٣١١) الطَّلَاق، وَمُسْلِمٌ (١٤٩٣) اللِّعَان.

وفي لفظ: ((لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا))، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي؟

قال: ((لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا، فَهُوَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا)).  
رواه مسلم (١٤٩٣) (٥) اللعان.

قوله: ((كتاب اللعان)).

قال النووي: اللعان والملاعنة والتلاعن: ملاعنة الرجل امرأته، يقال: تلاعنا والتعننا، ولاعن القاضي بينهما، وسُمي لعانا لقول الزوج: عَلَيَّ لعنة الله إِنْ كنت من الكاذبين.

قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: واختير لفظ اللعان على لفظ الغضب، وإن كانا موجودين في الآية الكريمة، وفي صورة اللعان؛ لأن لفظ اللعنة متقدم في الآية الكريمة، وفي صورة اللعان ولأن جانب الرجل فيه أقوى من جانبها، لأنه قادر على الابتداء باللعان دونها. ولأنه قد ينفك لعانه عن لعانها، ولا ينعكس وقيل: سُمي لعاناً من اللعن وهو الطرد والإبعاد، لأن كلا منهما يبعد عن صاحبه، ويحرم النكاح بينهما على التأبید، بخلاف المطلق وغيره.

واللعان عند جمهور أصحابنا يمين، وقيل: شهادة. وقيل: يمين فيه ثبوت شهادة. وقيل: عكسه.

قال العلماء: وليس في الأيمان شيءٌ متعدد إلا اللعان والقسامة، ولا يمين في جانب المدعي إلا فيهما، والله أعلم (١).

قال العلامة عبد الله آل بسام:

صاحب هذه القصة كأنه أحس من زوجته ريبة وخاف أن يقع منها على فاحشة فحار في أمره؛ لأنه إن قذفها ولم يأت ببينة فعليه الحد،

وإن سكت فهي الديانة والعار، وأبدى هذه الخواطر للنبي ﷺ فلم يجبه، كراهة لسؤال قبل أوانه، ولأنه من تعجل الشر والاستفتاح به، وبالإضافة إلى أن الرسول ﷺ لم ينزل عليه في ذلك شيء.

بعد هذا رأى هذا السائل الفاحشة التي خافها، فأنزل الله في حكمه وحكم زوجه هذه الآيات من سورة النور ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦].

فتلاهن عليه النبي ﷺ وذكره ووعظه، بأن عذاب الدنيا - وهو حد القذف - أهون من عذاب الآخرة.

فأقسم أنه لم يكذب برمي زوجه بالزنا.

ثم وعظ الزوجة كذلك. وأخبرها أن عذاب الدنيا - وهو حد الزنا بالرجم - أهون من عذاب الآخرة.

فأقسمت أيضاً: إنه لمن الكاذبين.

وقال ابن الملتن ما ملخصه:

- هذا الحديث بهذا السياق لمسلم، وللبخاري فيه اللفظ الأخير.

- قال الخطيب في ((مبهماته)): الملاعن لهذه المرأة هلال بن أمية

بن عامر بن قيس بن عبد الأعلى، شهد بدرًا.

والرجل الذي رميت به: شريك ابن السحماء، والسحماء أمه.

وقد روينا لعويمر العجلاني قريباً من هذه القصة في اللعان،

وإسناد كل واحدة من القصتين صحيح، فلعلهما اتفقا معاً في وقت

واحد، أو متقاربين ونزلت آية اللعان في تلك الحال، لاسيما وفي حديث

عويمر، كره رسول الله ﷺ المسائل وهو يدل على أنه كان قد سبق

بالمسئلة، وأنه عليه الصلاة والسلام سئل عن ذلك غير مرة، وهذا

يصحح القصتين معاً، مع ما روينا عن جابر، ما نزلت آية اللعان إلا لكثرة السؤال.

قلت: واسم المرأة خولة بنت قيس.

- كانت قصة اللعان في شعبان سنة تسع من الهجرة، منصرف النبي ﷺ من تبوك إلى المدينة، حكاها القاضي عن ابن جرير الطبري. وذكره ابن حبان أيضاً حيث قال: سنة تسع.

ثم قال: ثم لاعن رسول الله ﷺ بين عويمر بن الحارث بن عجلان وبين امرأته بعد العصر في مسجده في شعبان، وقال: وذلك أنه أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله: لو أن أحدنا وساق الحديث بكماله.

- اختلف العلماء في نزول آية اللعان، هل هو بسبب عويمر العجلاني، أو بسبب هلال بن أمية؟ على قولين، وكل منهما ثابت في الصحيح، لكن الجمهور على الثاني، وقد ثبت في صحيح مسلم بأنه أول من لاعن في الإسلام.

وجمع النووي بين القولين فقال: يحتمل أنها نزلت فيهما جميعاً فلعلهما سألوا في وقتين متقاربين فنزلت الآية فيهم، وسبق هلال باللعان. وقال الحافظ ما ملخصه:

وفي أحاديث اللعان من الفوائد غير ما تقدم:

- أن المفتي إذا سئل عن واقعة ولم يعلم حكمها ورجح أن يحد فيها نصاً لا يبادر إلى الاجتهاد فيها، وفيه الرحلة في المسألة النارية، لأن سبب بن جبير رحل من العراق إلى مكة من أجل مسألة الملاحنة، وفيه تعظيم العالم ومخاطبته بكنيته، وفيه التسبيح عند التعجب، وإشعار بسعة علم سعيد بن جبير، لأن ابن عمر عجب من خفاء مثل هذا الحكم عليه،

وفيه ارتكاب أخف المفسدتين بترك أثقلهما، لأن مفسدة الصبر على خلاف ما توجهه الغيرة مع قبحه وشدته أسهل من الإقدام على القتل الذي يؤدي إلى الاقتصاص من القاتل، وقد نهج له الشارع سبيلاً إلى الراحة منها؛ إما بالطلاق وإما باللعان، وفيه كراهة المسائل التي يترتب عليها هتك المسلم، أو التوصل إلى أذيته بأي سبب كان، وفيه التحريض على التوبة، والعمل بالستر وانحصار الحق في أحد الجانبين عند تعذر الواسطة، لقوله: ((أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ))، وفيه أن اللعان إذا وقع سقط حد القذف عن الملاحن للمرأة، وللذي رميت به، وفيه أن الحامل تلاعن قبل الوضع، واستدل به على أن اللعان لا يشرع إلا لمن ليست له بينة، وفيه نظر لأنه لو استطاع إقامة البينة على زناها ساغ له أن يلاعنها لنفي الولد، لأنه لا ينحصر في الزنا، وبه قال مالك والشافعي ومن تبعهما، وفيه أن الحكم يتعلق بالظاهر، وأمر السرائر موكل إلى الله تعالى (١).

وقال ابن الملقن أيضاً في فوائده:

- أن الزوج إذا أكذب نفسه كانت توبة.
- البداءة في الزوج في اللعان، ونقل القاضي عياض وغيره فيه الإجماع، فلولا عنت قبله لم يصح لعانها.
- أن اللعان يكون بحضرة الإمام أو القاضي، وأنه يلاعن بينهما.
- وقوع الفرقة بينهما بعد لعانها.
- قال مالك والشافعي والجمهور: تقع الفرقة بينهما بنفس اللعان، وتحرم على التأبيد، لكن قال الشافعي وبعض المالكية: تحصل الفرقة بلعان الزوج وحده، ولا يتوقف على لعانها.



- صحة اللعان بين الأحرار والعبيد والمسلمين وأهل الذمة، وجريانه بينهم فإنه تعالى أطلق الأزواج ولم يفصل.
- ثبوت مهر الملاعة المدخول بها، واستقرار جميعه لها، وهو إجماع. واختلف في غيرها على أقوال:
- أحدها: أن لها نصفه كغيرها، قاله فقهاء الأمصار.
- ثانيها: لا شيء لها أصلاً، لأنه فسخ، قاله الزهري، وحكى عن مالك.
- ثالثها: لها جميعه إذ ليس بطلاق، قاله الحاكم وحماد وأبو الزناد، وهو بعيد جداً.
- أن الملاعة لو أكذبت نفسها لم يسقط شيء من مهرها لوجود العلة، وهي أنه مقابل لما استحل من فرجها (١).



الحديث التاسع عشر بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا رَمَى امْرَأَتَهُ وَانْتَقَى مِنْ وَلَدِهَا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَتَلَاَعَنَا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ قَضَى بِالْوَلَدِ لِلْمَرْأَةِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ.

رواه البخاري (٥٣١٥) الطلاق، ومسلم (١٤٩٤) اللعان.

قال الحافظ ما ملخصه: استدل بهذا الحديث على مشروعية اللعان لنفي الولد، وعن أحمد ينتفي الولد بمجرد اللعان، ولو لم يتعرض الرجل لذكره في اللعان، وفيه نظر لأنه لو استلحقه لحقه، وإنما يؤثر لعان الرجل دفع حد القذف عنه، وثبوت زنا المرأة، ثم يرتفع عنها الحد بالتعانها.

ومعنى قوله: ألحق الولد بأمه ؛ أي: صيره لها وحدها، ونفاه عن الزوج، فلا توارث بينهما، أما أمه فترث منه ما فرض الله لها. وقيل: معنى إلحاقه بأمه أنه صيرها له أباً وأماً، فترث جميع ماله إذا لم يكن له وارث آخر ونحوه، وهو قول ابن مسعود ووائله وطائفة ورواية عن أحمد، ورُوي أيضاً عن ابن القاسم، وعنه معناه أن عصبه أمه تصير عصبه له، وهو قول علي وابن عمر والمشهور عن أحمد، واستدل به على أن الولد المنفي باللعان لو كان بنتاً حل للملاعن نكاحها، وهو وجه شاذ لبعض الشافعية، والأصح كقول الجمهور أنها تحرم لأنها ربيبة في الجملة (١).



الحديث العشرون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟)) قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: ((فَمَا أَلْوَانُهَا؟)) قَالَ: حُمْرٌ.

قَالَ: ((فَهَلْ يَكُونُ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟)) قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوْزَقًا.

قَالَ: ((فَأَنَّى آتَاهَا ذَلِكَ؟)) قَالَ: عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعُهُ عِرْقٌ.

قَالَ: ((وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعُهُ عِرْقٌ)).

رواه البخاري (٥٣٠٥) الطلاق، ومسلم (١٥٠٠) اللعان.

قال الإمام النووي رحمه الله:

أما الأورق فهو الذي فيه سوادٌ ليس بصافٍ، ومنه قيل للرماد أورق، وللحمامة ورقاء، وجمعه (وُرُقٌ) كأحمر وحمرة.

والمراد بالعرق هنا الأصل من النسب، تشبيهاً بعرق الثمرة، ومنه قولهم: فلان معرق في النسب والحسب، وفي اللؤم والكرم، ومعنى (نَزَعُهُ): أشبهه واجتذبه إليه، وأظهر لونه عليه، وأصل النزاع الجذب، كأنه جذبه إليه لشبهه، يقال منه: نزع الولد لأبيه وإلى أبيه، ونزعه أبوه ونزعه إليه.

وفي هذا الحديث أن الولد يلحق بالزوج، وإن خالف لونه لوته، حتى لو كان الأب أبيض والولد أسود أو عكسه لحقه، ولا يحل له نفيه بمجرد المخالفة في اللون، وكذا لو كان الزوجان أبيضين فجاء الولد أسود، أو عكسه، لاحتمال أنه نزع عرق من أسلافه، وفي هذا الحديث التعريض

بنفي الولد ليس نفيًا، وأن التعريض بالقذف ليس قذفًا، وهو مذهب الشافعي وموافقيه، وفيه إثبات القياس، والاعتبار بالأشباه، وضرب الأمثال، وفيه الاحتياط للأنساب وإلحاقها بمجرد الإمكان (١).

وبوب له البخاري في الصحيح ((باب إذا عَرَّضَ بِنْفِيِ الْوَلَدِ))، وكذا في كتاب الحدود ((باب مَا جَاءَ فِي التَّعْرِيزِ)).

قال الحافظ: قال الشافعي في ((الأم)): ظاهر قول الأعرابي أنه اتهم امرأته، لكن لما كان لقوله وجه غير القذف لم يحكم عليه النبي ﷺ بحكم القذف، فدل ذلك على أنه لا حد في التعريض، ومما يدل على أن التعريض لا يعطى حكم التصريح الإذن بخطبة المعتدة بالتعريض لا بالتصريح، فلا يجوز، والله أعلم (٢).

وقال الشيخ عبد الله آل بسام:  
ما يؤخذ من الحديث:

- الاحتياط للأنساب، وأن مجرد الاحتمال والظن لا ينفي الولد من أبيه، فإن الولد للفراش، والشارع حريص على إلحاق الأنساب ووصلها.

- فيه ضرب المثل وتشبيه المجهول بالمعلوم، ليكون أقرب إلى الفهم.

وهذا الحديث من أدلة القياس في الشرع. قال الخطابي: وأصل في قياس الشبه.

وقال ابن العربي: فيه دليل على صحة الاعتبار بالنظر.

(١) شرح النووي (١٠/١٨٧-١٨٨).

(٢) فتح الباري (٩/٣٥١-٣٥٢).

- وفيه حسن تعليم النبي ﷺ وكيف يخاطب الناس بما يعرفون ويفهمون، فهذا أعرابي يعرف الإبل وضرابها وأنسابها. أزال عنه هذه الخواطر بهذا المثل الذي يدركه فهمه وعقله، فراح قانعاً مطمئناً. فهذا من الحكمة التي قال الله فيها ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥] فكل يخاطب على قدر فهمه وعلمه (١).

وقال ابن الملقن في فوائد الحديث ما ملخصه:

الأولى: حسن تأقي المستفتي تثبته وعدم تصريحه فإنه عرض بنفي الولد، وفي الصحيح: ((وَهُوَ حِينَئِذٍ يُعَرِّضُ بِأَنْ يَنْفِيَهُ)) (١)، وفيه: ((أَمْرَاتِي وَلَدْتُ غُلَامًا أَسْوَدَ وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ)) (٢)، ومعناها استغربت أنه مني لا أنه نفاه عن نفسه.

الثانية: أن التعريض بنفيه في محل الاستفتاء والضرورة، لا يوجب حداً ولا تعزيراً (٢).



(١) تيسير العلام (٢/ ٢١٧).

(١) أخرجه مسلم (١٥٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٨٤).

(٢) الإعلام (٨/ ٤٥٤).

الحديث الحادي والعشرون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَذَا ابْنُ أَخِي عْتَبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، انْظُرْ إِلَى شَبْهِهِ.  
وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى شَبْهًا بَيْنَنَا بَعْتَبَةَ.  
فَقَالَ: ((هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ)) فَلَمْ يَرِ سَوْدَةَ قَطُّ.

رواه البخاري (٦٨١٧) الحدود، ومسلم (١٤٥٧) الرضاع.

قال العلامة عبد الله آل بسام:

كانوا في الجاهلية يضربون على الإماء ضرائب يكتسبها من فجورهن، يلحقون الولد بالزاني إذا ادعاه. فزنا عتبة بن أبي وقاص بأمة لزمنة بن الأسود، فجاءت بغلام فأوصى عتبة إلى أخيه سعد بأن يلحق هذا الغلام بنسبه.

فلما جاء فتح مكة، ورأى سعد الغلام عرفه بشبهه بأخيه، فأراد استلحاقه، فاختصم هو وعبد بن زمعة فأدلى سعد بحجته وهي أن أخاه أقر بأنه ابنه، وبما بينهما من شبه.

فقال عبد بن زمعة: هو أخي ولد من وليدة (١) أبي.  
فنظر النبي ﷺ إلى الغلام، فرأى فيه شَبْهًا بَيْنَنَا بَعْتَبَةَ.

(١) الوليدة الجارية التي وطئها سيدها فجاءت منه بولد.

ولأن الأصل أنه تابع لمالك الأمة فقد قضى به لزمنة، وقال:  
الولد للفراش، وللغاهر الزاني الخيبة والخسار، فهو بعيد عن الولد.  
ولكن لما رأى شبه الغلام بعتبة تورع ﷺ أن يستبيح النظر إلى  
أخته سودة بنت زمعة بهذا النسب، فأمرها بالاحتجاب منه احتياطاً  
وتورعاً (١).

وقال النووي رحمه الله:

قوله ﷺ: ((الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْغَايِرِ الْحَجَرُ))، قال العلماء:  
الغاهر الزاني، وعهر زنى وعهرت زنت والعهر الزنا ومعنى له الحجر أي  
له الخيبة ولا حق في الولد، وعادة العرب أن تقول: له الحجر، وبفيه  
الأثلب - وهو التراب - ونحو ذلك يريدون ليس له إلا الخيبة. وقيل:  
المراد بالحجر هنا أنه يرمم بالحجارة، وهذا ضعيف لأنه ليس كل زان  
يرجم، وإنما يرمم المحصن خاصة، ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الولد  
عنه، والحديث إنما ورد في نفي الولد عنه.

وأما قوله ﷺ: ((الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ))، فمعناه أنه إذا كان للرجل  
زوجة أو مملوكة صارت فراشاً له، فأتت بولد لمدة الإمكان منه، لحقه  
الولد، وصار ولداً يجري بينهما التوارث وغيره من أحكام الولادة، سواء  
كان موافقاً له في الشبه أم مخالفاً، ومدة إمكان كونه منه ستة أشهر من  
حين اجتماعهما، أما ما تصير به المرأة فراشاً فإن كانت زوجة صارت  
فراشاً بمجرد عقد النكاح، ونقلوا في هذا الإجماع، وشرطوا إمكان  
الوطء بعد ثبوت الفراش، فإن لم يمكن بأن نكح المغربي شرقية، ولم  
يفارق واحد منهما وطنه، ثم أتت بولدٍ لستة أشهر أو أكثر لم يلحقه، لعدم

إمكان كونه منه، هذا قول مالك والشافعي والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فلم يشترط الإمكان، بل اكتفى بمجرد العقد.

وأما الأمة فعند الشافعي ومالك تصير فراشاً بالوطء، ولا تصير فراشاً بمجرد الملك، حتى لو بقيت في ملكه سنين، وأتت بأولاد ولم يطأها ولم يقر بوطئها لا يلحقه أحد منهم، فإذا وطئها صارت فراشاً، فإن أتت بعد الوطء بولد أو أولاد لمدة الإمكان لحقوه.

قال أصحابنا: الفرق أن الزوجة تراد للوطء خاصة، فجعل الشرع العقد عليها كالوطء، لما كان هو المقصود، وأما الأمة تراد للملك الرقبة، وأنواع المنافع غير الوطء، ولهذا يجوز أن يملك أختين وأم وبناتها، ولا يجوز جمعها بعقد النكاح، فلم تصر بنفس العقد فراشاً، فإذا حصل الوطء صارت كالحرّة، وصارت فراشاً، واعلم أن حديث عبد بن زمعة المذكور هنا محمول على أنه ثبت مصير أمة أبيه زمعة فراشاً لزمعة، فلهذا ألحق النبي ﷺ به الولد، وثبوت فراشه إما بيينة على إقراره بذلك في حياته، وإما بعلم النبي ﷺ ذلك (١).

وقال ابن الملقن في فوائد الحديث ما ملخصه:

- فيه أن الشبه وحكم القافة إنما يعتمد إذا لم يكن هناك أقوى منه كالفراس، كما لم يحكم بالشبه في قصة المتلاعنين، مع أنه جاء على الشبه المكروه.

- فيه أيضاً أن حكم الحاكم بالظاهر لا يحل الأمر بالباطن عما هو عليه فإذا حكم بشهادة شاهدين زور أو نحو ذلك لم يحل المحكوم به للمحكوم به وموضع الدلالة أنه عليه الصلاة والسلام حكم به لعبد بن



زمنة وأنه أخ [له ولسودة] واحتمل بسبب الشبه أن يكون من عتبة، فلو كان الحكم يحل الباطن، لما أمرها بالاحتجاب.

- احتج به بعض الحنفية ومن وافقهم على أن الوطء بالزنا له حكم الوطء بالنكاح في حرمة المصاهرة، وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد.

وقال مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم: لا أثر لوطء الزنا، بل للزاني أن يتزوج أم المزني بها وبنتها، بل زاد الشافعي فجوز نكاح البنت المتولدة من مائه بالزنا. قال: ووجه الاحتجاج أن سودة أمرت بالاحتجاب وهذا احتجاج غريب كما نبه عليه النووي، فإنه على تقدير كونه من الزنا يكون أجنبيًا من سودة، لا يحل الظهور له، سواءً ألحق بالزاني أم لا، فلا تعلق له بالمسألة المذكورة (١).



الحديث الثاني والعشرون بعد الثلاثمائة:  
 عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ  
 مَسْرُورًا تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ فَقَالَ: ((أَلَمْ تَرَى أَنَّ مُجْزَّرًا نَظَرَ أَنْفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ  
 حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ)) فقال: ((إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ)).  
 رواه البخاري (٣٧٣١) فضائل الصحابة، ومسلم (١٤٥٩) الرضاع.  
 وفي لفظ: ((كَانَ مُجْزَّرًا قَائِفًا)).

قال النووي ما ملخصه:  
 قوله: ((تَبْرُقُ))؛ أي: تضيء وتستنير من السرور والفرح.  
 و((الْأَسَارِيرُ)): هي الخيوط التي في الجبهة.  
 قال المازري: كانت الجاهلية تقدر في نسب أسامة لكونه أسود  
 شديد السواد، وكان زيد أبيض، كذا قاله أبو داود عن أحمد بن صالح،  
 فلما قضى هذا القائف بإلحاق نسبه مع اختلاف اللون.  
 وكانت الجاهلية تعتمد قول القائف فرح النبي ﷺ؛ لكونه  
 زاجراً لهم عن الطعن في النسب.  
 قال القاضي: قال غير أحمد بن صالح كان زيد أزهر اللون، وأم  
 أسامة هي أم أيمن، واسمها بركة وكانت حبشية سوداء.  
 قال القاضي: هي بركة بنت محصن بن ثعلبة بن عمرو بن  
 حنمين بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان، والله أعلم (١).  
 وقال ابن الملقن ما ملخصه:

وقد ترك المصنف من الحديث: ((تَغْطِيَةُ رُؤُوسِهَا وَبُذُؤُ أَقْدَامِهَا))، وهي زيادة مفيدة لما فيها من الدلالة على صدق القيافة. ومعنى ((آنفا)) أي: قريباً.

والقائف: متبع الآثار والأشباه، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]؛ أي: لا تتبع، والجمع قافة كبائع وباعة (١).

ثم قال في أحكامه:

فيه العمل بالقيافة بقول القائف بالشبه في إلحاق الولد بأحد الرجلين، ولا يكون ذلك إلا فيما أشكل من وطئين محترمين، كالمشتري والبائع يطان الجارية المبيعة في طهر قبل الاستبراء من الأول، فتأتى بولد لسته أشهر فصاعداً من وطء الثاني، ولدون أربع سنين من وطء الأول، وأثبت العمل بها الشافعي وفقهاء الحجاز وجماهير العلماء، ونفاه أبو حنيفة وأصحابه والثوري وإسحاق.

وفي المسألة قول ثالث، وهو إثباته في حق الإماماء دون الحرائر، وهو مشهور مذهب مالك، وعنه رواية كالأول.

ووجه الدلالة للأول أنه عليه الصلاة والسلام سُرَّ بذلك، ويكون في أمته من يميز الأنساب عند الاشتباه ولا يُسَرُّ بباطل.

واحتج من فرق بين الحرة والأمة بأن الحرة لها فراش ثابت يرجع إليه، فلم يلتفت إلى تطلب معنى آخر، سواء أخفض منه رتبة، والأمة لا فراش لها فافتقر فيها إلى مراعاة الشبهة.

واتفق القائلون بالعمل بالقائف على اشتراط عدالته، والأصح عند الشافعية أنه لا يشترط فيه العدد، بل يكفي الواحد بناءً على أنه حكم لا شهادة.

والأصح عند الشافعية أيضًا أن القيافة لا تختص ببني مدلج. واتفق القائلون بها على أنه يشترط أن يكون خيرًا بها مجربًا. تنبيه: لا حجة لمن نفى القيافة في قصة اللعان السالف، في كونه عليه الصلاة والسلام لاعن عليه ولم يؤخره حتى تضع ويرى الشبه فيه، لأنه عارض الشبه هنا الفراش وهو أقوى (١).



الحديث الثالث والعشرون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ذُكِرَ الْعَزْلُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ((وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؟)) وَلَمْ يَقُلْ: فَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ ((فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا)).

رواه البخاري (٧٤٠٩) التوحيد، ومسلم (١٤٣٨) (١٣٢) النكاح.

قال الإمام النووي:

العزل هو أن يجامع فإذا قارب الإنزال نزع وأنزل خارج الفرج وهو مكروه عندنا في كل حال وكل امرأة سواءً رضيت أم لا لأنه طريق إلى قطع النسل ولهذا جاء في الحديث الآخر تسميته (الوأة الخفي) لأنه قطع طريق الولادة، كما يقتل المولود بالوأة، وأما التحريم فقال أصحابنا: لا يحرم في مملوكته ولا في زوجته الأمة سواءً رضيت أم لا لأن عليه ضرراً في مملوكته بمصيرها أم ولد، وامتناع بيعها، وعليه ضرر في زوجته الرقيقة بمصير ولده رقيقاً تبعاً لأمه وأما زوجته الحرة فإن أذنت فيه لم يحرم وإلا فوجهان أصحهما لا يحرم. ثم هذه الأحاديث مع غيرها يجمع بينها بأن ما ورد في النهي محمول على كراهة التنزيه وما ورد في الإذن في ذلك محمول على أنه ليس بحرام، وليس معناه نفى الكراهة. ومن حرمه بغير إذن الزوجة الحرة قال: عليها ضرر في العزل فيشترط لجوازه إذنها (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه:

(١) شرح النووي باختصار (١٤/١٠).

ومعنى قوله: ((فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا)) أن ترك العزل ليس فيه ضرر عليكم، فإن الله تعالى قدر خلقه سواءً عزلتم أو لا، فلا فائدة في عزلكم؛ فإنه إن كان الله قدر خلقها سبقكم الماء فلا ينفع حرصكم في منع الخلق، وقد أتت القدرة بخلق آدم من غير ذكرٍ ولا أنثى، وبخلق حواء منه، وبخلق عيسى ابن مريم من غير ذكر، وفي مسند أحمد وصحيح ابن حبان من حديث رجل جاء إلى رسول الله ﷺ يسأله عن العزل فقال: ((لَوْ أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ الْوَلَدُ أَهْرَقْتُهُ عَلَى صَخْرَةٍ لَأَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا، أَوْ لَخَرَجَ مِنْهَا وَلَدٌ وَلَيَخْلُقَنَّ اللَّهُ، نَفْسًا هُوَ خَالِقُهَا)) (١).

ونقل ابن عبد البر الرخصة في العزل عن جماعة من الصحابة، وقال: إنه قول جمهور الفقهاء، وعن جمع منهم الكراهة، وكان ابن عمر يضرب بعض ولده إذا فعله.

واختلف فيه بحضرة عمر وقال علي: لا تكون موؤدة حتى تمر عليها التارات السبع ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢] فقال عمر: صدقت، وأطال الله بقاءك.

قيل: أول من قال هذه اللفظة في الإسلام عمر لعلي وروى ابن المسيب عن عمر وعثمان الكراهة، قال: ولا خلاف في أن الحرية لا يعزل عنها زوجها إلا بإذنها. ثم نقل عن أبي حنيفة ومالك إلحاق الأمة بالحرية،

(١) قال في هامش الإعلام: «عند أحمد من رواية أنس بن مالك (٣/ ١٤٠) وذكره في كشف الأستار (٢٩/ ٣) وحسن إسناده الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٩٩/ ٤)»، وحسنه الشيخ الألباني -رحمه الله- في الصحيحة (١٣٣٣).

وعن الشافعي أنه يعزل عنها دون إذن مولاهما وإذنها قال: وقيل لا يعزل عنها إلا بإذنها.

قال الباجي: وعندي أن هذا صحيح، لأن لها بالعقد حقاً في الوطء، فلا يجوز أن يعزل عنها إلا بإذنها، وإذن مولاهما لحقه في طلب الولد.

خاتمة: في الصحيحين من حديث أبي سعيد أيضاً من أن السائل عن العزل هو وغيره، وأن السؤال وقع في غزوة بني المصطلق لا في غزوة أوطاس كما ادعاه موسى بن عقبة، لما سبوا كرائم العرب، وطالت عليهم الغزوة، ورغبوا في الفداء، فتنبه لذلك (١).



الحديث الرابع والعشرون بعد الثلاثمائة:  
عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ((كُنَّا نَعْرِزُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، وَلَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ)).  
رواه البخاري (٥٢٠٨) النكاح، ومسلم (١٤٤٠) النكاح.

قال الصنعاني: قوله: ((وَلَوْ كَانَ شَيْئًا)) هذا من أفراد مسلم وليس هو من قول جابر، وإنما هو من قول سفيان بن عيينة راوي الحديث عن عطاء عن جابر.  
ولفظ مسلم: ((وَلَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ)) (١) تفرد به سفيان استنباطاً أدرجه في الحديث، ولفظ مؤلف العمدة يقتضي أنه من الحديث، وليس كذلك (٢).  
قوله: ((كُنَّا نَعْرِزُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ)).

قال الحافظ ما ملخصه: المسألة مشهورة في الأصول، وفي علم الحديث، وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي ﷺ كان له حكم الرفع عند الأكثر؛ لأن الظاهر أن النبي ﷺ اطلع على ذلك وأقره، لتوفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام، وإذا لم يصفه فله حكم الرفع عند قوم، وهذا من الأول فإن جابرًا صرح بوقوعه في عهده ﷺ.

وقد وردت عدة طرق تصرح باطلاعه على ذلك، والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابر أو سفيان أراد بنزول القرآن ما يقرأ أعم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحى إلى النبي ﷺ، فكأنه

(١) أخرجه مسلم (١٤٤٠) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

(٢) العدة (٢٧٩/٤).



يقول: فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراماً لم نقر عليه، وإلى ذلك يشير قول ابن عمر: ((كُنَّا نَتَّقِي الْكَلَامَ وَالْإِنْسَاطَ إِلَى نِسَائِنَا هَيْبَةً أَنْ يَنْزَلَ فِيْنَا شَيْءٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ تَكَلَّمْنَا وَانْبَسَطْنَا)) (١) أخرجه البخاري.

وقد أخرجه مسلم أيضاً من طريق أبي الزبير عن جابر قال: ((كُنَّا نَعَزُّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا)) (٢).

وفي وجه آخر عن أبي الزبير عن جابر ((أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمَلَ. فَقَالَ: ((اغْزُلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهَا سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا فَلَبِثَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبِلَتْ)) قَالَ: ((قَدْ أَخْبَرْتُكَ)) (٣).

ووقعت هذه القصة عنده من طريق سفيان بن عيينة بإسناد له آخر عن جابر، وفي آخره: ((فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ)) (٤)، وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن أبي شيبة بسند آخر على شرط الشيخين بمعناه، ففي هذه الطرق ما أغنى عن الاستنباط، فإن في إحداها التصريح باطلاعه ﷺ، وفي الأخرى إذنه في ذلك، وإن كان السياق يشعر بأنه خلاف الأولى (٥).

وقال الحافظ كذلك:

- (١) أخرجه البخاري (٤٨٩١).
- (٢) أخرجه مسلم (١٤٤٠).
- (٣) أخرجه مسلم (١٤٣٩).
- (٤) أخرجه مسلم (١٤٣٩).
- (٥) فتح الباري (٢١٦/٩-٢١٧).

واختلفوا في علة النهي عن العزل: فقليل لتفويت حق المرأة، وقيل لمعاندة القدر، وهذا الثاني هو الذي تقتضيه معظم الأخبار الواردة في ذلك، والأول مبني على صحة الخبر المفرق بين الحرة والأمة.

وقال إمام الحرمين:

موضع المنع أن ينزع بقصد الإنزال خارج الفرج خشية العلوق، ومتى فقد ذلك لم يمنع، وكأنه راعى سبب المنع، فإذا فقد بقي أصل الإباحة، فله أن ينزع متى شاء، حتى لو نزع فأنزل خارج الفرج اتفاقاً لم يتعلق به النهي، والله أعلم.

ويتفرع من حكم العزل حكم معالجة المرأة، وإسقاط النطفة قبل نفخ الروح، فمن قال بالمنع هناك ففي هذه أولى.

ومن قال بالجواز يمكن أن يلتحق به هذا، ويمكن أن يفرق بأنه أشد، لأن العزل لم يقع فيه تعاطي السبب ومعالجة السقط، تقع بعد تعاطي السبب، ويلتحق بهذه المسألة تعاطي المرأة ما يقطع الحبل من أصله، وقد أفتى بعض متأخري الشافعية بالمنع، وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقاً، والله أعلم (١).



الحديث الخامس والعشرون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : ((لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ - وَهُوَ يُعَلِّمُهُ - إِلَّا كَفَرَ، وَمَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، وَلَيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ، أَوْ قَالَ: يَا عَدُوَّ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ)).

كذا عند مسلم (٦١) الإيمان.

وللبخاري (٦٠٤٥) الأدب نحوه.

راوي الحديث: أبو ذر جندب بن جنادة على أصح الأقوال أحد النجباء هو رابع أربعة أو خامس خمسة في الإسلام، روى عن النبي ﷺ ماتني حديث وثمانين حديثاً، مات بالربذة سنة اثنتين وثلاثين، وصلى عليه ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ألفاظ الحديث ومعانيه:

قال ابن الملقن ما ملخصه:

((مِنْ)) في قوله: ((لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ)) زائدة في المعنى.

والدعاء: الانتساب، والتقيد بالرجل خرج مخرج الغالب، وإلا

فالمرأة كذلك.

والكفر: هنا متروك الظاهر عند الجمهور، لأن أهل السنة لا

تكفر بالمعاصي، وفي تأويله أوجه:

أحدها: كفر الإحسان والنعمة، وحق الله تعالى وحق أبيه.

ثانيها: أنه قارب الكفر، لعظم الذنب فيه، بتسميته للشيء باسم

ما قاربه، وقد جاء: المعاصي بريد الكفر.

ثالثها: محله على فاعل ذلك مستحلاً.  
 وأصل الكفر في اللغة: الستر والتغطية.  
 ومعنى قوله: ((لَيْسَ مِنَّا))؛ أي: ليس مثلنا، أو ليس مهتدياً  
 بهدينا، ولا متبعاً لستنا.  
 ومن العلماء من قال: إبهام معناه أولى من تأويله لأنه أبلغ من  
 الزجر.

وقوله: ((فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))؛ أي: ينزل منزلة فيها، أو  
 فليتخذ منزلاً بها.

قال الخطابي: وأصله من مباءة الإبل، وهي أعطانها.  
 ثم قيل: إنه دعاء بلفظ الأمر، أي بوأه الله ذلك.  
 وقوله: ((إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ)) حار؛ أي: رجع عليه الكفر. قال  
 تعالى: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحْجُوزَ﴾ [الانشقاق: ١٤]؛ أي: يرجع حياً.  
 وفي تأويله أوجه:

أحدها: محله على المُسْتَحِل.

ثانيها: محله على الخوارج المكفرين للمؤمنين.  
 وثالثها: رجعت عليه نقيصته لأخيه، ومعصية تكفيره إياه.  
 رابعها: أنه يؤول به إلى الكفر، ويخاف على المكثّر منها أن تكون  
 عاقبة شؤمها المصير إلى الكفر.

خامسها: المعنى فقد رجع عليه تكفيره، فليس الراجع عليه  
 حقيقة الكفر بل التكفير، لكونه جعل أخاه المؤمن كافراً، فكأنه كَفَّرَ  
 نفسه (١).

قال العلامة عبد الله آل بسام:

في هذا الحديث وعيد شديد، وإنذار أكيد لمن ارتكب عملاً من هذه الثلاثة، فما بالك بمن عملها كلها؟!  
أولها: أن يكون عالماً أباه، مثبتاً نسبه، ويتجاهله مدعيًا النسب إلى غير أبيه، أو غير قبيلته.

وثانيها: أن يدَّعي -وهو عالم- ما ليس له من نسبٍ أو مالٍ أو حق من الحقوق، أو عمل من الأعمال، أو يزعم صفة فيه قد يستغلها ويصرف بها وجوه الناس إليه، أو يخاصم في أموال الناس عند الحكام وهو كاذب، فهذا عذابه عظيم إذ تبرأ منه النبي ﷺ، وأمره أن يختار له مقرًّا في النار، لأنه من أهلها، فكيف إذا أيد دعاويه الباطلة بالآيانات الكاذبة؟

ثالثها: أن يرمي بريئًا بالكفر، أو اليهودية، أو النصرانية، أو بأنه من أعداء الله، فمثل هذا يرجع عليه ما قال، لأنه أحق بهذه الصفات القبيحة من المسلم الغافل عن أعمال السوء وأقواله (١).



## كتاب الرضاع

الحديث السادس والعشرون بعد الثلاثمائة:

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بِنْتِ حَمْزَةَ: ((لَا تَحِلُّ لِي، يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، هِيَ ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ)).

رواه البخاري (٢٦٤٥) الشهادات، ومسلم (١٤٤٧) (١٣) الرضاع.



الحديث السابع والعشرون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنَّ الرَّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا يُحَرِّمُ مِنَ الْوِلَادَةِ)).

رواه البخاري (٢٦٤٦) الشهادات، ومسلم (١٤٤٤) الرضاع.

قوله: ((كتاب الرضاع)).

قال العلامة عبد الله آل بسام:

الرضاع: بفتح الراء وكسرهما مصدر رضع الثدي إذا مصه.

وتعريفه شرعاً: مص لبن ثابت عن حمل أو شربه.

وحكم الرضاع ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، ونصوصه

مشهورة.

والأحكام المترتبة على الرضاع: تحريم النكاح، وإباحة النظر،

والخلوة، والمحرمية في السفر، لا وجوب النفقة، والتوارث، وولاية

النكاح.

وحكمة هذه المحرمية والصلة ظاهرة، فإنه حين تغذى بلبن هذه المرأة، نبت لحمه عليه، فكان كالنسب له منها.

ولذا كره العلماء استرضاع الكافرة، والفاسقة، وسيئة الخلق، ومن بها مرض معدٍ، لأنه يسري إلى الولد، واستحبوا أن يختار المرضعة الحسنة الخلق، والخلق، فإن الرضاع يغير الطباع (١).

قال الحافظ:

قوله: ((الرَّضَاعَةُ تُحَرِّمُ مَا يُحَرِّمُ مِنَ الْوِلَادَةِ))؛ أي: وتبيح ما تبيح، وهو بالإجماع فيما يتعلق بتحريم النكاح وتوابعه، وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة، وتنزيلهم منزلة الأقارب في جواز النظر والخلوة والمسافرة، لكن لا يترتب عليه باقي أحكام الأمومة من التوارث، ووجوب الإنفاق، والعتق بالملك والشهادة والعقل وإسقاط القصاص.

قال القرطبي: ووقع في رواية: ((مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ))، وفي رواية: ((مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ))، وهو دال على جواز نقل الرواية بالمعنى قال: ويحتمل أن يكون ﷺ قال اللفظين في وقتين، قلت: الثاني هو المعتمد، فإن الحديثين مختلفان في القصة والسبب والراوي، وإنما يتأتى ما قال إذا اتحد ذلك، وقد وقع عند أحمد من وجه آخر عن عائشة: ((يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ، مِنْ خَالٍ، أَوْ عَمٍّ، أَوْ ابْنِ أَخٍ)) (٢).

(١) تيسير العلام (٢/ ٢٢٩).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٦/ ١٠٢)، وقال الهيثمي في المجمع (٤/ ٢٦١)، هو في الصحيح بإختصار رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

قال القرطبي: في الحديث دلالة على أن الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة وزوجها يعني الذي وقع الإرضاع بين ولده منها، أو السيد فتحرم على الصبي لأنها تصير أمه، وأمها لأنها جدته فصاعدًا، وأختها لأنها خالته، وبناتها لأنها أخته، وبنات بنتها فنازلًا لأنها بنت أخته، وبنات صاحب اللبن لأنها بنته، وبنات بنته فنازلًا لأنها بنت أخته، وأمها فصاعدًا لأنها جدته، وأختها لأنها عمتها، ولا يتعدى التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع، فليست أخته من الرضاعة أختًا لأخيه، ولا بنتًا لأبيه إذ لا رضاع بينهم، والحكمة في ذلك أن سبب التحريم ما ينفصل من أجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن، فإذا اغتذى به الرضيع صار جزءًا من أجزائهما، فانتشر التحريم بينهم بخلاف قرابات الرضيع؛ لأنه ليس بينهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب، والله أعلم (١).

وقال ابن دقيق العيد:

وقوله العلامة: ((يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ)). الحرام من النسب سبع: الأمهات، والبنات، والأخوات، والعلمات، والخالات، وبنات الأخ، وبنات الأخت، فيحرم من الرضاع كما يحرم من النسب (٢). وقال الصنعاني: قوله: ((الحرام من النسب سبع))، أقول: هذا أثر عن ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه البخاري بلفظ: ((حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع))، ثم قرأ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] الآية (٣).

(١) فتح الباري (٩/ ٤٤-٤٥).

(٢) إتحاف الأحكام (٤/ ٢٨٧-٢٨٨).

(٣) أخرجه البخاري (٥/ ١٩٦٣)، باب ما يحل من النساء ومل يحرم.



ووقع عند الطبراني من طريق عمير مولى ابن عباس: ثم قرأ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾ حتى بلغ ﴿وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾ [النساء: ٢٣]، قال: هذا من النسب، ثم قرأ ﴿أُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ - حتى بلغ - ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]، وقرأ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢] فقال: هذا الصهر. انتهى، فإذا جمع بين الآيتين كانت الجملة خمس عشرة (١).



الحديث الثامن والعشرون بعد الثلاثمائة:

وعنها قالت: إِنَّ أَفْلَحَ - أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ - اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ بَعْدَمَا أَنْزَلَ الْحِجَابُ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَدْنُ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَةُ أَبِي الْقُعَيْسِ.

فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَتُهُ. فَقَالَ: ((اِئْذَنِي لَهُ)) فَإِنَّهُ عَمُّكَ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ.

رواه البخاري (٥٢٣٩) النكاح، ومسلم (١٤٤٥) (٥) الرضاع. قَالَ عُرْوَةُ: فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: حَرَّمُوا مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ.

وفي لفظ: ((اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ فَلَمْ أَدْنُ لَهُ، فَقَالَ: ائْتَحَجِّبِينَ مِنِّي وَأَنَا عَمُّكَ؟)) فَقُلْتُ: كَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: أَرْضَعْتُكِ امْرَأَةً أُخِي بِلَبْنِ أُخِي. قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ((صَدَقَ أَفْلَحُ ائْذَنِي لَهُ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ)).

رواه البخاري (٢٦٤٤) الشهادات.

تربت: أي افتقرت، والعرب تدعو على الرجل ولا تريد وقوع الأمر به.

قال الصنعاني رحمه الله:

واعلم أن الشارح رحمه الله تعالى (١) طوى شرح هذا الحديث، وقد تكلم عليه العلماء قديماً وحديثاً، فيما دل عليه من تحريم لبن الفحل، فقال

الجمهور: إنه يحرم وتنتشر منه الحرمة لمن ارتضع الصغير بلبنه، فلا تحل له بنت زوج المرأة التي أرضعته من غيرها مثلاً، وحجتهم هذا الحديث الصحيح، وفيه خلاف لابن الزبير وابن عمر ورافع بن خديج وزينب بنت أم سلمة وغيرهم من الصحابة، ومن التابعين ابن المسيب وأبوسلمة والقاسم وسليمان بن يسار والشعبي وغيرهم، ومن الفقهاء ربيعة وإبراهيم ابن علية وداود وغيرهم، وحجتهم قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، ولم يذكر العمة ولا البنت كما ذكرهما في النسب. وأجاب عن ذلك الجمهور، بأن تخصيص الشيء لا يدل على نفي الحكم عمّا عداه، لاسيما وقد جاءت به الأحاديث الصحيحة، واحتجوا من جهة بأن اللبن لا ينفصل من الرجل، وإنما ينفصل من المرأة فكيف تنتشر الحرمة من الرجل؟ وأجيب بأنه قياس في مقابلة النص فلا يلتفت إليه، وبأن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معاً فوجب أن يكون الرضاع منهما، كالجدة لما كان سبب الولد أوجب تحريم ولد الولد لتعلقه بولده، ولهذا أشار ابن عباس في هذه المسألة بقوله: ((اللحاق واحد)).

قال ابن القيم رحمه الله: وما قاله الجمهور هو الحق الذي لا يجوز أن يقال غيره، وإن خالف فيه من خالف من الصحابة ومن بعدهم، فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله أحق أن تتبع ويترك كل ما خالفها لأجلها، ولا تترك هي لقول أحد كائن من كان، ولو تركت السنن لخلاف من خالفها لعدم بلوغها إليه، أو لتأويلها، أو لغير ذلك لتركت سنن كثيرة جداً، وتركت الحجة إلى غيرها، وقول من يجب اتباعه إلى قول من لا يجب اتباعه، وقول المعصوم إلى قول غير المعصوم، وهذه بلية نسأل الله العافية منها، وأن لا نلقاه بها يوم القيامة (١).

وبوب الإمام البخاري رحمه الله لهذا الحديث: ((بَابُ لَبَنِ الْفَحْلِ)).

قال الحافظ ما ملخصه: ((أي الرجل، ونسبة اللبن إليه مجازية، لكونه السبب فيه)).

قوله: ((إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ))، وتقدم في الشهادات من طريق الحكم عن عروة ((أَسْتَأْذِنُ عَلِيَّ أَفْلَحَ فَلَمْ أَدْنُ لَهُ))، وفي رواية مسلم من هذا الوجه أفلح بن قعيس، والمحفوظ أفلح أخو أبي القعيس، ويحتمل اسم أبيه قعيساً، أو اسم جده فنسب إليه، فتكون كنية أبي القعيس، وافقت اسم أبيه، أو اسم جده.

قوله: ((فَأَبَيْتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ))، في رواية عراك الماضية في الشهادات: ((أَتَحْتَجِّينَ مِنِّي وَأَنَا عَمُّكَ؟)) (١)، وفي رواية شعيب عن الزهري: ((فَقُلْتُ: لَا أَدْنُ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَةٌ أَبِي الْقُعَيْسِ)) (٢)، وفي رواية معمر عن الزهري عند مسلم: ((وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ زَوْجَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ)) (٣).

قوله: ((فَأَمَرَنِي أَنْ أَدْنَ لَهُ))، وفي رواية شعيب: ((أُذْنِي لَهُ فَإِنَّهُ عَمُّكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ)) (٤).

(١) أخرجه البخاري (٢٥٠١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٠٤).

(٣) أخرجه مسلم (١٤٤٠).

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٠٤).

وفي رواية شعيب في آخره من الزيادة: ((قال عروة: فبذلك كانت عائشة تقول ((حَرَّمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ))، ووقع في رواية سفيان بن عيينة: ((مَا تَحَرَّمُونَ مِنَ النَّسَبِ)) (١).

وهذا ظاهره الوقف، وقد أخرجه مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عراك عن عروة في هذه القصة، فقال النبي ﷺ: ((لَا تَحْتَجِبِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ؛ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ)) وقد تقدمت هذه الزيادة أيضًا من حديث عائشة مرفوعة من وجه آخر، وفي الحديث أن لبن الفحل يحرم فتنشر الحرمة من ارتضع الصغير بلبنه، فلا تحل له بنت زوج المرأة التي أرضعته من غيرها مثلاً.

قال القاضي عبد الوهاب: يتصور تجريد لبن الفحل برجل له امرأتان، ترضع إحداهما صبيًا والأخرى صبية، فالجمهور قالوا: يحرم على الصبي تزوج الصبية، وقال من خالفهم يجوز. وفيه أن من شك في حكم يتوقف عن العمل حتى يسأل العلماء عنه، وأن من اشتبه عليه الشيء طالب المدعي ببيانه ليرجع إليه أحدهما، وأن العالم إذا سئل يصدق من قال الصواب فيها، وفيه وجوب احتجاب المرأة من الرجال الأجانب، ومشروعية استئذان المحرم على محرمه، وأن المرأة لا تأذن في بيت الرجل إلا بإذنه، وفيه جواز التسمية بأفلق، وألزم به بعضهم من أطلق من الحنفية القائلين أن الصحابي إذا روى عن النبي ﷺ حديثًا وصح عنه ثم صح عنه العمل بخلافه أن العمل بما رأى لا بما روى، لأن عائشة صح عنها أن لا اعتبار بلبن الفحل، ذكره مالك في الموطأ، وسعيد بن منصور في السنن، وأبو عبيد في كتاب النكاح بإسناد حسن، وأخذ

الجمهور ومنهم الحنفية بخلاف ذلك، وعملوا بروايتها في قصة أخي أبي القعيس، وحرموه بلبن الفحل، فكان يلزمهم على قاعدتهم، أن يتبعوا عمل عائشة، ويعرضوا عن روايتها، ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة، لكنه لم يروه غيرها وهو إلزام قوي (١).



الحديث التاسع والعشرون بعد الثلاثمائة:

وعنها قالت: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ فَقَالَ: ((يَا عَائِشَةُ مَنْ هَذَا))؟ قُلْتُ: أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ.  
فَقَالَ: ((يَا عَائِشَةُ، انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُمْ، فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ)).  
رواه البخاري (٥١٠٢) النكاح، ومسلم (١٤٥٥) الرضاع.

قال الحافظ ما ملخصه: قوله: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ))، لم أقف على اسمه، وأظنه ابناً لأبي القعيس، وغلط من قال هو عبد الله بن يزيد رضيع عائشة، لأن عبد الله هذا تابعي باتفاق الأئمة.  
قوله: ((انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُمْ))، في رواية: ((مِنْ إِخْوَانِكُمْ)) وهو أوجه، والمعنى تأملن ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه، من وقوعه في زمن الرضاعة، ومقدار الارتضاع، فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشروط.

قال المهلب: انظرن ما سبب هذه الأخوة، فإن حرمة الرضاع إنما هي في الصغر، حتى تسد الرضاعة المجاعة، وقال أبو عبيد: معناه أن الذي جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع، لا حيث يكون الغذاء بغير رضاع.  
قوله: ((فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ))، أي الرضاعة التي تثبت بها الحرمة وتحل بها الخلوة، هي حيث يكون الرضيع طفلاً، لسد اللبن جوعته، لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن، وينبت بذلك لحمه، فيصير كجزء من المرضعة، فيشترك في الحرمة مع أولادها، فكأنه قال: لا رضاعة معتبرة إلا المغنية عن المجاعة، أو المطعمة من المجاعة، كقوله تعالى: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ﴾ [قریش: ٤]، ومن شواهد حديث ابن مسعود: ((لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا

شَدَّ الْعَظْمَ وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ)) (١)، أخرجه أبو داود مرفوعاً وموقوفاً، وحديث أم سلمة: ((لَا يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأُمْعَاءُ)) (٢)، أخرجه الترمذي وصححه، ويمكن أن يستدل به على أن الرضعة الواحدة لا تحرم، لأنها لا تغني من جوع، وإذا كان يحتاج إلى تقدير، فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة، وهو خمس رضعات، واستدل به على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم سواء كان شرب أو أكل بأي صفة كان، إذا وقع ذلك بالشرط المذكور، لأن ذلك يطرد الجوع، وبهذا قال الجمهور لكن استثنى الحنفية الحقنة، وخالف في ذلك الليث وأهل الظاهر فقالوا: إن الرضاعة المحرمة إنما تكون بالتقام الثدي، ومص اللبن منه، وأورد على ابن حزم أنه يلزم على قولهم إشكال في التقام سالم ثدي سهلة وهي أجنبية منه، فإن عياضاً أجاب عن هذا الإشكال باحتمال أنها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها، قال النووي: وهو احتمال حسن لكنه لا يفيد ابن حزم، لأنه لا يكفي في الرضاع إلا بالتقام الثدي، لكن أجاب النووي بأنه عفى عن ذلك للحاجة، واستدل به على أن الرضاعة إنما تعتبر في حال الصغر؛ لأنها الحال الذي يمكن طرد الجوع فيها باللبن بخلاف حال الكبير، وضابط ذلك تمام الحولين (٣).

وقال النووي ما ملخصه:

واختلف العلماء في القدر الذي يثبت به حكم الرضاع، فقالت عائشة والشافعي وأصحابه: لا يثبت بأقل من خمس رضعات، وقال جمهور العلماء: يثبت برضعة واحدة، حكاه ابن المنذر عن علي وابن

(١) أخرجه البخاري (٢٠٥٩).

(٢) صحيح: أخرجه ابن حبان (٤٢٢٤) والنسائي في الكبرى (٣٠١/٣)، وابن ماجه (١٩٤٦) وصححه الشيخ الألباني - رحمه الله - في صحيح الجامع (٧٤٩٥).

(٣) الفتح (٩/٥١-٥٢).



مسعود وابن عمر وابن عباس وعطاء وطاووس وابن المسيب والحسن ومكحول والزهري وقتادة والحاكم وحماة ومالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة رضي الله عنهم. وقال أبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر وداود: يثبت بثلاث رضعات، ولا يثبت بأقل.

فأما الشافعي وموافقه فأخذوا بحديث عائشة: ((خَمْسَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ)) (١)، وأخذ مالك بقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، ولم يذكر عدداً وأخذ داود بمفهوم حديث: ((لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَالْمُصَّتَانِ)) (٢)، وقال هو مبین للقرآن. واعترض أصحاب الشافعي على المالكية فقالوا: إنما كانت تحصل الدلالة لكم لو كانت الآية: واللاتي أرضعنكم أمهاتكم، واعترض أصحاب مالك على الشافعية بأن حديث عائشة هذا لا يحتاج به عندكم وعند محققي الأصوليين، لأن القرآن لا يثبت بخبر الواحد، وإذا كان لم يثبت قرآنًا لم يثبت بخبر الواحد عن النبي ﷺ لأن خبر الواحد إذا توجه إليه قادم يوقف عن العمل به، وهذا إذا لم يجرى إلا بأحد مع أن العادة مجيئه متواتراً توجب ريبه، والله أعلم.

واعترض الشافعية على المالكية بحديث: المصة والمصتان، وأجابوا عنه بأجوبة باطلة لا ينبغي ذكرها؛ لكن ننبه عليها خوفاً من الاغترار بها: منها أن بعضهم ادعى أنها منسوخة، وهذا باطل لا يثبت بمجرد الدعوى، ومنها أن بعضهم ادعى أنه موقوف على عائشة، وهذا خطأ فاحش، بل قد ذكره مسلم وغيره من طرق صحاح مرفوعاً من رواية عائشة، ومن رواية أم الفضل، ومنها أن بعضهم زعم أنه

(١) أخرجه مسلم (١٤٥٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٥٠).

مضطرب، وهذا غلط ظاهر وجسارة على رد السنن بمجرد الهوى، وتوهين صحيحها لنصرة المذهب، وقد جاء في اشتراط العدد أحاديث كثيرة مشهورة، والصواب اشتراطه، وقال القاضي عياض: وقد شذ بعض الناس فقال: لا يثبت الرضاع إلا بعشر رضعات، وهذا باطل مردود، والله أعلم (١).

قال العلامة عبد الله آل بسام:

فائدة: الرضعة التي يحصل بها العدد، ومقدارها:

ما هي الرضعة التي يحصل بها العدد وما مقدارها؟

الشارع ذكر الرضعة وأطلقها إلى ما يعرفه الناس ويعدونه رضعة، والرضعة معناها المرة من الرضعات، كالأكلة من الأكلات، والشربة من الشربات. والناس لا يعدون الأكلة إلا الوجبة التامة، سواء تخللها قيام، أو اشتغال يسير، أو قطعها لعارض، ثم رجع إليها، لأنه لم يكملها، فهكذا الرضعة. فالصحيح أنها لا تحسب رضعة إلا ما رضعه الصبي، ثم تركه لغير عارض ولا شاغل، بل عن طيب نفس وريٍّ وهو مذهب الشافعي، وهي الرواية الثانية عن الإمام أحمد، ونصرها ابن القيم في ((الهدى))، واختارها شيخنا عبد الرحمن آل سعدي.

أما إذا نقلته الرضعة من ثدي إلى ثدي، أو جاءه ما يلهيهِ ثم تركه أو نحو ذلك، فالصحيح أن هذه المصّة لا تعد رضعة (٢).



(١) شرح النووي (١٠/٤٥-٤٦).

(٢) تيسير العلام (٢/٢٣٦).

الحديث الثلاثون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِيَّابٍ فَجَاءَتْ  
أُمَّهُ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَأَعْرَضَ  
عَنِّي.

قَالَ: فَتَنَحَّيْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: ((وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنْ  
قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا))؟

رواه البخاري (٢٦٥٩) الشهادات، (٥١٠٤) النكاح.

وهو من أفراد البخاري ولم يخرج له مسلم؛ بل لم يخرج عن عقبة  
بن الحارث شيئاً.

راوي الحديث: عقبة بن الحارث بن عامر نوفلي قرشي صحابي  
جليل أسلم يوم الفتح، روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبعة  
أحاديث أخرج البخاري منها ثلاثة، ولم يخرج مسلم منها شيئاً.  
وبوب له البخاري في كتاب الشهادات ((باب شهادة الإماء  
والعبيد))، وقال أنس: شهادة العبد جائزة إذا كان عدلاً، وأجازه  
شريح وزرارة بن أبي أوفى. وقال ابن سيرين: شهادته جائزة إلا العبد  
لسيده، وأجازه الحسن وإبراهيم في الشيء التافه.  
وقال شريح: كلكم بنو عبيد وإماء.

قلت: وإيراد البخاري هذه الآثار في الترجمة مع حديث الباب،  
يشير إلى رأي البخاري في المسألة، وهي قبول شهادة العبد على عادته من  
إيراد آثار متضاربة المعنى، والاقتصار عليها، وكذا إيراد آثار مختلفة فما  
يقدمه من آثار، يشير إلى مذهبه، والله أعلم.

وقال الحافظ: وقد ذهب الجمهور إلى أنها لا تقبل مطلقاً. وقالت طائفة: تقبل مطلقاً.

وهو قول أحمد وإسحاق وأبي ثور. وقيل تقبل في الشيء اليسير وهو قول الشعبي وشريح والنخعي والحسن (١).

ثم بوب البخاري أيضاً لحديث الباب في كتاب النكاح: ((باب شهادة المرضعة)).

وقال الحافظ: وأغرب ابن بطلال هنا فنقل الإجماع على أن شهادة المرأة وحدها لا تجوز في الرضاع، وشبهه، وهو عجيب منه، فإنه قول جماعة من السلف، حتى إن عند المالكية رواية أنها تقبل وحدها، لكن بشرط فشوا ذلك في الجيران (٢).

وقال أيضاً: واستدل به على أن الرضاعة لا يشترط فيها عدد الرضعات، وفيه نظر لأنه لا يلزم من عدم ذكرها عدم الاشتراط، لاحتمال أن يكون ذلك قبل تقرير حكم اشتراط العدد، أو بعد اشتهاره، فلم يحتج لذكره في كل واقعة.

ويؤخذ من الحديث عند من يقول: إن الأمر بفراقها، لم يكن لتحريمها عليه بقول المرضعة بل للاحتياط، أن يحتاط من يريد أن يتزوج أو يزوج، ثم اطلع على أمر فيه خلاف بين العلماء، كمن زنى بها أو باشرها بشهوة، أو زنى بها أصله أو فرعه، أو خلقت من زناه بأمها، أو شك في تحريمها عليه بصهر أو قرابة، ونحو ذلك والله أعلم (٣).

(١) فتح الباري (٣١٦/٥) باختصار.

(٢) فتح الباري (٥٦/٩).

(٣) فتح الباري (٥٧/٩).

وقال العلامة عبد الله آل بسام:

اختلف العلماء في شهادة ثبوت الرضاع

فذهب الشافعي وعطاء إلى أنه لا بد من أربع نسوة، لأن كل امرأتين في منزلة الرجل الواحد، وذهب مالك والحكم إلى أنه لا يقبل إلا شهادة امرأتين، لأن الرجال أكمل شهادة، ومع هذا لا يقبل في الشهادة إلا رجلان.

وذهب الحنفية إلى أنه لا يقبل إلا رجلان، أو رجل وامرأتان؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والجمهور على عدم العمل بهذا الحديث، وحملوه على أنه من باب الورع، وأن النهي فيه للتنزيه.

وذهب الإمام أحمد - وهو من مفرداته عن الأئمة الثلاثة - إلى أنه يكتفى لثبوت الرضاع بشهادة امرأة مرضية، وقد نقل عن عثمان وابن عباس. وقال بهذا القول طاوس والحسن والزهري والأوزاعي وإسحاق، ودليل هذا القول حديث الباب، وهو دليل واضح صحيح، والله الموفق (١).



الحديث الحادي والثلاثون بعد الثلاثمائة:  
عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَغْنِي مِنْ  
مَكَّةَ - فَتَبِعَتْهُمْ ابْنَةُ حَمْزَةَ تُنَادِي: يَا عَمُّ!  
فَتَنَاوَلَهَا عَلِيٌّ فَأَخَذَ بِيَدِهَا، وَقَالَ لِفَاطِمَةَ: دُونَكَ ابْنَةَ عَمِّكَ،  
فَاخْتَمَلَتْهَا.

فَاخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَجَعْفَرُ وَزَيْدٌ.  
فَقَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَحَقُّ بِهَا، وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّي.  
وَقَالَ جَعْفَرُ: ابْنَةُ عَمِّي، وَخَالَتُهَا تَحْتِي.  
وَقَالَ زَيْدٌ: بِنْتُ أَخِي.  
فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَالَتِهَا، وَقَالَ: ((الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ)).  
وَقَالَ لِعَلِيٍّ: ((أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ)).  
وَقَالَ لَجَعْفَرٍ: ((أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي)).  
وَقَالَ لَزَيْدٍ: ((أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا)).  
رواه البخاري (٢٦٩٩) الصلح، (٤٢٥١) المغازي.

قال الحافظ ما ملخصه: قوله: ((تُنَادِي: يَا عَمُّ)) كأنها خاطبت  
النبي ﷺ بذلك إجلالاً له، وإلا فهو ابن عمها، أو بالنسبة إلى كون حمزة  
وإن كان عمه من النسب فهو أخوه من الرضاغة.  
وقد أقرها على ذلك بقوله لفاطمة بنت رسول الله ﷺ: ((دُونِكَ  
ابْنَةَ عَمِّكَ))، وفي ديوان حسان بن ثابت لأبي سعيد السكري، أن عليًّا  
هو الذي قال لفاطمة، ولفظه:

((فَأَخَذَ عَلِيُّ أُمَامَةً قَدَفَعَهَا إِلَى فَاطِمَةَ)) (١)، وذكر أن محاصمة

علي وجعفر وزيد إلى النبي ﷺ كانت بعد أن وصلوا إلى مر الظهران.  
قوله: ((دُونَكَ))، هي كلمة من أسماء الأفعال تدل على الأمر  
بأخذ الشيء المشار إليه.

قوله: ((فَأَخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَجَعْفَرُ وَزَيْدٌ))؛ أي: أخوه ((وَزَيْدُ  
بْنُ حَارِثَةَ))؛ أي: في أيهم تكون عنده، وكانت خصومتهم في ذلك بعد  
أن قدموا المدينة، ثبت ذلك في حديث علي عند أحمد والحاكم، وكان لكل  
من هؤلاء الثلاثة فيها شبهة: أما زيد فلأخوة التي ذكرتها، ولكونه بدأ  
بإخراجها من مكة، وأما علي فلأنه ابن عمها، وحملها مع زوجته، وأما  
جعفر فلكونه ابن عمها، وخالتها عنده، فيترجح جانب جعفر؛ باجتماع  
قربة الرجل والمرأة منها دون الآخرين.

قوله: ((فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَالَتِهَا، وَقَالَ: ((الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ  
الْأُمِّ)) أي في هذا الحكم الخاص، لأنها تقرب منها في الحنو والشفقة  
والاهتداء إلى ما يصلح الولد. ويؤخذ منه أن الخالة في الحضانة مقدمة  
على العمة، لأن صفة بنت عبدالمطلب كانت موجودة حينئذٍ، وإذا  
قدمت على العمة مع كونها أقرب العصابات من النساء فهي مقدمة على  
غيرها، ويؤخذ منه تقديم أقارب الأم على أقارب الأب، وعن أحمد  
رواية أن العمة مقدمة في الحضانة على الخالة، وأجيب عن هذه القصة  
بأن العمة لم تطلب فإن قيل: والخالة لم تطلب قيل قد طلب لها زوجها.  
فكما أن للقريب المحضون أن يمنع الحضانة إذا تزوجت، فللزوجة أيضاً  
أن يمنعها من أخذه، فإذا وقع الرضا سقط الحرج.

وفيه من الفوائد أيضاً: تعظيم صلة الرحم، بحيث تقع المخاصمة بين الكبار في التوصل إليها، وأن الحاكم يبين دليل الحكم للخصم، وأن الخصم يدلي بحجته، وأن الحاضنة إذا تزوجت بقريب المحضونة لا تسقط حضانتها إذا كانت المحضونة أنثى، أخذاً بظاهر هذا الحديث، قاله أحمد، وعنه لا فرق بين الأنثى والذكر، ولا يشترط كونه محرماً، لكن يشترط أن يكون فيه مأموناً.

قوله: وقال لعلي: ((أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ))؛ أي: في النسب والصهر والمسابقة والمحبة. وغير ذلك من المزاي، ولم يُرد محض القرابة، وإلا فجعفر شريكة فيها.

قوله: ((وَقَالَ جَعْفَرٌ: أَشَبَّهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي))، في مرسل ابن سيرين عند ابن سعد: ((أشبه خُلُقَكَ خَلْقِي، وَخُلُقَكَ خُلُقِي)) وهي منقبة عظيمة لجعفر.

قوله: ((وَقَالَ لِرَزِيدٍ: أَنْتَ أَخُونَا))؛ أي: في الإيمان ((وَمَوْلَانَا))؛ أي: من جهة أنه أعتقه، وقد تقدم أن مولى القوم منهم. فوقع منه ﷺ تطيب خواطر الجميع، وإن كان قضى لجعفر، فقد بين وجه ذلك، وحاصله أن المقضى له في الحقيقة الخالة، وجعفر تبع لها، لأنه كان القائم في الطلب (١).

قال الصنعاني: ((فائدة)): لم يتكلم الشارح (٢) على التلفيق بين حديث الباب والحكم بالحضانة للخالة، وبين حديث عمرو بن شعيب: ((أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ، وَتُدْبِي لَهُ سِقَاءً، وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءٌ، وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي، وَأَرَادَ أَنْ يَنْتَزِعَهُ مِنِّي))، فقال لها

(١) فتح الباري (٧/ ٥٧٧-٥٨٠).

(٢) المراد ابن دقيق العيد.



رسول الله ﷺ : ((أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ، مَا لَمْ تَنْكِحِي)) (١)، أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله ابن عمرو.

وقال ابن القيم: إنه حديث احتاج الناس فيه إلى عمرو بن شعيب، ولم يجدوا بداً من الاحتجاج به، وليس عن النبي حديث في سقوط الحضانة بالتزويج غير هذا، وقد ذهب إليه الأئمة الأربعة وغيرهم. انتهى.

ووجه المعارضة أنه ﷺ حكم بآبنة حمزة لخالتها وهي مزوجة بجعفر، ولم يقل لها إنها سقطت حضانتها بتزويجها، وجمع بينهما بأن للزوج إذا رضي بأن امرأته تحضن من لها حق في حضانتها بقي حقها ثابتاً في حضانة من يستحق حضانتها، وههنا قد كان الزوج - وهو جعفر - هو المطالب في حق حضانة بنت حمزة لخالتها، فهو رضا منه وزيادة. وقيل: ولأن وجه سقوط حق المرأة من الحضانة إذا تزوجت هو شغلها بحق الزوج عن الحضانة، فإذا رضي الزوج بقي حقها ثابتاً، لعدم المقتضى سقوط حقها في الحضانة (٢).



(١) حسن: أخرجه أبو داود (٢٢٧٦) وحسنه الشيخ الألباني في الصحيحة (٣٦٨).

(٢) العدة (٤/٢٩٨).

### كتاب القصاص

الحديث الثاني والثلاثون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((لَا يَحِلُّ دَمُ  
امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ:  
الثِّبُّ الزَّائِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُقَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ)).  
رواه البخاري (٦٨٧٨) والدييات، ومسلم (١٦٧٦) القسامة.

قال العلامة عبد الله آل بسام:

قال ابن فارس: ((القاف والصاد أصل صحيح يدل على تتبع  
الشيء، ومن ذلك قوله: اقتصصت الأثر، إذا تتبعته، ومن ذلك اشتقاق  
القصاص في الجراح وذلك، أنه يفعل به مثل فعله بالأول))، فهو شرعاً  
تتبع الدم بالقود.

والأصل في القصاص الكتاب والسنة والإجماع والقياس.  
فأما الكتاب فلقوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، و﴿  
كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وأما السنة فكثير،  
ومنه قوله ﷺ: ((لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث - إلى قوله -  
والنفس بالنفس)).

وأجمع العلماء عليه في الجملة.

وهو مقتضى القياس، فهو المساواة بين الجاني والمجني عليه.  
حكمته التشريعية:

حكمته متجلية في هذه الآية الكريمة البليغة: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ  
حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

قال الشوكاني: أي لكم في هذا الحكم الذي شرعه الله لكم حياة. وذلك لأن الرجل إذا علم أنه يقتل قصاصًا إذا قتل آخر، كف عن القتل وانزجر عن التسرع إليه والوقوع فيه، فيكون ذلك بمنزلة الحياة للنفوس الإنسانية (١).

قال الحافظ ما ملخصه:

قوله ﷺ: ((لَا يَحِلُّ))؛ وظاهر قوله: ((لَا يَحِلُّ))؛ إباحة قتل من استثنى، وهو كذلك بالنسبة لتحريم قتل غيرهم، وإن كان قتل من أبيح قتله منهم واجبًا في الحكم.

قوله: ((دَمُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ))؛ في رواية الثوري ((دَمُّ رَجُلٍ))، والمراد لا يحل إراقة دمه أي كله وهو كناية عن قتله، ولو لم يرق دمه.

قوله: ((يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)) هي صفة ثابتة ذكرت لبيان أن المراد بالمسلم هو الآتي بالشهادتين، أو هي حالٌ مقيدة للموصوف إشعارًا بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم، وهذا رجحه الطيبي، واستشهد بحديث أسامة: ((كَيْفَ تَصْنَعُ بِإِلَهِ إِلَّا اللَّهَ)) (٢)؟.

قوله: ((إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ))؛ أي: خصال ثلاث، ووقع في رواية الثوري: ((إِلَّا ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ)) (٣).

قوله: ((النَّفْسُ بِالنَّفْسِ))؛ أي: من قتل عمدًا بغير حق قتل بشرطه.

(١) تيسير العلام (٢/ ٢٤٥).

(٢) أخرجه مسلم (٩٧).

(٣) أخرجه مسلم (١٦٧٦).

قوله: ((الثَّيْبُ الزَّانِي))؛ أي: فيحل قتله بالرجم، وفي حديث عثمان عند النسائي بلفظ: ((رَجُلٌ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانِهِ فَعَلَيْهِ الرَّجْمُ)) (٤).  
قوله: ((والتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ))، والمراد بالجماعة جماعة المسلمين، أي فارقهم أو تركهم بالارتداد، فهي صفة للتارك أو المفارق، لا صفة مستقلة، وإلا لكانت الخصال أربعا.

ويؤيد ما قلته أنه وقع في حديث عثمان ((أَوْ يَكْفُرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ))، أخرجه النسائي بسند صحيح (١).

وقال ابن دقيق العيد: وإنما فارقهم بالردة عن الدين، وهو سبب لإباحة دمه بالإجماع في حق الرجل، واختلف الفقهاء في المرأة، هل تقتل بالردة أم لا؟.

ومذهب أبي حنيفة لا تقتل ومذهب غيره تقتل (٢).

وقد استدل بهذا الحديث على أن تارك الصلاة لا يقتل بتركها، فإن ترك الصلاة ليس من هذه الأسباب - أعني زنا المحصن، وقتل النفس، والردة - وقد حصر النبي ﷺ إباحة الدم في هذه الثلاثة بلفظ النفي العام، والاستثناء منه لهذه الثلاثة (٣).

(٤) صحيح: أخرجه النسائي في الكبرى (٢/٣٠١)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي (٤٠٥٧).

(١) فتح الباري (١٢/٢٠٩-٢١٠).

(٢) قال الصنعاني: وهو قول الجمهور واستدلوا بهذا الحديث فإن حكمها حكم الرجل؛ لاستواء حكمهما في الزنا وتعقب بأنها دلالة اقتران وهي ضعيفة - العدة (٤/٢٩٩-٣٠٠).

(٣) إحكام الأحكام (٤/٢٩٩-٣٠٢).

قال الحافظ: تارك الصلاة اختلف فيه، فذهب أحمد وإسحاق وبعض المالكية من الشافعية ابن خزيمة وأبو الطيب بن سلمة وأبو عبيد بن جويرية ومنصور الفقيه وأبو جعفر الترمذي إلى أنه يكفر بذلك، ولو لم يحدد وجوبها، وذهب الجمهور إلى أنه يقتل حدًّا، وذهب الحنفية ووافقهم المزني إلى أنه لا يكفر ولا يقتل (١).

وقال النووي: وأما قوله ﷺ: ((وَالْتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ))، فهو عامٌّ في كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت، فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام.

قال العلماء: ويتناول أيضًا كل خارج عن الجماعة ببدعة أو بغي أو غيرهما، وكذا الخوارج، والله أعلم.

واعلم أن هذا عام يختص منه الصائل ونحوه، فيباح قتله في الدفع، وقد يجاب عن هذا بأنه داخل في المفارق للجماعة، أو يكون المراد: لا يحل تعمد قتله قصداً، إلا في هذه الثلاثة، والله أعلم (٢).



(١) فتح الباري (٢١١/١٢).

(٢) شرح النووي (٦/١٨٠) ط. دار الحديث.

الحديث الثالث والثلاثون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ)).

رواه البخاري (٦٥٣٣) الرقاق، ومسلم (١٦٧٨) القسامة.

قال ابن دقيق العيد:

هذا تعظيم لأمر الدماء، فإنه البداية تكون بالأهم فالأهم، وهي حقيقة بذلك، فإن الذنوب تعظم بحسب عظم المفسدة الواقعة بها، أو بحسب فوات المصالح المتعلقة بعدمها، وهدم البنية الإنسانية من أعظم المفاسد، ولا ينبغي أن يكون بعد الكفر بالله تعالى أعظم منه، ثم يحتمل من حيث اللفظ أن تكون هذه الأولوية مخصوصة بما يقع فيه الحكم بين الناس.

ويحتمل أن تكون في أولية ما يقضي فيه مطلقاً. ومما يقوي الأول ما جاء في الحديث: ((أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ)) (١).

قلت: وهو يدل على أن أول ما يحاسب عليه العباد يوم القيامة حقوق الله تعالى، وأن أعظم هذه الحقوق الصلاة، ثم يحاسبون على حقوق العباد، وأعظم حقوقهم الدماء، والله أعلم.  
وقال الحافظ ما ملخصه:

وقد جمع النسائي في روايته في حديث ابن مسعود بين الخبرين، ولفظه: ((أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ، وَأَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ)) (٢).

وتقدم في تفسير سورة الحج ذكر هذه الأولوية بأخص مما في حديث الباب، وهو عن علي قال: ((أنا أول من يجئ للخصومة بين يدي الرحمن يوم القيامة)) (١)، يعني: هو ورفيقاه حمزة وعبيدة، وخصومهم عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة الذين بارزوا يوم بدر، قال أبوذر: فيهم نزلت: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩]، وفي حديث الصور الطويل عن أبي هريرة رفعه: ((أول ما يُقضى بين الناس في الدماء، ويأتي كل قتيل قد حمل رأسه فيقول: يا رب سل هذا فيم قتلني المقتول معلقاً رأسه بإحدى يديه مُلبياً قاتله بيده الأخرى، تشخب أوداجه دماً حتى يقف بين يدي الله)) الحديث (٣).



(٢) صحيح: أخرجه النسائي في الكبرى (٢/ ٢٨٥) وصححه الألباني في الصحيحة (١٧٤٨).

(١) أخرجه البخاري (٣٧٤٧).

(٢) صحيح: أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/ ٣٠٦) والأوسط (٤/ ٢٨٦) وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (٢٦٩٧).

(٣) فتح الباري (١٢/ ٤٠٤).

الحديث الرابع والثلاثون بعد الثلاثمائة:

عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ قَالَ: انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَحِيصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ إِلَى خَيْبَرَ - وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ - فَتَفَرَّقَا، فَأَتَى حِيصَةُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ وَهُوَ يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ قَتِيلًا فَدَفَنَهُ، ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَحِيصَةُ وَحُوَيْصَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ فَقَالَ ﷺ: ((كَبُرَ كَبْرُ))، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْمِ فَسَكَتَ فَتَكَلَّمَا، فَقَالَ: ((أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُونَ قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ))؟ قَالُوا: وَكَيْفَ نَخْلِفُ وَلَمْ نَرَهُ؟ قَالَ: ((فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا؟)) قَالُوا: وَكَيْفَ بِأَيِّمَانٍ كُفَّارٍ؟، فَعَقَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ.

رواه البخاري (٣١٧٣) الجزية، (٦٨٩٨) الديات، ومسلم (١٦٦٩) (١)، (٢) القسامة.

وفي حديث حماد بن زيد: فقال رسول الله ﷺ: ((يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُمَّتِهِ)) قَالُوا: أَمْرٌ لَمْ نَشْهَدْهُ كَيْفَ نَخْلِفُ؟ قَالَ: ((فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِأَيِّمَانٍ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟)) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَوْمٌ كُفَّارٌ)).

رواه مسلم (١٦٦٩) (٢) القسامة.

وفي حديث سعيد بن عبيد: فكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطَلَ دَمُهُ فَوَدَّاهُ بِمِائَةِ مَنَإِيلِ الصَّدَقَةِ.

رواه مسلم (١٦٦٩) (٥) القسامة.

راوي الحديث: سهل بن أبي حثمة الأنصاري، واسم أبي حثمة عامر بن مساعدة بن عامر، وهو من بني حارثة، بطن من الأوس.



قال ابن دقيق العيد ما ملخصه:

هذا الحديث أصل في القسامة وأحكامها، والقسامة هي اليمين التي يحلف بها المدعي للدم عند اللوث (١).

- وموضع جريان القسامة أن يوجد قتيلا لا يعرف قاتله، ولا تقوم عليه بينة، ويدعي ولي القتل على واحد أو جماعة، ويقترن بحال ما يشعر بصدق الولي.

- في الحديث: ((وَهُوَ يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ قَتِيلًا))، وذلك يقتضي وجود الدم صريحا، والجراحة ظاهرة، ولم يشترط الشافعية في ((اللوث)) لا جراحة ولا دمًا، وعن أبي حنيفة أنه إن لم تكن جراحة ولا دم فلا قسامة، وإن وجدت الجراحة ثبتت القسامة، وإن وجد الدم دون الجراحة، فإن خرج من أنفه فلا قسامة، وإن خرج من الفم أو الأذن ثبتت القسامة، هكذا حكى، واستدل الشافعي بأن القتل قد يحصل بالخنق، وعصر الخصية، والقبض على مجرى النفس، فيقوم أثرهما مقام الجراحة.

- عبدالرحمن بن سهل أخو القتيل، ومحبيصة وحويصة ابنا مسعود ابنا عمه.

- مذهب أهل الحجاز أن المدعي في محل القسامة يبدأ به في اليمين، كما اقتضاه الحديث ونقل عن أبي حنيفة خلافه (٢).

وقال أبو حنيفة ما ملخصه:

(١) قال الصنعاني في النهاية: اللوث في القسامة أن يشهد شاهد واحد على إقرار المقتول قبل أن يموت إن فلانا قتلني، أو يشهد شاهدان على عداوة بينهما، أو تهديد منه، أو نحو ذلك، وهو من اللوث أي التلطخ.

(٢) أحكام الأحكام (٤/ ٣٠٦-٣٠٩).

قوله ﷺ: ((أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ))؟ قد يقال: كيف عرضت اليمين على الثلاثة، وإنما يكون اليمين للوارث خاصة، والوارث عبدالرحمن خاصة وهو أخو القتيل، وأما الآخران فابنا عم لا ميراث لهما مع الأخ؟ والجواب أنه كان معلوماً عندهم أن اليمين تختص بالوارث، فأطلق الخطاب لهم، والمراد من تختص به اليمين.

أما قوله ﷺ: ((فَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ)) فمعناه يثبت حقكم على من حلفت عليه، وهل ذلك الحق قصاص أو دية؟ فيه الخلاف السابق بين العلماء.

قوله: ((فَتُتْرِكُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا))؛ أي: تبرأ إليكم من دعواكم بخمسين يميناً، وقيل: معناه يخلصونكم من اليمين، بأن يحلفوا فإذا حلفوا انتهت الخصومة، ولم يثبت عليهم شيء، وخلصتم أنتم من اليمين، وفي هذا دليل لصحة يمين الكافر والفاسق.

قوله: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ))؛ أي: ديته وفي رواية: ((فَكْرَةَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُنْطَلَّ دَمُهُ فَوَدَّاهُ بِمِائَةِ مِنْ إِبِلٍ الصَّدَقَةِ))، وإنما وداه رسول الله ﷺ قطعاً للنزاع، وإصلاحاً لذات البين، فإن أهل القتيل لا يستحقون إلا أن يحلفوا، أو يستحلفوا المدعى عليهم، وقد امتنعوا من الأمرين، وهم مكسورون بقتل صاحبهم، فأراد ﷺ جبرهم، وقطع المنازعة، وإصلاح ذات البين بدفع ديته من عنده، يحتمل أن يكون من خالص ماله في بعض الأحوال صادف ذلك عنده، ويحتمل أنه من مال بيت المال ومصالح المسلمين.

وأما قوله في الرواية الأخرى: ((مِنْ إِبِلٍ الصَّدَقَةِ))، فقد قال بعض العلماء: إنها غلط من الرواة؛ لأن الصدقة المفروضة لا تصرف هذا

المصرف، بل هي لأصناف سباهم الله تعالى، وقال الإمام أبو إسحاق المروزي من أصحابنا: يجوز صرفها من إيل الزكاة، لهذا الحديث (١).  
وقال الحافظ:

واستدل بقوله: ((عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ)) على أن القسامة إنما تكون على رجل واحد، وهو قول أحمد ومشهور قول مالك، وقال الجمهور: يشترط أن تكون على معين، سواء كان واحدًا أو أكثر، واختلفوا هل يختص القتل بواحد، أو يقتل الكل؟

وفيه أن الحلف بالقسامة لا يكون إلا مع الجزم بالقاتل، والطريق إلى ذلك المشاهدة، وإخبار من يوثق به مع القرنية الدالة على ذلك، وفيه أن من توجهت عليه اليمين فنكل عنها لا يقضى عليه حتى يرد اليمين على الآخر، وهو المشهور عند الجمهور، وعند أحمد والحنفية يقضى - عليه دون رد اليمين، وفيه أن أيان القسامة خمسون يمينًا، واختلف في عدد الحالفين فقال الشافعي: لا يجب الحق حتى يحلف الورثة خمسين يمينًا، سواء قتلوا أم كثروا فلو كانوا بعدد الأيمان حلف كل واحد منهم يمينًا، وإن كانوا أقل، أو نكل بعضهم ردت الأيمان على الباقي، فإن لم يكن إلا واحد حلف خمسين يمينًا واستحق، حتى لو كان ممن يرث بالفرض أو التعصيب أو بالنسب والولاء حلف واستحق، واستدل به على أن المدعين والمدعى عليهم إذا نكلوا عن اليمين وجبت الدية في بيت المال، واستدل به على أن من يحلف في القسامة لا يشترط أن يكون رجلًا أو بالغًا، لإطلاق قوله: ((خَمْسِينَ مِنْكُمْ))، وبه قال ربيعة

والليث والأوزاعي وأحمد، وقال مالك: لا مدخل للنساء في القسامة،  
لأن المطلوب في القسامة القتل، ولا يسمع من النساء.  
وقال الشافعي:

لا يحلف في القسامة إلا الوارث البالغ، لأنها يمين في دعوى  
حكمية، فكانت كسائر الأيمان، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة (١).



الحديث الخامس والثلاثون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا مَرْضُوضًا بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا بِكَ؟ فُلَانٌ، فُلَانٌ، حَتَّى ذُكِرَ يَهُودِيٌّ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا.

فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَاعْتَرَفَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ.

رواه البخاري (٦٨٧٦) الدييات، ومسلم (١٦٧٢) (١٧) القسامة.

الحديث السادس والثلاثون بعد الثلاثمائة:

وَلِمُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ فَأَقَادَهُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ليست هذه الرواية في البخاري ومسلم، ولكن رواها النسائي (٢٢/٨) القسامة.

قال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ)) الرض والرضخ بمعنى، والجارية يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ أَمَةً، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ حُرَّةً لَكِنْ دُونَ الْبُلُوغِ.

وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ: ((هَذَا يَهُودِيٌّ عَلَى جَارِيَةٍ، فَأَخَذَ أَوْضَاحًا كَانَتْ عَلَيْهَا، وَرَضَّخَ رَأْسَهَا))، وفيه: ((فَأَتَى أَهْلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ فِي آخِرِ رَمَقٍ)) (١).

وهذا لا يعين كونها حرة، لاحتمال أن يراد بأهلها موالها، رقيقة كانت أو عتيقة.

(١) أخرجه البخاري (٤٩٨٩).

وأما قوله: ((عَلَى أَوْضَاحٍ)) فمعناه بسبب أَوْضَاحٍ: جمع وُضَحٍ، قال أبو عبيد: هي حُلِيّ الفضة. ونُقِلَ عياض أنها حلي من حجارة، ولعله أراد حجارة الفضة احترازًا من الفضة المضروبة، أو المنقوشة (١).  
وقال النووي: وفي هذا الحديث فوائد:

منها: قتل الرجل بالمرأة، وهو إجماع من يعتد به.  
ومنها: أن الجاني عمدًا يقتل قصاصًا على الصفة التي قتل، فإن قتل بالسيف قتل هو بالسيف، وإن قتل بحجر أو خشب أو نحوهما قتل بمثله، لأن اليهودي رضخها فرسخ هو.

ومنها ثبوت القصاص في القتل بالثقلات، ولا يختص بالمحددات، وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجماهير العلماء، وقال أبو حنيفة رحمته الله: لا قصاص إلا في القتل بمحدد من حديد أو حجر أو خشب، أو كان معروفًا بقتل الناس بالمنجنيق، أو بالإلقاء في النار. واختلفت الرواية عنه في مثقل الحديد كالذبوس.

أما إذا كانت الجناية شبه عمد، بأن قتل بما لا يقصد به القتل غالبًا به، فتعمد القتل به كالعصا، والسوط، واللطمه، والقضيب، والبندقية، ونحوها.

فقال مالك والليث: يجب فيه القود. وقال الشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: لا قصاص فيه، والله أعلم.  
ومنها: وجوب القصاص على الذي يقتل المسلم.

ومنها: جواز سؤال الجريح مَنْ جَرَحَكَ؟ وفائدة السؤال أن يعرف المتهم ليطالب، فإن أقر ثبت عليه القتل، وإن أنكر فالقول قوله مع يمينه، ولا يلزمه شيء بمجرد قول المجروح، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير.

وقد سبق في باب القسامة وأن مذهب مالك ثبوت القتل على المتهم بمجرد قول المجروح، وتعلقوا بهذا الحديث، وهذا تعلق باطل؛ لأن اليهودي اعترف؛ كما صرح به مسلم في إحدى رواياته التي ذكرناها، فإنما قتل باعترافه، والله أعلم (١).



(١) شرح النووي (٦/١٧٣-١٧٤) ط . الحديث.

الحديث السابع والثلاثون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ قَتَلْتُ هَذِيلَ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ بِقَتِيلٍ كَانَ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ((إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ: وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ: لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَوْكُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ سَافِطَتُهَا إِلَّا لِلْمُسْنِدِ وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَقْتُلَ، وَإِمَّا أَنْ يُودَى)).

فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شَاهٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اكْتُبُوا لِي.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ)).

ثُمَّ قَامَ الْعَبَّاسُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِلَّا الْإِذْخِرَ)).

رواه البخاري (٦٨٨٠) الدييات، ومسلم (١٣٥٥) الحج.

قال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((قَتَلْتُ خُرَاعَةَ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ بِقَتِيلٍ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ)).

قال ابن إسحاق في المغازي: حدثني سعيد بن أبي سندر الأسلمي عن رجل من قومه قال: كان معنا رجل يقال له أحمر، كان شجاعاً، وكان إذا نام غَطَّ فإذا طرقهم شيءٌ صاحوا به فيثور مثل الأسد، فعزاهم قوم من هذيل في الجاهلية، فقال لهم ابن الأثوَّع: لا تعجلوا حتى



أنظر، فإن كان أحمر فيهم فلا سبيل إليهم فاستمع فإذا غطيظ أحمر، فمشى إليه حتى وضع السيف في صدره فقتله، وأغاروا على الحبي، فلما كان عام الفتح، وكان الغد من يوم الفتح، أتى ابن الأثويع الهذلي حتى دخل مكة وهو على شركه، فرأته خزاعة فعرفوه، فأقبل خراش بن أمية فقال: أفرجوا عن الرجل، فطعنه بالسيف في بطنه فوق قتيلاً.

فقال رسول الله ﷺ: ((يَا مَعْشَرَ خُزَاعَةَ وَارْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ عَنِ الْقَتْلِ، وَلَقَدْ قَتَلْتُمْ قَتِيلًا لِأَدِينَهُ)).

قوله: ((إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ))، ساقها ابن إسحاق مبسوطه، وحاصل ما ساقه أن أبرهة الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانياً بنى كنيسة، وألزم الناس بالحج إليها، فعمد بعض العرب فاستغفل الحجة، وتغوط فهرب، فغضب أبرهة، وعزم على تخريب الكعبة، فتجهز في جيش كثيف، واستصحب معه فيلاً عظيماً، فلما قرب من مكة خرج إليه عبد المطلب، فأعظمه وكان جميل الهيئة، فطلب منه أن يرد عليه إبلاً له نهبت، فاستقصر همته، وقال: لقد ظننت أنك لا تسألني إلا في الأمر الذي جئت فيه، فقال: إن لهذا البيت رباً سيحmie، فأعاد إليه إبله، وتقدم أبرهة بجيوشه، فقدموا الفيل فبرك، وعجزوا فيه، وأرسل الله عليهم طيراً مع كل واحد ثلاثة أحجار، حجرين في رجله وحجر في منقاره، فألقوها عليهم، فلم يبق منهم أحدٌ إلا أصيب (١).

قوله ﷺ: ((وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُفْدَى، وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ)).

قال النووي: معناه ولي المقتول بالخيارين: إن شاء قتل القاتل، وإن شاء أخذ فداءه، وهو الدية، وهذا تصريح بالحجة للشافعي وموافقيه، أن الولي بالخيار بين أخذ الدية وبين القتل، وأن له إجبار الجاني على أي الأمرين شاء ولي القاتل، وبه قال سعيد بن المسيب وابن سيرين وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال مالك: ليس للولي إلا القتل أو العفو، وليس له الدية إلا برضى الجاني، وهذا خلاف نص هذا الحديث، وفيه أيضًا دلالة لمن يقول: القاتل عمدًا يجب عليه أحد الأمرين القصاص أو الدية، وهو أحد القولين للشافعي، والثاني: أن الواجب القصاص لا غير وإنما تجب الدية بالاختيار، وتظهر فائدة الخلاف في صور، منها لو عفا الولي عن القصاص.

إن قلنا: الواجب أحد الأمرين سقط القصاص، ووجبت الدية، وإن قلنا الواجب القصاص بعينه، لم يجب قصاص ولا دية، وهذا الحديث محمول على القتل عمدًا، فإنه لا يجب القصاص في غير العمد (١).

وقال العلامة عبد الله آل بسام: وكان القصاص متحتمًا في التوراة فخفف الله عن هذه الأمة بجواز العفو عن القاتل إلى الدية بقوله: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] والقصاص عدل، والعفو إحسان، فينبغي أن يوافق موقعه.

ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: استيفاء الإنسان حقه من الدم عدلٌ، والعفو إحسان. والإحسان هنا أفضل، لكن هذا الإحسان لا

يكون إحسانًا إلا بعد العدل وهو أن لا يحصل ضرر، فإذا حصل منه ضرر كان ظلمًا، من العافي إما لنفسه، وإما لغيره فلا يشرع.  
قال في ((الإنصاف)): وهذا عين الصواب (١).  
قوله ﷺ: ((اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ)).

قال النووي: هذا تصريح بجواز كتابة العلم غير القرآن، ومثله حديث علي رضي الله عنه: ((مَا عِنْدَهُ إِلَّا مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ)) (٢) ومثله حديث أبي هريرة: ((كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ)) وجاءت أحاديث بالنهي عن كتابة غير القرآن.

فمن السلف من منع كتابة العلم، وقال جمهور السلف بجوازه، ثم أجمعت الأمة بعدهم على استحبابه، وأجابوا عن أحاديث النهي بجوابين أحدهما: أنها منسوخة، وكان النهي في أول الأمر قبل اشتهار القرآن لكل أحد، فنهى عن كتابة غيره خوفًا من اختلاطه واشتباهه، فلما اشتهر وأمنت تلك المفسدة أذن فيه.

والثاني: أن النهي نهي تنزيه لمن وثق بحفظه، وخيف اتكاله على الكتابة، والإذن لمن لم يوثق بحفظه (٣).



(١) تيسير العلام (٢/٢٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٧، ٣٠٠١، ٢٨٨٢، ١١١).

(٣) شرح النووي (٩/١٨٣).

الحديث الثامن والثلاثون بعد الثلاثمائة:

عَنِ ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِيهِ بَغْرَةً: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ. فَقَالَ: ((لَتَأْتِيَنَّ بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ))، فَشَهِدَ مَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ.

رواه البخاري (٦٩٠٥) الدييات، ومسلم (١٦٨٣) القسامة.  
إملاص المرأة: أن تلقى جنينها ميتًا.

قال الحافظ ما ملخصه: قوله: ((في إملاص المرأة)).

في رواية المصنف في الاعتصام من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه عن المغيرة سأل عمر بن الخطاب في إملاص المرأة، وهي التي تضرب بطنها فتلقي جنينها، فقال: أيكم سمع من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه شيئًا؟ وهذا التفسير أخص من قول أهل اللغة إن الإملاص أن تزلقه المرأة قبل الولادة، أي قبل حين الولادة، هكذا نقله أبو داود في السنن عن أبي عبيد، وهو كذلك في الغريب له.

ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب: ((أَنَّ عُمَرَ نَشَدَ النَّاسَ مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي السَّقَطِ)) (١).

قال النووي ما ملخصه:

أما قوله: (بَغْرَةٌ عَبْدٌ) فضبطناه على شيوخنا في الحديث والفقهاء بالتنوين، وهكذا قيده جماهير العلماء في كتبهم، وفي مصنفاتهم في هذا وفي شروحهم، وقال القاضي عياض: الرواية فيه ((بَغْرَةٌ)) بالتنوين،

(١) فتح الباري (١٢/ ٢٦١) والحديث أخرجه البخاري (٦٥١٠).

وما بعده بدل منه، قال: ورواه بعضهم بالإضافة، قال: والأول أوجه وأقيس. وقد فسر الغرة في الحديث بعبد أو أمة.

قال الجوهري: كأنه عبر بالغرة عن الجسم كله، كما قالوا: أعتق رقبة، وأصل الغرة بياض في الوجه؛ ولهذا قال أبو عمرو: المراد بالغرة الأبيض منها خاصة، قال: ولا يجزئ الأسود، وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء أنه تجزئ فيها السوداء، ولا تتعين البيضاء، إنما المعتبر عندهم أن تكون قيمتها عشر دية الأم، أو نصف عشر دية الأب، واتفق العلماء على أن دية الجنين هي الغرة، سواء كان الجنين ذكرًا أو أنثى.

قال العلماء: وإنما كان كذلك؛ لأنه قد يخفى فيكثر فيه النزاع فضبطه الشرع بضابط يقطع النزاع، وسواء كان خلقه كامل الأعضاء أو ناقصها، أو كان مضغة تصور فيها خلق آدمي ففي كل ذلك الغرة بالإجماع، ثم الغرة تكون لورثته على موارثهم الشرعية، وهذا الشخص يورث ولا يرث، ولا يعرف له نظير إلا من بعضه حر، وبعضه رقيق، فإنه رقيق لا يورث عندنا، وحكى القاضي عن بعض العلماء أن الجنين كعضو من أعضاء الأم، فتكون ديته لها خاصة.

واعلم أن هذا كله إذا انفصل الجنين ميتًا، أما إذا انفصل حيًا ثم مات، فيجب فيه كمال دية الكبير، فإن كان ذكرًا وجب مائة بعير، وإن كان أنثى فخمسون، وهذا مجمع عليه، وسواء في هذا كله العمد والخطأ، ومتى وجبت الغرة فهي على العاقلة لا على الجاني، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الكوفيين - رضي الله عنهم (١) - وقال مالك

(١) الأولى تخصيص الترضي بالصحابة - رضي الله عنهم - والترحم على العلماء إلا إذا قصد بالترضي الدعاء لا الخبر.

والبصريون: تجب على الجاني، وقال الشافعي وآخرون: يلزم الجاني الكفارة، وقال بعضهم: لا كفارة عليه وهو مذهب مالك وأبي حنيفة - رضي الله عنهما - والله أعلم (١).

وقال ابن دقيق العيد: واستشارة عمر في ذلك أصل في الاستشارة في الأحكام إذا لم تكن معلومة للإمام، وفي ذلك دليل أيضًا على أن العلم الخاص قد يخفى على الأكابر، ويعلمه من هو دونهم. وذلك يصد في وجه من يغلو من المقلدين إذا استدل عليه بحديث فقال: لو كان صحيحًا لعلمه فلان مثلاً، فإن ذلك إذا خفي عن أكابر الصحابة وجاز عليهم، فهو على غيرهم أجوز. وقول عمر: ((لَتَأْتِيَنَّ بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ)). يتعلق به من يرى اعتبار العدد في الرواية، وليس هو بمذهب صحيح، فإنه قد ثبت قبول خبر الواحد، وذلك قاطع بعدم اعتبار، وأما طلب العدد في حديث جزئي فلا يدل على اعتباره كلياً؛ لجواز أن يحال ذلك على مانع خاص بتلك الصورة، أو قيام سبب يقتضي التثبت وزيادة الاستظهار، لاسيما إذا قامت قرينة مثل عدم علم عمر عليه السلام بهذا الحكم (٢).

وقال الصنعاني: قوله: ((قد ثبت قبول خبر الواحد))، أقول: عقد البخاري لذلك باباً فقال: ((باب مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَيْرِ الْوَاحِدِ))، أي: جواز العمل به، والقول بأنه حجة، والمراد بالواحد حقيقة الوحدة، وأما في اصطلاح الأصوليين فالمراد به ما لم يتواتر (٣).



(١) شرح النووي (٦/ ١٩٢-١٩٤) ط الحديث.

(٢) إحكام الأحكام (٤/ ٣٢٦-٣٢٧).

(٣) العدة (٤/ ٣٢٧).

الحديث التاسع والثلاثون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: افْتَتَلْتُ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذَيْلٍ، فَرَمْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلْتَهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَثَتَهَا وَوَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ.

فَقَامَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ الْهَذَلِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أُغْرِمُ مَنْ لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهَلَّ؟ فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلَلُ.  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ))، مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ.

رواه البخاري (٦٩١٠) الدييات، ومسلم (١٦٨١) القسامة.

قال النووي: قوله: ((فَرَمْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلْتَهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا))، وفي الرواية الأخرى: ((أَنَّهَا ضَرَبَتْهَا بِعَمُودٍ فُسْطَاطٍ))، هذا محمول على حجر صغير وعمود صغير لا يقصد به القتل غالباً، فيكون شبه عمد تجب فيه الدية على العاقلة، ولا يجب فيه القصاص، ولا دية على الجاني، وهذا مذهب الشافعي والجمهور (١).

قال العلامة عبد الله آل بسام:

١- هذا الحديث أصل في النوع الثالث من القتل وهو شبه العمد، وهو أن يقصد الجاني الجنابة بما لا يقتل غالباً، كالقتل بالحجر الصغير، أو العصا الصغيرة.

(١) شرح النووي (٦/ ١٩٤) ط الحديث.

فحكم هذا النوع من القتل أن تغلظ الدية على القاتل ولا يقتل.  
 ٢- أن دية شبه العمد ومثله الخطأ تكون على عاقلة القاتل، وهم الذكور من عصبة القرييين والبعيديين، ولو لم يكونوا وارثين، لأن مبنى العصوبة التناصر والتآزر. وهذه الجائحة وقعت عليه بلا قصد، فناسب مساعدتهم له ولو كان غنياً، ولكن تخفف عنهم بتوزيعها عليهم حسب قربهم، وتؤجل عليهم مقسطة ثلاث سنوات.

٣- أن دية الجنين الذي سقط ميتاً بسبب الجناية ((غرة)) عبد أو أمة، قدر الفقهاء قيمة هذه الغرة بخمس من الإبل، تورث عنه كأنه سقط حياً.

ودية الجنين على القاتل لا على العاقلة، لأنها أقل من ثلث الدية، وما كان أقل من الثلث فإن العاقلة لا تتحمله.

٤- أن الدية تكون ميراثاً بعد المقتول، لأنها بدل نفسه، وليس للعاقلة فيها شيء (١).

قوله: ((فَقَامَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ الْهُذَلِيِّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أُغْرِمُ مَنْ لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهْلَ؟ فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلُ)). قال النووي: أما قوله (حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ) فنسب إلى جده، وهو حمل بن مالك ابن النابغة و(حمل) بفتح الحاء المهملة والميم.

وأما قوله: ((فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلُ))، فروي في الصحيحين وغيرهما بوجهين: أحدهما: يُطْلُ بفتح الياء المثناة وتشديد اللام، ومعناه يهدر ويلغى، ولا يضمن.



والثاني: بطل بفتح الباء الموحدة وتخفيف اللام، على أنه فعل  
ماض من البطلان، وهو بمعنى الملقى أيضاً، وأكثر نسخ بلادنا  
بالمثناة (١).

قوله ﷺ : ((إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ)).

قال ابن دقيق العيد: فيه إشارة إلى ذم السجع، وهو محمول على  
السجع المتكلف لإبطال حق، أو تحقيق باطل، أو لمجرد التكلف، بدليل  
أنه قد ورد السجع في كلام النبي ﷺ، وفي كلام غيره من السلف، ويدل  
على ما ذكرناه أنه شبهه بسجع الكهان، لأنهم كانوا يروجون أقاويلهم  
الباطلة بأسجاع تروق السامعين، فيستميلون بها القلوب، ويستصغنون  
إليها الأسباع.

قال بعضهم: فأما إذا كان وضع السجع في مواضعه من الكلام  
فلا ذم فيه (٢).



(١) شرح النووي (٦/ ١٩٤) ط الحديث.

(٢) إحكام الأحكام (٤/ ٣٣٢-٣٣٣).

الحديث الأربعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَفَنَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ، فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ((يَعِضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعِضُّ الْفَحْلُ؟ أَذْهَبَ لَا دِيَّةَ لَكَ)).

رواه البخاري (٦٨٩٢) الدييات، ومسلم (١٦٧٣) القسامة.

قال النووي: قوله ﷺ: ((كَمَا يَعِضُّ الْفَحْلُ))، أي: الفحل من الإبل وغيرها، وهو إشارة إلى تحريم ذلك، وفي هذا دلالة لمن قال: إنه إذا عض رجل يد غيره فنزع العضوض يده فسقطت أسنان العاض، أو فك لحييه فلا ضمان عليه، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة، وكثيرين، أو الأكثرين رضي الله عنهم، وقال مالك يضمن (١).

وقال ابن دقيق العيد: أخذ الشافعي بظاهر هذا الحديث فلم يوجب ضماناً لمثل هذه الصورة إذا عض إنسان يد آخر فانتزعها فسقط سنه، وذلك إذا لم يمكنه تخليص يده بأيسر ما يقدر عليه من فك لحييه، أو الضرب في شذقيه ليرسلها، فحينئذ إذا سل يده فسقط أسنانه أو بعضها فلا ضمان عليه، وخالف غير الشافعي في ذلك وأوجب ضمان السن.

والحديث صريح لمذهب الشافعي، وأما التقييد بعدم الإمكان بغير هذا الطريق فلعله مأخوذ من القواعد الكلية، وأما إذا لم يمكنه التخلص إلا بضرب عضو آخر كالבطن وعصر الأنثيين، فقد اختلف فيه، فقيل: له ذلك، وقيل: ليس له قصد غير الفم، وإذا كان القياس وجوب الضمان، فقد يقال: إن النص ورد في صورة التلف بالنزع من اليد، فلا نقيس عليه غيره، لكن إذا

(١) شرح النووي (١٧٦/٦).

دلت القواعد على اعتبار الإمكان في الضمان وعدم الإمكان في غير الضمان، وفرضنا أنه لم يكمن الدفع إلا بالقصد إلى غير الفم قوي - بعد هذه القاعدة - أن يسوى بين الفم وغيره (١).

وقال الصنعاني: قوله: ((وخالف غير الشافعي))، أقول: هذه إحدى الروايتين عن مالك، وأجابوا عن الحديث باحتمال أن يكون سبب الإهدار شدة العض لا النزع، فيكون سقوط ثنية العاض بفعله لا بفعل العضوض، إذ لو كان من فعل صاحب اليد لأمكنه أن يخلص يده من غير قلع. ولا يجوز الدفع بالأثقل مع إمكان الأخف، وههنا أجوبة ضعيفة للمالكية لا يُعَوَّلُ عليها. وقد قال جماعة من المالكية: لو بلغ هذا الحديث مالكا لقال به. قال ابن بطال: لم يقع هذا الحديث لمالك، وإلا لما خالفه (٢). وقال الحافظ ما ملخصه:

وفي هذه القصة من الفوائد التحذير من الغضب، وأن من وقع له ينبغي أن يكظمه ما استطاع، لأنه أدى إلى سقوط ثنية الغضبان، لأن يعلى غضب من أجيره فضر به، فدفع الأجير عن نفسه فعضه يعلى فسقطت ثنية العاض، ولو لا الاسترسال مع الغضب لسلم من ذلك. وفيه استئجار الحر للخدمة، وكفاية مؤنة العمل في الغزو، لا ليقاتل عنه، وفيه رفع الجناية إلى الحاكم، من أجل الفصل، وأن المرء لا يقتصر لنفسه، وأن المتعدي بالجناية يسقط ما ثبت له قبلها من جناية، إذا ترتبت الثانية على الأولى. وفيه جواز تشبيه فعل آدمي بفعل البهيمة إذا وقع في مقام التنفير عن مثل ذلك الفعل.

(١) إحكام الأحكام (٤/ ٣٣٣-٣٣٤).

(٢) العدة (٤/ ٣٣٤).

وفيه دفع الصائل، وأنه إن لم يمكنه الخلاص منه إلا بجناية على نفسه، أو على بعض أعضائه ففعل به ذلك كان هدرًا، وللعلماء في ذلك اختلاف وتفصيل معروف، وفيه أن من وقع له أمر يأنفه أو يحتشم من نسبته إليه إذا حكاه كنى عن نفسه، بأن يقول فعل رجل، أو إنسان، أو نحو ذلك كذا وكذا، كما وقع ليعلى في هذه القصة، وكما وقع لعائشة حيث قالت: ((قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ ، فَقَالَ لَهَا عُرْوَةُ: هَلْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ فَبَسَّمتُ)) (١).



الحديث الحادي والأربعون بعد الثلاثمائة:

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا جُنْدُبٌ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، وَمَا نَسِينَا مِنْهُ حَدِيثًا، وَمَا نَخْشَى أَنْ يَكُونَ جُنْدُبٌ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

((كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جَرْحٌ، فَجَزَعُ، فَأَخَذَ سِكِّينًا فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَ.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: عَبْدِي بَادَرَنِي بِنَفْسِهِ، فَحَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ)).  
رواه البخاري ( ) ، ومسلم (١١٣) (١٨٠) (١٨١) الإيهان.

راوي الحديث: جندب بن عبد الله البجلي العَلَقِي، والعلق بطن من بجيلة، ومنهم من ينسبه إلى جده فيقول: جندب بن سفيان. كنيته أبو عبد الله، كان بالكوفة ثم سار إلى البصرة.

قال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((فِي هَذَا الْمَسْجِدِ))، أي: مسجد البصرة

قوله: ((وَمَا نَسِينَا مِنْهُ حَدِيثًا)) إشارة بذلك إلى تحققه لما حدث

به، وقرب عهده به، واستمرار ذكره له.

قوله: ((مَا نَخْشَى أَنْ يَكُونَ جُنْدُبٌ كَذَبَ))، فيه إشارة إلى أن

الصحابة عدول، وأن الكذب مأمون من قبلهم، لا سيما عن النبي ﷺ.

قوله: ((فَأَخَذَ سِكِّينًا فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ))، هو القطع بغير إبانة.

قوله: ((فَمَا رَقَا الدَّمُ))، أي: لم ينقطع.

قوله: ((قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: عَبْدِي بَادَرَنِي بِنَفْسِهِ))، هو كناية

عن استعجال المذكور الموت.

قوله: ((حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ)) جار مجرى التعليل للعقوبة؛ لأنه لما استعجل الموت بتعاطي سببه من إنفاذ مقاتله، فجعل له فيه اختياراً عصى الله به، فناسب أن يعاقبه، ودل ذلك على أنه حزها لإرادة الموت، لا لقصد المداواة التي يغلب على الظن الانتفاع بها.

وقد استشكل قوله: ((بَادَرْنِي بِنَفْسِي))، وقوله: ((حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ))، لأن الأول يقتضي أن يكون من قتل فقد مات قبل أجله، لما يوهمه سياق الحديث من أنه لو لم يقتل نفسه كان قد تأخر عن ذلك الوقت وعاش لكنه بادر فتقدم.

والثاني يقتضي تخليد الموحد في النار. والجواب عن الأول أن المبادرة من حيث التسبب في ذلك والقصد له والاختيار.

وأطلق عليه المبادرة لوجود صورتها، وإنما استحق المعاقبة؛ لأن الله لم يطلعه على انقضاء أجله، فاختر هو قتل نفسه، فاستحق المعاقبة لعصيانه.

والجواب عن الثاني من أوجه: أنه كان استحل ذلك الفعل، فصار كافراً.

ثانيها: كان كافراً في الأصل، وعوقب بهذه المعصية زيادة على كفره.

ثالثها: أن المراد الجنة حرمت عليه في وقت ما، كالوقت الذي يدخل فيه السابقون.

رابعها: أن المراد جنة معينة كالفر دوس.

خامسها: أن ذلك ورد في سبيل التغليظ والتخويف، وظاهره

غير مراد.

سادسها: أن التقدير حرمت عليه اللجنة إن شئت استمرار ذلك.  
 سابعها: قال النووي: يحتمل أن يكون ذلك شرع من مضي، أن أصحاب الكبائر يكفرون بفعلها، وفي الحديث تحريم قتل النفس، سواء كانت نفس القاتل أو غيره، وقتل الغير يؤخذ تحريمه من هذا الحديث بطريق الأولى، وفيه الوقوف عند حقوق الله، ورحمته بخلقه، حيث حرم عليهم قتل نفوسهم، وأن الأنفس ملك لله، وفيه التحدث عن الأمم الماضية، وفضيلة الصبر على البلاء، وترك التضجر من الآلام، لئلا يفضي إلى أشد منها.

وفيه تحريم تعاطي الأسباب المفضية إلى قتل النفس، وفيه التنبيه على أن حكم السراية على ما يترتب عليه ابتداء القتل، وفيه الاحتياط في التحديث وكيفية الضبط له، والتحفظ فيه بذكر المكان، والإشارة إلى ضبط المحدث، وتوثيقه لمن حدثه، ليركن السامع لذلك، والله أعلم (١).



كتاب الحدود

الحديث الثاني والأربعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ نَاسٌ مِنْ عُكْلٍ - أَوْ عُرَيْنَةَ - فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ هُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَاهِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَانْطَلَقُوا فَلَمَّا صَحُّوا، قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَأْقُوا النَّعَمَ. فَجَاءَ الْخَبْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ، جِيءَ بِهِمْ فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَّعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَسُمِّرَتْ أَعْيُنُهُمْ، وَتُرِكُوا فِي الْحَرَّةِ، يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ. قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: فَهَؤُلَاءِ سَرَقُوا، وَقَتَلُوا، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

رواه البخاري (٦٨٠٤) الحدود، ومسلم (١٦٧١)، (٩)، (١٠)،  
(١١) القسامة

اجتويت البلاد: إذا كرهتها وإن كانت موافقة.  
واستوبأتها: إذا لم توافقك.

قوله: ((كتاب الحدود)).

الحدود جمع حد، وأصل الحد المنع، وهو الحجز بين الشيئين فيمنع اختلاطهما. والحدود اصطلاحاً: عقوبات مقدرة شرعاً، لتمنع من الوقوع في مثل ما ارتكب من المعاصي.  
قال الراغب:

وتطلق الحدود ويراد بها نفس المعاصي، نحو: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩].  
قال العلامة عبد الله آل بسام:



ولها حكم جليلة، ومعان سامية، وأهداف كريمة، ولهذا ينبغي إقامتها لداعي التأديب، والتطهير، والمعالجة، لا لغرض التشفي والانتقام، لتحصل البركة والمصلحة، فهي نعمة من الله تعالى كبيرة على خلقه. فهي للمحدود طهرة من إثم المعصية، وكفارة عن عقابها الأخروي. وهي له ولغيره رادعة وزاجرة عن الوقوع في المعاصي. وهي مانعة وحاجزة من انتشار الشرور والفساد في الأرض. فهي أمان وضمان للجمهور على دمائهم وأعراضهم وأموالهم. وبإقامتها يصلح الكون، وتعمر الأرض، ويسود الهدوء والسكون، وتتم النعمة بانقماع أهل الشر والفساد (١).

بواب له الإمام النووي ((باب حكم المحاربين والمرتدين)). وقال في شرحه لصحيح مسلم: فيه حديث العرنين أنهم قدموا المدينة، واستوخموها، وسقمت أجسامهم، فأمرهم النبي ﷺ بالخروج إلى إبل الصدقة، فخرجوا، فصحوا فقتلوا الراعي، وارتدوا عن الإسلام، وسرقوا الذود، فبعث النبي ﷺ في آثارهم فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمل أعينهم، وتركهم في الحرة يستسقون فلا يسقون، حتى ماتوا، هذا الحديث أصل في عقوبة المحاربين، وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، واختلف العلماء في المراد بهذه الآية الكريمة، فقال مالك: هي على التخيير، فيخير الإمام بين هذه الأمور، إلا أن يكون المحارب قد قتل فيحتتم قتله، وقال أبو حنيفة وأبو مصعب المالكي: الإمام بالخيار، وإن

يقتلوا، وقال الشافعي وآخرون: هي على التقسيم: فإن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا، وإن قتلوا وأخذوا المال قتلوا، وصلبوا، فإن أخذوا المال ولم يقتلوا، قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، فإن أخافوا السبيل ولم يأخذوا شيئاً ولم يقتلوا طلبوا، حتى يعزروا، وهو المراد بالنفي عندنا، قال أصحابنا: لأن ضرر هذه الأفعال مختلف، فكان عقوبتها مختلفة، ولم تكن للتخيير، وثبتت أحكام المحاربة في الصحراء، وهل تثبت في الأمصار؟ فيه خلاف، قال أبو حنيفة: لا تثبت، وقال مالك والشافعي تثبت.

قال القاضي عياض رحمته الله: واختلف العلماء في معنى حديث العرنيين هذا: فقال بعض السلف: كان هذا قبل نزول الحدود، وآية المحاربة، والنهي عن المثلة، فهو منسوخ. وقيل: ليس منسوخاً، وفيهم نزلت آية المحاربة، وإنما فعل النبي ﷺ بهم ما فعل قصاصاً؛ لأنهم فعلوا بالرعاة مثل ذلك. وقال بعضهم: النهي عن المثلة نهي تنزيه ليس بحرام.

وأما قوله ﷺ: ((يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ)) فليس فيه أن النبي ﷺ أمر بذلك، ولا نهى عن سقيهم، وقد أجمع المسلمون على أن من وجب عليه القتل فاستسقى لا يمنع الماء قصداً، فيجمع عليه عذابان. قلت: قد ذكر في هذا الحديث الصحيح أنهم قتلوا الرعاة، وارتدوا عن الإسلام، وحينئذ لا يبقى لهم حرمة في سقي الماء ولا غيره.

قوله: ((قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَأَجْتَوَوْهَا))، معناه: استوخموها، كما فسره في الرواية الأخرى.

قوله: ((وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ))، هكذا في معظم النسخ ((سمل))، وفي بعضها ((سَمَر)) بالراء والميم المخففة، وضبطناه في بعض المواضع في البخاري ((سَمَر)) بتشديد الميم. ومعنى ((سَمَل)) نفاها وأذهب ما فيها، ومعنى ((سَمَر)) كحلها بمسامير حمية، قيل: هما بمعنى.

قوله: ((بلقاح)): جمع لقحة، وهي الناقة ذات الدر (١).  
وقال ابن دقيق العيد: استدل بالحديث على طهارة أبوال الإبل للإذن في شربها، والقائلون بنجاستها اعتذروا عن هذا بأنه للتداوي، وهو جائز بجميع النجاسات إلا الخمر. واعترض عليهم الأولون بأنها لو كانت محرمة الشرب لما جاز التداوي بها، لأن الله لم يجعل شفاء هذه الأمة فيما حرم عليها (٢).  
وقال الصنعاني:

قوله: ((لأن الله لم يجعل...)) إلخ، أقول: ورد فيه حديث: ((إنَّ اللهَ لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم)) (٣)، أخرجه الطبراني في الكبير عن أم سلمة مرفوعاً. والقائلون بطهارة أبوال الإبل مالك وأحمد وطائفة من السلف وجماعة من أئمة الشافعية في أبوال الإبل بهذا الحديث، وغيره بالقياس عليه، وقد أوضحناه في محله، وذهب إلى نجاستها الشافعي وجماعة غيره، وقد أجابوا عن حديث الطبراني بأنه محمول على حال الاختيار، لا حال الضرورة، فلا يكون حراماً كالميتة للمضطر.  
ويجاب بأن طلب الشفاء حال ضرورة، وقد نص الشارع على أنه لم يجعل الله فيه شفاء، وعرفت أن قوله: ((وهو جائز بجميع النجاسات)) يقال عليه: بل محرم بجميعها، والحديث المذكور عن الطبراني وأخرجه أبوداود أيضاً (٤).



(١) باختصار من شرح النووي (٦/ ١٧٠-١٧١) ط الحديث.

(٢) إحكام الأحكام (٤/ ٣٣٧-٣٣٨).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣/ ٣٢٦).

(٤) العدة (٤/ ٣٣٨).

الحديث الثالث والأربعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْشُدْكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ. فَقَالَ الْخَضَمُ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ - نَعَمْ فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَائْذِنْ لِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((قُلْ)).

فَقَالَ: إِنْ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَرَنْتُ بِأَمْرَاتِهِ، وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَلِيدَةَ وَالْغَنَمَ رَدًّا عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ، وَاعْدِي يَا أُنَيْسُ - لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ - إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا))، فَعَدَا عَلَيْهَا فَاعْتَرَفَتْ. فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ.

رواه البخاري (٢٦٩٥) (٢٦٩٦) الصلح، ومسلم (١٦٩٧)،

(١٦٩٨) الحدود.

العسيف: الأجير.

قال النووي رحمه الله ما ملخصه:

قوله: ((أَنْشُدْكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ))، معنى أنشدك:

أسألك رافعاً نشيدي وهو صوتي، وقوله: ((بِكِتَابِ اللَّهِ))، أي: بما

تضمنه كتاب الله، وفيه أنه يستحب للقاضي أن يصبر على من يقول من جفاة الخصوم: احكم بالحق بيننا ونحو ذلك.

قوله: ((فَقَالَ الْخُصْمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ))، قال العلماء: يجوز أن يكون أراد أنه بالإضافة أكثر فقهاً منه، ويحتمل أن المراد أفقه منه في هذه القضية، لوصفه إياها على وجهها، ويحتمل أنه لأدبه واستثاناه في الكلام، وحذره من الوقوع في النهي في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]، بخلاف خطاب الأول في قوله: ((أَتَشُدُّكَ اللَّهُ)) إلى آخره. فإنه من جفاء الأعراب.

قوله: ((إِنْ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا))، أي: أجيئاً، وجمعه عُسَفَاءٌ، كأجير وأجراء، وفقهه وفقهاء.

قوله ﷺ: ((لَا قُضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بَكْتَابِ اللَّهِ))، يحتمل أن المراد بحكم الله، وقيل: هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥].

وفسره النبي ﷺ بالرجم في حق المحصن، كما سبق في حديث عبادة بن الصامت، وقيل هو إشارة إلى آية ((وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَانَا فَاَرْجُمُوهُمَا))، وقد سبق أنه عما نسخ تلاوته وبقي حكمه، وقيل: المراد نقض صلحهما الباطل على الغنم والوليدة.

قوله: ((فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ))، فيه جواز استفتاء غير النبي ﷺ في زمنه، لأنه ﷺ لم ينكر ذلك عليه.

وفيه جواز استفتاء المفضول مع وجود أفضل منه.

قوله ﷺ: ((الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ))، أي: مردودة، ومعناه يجب ردها إليك، وفي هذا أن الصلح الفاسد يرد، وأن أخذ المال فيه باطل، يجب رده، وأن الحدود لا تقبل الفداء.

قوله ﷺ : ((وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ))، هذا محمول على أن الابن كان بكرًا، وعلى أنه اعترف، وإلا فإقرار الأب عليه لا يقبل، أو يكون هذا إفتاء.

قوله ﷺ : ((وَاعْزُذْ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا...)).

أنيس هذا صحابي مشهور، وهو أنيس بن الضحاك الأسلمي. والمرأة أسلمية أيضًا (١).

وقال ابن دقيق العيد:

وفيه دليل على شرعية التغريب مع الجلد، والخفية يخالفون فيه، بناءً على أن التغريب ليس مذكورًا في القرآن، وأن الزيادة على النص نسخ، ونسخ القرآن بخبر الواحد غير جائز، وغيرهم يخالفون في تلك المقدمة، وهي أن الزيادة على النص نسخ.

وفي الحديث دليل على أن ما يستعمل من الألفاظ في محل الاستفتاء يتسامح به في إقامة الحد أو التعزير، فإن هذا الرجل قذف المرأة بالزنا، ولم يتع، ض النبي ﷺ لأمر حده بالقذف، وأعرض عن ذلك ابتداءً، وفيه تصريح بحكم الرجل، وفيه استنباط الإمام في إقامة الحدود، وقد يستدل به على عدم الجمع بين الجلد والرجم، فإنه لم يعرفه أنيسًا، ولا أمره به (٢).

وقال الصنعاني رحمه الله:

قوله: ((وقد يستدل به على عدم الجمع بين الجلد والرجم)).

(١) شرح النووي (٦/ ٢٢٢-٢٢٣).

(٢) إحكام الأحكام (٤/ ٣٤٤-٣٤٥) باختصار.

أقول: اختلف العلماء هل يجمع للزاني المحصن بين الجلد مائة جلدة ثم يرمم، أو الجلد خاص لمن لم يرمم؟ فقالت طائفة: يجب الجمع بينهما، فيجلد ثم يرمم، وبه قال علي بن أبي طالب، والحسن البصري وإسحاق بن راهويه، وداود، وأهل الظاهر، وبعض أصحاب الشافعي.

وقال جماهير العلماء: الواجب الرجم وحده، وحكى القاضي عن طائفة من أهل الحديث أنه يجب الجمع بينهما، إلا إذا كان الزاني شيخاً ثيباً اقتصر على الرجم، وهذا مذهب باطل لا أصل له. وحجة الجمهور أنه ﷺ اقتصر على رجم الثيب في أحاديث كثيرة، منها قصة ماعز والغامدية، قالوا: وحديث الجمع بين الجلد والرجم منسوخ؛ لأنه كان في أول الأمر.

وإنما قال الشارح: ((وقد يستدل)) لأنه قد يقال إن عدم ذكره لا دليل فيه، لأن الترك لا عموم له، وقد أخرج عبدالرزاق عن الثوري عن الأعمش عن مسروق: ((البكران يُجلدان ويُنفيان، والثيبان يُرجمان ولا يُجلدان، والثيبان يُجلدان ثم يُرجمان))، ورجاله رجال الصحيح كما قال ابن حجر، إلا أن ظاهره الوقف على مسروق (١).



الحديث الرابع والأربعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَا: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ؟ قَالَ: ((إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ)).

رواه البخاري (٦٨٣٧) (٦٨٣٨) الحدود، ومسلم (١٧٠٣) (٣٢)، (١٧٠٤) (٣٣) الحدود.

قال ابن شهاب: ((ولا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة))، والضفير:

الحبل.

قال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ)).

تقدم القول في المراد بهذا الإحصان (١). قال ابن بطال: زعم من قال لا جلد عليها قبل التزويج بأنه لم يقل في هذا الحديث: ((وَلَمْ تُحْصَنْ)) غير مالك، وليس كما زعموا فقد رواه يحيى بن سعيد

(١) قال الحافظ: وقد بينت السنة أنها إذا زنت قبل الإحصان تجلد، وقال غيره: التقييد بالإحصان يفيد أن الحكم في حقها الجلد لا الرجم، فأخذ حكم زناها بعد الإحصان من الكتاب، وحكم زناها بعد الإحصان من السنة، والحكمة فيه أن الرجم لا يتنصف فاستمر حكم الجلد في حقها، قال البيهقي: ويحتمل أن يكون نص على الجلد في أكمل حالها، ليستدل به على سقوط الرجم عنها، لا على إرادة إسقاط الجلد عنها إذا لم تتزوج، وقد بينت السنة أن عليها الجلد وإن لم تحصن. قلت: وإحصانها التزويج كما هو قول الأكثر وليس العتق.



الأنصاري عن ابن شهاب كما قال مالك، وكذا رواه طائفة عن ابن عيينة عنه، وعلى تقدير أن مالكا تفرد بها، فهو من الحفاظ وزيادته مقبولة.  
قوله: ((قَالَ: إِنْ زَنْتَ فَأَجْلِدُوهَا)).

قال: أعاد الزنا في الجواب غير مقيد بالإحصان للتنبيه على أنه لا أثر له، وأن موجب الحد في الأمة مطلق الزناو ومعنى ((أَجْلِدُوهَا)) الحد اللائق بها المبين في الآية، وهو نصف ما على الحرة، والخطاب في اجلدوها لمن يملك الأمة، فاستدل به على أن السيد يقيم الحد على من يملكه من جارية وعبد، أما الجارية فبالنص وأما العبد فبالإلحاق، وقد اختلف السلف فيمن يقيم الحدود على الأرقاء: فقالت طائفة لا يقيمها إلا الإمام، أو من يأذن له، وهو قول الحنفية، وعن الأوزاعي والثوري لا يقيم السيد إلا حد الزنا، وقال آخرون يقيمها السيد ولو لم يأذن له الإمام، وهو قول الشافعي، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر في الأمة إذا زنت ولا زوج لها يحدها سيدها، فإن كانت ذات زوج فأمرها إلى الإمام. وبه قال مالك، إلا إن كان زوجها عبداً لسيدها فأمرها إلى السيد (١).

وقال الإمام النووي ما ملخصه: وفي هذا الحديث دليل على وجوب حد الزنا على الإماء والعبيد.

وفيه أن السيد يقيم الحد على عبده وأمته، وهذا مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وقال أبو حنيفة رحمته الله في طائفة ليس له ذلك، وهذا الحديث صريح في الدلالة

(١) فتح الباري (١٢/١٦٨-١٦٩).

للجمهور، وفيه دليل على أن العبد والأمة لا يرجعان، سواءً كانا مزوجين أم لا، لقوله ﷺ: ((فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ))، ولم يفرق بين مزوجة وغيرها. وفيه ترك مخالطة الفساق وأهل المعاصي، وفراقهم، وهذا البيع المأمور به مستحب ليس بواجب عندنا وعند الجمهور، وقال داود وأهل الظاهر: هو واجب.

وفيه جواز بيع الشيء النفيس بثمن حقير، وهذا مجمع عليه إذا كان البائع عالمًا به، فإن كان جاهلاً فكذلك عندنا، وعند الجمهور، ولأصحاب مالك فيه خلاف، والله أعلم. وهذا البيع المأمور به يلزم صاحبه أن يبين حالها للمشتري، لأنه عيب والإخبار بالعيب واجب، فإن قيل: كيف يكره شيئاً ويرتضيه لأخيه المسلم؟ فالجواب: لعلها تستعف عند المشتري بأن يعفها بنفسه، أو يصونها بهيئته، أو بالإحسان إليها، والتوسعة عليها، أو يزوجهها، أو غير ذلك، والله أعلم (١).



الحديث الخامس والأربعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى تَلَقَّاءَ وَجْهِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ((أَبْكَ جُنُونٌ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ أُحْصِيتُ)) قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ)).

رواه البخاري (٦٨١٥) الحدود، ومسلم (١٦٩١) (١٦) الحدود.



الحديث السادس والأربعون بعد الثلاثمائة:

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يَقُولُ: كُنْتُ فِيْمَنْ رَجَمَهُ فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى. فَلَمَّا أَزَلَقْتُهُ الْحَجَارَةَ هَرَبَ، فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨١٦) الحدود، ومسلم (١٦٩١) (١٦) الحدود.

قال النووي رحمه الله ما ملخصه:

قوله في الرجل الذي اعترف بالزنا فأعرض عنه النبي ﷺ، فجاءه من جوانبه حتى أقر أربع مرات فسأله النبي ﷺ ((أَبْكَ جُنُونٌ؟ قَالَ: لَا، فَقَالَ: هَلْ أُحْصِيتُ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ: أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ)).

احتج به أبو حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وموافقهما في أن الإقرار بالزنا لا يثبت، ويرجم به المقر حتى يقر أربع مرات، وقال مالك، والشافعي وآخرون: يثبت الإقرار به بمرة واحدة ويرجم،

واحتجوا بقوله ﷺ : ((وَاعْزُدْ يَا أَنْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا)) ولم يشترط عدداً، وحديث الغامدية ليس فيه إقرارها أربع مرات.

قوله ﷺ : ((أَبِكَ جُنُونٌ))؟ إنما قاله ليتحقق حاله، فإن الغالب أن الإنسان لا يصر على الإقرار بما يقتضي قتله من غير سؤال، مع أن له طريقاً إلى سقوط الإثم بالتوبة، وفي الرواية الأخرى: ((أَنَّهُ سَأَلَ قَوْمَهُ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ بِهِ بِأَسَا))، وهذا مبالغة في تحقيق حاله، وفيه صيانة دم المسلم.

وفيه إشارة إلى أن إقرار المجنون باطل، وأن الحدود لا تجب عليه، وهذا كله مجمع عليه.

قوله: ((هَلْ أَحْصَيْتَ))؟ فيه أن الإمام يسأل عن شروط الرجم من الإحصان وغيره، سواء ثبت بالإقرار أم بالبينة، وفيه مؤاخذه الإنسان بإقراره.

قوله: ((حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ)) هو بتخفيف النون، أي: كرهه أربع مرات، وفيه التعريض للمقر بالزنا بأن يرجع، ويقبل رجوعه بلا خلاف.

قوله ﷺ : ((اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ))، فيه جواز استنابة الإمام من يقيم الحد. قال العلماء: لا يستوفى الحد إلا الإمام، أو من فوض ذلك إليه، وفيه دليل على أنه يكفي الرجم ولا يجلد معه.

قوله: ((فَرَجَمْنَاهُ بِالصُّلِيِّ))، قال البخاري وغيره من العلماء: فيه دليل على أن مصلى الجنائز والأعياد إذا لم يكن قد وقف مسجداً لا يثبت له حكم المسجد، إذ لو كان له حكم المسجد تجنب الرجم فيه، وتلطخه بالدماء والميئة، والمراد بالمصلى هنا مصلى الجنائز.

ولهذا قال في الرواية الأخرى: ((فِي بَقِيعِ الْعَرْقَدِ))، وهو موضع الجنائز بالمدينة.

قوله: ((فَلَمَّا أَرْلَقَتْهُ الْحَجَارَةُ هَرَبَ))، أي: أصابته بحدها.

قوله: ((فَأَدْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ))، اختلف العلماء في المحصن إذا أقر بالزنا، فشرعوا في رجمه ثم هرب، هل يترك أم يتبع ليقام عليه الحد؟ فقال الشافعي وأحمد وغيرهما: يترك ولا يتبع، فإن رجع عن الإقرار ترك، وإن أعاد رجم.

وقال مالك في رواية وغيره إنه يتبع ويرجم، واحتج الشافعي وموافقه بما جاء في رواية أبي داود أن النبي ﷺ قال: ((أَلَا تَرَ كُتُمُوهُ حَتَّى أَنْظُرَ فِي شَأْنِهِ)) (١)، وفي رواية: ((هَلَا تَرَ كُتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ فَيُتُوبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ))؟ (٢).

وقال الحافظ ما ملخصه:

في هذا الحديث من الفوائد: منقبة عظيمة لما عزر بن مالك، لأنه استمر على طلب إقامة الحد عليه مع توبته ليتم تطهيره، ويؤخذ من قضيته أنه يستحب لمن وقع في مثل قضيته أن يتوب إلى الله تعالى، ويستر نفسه، ولا يذكر ذلك لأحد، كما أشار أبو بكر وعمر على ماعز، وأن من

(١) حسن أخرجه أبو داود (٤٤٢٠) وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود.

(٢) شرح النووي (٦/٢١٥-٢١٦) ط الحديث، وقال الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (٤٤١٩) صحيح دون قوله «لعله يتوب...».

اطلع على ذلك يستر عليه بما ذكرناه ولا يفضحه، ولا يرفعه إلى الإمام. كما قال ﷺ في هذه القصة: ((لَوْ سَتَرْتُهُ بَثْوَيْكَ كَانَ خَيْرًا لَّكَ)) (٣). وبذلك جزم الشافعي رحمه الله فقال: أحب لمن أصاب ذنبًا فستره الله عليه أن يستره على نفسه ويتوب، واحتج بقصة ماعز مع أبي بكر وعمر، وقال ابن العربي: هذا كله في غير المجاهر، فأما إذا كان متظاهرًا بالفاحشة مجاهرًا فإني أحب مكاشفته، والتبريح به، لينزجر هو وغيره. والذي يظهر أن الستر مستحب، والرفع لقصد المبالغة في التطهير أحب، والعلم عند الله تعالى. وفيه التثبت في إزهاق نفس المؤمن، والمبالغة في صيانتها، لما وقع في هذه القصة من ترديده، والإيحاء إليه بالرجوع.

واستدل به على أنه لا يشترط الحفر للمرجوم، لأنه لم يذكر في حديث الباب، بل وقع التصريح في حديث أبي سعيد عند مسلم فقال: ((فَمَا حَفَرْنَا لَهُ وَلَا أَوْقَنَّا)) (١).



(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٣٧٧)، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود (٩٤٠).  
(١) فتح الباري (١٢/١٢٧-١٢٩).

الحديث السابع والأربعون بعد الثلاثمائة:  
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْهُمْ وَرَجُلًا زَنِيَا.  
 فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَا تَحِدُّونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ))  
 ؟ فَقَالُوا: نَفْضَحُهُمْ وَنَجْلِدُهُمْ.  
 قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا آيَةَ الرَّجْمِ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ  
 فَنَشُرُوهَا. فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا.  
 فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ((ارْفَعْ يَدَكَ))، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ  
 الرَّجْمِ.

فَقَالَ: صَدَقَ يَا مُحَمَّدٌ ﷺ.  
 فَأَمَرَ بِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ فَرَجِمَا.  
 قَالَ: فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَخْنُ عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيهَا الْحِجَارَةَ.  
 رواه البخاري (٦٨٤١) الحدود، ومسلم (١٦٩٩) الحدود.  
 قال ﷺ: الذي وضع يده على آية الرجم هو عبد الله بن صوريا.

قال النووي رحمه الله ما ملخصه:  
 قوله: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِيَهُودِيٍّ وَيَهُودِيَّةٍ قَدْ زَنِيَا)) إلى قوله:  
 ((فَرَجِمَا)). في هذا دليل لوجوب حد الزنا على الكافر، وأنه يصح نكاحه، لأنه  
 لا يجب الرجم إلا على محصن، فلو لم يصح نكاحه لم يثبت إحصانه ولم يرجم.  
 وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشرع، وهو الصحيح، وقيل: لا  
 مخاطبون بها، وقيل: إنهم مخاطبون بالنهي دون الأمر. وفيه: أن الكفار إذا  
 تحاكموا إلينا حكم القاضي بينهم بحكم شرعنا، وقال مالك: لا يصح

إحصان الكافر، قال: وإنما رجمها لأنها لم يكونا أهل ذمة، وهذا تأويل باطل؛ لأنها كانا من أهل العهد، ولأنه رجم المرأة، والنساء لا يجوز قتلهن مطلقاً.  
قوله ﷺ: ((فَقَالَ: مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ))؟ قال العلماء: هذا السؤال ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم منهم، فإنما هو لإلزامهم بما يعتقدونه في كتابهم، ولعله ﷺ قد أوحى إليه أن الرجم في التوراة الموجودة في أيديهم لم يغيروه، كما غيروا أشياء، أو أنه أخبره بذلك من أسلم منهم، ولهذا لم يخف ذلك عليه حين كتموه (١).

وقال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((إِنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَّرُوا لَهُ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْهُمْ وَرَجُلًا زَنِيًّا))، ذكر أبو داود السبب في ذلك من طريق الزهري، سمعت رجلاً من مزينة ممن تبع العلم، وكان عند سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة، قال: ((زَنَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ بِامْرَأَةٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَذْهَبُوا بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ فَإِنَّهُ نَبِيٌّ بُعِثَ بِالتَّخْفِيفِ، فَإِنْ أَفْتَانَا بِدُونِ الرَّجْمِ قَبْلُنَا، وَاحْتَجَجْنَا بِهَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْنَا فُتِنَا نَبِيٌّ مِنْ أَنْبِيَائِكَ، قَالَ فَأَتُوا النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فِي أَصْحَابِهِ، فَقَالُوا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ مَا تَرَى فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ زَنِيًّا)) (٢)؟.

قوله: ((فَقَالُوا: نَقُضُّهُمْ وَيُجْلَدُونَ))، ووقع بيان الفضيحة في رواية أيوب بلفظ: ((قَالُوا: نُسَخِّمُ وُجُوهَهُمَا وَنُخْرِجُهُمَا)) (٣).

(١) شرح مسلم (٦/٢٢٧-٢٢٨) ط الحديث.

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٤٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود (٩٥٩).

(٣) أخرجه البخاري (٧١٠٤).



وفي رواية عبد الله بن عمر: ((قَالُوا نَسُودُ وُجُوهُهَا وَنَحْمُهَا، وَنُخَالِفُ بَيْنَ وُجُوهِهَا، وَيُطَافُ بَيْنَهُمَا)) (١).

قال الباجي: ظاهر الأمر أنهم قصدوا في جوابهم تحريف حكم التوراة، والكذب على النبي ﷺ، إما رجاء أن يحكم بينهم بغير ما أنزل الله، وإما لأنهم قصدوا بتحكيمة التخفيف عن الزانين، واعتقدوا أن ذلك يخرجهم عما وجب عليهم، أو قصدوا اختبار أمره، لأنه من المقرر أن من كان نبياً لا يقر على باطل، فظهر بتوفيق الله كذبهم وصدقه، والله الحمد.

وفي هذا الحديث من الفوائد: وجوب الحد على الكافر الذمي إذا زنى، وهو قول الجمهور، وفيه أن المرأة إذا أقيم عليها الحد تكون قاعدة، هكذا استدل به الطحاوي (٢). وقد تقدم أنهم اختلفوا في الحفر للمرجومة، فمن يرى أنه يحفر لها تكون في الغالب قاعدة في الحفرة، واختلافهم في إقامة الحد عليها قاعدة أو قائمة إنما هو في الجلد، ففي الاستدلال بصورة الجلد على صورة الرجم نظر لا يخفى. وفيه قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض، واستدل به على الاقتصار على الرجم، ولا يضم إليه الجلد، واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا، إذا ثبت ذلك لنا بدليل قرآن، أو حديث صحيح ما لم يثبت نسخه بشريعة نبينا، أو نبيهم أو شريعتهم، وعلى هذا فيحمل ما وقع في هذه القصة على أن النبي ﷺ علم أن هذا الحكم لم ينسخ من التوراة أصلاً (٣).

(١) أخرجه مسلم (١٦٩٩).

(٢) قلت: لعل الطحاوي رحمه الله استفاده من قوله: ((فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَخْنَأُ عَلَى الْمَرْأَةِ)) وفي رواية ((يخني على المرأة)) وهذا لا يتصور إلا إذا كانت المرأة قاعدة.

(٣) فتح الباري (١٢/ ١٧٤-١٧٩).

الحديث الثامن والأربعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((لَوْ أَنَّ رَجُلًا - أَوْ قَالَ - امْرَأًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنِكَ فَحَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ، مَا كَانَ عَلَيْكَ جُنَاحٌ)).

رواه البخاري (٦٨٨٨) الدييات، ومسلم (٢١٥٨) (٤٤) الآداب.

قال ابن دقيق العيد ما ملخصه:

أخذ الشافعي وغيره بظاهر الحديث، وأباه المالكية، وقالوا: لا يقصد عينه ولا غيرها، وقيل: يجب القود إن فعل، وهذا مخالف للحديث. ومما قيل في تعليل المنع أن المعصية لا تدفع بالمعصية، وهذا ضعيف جداً، لأنه يمنع كونه معصية في هذه الحالة، ويلحق ذلك بدفع الصائل.

وتصرف الفقهاء في هذا الحكم بأنواع من التصرفات.

منها: أن يفرق بين أن يكون هذا الناظر واقفاً في الشارع أو في خالص ملك المنظور إليه.

ومنها: أنه هل يجوز رمي الناظر قبل النهي والإنذار؟ فيه وجهان للشافعية، أحدهما: لا، على قياس الدفع بالبذاءة بالأهون فالأهون، والثاني نعم. وإطلاق الحديث مشعر بهذين الأمرين معاً، أعني أنه لا فرق بين مواقف الناظر.

وأنه لا يحتاج إلى الإنذار، وورد في هذا الحكم الثاني ما هو أقوى من هذا الإطلاق، وهو أن النبي ﷺ كان يختل الناظر بالمدرى (١).

قال الصنعاني:

قوله: ((كان يختل الناظر.. الخ))، أقول: إشارة إلى ما أخرجه البخاري في عدة أبواب من صحيحه، وفيه: ((أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ فِي جُحْرِ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ مِسْقَصًا أَوْ مَشَاقِصَ)) (١)، وهو نصل السهم إذا كان طويلًا غير عريض.

وقوله: ((يختل))، أي: يطعنه وهو غافل، فهذا صريح أنه أراد غفلته، فكيف يقال: إنه ينهي وينذر (٢)؟

وبوب الإمام البخاري لهذا الحديث وشبهه ((باب من اطلع في بيت قوم ففقدوا عينه فلا دية له)). وقال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ))، عند مسلم من هذا الوجه ((مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ)).

والمراد بالجناح هنا الحرج، ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ: ((مَنْ اطَّلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقُتُوا عَيْنَهُ)) (٣).

ووجه الدلالة أن إثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية. وفيه مشروعية الاستئذان على من يكون في بيت فعلق الباب، ومنع التطلع عليه من خلل الباب، وأن الاستئذان لا يختص بغير المحارم، بل يشرع على من كان منكشفًا لو كان أمًا وأختًا.

(١) أخرجه البخاري (٥٥٨٠، ٦٥٠٤، ٦٤٩٤، ٥٨٨٨).

(٢) العدة (٣٦٠ / ٤) باختصار.

(٣) أخرجه مسلم (٢١٥٨).

واستدل به على جواز رمي من يتجسس، ولو لم يندفع بالشيء الخفيف جاز بالثقل، وأنه إن أصيبت نفسه أو بعضه فهو هدر. وهل يلحق الاستماع بالنظر؟ وجهان: الأصح لا، لأن النظر إلى العورة أشد من استماع ذكرها، وشرط القياس المساواة أو أولوية المقيس، وهذا بالعكس.

ولو قصر صاحب الدار بأن ترك الباب مفتوحاً، وكان الناظر مجتازاً فنظر غير قاصد لم يجز، فإن تعمد النظر فوجهان، أصحهما: لا، ويلتحق بهذا من نظر من سطح بيته ففيه خلاف (١). قلت: ولا شك في حرمة النظر إلى داخل البيت المفتوح خشية وقوع البصر على عورة مكشوفة، وكذا من فوق الأسطح، ولعل الخلاف الذي أشار إليه هو جواز فقاً عين الناظر في هذه الحالة، والله أعلم.



باب حد السرقة

الحديث التاسع والأربعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مَجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ. وَفِي لَفْظٍ: ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ.

رواه البخاري (٦٧٩٥) الحدود، ومسلم (١٦٨٦) الحدود.



الحديث الخمسون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ((تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا)).

رواه البخاري (٦٧٩١) الحدود، ومسلم (١٦٨٤) الحدود.

قوله: ((باب حد السرقة)).

قال الإمام النووي: قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: الأمول بإيجاب القطع على السارق، ولم يجعل ذلك في غير السرقة كالاختلاس والانتهاب والغصب؛ لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء إلى ولاية الأمور، وتسهيل إقامة البينة عليه، بخلاف السرقة فإنه تنذر إقامة البينة عليها، فعظم أمرها، واشتدت عقوبتها ليكون أبلغ في الزجر عنها، وقد أجمع المسلمون على قطع السارق في الجملة، واختلفوا في فروع منه<sup>(١)</sup>.

بواب البخاري - رحمه الله - لحديث ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم: ((باب قول الله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»

(١) شرح النووي (٦/١٩٩).

[المائدة: ٣٨]، وفي كم يقطع؟ وقطع عِلِّيَّ من الكف))، وقال قتادة في امرأة سرق فقطعت شهاها: ليس إلا ذلك.

قال الحافظ ما ملخصه: كذا أطلق في الآية اليد، وأجمعوا على أن المراد اليمنى إذا كانت موجودة، وقدم السارق على السارقة، وقدمت الزانية على الزاني لوجود السرقة غالباً في الذكورية، ولأن داعية الزنا في الإناث أكثر، ولأن الأنثى سبب في وقوع الزنا، إذ لا يتأتى غالباً إلا بطواعيتها، والسرقة الأخذ خفية، وعرفت في الشرع بأخذ شيء خفية، ليس للأخذ أخذه، ومن اشترط الحرز وهم الجمهور، زاد فيه من حرز مثله.

قال: ولم يجعل دية الجناية على العضو المقطوع منها بقدر ما يقطع فيه حماية لليد، ثم لما خانت هانت، وفي ذلك إشارة إلى الشبهة التي نسبت إلى أبي العلاء المعري في قوله:

يَدُ بِخَمْسِ مِائِينَ عَسَجِدَ وَدَيْتَ      مَا بِهَا قَطَعْتَ فِي رِبْعِ دِينَارٍ؟

فأجابه القاضي عبدالوهاب المالكي بقوله:

صيانة العضو أغلاها وأرخصها      صيانة المال فافهم حكمة الباري

وشرح ذلك: أن الدية لو كانت ربع دينار؛ لكثرت الجنايات على الأيدي، ولو كان نصاب القطع خمسمائة دينار؛ لكثرت الجنايات على الأموال، فظهرت الحكمة في الجانبين.

وقد اختلف في حقيقة اليد، فقليل: أولها من المنكب، وقيل من المرفق، وقيل من الكوع، وقيل من أصول الأصابع، فحجة الأول أن العرب تطلق الأيدي على ذلك، ومن الثاني آية الوضوء فيها ﴿وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، ومن الثالث آية التيمم ففي القرآن: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]، وأخذ بظاهر الأول بعض

الخوارج، ونقل عن سعيد بن المسيب، واستنكره جماعة، والثاني لا نعلم من قال به في السرقة، والثالث قول الجمهور ونقل بعضهم فيه الإجماع، والرابع نقل عن علي، واستحسنه أبو ثور، ورد بأنه لا يسمى مقطوع اليد لغة ولا عرفاً، بل مقطوع الأصابع.

واختلف السلف فيمن سرق فقطع، ثم سرق ثانياً، فقال الجمهور: تقطع رجله اليسرى، ثم إن سرق فاليد اليسرى، ثم إن سرق فالرجل اليمنى، واحتج لهم بآية المحاربة، وبفعل الصحابة، وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرة الواحدة، فإن عاد وجب عليه القطع ثانياً، إلى أن لا يبقى له ما يقطع، ثم إن سرق عزر وسجن، وقيل: يقتل في الخامسة (١). وقال النووي رحمه الله:

واختلفوا في اشتراط النصاب وقدره، فقال أهل الظاهر: لا يشترط نصاب، بل يقطع في القليل والكثير، وبه قال ابن بنت الشافعي من أصحابنا، وحكاه القاضي عياض عن الحسن البصري والخوارج وأهل الظاهر، واحتجوا بعموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، ولم يخصوا الآية. وقال جماهير العلماء: لا تقطع إلا في نصاب؛ لهذه الأحاديث الصحيحة.

ثم اختلفوا في قدر النصاب، فقال الشافعي: النصاب ربع دينار ذهباً أو ما قيمته ربع دينار، سواء كانت قيمته ثلاثة دراهم، أو أقل، أو أكثر، ولا يقطع في أقل منه، وبهذا قال كثيرون، أو الأكثرون، وقال مالك وأحمد وإسحاق في رواية: تقطع في ربع دينار، أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته أحدهما، ولا تقطع فيما دون ذلك.

(١) فتح الباري (١٢/ ١٠٠-١٠٢).

وقال سليمان بن يسار وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن في رواية عنه: لا تقطع إلا في خمسة دراهم، وهو مروى عن عمر بن الخطاب، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تقطع إلا في عشرة دراهم، أو ما قيمته ذلك. والصحيح ما قاله الشافعي وموافقه؛ لأن النبي ﷺ صرح ببيان النصاب في هذه الأحاديث من لفظه، وأنه ربع دينار، وأما باقي التقديرات فمردودة لا أصل لها، مع مخالفتها لصريح هذه الأحاديث، وأما رواية أنه ﷺ: ((قَطَعَ سَارِقًا فِي مَجْنٍ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ)) (١) فمحمولة على أن هذا القدر كان ربع دينار فصاعدًا، وهي قضية عين لا عموم لها، فلا يجوز ترك صريح لفظه ﷺ في تحديد النصاب لهذه الرواية المحتملة، بل يجب حملها على موافقة لفظه، وكذا الرواية الأخرى: ((لَمْ يَقْطَعْ يَدَ السَّارِقِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَمَنِ الْمَجْنِ)) (٢)، محمولة على أنه كان ربع دينار، ولا بد من هذا التأويل، ليوافق صريح تقديره ﷺ.

قال العلماء: والحرز مشروط، فلا قطع إلا فيما سرق من حرز، والمعتبر فيه العرف فما عدّه أهل العرف حرزًا لذلك الشيء فهو حرز له، وما لا فلا، وخالفهم داود فلم يشترط الحرز، قالوا: ويشترط أن لا يكون للسارق في المسروق شبهة، فإن كانت لم تقطع (٣).



(١) أخرجه مسلم (١٦٨٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤/٤١٩) وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

(٣) شرح النووي (٦/١٩٩-٢٠٠) ط الحديث.



الحديث الحادي والخمسون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَخْزُومَةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟

فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ، فَقَالَ: ((أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟)).

ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، فَقَالَ: ((إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنْتُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَأَيُّمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا)).

رواه البخاري (٦٧٨٧) الحدود، (٦٧٨٨) الحدود، ومسلم

(١٦٨٨) الحدود.

قال الإمام النووي رحمه الله ما ملخصه:

قد أجمع العلماء على تحريم الشفاعة بعد بلوغه إلى الإمام لهذه الأحاديث، وعلى أنه يحرم التشفيع فيه، فأما قبل بلوغه إلى الإمام فقد أجاز الشفاعة فيه أكثر العلماء، إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شرٍّ وأذى للناس، فإن كان لا يشفع فيه. وأما المعاصي التي لا حد فيها، وواجبها التعزير فتجوز الشفاعة والتشفيع فيها، سواءً بلغت الإمام أم لا؛ لأنها أهون، ثم الشفاعة فيها مستحبة، إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى ونحوه.

قوله: ((وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ))، أي:

محبوبه، ومعنى يجترئ: يتجاسر عليه بطريق الإدلال، وفي هذا منقبة ظاهرة لأُسامة ﷺ.

قوله ﷺ: ((وَأَيْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ)) فيه: دليل لجواز الحلف من غير استحلاف، وهو مستحب إذا كان فيه تفخيم لأمر مطلوب، كما في الحديث.

قوله: ((كَانَتْ امْرَأَةً مَخْزُومِيَّةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدَيْهَا، فَأَتَى أَهْلُهَا أَسَامَةَ فَكَلَّمُوهُ)) (١) الحديث.

قال العلماء: المراد أنها قطعت بالسرقة، وإنما ذكرت العارية تعريضاً لها ووصفاً لها، لا أنها سبب القطع، وقد ذكر مسلم هذا الحديث في سائر الطرق المصروفة بأنها سرقت وقطعت بسبب السرقة، فيتعين حمل هذه الرواية على ذلك، جمعاً بين الروايات، فإنها قضية واحدة، مع أن جماعة من الأئمة قالوا: هذه الرواية شاذة فإنها مخالفة لجماهير الرواة، والشاذ لا يعمل به.

قال العلماء: وإنما لم يذكر السرقة في هذه الرواية لأن المقصود منها عند الراوي ذكر منع الشفاعة في الحدود، لا الإخبار عن السرقة. قال جماهير العلماء وفقهاء الأمصار: لا قطع على من جحد العارية، وتأولوا هذا الحديث بنحو ما ذكرته، وقال أحمد وإسحاق: يجب القطع في ذلك (٢).

وقال العلامة عبد الله آل بسام:  
الرواية الثانية عن الإمام أحمد أنه يقطع، وهو المذهب، قال عبد الله ابن الإمام أحمد: سألت أبي فقلت له: تذهب إلى هذا الحديث؟ فقال: لا أعلم شيئاً يدفعه.

(١) أخرجه مسلم (١٦٨) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٢) شرح النووي (٢٠٣/٦) ط الحديث.

وبهذا القول قال إسحاق والظاهرية، وانتصر له ابن حزم. واستدلوا بهذا الحديث الذي جاء في قصة المخزومية، وجعلوا حديث: ((لَا قَطْعَ عَلَى خَائِنٍ)) (٣)، مخصصاً بغير خائن العارية، لحديث الباب. والمعنى الموجود في السارق موجود مثله في جاحد العارية، بل الأخير أعظم لأنه لا يمكن التحرز منه. والمعير محسن والجاحد يريد قطع الإحسان والمعروف بين الناس، فهو مسيء من جهات (١).

وقال الحافظ: وأجاب ابن القيم بأن الفرق بين جحد العارية وجحد غيرها، أن السارق لا يمكن الاحتراز منه، وكذلك جاحد العارية، بخلاف المختلس من غير حرز، والمتنهب. قال: ولا شك أن الحاجة ماسة بين الناس إلى العارية، فلو علم المعير أن المستعير إذا جحد لا شيء عليه؛ لجر ذلك إلى سد باب العارية، وهو خلاف ما تدل عليه حكمة الشريعة، بخلاف ما إذا علم أنه يقطع، فإن ذلك يكون أدعى إلى استمرار العارية، وهي مناسبة لا تقوم بمجرد حجة، إذا ثبت حديث جابر في أنه لا قطع على خائن (٢).

وقال الصنعاني: فائدة:

أتي معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - بلصوص فقطعهم، حتى بقي واحد منهم، فقال:

يميني أمير المؤمنين أعيدها  
يدعي كانت الحسناء لو تم سترها  
بعوذك أن تلقى نكالا يشينها  
ولن تعدم الحسناء عوناً يعينها

(٣) فتح الباري (١٢ / ٩٢).

(١) تيسير العلام (٢ / ٢٩١).

(٢) فتح الباري (١٢ / ٩٥).

فلا خير فى الدنيا وكانت حبىبة إذا ما شالى فارقتها يمينها  
فقال معاوية ؓ : كيف أصنع بك؁ وقد قطعت أصحابك؟  
فقال أم السارق: يا أمير المؤمنين اجعلها فى ذنوبك التى  
تستغفر الله منها؁ فترك سبيله؁ فكان أول حدّ ترك فى الإسلام (١).



## باب حد الخمر

الحديث الثاني والخمسون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَوْقَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ  
فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَةٍ نَحْوِ أَرْبَعِينَ.  
قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ.

فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ((أَخَفُ  
الْحُدُودِ ثَمَانُونَ)) فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ رضي الله عنه (١).

رواه البخاري (٦٧٧٣) (٦٧٧٦) الحدود، ومسلم (١٧٠٦) الحدود.

قوله: ((باب الخمر)).

قال العلامة عبد الله آل بسام ما ملخصه: للخمر في اللغة ثلاثة معانٍ:  
١ - الستر والتغطية: ومنه: اختمرت المرأة إذا غطت رأسها  
ووجهها بالخمار.

٢ - المخالطة: ومنه قول كثير عزة: هنيئاً مريئاً غير داءٍ مخامر. أي مخالط.

٣ - الإدراك ومنه قولهم: خمرت العجين، وهو أن تتركه حتى  
يبلغ وقت إدراكه، فمن هذه المعاني أخذ اسم الخمرة، لأنها تغطي العقل  
وتستره، ولأنها تخالط العقل، ولأنها تترك حتى تدرك وتستوي.

وتعريفها شرعاً: أنها اسم لكل ما خامر العقل وغطاه، من أي  
نوع من الأشربة، لحديث: ((كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ)) (٢).

(١) قال الحافظ: وقد نسب صاحب العمدة قصة عبد الرحمن هذه إلى تخرج  
الصحيحين، ولم يخرج البخاري منها شيئاً، وبذلك جزم عبد الحق في الجمع ثم  
المنذري - فتح الباري (١٢ / ٦٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٠٣).

وهو محرم بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ  
وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾  
[المائدة: ٩٠]. وأما السنة فأحاديث كثيرة منها ما رواه مسلم: ((كُلُّ  
مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ)).

وأجمعت الأمة على تحريمها (١).

قال النووي ما ملخصه: قوله إن النبي ﷺ أتى برجل شرب الخمر.  
الخ. وفي رواية: ((جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، ثُمَّ جَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ  
فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ وَدَنَا النَّاسُ مِنَ الرَّيْفِ، قَالَ مَا تَرَوْنَ فِي جَلَدِ الْخَمْرِ فَقَالَ  
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَرَى أَنْ تُجْعَلَهَا كَأَخَفِ الْحُدُودِ، قَالَ فَجَلَدَ عُمَرُ  
ثَمَانِينَ)) (٢).

وفي حديث علي عليه السلام: ((أَنَّهُ جَلَدَ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ قَالَ لِلْجَلَادِ: أَمْسِكْ،  
ثُمَّ قَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ  
سُنَّةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ)) (٣).

أما قوله في الرواية الأولى: ((فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفَ الْحُدُودِ))،  
فهو بنصب ((أَخَفَ))، وهو منصوب بفعل محذوف، أي: اجلده كأخف  
الحدود، أو اجعله كأخف الحدود، وفي هذا جواز القياس، واستحباب  
مشاورة القاضي والمفتي أصحابه وحاضري مجلسه في الأحكام.

(١) تيسير العلام (٢/ ٢٩٢).

(٢) أخرجه مسلم (٤٦٠٤)، عن أنس بن مالك رضي الله .

(٣) شرح النووي (١١/ ٢١٥).

وقوله: ((وَكُلُّ سُنَّةٍ)) معناه: أن فعل النبي ﷺ وأبي بكر سنة يعمل بها، وكذا فعل عمر، ولكن فعل النبي ﷺ وأبي بكر أحب إليّ. وفيه أن فعل الصحابي سنة يعمل بها وهو موافق لقوله ﷺ: ((فَعَلَيْكُمْ بَسُنَّتِي وَسُنَّةَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ)) (١)، والله أعلم.

وأما الخمر فقد أجمع المسلمون على تحريم شرب الخمر، وأجمعوا على وجوب الحد على شاربها، سواء شرب قليلاً أو كثيراً، وأجمعوا على أنه لا يقتل بشربها، وإن تكرر ذلك منه، هكذا حكى الإجماع فيه الترمذي وخلائق، وحكى القاضي عياض - رحمه الله تعالى - عن طائفة شاذة أنهم قالوا: يقتل بعد جلده أربع مرات للحديث الوارد في ذلك، وهذا القول باطل مخالف لإجماع الصحابة فمن بعدهم، على أنه لا يقتل وإن تكرر منه أكثر من أربع مرات.

وهذا الحديث منسوخ، قال جماعة: دل الإجماع على نسخه. وقال بعضهم: نسخه قوله ﷺ: ((لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ)) (٢).

- واختلف العلماء في قدر حد الخمر، فقال الشافعي وأبو ثور وداود وأهل الظاهر وآخرون: حده أربعون، قال الشافعي ﷺ: وللإمام أن يبلغ به ثمانين وتكون الزيادة تعزيرات على تسببه في إزالة عقله، وفي تعرضه للقذف والقتل وأنواع الإيذاء، وترك الصلاة وغير ذلك، ونقل

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه

(٤٢) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٥٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٨٤)، ومسلم (١٦٧٦)، من حديث ابن مسعود رضي

القاضي عن الجمهور من السلف والفقهاء منهم مالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق - رحمهم الله - أنهم قالوا: حده ثمانون، واحتجوا بأنه الذي استقر عليه الإجماع من الصحابة وأن فعل النبي ﷺ لم يكن للتحديد، ولهذا قال في الرواية الأولى: نحو أربعين.

وحجة الشافعي وموافقيه أن النبي ﷺ إنما جلد أربعين كما صرح به في الرواية الثانية، وأما زيادة عمر فتعزيرات، والتعزير إلى رأي الإمام إن شاء فعله، وإن شاء تركه بحسب المصلحة في فعله وتركه، فرآه عمر ففعله، ولم يره النبي ﷺ ولا أبو بكر ولا علي فتركوه، وهكذا يقول الشافعي رحمه الله أن الزيادة إلى رأي الإمام، وأما الأربعون فهي الحد المقدر الذي لا بد منه، ولو كانت الزيادة حدًا لم يتركها النبي ﷺ وأبو بكر ﷺ ولم يتركها علي ﷺ بعد فعل عمر، ولهذا قال علي ﷺ: ((وَكُلُّ سُنَّةٍ)). ثم هذا الذي ذكرناه هو حد الحر، فأما العبد فعلى النصف من الحر، كما في الزنا والقذف والله أعلم (١).

وقال الحافظ ما ملخصه:

والذي تحصل لنا من الآراء في حد الخمر ستة أقوال: الأول: أن النبي ﷺ لم يجعل فيها حدًا معلومًا، بل كان يقتصر في ضرب الشارب على ما يليق به، قال ابن المنذر: قال بعض أهل العلم أي النبي ﷺ بسكران، فأمرهم بضربه وتبكيته، فدل على أن لا حد في السكر، بل فيه التنكيل والتبكي، ولو كان ذلك على سبيل الحد لبينه بيانًا واضحًا، قال: فلما كثر الشراب في عهد عمر استشار أصحابه، ولو كان عندهم عن النبي



شيءٌ محدودٌ لما تجاوزوه، كما لم يتجاوزوا حد القذف، ولو كثر القاذفون وبالغوا في الفحش.

الثاني: أن الحد فيه أربعون، لا تجوز الزيادة عليها.

الثالث: مثله لكن للإمام أن يبلغ به ثمانين، وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تعزيرًا؟ قولان.

الرابع: أنه ثمانون، ولا تجوز الزيادة عليها.

الخامس: كذلك وتجوز الزيادة تعزيرًا.

السادس: إن شرب فجلد ثلاث مرات، فعاد الرابعة وجب قتله، وقيل: إن شرب أربعًا فعاد الخامسة وجب قتله، وهذا السادس في الطرف الأبعد من القول الأول، وكلاهما شاذٌّ، وأظن الأول رأى البخاري، فإنه لم يترجم بالعدد أصلاً، ولا أخرج هنا في العدد الصريح شيئاً مرفوعاً (١).

وقال النووي أيضًا: وأجمعت الأمة أيضًا على أن الشارب يحد سواءً سكر أم لا، واختلف العلماء في شرب النبيذ، وهو ما سوى عصير العنب من الأنبذة المسكرة، فقال الشافعي ومالك وأحمد - رحمهم الله - وجماهير العلماء من السلف والخلف: هو حرام يجلد فيه كجلد شارب الخمر الغبي هو عصير العنب، سواءً كان يعتقد إباحته أو تحريمه، وقال أبو حنيفة والكوفيون - رحمهم الله - ولا يحد شاربه، وقال أبو ثور: وهو حرام يجلد بشره من يعتقد تحريمه دون من يعتقد إباحته، والله أعلم (٢).

وقال العلامة عبد الله آل بسام ما ملخصه:

(١) فتح الباري (١٢/٧٦).

(٢) شرح النووي (٦/٢٣٤) ط الحديث.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى أن ما أسكر كثيره فقليله حرام من أي نوع من أنواع المسكرات، ويستوي أن تكون من عصير العنب أو التمر أو الخنطة أو الشعير أو غير ذلك، وهو مذهب الأئمة الثلاثة أحمد والشافعي ومالك وأتباعهم، وذهب إليه أبو ثور وإسحاق. وأما أهل الكوفة فيرون أن الأشربة المسكرة من غير عصير العنب لا يُحَدُّ شاربها ما لم تبلغ حد الإسكار.

أما مع الإسكار فقد تقدم أن الإجماع على إقامة الحد. وليس لهؤلاء من الأدلة إلا أن اسم الخمر حقيقة لا يطلق - عندهم - إلا على عصير العنب، أما غيره فيلحق به مجازاً. واستدلوا على مذهبهم بأحاديث: قال العلماء - ومنهم الأثرم وابن المنذر، إنها معلولة ضعيفة.

وأما أدلة جماهير الأمة على أن كل مسكر خمر يحرم قليله وكثيره فمن الكتاب العزيز والسنة الصحيحة واللغة الفصيحة.

فأما الكتاب فعمم تحريم الخمر ونهى عنه.

والخمر ما خامر العقل وغطاه من أي نوع.

وأما السنة فقد صح عنه ﷺ أنه قال: ((كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ

حَرَامٌ)) (١).

وقال ﷺ: ((مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ)) (٢)، رواه أبو داود

والأثرم.

(١) صحيح: تقدم

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، والنسائي

(٥٦٠٧)، وابن ماجه (٣٣٩٢)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع

(٥٥٣٠، ٢٥١٨، ٤٤١٠)

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ((نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخُمْرِ وَهِيَ مِنَ الْعِنَبِ وَالتَّمْرِ وَالْعَسَلِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ ، وَالْخُمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ)) (١). متفق عليه.

وأما اللغة: فقد قال صاحب القاموس: الخمر: ما أسكر من عصير العنب، أو هو عام، والعموم أصح، لأنها حرمت وما بالمدينة خمر عنب، وكان شراهم البسر والتمر (٢).

(١) أخرجه البخاري (٥٢٦٦، ٥٢٥٩، ٤٣٤٣)، ومسلم (٣٠٣٢).

(٢) تيسير العلام (٢/ ٢٩٥-٢٩٦).

الحديث الثالث والخمسون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَبِي بُرْدَةَ هَانِيٍّ بْنِ نِيَارِ الْبَلَوِيِّ رضي الله عنه : أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (( لَا يُجَلَّدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ )) .  
رواه البخاري (٦٨٤٨) (٦٨٥٠) الحدود، ومسلم (١٧٠٨) الحدود.

راوي الحديث: أبو بردة - هاني بن نيار البلوي - رضي الله عنه .  
قال ابن دقيق العيد: والذي ذكره المصنف من أن أبا بردة هو هاني بن نيار مختلف فيه، فقد قيل: إنه رجل من الأنصار (١).  
قال الصنعاني: قوله: ((مختلف فيه))، أقول: أي: في اسمه، ففي التقريب: هاني بن نيار بكسر النون وبعدها تحتانية خفيفة البلوي حليف الأنصار، صحابي واسمه هاني، وقيل: الحارث بن عمر، وقيل: مالك بن هبيرة. انتهى. فالاختلاف في اسمه لا في أنه حليف للأنصار (٢).  
قوله ﷺ : (( لَا يُجَلَّدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ )) .

قال النووي: واختلف العلماء في التعزير هل يقتصر فيه على عشرة أسواط فما دونها ولا يجوز الزيادة، أم تجوز الزيادة؟ فقال أحمد بن حنبل، وأشهب المالكي، وبعض أصحابنا: لا تجوز الزيادة على عشرة أسواط، وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى جواز الزيادة.  
ثم اختلف هؤلاء، فقال مالك وأصحابه وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور والطحاوي: لا ضبط لعدد الضربات، بل ذلك إلى رأي الإمام، وله أن يزيد

(١) إتحاف الأحكام (٤/ ٣٨٤).

(٢) العدة (٤/ ٣٨٤).

على قدر الحدود. قالوا: لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب من نقش على خاتمه مائة، وضرب صبيغاً أكثر من الحد. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا يبلغ به أربعين، وقال ابن أبي ليلى: خمسة وسبعون وهي رواية عن مالك وأبي يوسف، وعن عمر لا يجاوز به ثمانين، وعن ابن أبي ليلى رواية أخرى هو دون المائة، وهو قول ابن شبرمة، وقال ابن أبي ذئب وابن أبي يحيى: لا يضرب أكثر من ثلاثة في الأدب.

وقال الشافعي وجمهور أصحابه: لا يبلغ بتعزير كل إنسان أدنى حدوده فلا يبلغ بتعزير العبد عشرين، ولا بتعزير الحر أربعين، وقال بعض أصحابنا: لا يبلغ بواحد منهما أربعين. وقال بعضهم: لا يبلغ بواحد منهما عشرين، وأجاب أصحابنا عن الحديث بأنه منسوخ، واستدلوا بأن الصحابة رضي الله عنهم جاوزوا عشرة أسواط، وتأوله أصحاب مالك على أنه كان ذلك مختصاً بزم النبي ﷺ، لأنه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر، وهذا التأويل ضعيف، والله أعلم (١).

وقال الحافظ: قوله: ((إلا في حد من حدود الله)) ظاهره أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارع عدد من الجلد، أو الضرب مخصوص، أو عقوبة مخصوصة، والمتفق عليه من ذلك الزنا والسرقه وشرب المسكر والحراية والقذف بالزنا والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الارتداد، واختلف في تسمية الآخرين حداً، واختلف في أشياء كثيرة يستحق مرتكبها العقوبة، هل تسمى عقوبته حداً أولاً، وهو جحد العارية، واللواط، وإتيان البهيمه، وتحميل المرأة الفحل من البهائم عليها، والسحاق، وأكل الدم والميته في حال الاختيار، ولحم الخنزير،

(١) شرح النووي (٦/٢٣٧-٢٣٨) ط الحديث.

وكذا السحر، والقذف بشرب الخمر، وترك الصلاة تكاسلاً، والفطر في رمضان، والتعريض بالزنا. وذهب بعضهم إلى أن المراد بالحد في حديث الباب حق الله، قال ابن دقيق العيد: بلغني أن بعض العصريين قدر هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدرات المقدم ذكرها أمر اصطلاحى من الفقهاء، وأن عرف الشرع أول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية كبرت أو صغرت، وتعقبه ابن دقيق العيد أنه خروج عن الظاهر، ويحتاج إلى نقل، والأصل عدمه.

قال: ويرد عليه أنا إذا أجزنا في كل حق من حقوق الله أن يزداد على العشر، لم يبق لنا شيء يختص المنع به؛ لأن ما عدا المحرمات التي لا يجوز فيها الزيادة هو ما ليس بمحرم، وأصل التعزير أنه لا يشرع فيما ليس بمحرم، فلا يبقى لخصوص الزيادة معنى.

قلت (الحافظ): والعصري المشار إليه أظنه ابن تيمية، وقد تقلد صاحبه ابن القيم المقالة المذكورة، فقال: الصواب في الجواب أن المراد بالحدود هنا الحقوق التي هي أوامر الله ونواهيه، وهي المراد بقوله: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٩٩]، وفي أخرى: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١]، وقال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً﴾ [النساء: ١٤]، قال: فلا يزداد على العشر في التأديبات التي لا تتعلق بمعصية، كتأديب الأب ولده الصغير (١).



## كتاب الأيمان والنذور

الحديث الرابع والخمسون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ: لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكُلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَاتِّبِ الْذِي هُوَ خَيْرٌ)).

رواه البخاري (٦٦٢٢) الأيمان والنذور، ومسلم (١٦٥٢) الأيمان.

قوله ﷺ: ((يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ: لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكُلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا)).

قال الحافظ ما ملخصه: ومعنى الحديث أن من طلب الإمارة فأعطىها تركت إعانته عليها من أجل حرصه، ويستفاد منه أن طلب ما يتعلق بالحكم مكروه، فيدخل في الإمارة القضاء، والحسبة، ونحو ذلك، وأن من حرص على ذلك لا يعان، ويعارضه في الظاهر ما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة رفعه: ((مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ ثُمَّ غَلَبَ عَدْلُهُ جَوْرُهُ فَلَهُ الْجَنَّةُ وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَدْلُهُ فَلَهُ النَّارُ)) (١)، والجمع بينهما أنه لا يلزم من كونه لا يعان بسب طلبه، أن لا يحصل منه العدل إذا ولي، أو يحمل الطلب هنا على القصد، وهناك على التولية، وقد تقدم من حديث أبي موسى: ((إِنَّا لَا نُؤَلِّي مَنْ حَرَصَ)) (٢).

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٥٧٥) والبيهقي في الكبرى (٨٨/١٠)، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع (٥٦٨٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٣٠).

ولذلك عبر في مقابله بالإعانة، فإن من لم يكن له من الله عونٌ على عمله لا يكون فيه كفاية لذلك العمل، فلا ينبغي أن يجاب سؤاله، ومن المعلوم أن كل ولاية لا تخلو من المشقة، فمن لم يكن له من الله إعانة تورط فيما دخل فيه، وخسر دنياه وعقباه، فمن كان ذا عقل لم يتعرض للطلب أصلاً، بل إذا كان كافياً وأعطيه من غير مسألة فقد وعده الصادق بالإعانة، ولا يخفى ما في ذلك من الفضل.

قال المهلب: وفي معنى الإكراه عليه أن يدعى إليه فلا يرى نفسه أهلاً لذلك هبة له، وخوفاً من الوقوع في المحذور، فإنه يعان عليه إذا دخل فيه ويسدد، والأصل فيه أن من تواضع لله رفعه.

وقال ابن التين: هو محمول على الغالب، وإلا فقد قال يوسف ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٥٥].

وقال سليمان ﴿هَبْ لِي مُلْكاً﴾ [ص: ٣٥]، قال: ويحتمل أن يكون في غير الأنبياء (١).

وسياتي شرح قوله ﷺ: ((وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ)) (٢) في الحديث المقبل إن شاء الله.



(١) فتح الباري (١١/١٣٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٤٨، ٦٣٤٣، ٦٧٢٧)، ومسلم (١٦٥٢).



الحديث الخامس والخمسون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَمَحَلَّتْهُ)).

رواه البخاري (٦٦٨٠) الأيمان والنذور، ومسلم (١٦٤٩) (٧)، (٩) الأيمان.

قال النووي رحمه الله:

في هذه الأحاديث دلالة على من حلف على فعل شيء أو تركه، وكان الحنث خيراً من التماسي على اليمين، استحسب له الحنث، وتلزمه الكفارة، وهذا متفق عليه، وأجمعوا على أنه لا تجب عليه الكفارة قبل الحنث، وعلى أنه يجوز تأخيرها عن الحنث، وعلى أنه لا يجوز تقديمها على اليمين. واختلفوا في جوازها بعد اليمين وقبل الحنث، فجوزها مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأربعة عشر صحابياً وجماعات من التابعين، وهو قول جماهير العلماء، لكن قالوا: يستحب كونها بعد الحنث، واستثنى الشافعي التكفير بالصوم، فقال: لا يجوز قبل الحنث، لأنه عبادة بدنية فلا يجوز تقديمها على وقتها، كالصلاة وصوم رمضان. وأما التكفير بالمال فيجوز تقديمه، كما يجوز تعجيل الزكاة، واستثنى بعض أصحابنا حنث المعصية، فقال: لا يجوز لأن فيه إعانة على المعصية، والجمهور على إجزائها كغير المعصية، وقال أبو حنيفة وأصحابه وأشهب المالكي: لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث بكل حال، ودليل الجمهور ظواهر هذه الأحاديث، والقياس على تعجيل الزكاة (١).

(١) شرح النووي (٦/١٢٧-١٢٨) ط الحديث.

قال ابن دقيق العيد: يقتضي الحديث تأخير مصلحة الوفاء بمقتضى اليمين إذا كان غيره خيراً بنصه، وأما مفهومه فقد يشعر بأن الوفاء بمقتضى اليمين عند عدم رؤية الخير في غيرها مطلوب، وقد تنازع المفسرون في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لَأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا﴾ [البقرة: ٢٢٤]، وحمله بعضهم على ما دل عليه الحديث، ويكون معنى ﴿عُرْضَةً﴾ أي: مانعاً، ﴿وَأَنْ تَبَرُّوا﴾، بتقدير من أن تبروا (١).

وقال الصنعاني: في الآية قولان: الأول: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لَأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، أي: حاجزاً ومانعاً منه، فإنه كان يحلف الرجل أن لا أفعل كذا من أي أنواع الخير ثم يقول: أخاف أن أحث في يميني، ف قيل لهم: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لَأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤] أي حاجزاً لما حلفتكم عليه، وسمى المحلوف عليه لتلبسه باليمين، وقوله: ﴿أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا﴾ [البقرة: ٢٢٤] عطف بيان لأيمانكم، أي للأمور المحلوف عليها التي هي البر والتقوى، وهذا هو بمعنى حديث الكتاب.

والثاني: لا تجعلوا الله معرضاً لأيمانكم فتبدلوه بكثرة الحلف به، ولذلك ذم من أنزل فيه: ﴿وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [ن: ١٠] بأشنع ذم، وجعل الحلاف مقدمتها، و﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ علة للنهي، أي إرادة أن تبروا وتصلحوا وتتقوا، لأن الحلاف مجترئ على الله تعالى غير معظم له، فلا يكون براً متقياً، ولا يثق به الناس، أفاده الكشف (٢).



(١) إحكام الأحكام (٤/ ٣٨٩-٣٩٠).

(٢) العدة (٤/ ٣٥٩-٣٩٠).

الحديث السادس والخمسون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ)).

رواه البخاري (٦٦٤٦) الأيمان والنذور، ومسلم (١٦٤٦) (١)  
الأيمان. ومسلم: ((فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ)).  
رواه البخاري أيضًا (٦٦٤٦) الأيمان والنذور، ومسلم  
(١٦٤٦) (٣) الأيمان.

وفي رواية: قال عمر: فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا، (يعني: حاكيا عن غيري أَنَّهُ حَلَفَ بِهَا).  
رواه البخاري (٦٦٤٧) الأيمان والنذور، ومسلم (١٤٦) (١)  
الأيمان.

قوله ﷺ: (((إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ))).  
قال الحافظ ما ملخصه: وقع في مصنف ابن أبي شيبة من طريق  
عكرمة قال: قال عمر: حدثت قومًا حديثًا فقلت: لا وأبي.  
فقال رجل من خلفي: لا تحلفوا بأبائكم، فالتفت فإذا رسول  
الله ﷺ يقول: ((لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ حَلَفَ بِالْمَسِيحِ لَهْلَكَ، وَالْمَسِيحُ خَيْرٌ مِنْ  
أَبَائِكُمْ)) (١).

وهذا مرسل يتقوى بشواهد، وقد أخرج الترمذي من وجه  
آخر عن ابن عمر أنه سمع رجلاً يقول: لا والكعبة. فقال: لا تحلف بغير

الله؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك)) (١).

قال الترمذي: حسن وصححه الحاكم، والتعبير بقوله: ((فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ)) للمبالغة في الزجر والتغليظ في ذلك. وقد تمسك به من قال بتحريم ذلك (٢).

وقال النووي رحمه الله:

قال العلماء: الحكمة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى أن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به، وحقيقة العظمة مختصة بالله تعالى، فلا يضاهي به غيره، وقد جاء عن ابن عباس: لأن أحلف بالله مائة مرة فأثم، خير من أن أحلف بغيره فأبر.

فإن قيل: الحديث مخالف لقوله ﷺ: ((أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ)) (٣).

فجوابه: أن هذه الكلمة تجري على اللسان لا تقصد بها اليمين، فإن قيل: فقد أقسم الله تعالى بمخلوقاته كقوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ﴾ [الصافات: ١]، ﴿وَالذَّارِيَّاتِ﴾ [الذاريات: ١]، ﴿وَالطُّورِ﴾ [الطور: ١]، ﴿وَالنَّجْمِ﴾ [النجم: ١] فالجواب أن الله تعالى يقسم بهاء شاء من مخلوقاته تنبيهاً على شرفه.

قوله: ((مَا حَلَفْتُ بِهَا ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا))، معنى ذاكراً: قائلاً لها من قبل نفسي، ولا آثراً، أي: حالفاً عن غيري.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥)، وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (٢٠٤٢).

(٢) فتح الباري (١١/٥٤٠).

(٣) أخرجه مسلم (١١).

وفي هذا الحديث: إباحة الحلف بالله تعالى، وصفاته كلها، وهذا مجمع عليه.

وفيه النهي عن الحلف بغير أسمائه سبحانه وتعالى وصفاته، وهو عند أصحابنا مكروه ليس بحرام (١) ..

وقال الصنعاني: وأما ما ورد في القرآن من القسم بغير الله ففيه جوابان، أحدهما: أن فيه حذفًا، والتقدير ورب الشمس ونحوه. والثاني: أن ذلك يختص بالله، فإن أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به، وليس لغيره ذلك.

وأما ما وقع مما يخالف هذا النهي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أَفْلَحَ وَأَيُّهُ إِنْ صَدَقَ))، فقد طعن بعضهم في صحة هذه اللفظة. قال ابن عبد البر: هذه اللفظة غير محفوظة، وقد جاءت عن راويها وهو إسماعيل بن جعفر: ((أَفْلَحَ وَاللَّهِ إِنْ صَدَقَ))، وهذا أولى من رواية من روى عنه: ((فَلَحَ وَأَيُّهُ))، لأنها لفظة منكورة تردّها الآثار الصحاح، وزعم بعضهم أن بعض الرواة صحف قوله: ((وَأَيُّهُ)) من قوله ((والله)).

قال ابن حجر: وهو محتمل، ولكن مثل ذلك لا يثبت بالاحتياط، وقد أجيب بأجوبة أخر. الأول: أن هذا اللفظ يجري على ألسنتهم من غير أن يقصدوا به القسم - يعني في قسمه ﷺ لا في قسم عمر - لأنها ما نهاه إلا وهو يريد للحلف، والنهي إنما ورد فيمن قصد حقيقة الحلف، وإلى هذا جنح البيهقي، وقال النووي: إنه الجواب المرضي. الثاني: كان

(١). شرح النووي (٦/١١٩-١٢٠) ط الحديث.

جائزاً ثم نسخ، قال الماوردي: حكاه البيهقي، قال السهيلي: أكثر الشراح عليه (١).



الحديث السابع والخمسون بعد الثلاثمائة:  
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ -  
 عَلَيْهَا السَّلَامُ- لَا طُوفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ  
 غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.  
 فَقِيلَ لَهُ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَلَمْ يَقُلْ، فَطَافَ بِهِنَّ، فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا  
 امْرَأَةً وَاحِدَةً، نِصْفُ إِنْسَانٍ.  
 قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَخْنَثْ، وَكَانَ  
 ذَلِكَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ)).

رواه البخاري (٣٤٢٤) أحاديث الأنبياء، ومسلم (١٦٥٤)  
 (٢٢) (٢٣) (٢٤) الأيمان.

قال النووي ما ملخصه:

وفيه فوائد:

أنه يستحب للإنسان إذا قال سأفعل كذا أن يقول: إن شاء الله  
 تعالى، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إني فاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ  
 اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤]، ولهذا الحديث.

ومنها: أنه إذا حلف وقال متصلاً بيمينه: إن شاء الله تعالى لم  
 يحنث بفعله المحلوف عليه، وأن الاستثناء يمنع انعقاد اليمين، لقوله ﷺ  
 في هذا الحديث: ((لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَخْنَثْ، وَكَانَ ذَلِكَ دَرَكًا  
 لِحَاجَتِهِ))، ويشترط لهذا الاستثناء شرطان:  
 أحدهما: أن يقول متصلاً باليمين.

والثاني: أن يكون نوى قبل فراغ اليمين أن يقول: إن شاء الله تعالى.

قال القاضي: أجمع المسلمون على أن قوله: إن شاء الله يمنع انعقاد اليمين، بشرط كونه متصلًا قال: ولو جاز منفصلًا - كما روي عن بعض السلف - لم يحنث أحدٌ قط في يمين، ولم يحتج إلى كفارة. قوله ﷺ: ((لَأُطُوْفَنَّ اللَّيْلَةَ))، في بعض النسخ ((لَأُطِيفَنَّ اللَّيْلَةَ))، هما لغتان فصيحتان، طاف بالشيء وأطاف به إذا دار حوله، وتكرر عليه فهو طائف، ومطيف وهو هنا كناية عن الجماع.

قوله ﷺ: ((كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتُّونَ امْرَأَةً))، وفي رواية: ((سَبْعُونَ))، وفي رواية ((تَسْعُونَ))، وفي غير صحيح مسلم ((تَسْعُ وَتَسْعُونَ))، وفي رواية: ((مِائَةً))، هذا كله ليس بمتعارض لأنه ليس في ذكر القليل نفى الكثير، وقد سبق بيان هذا مرات، وهو من مفهوم العدد ولا يعمل به عند جماهير الأصوليين، وفي هذا بيان ما خص الله به الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - من القوة على إطاقه هذا في ليلة واحدة، وكان نبينا ﷺ يطوف على إحدى عشرة امرأة في الساعة الواحدة كما ثبت في الصحيح، وهذا كله من زيادة القوة، والله أعلم.

قوله: ((فَتَحْمِلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَتَلِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عَلَماً فَأَرِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)).

هذا قاله على سبيل التمني للخير، وقصد به الآخرة، والجهاد في سبيل الله تعالى إلا لغرض الدنيا.

قوله ﷺ: ((فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً، نِصْفُ إِنْسَانٍ)).



وفي رواية: ((جَاءَتْ بِشَقِّ غَلَامٍ)) ، قيل هو الجسد الذي ذكره الله تعالى أنه أُلْقِيَ على كرسیه (١). قال الحافظ ما ملخصه:

قال النقاش في تفسيره: إن الشق المذكور هو الجسد الذي أُلْقِيَ على كرسیه، وقد تقدم قول غير واحد من المفسرين أن المراد بالجسد المذكور شيطان، وهو المعتمد، والنقاش صاحب مناكير. قوله: ((لَوْ قَالَهَا لَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ))، وفي رواية طاووس: ((لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَخْنَثْ وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ)) ، وقوله: ((دَرَكًا)) من الإدراك، وهو كقوله تعالى: ﴿لَا تَخَافُ دَرَكًا﴾ [طه: ٧٧]، أي: لحاقًا، والمراد أنه يحصل له ما طلب.

وفي الحديث فضل فعل الخير وتعاطي أسبابه، وأن كثيرًا من المباح والملاذ يصير مستحبًا بالنية والقصد.

وفيه أن الاستثناء لا يكون إلا باللفظ، ولا يكفي فيه النية. وفيه ما خَصَّ به الأنبياء من القوة على الجماع الدال على صحة البنية، وقوة الفحولية، وكمال الرجولية، مع ما هم فيه من الاشتغال بالعبادة والعلوم، ويقال إن كل من كان أتقى لله فشهوته أشد؛ لأن الذي لا يتقي يتفرج بالنظر ونحوه.

وفيه جواز السهو على الأنبياء، وأن ذلك لا يقدح في علو منصبهم.

وفيه جواز إضمار المقسم به في اليمين لقوله: ((لَأُطَوِّقَنَّ)) مع قوله ﷺ: ((لَمْ يَخْنَثْ)) ، فدل على أن اسم الله فيه مقدر، فإن قال أحد

بجواز ذلك فالحديث حجة له بناءً على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد  
تقريره على لسان الشارع، وفيه جواز استعمال لو ولولا، وفيه جواز  
استعمال الكناية في اللفظ الذي يستقبح ذكره لقوله: ((لَأَطُوفَنَّ)) بدل  
قوله: لأجامعن (١).



---

(١) فتح الباري (٦/ ٥٣٢-٥٣٣).

الحديث الثامن والخمسون بعد الثلاثمائة:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ أَمْرِي مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ)).

ونزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧] إلى آخر الآية.

رواه البخاري (٦٦٧٦) الأيمان، ومسلم (١٣٨) الأيمان.

قال ابن دقيق العيد:

يمين الصبر هي التي يصبر فيها نفسه على الجزم باليمين، و((الصَّبْرُ)): الحبس فكأنه يحبس نفسه على هذا الأمر العظيم وهي اليمين الكاذبة.

ويقال لمثل هذا اليمين ((الْعَمُوسُ))، أيضًا وفي الحديث وعيد شديد لفاعل ذلك، وذلك لما فيه من أكل المال بالباطل ظلماً وعدواناً، والاستخفاف بحرمة اليمين بالله؛ وهذا الحديث يقتضي تفسير هذه الآية بهذا المعنى، وفي ذلك اختلاف بين المفسرين، ويترجح قول من ذهب إلى هذا المعنى بهذا الحديث، وبيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز، وهو أمر يحصل للصحابة بقرائن تحف بالقضايا (١).

وقال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ))، ويمين الصبر هي التي تلزم، ويجبر عليها حالها، يقال: أصبره اليمين أحلفه بها في مقاطع

الحق، زاد أبو حمزة عن الأعمش ((هُوَ بِهَا فَاجِرٌ))، وكذا للأكثر، وفي رواية أبي معاوية: ((هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِيَقْتَطَعَ))، وكأن فيها حذفاً تقديره هو في الإقدام عليها، والمراد بالفجور لازمه، وهو الكذب، ووقع في رواية شعبة ((عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ)) (١).

قوله: ((يَقْتَطَعُ بِهَا مَالِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ))، ويقتطع: يفتعل من القطع، كأنه قطعه عن صاحبه، أو أخذ قطعة من ماله باليمين المذكور.

قوله: ((لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ))، وفي حديث وائل بن حجر عند مسلم ((وَهُوَ عَنْهُ مُعْرَضٌ)) (٢)، وفي رواية كردوس عن الأشعث عند أبي داود: ((إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ أَجْذَمٌ)) (٣)، وفي حديث أبي أمامة بن ثعلبة عند مسلم نحوه في هذا الحديث: ((فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ)) (٤)، وفي حديث عمران عند أبي داود ((فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))

قوله: ((فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧]))، كذا في رواية الأعمش ومنصور، ووقع في رواية جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين عند مسلم والترمذي وغيرهما جميعاً عن أبي وائل عن عبد الله: ((سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ حَلَفَ عَلَى مَالِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقِّهِ)) الحديث، ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ مصداقه من كتاب الله ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ...﴾ [آل عمران: ٧٧]، فذكر هذه الآية، ولولا

(١) أخرجه البخاري (٦٢٨٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٩).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٤٤)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٧٨٠).

(٤) أخرجه مسلم (١٣٧).

التصريح في رواية الباب بأنها نزلت في ذلك، لكان ظاهر هذه الرواية أنها نزلت قبل ذلك، وقد تقدم في تفسير آل عمران أنها نزلت فيمن أقام سلعته بعد العصر، فحلف كاذبًا، وقد تقدم أنه يجوز أنها نزلت في الأمرين معًا.

قال الكرمانى: لعل الآية لم يبلغ ابن أبي أوفى إلا عند إقامته السلعة، فظن أنها نزلت في ذلك، أو أن القصتين وقعتا في وقت واحد، فنزلت الآية واللفظ عام، متناولٌ لهما ولغيرهما (١).



(١) فتح الباري (١١/٥٦٨).

الحديث التاسع والخمسون بعد الثلاثمائة:

عن الأشعث بن قيس قال: كان بيني وبين رجل خصومة في بشر  
فاختصمنا إلى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: ((شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ)).

قلت: إذن يحلف ولا ييالي.

فقال رسول الله ﷺ: ((مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ  
أَمْرِي مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ)).

رواه البخاري (٦٦٧٧) الأيمان والنذور، ومسلم (١٣٨)  
الأيمان.

قال العلامة عبد الله آل بسام ما ملخصه:

المعنى المقصود من هذا الحديث تقدم شرحه في الحديث السابق،  
ويبقى استخراج الفوائد والأحكام. ونجملها هنا:

١- أن البينة على المدعي، واليمين على من أنكر، كما في القاعدة  
الإسلامية في الخصومات.

٢- ثبوت الحق بالشاهدين، فإن لم توجد البينة عند المدعي فعلى  
المدعي عليه باليمين.

٣- تحريم اليمين (الغموس)، وهي الكاذبة التي يقطع بها حق  
غيره.

٤- أن حكم الحاكم يرفع الخلاف الظاهر فقط، أما الباطن فلا  
يزال باقياً، فعلى هذا لا يحل المحكوم به ما لم يكن مباحاً للمحكوم  
له (١).

وقال الإمام مسلم: وأما تقييده ﷺ بالمسلم فليس يدل على عدم تحريم حق الذمي، بل معناه أن هذا الوعيد الشديد، وهو أن يلقي الله تعالى وهو عليه غضبان لمن اقتطع حق المسلم، وأما الذمي فاقتطاع حقه حرام، لكن ليس يلزم أن تكون فيه هذه العقوبة العظيمة، هذا كله على مذهب من يقول بالمفهوم، وأما من لا يقول به فلا يحتاج إلى تأويل.

وقال القاضي عياض - رحمه الله -: تخصيص المسلم لكونهم المخاطبين وعامة المتعاملين في الشريعة، لا أن غير المسلم بخلافه، بل حكمه حكمه في ذلك، والله أعلم.

ثم إن هذه العقوبة لمن اقتطع حق المسلم ومات قبل التوبة، أما من تاب فندم على فعله ورد الحق إلى صاحبه، وتحلل منه وعزم على أن لا يعود، فقد سقط عنه الإثم والله أعلم.

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور أن حكم الحاكم لا يبيح للإنسان ما لم يكن له، خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله، وفيه بيان تغليظ حقوق المسلمين وأنه لا فرق بين قليل الحق وكثيره (١).

قال ابن دقيق العيد: وقد استدل الحنفية بقوله ﷺ: ((شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُ)) على ترك العمل بالشاهد واليمين (٢).

قال الصنعاني: أقول: لأنه لو كان ثمة طريق للتحريم إلى الحكم لبينها رسول الله ﷺ، ولقال أو يمينك وشاهد.

(١) شرح النووي (٢/ ٢١٤).

(٢) إحكام الأحكام (٤/ ٤٠٢).

قال ابن حجر: قلت: والجواب بعد ثبوت العمل بالشاهد واليمين أنها زيادة صحيحة ويتعين المصير إليها، لثبوت ذلك بالمنطوق، وإنما يستفاد نفيه من حديث الباب بالمفهوم. انتهى.

وقوله: ((بعد ثبوت العمل بالشاهد واليمين)) قلت: وقد ثبتت أدلة العمل بهما، فإنه أخرج مسلم من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى بالشاهد واليمين، قال في التمييز: إنه حديث صحيح لا يرتاب في صحته.

وقال ابن عبد البر: لا مطعن لأحد في صحته.

ومنها حديث أبي هريرة: ((أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ)) (١)، وهو عند أصحاب السنن ورجاله مدنيون ثقات، ولا يضره أن سهيل ابن أبي صالح نسيه بعد أن حدث به ربيعة، لأنه بعد ذلك كان يرويه عن ربيعة عن نفسه عن أبيه، وقصته في ذلك مشهورة في سنن أبي داود وغيرها، ومنه حديث جابر مثل حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه أبو عوانة وابن خزيمة، وفي الباب عن نحو من عشرين من الصحابة منها الضعاف والحسان، وبذلك ثبتت الشهرة.

قلت: أشار بالشهرة إلى رد الحنفية لحديث العمل بالشاهد واليمين بأنه زيادة على ما في القرآن، ولا تقبل الزيادة من الأحاديث إلا إذا كان الخبر مشهوراً، وقد عملوا بأحاديث فيها الزيادة على ما في القرآن لا تبلغ شهرتها شهرة ما نحن فيه. مثل إيجابهم الوضوء من القهقهة ومن القيء والمضمضة، والاستنشاق في الغسل دون الوضوء وغير ذلك، قال

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦١٠)، وابن ماجه (٢٣٦٨)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١٩١٨).



الشافعي: القضاء بشاهد ويمين ، لا يخالف نص القرآن ؛ لأنه لم يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه يعني ، والمخالف لذلك لا يقول بالمفهوم فضلاً عن مفهوم العدد (١).



الحديث الستون بعد الثلاثمائة:

عن ثابت بن الضحاك الأنصاري رضي الله عنه: أنه بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة، وأن رسول الله ﷺ قال: ((مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدْبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ)).

رواه البخاري (٦٦٥٢) الأيمان والنذور، ومسلم (١١٠)

الإيمان.

وفي رواية: ((وَلَعْنُ الْمُسْلِمِ كَقَتْلِهِ)).

رواها البخاري (٦٦٥٢) الأيمان والنذور، ومسلم (١١٠)

الإيمان.

وفي رواية: ((مَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لِيَتَكَثَّرَ بِهَا، لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قَلَّةً)).

رواها مسلم (١١٠) الإيمان.

بواب له البخاري رحمه الله: ((بَابُ مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ

الْإِسْلَامِ)).

وقال النبي ﷺ: ((مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيُقْلِلْ لَا إِلَهَ إِلَّا

الله)) ولم ينسبه إلى الكفر.

قال الحافظ ما ملخصه:

الملة بكسر الميم وتشديد اللام الدين والشرعية، وهي نكرة في سياق الشرط فتعم جميع الملل من أهل الكتاب كاليهودية والنصرانية، ومن لحق بهم من المجوسية والصابئة وأهل الأوثان والذهرية والمعطلة

وعبدة الشياطين والملائكة وغيرهم، ولم يجزم المصنف بالحكم هل يكفر الحالف بذلك أو لا؟ لكن تصرفه يقتضي أن لا يكفر بذلك، لأنه علق حديث: ((مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ))، ولم ينسبه إلى الكفر.

قال ابن المنذر: اختلف فيمن قال: أكفر بالله ونحو ذلك إن فعلت، ثم فعل: فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجمهور فقهاء الأمصار: لا كفارة عليه، ولا يكون كافراً إلا إن أضمر ذلك بقلبه. وقال الأوزاعي والثوري والحنفية وأحمد وإسحاق، هو يمين وعليه الكفارة. قال ابن المنذر: والأول أصح لقوله: ((مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ))، ولم يذكر كفارة. زاد غيره ولذا قال: ((مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَاذِبٌ))، فأراد التغليظ في ذلك حتى لا يجترئ أحدٌ عليه (١).

وقال النووي ما ملخصه:

وأما قوله ﷺ: ((مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَاذِبٌ)).

وفي الرواية الأخرى: ((كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا))، ففيه بيان لغلظ تحريم هذا الحلف.

وقوله ﷺ: ((كَاذِبًا)) ليس المراد به التقييد من الحلف به صادقاً، لأنه لا ينفك الحالف بها عن كونه كاذباً، وذلك لأنه لا بد أن يكون معظماً لما حلف به، فإن كان معتقداً عظمته بقلبه فهو كاذب في ذلك، وإن كان غير معتقد ذلك بقلبه فهو كاذب في الصورة، لكونه عظمه بالحلف

به، وإذا علم أنه لا ينفك عن كونه كاذبًا حمل التقييد بكاذبًا على أنه بيان لصورة الحالف، ويكون التقييد خرج على سبب فلا يكون له مفهوم، ويكون من باب قول الله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، ونظائره كثيرة، ثم إن كان الحالف به معظماً لما حلف به مجللاً له كان كافراً، وإن لم يكن معظماً، بل كان قلبه مطمئناً بالإيمان، فهو كاذب في حلفه بما لا يحلف به ومعاملته إياه معاملة ما يحلف به، ولا يكون كافراً خارجاً عن ملة الإسلام، ويجوز أن يطلق عليه اسم الكفر، ويراد به كفر الإحسان، وكفر نعمة الله تعالى، فإنها تقتضي أن لا يحلف هذا الحلف القبيح، وقد قال الإمام أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك رحمته الله فيما ورد من مثل هذا مما ظاهره تكفير أصحاب المعاصي: إن ذلك على جهة التغليظ والزجر عنه، وهذا معنى مليح، ولكن ينبغي أن يضم إليه ما ذكرناه من كونه كافر النعم (١).

قوله عليه السلام: ((وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدَّ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)).

قال ابن دقيق العيد: هذا من باب مجانسة العقوبات الأخروية للجنايات الدنيوية، ويؤخذ منه أن جناية الإنسان على نفسه كجنايته على غيره في الإثم، لأن نفسه ليست ملكاً له، وإنما هي ملك لله تعالى، فلا يتصرف فيها إلا بإذن له فيه (٢).

قوله عليه السلام: ((وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ)).

قال العلامة عبد الله آل بسام:

(١) شرح النووي (٢/١٦٥-١٦٦).

(٢) إحكام الأحكام (٤/٤٠٨-٤٠٩).

النذر لا ينعقد فيما لا يملكه الناذر، فإن النذر طاعة وقربة، ولا يتقرب فيما لا يتصرف فيه، وإذا نذر فليس عليه في نذره شيء (١).  
 قوله ﷺ في رواية: ((وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ)).  
 قال النووي: فالظاهر أن المراد أنها سواء في أصل التحريم، وإن كان القتل أغلظ، وهذا هو الذي اختاره الإمام أبو عبد الله المازري، وقيل: غير هذا مما ليس بظاهر (٢).  
 قوله ﷺ في رواية: ((مَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لِيَتَكَثَّرَ بِهَا، لَمْ يَزِدْهُ اللهُ إِلَّا قِلَّةً)).

قال النووي: قال القاضي عياض: هو عام في كل دعوى يتشبع بها المرء بما لم يعط من مالٍ يختال في التجميل به من غيره، أو نسب يتمي إليه، أو علم يتحلى به، وليس هو من حملته، أو دين يظهر، وليس هو من أهله، فقد أعلم ﷺ أنه غير مبارك له في دعواه، ولا زاد ما اكتسبه بها، ومثله الحديث الآخر: ((الْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ: مَنْقَعَةٌ لِلسُّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ)) (٣).



(١) تيسير العلام (٢/ ٣١٥).

(٢) شرح النووي (٢/ ١٦٥).

(٣) شرح النووي (٢/ ١٦٦).

## باب النذر

الحديث الحادي والستون بعد الثلاثمائة:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ((قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً - وفي رواية يَوْمًا - فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ)).

سبق تخريجه في كتاب الاعتكاف.

قوله: ((باب النذر)).

قال العلامة عبد الله آل بسام:

النذر لغة: الإيجاب.

وشرعاً: إلزام المكلف نفسه عبادة لم تكن لازمة بأصل الشرع.

والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧]. ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

وأما السنة: فقوله ﷺ: ((مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ)). رواه البخاري (١).

قال الشيخ علي بن محمد الهندي:

أقسام النذر: واجب الوفاء، ومحرم، ومباح، ومكروه.

فالواجب هو نذر القرية.

والمحرم هو نذر المعصية، لاسيما إذا كان شرّاً.

(١) تيسير العلام (٣١٦/٢). والحديث عند البخاري برقم (٦٣١٨).

ومباح: وهو إذا نذر على شيء ليس بطاعة ولا معصية، فهو خير بين التكفير ولا يأتيه، أو يأتيه ولا تكفير.

والمكروه: وهو ما وجب إتيان المنذور عليه مع التكفير (١).

قال ابن دقيق العيد:

فيه دليل على الوفاء بالنذر المطلق، والنذر ثلاثة أقسام:

أحدها ما علق على وجود نعمة، أو دفع نقمة، فوجد ذلك فيلزم الوفاء به (٢).

والثاني: ما علق على شيء لقصد المنع أو الحث كقوله: إذا دخلت الدار فله عليّ كذا، وقد اختلفوا فيه، وللشافعي قول أنه خير بين الوفاء بما نذر، وبين كفارة يمين، وهذا الذي يسمى نذر اللجاج والغضب.

والثالث: ما ينذر من الطاعة من غير تعليق شيء، كقوله: ((للهِ عليّ كذا))، فالمشهور وجوب الوفاء بذلك، وهذا الذي أردناه بقولنا ((النذر المطلق)).

وأما ما لم يذكر مخرجه (٣) كقوله: ((للهِ عليّ نذر)) فهذا هو الذي يقول مالك: إنه يلزم فيه كفارة يمين.

وفيه دليل على أن الاعتكاف قرينة تلزم بالنذر.

وفيه دليل عند بعضهم على أن الصوم لا يشترط في الاعتكاف، لقوله: ((لَيْلَةً))، وهذا مذهب الشافعي، ومذهب أبي حنيفة ومالك

(١) هامش إحكام الأحكام (٤/٤١٧).

(٢) ويأتي في شرح الحديث المقبل حكمه إن شاء الله.

(٣) قال الصنعاني: قوله: ((ما لم يذكر مخرجه)) أقول: أي لم يعين شيئاً متعيناً كسما مثل به، فلا بد أن يراد بقوله في الأول لله عليّ كذا شيئاً معيناً من عتق أو صدقة - العدة (٤/٤١٨).

اشتراط الصوم، وقد أوّل قوله: ((لَيْلَةً)) على اليوم، فإن العرب تعبر بالليلة على اليوم، لا سيما وقد ورد في بعض الروايات ((يَوْمًا))، واستدل به على أن نذر الكافر صحيح، وهو قول في مذهب الشافعي، والمشهور أنه لا يصح؛ لأن الكافر ليس من أهل التزام القرية، ويحتاج على هذا إلى تأويل الحديث.

ولعله أن يقال: إنه أمره أن يأتي بعبادة تماثل ما التزم في الصورة، وهو اعتكاف يوم، فأطلق عليه وفاء بالنذر، لمشابتها إياه، ولأن المقصود قد حصل وهو الإتيان بهذه العبادة (١).





الحديث الثاني والستون بعد الثلاثمائة:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر وقال: ((إِنَّ النَّذْرَ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ)).  
رواه البخاري (٦٦٩٢) الأيمان والنذور، ومسلم (١٦٣٩) (٤) النذر.

قال الحافظ ما ملخصه:

وكانه اختصر السؤال، فاقتصر على الجواب، وقد بينه الحاكم في المستدرک من طريق المعافي بن سليمان، والإسماعيلي من طريق أبي عامر العقدي، ومن طريق أبي داود واللفظ له قالوا: حدثنا فليح عن سعيد بن الحارث قال: كنت عند ابن عمر، فأتاه مسعود بن عمرو وأحمد بن عمرو بن كعب فقال: يا أبا عبد الرحمن، إن ابني كان مع عمر بن عبيد بن معمر بأرض فارس، فوقع فيها وباء وطاعون شديد، فجعلت على نفسي لسن سلم الله ابني ليمشين إلى بيت الله تعالى، فقدم علينا وهو مريض ثم مات، فما تقول؟ فقال ابن عمر: أو لم تُنْهَوْا عن النذر؟ إن النبي ﷺ)) فذكر الحديث المرفوع، وزاد ((أَوْفٍ بِنَذْرِكَ)) (١).  
قوله: ((إِنَّ النَّذْرَ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ)).

قال الصنعاني: والنصوص دالة على النهي مطلقاً لجميع صور النذر، كيف وقد قال الصادق: ((إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ))، وكل ما لا يأتي بخير لا خير فيه، وقد نفى الخبر نفياً عاماً يشمل الإثابة، ويشمل ما علق به من أمور الدنيا، فإن قلت: فكيف يجب الوفاء به، وأثنى الله تعالى على الموفين

به: ﴿يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧] قلت: قال الخطابي في الأعلام: هذا باب من العلم غريب، وهو أن ينهي عن فعل شيء حتى إذا فعل كان واجبا، قلت: ليس بغريب، فإن النهي عن النذر، والمأمور به فعل المنذور، وهو مثل النهي عن الحلف، وإيجاب الكفارة إذا حنث، واعلم أن نهى الشارع عن النذر من رفقه بالعبد، وعلمه بضعفه، وأنه يلتزم الشيء الذي ما ألزمه الله تعالى به لا يكاد يفي به.

وهذا باب واسع من تتبعه عرف أن العبد إذا أولج نفسه في مضيق إيجاب لم يوجهه الله، ووعد الله بأمر من نفسه بفعله، فإنه لا يفي به إلا القليل الذي أشير إليهم ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، ومن هذا النذر فإنه إدخال النفس في واجب لم يوجهه الله عليه، بل نهاه عنه رفقا به ورحمة لضعفه، ثم إن للشيطان من النذر ما يدخل على العبد منه، وهو أن يثبط العبد في الوفاء به ليؤثمه، ولو لم ينذر لكان هذا الباب مغلقا من الشيطان. بل ورد في الأحاديث أن العبد إذا حلف على شيء بالغ الشيطان في إيقاعه في الحنث حتى يؤثمه (١).

وقال ابن دقيق العيد: مذهب المالكية العمل بظاهر الحديث، وهو أن نذر الطاعة مكروه، وإن كان لازما، إلا أن سياق بعض الأحاديث يقتضي أحد أقسام النذر التي ذكرناها، وهو ما يقصد به تحصيل غرض أو دفع مكروه، وذلك لقوله: ((إِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ)).

وفي كراهة النذر إشكال على القواعد، فإن القاعدة تقتضي أن وسيلة الطاعة طاعة، ووسيلة المعصية معصية، ويعظم قبح الوسيلة

بحسب عظم المفسدة، وكذلك تعظم فضيلة الوسيلة بحسب عظم المصلحة، ولما كان النذر وسيلة إلى التزام قرينة، لزم على هذا أن يكون قرينة إلا أن ظاهر إطلاق الحديث دل على خلافه، وإذا حملناه على القسم الذي أشرنا إليه من أقسام النذر - كما دل عليه سياق الحديث - فذلك المعنى الموجود في ذلك القسم ليس بموجود في النذر المطلق، فإن ذلك خرج مخرج طلب العوض، وتوقيف العبادة على تحصيل الغرض، وليس هذا المعنى موجوداً في التزام العبادة والنذر بها مطلقاً.

وقد يقال: إن البخيل لا يأتي بالطاعة إلا إذا اتصفت بالوجوب، فيكون النذر هو الذي أوجب له فعل الطاعة، لتعلق الوجوب به، ولو لم يتعلق به الوجوب لتركه البخيل، فيكون النذر المطلق أيضاً مما يستخرج به من البخيل.

وقوله عليه السلام: ((إِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ))، الأظهر في معناه: أن البخيل لا يعطي طاعة إلا في عوض، ومقابل يحصل له، فيكون النذر هو السبب الذي استخرج منه تلك الطاعة (١).

وقال الحافظ: وقال ابن العربي: النذر شبيه بالدعاء، فإنه لا يرد القدر، ولكنه من القدر أيضاً، ومع ذلك فقد نهى عن النذر، وندب إلى الدعاء، والسبب فيه أن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر به التوجه إلى الله، والتضرع له، والخضوع، وهذا بخلاف النذر، فإن فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك العمل إلى حين الضرورة، والله أعلم. وفي الحديث أن كل شيء يبتدؤه المكلف من وجوه البر، أفضل مما يلتزمه بالنذر.

قاله الماوردي، وفيه الحث على الإخلاص في عمل الخير، واذم  
البخل، وأن من اتبع المأمورات، واجتنب المنهيات لا يعد بخيلاً (١).



---

(١) فتح الباري (١١/٥٨٨-٥٨٩).

الحديث الثالث والستون بعد الثلاثمائة:

عن عقبة بن عامر قال: ((نَذَرْتُ أَفْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ حَافِيَةً (١) فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ: ((لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ)).

رواه البخاري (١٨٦٦) جزاء الصيد، ومسلم (١٦٤٤) النذر.

قال النووي رحمه الله:

أما حديث أخت عقبة فمعناه تمشي في وقت قدرتها على المشي، وتركب إذا عجزت عن المشي، أو لحقتها مشقة ظاهرة فتركب، وعليها دم، وهذا الذي ذكرناه من وجوب الدم في الصورتين (٢)، وهو راجح القولين للشافعي، وبه قال جماعة.

والقول الثاني: لا دم عليه، بل يستحب الدم، وأما المشي حافياً فلا يلزمه الحفاء بل له لبس النعلين، وقد جاء حديث أخت عقبة في سنن أبي داود مبيناً أنها ركبت للعجز قال: إن أختي نذرت أن تحج ماشية، وأنها لا تطيق ذلك، فقال رسول الله ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ مَشْيِ أَخْتِكَ فَلَتَرْكَبَ وَلْتَهْدِ بَدَنَةً)) (٣).

(١) ليس في رواية البخاري ((حَافِيَةً)) كما أشار عليه عبد الحق في الجمع بين الصحيحين.

(٢) يقصد بالصورة الثانية قصة الرجل الذي كان يهادي بين ابنه فقال: ((ما بال هذا))؟ قالوا: نذر أن يمشي قال: ((إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ تَغْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ))، وأمره أن يركب. رواه مسلم (١٦٤٣) النذر.

(٣) شرح النووي (١١٥/٦) ط الحديث. أخرجه أبو داود (٣٣٠٣)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٨٢٥).

وقال ابن الملتن في أحكام الحديث ما ملخصه:  
أولها: صحة النذر إلى الذهاب إلى بيت الله تعالى ونواه انعقد  
نذره، ولزمه إتيانه بحج أو عمرة، خلافاً لأبي حنيفة حيث قال: إذا لم  
يسم حجاً ولا عمرة لا يلزمه شيء، والأول قول مالك والشافعي وهو  
ظاهر الحديث.

ثانيها: ظاهر الحديث إقرارها على الحفاء، لكن رواية الطبراني  
التي أسلفتها أنها نذرت أن تمشي إلى الكعبة حافية حائرة، فقال عليه  
الصلاة والسلام: ((لَتَرْكَبَ وَلَتَمْشِ)) ظاهرها عدمه، وهو الظاهر فإن  
الحفي ليس طاعة، فإذا نذره لا يصح.

ثالثها: جواز النيابة والاستنابة في الاستفتاء، خصوصاً إذا كان  
المستنيب معذوراً لعدم بروزه لذلك، أو مخالطته لهم ونحو ذلك.

رابعها: قبول خبر الواحد.

خامسها: أن من نذر الحج ماشياً فلم يطقه في بعض الأحوال  
فإنه يركب، وعليه دم، للحديث السالف، أما رواية البدنة فإنها تطلق  
لغة على البعير، والبقرة والواحد من الغنم، ولهذا لو نذر أن يهدي شيئاً  
لزمه ما يجزئ من الأضحية (١).



الحديث الرابع والستون بعد الثلاثمائة:  
 عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أنه قال: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ  
 عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ.  
 فقال رسول الله ﷺ: ((فَاقْضِهِ عَنْهَا)).  
 رواه البخاري (٦٦٩٨) الأيمان، ومسلم (١٦٣٨) النذر.

قال الإمام النووي:  
 أجمع المسلمون على صحة النذر، ووجوب الوفاء به، إذا كان  
 الملتزم طاعة، فإن نذر معصية أو مباحًا كدخول السوق ينعقد نذره، ولا  
 كفارة عليه عندنا، وبه قال جمهور العلماء، وقال أحمد وطائفة: فيه كفارة  
 يمين.

وقوله ﷺ: ((فَاقْضِهِ عَنْهَا)) دليل لقضاء الحقوق الواجبة على  
 الميت، فأما الحقوق المالية فمجمعٌ عليها، وأما البدنية ففيها خلاف  
 قدمناه في مواضع من هذا الكتاب، ثم إن مذهب الشافعي وطائفة، أن  
 الحقوق المالية الواجبة على الميت من زكاة وكفارة، ونذر يجب قضاؤها  
 سواءً أوصى بها أم لا، كديون الآدمي، وقال مالك وأبو حنيفة  
 وأصحابهما: لا يجب قضاء شيءٍ من ذلك، إلا أن يوصي به، ولأصحاب  
 مالك خلاف في الزكاة إذا لم يوص بها والله أعلم.

قال القاضي عياض: واختلفوا في نذر أم سعد هذا ف قيل: كان  
 نذرًا مطلقًا. وقيل: كان صومًا، وقيل: كان عتقًا، وقيل: صدقة. واستدل  
 كل قائل بأحاديث جاءت في قصة أم سعد، قال القاضي: ويحتمل أن  
 النذر كان غير ما ورد في تلك الأحاديث، قال: والأظهر أنه كان نذرًا في

المال، أو نذرًا مبهمًا ويعضده ما رواه الدارقطني من حديث مالك فقال له - يعني النبي ﷺ : ((أَسْقِ عَنْهَا الْمَاءَ)) .

وأما أحاديث الصوم عنها فقد علله أهل الصنعة للاختلاف بين رواته في سنده ومتمنه وكثرة اضطرابه.

وأما رواية من روى: ((أَعْتَقَ عَنْهَا)) فموافقة أيضًا؛ لأن العتق من الأموال وليس فيه قطع بأنه كان عليها عتق، والله أعلم.

واعلم أن مذهبنا ومذهب الجمهور أن الوارث لا يلزمه قضاء النذر الواجب على الميت إذا كان غير مالي، ولا إذا كان ماليًا ولم يخلف تركة، لكن يستحب له ذلك، وقال أهل الظاهر: يلزمه ذلك لحديث سعد هذا.

ودليلنا أن الوارث لم يلتزمه، فلا يلتزم، وحديث سعد يحتمل أنه قضاء من تركتها، أو تبرع به، وليس في الحديث تصريح بإلزامه ذلك، والله أعلم (١).

قلت: وفي رواية شعيب عن الزهري عند البخاري: ((فَكَانَتْ سُنَّةً بَعْدُ)) (٢)، .

قال الحافظ: واستدل للجمهور بقصة أم سعد هذه وقول الزهري: ((إِنَّمَا صَارَتْ سُنَّةً بَعْدُ)) (٣) ولكن يمكن أن يكون سعد

(١) شرح النووي (٦/١٠٧-١٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٢٠).

(٣) قال الحافظ: أي صار قضاء الوارث ما على المورث طريقة شرعية أعم من أن يكون وجوبًا أو نذرًا.



قضاءه من تركتها، أو تبرع به وفيه استفتاء الأعلام، وفيه فضل بر الوالدين بعد الوفاة، والتوصل إلى براءة ما في ذمتهم (١).



---

(١) فتح الباري (١١/٥٩٥).

الحديث الخامس والستون بعد الثلاثمائة:

عن كعب بن مالك قال: قلت يا رسول الله: إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ  
أَنْخَلَعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ.  
فقال رسول الله ﷺ: ((أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ  
لَكَ)).

رواه البخاري (٦٦٩٠) الأيمان، ومسلم (٢٧٦٩) التوبة.

قال ابن دقيق العيد: فيه دليل على أن إمساك ما يحتاج إليه من  
المال أولى من إخراج كله في الصدقة، وقد قسموا ذلك بحسب أخلاق  
الإنسان، فإن كان لا يصبر على الإضافة كره له أن يتصدق بكل ماله،  
وإن كان ممن يصبر لم يكره (١).

وقال الحافظ: وقد تقدمت الإشارة في كتاب الزكاة إلى أن  
التصدق بجميع المال يختلف باختلاف الأحوال، فمن كان قوياً على ذلك  
يعلم من نفسه الصبر، لم يمنع وعليه يتنزل فعل أبي بكر الصديق (٢)،  
وإيثار الأنصار على أنفسهم المهاجرين ولو كان بهم خصاصة، ومن لم  
يكن كذلك فلا وعليه يتنزل: ((لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرٍ غَنَى))، وفي لفظ:  
((أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرٍ غَنَى)) (٣)، قال ابن دقيق العيد: في  
حديث كعب أن للصدقة أثراً في محو الذنوب، ومن ثم شرعت الكفارة

(١) إحكام الأحكام (٤/٤٢٥).

(٢) أي عندما تصدق بماله كله فقال له رسول الله ﷺ: ((فَمَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟))  
قال: أَبْقَيْتَ لَهُمْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٤٠)، ومسلم (١٠٣٤).

المالية، ونازعه الفاكهاني فقال: التوبة تَجِبُ ما قبلها، وظاهر حال كعب أنه أراد فعل ذلك على جهة الشكر، قلت: مراد الشيخ أنه يؤخذ من قول كعب: ((إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي إِنْخ)) أن للصدقة أثرًا في قبول التوبة التي يتحقق بحصولها محو الذنوب، والحجة فيه تقرير النبي ﷺ له على القول المذكور (١).

قال العلامة عبد الله آل بسام:

ما يستفاد من الحديث:

١ - أن من نذر الصدقة بماله كله أبقى منه ما يكفيه ويكفي من يعول وأخرج الباقي، والمذهب عند الحنابلة يخرج الثلث، ويمسك الباقي.

واستدلوا بأبي لبابة حين انخلع من ماله كله، فقد أمره النبي ﷺ أن يمسك الثلث. رواه أحمد.

والقول الأول أولى وأقرب إلى مفهوم الشارع في قصة كعب. ولأنه لما نذر كل ماله صار الذي بقدر نفقاته الواجبة كالمستثنى شرعًا، فلا يجوز التصرف فيه، كما لو نذر صيام سنة فلن يدخل في نذره ما يجب فطره كالعيدين (٢).

وقال ابن الملقن في أحكام الحديث ما ملخصه:

الأولى: قصد فعل الخيرات والتصدق بكامل المال.

(١) فتح الباري (١١ / ٥٨٢).

(٢) تيسير العلام (٢ / ٣٢٣).

الثاني: المشاورة في الأمور المهمة لأهل العلم والدين، والشفقة بالمشاور، وإنما أورد الاستشارة بصيغة الحكم لشدة ما حصل له من الفرج بالتوبة.

الثالثة: استحباب الصدقة شكرًا لما يتجدد من النعم، لا سيما لما عظم منها، وهو أصل لأهل الطريق في عمل الشكران عند تجدد النعم، أو دفع النقم ونحو ذلك.

الرابعة: أن الصدقة لها أثر في محو الذنوب، فإنها تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار.

الخامسة: أن التقرب إلى الله تعالى بمتابعة رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام.

السادسة: أن إمساك ما يحتاج إليه من المال أولى من إخراجه كله في الصدقة.

السابعة: استدل به بعض المالكية على مذهبه أن من نذر التصدق بكل ماله اكتفى منه بالثلث وهو ضعيف (١).



## كتاب القضاء

الحديث السادس والستون بعد الثلاثمائة:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ أَخَذَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ)).

رواه البخاري (٢٦٩٧) الصلح، ومسلم (١٧١٨) الأفضية.

وفي لفظ: ((مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ)).

رواه مسلم (١٧١٨) (١٨) الأفضية.

قوله: ((كتاب القضاء)).

قال النووي: قال الزهري - رحمه الله تعالى - القضاء في الأصل إحكام الشيء والفراغ منه، ويكون القضاء إمضاء الحكم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَآئِيلَ﴾ [الإسراء: ٤]، وسمى الحاكم قاضياً لأنه يمضي الأحكام ويحكمها، ويكون ((قضى)) بمعنى أوجب، فيجوز أن يكون سُمي قاضياً لإيجابه الحكم على من يجب عليه (١).

وقال العلامة عبد الله آل بسام ما ملخصه:

القضاء بالمد لغة: إحكام الأمر والفراغ منه، قال الله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]، يعني: أحكمهن، وفرغ منهن.

وفي الشرع: تبين الحكم الشرعي، والإلزام به، وفصل الخصومات.

وأجمع المسلمون على مشروعيته، ويقتضيه القياس، فلا تستقيم الأحوال إلا به، وهو فرض كفاية.

(١) شرح النووي (٦/٢٤٣) ط الحديث.

قال في المغني: وفيه فضل عظيم لمن قوي على القيام به، وأداء الحق فيه، ولذلك جعل الله فيه أجرًا مع الخطأ، وأسقط عنه حكم الخطأ، ولأن فيه أمرًا بالمعروف، ونصرة للمظلوم، وأداء الحق إلى مستحقه، وردعًا للظالم عن ظلمه، وإصلاحًا بين الناس، وتخليص لبعضهم من بعض، وذلك من أبواب القرب (١).

قوله: ((مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ))، وفي الرواية الثانية: ((مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ)).

قال الإمام النووي: قال أهل العربية: ((الرد)) هنا بمعنى المردود، ومعناه: فهو باطل غير معتد به.

وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه ﷺ، فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات.

وفي الرواية الثانية زيادة وهي أنه قد يعاند بعض الفاعلين في بدعة سبق إليها، فإذا احتج عليه بالرواية الأولى يقول: أنا ما أحدثت شيئًا فيحتج عليه بالثانية التي فيها التصريح برد كل المحدثات، سواء أحدثها الفاعل، أو سبق بإحداثها.

وفي هذا الحديث دليل لمن يقول من الأصوليين إن النهي يقتضي الفساد، ومن قال: لا يقتضي الفساد، يقول: هذا خبر واحد، ولا يكفي في إثبات هذه القاعدة المهمة. وهذا جواب فاسد.

وهذا الحديث مما ينبغي حفظه، واستعماله في إبطال المنكرات، وإشاعة الاستدلال به (٢).

(١) تيسير العلام (٢/ ٣٢٤).

(٢) شرح النووي (٦/ ٢٥٧) ط الحديث.

وقال ابن الملقن ما ملخصه:

- وجه مناسبة ذكر هذا الحديث في الباب، أن القضاء في المحاكمات لا ينحصر، فما كان منها على قانون الشرع فهو المقبول، وما كان منها على خلافه فهو مردود.

- هذا الحديث أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، أو نصفه، أو ثلثه على ما ذكر فيه لكثرة ما يدخل تحته من الأحكام التي لا تنحصر، فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات في الدين، فهو إذن قاعدة عظيمة من قواعد وجوامع كلمه (١).

وقال في فوائده ما ملخصه:

الأولى: إبطال جميع العقود الممنوعة، وعدم وجود ثمراتها المترتبة عليها، وعلى تقدير الصحة، وبعض الأحكام الباطلة.

الثانية: رد محدثات الأمور، والتمسك بما جاء به.

الثالثة: أن النهي يقتضي الفساد؛ لأنه أخبر أن كل ما أحدث مما ليس هو من الدين فهو رد، والمنهيات كلها ليست من أمره، فيجب ردها.

الرابعة: أن حكم الحاكم لا يغير ما في الباطن، لقوله: ((ليس عليه أمرنا))، ولم يقل ليس عليه أمر الحاكم، وهو رد على من خالف ذلك (٢).



(١) الإعلام (١٠ / ١٠).

(٢) الإعلام (١١ / ١٠).

الحديث السابع والستون بعد الثلاثمائة:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: دَخَلْتُ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ - أَمْرَأَةً أَبِي سُفْيَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، لَا يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بَغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ)).

رواه البخاري (٧١٨٠) الأحكام، ومسلم (١٧١٤) الأفضية.

بوب الإمام البخاري لهذا الحديث في كتاب الأحكام ((باب القضاء على الغائب)).

وقال الحافظ ما ملخصه: قوله: ((القضاء على الغائب))، أي: في حقوق الأدميين دون حقوق الله بالاتفاق، حتى لو قامت البنية على غائب بسرقة مثلاً حكم بالمال دون القطع، قال ابن بطال: أجاز مالك والليث والشافعي وأبو عبيد وجماعة الحكم على الغائب.

وقال ابن أبي ليلى وأبو حنيفة: لا يقضى على الغائب مطلقاً، وأما من هرب، أو استتر بعد إقامة البينة فينادي القاضي عليه ثلاثاً فإن جاء، وإلا أنفذ الحكم عليه، قال ابن قدامة: أجازة أيضاً ابن شبرمة والأوزاعي وإسحاق، وهو أحد الروایتين عن أحمد، ومنعه أيضاً الشعبي والثوري، وهي الرواية الأخرى عن أحمد، واحتج من منع بحديث عليّ رفعه: ((لَا تَقْضِ لِأَحَدٍ الْخُصْمَيْنِ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخَرِ)) (١).

(١) حسن: أخرجه الحاكم (١٠٥/٤)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٤٧٩).



وهو حديث حسن، وبحديث: الأمر بالمساواة بين الخصمين.  
وأجاب من أجاز بأن ذلك كله لا يمنع الحكم على الغائب، لأن  
حجته إذا حضر قائمة، فتسمع ويعمل بمقتضاها، ولو أدى إلى نقض  
الحكم السابق (١).

وقال الإمام النووي: في هذا الحديث فوائد:

- منها وجوب نفقة الزوجة.
- ومنها وجوب نفقة الأولاد الفقراء الصغار.
- ومنها النفقة مقدرة بالكفاية لا بالأمداد، ومذهب أصحابنا  
أن نفقة القريب مقدرة بالكفاية كما هو ظاهر هذا الحديث، ونفقة  
الزوجة مقدرة بالأمداد على الموسر، كل يوم مدان وعلى المعسر مد وعلى  
المتوسط مد ونصف، وهذا الحديث يرد على أصحابنا.
- ومنها: جواز سماع كلام الأجنبية عند الإفتاء، والحكم، وكذا ما  
في معناه.

ومنها: جواز ذكر الإنسان بما يكرهه إذا كان للاستفتاء  
والشكوى ونحوهما.

ومنها: أنه من له على غيره حق وهو عاجز عن استيفائه يجوز له  
أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذنه، وهذا مذهبنا، ومنع ذلك أبو حنيفة  
ومالك رضي الله عنهما.

ومنها: جواز إطلاق الفتوى، ويكون المراد تعليقها بثبوت ما  
يقوله المستفتي.

ومنها: أن للمرأة مدخلاً في كفالة أولادها والإنفاق عليهم من مال أبيهم.

قال أصحابنا: إن امتنع الأب من الإنفاق على الولد الصغير، أو كان غائباً أذن القاضي لأمه في الأخذ من مال الأب، أو الاستقراض عليه، والإنفاق على الصغير بشرط أهليتها.

ومنها: اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي. ومنها: جواز خروج الزوجة من بيتها لحاجتها، إذا أذن لها الزوج في ذلك، إذا علمت رضاه به، واستدل به جماعات من أصحابنا وغيرهم على جواز القضاء على الغائب (١). وقال الصنعاني:

وبحديث هند استدلل البخاري على مسألة الظفر في كتاب المظالم، ومسألة الظفر قال بها الشافعي فجزم بجواز الأخذ فيما إذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضي، كأن يكون غريمه منكراً، ولا بينة له عند وجود الجنس، فيجوز عنده أخذه إن ظفر به، وأخذ غيره بقدره إن لم يجده، ويجهد في التقويم ولا يحيف، وجوزه الحنفية في المثلي دون القيمي، لما يخشى فيه من الحيف، واتفقوا على أنه يكون في الأموال، إذا أمن الغائلة، كنسبته إلى السرقة ونحو ذلك (٢).



(١) باختصار من شرح النووي (٦/٢٤٩-٢٥٠) ط. الحديث.

(٢) العدة (٤/٤٣١).

الحديث الثامن والستون بعد الثلاثمائة:

عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ سمع جَلْبَةَ خَصْمٍ بِيَابِ حُجْرَتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: ((أَلَا إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَإِنَّمَا يَأْتِينِي الْخَصْمُ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ؛ فَأَحْسَبُ أَنَّهُ صَادِقٌ فَأَقْضِي لَهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذَرَهَا)).

رواه البخاري (٦٩٦٧) الحيل، ومسلم (١٧١٣) (٥) الأفضية.

قال الحافظ: قوله: ((إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ))؛ أي: كواحد من البشر- في عدم علم الغيب، وقوله: ((وَلَعَلَّ)) هي هنا بمعنى عسى، وقوله: ((الْحَنُّ))، تقدم في المظالم بلفظ: ((أَبْلَغُ))، وهو بمعناه، لأنه من لحن بمعنى فطن وزنه ومعناه، والمراد أنه إذا كان أفطن كان قادراً على أن يكون أبْلَغُ في حجته من الآخر، وقوله: ((عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ)) في رواية الكشميهني ((مَا أَسْمَعُ))، وهي موصولة. وقوله: ((مِنْ أَخِيهِ))، أي: من حق أخيه.

قوله: ((فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ))، أي: إن أخذها، مع علمه بأنها حرام عليه دخل النار (١).

وقال ابن دقيق العيد:

فيه دليل على إجراء الأحكام على الظاهر، وإعلام الناس بأن النبي ﷺ في ذلك كغيره، وإن كان يفترق مع الغير في إطلاعه على ما يطلعه الله عز وجل عليه من الغيوب الباطنة، وذلك في أمور مخصوصة، لا في الأحكام العامة، وعلى هذا يدل قوله ﷺ: ((إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ))، وقد

قدمنا في أول الكتاب أن الحصر في ((إِنَّمَا)) يكون عامًا، ويكون خاصًا، وهذا من الخاص، وهو فيما يتعلق بالحكم بالنسبة إلى الحجج الظاهرة. ويستدل بهذا الحديث من يرى أن القضاء لا ينفذ في الظاهر والباطن معًا مطلقًا، وأن حكم القاضي لا يغير حكمًا شرعيًا في الباطن (١).

وقال النووي رحمه الله:

وقوله ﷺ: ((إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ))، معناه التنبيه على حالته البشرية، وأن البشر لا يعلمون من الغيب وبواطن الأمور شيئًا، إلا أن يطلعهم الله تعالى على شيء من ذلك، وأنه يجوز عليه في أمور الأحكام ما يجوز عليهم، وأنه إنما يحكم بين الناس بالظاهر، والله تعالى يتولى السرائر، فيحكم بالبينّة، وباليمين، ونحو ذلك من أحكام الظاهر، مع إمكان كونه في الباطن خلاف ذلك، ولكنه إنما كلف الحكم بالظاهر، وهذا نحو قوله ﷺ: ((أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ)) (٢) وفي حديث المتلاعنين: ((لَوْ لَا الْإِيمَانُ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ)) (٣). ولو شاء الله تعالى لأطلعني ﷺ على باطن أمر الخصمين فحكم بيقين نفسه من غير حاجة إلى شهادة أو يمين، لكن لما أمر الله تعالى أمته باتباعه، والافتداء بأقواله وأفعاله وأحكامه، أجرى له حكمهم في عدم الاطلاع على باطن الأمور، ليكون حكم الأمة في ذلك حكمه، فأجرى الله تعالى أحكامه على

(١) إحكام الأحكام (٤/ ٣٣٣-٣٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٣٥، ٣٨٥، ٢٥)، ومسلم (٢٢، ٢١، ٢٠).

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (٢٢٥٦)، وأحمد (٢٣٨/١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

الظاهر الذي يستوي فيه هو وغيره، ليصح الاقتداء به، وتطيب نفوس العباد  
للاقتداء بالأحكام الظاهرة، من غير نظر إلى الباطن، والله أعلم (٤).

وقال أيضًا:

قوله ﷺ: ((فَلْيُحْمِلْهَا أَوْ يَدْرِهَا))، ليس معناه التخيير؛ بل هو  
التهديد والوعيد، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾  
[الكهف: ٢٩]، وكقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠].

قوله: ((سَمِعَ لَجَبَةً خَضَمَ بِيَابِ أُمِّ سَلَمَةَ))، هي بفتح اللام  
والجيم. وبالباء الموحدة، وفي الرواية التي قبل هذه ((جَبَلَةٌ خَضَمَ))  
بتقديم الجيم، وهما صحيحتان، والجبلية وللجبة اختلاط الأصوات،  
والخصم هنا الجماعة، وهو من الألفاظ التي تطلق على الواحد  
والجمع (١).



(٤) شرح النووي (٦/٢٤٦-٢٤٧) ط الحديث.

(١) شرح النووي (٦/٢٤٧) ط الحديث.

الحديث التاسع والستون بعد الثلاثمائة:

عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال: كتب أبي، وكتبت له إلى ابنه عبيد الله أبي بكرة وهو قاض بسجستان: أَنْ لَا تَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانُ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: ((لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ)).

رواه البخاري (٧١٥٨) الأحكام، ومسلم (١٧١٧) الأفضية.

قوله: كتب أبي وكتبت له إلى ابنه عبد الله بن أبي بكرة. قال الحافظ: كتب أبو بكرة بنفسه مرة، وأمر ولده عبد الرحمن أن يكتب لأخيه، فكتب له مرة أخرى.

قلت: ولا يتعين ذلك، بل الذي يظهر أن قوله: ((كَتَبَ أَبِي))؛ أي: أمر بالكتابة، وقوله: ((كَتَبْتُ لَهُ))، أي: باشرت الكتابة التي أمر بها، والأصل عدم التعدد، ويؤيده قوله في المتن المكتوب: ((إِنِّي سَمِعْتُ))، فإن هذه العبارة لأبي بكرة، لا لابنه عبد الرحمن فإنه لا صحبة له وهو أول مولود ولد بالبصرة.

قوله: ((بِسِجِسْتَانَ)). وفي رواية مسلم: ((وَهُوَ وَهُوَ قَاضٍ بِسِجِسْتَانَ))، وهي جملة حالية، وسجستان على الصحيح إلى جهة الهند بينها وبين كرمان مائة فرسخ.

قال ابن سعد في الطبقات: كان زياد في ولايته على العراق قَرَبَ أولاد أخيه لأمه أبي بكرة وشرفهم، وولى عبيد الله بن أبي بكرة سجستان، قال: ومات أبو بكرة في ولاية زياد (١).

قوله ﷺ : (( لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ )) .

قال النووي: فيه النهي عن القضاء في حال الغضب.

قال العلماء: ويلتحق بالغضب كل حال يخرج الحاكم فيها عن سداد النظر، واستقامة الحال، كالشبع المفرط، والجوع المقلق، والهَم، والفرح البالغ، ومدافعة الحدث، وتعلق القلب بأمر، ونحو ذلك، وكل هذه الأحوال يكره له القضاء فيها خوفاً من الغلط، فإن قضى فيها صح قضاؤه، لأن النبي ﷺ قضى في شراج الحرة في مثل هذا الحال، وقال في اللقطة: (( مَا لَكَ وَلَهَا... )) إلى آخره، وكان في حال الغضب، والله أعلم (١).

وقال ابن الملقن في أحكام الحديث وفوائده ما ملخصه:

الأولى: المنع من القضاء حالة الغضب وذلك لما يحصل للنفس بسببه من التهويش الموجب لاختلال النظر، وعدم حصوله على الوجه المطلوب، وعدها الفقهاء بهذا المعنى إلى كل حال يخرج الحاكم بها عن سداد النظر، واستقامة الحال، وقد رُوي من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: (( لَا يَقْضِي الْقَاضِي إِلَّا وَهُوَ شَبَعَانُ رِيَّانٍ )) (٢)، رواه البيهقي وضعفه، لكن المعنى السالف يعضده، ولو خالف وقضى في حال من هذه الأحوال نفذ إذا صادف الحق، وكان مكروهاً لهذا المعنى.

(١) شرح النووي (٢٥٦/٦) ط الحديث.

(٢) ضعيف: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠٥/١٠) والدارقطني

(٢٠٦/٤) والحاثر في مسنده (٥١٩/١) وقال الهيثمي في المجمع

(٣٥١/٤): رواه الطبراني في الأوسط وفيه القاسم بن عبد الله بن عمرو وهو متروك

كذاب، ولا يروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا بهذا الإسناد.

قلت: لكنه في حقه -عليه أفضل الصلاة والسلام- لا يكره، فإنه معصوم، ولا يقول في الرضا والغضب إلا حقاً.

الثانية: ظاهر الحديث أنه لا فرق بين أن يكون الغضب لله تعالى أو لغيره، وهو ظاهر إطلاق جماعة من الشافعية، لكن قيد إمام الحرمين والبغوي وغيرهما الكراهة فيما إذا لم يكن الغضب لله تعالى.

الثالثة: العمل بالكتابة وأنها كالسمع من الشيخ في وجوب العمل، وأما في الرواية فمنع الرواية بها قوم إذا كانت مجردة عن الإجازة، منهم الماوردي، والصحيح المشهور بين أهل الحديث الجواز، ثم إنه يقول في الرواية بالكتابة: كتب إلى فلان قال: ثنا فلان، أو أخبرني فلان كتابة، أو مكاتبة ونحوه، ولا يجوز إطلاق ثناء، وأنا، وجوزة الليث ومنصور، وغير واحد من علماء المحدثين وأكابرهم.

الرابعة: في كتابة أبي بكر لولده ذكر الحكم مع دليله في الفتوى والتعليم، ونشر العلم للعمل به، والاقتداء، وإن لم يسأل عنه (١).





الحديث السبعون بعد الثلاثمائة:

عن أبي بكر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايِرِ؟ ثَلَاثًا، قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ)).

قَالَ: ((الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ فَقَالَ: أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ))، فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ.

رواه البخاري (٦٩١٩) استتابة المرتدين، ومسلم (٨٧) الإيمان.

قال النووي رحمه الله ما ملخصه:

أما قوله: ((أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايِرِ - ثَلَاثًا))، فمعناه: قال هذا الكلام ثلاث مرات، وأما عقوق الوالدين: فهو مأخوذ من العق، وهو القطع، وهو الذي شق عصا الطاعة لوالده، هذا قول أهل اللغة.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه: العقوق المحرم كل فعل يتأذى به الوالد أو نحوه تأذيًا ليس بالهين، مع كونه ليس من الأفعال الواجبة، وربما قيل، طاعة الوالدين واجبة في كل ما ليس بمعصية، ومخالفة أمرهما في ذلك عقوق، وقد أوجب كثير من العلماء طاعتها في الشبهات، قال: وليس قول من قال من علمائنا: يجوز له السفر في طلب العلم وفي التجارة بغير إذنهما مخالفًا لما ذكرته.

وأما قوله ﷺ: ((أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايِرِ: قول الزور - أو شهادة الزور))، فليس على ظاهره المتبادر إلى الأفهام منه، وذلك لأن الشر كأكبر منه بلا شك.

وأما قوله: ((وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ)).

فجلوسه ﷺ لاهتمامه بهذا الأمر، وهو يفيد تأكيد تحريمه، وعظم قبحه.

وأما قولهم: ((لَيْتَهُ سَكَتَ)) فإنما قالوه وتمنوه شفقة على رسول الله ﷺ وكراهة لما يزعجه ويغضبه (١).

وقال ابن الملقن في فوائده ما ملخصه:  
الأولى: عظم الذنوب، وانقسامها في ذلك إلى كبير وأكبر، ويلزم منه انقسامها إلى كبائر وصغائر، فإن أفعل التفضيل يدل على وجود مفضول غالبًا، ويدل عليه أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجَتَّيْنَا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١].

الثانية: درجات الكبائر متفاوتة بحسب تفاوت مفاصلها، ولا يلزم من كون هذا أكبر الكبائر استواء رتبها أيضًا في نفسها، فإن الإشراك بالله تعالى أعظم الكبائر، ويليه قتل النفس بغير حق.

الثالثة: اختلفوا في أن الكبائر كلها معروفة أم لا؟ على قولين:  
وبالثاني قال الواحدي وجماعات، وأنه الصحيح، وإنما ورد الشرع بوصف أنواع من المعاصي بأنها كبائر، وأنواع بأنها صغائر، وأنواع لم توصف، وهي مشتملة على كبائر وصغائر، والحكمة في عدم بيانها أن يكون العبد ممتنعًا من جميعها مخافة أن تكون من الكبائر، وبالأول قال الأكثرون.

ولها أمارات: منها: إيجاب الحد.

(١) شرح النووي (٢/ ١١٥-١١٧).

ومنها: الإيعاد عليها بالعذاب بالنار، ونحوها في الكتاب أو السنة.

ومنها: وصف فاعلها بالفسق.

ومنها: النعن.

ومنها: ما قاله عبد السلام في قواعده: إذا أردت الفرق بينهما فاعرض مفسدة الذنب على مفسد الكبائر المنصوص عليها، فإن نقصت عن أقل مفسد الكبائر فهي من الصغائر، وإن ساوت أدنى مفسد الكبائر وأربت عليها فهي من الكبائر.

الرابعة: العقوق مأخوذ من العق، وهو القطع، وعدم وصله الرحم.

الخامسة: أن عقوق الوالدين أكبر الكبائر، ولا شك في عظم مفسدته، لعظم حق الوالدين.

السادسة: تحريم الإشراف بالله تعالى، وهو كفر بالإجماع.

السابعة: انقسام الكبائر إلى كفر وغيره.

الثامنة: الاهتمام بذكر الشيء للتنبيه على وعيه ومنعه.

التاسعة: تحريم شهادة الزور، وفي معناها كل ما كان زوراً من لبس، وشبع وتعاطي ليس هو له أهلاً.

العاشر: التحريض على مجانبة الذنوب.

الحادية عشرة: الشفقة على الكبار من أهل العلم والدين، وتمني عدم غضبهم (١).



الحديث الحادي والسبعون بعد الثلاثمائة:  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((لَوْ يُعْطَى  
النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ؛ وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى  
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ)).

رواه البخاري (٤٥٥٢) التفسير، ومسلم (١٧١١) الأفضية.

قال النووي رحمه الله ما ملخصه:  
وقد رواه أبو داود والترمذي بأسانيدهما عن نافع بن عمر  
الجمحي عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس مرفوعاً قال الترمذي: حديث  
حسن صحيح وجاء في رواية البيهقي وغيره بإسناد حسن أو صحيح  
زيادة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: ((لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ  
لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ؛ وَلَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى  
مَنْ أَنْكَرَ)).

وهذا الحديث قاعدة كبيرة من قواعد أحكام الشرع، ففيه أنه لا  
يقبل قول الإنسان فيما يدعيه بمجرد دعواه، بل يحتاج إلى بينة، أو  
تصديق المدعى عليه، فإن طلب يمين المدعى عليه فله ذلك، وقد بين ﷺ  
الحكمة في كونه لا يعطى بمجرد دعواه لأنه لو كان أعطى بمجرد دعواه  
لادعى قوم دماء قوم وأموالهم واستبيح، ولا يمكن المدعى عليه أن  
يصون ماله ودمه، وأما المدعي فيمكنه صيانتها بالبينه.

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي والجمهور من سلف  
الأمة وخلفها: أن اليمين تتوجه على كل من ادعى عليه حق، سواء كان  
بينه وبين المدعي اختلاطاً أم لا، وقال مالك وجمهور أصحابه والفقهاء

السبعة فقهاء المدينة: لا تتوجه إلا على من بينه وبينه خلطة؛ لئلا يتذلل السفهاء أهل الفضل بتحليفهم مراراً في اليوم الواحد، فاشتربت الخلطة دفعاً لهذه المفسدة، ولا أصل لاشتراط الخلطة في كتاب ولا سنة ولا إجماع (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه:

- إنما جعلت البيئة على المدعى لأنها حجة قوية بانتفاء التهمة، لأنها لا تجلب لنفسها نفعاً، ولا تدفع عنها ضرر، وجانب المدعى ضعيف، لأن ما يقوله خلاف الظاهر، فكلف الحجة القوية ليقوي بها ضعفه، واليمين حجة ضعيفة، إذ الحالف يجلب النفع لنفسه، وجانب المدعى عليه قوي؛ إذ الأصل فراغ ذمته فاكتفى منه بالحجة الضعيفة.

- يستثنى من قاعدة الدعاوى القسامة، فإنه يقبل منها قول المدعى لترجحه باللوث، وقد جاء استثناءها في حديث آخر ((إلا القسامة))، وقبول قول الأمناء في التلف لئلا يزهّد الناس في قبول الأمانات فتفوت المصالح، وقبول قول الحاكم في الجرح والتعديل، لئلا تفوت المصالح المرتبة على الولاية للأحكام. وقبول قول الزوج في اللعان لأن الغالب اتقاء الشخص الفحش عن زوجته.

فإذا أقدم على رميها به قبل، وضم إلى ذلك أيضاً قبول قول الغاصب في التلف مع يمينه، لضرورة الحاجة، لئلا يخلد في الحبس.

- أجمع العلماء على استحلاف المدعى عليه في الأموال واختلفوا في غيرها على قولين:

أحدهما: إلحاق الطلاق والنكاح والحدود والعق بذاك، أخذًا بظاهر الحديث، فإن نكل حلف المدعي وثبتت دعواه، وهو قول الشافعي وأحمد وأبي ثور.

ثانيهما: إلحاق ما عدا الحد به، فإن نكل لزمه ذلك. قاله أبو حنيفة وأصحابه، وقال الثوري والشعبي: لا يستحلف في الحد والسرقة، وقال بنحوه مالك، قال: ولا يستحلف في السرقة إلا إذا كان متهمًا، ولا في الحدود والنكاح والطلاق والعق إلا أن يقوم شاهد واحد يستحلف المدعي عليه لقوة شبهة الدعوى، واختلف قوله إذا نكل هل يحكم عليه بما ادعى عليه، أو يسجن حتى يحلف، أو حتى يطول سجنه (١).



## كتاب الأطعمة

الحديث الثاني والسبعون بعد الثلاثمائة:

عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ -  
 وَأَشَارَ، فِي رِوَايَةٍ ((وَأَهْوَى)) النُّعْمَانُ بِأَصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ: ((إِنَّ الْحَلَالَ  
 بَيْنَ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ.  
 فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ  
 وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ.  
 أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ.  
 أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا  
 فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ)).

رواه البخاري (٥٢) الإيمان، ومسلم (١٥٩٩) المساقاة.

قال ابن الملقن رحمه الله:

هذا الحديث جمع على عظم موقعه وكثرة فوائده، وأنه أحد  
 الأحاديث التي عليها مدار الإسلام  
 ، قال جماعة: هو ثلث الإسلام.

وقال أبو داود: ربه، وسبب عظم موقعه أنه عليه الصلاة  
 والسلام نبه فيه على صلاح المطعم والمشرب والملبس وغيرها، وأنه  
 ينبغي أن يكون حلالاً، وأرشد إلى معرفة الحلال والحرام، وأنه ينبغي  
 ترك الشبهات، فإنه سبب لحماية دينه وعرضه

وحذر من مواقع الشبهات، وأوضح بضرب المثل بالحمى، ثم  
 بين أهم الأمور، وهو مراعاة القلب، فإنه بصلاحه يصلح باقي الجسد،  
 وبفساده يفسد باقيه، بل لو أمعن الأئمة النظر في هذا الحديث كله من

أوله إلى آخره لوجوده متضمناً لعلوم الشريعة كلها، ظاهرها وباطنها (١).

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله ما ملخصه:  
قوله ﷺ: (( الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ )) .

معناه أن الحلال المحض بَيِّنٌ لا اشتباه فيه، وكذلك الحرام المحض، ولكن بين الأمرين أمور تشبه على كثير من الناس، هل هي من الحلال أم من الحرام؟ وأما الراسخون في العلم فلا يشتبه عليهم ذلك، ويعلمون من أي القسمين هي.

فأما الحلال المحض فمثل أكل الطيبات من الزروع والثمار، وبهيمة الأنعام، وشرب الأشربة الطيبة، ولبس القطن والكتان والصوف والنكاح، وغير ذلك إذا كان اكتسابه بعقد صحيح، كالبيع، أو بميراث أو هبة أو غنيمة.

والحرام المحض: مثل أكل الميتة والدم ولحم الخنزير، وشرب الخمر، ولبس الحرير والزنا والربا والميسر وأخذ الأموال المغصوبة بسرقة أو غصب أو تدليس، وأما المشتبه فمثل أكل ما اختلف في حله أو تحريمه، إما في الأعيان كالخيل والبغال والضب وشرب ما اختلف في تحريمه من الأنبذة التي يسكر كثيرها، وإما من المكاسب كالطورق ونحو ذلك.

وحاصل الأمر أن الله عز وجل أنزل على نبيه الكتاب، وبين فيه للأمة ما يحتاج إليه من حلال وحرام، كما قال تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٦٩].



وقال تعالى: ﴿يُيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾  
 [النساء: ١٧٦]، ووكّل بيان ما أشكل في التنزيل إلى النبي ﷺ، فقال  
 تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].  
 وما قبض النبي ﷺ حتى أكمل الله عز وجل له ولأمته الدين،  
 وأنزل على النبي ﷺ بعرفة يوم عرفة: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ  
 عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].  
 وقال النبي ﷺ: ((تَرَكْتُكُمْ عَلَى بَيْضَاءَ نَقِيَّةٍ لَيْلُهَا كَنَهَارُهَا لَا يَزِيغُ  
 عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ)) (١).

وقال أبوذر رضي الله عنه: توفي رسول الله ﷺ وما طائر يحرك جناحيه في  
 السماء إلا وقد ذكر لنا منه علماً.

وفي الجملة ما ترك رسول الله ﷺ حلالاً إلا مبيناً؛ ولا حراماً إلا  
 مبيناً لكن بعضه كان أظهر بياناً من بعض، فما ظهر بيانه واشتهر، وعلم  
 من الدين بالضرورة من ذلك لا يبقى فيه شك، وما كان بيانه دون ذلك  
 فممنه ما اشتهر بين حملة الشريعة خاصة، فأجمع العلماء على حله أو  
 حرمة، وقد يخفى على بعض من ليس منهم، ومنه ما لم يشتهر بين حملة  
 الشريعة أيضاً، فاختلفوا في تحليله وتحريمه، وذلك لأسباب:  
 منها: أن قد يكون النص عليه خفياً، لم ينقله إلا قليل من الناس،  
 فلم يبلغ جميع حملة العلم.

ومنها: أنه قد ينقل فيه نصان، أحدهما بالتحليل، والآخر  
 بالتحريم، ولم نقف على التاريخ.

(١) صحيح: صححه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٥٩)، وقال  
 رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة بإسناد حسن.

ومنها: ما ليس فيه نص صريح، وإنما يؤخذ من عموم أو مفهوم أو قياس، فتختلف أفهام العلماء في هذا كثيرًا.

ومنها: ما يكون فيه أمر أو نهي، فتختلف العلماء في حمل الأمر على الوجوب أو الندب، وفي حمل النهي على التحريم، أو التنزيه.

ومع هذا فلا بد في الأمة من عالم يوافق قوله الحق، فيكون هو العالم بهذا الحكم، وغيره يكون الأمر مشتبهًا عليه، ولا يكون عالمًا بهذا، فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة.

قوله ﷺ: ((فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ)).

ومعنى استبرأ: طلب البراءة لدينه وعرضه من النقص والشين، والعرض هو موضع المدح والذم من الإنسان.

فمن اتقى الأمور المشتبهة واجتنبها فقد حصن عرضه من القدح والشين الداخِل على من لم يجتنبها، وفي هذا دليل على أن من ارتكب الشبهات فقد عرض نفسه للقدح فيه والطعن، كما قال بعض السلف: من عرض نفسه للتهم، فلا يلو من من أساء به الظن.

وفي رواية لهذا الحديث في الصحيحين: ((فَمَنْ تَرَكَ مَا شُبِّهَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَثَرُكَ)).

قوله ﷺ: ((وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحُرَامِ)).

وهذا له معنيان: المعنى الأول: أن يكون بارتكابه للشبهة مع اعتقاده أنها شبهة ذريعة إلى ارتكابه الحرام الذي يعتقد أنه حرام بالتدرج والتسامح.

والمعنى الثاني: أن من أقدم على ما هو مشتبه عنده لا يدري أهو حلال أو حرام فإنه لا يأمن أن يكون حرامًا في نفس الأمر، فيقع في الحرام، ولا يدري أنه حرام.

قوله ﷺ : ((كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ. أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى ، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ))، هذا مثل ضربه النبي ﷺ لمن وقع في الشبهات، وأنه يقرب وقوعه من الحرام المحض، فجعل النبي ﷺ مثل المحرمات كالحمى الذي تحميه الملوك، ويمنعون غيرهم من قربانه، والله عز وجل حمى هذه المحرمات، ومنع عباده من قربانها، وسماها حدوده فقال: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وجعل من يرعى حول الحمى وقريباً منه جديراً بأن يدخل الحمى ويرتفع فيه، فكذلك من تعدى الحلال ووقع في الشبهات، فإنه قد قارب الحرام غاية المقاربة، فما أخلقه بأن يخالط الحرام المحض، ويقع فيه، وفي هذا إشارة إلى أنه ينبغي التباعد عن المحرمات، وأن يجعل الإنسان بينه وبينها حاجزاً.

قال سفيان بن عيينة: لا يصيب عبدٌ حقيقة الإيمان حتى يجعل بينه وبين الحرام حاجزاً من الحلال، وحتى يدع الإثم وما تشابه منه. ويستدل بهذا الحديث من يذهب إلى سد الذرائع إلى المحرمات، وتحريم الوسائل إليها.

، ويدل على ذلك أيضاً من قواعد الشريعة تحريم قليل ما يسكر كثيره، وتحريم الخلوة بالأجنبية، وتحريم الصلاة بعد الصبح وبعد العصر سداً لذريعة الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، ومنع الصائم من المباشرة إذا كانت تحرك شهوته.

قوله ﷺ : ((أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ)).

فيه إشارة إلى أن صلاح حركات العبد بجوارحه، واجتنابه للمحرمات واتقاء الشبهات بحسب صلاح حركة قلبه.

فإن كان قلبه سليماً ليس فيه إلا محبة الله، ومحبة ما يحبه الله، وخشية الله، وخشية الوقوع فيما يكرهه، صلحت حركات الجوارح كلها، ونشأ من ذلك اجتناب المحرمات كلها، وتوقى الشبهات حذراً من الوقوع في المحرمات.

وإن كان القلب فاسداً، قد استولى عليه اتباع هواه، وطلب ما يحبه ولو كرهه الله فسدت حركات الجوارح كلها، وانبعث إلى كل المعاصي والمشتبهات بحسب اتباع هوى القلب فالقلب هو ملك الجوارح، وهو الراعي، وإذا صلح الراعي صلحت الرعية، وإذا فسد الراعي فسدت الرعية، ولذا كان من دعاء النبي ﷺ: ((وَأَسْأَلُكَ قَلْبًا سَلِيمًا)) (١) (٢).



- 
- (١) ضعيف الإسناد: أخرجه الترمذي (٣٤٠٧)، والنسائي (١٣٠٤)، وأحمد (١٢٣/٤)، وقال الشيخ الألباني في الكلم الطيب (١٠٥)، ضعيف الإسناد.
- (٢) باختصار وتصرف من جامع العلوم والحكم (١/ ١٩٤-٢١١) بتحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس. ط مؤسسة الرسالة.

الحديث الثالث والسبعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: ((أَنْفَجْنَا أَرْنبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغَبُوا وَأَذْرَكْتُهَا فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا، وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِوَرِكَيْهَا أَوْ فَخْذَيْهَا فَقَبِلَهُ)).

رواه البخاري (٥٥٣٥) الذبائح والصيد، ومسلم (١٩٥٣)

الصيد والذبائح.

قوله: ((أَنْفَجْنَا))، يقال: أَنْفَجْتُ الْأَرْنبَ فَنَفَجَ، أي: أثرته فتار، وفي صحيح مسلم ((اسْتَنْفَجْنَا))، ومعناه أيضًا: ((أثرنا))، و((نفرنا)) (١).

قال الإمام النووي: ومرت الظهران موضع قريب من مكة، قوله: ((فَلَغَبُوا))، هو بفتح الغين المعجمة في اللغة الفصيحة المشهورة، وفي لغة ضعيفة بكسرها، حكاها الجوهري وغيره وضعفوها، أي: أعيوا. وأكل الأرنب حلال عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد والعلماء كافة، إلا ما حكي عن عبد الله بن عمرو بن العاص وابن أبي ليلى أنهما كرهاها، دليل الجمهور هذا الحديث، مع أحاديث مثله، ولم يثبت في النهي عنها شيء (٢).

وقال عبد العزيز بن أحمد المشيخ:

قال ابن حجر رحمنا الله وإياه: ووقع في الهداية للحنفية أن النبي ﷺ أكل من الأرنب حين أهدي إليه مشويًا، وأمر أصحابه بالأكل منه

(١) الإعلام (٧٥/١٠).

(٢) شرح النووي (١٣/١٥٣-١٥٤).

وكانه تلقاه من حديثين: فأوله من حديث الباب وقد ظهر ما فيه،  
والآخر من حديث أخرجه النسائي من طريق موسى بن طلحة عن أبي  
هريرة: ((جَاءَ أَغْرَابُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَرْزَبٍ قَدْ شَوَّاهَا، فَوَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ ،  
فَأَمْسَكَ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَأْكُلُوا)) (١)، ورجاله ثقات إلا أنه اختلف  
فيه على موسى بن طلحة اختلافاً كثيراً، أقول: وأخرجه أيضاً عبدالرزاق  
(٥١٦/٤) وابن أبي شيبه (٢٤٧/٨) والبيهقي (٣٢٠١/٩) إلى أن قال:  
واحتج بحديث خزيمة بن جزء: ((قلت: يا رسول الله ما تقول في  
الأرنب؟ قال: ((لَا أَكُلُهُ، وَلَا أَحَرِّمُهُ)). قلت: فإني أكل ما لا تحرمه. ولم  
يا رسول الله؟ قلت: بُنِيتُ أَنَّهَا تَدْمِي)) (٢) وسنده ضعيف، أقول:  
أخرجه ابن أبي شيبه (٢٤٩/٨) وابن ماجه (٣٢٤٥) من طريقه، قال:  
ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة كما سيأتي تقريره (٣).



- 
- (١) حسن: أخرجه النسائي (٢٤٢١)، (٢٤٢٩)، (٤٣١٠)، وأحمد (٣٣٦/٢)،  
وابن حبان (٣٦٥٠)، وحسنه الشيخ الألباني في الصحيحة (١٥٦٧).  
(٢) وضعفه الشيخ الألباني - رحمه الله - في ضعيف سنن ابن ماجه (٣٢٤٥).  
(٣) هامش الإعلام (٧٧/١٠).

الحديث الرابع والسبعون بعد الثلاثمائة:  
عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ.

وفي رواية: ((وَنَحْنُ فِي الْمَدِينَةِ)).

رواه البخاري (٥٥١٠) الذبائح والصيد، ومسلم (١٩٤٢)  
الأطعمة.

قال الإمام النووي: اختلف العلماء في إباحة لحوم الخيل،  
فمذهب الشافعي والجمهور من السلف والخلف أنه مباح لا كراهة فيه،  
وبه قال عبد الله بن الزبير وفضالة بن عبيد وأنس بن مالك وأسماء بنت  
أبي بكر وسويد بن غفلة وعلقمة والأسود وعطاء وشريح وسعيد بن  
جبير والحسن البصري وإبراهيم النخعي وحماد بن سليمان وأحمد  
وإسحاق وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد وداود وجماهير المحدثين  
وغيرهم، وكرهها طائفة، منهم ابن عباس والحكم ومالك، وأبو حنيفة  
يأثم بأكله، ولا يسمى حراماً، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ  
وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]، ولم يذكر الأكل، وذكر الأكل  
من الأنعام في الآية التي قبلها، وبحديث صالح بن يحيى بن المقدم عن  
أبيه عن جده عن خالد بن الوليد: ((نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الخيل  
والبغال والحمير، وكل ذي ناب من السباع)) (١). رواه أبو داود  
والنسائي وابن ماجه من رواية بقیة بن الوليد عن صالح بن يحيى واتفق

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٧٩٠)، والنسائي (٤٣٣٢)، وابن ماجه  
(٣١٩٨)، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع (٦٠٣٤).

العلماء من أئمة الحديث وغيرهم، على أنه حديث ضعيف، وقال بعضهم: هو منسوخ. روى الدارقطني والبيهقي بإسنادهما عن موسى بن هارون الحمال الحافظ قال: هذا حديث ضعيف، قال: ولا يعرف صالح بن يحيى ولا أبوه، وقال البخاري: هذا الحديث فيه نظر، وقال البيهقي: هذا إسناد مضطرب، وقال الخطابي: في إسناده نظر، قال: وصالح بن يحيى عن أبيه عن جده لا يعرف سماع بعضهم من بعض.

وقال أبو داود: هذا الحديث منسوخ، وقال النسائي: حديث الإباحة أصح، قال: ويشبه إن كان هذا صحيحاً أن يكون منسوخاً، واحتج الجمهور بأحاديث الإباحة التي ذكرها مسلم وغيره وهي صحيحة صريحة، وبأحاديث آخر صحيحة جاءت بالإباحة، ولم يثبت في النهي حديث، وأما الآية فأجابوا عنها بأن ذكر الركوب والزينة لا يدل على أن منفعتها مختصة بذلك، فإنما خص هذان بالذكر لأنهما معظم المقصود من الخيل، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]، فذكر اللحم لأنه أعظم المقصود، وقد أجمع المسلمون على تحريم شحمه ودمه وسائر أجزائه، قالوا: ولهذا سكنت عن ذكر حمل الأثقال على الخيل مع قوله تعالى في الأنعام: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ﴾ [النحل: ٧]، ولم يلزم من هذا تحريم حمل الأثقال على الخيل، والله أعلم.

قوله: ((نَحَرْنَا فَرَسًا))، وفي رواية البخاري: ((ذَبَحْنَا فَرَسًا))، وفي رواية له ((نَحَرْنَا)) كما ذكر مسلم، فيجمع بين الروایتين بأنهما قضيتان، فمرة نحروها، ومرة ذبحوها، ويجوز أن تكون قضية واحدة، ويكون أحد اللفظين مجازاً، والصحيح الأول لأنه لا يصار إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة، والحقيقة غير متعذرة، بل في الحمل على الحقيقة



فائدة مهمة، وهي أنه يجوز ذبح المنحور، ونحر المذبوح، وهو مجمع عليه، وإن كان فاعله مخالفاً لأفضل، والفرس يطلق على الذكر والأنثى والله أعلم (١).

وقال العلامة عبد الله آل بسام:

- جاء في بعض الألفاظ [الذبح]، وفي بعضها [النحر]، والنحر: هو الضرب بالحديدة في اللبة حتى يفرى أوداجها، وهو للإبل، والذبح: هو قطع الأوداج، وهو لغير الإبل من الحيوانات، ولعل حمل النحر على الذبح توسعاً ومجازاً.

- قولها: ((وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ)) يرد على من قال: إن حلها نسخ بغرض الجهاد بسبب الاحتياج إليها (٢).



(١) شرح النووي (١٣/١٤١-١٤٢).  
(٢) تيسير العلام (٢/٢٨٦).

الحديث الخامس والسبعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ حُومِ  
الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي حُومِ الْحَيْلِ.

رواه البخاري (٥٥٢٠) الذبائح والصيد، ومسلم (١٩٤١)

الصيد والذبائح.

ولـ ((مسلم)) وحده قال: أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْحَيْلَ وَحُمُرَ الْوَحْشِ،  
وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ.  
(١٩٤١) الصيد والذبائح.



الحديث السادس والسبعون بعد الثلاثمائة:

عن عبد الله بن أبي أوفى قال: أَصَابَتْنَا جَمَاعَةٌ لَيْلَى خَيْبَرَ فَلَمَّا كَانَ  
يَوْمَ خَيْبَرَ وَقَعْنَا فِي الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ فَانْتَحَرْنَاهَا، فَلَمَّا غَلَتْ بِهَا الْقُدُورُ نَادَى  
مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ((أَنْ أَكْفِتُوا الْقُدُورَ - وربما قال: وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ  
حُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ شَيْئًا)).

رواه البخاري (٥٥٢٨) الذبائح والصيد، ومسلم (١٩٣٧)

الصيد والذبائح.



الحديث السابع والسبعون بعد الثلاثمائة:

عن أبي ثعلبة رضي الله عنه قال: ((حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْحُمُرِ  
الْأَهْلِيَّةِ)).

رواه البخاري (٥٥٢٧) الذبائح والصيد، ومسلم (١٩٣٦)

## الصيد والذبائح.

راوي الحديث الثاني: عبد الله بن أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث بن أبي أسيد، أبو إبراهيم أو أبو محمد، أو أبو معاوية على أقوال له ولأبيه صحبة، شهد عبد الله بيعة الرضوان، وأول مشاهدته حنين، روى خمسة وتسعين حديثاً، وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة ست، وقيل: سبع، أو ثمان وثمانين (١).

قوله: ((أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ لَيْلِي خَيْرٌ))، أي: الليالي التي أقمنا على فتحها، والمجاعة الجوع، لكنهم لم يبلغوا فيه إلى حالة الاضطرار. قوله ﷺ في حديث جابر: ((نَهَى عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ)). قال ابن دقيق العيد: يستدل به من يرى تحريم الحمر الأهلية، الظاهر النهي، وفيه خلاف لبعض العلماء بالكرهية المغلظة، وفيه احتراز عن الحمار الوحشي، ودلالة على جواز أكله بالمفهوم (٢).

وقال الصنعاني: قوله: ((على جواز أكله بطريق المفهوم))، أقول: وهو مفهوم الصفة، وفيه خلاف معروف في الأصول، وهذا على رواية: ((نَهَى عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ))، وأقوى منه الاستدلال برواية ((أَكَلْنَا مِنْ خَيْرِ الْخَيْلِ، وَحَمَرِ الْوَحْشِ))، وبأن الأصل الحل (٣).

قال الإمام النووي: اختلف العلماء في المسألة، فقال الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم بتحريم لحومها لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة، وقال ابن عباس: ليست بحرام، وعن مالك ثلاث

(١) باختصار من الإعلام (١٠/٩٣-٩٤).

(٢) إحكام الأحكام (٤/٤٥٨-٤٥٩).

(٣) العدة (٤/٤٥٩).

روايات، أشهرها: أنها مكروهة كراهة تنزيه شديدة، والثانية: حرام، والثالثة: مباحة: والصواب التحريم، كما قال الجماهير للأحاديث الصريحة، وأما الحديث المذكور في سنن أبي داود عن غالب بن أبجر قال: أصابتنا سنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي، إلا شيء من حمر، وقد كان رسول الله ﷺ حرم لحوم الحمر الأهلية، فأتيت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله أصابتنا السنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حمر، وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية، فقال: ((أَطْعِمِ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينٍ مُحْرِكٍ فَإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِي الْقَرْيَةِ)) (١)، يعني: بالجوال التي تأكل الجلة، وهي العذرة، فهذا الحديث مضطرب مختلف الإسناد شديد الاختلاف، ولو صح حمل على الأكل منها في حال الاضطرار، والله أعلم (٢).

وقال الحافظ: وفي الحديث - أي حديث عبد الله بن أبي أوفى - أن الذكاة لا تطهر ما لا يحل أكله، وإن كل شيء تنجس بملاقاة النجاسة يكفي غسله مرة واحدة، لإطلاق الأمر بالغسل، فإنه يصدق بالامتثال بالمرة، والأصل أن لا زيادة عليها، وأن الأصل في الأشياء الإباحة؛ لكون الصحابة أقدموا على ذبحها وطبخها كسائر الحيوان من قبل أن يستأثروا مع توفر دواعيهم على السؤال عما يشكّل، وأنه ينبغي لأمر الجيش تفقد أحوال رعيته، ومن رآه فعل ما لا يسوغ في الشرع أشاع منعه، إما بنفسه، كأن يخاطبهم، وإما بغيره، بأن يأمر منادياً فينادي؛ لئلا يغتر به من رآه فيظنّه جائزاً (٣).

(١) ضعيف الإسناد: أخرجه أبو داود (٣٨٠٩)، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود (٨١٧).

(٢) شرح النووي (١٣/١٣٣-١٣٤).

(٣) فتح الباري (٩/٥٧٣).

الحديث الثامن والسبعون بعد الثلاثمائة:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ، فَأَتَى بِضَبٍّ مَحْنُودٍ فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ. فَقَالَ بَعْضُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ: أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ. فَقُلْتُ: تَأْكُلُهُ؟ هُوَ ضَبٌّ.

فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ فَلَمْ يَأْكُلْ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: ((لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ)).  
قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَزْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَنْظُرُ إِلَيَّ.

رواه البخاري (٥٥٣٧) الذبائح والصيد، ومسلم (١٩٤٥)  
(١٩٤٦) الصيد والذبائح. المحنود: المشوي بالرضيف (وهي الحجارة المحماة).

قال الإمام النووي رحمه الله: ثبتت هذه الأحاديث التي ذكرها مسلمٌ وغيره أن النبي ﷺ قال في الضب: ((لَسْتُ بِأَكِيلِهِ وَلَا مُحَرَّمِهِ)) (١)، وفي روايات: ((لَا أَكُلُهُ، وَلَا أُحَرِّمُهُ)) (٢)، في رواية أنه ﷺ قال: ((كُلُوا فَإِنَّهُ حَلَالٌ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي)) (٣)، وفي رواية أنه ﷺ رفع يده منه، فقيل: أحرام هو يا رسول الله؟ قال: ((لَا وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ)) (٤)، فأكلوه بحضرته وهو ينظر ﷺ.

(١) أخرجه مسلم (١٩٤٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٤٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٩٤٤).

(٤) أخرجه مسلم (١٩٤٥، ١٩٤٦).

قال أهل اللغة: معنى أعافه أكرهه تقذراً. وأجمع المسلمون على أن الضبَّ حلال ليس بمكروه، إلا ما حكى عن أصحاب أبي حنيفة من كراهته، وإلا ما حكاه القاضي عياض عن قوم أنهم قالوا: هو حرامٌ وما أظنه يصح عن أحدٍ، وإن صح عن أحدٍ فمحجوج بالنصوص وإجماع من قبله (١).

وقال ابن الملتن ما ملخصه:  
قوله: ((فَأَتَى بِضَبٍّ مَحْنُودٍ))، والتي أتت به هي أم حفيد - واسمها هزيمة بنت الحارث، وهي صحابية، وهزيمة هذه أخت أم خالد لبابة الصغرى، وأم عباس لبابة الكبرى  
قوله: ((فَقَالَ بَعْضُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ: أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ))، ولا يحضرنى تسميتها، لكن جاء في ((صحيح مسلم)) من حديث يزيد بن الأصم عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام بينما هو عند ميمونة، وعندها الفضل بن عباس، وخالد بن الوليد، وامرأة أخرى إذ قرب إليهم خوان عليه لحم؛ فلما أراد النبي ﷺ أن يأكل قالت له ميمونة: إنه لحم ضبٍّ، فكف يده، وقال: ((هَذَا لَحْمٌ لَمْ أَكُلْهُ قَطُّ)). وقال لهم: ((كُلُوا))، فأكل منه الفضل وخالد بن الوليد والمرأة، وقالت ميمونة: لا أكل من شيءٍ إلا شيءٌ يأكل منه رسول الله ﷺ.

((الضَّبُّ)): حيوان بري معروف يشبه الجرذون (٢)، لكنه كبير القد، له أخبار طريفة عند العرب، ويذكرون عنه عجائب كثيرة من جملتها أن

(١) شرح النووي (١٣/١٤٣-١٤٥).

(٢) وقال بعضهم: يشبه الحرباء إلا أنه أكبر منها.

الذكر له ذكران (١)، والأنثى لها فرجان، وولده يسمى الحسل، ومن عجائبه أن أسنانه لا تبدل، ولا يتقلع منها شيء، ولهذا يقال لا أبدل سن الحسل والحسل هو الضب، ومعنى ذلك: لا أمل ما بقى سن الحسل، قال ابن خالويه في أوائل كتاب ((ليس)) الضب لا يشرب الماء ويعيش سبعمئة سنة فصاعداً، ويقال: إنه يبول في كل أربعين يوماً قطرة (٢).

وقال الحافظ ما ملخصه:

وفي هذا الحديث من الفوائد جواز أكل الضب، وفي الحديث أيضاً الإعلام بما شك فيه لإيضاح حكمه، وأن مطلق النفرة وعدم الاستطابة لا يستلزم التحريم، وأن المنقول عنه ﷺ أنه كان لا يعيب الطعام إنما هو فيما صنعه آدمي لثلا ينكر خاطره، وينسب إلى التقصير فيه، وأن الذي خلق كذلك فليس نفور الطبع منه ممتنعاً، وفيه أن وقوع مثل ذلك ليس بمعيب ممن يقع منه خلافاً لبعض المتنطعة، وفيه أن الطباع تختلف في النفور عن بعض المأكولات، وقد يستنبط منه أن اللحم إذا أنتن لم يحرم: لأن بعض الطباع لا تعافه، وفيه دخول أقارب الزوجة بيتها إذا كان بإذن الزوج أو رضاه، وفيه جواز الأكل من بيت القريب والصهر والصديق، وكأن خالدًا ومن وافقه في الأكل أرادوا جبر قلب الذي أهدته، أو لتحقيق حكم الحل أو لامثال قوله ﷺ: ((كُلُوا))، وفهم من لم يأكل أن الأمر فيه للإباحة، وفيه أنه ﷺ كان يؤاكل أصحابه ويأكل اللحم حيث تيسر، وأنه كان لا يعلم من المغيبات إلا ما علمه الله تعالى، وفيه وفور عقل ميمونة أم المؤمنين، وعظيم نصيحتها للنبي ﷺ،

(١) وقال الحافظ: ويقال إن لأصل ذكر الضب فرعين ولهذا يقال له ذكران.

(٢) الإعلام (١٠/١٠٣-١٠٥)

لأنها فهمت مظنة نفوره عن أكله بما استقرت منه، فخشيت أن يكون ذلك كذلك فيتأذى بأكله لاستقذاره له، فصدقت فراستها، ويؤخذ منه أن من خشي أن يتقدر شيئاً لا ينبغي أن يدلّس له لئلا يتضرر به (١).





الحديث التاسع والسبعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْفَى قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجُرَادَ. رواه البخاري (٥٤٩٥) الذبائح والصيد، ومسلم (١٩٥٢) الصيد والذبائح.

قال الإمام النووي:

فيه إباحة الجراد، وأجمع المسلمون على إباحته، ثم قال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والجمهور: يحل، سواء مات بذكاة أو باصطياد مسلم أو مجوسي، أو مات حتف أنفه، سواء قطع بعضه أو أحدث فيه سبب، وقال مالك في المشهور عنه، وأحمد في رواية: لا يحل، لا يحل إلا إذا مات بسبب، كأن يقطع بعضه، أو يسلق، أو يلقى في النار حيًّا، أو يشوى، فإن مات حتف أنفه، أو في وعاء لا يحل، والله أعلم (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه: الجراد اسم جنس واحده جرادة، يطلق على الذكر والأنثى. قاله الجوهرى، وقال ابن دريد في ((الجمهرة)): سمي جرادًا لأنه يجرد الأرض فيأكل ما عليها (٢).

وقال ابن دقيق العيد: فيه دليل على إباحة أكل الجراد، ولم يتعرض في الحديث لكونها ذكيت بذكاة مثلها كما يقوله المالكية من أنه لا بد من سبب يقتضى موتها كقطع رؤوسها مثلاً (٣).

(١) شرح النووي (١٣/١٥٢).

(٢) الإعلام (١٠/١١٦).

(٣) إحكام الأحكام (٤/٤٦٣).

وقال الصنعاني: قوله: ((كقطع رؤوسها))، أقول: وقيل: إن وقع في قدر أو نار حل وقال ابن وهب: أخذه ذكاته، وكأنه أشار بقوله: ((مثلاً)) إلى هذا.

وحجة الجمهور حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: ((أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ: السَّمَكُ وَالْجُرَادُ، وَالْكَبْدُ وَالطَّحَالُ)) (١)، أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعاً، وقال: إن الوقف أصح، ورجح البيهقي الوقف، إلا أنه قال: إن له حكم الرفع، انتهى. قلت: إذ لا يقال ذلك من قبل الرأي، والحديث لا يدل على أنه ﷺ أكل معهم إذ يحتمل أن المعية في مجرد الغزو دون ما تبعه من أكل الجراد، ويحتمل الأكل معه صلى الله عليه وآله وسلم، ويؤيد هذا أنه وقع في رواية أبي نعيم في الطب: ((ويأكله معنا)) وأما حديث أبي داود عن سلمان أنه صلى الله عليه وآله وسلم ((سُئِلَ عَنِ الْجُرَادِ)) فقال: ((لَا أُحَرِّمُهُ وَلَا أَكُلُهُ)) (٢) فإنه مرسل لا حجة فيه. وأما حديث ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر عن الجراد فقال: ((مثله)). ذكره ابن عدي في ترجمة ثابت فهو حديث ضعيف. قال النسائي: ثابت غير ثقة.

ونقل النووي الإجماع على حل الجراد (٣).



- (١) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٣٣١٤)، وأحمد (٩٧/٢)، والبيهقي في الكبرى (٢٥٤/١)، وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (١١١٨).
- (٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٨١٣)، والطبراني في الكبير (٢٥٦٩/٦)، والبخاري في مسنده (٤٧٧/٦)، وضعفه الشيخ الألباني في الضعيفة (١٥٣٣).
- (٣) العدة (٤٦٣/٤).

الحديث الثمانون بعد الثلاثمائة:

عَنْ زُهْدَمَ بْنِ مُضَرَّبِ الْجُرُمِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ  
فَدَعَا بِمَائِدَةٍ وَعَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٍ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ أَحْمَرُ شَبِيهٌ  
بِالْمَوَالِي فَقَالَ لَهُ: هَلُمَّ فَتَلَكَّا، فَقَالَ لَهُ: هَلُمَّ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
يَأْكُلُ مِنْهُ.

رواه البخاري (٥٥١٧) (٥٥١٨) الذبائح والصيد، ومسلم  
(١٦٤٩) الأيمان.

قال ابن الملقن:

هذا الحديث بقي منه قطعة، وهي أن الرجل قال عقب ذلك:  
((إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَذَرْتُهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَطْعَمَهُ فَقَالَ: هَلُمَّ أَحَدْتُكَ  
عَنْ ذَلِكَ إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ...))  
فذكر الحديث (١).

قال ابن دقيق العيد:

وفي الحديث دليل على إباحة أكل الدجاج، ودليل على البناء على  
الأصل، فإنه بين برواية أخرى أن هذا الرجل علل تأخره بأنه رآه يأكل  
شَيْئًا فَقَذَرَهُ، فإما أن يكون كما قلناه في البناء على الأصل، ويكون أكل  
الدجاج الذي يأكل القذر مكروهاً، أو يكون ذلك دليلاً على أنه لا اعتبار  
بأكله للنجاسة، وقد جاء النهي عن لبن الجلالة، وقال الفقهاء: إذا تغير  
لحمها بأكل النجاسة لم تؤكل.

وهلم: كلمة استدعاء، والأكثر فيها أنها تستعمل للواحد والجماعة والمذكر والمؤنث بصيغة واحدة، و((تَلَكَّأً))، أي: تردد وتوقف (١).

وقال الصنعاني: قوله: ((وقد جاء النهي عن لبن الجلالة))، أقول: الجلالة التي تأكل الجِلَّةَ وهي البعر، وادعى ابن حزم اختصاص الجلالة بذوات الأربع، والمعروف التعميم، والنهي عن لبن الجلالة. أخرجه البيهقي، وصححه النسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً: ((نَهَى عَنِ الْمُجَثَّمَةِ وَعَنْ لَبَنِ الْجَلَالَةِ)) (٢)، وأخرج البيهقي والبخاري من وجه آخر عن أبي هريرة: ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَلَالَةِ وَعَنْ شُرْبِ أَلْبَانِهَا وَأَكْلِهَا وَرُكُوبِهَا)) (٣)، وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن جابر مرفوعاً: ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَلَالَةِ أَنْ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا، أَوْ يُشْرَبَ لَبْنُهَا)) (٤).

وقال الحافظ: وقد أطلق الشافعية كراهة أكل الجلالة إذا تغير لحمها بأكل النجاسة، وفي وجه إذا أكثر من ذلك، ورجح أكثرهم أنها كراهة تنزيه، وهي قضية صنيع أبي موسى، ومن حجتهم أن العلف الطاهر إذا صار في كرشها تنجس فلا تتغذى إلا بالنجاسة، ومع ذلك فلا يحكم على اللحم واللبن بالنجاسة فكذا هذا، وتعقب بأن العلف

(١) إتحاف الأحكام (٤/ ٤٦٤-٤٦٥).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (١٧٤٨)، وأحمد (١/ ٣٢١)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (١٨٢٥).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٨٧)، والحاكم (٢/ ٤٠)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٦٨٧٥).

(٤) العدة (٤/ ٤٦٥).

الطاهر إذا تنجس بالمجاورة جاز إطعامه للدابة، لأنها إذا أكلته لا تتغذى بالنجاسة، وإنما تتغذى بالعلف، بخلاف الجلالة، وذهب جماعة من الشافعية، وهو قول الحنابلة إلى أن النهي للتحريم، وبه جزم ابن دقيق العيد عن الفقهاء، وهو الذي صححه أبو إسحاق المروزي والقفال وإمام الحرمين والبعثي والغزالي، وألحقوا بلبنها ولحمها بيضها.

وفي معنى الجلالة، ما يتغذى بالنجس، كالشاة ترضع من كلبة، والمعتبر في جواز أكل الجلالة زوال رائحة النجاسة بعد أن تعلف بالشيء الطاهر على الصحيح، وجاء عن السلف فيه توقيف، فعند ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً كما تقدم، وأخرج البيهقي بسند فيه نظر عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً أنها لا تؤكل حتى تعلف أربعين يوماً (١).



الحديث الحادي والثمانون بعد الثلاثمائة:

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((إِذَا أَكْبَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا)).

رواه البخاري (٥٤٥٦) الأ طعمة، ومسلم (٢٠٣١) الأ شربة.

قال الإمام النووي ما ملخصه:

قوله ﷺ: ((يَلْعَقَهَا، أَوْ يُلْعِقُهَا))، معناه -والله أعلم- لا يمسح يده حتى يلعقها، فإن لم يفعل فحتى يلعقها غيره ممن لا يتقذر ذلك، كزوجة وجارية وولد وخادم يحبونه، ويلتذون بذلك ولا يتقذرون. وقوله ﷺ: ((لَا تَذَرُونِ فِي آيَةِ الْبَرَكَةِ)) (١)، معناه -والله أعلم- أن الطعام الذي يحضره الإنسان فيه بركة، ولا يدري أن تلك البركة فيما أكله، أو فيما بقى على أصابعه، أو في ما بقي في أسفل القصعة، أو في اللقمة الساقطة، فينبغي أن يحافظ على هذا كله لتحصل البركة، وأصل البركة الزيادة وثبوت الخير والإمتاع به، والمراد هنا -والله أعلم- ما يحصل به التغذية، وتسلم عاقبته من أذى، ويقوى على طاعة الله تعالى، وغير ذلك (٢).

وقال الحافظ ما ملخصه:

وفي الحديث رد على من كره لعق الأصابع استقذارًا، نعم يحصل ذلك لو فعله في أثناء الأكل، لأنه يعيد أصابعه في الطعام وعليها أثر ريقه.

(١) مسلم (٢٠٣٣).

(٢) شرح النووي (٢٩٨/١٣).

قال الخطابي: عاب قوم أفسد عقولهم الترفه فزعموا أن لعق الأصابع مستقبح، كأنهم لم يعلموا أن الطعام الذي علق بالأصابع أو الصفحة جزء من أجزاء ما أكلوه، وإذا لم يكن سائر أجزائه مستقذراً لم يكن الجزء اليسير منه مستقذراً، وليس في ذلك أكثر من مصه أصابعه بباطن شفتيه، ولا يشك عاقل في أن لا بأس بذلك، فقد يمضمض الإنسان فيدخل إصبعه فيه، فيدلك أسنانه وباطن فمه، ثم لم يقل أحد إن ذلك قذارة، أو سوء أدب.

وفيه استحباب مسح اليد بعد الطعام. قال عياض: محله فيما لم يحتاج فيه إلى الغسل مما ليس فيه غمر ولزوجة مما لا يذهبه إلا الغسل لما جاء في الحديث من الترغيب في غسله والحذر من تركه. كذا قال، وحديث الباب منع الغسل والمسح بغير لعق، لأنه صريح في الأمر باللحوق دونهما تحصيلاً للبركة. نعم قد يتعين الندب إلى الغسل بعد اللعق لإزالة الرائحة، وعليه يحمل الحديث الذي أشار إليه، وقد أخرجه أبو داود بسند صحيح على شرط مسلم عن أبي هريرة رفعه من باب ((وَفِي يَدِهِ غَمْرٌ وَلَمْ يَغْسِلْهُ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ)) (١)، أخرجه الترمذي دون قوله: ((وَلَمْ يَغْسِلْهُ))، وفيه المحافظة على عدم إهمال شيء من فضل الله كالمأكل أو المشروب، وإن كان تافهاً حقيراً في العرف.

تكملة: وقع في حديث كعب بن عجرة عند الطبراني في الأوسط صفة لعق الأصابع، ولفظه: ((رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثَ:

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٥٢)، وأحمد (٢/٢٦٣) وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٦١١٥).

بِالْإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا وَالْوَسْطَى، ثُمَّ رَأَيْتَهُ يَلْعَقُ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَحُهَا، الْوَسْطَى ثُمَّ الَّتِي تَلِيهَا، ثُمَّ الْإِبْهَامَ)).

قال شيخنا في ((شرح الترمذي)): كأن السرفيه أن الوسطى أكثر تلويثاً، لأنها أطول فيبقى فيها من الطعام أكثر من غيرها، ولأنها لطولها أول ما تنزل في الطعام، ويحتمل أن الذي يلحق يكون بطن كفه إلى جهة وجهه، فإذا ابتدأ بالوسطى انتقل إلى السبابة على جهة يمينه وكذلك الإبهام، والله أعلم (١).





الحديث الثاني والثمانون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ أَفَنَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ؟ وَفِي أَرْضِ صَيْدٍ أَصِيدُ بِقَوْسِي وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ وَبِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ، مِمَّا يَصْلُحُ لِي؟ قَالَ: أَمَّا مَا ذَكَرْتَ - يَعْنِي مِنْ آيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ - فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُّوا فِيهَا، وَمَا صِدْتَ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ غَيْرَ مُعَلَّمٍ فَأَذَرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ)).

رواه البخاري (٥٤٧٨) الذبائح والصيد، ومسلم (١٩٣٠)

الصيد والذبائح.

راوي الحديث: أبو ثعلبة الحسني رضي الله عنه، اختلف في اسمه واسم أبيه على أقوال كثيرة، منها جرثوم بن لاشر، وقيل: ناشر، وقيل: ناشم، وقيل: ماسح بن وبرة، وقيل: جرهم بن ناشم، وقيل: غير ذلك، وهو ممن غلبت عليه كنيته، شهد حنيناً وغيرها، وكان ممن بايع تحت الشجرة، قال أبو الزاهرية: سمعته يقول: إني لأرجو أن لا يخنقني الله كما أراكم تخنقون عند الموت، فبينما هو يصلي في جوف الليل قبض وهو ساجد، قال ابن سعد وجماعة: مات سنة سبع وخمسين، وقال ابن حبان: خمس وستين.

قال الإمام النووي:

قوله في حديث أبي ثعلبة: ((إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ أَفَنَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُّوا)).

هكذا روى هذا الحديث البخاري ومسلم، وفي رواية أبي داود: **إِنَّا نَجَاوِرُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَهُمْ يَطْبَخُونَ فِي قُدُورِهِمُ الْخَنْزِيرَ، وَيَشْرَبُونَ فِي آنِيَتِهِمُ الْخَمْرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَكُلُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحَضُوا بِالْمَاءِ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا)) (١).**

قد يقال هذا الحديث مخالف لما يقول الفقهاء، فإنهم يقولون إنه يجوز استعمال أواني المشركين إذا غسلت، ولا كراهة فيها بعد الغسل، سواء وجد غيرها أم لا، وهذا الحديث يقتضي كراهة استعمالها إن وجد غيرها ولا يكفي غسلها في نفي الكراهة، وإنما يغسلها ويستعملها إذا لم يجد غيرها، والجواب: أن المراد النهي عن الأكل في آنيتهم التي كانوا يطبخون فيها لحم الخنزير، ويشربون الخمر، كما صرح به في رواية أبي داود، وإنما نهى عن الأكل فيها بعد الغسل للاستقذار، وكونها معتادة للنجاسة، كما يكره الأكل في المحجمة المغسولة، وأما الفقهاء فمرادهم مطلق آنية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسات، فهذه يكره استعمالها قبل غسلها، فإذا غسلت فلا كراهة فيها، لأنها طاهرة وليس فيها استقذار، ولم يريدوا نفي الكراهة عن آنيتهم المستعملة في الخنزير وغيره من النجاسات، والله أعلم.

قوله ﷺ: **((وَمَا أَصَبَتْ بِكُلْبِكَ غَيْرَ مُعَلِّمٍ فَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ))** هذا مجمع عليه أنه لا يحل إلا بذكاة (٢).

وقال ابن دقيق العيد:

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٣٤٢)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣٨٣٩).

(٢) شرح النووي (١١٨/١٣-١١٩).

فيه دليل على جواز الصيد بالقوس والكلب معاً، ولم يتعرض في الحديث للتعليم المشترك، والفقهاء تكلموا فيه وجعلوا المعلم ما ينزجر بالانزجار، وينبعث بالإشلاء، ولهم نظر في غير ذلك من الصفات، والقاعدة: أن ما رتب عليه الشرع حكماً ولم يجد فيه حداً يُرجع فيه إلى العرف.

وفيه حجة لمن يشترط التسمية عند الإرسال، لأنه وقف الإذن في الأكل على التسمية، والمعلق بالوصف يتنفي بانتفائه عند القائلين بالمفهوم، وفيه ههنا زيادة على كونه مفهوماً مجرداً وهو أن الأصل تحريم أكل الميتة، وما أخرج الإذن منها إلا ما هو موصوف بكونه مسمى عليه، فغير المسمى عليه يبقى على أصل التحريم داخلاً تحت النص المحرم للميتة.

وقال الصنعاني: قوله: ((ولهم نظر في غير ذلك))، أقول: وفي الفتح: المعلمة التي إذا أغراها صاحبها على الصيد طلبته، وإذا زجرت انزجرت، وإذا أخذت الصيد حبسته على صاحبها، وهذا الثالث مختلف في اشتراطه، واختلف متى يعلم ذلك منها، فقال البغوي في التهذيب: أقله ثلاث مرات، وعن أبي حنيفة وأحمد يكفي مرتان، وقال الرافعي: لم يقدر المعظم لاضطراب العرفي واختلاف طباع الجوارح، فالأخذ بالعرفي هو الذي جنح إليه الشارح المحقق.

قوله: ((أجمعوا على مشروعية التسمية، إلا أنهم اختلفوا في كونه شرطاً في حل الأكل))، فذهب الشافعي وطائفة وروى عن أحمد - أنها سنة، فمن تركها عمداً أو سهواً لم يقدح في حل الأكل، وذهب أحمد في الراجح عنه وأبو ثور وطائفة إلى أنها واجبة، لجعلها شرطاً في حديث عدي، ولإيقاف الإذن بالأكل عليها في حديث أبي ثعلبة هنا، لما ذكره

الشارع من الأمرين الدالين على اعتبارها، وذهب أبو حنيفة والثوري ومالك وجهير العلماء إلى الجواز لمن تركها سهوًا لا عمدًا لكن، اختلف المالكية هل يحرم أو يكره، وعند الحنفية والشافعية في العمد ثلاثة أوجه، أصحابها: يكره الأكل، وقيل: يأثم بالترك ولا يحرم الأكل (١).

وقال ابن الملقن في أحكام الحديث:

- إباحة الاصطياد بجميع الكلاب المعلمة من الأسود وغيره، وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة والجمهور، وقال الحسن البصري والنخعي وقتادة وأحمد وإسحاق: لا يحل صيد الكلب الأسود لأنه شيطان.

- حل ما اصطاده بالكلب المعلم من غير ذكاة، فإنه عليه الصلاة والسلام فرق في إدراك الذكاة بينه وبين غير المعلم، وقد جاء في الحديث الآتي التصريح به، حيث قال: ((فَإِنْ أَخَذَ الْكَلْبُ ذَكَائِهِ))، فإذا قتل الصيد بظفره أو نابيه حل، وكذا إن قتله بثقله على أظهر قولي الشافعي لإطلاق الحديث (٢).



(١) العدة (٤/٤٦٨-٤٦٩).

(٢) الإعلام (١٠/١٣٩).

الحديث الثالث والثمانون بعد الثلاثمائة:

عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعَلَّمَةَ فَيُمْسِكُنَ عَلَيَّ وَأَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ. فَقَالَ: ((إِذَا أُرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمَعْلَمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ)).

قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: ((وَإِنْ قَتَلَنِي مَا لَمْ يَشْرَ-كْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مِنْهَا)).

قُلْتُ: فَإِنِّي أَرْمِي بِالْمَعْرَاضِ الصَّيْدَ فَأُصِيبُ؟ فَقَالَ: ((إِذَا رَمَيْتَ بِالْمَعْرَاضِ فَخَرَقَ فَكُلْهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْهُ)).

رواه البخاري (٥٤٧٦) الذبائح والصيد، ومسلم (١٩٢٩) الصيد والذبائح.



الحديث الرابع والثمانون بعد الثلاثمائة:

وحديث الشعبي عن عدي نحوه، وفيه: ((وَإِنْ قَتَلَنِي إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ)). وفيه: ((إِذَا أُرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمَكْلَبَ (المعلم) فَاذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْرَكْتَهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ، وَإِنْ أَدْرَكْتَهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، فَإِنْ أَخَذَ الْكَلْبُ ذَكَاتَهُ)).

وفيه أيضًا: ((إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَاذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ)).

وفيه: ((فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ - وفي رواية اليَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ - فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ)).

رواه البخاري (٥٤٨٦) الذبائح والصيد، ومسلم (١٩٢٩) (٢)

(٣) (٥) (٧) الصيد والذبائح.

راوي الحديث: عدي بن حاتم رضي الله عنه: أبو طريف، ويقال: أبو وهب عدي ابن حاتم بن عبد الله ابن حشر - بن امرئ القيس الطائي الجواد بن الجواد وفد في شعبان سنة سبع، وقيل: سنة عشر ونزل الكوفة وسكنها روى عن النبي ﷺ ستة وستين حديثًا، وكان شريفًا في قومه خطيبًا حاضر الجواب فاضلاً كريماً، روي عنه أنه قال: ما دخل وقت صلاة قط إلا وأنا أشتاق إليها، وقال: ما دخلت على رسول الله ﷺ إلا وسع لي أو تحرك، ومناقبه حجة، عاش مائة وعشرين سنة، وقيل: ثمانين مات زمن المختار سنة ثمان وستين، وقيل: ست، وقيل: سبع.

قال ابن دقيق العيد:

فيه دلالة على اشتراط التسمية وهو أقوى في الدلالة من الأول، لأن هذا مفهوم شرط، والأول مفهوم وصف، ومفهوم الشرط أقوى من مفهوم الوصف.

وفيه تصريح بأكل مصيد الكلب إذا قتل بخلاف الحديث الماضي، فإنه إنما يؤخذ هذا الحكم منه بطريق المفهوم، وهذا الحديث يدل على أكل ما أكله الكلب بثقله بخلاف الدلالة الماضية التي استضعفناها في الحديث السابق (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه في أحكام الحديث:

الرابع: أنه لا يحل أكل ما شاركه كلب آخر في اصطیاده إذا استرسل بنفسه، أو أرسله من ليس هو من أهل الذكاة، أو شككنا، فإن تحققنا أنه إنما شاركه كلب أرسله من هو من أهل الذكاة على ذلك الصيد حل ذلك.

الخامس: أنه إذا اصطاد بالمعراض فقتل الصيد بحده حل؛ لأنه كالسهم، وإن قتله بعرضه لم يحل، وقد جاء في بعض روايات هذا الحديث في الصحيح: ((فَإِنَّهُ وَقِيدٌ)).

السادس: تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب المعلم منه، وبهذا قال أكثر العلماء، وأما جوارح الطير إذا أكلت مما صادته فلا يصح عند أصحابنا طرد القولين فيه كالكلب ومنهم من قطع فيه بالحل دون الكلب لإمكان ضربه ليمتنع.

السابع: أن أخذ الكلب وقتله إياه ذكاة شرعية بمنزلة ذبح الحيوان الإنسي، وهذا إجماع.

الثامن: الحل فيما إذا جرحه بسهم وغاب عنه، ثم وجده ميتاً وليس فيه أثر غير سهمه، لقوله: ((فَإِنْ غَابَ عَنْكَ)) إلى قوله: ((فَكُلْ إِنَّ شَيْئًا))، وهو أحد أقوال الشافعي ومالك في الصيد والسهم، والأصح عند أصحابنا تحريمه.

التاسع: التنبيه على قاعدة عظيمة، أنه إذا حصل الشك في الذكاة المبيحة للحيوان لم يحل، لأن الأصل تحريمه، وهذا لا خلاف فيه.

العاشر: حل لحوم الصيد وغيرها من اللحوم والأطعمة إذا بقيت يوماً أو يومين أو ثلاثة، وفي صحيح مسلم من حديث أبي ثعلبة

الحشني ((فَغَابَ عَنْكَ فَأَذْرَكْتَهُ فَكُلُّهُ مَا لَمْ يُتَيْنِ)) (١)، فهذا النهي عن أكله للمتن للتنزيه لا للتحريم، وكذا الأطعمة المتننة يكره أكلها ولا يحرم إلا أن يخاف منه الضرر خوفاً معتمداً.

الحادي عشر: إذا وجد الصيد غريقاً لا يحل، وهو إجماع؛ لأنه سببٌ للهلاك ولا يعلم أنه مات بسبب الصيد، وكذلك إذا تردى من جبل لهذه العلة، وقال مالك: إذا مات بعد أن وقع على الأرض لا يحل. الثاني عشر: إذا أدرك ذكاته وجب ذبحه ولم يحل إلا بذكاة، عملاً بقوله: ((فَأَذْرَكْتَهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ))، وهذا إجماع (٢).



(١) أخرجه مسلم (١٩٣١).

(٢) الإعلام (١٠/١٤٦-١٥٢).



الحديث الخامس والثمانون بعد الثلاثمائة:

عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ((مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا - إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ - فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ)).

رواه البخاري (٥٤٨١) الذبائح والصيد، ومسلم (١٥٧٤) (٥١) المساقاة.

قال سالم: وكان أبوهريرة رضي الله عنه يقول: أو كلب حرث، وكان صاحب حرث.

رواه مسلم (١٥٧٤) (٥٤) المساقاة.

قال ابن دقيق العيد:

فيه دليل على منع اقتناء الكلاب إلا لهذه الأغراض المذكورة - أعني الصيد والماشية والزرع - وذلك لما في اقتنائها من مفسد الترويع والعقر للمارة، ولعل ذلك لمجانبة الملائكة محلها، ومجانبة الملائكة أمر شديد لما في مخالطتهم من الإلهام إلى الخير والدعاء إليه.

وفيه دليل على جواز الاقتناء لهذه الأغراض، واختلف الفقهاء هل يقاس عليها غرض حراسة البيوت أم لا؟

واستدل المالكية بجواز اتخاذها للصيد من غير ضرورة على طهارتها، فإن ملابستها مع الاحتراز على مس شيء منها شاق، والإذن في الشيء إذن في مكملات مقصوده، كما أن المنع من لوازمه مناسب للمنع منه (١).

قال الصنعاني:

قال الحافظ بعد نقله: إنه استدلال قوي لا يعارضه إلا عموم الخبر الوارد في الأمر بغسل ما ولغ فيه الكلب من غير تفصيل، وتخصيص العموم غير مستنكر إذا سوغه الدليل (١).

وقال ابن الملقن: والقيراط عبارة عن جزء معلوم عند الرب تعالى، فقيل: ينقص من ماضي عمله، وقيل: من مستقبله. حكاه الروياني عن الشافعية في ((بحره)).

قال: واختلفوا في محل نقصان القيراطين، فقيل: قيراط من عمل النهار، وآخر من الليل.

وقيل: قيراط من عمل الفرض، والآخر من النفل (٢).

قال العلامة عبد الله آل بسام: وبهذا تعلم مبلغ ما لدى الغربيين من السفاهة وقلة البصيرة، إذ فتنوا باقتنائها لغير فائدة، ويطعمونها أحسن مأكول، ويعتنون بها بالتغسيل والتنظيف، وغير ذلك، ويلابسونها ويقبلونها، فهل بعد هذا من سفه؟!

والعجب أن مثل هذه العادات والأعمال القبيحة سرت إلى المستغربين منا (٣).



(١) العدة (٤/٤٧٥).

(٢) الإعلام (١٠/١٥٦).

(٣) تيسير العلام (٢/٣٥٥).

الحديث السادس والثمانون بعد الثلاثمائة:

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ تِهَامَةٍ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ فَأَصَابُوا إِبِلًا وَغَنَمًا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُخْرِيَاتِ الْقَوْمِ، فَعَجِلُوا، وَذَبَحُوا، وَنَصَبُوا الْقُدُورَ.

فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ فَأَكْفَفَتْ، ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةَ مِنْ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ، فَدَنَّا مِنْهَا بِعِيرٍ فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ.

وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ فَأَهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ. فَقَالَ: ((إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ؛ فَمَا نَدَّ عَلَيْكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا))، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَأَقْوَى الْعَدُوِّ غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَى أَفَنْذَبِحَ بِالْقَصَبِ؟ قَالَ: ((مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَاكْلُوهُ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ)).

((وَسَأَحْدِثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ)).

رواه البخاري (٥٥٤٣) (٥٥٤٤) الذبائح والصيد، ومسلم (١٩٦٨)

الأضاحي.

قال ابن الملقن ما ملخصه:

((ذُو الْحُلَيْفَةِ)): هذه مكان من تهامة بين جادة وذات عرق، وليست المهل الذي بقرب المدينة، وتهامة ما نزل من نجد من بلاد الحجاز، سميت بذلك من التهم، وهو شدة الحر وركود الريح.

واختلف في سبب الأمر بإكفاء القدور، فالصواب لأنهم كانوا انتهوا إلى دار الإسلام والمحل الذي لا يجوز فيه الأكل من مال الغنيمة المشتركة، فإن الأكل من الغنائم قبل القسمة إنما يباح في دار الحرب.

وفي سنن أبي داود بإسناد جيد من حديث عاصم بن كليب - وهو من رجال مسلم - عن أبيه عن رجل من الأنصار قال: أصاب الناس حاجة شديدة وجهد فأصابوا غنماً فانتهبوها، وإن قدورنا لتغلي بها إذ جاء رسول الله ﷺ على فرسه فأكفأ قدورنا بقوسه، ثم جعل يرمل اللحم بالتراب، ثم قال: ((إِنَّ النَّهْبَةَ لَيْسَتْ بِأَحَلَّ مِنَ الْمَيْتَةِ))، و ((إِنَّ الْمَيْتَةَ لَيْسَتْ بِأَحَلَّ مِنَ النَّهْبَةِ)) (١)، شك هناد أحد رواة.

ومعنى: ((نَدَّ)): هرب وشرذ نافرًا. و ((الأَوَابِد)): النفور والتوحش، وهي جمع أبدة، يقال: جاء فلان بآبدة، أي: بكلمة غريبة. والمُدِّي: جمع مدية، وهي السكين لأنها تقطع مدى حياة الإنسان.

وقوله: ((أَفَنَذَبُحُ بِالْقَصَبِ))؟ وفي رواية أخرى في الصحيح: ((أَفَنَذَكِي بِاللِّيطِ))؟ وهي قشور القصب. فأجابهم عليه الصلاة والسلام بجواب جامع لما سألوه كله ولغيره نفياً وإثباتاً فقال: ((مَا أَنْهَرَ الدَّمَ)) إلى آخره.

وقوله: ((أَنْهَرَ)) معناه: أسال وصب بكثرة.

وقوله: ((لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ))، هما منصوبان بالاستثناء

بليس (٢).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٧٠٥) وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (١٦٧٣).

(٢) الإعلام (١٠/١٦٣-١٦٧).

وقال النووي رحمه الله ما ملخصه:

قال بعض العلماء: الحكمة في اشتراط الذبح وإنهار الدم تميز حلال اللحم والشحم من حرامهما، وتنبية على أن تحريم الميتة لبقاء دمها، وفي هذا الحديث تصريح بجواز الذبح بكل محدد يقطع إلا الظفر والسن وسائر العظام، فيدخل في ذلك السيف والسكين والسنان والحجر والخشب والزجاج والقصب والخزف والنحاس وسائر الأشياء المحددة. فكلها تحصل به الذكاة إلا السن والظفر والعظام، قال أصحابنا: وفهمنا العظام من بيان النبي ﷺ العلة في قوله: ((أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ))، أي: نهيتكم عنه لكونه عظمًا، فهذا تصريح بأن العلة كونه عظمًا فكل ما صدق عليه اسم العظم لا تجوز الذكاة به.

قوله ﷺ: ((أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ))، معناه: فلا تذبحوا به فإنه يتنجس بالدم، وقد نهيتم عن الاستنجاء بالعظام لئلا تتنجس لكونها زاد إخوانكم من الجن.

وأما قوله ﷺ: ((وَأَمَّا الظُّفُرُ فَمُدَى الْحُبْشَةِ))، فمعناه: أنهم كفار، وقد نهيتم عن التشبه بالكفار، وهذا شعار لهم (١).

وقال ابن دقيق العيد ما ملخصه:

وفي الحديث دليل على أن ما توحش من المستأنس يكون حكمه حكم الوحش، كما أن ما استأنس من الوحش يكون حكمه حكم المستأنس.

وهذا القسم ومقابلة كل عشرة من الغنم ببعير قد يحمل على أنه قسمة تعديل بالقيمة، وليس من طريق التعديل الشرعي، كما جاء في البدنة ((أنها عن سبعة))، ومن الناس من حمله على ذلك. قوله: ((وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ))، دليل على اشتراط التسمية أيضاً، فإنه علق الإذن بمجموع أمرين، والمعلق على شيئين ينتفي بانتفاء أحدهما.

واستدل به قوم على منع الذبح بالعظم مطلقاً لقوله عليه السلام: ((أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ))، علل منع الذبح بالسن لأنه عظمٌ والحكم يعم بعموم علته (١).

وقال العلامة عبد الله آل بسام:

ما يستفاد من الحديث: إن من عادة النبي ﷺ الجميلة أن يكون في آخر الجيش رفقا بالضعيف والمنقطع. فكذا ينبغي للقواد والأمراء، وهكذا ينبغي ملاحظة الضعفاء العاجزين في كل الأحوال في إقامة الصلاة وغيرها.

مشروعية التعزير بالمال إذا رأى الإمام المصلحة في ذلك، وهو رواية عن الإمام أحمد قوية أخذ بها كثير من أصحابه، منهم شيخ الإسلام ((ابن تيمية))، وتلميذه ((ابن القيم)).

والقصد من التعزير الردع، ولعل التعزير بأخذه يكون لبعض الناس أنكى وأردع من غيره. وأما المشهور من المذهب فإنه لا يعزر بالمال وهو ضعيف لأنه مخالف لكثير من الأحاديث التي لم يثبت نسخها لتحريقه متاع الغال، وتخريم السارق من غير حرز ضعف ما سرق

وتغريم جان على اللقطة قيمتها مرتين، وغير ذلك. أن من هرب ولم  
يمكن إدراكه من الإبل أو البقر أو الغنم، أو من الحيوانات المستأنسة  
فليحبس، أو ليقتل برميّه، فإن مات فالرمي ذكاته، لأنه صار حكمه  
حكم الوحش النافر (١).



### باب الأضاحي

الحديث السابع والثمانون بعد الثلاثمائة:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، أَقْرَتَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ، وَجَعَلَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا.  
رواه البخاري (١٧١٢) الحج، ومسلم (١٩٦٦) الأضاحي.

قوله: ((باب الأضاحي)).

قال العلامة عبد الله آل بسام: الأضاحي: جمع أضحية مشتقة من اسم الوقت الذي شرع ذبحها فيه.

وهي شرعاً: ما يذبح في أيام النحر بسبب العيد تقريباً إلى الله تعالى، والأصل في مشروعيتهما الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢].

قال بعض المفسرين: المراد به الأضحية بعد صلاة العيد.

وأما السنة: فما روى عن أنس، وسيأتي الحديث والكلام عليه إن شاء

الله تعالى (١).

وقال ابن دقيق العيد: لا خلاف أن الأضحية من شعائر

الدين (٢).

وقال الصنعاني: أقول: وهي عند الشافعي والجمهور سنة

مؤكددة على الكفاية، وفي وجه للشافعية من فروض الكفاية، وعن أبي

حنيفة تجب على المقيم الموسر، وعن مالك مثله، ولكنه لم يقيّد بالمقيم.

(١) تيسير العلامة (٣٥٩/٢).

(٢) إحكام الأحكام (٤٨٠/٤).



وأقرب ما يتمسك به للوجوب حديث أبي هريرة رفعه: ((مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَلَمْ يُضَحِّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا)) (١)، أخرجه ابن ماجه وأحمد ورجاله ثقات، لكن اختلف في رفعه ووقفه، والوقف أشبه بالصواب، قال الطحاوي وغيره: ومع ذلك فليس صريحًا في الإيجاب، وأقوى منه حديث أبي محتف بن سليم يرفعه: ((عَلَى كُلِّ أَهْلٍ بَيْتٍ أَضْحِيَّةٌ))، أخرجه أحمد والأربعة بسند قوي، وأما حديث: ((كُتِبَ عَلَى النَّحْرِ وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ)) (٢) فإنه ضعيف، أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني والدارقطني، وصححه الحاكم فذهل (٣).

قوله: ((ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ وَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا)).

قال الإمام النووي ما ملخصه:

قال ابن الأعرابي وغيره: الأملح: هو الأبيض الخالص البياض، وقال الأصمعي: هو الأبيض ويشوبه شيء من السواد، وقوله: ((أَقْرَنَيْنِ))، أي: لكل واحد منهما قرنان حسنان.

قال العلماء: فيستحب الأقرن، وفي هذا الحديث جواز تضحية الإنسان بعدد من الحيوان، واستحباب الأقرن، وأجمع العلماء على جواز التضحية بالأجم الذي لم يخلق له قرنان، واختلفوا في مكسور

(١) حسن: أخرجه أحمد (٣/٢٢١، ٣/٣٣٥)، والحاكم (٢/٤٢٢)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١٠٨٧).

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٢٧٨٨)، والترمذي (١٥١٨)، وابن ماجه (٣١٢٥)، وأحمد (٤/٢١٥)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٤٢١).

(٣) العدة (٤/٤٨٠).

القرن، فجوزَه الشافعي وأبو حنيفة والجمهور، سواء كان يدمي أم لا، وكرهه مالك إذا كان يدمي وجعله عيًّا، وأجمعوا على استحباب استحسانها، واختيار أكملها، وأجمعوا على أن العيوب الأربعة المذكورة في حديث البراء، وهو المرض، والعجف، والعور، والعرج البين لا تجزئ التضحية بها، وكذا ما كان في معناها، أو أقبح كالعمى وقطع الرجل وشبهه.

وحديث البراء هذا لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحهما، ولكنه صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم من أصحاب السنن وبأسانيد صحيحة، وحسنة وقال أحمد بن حنبل: ما أحسنه من حديث، وأما قوله: ((أَمْلَحَيْنِ)) ففيه استحباب لون الأضحية، وقد أجمعوا عليه، قال أصحابنا: أفضلها البيضاء، ثم الصفراء، ثم الغبراء، وهي التي لا يصفو بياضها، ثم البلقاء، وهي التي بعضها أبيض وبعضها أسود، ثم السوداء.

وأما قوله في الحديث الآخر: ((يَطَأُ فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ))، فمعناه، قوائمه وبطنه وما حول عينيه أسود، والله أعلم.

قوله: ((ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ))، فيه أنه مستحب أن يتولى الإنسان ذبح أضحيته بنفسه ولا يوكل في ذبحها إلا لعذر، وحينئذ يستحب أن يشهد ذبحها، وإن استناب فيها مسلمًا جاز بلا خلاف، وإن استناب كتابيًا كره كراهية تنزيه وأجزأه.

قال أصحابنا: والأفضل لمن وكل أن يوكل مسلمًا فقيهاً بباب الذبائح والضحايا، لأنه أعرف بشروطها وسننها، والله أعلم. قوله:

((وسمى)) فيه إثبات التسمية على الضحية وسائر الذبائح، وهذا مجمع عليه، لكن هل هو شرط أم مستحب؟ فيه خلاف.

قوله: ((وكبر))، وفيه استحباب التكبير مع التسمية، فيقول: بسم الله والله أكبر.

قوله: ((وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهَا))، أي: صفحة العنق، وهي جانبه، وإنما فعل ذلك ليكون أثبت له وأمكن لئلا تضطرب الذبيحة برأسها فتمنعه من إكمال الذبح أو تؤذيه (١).



### كتاب الأشربة

الحديث الثامن والثمانون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ عُمَرَ قَالَ عَلَى مَنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ الْعَنْبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْحَمْرُ: مَا خَامَرَ الْعَقْلَ. ثَلَاثٌ وَدِدْتُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَهْدَ إِلَيْنَا فِيهِنَّ عَهْدًا نَنْتَهِي إِلَيْهِ: الْجَدُّ، وَالْكَلَالَةُ، وَأَبْوَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الرَّبَا.

رواه البخاري (٥٥٨١) الأشربة، ومسلم (٣٠٣٢) (٣٣)

التفسير.

قال ابن دقيق العيد:

فيه دليل على أن اسم ((الخمرة)) لا يقتصر على ما اعتصر - من العنب كما قال أهل الحجاز، خلافاً لأهل الكوفة (١).

قال الصنعاني: ((قوله خلافاً لأهل الكوفة))، أقول: أي: أبي حنيفة وأصحابه، فإنهم قالوا: ليس الخمرة إلا من العنب. قال صاحب الهداية من الحنفية: الخمرة عندنا ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد، وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم، وقيل: هو اسم لكل مسكر لقوله ﷺ: ((كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ))، وقوله: ((الْخُمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ))، ولأنه من مخامرة العقل، وهو موجود في كل مسكر. قال لنا إطباق أهل اللغة على تخصيص الخمرة في العنب، ولهذا اشتهر استعمالها فيه، ولأنه تحريم الخمرة قطعي وتحريم ما عدا المتخذ من العنب ظني، قال: وإنما سمي

الخمير خمراً لتخميره لا لمخامرته العقل، ولا ينافي ذلك كون الاسم خاصاً فيه، كما في النجم فإنه مشتق من الظهور، ثم إنه خاص بالثريا. انتهى.

وأجيب عن الأول بثبوت النقل عن العرب أن المتخذ من غير العنب يسمى خمراً. قال الخطابي: زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمير إلا من العنب، فيقال لهم: إن الصحابة الذين سمو المتخذ من غير العنب خمراً عرب فصحاء، فلو لم يكن هذا الاسم صحيحاً لما أطلقوه.

وقال ابن عبد البر: قال الكوفيون: الخمير من العنب، لقوله: ((أعصر خمراً))، فدل على أن الخمير هو ما يعتصر لا ما ينبذ. قال: ولا دليل فيه على الحصر. وقال أهل المدينة، وسائر الحجازيين، وأهل الحديث كلهم: كل مسكر خمير، وحكمه حكم ما يتخذ من العنب، ومن الحجة لهم أن القرآن لما نزل بتحريم الخمير فهم الصحابة - وهم أهل اللسان - أن كل شيء يسمى خمراً يدخل في النهي، فأراقوا المتخذ من الرطب والعنب، ولم يخصوا ذلك بالمتخذ من العنب، وعلى تقدير التسليم فإذا ثبت عن الشارع تسمية كل مسكر خمراً كان حقيقة شرعية، وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية، ثم اختلاف مشتركين في الحكم في اللفظ لا يلزم منه افتراقهما في التسمية، كالزنا فإن يصدق على من وطئ أجنبية وعلى من وطئ امرأة جاره، والثاني أغلظ من الأول، وعلى من وطئ محرماً له، وهو أغلظ واسم الزنا مع ذلك شامل للثلاثة، وأيضاً فالأحكام الفرعية لا تشترط فيها الأدلة القطعية، فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب، وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره أن لا يكون حراماً، بل يحكم بتحريمه، إذا ثبت بطريق ظني تحريمه وكذا تسميته خمراً.

وأجيب عن الثانية بثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب بما نفاه، وكيف يستجيز أن يقول لا لمخامرة العقل، مع قول عمر رضي الله عنه بمحضّر من الصحابة رضي الله عنهم: الخمر ما خامر العقل، وكأن مستنده ما ادعاه من اتفاق أهل اللغة فيحمل قول عمر رضي الله عنه على أنه مجاز، لكن اختلف قول أهل اللغة في تسمية الخمر خمراً لأنها تخامر العقل، أي: تخالطه، قال: ومنه قولهم: خامره الداء، أي: خالطه، وقيل: لأنها تخمر العقل، أي: تستره، ومنه الحديث: ((خَمَّرُوا آيَتَكُمْ))، ومنه خمار المرأة، لأنه يستر وجهها، وقيل: لأنها تخمر حتى تدرك كما يقال: خمرت العجين، أي: تركته حتى أدرك، وقيل: غير ذلك، ولا مانع من صحة هذه الأقوال كلها لثبوتها عن أهل اللغة وأهل المعرفة باللسان.

قال ابن عبد البر: الأوجه كلها موجودة في الخمر، لأنها تركت حتى أدركت وسكبت فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه. وقال القرطبي: الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على كثرتها وصحتها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب، وما كان من غيره لا يسمى خمراً، ولا يتناوله اسم الخمر، وهو قول مخالف للغة العرب والسنة الصحيحة وللصحابة، وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن، هذا وقد أطال الناس في الرد على مذهب الكوفيين بما هو مبسوط في المطولات وهذا زبدته (١).

وقال ابن الملقن:  
وقوله: ((وَعَهْدٌ إِلَيْنَا فِيهِنَّ عَهْدًا نَنْتَهِي إِلَيْهِ)).

إنما رد ذلك لأنه أبعد عن محذور الاجتهاد؛ وهو الخطأ على تقدير وقوعه وإن كان مأجوراً عليه أجراً واحداً بخلاف النص فإنه إصابة محضة.

وقوله: ((الْجُدُّ))، يريد ميراثه، وقد كان للسلف فيه خلاف كثير، ومذهب الصديق أنه كالأب عند عدمه، وقال عمر: قضيت في الجد بسبعين قضية لا أُلَوِي في واحدة منها عن الحق، وكان السلف يحذرون من الخوض في مسأله وفي حديث رُوي مرفوعاً، وموقوفاً وهو الصواب: ((أَجْرُكُمْ عَلَى قَسَمِ الْجَدِّ أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ)) (١).

وقوله: ((وَالْكَلَالَةُ))، اختلف الناس فيها على خمسة أقوال ذكرتها في ((شرح لفرائض الوسيط))، وذكرت فيه عن الجمهور أنه القريب الوارث الذي ليس بأب ولا ابن وذكرت فيه هناك حديثين صحيحين، وآية الكلاله نزلت على النبي ﷺ وهو في طريق مكة في حجة الوداع، وتسمى آية الصيف.

وقوله: ((وَأَبْوَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّ))، أي: فإن تفاصيله كثيرة والاشتباه يقع فيه كثيراً (٢).



(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٤٨/١).

(٢) الإعلام (١٠/١٩٥-١٩٦).

الحديث التاسع والثمانون بعد الثلاثمائة:  
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْبِتْعِ فَقَالَ:  
((كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ)).  
قَالَ ﷺ: الْبِتْعُ نَبِيذُ الْعَسَلِ.  
رواه البخاري (٥٥٨٦) الأشرية، ومسلم (٢٠٠١) الأشرية.

قال النووي ما ملخصه:

هذه الأحاديث المذكورة هنا صريحة في أن كل مسكر فهو حرام،  
وهو خمر، واتفق أصحابنا على تسمية جميع هذه الأنبذة خمرًا؛ لكن قال  
أكثرهم هو مجاز وإنما حقيقة الخمر عصير العنب وقال جماعة منهم هو  
حقيقة لظاهر الأحاديث والله أعلم.  
قوله: ((سُئِلَ عَنِ الْبِتْعِ))، وهو نبيذ العسل؛ وهو شراب أهل  
اليمن.

قوله: ((فَقَالَ: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ))، هذا من جوامع  
كلمه ﷺ، وفيه أنه يستحب للمفتي إذا رأى بالسائل حاجة إلى غير ما  
سأل أن يضمه في الجواب إلى المستؤل عنه ونظير هذا الحديث حديث:  
((هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ)) (١)(٢).  
وقال ابن الملقن:

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، والنسائي (٣٣٢)، وابن  
ماجه (٣٨٦)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٨٧٧).  
(٢) شرح النووي (٢٤٦/١٣).



فيه دلالة على تحريمه، وتحريم كل مسكر، وتحريم الجنس لا القدر؛ لأنهم إنما سألوا عن جنس البتة لا القدر المسكر منه وإلا لقالوا: ما يحل منه وما يحرم؟ فوجب أن يكون الجواب عن الجنس المسئول عنه لأنه لو كان جواباً للقدر المسكر لكان عدولاً عما سئل عنه وذلك لا يجوز وهذا هو المعروف المعتاد من كلام العرب أنهم إذا سألوا عن الجنس قالوا: هل هذا الشراب نافع أو ضار؟ فإن سألوا عن القدر قالوا: كم مقدار ما يشرب منه؟

والمراد بقوله: ((أَسْكَر))؛ أي: فيه صلاحية ذلك (١).



الحديث التسعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَلَغَ عُمَرُ أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا فَقَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ فُلَانًا أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ حَرَّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا)). رواه البخاري (٣٤٦٠) أحاديث الأنبياء، ومسلم (١٥٨٢) المساقاة. جملوها: أذابوها.

قال ابن دقيق العيد: وفيه دليل على استعمال الصحابة القياس في الأمور من غير نكير؛ لأن عمر رضي الله عنه قاس تحريم بيع الخمر عند تحريمها على بيع الشحوم عند تحريمها، وهو قياس من غير شك وقد وقع تأكيد أمره بأن قال عمر فيمن خالفه: ((قَاتَلَ اللَّهُ فُلَانًا))، وفلان الذي كنى عنه هو سمرة بن جندب رضي الله عنه (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه: وكان سمرة بن جندب والياً على البصرة من قبل عمر. قال ابن ناصر الحافظ: إنما كان يأخذ قيمة الجزية خمرًا فيبيعه فيهم ظناً منه أن هذا جائز، وكان على البصرة فنهاء عمر. فكان ينبغي له أن يوليهم بيعها.

قال ابن عقيل الحنبلي: فهم إذا باعوها أخذوا ثمنها، ونحن نأخذها منهم، فهذا الحائل بين الأخذين يخرج اسم المأخوذ منهم عن اسم القيمة، كما قال عليه الصلاة والسلام لبريرة: ((هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ)) (٢).

(١) إحكام الأحكام (٤/٤٨٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٢٤)، ومسلم (١٠٧٥).

وأجاب غيره بوجهين: أحدهما: أنه باع العصير ممن يتخذه خمراً فأطلق اسم الخمر عليه باعتبار ما يؤول إليه.  
 الثاني: أنه خللها ثم باعها وفيه خلاف مشهور ذكرهما الخطابي وغيره  
 ومن قال بجواز التخليل يحمل النهي عنه على أنه كان في أول الأمر عقب  
 تحريمها حسماً للباب.  
 تقدم الكلام على الشحوم وأحكامها (١).



### كتاب اللباس

الحديث الحادي والتسعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ، فَإِنَّهُ مَنْ لَبَسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ)). رواه البخاري (٥٨٣٤) اللباس، ومسلم (٢٠٦٩) (١١) اللباس.



الحديث الثاني والتسعون بعد الثلاثمائة:

عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّيْبَاجَ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صَحَافِهَا فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ)). رواه البخاري (٥٨٣٤) اللباس، ومسلم (٢٠٦٧) (٥) اللباس والزينة.

قوله ﷺ: ((مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ)).

قال الحافظ ما ملخصه: زاد النسائي في رواية جعفر بن ميمون في آخره: ((ومن لم يلبسه في الآخرة لم يدخل الجنة، قال الله تعالى: ﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣])). وهذه الزيادة مدرجة في الخبر، وهي موقوفة على ابن الزبير، وأخرج أحمد، والنسائي، وصححه الحاكم من طريق داود السراج عن أبي سعيد؛ فذكر الحديث المرفوع مثل حديث عمر هذا في الباب وزاد: ((وَأِنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ، لَبَسَهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَلَمْ يَلْبَسْهُ هُوَ)) (١).

(١) منكر: خرجه ابن حبان (٥٤٣٧)، والحاكم (٢١٢/٤)، والنسائي في الكبرى (٤٧٠/٥)، وقال الشيخ الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب (١٢٥١): منكر.

ولهذا يحتمل أن يكون أيضًا مدرجًا وعلى تقدير أن يكون الرفع محفوظًا؛ فهو من العام المخصوص بالمكلفين من الرجال للأدلة الأخرى بجوازه للنساء (١).

وقال كذلك ما ملخصه:

وفي هذه الأحاديث بيان واضح لمن قال يحرم على الرجال لبس الحرير للوعيد المذكور، وحاصل أعدل الأقوال أن الفعل المذكور مقتضى للعقوبة المذكورة، وقد يتخلف ذلك لمانع كالتوبة والحسنات التي توازن والمصائب التي تكفر وكدعاء الولد بشرائط وكذا شفاعة من يؤذن له في الشفاعة، وأعم من ذلك كله عفو أرحم الراحمين (٢).

وقال ابن الملقن ما ملخصه:

هذا الخطاب في قوله: ((لَا تَلْبَسُوا)) للذكر فلا يتناول الإناث كما هو مذهب المحققين من أهل الأصول والأحاديث الصحيحة مصرحة بإباحته للنساء، فإنه عليه الصلاة والسلام أمر عليًا وأسامة أن يكسوا الحرير نساءهما، وقال في الذهب والحرير: ((هَذَانِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ)) (٣)، والإجماع قائم على ذلك، وإن خالف عبد الله بن الزبير مستدلاً بهذا الحديث فقد انعقد الإجماع بعده على التحريم ولا عبرة بمن أباحه مطلقًا.

- هذا الحديث محمول عند الجمهور على الخالص من الحرير؛ أما

المتزج بغيره فحلال إن لم يزد وزن الحرير؛ فإن زاد حرم وعن الاستواء

(١) فتح الباري (١٠/٣٠١-٣٠٢).

(٢) فتح الباري (١٠/٣٠٣).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (١/٩٦) وابن حبان (٥٤٣٥) وصححه الألباني في صفة الفتوى (١/٩٠).

وجهان: أصحهما الحل؛ هو محمول أيضًا على غير حالة الضرورة؛ فأما حال الضرورة، كمفاجأة الحرب، ولم يجد غيره والجرب والحكة ونحو ذلك.

- غير اللبس كالتدثر والجلوس عليه في معناه، وخالف فيه أبو حنيفة، وفي ((صحيح البخاري)) من حديث حذيفة رضي الله عنه: ((نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُبْسَ الْحَرِيرِ وَالذِّيَّاجِ، وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهَا)) (١). قوله ﷺ: ((وَلَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ)) (٢).

رواه الإمام مسلم مطولاً عن عبد الله بن حكيم قال: كنا مع حذيفة بالمدائن فاستسقى حذيفة فجاءه دهقان بشراب في إناء من فضة، فرماه به وقال: إني أخبركم أني قد أمرته أن لا يسقيني منه، فإن رسول الله ﷺ قال: ((لا تشربوا...)) الحديث.

قال الإمام النووي: فيه تحريم الشرب فيه، وتعزيز من ارتكب معصية لاسيما إن كان قد سبق نهيها عنها كقضية الدهقان مع حذيفة، وفيه أنه لا بأس أن يعزر الأمير بنفسه بعض مستحقي التعزير، وفيه أن الأمير والكبير إذا فعل شيئاً صحيحاً في نفس الأمر ولا يكون وجهه ظاهراً فينبه أن ينبه على دليله، وسبب فعله ذلك.

قوله ﷺ: ((فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ))؛ أي: إن الكفار إنما يحصل لهم ذلك في الدنيا، وأما الآخرة فما لهم فيها من نصيب، وأما المسلمون فلهم في الجنة الحرير والذهب وما لا عين رأت ولا أذن

(١) الإعلام (١٠/٢٠٨-٢١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٤٩، ٥٣١٠، ٥١١٠)، ومسلم (٢٠٦٧).

سمعت، ولا خطر على قلب بشر، وليس في الحديث حجة لمن يقول الكفار غير مخاطبين بالفروع لأنه لم يصرح فيه بإباحته لهم وإنما أخبر عن الواقع في العادة أنهم هم الذين يستعملونه في الدنيا، وإن كان حراماً عليهم كما هو حرام على المسلمين (١).  
وقال ابن الملتن ما ملخصه:

- هو دال أيضاً على تحريم استعمال أواني النقيدين مطلقاً، سواءً فيه الرجل والمرأة وهو الجديد وعن القديم أن المنع منهما للتنزيه، وهو غلط مرجوع عنه ومؤل أيضاً.

- خص الأكل والشرب دون غيرهما، لكونهما الغالب في الاستعمال لا للتقييد، وإن كان كلام المرعشي في ((تقاسيمه)) يقتضي حرمة ذلك فقط، وهو جمود على النص فإن الأكل قيد عليه أيضاً في الحديث، وخص الإناء بالشرب لأنه معدله غالباً وكما خص الصحاف بالأكل.

- المجازاة على الصبر على الزائل الفاني بالدائم الباقي (٢).



(١) شرح النووي (١٤/٤٩-٥٠).

(٢) الإعلام (١٠/٢١٤-٢١٥).

الحديث الثالث والتسعون بعد الثلاثمائة:

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لِمَّةٍ فِي حُلَّةٍ  
حُمْرَاءَ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ إِلَى مَنْكِبَيْهِ بَعِيدُ مَا بَيْنَ  
الْمَنْكَبَيْنِ لَيْسَ بِالْقَصِيرِ وَلَا بِالطَّوِيلِ.

رواه البخاري (٥٩٠١) اللباس، ومسلم (٢٣٣٧) (٩٢)

الفضائل.

قال ابن الملقن: اللَّمَّةُ بكسر اللام وتشديد الميم وتاء تأنيث  
مكتوبة هاء من شعر الرأس دون الجمعة، سميت بذلك لأنها أملت  
بالمُنْكِين، فإذا زادت فهي الجُمَّة والجمع لِمَمٌ ولِمام (١).

وتقدم الكلام عن الحلة الحمراء.

قوله: (( لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ إِلَى مَنْكِبَيْهِ )).

قال ابن الملقن:

كان لشعر سيدي رسول الله ﷺ حالتان: حالة إلى المنكبين إذا طال،  
وأخرى إلى شحمة أذنه إذا قصره قال القاضي عياض: وقد جاء أنه عليه  
الصلاة والسلام كانت له لمة فإذا انفردت فرقتها وإلا تركها. قال: وقد  
اختلف السلف في تفريق الشعر، ففرق منهم جماعة، واتخذ اللمة منهم  
آخرون، وهي الشعر الذي يلم بالمنكبين. قال: وجاء عنه أنه سدل وأنه فرق  
وهو آخر الأمرين منه حتى جعله بعضهم نسخاً، فعلى هذا لا يجوز السدل



واتخاذ اللمة، ويحتمل أن يكون فرق ليرى الجواز أو للندب ولذلك اختلف السلف فيه؛ والصحيح جوازهما واختيار الفرق (١).

وقال ابن دقيق العيد:

وفيه دليل على توفير الشعر، وهذه الأمور الخلقية المنقولة عن النبي ﷺ يستحب الاقتداء به في هيئتها، وما كان ضرورياً منها لم يتعلق بأصله استحباب بل بوصفه (٢).



(١) الإعلام (١٠/٢١٩).

(٢) أحكام الأحكام (٤/٤٨٩-٤٩٠).

الحديث الرابع والتسعون بعد الثلاثمائة:

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ أَمَرَنَا بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ (أَوْ الْمَقْسَمِ) وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ وَإِجَابَةِ الدَّاعِي وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ. وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِمَ (أَوْ عَنِ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ)، وَعَنِ الشُّرْبِ بِالْفِضَّةِ، وَعَنِ الْمَيَّائِرِ، وَعَنِ الْقِسْيِ - وَعَنِ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالِإِسْتَبْرَقِ وَالدِّيَنَاجِ.

رواه البخاري (٥٦٥٠) المرضي، ومسلم (٢٠٦٦) اللباس

والزينة.

قال الإمام النووي ما ملخصه:

أما عيادة المريض فسنة بالإجماع، وسواء فيه من يعرفه ومن لا يعرفه، والقريب والأجنبي، واختلف العلماء في الأوكد والأفضل منهما، وأما اتباع الجنائز فسنة بالإجماع أيضاً، وسواء فيه من يعرفه وقريبه وغيرهما، وأما تشميت العاطس فهو أن يقول له يرحمك الله، ويقال بالسين المهملة والمعجمة، قال ثعلب: سمت العاطس وشمته إذا دعوت له بالهدى وقصد السمتم المستقيم. وأما إبرار القسم فسنة أيضاً مستحبة متأكدة، وإنما يندب إليه إذا لم يكن فيه مفسدة أو خوف ضرر أو نحو ذلك، فإن كان شيء من هذا لم يبر قسمه، كما ثبت أن أبا بكر رضي الله عنه لما عبر الرؤيا بحضرة النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: ((أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا)). فقال: أقسمت عليك يا رسول الله ﷺ لتخبرني فقال: ((لَا تُقْسِمُ)) (١) ولم يخبره.

(١) أخرجه البخاري (٦٦٣٩)، ومسلم (٢٢٦٩).

وأما نصر المظلوم فمن فروض الكفاية، وهو من جملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإنما يتوجه الأمر به على من قدر عليه ولم يخف ضرراً، وأما إجابة الداعي فالمراد به الداعي إلى وليمة ونحوها، وسبق إيضاح ذلك من كتاب النكاح، وأما إفشاء السلام فهو إشاعته وإكثاره، وأن يبذله لكل مسلم، وأما رد السلام فهو فرض بالإجماع، فإن كان السلام على واحد كان الرد فرض عين عليه، وإن كان على جماعة كان فرض كفاية في حقهم. وأما خاتم الذهب فهو حرام على الرجل بالإجماع، وكذا لو كان بعضه ذهباً وبعضه فضة؛ وأما لبس الحرير والإستبرق والديباج وهو نوع من الحرير فكله حرام على الرجال، سواء لبسه للخلاء أو غيرها؛ وأما النساء فيباح لهن لبس الحرير وخواتيم الذهب (١).

وقال ابن دقيق العيد: والمياثر جمع ميشرة بكسر الميم، وأصل اللفظة من الواو؛ لأنها مأخوذة من الوثاء، فالأصل: موشرة، وفيه النهي عن المياثر الحمر، وفي بعض الروايات: ((مَيَاثِرُ الْأَرْجُوانِ)) و((الْقَسِّيِّ)) ثياب من حرير تنسب إلى القس، وقيل إنها بلدة من ديار مصر- و((الإِسْتَبْرَقِ)) ما غلظ من الديباج (٢).

قال ابن الملقن:

هذه المنهيات كلها للتحريم على ما قررناه، وأما الأوامر فبعضها للوجوب وبعضها للتدب كما قررناه، وحقيقة الأمر للإيجاب، ففيه إذن جمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ الواحد، وفيه خلاف الأصوليين، ومن قال بالمنع قد تكون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب

(١) شرح النووي (١٤/٤٤-٤٥).

(٢) إحكام الأحكام (٤/٤٩٥-٤٩٦).

والندب، وهو مطلق الطلب، ولا يكون دالاً على أحد الخاصين الذي هو  
الوجوب أو الندب فتكون اللفظة استعملت في معنى واحد)) (١).



الحديث الخامس والتسعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اصْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، فَكَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ إِذَا لَبَسَهُ، فَصَنَعَ النَّاسُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَتَزَعَهُ فَقَالَ: ((إِنِّي كُنْتُ أَلْبِسُ هَذَا الْخَاتِمَ وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ دَاخِلٍ)). فَرَمَى بِهِ، ثُمَّ قَالَ: ((وَاللَّهِ لَا أَلْبِسُهُ أَبَدًا)).

رواه البخاري (٥٨٧٦) اللباس، ومسلم (٢٠٩١) اللباس

والزينة.

فنبذ الناس خواتمهم، وفي لفظ ((جَعَلَهُ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى)).

رواه البخاري (٥٨٧٦) اللباس، ومسلم (٢٠٩١) اللباس

والزينة.

قال ابن الملقن ما ملخصه:

- وقد روى ابن شهاب أن هذا الخاتم كان من ورق، وهو وهم، والمعروف من رواياته الأول.

- إنما جعل فصه فيما يلي كفه؛ لأنه أسلم له وأصبر، وأبعد من الزهو والإعجاب.

- الحديث دال على منع لباس خاتم الذهب، وأن لبسه كان أولاً، وتجنبه كان آخرًا وعلى إطلاق لفظ ((اللبس)) على التختيم.

وقد قام الإجماع على إباحة خاتم الذهب للنساء، وعلى تحريمه للرجال، إلا ما روي عن أبي بكر محمد بن محمد بن عمرو بن حزم أنه أباحه للرجال، وعن بعضهم أنه مكروه لا حرام، وهذا باطل منهما، وهما محجوجان بالنص والإجماع.

- استحباب جعل فص الخاتم في باطن الكف للاتباع.
- الحلف من غير استحلاف عند إرادة تقرير الأحكام وتأكيدھا.

- استدل بهذا الحديث الأصوليون على مسألة التآسي بأفعاله عليه الصلاة والسلام، فإن الناس نبذوا خواتمهم لما رأوه نبذ خاتمه.

- التختم في اليد اليمنى، ولا يقال إنه منسوخ لكونه رمى به؛ لأن الرمي نسخ بجواز لبسه لكونه ذهباً لا لكون التختم في اليمين بغير الذهب لا يسوغ، فالمنسوخ الحكم لا وصف الحكم وقد ثبت في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام تختم في اليمين واليسار في الخنصر ونهى عن التختم في الوسطى والتي يليها يعني السبابة كما جاء في رواية أخرى.

وأجمع المسلمون على أن السنة جعل خاتم الرجل في الخنصر وأما المرأة فإنها تتخذ خواتيم في أصابع.

والحكمة في كونه في الخنصر أنه أبعد من الامتهان فيما يتعاطى باليد كونه طرفاً ولكونه لا يشغل اليد على تناوله من اشتغالها بخلاف غير الخنصر ويكره للرجل جعله في الوسطى والتي يليها كراهة تنزيه للنهي السالف ولا يبعد القول بالتحريم إذا جرت عادة النساء بذلك (١).



الحديث السادس والتسعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا: (وَرَفَعَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِصْبَعِيهِ السَّبَّابَةَ وَالْوُسْطَى).

رواه البخاري (٥٨٢٩) اللباس، ومسلم (٢٠٦٩) (١٤) اللباس والزينة.

ولـ ((مسلم)) نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ. (٢٠٦٩) (١٥) اللباس والزينة.

قال العلامة عبد الله آل بسام:

١- فيه تحريم لبس الحرير على الرجال دون النساء.

٢- فيه استثناء قدر الأصبعين أو الثلاث أو الأربع إن كان تابعا لغيره؛ أما المنفرد فلا يحل منه قليله ولا كثيره، كخيط مسبحة أو ساعة أو نحو ذلك (١).

وقال الحافظ ما ملخصه:

واختلف في علة تحريم الحرير على رأيين مشهورين: أحدهما الفخر والخلاء، والثاني: لكونه ثوب رفاهية وزينة فيليق بزي النساء دون شهامة الرجال، ويحتمل علة ثالثة وهي التشبه بالمشركين.

وذكر بعضهم علة أخرى، والله أعلم (٢).

وقال ابن الملقن:

(١) فتح الباري (٢٩٧/١٠).

(٢) إحكام الأحكام (٤/٤٩٥-٤٩٦).

- هذه الزيادة مما استدرکها الدارقطني على مسلم، وقال: لم يرفعها عن الشعبي إلا قتادة وهو مدلس، وقد رواه جماعة من الأئمة الحفاظ موقوفًا على عمر، وجواب هذا أن الرفع مقدم عليه على الصحيح عند الفقهاء والأصوليين ومحققى المحدثين؛ لأنها زيادة من ثقة فقدمت.

- يدخل في الإباحة العلم في الثوب والعمامة وغيرهما إذا لم يزد على أربع أصابع، وهو مذهب الشافعي والجمهور (١).





## كتاب الجهاد

الحديث السابع والتسعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي - أَيَّامِهِ -  
الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ - انْتَهَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ قَامَ فِيهِمْ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا  
النَّاسُ لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا،  
وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السَّيُوفِ. ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللَّهُمَّ مُنْزِلَ  
الْكِتَابِ، وَمُجْرِي السَّحَابِ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ اهْزِمْهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ)).  
رواه البخاري (٢٩٦٥) (٢٩٦٦) الجهاد، ومسلم (١٧٤٢) الجهاد.

قوله: ((كتاب الجهاد)).

قال الصنعاني: أقول بكسر الجيم: هو لغة المشقة، وشرعاً: بذل  
الجهد في قتال المشركين ويطلق على مجاهدة النفس والشیطان.

فأما مجاهدة النفس فعلى تعلم أمور الدين، ثم على العمل بها، ثم  
على تعليمها؛ وأما مجاهدة الشيطان فعلى دفع ما يأتي به من الشبهات، وما  
يزينه من الشهوات. وأما مجاهدة الكفار فتقع باليد واللسان والمال  
والبدن، وأما مجاهدة الفساق فباليد ثم باللسان ثم بالقلب (١).

قوله: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي - أَيَّامِهِ - الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ -  
انْتَهَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ)).

قال الحافظ: فيظهر أن فائدة التأخير لكون أوقات الصلاة مظنة  
إجابة الدعاء وهبوب الريح قد وقع النصربه في الأحزاب فصار مظنة  
لذلك، والله أعلم.

وقد أخرج الترمذي حديث النعمان بن مقرن من وجه آخر عنه لكن فيه انقطاع، ولفظه يوافق ما قلته قال: ((عَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أُمْسَكَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَإِذَا طَلَعَتْ قَاتِلٌ فَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ أُمْسَكَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَاتِلٌ حَتَّى الْعَصْرِ - ثُمَّ أُمْسَكَ حَتَّى يُصَلِّيَ الْعَصْرُ ثُمَّ يُقَاتِلُ قَالَ وَكَانَ يُقَالُ عِنْدَ ذَلِكَ تَهْبِجُ رِيَّاحُ النَّصْرِ وَيَدْعُو الْمُؤْمِنُونَ لِحَيُوشِهِمْ فِي صَلَاتِهِمْ)) (١)(٢).  
قوله ﷺ: ((لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السَّيْفِ)).

قال النووي ما ملخصه:

إنما نهى عن تمني لقاء العدو لما فيه من صورة الإعجاب، والاتكال على النفس، والوثوق بالقوة، وهو نوع بغى، وقد ضمن الله تعالى لمن بغى عليه أن ينصره، ولأنه يتضمن قلة الاهتمام بالعدو واحتقاره، وهذا يخالف الاحتياط والحزم، ولهذا تممه ﷺ بقوله ﷺ: ((وَأَسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ)).

وقد كثرت الأحاديث في الأمر بسؤال العافية، وهي من الألفاظ العامة المتناولة لدفع جميع المكروهات في البدن والباطن في الدين والدنيا والآخرة، اللهم إني أسألك العافية العامة لي ولأحبائي وجميع المسلمين.

وأما قوله ﷺ: ((وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا))، فهذا حث على الصبر في القتال وهو أكد أركانه. وقد جمع الله سبحانه أركان القتال في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا

(١) فتح الباري (٦/١٤١).

(٢) صحيح: سنن الترمذي (١٦١٢)، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي (٢٧٥).

لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴿الأنفال: ٤٥-٤٧﴾.

وأما قوله ﷺ : ((وَأَعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السَّيُوفِ))، فمعناه: ثواب الله والسبب الموصل إلى الجنة عند الضرب بالسيوف في سبيل الله، ومشى المجاهدين في سبيل الله، فانصروا فيه بصدق واثبتوا (١).

وقال ابن دقيق العيد:

وقوله ﷺ : ((وَأَعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السَّيُوفِ)) من باب المبالغة والمجاز الحسن، فإن ظل الشيء لما كان ملازمًا له جعل ثواب الجنة واستحقاقها عن الجهاد وإعمال السيوف لازمًا لذلك كما يلزم الظل.

وهذا الدعاء لعله إشارة إلى ثلاثة أسباب تطلب بها الإجابة: أحدها طلب: النصر للكتاب المنزل، وعليه يدل قوله ﷺ : ((مُنْزِلَ الْكِتَابِ))، كأنه قال: كما أنزلته فانصره وأعله، وأشار إلى القدرة بقوله: ((وَمُجْرِي السَّحَابِ))، وأشار إلى أمرين أحدهما بقوله: ((وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ)) إلى التفرد بالفعل، وتجريد التوكل واطراح الأسباب، واعتقاد أن الله وحده هو الفاعل.

والثاني: التوسل بالنعمة السابقة إلى النعمة اللاحقة، وقد ضمن الشعراء هذا المعنى أشعارهم بعد ما أشار إليه كتاب الله تعالى حكاية عن

زكريا عليه السلام ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤] وعن إبراهيم عليه السلام في قوله: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ [مريم: ٤٧].

وقال الشاعر:

كذلك يحسن فيما بقي

كما أحسن الله فيما مضى

وقال الآخر:

إسلام يثلج في فؤادي

لا والذي قد منّ بالـ

ة وهو بالإحسان بادي (١)

ما كان يختم بالإسا



الحديث الثامن والتسعون بعد الثلاثمائة:

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : ((رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطٍ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرُّوحَةُ يَرْوَحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا)).

رواه البخاري (٢٨٩٢) الجهاد والسير، ومسلم (١٨٨١) (١١٣) (١١٤) الإمارة.

قوله ﷺ : ((رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا)).

قال ابن دقيق العيد:

الرباط مراقبة العدو في الثغور المتاخمة لبلاده.

وفي قوله عليه الصلاة والسلام : ((خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا)).

وجهان

أحدهما: أن يكون من باب تنزيل المغيب منزلة المحسوس تحقيقاً له وتثبيتاً في النفوس، فإن ملك الدنيا ونعيمها ولذاتها محسوسة مستعظمة في طباع النفوس، فحقق عندها أن ثواب اليوم الواحد من الرباط - وهو من المغيبات - خيرٌ من المحسوسات التي عهدتموها من لذات الدنيا.

والثاني: أنه قد استبعد بعضهم أن يوازن شيء من نعيم الآخرة بالدنيا كلها، فحمل الحديث، أو ما هو في معناه على أن هذا الذي رتب عليه الثواب خير من الدنيا كلها لو أنفقت في طاعة الله تعالى، وكأنه قصد بهذا أن

تحصل الموازنة بين ثوابين أخريين، لاستحقاقه الدنيا في مقابلته شيء من الأخرى ولو على سبيل التفضيل (١).  
قوله ﷺ: ((وَمَوْضِعُ سَوَاطِئِ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا)).

قال ابن الملحق:

إنما ضرب المثل به لأنه مما يخص القوس لأنه يضرب فرسه في الزحف، ونبه عليه الصلاة والسلام به على أن موضع السوط في الآخرة في غاية النفاسة وإن كان تافهاً في الدنيا (٢).  
قوله ﷺ: ((وَالرَّوْحَةُ يَرْوَحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا)).

قال الحافظ ما ملخصه: والغدوة بالفتح المرة الواحدة من الغدو في أي وقت كان من أول النهار إلى انتصافه، والروحة المرة الواحدة من الرواح، وهو الخروج في أي وقت كان من زوال الشمس إلى غروبها (٣).

وقال النووي: ومعنى هذا الحديث أن فضل الغدوة والروحة في سبيل الله وثوابها خير من نعيم الدنيا كلها لو ملكها الإنسان وتصور تنعمه بها كلها؛ لأنه زائل ونعيم الآخرة باق (٤).



(١) إحكام الأحكام (٤/٥٠٣-٥٠٤).

(٢) الإعلام (١٠/٢٨٧).

(٣) فتح الباري (٦/١٧).

(٤) شرح النووي (٦/٣٤) ط الحديث.

الحديث التاسع والتسعون بعد الثلاثمائة:  
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((اِتَّخَذَ اللَّهُ (وَلِمُسْلِمٍ:  
 تَضَمَّنَ اللَّهُ) لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَإِيمَانًا بِي  
 وَتَصَدِيقًا بِرَسُولِي فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكِنِهِ  
 الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ)).  
 رواه البخاري (٣١) الإيماني، ومسلم (١٨٧٦) الإمارة.

قال الصنعاني:

واعلم أن الجهاد يقع على خمسة أسباب: طلب المغنم، وإظهار  
 الشجاعة، والرياء، والحمية، والغضب وقد أخبر أن المجاهد في سبيل الله  
 من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا؛ والمراد بكلمة الله دعوة الله إلى  
 الإسلام، فأفادت الأحاديث أن لا يكون في سبيل الله إلا من كان سبب  
 قتاله إعلاء كلمة الله فقط بمعنى أنه لو أضاف إلى ذلك سبباً من  
 الأسباب المذكورة أخل بذلك ويحتمل أنه لا يخل إذا حصل ضمناً لا  
 أصلاً ومقصوداً، وبذلك صرح الطبري: إذا كان أصل الباعث هو  
 الأول فلا يضره ما عرض له بعد ذلك وبذلك قال الجمهور (١).

وقال النووي ما ملخصه:

قوله ﷺ: ((تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا  
 جِهَادًا)) إلى قوله: ((أَنْ أَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ)) وفي الرواية الأخرى: ((تَكْفَلُ  
 اللَّهُ))<sup>(٢)</sup> ومعناها: أوجب الله تعالى له الجنة بفضلِهِ وكرمه سبحانه وتعالى،

(١) العدة (٤/٥٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٠٢٥، ٧٠١٩، ٧٠٢٥)، ومسلم (١٨٧٦).

وهذا الضمان والكفالة موافق لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ [التوبة: ١١١].

قوله: ((فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ)) ذكرُوا في (ضَامِنٌ) هنا وجهين أحدهما: أنه بمعنى مضمون كماء دافق ومدفوق والثاني أنه بمعنى ذو ضمان.

قوله تعالى: ((أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ)) يحتمل أن يدخل عند موته كما قال تعالى في الشهداء: ﴿أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] وفي الحديث: ((أَرْوَاحُ الشُّهَدَاءِ فِي الْجَنَّةِ)) (١)، قال: ويحتمل أن يكون المراد دخوله الجنة عند دخول السابقين والمقربين بلا حساب ولا عذاب ولا مؤاخذه بذنب وتكون الشهادة مكفرة لذنوبه.

ومعنى الحديث: أن الله تعالى ضمن أن الخارج للجهاد ينال خيراً بكل حال فإما أن يستشهد فيدخل الجنة وإما أن يرجع بأجر وإما أن يرجع بأجر وغنيمة (٢).



(١) أخرجه مسلم (١٨٨٧).

(٢) شرح النووي (٢٨/٧) ط الحديث.



الحديث الأربعة:

ولـ ((مسلم)): ((مَثَلُ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ - كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ، وَتَوَكَّلَ اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِهِ - إِنْ تَوَفَّاهُ - أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ يُرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ))  
رواه البخاري (٢٧٨٧) الجهاد، ومسلم (١٨٧٨) الإمارة.

قال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ)) فيه إشارة إلى اعتبار الإخلاص.  
قوله: ((كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ)).

ولمسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة ((كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَانِتِ بآيَاتِ اللَّهِ لَا يَفْتَرُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ)) (١)، زاد النسائي من هذا الوجه: ((الْحَاشِعِ الرَّائِعِ السَّاجِدِ)) (٢)، وفي الموطأ وابن حبان: ((كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَفْتَرُ مِنْ صِيَامٍ، وَلَا صَلَاةٍ حَتَّى يَرْجِعَ)) (٣)، ولأحمد والبخاري من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً: ((مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ نَهَارُهُ وَالْقَائِمِ لَيْلُهُ)) (٤).

(١) أخرجه مسلم (١٨٧٨).

(٢) صحيح: أخرجه النسائي (٣١٧)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٥٨٥٠).

(٣) صحيح: أخرجه مالك (٧٨/٢)، وابن حبان (٤٦٢٧)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٥٨٥١).

(٤) حسن صحيح: أخرجه أحمد (٢٧٢/٤)، صحيح الترغيب والترهيب (١٣٢٢).

وشبه حال الصائم القائم بحال المجاهد في سبيل الله في نيل الثواب في كل حركة وسكون لأن المراد من الصائم القائم من لا يفتر ساعة عن العبادة فأجره مستمر وكذلك المجاهد لا تضيع ساعة من ساعاته بغير ثواب لما تقدم من حديث: ((إِنَّ الْمُجَاهِدَ لَتُسَيِّدَنَّ فَرَسِيهِ، فَيُكْتَبُ لَهُ حَسَنًا))، وأصرح منه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ﴾ [التوبة: ١٢٠] الآيتين (١).

وقال النووي:

وفي هذا الحديث عظيم فضل الجهاد، لأن الصلاة والصيام والقيام بآيات الله أفضل الأعمال، وقد جعل المجاهد مثل من لا يفتر عن ذلك في لحظة من اللحظات ومعلوم أن هذا لا يتأتى لأحدٍ ولهذا قال ﷺ: ((لَا تَسْتَطِيعُونَهُ)) والله أعلم (٢).



(١) فتح الباري (٦/ ١٠).

(٢) شرح النووي (٧/ ٣٢) ط الحديث.

الحديث الأول بعد الأربعمائة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلَّمُهُ يَدْمِي اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ)).

رواه البخارى (٢٨٠٣) الجهاد، ومسلم (١٨٧٦) (١٠٥) الإمارة.

قوله ﷺ: ((مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)).

قال ابن الملقن ما ملخصه: المكلم: المجروح والكلم: الجرح ويكلم أي يجرح. مجيئه يوم القيامة وهو يدمي لفوائد الأولى: ليشهد على ظالمه بالقتل شهادة ظاهرة والدم في الفصل شاهد عجيب.

الثاني: ليظهر شرفه لأهل الموقف بانتشار رائحة المسك من جرحه الشاهد له ببذل نفسه في ذات الله.

الثالثة: أن هذا الدم (خصلة) خلقها الله تعالى عليه في الحقيقة أكرمه بها في الدنيا فناسب أن يأتي بها يوم القيامة (١).

وقال الحافظ ما ملخصه: ولأصحاب السنن وصححه الترمذي

وابن حبان والحاكم من حديث معاذ ابن جبل: ((مَنْ جُرِحَ جُرْحًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ نُكِبَ نَكْبَةً، فَإِنَّهَا تَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَغْزَرِ مَا كَانَتْ، لَوْنُهَا الزَّعْفَرَانِ، وَرِيحُهَا الْمِسْكِ)) (٢).

(١) الإعلام (٣٠١/١٠).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٥٤١)، والترمذي (١٦٥٧)، والنسائي

(٣١٤١)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٦٤١٦).

وعرف بهذه الزيادة أن الصفة المذكورة لا تختص بالشهيد بل هي حاصلة لكل من جرح ويحتمل أن يكون المراد بهذا الجرح هو ما يموت صاحبه بسببه قبل اندماله لا ما يندمل في الدنيا فإن أثر الجراحة وسيلان الدم يزول ولا ينفي ذلك أن يكون له فضل في الجملة، لكن الظاهر أن الذي يجيء يوم القيامة وجرحه يثغب دمًا: من فارق الدنيا وجرحه كذلك ويؤيده ما وقع عند ابن حبان من حديث معاذ المذكور: ((عَلَيْهِ طَابَعُ الشُّهَدَاءِ)).

قال العلماء: الحكمة في بعثه كذلك أن يكون معه شاهد بفضيلته ببذل نفسه في طاعة الله تعالى، واستدل بهذا الحديث على أن الشهيد يدفن بدمائه وثيابه ولا يزال عنه الدم بغسل ولا غيره ليجيء يوم القيامة كما وصف النبي ﷺ وفيه نظر لأنه لا يلزم من غسل الدم في الدنيا أن لا يبعث كذلك، ويغني عن الاستدلال لترك غسل الشهيد في هذا الحديث قوله ﷺ في شهداء أحد: ((رَمَلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ)) (١) (٢).



(١) صحيح: أخرجه النسائي (٢٠٠٢، ٣١٤٨)، وأحمد (٤٢١/٥)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٣٥٧٣).  
(٢) فتح الباري (٢٥/٦).

الحديث الثاني بعد الأربعمائة:

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((عَذْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ)).  
رواه مسلم (١٨٨٣) الإمامة.



الحديث الثالث بعد الأربعمائة:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((عَذْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا)).  
رواه البخاري (٢٧٩٢) (٢٧٩٦) الجهاد، ومسلم (١٨٨٠) الإمامة.

تقدم شرحهما في الحديث الثامن والتسعون بعد الثلاثمائة.



الحديث الرابع بعد الأربعمائة:

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ (وذكر قصة)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا - لَهُ عَلَيْهِ بَيْئَةٌ - فَلَهُ سَلْبُهُ)) قَالَهَا ثَلَاثًا.  
رواه البخاري (٣١٤٢) فرض الخمس، ومسلم (١٧٥١) الجهاد.



الحديث الخامس بعد الأربعمائة:

عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: أتى النبي ﷺ عَيْنٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ -

وهو في سَفَرٍ - فجلس عند أصحابه يتحدث ثم انفتل فقال النبي ﷺ :  
 ((اطْلُبُوهُ وَأَقْتُلُوهُ)) فقتلته، فنفلني سَلْبُهُ. رواه البخاري (٣٠٥١)  
 الجهاد.

وفي رواية فقال: ((من قتل الرَّجُلَ)) فقالوا: ابن الأكوع. فقال: ((له  
 سلبه أجمع)).

رواه مسلم (١٧٥٤) الجهاد.

قال ابن الملتن ما ملخصه:  
 ((البَيْئَةُ)) في الأصل: هي العلامة، والمراد هنا علامة توضح أنه  
 القاتل: إما إخبار واحد، أو ظن راجح برؤية سيف سهم القاتل، أو  
 سيفه، أو نحو ذلك بما يرجح جانبه فيما يدعيه من استحقاق السلب.  
 السلب: هو الشيء المسلوب سمي به لأنه يسلبه كالمخيط  
 بمعنى المخيوط وهو عندنا ثياب القتل والخف وآلات الحرب: كدرع  
 وسلاح ومركوب وسرج ولجام وكذا سوار ومنطقة وخاتم ونفقتة معه  
 وجنية تقاد معه لا حقيبة مشدودة على الفرس.  
 وعن أحمد: الفرس ليست من السلب (١).

وبوب له الإمام البخاري: ((باب من لم يخمس الأسلاب، ومن  
 قتل قتيلاً فله سلبه من غير أن يخمس وحكم الإمام فيه)).

وقال الحافظ: وإلى ما تضمنته الترجمة ذهب الجمهور وهو أن  
 القاتل يستحق السلب سواء قال أمير الجيش ذلك من قتل قتيلاً فله  
 سلبه، أو لم يقل ذلك. وهو ظاهر حديث أبي قتادة وقال إنه فتوى من  
 النبي ﷺ وإخبار عن الحكم الشرعي وعن المالكية والحنفية لا يستحقه

القاتل إلا إن شرط له الإمام ذلك، وعن مالك يخير الإمام بين أن يعطى القاتل السلب أو يخمسه واختاره إسماعيل القاضي. (١)  
 وقال ابن الملقن في أحكام الحديث الثاني: الأمر بطلب الجاسوس الكافر الحربي، وقتله، والإجماع قائم على ذلك لما فيه من كشفه لعورات المسلمين. واختلف العلماء في الجاسوس المعاهد والذمي هل ينقض عهده ويقتل؟ على قولين:  
 أحدهما: يصير ناقضاً للعهد بذلك، فإن رأى الإمام استرقاقه أرقه ويجوز قتله.

ثانيهما: لا ينقض عهده بذلك وبه قال جمهور العلماء.  
 أما الجاسوس المسلم فقال الشافعي، والأوزاعي، وأبو حنيفة، وبعض المالكية، والجمهور: يعزره الإمام بما يراه من ضرب وحبس ونحوهما، ولا يجوز قتله (٢).

وقال العلامة عبد الله آل بسام: قتل العين الذي يبعثه الأعداء ليخبر المسلمين ويتعرف على أحوالهم لأن في تركه ضرراً على المسلمين بالإخبار عن حالهم ومكان الضعف منهم والدلالة على ثغراتهم.  
 بخلاف الرسل فإنهم لا يؤذون لأنهم دعاة سلام وصلة التّسام وهذا من محاسن الإسلام (٣).



(١) فتح الباري (٦/ ٢٨٥) باختصار.

(٢) الإعلام (١٠/ ٣٢١-٣٢٢) باختصار.

(٣) تيسير العلام (٢/ ٣٨٦).

الحديث السادس بعد الأربعمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى نَجْدٍ فَخَرَجَتْ فِيهَا فَأَصَبْنَا إِبِلًا، وَغَنَمًا، فَبَلَغَتْ سِهَامُنَا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَنَقَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا)).

رواه البخاري (٤٣٣٨) المغازي، ومسلم (١٧٤٩) (٣٧)

الجهاد.

قال الإمام النووي: فيه إثبات النفل وهو مجمع عليه.

واختلفوا في محل النفل هل هو من أصل الغنيمة أو من أربعة أخماسها أو من خمس الخمس؟ وهي ثلاثة أقوال للشافعي، وبكل منها قال جماعة من العلماء والأصح عندنا، أنه من خمس الخمس وبه قال ابن المسيب، ومالك، وأبو حنيفة - رضي الله عنهم - وآخرون.

وممن قال: إنه من أصل الغنيمة الحسن البصري، والأوزاعي، وأحمد، وأبو ثور، وآخرون. وأجاز النخعي أن تنفل السرية جميع ما غنمت دون باقي الجيش، وهو خلاف ما قاله العلماء كافة، قال أصحابنا: ولو نفلهم الإمام من أموال بيت المال العتيد دون الغنيمة جاز والتفيل إنما يكون لمن صنع صنعاً جميلاً في الحرب انفرد به.

وأما قول ابن عمر رضي الله عنهما: ((نُقِلُّوا بَعِيرًا بَعِيرًا))، معناه الذين استحقوا النفل نفلاً بغيراً بغيراً لا أن كل واحد من السرية نفل. قال أهل اللغة والفقهاء: الأنفال هي العطايا من الغنيمة غير السهم المستحق بالقسمة واحداً ((نفل))، بفتح الفاء على المشهور.



وفي هذا الحديث استحباب بعث السرايا، وما غنمت تشترك فيه هي والجيش إذا انفردت عن الجيش في بعض الطريق، وأما إذا خرجت من البلد وأقام الجيش في البلد فتختص هي بالغنيمة ولا يشاركها الجيش.

وفيه إثبات التنفيل للترغيب في تحصيل مصالح القتال، ثم الجمهور على أن التنفيل يكون في كل الغنيمة (١).

وقال ابن الملتن: قال ابن عبد البر: النفل على ثلاثة أوجه: أحدها: أن يريد الإمام تفضيل بعض الجيش لقتاله وبلائه، فينفله من الخمس واستحبه بعضهم من خمس الخمس المختص به عليه الصلاة والسلام.

ثانيها: أن يبعث الإمام سرية من العسكر فينفلها ما غنمت دون العسكر، فحقه أن يخمس ما غنمت، ثم يعطي السرية مما بقي بعد الخمس ما شاء ولا يزيد على الثلث؛ لأنه أقصى - ما رُوي في النفل عنه عليه الصلاة والسلام.

ثالثها: أن يحرض الإمام أهل العسكر على القتال قبل لقاء العدو وينفل ما شاء منهم أو جميعهم مما يفتح الله عليه الربع أو الثلث وكره مالك هذا لخبث النية لسببه وأجازه بعض السلف (٢).



(١) شرح النووي (٦/ ٣٠٠-٣٠١) ط الحديث مختصرًا.

(٢) الإعلام (١٠/ ٣٣٠-٣٣١).

الحديث السابع بعد الأربعمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ فَيُقَالُ: هَذِهِ غِدْرَةُ فُلَانٍ ابْنِ فُلَانٍ)).

رواه البخاري (٦١٧٧) الأدب، ومسلم (١٧٣٥) الجهاد.

قال ابن دقيق العيد:

فيه تعظيم الغدرة وذلك في الحروب كل اغتيال ممنوع شرعاً، إما لتقدم أمان أو ما يشبهه أو لوجوب تقدم الدعوة حيث تجب أو يقال بوجوبها.

وقد يراد بهذا الغدر ما هو أعم من أمر الحروب وهو ظاهر اللفظ، وإن كان المشهور بين جماعة من المصنفين وضعه في معنى الحرب، وقد عوقب الغادر بالفضيحة العظمى، وقد يكون ذلك من باب مقابلة الذنب بما يناسب ضده في العقوبة، فإن الغادر أخفى جهة غدرة ومكره؛ فعوقب بنقيضه وهو شهرته على رءوس الأشهاد، وفي اللفظ المروي ههنا ما يدل على شهرة الناس، والتعريف بهم في القيامة بالنسبة إلى آبائهم خلاف ما حُكي أن الناس يدعون في القيامة بالنسبة إلى أمهاتهم (١).

وقال الإمام النووي:

وأما الغادر فهو الذي يواعد على أمر ولا يفي به يقال: غدر يغدر بكسر الدال في المضارع.

(١) إحكام الأحكام (٤/٥٢٤).

وفي هذه الأحاديث بيان غلظ تحريم الغدر، لاسيما من صاحب الولاية العامة لأن غدره يتعدى ضرره إلى خلق كثيرين، وقيل: لأنه غير مضطر إلى الغدر لقدرته على الوفاء كما جاء في الحديث الصحيح في تعظيم كذب الملك، والمشهور أن هذا الحديث وارد في ذم الإمام الغادر وذكر القاضي عياض احتمالين:

أحدهما: هذا وهو نهي الإمام أن يغدر في عهوده لرعيته وللکفار وغيرهم أو غدره للأمانة التي قلدها لرعيته والتزم القيام بها والمحافظة عليها، ومتى خانهم أو ترك الشفقة عليهم أو الرفق بهم فقد غدر بعهده. والاحتمال الثاني: أن يكون المراد نهي الرعية عن الغدر بالإمام فلا يشقوا عليه العصا، ولا يتعرضوا لما يخاف حصول فتنة بسببه والصحيح الأول والله أعلم (١).



الحديث الثامن بعد الأربعين:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً وَجَدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ ﷺ مَقْتُولَةً، فَأَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ.

رواه البخاري (٣٠١٤) (٣٠١٥) الجهاد، ومسلم (١٧٤٤)

(٢٤) (٢٥) الجهاد.

قال الصنعاني:

ويحمل هذا الحديث على من لا يقاتل، أي يحمل إنكاره ﷺ قتل المرأة، وقد ورد هذا صريحاً في قوله ﷺ: ((مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ)) أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر.

وفيه أنه يجوز قتلها إذا قاتلت، وبه قال الشافعي والكوفيون، وقالوا: إذا قاتلت المرأة جاز قتلها، وكذلك إذا بُيَّتْ أهل الدار.

وقد بوب له البخاري ((باب أهل الدار يبيتون فيصاب الولدان والذراري)).

وذكر حديث: ((أَنَّهُ ﷺ وَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيَّتُونَ؟ قَالَ: هُمْ - أَيْ الذَّرَارِيُّ - مِنْهُمْ)) (١)؛ أي: فمن الحكم في تلك الحالة.

وليس المراد إباحتهم بطريق القصد إليهم.

بل المراد إذا لم يمكن الوصول إلى الآباء إلا بوطء الذرية، فإذا أصيبوا لا اختلاطهم بهم جاز قتلهم (٢).

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٠).

(٢) العدة (٥٢٥/٤).

وقال الحافظ: وفي الحديث دليل على جواز العمل بالعام حتى يرد الخاص، لأن الصحابة تمسكوا بالعمومات الدالة على قتل أهل الشرك.

ثم نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والصبيان، فخص ذلك العموم، ويحتمل أن يستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة (١).



---

(١) فتح الباري (٦/ ١٧٢).

الحديث التاسع بعد الأربعمائة:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ شَكَا الْقَمَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ لَهُمَا، فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي قَمِيصِ الْحَرِيرِ فَرَأَيْتُهُ عَلَيْهِمَا.

رواه البخاري (٢٩٢٠) الجهاد، ومسلم (٢٠٧٦) (٢٦) اللباس

والزينة.

قال الحافظ ما ملخصه: جعل الطبري جوازه في الغزو مستتباً من جوازه للحكة، فقال: دلت الرخصة في لبسه بسبب الحكة أن من قصد بلبسه ما هو أعظم من أذى الحكة، كدفع سلاح العدو، ونحو ذلك، فإنه يجوز، وقد تبع الترمذي البخاري، فترجم له ((باب ما جاء في لبس الحرير في الحرب)) ثم المشهور عند القائلين بالجواز أنه لا يختص بالسفر، وعن بعض الشافعية يختص، وقال القرطبي: الحديث حجة على من منع إلا أن يدعي الخصوصية بالزبير وعبد الرحمن، ولا تصح تلك الدعوى.

وقال المهلب: لباسه في الحرب لإرهاب العدو، وهو مثل الرخصة في الاختيال في الحرب. انتهى (١).

وقال ابن الملقن: يباح أيضاً لمن خاف من حرٍّ أو بردٍ، ولم يجد غيره، وكذلك لمن فاجأته الحرب ولم يجد غيره، وكذا الديباج الثخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح كما سلف في بابه (٢).

(١) فتح الباري (٦/١١٩).

(٢) الإعلام (١٠/٣٤٢-٣٤٣).

وقال أيضًا: استدل الطبري بهذا الحديث على أن كل علة تضطر  
[إنسان] إلى لبس الحرير، ويرتجى بلبسها خفته، أنه يجوز معها لباسه (١).



الحديث العاشر بعد الأربعين:

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، وَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خَالِصًا.

فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَعْزِلُ نَفَقَةَ أَهْلِهِ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي الْكِرَاعِ وَالسَّلَاحِ، عِدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

رواه البخاري (٢٩٠٤) الجهاد، ومسلم (١٧٥٧) الجهاد.

قال النووي رحمه الله ما ملخصه: أما الكراع فهو الخيل، وقوله: ((يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً)) أي يعزل لهم نفقة سنة، ولكنه كان ينفقه قبل انقضاء السنة في وجوه الخير، فلا تتم عليه السنة، ولهذا توفي صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة على شعير استدانه لأهله، ولم يشبع ثلاثة أيام تباعاً، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بكثرة جوعه صلى الله عليه وسلم وجوع عياله.

وقوله: ((وَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خَالِصًا)) هذا يؤيد مذهب الجمهور أنه لا خمس في الفياء كما سبق، وقد ذكرنا أن الشافعي أوجب، ومذهب الشافعي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له من الفياء أربعة أخماس وخمس خمس الباقي، فكان له أحد وعشرون سهماً من خمسة وعشرين، والأربعة الباقيين لذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، ويتأول هذا الحديث على هذا فنقول: قوله ((كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ))؛ أي: معظمها.

وفي هذا الحديث جواز ادخار قوت سنة، وجواز الادخار للعيال، وأن هذا لا يقدر في التوكل (١).



وقال ابن دقيق العيد:

وفي الحديث جواز الادخار للأهل قوت سنة، وفي لفظه ما يوجب الجمع بينه وبين الحديث الآخر، « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَدَّخِرُ شَيْئًا لِغَدٍ »، (١)، فيحمل هذا على الادخار لنفسه، والحديث الذي نحن في شرحه على الادخار لأهله، على أنه لا يكاد يحصل شك في أن النبي ﷺ كان مشاركاً لأهله فيما يدخره من القوت،؛ ولكن يكون المعنى أنهم المقصودون بالادخار الذي اقتضاه حالهم، حتى لو لم يكونوا لم يدخر.

وفيه دليل على تقديم مصلحة الكراع والسلاح على غيرها، لاسيما في ذلك الزمان، والمتكلمون على لسان الطريقة قد جعلوا - أو بعضهم - ما زاد على السنة خارجاً عن طريقة التوكل (٢).



(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٣٦٢)، وابن حبان (٦٣٥٦)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٩٣٠).  
(٢) إحكام الأحكام (٤/٤٢٨-٤٢٩).

الحديث الحادي عشر بعد الأربعمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَجْرَى النَّبِيُّ ﷺ مَا ضُمِّرَ مِنَ الْخَيْلِ مِنَ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَجْرَى مَا لَمْ يُضْمَرْ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَكُنْتُ فِيْمَنْ أَجْرَى.

رواه البخاري (٢٨٦٨) (٢٨٦٩) (٢٨٧٠) الجهاد، ومسلم

(١٨٧٠) الإمارة.

قال سفيان: من الحفياء إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة، ومن ثنية الوداع إلى مسجد بني زريق ميل.

قال العلامة آل بسام ما ملخصه:

((المُضْمَرَةُ)): هي التي أعطيت العلف حتى سمت وقويت، ثم

قلل لها تدريجيًا لتخف وتضمّر، فتسرع في العدو، وتقوى على الحركة.

الحفياء: مكان خارج المدينة.

ثنية الوداع: سميت بذلك؛ لأن المسافر من المدينة يخرج معه

إليها المودعون و((الثنية)): هي الطريق في الجبل.

زريق: بطن من الأنصار.

خمس أميال: الميل نحو ((كيلو مترين)) إلا سدسًا (١).

وقال ابن الملحق في فوائد الحديث ما ملخصه:

الأول: جواز المسابقة بين الخيل.

الثاني: تضميرها وهو إجماع أيضًا، وكذا فيما قبله، لكن اختلف

العلماء في المسابقة بينهما هل هو سنة أو مباح، ومذهب الشافعية الأول.

الثالث: جواز تجويع البهائم على وجه الصلاح عند الحاجة إلى ذلك، وليس هو من باب تعذيبها، بل من باب تدريبها للحرب، وإعدادها لحاجتها، والكر والفر.

الرابع: بيان الغاية التي يتسابق إليها، ومقدار أمدها.

الخامس: إطلاق الفعل على الأمر به والمسوغ له، وليس في الحديث دلالة على العوض فيها، ولا على جوازها على غير الخيل، ولا على غير ذلك من الشروط التي اشترطها الفقهاء في عقد المسابقة، فلا حاجة إلى الخوض فيها، وقد قام الإجماع على جواز المسابقة بغير عوض.

السادس: جواز إضافة أعمال البر إلى أربابها، وليس في ذلك تزكية لهم، وليس إضافة المسجد إلى بني زريق إضافة تمليك، وإنما هي إضافة تمييز، وقد ترجم البخاري على هذه المسألة فقال: باب جواز قول مسجد بني فلان، ورُوي عن إبراهيم النخعي أنه كان يكره أن يقال مسجد بني فلان، ولا يرى بأساً أن يقال مصلى بني فلان (١).



الحديث الثاني عشر بعد الأربعمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: عَرَضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ ((أُحُدٍ)) وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي فِي الْمُقَاتِلَةِ، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخُنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ فَأَجَازَنِي.

رواه البخاري (٤٠٩٧) المغازي، ومسلم (١٨٦٨) الإمارة.

قال الإمام النووي: هذا دليل لتحديد البلوغ بخمس عشرة سنة، وهو مذهب الشافعي، والأوزاعي، وابن وهب، وأحمد وغيرهم. قالوا: باستكمال خمس عشرة سنة يصير مكلفاً، وإن لم يحتلم فتجري عليه الأحكام من وجوب العبادة وغيره، ويستحق سهم الرجل من الغنيمة، ويقتل إن كان من أهل الحرب (١). وقال ابن دقيق العيد:

ونقل عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أنه لما بلغه هذا الحديث جعله حداً، فكان يجعل من دون الخمس عشرة في الذرية. والمخالفون لهذا الحديث اعتذروا عن هذا الحديث بأن الإجازة في القتال حكمها منوط بإطاقته والقدرة عليه، وأن إجازة النبي ﷺ لابن عمر في الخمس عشرة؛ لأنه رآه مطيقاً للقتال، ولم يكن مطيقاً له قبلها، لا لأنه أراد الحكم على البلوغ وعدمه (٢).



(١) شرح النووي (١٧/٧) ط الحديث.

(٢) إحكام الأحكام (٤/٥٣١).

الحديث الثالث عشر بعد الأربعين: وَعَنْهُ - يعني ابن عمر رضي الله عنهما - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا. رواه البخاري (٢٨٦٣) الجهاد، ومسلم (١٧٦٢).

قال الحافظ ما ملخصه:

قوله: ((جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلصَّاحِبِ سَهْمًا))؛ أي: غير سهمي الفرس فيصير للفارس ثلاثة أسهم، وسيأتي في غزوة خيبر أن نافعًا فسره كذلك. ولفظه: ((إِذَا كَانَ مَعَ الرَّجُلِ فَرَسٌ فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَرَسٌ فَلَهُ سَهْمٌ)) (١)، وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِكُلِّ إِنْسَانٍ سَهْمًا، فَكَانَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ» (٢).

ونقل عن أبي حنيفة أنه قال: أكره أن أفضل بهيمة على مسلم، وهي شبهة ضعيفة، لأن السهام في الحقيقة كلها للرجل.

قال الحافظ: ولو لم يثبت الخبر؛ لكانت الشبهة قوية، لأن المراد المفاضلة بين الراجل والفارس، فلو لا الفرس ما ازداد الفارس سهمين عن الراجل، فمن جعل للفارس سهمين فقد سوى بين الفرس وبين الرجل، وقد تعقب هذا أيضًا؛ لأن الأصل عدم المساواة بين البهيمة والإنسان، والحق أن الاعتماد في ذلك على الخبر، ولم ينفرد أبو حنيفة بما قال، فقد

(١) أخرجه البخاري (٣٩٨٨).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٧٣٥، ٢٧٣٤)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٣٧٤).

جاء عن عمر، وعلي، وأبي موسى؛ لكن الثابت عن عمر كالجمهور من حيث المعنى، بأن الفرس يحتاج إلى مؤونة لخدمتها وعلفها، وبأنه يحصل بها من الغنى في الحرب ما لا يخفى، واستدل به على أن المشرك إذا حضر الوقعة وقاتل مع المسلمين يسهم له، وبه قال بعض التابعين كالشعبي، ولا حجة فيه إذ لم يرد هنا صيغة عموم، واستدل للجمهور بحديث: ((فَلَمْ تَحُلْ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ قَبْلَنَا)) (١).

وفي الحديث حض على اكتساب الخيل، واتخاذها للغزو، لما فيها من البركة وإعلاء الكلمة، وإعظام الشوكة، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] واختلف فيمن خرج إلى الغزو ومعه فرس فمات قبل حضور القتال.

فقال مالك: يستحق سهم الفرس، وقال الشافعي والباقون: لا يسهم له إلا إذا حضر القتال (٢).

وقال الإمام النووي ما ملخصه:

والمراد بالنفل هنا الغنيمة، وأطلق عليها اسم النفل لكونها تُسمى نفلا لغة، فإن النفل في اللغة الزيادة والعطية، وهذه عطية من الله تعالى، فإنها أحلت لهذه الأمة دون غيرها.

ولو حضر - بأفراس لم يسهم إلا لفرس واحد، هذا مذهب الجمهور منهم الحسن، ومالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وعمر بن الحسن - رضي الله عنهم، - وقال الأوزاعي، والثوري، والليث، وأبو يوسف - رضي الله عنهم: يسهم لفرسين، ويروى مثله أيضاً عن الحسن،

(١) أخرجه مسلم (١٧٤٧)، والترمذي (٣٠٨٥)، وأحمد (٣١٨/٢).

(٢) فتح الباري (٨٠/٦-٨١).

ومكحول، ويحيى الأنصاري، وابن وهب، وغيره من المالكين، وقالوا:  
ولم يقل أحدٌ أنه يسهم لأكثر من فرسين إلا شيئاً رُوي عن سليمان بن  
موسى أنه يسهم، والله أعلم (١).



(١) شرح النووي (٦/٣٢٧).

الحديث الرابع عشر بعد الأربعمائة:  
وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ يُنْقَلُ بَعْضُ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا  
لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً، سِوَى قَسَمِ عَامَّةِ الْجَيْشِ.  
رواه البخاري (٣١٣٥) فرض الخمس، ومسلم (١٧٥٠)  
(٤٠) الجهاد.

قال ابن دقيق العيد: هذا هو التنفيل بالمعنى الثاني الذي ذكرناه  
في معنى النفل، وهو أن يعطي الإمام لسرية أو لبعض أهل الجيش -  
خارجاً عن السهمان، والحديث مصرح بأنه خرج عن قسم عامة الجيش،  
إلا أنه ليس مبيناً لكونه من رأس الغنيمة، أو من الخمس، فإن اللفظ محتمل  
لهما جميعاً، والناس يختلفون في ذلك (١).  
وقال ابن الملقن:

واختلف العلماء في حل النفل على قولين:  
أحدهما: أنه لا حذله، وإنما هو لاجتهاد الإمام، وهذا قول  
الشافعي.

والثاني: أنه لا يتجاوز به الثلث؛ لحديث حبيب السالف، وهو  
قول مكحول، والأوزاعي.

ثم اعلم أن النفل لله ورسوله فإنه عليه الصلاة والسلام سئل  
عن شيء منها فأنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ  
وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١] ثم أنزل الله تعالى حكم الغنائم فقال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ...﴾ [الأنفال: ٤١].



واختلف العلماء في آية الأنفال على قولين:  
أحدهما: أنها منسوخة بآية الغنائم، وأنها كانت للنبي ﷺ خاصة  
كلها، ثم جعل أربعة أخماسها للغانمين كآية الأخرى، وهذا قول ابن  
عباس، وجماعة.

والثاني: أنها محكمة، وأن النفل من الخمس، وقيل محكمة، وأن  
للإمام أن ينفل ما شاء لمن يشاء، بحسب ما يراه، وقيل محكمة مخصوصة،  
والمراد أنفال السرايا، ولعل هذا الحديث يدل عليه (١).



الحديث الخامس عشر بعد الأربعين:

عَنْ أَبِي مُوسَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا)).

رواه البخاري (٧٠٧١)، ومسلم (١٦٣).

قال ابن دقيق العيد: حمل السلاح يجوز أن يراد به ما يضاد وضعه، ويكون ذلك كناية على القتال به، وأن يكون حمله ليراد به القتال، ودل على ذلك قرينة قوله عَلَيْنَا ((عَلَيْنَا))، ويحتمل أن يراد به ما هو أقوى من هذا، وهو الحمل للضرب به أي في حالة القتال، والقصد في السيف للضرب به، وعلى كل حال فهو دليل على تحريم قتال المسلمين، وتغليظ الأمر فيه.

وقوله: ((فَلَيْسَ مِنَّا)) قد يقتضي ظاهره الخروج عن المسلمين، لأنه إذا حمل علينا على أن المراد به المسلمون، كان قوله: ((فَلَيْسَ مِنَّا)) كذلك، وقد ورد مثل هذا فاحتاجوا إلى تأويله كقوله عَلَيْنَا: ((مَنْ عَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا)) (١)، وقيل فيه: ليس مثلنا، أو ليس على طريقتنا، أو ما يشبه ذلك، فإذا كان الظاهر كما ذكرناه، ودل الدليل على عدم الخروج عن الإسلام بذلك، اضطررنا إلى التأويل (٢).

وقال ابن الملقن: وقد نقل عن السلف أنهم قالوا في مثل هذا الحديث وأشباهه أن الأولى إطلاق لفظه، كما أطلقه الشارع من غير بيان ولا تأويل؛ لأن إطلاقه أبلغ في الزجر، وأوقع في النفوس من التأويل.

(١) أخرجه مسلم (١٠٢).

(٢) إحكام الأحكام (٤/ ٥٤٠-٥٤١).

- الحديث دال على تحريم قتال المسلمين، وتغليظ الأمر فيه، وعلى حمل السلاح لغير مصلحة شرعية، وقد نهى الشارع عن تعاطي السيف مسلولاً، وأمر بالإمساك على النصال، ومنع من الإشارة بالحديد ونحوه خوف نزع الشيطان من يده إلى أخيه المسلم، وكل ذلك دليل على احترام المسلم، وتعاطي الأسباب الحاملة على أذاه، لكرامته عنده، وتعريف مقامه (١).



الحديث السادس عشر بعد الأربعين:

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ: يُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حِمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، أَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)).

رواه البخاري (٢٨١٠) الجهاد، ومسلم (١٩٠٤) الإمارة.

قال الإمام النووي:

قوله ﷺ: ((مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ))، فيه بيان أن الأعمال إنما تحسب بالنيات الصالحة، وأن الفضل الذي ورد في المجاهدين في سبيل الله يختص بمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا.

قوله: ((الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذِّكْرِ))؛ أي: ليدكره الناس بالشجاعة، وهو بكسر الذال.

قوله: ((ويقاتل حِمِيَّةً)) هي الأنفة، والغيرة، والمحاماة عن عشيرته (١).

وقال العلامة عبد الله آل بسام:

ما يستفاد من الحديث:

١- أن الأصل في صلاح الأعمال وفسادها النية، فهي مدار ذلك.

٢- لذا فإن من قاتل الكفار لقصد الرياء، أو الحمية، أو لإظهار الشجاعة، أو لغير ذلك من مقاصد دنيوية، فليس في سبيل الله.  
٣- أن الذي قتاله في سبيل الله هو من قاتل لإعلاء كلمة الله تعالى.

٤- إذا انضم إلى قصد إعلاء كلمة الله، قصد المغنم فهل يكون في سبيل الله؟

قال الطبري: لا يضر وبذلك قال الجمهور ما دام قَصْدُ المغنم قد جاء ضمن النية الصالحة الأولى وهذا جارٍ في جميع أعمال القرب والعبادات قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] يعني التجارة في سفر الحج.

والصحابه رضي الله عنهم خرجوا يوم بدر، ورغبتهم في غير قريش: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

٥- مدافعة الأعداء عن الأوطان والحرمة من القتال المقدس، ومن قتل فيه فهو شهيد، كما قال ﷺ: ((مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ [الخ] (١) (٢)).



(١) أخرجه البخاري (١٣٤٨)، ومسلم (١٤١).

(٢) تيسير العلامة (٣٩٨/٢-٣٩٩).

### باب العتق

الحديث السابع عشر بعد الأربعمائة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ فَأُعْطِيَ شِرْكَاءُؤُهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ)).

رواه البخاري (٢٥٢١) العتق، ومسلم (١٥٠١) العتق.



الحديث الثامن عشر بعد الأربعمائة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((من أعتق شِقْصًا من مملوك فعليه خلاصه كله في ماله، فإن لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل، ثم استسعى العبد غير مشقوق عليه)).

رواه البخاري (٢٤٩٢) الشركة، ومسلم (١٥٠٣).

قوله: ((باب العتق)) في نسخة إحكام الأحكام ((كتاب

العتق)).

قال الصنعاني:

أقول بكسر المهملة: إزالة الملك يقال: عتق عتقًا بكسر -أوله ويفتح وعتاقًا وعتاقة، قال الأزهري: هو مشتق من قولهم: عتق الفرس إذا سبق، وعتق الفرخ إذا طار؛ لأن الرقيق يخلص بالعتق، ويذهب حيث شاء، وحقيقته إسقاط الملك عن الآدمي تقريبًا إلى الله، فخرج بالآدمي الطير والبهائم، فلا يصح إعتاقها على الأصح.

، وقيل: يجري في الطير، ويشهد له ما رواه أبو نعيم عن أبي الدرداء أنه كان يشتري العصافير من الصبيان ويرسلها، وهو فعل صحابي لا يتم حجة (١).

وبوب البخاري - رحمه الله - لحديث ابن عمر: ((باب إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء)).

قال الحافظ ما ملخصه:

أراد أن العبد كالأمة لا اشتراكهما في الرق.

والجمهور لم يفرقوا في الحكم بين الذكر والأنثى، إما لأن لفظ العبد يراد به الجنس كقوله تعالى: ﴿إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] فإنه يتناول الذكر والأنثى قطعاً، وإما على طريق الإلحاق لعدم الفارق، وحديث ابن عمر من طريق موسى ابن عقبة عن نافع عنه: ((أنه كان يفتي في العبد والأمة يكون بين الشركاء)) الحديث، وقال في آخره: ((يخبر ذلك عن النبي ﷺ))؛ فظاهره أن الجميع مرفوع، وقال إمام الحرمين: إدراك كون الأمة في هذا الحكم، كالعبد حاصل للسامع، قبل التفتن لوجه الجمع، والفرق، والله أعلم (٢).

وقال النووي ما ملخصه:

قال العلماء: ومعنى الاستسعاء (أي في حديث أبي هريرة) في هذا الحديث: أن العبد يكلف الاكتساب والطلب، حتى تحصل قيمة نصيب الشريك الآخر، فإذا دفعها إليه عتق، هكذا فسر جمهور القائلين

(١) العدة (٤/٥٤٩).

(٢) فتح الباري (٥/١٨٠-١٨١) بتصرف.

بالاستسعاء، وقال بعضهم هو أن يخدم سيده الذي لم يعتق بقدر ماله من الرق، فعلى هذا تتفق الأحاديث.

وقوله ﷺ: ((غير مشقوق عليه))؛ أي: لا يكلف ما يشق عليه والشقص بكسر الشين النصيب قليلاً كان أو كثيراً.

وفي هذا الحديث أن من أعتق نصيبه من عبدٍ مشترك قوم عليه بآقيه - إذا كان موسراً - بقيمة عدلٍ سواء كان العبد مسلماً أو كافراً، وسواء كان الشريك مسلماً أو كافراً، وسواء كان العتق عبداً أو أمة، ولا خيار للشريك في هذا، ولا للعبد ولا للمعتق، بل ينفذ هذا الحكم، وإن كرهه كلهم، مراعاة لحق الله تعالى في الحرية، وأجمع العلماء على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعتاق، إلا ما حكاه القاضي عن ربيعة أنه قال: لا يعتق نصيب المعتق موسراً كان أو معسراً، وهذا مذهب باطلٌ مخالفٌ للأحاديث الصحيحة كلها، والإجماع، وأما نصيب الشريك فاختلفوا في حكمه إذا كان المعتق موسراً على ستة مذاهب:

أحدها: وهو الصحيح في مذهب الشافعي وبه قال ابن شبرمة، والأوزاعي، والثوري، وابن أبي ليلى، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وبعض المالكية: أنه عتق بنفس الإعتاق، ويقوم عليه نصيب شريكه بقيمته يوم الإعتاق، ويكون ولاء جميعه للمعتق، وحكمه من حين الإعتاق حكم الأحرار في الميراث وغيره، وليس للشريك إلا المطالبة بقيمة نصيبه كما لو قتله.

قال هؤلاء: ولو أعسر المعتق بعد ذلك، استمر نفوذ العتق، وكان القيمة ديناً في عنقه، ولو مات أخذت من تركته، فإن لم تكن له تركة ضاعت القيمة واستمر عتق جميعه، قالوا: ولو أعتق الشريك نصيبه بعد إعتاق الأول نصيبه، كان إعتاقه لغواً، لأنه قد صار كله حراً.



المذهب الثاني: أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة، وهو المشهور من مذهب مالك، وبه قال أهل الظاهر، وهو قول للشافعي.

المذهب الثالث: مذهب أبي حنيفة للشريك الخيار، إن شاء استسعى العبد في نصف قيمته، وإن شاء أعتق نصيبه والولاء بينهما، وإن شاء قوم نصيبه على شريكه المعتق، ثم رجع المعتق بما دفع على شريكه على العبد يستسعيه في ذلك، والولاء كله للمعتق قال: والعبد في مدة الكتابة بمنزلة المكاتب في كل أحكامه.

الرابع: مذهب عثمان البتي لا شيء على المعتق؛ إلا أن تكون جارية رائعة تراد للوطء، فيضمن ما أدخل على شريكه من الضرر.

الخامس: حكاه ابن سيرين أن القيمة في بيت المال.

السادس: محكي عن إسحاق بن راهويه: أن هذا الحكم للعبيد دون الإماء: فأما إذا كان معسرًا حال الإعتاق ففيه أربعة مذاهب:

أحدها: مذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي عبيد، وموافقيهم: ينفذ العتق في نصيب المعتق فقط، ولا يطالب المعتق بشيء، ولا يستسعى العبد، بل يبقى نصيب الشريك رقيقًا، كما كان وبهذا قال جمهور علماء الحجاز لحديث ابن عمر.

المذهب الثاني: مذهب ابن شبرمة، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وابن أبي ليلى، وسائر الكوفيين، وإسحاق: يستسعى العبد في حصة الشريك.

المذهب الثالث: مذهب زفر، وبعض البصريين: أن يقوم على المعتق ويؤدي القيمة إذا أيسر.

الرابع: حكاه القاضي عن بعض العلماء أنه لو كان المعتق معسرًا بكل عتقه في نصيبه أيضًا فيبقى العبد كله رقيقًا كما كان، وهذا مذهب باطل.

وقوله ﷺ: ((قيمة عدل))؛ أي: لا زيادة ولا نقص والله

أعلم (١).

وقال ابن الملقن ما ملخصه:

- فيه جواز عتق العبد المشترك من بعض الشركاء.
- أنه إذا كان له مال يلزم خلاص باقيه من ماله.
- إذا لم يكن له مال، واستسعى العبد فيما يفك به رقبتة أنه لا يكون سقييًا شاقًا على العبد بل يعمل فيه بالاجتهاد والظن الراجح، كما قلنا في القيمة.

- تعظيم حق العتق، وأنه مطلوب مؤكد الشرع.
- استسعاء العبد عند عسر المعتق، وتقدم الاختلاف فيه (٢).



(١) شرح النووي (٣٩٥/٥-٣٩٧).

(٢) الإعلام (٤١٧/١٠).

## باب بيع المدبر

الحديث التاسع عشر بعد الأربعمائة:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: دَبَّرَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَهُ.

وفي لفظ: بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دَبَّرَ - لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَمَانِيَّةٍ دِرْهَمٍ، ثُمَّ أَرْسَلَ بِشَمَنِهِ إِلَيْهِ.

رواه البخاري (٢١٤١)، ومسلم (٩٩٧).

قال ابن الملقن: ((معنى دَبَّرَ وأعتق عن دبر))؛ أي: أعتقه بعد موته؛ أي: قال أنت حر بعد موتي، فكأنه علق عتقه بموته، والموت دبر الحياة، وبه سمي التدبير في غير الرقيق كالخيل وغيره مما يوصى به، وقيل: سمي تدبيراً، لأنه دبر أمر دنياه باستخدامه واسترقاقه، وأمر آخرته بإعتاقه وهو مردود إلى الأول أيضاً لأن التدبير في الأمر مأخوذ من لفظ الدبر، أيضاً لأنه نظر في عواقب الأمر وإداره.

- فيه جواز التدبير وصحته، وهو إجماع ثم ذهب الشافعي ومالك والجمهور أنه يحسب عتقه من الثلث، وخالف الليث وزفر فقالا: هو من رأس المال.

- جواز بيع المدبر قبل موت سيده لهذا الحديث قياساً على بيع الموصى بعتقه، فإنه جائز إجماعاً (١).

وقال ابن دقيق العيد:

وقد دل الحديث على بيع المدبر بصريحه، فهو يناقض المنع من بيع كل مدبر.

وأما من أجاز بيع المدبر في صورة من الصور، فإذا احتج عليه بهذا الحديث من يرى جواز بيع كل مدبر يقول: أنا أقول به في صورة كذا، والواقعة واقعة حال لا عموم لها. فيجوز أن يكون في الصورة التي أقول بجواز بيعه فيها، فلا تقوم على الحجة في المنع من بيعه مطلقاً في غيرها، كما يقول مالك رحمه الله في جواز بيعه في الدين، على التفصيل المذكور في مذهبه، ومذهب الشافعي جواز بيعه مطلقاً، والله أعلم (١).

وقال العلامة عبد الله آل بسام:

- إن الأولى والأحسن لمن ليس عنده سعة في الرزق، أن يجعل ذلك لنفسه ولمن يعول، فهم أولى من غيرهم. ولا ينفقه في نوافل هذه العبادات من الصدقة والعتق، وأما الذي وسع الله عليه رزقه، فليحرص على اغتنام الفرص بالإنفاق في طرق الخير، ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠] (٢).



(١) إحكام الأحكام (٤/ ٥٦٩-٥٧٠).

(٢) تيسير العلام (٢/ ٤٠٩).

ಶ್ರೀ ಮಹಾಶಯ



# الفهرس





الفهرست

٥	مقدمة
٨	ترجمة الحافظ عبد الغنى المقدسى
٨	اسمه ومولده وصفته
٨	ثناء العلماء عليه
١٠	عبادته واجتهاده ومجالسه
١٢	أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر
١٣	أخلاقه وشيئله
١٤	شييوخه وتلامذته
١٥	مصنفاته
١٦	وفاته - رحمه الله
١٨	مقدمة العمدة
١٩	كتاب الطهارة
١٩	باب الطهارة
١٩	الحديث الأول
٢٦	الحديث الثانى
٢٨	الحديث الثالث
٢٣	الحديث الرابع
٣٧	الحديث الخامس
٤٢	الحديث السادس
٤٨	الحديث السابع
٥٦	الحديث الثامن

٦٠	الحديث التاسع
٦٤	الحديث العاشر
٦٨	باب دخول الخلاء والاستطابة
٦٨	الحديث الحادي عشر
٧٢	الحديث الثاني عشر
٧٦	الحديث الثالث عشر
٧٩	الحديث الرابع عشر
٨١	الحديث الخامس عشر
٨٤	الحديث السادس عشر
٩١	باب السواك
٩١	الحديث السابع عشر
٩٥	الحديث الثامن عشر
٩٧	الحديث التاسع عشر
١٠٠	الحديث العشرون
١٠٢	باب المسح على الخفين
١٠٢	الحديث الحادي والعشرون
١٠٦	الحديث الثاني والعشرون
١٠٩	باب في المذي وغيره
١٠٩	الحديث الثالث والعشرون
١١٤	الحديث الرابع والعشرون
١١٧	الحديث الخامس والعشرون
١٢١	الحديث السادس والعشرون
١٢٤	الحديث السابع والعشرون

١٢٩	باب الغسل من الجنابة
١٢٩	الحديث الثامن والعشرون
١٣٤	الحديث التاسع والعشرون
١٣٨	الحديث الثلاثون
١٤٢	الحديث الحادي والثلاثون
١٤٤	الحديث الثاني والثلاثون
١٤٧	الحديث الثالث والثلاثون
١٥٠	الحديث الرابع والثلاثون
١٥٣	الحديث الخامس والثلاثون
١٥٦	باب التيمم
١٥٦	الحديث السادس والثلاثون
١٦٠	الحديث السابع والثلاثون
١٦٥	الحديث الثامن والثلاثون
١٧٠	الحديث التاسع والثلاثون
١٧٥	الحديث الأربعون
١٧٧	الحديث الحادي والأربعون
١٧٩	الحديث الثاني والأربعون
١٨١	الحديث الثالث والأربعون
١٨٤	باب المواقيت
١٨٤	الحديث الرابع والأربعون
١٨٨	الحديث الخامس والأربعون
١٩١	الحديث السادس والأربعون

١٩٤	الحديث السابع والأربعون
١٩٨	الحديث الثامن والأربعون
٢٠١	الحديث التاسع والأربعون
٢٠٤	الحديث الخمسون
٢٠٧	الحديث الحادي والخمسون
٢١٠	الحديث الثاني والخمسون
٢١٠	الحديث الثالث والخمسون
٢١٥	الحديث الرابع والخمسون
٢١٩	باب فضل الجماعة ووجوبها
٢١٩	الحديث الخامس والخمسون
٢٢٢	الحديث السادس والخمسون
٢٢٦	الحديث السابع والخمسون
٢٣٢	الحديث الثامن والخمسون
٢٣٦	الحديث التاسع والخمسون
٢٣٨	الحديث الستون
٢٤١	باب الأذان
٢٤١	الحديث الحادي والستون
٢٤٦	الحديث الثاني والستون
٢٤٩	الحديث الثالث والستون
٢٥١	الحديث الرابع والستون
٢٥٣	باب استقبال القبلة
٢٥٣	الحديث الخامس والستون
٢٥٧	الحديث السادس والستون

٢٦٠	الحديث السابع والستون
١٦٢	باب الصفوف
٢٦٢	الحديث الثامن والستون
٢٦٥	الحديث التاسع والستون
٢٦٧	الحديث السبعون
٢٧٠	الحديث الحادي والسبعون
٢٧٢	باب الإمامة
٢٧٢	الحديث الثاني والسبعون
٢٧٥	الحديث الثالث والسبعون
٢٧٥	الحديث الرابع والسبعون
٢٧٩	الحديث الخامس والسبعون
٢٨١	الحديث السادس والسبعون
٢٨٤	الحديث السابع والسبعون
٢٨٤	الحديث الثامن والسبعون
٢٨٨	باب صفة صلاة النبي ﷺ
٢٨٨	الحديث التاسع والسبعون
٢٩١	الحديث الثمانون
٢٩٦	الحديث الحادي والثمانون
٣٠٠	الحديث الثاني والثمانون
٣٠٢	الحديث الثالث والثمانون
٣٠٢	الحديث الرابع والثمانون
٣٠٥	الحديث الخامس والثمانون
٣٠٧	الحديث السادس والثمانون

٣٠٩	الحديث السابع والثمانون
٣١٢	الحديث الثامن والثمانون
٣١٥	الحديث التاسع والثمانون
٣١٧	الحديث التسعون
٣٢٠	الحديث الحادي والتسعون
٣٢٢	الحديث الثاني والتسعون
٣٢٤	باب وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود
٣٢٤	الحديث الثالث والتسعون
٣٢٩	باب القراءة في الصلاة
٣٢٩	الحديث الرابع والتسعون
٣٣٣	الحديث الخامس والتسعون
٣٣٦	الحديث السادس والتسعون
٣٣٧	الحديث السابع والتسعون
٣٣٨	الحديث الثامن والتسعون
٣٤١	الحديث التاسع والتسعون
٣٤٣	الحديث المائة
٣٤٦	باب سجود السهو
٣٤٦	الحديث الأول بعد المائة
٣٥٠	الحديث الثاني بعد المائة
٣٥١	باب المرور بين يدي المصلی
٣٥١	الحديث الثالث بعد المائة
٣٥٤	الحديث الرابع بعد المائة
٣٥٧	الحديث الخامس بعد المائة

- ٣٦٠ الحديث السادس بعد المائة
- ٣٦٢ باب جامع
- ٣٦٢ الحديث السابع بعد المائة
- ٣٦٥ الحديث الثامن بعد المائة
- ٣٧٠ باب الإبراد في الظهر من شدة الحر
- ٣٧٠ الحديث التاسع بعد المائة
- ٣٧٣ الحديث العاشر بعد المائة
- ٣٧٤ باب قضاء الصلاة الفائتة وتعجيلها
- ٣٧٤ الحديث الحادي عشر بعد المائة
- ٣٧٨ الحديث الثاني عشر بعد المائة
- ٣٨٠ باب حكم ستر أحد العاتقين في الصلاة
- ٣٨٠ الحديث الثالث عشر بعد المائة
- ٣٨٢ باب ما جاء في الثوم والبصل ونحوهما
- ٣٨٢ الحديث الرابع عشر بعد المائة
- ٣٨٢ الحديث الخامس عشر بعد المائة
- ٣٨٥ باب التشهد
- ٣٨٥ الحديث السادس عشر بعد المائة
- ٣٩٠ الحديث السابع عشر بعد المائة
- ٣٩٤ الحديث الثامن عشر بعد المائة
- ٣٩٧ الحديث التاسع عشر بعد المائة
- ٤٠١ الحديث العشرون بعد المائة
- ٤٠٥ باب الوتر
- ٤٠٥ الحديث الحادي والعشرون بعد المائة

- ٤٠٩ الحديث الثاني والعشرون بعد المائة
- ٤١١ الحديث الثالث والعشرون بعد المائة
- ٤١٤ باب الذكر عقب الصلاة
- ٤١٤ الحديث الرابع والعشرون بعد المائة
- ٤١٦ الحديث الخامس والعشرون بعد المائة
- ٤١٩ الحديث السادس والعشرون بعد المائة
- ٤٢٤ باب الخشوع في الصلاة
- ٤٢٤ الحديث السابع والعشرون بعد المائة
- ٤٢٦ الحديث الثامن والعشرون بعد المائة
- ٤٢٩ باب قصر الصلاة في السفر
- ٤٢٩ الحديث التاسع والعشرون بعد المائة
- ٤٣٣ باب الجمعة
- ٤٣٣ الحديث الثلاثون بعد المائة
- ٤٣٧ الحديث الحادي والثلاثون بعد المائة
- ٤٤١ الحديث الثاني والثلاثون بعد المائة
- ٤٤٣ الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة
- ٤٤٦ الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة
- ٤٤٨ الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة
- ٤٥١ الحديث السادس والثلاثون بعد المائة
- ٤٥٤ الحديث السابع والثلاثون بعد المائة
- ٤٥٦ باب صلاة العيد
- ٤٥٦ الحديث الثامن والثلاثون بعد المائة
- ٤٥٦ الحديث التاسع والثلاثون بعد المائة



- ٤٦١ الحديث الأربعون بعد المائة
- ٤٦٣ الحديث الحادي والأربعون بعد المائة
- ٤٦٦ الحديث الثاني والأربعون بعد المائة
- ٤٧١ باب صلاة الكسوف
- ٤٧١ الحديث الثالث والأربعون بعد المائة
- ٤٧٥ الحديث الرابع والأربعون بعد المائة
- ٤٧٧ الحديث الخامس والأربعون بعد المائة
- ٤٨٢ الحديث السادس والأربعون بعد المائة
- ٤٨٤ باب الاستسقاء
- ٤٨٤ الحديث السابع والأربعون بعد المائة
- ٤٨٨ الحديث الثامن والأربعون بعد المائة
- ٤٩٣ باب صلاة الخوف
- ٤٩٣ الحديث التاسع والأربعون بعد المائة
- ٤٩٦ الحديث الخمسون بعد المائة
- ٤٩٩ الحديث الحادي والخمسون بعد المائة
- ٥٠٣ كتاب الجنائز
- ٥٠٣ الحديث الثاني والخمسون بعد المائة
- ٥٠٣ الحديث الثالث والخمسون بعد المائة
- ٥٠٩ الحديث الرابع والخمسون بعد المائة
- ٥١١ الحديث الخامس والخمسون بعد المائة
- ٥١٤ الحديث السادس والخمسون بعد المائة
- ٥١٨ الحديث السابع والخمسون بعد المائة
- ٥٢٢ الحديث الثامن والخمسون بعد المائة

٥٢٤	الحديث التاسع والخمسون بعد المائة
٥٢٦	الحديث الستون بعد المائة
٥٢٨	الحديث الحادي والستون بعد المائة
٥٣٠	الحديث الثاني والستون بعد المائة
٥٣٥	الحديث الثالث والستون بعد المائة
٥٣٨	الحديث الرابع والستون بعد المائة
٥٤٠	الحديث الخامس والستون بعد المائة
٥٤٣	كتاب الزكاة
٥٤٣	الحديث السادس والستون بعد المائة
٥٤٨	الحديث السابع والستون بعد المائة
٥٥٢	الحديث الثامن والستون بعد المائة
٥٥٤	الحديث التاسع والستون بعد المائة
٥٥٧	الحديث السبعون بعد المائة
٥٦٠	الحديث الحادي والسبعون بعد المائة
٥٦٤	باب صدقة الفطر
٥٦٤	الحديث الثاني والسبعون بعد المائة
٥٦٤	الحديث الثالث والسبعون بعد المائة
٥٧٠	كتاب الصيام
٥٧٠	الحديث الرابع والسبعون بعد المائة
٥٧٣	الحديث الخامس والسبعون بعد المائة
٥٧٧	الحديث السادس والسبعون بعد المائة
٥٧٩	الحديث السابع والسبعون بعد المائة
٥٨٢	الحديث الثامن والسبعون بعد المائة

٥٨٤	الحديث التاسع والسبعون بعد المائة
٥٨٦	الحديث الثمانون بعد المائة
٥٨٩	باب الصوم في السفر
٥٨٩	الحديث الحادي والثمانون بعد المائة
٥٩٢	الحديث الثاني والثمانون بعد المائة
٥٩٢	الحديث الثالث والثمانون بعد المائة
٥٩٢	الحديث الرابع والثمانون بعد المائة
٥٩٢	الحديث الخامس والثمانون بعد المائة
٥٩٧	الحديث السادس والثمانون بعد المائة
٥٩٩	الحديث السابع والثمانون بعد المائة
٦٠٢	الحديث الثامن والثمانون بعد المائة
٦٠٤	الحديث التاسع والثمانون بعد المائة
٦٠٥	الحديث التسعون بعد المائة
٦٠٧	باب أفضل الصيام وغيره
٦٠٧	الحديث الحادي والتسعون بعد المائة
٦١١	الحديث الثاني والتسعون بعد المائة
٦١٦	الحديث الثالث والتسعون بعد المائة
٦١٨	الحديث الرابع والتسعون بعد المائة
٦٢٠	الحديث الخامس والتسعون بعد المائة
٦٢٠	الحديث السادس والتسعون بعد المائة
٦٢٣	الحديث السابع والتسعون بعد المائة
٦٢٥	الحديث الثامن والتسعون بعد المائة
٦٢٧	الحديث التاسع والتسعون بعد المائة

٦٣٠	باب ليلة القدر
٦٣٠	الحديث المائتان
٦٣٠	الحديث الأول بعد المائتين
٦٣٥	الحديث الثاني بعد المائتين
٦٣٨	باب الاعتكاف
٦٣٨	الحديث الثالث بعد المائتين
٦٤٢	الحديث الرابع بعد المائتين
٦٤٤	الحديث الخامس بعد المائتين
٦٤٧	الحديث السادس بعد المائتين
٦٥٣	كتاب الحج
٦٥٣	باب المواقيت
٦٥٣	الحديث السابع بعد المائتين
٦٥٣	الحديث الثامن بعد المائتين
٦٥٩	باب ما يلبسه المحرم من الثياب
٦٥٩	الحديث التاسع بعد المائتين
٦٥٩	الحديث العاشر بعد المائتين
٦٦٤	باب التلبية
٦٦٤	الحديث الحادي عشر بعد المائتين
٦٦٨	باب سفر المرأة بدون محرم
٦٦٨	الحديث الثاني عشر بعد المائتين
٦٧٢	باب الفدية
٦٧٢	الحديث الثالث عشر بعد المائتين
٦٧٥	باب حرمة مكة

- ٦٥٧ الحديث الرابع عشر بعد المائتين
- ٦٨١ الحديث الخامس عشر بعد المائتين
- ٦٨٦ باب ما يجوز قتله
- ٦٨٦ الحديث السادس عشر بعد المائتين
- ٦٩٠ باب دخول مكة وغيره
- ٦٩٠ الحديث السابع عشر بعد المائتين
- ٦٩٣ الحديث الثامن عشر بعد المائتين
- ٦٩٥ الحديث التاسع عشر بعد المائتين
- ٦٩٨ الحديث العشرون بعد المائتين
- ٧٠١ الحديث الحادي والعشرون بعد المائتين
- ٧٠١ الحديث الثاني والعشرون بعد المائتين
- ٧٠٤ الحديث الثالث والعشرون بعد المائتين
- ٧٠٧ الحديث الرابع والعشرون بعد المائتين
- ٧٠٩ باب التمتع
- ٧٠٩ الحديث الخامس والعشرون بعد المائتين
- ٧١٢ الحديث السادس والعشرون بعد المائتين
- ٧١٤ الحديث السابع والعشرون بعد المائتين
- ٧١٦ الحديث الثامن والعشرون بعد المائتين
- ٧٢٢ باب الهدي
- ٧٢٢ الحديث التاسع والعشرون بعد المائتين
- ٧٢٥ الحديث الثلاثون بعد المائتين
- ٧٢٥ الحديث الحادي والثلاثون بعد المائتين
- ٧٢٨ الحديث الثاني والثلاثون بعد المائتين

٧٢٠	الحديث الثالث والثلاثون بعد المائتين
٧٣٣	باب الغسل للمحرم
٧٣٣	الحديث الرابع والثلاثون بعد المائتين
٧٣٦	باب فسخ الحج إلى العمرة
٧٣٦	الحديث الخامس والثلاثون بعد المائتين
٧٤٣	الحديث السادس والثلاثون بعد المائتين
٧٤٣	الحديث السابع والثلاثون بعد المائتين
٧٤٥	الحديث الثامن والثلاثون بعد المائتين
٧٤٧	الحديث التاسع والثلاثون بعد المائتين
٧٥٠	الحديث الأربعون بعد المائتين
٧٥٣	الحديث الحادي والأربعون بعد المائتين
٧٥٦	الحديث الثاني والأربعون بعد المائتين
٧٥٩	الحديث الثالث والأربعون بعد المائتين
٧٦١	الحديث الرابع والأربعون بعد المائتين
٧٦٣	الحديث الخامس والأربعون بعد المائتين
٧٦٦	باب المحرم يأكل من صيد الحلال
٧٦٦	الحديث السادس والأربعون بعد المائتين
٧٦٩	الحديث الثامن والأربعون بعد المائتين
٧٧٣	كتاب البيوع
٧٧٣	الحديث الثامن والأربعون بعد المائتين
٧٧٣	الحديث التاسع والخمسون بعد المائتين
٧٨١	باب ما نهى عنه من البيوع
٧٨١	الحديث الخمسون بعد المائتين

٧٨٥	الحديث الحادي والخمسون بعد المائتين
٧٩٤	الحديث الثاني والخمسون بعد المائتين
٧٩٧	الحديث الثالث والخمسون بعد المائتين
٧٩٧	الحديث الرابع والخمسون بعد المائتين
٨٠٠	الحديث الخامس والخمسون بعد المائتين
٨٠٠	الحديث السادس والخمسون بعد المائتين
٨٠٣	الحديث السابع والخمسون بعد المائتين
٨٠٥	الحديث الثامن والخمسون بعد المائتين
٨٠٩	الحديث التاسع والخمسون بعد المائتين
٨١٢	باب العرايا وغير ذلك
٨١٢	الحديث الستون بعد المائتين
٨١٢	الحديث الحادي والستون بعد المائتين
٨١٧	الحديث الثاني والستون بعد المائتين
٨٢٠	الحديث الثالث والستون بعد المائتين
٨٢٤	الحديث الرابع والستون بعد المائتين
٨٣٠	باب السَّكَم
٨٣٠	الحديث الخامس والستون بعد المائتين
٨٣٣	باب الشروط في البيع
٨٣٣	الحديث السادس والستون بعد المائتين
٨٣٧	الحديث السابع والستون بعد المائتين
٨٤٢	الحديث الثامن والستون بعد المائتين
٨٤٥	باب الربا والصرف
٨٤٥	الحديث التاسع والستون بعد المائتين

٨٤٨	الحديث السبعون بعد المائتين
٨٥٢	الحديث الحادي والسبعون بعد المائتين
٨٥٥	الحديث الثاني والسبعون بعد المائتين
٨٥٧	الحديث الثالث والسبعون بعد المائتين
٨٥٩	باب الرهن وغيره
٨٦٢	الحديث الخامس والسبعون بعد المائتين
٨٦٥	الحديث السادس والسبعون بعد المائتين
٨٦٨	الحديث السابع والسبعون بعد المائتين
٨٧٢	الحديث الثامن والسبعون بعد المائتين
٨٧٨	الحديث التاسع والسبعون بعد المائتين
٨٧٨	الحديث الثمانون بعد المائتين
٨٨١	الحديث الحادي والثمانون بعد المائتين
٨٨٥	الحديث الثاني والثمانون بعد المائتين
٨٨٩	الحديث الثالث والثمانون بعد المائتين
٨٨٩	الحديث الرابع والثمانون بعد المائتين
٨٩٢	الحديث الخامس والثمانون بعد المائتين
٨٩٥	الحديث السادس والثمانون بعد المائتين
٨٩٨	الحديث السابع والثمانون بعد المائتين
٩٠٠	باب اللقطة
٩٠٠	الحديث الثامن والثمانون بعد المائتين
٩٠٥	باب الوصايا
٩٠٥	الحديث التاسع والثمانون بعد المائتين
٩٠٩	الحديث التسعون بعد المائتين



٩٠٩	الحديث الحادي والتسعون بعد المائتين
٩١٤	باب الفرائض
٩١٤	الحديث الثاني والتسعون بعد المائتين
٩١٨	الحديث الثالث والتسعون بعد المائتين
٩٢٠	الحديث الرابع والتسعون بعد المائتين
٩٢٢	الحديث الخامس والتسعون بعد المائتين
٩٢٦	كتاب النكاح
٩٢٦	الحديث السادس والتسعون بعد المائتين
٩٣١	الحديث السابع والتسعون بعد المائتين
٩٣٤	الحديث الثامن والتسعون بعد المائتين
٩٣٧	الحديث التاسع والتسعون بعد المائتين
٩٤٠	الحديث الثلاثمائة
٩٤٣	الحديث الأول بعد الثلاثمائة
٩٤٦	الحديث الثاني بعد الثلاثمائة
٩٤٨	الحديث الثالث بعد الثلاثمائة
٩٥٢	الحديث الرابع بعد الثلاثمائة
٩٥٥	الحديث الخامس بعد الثلاثمائة
٩٥٩	الحديث السادس بعد الثلاثمائة
٩٦٣	الحديث السابع بعد الثلاثمائة
٩٦٥	الحديث الثامن بعد الثلاثمائة
٩٦٨	باب الصداق
٩٦٨	الحديث التاسع بعد الثلاثمائة
٩٧٠	الحديث العاشر بعد الثلاثمائة

٩٧٤	الحديث الحادي عشر بعد الثلاثمائة
٩٧٦	كتاب الطلاق
٩٧٦	الحديث الثاني عشر بعد الثلاثمائة
٩٨٠	الحديث الثالث عشر بعد الثلاثمائة
٩٨٥	باب العدة
٩٨٥	الحديث الرابع عشر بعد الثلاثمائة
٩٨٨	الحديث الخامس عشر بعد الثلاثمائة
٩٩٢	الحديث السادس عشر بعد الثلاثمائة
٩٩٤	الحديث السابع عشر بعد الثلاثمائة
٩٩٨	كتاب اللعان
٩٩٨	الحديث الثامن عشر بعد الثلاثمائة
١٠٠٤	الحديث التاسع عشر بعد الثلاثمائة
١٠٠٥	الحديث العشرون بعد الثلاثمائة
١٠٠٨	الحديث الحادي والعشرون بعد الثلاثمائة
١٠١٢	الحديث الثاني والعشرون بعد الثلاثمائة
١٠١٥	الحديث الثالث والعشرون بعد الثلاثمائة
١٠١٨	الحديث الرابع والعشرون بعد الثلاثمائة
١٠٢١	الحديث الخامس والعشرون بعد الثلاثمائة
١٠٢٤	كتاب الرضاع
١٠٢٤	الحديث السادس والعشرون بعد الثلاثمائة
١٠٢٤	الحديث السابع والعشرون بعد الثلاثمائة
١٠٢٤	الحديث الثامن والعشرون بعد الثلاثمائة

- ١٠٣٣ الحديث التاسع والعشرون بعد الثلاثمائة
- ١٠٣٧ الحديث الثلاثون بعد الثلاثمائة
- ١٠٤٠ الحديث الحادي والثلاثون بعد الثلاثمائة
- ١٠٤٤ كتاب القصاص
- ١٠٤٤ الحديث الثاني والثلاثون بعد الثلاثمائة
- ١٠٤٨ الحديث الثالث والثلاثون بعد الثلاثمائة
- ١٠٥٠ الحديث الرابع والثلاثون بعد الثلاثمائة
- ١٠٥٥ الحديث الخامس والثلاثون بعد الثلاثمائة
- ١٠٥٥ الحديث السادس والثلاثون بعد الثلاثمائة
- ١٠٥٨ الحديث السابع والثلاثون بعد الثلاثمائة
- ١٠٦٢ الحديث الثامن والثلاثون بعد الثلاثمائة
- ١٠٦٥ الحديث التاسع والثلاثون بعد الثلاثمائة
- ١٠٨٦ الحديث الأربعون بعد الثلاثمائة
- ١٠٧١ الحديث الحادي والأربعون بعد الثلاثمائة
- ١٠٧٤ كتاب الحدود
- ١٠٧٤ الحديث الثاني والأربعون بعد الثلاثمائة
- ١٠٧٨ الحديث الثالث والأربعون بعد الثلاثمائة
- ١٠٨٢ الحديث الرابع والأربعون بعد الثلاثمائة
- ١٠٨٥ الحديث الخامس والأربعون بعد الثلاثمائة
- ١٠٨٥ الحديث السادس والأربعون بعد الثلاثمائة
- ١٠٨٩ الحديث السابع والأربعون بعد الثلاثمائة
- ١٠٩٢ الحديث الثامن والأربعون بعد الثلاثمائة

١٠٩٥	باب حد السرقة
١٠٩٥	الحديث التاسع والأربعون بعد الثلاثمائة
١٠٩٥	الحديث الخمسون بعد الثلاثمائة
١٠٩٩	الحديث الحادي والخمسون بعد الثلاثمائة
١١٠٣	باب حد الخمر
١١٠٣	الحديث الثاني والخمسون بعد الثلاثمائة
١١١٠	الحديث الثالث والخمسون بعد الثلاثمائة
١١١٣	كتاب الأيمان والنذور
١١١٣	الحديث الرابع والخمسون بعد الثلاثمائة
١١١٥	الحديث الخامس والخمسون بعد الثلاثمائة
١١١٧	الحديث السادس والخمسون بعد الثلاثمائة
١١٢٣	الحديث السابع والخمسون بعد الثلاثمائة
١١٢٧	الحديث الثامن والخمسون بعد الثلاثمائة
١١٣٠	الحديث التاسع والخمسون بعد الثلاثمائة
١١٣٤	الحديث الستون بعد الثلاثمائة
١١٣٨	باب النذر
١١٣٨	الحديث الحادي والستون بعد الثلاثمائة
١١٤١	الحديث الثاني والستون بعد الثلاثمائة
١١٤٥	الحديث الثالث والستون بعد الثلاثمائة
١١٤٧	الحديث الرابع والستون بعد الثلاثمائة
١١٥٠	الحديث الخامس والستون بعد الثلاثمائة
١١٥٣	كتاب القضاء
١١٥٣	الحديث السادس والستون بعد الثلاثمائة

- ١١٥٦ الحديث السابع والستون بعد الثلاثمائة
- ١١٥٩ الحديث الثامن والستون بعد الثلاثمائة
- ١١٦٢ الحديث التاسع والستون بعد الثلاثمائة
- ١١٦٥ الحديث السبعون بعد الثلاثمائة
- ١١٦٨ الحديث الحادي والسبعون بعد الثلاثمائة
- ١١٧١ كتاب الأطعمة
- ١١٧١ الحديث الثاني والسبعون بعد الثلاثمائة
- ١١٧٧ الحديث الثالث والسبعون بعد الثلاثمائة
- ١١٧٩ الحديث الرابع والسبعون بعد الثلاثمائة
- ١١٨٢ الحديث الخامس والسبعون بعد الثلاثمائة
- ١١٨٢ الحديث السادس والسبعون بعد الثلاثمائة
- ١١٨٢ الحديث السابع والسبعون بعد الثلاثمائة
- ١١٨٥ الحديث الثامن والسبعون بعد الثلاثمائة
- ١١٨٩ الحديث التاسع والسبعون بعد الثلاثمائة
- ١١٩١ الحديث الثمانون بعد الثلاثمائة
- ١١٩٤ الحديث الحادي والثمانون بعد الثلاثمائة
- ١١٩٧ الحديث الثاني والثمانون بعد الثلاثمائة
- ١٢٠١ الحديث الثالث والثمانون بعد الثلاثمائة
- ١٢٠١ الحديث الرابع والثمانون بعد الثلاثمائة
- ١٢٠٥ الحديث الخامس والثمانون بعد الثلاثمائة
- ١٢٠٧ الحديث السادس والثمانون بعد الثلاثمائة
- ١٢١٢ باب الأضاحي
- ١٢١٢ الحديث السابع والثمانون بعد الثلاثمائة

١٢١٦	كتاب الأشربة
١٢١٦	الحديث الثامن والثمانون بعد الثلاثمائة
١٢٢٠	الحديث التاسع والثمانون بعد الثلاثمائة
١٢٢٢	الحديث التسعون بعد الثلاثمائة
١٢٢٤	كتاب اللباس
١٢٢٤	الحديث الحادي والتسعون بعد الثلاثمائة
١٢٢٤	الحديث الثاني والتسعون بعد الثلاثمائة
١٢٢٨	الحديث الثالث والتسعون بعد الثلاثمائة
١٢٣٠	الحديث الرابع والتسعون بعد الثلاثمائة
١٢٣٣	الحديث الخامس والتسعون بعد الثلاثمائة
١٢٣٥	الحديث السادس والتسعون بعد الثلاثمائة
١٢٣٧	كتاب الجهاد
١٢٣٧	الحديث السابع والتسعون بعد الثلاثمائة
١٢٤١	الحديث الثامن والتسعون بعد الثلاثمائة
١٢٤٣	الحديث التاسع والتسعون بعد الثلاثمائة
١٢٤٥	الحديث الأربعمائة
١٢٤٧	الحديث الأول بعد الأربعمائة
١٢٤٩	الحديث الثاني بعد الأربعمائة
١٢٤٩	الحديث الثالث بعد الأربعمائة
١٢٤٩	الحديث الرابع بعد الأربعمائة
١٢٤٩	الحديث الخامس بعد الأربعمائة
١٢٥٢	الحديث السادس بعد الأربعمائة
١٢٥٤	الحديث السابع بعد الأربعمائة

- ١٢٥٦ الحديث الثامن بعد الأربعمئة
- ١٢٥٨ الحديث التاسع بعد الأربعمئة
- ١٢٦٠ الحديث العاشر بعد الأربعمئة
- ١٢٦٢ الحديث الحادي عشر بعد الأربعمئة
- ١٢٦٤ الحديث الثاني عشر بعد الأربعمئة
- ١٢٦٥ الحديث الثالث عشر بعد الأربعمئة
- ١٢٦٨ الحديث الرابع عشر بعد الأربعمئة
- ١٢٧٠ الحديث الخامس عشر بعد الأربعمئة
- ١٢٧٢ الحديث السادس عشر بعد الأربعمئة
- ١٢٧٤ باب العتق
- ١٢٧٤ الحديث السابع عشر بعد الأربعمئة
- ١٢٧٤ الحديث الثامن عشر بعد الأربعمئة
- ١٢٧٧ باب بيع المدبر
- ١٢٧٧ الحديث التاسع عشر بعد الأربعمئة
- ١٢٨٣ الفهرس